







إهداء ٢٠٠٧

اميرة المرحوم الدكتور / عبد الجليل عوده شامي  
جمهورية مصر العربية



﴿ الجزء التاسع ﴾

من حواشي العلامة بن القهاتين والامامين  
القدوتين العلامة العارف بالله الشيخ عبد الجيد الشرواني تزيل مكة  
المكرمة والامام المحقق والعلامة المدقق الشيخ أجدين  
قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف  
الامام العالم العلامة الاوحد الفهامة خاتمة  
المحققين شهاب الدين أجدين حجر  
الهيتمي الشافعي تزيل مكة  
المشرفة تعدد الله الجميع  
وجهه واسكنهم  
فسمعته  
آمين

﴿ وهمامه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني في أول كل  
صفحة وبأشياء الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل صفحة  
مفصولا بينهما جدول وجعلت التنبيه تابعة لحاشية الشرواني

بسم الله الرحمن الرحيم

(باب موجبات الهدية والعاقلة والكفارة)\*

(قوله غير مامر) في البابين قبله مما نوجب الهدية ابتداء بقتل والد الولد وكسور رانها وشبه العمد زيادة ومغنى (قوله يصح عطفه على كل) لعل المراد من موجبات الهدية فإن أراد من العاقلة فالمراد الصحة في نفسه من جهة المعنى وإن لم يوافق الصريح في العربية سم على ج أي من أن المعاطيف المكررة يعطف كلها على الأول ما لم يكن يعرف مرتب اه عش (قوله وجنابة القن الخ) عطف على موجباته مغنى (قوله ومران لا يادخاله) أي فلا يرد على المتن أنه لم يذكر جنابة الرقيق والفرقة الترجع أنه ذكره صفى الباب اه عش (قوله بنفس) إلى قوله تنبيه في النهاية (قوله أو باله) ومنها ما يبنى يمتد وجوب طاعته مثلاً اه عش (قول المتن على صي الخ) أي وإن تعدى بشئ له ذلك المحل اه نهاية (قول المتن لا يميز) أي أصلاً أو ضعيف التمييز اه مغنى (قوله أو يميزون الخ) أي بالغ يميزون الخ اه مغنى (قوله أو معه) تود نوع من الجنون اه عش (قوله أو ضعيف عقل) عبارة المغنى والنهاية أو أمراً أو ضعيف العقل اه (قوله ولم يمتخ الخ) أي المصنف (قوله مثلهم) الأولى الانفراد (قوله وهو الخ) أي كل من ذكر اه مغنى (قوله أو شير بمر الخ) أي أو نحو ذلك اه أسنى ومغنى (قوله وحذف تقييد أصله الخ) وفي سم ما حاصله أن المصنف لم يحذف من أصله شيئاً إلا يفهم من قوله بذلك الإنباب الصباح بل عبارة المصنف أصح من عبارة أصله اه رشدى (قوله تنبيه على الخ) عبارة النهاية اكتفاء بقوله بعد ولوصاح على صيد فاضطر بصرى لأنه شرط لا بد منه لكونه بالأعلى إلا أنه على الباب أفلو لا ذلك لاحتمال كونه موافقة قدر اه وعبارة المغنى فوقه بذلك الصباح بأن لو تعدى فقامت منه كفى الرخصة ولو لم يعد مدمع وجوده لا لم اه وفي شرح المنهج

(باب موجبات الهدية)\*

(قوله يصح عطفه على كل) لعل المراد من موجبات الهدية فإن أراد من العاقلة فالمراد الصحة في نفسه من جهة المعنى وإن لم يوافق الصريح في العربية (قوله وحذف تقييد أصله بالارتداد الخ) أقول يمكن أن يكون

(باب موجبات الهدية)\*  
غير مامر (والعاقلة) عطف على موجبات (والكفارة) لاقتل يصح عطفه على كل وجنابة القن والغزو من أن الزاد على ما في الترجمة غير معينا (صالح) بنفسه أو باله (معد) على صي لا يميز (أو يميزون أو معونه أو نائم أو ضعيف عقل ولم يمتخ لا ذكرهم لأنهم في معنى غير المميز بل المميز غير المتفقه مثلهم كما يفهمه قوله الآتي ومراهق متفقه كسبال وهو واقف أو جالس أو مضطجع أو مستلق (على طرف سطح) أو شير بمر أو نمر سبعة منكورة (فوق) عتقا (بذلك) الصباح وحذف تقييد أصله بالارتداد تنبيها

على ان ذكره لمكونه يغلب

وجوده عقب هذه الحجة

لا يكون شرطاً للموازاة

ما يغلب على الظن كون

السقوط بالصباح (فإن)

منها وحدها أدلة قاطعة

الساكنة على السكن القوية

التي أشعر بها غير شرط ان

يقى الالم الى الموت (فدنية

شبه عدل اقود لانها غلبة

مغلظة على العاقلة) لانه

لما كثر انفاؤه اليها طنا

الهلاك عليه وجعلنا فيه

مجد ولولم يغلب ذهابه

أوصراً وعقله مثلاً منته

العاقلة كذلك انما بارشه

الماردة وخرج بقوله على

صبي صياحه على غيره لا في

وبطرف سطح نحو رساله

الآن يكون الطرف أخفض

منه بحيث يخرج الواقع

باليد فيا يظهر (وفي قول

فصاح) فان عن غفلة

مغلظة على الجاني الغلبة

ناثرة واجب منع ذلك

(ولو كان) غير المبرز نحوه

(بارض) ولو غير مستوية

فصاح عليه ففان (أوصاح

على يانغ) متسايف فيغو

وقوه على ما عناه البلقي

وهو محتمل ويحتمل الانحد

بأطلاتهم لان التصغير منه

خشداً من صاح (بطرف

سطح) أو نحوه فقط ومات

(فلاذية في الاصم) لندوة

الموت بذلك حشداً تكون

مواقفه قدروا فاداسا فكا

قروية فبما سلب الضمان

فيه اذ ما لم فلا ذهب عقله

والروض ما وقعها قال الرشدي قوله استقام الخ فيه توقف اه وقال عرش قوله اذ لو ذلك الخ فويله  
لو اختلاف في الار تعاد عدم مسدق الجاني لان الاصل عدم الار تعاد وبإدعاء الهم كسائن اه (قوله على ان  
ذكره لمكونه الخ) أي الار تعاد (قوله لا يكون شرط الخ) خلافاً لنهاية والغنى وشرى المنهج والروض كما  
آتفاً اذ انما به ماضيه ولو ادعى الولي الار تعاد والمضغ عدم مسدق الصالح بينه اه أي فلا تنى عليه عرش  
(قوله منها) أي قول المتن في قول في النهاية (قوله منها) أي الصحة (قوله وحدها) أي لغتها منها (قوله  
لذاته قاطع السببية) أي المتبادر في السببية أمثال هذا المقام لا يصح قوله فوقع بذلك أو يقال وقوعه  
جواب الشرط المحتاج الى تقديره دليل كونه السببية سم على عرش (قوله ان يقي الخ) فيسد  
لعدم اشتراط القوية عبارة الأسي ما ذكر بعد ما ذكر بعد فلا تألم أو عقبه بلا سقوط أو بسقوط بلا  
ارتداد فلا ضمان اه (قول المتن فدية مغفلت الخ) سواء أنافض من ورائه أم واجهه أسي زاد المغنى  
وسواء كان في ملك الصالح أم لاه (قول المتن مغفلت) أي بالتثنية السابق في كلب الهبات معنى وعش  
(قوله ولولم يغلب) أي قوله لأن يكون الطرف في المغنى (قوله بل ذهابه وبصر الخ) الظاهر ان هذا  
غير مقيد بالصبي ولا بطرف السطح اه رشدي عبارة عرش قوله منته العاقلة ذكره ذهاب الصالح  
عليه بطرف سطح يقتضي أنه لو صاح عليه بالارض أو على بالغ مستقيم فزال عقله لم يضمن وقد يقال الصباح  
وان يزول الموت لكن قد يزول والفضل فانه كثير ما يحصل منه الا تواج المغنى الزوال العقل هو بان  
عن سم والغنى التقيد بالصبي (قوله وتخرج بقوله على صبي الخ) عبارة المغنى بالصباح عليه لو صاح  
على غيره فوقع من الصباح فهل يكون هـ دراً أو كلاً لو صاح على صبي قال الاذرى الاقرب الثاني اه (قوله  
الآن) أي يقول لئلا أوصاح على بالغ الخ ولو صاح على صبي الخ (قوله أخفض منه) أي من الوسط (قوله  
بحيث يخرج الخ) أي يخرج بالفعل ككله ظاهر اه رشدي (قوله به اليه) أي بالوالت  
الطرف (قوله يخرج ذلك) أي الغلبت قوله ففان أي من الصحة اه معنى (قول المتن على يانغ الخ)  
أي منعاً اه عرش (قوله باطلاتهم) أي سواء كان مناسكاً أو غير محتمل اه كردى (قوله  
منه) أي من البالغ (قول المتن فلاذية الخ) ثم ان فعل ذلك بقصد أي يتغير عزو والا فلا اه عرش (قوله  
فيكون) أي موتها اه نهاية (قوله وما تقتدر) يؤخذ منه أنه لا تقتدر على الصالح عرش (قوله اذا  
مات) خبر ان اه سم (قوله فلا ذهب عقله) يدل على عدم رجوعه البالغ أيضاً وان احتل قوله فاشترط الخ  
خلافه عبارة الاثوار ولو صاح على صغير فزال عقله وجب الدية مغفلت على عاقلة اه وعبارة كذا الاستاذ ولو  
صاح على ضعيف العقل فزال عقله وجب دية ولو يشد بكونه على طرف سطح ويحتمل التقيد به وهو  
أو حيوان يفرق بان تأثير الصباح فزال العقل أشد من تأثيره في السقوط لا من علوانته اه سم عبارة  
ذلك الار تعاد في عبارة الاصل لبيان ان السقوط تسبب عن الصباح اذ عرش جمع تركه سوى فارتعد بسقوط  
عنه لا تقيد ذلك بانه على ان الهاء فيه الطرف كاهو المتبادر من العبارة أو ما جعلها الصباح ومن لتعليل  
فبعد لا يشاد منه ما بل يتبادر خلافه كقتر ورأى عبارة المصنف في ظاهره وأمر يحق ان السقوط  
تسبب عن الصباح اذ لا يفهم من قوله فوقع ذلك أي الصباح الامعنى تسبباً الصباح فلا حذف ذلك التقيد  
لاستغنائها عنه وذلك احتاج فيما يأتي اه فلا ذكر الاضطرار الذي هو معنى الار تعاد لعدم ذكر كبر ما يغنى  
عنه فتأمل (قوله لاله قاطع السببية عليها) فيه لاله دليل هنا على ان هذه السببية حتى يدل عليها الآن  
يقال يتبادر السببية أمثال هذا المقام لا يصح قوله فوقع بذلك أو يقال وقوعه جواب الشرط المحتاج الى  
تقديره دليل كونه السببية (قوله اذ مات) خبر ان (قوله فلا ذهب عقله) يدل على عدم رجوعه البالغ  
أيضاً وان احتل قوله فاشترط الخ خلافه (قوله أيضاً فلا ذهب عقله الخ) عبارة الاثوار ولو صاح على صغير  
فزال عقله وجب دية مغفلت على عاقلة اه وعبارة كذا الاستاذ ولو صاح على ضعيف العقل فزال عقله  
وجب الدية ولم يشد بكونه على طرف سطح ويحتمل التقيد به وهو أو حيوان يفرق بان تأثير الصباح في

وجبت دية كفاؤه جمع مقدمون لان تأثير الصبي في زواله اشد من في الهلاك فاشترط دفعه نحو سلع (وشهر سلاح) على بصير واه (كصباح) في تنصيه المذكور (ومراعى منقطع كالبغ) فيما ذكره فمدواستقدم من متقنا أن المدا على قوة التميز دون المراهقة (ولوصاح) بحرم اد حلال في الحرم وغيره (على صيد (٤) فاضطر بصبي غير قوي التمييز أو نحوه من مروى على طرف سلع الارض (وسقيا) ومات منه

(فدنه تخففة على العاقلة)  
 لان فعله حينئذ خطا ولو  
 زاله عقله وجبت دية على  
 العاقلة وان كان بارض نظير  
 ما مر وأهم تأثير الصباح  
 فيما ذكر تأثيره في غيره ومن  
 ثم حرم في الانوار ومن تبعه  
 بأنه لوصاح بداية انسان أو  
 هيها بشو به فسقطت دية  
 أو وهدي قبلت كمنحما  
 في ما وان كان على ظهرها  
 انسان فسقطا وما نفعلى  
 عاقلة اه ولم يبينوا أنه  
 خطا أو شبهه عند الوجه اه  
 شبه عمد ثم ظهر كلامهم  
 هناك لا فرق بين كون العاقلة  
 تنفر بطبعها من الصباح  
 وان لا لكن بشكل عليه  
 قولهم في تلاد الدوابلو  
 كانت العاقلة وحدها فقتلها  
 انسان فالتفت سامة متلا  
 بالنفس وطبعها الاتلاف  
 فهل ضمن وجهان اه  
 والنفس كالصباح بل أدى  
 كإباني فالتاقل الضمان به  
 يشترط ان يكون الاتلاف  
 متصلا بالنفس وان يكون  
 نفعها فاعلمه بشرط كل  
 من هذين هنا بالاولى لما هو  
 واضح ان النفس أبلغ في  
 اثره من الصباح والقائل  
 بعدم مع هذين يقول هنا  
 بعدم أولى فاطلاق الانوار

ومن تبعه في نظر بل لا يصح لانه قال بالضمان في مسألة النفس انما القول به بشرطها هنا بالاولى كما تقرر وأو بعده  
 مهمما زمة القول بعدم مع هنا بالاولى والحب من حرم هنا بما في الانوار وحكى بذلك الوجهين ثم من غير ترجيح وكاله غفل في كل عن استحضار  
 الآخر والام بسعد ذلك فان قلت في الذي يغتم في ذلك قلت الذي يقتضيه الضمان بقيدته فكذلك هنا كون النفس أبلغ من الصباح هنا هو  
 حين وجوب قيدا لا مطلقا فتأمل (ولو طلب سلطان) أو نحوه ممن يقتضى سلطونه ولو قاضيا بنفسه أو رسوله أو كاتب عليه

كذلك (من ذكرت) عنده (سوء) هو الغالب فلا مرد عليه ان مثله ما لو لم تذكره كان مطلبه من قال باليقين وهي بخلافه مطلقا وغيرهما  
وهو من يخشى سطوته ولا حصار نحو وادها وأطلبين هو عندها (فاجتهدت) أي (هـ) ألفت حينئذ فزاعمو واعتزاضهم

الاجهاض يقتضيه بالابل  
لغة رديان عرف الفقهاء  
بخلافه فلا ينظر اليه (ضمن)  
بضم أوله (الجنين) بالفرقة  
المغلطة أي ضمنها عاقلة  
كأنه في نفسها انسان بشعر  
نحو يوسف ولا يعرفه  
فامر على رضى الله عنهما  
بذلك ففعل وأقر وه أحرجه  
البهي وخرج بأجهاض  
مؤنفاً عاقلاً يقتضيه ولا  
والله الشارب للنبأ بعد  
الفرز علانه لا يقتضى اليه  
عامة من ان ماتت بالاجهاض  
ضمنت عاقلة فيها لا لغيره  
لان الاجهاض قد يقتضى  
الموت ولو قد ثبت فأجهاض  
فعل عاقلة القاتل في أريته  
فلا لذلك ولو كما روى رسول  
الحاكم لئلا يها على  
أصحابها فاجهاض  
من غير ان يوجد من واحد  
منهم نحو اقتراع بما يقتضى  
الاجهاض عادة ففسد  
ويتعين حمله على من لا يأتى  
بمجرد رؤية الرسول أو ما من  
هي كذلك لاسم والفرز  
انها اخذت فقتضت الفرقة  
عاقلة كما هو واضح  
وينبغي لحاكم طلبه  
امر أن يسأل عن خطها  
ثم يتلف في طلبها (ولو)  
وضع (بأن) (ميباً) والتقييد  
به لجران الوجه الآخر  
(في مبيعة) بفتح فسكون  
أي حصل السباع ولو ذب  
سبع غلبتها (فأما سبع فلا ضمان) عليه لان الوضع ليس بماه بالكل ولم يلج السبع السوء من ثلوا في أحد هما على الآخر في بية  
ملاضمة

على لسان الامام كان الحكم كذلك وكذا تمديد ما لا يطلب اه (قوله كذلك) أي بنفسه أو برسوله يعني  
لو طلب رجل من لسان الامام كذا بانيته أو برسوله ان الامام يامر بأجهاضها فان أجهاضها فقتلها على  
عاقلة الكاذب اه كردى (قوله هو) أي قوله بسوء معنى ويحتمل قوله ذكرت بسوء (قوله وهو) بخلافه  
الح) أي من مطلبه من (قوله مطلقاً) أي يخشى سطوته أم لا أعرض (قوله وغيره) عياناً على أو غير  
مخدرة ولكن تخاف من سطوته فان لم تخف من سطوته وهي غير مخدرة فلا ضمان اه (قوله وهو) أي غير  
المخدرة ممن يخشى بنية الفاعل سطوته أي نحو السلطان (قوله يخشى) عبارة النهائية تقتضى اه بالثبوت  
الفرقة (قوله ولا حصار) عطف على قوله (قوله وأطلب الخ) عطف على قوله طلب الخ  
عبارة لا يقتضى طلبها بالفساد بل يقتضى طلب السلطان وجلا عنها فأجهاض كذا الحكم كذا على النص  
اه (قوله أي ضمنها عاقلة) أي عاقلة السلطان أو عاقلة الرسول ان كان الرسول كاذباً على السلطان  
عبارة سم على المنهج واعتذر من قبلها طلبها الرسول كذا بان الضمان على الرسل وقال وأطلبها ورسل  
السلطان يامرهم مع علمهم بقتله منو الا ان يكرههم فكفى الجسد كذا هو ظاهر انتهى اه ع (قوله)  
كأنه في نفسها انسان (قوله يخرج) أي قوله ولو قد ثبت في الغنى والى المتن النهائية (قوله فلا  
يضمن الخ) أي كأنه في نفسها انسان فاجهاض حدث في ثيابه معنى ونهاية (قوله ولا يضمن  
والله اه ع (قوله بعد الفرز) لعله متعلق بقدر أي ومات بعد الفرز ع لئلا يقتضى بربها ويحتمل أنه  
متعلق بالشارب يعني الشارب بالنبأ بالفساد بالفرز (قوله اليه) أي الموت (قوله عادة) أي ولا تظن انها  
تخصصها ان لم يثبت عادة بذلك اه ع (قوله بالاجهاض) أي يسيبه اه ع (قوله فعلى  
عاقلة القاتل) أي ضمن عاقلة القاتل ضمان سبع اه ع (قوله ولو جاءه رسول الحاكم الخ)  
أي بلا ارسال من الحاكم لقوله الا يقتضى من الفرقة عاقلة ما إذا كان باراً فقد تقدم في قوله بنفسه  
أو برسوله اه ع (قوله لتسب لهما) أي الرسول ومن يبعه (قوله على احبها) أي مثلاً اه نهاية  
(قوله ويتعين حمله على الخ) يخرج منكم جلدنة مثل عناهو ان شخصاً صور بصورة سبع ودخل  
في غلته على أسوءه متفرقة عادة فأجهاض امرأته من وهو ان عاقلة تضمن الفرز بل وتضمن دية المرأة ان  
ماتت بالاجهاض بخلاف ما إذا ماتت بدونه اه ع (قوله وينبغي لحاكم) أي قوله وقول بعضهم في  
النهاية (قوله وينبغي لحاكم الخ) أي يجب اه ع (قوله فسكون) أي فقتل وجوز في الحكم ضم الم  
وكسر الموحدة اه مغنى (قوله غلبتها) سد كبحه (قوله ومن الخ) عبارة لا يقتضى بخلافه  
وضع الصبي أو البقرة ذب السبع وهو فها وألقى السبع على أحدهما أو ألقاه على السبع في مضيق  
أو حوض معقوبت أو غير ذلك فقتله حتى اضطر إلى قتله والسبع بما يقتل غالباً كالدور وذبح فقتله في  
الحال أو حرقه بما يقتل غالباً فعله القول انه ألقا السبع إلى قتله فان كان حوله لا يقتل غالباً فسيب  
وهذا بخلاف ما لو ألقاه على حية أو ألقاه على أوقيد أو غيره في مكان فيمحيى ولو ضيقاً فانه لا يضمن لهما  
الخ) في في الصحة نظر ظاهر لا يقتضى (قوله فلا مرد عليه الخ) أقول الامراء يدفع أضيافاً الضمان  
بغيره لا تعود كرهاسه نظر الظهور وعنده في طلبها حيثما التقيد هنا بتحسن ذلك (قول المتن ولو  
وضع صبياً في سبعة الخ) قال الزركشي تخصيص الحكم بالصبي يقتضى انه لو وضع بالغاً لم يجب الضمان  
قطعا وبه صرح في الرضخ هنا لكن الزاقي انحاز من كلام الفرز إلى ما أشار إلى مخالفته فقال ويشه ان  
يقال الحكم منوط بالتقوى والضعف لا بالصغر والكبر وهذا الذي بحثه رشيد يقول الماوردي والرواني  
والشيخ في المذهب يوجبون يدور جل وجلتوا ألقاه في بية فهو شبهة فاعتبروا بضعه بالشك ويحتمل  
سكبه اه (قوله في المتن) فأما سبع فلا ضمان الخ نعم لو كثر قبيحهم ووضعت السبعة ضمنه كقوله

سبع غلبتها

بالقود أو إليه لأنه يشق المضي ونفر يطعن من الأدعى للمسيح (وقيل إن لم تكن انتقال عن الهلاك من محله (ضمن) لأنه اهلاك له عرفا  
فإن أمكن فقره أو كان بالثأر أو وضعه بغير سبعه فثقل أن سبعا كما هو معلوم فلو كان قد فعل ما لم يكن قد فعله باليد  
مطلقا وقول بعضهم إن استمر إلى الأخراس بالثقيف ونحوه غير صحيح لما في النص من وضعه على فن ضمنه حتى يعود له ما لم يكن  
(ولو تبين) (سيف) ونحوه (مبارا) (هرا) (١) منه في نفسه عمله أو ثأر أو من سطح) أو عليه فأكسر ينقله ووقع ومات (فلا ضمان) عليه

بطلها تنفر من الأذى بخلاف السبع فإنه يشع عليه في المضي دون التسع والمجنون الضاري كالسبع  
الغري في المضي ولو ألقاه كرفاين يدى سبع في مكان متسع فقتله فلا ضمان ولو ألسعه مئة مثلا فقتله  
فإن كانت جميعا يقتل غالبا فعقدوا لأشبهه اه (قوله بالقود) أى إن لم يبعث عنه موقوله أو إليه بأن كان  
خطا أو في عنه مال (قوله من محله) انظر أى سلطة السبع قوله عن الهلاك اه رشدى أى فالأولى إسقاطه  
كأنه المضى (قوله أو كان) أى الموضوع في سبعة (قوله هدر قطعا) نعم لو كثره أى الحرق وقيدوه وضعه في  
السبعة ضمنه كقوله الماردي لأنه أحدث فضمنه فلا شرح مر اه سم قال عرش قوله بمن ضمنه أى  
ضمنه شبهه اه (قوله أما القن الخ) محقر قوله حرا اه عرش (قوله بمبارا) عبارة فالمضى مكثا بصيرا  
أو مبررا اه (قول المتن عمله أو ثأر) أو نحوه من الهلاك كان كثر اه معنى (قول المتن أو من سطح) أى أو  
شاطئ جبل اه معنى (قوله ويأت) أى ألقاه ملص في طريقه فقتله أو سبعه فاقترس ولم يبعثه إليه مضيق  
سواه كان المطلوب بصيرا أو داعى اه معنى (قوله كلوا كره الخ) تبس فيه الرافى هنا والمعتد كذا كره  
ابن القري تبعاله في أوائل كتاب الجنائز لأنه عليه أى المكر بكسر الراء نصف الدنيا اه نهاية أى دية  
عده اه عرش (قوله أما قن المجرى) أى قول المتن ولو سلب في المغنى (قوله لا ندمه) أى غير المعتز بصيرا أو  
مجنونا اه معنى (قوله بشئ مما ذكر) إلى قول المتن وبمن في النهاية (قول المتن أو ظلمة) في نهرا أو  
ليل اه معنى (قوله أو وقع الخ) أو ألقاه إلى السبع مضيق اه نهاية أى وهو عليه كما يقتضيه الصنيع  
والفرق بينه وبين ما مر ظاهر رشدى (قوله لا جناح الخ) أى ولم يقصد التسع اه لآل نفسه نهاية  
ومعنى (قول المتن) أى بالهارب صبا كان أو بالغا اه معنى (قوله وتدرجه) أى ضعف السقف  
اه عرش (قوله مشاركتة) أى الاجتنى اه عرش (قوله مردود) وقالوا لها تنزولا للمغنى (قوله أى  
العم) إلى قوله ويبحث في المغنى (قوله لا بناه) أى خلاف ما إذا سلمه بناه أى وعلمه النائب كالأجنى  
اه رشدى (قوله أو علمه الولي) عطف على قول المتن سلم صى (قوله على عاقلة) أى عاقلة للعالم من الولي  
أو غير رشدى وعرش (قوله ولو أمره) إلى المتن في المغنى (قوله ولو أمره السباح) أى أو الولي أخذ من  
التعليل (قوله ضمنه) أى بدية شبه العمد اه عرش (قوله عند العراقين) عبارة النهاية كقوله العراقيون  
اه (قوله لا التزاما لحفظ) قالوا الشهاب بن قاسم هذا لا يظهر في تسليم الاجتنى ولا من غير تسليم أحد اه  
وقد يقال أنه بتسليمه من الاجتنى أو بنصف ما تزم للحفظ شرعا وإن لم يكن هناك تسليم معتبر اه (قوله مختارا  
الخ) فإن اختلف السباح والوارث في ذلك فالصدق السباح لأن الأصل عدم الضمان اه عرش أى بتسليمه

فعله لأنه بالمر اهلاك نفسه  
بعد اقتطع سببه تابعه ولا نه  
أوقع بنفسه ما ضمنه  
فهو كالواكره على قتل  
نفسه ففعل ما غير المعتز  
ضمنه تابعه لأن عده  
تخطأ (فلو وقع) بشئ مما  
ذكر (جلا) به (لمعى)  
أو ظلمة مثلا أو وقع في نحو  
بغمغة (ضمنه) تابعه  
لا جناحه إلى الحرب المضى  
لهلاك ومن ثم زعم عاقلة  
دية شبه العمد (وكذا)  
انخفض به سقف لم يرم  
نفسه عليه (في هره) انضبط  
السقف وتدرجه الهارب  
فإن تابعه ضمنه (في  
الاصح) لما ذكر (ولو لم  
صى) طومرا قائم له أو  
أجنى ويبحث الزكشى  
مشاركتة السباح مردود  
بأن السباح مباشر ومسلمه  
مقتضب (السباح ليعلم)  
السباحة أى العم وتسامه

الماردي لأنه أحدث فيه فعلا ولا ينافيه قول المصنف وقيل إن لم تكن انتقال ضمنه اذ هو مقر وض فمن عجز  
لضعفه لصغر أو نحوه بالزبط ونحوه ولا قول الشيخ في شرحه من مولا كنفوا فى أى لم تكن من الهرب وكذا لما  
في كنفه مقصد ش مر (قوله أو كان بالغا) نعم إن كثره وقده ضمنه لأنه أحدث فيه العزم من غير إباح  
(قوله فهو كالواكره الخ) وقول بعضهم فاشبهوا أو كرهوا السائل أن يقتل نفسه فقتلها لا ضمان على  
المكر تبس فيه الرافى هنا والمعتد كذا كره ابن القري تبعاله في أوائل كتاب الجنائز لأنه عليه نصف الدنيا  
ش مر (قوله ويبحث الزكشى مشاركتة السباح مردود) كذا مر (قوله بل الوجه خلافه) كذا مر  
(قوله لا التزاما لحفظ) هذا لا يظهر في تسليم الاجتنى ولا من غير تسليم أحد

بنفسه لا بناه أو أخذ من  
غير أن يسلمه أحد كاهو  
ظاهر فعله أو علمه الولي  
بنفسه (فقر وجبت  
دته) دية شبه عمد على  
عاقلة لتضيق بأعماله  
حتى غرق من كون الماس من  
شأنه الأهلاك وبه فارق

الوضع في مسجلة لأهلها من شأنه الأهلاك ويبحث أى الولي إذا سلمه يكون كذا قلته طريقا الضمان وفيه نظر  
بل الوجه خلافه إذ قل ذلك لصلته وكذا غيرها على ما مر في الاجتنى على أن جميعه عاقلة لا وجه له لأن الجنابة في هذا الباب كالمعنى  
العاقلة ولو أمره السباح بدخول الماه دخل مختارا فغرق ضمنه أيضا عند العراقيين لا التزاما لحفظ ولورفع مختارا يدمه تحت ولو بالغا  
لا يحس بالسباحة فغرق لزمه القود خروج بالاصح البالغ فلا يضمن قطعا إلا في برف يدمه تحت كما تقرر

ايه اه عش قوله لزمه القوداى ان قصد رفع يده اخر اقتضاه قصد استيلوعه فتم او لم يقصد شيا فلا  
 قصاص وعليه ديتحلي اه بحيزى (قوله لان عليه الاحتياط لنفسه) أى البالغ ولا يفر بقول السباح  
 اه معنى (قول المتن) يعنى أى الشخص اه معنى (قول المتن) عدوان هو ما لم يصفه حفر ويجوز  
 التصبلى الحال له معنى (قوله كانت) الاول حفر كل ما انما يقول المعنى (قوله كان) الى قوله ولو  
 اذنه المالك فى انها تقول قوله كذا قدفى المتن الاقوله ويضمن القن الى ولو عرض (قوله ملك غيره) الى  
 أى أو فى مشعر لغيره ان شريكه اه معنى (قوله أو بشر ع شريك) أى وان اذنه الامام وكان اصله  
 المسكين اه نهاية (قوله أو واسع الخ) التمثيل به للعدوان قد يقضى حوتسيع انه جاز عبادة الرض وله  
 حفره الى واسع اصله المسكين بلا ضمان وان لم ياذن الامام وكذا لنفسه ويضمن الا ان اذنه انتهت وقوله  
 وكذا أى حفرها كما صرح به شرحه اه سم (قوله ما تلف الخ) معنول لقول المتن ويضمن الخ اه  
 عش (قوله من مال) بيان لما تلف (قوله يقصد الا كفى) أى آتفا قيل المتن الا كفى (قوله وكذا)  
 راجع الى قوله من مال عليه الخ (قوله على عاقلة) كقولها عليه متعلق بضمين فى المتن وضميرها العاقر  
 عبارة للمعنى فيضمن ما تلف من ادى أو غيره لكن لا دى بضمين باليه ان كان حرا او بالقيمة ان كان رقيقا  
 على عاقلة الحافر حيا أو ميتا وان غيبر الا دى كهيئة أو مال آخر فيضمن بالغرم فى مال الحافر الحر وكذا  
 القول فى الضمان فى جميع المسائل الا تية اه (قوله لتعديه) المراد به ما يجهل الاقتضاء على الامام بالنسبة  
 الى قوله أو واسع الخ لما صرح سم انما (قوله وبشرط أن لا يتعمد الخ) أى والى وجهه ذلك مباشرة  
 بان رداه فى البئر غير ما فرها والا الضمان على المردى لا الحافر اه معنى (قوله وعليه) أى تعمد الوقوع  
 (قوله ما يحسنه الغزال) عبارة النهاية ما فى الاقوال الخ (قوله ودوام التعدى) أى وبشرط دوام العدوان  
 الى السقوط اه معنى (قوله كان عرض المالك يقضها) أى ومن ضمن طمها اه نهاية (قوله أو  
 ملك البقعة) يعنى من يقضها وان لم يجهز الحفر المالك للتعدي كما سيأتى اه سم أى فى الشارح (قوله ثم  
 لا يقبل قول المالك الخ) أى ويحتاج الحافر الى بيعة بانه أسى ومعنى ونهاية (قوله بعد التردى) أى أما  
 قبله فقط الضمان لانه ان كان اذنه قبل قطاره وان لم يكن اذن عدده اذا فاذا وقع التردى بعده كان  
 بعد سقوط الضمان عن الحافر اه عش (قوله ولو تعدى الواقع الخ) اشارة الى تعدي ضمان الحافر  
 عدوانا بما اذالم بعد الواقع بالمتحول اه عش (قوله ولو اذنه) أى الواقع فى التحول (قوله ولم يعرفه)  
 أى المالك الواقع ما أى بالترقى لم يكن ضمن هو أى المالك (قوله لتقصيره) أى بعدم اعلامه أسى ومعنى

(قوله أو واسع اصله نفسه) التمثيل به للعدوان قد يقضى حوتسيع انه جاز عبادة الرض ولو حفره الى  
 الواسع اصله المسكين فلا ضمان وان لم ياذن الامام وكذا لنفسه ويضمن الا ان اذنه اه وقوله وكذا  
 أى حفرها كما صرح به شرحه (قوله أو ملكا للتعدي) أى وان لم يكن الحفر لملك للتعدي كما سيأتى  
 (قوله أيضا للتعدي) فيه منظر لان مجرد ملك للتعدي لا يبيع الحفر الا ان تكون المتعدي شاملا له للحفر ثم  
 رأيت ما يأتى (قوله ثم لا يقبل) ل قول المالك بعد التردى حفر باذن؟ ويحتاج الحافر الى بيعة بانه  
 شرح الرض (قوله كان ههنا الخ) هذا هو أحد وجهين فى الرض صحه البقعة وغيره وبعبارة  
 مع شرحه فتدعى بدخوله ملك غيره فوقع فى بئر حفر تعدد وانفصل بضمين الحافر لتعديه أو لا لتعدي  
 الواقع فيها بالتحول وجهان صحه من مال البقعة وغيره ما تى اه (قوله ولو اذنه المالك) هو يحتاج الحال  
 الى بيعة فذكر شرح روض (قوله ولم يعرفه ضمن هو لا الحافر) عبارة شرح الرض فان اذنه المالك  
 فى دخوله ما تى اه عرفه بالترقى فلا ضمان والا فله لضمن الحافر أو المالك وجهان فى تطبيق القاضى قال  
 القاضى والا وجهه انه على المالك لانه مقصر بعدم اعلامه فان كان ما انفصل الحافر اه وقوله وجهان فى  
 تطبيق القاضى أو وجهه انه على الحافر خلافا للبلقينى مدر ويرقى بين كونه على الحافر وما يأتى قوله

لان على الاحتياط لنفسه  
 (وعنى بحفر يعد عدوان)  
 بان كانت بئرك غير بغير اذنه  
 أو بشرط ع شريك أو واسع  
 اصله نفسه بغير اذن الامام  
 ما تلف به البلا وسائر من  
 مال عليه وسرا ومن يقضه  
 الا على عاقلة وكذا  
 فى جميع المسائل الا تية  
 والسابقة لتعديه وبشرط  
 ان لا يتعمد الوقوع فيها  
 والا فهو عليه يعمل  
 ما يحسنه الغزال وانما حده  
 الرضى كفى انه اذا كان بصيرا  
 ثم اراد البئر مفتوحا لا ضمن  
 ودوام التعدى فلو زال كان  
 رضى المالك ببقائها أو ملك  
 البقعة فلا ضمان لوال  
 التعدي ثم لا يقبل قول  
 المالك بعد التردى حفر  
 باذنه ولو تعدى الواقع  
 بالتحول كان ههنا ولو اذن  
 له المالك ولم يعرفه بها  
 ضمن هو لا الحافر لتقصيره

قول المحقق ابن قاسم قوله  
 المتعدي نسخ الشرح الذى  
 يادى بالبقعة اه من  
 هامش الاصل





بأنك غير الحافر ويضمن الصيد الواقع بغير حفرها بملكك في الحرم قال الامام اجماعاً (ولو حفر بدله لزم بكسر الهمزة) (أو كان به يعمل من البار غيره لم يلزم بتعدي حفرها) (ودعا رجلاً) أو صبياً من الدلالة أو اليه دخل باختياره وكان الغالب أنه عرف علمها (فستقع) فيها حفرها لم يلزم خلعاً أو تقطعاً لها فهاك (قال الظاهر ضمانة) أي أبادية شبه العمدلانة غرو لم يصدحوا هلاك نفسه فلم يكن فعله قاطعاً ما غير المير يقتل به كالمرء كذا أطلقه البلقيني ويضمن حمله على ما إذا كان الواقع من أهل مكانه كالبايع بغير الظلمة (ق) وإن المارحيتن يقع فيها ما إذا

لم يدعه فهو مقرر مطلقاً وكذا إن دعاه وأعلم بها وإن كانت مغطاة وخرج بالمرح وكسب عقور بدله لزم فلا يضمن من دعاه فالتفقه لانه يفتقر باختياره مع كونه ظاهراً يمكن دفعه (تنبيه) ولا يتم هذا الإخراج إلا مع التعير بالدهليز لانه يشبه المرح حيث أنما على ما جعله بين قولهم صفى الجناب لا تضمن وفي اتلاف البهايم بالضمين من أن الأول في سروط بابه لانه الذي ينطبق عليه التعليل المذكور والثاني فيه إذا كان في دأوه فلا يتم الإخراج إلا أن يعمل الدهليز على أوه الماصق للبلبل لانه حينئذ غيلة المروط بابه وقوله حفر ماله وحفر عن عدواناً فإن دعاه المالك فهل ضمنه المالك أو الحافر وجهان صحيح منهما البلقيني الثاني لانه المقصر بعدم اعلامه ومن ثم لو لم يكن كان على الحافر وإن لم يدعه بان تعدى بدخوله فهل ضمنه الحافر لتعدي أولاته تعدى الواقع وجهان صحيح منهما البلقيني الثاني أيضاً قول شارح عنه الأول أماسبق

والمرئى أن أعلم الداخل بالذن وأكأنه مكشوفه والفرز يمكن لم يضمن والاضمن اه سم (قوله) بملكك (الحافر) لانه من حفره اكتسبوا له الواقع لسابق كلام الشاوخ (قوله) بملكك في الحرم أي أو جوات فيه اه معنى (قوله) بكسر الهمزة (قوله) في النهاية في النهاية (قوله) أي في الدهليز وكذا ضمير غيره (قوله) لم يتعد حفرها أي أن تعدى فقد مرر ياتى حكمه (قوله) أو البه (قوله) أي يحمل البهمن الدهليز أو غيره (قوله) باختياره فلا ذكره على الفحول فظاهر أنه يضمن اه معنى (قوله) لم يتعد حفرها أي أو كان على اه معنى (قوله) حله أي أطلق البلقيني (قوله) وبطل أي القاي (قوله) كذا إن دعاه وأعلم الخ) ولان استغناء فقال المستقيم لم يعلم وقال المالك أعلمه فالذي يظهر تصديق المستقيم لان الأصل عدم الاعلام اه عش (قوله) فلا يضمن من دعاه) وكذا من لم يدعه بالطريق الأولى اه عش (قوله) مع التعبير أي في مسئلة الكسب وقوله بالدهليز أي بالباب (قوله) لانه أي الكسب (قوله) حيثنشد أي حين كون الكسب بالدهليز (قوله) من أن الأول) أي عدم الضمان (قوله) التعليل المذكور) أي قوله مع كونه ظاهر الخ (قوله) والثاني أي الضمان (قوله) فيه إذا كان أي الكسب (قوله) إلا أن يعمل الدهليز أي في المتن (قوله) لانه أي الكسب حيثنشد أي كونه بادل الدهليز (قوله) وقوله الخ عطف على قوله بالبرائح (قوله) فان دعاه الخ) خرج ما لو لم يدعه وقت تقدم قومه ولو تعدى الواقع بالدهليز كان مسهدراً اه ثم انظر أي صاحب له ذم مع قوله السابق ضمنه هو لا حفر الخ اه سم فان دعاه المالك أي ولم يعرفه بالمرح وقوله صحيح منهما البلقيني الخ واقعة المسكن يحرر نفسه النهاية فقال ولا يضمن الحافر في أوجه الوجهين خلافاً للبلقيني اه (قوله) الثاني أي ضمان المالك (قوله) لانه المقصر الخ أي فلا يعلم البه لغيره فلا ضمانات اه نهاية (قوله) وان لم يدعه أي قول المتن وسعدى في النهاية الاقوله وقول شارح الخ المتن (قوله) الثاني أي عدم الضمان (قوله) عنه أي البلقيني (قوله) الأول) ضمنان الحافر (قوله) وان كلامه أي البلقيني (قوله) فله) أي حيث كان التالف غير أدى وعلى عاقلة ما حيث كان أدى ولو وقع اه عش (قوله) وهذا) أي الضمان في المستثنى (قوله) وان علم الخ) هذا الاعتراض بتوجه أيضاً في قوله أو بطريق ضيق الخ ويحتاج أيضاً بانه مبداً للتقسيم اه سم (قوله) فقد ذكر ما الخ) ولو ذكره عقب قوله سابقاً ويضمن يحضر بقدره وانما كان أولى لانه مثاله اه معنى (قوله) من هذه) أي من عبارته هنا (قوله) ولو تعدى الخ) عبارة النهاية ولو حفر بمرأى من العمق متعبداً فعمها غير متعلق الضمان بهما بالسوية كالرجل اه اه عش (قوله) وغيره) أي عفاً بالحافر عطف على تعديته داخل في الإهلاك وان قل بالنسبة للتعميق الأول عش (قوله) وغيره) أي عفاً بالحافر عطف على الضمان المستتر في تعدى (قول المتن بضر المارة) وليس مما يضر ما حفره اه ذم من حفر الشارع للإصلاح لان عمل هذا لا تعدى فيه لكونه من المصالح العامة اه عش وسبق في قول المتن جناح ما وافقه بالسوية كالرجل اه مر (قوله) فان دعاه المالك) خرج ما لو لم يدعه وقت تقدم قومه ولو تعدى الواقع بالدهليز كان مسهدراً اه ثم انظر أي صاحب له ذم مع قوله السابق ضمنه لا الحافر (قوله) صحيح منهما البلقيني الثاني أيضاً) الوجه الأول مر قال في شرح الروض عنه لانه مقصر بعدم اعلامه فان كان ناسياً فعلى الحافر اه (قوله) وهذا وان علم الخ) هذا الاعتراض بتوجه أيضاً في قوله أو بطريق ضيق الخ ويحتاج

(٢ - شرواني وابن قاسم) - (تاسع) قرأ أو ان كلامه متخلف (أو) حفر برأ (عكس غيره) (أو) (في مشرط) بنو بن آخر (بلاذني) من الغير أو من شريكه في الحفر (فضمون) ذلك الحفر فعله أو على عاقلة تبدل ما تلفه من قيمة أو دية شبه عمودها وان علم بمقتله فقد ذكره للإيضاح على أن الاتصال بين الاثنين وعدمه يعلم من حال الأمان ههنا فاذن مع ما قبل لأجابه ذكر هذه أصلاً ولو تعدى يحضر وغيره بتوسعة فافهم ان علم ما تصفين لا يحسب الحفر (أو) حفر (بطل) في حفر في ضر المارة

(قوله هو مضمون) الخ قوله وبه ردق المغني الا قوله وانما يتصل بالمتن (قوله لتعبد حيا) أي الحاضر والامام  
 اه عيش اقول الاولى أي الحاضر في ذلك غيره كالأول وبعض الأئمة والخالف بطريق ضيق يضرب المارة (قول المتن  
 واذن الامام) أي أواخره بعد المجرى كإثباتي (قوله وهي غير مشارة) يقضي عنه العطف (قول المتن فان حفر  
 لمصلحة فالتعبد الخ) يؤخذ من هذا التفصيل ان ما يقع لاهل القرية من حفر أو بار في زمن الصيف للاستقاء  
 منها في المواضع التي حفرها لهم بالمرور فيها والانتفاع بها ان كان في محل ضيق يضرب المارة فمضت عاقلة  
 الحافر ولو باذن الامام وان كان محل واسع لا يضربهم فعمل لمصلحة نفسه كسقي دوابه منها واذن له  
 الامام والمصلحة عامة كسقي دواب أهل القرية وان لم ياذن له الامام فلا ضمان وان كان لمصلحة نفسه ولم ياذن  
 له الامام ضمن وان انتفع غيره بتعاوله بالامام من له ولا يتعلل ذلك المحل والظاهر ان منه ملزم بالسدانة  
 مستأجر للأرض فله ولاية التصرف فيها اه عيش (قول المتن لمصلحة) أي فقط اه مغني أي ولو اتفق  
 ان غيره انتفع بها عيش (قوله أوجع ما بالمطر) أي اجتماعه (قوله ولم يذنبه الامام) أفهم أنه لو نهاه  
 الامام امتنع عليه بالفعل وضمن اه عيش عبارة المغني ومحلها اذا لم يذنبه الامام ولم يقصر فان نهاه حفر  
 ضمن كإفالة أو الفرج الزايل فالتعبد على الامام حسن إذ أقصر كان كان الحافر في أرض شقوة ولم يعوها  
 ومثلها ينهار اذا لم يعوها أو نال العادة في سجنها ضمن وان أذن له الامام نهى عليه الرائي في الكلام على  
 التصرف في الأملاك اه (قوله وقوله الماوردي الخ) أي الخلاف اه مغني (قوله بما إذا أحكم أسماها)  
 هل من أحكامه أم لا ومقدار ما يقع الوقوع عادة (قوله وتر كها مفتوحا لم يله فبما إذا لم يعمل فيها بحيث  
 يمنع الوقوع على العادي الخ (قوله ضمن مطلقا) فلو أحكم أسماها بحسب ثم جاء نال وقصه فعلق الضمان  
 به اه نهاية أي الثالث عيش (قوله) أي القاضى (قوله حديث لا يضرب) أي إذا ذكر من المسجد  
 والسقاية (قوله وانما يقصه) أي ما قاله العبادي والهرودي (قوله بالنظر الخ) أي بسببه فالبعد دلت  
 على الغصور (قوله غيره) أي غير القاضى، مفعول يخص الخ (قوله فيجوز لمصلحة نفسها من يضرب الخ) وبما  
 للمغني والاسنى وخلافها أنها تعتبر بعد كلام بل الحفر في مصلحة نفسه ممنعة مطلقا للتشديد من حيث  
 الجلة اه (قوله ان لم يضرب المسجد الخ) عبارة المغني واذا قلنا يجوز له ضمن ما تلفه وان بحث الزكشي  
 الضمان لم تعد به ومعلوم اذا قلنا يجوز له أنه لا بد أن يكون الحفر لا يمنع الصلاة في ذلك البقعة أما السعة

أما بأنه مبدأ للتقسيم (قوله فكذلك هو مضمون وان أذن فيه الامام) قال الزكشي وقضيت له لا فرق بين  
 أن يكون في مصلحة له مسلمين وان لا يكون وفيه نظير هو وض (قول المستنف والأقان حفر لمصلحة  
 فالضمان عليه) قضيت الروض وشرح مجوزا الحفر في هذه الحالة حيث قال وكذلك حفره في ذلك أي  
 الشارع الواسع وان لم ياذن فيه الامام ولكنه يضمن اه لكن قال في الروض بعد ذلك فزع عنه المسجد  
 في الشارع وحفر يرفق المسجد وسقاية على أبيه اده الحفر في الشارع فلا ضمان ان لم يضرب الناس أي وان لم  
 ياذن الامام كافي شرحه ثم قال لأنه فعله لمصلحة المسلمين ثم قال فان بنى أو حفر ما ذكر لمصلحة نفسه فعدوان ان  
 أضرب الناس أول ما ياذن في الامام اه فتقوله أول ما ياذن فيه الامام يقتضي امتناع بناء المسجد لنفسه وان لم  
 يضرب اذ لم يذن الامام وهو خلاف ما تقدم عنه في حفر البيوت لنفسه في الطريق الرابع فقد فرق بين حفر البئر  
 وبناء المسجد لنفسه الان يريد العدوان هنا مجرد الضمان فيستويان (قوله ولم يذنبه الامام) كاتل عن  
 الوالد شرح الروض (قول المتن ومسجد كطريق) ويحتمل ان يكون فيه الحفر لمصلحة المسجد أو لمصلحة  
 المسلمين والاصل ان كاتل في كلامه بغوى والمنوول وغيرهما قال فعله لمصلحة نفسه فقد وان أضرب بالناس  
 وان أذن فيه الامام بل الحفر في مصلحة نفسه ممنعة مطلقا للتشديد من حيث الجلة ثم لو بنى مسجد في سوان  
 فذلك به انسان لم يضمن وان لم يذن الامام قاله الماوردي ش مر (قوله فيجوز لمصلحة نفسه) بخلاف مر  
 (قوله فيجوز لمصلحة نفسه الخ) هذا الشعر يسم بعد التشديد بالطريق يقتضي توقف مجوزا الحفر في الطريق  
 لمصلحة نفسه اذا لزم للاسما على اذن الامام وتذنيب بالهش هنا وفيما سبق عن شرح الروض خلافه

فكذلك هو مضمون وان  
 أذن فيه الامام لتعبد حيا  
 (أو) حفر بطريق  
 (لا يضرب) المارة لسقائها أو  
 لا تحفر البئر عن الجادة  
 (واذن) له (الامام) في  
 الحفر (فلا ضمان) عليه ولا  
 على عاقلة للشافعي ما وان  
 كان الحفر لمصلحة نفسه  
 (والا) ياذن له وهي غير مشارة  
 (فان حفر لمصلحة فالتعبد)  
 طاعة أو على عاقلة لقتلته  
 على الامام (أو مصلحة عامة)  
 للاستفتاء أوجع ما  
 المار ولم يذنبه الامام (فلا)  
 ضمان (في الظاهر) لما فيه  
 من المصلحة العامة وقد  
 قصر مراجعة الامام وقوله  
 الماوردي وانه منعه  
 الزكشي بما اذا أحكم  
 رأسا فان لم يتحكمها وتر كها  
 مفتوحة ضمن مطلقا  
 لتقصير وتر الامام بعد  
 الحفر بغرضه ورفع الضمان  
 كتقرير ما قاله السابق  
 وألحق العبادي والهرودي  
 القاضى بالامام حيث قاله  
 الاذن في بناءه مسجد واتخاذ  
 سقائه بالطريق حيث  
 لا يضرب المارة وانما يضمن  
 لم يخص الامام بالنظر في  
 الطريق غيره (ومسجد  
 كطريق) أي الحفر فيه  
 كحفرها فيجوز لمصلحة  
 نفسها ان لم يضرب المسجد  
 ولا يضمن فيه

وأن في الامام والمصلحة  
العلمة ان لم يضر كذا كروان  
لم يافض في الامام ويتنوع  
ضرر مطلقا ولم يضر لصحة  
نفسه بلاذنه ووافق هذا  
طلاق الرخصة الصبري  
في احكام المساجد كراهة  
خبرها فيه وبه رد قول  
البليغي وان أخذ الزكشي  
بقضيه الجواز في الاولى  
لا قوله اذ وزاع على الثانية  
ويصح حل المن بتكليف  
على ان وضع السجود مثله  
السقاية بطريق كالحفر فيها  
فيأتي هنا نقضه وفي  
الروضة واصلها في مسجد  
لا ضمان لمن يعثر به ان اذن  
الامام والا فعلى مامر  
«(فرع)» استأجر الجواز  
أو خسر نحو بر أو معدن  
فسقط أروايتها عليه لم  
يضمنه ويحت بعضهم انه  
لوعلم المستأجر فقط انها تنهار  
بالخسر فضنه وروايته  
لا تفر ولا الجاء فالقصر  
هو الاجبر وان جهل الانتهاء  
(وما قولك) من فقه في ملكه  
كالعادة لا يضمنه بخر سقطت  
بالرجع أو ببل بمحلها وحطب  
كسره بملكه فطار بعضه  
فاتلف شيئا أو دابة بطلها فيه  
فرسفت استأجره وان  
لم يافض في الامام لانه لا تفر  
له في الملك أولا كالعادة  
كلتوله من نار أو قدسها  
بملكه وقت هبوس بالرجع  
أجواب في مقادها العادة

المسجد ونحوها وان لا يتشوش الداخلون الى المسجد بسبب الاستقاء وان لا يحصل للمسجد ضرره (قوله)  
كأذكر أي بالمسجد والاعم فيه (قوله) وان لم يافض في المالح أي اذالم ينفعه (قوله) ويتنوع المالح ولو يني  
سقط المسجد أو نصب فيه عمودا أو بين حجارة أو عاق فيه قد فلا تسقط على انسان أو ماله أو هلكه أو فريش  
فيصيرها أو حشيشا أو فريش به انسان فذلك أو دخلت شوكت منه في عنه فذهب بها بصره يضمنه وان لم يافض  
له الامام لان فقه المصلحة للمسجد ولو يني مسجد في ملكه أو موات فذلك به انسان أو جهة أو مسقط حجارة  
على انسان أو ماله فلا ضمان ان كان يافض الامام والاعم في الخلاف السابق أي في الحفر في الطريق اه معنى  
وفي النهاية والروض وشرحهما وافقه (قوله) ان ضار المالح أي أو نهى عنه الامام كالمسح (قوله) ووافق  
هذا أي التفصيل المذكور بقره فيجوز زالي قوله ويتنوع (قوله) اطلاق الرخصة المالح عبارة عن المتن مافي  
روايدال روضة في آخر باب شرط الصلاة بقلا عن الصبري أنه لا يكره حفر البئر في المسجد لم يفرق بين  
أن يكون للمصلحة العامة أو لمصلحة تنفس على التفصيل السابق اه (قوله) وبه رد أي اطلاق الرخصة المالح  
ولا يفي مافي الرد بذلك نعم يظهر الراجح من معنى (قوله) قوله البليغي المالح اعتمده النهاية كالمسح (قوله)  
بقضيه) وهي ضمان ما تلفت ذلك الحفر (قوله) الجواز المالح بمقول القول وقوله في الاولى وهي الحفر في  
المسجد لمصلحة تنفس المالح (قوله) وزاع المالح أي البليغي عطف على قول البليغي المالح (قوله) في الثانية) وهي  
الحفر في المسجد لمصلحة العامة المالح (قوله) تفصيله أي الحفر في الطريق (قوله) وفي الروضة المالح عبارة  
الروض مع شرحه فرع بناء المسجد على الشارع وخسر بئر في المسجد ووضع سقاية على باب داره  
كالخفر في الشارع فلا ضمان للهلكة بشئ منها وان لم يافض الامام ان لم يضر بالناس لانه فعله أصلحة  
للمسلمين فان بني أو خسر ما ذكر لمصلحة نفسه فقد وان أضرب بالناس أو لم يافض في الامام اه قوله أرا لم  
يافض الامام بقضى امتناع بناء المسجد لنفسه وان لم يضر اذالم يافض الامام وهو خلاف ما تقدم عنه في حفر  
البئر لنفسه في الطريق الواسع فقد فرق بين حفر البئر وبنائه المسجد لنفسه لان ويد بالعدوان هنا مجرد  
الضمان فيستويان اه سم (قوله) بئشار المالح ظاهر اطلاقه سواء لمصلحة أو لمصلحة عامة (قوله)  
والا) أي ان لم يافض الامام على مامر أي من التفصيل في الحفر في الشارع (قوله) فرع الى القول المتن ويحل  
في النهاية (قوله) لو استأجر المالح الجارة محصة أو فاسدة أو دعا ليدأو يني له تبرع بل لو أكرهه على العمل  
فيما تهاون لم يضمن لانه باكره له لم يخل تحت بد ولا أحدث فيه فعلا اه عش (قوله) لجذا المالح أي  
وتقصوا اه نهاية (قوله) كالعادة أي فعلا موافقا للعادة (قوله) في) أي ملكه كذا ضمنه لوجه (قوله) في)  
أي فقه في ملكه (قوله) أولا كالعادة عطف على كالعادة أي أو فعلا مخالفا للعادة (قوله) وقت هبوس بالرجع  
لان هبوت بعد الاقاديوان امكنا اطفاؤها فلم يفعل فيما تهاون وان نظرت في الاذرى اه قال الرشدي قوله  
وقت هبوس بالرجع أي في مهبط الرجع اه وقال عش قوله لان هبوت المالح لم يخل هذا التفصيل فيقال  
أو قدس نار في غير ملكه لكن يحمل جزأ العادة بلا تضاد في مكانه لا يبال بالافس منهم يوقدون النار في

(قوله) وأذن في الامام) كقوله الاسي أو لم يضر لمصلحة نفسه بلاذنه صريح في توقف جواز الحفر في المسجد  
على اذن الامام اذ كان الحفر لمصلحة نفسه ولم يضر وهو ظاهر مافي شرح الروض حيث قال بعد قول الروض  
فرع بناء المسجد في الشارع وخسر بئر في المسجد ووضع سقاية على باب داره كالخفر في الشارع فلا ضمان  
ان لم يضر الناس اه ما تضمنه فان بني أو خسر ما ذكر فقد وان أضرب بالناس أو لم يافض في الامام اه  
لكنه صرح بتل ذلك بخبر زعفر البئر في الشارع الواسع وان لم يافض في الامام ولكنه يضمنه المالح وقد يحصل  
قوله فقد وان على معنى الضمان فقط فلا يلحق هذا وقد يفرق بين الشارع والمسجد (قوله) ان اذن الامام  
به تمام قوله السابق في الحفر وان لم يافض في الامام ومع ما تقدم في المتن آخر الصفحة السابقة عن شرح  
الروض يعلم الفرق بين الحفر وبناء المسجد وقد يقال قوله والاعم في مامر يتعد جواز بناءه وعدم الضمان  
وان لم يافض الامام اذ كان لمصلحة عامة فهو على طريق مافي الحفر لئلا يامل (قوله) وقت هبوس بالرجع) بخلافه

أومن سقى أرضه وقد أسرف أو كان بها شق (١٢) علو لم يحط بسده أومن رش الماء في أصله ففسد ماله أو للمسلمين وجاوز العادة ولم

يعد ماله على عليم عليه  
يضمون يؤخذ من تفصيلهم  
الذكور في الرضات نقية  
أذى الماسر في كسرها  
أن تصدبه مصلحة المسلمين  
ليضمن ما قوله منه وهو  
ظاهر والأثر له الناس  
هذه السنة لما كده أو (من  
جناب) أي خصم خارج  
من ملكه (الشارع) ولو  
بأذن الامام فسقط وأتلف  
شياً أومن تكسير خطب  
في شارع عتيق أومن مشى  
إعجى بلا قائد وأن أحسن  
الشيء بالعصا كما اقتضاه  
اطلاقهم أومن عجن طين  
فيه وجاوز العادة أومن  
سطح ما عصبه لآل باب  
حاقبه كالعادة (فضمون)  
لكنه في الجناح على ما يأتي  
في البراءين صحت السكك  
بانحارج والنصف بالسكك  
وان جاوزا حرمه ان يضر  
المال ولا أن يفتك بالشارع  
مشروط بسلامة العاقبة  
و به يعلم رد قول الامام لو  
تناهى في الاحتياط جرت  
حادث فلا توقع أوصافه  
فسقط ما أتلف شيئاً  
فلمت أرى اطلاق القول  
بالضمان انتهى وقارون  
ما من في البراءين الجلبه  
هنا على ذكره فلا يحصل  
اهداره أما إذا لم يسقط فلا  
يضمن ما تصدبه ويحرمه كما  
لو سقاه وهو خارج إلى ملكه  
وان سبل ما تحت شارعاً أو  
الحما سبله يجب دأوه  
مستثناً ما يشرع إليه كالحج في غير ماله غير ماله سكتة في العادة

بأذن جميع الملوك والاضمن (وجعل) للمسلمون الذي بالنسبة لشوارعنا (الخارج لليازيب) (١٢) العاليات في لاضر المارة (الى شارع)

وان لم ياذن الامام لعموم

الحاجة اليها ومع ان عمر قلع

ميزابا العباس رضي الله عنهما

قطر عليه فقال له ان قلع

ميزابا نصير رسول الله صلى الله

عليه وسلم فقال واقتله نصبه

الامين ربي على ظهري

والحصى العباس حتى ربي

عليه واعاد طعنه (والثالث

بها) وبما قطنها (بضمهون

في الجدي) للمبار في الجناح

ويكسر وضع زوايا بطريق

لطين به سطحه مثلان

واضحه ضمن من راق به

اي ان خلف العادة ليوافق

ما مر ودعوى ان الميزاب

ضر ويمنوعه بانه يمكن

اتخاذ زوايا اخذ في الجدار

للماء السطح (فان كان بضه)

اي ما ذكره - من الجناح

والميزاب (في الجدار) فسقط

الخارج او بضه تلف

شأ (فكل الضمان) على

واضحه او عاقلة لوقوع

التلف بها هو مضمون عليه

ليست تخرج من قوله بعض ما في

ليكن من شئ فيه من جمره

فيه فيضمن الشكل يسقط

بضه لو كانه والمال كان كله

فيه فلا ضمان بشئ منه

كالجدار وان سقط كله) او

الخارج وبعض المباحل

او بضه تلف شأ بأكما

ياحد طريقه (ففضه) أي

الضمان على من ذكر (في

الاصح) لان التلف حصل

بالمباحل يشاؤه وغير

فيها مسجد أو نحوها ما إذا كان فيه مسجداً ونحوه فهو كالشارع كاتبه عليه الأذى وغيره معنى وروض

(قوله) بآذن جميع الملوك أي إذا لم يكن الشارع من أهلها ولا يباذن من يابيه بعده أو مقابله كحرم باب

الصغ (قوله) للمسلم أي قوله أو شئت في المني الأقوله أي إلى ودعوى وكذا في النهاية الأقوله ومع ان عمر

الى المني (قوله) الميزاب (ب) جرى المسقف في جمع الميزاب على لغة ترك الهمزة في مقفده وهو

ميزابوهي لغة قتيبة والألف في جمعها زبهم جزوءد جمع مقرب بهمزة ما كستوتو يقال فيه مزاب

يتقدم الراء على الزاي وعكسه فلهذا يندأربع اه معنى (قوله) المني (الخارج) قال في الروض وكذا

أي ضمن المتولين جناح خارج الخرب منسند أي ليس فيه فهو مسجد أو فكشراع أو ملك غيره بلا

اذن وان كان عالياً اه وقال في شرحه لتعديده بخلافه بالأذن انتهى سم على ج اه عش (قوله

وان لم ياذن الامام) لكن إذا لم يذنه أخذنا بما سبق اه عش (قوله) وضع الخ) عبارة الغنى أي لو

روى إلخ كم في مسند كنه ان عمر الخ (قوله) ان عمر قلع الخ) أمر بقلعه فقلع اه معنى (قوله) فقال أي

العباس له أي لعمر رضي الله تعالى عنهما (قوله) فقالوا الخ) أي عمر رضي الله تعالى عنه (قوله) وبما

قطن منها) مثله وأولى ما يقطن من الكيزان العلقه باجته البيهقي هو الشارع كما هو ظاهر سم على

ج اه عش (قوله) لطين به سطحه) أي وليجميعه ثم ينقله إلى الميزاب مثلاً اه عش (قوله) للمبار

أي من ان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة اه معنى (قوله) ما مر) أي فشرعوا قولوا الخ

(قوله) ودعوى الخ) وبذلك دليل القديم (قوله) اتخذوا الخ) أي في الميزاب اه معنى (قوله) الماء السطح

متعلق بالاتخاذ (قوله) المني فان كان بعض الجدار) أي الجدار المتاحل في هو الماء كالألحقي بخلاف الجدار

الركب على الرض في هو الشارع كما هو الواقع في غالب الميزاب يخالفه يني ضمان لتألف بهذا الميزاب

مطلقاً فهو تابع للحداد والجدار نفسه ضمن ما تلفه بكونه في هو الشارع كما مر فثبت اه

رشدي (قوله) أي ما ذكر الخ) عبارة الغنى أي الميزاب يصير جرحه على الجناح أيضاً ويل ما ذكر

اه (قوله) من الجناح والميزاب) ذكر الجناح هنا خلاف الظاهر من السابق اه بنافسه قوله السابق

لكنت في الجناح على ما يأتي في الميزاب الصريح في ان كلام المصنف هنا مفر وض في خصوص الميزاب اه

رشدي (قوله) المني فسقط الخارج) أي من الجدار (قوله) أو بضه) أي بعض الخارج اه معني

(قوله) على واضحه) أي ان وضعه على الماء بنفسه أو انفصل الا تضر بالوضع اه عش (قوله) منه) أي

الميزاب وقوله فيه أي الجدار اه عش (قوله) أو عكسه) أي المباحل وبعض الخارج وقد يشكك تصويره

سم وقد يصور بما إذا كان المتطرف من الخارج مسمى إلى ضمتين من كوزتين في الجدار مثلاً اه مسند

عمر عبارة عش وقد يمكن تصويره على ما انفصل كل المباحل عن الجدار وكان الخارج ملتصقا مثلاً

بالجدار فان كسر وسقط يضم جميع المباحل اه (قوله) أيضاً) أي كالخارج وقوله وهو أي التلف

الحاصل بالمباحل وقوله ما ليس أي المباحل والخارج (قوله) كله) أي الميزاب والجناح وقوله وان كسر

أي ضممين اه معنى (قوله) الخارج) أي أو بضه (قوله) ضمن الخ) أي الكل ولو لم أي ضم ولو

طغى على طرف سطحه فغلب على الطريق على ما قاله الماوردي ان كان سقوطه بما غير المباحل ضمنه

لضمن أي لغرضه وان كان لتقليبه فضمن أي يديه انحط إلى السطح سقط به اه نهاية ترايد من عش

انه لا ضمان في حفر البئر اصله نفسه حيث أذن الامام ولا ضرر (قوله) المني الخ) قال في الروض

وكذا أي وكذا ضمن المتولين جناح خارج الخرب منسند أي ليس فيه فهو مسجد أو فكشراع أو ملك

غيره بلاذن وان كان عالياً اه قال في شرحه لتعديده بخلافه بالأذن اه (قوله) وبما قطن منها) مثله

وأولى ما يقطن من الكيزان العلقه باجته البيهقي هو الشارع كما هو ظاهر (قوله) أو عكسه) أي المباحل

مضمون فوز ع عليهم انضمين من غير قطر لوزن ولا مساحة ولو سقطا وان كسر في هو المكان أصليه الخارج ضمن أو المباحل فلا كما

قوله الغوى

أوسل فلا يضاهي انظر لان الاصل (١٤) رابعة الفم ولو تلف ماؤه شيئا ضمن نصفه بان كان بعضه في الجدار وبعضه خارجا ولو اتصل

(قوله أو شئنا) ولو اختلفا فقال صاحب الجناح تلف بالداخل وقال صاحب المائت تلف بالخارج فالظاهر تصديق صاحب الجناح لان الاصل بهم الضمان اه عش (قوله ولو تلف) أي قوله وقاس ذلك في الغني والى قوله نعم ان كان ملكه في النهاية الاقوله وان نازع فيه البقضي (قوله ولو تلف ماؤه) أي ماء الميراث عش ورشدي عبرة للغني ولو أصاب الماء للزائل الميراث شأنا تلفه الخ (قوله ولو اتصل ماؤه بالارض) أي ثم تلف به انسان نهاية وغني (قوله وقاس ذلك) أي قول الباقين ولو تلفد شيئا الخ (قوله ان ماءه باليس منه) أي ما عجزت اليه ليس الخ (قوله والذي في الروضة الخ) معتمد ضمن التلف بماء الميراث سواء خرج منه شيئا من ملكه أم لا اه عش (قوله ووجه) أي ما في الروضة من اطلاق الضمان (قوله لنميز خارجا الخ) أي يخرج من ملكه الماء (قوله بينه) أي ما عجزت اليه ليس منه الخ (قوله كسره ياءه) أي حيث لاضمان مع ان كلاً من طرفي ملكه اه عش (قوله ولو يبرأ) أي قوله نعم ان كان في الغني الاقوله والمراد ان تم ان كانت (قوله ما تال) أي كلاً وبعضا (قوله باقية عن ملكه) فلا تلف به انسان ضمنه عاقلة البائع كقوله من البغوي ذوقه وقال البقضي الاصح غدي لزومه لعل الخ اولعاقلة حال التلف اه معنى (قوله وابعثه) يعني انتقل الى ملكه بطريق شرعي (قوله وسلمه) أي عن البيع اه عش (قوله وروى) أي وان لم يتعرض للمرافعة لانه بدخوله في ملكه صار يستحق ابتعاؤه لا يكف به مملكتين ان املكه مملكتين من ملكه اه عش (قوله المالك الاخر) يعني ان المراد بالمالك اعم من مال المالكين والمنفعة حيث ساء له اخراج الميراث اه عش (قوله الخ) انظر ما وقع هذا الاستدلال به رشدي أي في مكان ينبغي ان يذكر ما قدمنا من الغني آتافه يظهر الاستدلال (قوله اخص الضمان به) أي بالباقي مثلا اه رشدي عبارة عش أي الاخر وظاهر انه لاضمان على بيت المال في هذه الجملة اه (قول الميراثان بنى جداره) أي بعضه اخذ من كلام الشارح الا حتى اذ نفاذ عكس الغني فقدر هنا لفظة ثم قال ان بنى بعض الجدار وماتوا والبعض الاخر مستورا فمقتضى الماتل فقط ضمن الكل أو سقط المقتضى ضمن النصف اه (قول الميراثان بنى جداره) أي أو مسجد اه نهاية (قوله أو ماله غير الخ) ولصاحب المالك مطالبته بما لجداره الى ملكه بنقضه أو اوصاله كقاضين شعيرة لا تشترط ان هو املكه فله طلب ان التالين لاضمان في ما تلف بها اه نهاية زاد الغني والاصح لان ذلك لم يكن يصنعه خلاف الميراث بنحو اه قال عش قوله فله طلب ان التالين في قوله بفعل ففصل المالك بنقضه ولا وجوه له بما يغفر معلى النقص ثم رأيت المسمى صرح بذلك اه وفي النهاية أيضا لو بناه مائت الى الطريق أجبره الحاكم على بنقضه فان لم يفعل أي الحاكم فله ما بنى بنقضه كقوله في الانوار اه أي بخلاف ما لو بناه مستورا ثم لم يفسد لم مطالبته كانه قد بنى سم اه عش أقول انما ذكره سم على سبيل التردد بلا مرجع شيئا من ذلك بل عند قول الشارح ولو استردم بالداخل الخ كالموضع الغني ترجع عدم المطالبة (قوله ومنه) أي ملك الغير (قوله ومنه) أي ملك الغير السكة غير النافذة أي الذي لم يكن فيها مسجد أو يترسب ولا الاكسالوع معنى وأنى (قوله كاسم) أي قبل قول المتن بنى جداره الخ (قوله فيضم الخ) أي وان أذن فيه الا لامل أسمي وغني (قوله بالمثل) أي يسقط للماتل فقط وقوله بالكل أي يسقط الكل اه معني (قوله وبنقضه) أي من المتن (قوله لو بناه) أي الجدار كاه (قوله معظما) أي سواء تلف بكاه أو بعضه اه عش (قوله فيه) أي كل من ملكه والموات (قوله ضمن الخ) وقفا لا سني وخلافا لنهاية والغني

وبعض الخارج وقديس شكل تصوره (قول الميراثان بنى جداره أو ماله الخ) قال في الروض ولصاحب المالك مطالبته بما لجداره الى ملكه بنقض كقاضين الشجرة تنهت الى ملكه اه قال في شرحه لكن لو تلف بها شيئا لم يضمن ما لكه لان ذلك لم يكن يصنعه خلاف الميراث بنحو ونه البغوي في تعليقه من الاحجاب اه وخرج بصاحب المالك الحاكم فليس له مطالبته من مال مسجد او الى الشارع بنقضه على ما يقيده قول الشارح الا في ولو استردم الجدار الخ ان كان قوله فيه وان مال راجعا ايضا لقوله لم يطلب بنقضه لكن

ماؤه بالارض فالتفليس الضمان قاله البغوي وقاس ذلك انما ما ليس منه شيئا خارج لاضمان فيه هذا والذي في الروضة وغيره اطلاق الضمان على الميراث ووجهه بانه لا يستلزم من التفصيل السابق في محل المباح بانه في الماء لميز خارجا ودخله بخلاف الماء ويجرد مروه بغير الضمان لا يقتضي سقوط ضمانه لاصح ما عجز مروه بعد على المضمون وهو الخارج وبهذا أعني مروه على مضمون طرف بينه وبين ما عجز مروه من مطلب كسره ياءه ولا يبرأ واضح جناح وميراثا يبرأ جدارا مائتا لا يتقاه عن ملكه وان نازع فيه البقضي نعم ان بناءه مائتا ملك الغير عهد وانما وابعثه وسلمه روى المراد بالواضح والباقي المالك الاخر لا الصانع نعم ان كانت عاقلة يوم التلف غير هاهنا الوضع أو البناء انتصفت الضمان به (وان بنى جداره مائتا الى شارع) أو ملك غيره بغير اذنه ومنه كاسم السكة غير النافذة (فكجناح) فضمن السكل ان وقع التلف بالمثل والتضمنان وقع بالكل وبنقضه انه لو بناه مائتا من أصله ضمن كل التلف مطالعة ورواه في ملكه أو موات فلا ضمان لانه لا ينصرف فيه كيف يشاء نعم ان كان ملكه مستحق للتمتع للغير باجارة لاضمانه كجيشه الاذرى

لانه استعمال الهواء المستحق للغير وبه يفرق بينه وبين الحظر على كماله المستأجر على ما صرح فلان الحظر اتلاف لا استعمال مضمّن (أو)  
بناء (مستوى) (أي) المأوى (وسطا) وأتلف شيئا حال سقوطه (فلا ضمان) لأن الميل لم يحصل (١٥) بقوله (وقل إن أمكن هدمه وأصلحه

ضمن) لتقصيره بترك  
الهدم والأصلاح وانصرمه  
كثيرون وعليه يظهر أنه  
لا فرق بين أن يطلب المضمّن  
ورفعه وأن لا (ولو سقط)  
مأواه مستويا ومال  
(بالطريق) فغيره شخص  
أوتلف به (مال فلا ضمان)

وان أمّر المولى برقمه (في  
الأصح) لأن السقوط لم  
يحصل بقوله فغيره ما رتب  
أن قصره فغيره مضمّن كما قاله  
جميع مقدمون واعتدوا  
الأخرى وغيره لتعديده  
بأنه أخرو يفرق بينهما بين  
ما صرح فيها يمكن هدمه بأن  
ذلك لم يحصل فيه اتّناع

بالطريق بخلاف هذا  
فاستقر في عدم تقصيره  
ولو استند الجار لم يطلب  
بنقصه ولم ضمن ما قوله  
وان مال كسروا وجسمان  
المسل شأنهم غير فله ولم  
يؤمن من إصلاحه غالبا  
وبه يفرق بينهما بين ما ذكر  
فحين قصر المرفوع وفي وجه  
قوله سدر كالجار والمال  
الطالب به (ولو طرح  
شمان) يضم القاف أي

كاسات (وقشود) نحو  
(طبخ) (ورمان) (بطريق)  
أي شارع (فضمون)  
بالنسبة لعمال (على)  
الصنيع) لما صرح في الجناح  
ثم إن كانت منعطف عن  
الشارع لا تحتاج إلى المارة

والشهاب الرمي (قوله) لانه استعمال الهواء (الح) قد يقال أن محرم استعمال الهواء اتفقوا يتحق للغير وهو  
موجود في الاتلاف لنعاء الانتفاع عوضا عن الحظر اهـ سم (قوله) وبه يفرق (الح) يتأسل اهـ سم (قوله) أو  
بناء مستويا (أ) إلى قوله ثم في النهاية انما اتفقوا (قوله) واتصره كثيرون (قول المثل) (قال) الأول وما لا بد  
(قوله) إلى المأوى (أي) الشارع أو ما لا يتعدى به (قول المثل) فلا ضمان (تنبه) هـ لو احتل جدارا قطع  
السطح فذلك للأصلاح فسطح على أنسان فأتى قال الغوى في فتاويه أن سقما وقت الذي فعلت عاقلة ما أدية  
اهـ معنى وفي عرش بعدد كرمته عن سم على المنهج ناصه أي وأما به فأن كان السقوط متربعا على الفق  
السابق لحصول الخلل به ضمن والأفلا اهـ (قوله) ما بناء مستويا (الح) أي بخلاف ما بناء مثلا إلى نحو شارع فإن  
ما تلغ فيه مضمون كالجناح اهـ شرح المنهج (قوله) المثل (فصر) بثلاث المثبت في المأوى والمضارع اهـ  
وشدي (قوله) مضمون (قوله) فلا ضمان وخلافا للنهاية والغنى (قوله) كما قاله جمع (الح) والصحيح خلافه مر اهـ سم  
(قوله) واعتمده الأخرى (الح) اعتدوا شخص الشهاب الرمي على عدم الضمان فهل قياس عدم الضمان أنه لا يجبر  
على رفعه يفرق بينهما بين إبقاء لأن البناء يأخذ على العادة لم يبقه أو يجبر على رفعه ولا ينافي لعدم  
الضمان سم وقد يقال تبين الاحتمال الثاني لأنه شغل الشارع على كماله وإن لم يكن له فيصنع اهـ سيد  
عن (قوله) ولو استند (الح) هذا يفيد أنه ليس لها كماله بل ينشأ من الجدار إلى الشارع بنقصه من كان  
قوله الآخر (أ) وإن مال أربابا أيضا قوله لم يطلب بنقصه لكن قد يمنع هذا قوله كما زاد عدم المطالبة بالنقص  
إذا مال لم يتقدم فلتراجع المسئلة اهـ سم عبارة في (قوله) ولو استند الجدار ولم يلزمه بنقصه كقوله أصل  
الروضة ضمان ما قوله لانه لم يجاوز ملكه وقصده هذا أنه إذا مال لم يملكه وليس مراده اهـ (قوله) ولو  
استند الجدار أي قرب إلى الهدم الجدار الذي بناء مستويا اهـ كروى (قوله) وبه يفرق (أي) قوله ولم  
يؤمن (الح) (قوله) بالرفع (كذا في) أسهل وجه الله تعالى خال به معنى في اهـ سدر (قوله) الطالب (سنة) أي  
بالنقص اهـ كروى (قول المثل) ولو طرح (أي) شخص اهـ معنى (قوله) يضم (الرف) إلى قوله لم لا يصح  
في النهاية الأقوله مال بقصر إلى الوقى (الح) (قوله) المثل (طبخ) بكسر اللام مفتوح وعلى (قوله) بالنسبة  
للجوار (أ) أي أن مضمّن عليها قصد فلا ضمان قطع معنى تنبيه (قوله) لأن على (الصحيح) محل الخلاف كقوله  
الروضة وأصلها طرحا في غير الزايل والواضع المحدث في الأقيسة ما قطع بين الضمان اهـ معنى  
(قوله) المأوى (الح) أي من أن الارتفاق بالشارع مسرورا وبسلامة العاقبة لأن في ذلك حررا على المسلمين  
كوضع الحجر والسكين اهـ معنى (قوله) لأن هذا أي المنعطف المذكور وقوله منه أي الشارع (قوله)  
فالتقصير من المأوى (الح) أي يبدله الله اهـ نهاية قضيتنا أنه لم يعدل إلى الاختيار بل لمر وض رجة الجارة  
المضمن ونقصه طال في قوله أو لا ثم كانت في منعطف الختلافه فإرجاعه والظاهر عدم الضمان مطلقا  
اهـ عرش وقوله وقت تاطل الخ محل تامل (قوله) كما كروا (أ) أي والزايل والواضع المحدث في ذلك اهـ  
معنى (قوله) طلقا أي جاهلا كان أو عالما ونظره مودعا وهو ظاهر لانه ظاهر يمكن التجزئة كالسكب

قد منع هذا كما زاد عدم المطالبة بالنقص إذا مال لم يتقدم فلتراجع المسئلة (قوله) لانه استعمال الهواء  
المستحق للغير (الح) قد يقال أن محرم استعمال الهواء اتفقوا يتحق للغير وهو موجود في الاتلاف لنعاء  
الانتفاع عوضا عن الحظر (قوله) وبه يفرق بينهما (الح) يتأمل (قوله) نعم أن قصره فغيره مضمّن كما قاله جمع  
مقدمون (الح) اعتدوا شخص الشهاب الرمي على عدم الضمان فهل قياس عدم الضمان أنه لا يجبر على رفعه يفرق  
بينه وبين إبقائه لأن البناء في الطريق يزاد على العادة بأن يبقه أو يجبر على رفعه ولا ينافي لعدم  
الضمان (قوله) مضمّن كما قاله جميع مقدمون (الصحيح) خلافه مر (قوله) بنقصه (أي) فلا ضمان وان قصر  
في رفعها مر سم ولو بناء مثلا إلى الطريق أجزء الحاكم على نقضه ما لم يفعل فللمار بن نقضه مر

أصله فلا ضمان على الوجه فلان هذا وإن فرض عدمه فالتقصير من المار فقط فادفع بالقبض هنا خرج بالشارع على كماله وإن فلا  
ضمن فيه مطلقا وبالطريق

مالو وقعت بنفسها يوم دوحه وفلا ضمان مالم يقصر رفعها أخذ الما حصر في الاحتياض ما يترك بارض الحماض من نحو سدر يكون ضمان  
ماتافعه على واضعه في أول يوم دوحى (١٦) الحماض في ما يله اعتبار تنظيحه كل يوم وماتافعه في فتاويه فقال ان تسمى الحماض عن ضمان الواضع

وكذا ان لم ياذن ولا تسمى  
لكن جاوز في استكنوا  
العاده وهو أوجر ولو تعاقب  
سبها لكان فعل الأول أى  
هو أو عاقلة الضمان لانه  
المهلك بنفسه أو بواسطة  
الثانى (بان حصر) واحد  
بغير ادوات أو لا لكن قوله  
اللاتى فان لم تعد الخ يذل  
على ان قوله عدوانا راجع  
لهذا أيضا وهو ما فى أسفه  
ولا يحسن ذكره - لان غير  
العدوان يفهم بالأولى  
(وضع آخر) أهلا لضمان  
قبل الحفر أو بعده (حفر)  
وضعا (عدوانا) تحت لسدر  
محذوف كحفره أو دمال  
يتأوى به بعد ما (فحفر به)  
يضم أوله (وضع العائر  
بها) فلهذا (فعل الواضع)  
الذى هو السبب الأول لان  
المراو به الملاذ أول التالف  
للافعال أول الضمان لان  
التعذر هو الذى وقع فكان  
واضحه أخذوه ودفعها  
أما اذا لم يكن الواضع أهلا  
فسيأتى (فان لم تعد الواضع)  
الأهلى بان وضعه عليه  
وسفر آخر صعدوا ناقله أو  
بعده فحفر رجل ووقع بها  
(فانما يقول تضمن الحافر)  
لانه المتدنى وفارق حصول  
الجرح على طرفها بسبل أو  
سبع أو حصر فان الحافر  
المتعدى لا يضمن ههنا بان

العور اه عش (قوله مالو وقعت بنفسها الخ) ويصدق في ذلك المالك المثل قبله على خلافه اه  
عش (قوله مالم يقصر رفعها) قال حنفى في شرح الروض يظهر لى ان هذا بحث الوجه علم الضمان  
أيضا لو مال جدار وسقط وأمكن رفعه فانه لا يضمن اه معنى عبارة النهاية فلا ضمان وان قصر في رفعها  
بعد ذلك أخذ ما تمسكه اه (قوله وفى الاحياء الخ) عبارة المفتى ولو اغسل شخص فى الحمام وترك الما بون  
والسدر المزاغين باروضه أو روى فيها فغسله فزلق بذلك انسانا فأتى وانكسر قال الرافى فان أتى الخلفه على  
المريض والا فلا ويقص بالخامه ما ذكر معناه وهذا كما قال الزكى ظهر وقال الرافى فى الاحياء انه  
ان كان موضع لا يظهر بحيث ينفذ الاحتراز عنه فالحال من مرددين تاركوا الحماض والوجه سبحانه على تاركه  
فى اليوم الأول وعلى الحماض الخ (قوله من نحو سدر الخ) أى كالمساكن والخامه اه عش (قوله وماتافعه  
فى فتاوى راجع) فديقا بالمخالفة لا مكان أن يكون مالى الفتاوى تقييد المالى الاحياء فى اطلاقه ضمان  
الواضع فى اليوم الأول اه رشدى (قوله ضمنه الواضع) أى لو فى اليوم الثانى اه عش (قوله لكن  
جوزنى استكنوا العاده) أى بخلافه ما ذالم يحجر فلا ضمان عليه وانظر هل يلزم الحماض حينئذ الظاهر  
لا وسكت عى اذا أنه الحماض فانظر حكمه اه رشدى أقول ولعل حكمه التفصيل بين كونه طاهرا أم يكن  
الغرض عنه فلا يضمن وعنده فضمن من يادته فى السقوط بعد فليراجع (قول المتن سبها لكان) نصبت  
لوانفرد كل منهما كان مهلكا اه معنى وقال عش المراد بالسبب ما سبخل الخ الحفر شرط اه (قوله أى  
هو) أى ان كان التالف ملاذ وقوله أو عاقلة أى ان كان التالف نفسا اه عش (قوله راجع لهذا أيضا)  
فد يقال الرجوع لهذا يحتاج اليه لاجل قوله فالتقول تضمن الحافر اه سم (قوله أهلا لضمان) الى قوله  
وهذا يعلم فى المفتى (قول المتن) وقع العائر) أى بغير قصد بها أى بالثقل ورأى العائر اطراف فلا ضمان كالى  
حفر البرد كمر طار ففى بعد هذا الموضع اه معنى قوله اللاتى بفتح القاف (قوله الضمان) مبتدأ مؤخر  
(قوله فسيأتى) أى اتقا (قوله وفارق) أى مالى المتن وقد تشكل مسئلة السبل ونحوه بقول الماوردى  
لورب زب بقله فى الارض فتعثر بهما وسقط على حديد منصوب بغير حق فالحصان على واضع الحديد  
وأوجب ضمان هذا شاذ غير معمول به اه ثم ايه أى فلا ضمان على واضع الحديد وهذا هو المعتد عش  
(قوله فانما الحافر الخ) بيان المحجوج الى الفرق وقوله بان الواضع الخ متعلق بفارق الخ (قوله وضع آخر)  
أى ولو تعذر ما يأتى اه عش (قوله فها سكننا) أى وتردى بها شخص وما نوقله فانه لا ضمان الخ أى  
ويكون الواقع ههنا اه عش (قوله وأما الواضع فلان السقوط الخ) أى سم بعد ان ناقش فى ذلك ما ناه  
فالوجه حصر الجرح وان له وجه حسننا اه (قوله وهذا الخ) أى بقوله أما المالك فظاهر الخ (قوله انه لا يحتاج  
الى الجواب الخ) هذا الجواب لا شىخ فى شرح الروض مع تعليله عدم الضمان على أحد ما ذكره الشارح بقوله  
أما المالك فظاهر الخ اه سم أقول وواقعه أى الشىخ المفتى (قوله بحمل ما هنا) أى مسئلة السكين (قوله  
قوله مالم يقصر رفعها) حرم هذا القيد فى شرح الروض (قوله عدوانا راجع لهذا أيضا) قد يقال  
الرجوع لهذا يحتاج اليه لاجل قوله فالتقول تضمن الحافر (قوله وفارق حصول الجرح لى طرفها بسبل  
الخ) قد تشكل مسئلة السبل ونحوه بقول الماوردى لورب زب بقله فى الارض فتعثر بهما وسقط على  
حديد منصوب بغير حق فالحصان على واضع الحديد وأوجب ضمان هذا شاذ غير معمول به أو بان البلية لما  
كانت بعدة التاتيرى القتل زال أثرها بخلاف الجرح مر (قوله وأما الواضع فلان السقوط فى البر  
الخ) قد ناقش فى تأثير هذا فان التعذر بالجرح مسئلة التمهيد الذى أفضى الى الوقوع فيها المهلك ومع ذلك  
فليعنع تضمن الحافر كذا ما نحن فيه فالوجه حصر الجرح المشار اليه وان له وجه حسننا (قوله وهذا يعلم انه

الواضح أهلا لضمان فى الحلة فصع تحمين ترك بخلاف تلك الثلاثة ولا ينافى المتن ما حصر بتركها لمكسوم وضع آخر فها  
او سكن فانه لا ضمان على أحد أما المالك فظاهر وأما الواضع فلان السقوط فى البر هو الذى أفضى الى السقوط على السكين فكان الحافر كالشارح  
والاشكال كالتسبب وهذا يعلم انه لا يحتاج الى الجواب بحمل ما هنا على ما اذا تعدى الواقع غير و



أكلت الناصب غير متعدي لا يصح ذلك (ولو وضع جراً) عدواً ياطر في مثلاً (د) وضع (آخراً جراً) كذلك يجنبه (فغفرهما) الضمان  
 أثلاث) وإن تقاربت عليهم نظر الجرم منهم كالواحد (واختلف الجراح) (وقيل) هو (صفات) (تصغى) الواحد وضع على الآخر ينظر  
 العجرين لأنهم المالك كان انتصرة البقي (ولو وضع جراً) عدواً (بأن) فغفر به رجل ذريحه (١٧) فغفره (آخراً) فهلك (منه المدحج)  
 الذي هو العاقر الأول لأن

( ٣ - ) ( شرواني وابن قاسم - تاسع )  
 أو على ما نقلته عنه ( وضمان واقف ) لأن المار يحتاج للوقوف  
 كذا فيهم من اوراق الطرياق ( لا عاثره ) لانه لا حكمة في الاله لا حصل بحكمه كالماتى نعم ان وجد من الواقف فعدل ان تعرف الماتى  
 القريب من فاصلة في انظر او ما انهما كاشين على ما هو ماسوق في اوراقه بحال من جعله الا في المصنف من ضمنه العاثر وهدر

له عش (قوله ملكه) أى وأستحق منفعة اه معنى (قوله من دخله) أى دخل ملكه (قوله يغبر افته) أى غاب دخل باذنه لم يدر اه معنى وفى سم بعد ذكره عن شرح الروض مائة فأن أرادنى الاهداء مطلقاً أشكل بان الملك لا ينقص الجاوس فيه عن الجاوس فى الشارع المفصل فيه وان أراد على تفصيل الشارع فقد يقرب فحصر اه (قوله معتكفا) ينبى أن يصدق فى الاعتكاف لانه لا يعلم الا منه ويقوم وارثه معكاه اه عش (تدنه) لو وقع فى البر والبحر وقع عليه آخر عدافه من حيث فقهه انقص منه ان قل مثله مثله غالب الضمانه أوعى البر والبحر وذلك كولو زما يصح فقهه فان مات الآخر فالتضامن فى ماله وان لم يقتل مثله غالباً شبهه عدوان سقط عليه خطأ بان لم يتجرأ الوقوع أول يعلم وقوع الأول ومات بشقه عليه أو بانصدامه بالبر نصف الجية على عاقلة ولو رثة الأول والنصف الآخر على عاقلة الحافران كان الحفر عدواناً لانه مات بوقوعه فى البر ووقع الثانى عليه وان لم يكن الحفر عدواناً هدر النصف الآخر وإذا حرم عاقلة الثانى فى صورة الحفر عدواناً وجعلوا معاقر مو على عاقلة الحافر لان الثانى غير مختار ووقعه عليه بل ألغاه الحافر اليه فهو كالكرمع المكره على اتلاف مال بل أولى لاتضاع قصده هنا بالكية ولو نزل الأول فى البر ولم ينصدم وقع عليه آخر فقهه فكل ديتة على عاقلة الثانى فان مات الثانى فضمانه على عاقلة الحافر لتصدى بحفره لان ألقى نفسه فى البر بعد فلامات فبطلان القاتل لنفسه معنى وروض مع شرحه

﴿فصل فى الاصطدام ونحوه﴾ (قوله فى الاصطدام) الى قول المتن ولو أركبناه أجنبي فى النهاية الا قوله لا ياتى على المتن وقوله فهو كقول أى حنيفة الى أما الملو كنوكذا فى المعنى الا قوله مال كل الى المتن وقوله وهو مما علة الى وأما الملو كنوكزه ذهب الى لومشى (قوله ونحوه) أى كسحر الخنثى اه عش (قوله وما يذ كرمع ذلك) أى كسراف السفينة على الفرق اه عش (قوله أى كملان) أى بان كانا بالعين عاقلين حين أخذ من قول المصنف الا توصيان الخ اه عش عبارة الغنى أى حان كملان الخ وتاسق تصيد الاصطدام بالحرف من قوله فعل عاقلة كل الخ اه (قوله أو مدبران) أى بان كانا ماشين القهقرى كالأجنحى اه ورشدي (قوله أو مختلفان) راجع لكل من التعمين كالجو صريح المعنى أى أو أحدهما أو كلاهما أو قبل والآخر مدبر (قوله المتن بلا قصد) يقديه لشمل ما إذا غلبتهما الدابان وسياقى بجزءه فى كلامه اه معنى عبارة النهاية وشمل كلامه ما لو بقدر الواجب على ضبطها أى إذا ابتدوا بقتل وغاية وقطعت العنان الوثيق ومالو كان مضطراً ليركوبا اه أى وهو كذلك فى الشكل عش (قوله لنحو ظلمة) أى من عى ونفخة اه معنى (قوله المتن فعل عاقلة كل الخ) ولا فرق فى ذلك بين أن يعل من كمين أو مستلقين أو أحدهما من كمين أو الآخر مستلقياً اتفق المراكز بان جنسا وقوة كفرن أم لا كفرن وسعيهما أو استئناف كان كل أحدهما يهدو أو لا تحرم على هينته معنى وروض مع شرحه (قوله المتن مغلظة) أى بالتثنية اه عش (قوله على عاقلة كل) أى لورثة الآخر اه معنى (قوله لعدم انشاء الاصطدام الخ) وذلك لا يتعلق به القصص اذ مات أحد هدمادون الآخر اه معنى (قوله ولو مضى الخ) ينبى روجه لكل من القصد وعده لكنه فى القصد شبهه عدوانى

كولو جلس ملكه فغتر به من دخله بغير اذنه قال فى شرح الروض فأن دخل باذنه لم يدر اه فان أرادنى الاهداء مطلقاً أشكل بان الملك لا ينقص الجاوس فيه عن الجاوس فى الشارع المفصل فيه فان أراد على تفصيل الشارع فقد يقرب فحصر اه (قوله أيضاً كولو جلس ملكه فغتر به من دخله بغير اذنه الخ) عبارة الروض وان عثر الماشى واقف أو فاعده أو نائم فى ملكه فالتضامن ضامن ومهدودهم ان دخل باذنه اه قال فى شرحه فأن دخل باذنه لم يدر اه وإطلاق عدم الاهداء بشكل مع الاتساع وكد ما عمن الضيق فى القيام لكن الملك بالنسبة للمعتور به لا ينقص عن الشارع بل يزود العاثر فيه لا يرد على الشارع فان أجرى تفصيل الشارع فيه قرب ﴿فصل فى الاصطدام﴾

كولو جلس ملكه فغتر به من دخله بغير اذنه وانما به معتكفا كالحاس وجالس لما يترفعه وانما به معتكف كقام بطريق فغسل فيه بين الواسع والضيق (فرع) فحصر لخطأ أو شبهه عدوانى عاقلة كل ديه الآخر ولا يقبل قول كل تصدتك للرفع ﴿فصل﴾ فى الاصطدام ونحوه مما يوجب الاشتراك فى الضمان وما يذ كرمع ذلك اذا (اصطدام) أى كملان ماشان أو ركبان مقبلان أو مسدوران أو مختلفان (بلا قصد) لنحو ظلمة فأن ألقى عاقلة كل نصف ديه بخنفة لورث الا أن لولن كلاهما هاتى بقعه وفعل صاحبه فهدر النصف المقابل لفعله كولو جرح نفسه وجرحه آخر فأتى بهما وجبت خنفة على العاقلة لانه خطأ محض (وان قصد) الاصطدام (فمنهما مغلظة) على عاقلة كل لانه شبه عدواناً لعدم افضاء الاصطدام لموت غالباً ولو ضعف أحد الماشين بحيث يقطع بانه لا أثر لركب مع حركة الآخر هدر القوي وعلى عاقلة ديه الضعيف

نظير ما في (أو) قصد (أحدهما) فقط الاستدلال (فمثل حكمه) فبطل عاقلة القاصد نصف ذية مغالطة وغيره نصفه مختلفة (والصحيح أن كل كفارين) كفارة لقتل نفسه أو أخرى صاحبها إذا اجمع ان الكفارة لا تغفر أو أنها تجب على قاتل نفسه (وإن اجمع مكرهما فما فكذلك) الحكم في الذية والكفارة (وفي) حال كل أن عاشوا إلا في (أو) تركه كل منهما) إن كلاً ما ملكين (١٩) للرايين (نصف غنمة) لأن في غنماهما

غير مخطأ اه عش (قوله نظير ما يأتي) لعل قوله ثم ان كان الحبل الخ (قوله وغيره الخ) أي على  
عاقلة غير القاصد نصفه وقوله خففته قال في الضمير المتأخر اليه (قول المتن والصحيح ان على الخ) أي على  
سواء قصد الاستطعام أم لا اه عش (قوله لا تغري) كذا في الأصل رحمه تعالى والقاس تقرباً أسيد  
عمر (قول المتن وفي تركه كل نصف بيتنا الخ) وديبجي التماس في ذلك ولا يجري في النية الآن يكون  
عاقلة كل منهما وورثته وعدم الإبل اه أسيد يعني (قول المتن والشارح في مال كل من عاش الخ) هذا  
يقضي حل الواو وفي على الاستئناف أو العطف على جملة وان ما مال الإبل على فكذلك كالمو المتبادر ولا  
ينافي ما زاد مع فرض موخ مع مسمو كمو بهما الآن ورديه بان فائدة أن تدبون حل المتن على ذلك ولا  
يجني ما قسم التصف اه سم (قوله وان غلبهما) كان الأول ثابت الفعل (قوله وان كانا الخ)  
غاية للمتن عبارة والنهاية والغني وحل ذلك كمالاً ما تكن إحدى البانين ضعيفة بحيث يعقل بانه لا أثر  
لغير كتها مع قول الاستئناف كانت كذلك لم يتعلق بحر كتها كبحر والاثر الخ (قوله جملة) أي الكبش  
في كلام الم (قوله أرو) أي كلام الم (قوله أم الملو كتنا الخ) عبارة والغني والنهاية هذا اذا كانت  
البانان لهما فان كانتا معهما كالمواوتين والمستأجرين لم يهدر بهما شي لان الملو ونحوه معقون وكذا  
المستأجرون ونحوه اذا ألتفتوا إلى ما وفرقته اه (قوله ضمن كل) أي من الرابكين (قوله نصف ما على  
البان الخ) كان المراد ما على كذا وتوحيث في الضمير التقييد بالاجني اه سم (قوله من مال الاجني) وفرع  
لو كنتم من كل من الصلطين فينفوحي ما يجعل على الرأس فسدت في الجران التام في رضى الله عنه  
قال على كل منهما نصف حقة نيفة الا آخر اه معنى (قوله حيلة) أي لهما أو لغيرهما يتوفى (قوله  
نصفه الا آخر) أي شبهه بعد كذا في المواضع الثلاثة لا تية اه عش (قوله وان كان الحبل  
لأحدهما) أي ولا استوزام اه معنى (قوله وعلى عاقلة) أي الظالم اه عش (قول المتن ومجان  
الخ) قال في العبارة ولو أركب الاجني فاه علمهم وبالحق وما أنصفه به الصبي على عاقلة الفضولي ونصفها  
على عاقلة البالغ ولم أجد حكمه كدية البالغ ذكره لو نظر ان نصفها على عاقلة الفضولي ونصفها هدر انتهى  
اه سم (قوله أوصي) الحق وهو هنا في النهاية والغني (قول المتن ككاملين) هذا ان أركباً باضهما  
وكذا ان أركبهما أو لهما بالطمعما وكانا ينضبطا المركوب اه معنى (قوله لان الاصح ان عدهما الخ)  
هذا لان في ان الاتفاق الاستطعام لم يشهد قتلها اه سم (قوله لغير ضرور) عبارة المعنى يحصل  
الخلاف كمتلاعه ان الامام أو أرمها اذا أركبها من بيتاً ولحبة فقيرهما معاً فان رقت أو أركبها حاجبة

لقد قُتِمَ في فعلهما ما لم يَنْصِفْ قِمتَ مَوْكِدَ التَّوْشِي عَلَى نَعلِ مَاشٍ تَقَطَّعَ فَعْلُهُمَا كَمَا بَيَّنَّا (وَمِثْلَانِ أَوْجِيْنُونَانِ) أَصْصِي وَجِيْنُونِ (كَمَا كَلِمَانِ) فِي تَخْصِيْلِهِمَا الْمَذْكُورَ وَمِنْ حُجُوبِ بَالِدِيهِ مَقْطُوعَاتِ كَانِ لِهَؤُلَاءِ عَمِيرٌ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ عَمِيرُهَا حَشْدٌ عَدَدٌ وَقِيلَ أَنَّ أَوْكِبَهُمَا (الْوَلِي) لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ (تَعْلَاقٌ ٤) وَأَوْ بَعَاثَتِهِ (الضَّمَانِ) لِمَا قَامَ مِنَ الْخَطَرِ وَجَوَّازُ مَشْرِطٍ وَبِطَلَامَةٍ الْعَاقِبَةُ وَالْأَصَحُّ النَّتِجَةُ أَنَّ أَوْكِبَهُمَا الْمَصْلُحَتُهُمَا وَالْأَلَمَتَانِ الْأَوَّلَتَانِ تَعَالَى مَصَالِحُ الْمَوَلَى

ثم ان اركبهما يجر من ضبطها عادة (٢٠) لكونهما جرحا وكونه ابن سنتيلا ضمت وهو هنا ولي الحضانة فذكر لولي المال على ما جرت

البقيس وتعلقه تلميذه  
الزركشي في شرح المتاج  
فقال يشبه ائمن به ولاية  
تاديب من ابي وغيره من  
وغیره وفي الخادم فقال  
ظاهر كلامهم انه ولي المال  
انتهى وهو الاوجه (ولو  
أركبهما اجني) بغير اذن  
الولي ولو لم يسلطهما (ضمنهما)  
ودا بينهما) اجبا على تعدي  
فضمنهما عاقلة وضمن  
هو دابتهما في ماله وهذا  
ظاهر فله لا يترتب فيه ثم  
ان تعدد الاصطدام وهما  
بمعزاة ومن ثلثهما ضبط الالباب  
أجل الهلاك عليهما لان  
معدهما مع (أو) اصطدم  
(حاملان واسطفا) وما تات  
(قوله) كما سبق من ان على  
عاقلة كل نصف دية الاخرى  
(وعلى كل أربع كعرات  
على الصبي) ولحدة نفسها  
واخرى لجنيها واثريان  
لنفس الاخرى وجنيها  
لأنهما اشتراكا في الهلاك  
أربعة أنفس (وعلى عاقلة  
كل نصف غرق جنينهما)  
لان الحاصل اذا جث على  
نفسها فاحضرت عاقلة  
الغرة فكل جث على أخرى  
واعمال يهدر من الغرقين  
لان الجنين اجني عنهما  
ومن ثلثا كانتا مستورتين  
والجنينان من سلبهما  
مقط عن كل منهما نصف  
غرة جنين مستور لانه  
حقه الا اذا كان الجنين جدي

لحكمه دية البالغ ذكر او نظر لي ان نصفها على عاقلة الغرضي ونصفها دراهم (قوله) وخالفه تلميذه  
الزركشي في شرح المتاج (الخ) عبارة مر قال الزركشي في شرح المتاج يشبه ائمن به ولاية تاديبه  
من ابي وغيره من وغيره في الخادم ظاهر كلامهم انه ولي المال والثاني اوجه (قوله) المثل ولو  
أركبهما اجني (الخ) قال في الروض ادا جنينان كل واحد على عاقلة كل نصف ديتما على كل نصف  
اقمة الابن وما اختلفت دابتهن اركبه اه وبنيت ان يكون كلا جنينين في هذا التفصيل الوليان  
جثا اركبهما اصطهما (قوله) أجل الهلاك عليهما (الخ) كل في الوسيط واستحسنه الشنقان قال في  
شرح الروض يجب ذلك وقضية كلام الجمهور وان ضمن المالك المركب كذلك بابت وان كان الصبيان من  
بسطان المركب وقضية كلام الجمهور ان كانا كذلك فهما كل واحد باضهما به جرم البقيس أي هذا  
من النص المشار له اه وقضية كلام المصنف هنا كغيره في الوسط وخلاف ما جزم به البقيس  
(قوله) ومن ثلثا كانتا مستورتين فان جنيتا على سلبهما (قوله) غرة (الخ) أي فان لم يحتمل ذلك لم  
يلزمه الا قدر قيمتهما فيكون ما يخص الحرة أقل من سدس الغرة وما على سيد بنيتها أقل من نصف السدس

فتم  
لام وارته ولا يرشعه غيرها وكانت نية كل محتمل نصف غرة فأكثرا اذا سلب لا يلزمه الشفاء بالمثل كذا في غلها  
السدس وقد أهدر المصنف لاجل عدم استحقاق سيد بنيتها الارش جنيتها

فقيم لها السبد من ماله قيل أوهم الممنوعين وجوب حق نعمه لهذا ونعمه لهذا فلو قال نصفه لهذا ونصفه لهذا فافهموا تسليم نصف  
عن هذا ونصف عن هذا انتهى ولأننا نقول لاقتران القرآن من كل زوج صدق نصفه ما في كل منهما وألا يصدق النصف حقيقة إلا  
على نصف من هذا ونصف من هذا فلا يمام ولا اعتراض (أو) اصلهم (عبدان) اتفقت (٢١) قيمتهما أم لا وما (فليس) لأن جناية

والنصف الآخر على صاحب الأخرى ان يتي والا فتي في كسبه ونصفه كل مهندس وما يتي على عاقلة الآخر تنصه السابق (فان كان فيه مال أجنبي لم كان) من الملاحين (٢٤) (نصف ضماها) وان كان يبع المال كله الذي بالنسبة لتعديهما يعلم بما ياتي أنه يخبر بين أخذ

جميع بدلهما من أحد الملاحين ثم هو يرجع بنصفه على الآخر وينأخذ نصفه من نصفه من الآخر (وان كانت لأجنبي) وهما أكبر المالك أو أمنيته (لزم كل نصف قيمتهما) لان مال الأجنبي لا يسد منتهى ولما كل لا يأخذ جميع قيمة سقيمتين ملاحه ثم يرجع هو بنصفها على السلاح الآخر أو نصفها من هذا ونصفا من هذا ولو كانا نسبين فقلق الضمان وقيمتها هذا كذا اصطدا فلما قطعها أو تقصيرهما كان ضرر في الضبط امكانه أو سيرا في جريدته لتسبب في مثلها السن أو لم يكمل عدتهما والابان غلبتهما الرجوع وبصدفان فيه يمينهما لم يضمننا لتعذر الضبط هنالكا لبالا لامكان ضبطهما ويجعل كونهما كالراصين مالم يصددا اصطداما مع بعضه الخباء مقضا لهما لئلا غالبوا الأوزم كالنصف دية كل دية عند فعال الآخر من ثلويي أحدهما قتل بالمت أو بشا وغرق واكس قسلا به أو ركبت قتلوا واحد بقرعان لم يترتبوا والافضل الأول ووجب على مال كل نصفه الباقي فان كان لا يملك غالبا

لان الوضع في السفينة ليس بشرط ولان العمد من الصيين هنا هو المالك اه مفتي في سم بعدد كرمشله عن الاسمين انصاف قضية سكوت الشارح عن ذلك ان الارح عنده عدم الاستئنه لان الضرر المترتب على غرق السفينة أشد من الضرر والحاصل من الركوب اه وقوله ان الارح ارجح أي بوقا فلهنا بية التساهل الرمي عبارة الأول وما استئنه البقني والركوب من التشبيه المذ كرمش انه لو كان الملاحان صيين وأقلهما ما الوالي أجنبي فالتظاير انه لا يتعلق به ضمان لان الوضع في السفينة متنازع من دود الضرر المترتب على غرق السفينة أشد من الضرر والحاصل من الركوب اه قال الرشدي قوله وأقلهما الوالي أي لغير مصلحة لهما كما هو ظاهر اه وقال عرش قوله مردود أي فضن الوالي والأجنبي اه (قوله والنصف الآخر على صاحب الأخرى) أي هو وزاع على ملاحيهان كما زامتعدن كاهو ظاهر اه رشدي (قوله والنصف دية كل الخ) لزم كلامهما كغاران نهاية ومعنى (قوله وما يتي) أي وهو نصف دية كل (قوله تنصه السابق) كانه إشارة للتقص اه سم (قول المتن فيما) أي في السفينتين وهما لهما اه معنى (قوله من الملاحين) أي القول المتن ولو أشرقت الغنى (قوله يعلم) أي في قوله ولا تفرق المتن في النهاية بالاقوله فان كان لا يملك الى المتن وقوله أي للمالك اني تقدم الانصف (قوله يعلم بما ياتي الخ) أتوفي العلم بما ياتي نظر ظاهر لان الآخر في أخذ كل من ملاحهما لجمع وهذا لا يدل على الأخذ من غير ملاحه كما يدل عليه قوله هناس أحد الملاحين اللهم الآن مراد بأحد الملاحين ملاحه فليأمل سم على جاه رشدي (قوله أنه يخرج الخ) كذا في شرح المنهج أي والنهاية والمخفي فانظر ملوجه ذلك فان كلامه يستقل بالاتلاف وليس المال في يده أمانة وقد فرط فيه طول بالنصف الآخر الآن مراد بأحد الملاحين ملاحه سم على جاه رشدي (قوله وهما أي الملاحان فيما) اه معنى (قوله ولما كل) عبارة المغنى وتغيير كل من المالكين بين ان ياتد الخ (قوله أو لم يكمل الخ) أي أو لم يعد لهما مع صوب الاصطدام مع امكانه اه نهاية (قوله عدتهما) أي من الرجال والاقالات اه نهاية (قوله وبصدفان الخ) أي عند التنازع في انهما غلبا اه معنى (قوله والأوزم الخ) وان تعدد أحدهما أو فرط دون الآخر فكل حكيموان كانت احدا هما مربوطا لضمان على تجري الساري زفرع) لو خرق شخص سفينة عامدا فخرقها ان غالبا كخرق الواسع الذي لا مدفع له ففرقه به انسان فالتقصا وأولاه بالغلظة على الخارق فان خرقه لاصلاحها أو لغير اصلاحها لكن لا يملك غالبا فبشبه عمد وان سقط من يده حجر أو غيره فخرقه أو أصاب بالآلة فخرق موضع الاصلاح فخطأ محض ولو نقلت سفينة بنسعة أعدل فالتقي فيها انسان عاشر اعدوا فخرقته لم يضمن السكل ويضمن العشر على الاصح لان النصف مغنى ونهاية وروض مع شرح (قوله والأوزم كلا الخ) الأول اسقاط كلا كافى بالمغنى ثم أريدت في هامش نسخة مصعصعة على أصل الشارح ما منه قوله كلاسقط على أصل الشارح اه (قوله ان لم يترتبوا) أي بان اتوا معا وجعل الحال شرخ الروض اه عرش (قوله ووجب على مال كل الخ) وضمان الاموال والكفارات بعضهم أهل كامن الاحرار والعبيد مالهما نهاية ومعنى (قول المتن طرح ستاعها) أي ولو مصعفا وكتب علم اه عرش (قوله حفظا) أي قوله ولا التشبيه المذ كرمشله ان كان الملاحان صيين وأقلهما الوالي أجنبي فالتظاير انه لا يتعلق به ضمان لان الوضع في السفينة ليس بشرط ولان العمد من الصيين هنا هو المالك اه وقضية سكوت الشارح عن ذلك ان الارح عنده عدم الاستئنه لان الضرر المترتب على غرق السفينة أشد من الضرر والحاصل من الركوب هو (قوله تنصه السابق) كانه إشارة للتقص اه (قوله يعلم بما ياتي الخ) أتوفي العلم بما ياتي نظر ظاهر لان الآخر في أخذ كل الجس من ملاحه وهذا لا يدل على الأخذ من غير ملاحه كما يدل عليه قوله هناس أحد الملاحين اللهم الآن مراد بأحد الملاحين ملاحه فليأمل (قوله يخبر بين أخذ جميع الخ) كذا في شرح

فدية شبهه على عاقلتهما (ولو أشرقت سفينة) لم يستأعوا ك (على غرق) وخفف غرقهما فيما فيها (محل) عند قوهم قرون الخياطان اشتد الامر وقرى بالاس ولم يعد لاقامه الاعلى نورا وعند غلبة ظن التجاة بان لم يقض من عدم الطرح الا نوع عنوف غير قوى (طرح ستاعها) حفظا لرجيعي ما يندفع به الضرر فيضمن السكل وألبعض كما أشرت الى العبارة أنه

(ويجب) طرح ذلك (لرجاء اعتدال الرب) أي لتمامه مع قوته المحفوظ لم يلحح وينبغي أي لما كان فيما إذا تولى الاعتناء بنفسه أو تولا غيره كالإلحاح بآذنه العامة فأن دفعه ما بالبقية هنا تقديم الاختصاصية من أمكن ويجب للقاصمين أن يفعلوا أي أي يحترموا الملهو كمن يوزان بحسن لا يلقى لأجله مال من مقابل ينبت أي يلقى هولاء السالو ويؤيد بصحة الأخرى أنه لو كان ثم أسرى بغير الإدام المصلحة فتكلمهم بدمهم قبل المال ولو تروا من جعلت عليه الجواز راحة أو جوب من على فرضه من هذا راجح (٢٣) والأفضل الجواز على القاصماتها كله

فترتفع المقتضى الأوله أي لما كان في تقديم الاختصاص (قول المتن ويحصر جامدا) فان لم يلق من لزم الاعتناء حتى حصل الفرق وهما شيء أو لا ضمانات في مقتضى (قول المتن لرجاء اعتدال الرب) أو قول وينبغي أن يقال بمثل هذا التفصيل فيما لو طلع لمصوح على مقتضاه مع كثير اقتضاهه عرش وقوله على سبب فسنه أو نحو عرايقتي العر (قوله وينبغي الخ) أي يجب وقد مر وجوب مراعاة ما ذكر مما إذا كان الملقى غير المالك فان كان هو المالك لم يجب عليه ذلك لأنه قد يتعلق فرضه بالآخر دون غيره فبأنه الأمر أنه ألتفت الأشرف لفرض سلامة غيره المتعلقة به فرضه اه تم على المنهج اه عرش (قوله أو تولا غيره الخ) حق العبارة وفيه كالألحاح أو تولا بذنه (قوله تقديم الاختصاص) فاعل وينبغي (قوله ويجب القاصمات) أي كغير (الخ) أي لو يحترما وإن لم ياذن مال كماله أي مع الضمان ضد عدم الإذن عرش (قوله أيضا) أي كغير الحيوان ولا يجوز (القول الثاني) فالسلامة لا راحة في أي ولا كافرا لم ولا جاهل لعلم متغير وإن اغرد ولا غير شر يفعله في ولا غير مقتضى الإذعان كان عادلا لا يترك الجميع في أن كلا أدى بحزم عرش (قوله كبري الخ) أي غير (قوله لظن بختنا الخ) أي أن لم يمكن دفع الفرق بغير القاصمات أمكن لم يجوز الاعتناء معنى ونهاية (قوله مطلقا) أي جوبا أو لا (قوله يجب الأخرى الخ) أقر النهاية واستظهر المقتضى (قوله) ونظر للامام (الخ) أي أولم يظهره شيء اه عرش (قوله على فرضه) أي المتن (قوله أو لا) أي وإن لم يكن في السبقين دور (قوله فعل الجواز) فعل وتأجب فاعله (قوله امتناعها) أي السببية (قوله أو لا) بعضه أي المتنازع كذا ضربه بآذنه (قوله أو لا الخ) جوابها (قوله من اعترضه) أي المتن واقتضاه المقتضى (قوله وحامله) أي الاعتراض (قوله بدونه) أي رجاء السلامة (قوله فالقياس الوجوب الخ) قد قيل على سبيل الترتيل لا يجوز في كلام المصنف على هذا التقدير أيضا لأن تصر به بالوجوب بعد التعيين الجواز من قبيل التصريح بمحال التزاما لا يجوز فيه اه سبب (قوله مطلقا) أي امتناعا لغيره أو لا إذن مال كماله أو لا تولى الرجاء أو لا (قوله انتهى) أي حاصل الاعتراض (قوله والقاعدة الخ) أي كما كان ممنوعا الخ (قوله فقال) أي المتن في المقتضى (قوله ان حصل منه) الأولى إسقاط لفظه منه كقوله المقتضى (قوله فسنه) أي من الهول (قوله تخرج) أي المتن في النهاية (قوله تخرج الخ) عبارة المقتضى ثم قال أنه يحتاج إلى إثبات المالك في مال الجواز دون الرجاء لو كانت محجوز لم يجوز القاصمات على الجواز ويجب على محل الوجوب قال ولو كانت موهونة أو محجوز عليه بفلس أو لم كاتب أو لم عبد موقوف عليه دون وجوب القاصمات على محل الوجوب وامتنع في محصل الجواز الإباحة مع الراهن والمزمن أو السبب أو الكاتب أو السيد والمأذون والقرافة في الصور المذكورة اه وفي النهاية مقتضاه قال الشافعي قوله الإباحة مع الراهن أي والأقضي من وانظر لوضوحه حيث تقدم نقل الزن باداه أو أروا أو اظاهرة أنه نقل الضمان وليس الراهن أخذت منه لأنه حتى لو أخذت منه فزادته الباعل راجح اه (قوله في حال الخ) متعلق بخرج (قوله فلا فرق) أي في عدم الاحتياج إلى الإذن (قوله فيها) أي حاله الوجوب (قوله ملاح) أي قوله ولا تضمنه في النهاية (قوله ما مر آتفا) أي من عدم الاحتياج إلى الإذن في حاله الوجوب (قوله وعدعه) هو التصريح هنا (قوله كماله) أي آتفا (قوله الاستدعي) المنعجم فانظر ما وجد ذلك فان كماله مستقل بالاتلاف وليس المال فيه أمانة وقد فرط فيه فلم يوجب بالنصف إلا آخر الأثران ويبدأ بالآخر أخذ ملاحه موهوم فرض أن المال فيه أو يخص بما إذا قصر فليراجع

بين مال المحجوز وغيره (فان طرح) ملاح أو غيره (مال غيره) ولو في حاله الوجوب ولا ينافيه ما سار فقالنا لا تمتدعه وتساه فيه مالا يتسارع في الضمان لأنه من باب طلب الرفع (بلاذن) منه فيه (ضمنه) به كل مضطر طعام غيره بغير إذنه (والله) بان ثم رده بآذنه مال كماله المعتبر لا إذن (فلا) يضمنه ولو تعلّق بمقتضى الغير كمن شرب من شرط إذنه أيضا يلزم (ولو قال) للغير عند الشرف على الفرق أو القرب منه (ألق متاعك في البحر وعلى ضئله أو على ألقى ضامن) له أو على ألقى أضامنوه ذلك فالتأمل أو تلفه (ضمنه) ما استدرى

وان لم تحصل الحاجة لانه التماس لغرض (٢٤) فمضى بموضع غلظه كاشق عسكاً عن بكذا أو طلقز وجك بكذا أو أطلق الاصبر وأواعف

عن فلان أو أواعفه وعلى  
كذا فسلم أنه ليس المراد  
بالضمان هنا حقيقة التمس السابقة  
في باب ثم ان سمى الملتقى  
موضوعاً لا موضوع جلازمه  
والاضحية بالتمسقة قبل هيذان  
المرج مطلقاً كما رجح البلقيني  
لتعذر ضمانه بالمثل إذ  
لا مثل لشرف على الهلاك  
الاشرف على طوبى ذلك بعد  
ولو قال المسمى وأنى متاع  
زيد وعلى ضمانه فالحاجة  
ضمن المسمى لانه المباشر  
للا تلافى من ان كان المأمور  
أعجمياً باعتد وجوب طاعة  
أمره ضمن الأمر لان ذلك  
أقرب ونقل الشفان عن  
الامام وأمر امان الملتبس  
لا يملك الملقى فلو قلنا الجبر  
فهو بالمكسور ربما أخذ  
بعينه ان يقي والا فبطل  
وفظهر أن عمله ان لم يقصه  
الجبر والا ضمن الملتبس  
نفسه لانه السبب في  
وأيث لا نسوي ويؤسره  
صرحوا به وقال الماوردي  
انه يملكه قال البلقيني ولابد  
في الضمان من الاشتراك  
بلغة فيقول هذا أو يكون  
المتاع معلوماً للملتبس والا  
لم يضمن الامم الا لغيره  
ومن ان يلقى المتاع صاحب  
فلو ألقاه غيره بلا ذنه أو  
سقط بخور رجى لم يضمنه  
الملتبس ومن استمراره  
على الضمان فلور جمع عنه  
قبل الا تعلق بلزمه شئ أو

(قوله كان جملة البلقيني) وقال الأفرى بحسب المثل في المثل فان قلت تشكل عليه ان الاخذ ان كان له عليه  
فالقاس وجوب التمس مطلقاً أو لغيره بنقل ما بين العر لوقفه كان له التمس كذا أخذ قلت يجب  
بانه لله صورة لان العرف بعد اطلاق التمس البيع وقوع البيع قبل القبض في الجبر لكن اذا قلنا  
في اننا ضمن ما قبله فان لم يعلم بالرجوع فنبقى ان باقى في معار من رجوع الضرر ومع التمس فبقاها التمس السابقة

وكذا في قوله اننا لم يعلم بالرجوع فنبقى ان باقى في معار من رجوع الضرر ومع التمس فبقاها التمس السابقة



وكذا عليهم ان يمتروا بقوله وقد صدر الاخبار عن اهل انحاء بلادهم انهم يمتروا بقوله لان العقول لا توقف وحسب لزمت الحصص فقط فباشر الالتقاء بالاذن لزمت السكك نص عليه في الام وأما ضمان له والركاب أو على أنى أضغفه أو بالركاب أو بأضمان له وهم ضامنون يلزمه الجميع (ولو اقتصر على) قوله (الركاب) متاعا ولم يقل وعلى ضمانه أو على أنى ضامن (فلا) يضمنه (على المذهب) لعدم الالتزام وقارن الرجوع بمجرد اقتضى دين بانه بالقضاء عمى فقلعوا الالتقاء فقلعوا ضمانه (وإنما يضمن من لم يضمن خوف غرق) فلو قال في الأمن المتعطل ضمانه لم يضمنه إذ لا غرض وبفهم ان خوف القتل بمن يصددهم اذا غلب تكويف الغرق (والم يخصص بقع ٢٥) الالتقاء بالركاب) ان انخص بالمتنس أو به والمالك أو بجنيهما أو

بالمالك أو بجنيهما أو بالمتنس وأجنسى أو مع الثلاثة بخلاف ما لو انخص بالمالك وحده باب أسرفت سفنته وهما متاع على الغرق يقال له من بالشأ وسفينة أخرى أنى متاعا لو على ضمانه فلا يضمن له لا موقع لحظ نفسه فكيف يستحق به عوضا (ولو لا يخرج محتجق) بفتح الباء والجيم في الأشهر يذكر ويؤث وهو فارسى معرب لان الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية فقتل أحد ماله) وهم عشرة مثلاً (مسلو قسطه) وهو عشر البية (على عاقلة الباقي) من دية الخطأ لأنه ملت بفعله وفعله فقتل ما يقابل فعله ولو تعددوا أصابته بأمر بسعوه وقصدوه بسقوطه عليه وعلقت أصابته كان عديا أموالهم ولا تؤد لانهم شركاء مطلق قاله الباقينى (أو) قتل (غيرهم) ولم يقصدوه مطلقاً قائمه فصدية تخفف على العاقلة

وكذا عليهم) أى على الركاب (قوله) وقد صدقنا في جملة سالة (قوله) بالاذن) أى اذن المالك اه سم (قوله) لزمت السكك الخ) وقفا للمعنى والاسم وخلافاً للنهاية كما مر آنفاً (قوله) متاعك) الى الفصل فى النهاية وكذا فى المعنى الاقوله وبفهم الى المتن وقوله لان الجاني الى المتن وقوله ومنه يؤخذ الى المتن (قوله) وقارن الخ) أى عدم الضمان هنا وهذا دليل مقابل المذهب (قوله) لم يضمنه) أى كقوله له اهدم دارك وأحرق متاعك ففعل ولو لم وجد الخوف ولا كمن يتوقع قال الركنى ينبغي ترجيح خلافه من تنزيل التوقع كالواقع اه والظاهر عدم الضمان اه معنى (قوله) ان خوف القتل الخ) وينبى ولو فى البرى نحو عريانية (قوله) اذا غلب) أى القتل اه عش وبفهم أن الضمير لخوف القتل (قوله) لانه وقع الخ) أى فى الضرر عبارة المعنى لانه يجب عليه الالتقاء لحظ نفسه فلا يستحق به عوضا كقوله لا لمضطر كل طعامك وأما ضمانه فله فانه فلاشئ له على المتنس اه (قوله) فى الأشهر) وحتى كسر الميم أى ترى بها المجازة اه معنى (قول المتن الباقي) وهو تسعة أعشارها على كل منهم عشرة اه معنى (قوله) وثابت أصابته) وان لم تغلب تشبهه كقوله ظاهر اه سم (قول المتن) أو صغيرهم) ليس من مسئلة العود بل هو فصيل أو موال غيرهم كلابيضق اه رشدى (قوله) يضمنه) ولو قصدوا غيرهم من كادر الجماعة شبيهه اه معنى (قوله) فان غرق غنمه) أى على مال (قوله) فان لم تغلب) بان غلبه أه أو استوى الامران نهاية ومعنى (قوله) دون واضنه) أى انجر (قوله) اذا دل داخل لهم الخ) الجميع هنا وفيما يأتى نظر الجانب للمعنى والا فالظاهر التثنية

• (فصل فى العاقلة) • (قوله) فى العاقلة) الى قوله واستشكل فى النهاية الاقوله اجماعا الى ما كانت الجاهلية (قوله) وكفى بتعطلهم) أى بما يتبع ذلك حكم من مات فى أثناء سنة اه عش (قوله) لعقلهم) أى وبفهم اه كردى (قول المتن) دية الخطأ وشبه العمد) أى الى الأطراف نحو هواك دى نفس غير القاتل نفسه وكذا الحكمون والنور أم اذا قتل نفسه فالشهور وأنه لا يجب على العاقلة شئ اه معنى (قوله) لم العاقلة فعلا) أى حيث ثبت القتل بالبيئة أو اقرار الجاني وصدقته العاقلة لما يأتى اه عش (قوله) فى الثانى) أى شبه العمد اه كردى (قوله) وهذا الخارج) الى قوله وتضرب على القاتل فى المعنى (قوله) وهذا) أى تعزيم غير الجاني اه معنى (قوله) ما كانت الجاهلية تبالغ) أى لا كانت القاتل فى الجاهلية يقومون بنصره الجاني منهم ويعنون أوليه العمد أخضعهم منه أبدا للشرع ذلك المنصره ببذل المال وخص تعملهم بالخطأ وشبه العمد لا بما يكثر له من ماعاى الإسملة فثبت اعانته ثلاثا تضرر بها وهو معذور وبواجبات الدية وتقام اه نهاية (قوله) تلك الخ) فيما خال البلاء فى حيز الأبدال بالترك

تدبنا عدم التلف فربما عليه محكمة (قوله) فباشر بالاذن) أى اذن المالك (قوله) لزمت السكك) نص عليه فى الام (قوله) أو بأضمان له) وهم ضامنون ثم يأتى الالتقاء باذن المالك ضمن القسط لا الجميع فى أوجه الوجهين ش مر (قوله) وعلقت أصابته) فان لم تغلب تشبهه كقوله ظاهر (فصل فى العاقلة)

(٤ - (شروانى وابن قاسم) - (تاسع) (أو قصدوه) بعينه وتصور (قصدوه فى الاصح) ان غلبت الاصابة بنفسه القود فان عني عند دية عديا ماله فان لم تغلب تشبهه كقوله الضمان يخص عن مدا الجبال ورى الجبالهم المباشر ودون واضعه ومالك الخشب اذا دل على لم فى الرى أو لارونه يؤخذ ان لو كان لهم دخل فيضمنوا أيضا وهو ظاهر • (فصل) • فى العاقلة وكفى بتعطلهم سموا بذلك لعلمهم الابن ضغادار المسحق أو تضللهم عن من الجاني العقل أى الدية أو لونهم عنو القتل المنع (ديه الخطأ وشبه العمد تلزم) الجاني أو على الاصح • (العاقلة) تخملا اجماعا ولا عـ بر من شفى الثاني وهذا خارج عن القياس لكن لما كانت الجاهلية تمنع أخذ الثأر بالثأنة أبادهم الشارع تلك النصرتا بالباطلة الى مال وقتا الجاني

وهو خلاف المهر وف في اللغة (قوله في ذينك) أي في الخطأ وشبه العمد (قوله ولو أقر الخ) عبارة عن النفس  
 وإنما يلزمهم ذلك إذا كانت بينة لخطأ أو شبه العمد أو اعترف به فصدقوا أن كذوبهم يقبل إقراره عليهم  
 لكن يعلقون على نفي العلم فإذا حلفوا وجب على المقر وهذا حيث عسفت من كلام المصنف ولا يقبل  
 إقراره على بيت المال اهـ (قوله وهذا) أي ما في المتن وقوله وأن قدمه أي في كتاب الدين لكنه وطأ به  
 أي ذكره هنا طوطه اهـ مقي (قول المتن وهم عصته) أي وقت الجنابة وعليه فلو سرى الجرح إلى النفس  
 ومات وكانت عاقبته يوم الجرح غير هاموم السراية قاله يعلى العاقلة يوم الجنابة فراجع اهـ ع (قوله  
 بنسب أو ولاد) فديقال قضيت قوله الاتي ثم عتق الخ قوله أو ولاد اهـ سم عبارة الرشيدى ذكر قوله  
 أو ولاد هنا غير مناسب لسباق المتن أو ولاد خرا يعلم يتبعه فيما يأتي يوم ثم اقتصر الجدل على قوله بنسب  
 اهـ (قوله الاتية) أي في المتن (قوله واضرب على الغائب) أي حيث ثبتت الجنابة بالنية أو صدقت العاقلة  
 ومنهم الغائب فلو لم يعلم حال الغائب من تصديق أو تكذيب وقع ما مضى من حضور اهـ ع (قوله فدخل  
 الفاسق) أي بقوله ولو بالقوة اهـ ع (قوله لا يمكنه الخ) فديقال لا يمكنه كذلك سم على ج أو لو قد  
 يقال خطفه أمرا آخر وهو أنه ليس من أهل الناصرة العاقلة لا لخلاف الدين اهـ ع (قوله من حين  
 أنفل) معلق بقوله أن تكون سالحة اهـ ع (قوله إلى القوات) أي فوات الروح أو الطرف أو المضي  
 (قوله وجبت البتة قوله) أي الجنابة لا تنفاه الأهلية بل الإصابة اهـ ع (قوله ولو حفر الخ) لعله صلت  
 على لو تقطع الخ فهو من متفرعات الشرط المذكور (قوله فقتل هو أو أواه) أي فقتل هو أو عتق أو وقع  
 هو وعتق أيضا أواه اهـ ك ردى (قوله فقتل هو أو أواه) قال الشهاب بن قاسم هذا الصنيع قد يوههم تصور  
 المسئلة الثانية أي قوله أو عتق أو أواه إذا استمر هو وقتا فان ذلك هو المفهوم من أو في قوله فقتل أو عتق  
 أو له لكن ينم عن ذلك أن الرقيق لا يلاطع بوانه لا عاقلة له ولما لا فالوجه جعل المسئلة منفصلة لأن الأولى  
 وتصورهما إذا كان الحافر متولدا بين عتقه ورقيق ثم عتق ثم حصل الهلاك كما صنع في الرضا فتنتهى  
 ملخصا اهـ رشدي وساقى في شرح فكاكه على الجنابة في الظاهر ما وافق الرضا وضع بسط (قوله وانجر ولاد)  
 أي الابن بعق أبيه (قوله ضمنه الحافر) أي من القرن والذي لعدم صلاحته عاقلة سمالية لينة النكاح وقت  
 الفعل اهـ ع (قوله فقتل هو أو أواه) وقت الفعل أصلا كما مر أيضا إلا أن يرجع النفي للمعقد  
 أيضا (قوله ولو سرح الخ) وان جرح من رجلا خطأ فاعتقه فسد فهو أخشار القعدة لم يزمه أي السبد أنمان  
 الآخر من أوش جرحته وقمته وعلى العتق بالي الدية نهاية (قوله لا قل الخ) سكت عمالو تساو بالعدم  
 التفاوت فان الواجب عند أحدهما سم على ج ع (قوله فان بقى شي في ماله) أي الباقي من الدية فيما

(قوله برؤيه بنسب أو ولاد) قد يقال قضيت قوله الاتي ثم عتق الخ قوله (قوله فدخل الفاسق) لكنه  
 الخ) فديقال بالمرتبة يمكن كذلك (قوله فقتل هو أو أواه وانجر ولاد ولو إلى أبيه) هذا الصنيع في  
 الرضا فقال فقتل أو عتق أو أواه وانجر ولاد أو إلى أبيه اهـ ع وقد يوههم من هذا الصنيع تصور  
 المسئلة الثانية أي قوله أو عتق أو أواه إذا استمر هو وقتا فان ذلك هو المفهوم من أو في قوله فقتل أو عتق  
 أو له لكن ينم عن ذلك أن الرقيق لا يلاطع بوانه لا عاقلة له ولما لا فالوجه جعل المسئلة منفصلة لأن الأولى  
 وتصورهما إذا كان الحافر متولدا بين عتقه ورقيق ثم عتق ثم حصل الهلاك كما صنع في الرضا فتنتهى  
 ملخصا اهـ رشدي وساقى في شرح فكاكه على الجنابة في الظاهر ما وافق الرضا وضع بسط (قوله وانجر ولاد)  
 أي الابن بعق أبيه (قوله ضمنه الحافر) أي من القرن والذي لعدم صلاحته عاقلة سمالية لينة النكاح وقت  
 الفعل اهـ ع (قوله فقتل هو أو أواه) وقت الفعل أصلا كما مر أيضا إلا أن يرجع النفي للمعقد  
 أيضا (قوله ولو سرح الخ) وان جرح من رجلا خطأ فاعتقه فسد فهو أخشار القعدة لم يزمه أي السبد أنمان  
 الآخر من أوش جرحته وقمته وعلى العتق بالي الدية نهاية (قوله لا قل الخ) سكت عمالو تساو بالعدم  
 التفاوت فان الواجب عند أحدهما سم على ج ع (قوله فان بقى شي في ماله) أي الباقي من الدية فيما

في ذينك فقط أكثرهما  
 من متاعى الاستطاع عذره  
 في الخطأ ولو أقر بأحدهما  
 فكذبته عاقلة وساقوا على  
 نفي العلم (سنة وحده وهذا  
 وأن قدمه لكن موطأ له قوله  
 (وهم عصته) الذين برؤيه  
 بنسب أو ولاد إذا كانوا  
 ذكر أو مكافئ بشر وطهم  
 الآية فلا شيء في غير  
 هؤلاء وأن أسروا وتضرب  
 على الغائب الأهل حصته  
 فإذا حضر أخذت منه شرط  
 تحمل العاقلة أن تكون  
 سالحة لولاية النكاح أي  
 ولو بالقوة فدخل الفاسق  
 لتمكنه من إزالة ما منع صلا  
 من حين الفعل إلى القوات  
 فلو تقطع بين الرى والإصابة  
 ردة أو اسلام وجبت الدية في  
 ماله ولو سرح من أو دى بغير  
 صدوا فافتسق هو أو أواه  
 وانجر ولاد ولو إلى أبيه أو  
 أسلم ثم ردى رجل إلى البئر  
 ضمنه الحافر في ماله ولو  
 سرح خطأ فارتدات  
 المروح فالقل من ارش  
 الجرح والدية على عاقلة  
 المسكين فان بقى شي في ماله  
 فان أسلم قبل موت الجرح

إذا كانت أكثر في مال المرتد ما الباقي من أرض الجرحاء فمبالو كان أكثر فانه لا يلزم عبارة الرضا ولو باق  
 إلى تمام الدية في مال الجاني اه وعيدى عبارة سم قوله فان بقي شيء من الدية بان كان الاقل أرض الجرح  
 عبارة الرضا وشرحوه الباقي من الدية ان كان في مال فلو قطع يده فعلى عاقلة نصف الدية والباقي في دمه ولو  
 قطع يده ووجله فعليه الدية ولا شيء عليه اه **(قوله زم عاقلة أرض الجرح)** لم يعبر هنا بالقل كفاي التي  
 قبلها وكذا لم يعبر بذلك في الرضا ووجله عبارة العيب تقتضي التسوية بين المسكتين وكذا قول الشارح  
 والزاد فانه يبعد ان الأرض أقل من الدية ولا يمكن أن لا تدوج حيث فهد مساو به لما قبلها في وجوب  
 الأقل سم وعش ورشدي **(قوله في مال الجرح)** أي حصول بعض السراية في مال الردة صير شبهة  
 دارنة لفعل ومقابل المعتد ان على عاقلة جميع الدية اعتبارا بالطرفين سم على ج اه عن قول  
 المتن (الاصل) أي من الابواب علا وقوة والفرع أي من ابن وان سفل اه معنى **(قوله لانهم)** أي  
 آباء الجاني وأبناءه **(قوله وأزواج العاقلة الجرح)** أي من العقل اه معنى **(قول المتن)** العقل أي عن المرأة  
 العاقلة اه معنى **(قوله أومعتها)** إلى قوة واستشكل في المتن الاقوة ويجعل إلى ولا يقتصر **(قوله)**  
**أومعتها** أي أودها من معتها اه معنى **(قوله هنا)** أي في فعل الدية **(قوله انه)** أي الابن بعض  
 أي الجاني **(قوله لوجود المقتضى الجرح)** ملة لا أثر **(قوله زم)** أي في النكاح عطف على قوله هنا **(قوله وحي)**  
 أي النية لا تقتضي أي دفع العار **(قوله آخر)** لاحاحه اليه **(قوله منهم)** أي العصة **(قوله آخر)** لاجل  
 متعلق بالقرين وقوله والواجب جعل على القرين **(قوله وفوايه)** أي الاقرب بالواجب **(قول المتن)** في  
 يله) أي ممن يليه وهكذا اه معنى **(قوله وروايع)** خبر في رايه **(قوله ويطعم الاخوة)** عبارة للمقتضى  
 والاقرب الاخوة ثم ينوهم وان نزلوا ثم اعلم انهم ثم ينوهم وان نزلوا ثم اعلم انهم ثم ينوهم وان نزلوا  
 ثم ينوهم وان نزلوا وهكذا اه **(قوله في الجدي)** معتد **(قوله ويجاب بفتح ذلك الجرح)** المقصود من العبارة  
 أن المشار اليه ان الاقوة لا تدخل لها وينافى ما صرح به قوله الأثرى الجرح من تسليم ان له دخلا لعله كان  
 الأولى أن يقول ويجاب بان ذلك لا يمنع أهم مرجحة الأثرى الجرح سم ورشدي أقول وقد ردي ان المشار اليه  
 لازم ما على به الشارح القديم واكتفى عن ذكره كرمز ومعبا والمقتضى لان الاقوة لا تدخل لها في فعل  
 العاقلة فلا تسلم للرجح اه **(قوله اذا داور ثناه)** أي بان لم يستطع امره بالمال يجرى في الغرض  
 من الدية وعبارة الرضا وشرحوه الباقي من الدية ان كان في مال فلو قطع يده فعلى عاقلة نصف الدية  
 والباقي في مال فلو قطع يده ووجله فعليه الدية ولا شيء عليه اه وفي الروضة فإرض الجرح على عاقلة  
 المسكين والباقي إلى تمام الدية في مال الجاني فان كان الأرض كالدية وأكثر بان قطع يده ووجله فيقتصر  
 الدية وهو الواجب يلزم العاقلة اه **(قوله فان بقي شيء)** كان كان الاقل أرض الجرح **(قوله زم)** عاقلة  
 أرض الجرح) لم يعبر بالقل كفاي التي قبلها وكذا لم يعبر بذلك في الرضا ووجله عبارة العيب تقتضي  
 التسوية بين المسكتين فانه يعبر بقوله ولو جرح مسلم انسانا لم يدر في مال الجرح يعبر على عاقلة المسكين  
 أرض الجرح ان كان كالدية أو أكثر والافاد في الدية في مال الجاني ولو أسلم الجرح ثم مات الجرح اه لكن  
 ينظر قوله أن أكثر فانه الذي في الرضا فهو الواقع في مال الجاني لا في مال الأخرى عن الرضا وشرحوه لا يتأقنه  
 محرف عن أو أقل لا يصبر في قوة والان يكون أكثر فلا يبقى قوة فتأقنه الدية فليأتمل فانه مع السراية  
 للنفس لا يجبر بأدنى الدية **(قوله أرض الجرح)** هو قد يكون أقل من الدية وأقده هو لا كالم فقد  
 يكون أكثر ولا يلزم الاقدار الدية فله عبارة الافاد في الدية في مال الجاني كفاي التي قبلها لكن قوله والزا في دمه يقتضي فرض  
 الأرض أقل من الدية **(قوله والزا في دمه)** على المعتد لحصول بعض السراية في مال الردة صير شبهة  
 دارنة لفعل ومقابل المعتد ان على عاقلة جميع الدية اعتبارا بالطرفين **(قوله ويجاب بفتح ذلك)** المقصود  
 من العبارة ان المشار اليه ان الاقوة لا تدخل لها وينافى ما صرح به قوله الأثرى الجرح من تسليم ان له دخلا لها  
 فله كان الأولى أن يقول ويجاب بان ذلك لا يمنع أهم مرجحة الأثرى الجرح فليأتمل **(قوله فيجعل ذكر منهم)**

لزم عاقلة أرض الجرح  
 والزا في دمه على المعتد  
 (الاصل) الجاني وان علا  
 (والفرع) وان سفل لانهم  
 بعضهم أعطوا حكمه وصح  
 أنه صلى الله عليه وسلم رأ  
 زوج العاقلة وأولاده وانه  
 وأولاده (وقيل يعقل ابن  
 هو ابن ابنه) أومعتها  
 كايلى نكحها ورد ديهان  
 البنوة فانما تامة لا متقرراته  
 بعضه والسابع أن أثر لوجود  
 المقتضى معه ولم يشير  
 مقتضى بلان المقتضى دفع  
 الثمار وهي لا تقتضي سولا  
 تنضم فانما وجد مقتضى آخر  
 أثر (وقدم الاقرب) منهم  
 على البعيد في العمل كالأثر  
 ولاية النكاح فينظر  
 في الاقربين آخر الحصول  
 والواجب (فان) وفي رايه  
 لغته أو أكثر ثم فذلك وان  
 (بقي منه) (نحو) في يله  
 أي الاقرب بوزع على ذلك  
 الباقي (وقدم الاخوة)  
 فسر وعهم فالاعمال  
 فقر وعهم فالاعمال  
 فقر وعهم وهكذا كالأثر  
 (وملأوا بن) على مد  
 باب في الجدي كالأثر  
 (والقديم التسوية) لان  
 الاقوة لا تدخل لها في العمل  
 ويجاب بفتح ذلك الأثرى  
 أهم مرجحة ولاية النكاح  
 مع أنه لا دخل لها في حصول  
 يحصل ذو الارحام اذا  
 ورثناهم فيصل ذكر منهم

لم يدل باصل ولا فرع عند عدم العصبية وعدم وقائهم بالواجب يقدم عليهم الا ان الام لا جاع على ارثه (ثم) بعد عصبية النسب المتقدّم  
 او عدم وقائهم (معق) الجاني (ثم عصبية) من النسب ولو في حياته على المتحد خلاصه وفرعه واستشكل بانهم اعمل بمصالحهم من غير  
 اهم منزلة الجاني وهو لا يحمل وهذا المعق يحمل فلم يعملوا وقد يجب ان ذلك غير مطر دلان الجاني يحمل عند عقديت المال دون اصوله  
 وفرعه حينئذ لا يقتضي معنى ذلك ان الحمل وساق في النسب الجاني وفي الولا من المعق الجاني ومن عصبية المعق لانه الواسطة وهي في  
 الاصول والفرع ومن اوجه عديدة كالاشناق وغيره بخلاف بقية الاطراف فان تلك الواجبة متوقفة على حقهم فصولهم الواسطة وهذا معنى  
 ظاهر منقسط مطرد يصلح سائطا للحكم (٢٨) وبه ينضم استواء بعض الجاني والمعق وغيرهما من باقي وايضا غير الواسطة كعصبة

النسب صريح في ان الاربعة  
 والبنوة في عدم العمل  
 بالولادة كما في عدم العمل  
 بالنسب (ثم معق) أي  
 المعق (ثم عصبية) الامن  
 ذكر ثم معق معق معق  
 ثم عصبية وهكذا (والا)  
 يوجد من ولادة على الجاني  
 ولا عصبية (فمعق) أي الجاني  
 ثم عصبية الامن ذكر (ثم)  
 معق، حق الابوة عصبية  
 الامن ذكر والواو هنا يعني  
 ثم التي باصله (وكذا)  
 المذكور يكون الحكم حين  
 بعده (أبدا) فاذا لم يوجد  
 له ولا على أي الجاني فمعق  
 جسده فصعب وهكذا فان لم  
 يوجد معق من جهة الاباء  
 فمعق الام فصعبه الامن  
 ذكر ثم معق الجادات الام  
 والجسيدات الاب ومعق  
 ذكر اذ لا ياتي كافي الام  
 ونحوه (وعصبة) أي  
 المراد (بعقله عاقلتها) كما  
 يزوج عصبتها من زوجها  
 لانه لا السر لا تفصل  
 اجماعا ومعقون معق  
 لا اشتراكهم في الولاء فاعلم

وليس المراد ان قلنا بانهم عرش ومعق (قوله لم يدل باصل ولا فرع) يخرج نحو الخال فانه مسدل باصل  
 وعصبة شرع الر وض وظهر ان محله اذا كان ذكر اغنيا اصل ولا فرع انتهت وقوله عند عدم العصبية أي من  
 النسب والولاء اه رشدي (قوله خلاصه وفرعه) أي كافر في اصول الجاني وفرعه اه معق  
 (قوله واستشكل) أي استثناء اصول وفرع المعق فمسا على اصول وفرع الجاني بعصبة المعق ومعق  
 اللقيني انهم لا يخلان قال لان المعق يحمل فهما كالعق لا كالخالي ولا نسب بينهما محاور بين الجاني واصيلة  
 ولا فرعية وأجاب شيخنا عن كلام اللقيني بان اعتاق المعق منزلة الجانية وبكفي هذا سنادا للمعقول  
 فان المذكور لم يشك اه وكذا أجاب النهاية بهذا الجواب وقال عرش قوله منزلة الجانية أي جناية المعق  
 وهم أي اصوله وفرعه ولا يضمون منها فاجبي اه (قوله ثم) أي في عصبية النسب وقوله وهذا أي في عصبية  
 المعق (قوله بان ذلك) أي التزير بل المذكور (قوله حينئذ) أي حين عقديت المال (قوله في معنى ذلك)  
 أي في حكمه استثناء الامسول والفرع عموما (قوله لانه) أي المعق وهي أي الواسطة اه سم (قوله)  
 من باقي) أي في قول المتن ثم معق الجاني وقول الشارح فان لم يوجد معق من جهة الام (قوله كهما)  
 أي كالأمة والبنوة (قوله أي المعق) أي قوله فان يوجد المعق والى التسمية النهائية (قوله الامن ذكر)  
 أي اصوله وفرعه (قوله ثم عصبية) أي الأصول وفرعه (قوله الامن ذكر) أي غير اصله وفرعه  
 (قوله المذكور) بالجرح نعت لاسم الاشارة وقوله يكون الخسر كذا (قوله بعده) أي المذكور في المتن  
 (قوله فاذا لم يوجد الخ) الفاء تفصيلا (قوله الامن ولا ما الخ) أي ولا عصبه اه معق (قوله فان لم يوجد  
 الاولى التبرير بالواو (قوله ثم معق الجادات الام والجسيدات الاب الخ) ظاهره انه لا ترتب في ذلك اسم على حج  
 اه عرش (قوله ونحوه) أي كأي الام الاب (قوله لاهي الخ) عطف على قول المتن عاقلتها أي لا بعقله معقته  
 لان الخ (قوله قولنا ومعقون) أي في تحملهم جناية عصبتهم معق أي واحد فاعلمه كل سنن نصف دينار  
 أو ربعه اه معق (قوله لا اشتراكهم الخ) عبارة المعق لان الولاية معهم لا لكل منهم اه (قول المتن ذلك)  
 المعق) أي في حياته اه معق (قوله فان اتحد) أي المتعق (قوله والفرع) أي بين المعق وعصبية عبارة  
 المعق فان قيل هلا وزع عليهم ما كان الميت يحمله اهيب بان الولاء لا يوزع عليهم فوجه على الشر كما ولا  
 يكون الولا من الميت بل الخ (قوله لانهم الخ) أي العصبية (قوله انتقله الولاء كاملا) أي فبها اذا كان المعق  
 واسدا والواجب معق حقه موثوره اه رشدي (قوله لعين زوج أو نصف) أي والخصمتهما (قوله النفس)  
 أي اذا اتحد العتق والافخضتسو ونسب النصف على فرض غناه (قوله ولم أر من الخ) عبارة النهاية كما هو

ويع دينارا ونصف فان اشتغلوا فاشترى وتوسطا فاعلى الفتي حصص من النصف ولو فرض الكل أغنياء والمتوسطا حصص من الربع  
 لو فرض الكل متوسطين والتوزيع عليهم بقدر المال لا لالروس (وكل شخص من عصبه كل معق يحمل ما كان يحمله ذلك المعق) فان اتحد  
 ضرب على كل من عصبته ربع أو نصف وان تعد نظر الحصص من الربع أو النصف وضرب على كل واحد من عصبته بقدرها والفرق أن الولاء  
 يتوزع على الشر كما لا العصبية لانهم لا يورثون به فكل منهم انتقل له الولاء كاملا فلم لا قد رآه وعلما أن النظر في الربع والنصف  
 الى غنى الضرر وبعل ما لم يرد به لو كان يحمله أي من حيث الجهة لا بالنظر لعين ربع أو نصف فلو كان المعق متوسطا وعصبته أغنياء  
 ضرب على كل النصف لانه الذي يحمله لو كان منهم وعكسوا ولم أر من يبيع على هذا الكيفية (ولا يعقل عتق في الاظهر) كالأرثوبلا

طاهر  
 لو فرض الكل متوسطين والتوزيع عليهم بقدر المال لا لالروس (وكل شخص من عصبه كل معق يحمل ما كان يحمله ذلك المعق) فان اتحد  
 ضرب على كل من عصبته ربع أو نصف وان تعد نظر الحصص من الربع أو النصف وضرب على كل واحد من عصبته بقدرها والفرق أن الولاء  
 يتوزع على الشر كما لا العصبية لانهم لا يورثون به فكل منهم انتقل له الولاء كاملا فلم لا قد رآه وعلما أن النظر في الربع والنصف  
 الى غنى الضرر وبعل ما لم يرد به لو كان يحمله أي من حيث الجهة لا بالنظر لعين ربع أو نصف فلو كان المعق متوسطا وعصبته أغنياء  
 ضرب على كل النصف لانه الذي يحمله لو كان منهم وعكسوا ولم أر من يبيع على هذا الكيفية (ولا يعقل عتق في الاظهر) كالأرثوبلا

عصبتهما ولا يصح ما طال البقي في الانتصار للمقابل الظاهر (فان فقد العاقل) بمن ذكر (أولاً) (ب) الواجب (عقل) بيت المال من المسلم السكك أوماني لغیر الصبح وانوار من لاوارثه عقل عموماً وتدعون غیر المسلم لم یحکم علیه ان کان غیر محرم لان ماله ینقل لبيت المال بالانوار وانما لا عاقلة له فواجب یجوز به خطأ أو شبهه عقل ماله ولو تنقل لقطب خطأ أو شبهه بعد أخذ بيت المال بدین من عاقلة قاله فان فقدوا لم یعقل عنه اذا خلا فلا یستلزم من هذا الیه (فان فقد) بیت المال (ومنع) (٢٩) متولیسجوراً فیمظن ظهوراً بیت البقی

مرح به (فكاه) أي المال الواجب بالحاجة وكذا بعضنا لم نصف العاقلة ولا بیت المال به (على الجاني) لابعضه (في الظاهر) بناء على ما مر من ان تلزمه ابتداء (تنبيه) هل يعود العمل لغيره يعود صلاحيته لان المانع نحو فقره وتذلل أولان الجاني هو الاصل فحقه هو طبعه من حيث الاداء استقر عليه ولم ینقل عنه لانتفاء النظر لنبابة فیرع عنه حیث کما یحتمل والثاني اقرب ثم رأيت في كلام الزركشي ما يقتضي تحريم هذا على مسمى القطر وهو غير صحيح لان الحرقة الغنية لا يلزمها القطر عند اصار زوجها لان الفصل ثم ما هو الاله اد ضمان وكل يتقاضى الاستقرار على الفصل بخلافه فانها محض مصادرة فاشبه النيابة بدليل وجوبه على الاصل اذ لم يسلوا لنيابة وحيداً لتجبه عدم عود تحملهم واستقرار الوجوب على الجاني مطلقاً ثم رأيت في بحثي شرح الارشاد انه لو عدم ما يبيت

ظاهر اه (قوله ولا عاقلة) أي عتيق العتيق وانظر ما قلناه وهل فيمخالف وقضية نعمه عليه (قوله لمقابل الظاهر) عبارة لغني والمان عقل ورخص البقي لان العقل المنصرون لا عاقلة والعتيق أولى بهما اه (قول المتن فقد العاقل) أو عدم أهلية تحملهم لغیر أو قصر أو جنون ثم ما يتصور وضوح سم (قول المتن عقل الخ) عبارة لغني عقل ذو والارحام اذ لم يتفهم امر بيت المال ومعلوم ان محله اذا كان ذكر اغبر أصل وفقر ع فان اتفهم عقل بيت المال الخ (قول المتن عقل بيت المال) أي يؤخذ من سهم المصالح من سم على المنهج اه ع (قوله السكك) الى التيسيق لغني (قوله بدون غير المسلم) عبارة بالنهية والغني لادن في ورمد ومعاهد ومؤمن اه (قوله بل يجب) عبارة بالنهية فقيص في مال الكافر الخ عبارة لغني في يجب الغني في ماله من وجه فان ما لو اختلف كسائر الفروع اه قد كبر الشارح العمل باعتبار المال الواجب بالحاجة (قوله ان كان) أي غير المسلم (قوله غير محرم) أي ضماً ومرداً أو معاندا اه معنى (قوله لانه) أي غير الحربي (قوله ينجنا) أي في زمن الرد اه ع (قوله ولو قتل) بيانه المفعول (قوله لقطب خطأ الخ) ومعلوم ان من لاوارث له الايت مال كذلك اه معنى (قوله منه) أي من بيت المال (قوله ان فقد بيت المال) يان لم يوجد فيشئ اوله يف اه معنى راد ان ياتوا وكان ثم مصرف اه اه (قوله غرايت البقي) في الخ عبارة بالنهية كما صرح به البقي فان تعد ذلك لعدم انتظام بيت المال لخدمته ذوي الارحام قبل الجاني كما مر اه اي لانهم وارثون حیث ع (قوله لابعضه) أي لا على أصول الجاني وفروعه (قوله لغیر) أي غير الجاني من العاقلة وبيت المال وذوي الارحام (قوله يعود صلاحيته) أي صلاحية الغير الفصل (قوله ونحو فقره) خبران (قوله مثلاً) انظر ما قلناه بعد ذكر الضرر (قوله أولاً) أي أولاً يعود (قوله حیث ع) أي حين اذ هو طبع الجاني باداء المال الواجب بعنائه (قوله والثاني) أي عدم العود (قوله لا يلزمها الخ) أي على ما صححه النووي بخلافه الرافعي (قوله لم) أي في القطر (قوله هنا) أي في الدية وثوبه فله أي العمل هنا (قوله بدليل وجوبه) أي العقل (قوله على الاصل) وهو الجاني (قوله وحيداً) أي من كون الفصل بينهما مصادرة (قوله مطلقاً) أي عادت صلاحيتهم أولاً (قوله من أهل الفصل) خبران (قوله وهذا) أي بمجه المذكور (قوله لما رجعت الخ) أي من عدم العود (قوله ينسحب بينهم) أي بين الجاني وبين العاقلة (قوله بما ذكرته) أي من عدم العود (قوله على الخ) الى المتن في النهاية (قوله علم مما قدمته) أي من قوله وشرط تحمل العاقلة ان تكون صالحاً لولاية النكاح الخ اه ع (قوله فان لم يوجد مقت من جهة الام) (قوله لو جرح) الى المتن في لغني (قوله ابن عتيق) فاعمل جرح أي وهو سر وجهه أو وجهه نعت لابن عتيق قوله آرمع فول جرح (قوله خطأ) أي أو شبهه اه معنى (قوله وانظر) أي بقى الابولاه أي الابن لو البسه أي الاب (قوله ثم ما لم يرجع الخ) أي بعد العتيق (قوله ارش الجرح) أي فقط اه ع (قوله فان بقي في الخ) عبارة تشرع الرض والباقي من الدين كان في الجاني انتهت اه سم وفي المتن بعد كرمش مال الشرح الخ ما تقدمت لم يبق في ثوبه ما سوى ارض

الروض فان فقدت العاقلة أو اسر أو كذا ولم يرضوا واجب الحول عقل بيت المال (قوله فان بقي في فعل الجاني) عبارة تشرع الرض والباقي من الدين كان على الجاني اه المال لخدمته من الجاني ثم غني بيت المال لا يؤخذ منه بخلافه عاقله أسكر والجناية فانخذت من الجاني ثم اعترفوا برجع عليهم لانهم هم المالك لخدمته من الجاني ثم غني بيت المال ثم وعلوا في لاهو بجهته اذا فرض انه عاد اليه الفصل لعدم صلاح غيره فلا يعود لغیر يعود صلاحه ويأتي في الموتى الا انما الفرق بينهم بما يصرح بما ذكرته (فرع) يعلم مما تقدمت انه لو جرح ابن عتيق أو بوش آخر خطأ فقتل أو بوش أو بوش لم يمت لغيره بل يرجع بالسراية لم يمت الى الام ارض الجرح لان لا ولا يمتن الجرح لهم فان بقي في فعل الجاني دون موالي أمه لا تنقل ولا عنهم قبله ويرجع موالي أبيه بقسمه على الجاني لو بيت المال

لو جود جهة الولاء بكل حال (وتو جل) يعني تثبت عز وجله من غير ناجيل أحد (على العاقلة) وكذا على بيت المال أو الجاني (دبة نفس كاملة) بإسلام حربية وذكورة (ثلاث سنين (٣٠) في) آخر (كل سنة ثلث) من الأبدية لعقائه صلى الله عليه وسلم بذلك كقوله الشافعي رضي الله

عنه والاصح المعنى في ذلك أن يكون دية نفس كاملة لا بدل نفس محترمة فدية الذي والمرأة لا تكون في ثلاث على الأول كياناً ولو أوجب على الجاني مؤجلاً غلبت أثناء الحلول سقط وأخذ السكن من تركته لأنه واجب عليه ماصلاً وانما لو أخذ من تركته من مات من العاقلة لانها مودة (و) تؤجل عليهم دية (في) أو نحو مجوس (سنة) لانها ثلاث أو أقل منه (وقيل) تؤجل (ثلاثاً) لانها بدل نفس (و) دية (امرأة) مسلمة وحنثي مسلم (سنتين) السنة (الأولى) ثلث للدية الكاملة والباقى أخا سنة الثانية (وقيل) تؤجل (ثلاثاً) لانها بدل نفس (وتعمل العاقلة) (البدن) أي فدية ما إذا أتلغ من غير وضع بدله خطأ أو شبهة وأراد به ما يشمل الأمة في الظاهر لانها بدل نفس (في كل سنة) يجب قدر ثلث دية (وأخذت على الثلاث) أم نقصت فان وجد دون ثلث أخذت في سنة أيضاً (وقيل) يجب (في ثلاث) من السنين نقص من دية أم زادت (وقيل) رجلين مسلمين (نفي ثلاث) من السنين يجب دينهما

الجرح الدية كان قطع يده ثم عتق الأب ثم مات الجرح فمضى موالى الدية بدية كاملة لان الجرح حين كان الولاء له وجب هذا العذر ولو جرحه هذا الجرح ثانياً لم يعد عتق ابيه ومات الجرح به رايه بن الجرح حين لم موالى الأم أرض الجرح الأول ولم موالى الأب باقي الدية اه (قوله لو جود جهة الولاء) بقيدان وجوب ذلك الجية مائة من التعلق ببيت المال وان لم يلزمها التحمل لانتفاء سبيل روم التحمل مع ان العاقلة لو اصررت تحمل بيت المال فيكون انتفاء سبب تحمل العاقلة ما تعلم من تحمل بيت المال واعصاره غير مانع عنه قد قال انتفاء سبب التحمل أولى من الاعصار لعدم المنع فليحرم سم على جرحه عرش (قوله يعني ثبت) الى قول المتن وعلى الغنى في النهاية الاقوله ولو مضت سنة الى دية يعلم وكذا في المعنى الاقوله او نحو مجوس وقوله أو مستأن وقوله الروح الى لانه مال وقوله وبه فارقت الى يصح كونه وقوله وان عتق بعضه الى المتن (قوله يعني ثبت) الى اي ولوم غير ضرب القاضى خلافاً لما يقتضيه وقوله وتوجب له لا بد من ناجيل الحما كليس مراداً اه معنى (قوله لفضا) (الح) عبارة للمعنى أما كونها في ثلاث فليار زاه البقي من قضاء الخ وأما كونها في كل سنة ثلاث فتور بعالمها الى السنين الثلاث وأما كونها في آخر السنة فتقال الى ان كان سببه أن التفرغ اذ كثر زور وعواشمار تتكرر كل سنة فغير مضى الصتمع عندهم ما يتوقعونه فيواسون عن تمكن اه (قوله بذلك) أي بانها في ثلاث سنين اه وشي (قوله في ذلك) أي ناجيلها في ثلاث سنين اه معنى (قوله كونه) الأولى التأييد كافي المعنى (قوله على الأول) أي الاصح (قوله كياناً) أي في المتن أنفا (قوله واذا أوجب الخ) عبارة للمعنى ولا يخالفهم أي الجاني في العاقلة الا في امر من أحد ههنا انه يؤخذ منه ثلث الدية عند الحلول وكل واحد منهم لا يطالب الا بنصف دينار أو ربع ثانیها لولوا في أثناء الحلول الخ (قوله سقط) أي الاجل معفى و عرش (قوله لانها) أي تحمل الدية على حذف المضاف (قوله او نحو مجوس) عبارة عن النهاية او نحو مجوس أو معاهد أو مؤمن اه قال الرشيد بقوله او نحو مجوس ينبغي حذفه اه لانه داخل في الذي (قوله وأقل منه) أي من الثلث (قوله بدل نفس) أي محترمة اه معنى (قوله والباقى الخ) وهو السدس اه عرش (قول المتن البدن) أي الجاني بقوله من الجرح (تنبه) لو اختلفت العاقلة والسبيد في قسمته قوا بما بينهم لكونهم غارمين اه معنى (قوله من غير وضع بدله الخ) احترز به على وضع بدله علمه تلقى بدله أو أتلغه فاعلم ان حنثه عليه لا على عاقلة اه عرش (قوله زادت) أي المدة في الثلاث أي من السنين (قوله فان وجد دون ثلث الخ) عبارة للمعنى وان كانت قيمته ثلثه بدية فاقبل ضربت في سنة اه (قوله أيضاً) الأولى تركه (قوله وقيل يجب) أي جميع القيمة (قوله نقص الخ) أي القيمة اه عرش (قول المتن رجلين) أي مثلاً اه معنى (قوله مسلمين) عبارة للمعنى كاملين معا أو مرتباً اه (قوله لا يثبت لاف المسحق) فلا يترحق واحد باستحقاق آخر كالديون المختلفة اذا اتفق انتفاء أعالها اه (قوله وما يؤخذ الخ) راجع لكل من الاصح ومقابله (قوله وعكس ذلك) مسند أو خبره وقوله لول الخ يحتمل ان الاول جلة قطعية جواب لما بعده عبارة للمعنى وفي عكس مسئلة الكنايهي ما قولت اثنان واحد وهما أحدهما على عاقلة كل منهما نصف دية مؤجلة في سنتين نظر الى اتحاد المسحق والثاني وهو الصريح على عاقلة كل منهما كل سنة ثلثا بمحضه بجميع الدية عند الأتفراد وقيل شخص امرأتين أجلت ديتهم على عاقلة في سنتين اه (قوله تؤجل عليه) الأولى عليها اه عرش (قول المتن في كل سنة الخ) أي تؤجل في كل الخ

لاختلاف المسحق (وقيل) يجب في (ست) من السنين لكل نفس ثلاث وما يؤخذ آخر كل سنة تقسم على مسحق الدين اه  
وه كس ذلك لو قتل ثلاثة واحد فعلى عاقلة كل واحد ثلث دية تؤجل عليه في ثلاث سنين فنظر الاتحاد المسحق وقيل في سنة (والا طرف) والاماني والاروش والحكمومات (في كل سنة)

ثلثية) فان كانت نصفية ففي الاولى ثلث وفي الثانية ثلث وفي الثالثة نصف سدس أو  
 ديتي في سنتين (وقيل) تجب (كألف سنة) بالفتا بلفت لانها ليست بدلت نفس أو ربع دية ففي سنتيها (د) أجل واجب النفس  
 من وقت (الزهر) والر و عذف أسير ايجرح لانه مال محل بانقضه الاجل فكان ابتداء أجله من وقت وجوبه سائر الدون المجله  
 (د) أجل واجب (غير هامن) حين (الجبانية) لانها لة الوجوب وان وقت المطالبة على (٢١) الامسال ومحل ذلك ان لم تسرعوا حتى  
 والا كان قطع أصبعه فمرت  
 لكفه كان ابتداء أجل  
 الاصبع من القطع والكف  
 من السقوط (ومن مان)  
 من العاقلة بعد سقوطه  
 موصراً ومتوسطاً استقر عليه  
 واجبه وأخذ من تركته  
 مقدام على الورع والارث  
 أو (بعض سنة قطعاً) عنه  
 واجبها و واجبها بدها  
 لسانهم بواسطة كل كان  
 وبه فارقا الجز به لانها أجرة  
 لا يقال في سقوطه حذف  
 الفاعل بالكتابة دل عليه  
 السابق على انه يصح كونه  
 ضميرين ومعنى سقوطه  
 عدم حسابه فمن وجبت  
 عليهم (ولا يعقل فقير) ولو  
 كسر بالانه ليس من أهل  
 المواضع (وربما) لذلك  
 ملك المكاتب ضعيف  
 لا يحمل المواضع وتظهر  
 أن البعض كذلك ثم رأيت  
 البلقيسي ذكر ذلك وان  
 معني به يعقل عنه وامرأة  
 وخفي كالمعنى قوله السابق  
 وهم صبيهم ان بان ذكر  
 غرم المستحق حصته على  
 ذاهاتير: ووقيل رجوع  
 غيره على الحق فيما يظهر  
 (وسمي) ويحتمل (ولو مستقطعا  
 وان قل لانهم ليسوا من أهل

اه معنى (قول المتن ثلث دية) نية في نسخة المحلى والنهاية والمغني من المتن قدر ثلث دية (قوله فان كانت الج)   
 أي الأطراف وما دخل عليه أي وجبها عبارة عن النفس فان كان الواجب أكثر من ثلث دية ولم يزد على ثلثها   
 ضرب في سنتين وأخذ قدر الثلث في آخر السنة الاولى والى في آخر الثانية وان زاد أي الواجب على الثلثين   
 ولم يزد على دية نفس ضرب في ثلاث سنين وان زاد على دية نفس قطع الدين والرجلين في سنتين اه   
 (قوله أو ربع دية الج) عطف على قوله نصف دية (قوله قطعاً) عبارة عن المغني محل الخلاف اذا كان الارش   
 وأداعى الثلث فان كان قدره أو دونه ضرب في سنتيها قطعاً اه (قوله وأسرايه جرح) أي وأضره كضرب ورم   
 البدن وأدى الموت على ج اه عمن (قوله الجانية) أي سالبة الجانية (قوله لم يحل ذلك) أي كون ابتداء   
 أجل الغير من حين الجانية (قوله استقر عليه الج) أي وسقط عنه واجبها بعدها (قوله واجبها) أي تلك   
 السنة (قول المتن بعض سنة) البلية بمعنى في معنى وعش (قوله لسانهم) أي ألسنتها (قوله لسانهم الج) أي   
 تحمل اللية (قوله وبه) أي يكونهم بواسطة (قوله لا يقال في سقوطه حذف فاعل الج) الفاعل لا يحذف فاعل   
 دل عليه السابق الفاعل استثنى فالوجبان يقالان فاعله ضمير واجبه وقدره على السابق ويكفي في افتحار   
 الفاعل دلالة السابق وقرن بين الاضمار والحذف فكانه لم يقرن بينهما سم على ج اه رشدي (قوله   
 لا يدل عليه السابق) أي وماله على دليل دلالة مظهره يكون كالمعطوف اه عمن (قوله على أنه يصح كونه   
 الج) اقتصر على ما دل على الرشدي في يقالان هذا هو الذي مع أنه ظاهر المتن فلم يقدّم ذلك وأتى بهذه   
 العلوة اه (قوله لذلك الج) عبارة لانه لا يغير المكاتب لانه ليس بالمكاتب ليس أهلاً للمواضع اه   
 (قوله كذلك) أي كالرفيق اه نهاية عبارة عن المغني وألحق البلقيسي البعض بالمكاتب لنفسه بالرفق اه   
 وفي الموافقة لاصنع الشارح (قوله وان معني بعضاً الج) عطف على أن البعض الج وظاهر أنه أنه انطردى   
 (قوله يعقل عنه) يعني حيث تمكنه عصبين النسب والافس مقلدة على المعنى كما صرح به كلام   
 سم على منج اه عمن (قوله وامرأة الج) عطف على رفيق (قوله وامرأة أو خنثى) أي لا يعلقان اه   
 عمن (قوله ان بان أي الخنثى) (قوله حصته على أذاها الج) معنوع غرم (قوله غيره) أي غير الخنثى (قوله   
 وان قل) هذا ظاهر المطالعهم ويحتمل كآمال الاذرى الوجوب في اذا كان بمن في العلم بوما واحد ليس   
 هو آخر السنة فان هذا الصبر به اه معنى (قوله نحو زمن) كالشيخ الهرم والاعى اه معنى (قوله   
 رأيا أو قولاً) أي نصرته بالرأى والقول اه معنى (قوله تحصل من واجبها) لعل مراد حصته من واجب تلك   
 السنة وطوله كان الاولى واجبه فيها (قوله به به العلم الج) أي بقوله ولو مضى الج ولكن في علم التوافق في الدين   
 والحر به اذا كور من من ذلك نامل (قوله أو معاهد) معطوف على ذي وكان ينبغي تأخير ذي من جودى   
 لظهور العطف اه رشدي (قوله زادت مدته الج) بخلاف ما إذا نقصت منها وهو ظاهر زمانها وانها   
 تقديماً للمانع على التقضي أسنى ومعنى (قوله ولم تقطع) أي مدة عهده أو أماته (قوله أو معاهد الج)

(قوله وأسرايه جرح) كان ينبغي أن يقول مثلاً أو غير هذا السراية لا تصرف الجرح بل تحصل من غيره   
 كضرب ورم البدن وأدى الموت (قوله لا يقال في سقوطه حذف فاعل الج) لا يحذف فاعل الج لانها لة الوجوب   
 الاضمار استثنى فالوجه ان يقال ان فاعله ضمير واجبه وقدره على السابق وقرن بين الاضمار والحذف   
 فكانه لم يفرق بينهما (قوله زادت مدته الج) عبارة عن الرضيق عهده مدة الاجل قال في شرحه واعتبر   
 النصرة فوجه تخلافه نحو زمن لان له رأيا أو قولاً ولو مضى سنة لم يحن فيها تحصل من واجبها كما يحكمه الاذرى وبه يعلم انه يترتب الكمال بالكتاب   
 والوافق في الدين والحرية في التحمل من الفصل الى معنى أجل كل سنة (وسمي) عن كافر وعكسه اذا لمان مرة كالأثر و يعقل ذي   
 (جودى) ثم عاهدوا وستأمن زادت مدته عهده على أجل الدين ولم تنقطع قبل معنى الاجل ثم يكفي في تعديل كل حول على انفراد زيادة   
 مدة العهد عليه (عن) ذي (انصراف) أو معاهد أو وستأمن (وعكس على الظاهر) كالأثر

كانوا يدان لانهم حينئذ تحت  
بحكمنا اما لغيري فلا يعمل  
من نحوذي وعكسه لقطع  
النصرة بينهما باختلاف  
الدار (وعلى الغنى نصف  
دينار) أي مئة لذهب  
تأصله أقل ما ينبغي  
الزكاة وصران القسطل  
مواستمنها (والتوسط  
وبع منه لانه واسطتين  
الفقر الذي لا شيء عليه والغنى  
الذي عليه نصف فالحاقه  
بأحدهما تفرط أو انراط  
والناقص عن الربع ناهه  
ومن ثم يقطع ه ساروقلا  
يتعين الذهب والادواهم  
بل يكفي مقدار أحدهما  
لأن الواجب هو الأيسل ان  
وجبت عند الاداء بالنسبة  
لواجب كل نجيم ولا يعتبر  
بعض النجوم ببعض وما  
يؤخذ بصرفه لغيره ولو زاد  
صدهم وقد استوفى  
القرى على قدر واجب السنة  
قسط عليهم ونصف كل منهم  
من النصف أو الربع ونصف  
البغوى والغنى والمتوسط  
بالعادة ويختلف بالحصل  
والزمن ونصفهما لاداء الامام  
والغزاة وبالاداء الرافعي  
واستطاع من الرعنتين  
كلام الاصحاب بالزكاة فمن  
ملك قدر عشرين دينارا  
آخر اقول فاضلا عن كماله  
يكفي بمعنى الكفار غنى  
ومن ملك آخره فاضلا عن  
ذلك دون العشرين وفوق  
ربع الدينار ثلاثين  
فقيرا بانخذه من متوسط  
ومن عداها فقير فلا يحتاج

قيمة نظير ما مر تقاضى الرشدى (قول المتن وعكسه الخ) صورته ان يتزوج امرأة يهودية أو عسكرو يحصل  
بينهما أولاد فيقتل بعضهم بعد بواغعه اليهودية والآخر النصرانية اه عش (قوله ومن ثم) أي من أجل  
القياس على الأثر (قوله انخص ذلك) أي تجعل الذي ينعكس سم ومعنى (قوله باختلاف الدار)  
فيه انه قد يعقد الدار بان يعقد قوم في دار الحرب مع ان الحكم كذلك كما يؤخذ بالاولى مما لو كان ذلك للذين في  
دار الحرب فانه لا ينعزل أحدهما عن الآخر كما صرح به في قوله ومن ثم انخص الخ فكان قوله باختلاف الدار  
جرى على الغالب سم على ج اه عش (قول المتن وعلى الغنى) أي من العاقلة نهاية ومعنى (قول المتن  
نصف دينار) أي على أهل الذهب أو قدره واداهم على أهل الفضة وهو مستقنما اه مغنى عبارة عش  
والدينار يساوى بالفضة ثلثه تعامل بها نحو سبعين نصف فضة أو أكثر ومن زاد سعة أو نقص اضطر حاله وقت  
الاخذ منه وان صار يساوى ما تسمى نصفها كثر (قوله أي متقال) أي قوله ونسبها للبغوى في النهاية (قوله  
أي متقال ذهبنا لى) تفسير للدينار (قوله لانه) أي قوله ونسبها للبغوى في المغنى (قوله لانه الخ) أي  
نصف الدينار (قوله أقل ما ينبغي الزكاة) أي أول درجة أو اسافة أو كلفة التقدير زيادة عليه لا ضابط لها اه  
مغنى (قول المتن والتوسط) أي من العاقلة (قوله ربع) أي أول ثلثه واداهم اه مغنى (قوله لانه) أي من  
الدينار (قوله نصف) أي من دينار (قوله تفرط) أي تساهل وقوله وأفرأه أي تجاوز عن الحد اه  
عش (قوله ومن ثم) أي لكونه ناقضا (قوله به) أي بالنقص عن الربع (قوله ان وجدت الخ) فان  
وجدت ثم وجدت قبل الاداء لعله تعينت وان لم توجد قبل الاداء لولاه عند التسعير قيمتها بنقد البلد وان  
وجدت بعد لم يؤثر اهو وض مع شرحه (قوله بالنسبة) متعلق بوجوب وكان الأول حذنه على النهاية وهو  
حينئذ كآل الرشدى متعلق بالاداء عبارة الكردى قوله بالنسبة واجب كل نجيم البصيلة وجدت ونسبة  
كل نجيم الى الدين بالثالث فان وجدت من الأبل قدر ثلث الدين عند كل نجيم فبعد أن نشد ترى ذلك بما أخذ من  
العاقلة وان لم توجد الأبل عند الاداء فاحتمر قيمتها بنقد البلد فان بلغ نجيم بالنسبة القيمة الأبل مائلا يعتبر  
النجيم الآخر بالنسبة الى القيمة الأبل في وقت أدائه اه وقوله لواجب الخ متعلق بالنسبة (قوله ولا يعتبر  
بعض النجوم الخ) عبارة الاسي فان حل نجيم والأبل بالبلد قومت ويؤخذ أو أخذ قيمتها ولا يعتبر الخ (قوله وما  
يؤخذ الخ) عبارة للمغنى وما يؤخذ بعد تمام الحلول من نصف أو ربع بصرفها لها والمستحق ان لا يأخذ  
غيرها ما مر والدعوى بالدينار أخوة من العاقلة لا توجه عليهم بل على الخاف نفسه ثم هم مدعوا نهاية مد  
بوتوا اه (قوله البها) أي الأبل (قوله على قدر الخ) متعلق بزاد اه عش (قوله ويختلف) أي كل  
من الغنى والمتوسط ويحتمل ان الضمير لهاد (قوله ونصفهما لاداء الامام الخ) اعتمده النهاية والمغنى أيضا (قوله  
بالزكاة) أي بما فيها والجار متعلق بنصفهما (قوله من ملك قدر عشرين الخ) فالتشبيه بالزكاة اه وفي  
مطلق الفضل والأقل كذا لا يعتبر في غنها فضل عشرين دينار أو ايراد النكفاه الكفاية لغير الغالب كما  
يدل عليه التشبيه ونه عليه سم في حواشى شرح المنهج رشدى وعش (قوله من كل ما لا يكفى في الكفارة)  
عبارة النهاية بمعنى حاجته اه (قوله لئلا يصير فقير الخ) فان قل يثنى أن يقاس به الغنى لئلا يبق متوسطا  
أجيب بان المتوسط من أهل التحمل بخلاف الفقير اه مغنى (قوله لحدته) كأن المراد احدا مستقلا  
الاصل زيادة مدة العهد على الاجل فخرج بهما اذا اقتضت عنه وهو ظاهر وما اذا سواه تقدما لهما على  
الغنى اه (قوله ومن ثم انخص ذلك) أي تجعل الذي ينعكس (قوله ومن ثم انخص ذلك) أي عا كانا يدان  
الخ) وقب على ما سبق الفراض (قوله باختلاف الدار) كانه لان الفرض ان الذي في دار نادون الخ في اذلو  
كان الذي في دار الحرب أصلا لم ينعزل أحدهما عن الآخر (قوله باختلاف الدار) فيه انه قد تعدد الدار بان  
يقعد قوم في دار الحرب مع ان الحكم كذلك كما يؤخذ بالاولى مما لو كان ذلك للذين في دار الحرب فانه لا ينعزل  
أحدهما عن الآخر كما صرح به في قوله ومن ثم انخص الخ فكان قوله باختلاف الدار جرى على الغالب  
(قوله فلا يحتاج لحدته) كأن المراد احدا مستقلا مفصلا لا اقنوه ومن عداها فقير حده اذا لجد عند



مومهم الآن نريد من الاعلان افضل عن كفاية كل يوم بحيث لا يصل لحد التوسط (كل سنين الثلاث) لانهم اوساة تتعلق بالحوال فتشكر و  
 بشكر روم تجاور الثلاث لنصنص كما في جميع ما على كل غنى في الثلاث دينار ونصف وما على (٣٣) التوسط نصف وربع (وقيل هو)

مفصلا والافقوه ومن عداها ما فقير حله اذا خلج عبدالقها مومهم هو المميز مطلقا وهذا كذلك اه سم  
 (قوله مومهم) ان كان وجه الامام معقبن ملك الغاضل المذكور في احوال الدنيا فقط اوفى بعضها فقط  
 مع انه غير فقير فقوله الا ان ذلك اه سم (قوله لانهم اوساة) الى قوله ولو طر اجنوت في الغنى والى الفصل  
 في النهاية (قوله يامر) اى فى شرح ثلاث سنين في كل سنة ثلث (قوله اى الضم) اى عبارات المعنى اى  
 ما ذكر من نصف او ربع اه (قوله وعكسه عليه الخ) فلو ايسر آخره ولم يرد ثم اصيرت نصف دينار في  
 ذمتها معنى (قوله ان غيرهما) اى غير الغنى والتوسط (قوله مطلقا) اى لا في ذلك الحول ولا فيما بعده  
 اه معنى (قوله وان كانوا الخ) اى كالمعسر اهرشدى اى فى شرح وصي ويحتمون (قوله للمعسر) اى  
 بالدين اه معنى (قوله فلا يكونون فى الائنة) عبارة للمعنى فلا يكونون النصة بالمالى فى الانتهاء اه (قوله  
 يخافونه) اى المعسر فانه كمال اهل النصة فو انما اعتبر المال ليتكمن من الاداء فيعتروقه اه معنى (قوله  
 فقط) اى دون ما قبله اه عى اى اذ اقر اى انته الحول الاخير وماذا طر اتم الى اى اثناء الحول الاول  
 فدون ما بعده اوفى اثناء الحول التوسط فدون ما بعدها

\*(فصل فى جنابة الرقيق)\* (قوله فى جنابة الرقيق) الحقوه ومعنى التعلق فى النهاية الاقوله او عاقلته ولى  
 قوله وهو مشكل فى المعنى الاقوله وان قدى الى المن قوله او عاقلته وقوله واستشكل الى بخلاف امر السيد  
 (قوله فى جنابة الرقيق) اى غير المالكات اما جنابته فسأنى باب السكابة اه سم (قوله انطوا الخ)  
 صفة الجنابة (قوله والعهد) الواو بمعنى اوكا غير اى النهاية والمعنى قال عى قوه او عدا وصى على مال  
 اى اوعدا الاصاص فيه او اتلا فالى لا غير سيدة اه (قوله وان قدى الخ) هذه الغاية تقسم من قول  
 المصنف ولو فداه فبجنى الخ اه عى (قوله قدى) بينا للمفعول (قوله المن يتعلق برقبته) ولا يجب  
 على عاقلة سيدة لانه ردت فى الحر على خلاف الامل \*(فرع)\* حل الجنابة بغير المستوفية السيد  
 لا يتعلق به الارش سواء كان موجودا ولم الجنابة اتم حديث بعدها فلا يتابع حتى تقع اذ لا يمكن اجبار السيد  
 على بيع الحول لا يمكن استناده وان يقدها به ووضعها ببيعها معا واخذ السيد فى الوادى حسنة واخذ  
 المجنى عليه حسنة اه معنى وفى سم بعد كرمته عن الروض وشرحه وكان وجهه بالان قوله فلا يتابع  
 الخ تعذر بيعه معها السيد لا يمكن تقويمه بمقابل الوضع لوزع الثمن اه (قوله اذا السيد الخ) عبارة لانه  
 وشى المنهج الا يمكن الزامه بدلالة اضراره بعم روائه ولأن يقال ببقائه فى خستمال عقده لانه قويت  
 لضمكان او تأخير الى مجهول وفيه شىر ظاهر اه قال الحلى قوله لانه قويت الخ اى فيما اذا لم يتم بيعت  
 وقوله او تأخير الى الخ ان عتق اه (قوله بخلاف الخ) سال من فاعل يتعلق (قوله اه) اى الرقيق وقوله لزمه  
 اى التفسير (قوله وانما ضمن مال الهبة) اى اذا اقتصر اه معنى وكذا لك لمن كان فيه اه (قوله لانه  
 قوله الجنابته) اى على ادى كالمظهر لان جنابته على المال لا تلمز العاقلة سم واصلان (قوله لانه  
 لا اختيار له الخ) اى بوجنبته المبدعة مضافة اليه فانه يصرف باختياره اه نهاية (قوله ومن ثم) اى من اجل

الثقة او يحصرهم هو المميز مطلقا وهو كذلك (قوله مومهم) ان كان وجه الامام صدقه من ملك الغاضل  
 المذكور فى احوال الدنيا فقط اوفى بعضها فقط مع انه غير فقير فقوله الا الخ كذلك

\*(فصل فى جنابة الرقيق)\* (قوله المن يتعلق برقبته) سأنى باب السكابة قول المصنف ولو قتل اى  
 المالك بسيد فلو ارقت فخاص فى عى على دية او قتل خطأ أخذها لمع ما كان يمكن فله تعبير فى الاصح او  
 قطع طرفه فاقصصا بالدية كاسبق وقول قتل اجنبيا وقطعه فعنى على مال او كان خطأ أخذها لمع اذ ما  
 سيكسبه الاقل من قيمته الارش فان لم يكن بيعته وسأل المسوق تعبير بغيره القاضى ببيع يفسد الارش  
 فان بقي منه شى بقيت فيه الكفاية اه فعمل ان الكاتب ليس بغيره فليتم (قوله الجنابته) على ادى كما

ضمن مال الهبة او عاقلته جنابته لانه لا اختيار له لانه  
 كله الجاني ومن لم يلقى فى غير يرا أو أعجميا يفتقد

الفرق بين العبد البهيم بالاختيار وعدمه **(قوله وجوب الطاعة)** أي طاعة الله **(قوله فامر بالخ)** أي  
غير المميز أو الأعمى وكذا ضمير أو أمره **(قوله يلزم الاجتناب)** أي أو عاقبته **(قوله واستشكل)** أي لزوم  
أرض جنابه القن الغير المميز أو الأعمى على أمرهما **(قوله بان أمره)** أي القن الغير المميز أو الأعمى  
**(قوله بان أكثر من الخ)** اعتدله النهاية كما **(قوله لانه)** أي القن المذكور آتته أي الأمر **(قوله)**  
تختلف أفعال السيد الخ واجمع لمقبل وكذا الخ وما بعده **(قوله بخلاف أمر السيد)** أو غيره للمعبر قوله  
قرباوان أذنه في الجنابة فمفسله أنه لا أثر لأمره بالجنابة ولا لأنه فيها وسياق في بيانه لولم يفرغ لفظة  
عليها بسده فتلفت ولو بغير فعله ضمنها في سائر أماله أيضا فترجح عدم النزوع فقد يستشكل ذلك بان كلاً  
من الأمر بالجنابة والأذن فيها لم يزد على مجرد عدم النزوع عما نقص عنه فكيف أثر هذا دون ذلك اه  
سم أقول وقد غرس بان كلامه لا يؤدي إلى التلاف إذا فرض أنه بمنزلة وان عدم النزوع يؤدي إلى  
التلف بسده كظاهر ظاهر ثم رأيت أن الشرح ذكر ما يقرر بسنه ثم رأيت قال السيد عمر البصري بعد ذكر  
كلام سم مائمه أقول كان رقم الفاضل للحشي لهذه القولة قبل الإطلاع على التنبية التي أوّل التنبية  
ساقط من نسخة فانه من المخطفات باصل الشارح رحمه الله تعالى اه **(قوله لانه المباشر)** أي أنه اختار  
اه عرش **(قوله فلا علكه)** أي القن الجاني **(قوله هو الخ)** أي الخي عليه **(قوله ويتعلق)** أي مال  
الجنابة **(قوله وان كان الواجب)** من قبل المبالغة لا لأخيه ليست عمول **(قوله من بعضهما)**  
أي مال الجنابة والتأنيب باعتبار المضاف إليه ويحتمل بقاءه على طاهره بلا تأويل لكن يؤيد بالاول  
قول الخي والاسنى من بعض الواجب اه **(قوله لانه)** أي العبد اه معنى **(قوله بقسطها)** عبارة العبد  
بقسطه اه أي البعض **(قوله وهو)** أي الانفكاك هنا وتصحبه **(قوله دونها)** أي دون الجنابة اه  
سم عبارة الخي دون تعلق الخي عليه وبقية العبد اه **(قوله ولو أرا المزمين الخ)** جملة سائلة **(قوله من)**  
البعض أي بعض الزهن **(قوله لم ينفك عنه)** أي من الزهن **(قوله لا ينفك عنه)** أي من العبد **(قوله بان)**  
التعلق الخ عبارة الخي بان التعلق الجسلي أقوى من الشرى وعبارة سم ويقار الموهون بان الزهن غير  
على نفسه في موعش اه **(قوله وأما بالزهن)** أي التعلق بالزهن وكان الاول حذف الباء أو زيادة الضايف  
قوله الاتي على الخ فهو لكونه أي الزهن كالنائب عنها أي التمس على أي الزهن حكمها أي التمس **(قوله)**  
من شغل بيان الحكم والضمير الزهن **(قوله ما دامت الخ)** أي التمس **(قوله وهو)** أي الزينة **(قوله موجود الخ)**  
وكان الظاهر للنائب التمس لعل التمس كبر فطر الكون التامة في حرف البناء كالعرفه والنكرة **(قوله)**  
بقضية كل أي من الزهن والجنابة **(قوله نفسه)** أي القول المن بالقل في النهاية في قوله وهذه ان كان في  
الخي الاقوة ولما منع وقوة السيد ثم اتى إلى العبد **(قوله المتولى بسده)** بعه **(قوله اطلاقه)** أي بيعه ويصرف  
تتمه لا مستحق بل لا تأجيل في ثلاث سنين ويؤمنهم بشرقوا هذين العبد وغيره اه عرش **(قوله نسبة)**  
حرسته يتأمل سم لم يظهر وجهه فليتأمل اه سيد عرش أقول لعل وجهه التامل الاحتياج إلى التأويل  
بان الراد قد رتبته على مجزوع القيمة على فرض رتبته السكل كسبويه البعض أي مجموعه **(قوله)**

وجوب الطاعة أمر مفيد  
بالجنابة زمة أو عاقبته أو غيرها  
بالفان بالزوم ولم يتعلق بالربطة  
وكذا لأمره أو اجتناباً من  
الاجنب أيضاً واستشكل  
بان أمره بالسرقة لا يقطع  
ورود بان لا كون على قطعه  
لانه آتته بخلاف أمر السيد  
أو غيره للمعبر لانه لا يمنع  
التعلق بربطه لانه المباشر  
ومن ثم لم يتعلق الجنابة بتغير  
الربطة من مال الأمر ولو لم  
يأمر غير المميز أحد لتعلق  
ربطته فقط لانه من جنس  
قوى الاختيار بخلاف البهيم  
ومعنى التعلق به أنه يباع  
ويصرف عنه للمعنى عليه  
فلا يملكه ولو لا رتبته لولا  
يبطل حق السيد من القداء  
ويتعلق بجميعها وان كان  
الواجب جنسيتها أنشأوا  
أمر المشتق من بعضها أي  
المعنى انقلبت عنه بقسطها  
كذا صحها في الواسيا وهو  
مشكل فان تعلق الزهن  
دونها لتتمها على ولو أرا  
الزهن من البعض لم ينقل  
بمنه شيء بقياسه لانه ينقل  
منه شيء هنا وقد يفرق بان  
التعلق ثم انما هو بالنسبة  
امالة وأما بالزهن فهو لكونه  
كالنائب عنها أي على حكمها  
من شغل كما دامت مشغولة  
كلها اذا تصور فيها التجزى  
وأما التعلق هنا فهو بالزينة  
وهو موجود محسوس يمكن  
تجزئه فله ما لا يقسمه كل  
في بابه (ولسببه) بنفسه  
أو نائبه (يعنه) أو يبيع  
ما يملكه منه اذا كان بعضه اذا واجب عليه من واجب جنابه فيسببه في نفسه وما في نفسه من الزن

يتعلق به باقي واجب الجناية

(له) أي لأجلها باذن  
المستحق وتسليمه لبيع فيها  
(وقد اتفق) كالروهن ويقتصر  
في البيع على قدر الحاجة  
ماله بغير السد يسد جميع  
أورثته بعد وجوده وبغير  
البض وإذا اختار فداعلم  
يلزمه (لا يقل من قيمته)  
يوم الفداء لأن المون قبل  
اختياره لا يلزم السد به شيء  
فأولى النقص نعم ان منع من  
بعضه نقص قيمته عن  
وقت الجناية اعتبر بغيره  
ونتها (وارشاه) لأن الأرض  
ان كان أقل فلا واجب فيه  
والأم يلزم السد غير الرتبة  
قبل منه قيمتها (وفي القديم  
بارشاه) بالغابايلغ (ولا  
يتعلق) مالا لجناية الثالثة  
بأية أو أقر أو السد ولا  
مانع (بئمه) ولا يكسبه  
وحدها ولا (مع وبنه) في  
الاطهر (وان أذنه) سبه  
في الجناية فبأق من الرتبة  
ينصع على الجني عليه أنه لو  
تعلق بالتمسك لتعلق بالرتبة  
كدون الماملان أمالاً أقر  
بها السيد ثم مانع كره  
فاكر المرهن وحلفه أنه  
يباع في الدين ولا شيء يحسب  
السد والعبد وكذا السد  
ولا بدنة فتعلق بئمه فقط  
كأمر في الإقرار ولا يدخل  
المن مالاً أقر السيدان الذي  
جنى عليه فنقص قيمته ألف  
وقال القس بل ألقان فانه  
وان تعلق ألف بالرتبة  
وألف بالقيمة كالألم لكن

يتعلق به باقي واجب الجناية) فيسديه السيد باقتل الأمر من حصتي واجبها والقيمة التي يوفى وأنى  
قال سم وفي العبابي بحث العاقلة فان تبعض فقسط حشر يتعلى عاقلة اه (قوله أي لأجلها) أي  
الجناية (قوله باذن المستحق) عبارة الزركشي والأفان الجني عليه شرط انتهى اه سم (قوله وتسليمه)  
مرفوع على ما على يعنى المتن وقد يفنى عنه قوله المأوى وثابت ثم أيتان الجني اقتصر على ما هنا وشرح  
المنهج على ما (قول المتن وقد اتفق) قال في المروعة قولهم فيسد السد والخافو لاسله بأعما القاضى وصرفه الثمن  
للجني عليه ولو بأعما الأرض بلان كان تقداً كذا بالأول قلنا يجوز الصلح عنها انتهى وبصرفه الر وض  
ونما يباع الجاني بالأرض التقديراً لا بالوومن الجني عليه انتهت اه سم (قوله ويقتصر) أي البايع  
اه عش (قوله على قدر الحاجة) أي قدر أرض الجناية اه معنى (قوله لا يقل من قيمته) استثنائين الصغير  
المستحق بل يلزمه الرجوع لفداءه بشئ (قوله يوم الفداء) وقفاً للأشئ والمغنى ورجع النهاية اعتبار وقت  
الجناية مطلقاً قال عش هو المحدث (قوله نعم ان منع من بيعه) يعني أن تزد وقت الجناية حتى يقبه  
اعتبار قيمته وقتها والأول لاجل اعتبارا قديمه وقت المنع والله أعلم ثم رأيت الغافل المشتى ينص على ذلك فقال قوله  
عن وقت الجناية هلا اعتبر وقت المنع اه وهل لو مان بعد التبع يلزم قيمته يكون منعاً اختياراً أو لا يحمل  
تأمل والظاهر الأول فلا يظهر فرق بين نقص القيمة وسقوطها اه سدد أقر قول المصنف الثاني  
الأداه لغيره فمع صريحاً استظهره (قوله ولا) أي بان كانت القيمة أقل (قوله منها) أي بدل الرتبة  
(قوله بالغابايلغ) أي لأنه لو سلم جبايع أكثر من قيمته والجدي لا يعتبر هذا الاحتمال اه معنى  
(قول المتن ولا يتعلق الخ) مستأنف اه عش (قوله مالا لجناية) التي فيه وهذه ان كانت في النهاية  
(قوله ولا مانع) سدد كزيمترة (قوله وان أذنه الخ) غايه في نفي التعلق بكسبه اه رشدي (قوله عن  
الرتبة) لعل صوابه عن الأرض (قوله ينصع على الجني عليه) أي لا يتبع العبد بعد بيعه اه معنى  
(قوله لأنه الخ) لتبطل للمتن (قوله مالاً أقر جـ الخ) أي الجناية بغير زفوقه ولا مانع اه عش (قوله فانكر  
المرهن) أي الجناية وحلف يظهر على نفي العلم (قوله فانه يباع الخ) أي يتعلق مالا لجناية بئمه قطعاً  
اه معنى (قوله والعبد) أي أو أقر ثم العبد (قوله فانه الخ) الفاعل معنى اللام اه عش (قوله وألف  
بالقيمة) معتمد اه عش (قوله جهة التعلق) أي فاقفاً السيد لتد بقعه تعلقه بالرتبة وألف العبد  
لا تشارك السيد بها واعترا ف القرن بها اه عش (قوله ولو لم يترع الخ) مثل ذلك في شرح المنهج هنا وقال

(قوله يتعلق به باقي واجب الجناية) قال في شرح الروض فيسديه السيد باقتل الأمر من حصتي واجبها  
والقيمة اه وفي العبابي بحث العاقلة فان تبعض فقسط حشر يتعلى عاقلة اه (قوله أي لأجلها)  
باذن المستحق الخ) قال في الروض وشرحه وجعل الجاني تصرف المستوفى للسد لا يتعلق به الأرض سواء  
كان موجوداً أم جانيه أم حديث بعدها فلا يتباع حتى تضع أفلا يمكنه جاز السيد على بيع الجوا لا  
يمكن استثنائه فان لم يسدها بعد وضعتها معاً وأخذ السيد من الوالي أي حصتها وأخذ الجني عليه حصته  
أنتهى وكان وجه الملاقاة فلا يتباع الخ تعذر بمسحها للسد إذا لم يكن قد تم قبيل الوضع ليرزق  
القرن (قوله باذن المستحق) عبارة الزركشي والأفان الجني عليه شرط انتهى (قوله المتن وقد اتفق الخ)  
قال في الروضة لو لم يسد السيد الجاني ولا سله لبيع بأعما القاضى وصرفه الثمن للجني عليه ولو بالأرض  
جاز ان كان تقداً كذا بالأول قلنا يجوز الصلح عنها انتهى وبصرفه الر وض ونما يباع الجاني بالأرض التقديراً  
لا بالوومن الجني عليه انتهى (قوله يوم الفداء) كذا اعتبره الغافل وجل النص على اعتبار يوم الجناية  
على ما لا مانع من بيعه يوم الجناية بئمه تنص القيمة (قوله عن وقت الجناية) هلا اعتبر وقت المنع (قوله ولو  
لم يترع لفعله عليها يسد الخ) ذكرتم مثلاً في شرح المنهج هنا وقال في باب القطة ولو أقرها في يد مسيده  
واستخفطه عليها بغير فها هو أمين جازان لم يكن أسنفاً فهو معتمد بالأقر أو فكله أخذ هذه ثم رد حاليه  
أنتهى فيمكن جل ما ذكره هنا على غير الامين الذي استخفطه عليها بغيرها (قوله ولو لم يترع لفعله عليها الخ)

اختصت جهة التعلق ولو لم يترع لفعله عليها بيده فغيره فله تعلق بغيره وسائر أموال السيد

وهذان كان التلقين بها بغير ترد عليه (نسيه) ههنا للمشكل جدال ما هنا وان واجبنا باللقن المدي لا يتعلق بحال السيد وان امرها  
 هذه المسئلة وقولهم لو رأى صده يتلقاها لغيره ولم يرد عليه ضمن مع العبد لعدم ما فسخوا السيد فيما يجرد السكون ولم يفتنوه هنا بالامر  
 وقد يتصل الفرق بالامر بالجناية (٣٦) لا يستلزم الوقوع فلم يتحقق حقيقة التعدي فيه بخلاف ترك لفظه بيده وعدم دفعه عن مال

في باب القطة ولو أقره في يده سيده واستحققه عليها العرف فهو أمين جازا فان لم يكن أمينا فهو مستعد بالاقرار  
 فكأنه أخذ عليه ثم رد عليه اه فيمكن حمل ما ذكره هنا على غير الامين الذي استحققت عليه العرف فهو اه  
 سم (قوله وهذا) أي مسئلة القطة (قوله ان كان التلف فيها بغيره ترد الخ) فدي قال كلامه في الجناية  
 على الاكدي بغير نية السياق فلا ترد عليه اه سم (قوله بغيره) أي العبد (قوله عليه) أي المتن (قوله من  
 المشكل) خبر مقدم لقوله هذه المسئلة اه كرى (قوله وان جابجابه القن الخ) بيان لما هنا (قوله  
 بحال السيد) أي غير الرقبة (قوله هذه المسئلة) أي مثله ترك القطة بد القن (قوله وتو له الخ) عطف  
 على هذه المسئلة اه كرى (قوله ضمن) أي السيد فيتعلق برقبة العبد برقبة أمواله وقوله مع العبد أي  
 فتيبع به بعد القن ان لم يقبل بحال السيد واستمع من أداته هذا ما يظهر في وافته أعلم (قوله ففتنوا) أي  
 أصحابنا (قوله بان الامر الخ) متعلق يشتمل (قوله الوقوع) أي وقوع الجناية (قوله نسيه) أي الامر  
 (قوله تركه) أي السيد وكذا ضمير فانه وضمير اليه (قوله بيده) أي القن وكذا ضمير دفعه (قوله  
 على ذلك) أي الفرق المذكور (قوله انه) أي السيد (قوله هنا) أي في مسئلة الجناية (قوله ضمن) أي  
 بما مطلقا (قوله رد) أي في مسئلة الاتلاف ذلك أي الشان في الاول وصحة في الثانية (قوله لا يضمن) أي  
 بغير الرقبة (قوله في البابين) أي باب الجناية وباب الاتلاف (قوله حاصله) أي الوجه (قوله دون مشاهدة  
 الخ) شعرات (قوله وافرار القطة) عطف على مشاهدة الخ (قوله هذا) أي المشاهدة والاقرار وقوله الاول  
 أي مجرد الامر (قوله أي لبيع) الخ قوله وانما يضي في النهاية وانما (قوله أو ابعه) عطف على سلمه (قوله  
 كسر) أي في شرح ولسيده (قوله الا ن) أي حين جانيته بعد القفاة قول المتن فهما أي الجنايتين اه  
 معنى (قوله ذلك) أي البيع في الجنايتين (قوله على مال) الاول اسقاطه كالمعنى (قوله ولا ن) أي بان كانت  
 احدي الجنايتين موجبة للقود ولم يصف مسحقه (قوله الاشتراك) أي اشتراك المسحقين (قوله والقود)  
 أي وتقدمه (قوله حيث) أي حين اذ كانت احدي الجنايتين موجبة للقود ولم يصف مسحقه (قوله ولم  
 يوجد الخ) عطف على استمر الخ (قوله مع تعلق القود) أي فيستوفى القود متى شاء ولو قبل عتقه  
 بدون رضائهم (قوله وحيث) أي حين التعميم المذكور وقوله لا ينافيه أي تقديم ذى المال اه  
 كرى (قوله انما شرطه) أي عدم وجود من يشتر به الخ (قوله ليقدم) بناءا للمعولس الانقسام  
 (قوله لا يقدم على شرائه) يتأمل ولا يخفى ما فيه اه سم (قوله ما يقابل ذلك) عبارة للمعنى وما يجزم به  
 المستغن من البيع في الجنايتين محله ان تعذر اقل وجب خطأ قتل عدا ولم يقدره السيد ولا عفا صاحب العمد  
 ففي رد فرج ابن الفطمان انه يباع في الخطا وحده ولصاحب العمد القود حتى يخطأ ارتدادا فانه ممتنع  
 بالرد ان لم يثبت قال المعلق عتقه فلم يحدد بشره بل يتعلق القود به فعدي ان القود يسقط لا ان يقول لصاحبه  
 ان صاحب الخطأ قد سبقك فادفعنا لك لا بظلمة فاعقل الامور ان يشرى كلفه ولا يسبل اليه الا بترك  
 القود كذا نقله الزكسى وأقره وفيه كفاة ابن شعبة نظر اه أقول وكذا كره الا يادى وأقره (قوله كسر)  
 عبارة شرح المنهج أو اطلع سيده على لفظه بيده وأثر هاعنده أو أهله وأعرض عنه فالتفتها أو تلفت عنده  
 تعلق المال برقبة وبسائر أموال السيد كائنه عليه البقيتي انتهى (قوله وهذا) كان التلف فيها بغيره ترد  
 عليه فدي قال كلامه في الجناية على الاكدي بغير نية السياق فلا ترد عليه (قوله لا يقدم على شرائه) يتأمل  
 فلا يخفى ما فيه (قوله لكنه لا يستوفيه الا برضا المشتري) قياس ما تقدم في شرح قوله في البيع ولو تملكه  
 برضا سابقة أي أقبل سابق كآله هناك انه القود بغير رضائهم أي من أجله رجع آمن والا فلا

الغيره انه لكونه أه كل من  
 القن انما تسب حقيقة  
 التعدي اليه فاقوت بقية  
 أمواله رتبة بالتعدي في التعلق  
 بها فان قلت يلزم على ذلك  
 انه لو أقر هنا يضمن فكنت  
 ضمن ومو لأمره فالتلف في  
 غيبته ملا يضمن قلت ظاهر  
 كلامهم في البابين كالتلف  
 وجعله مما فرونه حاصله ان  
 مجرد الامر دون مشاهدة  
 التلف وافرار القطة بيده  
 لجاز ان يؤثر هذا لا يؤثر  
 الاول فتأمل (ولو فسد الخ)  
 جو عليه البيع أي لبيع  
 أو ابعه كسر (أو اذاه) مرة  
 أخرى وان تذكر ذلك  
 مرارا لانه الآن لم يتعلق به  
 غير هذه الجناية (ولو حتى  
 فائنا يسبل الفداء ابعه) أو  
 سلمه لبيع (فيهما) وزرع  
 الثمن على أرض الجنايتين  
 وانما يشبه ذلك حيث لم  
 تكن احدي الجنايتين  
 موجبة للقود وانما يصفه  
 على مال الا فهو يحصل نظر  
 لانه لا يمكن الاشتراك حيث  
 وتقدم البيع على المال  
 يفوت القود والقود يفوت  
 البيع ولو قبل حيث  
 بتقديم ذى المال حيث  
 استمر ذو القود على طلبه  
 ولم يوجد من يشتر به مع  
 تعلق القود به لم يعد لان

القود يتدارك ولو بعد تعلق حيث لا ينافيه قوله لو لم يوجد الخ لا لا انما شرطه لا يقدم على شرائه فيستوفى القود على حقه  
 لكنه لا يستوفيه الا برضا المشتري أو بغيره عتقه ثم ايت عن ابن الفطمان والمعلق عنهما في مخالفة ذلك ولو جردا كرهته فتأمل فان قلت  
 قياسا على

أن هذا القول إذا تقدمت الحنا يتعلمه قتله وإن مات حق من بعده كن قتل جملته بما يقتل وأولهم قتل بشرق ما تفرق ثم لا يفرق حتى من بعده  
لبقاء المال المتعاقبات كنه وضمنته خلافتها ذلتها في الأبالسة فتقوت حتى الثانية بالكافية (٣٧) فكان الأعدل بقوذي القود ولدت تركا

أي في أوائل باب الجراح (قوله إن ذا القرد) أي مسفته بيان لما مر وقوله إذا تقدمت الحنا عليه أي  
على موثعي الحنا على غيره (قوله أه) أي على القود قتله أي الحنا (قوله كن قتل جملة) أي فبما هذا  
دخل فيما مر فعلى التشبه (قوله لبقاء المال) أي الواجب الحنا به (قوله بركته) أي الحنا في المقتول  
وقوله وضمنته المناسب حذره أو ظله العطف (قوله على الجديد) أي قوته وإن علم حله في المقتي والى قول المتن  
و يقدر أم ولد في النهاية (قول المتن وفي القديم بالارشرين) أي من أنه لو مله عيا يسع باكثر  
من قيمته والجديد لا يعتبر هذا الاحتمال أه معنى (قوله إن لم يمن من يبعه) أي الحنا به الأولى قبل وقوع  
الثانية كحل ظاهر أه رضى (قوله منهما) أي الحنا بين (قوله من ارشاه) أي كل من الحنا بين فكان  
الأولى التذكر (قول المتن ولو أعتقه) أي العبد الحنا أه معنى (قوله إن أعتقه مورا) أي على الرابع  
أه معنى (قوله أو بأبعد اختيار الفداء) أي على الرجوع مغلى وعش (قوله ليعوا فلاحه) أي السيد  
أه عش (قوله فمخ البيع) أي بخلافه لا اعتقاد رضى وم وعش (قوله السابقان) أي الجديد  
والقديم (قوله ويصير) أي فلماذا السحق منعوا أنكر السيد صدق به من لان الأصل عدم المنع وعدم  
طلب المسحق البيع أه عش (قوله بذلك) أي بالمنع (قوله لا يلزم) بينا المفعول من الإلزام (قوله حله)  
أي العبد الهارب وقوله عليه أي ورده وتسلمه (قوله خلافا لركضى) كذا في النهاية كملر ولكن  
أمر المعنى قول الزركشى (قوله وقوله) أي الزركشى (قوله يلزمه) أي السيد (قوله بالقول) إلى الفصل في  
المعنى الآتية ويقرن الزركشى الأرض (قوله بالقول) أي لا يفعل إذا لم أه معنى (قول المتن وتسلمه)  
منصوب مطلقا على اسم إن والمعنى وإن عليه تسليم ولا يصح رفعه مطلقا على خبره لأن التسليم عليه لاه  
أه معنى ذلك أن نعمت العبد ينتظر الجموع الأمرين لا لكل منهما (قوله لا يلزم) أي لو فاقه (قوله  
ومن ثم) أي من أجل عدم حصول الأيا من يبعه أه معنى (قوله لو مان) أي الزركشى الحنا وقوله أو  
قتل بينا المفعول (قوله لم يرجع) أي السيد عن اختيار الفداء أه عش (قوله وكذا الخ) أي  
لا يرجع جزما أه معنى (قوله ولو باع) أي السيد وقوله لزمه أي الفداء وقوله واستخرجوه أي بان

(قوله والألزامه فداء كل منهما بالقل من ارشاه وقيمته) عبارة شرح البهجة وأن منع يبيعوا واختار  
الفداء في ثا نيا فصل به مثل ذلك لزمه فداء كل جناية بالقل من ارشاه وقيمته ذكره في الروضة  
وأصلها وقيمته أنه لو تكر ومنع البيع مع الجنابة ولو لم يبق الفداء لم يلزمه فداء كل جناية بل على محله مادام  
مصر على اختيار الفداء فيما إذا كان اختيار الفداء على منع البيع فيما إذا لم يكن اختياره مبرا على الظاهر  
الذكر وفان جع عن ذلك وسله ليس مع غرم نقص الثمنان نقصت كل كذلك أخذنا بما ساقى في قوله  
فلا صم إن له الرجوع وتسلمه فلما اختار بعد ذلك أيضا الفداء فهل يلزمه فداء كل جناية بالقل من ارشاه  
وقيمته أولا يلزمه الفداء بالقل من قيمته والأرضين لسطرط أمر المنع والاختيار الأولى بالرجوع عن ذلك  
فيه نظر فليست في كل ذلك (قوله أو قتله) قال في الرض وشرحوا من قتل الحنا خطأ وشبهه عدلت  
جنايته بدميته لانه لم يبا فذا أخذت حله السيد أو بذلها من سائر أمواله أو عدا أو اقتصر السيد وهو حاز  
له لزمه الفداء العمى عليه انتهى وقد استشكل لزوم الفداء إذا اقتصر السيد لانه لا يمنع في قتله والواجب  
ابتداء انما هو القود فلم يفرق العين ولا قيمتها لعدم وجوبها فلم (قوله فمخ البيع) فظاهر أن  
العق يستمر (قول المتن والشرح إذا كان طلبه فمخه ويصير بذلك مختار الفداء) عبارة الرض إلا أن  
كان منع من هذا الاختيار للفداء فيه أه أو يحضر دلالة الرجوع عن اختيار الفداء انتهى وهو مصرح في  
جواز الرجوع عن اختيار الفداء وأن منع من بيعه قبل ذلك والظاهر خبر بان ذلك وإن تكررت الحنا يبيع

به كذلك فيما يظهر (ولو اختار الفداء) بالقول ألا يحصل بشغل كوطه الأمانة (فلا صم إن له الرجوع وتسلمه) لبيان أن اختياره مجرد  
وعدا لا يلزم به يحصل الأيا من يبيعون ثم لو مانا وقيل لم يرجع جزما وكذا لو نقصت قيمته بفداء اختياره إلا أن غرم ذلك النقص ولو باع  
ياذن المسحق بشرط الفداء

لزموا متع وجوعه وكذا متع لو كان البسم يتأخر لضر المحنى عليه والسيد أموال غيره فلا يزم بالقداح من ضر والمحنى عليه ذلك  
البقي (وقد أم ولد) حتم المتعبيها (٣٨) ومن ثم تعلق الجناية بتمت خلافا للزكشي بل بتمت (بالقول) من قيمتها يوم الجناية  
وان تأخر الاجال عنها كما

نفسه القعدو يسلمه لبيع وقوله وكذا متع أى الرجوع اه ع (قوله لو كان البيع) أى بعد الرجوع  
(قوله يتأخر) أى لعدم من ورثه في شرائه اه ع (قوله لا يسلمه) أى الواسطة (قوله فلا يزم)  
بناء الفعل من الزام (قوله من ضر المحنى عليه) أى بتأخير البيع (قوله ذلك البقي) عبارة  
النهاية والمحنى كذا كرهه البقي اه وقضى منسوخ الناق ان المشار إليه قوله وكذا لو نصت اليها  
(قول المتن وقضى) بقض آله اه معنى عبارة ع من سم على المنهج والغيرى عن الشورى يقال  
فداء اذا دفع مالاً أو جازلاً أو قدى اذا دفع جلاً أو أخذاً أو فادى اذا دفع جلاً وأخذ جلاً اه (قوله  
حتم) أى وان ماتت عتبا لجناية نهاية ومعنى (قوله عنها) أى الجناية (قوله كما اقتضاء اطلاقهم) اعتمد  
النهاية (قوله ومحل) أى اعتبار وقت الجناية عند تأخر الاجال (قوله فلتعتبر الخ) أى وقت الاجال  
(قوله كما بحث) أى في شرح الهبة متفق ومن (قوله يثبت) أى الاجال المتأخر (قوله بين المتع من  
بيها) أى حيث اعتبر في وقت الجناية لا المتع وقوله فيسأل أى في شرح وفداً بالآخر من قيمته وتقدم  
هناك عن السيد عمر ما يفيدانه لا فرق بين الاجال والمتع (قوله فلم يعتبر) أى وقت المتع (قوله ومن الخ) عبارة  
عطف على قوله من قيمتها الخ (قوله السائقان) أى الفاسد في النهاية (قوله ومن ثم لم يلج الخ) عبارة  
المتنى ومرة ومحل وجوبه ذاتها على السيد اذا امتنع بيها كما اقتضاء التعليق السابق فلو كانت تباع لكونه  
استرها الخ (قوله ومنها الخ) أى أم ولد لو كان الانسب ناسخه وذكره في شرح وجوبنا يتم الخ كما في المتنى  
(قوله الموتوف الخ) (فرع) لو مات الواقف وقوله تركه قيل يلزم الوارث فداؤه وتردده في صاحب العباب  
اه ع وصره أى عى اعتماد الاول وصداة الجبرى فان كان الواقف ستاة تركه في الخراجيات  
ان الفداء على الوارث يادى فان لم يكن تركه في كسبه أو على بيت المال لم يكن كسب حرجي اه  
(قوله والمند وصره) وأما المكاتب فذكر المصنف حياً في باب الكتابة اه معنى (قوله ان نحو الابلاذ)  
أى كالوقف أى والتذر اه ع (قوله وهو) أى السيد وقتل الجاني أى جناً بتمت عدة (قوله فهى  
كذلك) استثنى الباقي من ذلك أم ولد ما تلى تباع بان استواءها وهي مروهة وهو مبسر اذا جنت جناية  
تعلق رقبته فان حق المحنى عليه يقدم فلا يكون جنايتها كاحد لانه يمكن بيعها بل هي كالنبي حتى جناية  
بعد أخرى فيأخذ فيها التفصيل المار اه معنى (قوله استرد الخ) أى الشق الثاني (قوله وثلف الجسماءة  
الخ) أى لبيعهم لثلاث الاف ومع الاول ثلثتها يقر معنى (قوله الباقية عند السيد) أى بعد أخذ الاول  
لوش جنايته الذى هو جسمائة

• (فصل) • في الفرقة (قوله الحر المصوم) الى قول المستن وكذا ان ظهر في المتنى الاتوه أو مسلمان الى  
قول المتن ولو ألفت جنسين في النهاية لا قوه أو أخرج راعاً الى المتن (قوله الحر) أما الجنين الرقيق والكافر  
فذكرهما المصنف آخر الفصل اه معنى (قوله المصوم) أى الصوم على الجاني فرج جنين أمه الاتى  
(قوله وان لم تكن أسمة مصومة) كذا وردت وهي حمل أو ولي مبس حر بتمت عدة اه ع (قوله  
تكرار المتع واختيار الفداء حتى يجوز له الرجوع عن سبع ذلك (قوله زمو واستعرجوه) ظاهره وان  
فصح البيع أو انفسع ويحتمل جواز الرجوع حينئذ (قوله لو كان البيع يتأخر الخ) أى بان اختار الفداء  
فرض ما يقتضيه تأخر البيع كذا كرهه فدل على الرجوع (قوله ويقدى أم ولد) قال في شرح الروض وان  
ماتت عتبا لجناية بقتله يبيعها بالابلاذ كالموتى بقتله بغير الموت البتة لعلق الأرض بقتله فاما ماتت بلا تقصير  
فلا راس ولا فداء انتهى (قوله وان تأخر الاجال) ٧ كتب مرش (قوله كما بحث) أى في شرح الهبة  
(قوله بل يقدم حق المحنى عليه) كما قاله البقي مرش • (فصل في الجنين غرة الخ) •

أخذها المسقى فاذا جنت نائبا والأرض ألف استرد جسمائة فما أخذها المسقى فاذا جنت نائبا والأرض ألف استرد  
تلفه معه وهكذا أو ألقاها أرض الجنانة الاولى جسمائة فما أخذها جنت والأرض ألف استرد الجسمائة الباقية عند السيد ثلث الجسمائة  
التي أخذها الاول • (فصل) • في الفرقة (في الجنين) الحر المصوم عند الجناية وان لم تكن أسمة مصومة متندها ذكر المكن أو نسباً أو نام الخلقة

الجل مستترا والاحتقان  
الاستتار ومنه الجن سعى  
جنينا (غرة) اجابا وهي  
الخيار وأصلها باض في  
وجه الفرس وأخذوهض  
العلماء اشتراط باض  
الريق في الآتي وهو غاذ  
واغتاجب (ان انفصل  
مستلجناه) على أمه الحية  
تؤثر فيه عادة وتؤثر فيه  
أرطلب ذي شوكة لها أولي  
عندها كسر أو تجويع  
أرأى سقاطا بقول خير بن  
لا تعلق له تخففة (في  
حمايتها) بعد (موثها)  
متعلق بافضل ليجنائه لا  
على ماله جمع من انه في  
ضرب ميتة فاجهض  
ميتة مفرقة لكن قال  
آخرون لا غرة فيه وادعى  
المالودي فيه الاجماع  
ورجح البلقيني وغيره لان  
الاصل عدم الحياة وبغرضها  
فالظاهر موثها أو غاها  
تختلف الغرة بذكروته  
وأقوت لا طلاق خبر  
الصبيح انه صلى الله عليه  
وسلم قضى في الجنين بغرة  
ولعدم انضباطه هو كالجن  
في المصرة فصره الشارع  
بصاع لذلك وخبره بتفصيل  
الجنين بالعمه مالم يجئ  
على حرية حمل من حربي  
أورمته حملت في بطن سال  
ودتها فأملت ثم أجهرت  
أولع أمه الحمل من غيره  
فقتت ثم أجهرت والحمل  
ملكه لآتي في المهادرة

أوسمى) الأولى حذف لمر آتفاعن المعنى (قوله أو ضدك) أقاد ان في الكافر غرة وهو كذلك غاية ان  
الغرة في المسلم تساوي نصفه اشارة الى الكافر ثلث غرة في المسلم كالبقي اه عش (قوله والاحتقان  
الاستتار ومنه الجن) اعتراض بين الجار ومتعلقه (قوله المتفرغ) (فرع) من معه طعام ذوا وتحتوثر  
الاجهاض اذا علم ان الطعام كذلك وان هذا سلا وجب عليه ان يدفع منه لهما منم الاجهاض ان طلبت  
وكذلك ان تطلب فان لم يدفع وأجهضت ضمنه بالغرة يتم لا يجب عليه الدفع بخلافه اذا لم يعلم حال الطعام  
أولم يعلم بوجود الحمل أو بئرا هاتيك الراجعة فلا ضمان عليه لانه لم يتعاطف العادول مباشر الاتلاف لكن  
لو علمت حاله ولو تطلب حتى أجهضت فلعلمها الضمان ولو كان الطعام لغرمه وجب عليه الدفع منه  
وبعض كافي المضطر وكذا أثر في السفينة على الفرق فانه يجب طرح متاعه الرحلة نجا الى اكبح  
الضمان اه سم (قوله وهي الخيار) أي في الاصل وقوله وأصلها الخ أي قبل هذا الاصل اه وشدي  
(قوله باض الخ) أي فوط درهم اه عش (قوله وأخذ بعض العلماء الخ) هو جرح من العلاء وحكا  
الفاكهة في شرح الرسالة عن ابن عبد البر أيضا اه معنى (قوله فيه) أي الانفصال (قوله وتؤثر فيه) اه  
الخ) كان يضربها أو يجرها واداه وغيره فتلقي جنينا اه معنى (قوله كسر) أي في أوائل باب وبجيات  
الذنية (قوله أو تجويع الخ) عبارة للمعنى كان عنهما الطعام والشراب حتى سقط الجنين وكانت الاجنة  
نسقط بذلك اه (قوله أو سقاطا الخ) أي يؤتجويع بهما نفسها لو كان في صوم واجب وقوله خير بن  
أي رجلين غديين فلو لم يوجد أو رجلا أو ختلفا فيبقى عدم الضمان لان الاصل واما الغرة فلا يكفي اختيار  
النساء ولا غير العدل وقوله لا تعلق له تخففة في عدم الضمان لان الاصل واما الغرة فلا يكفي اختيار  
القاضي أو الطبيب والرواية اه (قوله لكن قال آخرون الخ) عبارة النهائية لكن المتعذر وجه البلقيني  
وغيره وادعى المالودي الخ وجوابه لا في وقال البغوي لآتي عليه به قال المالودي وادعى فيه الاجماع  
ورجح البلقيني ولم يرجع الضمان شأ اه (قوله وبغرضها) أي حياها لجنين (قوله موثها) أي موت أمه  
قبل ضربها (قوله يذكرونها الخ) أي الجنين (قوله انه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين الخ) في الاستدلال به  
نظر لما قرر في الأصول ان تفويع كذا لا يعموله ولهذا دفع الاستدلال بحديثه في الشفعة على الجار على  
ثبوتها لغير الجار غير الشريك بانه لا يعموله سم على جرحه في جواب بان الاستدلال به ليس بجرح الحديث بل به  
مع ما فهمه الصحابة من ورده في جواب سؤال على وجه يفهم العموم اه عش (قوله بصاع) أي من التمر  
(قوله لذلك) أي لعدم انضباطه (قوله حملت فوالخ) أي من مرثدا وغيره لكن يرتاد لم يكن في أموه مسلم  
من الجنان في الأولى ومن جانب الام في الثانية اه رشدي (قوله والحمل ملكه) أي السيد الجاني (قوله  
لا شيء فيه الخ) أي الجنين في كل من الصور الثلاث (قوله ذلك) أي المعصية وقوله لها أي لادم (قوله جنينها  
الخ) أي الجنين عليها (قوله في الأولى) اه ما قوله حرية أورمته اه عش (قوله وأفرجه) عطف على مسلم  
والغدير السيد الجاني على مملوكة (قوله في الأخيرة) هي قوله أو مملوكة اه عش (قوله لآتي فيه) أي  
(قوله غرة) فرع من معه طعام ذوا توجهت كذا وان الطعام كذا وان هذا سلا وجب  
عليه ان يدفع منه لهما منم الاجهاض ان طلبت كذا ان لم يدفع وأجهضت ضمنه بالغرة يتم  
لا يجب عليه الدفع بخلافه اذا لم يعلم حال الطعام أولم يعلم بوجود الحمل أو بئرا هاتيك الراجعة  
فلا ضمان عليه لانه لم يتعاطف العادول مباشر الاتلاف لكن لو علمت حاله ولو تطلب حتى أجهضت  
فلعلمها الضمان ولو كان الطعام لغرمه وجب عليه الدفع منه وضمن كافي المضطر وكذا أثر في السفينة  
على الفرق فانه يجب طرح متاعه الرحلة نجا الى اكبح مع الضمان (قوله لكن قال آخرون لا غرة فيه) كتب  
عليه مر (قوله لا طلاق خير الصبيح انه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين الخ) في الاستدلال به نظر لما قرر  
في الأصول ان تفويع كذا لا يعموله ولهذا دفع الاستدلال بحديثه في الشفعة على الجار على ثبوتها لغير الجار  
وجعل غيره واحدا من السراحي ذلك قيد الهاه مردودا لهما مناهلوه حتى على حرية أورمته أو مملوكة كجنينها مسلم في الأولى أو لغيره في الأخيرة

لأشياء وليس كذلك لعدم اختلافها (وكذا نظهر) بالجناية على أم في حياتها أو موتها على مامر (بلا اتصال) كان ضرب بعطاش  
نفر جرأسه وماتت أو أخرج جرأسه (ع) جنى عليها وماتت ولم ينصل (في الاصح) لتعلق وجوده ولو أخرج جرأسه وصاح فخر آخر قربته

قبل انفصاله قتل به على  
المستند لتيقن استمرار  
حياته (والا) ينصل ولا  
يظهر بعضه (فلا غرة) وان  
زال الحركة البطن وكبرها  
لعدم تيقن وجوده ولا  
يحبس مع الشك (أو)  
انفصل (حياتاً) بالجناية على  
أمه (وبقي زماناً لا لم تم  
مات فلا ضمان) لان الظاهر  
موتها بسبب آخر (وان مات  
حين خرج) أي تم خروجه  
(أو لم أكله) وان لم يكن به  
وورم (فان قديته نفس)  
فيه أجماعاً لتيقن حياته  
وان لم يسهل لان الفرض  
انه وجد فيه أمراً لا حياة  
كفص وامتصاص شدي  
وقبض يدوسه ولا وجب  
لا فرق بين انتهائه فمرة  
الذوق فيه ومنه لا حياة  
لما عاتل كان انتقام موته  
بالجناية ثم لم يورث انفصاله  
لوقر سنة أشهر وان علم انه  
لا يعيش فن قتلته وقد انفصل  
بلا جناية قتل به كقتل  
مرض شرف على الموت  
فان انفصل عنها بنوحاته  
مستقرة فكذلك والأخر  
الثاني فقط ولا عبرة بمجرده  
اختلاج ويصدق الجاني  
في نفي عدم الحادثة  
الاصل وعلى المسوق البينة  
(ولو ألفت) المراد بالجناية  
عليها (جنتين) مبشرين  
(فقرتان) أو ثلاثاً فلات

الجاني جواباً (قوله لصحة) أي الجنين في كل من الثلاث (قوله لا هادراها) أي الام (قوله على مامر)  
أي في متعلق الجار (قوله نفر جرأسه) أي ميتاً به مفعلي (قوله وماتت) قال في الروض ولو علم موته  
نفر جرأسه ونحوه فكأن انفصل قال في شرحه سواء جنى عليها بعد خروجه أو أم قبله وسواء مات الام  
أم لا لتعلق وجوده ذكر الأصل موت الام تصور ولا تقيد انتهى أي سم (قوله لتعلق وجوده) أي الفرع  
في المقتضى الأقوله وحكى عن النص انه كعدد الرأس وقوله أي أربع منهن (قوله ولو أخرج جرأسه) أي بعد  
ان ضرب أمه كجاني عن العباب وقد يفيد قوله آخر (قوله قتل به) الظاهر ولو كان دون سنة أشهر لكن قد  
ينافي قوله لتيقن استمرار حياته وكذا يناقض قوله لا في فن قتلته وقد انفصل بلا جناية يقتل به الجنان  
مفهومه ان من قتلته وقد انفصل بحياته وانفصل في هذه حياته قبل ما لم اه عش (قولاً لئن فلا  
ضمان) أي على الجاني سواء زال الألم الجناية عن أم قبل القائمة لم لانها لم توفى (قوله أي تم خروجه) اخرج  
ما لو مات قبل تمام خروجه من العباب ولو ضربها فخر جرأسه وصاح فخره فخص لم لا القود أو الله أو  
فصاح ومات قبل انفصاله فلي الضارب الفرة أو بعده فإلذ به سم على جولي نظر الفرق بين ما لو مات قبل  
تمام خروجه حيث وجبت الفرة وبين ما لو أخرج جرأسه ثم صاح فخر آخر قربته حيث وجب عليه القصاص  
مع كون جنايته قبل انفصاله ولعله ان الجناية لم تقع على ما تحققته حياته بالصاح فخره فزلت منزلة الجناية على  
المنفصل فليظن على الجاني باقداً على الجناية على النفس بخلاف هذا فان الجناية ليست عليه بل على أمه  
فالجاني ليس مقصوداً به تخفيف أمره اه عش (قوله وان لم يسهل لان الخ) هذا راجع للمعطوف عليه  
فقط كما هو صريح صنيع المفسر (قوله وحديث) أي حين تيقن حياته (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم  
الفرق (قوله لم يورث انفصاله الخ) أي وجوب الدية فلم يسبقوا بذلك عش ورشدني (قوله فن قتلته) أي  
الجنين المنفصل حيا بدون سنة أشهر (قوله فكذلك) أي قتل به اه عش (قوله والا) أي وان لم يكن حياته  
مستقرة عبارة الفتى وان كان أي الانفصال بحياته يوجب له غير مستقرة فالاتال هو الجاني على أمه ولاشئ  
على الجاني الا التضرع به (قوله ولا عبرة الخ) راجع الى قوله لان الفرض الخ فكان لا نسب تقدمه على  
قوله وحديث الخ (قوله ويصدق الجاني بينه الخ) ولو أثر بحياته بترك الاجهاض أو نحو جصاصه  
المنكر بينه من تقدم بنتا الوارث ويقبل هذا في الاجهاض وفي انه انفصل حيال النساء وعلى أصل الجناية  
وجبل وامرأتان كقوله الموردي وان ادعى الاجهاض أو موت من خرج حيا بسبب خوفان كان  
القالب بقائه الم يصدق الوارث والأفلا ويقبل وجبل وامرأتان نظير ما مر اه ثم ياتي بما في عن المفسر  
والاسي ما يتعلق بالمقام (قولاً لتولو ألفت جنتين الخ) ولو اشترك جماعة في الاجهاض اشتركوا في الفرة  
كأبي البية مفعلي وروض (قوله مبشرين) الى قوله فان القصاص في النهاية الأقوله وحكى عن النص انه كعدد

غيره الشرع فلا يانه لا عموم (قوله كان ضرب بعطاش فخر جرأسه وماتت أو أخرج جرأسه) جنى عليها  
وماتت ولم ينصل (قوله قال في الروض ولو علم موته فخر جرأسه ونحوه فكأن انفصل قال في شرحه سواء  
جنى عليها بعد خروجه أو أم قبله وسواء مات الام أم لا لتعلق وجوده ذكر الأصل موت الام تصور  
لا تقيد انتهى (قوله أي تم خروجه) اخرج ما لو مات قبل تمام خروجه من العباب ولو ضربها فخر  
رأسه وصاح فخره فخص لم لا القود أو الله أو فصاح ومات قبل انفصاله فلي الضارب الفرة أو بعده فإلذ به  
انتهى (قوله أيضاً أي تم خروجه) اخرج ما لو مات حين خروجه أو فقط أو دام ألمه فان (قوله أو تمتددا  
من ذلك) قال في شرح الروض وظاهره انه يجب للعضو الثالث كما حكوه من ماتتهى وخالفه في هذا الشهاب  
الربلي فقال لا يجب غير الفرة انتهى وجهه بظاهره فان الفرة فإلذ به فليجب الجعلة تفسير الدية وان  
كبر ما فيها من الأبدى والرجل وان تلفت أو لا بحياته ثم الجعلة لا يجب الجعلة تفسير الفرة وان كبر ما فيها

وهكذا يتعلق القرية باسم الجنين أو مستلحقاً في الفرة في المبتدئين على (أو) ألفت (يدا) أو رجلاً أو رأساً  
أو متعدد من ذلك وان ستم ولو لم ينصل الجنين

الرجل



وماتت الأم (فجرة) واحدة العلم لا جودا لجنن الظاهر ان نحو الديدان بالجنا يتوعد ما ذكر لا يستلزم تعدده فعقد جلد أو أسنان لبدين واحد نعم ان ألفاً أكثر من بدن ولم يتحقق اتحاد الرأس تعددت بعدد لان الشخص الواحد (٤١) لا يكون له بدنان بحال وحكى عن النص

الراس (قوله وماتت الام) معلق على اقلت بها الخ وسيد كرحب ترده بقوله اما اذا عاشت الخ (قولنا الخ)  
 (فقره) وظاهره لا يجب العضو الزا الحكومة اه معنى وفي سم بعد كرمه عن شرح الرض مالم يخالفه  
 شيخنا الشهاب الرمي فقال لا يجب غير الفرة انتهى ووجهه ظاهر فان الفرة البدنية فكذلك لا يجب للجملة  
 غير البدن كونها من الابدى والارجل وان قلت اوليائنا في الجملة كذلك لا يجب للجملة غير الفرة  
 ان كونها بما ذكره فاما لن نم لعاشت الام اتجه وجوبه في غير فخره والدين وحكومة لثالثا اكثر  
 من ذلك حتى عند شيخنا الشهاب فتأمل اه اقول بظاهر من مع الشارح والها في توافقا الشهاب الرمي في  
 عدم وجوب الحكومة للعضو الزا (قوله فان) اي انقطع اه عن (قوله تعدد) اي البدن (قوله تعدد  
 وجرو اسان بوروي ان الشافعي رضى الله تعالى عنه اخبر امرأه انها راس فحكها فماتت يار و نظر لها  
 وطلقها اه معنى زاد عن عن العمري على ذلك وان امرأه ولدت ولها راسان فكان اذا بكى جمعا واذا  
 سكت سكت بهما اه (قوله ان اقلت) اكثر من بدن) اي ولو بالنص اه معنى (قوله ولم يتحقق اتحاد الرأس  
 الخ) فاولم يكن الرأس فالجميع بدن واحد حقيقة فلا يجب الاغرة واحدة اه معنى (قوله تعددن) اي الفرة  
 وقوله به دة اي البدن اه عن (قوله لا يكون بدن الخ) اي بحسب الاستقراء وهو العمل به حتى يتحقق  
 خلاه اه رشدي (قوله كعدد الرأس) اي لا يستلزم تعدد البدن تعدد الرأس فلا يجب الاغرة واحدة  
 (قوله فان اقتصم الخ) اي بعد القاء البدن والامال اه معنى (قوله هسنا) اما اذا اقلت بحاكمه مفصل  
 في الرض والمخفى فليراجع (قوله لا غير) اي فلا يجب فيها غير ذواتي الخنثى شيء سم ومعنى (قوله  
 وانحق أثرها) كان المراد بانها ان ارها عدم تأثيرها بها لكان الخنثى اه سم (قوله هسنا) اي وجوب  
 الحكومة لا غير (قوله ان كان) اي القاعدت كماله الاطراف بعد القاء البدن (قوله والام) اي بان كان  
 القاعد المبت قبل الالامال (قوله فقره) اي لان الظاهر ان الديمانية سم اه معنى (قوله لهذا الاحتمال) اي  
 ان البدن الذي اقلتها كانت رائدة لهذا الخنثى وانحق أثرها اه معنى (قوله اي اربع) الى الفرع في النهاية  
 (قوله اي اربع ما بين) وحضورهن منوطا على عليو احضرهن ولو من مسافة بعيدة وشهدت فعن اه والا  
 فلا والقول قول الجاني بعينه اه عن (قول المتن فيصو راجع) اه (قائده) نظهر الصورة فاعني وضعه في  
 الماء الحار اه معنى (قوله ولو لغرض الخ) اي اأرصب او اظفر اه معنى (قوله انك) اي لو وجد دجرا دأصل  
 آدمي (قوله يجوز طهارة) اي ولو بعد غفر الخ (قوله وكلام الاحياء الخ) ذكر الشرح في باب النكاح  
 ما يفيد ان كلام الاحياء على حرمة القاء النطفة بعد استقرارها في الرحم رجحاه سم (قوله الكمل)  
 ان قول المتن والاصح في النهاية الامساك بمطبعه (قوله الكمل) اي باخر يتوالا سلام والذ كورة  
 (قوله كالتلق) القوله وبه فارق في المتن (قوله الخ) اي خبر العجيين انه صلى الله عليه وسلم قضى في  
 الجنين بغير تصد اوامة اه معنى (قوله غير الغارم الخ) اي او لغيره في ذلك الخ الغارم وجميع المسحق على  
 قبولها من اي نوع كانت اه معنى (قوله ويحب الزر كشي الخ) اعتمدته النهاية في المتن (قوله ومن تبعه)

( ۶ - (شروانی و ابن قاسم) - ناسخ )

الخسب بغير الغرام لا المستحق وبحث الزركشي ومن تبعه أخذوا من مللن عدم إجراء الختني وعلوه بأنه ليس ذكر أو أنثى أي باعتبار الظاهر لا باطن الآخر

ومع ذلك في وجه التعليق بان الحق يقتضي كإبرم في البسم (عبر) بلغ سبع سنين على ما نص عليه في الام واعتمده البلقي فلا يلزم قبول غيره  
لانه لا يحتاجه لكافي غير شمار ولا (ع) جابر نزل وانفرد الخيل ومقصود هاجرا لخلل فاستند من النص معنى يخصه به فارق اجزاء

الصغير مطلقا في الكفارة

لان الوارد في لفظ الرقبة

فاكتفى فيها بما تقترب فيه

القدرة على الكسب (سليم

من عيب مبيع) فلا يجبر

على قبول مبيع كما تعامل

وشخص وكافر بحصل ثقل

الزينة فيه لانه ليس من

الخيار واعتبر عدم عيب

المبيع هنا كابل الدابة لانها

جنى أدنى لحفظ فيه ما قبله

فما لم تكن من حقه فقبل فيها

شائبة المسألة فأنزهاها كل

ما يؤثر في المال وهذا فارقا

الصغار والاضغطة

(والاصغر قبول كبر لم يجز)

عن شيء من منافع (بهرم)

لانه من الخيار بخلاف ما اذا

يجز به بان صار كالغسل

وأفاد المتن ما صرح به غيره

من اط - لان تصد اجزاء

الهرم نظرا الى ان من شأن

الهرم الجهر (ويشترط

بالوجه) أي قيمة القربة

(نصف عشر الدية) أي دية

أبنا الجنين ان كان ولا كونه

الزنا فتشرد به الامو التعير

به أول في الكامل ولو حال

لاجهاض بان أسلمت أمه

الأنفة أو أوه قبيله وكذا

متولد من طائفة ومسلم

لما عدا ان الأبا افضل

الام في الدين فرصته

في بوق في قمتنخسة

أعسر كل وى عن جماعة

عبارة النهاية والعمري (قوله ومع ذلك) أي التفسير المذكور (قوله بلغ سبع سنين) وفاء للمعنى وخلافا  
لأنها باعتبارها وان لم يبلغ سبع سنين واعتبار البلقي لها باعتبار النص جرى على القالب اه (قوله على ما نص  
عليه الخ) أي باعتبار ما بلغ سبع سنين (قوله قبول غيره) أي غير المميز اه (قوله لانه أي غير  
المميز ومقصودها أي المقصود بالخ) هو الخط اه (قوله به) أي بالمقصود  
المذكور (قوله مطلقا) أي بميزا أولا اه (قوله فلا يصبر) أي المستقيم (قوله وكافر) أي أو مرشد  
أو كافر عتق وطؤها المحبس ونحوه اه (قوله ثقل الرغبة) أي الكافر فيه أي في ذلك الحل اه (قوله  
قوله لانه) أي المبيع (قوله حق أدى) أي وحقوق الله بمنتهى على المسألة فان رضى المستقيم بالمبيع جاز  
لان الحق اه (قوله وهذا) أي كونها حقا أدبيا (قوله المتن لم يجز بهرم) يخرج الجهر بسبب  
أن غيره الهرم وفيه نظر سم على ج - وقد يدفع النظر بأنه اذا جهر بغير الهرم كان مبيعا بما شأ الجهر فيه  
وقد صرح المصنف بعدم اجزاء المبيع اه (قوله بخلاف ما اذا جاز الخ) عبارة بالنهاية وشرح المنهج  
خلاف الكفارة اه قال جرح قوله بخلاف الكفارة المتمددة اجزاء الهرم ههنا اه وقال الرشدى قوله  
بخلاف الكفارة كذا في النصف كشر المنهج لكن كسبنا بآدى على شرح المنهج أنه سبق في ذلك الفقرة  
والكفارة في ذلك سواء فلا مخالفة اه وقوله كذا في النصف في ظم (قوله بان صار كالغسل) أي الذي لا يستقل  
بنفسه اه (قوله وأفاد المتن الخ) الوجهان المتن انما أفاد التخصيص في الهرم اه سم (قوله من اطلاق  
عدم اجزاء الهرم) قد عني ان المتن أطلق عدم اجزاء الهرم بل شرط في عدم اجزاء الخبز فان المفهوم منه  
ضرر غيره به الهرم لان الهرم نفسه عجز اه سم (قوله أي قيمة القربة) أي قوله ومن ثم يجب في النهاية  
الاقولة واعتبر السكال الى المتن وما نسب اليه (قوله أي دية أبنا الجنين) كذا في أصله بدون ما يؤوله على اللغة  
القابلة اه سيدعمر (قوله ان كان) أي وجدنا لآباء اه (قوله فيمشر دية الام) وتقرض مسلفا اذا كان  
الاب مسلما وحي كافر اه (قوله والتفسير به) أي بشرط دية الام وقوله أولى أي لشموله لولدها اه  
رشدى (قوله في الكامل) أي بالحرى بقول الاسلام نها يقوم معنى (قوله النصف) اعلم ليس بقيد (قوله قبيله)  
أي الاجهاض وظاهره ولو بعد الجنان فهو ظاهر لانه معصوم في سائر الجنان والاجهاض وما كان معصوما  
في الجنان قاله في غدر ضمه بالانتهاء اه (قوله فرصته مثله) يتأمل فان الظاهر فرض اه سيد  
عمر اقول وتفسير المنهج والنهاية كغير الشارح ووجه بان الاول كإبرم انفا اعتبار دية الام في فرض ديتها  
دون الوالد (قوله في) أي الدين متعلق بالثلى وقوله رضى الخ يستند خبر قوله السابق في الكامل (قوله عن  
جماعة الخ) أي عمر وعلى وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهم ولا يخالفه - م أي فكان اجزاء اه (قوله  
قوله ودون النصف) أي حيث اعتبر بين الجنان كإبرم أي في أول الفصل (قوله حسا) أي قوله ومن  
ثم يجب في المعنى الاقولة به يفرض الى المتن (قوله حسا) أي بين الشلوخ الخلل الذي غفلت منه هو مسافة  
النصر وغيرها وقياس ما مر في فقدان الدية أنه هنامسافة النقص اه (قوله لا انا كثر الخ) أي  
أولا ما يوازي دون نصف عشر الدية وقوله ولو عاقل أي ولو غير متمول اه (قوله عشر دية الام)  
على حرمه القاء النصف بعد استقرارها الى الرحم فراجع اه (قوله بلغ سبع سنين الخ) وان لم يبلغ سبع سنين  
اعتبار البلقي لها باعتبار النص جرى على القالب اه (قوله لم يجز بهرم) يخرج الجهر بسبب أن غيره  
الهرم وفيه نظر (قوله وأفاد المتن الخ) الوجهان المتن انما أفاد التخصيص في الهرم (قوله من اطلاق عدم  
اجزاء الهرم) قد عني ان المتن أطلق عدم اجزاء الهرم بل شرط في عدم اجزاء الخبز فان المفهوم منه حصول  
عجز غيره به الهرم لان الهرم نفسه عجز (قوله والتعبير به أولى) لشموله لآباء وغيره

من النصاية رضى الله عنه ولا يخالفه على القول وتعتبر قيمته بالادل المغالطة اذا كانت الجنانية شبهة عند اعتبار الكل سال  
الاجهاض دون العمة كما مران العربة في ذوالنصفان بالمال لتعظيم ما من أول الباب (فان فقدت) حسا أو شرعا بان لم يوجب الأبا كثر من  
قبحه ولو لم يعاقل وجب نصف عشر دية الأبا فان كان

كامل (الخمسة أبعرة) تحب فيه لأن الأصل (وقبل لا يشترط) بأنه نصف عشر الدين لا خلق الخير (د) عليه (النفقة) تحب (قيمته)  
بالغنى ما بلغ وأوجب الأبل والجنابة شبهه عند غلظت في الخس تؤخذ حتى توصف وجذعة (٤٣) ونصف وخلفته فإن فقدت الأبل

فكافى في الدين لتمام الأصل

في الأليات فوجب المال يجوز

الماعند فقد المنصوص

عليه به بشرق بين ما هنا

وقد قبل الدين في كفارة

جاء النسب لأن البدل

ثم لا صلة له بخلافهما

(وهي) أي الغرة (لورثة

الجنين) بتقدير انقضاء حيا

ثم موته لا ينافي انفسه ولو

نسبت الأم لأجهاض نفسها

كان صامتاً وأشربت حواء

لم تحم منها شيئاً لا ينافي

(د) الغرة (على عاقلة الجنان)

الغبر (وقيل إن تعمد)

الجنابة بأن قصد هاجما

بجهش غالباً (عليه) الغرة

دون عاقلة بتاعلي تصور

العمد فيه والمذهب عدم

تصوره ولو قلته على علم وجوده

وصحبه ومن ثم تحب فيه

فصولاً من خارج حيوات

(والجنين) المعصوم

(اليهودي والنصراني) أو

المتردد بين كفاي وهو وثني

(نيل كسمل) لعدم الخبر

(وقيل هو) التحريم التوسية

والبحر تنوزل في الأفرع

في وجوده والوحدون

ما قبله بما يطول بسطه

(والاصح) انه يجب فيه

(غرة كسمل شر تسلم)

قياساً على الذي يقر المحوس

وهو ثلثا عشر شر تسلم

(د) الجنين (الزرق) بالجر

صاغ على الجنين أول الفصل

عبارة النهاية تصف عشرة دية الأبوكذا كان في أصل الشارح رحمه الله ثم أبلغ إلى ما ترى اه سدر  
أي بالمران التعبير بعشرة دية الأم أولى (قوله كسمل) أي بالجر بقول الإسلام (قوله لا يشترط بلوغها  
نصف عشر الدية) أي متى وجدت سلمة بحيرة وجبة ولها وإن قلت... بها لا شطرا لخير أي  
اطلاق العبد والامتناع لخير اه معنى (قوله عليه) أي على هذا الوجه اه معنى (قوله التي قيمتها) أي  
الغرة (قوله بالنسبة ما هنا) أي كالأوصاف عداقات (تنب ٤) الاعتراض عن الغرة لا يصح  
كاعتراض عن الدية اه معنى (قوله وإذا وجبت الأبل والجنابة شبهه عند غلظت) هذا غير مكرور  
قوله قبل واعتبر قيمة الأبل المعلقة لأن ذلك في اعتبار قيمته معلقة وهذا في اعتبارها نفسها معلقة  
بلا يخفى اه رسيدي (قوله فكافى في الدية) أي قصه قيمتها سم ورسيدي وعش عبارة  
المعنى فإن فقدت الأبل وجب قيمتها كما في قدابل الدية فإن فقدت نصفها وجب قيمتها الموجد شبه  
الاعتراض عن الغرة لا يصح كاعتراض عن الدية اه (قوله لا تلزم الأصل) أي الأبل (قوله عند فقد  
المنصوص عليه) أي العبد والامة اه سم (قوله وبه يفرق) أي بأصله الأبل في الدية (قوله وقد قبل  
البدنة الخ) أي حسن لم يقبض مقابل ما تقدم بيانه سم على ج اه عش أي في الحسن أنه ان عجز  
عن البدنة بقره فإن عجز فبيع من الغنم فإن عجز قوم البدنة واشترى بغيرها ما كان عجز صام بعدد  
الامداد أيا ما (قوله كان صامت) أي ولو صوما واجبا اه عش عبارة للمعنى ولو دعتنا ضرر ودية شرب  
دوا فينبغي كما قال الزركشي أنها لا تضمن بسبب وليس من الضرورة الصوم ولو في رمضان إذا خشيت منه  
الاجهاض فإذا قلته ما جاوزت تضمن كقوله الجاردي لا ينافي (قوله والغرة على عاقلة الجنان)  
وكذا دية الجنين عليهم إذا انفصل جاعلات اه عش (قول لمن على عاقلة الخ) اختصاره على العاقلة  
يشترط يحصل عصيته من النسب ثم الولاء ثم بيت المال على ما مر به صرح الأصل فإن لم يكن بيت المال  
ضرر على الجنان فإن نفا عاقلة بالواجب وجب على الخلف الباقي اه معنى (قوله بان قصد هاجما) أي  
الحمل (قوله فيه) أي الجنين والجنابة عليه (قوله وللذهب عدم تصور) أي العمدة الجنابة على الجنين  
ولما تكون خطأ أو شبهه عند وقوعه أي العمدة على علم وجوده وحيا نهى يقصد بل قيل انه لا يتم وصفه  
شبه العمدة ومن ثم أي من أجل عدم تصور العمدة الجنين لم يجب فيه أي الجنين فوالخ لأنه لا يجب في  
العمدة اه معنى (قوله ومان) الانسب فبات بالغاء (قول المتن اليهودي والنصراني) أي بالتبع لا وبه  
وأما الجنين الحر في الجنين المرتد بالتبع لا وبه فمان فهدان اه معنى (قوله في وجوده هذا الوجه)  
أي وقيل هدر ونحوه بما قبله أي قبل كسمل (قوله انه يجب فيه) أي في الجنين المذكور (قول المتن كسمل  
غر تسلم) وهو بغير وثلا بغير اه معنى (قوله وفي المحوس الخ) عطف على قوله فيه (قوله ونحوه) أي  
كعباد وثني ونحوه وس وديق وغيرهم من له أمان منا (قوله ثلثا عشر الخ) عبارة للمعنى ثلث خمس غرة  
مسلم كأي دية وهو ثلث بغير اه (قوله بالجر) أي قوله ويدخل في النهاية (قوله بالجر عطف على الجنين)  
تقدير الجنين هنا إنما يناسب العطف على دية أمه أي الحر فتأمله اه سم (قوله والتقدير فيه شبهة أمه)  
أي على أنه خبر والرفيق (قوله قياساً على قول المتن وتحملة للمعنى) (قوله وسواهما الخ) أي الجنين (قوله  
والآتي) عبارة للمعنى وغير اه (قوله وفيه) أي الأم عطف على فيه (قوله وغيرهما) أي كالدبة اه  
معنى (قوله ان كانت هي) أي الأم (قوله لم يجب فيه) أي فيما إذا كانت هي الجنابة الخ (قوله) أي السيد  
(قوله فكافى في الدية) أي فقيمتها (قوله عند فقد المنصوص) أي العبد والامة (قوله وقد  
بدل البدنة في كفارة جاع التسك) حيث لم يجب قيمتها بل ما تقدم بيانه (قوله بالجر عطف على الجنين)  
تقدير الجنين هنا إنما يناسب العطف على دية أمه أي وصف الجنين بالحرمة أي الحر فتأمله

والرفع على الإبداء والتقدير فيه (عشر قيمة أمه) قياساً على الجنين الحر فإن غرة عشر دية أمه وسواهما ذكر والآتي وفيها الكافية  
وليست واردة وغيرهما من أن كانت هي الجنابة على نفسها لم يجب فيه شيء إلا أن السبيل في تنويع قيمتها (وم الجنابة)

(قوله عليه) أي الجنين (قوله وقت الاستقرار) أي استقرار الجنانية (قوله والاصح كالح) أي خلافا لما يقتضيه كلام المصنف من اعتبار يوم الجنانية مطلقا سواء كانت القيمة فيه أكثر من يوم الاجهاض أم أقل وبه صرح القاضي حسين وغيره اهـ معنى (قوله بان يعتقها) تصوير ليكونها حرة مع كون جنينها رقيقا اهـ سم (قوله لا تسرى) أي لغیر ما لك الالم (قوله وذلك) أي اعتبار أكثر القيم (قوله ما لم ينفلح الح) واجمع لقول المصنف والرفيق عشرة قيمة أم الح و قول الشارح والاصح اهـ عش عبارة المعنى هذا كله اذا انفصل ميتا كعلم من التعليل السابق فان انفصل حيلا ومن أم الح انما يفتان به قيمة يوم الانفصال قطعيا وان نقصت عن عشرة قيمة أمه اهـ (قوله ثم عوت) لعل المصوب اسقاط الوار (قوله والافضل فيهما) أي أي تمام قيمته أي الجنين يوم الانفصال عـش ذمعي (قوله قيمة يوم الانقضاء) أي تمام قيمة الجنين يوم الانفصال اهـ عـش (قوله ان من الح) بيان للفتاب (قوله سواء كان) أي ما لا يخل (قوله وهذا) أي كونها مقطوعة وقوله على كونها ناقصة أي ولو بعيب في غير الأطراف أصلا اهـ رشیدی (قوله أو هي سليمة والجنين ناقص) قال في الارشاد لان نقص انتهى أي فلا تقدر حينئذ سليمة لفقد علة تقدر وبالسلمة فيبصر من الاعتبار بالسليم منها ما بين الشارح في شرحه أنه أعني صاحب الارشاد قال ان هذا ما خردن كلام الحاروي الموافق لمقتضى كلام الكفاية بان قضية كلامه في شرحه ناقصة لمحيث قال الاصح أنها اذا كانت مقطوعة فرضت سليمة سواء كان الجنين سليما أم مقطوعا ثم نقل عن الامام باقر عليه السلام قال الشارح وهذا هو الوجه انتهى وجزم به شيخ الاسلام في شرح الهبة فقال أمالو كالمعنيين فنقرض الام سليمة أيضا وان اقتضى قوله كلام خلافا انتهى اهـ ثم وجهنا بدفع تردد السديري في حكم ما لو كانا معيين (قوله لما مر الح) أي في الفصل الثاني من هذا الباب (تتمة) سقط جنين فتأذى وار ثم على انسان انه سقط بجنانية وأتكر الجنانية صدق بيمينه على المدعى البيهنيولا يقبل الاشهاد و جليل فان أثر الجنانية أتكر الاسقاط وقال السقط ملغى فهو المصدق أيضا على المدعى البيهنيويقبل فيها شهادة النساء لان الاسقاط ولادة وان أثر الجنانية والاسقاط وأتكر كون الاسقاط بجنانية نظرا أن أسقطت عقب الجنانية أو بعد مدة تغلب بقاء الالم الى الاسقاط صدق الوارث بيمينه لان الظاهر معمول الاسقاط الجناني بيمينه الآن تقوم بيمينه بانها لم تزل لما أتسقى أسقطت ولا يقبل هنا الارجلان وضبط التولي الدرة المختلطة بما تزول فيها أقر الجنانية أتكرها غالبوا وان اقتضا على سقوطه بجنانية وقال الجناني سقط ميتا فالواجب الفرة وقال الوارث بل جبا ثم مات فالواجب بالمدقة فصل الوارث البيهني لا يجاب عنه من استهلال وغبرمو يقبل فيه شهادة النساء لان الاستهلال لا يطلع عليه غالب الا النساء ولو أقام كل بينة جبا بدعيه فينبه الوارث أو ولي لان معناه زيادة علم اهـ معنى وروض مع شرحه

(قوله بان يعتقها الح) تصوير ليكونها حرة مع كون جنينها رقيقا (قوله أيضا بان يعتقها) لما كذا والجنين لا تسرى الح قال في شرح الارشاد واعتراض المصنف على الحاروي بان عبارة توهم فرضها كاذبة اذا كان الجنين كافر أو هي مسلمة ووجه اذا كانت رقيقة وهو حر مردود بان الالم وشرعوا الثاني لا يتأق لان الواجب في الحر أي وان كانت أم رقيقة الفرة لأعشر القيمة فمثل هذا لا مردانته ويصرح في شرح الهبة بمضمون هذا الحكمين (قوله أو هي سليمة والجنين ناقص قيمت سليمة في الاصح) قال في الارشاد لان نقص انتهى أي فلا تقدر حينئذ سليمة لفقد علة تقدر وبالسلمة فيبصر من الاعتبار بالسليم منها ما بين الشارح في شرحه أنه أعني صاحب الارشاد قال ان هذا ما خردن كلام الحاروي الموافق لمقتضى كلام الكفاية وان قضية كلامه في شرحه ناقصة لمحيث قال الاصح أنها اذا كانت مقطوعة فرضت سليمة سواء كان الجنين سليما أم مقطوعا ثم نقل عن الامام باقر عليه السلام قال الشارح وهذا هو الوجه انتهى وجزم به شيخ الاسلام في شرح الهبة فقال أمالو كالمعنيين فنقرض الام سليمة أيضا وان اقتضى قوله كلام خلافا اهـ

عليه لانه وقت الوجب (وتبين) يوم (الاجهاض) لانه وقت الاستقرار والاصح كأي أصل الر وضما اعتبار أكثر القيم من يوم الجنانية الى الاجهاض مع تقدرو اسلام الكافر وسلامة المعين ووق الحرفان يعتقها مال كذا والجنين لا تسرى نحو وصية وذلك قطعيا لطلعه كالغاصب يالم ينصل حياته يموت من أثر الجنانية ولا نفس قيمة يوم الانفصال قطعيا وان مقتضى الحسن (سليدها) ذكر لان الغالب أن من ملك حلالا لم يملكه فالحرام كذا هو ما كان مال كذا غيره (فان كانت) الام الفقة (مقطوعة) اطرافها يعني وانما هو خلقه هوذا مال العاقل الدار على كونها ناقصة والجنين سليم أو هي سليمة والجنين ناقص (فومت سليمة في الاصح) اسلامته أو سلامتها وكذا كانت كافر وهو مسلم تقوم مسلمة ولان نقصه قد يكون من أثر الجنانية والاتق الاحتياط والتغليظ (وتعمله) أي بدل الجنين الفتن (العاقلة في الظاهر) لمصر أنها تحمل العبد ويختل أرض الالم لا الشين في الفرة

**(فصل في الكفارة والقصد بها قتل ما لم يرد من التقصير وهو في الخطأ الذي لا ثم فيه ترك التبت مع خطر النفس بحسب القتل كفارة)**  
 على القاتل غير الجرح في الذنوب والجلاد الذي لم يعلم خطأ الإمام اجاباً لا نية وبحسب الغرور في العمد وشبهها وهو ظاهر بدار كلاً منهما  
 بخلاف الخطأ وخرج بالقتل ما عداه فلا يجب فيه لانه لم يرد (وان كان القاتل المذكور صيباً ٤٥) ويحتمل ان غاية فعله ما له خطأ  
 وهي يجب فيه ما غل في تلزمها

كفارة وتؤاخر ضمان لانها  
 مرتبطة بالثبوت وليس من  
 أهل وهبنا بالازهاق احتياطاً  
 للحياة فيحق الولى عنهما  
 من مالهما فان فقد ضماناً  
 وهما بمنزلة أحرارهما وكذا  
 من ماله ان كان أباً أو جدياً  
 وكذا وصي وقم وفقيه  
 لهما القاضي التملك (وعبد)  
 في كسر بالصوم (وفيما قتل  
 مسلماً أو غيره نقض العهد  
 أولاً وما عداه ومستأنفاً  
 ومردوا يتصور واعتاق  
 الكافر المسلم بان رثه أو  
 يستدعي عقبة يبيع ضمن  
 وضما ولا يجوز له غير حق  
 الولى عنان أسر (وعامداً)  
 كالغني بل أولى لانه أخرج  
 إلى الجور وبأن في الخبر الصحيح  
 من ايجها في قتل استوجب  
 صاحبه النار وهو لا يكون  
 الاعداً أو شبه (وخطأ)  
 اجاباً ولم يتعرض للشبهة  
 العمد لانه معلوم مجاز كره  
 لاخذ شبههما وما ذواته  
 من المقتول (ومشبه)  
 كسر أو أسر لغيره وشاهد  
 زور وخافه عدوانه وان  
 حصل الردى يغموت  
 الخافه بالسراة بالنسب  
 ما يشبه صاحب الشرط أما  
 الجرح في الذنوب لا آلامه

**(فصل في الكفارة)** **(قوله والقصد بها)** أي قول المتن وصائل في النهاية الاقوله اجاباً وقوله وشبهه وقوله  
 ولما في الخبر الولى المتن وما سأل عليه **(قوله وهو)** أي التفسير **(قوله غير الجرح في الخ)** صفة القاتل  
**(قوله والجلاد)** عطف على الجرح **(قوله لا نية)** لعله على حذف العاطف **(قوله ما عداه)** أي من  
 الاطراف والجروح اه معنى **(قوله فيه)** أي فيما عدا القتل **(قوله لانه)** أي ما عداه أي الكفارة  
 فيه **(قول المتن صيباً)** أي وان لم يكن غير الوتة دم ان غير المعير لو قتل بامر غيره ضمن أمره ودونه وقضيته ان  
 الكفارة كذلك كما نبه على الاندري اه نها به قال عرش قوله كاتبه عليه الج معناه **(قوله والتم تلزمها)**  
 كفارة وقاع الخ أنظر ما صورته في المتن وغير المعير اه رشدي عبارة عرش قوله لانها مرتبطة بالثبوت كيف  
 الخ فقد قال لاجلها الجواب بالنسبة المضمون لانه ليس في صوم فلا يوجب وجوب الكفارة عليه متى احتاج  
 الجواب عنده **(قوله لا نية)** أي هنالك وقوله وهما عطف على هذا المقدر عبارة النهاية والمردوا على الازهاق  
 اه **(قوله فيحق الولى)** أي قوله وعكس في المتن الاقوله وما عداه ومستأنفاً ومردوا على ولا يجوز ثم إلى المتن  
 وقوله أضحيه وقوله ثم إلى المتن وقوله ورد إلى المتن **(قوله فيحق الولى الخ)** أي سواء كانت الكفارة على  
 الغرور أم على التراضي وهذا هو المعتد كليل عليه سابقه ورجه والحق حواشي شرح الروض وعليه ما  
 ذكره الشيفان في باب الصداق ضعيفاً رشدي **(قوله فان فقد)** أي أهما **(قوله فضاء ما الخ)** عبارة في النهاية  
 وصام الصبي المير أجزاء اه وزاد في حق الشفاعة المضمون في هذا وهو محمول على أن صومه لا يعطى  
 بطر بان جنونه والام تصور المسئلة اه **(قوله وكذا من ماله)** أي يعق الولى عنهما من ماله نفسه فكأنه  
 ملكهما ثم يبيع عنهما في الاعتاق اه معنى **(قوله وكذا وصي وقم الخ)** أي يعقن من الصبي والمجنون  
 أن يقبل القاضي عليهم ماله من الصبي والمجنون فيدخل في ملكهما وصير من جله أم أهما فيعتاق  
 ضمناً ولو اتيهما معاً لهما **(قوله وقبول الخ)** أي والافلا ينفذ اعتاقهما عن موليهما لان قول الطرفين خاص  
 بالاب والجد اه عرش **(قوله لهما)** أي الصبي والمجنون وقوله التملك أي تملك الولى والقسم **(قوله)**  
 قتل مسلماً أو غير الخ عبارة في المتن ولا فرق بين أن يقتل مسلماً وقطاعه من عهد به يقتل المسلم أولاً أو ذمياً  
 ويشور واعتاقه مسلماً في صورته ان يسلم في ملكه أو يرتد أو يقول لم أعق عبداً عن كفارتي اه  
**(قوله وسنها)** عطف على صيباً **(قوله وهو الخ)** أي استحباب النذر **(قوله لانه الخ)** أي ولان الخطأ يطلق على  
 شبه العمد كما يأتي **(قوله مجاز كرم)** وهو قول المصنف وعامداً وخطأ **(قوله وما ذواته)** أي في القتل فهو عطف  
 على صيباً **(قوله فالمراد بالنسبة الخ)** أو تقدم أو أتى كتاب الجراح الفرق بين الشرط والسبب والبشارة المعنى  
**(قوله لهدم التزم الاول)** أي الجرح في قوله ولان الثاني أي الجلاد وقوله وآلة سياسته عطف تفسير اه عرش  
**(قوله معصوم عليه)** أي على القاتل **(قوله اول الباب)** أي كتاب الجراح اه سم **(قوله كما عداه الخ)** مثال الخو  
 الذي **(قوله بالنسبة الثانية)** أي في الاهدار وان لم يكن نصته كالأزاني المحسن اذا قتله تارك الصلاة وعكس قلبه  
 الكفارة اه عرش **(قوله بالنسبة لغير مثلهم)** فلا تجب الكفارة عليه اه معنى **(قوله لا بد من اذن)**

**(فصل بحسب القتل كفارة الخ)** **(قوله وان كان القاتل صيباً الخ)** وما ذكره الشيفان في الصداق من عدم  
 جزاء اعتاقه من الصبي جله بعضهم على ماذا كانت على التراضي وما هنا على ماذا كانت على الغرور أو على  
 ماذا كان العتق تبرعاً أو جوازاً على الواجب مر **(قوله اول البلب)** أي كتاب الجراح **(قوله لا بد فيه)**

والجلاد القاتل بامر الامام ظلموا وهو جاهل بالحال فلا كفارة عليهم لعدم التزم الاول ولان الثاني سيف الامام آله تسامحه (بقتل) معصوم  
 عليه فهو (مسلم ولو بدار حرب) وان لم يجب فيه مود لاديه في صورته السابقة وأول الباب لقوله تعالى فان كان من قوم عدواً لكم الآية أي فيهم  
 وذو كعادهم مستأنفاً كافي آخر الآية وكذا بدان ختمه من ماله لمرأته معصوم عليه وقام بمقتولان وخمس نازكاً مسلة وقاطع  
 طريق بن بالنسبة لانه لا معصوم عليه بخلاف قوله بالنسبة لغير مثلهم لاهدوا لهم نعم قاطع الطريق بن لا بد فيه

من اذن الامام والاوجب كالدبة (وجنين) مغفون لانه ادى معصوم (وعبد نفسه) لذلك ولان الكفار حق لله تعالى (ونفسه) فقتل من تركه ذلك انضامون ثم لو قدر كالأثر الحصن لم يجب فعله في الاستظهار مشاوع وان أم يقتل نفسه كقول قتله غيره اقتناء على الامام (وفى) قتل (نفسه) وجه) لم لا يجب فيها كالأضمان وروى عن الفرزدق وهو ان الكفار حق الله تعالى فلم يسقط فعله بخلاف الضمان (لا) في قتل (أمر) أو قضي حريين) وان حرم لانه ليس له ضمان بل لتقوى آثارهم على المسلمين وكما نصي الحري الجنون الحربي (و) باع) قتله حال القتال وعكسه (وصائل) قتله من صال عليه لاهداهما بالنسبة لاعتلما حديث (ومقتضى منه) قتله المستحق ولو لبعض القوم ولا نه مهور بالنسبة له وان أم يتقوى نفس في غيره ولا يجب على عائش (٤٦) وان كانت العين حلالا لانه لا تعد مهلكا عادة على ان التأخير يقع عنده الا بهلحق بالنظر لظاهر

وقبل تتبعتها جواهر  
لعطفه غير مرتبة تفعل  
المسام فيخلق الله تعالى  
الهلاك عندها من أدويتها  
المجرة التي أمر بها صلى الله  
عليه وسلم ان يتوضأ العائش  
أي يغسل وجهه ويديه  
ومر تقيه وركبته وأطراف  
رجليه وداخل أذنيه أي يغسل  
جسمه من الأذن وقيل وركبته  
وقيل مذي كبره وبصبعه على  
رأس العيون وأوجب ذلك  
بعض العلماء مع الماء وروى  
في شرح مسلم عن العلماء  
وإذا غلبت العائش فعل  
ذلك لانه نفروا إذا استسقم  
فأغسلوا وعلى السلطان منع  
من عرف بذلك من مخالطة  
الناس وروى عن بيت  
المال ان كان فقيرا فان  
ضره أنشد من ضره والمخدوم  
الغنى منعه عزى الله عنه  
من مخالطة الناس وان يدعو  
العائش له وأن يقول لها من  
ما شاء الله لا تقسه الا بالله  
خصت نفسي بالحي القوم  
الذي لا عوت أبدا ودفعت

الامام) أي قبل القتل سم اه عش (قوله والاوجب كالدبة) قال في شرح الروض بناء على ما يأتي من ان  
الغلب في قتله بلا ذنب معنى القصاص فلا اشكال بين البابين انتهى اه سم (قوله لذلك) أي لانه ادى  
معصوم (قوله لم يجب فيه الخ) هذا يقتضي قتل بل قتله نفسه منزلة قتل غيره لانه لا يترك قتل مثله له والاوجب  
فلما أمل وجه التزلي سم على ع وجوه التأمل الذي أشار اليه معصوم على نفسه وذلك يقتضي وجوب  
الكفار قتله فعدمها مخالف ما تقدم في التهم من أن الزاني المحصن معصوم على نفسه فشرح بالماء لعطفه  
ويتم اه عش (قوله على ما استظهره مشاوع) عبارة النهائية كما استظهره بعض الشراح اه وبعبارة المغني  
أما قال الزركشي اه (قوله لو قتله غيره اقتناء على الامام) أي فانه لا كفارة على القاتل اه عش (قوله لانه) أي  
المنع من قتله اه معنى (قوله قتله من صال) أي قوله على ان التأخير في المغني الاقوله وان أم إلى ولا يجب على  
قوله وأوجب ذلك بعض العلماء في النهاية الاقوله وقيل وركبته وقيل مذي كبره (قوله من صال عليه) وكان  
ينبغي اواز الضمير اه وشهدني أي طر بان الصلة على غير من هي (قوله لاهداهما) أي الباغي والصائل  
اه عش (قوله ولو لبعض القوم) كان افتراء بعض الاولاد يقتل قاتل أبيهم فاه المتولى وخالفه ابن الرفعة  
وقال الزركشي انه المصوب عن الجمع بينهما بل كلام المتولى عند ابن القابض وكلام ابن الرفعة عند رده  
اه معنى وصرح بصنيع الشارح كانهما يحمل كلام المتولى على الملقوم وعدم وجوب الكفار قتل كقول قاتل  
البعض بدون اذن الباقين (قوله ولا يجب على عائش) أي الكفة: لا يجب قتل قولا ولا بد يعطيه وممثل  
العائش الولي اذا قتل بحقه فلا شيء عليه معنى وعش (قوله: ين نبهت) عبارة عنها بقوم ثم قبل الخ وكذا  
كان في أصل الشرح رحمه الله تعالى ثم أسلم إلى ما ترى اه سدعبر (قوله ويديه) أي كفة قطدون الساعد  
وقوه وداخل أذنيه أي يغسل وجهه من الرأس والرجلين اه عش (قوله واذا طلب الخ) عبارة عن غسل وجهه  
الغرض وان يغسل جلده بماء يلى أذنيه رجاء اه (قوله واذا طلب الخ) عبارة عن غسل وجهه فعل ذلك اذا وجد  
التأخير في المعين وتطلب منه أم لا في منظر والا قرب الثاني لعدم تحقق نفع ذلك اه وفيما به اذا يقبل  
كلامه في مخالفة النووي والشارح لاجتماع عند استدلالهما بالحديث (قوله وعلى السلطان) أي قوله وقد  
يجب في المغني (قوله وعلى السلطان الخ) عطف على قوله وأوجب ذلك الخ (قوله وان يدعو الخ) عطف على  
قوله ان يتوضأ الخ (قوله) أي المعين يغض اليه بالثور وهو اللهم بارك في قولنا نضره اه معنى (قوله قال  
القاضي وبن الخ) وكان القاضي يحسن تلامذه بذلك اذا استكره اه معنى (قوله لانهما حق) أي  
الكتاب في النهاية والمغني (قوله كالمقصود الخ) فان قيل هلا تبعت كالدبة أوجب بان الدية يبدل عن النفس

من اذن) أي في قتله (قوله والاوجب كالدبة) قال في شرح الرضاد بناء على ما يأتي من ان المغلبي قتله بلا  
اذن معنى القصاص فلا اشكال بين البابين انتهى (قوله لم يجب فيه الخ) هذا يقتضي قتل بل قتله نفسه منزلة

عنها السوء بالفلاح لولا قلة الا باله قال القاضي وبن لم ير رأي نفسه سلمة وأحواله معسلة أن يقول ذلك قال الرازي وهي  
والعين لا تؤثر من نفس شره بقله استعظام الشيء واعتراض عارواه القاضي أن ينيب استكره قومه مفات منهم في ليلة مائة ألف فنفذ ذلك  
إلى الله تعالى فقال انك استكرهتهم فعنهم فاحصنتهم اذا استكرهتهم فقال يارب كيف أحصهم قال تعالى يقول حسنك يا حي القيوم الخ  
وقد يعاب ما إذا كره الرازي هو الغالب بل يعين تأويل هذا ان صم بان ذلك النبي صلى الله عليه وسلم لا يغفل عن الذكر عند الاستكراه وعقب  
فيهم ليسأل فيهم فلو كالمادة بالعين لانه عاز حقة (وعلى كل من الشركاء كفارة في الاصم) لانها حق تتعلق بالقتل فلا يتبعص كالقصاص  
فيه فارتقت الدية ولا يجب لتهلك الخرم ولا يديه فارتقت جزاء الصيد (وهي كالكفارة لظهور) في جميع ما مر فيها فاعتق من يجزئ ثم يسمو  
شهرين متتابعين كما مر أيضا الآية (لكن لا أعلم فيها) عند العجز عن الصوم (في الاظهر) اذ لا يصح فيه والمتبع في الكفارة ان النص

لا القياس والمطلق انما يحيل على المقيد في الادعاء كالايمان في الرتبة للاشخاص كالاطعام (٤٧) هنا وعلم بمعارض الصوم انه لومان - قبله اطلع عنه

\*(كذب دعوى الدم)\*

عنه من القتل لزمومه

غالباً (والقسامة) بفتح القاف

وهي لغة اسم لواياع الدم

ولايمانهم واصطلاحاً اسم

لايمانهم وقد تطلق على

الاعان مطافاً اذا قسم العين

ولاستبعاد الدعوى للشهادة

بالدم لم يذكرها في الترجمة

وان ذكرها فيها باقياً

(بشرط) لعمدة دعوى الدم

كغيره من خص الاول بقرينة

ما يأتي لان الكلام في عمدة

شرط الاول (ان) تعلم

غالباً بان (بفضل) الذي

ياديه مما يختلف به النقص

فغسل هذا مدى القتل

(ما يدعي من عمد خطأ)

وشبهه عدو يصف كلامها

بما يناسب ما لم يكن فيها

مواقتل هذا بالقاضي على

ما يأتي بعاقبه أو انما الشهادات

تؤخذ لا لاختلاف لان الخطأ

يطبق عليه وانما ادعى شركه

بين من يمكن اجتماعهم

وعدد الشركاء ان وجدت

الدية ولو بان يقول اطلع انهم

لا يردون على عشر مثلاً

فتسهم وبطال بصفة المدي

علمان كان واحداً طاله

بغير الدية لاختلاف

الاحكام بذلك ومن ثم لم يجب

ذكر عدد الشركاء في القود

لانه لا يختلف واستثنى ابن

الزعة كاللوردى السحر

فلا يشترط تفصيله لخلافه

واعترض بانه مخالف

لاطلا قسم أي لكنه

وهي واحدة والكثرة لا تكفي القتل وكل واحد قاتل ولان فهم معنى العبادة والعبادة الواجبة على الجماعة لا تنبض اه معنى (قوله لا القياس) فنبه على جمع الجوامع ومنع أي القياس أو بوجبه في الحدود والكفارات والرخص والتعزوات انتهى ان الصبي عند الجوارق الجميع فيكون الصبي عند مجاوز القياس في الكفارات اه سم (قوله لومان قبله) يوفي هذا قدياً آخر وهو بعد التمكن والحاصل انه لو مات قبل الصوم وبعد التمكن منه يخرج لكل يوم مد طعام من تركه اه كروي (قوله اطلع عنه) أي بدلا من الصوم الواجب عليه أو هو كفارة اه غش عبارة سم أي بجاز الاطعام عنه اه وقضية يقول المفسر والاسي اطلع من تركه كما تنصوم رمضان اه الوجوب هنا في كلام سم الآن يعمل كالمصطفى عدم التركة أو يقال انه يجوز بعد المنع فيحصل الوجوب مع وجوب التركة فلا منافاة والله أعلم

\*(كذب دعوى الدم)\*

(قوله دعوى الدم) عبر الكاتب لانه لا يشتمل على شرط الدعوى ويبيان الاعان المتبرعة وما يتعلق به ما شبه بالدعوى والبيان ليس من الجنائمه اه غش (قوله عبره) الى قوله واعترض في النهاية (قوله اطلع عنه) أي لم يتم القتل (قوله دعوى) أي لفظة القسامة (قوله ولايمانهم) أي الاعان التي تقسم على أولياء الدم اه معنى (قوله وقد تطلق) أي القسامة اصطلاحاً وقوله مطلقاً أي الدم وألا اه غش (قوله واستبعاد الدعوى الخ) أشار به الى ان لا يادع على الرجس ولو قلنا هي عيب فمصلحة اذالم يوجد ما يستبعد اه غش (قوله لم يذكرها) أي الشهادة بالدم (قوله دعوى الدم) أي القتل اه سم (قوله كغيره) أي كدعوى غير الدم كتعسب وسرقة وتلاف اه معنى (قوله وخص الاول) أي في الترجمة قوله بقرينة ما يأتي أي من قوله من عدل اه غش (قوله ان يعلم) ببناء الفعل ولو تابعا فاه ضمير الذي هو كان الاول التائب في كل النهاية والغنى (قوله غالباً) آخر مسائل المطولات منها الذي على وارث ميت صدور وصية بشئ من مورثه فتسهم دعوا وان لم يكن الموصي به أو على آخر صدور اقرار منه بشئ سم على المنهج ومنها دعوى المتعة والنفقة والحكومة والرخص اه غش (قوله وحذف الاخير) أي شبه العمد (قوله يمكن اجتماعهم) فان ذكر مع الخصم شركاء لا يمكن اجتماعهم عليه لفت دعوا اه ورض وسيا في الشرع مثله (قوله وعدد الشركاء) الى قوله واعترض في الغنى (قوله وعدد الشركاء) كطغى على تركه (قوله تسهم) أي دعوا (قوله وبطال) ببناء الفاعل والغنى للمدعى (قوله لا اختلاف الاحكام الخ) تعال الممن وازداد الشرح (قوله لم يجب ذكر عدد الشركاء الخ) أي ولا ذكر أصل الشركاء لا لافراد كما ذكرهم على المنهج من مدعى اه غش (قوله لانه لا يختلف) أي حكم القود لا لافراد والشركة (قوله واستثنى ابن الزعة الخ) أي من وجوب التفصيل المعبر فلا يشترط الخزوه وظاهرهما بوجوه معنى (قوله فلا يشترط تفصيله) الى بسال السحر ويعمل بمقتضى بانه اه معنى وسيا ما يتعلق به في آخر الباب (قوله أي لكن الخ) أي الاستثناء (قوله فان أطلق المدي) أي ما يدعيه كقوله هذا قاتل أي (قوله ديا) الى قوله وجها في النهاية (قوله عدا كروي) فقول له اطلع عنه اذ كان أو خطاً أو شبهه فان بين واحد منها استغفله عن صفته والظاهر ان المراد بصفته تغير بغيره فان وصفه قال كان وحده أم مع غيره فان قال مع غيره قال اه عرف عدد ذلك الغير فان قال نعم قال اه ذكره وجبت بطال للمدعى

\*(كذب دعوى الدم والقسامة)\*

(قوله لعمدة دعوى الدم) أي القتل (قوله وان وجبت الدية الخ) لا يقال القسامة لا يجب معها الادانة

ظاهر الغنى (فان أطلق) الذي (استعمله القاضي) ندباً على ذكر لصح دعوا اه أن يعرض عنه (وقبل يعرض عنه) وهو بالانه نوع من

التلفين وزدوه بان التلقين أن يقوله قل منه عدم انلا كيفية عدمه غير والحاصل ان الاستفصال عن وصف أطلقه سائق وعن شرط أغفله مجتمع وفي الاستفصاء بكافة زعمه بالدعوى وقوله ادعى عاينها وجهان والذي يغبنيهما أنه لا يكتفي إلا بمعرفة القاضي وانضم ما فيها ثم رأيت شذنا قال الظاهر منهما كإشارته الزركشي الاستفصاء كذلك اذا قرأها القاضي أو قرئت عليه أي بحضور الجميع قبل الدعوى وعليه فيقرن بين هذا وتغير في إتيانها (٤٨) على زعمه بطله أنه لا بد من قراءتها عليهم ولا يكتفي قوله أنه شهدوا على عاينها وان عرفت بان

الشهادتين عينا لها أكثر على ان يشهدوا على كذا لمن صفة اقرار على ما مر في الثاني أن تكون ملزمة في دعوى هيبة لا بد من وأدبته أو قبضته بلانده ويسع أو اقرار لا بد من ويلزم التسليم إلى أوائ ولي (و) الثالث (أن يعين المدعي عليه فلو قال في دعواه على حاضر من (قله أسمعهم) أو قلته هذا أو هذا أو هذا وطلب تخلفهم (لخلفهم) القاضي في الأصح (لأنهم) المدعي عليه وفهم شارح المتن على ظاهر من جماع دعواه علم ثم أنكره وأطالب بقطعتهم تخلفهم وليس كذلك بل لا تنضم دعواه أصلا كما صرح به فرض غير المتن بخلاف في أصل جماع الدعوى واستحسنه لأن الخلف فرع الدعوى بل صرحوا به بقوله ان قول الرضا قائله وقال القاتل

عليها الجواب يادى اه يعبرى (قوله) أي للقاضي أن يعرض عنه أي عن المدعي ولا يسأل الجواب عن المدعي عليه اه مغنى (قوله) لا كيفية الخ أي لان يقول كيف الخ (قوله) عن وصف أطلقه الخ) فذلك لا يقدح في ثبوت ان التفصيل شرط مستقل لا وصف للشرط اه سعدغر (قوله) لا بعد معرفة القاضي الخ) أي ولو لم يجد مطالعة كل منهما لم يكتب بحاله اه عرش (قوله) قال الظاهر منهما الخ) اعتمده النهاية (قوله) أي بغيره الخ) أي وأغيبته الغيبة المسوغة لسماع الدعوى على الغائب كما هو ظاهر اهرشدي (قوله) من قراءتها) أي بنفسه عليهم أي الشهود (قوله) الثاني) أي قوله وفهم في النهاية والمغنى (قوله) (المدعي) أي اذا كان شديدا وقوله أو أوائ ولي أي اذا كان شديدا (قوله) وفهم شارح) أي حمل (قوله) وفهم شارح المتن على ظاهر الخ) فدين عن هذا القهم ظاهر المتن جعل التعيين من شرط صحة الدعوى فهذا قرينة على نفي التلفين لنفي صحة الدعوى اه سم (قوله) فرع الدعوى) أي خصتها (قوله) قال أي المدعي (قوله) يسئ الخ) خبر عن (قوله) لانه) أي التلخيص فرعها أي الدعوى وسماها (قوله) نعم ان كان هناك لو ثبتت) وسلفهم اه نهاية عبارة المغنى واراض مع شرحه وعلى هذا فان نكل واحده منهم عن البين فذلك لو ثبت فخلان نكوه بشعره القاتل فالويل ان يقسم عليه فلو نكلوا كلهم عن البين أو قال رفته فله تعيينه ويقسم عليه لان الوثب حاصل في حقهم جمعا وقد ظهر له بعد الاستنباه ان القاتل هو الذي عينه اه (قوله) كذا قيل) اعتمده النهاية والمغنى والشهاب الرزبي (قوله) لان تخلفهم انما ينشأ الخ) هذا القاتل يقول بسماعها في هذه الحالة اه سم (قوله) أي الأصح) أي قوله والشرط السادس في النهاية والمغنى (قوله) نحو غيب الخ) يعني عن القوفه وقهرها الخ (قوله) من كلما تصور فيه انفراد المدعي عليه) أي عن المدعي يعني بنص روايته استقلاله به بقرينة ما يأتي وقوله بسبب الدعوى متعلق بانفراد الخ أي بالسبب الذي ادعى لاصله كالنصب اه رشدي (قوله) لانه الخ) عبارة الدمري أي والمغنى لان المباشرة لهذه الأمور بقصد كتمانها اه رشدي عبارة الغنى اذ السبب ليس لصاحب الحق فيه لاختيار والمباشرة بقصد الكتمان فاشبه بالم (تنبيه) مناط على الخلاف ان يكون سبب الدعوى بشعره المدعي عليه فيعسر تعيينه بخلاف دعوى البيع والقرض وسائر المعاملات لانها تنشأ الخ (قوله) جند) أي حين مباشرته (قوله) فيعسر) أي على المدعي وقوله التعيين أي تعيين المدعي عليه (قوله) بخلاف نحو البيع) أي والقرض وسائر المعاملات اه مغنى (قوله) لانه ينشأ عن اختيار العاقدن الخ) (قوله) لو نشأت الدعوى عن معاملة وكله أو قبضه المأذون وما أو صور رتب من موته قال البلقي احتمل احوال الخلاف للمعنى وان مل ان لا يجبرى لان أصله معلوم قال ولم أر من قرئ ذلك انتهى وإجراؤه خلاف أوجه اه مغنى (قوله) والرابع والخامس الخ) عبارة الغنى ورابعها ما تضمنه قوله انما سمع الخ ثم قال وخامسها ان

لان الكلام في الدعوى الأصح مما عرفت (قوله) ثم رأيت شذنا قال الظاهر منهما كما أشار إليه الزركشي الخ) كتب عليه حر (قوله) وفهم شارح المتن على ظاهر الخ) فدين عن ان القهم ظاهر المتن جعل البين من شرط صحة الدعوى فهذا قرينة على نفي التلفين لنفي صحة الدعوى (قوله) نعم ان كان هناك لو ثبتت كذا قيل) فان كان أي هناك لو ثبت سمعت وخلفهم حر ش (قوله) لان تخلفهم انما ينشأ عن دعوى سمع وعط الخ) هذا القاتل يقول بسماعها في هذه الحالة لو ثبت سمعت كذا قيل وليس في حله لا يلزم من جماع تخلف المدعي عليه وهو على مهم حال ولا يقال فإنه تخلف الشكل لان تخلفهم انما ينشأ عن دعوى سمع وعط وقد قررنا ان الاتساع (و) يعبر بان أي الأصح ومقابلته (دعوى) نحو (نقص وسرقة والاتلاف) وغيرهما من كلما يتصور فيما مر اذا المدعي عليه بسبب الدعوى فلا تنضم فيه على مهم وقيل تنضم لانه جند فيقدر كنه فيعسر فيه التعيين بخلاف نحو البيع لانه ينشأ عن اختيار العاقدن فيضبط كل صاحب به (و) الرابع والخامس أهلية كل من المتداعين للخطاب ورد



الجواب غنثد (أما تسمع) الدعوى في الدم وغيره (من مكلف) أو سكران (ماتزم) ولو لبعض الأحكام كالعاقد والمستأمن (على مثله) ولو  
محمو وأما بقية أو ليس أو رن لكن لا يقول الأول أسقى تسلم المال وإنما يقول يستحقه ولو لا تسمع على الأخيرة إلا القود وأتسلم  
تختلف صبي أو يجنون عند الدعوى لا لافا صليوتها فتقسم من الولى أو عليه صحرى لا أمان (٤٩) هـ مدعي كان أو مدعى عليه لا فى صور  
تعمل بما يأتى فى السير وذلك

يكون الدعوى على مدعى عليه مثله أى المدعى (قول المتن من مكلف) أى بالغ عاقل حاله الدعوى ولا يضر كونه  
صبياً أو مجنوناً أو جنناً على القتل إذا كان بصفة الكمال عند الدعوى لأنه قد يعلم الحال بالتسامع وكنهه أن  
يخلف فى مغلطة الخلف إذا عرفت فيما يخلف عليه باقراو الخافى أو سماع كلامه من يثق به أو لا وثريه ويناو قضيا  
فأدى رجل ملكه هافه أن يخلف الله لا يلزمه التسليم بالمعنى إذا على قول البائع اه معنى (قوله أو  
سكران) أى متعذر اه معنى (قول المتن على مثله) أى المدعى فى كونه مكلفاً متعذراً اه معنى (قوله الأول)  
أى المجموع عليه بصفة (قوله تسليم المال الخ) الأولى تسلم المال (قوله على الأخير) أى المصور عليه  
بارف (قوله أو عليه) أى الأول بل أن توجه على الصبي أو المجنون حتى متى ادعى يستحقه على وليهما فان لم  
يكن وليهما ضرر الدعوى عليهما كلكى على الغاشب فلا تسمع إلا أن يكون هناك بينو يحتاج معهما إلى عين  
الاستظهار اه معنى (قوله ومرفور لقراره بصفه الخ) عبارة الغنى تبين دخله فى المكلف المصور  
عليه بالصفة والفلس والرق فبسم الدعوى عليهم فيما يصح أقرارهم به فبسم الدعوى على المصور عليه  
بالصفة بالقتل ثم إن كان هناك لوث سمعت معلقاً قوله أكان عمداً أم خطأ أم شبه عمد وإن لم يكن لوث فإن ادعى  
بما وجب القصاص سمعت لأن أقراره به مقبول وكذلك بعد القذف فإن أقر أمضى حكمه وإن سكت حلف  
المدعى واقتصر وإن دعى خطأ أو شبهه لم تسمع إلا ما قبل أقراره بالانكشاف اه (قوله لكن تسمع  
الدعوى عليه) أى المال كان ادعى عليه أنه قتل عبداً أو ألقى عليه اه ع (قوله والشرط السادس)  
القول له لأن الحق فى النهاية والى قوله فان صرح بالفى الأقوله ويحتمل أن يخرج (قوله انفراداً أو شركة)  
أه أنه منفرد بالقتل أو شركاً بالاول فاه اه معنى (قول المتن لم تسمع الثانية) أى سواء أتهم على الأولى  
ورضى الحكم بغيره أم لا اه معنى (قوله ثم ان صدقة الثاني الخ) ظاهره سواء كان تصدقه قبل الحكم  
بالأولى أم بعده كاهو قرضه تصدق الغنى والروض أيضاً (قوله أو خذ الخ) عبارة النهاية فهو واحد  
بأقراره وتسمع الدعوى عليه على الأصح فى أصل الرضا وضغوا يمكن من العود الى الأولى اه أى لا يصح تصديق  
الثانى ولا مع تكذيبه ع (قوله أيضاً) الأولى إسقاطه كلفه النهاية والغنى (قوله لا بعددوها) أى  
المدعى والمدعى عليه الثانى (قوله فان ادعى ذلك) أى أن لا يتردد منفرداً أو شركاً بالاول وقوله أى المدعى  
وقوله باخذ المال أى من الاول (قوله لبطان الاول) أى بالثانية (قوله يمكن من العود الخ) لاه فيما إذا  
لم يصدقه الثانى كاهو قرضه تصدق الغنى والروض وشبهه كلام البصري (قوله الب) أى الدعوى الأولى  
عبارة الاسنى الى الاول اه (قوله انه ليس) أى الاول (قوله بانه) أى الثانى (قوله انه لا يرد) أى المدعى  
(قوله ذلك) أى الحكم ويحتمل ادعاء أولاً (قوله وفى الرضا الخ) عبارة الرضا مع شرحه وإن قال بعد  
دعواه القتل وأخذ المال أخذت المال باطلاً أو ما أخذته لم على أو نحو مثل فان قال ليس بقاتل وكذلك  
فى الدعوى استرد المال منه أو قال قضى على يميني وأنا حنى لا اعتقد أخذ المال يمين المدعى لم يسترده  
مثلاً بالنظر إلى الرأى الحاكم لاني اعتقد ان تصدق اه (قوله وفى الرضا الخ) اعتمد الاسنى  
(قوله من شبهه) الى قوله على ما طالع فى النهاية الأقوله ويكنى فيها علم القاضي (قول المتن أصل الدعوى)

(قوله) يختلف صبي أو يجنون أى لا يصح دعواه أو الدعوى عليها أى أن لم يكن ثمينة فيما يظهر أخذ  
مما ذكره فى الرقيق وعند بقية التى تكون الدعوى على غائب فتحتاج جميع البينة لثمين الاستظهار هر  
ش (قوله أو بعدد يمكن من العود) عبارة شرح الررض فيمكن من العود الى الأولى انتهى (قوله وفى الرضا  
لوقال طلعت بالانخذ الخ) عبارة الرضا وقدر دعوى قتلها أخذ المال ثم قال طلعت بالانخذ وأخذته باطلاً أو ما

لعدم التزامه الشئ من  
الأحكام ومرفور لقرار  
سقيم على صبي قود ومثله  
نكره وحلف المدعى لا مال  
لكن تسمع الدعوى عليه  
لا لاه البينة لا تغير لالخلف  
مدعى لو سكت لأن التسليم  
البين لا لأقرار وأقراره به  
لنوكا تقرر (و) الشرط  
السادس أن لا يناقضها  
دعوى أخرى فشدوا  
ادعى على شخص انفراد  
بالقتل ثم ادعى على آخر  
انفراداً أو شركة (لم تسمع  
الثانية) لتكذيب الأولى  
لها ثم ان صدقة الثانى أخذ  
أشكال الحق لا بعددوها  
ويحصل المدعى فى الأولى  
ورصدته فى الثانية ويخرج  
بالثانى الى الأولى فان ادعى ذلك  
قبل الحكم باخذ المال لم  
ياخذ بطلان الأولى أو بعده  
ممكن من العود أى بان قال  
ان الاول ليس بقاتل وحليفه  
ما أخذ منه وأنه شر يك  
فيه فبسته ترد البينة قال  
وقياس الباب انه لا رد القسط  
فقط بل يرتفع ذلك من أصله  
ويشترى قسطاً على الاشتراك  
الذى ادعاء آخر انتهى  
وفيها معنى الرضا وقال  
طلعت بالانخذ سئل فان بين  
الله لكنه ورد ولاعتقاده ان

المال لا يؤخذ بين المدعى ولان العبرة بعقيدة الحاكم بعث البقية انه  
لومات ولم يبال بدوا تسمى لان التباين من الظل الاول وقال عبد بن يسأل الوارث فان امتنع عن الجواب رد المال (أو) ادعى (عدا) ومثله  
غيره (من شبهه) خطأ أو عكسه (لم يسل أصل الدعوى) وإن لم يدكر أو لا (فى الأطهر)

بل يعتمد تفسيره لانه قد ينظن ماليس بعدد او قضيت ان الفقيه الذي لا يصر وخفا ذلك عليه يعطل منه ذلك لتناقض لكنهم علوه  
أما ما به قد يكتب في الوصف ويصدق (هـ) في الاصل وعليه فلا فرق (و) انما ثبت القسامة في القتل دون غيره كما يأتي وتوافع النص

(جعل لو) بالثلاثين الوث  
يعني القوة لقوته بغيره  
اليمين الجانب الذي أو  
الضعف لان الاعيان حجة  
ضعف وشروطه ان لا يعلم  
القاتل بدينه أو اقرار أو علم  
قاض (وهو) أي الوث  
(قرينة) مودة تصدق  
الذي بان قوته في القلب  
مصدق في دعواه ويشترط  
ثبوت هذه القرينة يكتفي  
فيها على القاضي (تنبيه) هـ  
التصريح بالحل هذا ليس المراد  
به حقيقة لانه لو قد  
لا يرتبط بالحل كانهادة  
الاستغناء عنه بل ما الغالب  
أوجز عاينه الوث من  
الاحوال التي توجد فيها تلك  
القرائن المؤكدة (بان) يعني  
كان اذ لا يتصور القرائن  
فيما ذكره (وجدت قبل) أو  
بضم وفتح موحدة (في عمله)  
منفصلة عن بلذ كبير (أو)  
في (قرينة) لمن لا شرطها  
غيرهم وان كان أهلها  
أصدا فاعلم لان كلامهما  
خبيث كدار أو مسجد تفرق  
فيه جمع عن قتيل فان  
طريقهما غيرهم اشترط  
كونهم (الاعتناء) أو اعداء  
قتيلهم بتأديت ونيال فخالطهم  
غيرهم على ما طال به  
الاسنوي ويعبر في الانتصاره  
ودقوله لهما لو وان  
خالطهم غيرهم وهو المتعد

وهو دعوى القتل اه معنى (قوله بل يعتمد تفسيره الخ) فمضى حكمه اه أسنى عبارة الفسنى  
وظاهر كلام المصنف عدم احتجاجة الى تعدد يدعوى لكن جزم بتعددها بان داود في شرح المختصر اه  
(قوله وقضيت) أي التعليل (قوله علوه) أي الاظهر (قوله في الوصف) يعني في العمداء وشدي (قوله في  
الاصل) وهو القتل (قوله وعليه) أي التعليل الثاني (قوله لا فرق) معتمداه ع (قوله القسامة) وهي بفتح  
القاف اسم الاعيان التي تقسم على أوليه اللهم اه معنى (قوله دون غيره) أي من جرح وتلاف مال اه معنى  
(قول المتن جعل لو) أي يعتبر كون القتل بغير الوث اه معنى (قوله لان الاعيان حجة ضعيفة) أي وهو سبب  
لها فكان ضعيفا اه ع (قوله وشروطه) أي شرط العمل بمقتضى الوث اه ع (قوله وأعلم قاض) أي  
حيث ساعاه الحكم به اه نهية أي بان رآه مثالا وكان يجتهد اه ع وظاهر إطلاق الشرع ولو قاضى ضرر ورة  
كما يأتي في فصل أدب القضاء (قول المتن قرينة) أي سائلة أو مقابلة بينهما ومعنى (قوله ويشترط ثبوت  
هذه القرينة) أي لان اليمين يسميها تثقل الجانب الذي فيها طأ لها سم على المنهج اه ع (قوله  
ويكتفي فيها) أي في القرينة (قوله علم القاضي) ولا يخفى على خلاف في قضائه بعدل له يقتضي بالايمان  
اه أسنى (قوله عاينه الوث) أي لما حله الخ وقوله من الاحوال الخ بيان لما (قوله أو بعضه) أي كراهه  
(فرع) وليس من الوث ما لو وجد معه ثياب القتل ولو كانت مملوكة بالهم اه ع (قوله وتحقق موته) فيد  
في البعض اه ع (قوله ان لا يطررها الخ) راجع لكل من الحلة والقرينة (قوله فان طررها) أي الحلة  
أو القرينة يرمادى اه يجبري (قوله فان طررها غيرهم) أي بان كانت الحلة أو القرينة يعطى قارعة الطريق  
وكان يطررها المارون (قوله لا عداه لها أو اعداء قبلته) أي حيث كانت العداوة تعمل على الانتقام بالقتل  
نما يتوقف معنى (قوله ولم يخالطهم غيرهم) أي فلا كان هناك ذلك انتفى الوث فلا تسع المعصية اه ع (قوله  
قوله بل ما طال به الاسنوي الخ) عبارة الفسنى وهل يشترط أن لا يخالطهم غيرهم حتى لو كانت القرينة  
قارعة الطريق ولكن يطررها المارون والمجتازون فلا واث لا يشترط وجهان أحدهما في الشرع والروضة  
الثاني لكن المصنف في شرحه سبل حتى الاول عن الشافعي وصو به في المهمات وقال اليقيني انه المذهب  
المعتمد اه (قوله في الانتصاره) أي لا يشترط أن لا يخالطهم غيرهم (قوله وودقوله لهما) أي الشفيع عطف  
على الانتصار (قوله وهو) أي قولهما المعتمد خلافا للشيخ الاسلام وظاهر انها يغفل معنى (قوله بنسبته) أي  
القتل انهم أي أهل الحلة أو القرينة (قوله وبه) أي قوله من غير معارض قوى (قوله فارق) أي ما لو خالطهم  
غيرهم (قوله الى الكل) أي كل من الأعداء وغيرهم الساكنين معهم (قوله والمراد) أي قوله وجوده في  
النهاية وإلى قوله ونرح في المعنى والروضة مع شرحه الاقوله أي الى الوالا (قوله على كلا القولين) أي القول  
بأشراط عدم مخالطة الغير لمرح وجوه عند الأشارح والقول بعدم أشراط طالما رجع عند (قوله بينهما) أي  
بين القتل وأهلها وبين الغير (قوله والا) أي بان ساكنهم من عداوته صداقة قبلت أو علم كونه من أهله  
ولاعداؤينهما اه ع (قوله فالوثن موجود) أي في حق الاعداؤين والحلة أو القرينة اه سم (قوله  
ووحدته) أي التيسيل وقوله بغيرها أي الحلة أو القرينة بالمذكورتين اه رشدي (قوله الذي ليس به

لأن قرينة عدائهم قاضية بنسبته اليهم من غير معارض قوى وبه فارق ما لو ساكنهم غيرهم فانه غير لو لان المسألة أقوى اي  
من المخالطة فكانت النسبة الى الكل متقاربة والمراد بالغير على كلا القولين لم تقم صداقة القتل ولا كونه من أهله أي ولاعداؤينهما  
كأهل وظاهر والا فالوثن موجود وجوده بغيرها الذي ليس به

عجالة ولا مقيم ولا جادة كثيرة الطروق كهو فها ولو تفرق في محلتين مثلاً عن الولي أحدهما أو كليهما أو قسم دخر بالصغيرة والكبيرة فلا لوث  
 ان وجد من يقتل فيها فظهر ان المراد من أهل غير محصور من وعند عدم حصرهم لا يتحقق عداوتهم فلم يوجد بشرق ثمان عن أحد  
 منهم وادى عليه حلف المدي عليه و يفرق بين هؤلاء وتفرق بالجمع الآية فيمان أولئك لم يقتل أحدهم فغير سامدة ألوث فبهم بخلاف هؤلاء  
 وأصل ذلك ما في خبر الصعيصعين ان بعض الانصار قتل بغيرهم وهي صلح ليس بها غير (٥١) اليهود بعض أولياء القتل فقال صلى الله  
 عليه وسلم لا أولياء له أعطفون  
 وتستحقون دم صاحبكم  
 أو قالوا كيف خلف  
 ولم تشهد ولم يقل فترحمكم  
 جهود تخمسين يميناً قالوا  
 كيف نأخذ بيمان قوم  
 كفارتفعه صلى الله عليه  
 وسلم من عنده أي حر القنينة  
 وقوله لم كيف استطلق  
 لبيان الحكمة في قبول  
 أعلمهم كقرهم المزميد  
 لخدمهم ولم يمينهم صلى الله  
 عليه وسلم لهم اتكالا على  
 وضوح الامر فيها (أو  
 تفرق عن جمع) ولو غير  
 أعدائه ليكسر دأرو  
 انجو على الكعبة أو بشر  
 ويشترط تصور اجتماعهم  
 عليه والام تصح عداوتهم  
 يجب لاحضارهم حتى  
 بعين محصور بن منهم  
 وبدي عليهم وجنتك عنك  
 من القسامة كما وثبت  
 لو شئ محصور بن نفس  
 بعضهم شر طر جوداً أو  
 قتل وان قتل والا فلا  
 قسامة وكذا في سائر الصور  
 وأصل الاسنوي في خلافه  
 وعلى الاول فقول الفارسي  
 لو أضافه اعداؤك فخرج من  
 عندهم وما قبل تردده

أي القرب بحجارة الخ) أي فلو كان هناك ذلك انقضى القوت فلا تسمع الدعوى به اه عش (قوله ولو تفرق الخ)  
 عبارة المغني والروضع شرحه ولو وجد بعض القتل في محله أعدائه وبعض في أخرى لعداء له آخر بن  
 قالوا أن يعين أحدهما وادى عليه ما يقسمه أو أن يدى عليه ما يقسم ولو وجد قتل بين قريتين  
 وقيلتين ولم يعرف يمينو بين أحدهما عداء ولم يجلد قري به من. إحداهما لأن العادة حوت بان يعدد  
 القاتل القتل عن قائمه ونقله إلى بقعة أخرى دفعا لثمة من نفسه اه (قوله وخروج) أي قوله فان عرفت  
 النهاية (قوله فيها) أي الكبيرة (قوله من أهل) انظر التعبير عن مع انما وادفعة على القرية اه سم (قوله)  
 غير محصور بن الخ) والمراد بالهصور من ينسل عليهم والاطاعتهم فاذا وقع في معدود واحد بعد النظر  
 وبغير المحصور من ينصر عددهم كذلك اه عش (قوله حلف المدي عليه) أي على الاصل اه سم  
 (قوله ويفرق الخ) جواب سؤال المشعوث فانه من أحداهم الخ (قوله بين هؤلاء) أي غير المحصورين  
 هنا حيث لو عين محصور بن منهم وادى عليهم لم يمكن من القسامة (قوله لا في) أي أن في المتن (قوله)  
 علم قتل الخ) من أين ذلك اه سم وقد يقال المراد بالعلم الظن القوي كما به المغني (قوله وأصل ذلك)  
 أي مشروعية القسامة (قوله قتل بغير) فذكر بالشرح بقرينة كبيرة اه سم (قوله وبعض أولياء  
 القتل) عبارة أنها يفرقوا القتل اه (قوله أو قالوا كيف) شل من الزاوي (قوله استطلق) أي سؤال  
 وهو خبر وقوله كيف (قوله ولم يمينها) أي الحكمة (قوله ولو غير أعدائه) أي قوله وعلى الاول في  
 أنها يفرق المغني (قوله في تصور الخ) عبارة أن المغني كان قد دخر على يترأ باب الحكمة ثم تفرقوا عن قتل اه  
 (قوله أو دخر الخ) عبارة أنها يفرق أو دخر على الكعبة أو بشر اه (قوله تصور اجتماعهم الخ) أي  
 أن يكونوا محصورين بحيث يتصور اجتماعهم على القتل مغني ودياهية (قوله ولو يجب) بيناء القول من  
 الاجابة (قوله وشرط الخ) عبارة أن المغني تنبيه لشرط في القوت والقسامة ظهور ودم ولا ح أصلا  
 لأن القتل يحصل بالحق وعصر الشيعة ويحتمو فافا فظهر أثره فقام مقام العلم فلو لوحدا أصلا فلا قسامة  
 على العصى في الروضة أو أصلها وان قال في المهملات ان الذهب المنصوص وقول الجمهور بثبوت القسامة اه  
 (قوله في سائر الصور) أي التي تقسم فيها اه عش (قوله وأصل الاسنوي الخ) عبارة أنها يتشكلا  
 للاسنوي اه (قوله وعلى الاول) أي قول الشيخين المعتمد (قوله بجموحه) أي قوله وقيد الماردوني  
 أنها يتشكلا لكون كان إلى المتن (قوله لكن يتكاف) أي كان يقال المراد بالقاتل شر وعهم فيسولا  
 يلزم منها الاتهام اه عش (قوله لا يفرق الخ) أي قوله لقتل اه رشدي (قوله بغير الخ) الجمع  
 أي المأز (نفا) قول المتن عن قتل أي من أحداهم طرى كافه بعض المتأخرين اه معنى (قوله بان  
 وصل سلاح أحدهما الخ) شامل لرماس البندق والمدفع (قول المتن فلو في حق الصف الخ) سواء وجد بين  
 الصغين أو في صف نفسه أو في صف شخص اه معنى (قوله انضمنوا) عبارة أن المغني ان كان كل منهما  
 يلزم مضمان ما أطلقه على الآخر كما قاله الفارسي اه (قوله لا لكل عدل مع بقعة) أي وعكس ما يأتي في  
 (قوله من أهل) انظر التعبير عن مع انما وادفعة على القرية (قوله غير محصور بن) هل المراد الحصر  
 المذكور في نحو النكاح (قوله حلف المدي عليه) على الاصل (قوله علم) من أين ذلك (قوله قتل بغير)

كان لو انال الظاهر انهم هم وضعف لما تقرر انه لا من وجود أو فصل ومن ثلوه يري مثلاً فحساه الفارسي (ولو قبل) يجوز قبل  
 الام (صقان) لقتالهم بغير قوة لكن يتكاف اذمع التقاتل بالقوة فلا يفرق في قوله والا لا يجوز لاجل هذا ضبط شذنا عما تضمنه  
 بالقوة وحذف الاول باه ذلك ان ينبغي ذكره مستقلا لان يقال انه استغنى عنه بتفرق الجمع لان أهل صفه جمع تفرقوا عنه فكان  
 لوثا في حقهم فقط (وانكشروا عن قتل فان المعوقال) ولو بان وصل سلاح أحدهما الآخر (فان في حق الصف الآخر) ان ضمنا  
 لا لكل عدل مع بقعة لان الظاهر ان أهل صفه لا يتكافوه (والا)

بصل السلاح (فلو ثبت حق صفه) لان الظاهر حديثناهم الذين قتلوه ومن اللوث اشاعت قتل فلان وقوله امرضته بسحر هو اسير بالمعنى  
بأنه نور فيه من يحرق يده عنده بخصوصه ومن سلاحه أو نحو قوله يطلع بدمه ما يكن ثم نحو سبع أو رجل آخر أو توش دم أو أرق قدم  
غير جهنمي السلاح ونحوه كان هناك (٥٢) رجل آخر ينبغي أنه لو ثبت حقهما ما يكن المبلغ بالدم عدوه ودره في حقه فقط وظاهر

كلامهم هناك لا أثر لوجود رجل عنده لاسلحه معولا  
تألف وان كانه أثر قتل  
وفالعدو وجبت فيشكل  
بتسرق الجمع عنه لالان  
يفسرق بان التسرق عنه  
يقضى وجود تأثير منهم  
فيه بالبالكان في بنون  
ثم لم يفرقوا بين أسدائه  
وأعدائه ومجرد وجود هذا  
عنده لا يفرق بينهما ووجود  
العداوة من غير انضمام  
قرينة اليها لا نظر اليه  
(وشهادة العدل الواحد  
أي اخباره ولو قيل بالصوى  
بان فلا تقاتله (لو) لا فادته  
غلبة ظن الصدوق وسنده  
المأوردى بالمعد الموجب  
للقود في غيره بحلفه  
عينا واحدا وسحق المال  
وفيه نظر بل الاوجهما اقتضاء  
اطلاقهم الا في ان اليمين  
التي مع الشاهد الواحد  
تجسوس وكلام القاضى  
الا في صريح في ذلك  
وشهادته بان أحد هذين  
قتله لو ثبت حقهما كما  
قالا مفرغ عليه شيفتا قوله  
فله ان يدعى عليهما وهات  
يعين أحدهما ويدي عليه  
مع كونهما يفرعا الا الثاني  
وصبره عليه يقسم بدل  
يدى ولا تخافا فلان من  
ذكر العصى ذكر الوسله ومن ذكر  
مقتادهما قبل أخذهمهما الا كما يجب بان هذا الاجماع لا يقرى الظن في حق كل على انفراداه فالتى كان سببا لاقسام عليهما

كلام المصنف من ان الباع لا يضمن ما تلف في القتال على العادل على الرجاء ع (قوله لان الظاهر الخ)  
تعليق للفتن (قوله بصل السلاح) عبارة للمنفى والنهاية بان لا يلزم قتال ولا واصل سلاح أحدهما الا  
اه (قوله ومن اللوث اشاعت الخ) لا قول الهر وجرحي فلان أو قتلى أودى عنده ونحوه فليس بلوث لانه  
مدع فلا يمتدحوقه وقد يكون بينه وبينه عداوة قد قصدا لانه كما سمي ومعنى قال ع وش مثل ذلك ما لو رأى  
الوارث في منامه ان فلانا قتل مؤذموه بأخبار مصوم فلا يجوز له الاقدام على الحلف اعتمادا على ذلك  
بغير دونه ومعلوم الاول عدم جواز قتله في قصاصا لظفر به خفية لانه لم يفتق قتله بل ولا ظن لانه متق  
صحترة في المصوم في المنام فالرائى لا يضبطا له في منامه اه (قوله اشاعت قتل فلان) أي على السنة  
الخاص والعالم نهاية ومعنى (قوله وقوله امرضته بسحر) أي وان عرف من عدم معرفته بذلك ما خطه  
له باقراوه مع احتمال انه علم ذلك ولم يطلع عليه اه ع (قوله واستمر تألف الخ) الظاهر ان هذا ليس  
من مقول القول فلا يرجع اه رشدي (قوله ورؤى الخ) أي من بسد معنى وروض (قوله عنده)  
كان الاول تقدمه على قوله من يحرك الخ لظهور اعتبار قول المعطوف أيضا بعبارة المنفى أو رقى في موضعه  
رجل من بسد يحرق يده كضارب سيف أو وجد عنده رجل سلاحه يطلع بدمه أو على نوبه أو يدنه أو يرميه  
تكن في شيفتا كانه أو وجد بقره بسبع أو رجل آخر مولى ظهره أو غير مولى كافي الانوار اه (قوله)  
ما لم يكن الخ) راجع الى قوله ورؤى الخ كالمظهر اه رشدي وظاهر ضيع الروض والمنفى انه  
راجع الى قوله أو كنه سلاح الخ (قوله اه) أي قرب القتل ورض ومعنى (قوله نحو سبع أو رجل آخر  
الخ) أي فلو وجد حديق بسبع أو رجل آخر فليس بلوث في حقنا لم يفتق بنعنى انه لو ثبت في حقهما كان  
وجد به جرحا لم يكن بينهما من غيرهم وجدتم اه رض مع شرحه (قوله أو رجل آخر) لم يعتبر وافية  
أي الرجل الاثران يكون مع سلاح مع ان الاثر الذي بالقتيل قد لا يصور وجوده من غير سلاح اه  
سم وما امر نفعان الروض وشرحهم مع اعتبار ما ذكره لانه لم يراهم ع (قوله في غير جهنمي  
السلاح) راجع لقرش وما بعده اه رشدي (قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة للنهاية والاقرب كما  
هو ظاهر كلامهم الخ (قوله وان كانه) أي بالقتل وقوله وذلك أي الرجل الذي وجد عنده لاسلحه  
ولا تألف (قوله أي اخبار الخ) عبارة للاسنى والمنفى وتعبير المصنف بالشهادة لوجه ان يشه من لفظها وانه  
لا يشترط البيان وليس كذلك بل يكفي الاخبار وهو ظاهر ويشترط البيان فقد نفل المالس بلوثا فاذكره  
في المطلب (قول المتألف) أي حيث لم تتوفر فيه شروط الشهادة كان أدى بغير لفظها فلا ينافى ما يأتي من ان  
الحق يثبت بالشاهد المبين وان ذلك ليس بلوث اه ع (قوله لا فادته) أي اخبار العدل (قوله وقيد  
المأوردى الخ) لم يتعرض للنهاية لتقديم المأوردى بالكلية اه سددع بل كلامي شرح لظاهر لو  
الخصم مع عدم التقديم وفاقا لشارح وخلافا لمعنى صارت به تنبيه انما يكون شهادة العدل ونافي القتل  
العدا الموجب لقصاص فان كان في خطأ أو شبهه لم يكن لولا بل بحلفه مع عينا واحدة وسحق  
المال كما صرحه المأوردى وان كان عدلا لا يوجب قصاصا كقتل المسلم الذي حكم بمك قتل الخطافي  
أصل المال لا يصفه اه (قوله بحلف) أي الولي (قوله وشهادة) الحقوه مع كونها الخ في النهاية  
الا قوله كذا قالوا مفرغ عليه شيفتا قوله والى المتلقى المنفى لانه وقوله مع كونها الخ بخلاف قوله (قوله)  
فله) أي الولي (قوله الا الثاني) أي قوله انه ان يعين أحدهما الخ (قوله وعبره) أي غير شيخ الاسلام  
قد يقال بخبره بقرينة كبيرة (قوله أو رجل آخر) لم يعتبر وافية ان يكون مع سلاح مع ان الاثر الذي بالقتل

(قوله)  
لعمد المرجع

بمخلاف قوله قتل أحد هذين لتعدد الولي هنا في الجمال لتعيينه ولا تكونه لو نافي حق كل من ثم ولو تعدد الولي كان لو نافي كلال (وكذا عبيد ونساء) يعني اخبارنا ثانياً فكانت فلا تفتحه لأن ذلك بعد غلبة الظن أيضاً لأن الغرض عد التهمة (وقيل بشرط تفرقه) لاحتمال التواطؤ وروان لشهادته كشمال الكذب في اخبار العدل (وقول في مقتضى بيان وكفار) ولو غير ضمن في ما يظهر نالاً فكثر وفاروا وأولئك بان عدالة وإياه قسم جارية (لو في الأصل) لان اجتماعهم على ذلك يؤكده (و) الوث (or) مستطاعتها (ولظهر الوث) في تبيان

(وقوله بخلاف قوله) أي الشاهد (قوله أحد هذين) مغلول قتل (قوله لتعيينه) أي القاتل (قوله كلال) وهو شهادة العدل بان أحد هذين قتله (قوله يعني اخبارنا ثانياً) وفي الوجيزان القياس ان قول واحد منهم لو شوى حوى عليه في الحواشي الصغرى فقال وقولوا ووجزه في الأول وهو المعتمد هنا ومعنى وراى (قوله ثلاثاً فكثر) يقتضى عدم الاكتفاء بثنين على العباد وقال ابن عبد الحق يكتفى بثنين وهو الأقرب لحصول الظن لمبايرهما اه ع (قوله منها ولو ظهر الوث) عبارة عن ذلك في قوله وبما في المصنف والى قوله وبما تقرروا في النهاية الأولى فلا يخلف المسقوق وقوله واعتصر في الخ لئلا يكتفى (قوله صريحا) سيد كرمه (قوله فلا يخلف المسقوق) وله تخليف من عيونه على الأصل اه أسنى (قوله كذلك) أي صريحا (قوله خطأ وأوشعده) انظر لم يقبده اه رضى عبارة ع (قوله يفتى أو عدا اه) (قوله وأعرض الخ) أقره المصنف (قوله عيما) أي شرح وشهادة العدل الوث (قوله فأن لم يكذب) أي ظهور الذي لم يكذب العدل (قوله ويسق) أي المقسم نصف الدين اه ع (قوله والى قول لا) قال المصنف عمل الخلاف في المعين لأن أهل محله وقومهم ثبت في قسمهم لو ثبت أحد الوارئين واحدا منهم وكذبه الآخر عين غيرهم ولم يكذب اه ع (قوله فلا يسلط حق الذي كذب من الذي عينه قطعا لبقاء أصل الوث وانظر ما عايناه في ذلك المعين الذي تكذبه اه معنى (قوله من غير تعرض) أي صريحا (قوله أقسم كل الحسنيين الخ) عبارة عن الرض مع ضرورة واذن تكذيب الوارئين في محتملين وعين كل محتمل من غير راد الا قوله القاتل بكل الوث فلا يخلف الذي وكل من الوارئين تخلف من عينه على الأصل من أن اليمين في جانب الذي عليه اه وهذه كآثره مخالفاً للشارح ولعل لهذا عدل التباين عن قول الشارح على من عينه على الحق ما عينه قال ع (قوله على ما عينه أي من عدا خطأ أوشعده اه) (قوله لاحتمال ان منهم الخ) عبارة عن ذلك تكذيب منهم لاحتمال الخ (قوله المتزلة) أي كل منهما مع الله ولو وجع كل منهما بعد ان أقسم على من عينه وقال بان ان الذي أبهم هو الذي عينه أي للسلك ان يقسم على من عينه لا خرو باخذ ربع الدين وهل يخلف كل منهما في المرة الثانية تحسيناً أو تصغيراً فتلافوا يؤخذ مما سأت في جميع الثاني ولو قال كل منهما بعد ما ذكر المجهول فيعين منه آخر ذلك منهما ما أخذته لتكذيبهما ولكل منهما تخلف من عينه ولو قال أحد هما قتله ز يدعرو وقال لا تخبر بل يدعوه أو سمع على ز يلا فتقدم ما علمه طالبه بالنصف ولا يقسم الا على عروان أنه كذب في الترتيب الاول ولا يخلف عروا فيما يسلط في القسمات متولفتي تخلف فيقسم في روض مع شرحه (قوله باعتباره) الى قوله يؤخذ منه في المصنف (قوله وحسته) أي كل منهما (قوله اه) أي من النصف اه ع (قوله المستفاد) أي قبل ان يقسم الذي اه معنى (قوله أوكنت غائباً الخ) ودعوى وجود الحبس أو المرض يوم القتل كدعوى النية اه أسنى (قوله على رأس) أي واقف على رأسه (قوله فعل الذي عدلان) وان أقام كل ينة تقدم بينة القيسر يادة عليها كآثر التهذيب قال في

قوله بخلاف قوله) أي الشاهد (قوله أحد هذين) مغلول قتل (قوله لتعيينه) أي القاتل (قوله كلال) وهو شهادة العدل بان أحد هذين قتله (قوله يعني اخبارنا ثانياً) وفي الوجيزان القياس ان قول واحد منهم لو شوى حوى عليه في الحواشي الصغرى فقال وقولوا ووجزه في الأول وهو المعتمد هنا ومعنى وراى (قوله ثلاثاً فكثر) يقتضى عدم الاكتفاء بثنين على العباد وقال ابن عبد الحق يكتفى بثنين وهو الأقرب لحصول الظن لمبايرهما اه ع (قوله منها ولو ظهر الوث) عبارة عن ذلك في قوله وبما في المصنف والى قوله وبما تقرروا في النهاية الأولى فلا يخلف المسقوق وقوله واعتصر في الخ لئلا يكتفى (قوله صريحا) سيد كرمه (قوله فلا يخلف المسقوق) وله تخليف من عيونه على الأصل اه أسنى (قوله كذلك) أي صريحا (قوله خطأ وأوشعده) انظر لم يقبده اه رضى عبارة ع (قوله يفتى أو عدا اه) (قوله وأعرض الخ) أقره المصنف (قوله عيما) أي شرح وشهادة العدل الوث (قوله فأن لم يكذب) أي ظهور الذي لم يكذب العدل (قوله ويسق) أي المقسم نصف الدين اه ع (قوله والى قول لا) قال المصنف عمل الخلاف في المعين لأن أهل محله وقومهم ثبت في قسمهم لو ثبت أحد الوارئين واحدا منهم وكذبه الآخر عين غيرهم ولم يكذب اه ع (قوله فلا يسلط حق الذي كذب من الذي عينه قطعا لبقاء أصل الوث وانظر ما عايناه في ذلك المعين الذي تكذبه اه معنى (قوله من غير تعرض) أي صريحا (قوله أقسم كل الحسنيين الخ) عبارة عن الرض مع ضرورة واذن تكذيب الوارئين في محتملين وعين كل محتمل من غير راد الا قوله القاتل بكل الوث فلا يخلف الذي وكل من الوارئين تخلف من عينه على الأصل من أن اليمين في جانب الذي عليه اه وهذه كآثره مخالفاً للشارح ولعل لهذا عدل التباين عن قول الشارح على من عينه على الحق ما عينه قال ع (قوله على ما عينه أي من عدا خطأ أوشعده اه) (قوله لاحتمال ان منهم الخ) عبارة عن ذلك تكذيب منهم لاحتمال الخ (قوله المتزلة) أي كل منهما مع الله ولو وجع كل منهما بعد ان أقسم على من عينه وقال بان ان الذي أبهم هو الذي عينه أي للسلك ان يقسم على من عينه لا خرو باخذ ربع الدين وهل يخلف كل منهما في المرة الثانية تحسيناً أو تصغيراً فتلافوا يؤخذ مما سأت في جميع الثاني ولو قال كل منهما بعد ما ذكر المجهول فيعين منه آخر ذلك منهما ما أخذته لتكذيبهما ولكل منهما تخلف من عينه ولو قال أحد هما قتله ز يدعرو وقال لا تخبر بل يدعوه أو سمع على ز يلا فتقدم ما علمه طالبه بالنصف ولا يقسم الا على عروان أنه كذب في الترتيب الاول ولا يخلف عروا فيما يسلط في القسمات متولفتي تخلف فيقسم في روض مع شرحه (قوله باعتباره) الى قوله يؤخذ منه في المصنف (قوله وحسته) أي كل منهما (قوله اه) أي من النصف اه ع (قوله المستفاد) أي قبل ان يقسم الذي اه معنى (قوله أوكنت غائباً الخ) ودعوى وجود الحبس أو المرض يوم القتل كدعوى النية اه أسنى (قوله على رأس) أي واقف على رأسه (قوله فعل الذي عدلان) وان أقام كل ينة تقدم بينة القيسر يادة عليها كآثر التهذيب قال في

قوله بخلاف قوله) أي الشاهد (قوله أحد هذين) مغلول قتل (قوله لتعيينه) أي القاتل (قوله كلال) وهو شهادة العدل بان أحد هذين قتله (قوله يعني اخبارنا ثانياً) وفي الوجيزان القياس ان قول واحد منهم لو شوى حوى عليه في الحواشي الصغرى فقال وقولوا ووجزه في الأول وهو المعتمد هنا ومعنى وراى (قوله ثلاثاً فكثر) يقتضى عدم الاكتفاء بثنين على العباد وقال ابن عبد الحق يكتفى بثنين وهو الأقرب لحصول الظن لمبايرهما اه ع (قوله منها ولو ظهر الوث) عبارة عن ذلك في قوله وبما في المصنف والى قوله وبما تقرروا في النهاية الأولى فلا يخلف المسقوق وقوله واعتصر في الخ لئلا يكتفى (قوله صريحا) سيد كرمه (قوله فلا يخلف المسقوق) وله تخليف من عيونه على الأصل اه أسنى (قوله كذلك) أي صريحا (قوله خطأ وأوشعده) انظر لم يقبده اه رضى عبارة ع (قوله يفتى أو عدا اه) (قوله وأعرض الخ) أقره المصنف (قوله عيما) أي شرح وشهادة العدل الوث (قوله فأن لم يكذب) أي ظهور الذي لم يكذب العدل (قوله ويسق) أي المقسم نصف الدين اه ع (قوله والى قول لا) قال المصنف عمل الخلاف في المعين لأن أهل محله وقومهم ثبت في قسمهم لو ثبت أحد الوارئين واحدا منهم وكذبه الآخر عين غيرهم ولم يكذب اه ع (قوله فلا يسلط حق الذي كذب من الذي عينه قطعا لبقاء أصل الوث وانظر ما عايناه في ذلك المعين الذي تكذبه اه معنى (قوله من غير تعرض) أي صريحا (قوله أقسم كل الحسنيين الخ) عبارة عن الرض مع ضرورة واذن تكذيب الوارئين في محتملين وعين كل محتمل من غير راد الا قوله القاتل بكل الوث فلا يخلف الذي وكل من الوارئين تخلف من عينه على الأصل من أن اليمين في جانب الذي عليه اه وهذه كآثره مخالفاً للشارح ولعل لهذا عدل التباين عن قول الشارح على من عينه على الحق ما عينه قال ع (قوله على ما عينه أي من عدا خطأ أوشعده اه) (قوله لاحتمال ان منهم الخ) عبارة عن ذلك تكذيب منهم لاحتمال الخ (قوله المتزلة) أي كل منهما مع الله ولو وجع كل منهما بعد ان أقسم على من عينه وقال بان ان الذي أبهم هو الذي عينه أي للسلك ان يقسم على من عينه لا خرو باخذ ربع الدين وهل يخلف كل منهما في المرة الثانية تحسيناً أو تصغيراً فتلافوا يؤخذ مما سأت في جميع الثاني ولو قال كل منهما بعد ما ذكر المجهول فيعين منه آخر ذلك منهما ما أخذته لتكذيبهما ولكل منهما تخلف من عينه ولو قال أحد هما قتله ز يدعرو وقال لا تخبر بل يدعوه أو سمع على ز يلا فتقدم ما علمه طالبه بالنصف ولا يقسم الا على عروان أنه كذب في الترتيب الاول ولا يخلف عروا فيما يسلط في القسمات متولفتي تخلف فيقسم في روض مع شرحه (قوله باعتباره) الى قوله يؤخذ منه في المصنف (قوله وحسته) أي كل منهما (قوله اه) أي من النصف اه ع (قوله المستفاد) أي قبل ان يقسم الذي اه معنى (قوله أوكنت غائباً الخ) ودعوى وجود الحبس أو المرض يوم القتل كدعوى النية اه أسنى (قوله على رأس) أي واقف على رأسه (قوله فعل الذي عدلان) وان أقام كل ينة تقدم بينة القيسر يادة عليها كآثر التهذيب قال في

حلف المدعي عليه على تفهوا سقعا الوثيق في أصل الدعوى (ولو ظهر لوث بصل قتل دون عمد خطأ) كان آخر عدل باصله بعد دعوى مفصلة (فلا تقسمه في الأصح) لانهم حينئذ (٥٤) لا يتقدم مطالب القاتل ولا عاقلة ويؤخذ من ماله لیس الخافيه شاهد له انه لم يطابق دعواه وما

تقرر ادفع قول غير واحد  
تصور هذا الخلاف مشكل  
فان الدعوى لا تسمع الا  
مفصلة ومن ثم أجاب عنه  
الرافعي بان صورته ان يدعى  
الوثن ويصل ثم تظهر الامارة  
في أصل القتل دون صفته  
وساق شارح قول الرافعي  
وهنا يدل على ان القسمة  
على قتل موصوف تستدعي  
ظهور الوثن في قتل موصوف  
وقد يفهم من اطلاق الاصحاب  
انه اذا ظهر الوثن في أصل  
القتل كفي في عين الولى  
من القسمة على القتل  
الموصوف وليس يبعد ان  
لو ثبت الوثن في قتل موصوف  
بإثارة الدعوى هل يفهم  
واقسم فكلا لا يبعد ظهور  
الوثن فيهما يرجع الى  
الانفراد والاشتراك لا يعتبر  
فحسنى العمد وانما لم  
تأيد البلقني له وقوله ففى  
ظهر لوث وفصل الولى  
سمعت الدعوى واقسم  
بالخلاف ومن لم يفسلم  
تسمع على الأصح ثم قال ومن  
هذا يعلم ان قول المصنف فلا  
تسم على الأصح غير مستقيم  
انتهى وليس في محله لان  
المستعمل كلام الاصحاب  
الواقفة للثمن الممول على  
وقوع دعوى مفصلة و يفرق  
بين الانفراد والشركة  
والعمد وضد بان الأول  
لا يقتضى جهلا في المدعى

به بخلاف هذا (ولا يقسم في طرف) ورح (واتلاف مال) وتو قاسم النص ولحقه ما كلف من نصيب المدعى عليه بينه وبينه  
الوثن لكنتها في الأولين تكون تحسين (لا في عبد) ولو مدبر أو مكاتب أو أمة وله (لا في الظاهر) فاذا قتل عبدا وجب لوث

أقسم فيه بما على الأصح ان يمتنع عليها العاقلة (وهي) أي القسامة (ان يحلف المدي) غالباً (٥٥) ابتداء على قتل ادعاء ولو لغير امرأه

وكانت وجوباً لان منعه  
تنبه لخاصة في معنى قتله  
(تخميناً) لغیر السابق  
في قصة خبره وخصوص  
لعوم خبر البتة على المدي  
والبين على المدي عليه بل  
جاء هذا الاستثناء مصرحاً به  
في خبر لكن في اسناده لين  
ولقوله نائب المدي بالاثوث  
وأفهم قوله على قتل ادعاء انه  
لا قسامة في هذا الملقوف لان  
الحلف على حياته كالحلف  
فاورده سهو وأنه يجب  
التعرض في كل عين الى عين  
المدي عليه بالاشارة ان خضر  
والا فذكر اسميه ونسبه والى  
ما يجب بيانه في الدعوى وهو  
العمد وتوجه الحلف الى  
الصفة التي سخطها الحاكم  
عليها أما لاجال قصصه  
كل عين اتفاقاً فلا يكفي  
تكرره والله خشن مرة ثم  
يقول لغد قتله اما حلف  
المدي عليه بزيادة ولو لنكول  
المدي أو حلف المدي  
لنكول المدي عليه أو  
الحلف على غير القتل  
الشاهد تسمى قسامته بوجهها  
لحلف على قتل ادعاء (قوله  
على غير القتل) أي عين الطرف  
والجرح  
وتألفها من غير الرقيق (قوله  
فلا يسمع) أي في قتيه جميعه  
هنا اه ع (قوله غالباً)  
أحضره من دية الرافعة على  
الصفين ذلك هو صفة الكافر  
فأما على  
التمسك بذلك أو أقل  
والحاصل ان الحكمه بالسبئية  
الكامل ولا يلزم ايرادها  
(قوله كل عشرين) أي  
من الافد ينار اه ش (قوله  
عما يقتضيه التلظظ) متعلق  
بغرفة أي عين مجردة عن الاء  
بياء التي يقتضها  
التلظظ وهي التي مررت في  
العين اه كرديو يظهر ان  
مراد الشرح من الاقرار  
بعدمه كرا زاد عليه

غاية في جريان الخلاف اه رشدي (قوله أقسم) أي السدود بعد الاسماء ان اتفعا على قدر القيمة  
أو ثبت بسنة فذلك والا فبني تصديق الجاني بمسئوئان كان القرم على العاقلة لان القيمة يجب عليه أولاً ثم  
يخصمها العاقلة فهو جرحهم ائهم فرج ووجه ما عليه اه ع (قوله يمتنع على الأصح) والخالف لان القسامة  
فيه يمتنع على ان يذله لا يمتنع العاقلة فهو ملحق بالهائم اه ع (قوله غالباً) اختار من نحو مسئلة المستولمة  
الا فتناف الخالف فيما غير المدي اه سدر ع رأ قيل الفصل الثاني (قوله ابتداء) اختار من  
قوله الثاني أو حلف المدي لنكول المدي عليه اه سم (قول المن على قتل ادعاء) أي مع وجود الاثوث  
اه معني (قوله وجبتين) أي وعبد لمرأته يقسم في دعوى قتله اه ع (قوله لان منعه) تنبيه لخاصة  
الحج والجنين قد يحصل قتله حقيقة اه سم (قوله وهو مخصوص الحج) وذلك لانه طلب البين من ورونة  
القتيل ابتداء وما كفى فها من المدي عليه لا بعد نكول المدي اه ع (قوله على المدي عليه) عبارة  
النهاية على من أنكر اه ولعلماء روايتان (قوله هذا الاستثناء) أي استثناء القسامة عن ذلك الخبر  
اه معني (قوله لين) أي ضعف (قوله أنه لا قسامة) أي بل انما حلف الولي بمننا واحد فقط ووجه  
ايراده أنه وان لم يدع القتل صرحاً لكنه لازم للمعواه اه ع (قوله أنه لا قسامة في هذا الملقوف) خلافاً  
للمعني بصرته وأورد عليه هذا الملقوف فانه لا يشتم فيه سم أنه لا يتحقق فيه عمالة القتل جارية مستمرة وأوجب  
بان المراد تحقيق الحد المستغرق في الحج وقد تحققت قبل ذلك اه (قوله لان الحلف على حياته) لعل  
حق العبارة المدي فيه الحياة لا القتل اه سم (قوله فاراده) على منع المتن (قوله سهو) كان المورد  
نظر الى المعنى فان الولي مدح في المعنى ان القاتله لا يبق له لانه كان حياً فلا يلزم السهو وانما يجب بان المدي  
به في الظاهر الحياة اه سم (قوله وأنه الحج) عطف على أنه لا قسامة الحج (قوله الى عين المدي عليه) أي  
واحد كان أو أكثر فلا بد على عشرين مثلاً ذكر في كل عين منهم قتلا مودنه اه ع (قوله فذكر  
اسميه ونسبه) أي أو غيرهما كقبيلته وحقوقه وابقيه اه معني (قوله والى ما يجب بيانه) أي من عمد  
أو خطأ أو شبه عمد ورض وعش (قوله وهو العمد) وفاقاتها بتوخلاً للمعني عبارة وهي بشرط ان  
يقول في البين قتله وحده أو مع زبوعه أو خطأ أو شبه عمد أو لوجهين أو وجههما الثاني هو مستحب اه  
(قوله ان توجه الحلف الحج) في تقريره ينظر (قوله أما لاجال الحج) محتمل ما يجب بيانه مفصل من عمد أو  
خطأ أو غيرهما اه ع (قوله أما حلف المدي عليه) محتمل قول المتن المدي (قوله ابتداء) أي حيث  
لاوث وقوله أو لنكول المدي أي مع الموث اه معني (قوله أو حلف المدي الحج) أي وجب لول أو لا  
أو الحلف على غير القتل محتمل قول المتن على قتل قال ع (قوله اقتضاه على ما ذكر) يقتضي ان المسموع  
الشاهد تسمى قسامته بوجهها لحلف على قتل ادعاء اه (قوله على غير القتل) أي عين الطرف والجرح  
وتألفها من غير الرقيق (قوله فلا يسمع) أي في قتيه جميعه  
هنا اه ع (قوله غالباً)  
أحضره من دية الرافعة على  
الصفين ذلك هو صفة الكافر  
فأما على  
التمسك بذلك أو أقل  
والحاصل ان الحكمه بالسبئية  
الكامل ولا يلزم ايرادها  
(قوله كل عشرين) أي  
من الافد ينار اه ش (قوله  
عما يقتضيه التلظظ) متعلق  
بغرفة أي عين مجردة عن الاء  
بياء التي يقتضها  
التلظظ وهي التي مررت في  
العين اه كرديو يظهر ان  
مراد الشرح من الاقرار  
بعدمه كرا زاد عليه

غالباً) خرج عن الرود الثانية (قوله أيضاً غالباً) اشار الى انه قد يكون الحلف غير المدي كالأوامر  
استعملته فسمعه بعد قتل وهما الموث وبات السدود فله الدعوى وليس لها ان تقسم وانما يقسم الوارث  
كايين ذلك في البسوط كالأرض وشرحه ثم ايتا اشارة ذكر ذلك قبل الفصل (قوله لان منعه) تنبيه  
لخاصة في معنى قتله) أي الجنين وقد يحصل قتله حقيقة (قوله لان الحلف على حياته الحج) لعل حق العبارة  
المدي فيه الحياة لا القتل (قوله فاراده سهو) كان المورد نظر الى المعنى فان الولي مدح في المعنى ان اغاذ  
قتله بعد لانه كان حياً فلا يلزم السهو وانما يجب بان المدي به في الظاهر الحياة

(ولا يشترط انما) أى الاعان (على المذهب) لحصول المقصود مع تفرقة كما يشهد بتعدد اختلاف الاعان لانه احتط له أكثر مما يترتب عليه من العقوبة البدنية واختلاف النسب (٥٦) وشيوع الفاحشة هو تلك العرض (فلا تختلف اجنونا وانما) أو عزل خاص وعادة بتعدد اعادة عقوبته (بني) اذا أتى

بالتعدد كما يشهد كلام المفتي وسياق الشرح (قول المتن ولا يشترط موتها) فلو حلفه القاضي بحسين مينا في شخصين وواضع معنى ونهاية أى فلهما ما زاد اذ علموا ان طالع ما بينهما عش (قوله أى الاعان) أى القول المتن والمذهب على المتن الا قوله ويحلفون الى خروج قوله وانما لم يكتب الى ولومات (قوله أى عزل) فاقض واعدته) أى بناء على ان الحاكم يحكم بعلماه معنى (قوله لا تقرر) أى من قوله لحصول المقصود الخ عبارة المفتي أما على عدم اشتراط الموت الاظهار وأما على اشتراطها في مقام العسر (قوله لا تقرر) أى اعان الذى (قوله) بخلاف اعان الذى عليه عبارة الاسنى والمفتي يخرج بالذى على عليه فى البناء فى ما يتخلل اعانه عزل القاضى أو موته ثم ولى غيره أو الفرق ان عنه الذى فتتغذ بنفسها أو عن الذى لا ثبات فتتوقف على حكم القاضى والقاضى الثانى لا يحكم بحجة اقتضت عند الاول اه (قوله والى المقسم) الى قول المتن ويجب بالقسامة فى النهاية (قوله والى) أى ولى القلم وهو المسحق اه عش (قوله فى اتمام الاعان) أما اذا غت اعانه قبل موته فلا يستأنف صورته بل يحكمه بكل أقام بينة ثبته اه معنى (قوله فاذا بطل بعض باطل كلها) عبارة المفتي وشيخ الاسلام ولا يجوز أن يستقى أحد شأين غيره اه وروى على مسألة المستولدة الآية (قوله لا يستقل الخ) معنى ولا يستأنفان شهادة كل شاهد مستقلة بذليل انهما اذا قضت العين البها قد يحكم بما بخلاف اعان القسامة لاستقلال بعضه بذليل انه لو اقيم الشهادة شاهد لا يحكم بما استضى ومعنى (قوله أو موت الذى عليه) أى بخلاف موت الذى على على اتمام اعانه اه كرى (قوله ما مر) أى من قوله وانما استوفى الخ اه عش (قوله غالباً) سذكر كعقره (قوله ما وجد الخ) وهو المال اه عش (قوله لا تكون كل بعض الورثة وأب) أى فخطب الباقي والحاضر بحسين (قوله زوجة وبنت) خطب على نوره وزوج الخ اه كرى (قوله فخطب الزوج الخ) هذا واضح اذا انتظم بيت المال وقضى فرض الكلام بذليل قوله ولا يثبت حق بيت المال الخ أما اذا لم ينتظم فظاهر انه رد الباقي على البيت فقط الا رد على الزوج وتقسيم الاعان على حصته الزوجية والبنوة والبنوة الباقي فخص الزوج وحبسها بغير المنكر اذ نحن التحسين مستقر وبع ونصر البنت أربع سنين أو بعون كذلك اذ الباقي وهو سبعة أعمان التحسين ثلاث سنين أو بعون وثلاثة أرباع بعون فكميل وقضى على ذلك فظننا اه سم وفى البصرى من الشورى بن الطلاق وشبهه قول عشرة أى ولو حلف بحسب الارث وهو الثمن حلفت سبعة اه سم (قوله وهى خمسة ثمانية) فان المسئلة من ثمانية لثلاثة وحلف الثمن واحد والبنت النصف أربع فجمعوا على ان خمسة فتكون الاعان بينهما أخماسا سم وعش (قوله بين من معه) وهو الزوج (قوله فى البشارة الاولى وحدها ومع البنت فى الثانية اه عش (قوله بل ينصب) بناءا المفعول (قوله مدع عليه) أى من يدعى على المتهمة القتل اه رشيدى (قوله فيحلف الزوج خمسة عشر) وذلك لان حكمته ثلاث سنين عشرة وهى خمس ونصف خمس فيحلف ذلك من التحسين وهو ما ذكر ووحدة الاختين للاب بخسان والاختين

بالتعدد كما يشهد كلام المفتي وسياق الشرح (قول المتن ولا يشترط موتها) فلو حلفه القاضي بحسين مينا في شخصين وواضع معنى ونهاية أى فلهما ما زاد اذ علموا ان طالع ما بينهما عش (قوله أى الاعان) أى القول المتن والمذهب على المتن الا قوله ويحلفون الى خروج قوله وانما لم يكتب الى ولومات (قوله أى عزل) فاقض واعدته) أى بناء على ان الحاكم يحكم بعلماه معنى (قوله لا تقرر) أى من قوله لحصول المقصود الخ عبارة المفتي أما على عدم اشتراط الموت الاظهار وأما على اشتراطها في مقام العسر (قوله لا تقرر) أى اعان الذى (قوله) بخلاف اعان الذى عليه عبارة الاسنى والمفتي يخرج بالذى على عليه فى البناء فى ما يتخلل اعانه عزل القاضى أو موته ثم ولى غيره أو الفرق ان عنه الذى فتتغذ بنفسها أو عن الذى لا ثبات فتتوقف على حكم القاضى والقاضى الثانى لا يحكم بحجة اقتضت عند الاول اه (قوله والى المقسم) الى قول المتن ويجب بالقسامة فى النهاية (قوله والى) أى ولى القلم وهو المسحق اه عش (قوله فى اتمام الاعان) أما اذا غت اعانه قبل موته فلا يستأنف صورته بل يحكمه بكل أقام بينة ثبته اه معنى (قوله فاذا بطل بعض باطل كلها) عبارة المفتي وشيخ الاسلام ولا يجوز أن يستقى أحد شأين غيره اه وروى على مسألة المستولدة الآية (قوله لا يستقل الخ) معنى ولا يستأنفان شهادة كل شاهد مستقلة بذليل انهما اذا قضت العين البها قد يحكم بما بخلاف اعان القسامة لاستقلال بعضه بذليل انه لو اقيم الشهادة شاهد لا يحكم بما استضى ومعنى (قوله أو موت الذى عليه) أى بخلاف موت الذى على على اتمام اعانه اه كرى (قوله ما مر) أى من قوله وانما استوفى الخ اه عش (قوله غالباً) سذكر كعقره (قوله ما وجد الخ) وهو المال اه عش (قوله لا تكون كل بعض الورثة وأب) أى فخطب الباقي والحاضر بحسين (قوله زوجة وبنت) خطب على نوره وزوج الخ اه كرى (قوله فخطب الزوج الخ) هذا واضح اذا انتظم بيت المال وقضى فرض الكلام بذليل قوله ولا يثبت حق بيت المال الخ أما اذا لم ينتظم فظاهر انه رد الباقي على البيت فقط الا رد على الزوج وتقسيم الاعان على حصته الزوجية والبنوة والبنوة الباقي فخص الزوج وحبسها بغير المنكر اذ نحن التحسين مستقر وبع ونصر البنت أربع سنين أو بعون كذلك اذ الباقي وهو سبعة أعمان التحسين ثلاث سنين أو بعون وثلاثة أرباع بعون فكميل وقضى على ذلك فظننا اه سم وفى البصرى من الشورى بن الطلاق وشبهه قول عشرة أى ولو حلف بحسب الارث وهو الثمن حلفت سبعة اه سم (قوله وهى خمسة ثمانية) فان المسئلة من ثمانية لثلاثة وحلف الثمن واحد والبنت النصف أربع فجمعوا على ان خمسة فتكون الاعان بينهما أخماسا سم وعش (قوله بين من معه) وهو الزوج (قوله فى البشارة الاولى وحدها ومع البنت فى الثانية اه عش (قوله بل ينصب) بناءا المفعول (قوله مدع عليه) أى من يدعى على المتهمة القتل اه رشيدى (قوله فيحلف الزوج خمسة عشر) وذلك لان حكمته ثلاث سنين عشرة وهى خمس ونصف خمس فيحلف ذلك من التحسين وهو ما ذكر ووحدة الاختين للاب بخسان والاختين

بالتعدد كما يشهد كلام المفتي وسياق الشرح (قول المتن ولا يشترط موتها) فلو حلفه القاضي بحسين مينا في شخصين وواضع معنى ونهاية أى فلهما ما زاد اذ علموا ان طالع ما بينهما عش (قوله أى الاعان) أى القول المتن والمذهب على المتن الا قوله ويحلفون الى خروج قوله وانما لم يكتب الى ولومات (قوله أى عزل) فاقض واعدته) أى بناء على ان الحاكم يحكم بعلماه معنى (قوله لا تقرر) أى من قوله لحصول المقصود الخ عبارة المفتي أما على عدم اشتراط الموت الاظهار وأما على اشتراطها في مقام العسر (قوله لا تقرر) أى اعان الذى (قوله) بخلاف اعان الذى عليه عبارة الاسنى والمفتي يخرج بالذى على عليه فى البناء فى ما يتخلل اعانه عزل القاضى أو موته ثم ولى غيره أو الفرق ان عنه الذى فتتغذ بنفسها أو عن الذى لا ثبات فتتوقف على حكم القاضى والقاضى الثانى لا يحكم بحجة اقتضت عند الاول اه (قوله والى المقسم) الى قول المتن ويجب بالقسامة فى النهاية (قوله والى) أى ولى القلم وهو المسحق اه عش (قوله فى اتمام الاعان) أما اذا غت اعانه قبل موته فلا يستأنف صورته بل يحكمه بكل أقام بينة ثبته اه معنى (قوله فاذا بطل بعض باطل كلها) عبارة المفتي وشيخ الاسلام ولا يجوز أن يستقى أحد شأين غيره اه وروى على مسألة المستولدة الآية (قوله لا يستقل الخ) معنى ولا يستأنفان شهادة كل شاهد مستقلة بذليل انهما اذا قضت العين البها قد يحكم بما بخلاف اعان القسامة لاستقلال بعضه بذليل انه لو اقيم الشهادة شاهد لا يحكم بما استضى ومعنى (قوله أو موت الذى عليه) أى بخلاف موت الذى على على اتمام اعانه اه كرى (قوله ما مر) أى من قوله وانما استوفى الخ اه عش (قوله غالباً) سذكر كعقره (قوله ما وجد الخ) وهو المال اه عش (قوله لا تكون كل بعض الورثة وأب) أى فخطب الباقي والحاضر بحسين (قوله زوجة وبنت) خطب على نوره وزوج الخ اه كرى (قوله فخطب الزوج الخ) هذا واضح اذا انتظم بيت المال وقضى فرض الكلام بذليل قوله ولا يثبت حق بيت المال الخ أما اذا لم ينتظم فظاهر انه رد الباقي على البيت فقط الا رد على الزوج وتقسيم الاعان على حصته الزوجية والبنوة والبنوة الباقي فخص الزوج وحبسها بغير المنكر اذ نحن التحسين مستقر وبع ونصر البنت أربع سنين أو بعون كذلك اذ الباقي وهو سبعة أعمان التحسين ثلاث سنين أو بعون وثلاثة أرباع بعون فكميل وقضى على ذلك فظننا اه سم وفى البصرى من الشورى بن الطلاق وشبهه قول عشرة أى ولو حلف بحسب الارث وهو الثمن حلفت سبعة اه سم (قوله وهى خمسة ثمانية) فان المسئلة من ثمانية لثلاثة وحلف الثمن واحد والبنت النصف أربع فجمعوا على ان خمسة فتكون الاعان بينهما أخماسا سم وعش (قوله بين من معه) وهو الزوج (قوله فى البشارة الاولى وحدها ومع البنت فى الثانية اه عش (قوله بل ينصب) بناءا المفعول (قوله مدع عليه) أى من يدعى على المتهمة القتل اه رشيدى (قوله فيحلف الزوج خمسة عشر) وذلك لان حكمته ثلاث سنين عشرة وهى خمس ونصف خمس فيحلف ذلك من التحسين وهو ما ذكر ووحدة الاختين للاب بخسان والاختين



تستأوي عيين ابن الحلف كل ابن عيينة وفي ابن وختي مثلاً نوزع بحسب الارث المحتمل لالتاجر فيحلف الابن ثلثها واخذ النصف وان خفي  
 نضعها واخذ الثلث ووقف السدس اجتماع الحلفواخذ (وفي قول يحلف كل من الورثة تحسب) لان العددها كمين واحدة وأغلب  
 الاول باكثر القسم هنا (ولو نزل أحدهما) أي الوارثين حلف الاخر تحسب واخذ (٥٧) حصته (أو غلب) أحدهما أو كل صغير أو

للام خمس وحصة الام نصف خمس اه عش **(قوله)** تسعوا وربع الخ) اوثلاثون بن حلف كل منهم  
عشر اه معنى **(قوله يوزع)** الظاهر التائب **(قوله ثلثها)** وهو اربع وثلاثون مع خبر الكسر وقوله  
نصفهاو خمس وعشرون **(قوله ووقف السدس)** أى الى الصلح أو اليان اه حلى **(قوله العلف)**  
أى لا كثر وقوله والخذأى بالقل **(قوله هنا)** أى فى القسامة وقوله كمين واحدة أى غيرها **(قوله)**  
هنا) أى فى القسامة أى لا فى غيرها **(قول المتن)** وأخذ حصته) أى فى الحال اه معنى **(قوله)** لا تشأمن  
الدية) أى وما سبق من توزيع الاعيان مقدّم بحضور الوارثين وكأهم اه معنى **(قوله)** واحتمال تكذيب  
الغائب) أى والنقص بعد الكمال اه معنى **(قوله البطل)** أى تكذيب الغائب **(قوله)** على خلاف  
الاصل الخ) أى ما عن وجدأى التكذيب على مقتضاه اه معنى **(قول المتن وال)** أى وان بن حلف الحاضر  
أوالاصل صر الغائب أى حتى يحضر والصلح حتى يبلغ والعينون حتى يثيق اه معنى **(قوله)** ولا يبطل  
حقه) أى الخاص اه عش **(قوله)** ينكوه عن الكل) عبارة الى وضو لو امتنع الحاضر عن الزائد  
على قدر حقه لا يبطل حقهم من القسامة حتى إذا حضر الغائب كلهم اه سم **(قوله)** قامتها) أى البينة  
اه عش **(قوله نحو الغائب الخ)** أى الجنون **(قوله دورته)** أى الأثر اه عش **(قوله)** حلف  
حصته) أى ولا يحسم ما على لأنه لم يكن مستحقا حينئذ اه معنى **(قوله)** أو بان الخ) عطف على  
جمله مان الخ **(قوله القتل)** أى أو الطرف أو الجرح كما تقدم فى شرح ولا يشتم فى طرف الخ) اه عش  
عبارة الرض مع شرحه أو الاشبهان بين الجراحت كالنفس فتكون تحسبن سواء أقتضت أباها عن  
الدية كالمكسوة بدل الدأى وادت كبذل الدين والجلين اه **(قوله)** وان تعدد) الى قول المتن وفى  
التعديف النفس الاثوية وبه يغض ولونى كل المدعى **(قوله)** وان تعدد) أى المدعى عليه تحسب ولو رد  
أحد المدعى عليهم حلف المدعى تحسب واستقيم ما يخص المدعى عليهم من الدية إذا زعم عليهم اه عش  
**(قوله)** وفاق التعديها) أى حيث ما لم يكن كل تحسبون مينا التعديف الذى أى حيث وزعت الاعيان  
على عدد المدعين بحسب ما رثهم اه عش **(قوله)** لا يثبت لنفس ما يثام الخ) أى بل يثبت بعض الارش  
فحلف بقدر حصته اه معنى **(قوله)** من المدعى عليه) بأن لم يكن زان أو كان ونى كل المدعى من القسامة  
فردت على المدعى عليه فنكسك فردت على المدعى مرة ثانية اه معنى **(قوله)** لانها لا تزداد) أى فيها إذا  
كان وبالنسبة من بعض المدعين فقط نظر **(قوله)** ومن ثم لو تعدد المدعى عليهم الخ) لا موقوفة هناك  
حقه ان ينقطع كللى النهاية والمغنى أو يقدم على قوله أو المراد ومن الذى كالا يخفى **(قول المتن)** واليمين  
مع شاهد تحسبون) انظر عما إذا ينقض هذا عن قوله السابق كثيرا ان اختيار العدل لو شرب مع جواب به ان  
وجد شرط الشهادة كان أى لفظ الشهادة بعد تقديم الدعوى كان من باب الشهادة وان فى بغير لفظ  
الشهادة وقبل تقديم الدعوى كان من باب الوث اه عش **(قول المتن)** تحسبون) راجع للجمع كما تقرر  
والاحسن فى الردودة واليمين نصب ما عطف على اسم قبل استكمال شعرها ويجوز عند الكسائى الزعم اه  
معنى **(قوله)** وبه يتبع الخ) عبارة النهاية والوجه كما اقتضاه اطلاعهام الفرق الخ **(قوله)** لا فرق  
المستلهم من ثمانية للزوجة الثمن واحد وللت نصف أو بقه مجموع عماله خمسة فتكون الاعيان بينهما  
خماسا **(قوله)** ولا يبطل حقه بنكوه) عبارة الى وضو لو امتنع الحاضر من الزائد على قدر حقه لا يبطل حقه  
من القسامة حتى إذا حضر الغائب كل معاه اه

( ٨ - (شروافي وابن قاسم) - تاسع ) من المدعي ان لا يثبت لنفسه اي ثبوت في حق زوجته عليهم بحسب ازم  
(و ان البين (المردودة) من المدعي عليه القتل (على المدعي) خسوس لانهم لا لازمة لاراد (أو) المردود من المدعي (على المدعي عليهم لو)  
خسوس لانهم لا لازمة للمردودين ثم لو تعدد المدعي عليهم حلف كل الخسوس كالملة (و ان البين مع شاهد) بالقتل (خسوس) احتياطاً لدمويه  
يعلمه أطلق المدعي المتعقبة انه لا فرق بين المدعي عليه بجرم لو نكل المدعي عن القسامة أو البين مع الشاهد عن نكل المدعي عليه

وذكر على المدعي وان شئنا لان من الرد غير من القسمة لان سبب تلك النكول وهذه الاول والثالث (و يجب بالقسمة في قتل الخطأ وشبه  
العديدة على العاقلة) لقسام الحجة (٥٨) بذلك ولا يفتي عن هذا ما في بحث العاقلة خلافاً لزم إعلان القسمة بجنحة متعة على خلاف

(الح) خلافاً للمعنى عبارة وأطلق الشيخان تعدد الميز مع الشاهد يفتي أن يقعد العمد اقتل الخطأ  
وسبب العمد فيصنع الشاهد عينا واحدة كمن عن قسمة المارودي في الكلام عن أن شهادة العدل لو  
أه (قوله ردت على المدعي وان شئنا) وليس لنا من ردودنا لها أه بحسب (قوله لان سبب تلك) أي  
بين ردود قوله وهذه أي عن القسمة أه عش (قول المتن بالقسمة) أي من المدعي واحترز بالقسمة  
على الحلف المدعي عند نكول المدعي على ما كان القتل عداوته يشتمل القول لها كالقرار أو كالبينة  
والقود يثبت بكل منهما معنى وزاد ياتي في شرح وفي القديم قصاص ما واقعته (قول المتن على العاقلة)  
أي فيفتي في الأول من مطلق الثاني أه معنى (قوله لقسام الحجة) أي قوله وزاد في النهاية الاقوله  
وهو لما في المتن (قوله فيحتاج الى النص) أي ثلاثا يوهن ان القسمة تليست كالدين في ذلك كما أنها  
ليست كالدين في العمد أه معنى (قوله ديه) أي حلة أه معنى (قوله اما أن تدوا) أي تعطوا وقوله  
أو نأخذ الخ أي تعلو بحسب من الله في القسمة فيما أمر كره أه عش (قوله وهو) أي هذا الخبر  
(قوله لظهور الخ) خبر وهو (قوله وتستحقون بدم الخ) بدل من ماسر سم ورشيد (قوله دم صاحبكم)  
أي دم قاتل صاحبكم أه معنى (قوله فيدفع) ببناء المفعول نائب فاعله خبر رجل منهم (قوله أي ضم  
الخ) الأولى اسقاط أي (قوله وأجابوا) عبارة للمعنى والنهاية وأجاب الجديد أه (قوله بان المراد بدمه)  
هذا جواب ماسر وقوله والقسمة الخ هذا جواب خبر أي داود وقوله والدم بالخيل الخ هذا جواب خبر  
العصين أه سم (قوله بان المراد بدمه) أي وعبر بالدم عن الدية لانهم باخذوا نهباً سبب الدم أه  
معنى (قوله لاحذ الدية الخ) أي كما يكون للاقتصاص منه (قول المتن ولادى عدا باول الخ) عبارة لروض  
أودى على ثلاثة باول أنهم قتلوه عداوهم حضو وحلف لهم تحسين عينا فان غاوا حلف لكل من حضر  
تحسين انتهى سم أه عش (قول المتن باول) أي معه أه معنى (قول المتن اقسام عليه الخ) والمتعدد في  
هذا المدعي عليه وقسم من قول الشارح فلو أنهم لو كانوا ثلاثة نشؤ الخ المتعدد المدعي أه عش (قوله  
لتعذر الأخذ) أي قوله بعد دعواها في الغنى الاقوله وبجيب الى المتن في الفصل في النهاية الا ذلك وقوله قال  
جميع (قوله ثم الثالث) ذكر المعنى في شرح وهو الأصح عن نفسه وسكت عن حكم الثالث اذ حضرو وهو  
كالثاني فيما سم أه وقال عش بعد ذكر مثله عن الخالي مائة أي أعطى المدعي بعد حضو وخمسين عينا  
ان لم يكن ذكر في حلفه أو لا ولا فيحتاج الى حلف أصلاً أه (قوله فانكر) أي وان اعترف باقتص  
منه أه معنى (قول المتن اقسام عليه الخ) عبارة للمعنى فان اعترف بالقتل اقتص منسوان أنكر اقسام الخ  
(قوله تكل حضراهما) يتأمل هذا فان التبادر ان تحسب عند حضو وهما الهما لان لكل تحسب وعشرين  
سم على أه عش (قوله وحمل احتياجهما الخ) أشار به الى أن قول المصنف ان لم يكن الخ قبل اقسام  
لا لقرار المروج كما هو صنيع المصنف (قوله أي الثاني) عبارة للمعنى أي الغائب أه (قوله بحسبه  
رافعي) أي في الحرر أه معنى (قوله وبجيب الخ) قد يقول ذلك الشارح لا عجبان يفتي تستعمل

(قوله وتستحقون دم صاحبكم) بدل من ما (قوله بان المراد بدمه) هذا جواب ماسر (قوله والقسمة  
تشمل عين المدعي الخ) هذا جواب خبر أبي داود (قوله والدم بالخيل الخ) هذا جواب خبر العصين (قوله  
ولادى عدا باول على ثلاثة عشر أحدهم الخ) عبارة لروض أي وأدى على ثلاثة باول أنهم قتلوه عدا  
وهم حضو وحلف لهم تحسين عينا فان غاوا حلف لكل من حضر تحسين أه (قوله تكل حضراهما) يتأمل  
هذا فان التبادر ان تحسب عند حضو وهما الهما لان لكل تحسب وعشرين (قوله وبجيب الخ) قد يقول  
ذلك الشارح لا عجبان يفتي تستعمل المندوب بكل فوه في الوصية يفتي ان لاوصى ما كثر من ثلث ماله

ولم احتياجه للاقسام (ان لم يكن ذكره) أي الثاني (في الامعان) السابقة (والا) بان ذكره هنا  
فبني) وقالنا بجته الرافعي (الاكتفاء بما ناه على هذه القسمة في غير المدعي عليه وهو الاصح) قياساً على ما جاء في حديثه وعجيب مع  
قوله يفتي

أعراض شارخه بأنه يقتضي أن هذا منقول (ومن استحق بدل الدم أقسم) ولو كانا مجموعا وعليه وسد في قتل شبهة خلافه جرح ارتد  
ومات لا يقتضي قربة لأن ماله في نعم لو أوصى لستولته بقيمة قربة بعد قتله ومان قبل الأقسام (٥٩) والنكول قسم الورثة بعد دعواها

أودعواهم أن شأنا لا لهم  
الذين يختلفونه والقيمة لها  
علاويهم فان نكولهم مع  
دعواها لتخلف الحكم ولا  
تخاف حتى ويقسم مستحق  
البذل (ولو) هو (مكتاب  
لقتل عبده) لأنه المستحق  
فان عجز قبل نكوله أقسم  
السيد أو بعد فلا كوارث  
وهذا المسئلة المستولدة  
لذكره أنفا يعلم أن قوله  
أقسم جرى على القالب  
الحالف فيها غير المدي  
وظاهر أن ذكر المستولدة  
مشال وانه لو أوصى بذلك  
لا أثر أقسم الوارث أيضا  
وأخذ الموصي له الوصية  
قال جرح لو أوصى لا أثر  
بعين فادعاهما آخر حلف  
الوارث كقضية المستولدة  
وقيل يفرق بأن القسامة  
على خلاف القياس احتياط  
لادعاء قال ابن الرضا هذا  
ان كانت العين بيد الوارث  
فان كانت بيد الموصي له  
حلف حراما (ومن ارتد) بعد  
موت حرمه (لا تقتل) تأخير  
أقسامه لاسلم ثم يقسم لانه  
لا يزوج من العين الكاذبة  
فان أقسم في الرد مع حلف  
الذهب) وأخذ الدية لانه  
صلى الله عليه وسلم اعتد

للمتول كقوله في الوصية ينبغي أن لا يوصى بأكثر من ثلث ماله اه (قوله) أعراض شارخ (الح) واقسمه  
المغني (قوله) بأنه أي كلام الصنف قوله أن هذا أي قوله ان لم يكن ذكره في الأيمان والافئحة (الح) (قوله)  
منقول (الح) عن الأصحاب اه (قوله) بخلاف جرح ارتد (الح) عبارة المغني آخر من استحق الح حلف  
جرح بعض مسلما فان (الح) (قوله) لو أوصى (الح) السيد (قوله) بعد قتله (الح) متعلق بأوصى اه رشيد بن عجز  
تعلقه بقيمة عبده بما قاله رضي فان أوصى لمستولته بعد قتل حلف السيد بطلت الوصية أو بقيمة عبده  
ان قتل تحت الوصية والقسامة للسيد أو ورثته اه ووافق الأول فقط قول المغني بقيمة عبده المتقول اه  
(قوله) ومان (الح) عبارة المغني بالوصية بحيث إذا مات السيد قبل القسامة فان المستولته تستحق القيمة ومع  
ذلك لا تقسم بل الوارث لان العدم القتل كان للسيد والقسامة من الحقوق المتعلقة بالقتل فغيرها كسائر  
الحقوق وإن ثبت القيمة صرنا في الاستولته بموجب ومتحقق مراده كقوله يقتضي دية اه (قوله)  
أقسم الورثة) فهنا أقسم غير مستحق بدل الدم اه سم (قوله) بعد دعواها (الح) أي المستولته فتوفاه أو دعواهم  
أي الورثة (قوله) ان شأنا) فسد لقوله أقسم الوارث وتعتبر الوارث مع شره ولا يلزمهم القسامة وان يقتضوا  
الحال لانه سمي في تحصيل غرض الغير فان نكول من القسامة ثم قسم المستولته لان القسامة لأتباع القيمة  
وهي للسيد فتخصص بطلته في له بالوصى على انقصم القيمة والتخليف لان الملك لها فيها طاهر ولا يحتاج  
في دعواها أو التخليف إلى اثبات حصة الاستحقاق والى إعراض الوارثتين القصوى فلا ينكول الحلف من  
اليمين حلفت عن الرد اه (قوله) ولا تخلف حتى) أي لأنها ليست تخلف للورث فلا ينكول الحلف من  
اليمين المردودة اه ع (قوله) ويقسم (الح) دخول في المتن (قوله) لانه المستحق) أي لبلده ولا يقسم سده  
بخلاف العبد المأذون في الفحارة إذا قتل العبد الذي تحت يده فان السيد يقسم لبلده دون المأذون لانه  
لاحق له معنى وأسن (قوله) فان عجز) أي المكاتب من أدام الحجوم (قوله) قبل نكوله (الح) أي قبل أقسامه  
وأما لو عجز بعدما أقسم أخذ السيد القيمة كجوامان الوارث بعدما أقسم اه معنى وأسن (قوله) لانه بعد فلا  
أي فلا يخلف بطلان الحق بالنكول لكن للسيد بتخليف المدي عليه اه أسنى (قوله) كالوارث) أي كما  
لا يقسم الوارث إذا نكول ماله اه أسنى (قوله) وهذا) أي مسئلة عجز المكاتب (قوله) إذا خالف فيها  
(الح) انما يقسمه هذا لو كان المصنف قال ومن ادعى أقسم وانما قال ومن استحق بدل الدم أقسم وهذا انما يخرج  
من مسئلة المستولته دون مسئلة الكافة فتأمل على ان اطلاق ان الحالف غير المدي في مسئلة المستولته  
لا يعمم قوله أو دعواهم اه سم (قوله) غير المدي) عبارة النهاية تعبر المستحق على الجواب اه (قوله)  
(هذا) أي الخلاف (قوله) حلف جزما) أي الموصي (قوله) بعد موت حرمه) عبارة المغني بعد استحقاقه قبل  
بان عوت الجرح وحم برئ وليه قبل أن يقسم أما إذا ارتد قبل موته ثم مات الجرح وهو مرنقلا يقسم لانه  
لا أثر لخلافه إذا قتل العبد أو سده فانه لا فرق بين أن يرتد قبل موت العبد أو بعده لان استحقاقه بالملك  
لا لألارث اه (قوله) ثم يقسم) إلى الفصل في المغني (قول المتن) سم) أي أقسامه (قوله) وأخذ الدية) يقتضي ان  
الاخذ لا ينافي وقت المدي على جرح ع (قوله) اعتدما بيمان اليهود (الح) أي قبل على ابن عبيد الكافر  
محصنة اه معنى (قوله) اعتدما بها) أي بامانة حال الردة (قوله) لتعذر بيت المال) لان دية معلومة للمسلمين  
وتخلفهم غير ممكن اه معنى (قوله) ولا الجبس) أي بان طال المجلس اه ع

(قوله) أقسم الورثة (الح) فيها أقسم غير مستحق بدل الدم (قوله) إذا خالف فيها غير المدي) انما يقسمه  
هذا لو كان المصنف قال ومن ادعى أقسم وانما قال ومن استحق بدل الدم أقسم وهذا انما يخرج من مسئلة  
المستولته دون مسئلة الكافة فتأمل على ان اطلاق ان الحالف غير المدي في مسئلة المستولته لا يعمم قوله  
أو دعواهم (قوله) بل قال جرح لو أوصى لا أثر بعين) كتب عليه مهر (قوله) وأخذ الدية) يقتضي ان لاخذ

لوارثه) خاصا (لأقسامه فيه) ولومع لو ثبتت حلف بيت المال بل ينصب الامام مدعيان حلف المدي عليه فواضع الاجاب حتى  
يقروا بحلف

فيما يثبت به موجب القود والبال بسبب الجناية وأكثر ما في الشهادة والدعوى وقدمتها تباعا في الشافي رضي الله عنه (انما يثبت موجب) بغير الجيم (القصاص) (٦٠) في نفس أو غيره لمن قتل أو أوجع أو أزاله (بأقرار) صحيح من الجاني (أو شهادة عدلين) أو يعلم القاضى أو يحول

المدى عليه مع حلف الذي كما يعلمان مما سجد كره على أن الأخير لا اقتراروا قبلة كالتي تنص على أن البصر لا يثبت إلا بالأقرار فلا بد عليه (و) انما يثبت موجب (المال) بمسار (بذلك) أي الاقرار أو شهادة العدلين ومافي معناهما (أو رجل وامرأتين أو رجل (و) مغيرة أو متعددة كما مر نفاً بالقسامة بكل من محاذمه وشرط ثبوته بالحقبة الناقصة أن يدينه لا بالقود والالم يثبت للمال ما هو واجب في السر ستمها وان ادعى القطع لثبوتها أو جعما والعد لا موجب الا الاقرار فلا وجبنا المال أو جعما غير المدى (ولو عفا) المستحق (عن القصاص) قبيل الدعوى والشهادة على مال (ليقبل المال رجل وامرأتان) أو شاهد وعين (لم يقبل الاصح) اذ لا يثبت للمال الا بعد ثبوت القود اما بعدهما وقبل الثبوت فلا يقبل قطعا لان الشهادة غير مقبولة حين أقیمت (ولو شهد هو وهما) أي رجل وامرأتان وفي معناهما رجل معه عین (بما شتمها أو اشاع لم يجب لوشهها على المذهب) لاتحاد الجناية فاذا اشتملت

لا ينافي وقف حال المرد

في فصل انما يثبت موجب القصاص بأقرار أو عدلين (الم) (قوله مفردة أو متعددة كما مر) راجع أن مر ذلك بالنسبة للمفردة عبارة الزركشي وقوله أو عين من أرواحه عین فرادة والاوان بریدل إلى غير القسامة فانه يثبت بالعين المفردة وهو بعد من سبابة لكن ودعليه ان العين في الجراح كلها متعددة على الظاهر ولا توزع على مقدار الجناية (قوله وانما موجب السرقة) أي بالنقص (قوله

الناقصة

على موجب قود لم يثبت إلا بمسار كلمة وبه فرق ويصح من يد مرق منه لغيره فان الثاني يثبت بالنقص لانها جناتان مستقلتان ومن ثم لو اختلف الجاني أو الضرب في الأولى ثبت الهشيم بالانفراد مستند (وليصح)

وجواب الشاهد بالمدي الذي هو إضافة التالف الفعل (فوقال) أشهد أنه ضربه بسيف فرحفت لم يثبت) الذي هو الموت النشأ عن فعله (حتى يقول فقام منه) أين جرحه أوقفته أوقلت مكانه لا لم أجد محتمل منه بسبب خيبر جرحه فثبتنا شاقنا قولنا أنها بعد ذلك لاحتمال ويكني أشهد أنه قتله وإن لم يذكر ضرا ولا جرحا لا لما قد توهم من العبارة (وقال ضربه أو أسفاهه أو أقامه) نعم ثبتت دامية) نصريح كلامه بخلاف فقال لم لاحتمال حصول السيلان بسبب آخر (٦١) (ويستقرط لوحية) أي الشاهد منها

الناسفة (قوله وجوبا) الى قوله وما قيل في الغنى الا قوله وبكفى الى المتناول التسليم اليها به الا قوله خلافا الى المتن (قول المتن بالذى) يفتح العين الى الذى معنى ونهاية (قوله فان كانه) لعل وجها لا مكانه بذلك ان المتبادر منه ان موته بسبب الجناية ولا الاختصام مع ذلك ان موته بسبب آخر كسقوط حداد ومثل ذلك ما لو قال فانتسلا اه عش (قوله) وان لم يذ كر ضربا لوجرا) فاذا انحصار على فنى ما ذكره اذ كر شرو و بالعدوى كقوله قتله بعد الاخطا الى غير ذلك على ما مر في دعوى الدم والقسامة اه عش (قوله) بخلاف فساد الدمه) وقاس ما لو قال فانتسكاه او اذناه قال هذا ناسل دم مسكاه او اذناه اقلبت اه عش (قول المتن فافوض عظم راسه) ولو اقتصر على قوته او ضلعت سمع لصدقها بشعر الرأس ولو جمع من الواجب فيما لم يحكمه موز يادى اه عش (قوله من الاضاح الخ) اى هو لرفع الكشف والبيان وليس فيمخصص بعظم اه يجبرى (قوله) اى العظم (قوله الى اصطلاح الفقهاء) اى من اختصاصه بالعظم (قوله) رده البلقنى الخ) خبر وما قيل الخ (قوله بذلك) اى بالاضاح (قوله وفيه) اى فى كلام البلقنى (قوله هنا) اى فى نحو الاضاح من الشاهد العاى وقوله فيما قاس عليه اى من نحو التمرىج من العاى (قوله الموضحة لاقود) سذكر كبحرته باختلاف قدرها الخ اى حواجة بقاى البدن (قوله فافذا كان على واسمواض) توفى ابن قاسم في هذا التقديم نقل عبارة شرح المنهج الصريح بعدم اعتباره لانه لا يبين بيان الموضحة بحلا وساحة وان كان واسمواض متحدة واحدة اه رشدى اقوله وكذا عبرة الخفى مرى بحيث اشترط بيان الموضحة بتحصلا وساحة والاشاره الى اهلوا وان واسمواض متحدة واحدة (قوله من سيبو ذلك) اى ولم يسنوها بالاشارة اليها (قوله بل يتعن الارش) عبارة الخفى اقم قوته لمكن قوته فانها بالنسبة الى وجوب المال للاحتياج الى بيان وهو الاصح المنصوص اه (قوله لا يختلف) اى باختلاف محلها ولا باختلاف مقدارها اه عش (قوله وموته) اى من قوته لانه لا يختلف الخ (قوله لاند) اى فى وجوبها (قوله من تقيسها) اى تعيين مرجعها على حذف المضاف ويجوز ارجاع الضمير الى الباقي بناؤا بل فى السقوتى بعض نسخ النهاية من تقيسها ما بالثبته اى المحل والقدر (قوله لا تختلفاها) اى الحكمه (قوله حقيقة) الى التسليم الخفى (قوله وهو يقتل غالباً) من مقرر الساسى (قوله نايما) يعنى كاتاس من ثم نايما اه مفسى (قوله وانلاردا) راجع لكل من المثالين (قوله) اى لاسمه (قوله وهما) اى دية شبه العمدوا على حذف المضاف (قوله فعليه) اى الساسى (قوله ولدت) اى به اه عش عبارة الخفى وان قال امرضته بعز زمان مرض به وانما حتى مات كانت لو ان قامت ونساقته تا لم حتى مات من بحلف الى لانه مات بصعوى يائذ ذاك بيقان ادى الساسى رواه من ذلك المرض واحتمل روى بان مضطحة بحمل روى فها قد يسمتها (قوله وكسكوه الخ) هذا هو الاقرار بالحكمى اه رشدى اى فهو عطف على قوته كقيلته الجمارة الخفى وشبه الصر

[illegible]

مع عبد المدي (الاسنة) لتعود مشاهدة (٦٢) ضد الساحر ونايزمعه \* (تثنية) \* تعلم السحر وتعليمه خوامان مفستان مطلقا على

الاصح وعلى خلاف حيث  
لم يصح فعل مكرولا  
اعتقاده ويجزم فعله  
ويسبق به أيضا ولا يظهر  
الاعلى فاسق اجاعا فيها  
نعم سئل الامام اجد من  
يطلق السحر من السحور  
فقال لا بأس به واخذ من محل  
فعله لانه الغرض وفيه نظر  
بل لا يصح اذا بطل لا يتوقف  
على فعله بل يكون بالرق  
المأثور ونحوهما ليس  
بسحر وفي حديث حسن  
التشريع من عمل الشيطان  
قال ابن الجوزي هي حل  
السحر ولا يكاد يقدر عليه  
الامن عرف السحر انتهى  
أي للشرقة التي هي من  
السحر بحر مستوان كانت  
لغسله بخلاف الشرقة  
التي ايسر من السحر فقام  
مباحة كايها لا اعتقد كروا  
لها كيفية وتظهر المنقول  
عن ابن المنيب جواز حله  
من الغيور بسحر لانه  
حيث نال لاضر ولكن  
خالصه الحسن وغيره وهو  
الحق لانه قد نبه من  
شان العالم به الطبع صلى  
الافساد والاضراب ففعل  
الناس عنه واما جواز  
علي من اختار حله اذعين  
لردقوم يقتضي منهم قال كما  
يجوز تعلّم الفلسفة المحرمة  
وهو حقيقة عند أهل السنة  
ويؤثر نحو مرض وبغضه  
وفرقة ويجزم تعلم وتعليم  
كهانة وضرب به سل ونحو

أيضا بالعين المردودة كل مدعى عليه القتل بالسحر فنكره وينك عن العين فتدعى على المدي بناء على  
الاصح منها كالأقرار اه (قوله عن المدي) أي بجناحه اه عش (قوله وتأثير سحره) أي في  
الشخص العين فلا ينافي قوله السابق وأشهد علان الخ لانه كان في النوع مع قد الغالب (قوله تعلم السحر)  
التي قوله ثم في المعنى (قوله مطلقا على الاصح) أي خلافا لآن أي هو في قوله يجوز تعلّمه وتعليمه لاوقوف  
عليه لا لعمل به اه معنى (قوله ولا اعتقاده) فان احتج بقوله في تقديم اعتقاده كغيره اه معنى  
(قوله ويجزم فعله) وهل من السحر ما يقع من الاقسام وتلاوة آيات قرآنية وتوليد الهلاك ففعل  
حكمه المذكور أم لا فيمنظر والا قربا لاول ما يرجع اه عش عبارة السدع ولا بأس بحل السحر  
بشي من القرآن والذكر والكلام المباح وان كان شي من السحر فقد توقف فيه أجد والمذهب جوازه  
مردود انتهى انتاع في فتاها الحاشية اه (قوله ويسبق به) أي بفعله السحر مطلقا أيضا أي كعقله  
وتعليمه (قوله فيها) أي في قوله ويجزم فعله ويسبق به قوله ولا يظهر الخ قوله ثم الخ استدراك على  
دعوى الاجاع في الاول فقط أي قوله ويجزم فعله ويسبق به عبارة المعنى قال امام الحرمين ولا يظهر السحر  
الاعلى فاسق ولا يظهر الكرام على فاسق وليس ذلك بمقتضى العقل بل مستقادم اجاع الامة اه (قوله  
يطلق السحر) أي يحله (قوله منه) أي من جواب أجد (قوله لهذا الغرض) أي الحل (قوله وقبه  
نظر) أي في الاخذ (قوله اذا بطل الخ) وقد يقال ان اطلاق الامام أجد ظاهر في العموم وهذا التقدير  
كأن في حجة الاخذ (قوله وفي حديث الخ) تأيد للنظر (قوله وذكر والها) أي للشرقة المباحة (قوله  
لانه) أي السحر حيث أني حين حل به السحر عن الغير (قوله وهو الحق) أي ما قاله الحسن البصري  
وفيه من عدم جواز ما قال (قوله لانه ما الخ) لا يخفى انه إنما يفيد عدم جواز التعلل لعدم جواز فعل  
العالم به حله عن الغير (قوله وما ذارد الخ) يعني بقوله لانه ما الخ وما فيه (قوله قال) أي من اختار  
حله الخ (قوله وحقق الخ) \* (تثنية) \* السحر لغة صرف الشيء من وجه يقال ما صرح عن كذا  
أي ما صرح فله عنده ما صرحا به لانه لا يخلو من النقص لمحيته لا فعله وأقوال ترتب عليها أمور خلقها العادة واختلف  
فعله هو تحقيقه وأصبحت قال بالاول المعترلة واستدلوا بقوله تعالى يحلّل اليمين يحرمهم أي أناسي وقال  
بالثاني أهل السنن يدل ذلك الكتاب والسنة الصحيحة والساحرة ياتي بفعله أو قول يتغير به حال السحور  
فيمرض ويوتئسه وقد يكون ذلك بوصول شيء اليه من دخان أو غيره وقد يكون بدونه ويقرب به بين  
الزوجين ويكثر معتقدا بآفته \* (فائدة) \* لم يبلغ أحد من السحرة الى الغاية التي وصل اليها القبط أيام  
دلو كملك مصر بعد فرعون فاتهم وضمو السحر على البراب وصوروا فيها صور وصا كر الدنا والبراب  
بالا بالوحدة أجمع تحت وتجعل فيها الصور المذكور وهي مشهور في بلاد الصعيد فاي عسكر قصفهم  
أقوال ذلك العسكر المصور فاقاموه من قلع الاعين وقطع الاعضاء اتفق عليه العسكر القاصد لهم فخاف  
منهم السكار وأقلموا استماتة سنة والنساء من الملوك والأمراء بحسب قدر فرعون وجنوده فهامهم  
الملوك والأمراء قال المدي حكاه القرافي وغيره وذهب قوم الى أن الساحر قد يقاب سحره الايمان ويجعل  
الاستان حارا بحسب قوة السحر وهذا واضح البطلان لانه لو قدر على هذا القدر ان يرد نفسه الى الشباب  
بعد الهرم وان غلب نفسه من الموت من حله أنواعه السيمياء أو الكهانة أو التيمم أو الضرب بالرم والحصى  
والشعير والشعيرة فقام تعليمها وتعلمها فعلا وكذا أصله العوض وأخذ منها بالنس الضعيف في انتهى  
عن حوان الكهنة والباقي بمنتهى وعش (قوله ويجزم تعليم كهانة) والكهنة من تحب  
واسطة التيمم عن القيساني المستقبل بخلاف العراف فانه الذي يضرب عن القيساني الواقعة كعين السارق  
ومكان السرق والاضافة أسمى ومقتضى (قوله وضرب الخ) عطف على تعلم الخ (قوله ونحو مسلم الخ)  
عبارة المعنى وأما الحديث الصحيح كان تبس الانبياء بخط في وافق خطه فذلك لغنا من علم موافقته فلا  
باس ونحو لانه الواقعة فلا يجوز لنا ذلك اه وفي عش عن المدي مثلها (قوله عاق حله) أي

الضرب

مسلم على حله لا يخلو عنه علقه بحرفه فمؤافقة

ما يفصل منه لما كان يغله التي الذي علموا بان بطلان ذلك فضلا عن علمه وشعر وحصى وشعبه وانما التفرج على فاعل شيء من ذلك كالمظهر  
 لانه اعانه على مصبة ثم اتي فتلاوى المصنف اصرا صرح بذلك والخبر الصحيح من اتي عاقله تقبل له صلاة او يعن بواشبهه وفي القبول فيه نفي  
 للتوابع لا الهمة وقيل هذا الكلام لانه لا ضمان على القاتل بالعن وان تعدلوا نفي كشيء من بعض المتأخرين انه اتي بان يولي العلم  
 قتلى وتقتل مورثا لمحال لانه فيما شئتوا كالساحر وحيد في نفي ان ياتي فيه نفسه انتهى وفيه نظر بل الذي يتخلفه لان غايته  
 كعاش تعدد وقاعدته داخل من تعدد النظر اليه على ان القتل بالحال حقيقة بانما يكون (٦٣) لمجرد عدم نفوذ نفسه في مجرم اجماعا  
 (ولو شهد لورثه) غير اصل

ورفع (بحسرح) يمكن  
 افضاءه للهلك (قيل)  
 الاندمال لم يقبل وان كان  
 عليه من مستغرق لهجة  
 اذ لم كان الارشله  
 فكانه شهد نفسه ولا نظر  
 لوجود الذين لانه لا يمنع  
 الارث وقد يرى الدائن أو  
 يصلح وكونه لمن لا يتصور  
 ابراه كز كانه لا يملك  
 البسوة العبرة بكونه مورثه  
 حال الشهادة فان كان عندها  
 بمحو بانزال الماتسح فان  
 كان قبل الحكم بالشهادة  
 بطلت أو بعده فلا وبعد  
 يتقبل (الشهادة) وكذا  
 تقبل شهادة لورثه (بما)  
 في مرض موته في الاصح  
 لانه لم يشهد بالسبب الناقل  
 للشاهد بتقدير الموت بخلاف  
 الجرح ولان المال يجب  
 هناكلا وبصرف فيه  
 المريض كيف اراؤهم  
 لا يجب الا بالموت فيكون  
 للورث (ولا تقبل شهادة  
 العاقله بفسق شهود قتل)  
 أو نحوه (بمداخلة) أو  
 بتوكيد شهود الفسق

الضرب برمل وكذا ضمير من وشعره (قوله ما يفعل) بيننا المفعول (قوله عله) بينه المفعول من  
 التعليم (قوله ذلك) أي الموافقة تاب فاعل ظن (قوله وشعره) بالجر عطفا على رمل (قوله وشعبته)  
 عطفا على كنهاته (قوله والتفرج) عطفا على تعلم الخ عبادة عمن عن الميمى ويحرم الشيء الى أهل  
 هذه الأنواع وتصدقهم وكذلك يحرم للشافعية والطبرية على فاعل ذلك التوابعه اه (قوله ذلك)  
 أي بحسرة التفرج (قوله عرافا) مرتبة بر آفا (قوله يشبهه) أي المتفرج (قوله وتقتل ان ركني)  
 أي قوله لان غايته في المعنى (قوله لانه) أي الذي فهمه أي في الحال أو القتل (قوله وفيه نظر الخ) أي في  
 فتوى البعض عبارة الغنى والصواب أنه لا يقتل به ولا يلعن عليه كاتقبل ذلك من جماعة من السلف اه  
 (قوله لان غايته الخ) أي الذي المذكور (قوله منه) أي العائن (قوله غير اصل) ورفع أي كما يعلم من باب  
 الشهادات لان شهادتها لا تقبل مطلقا لمصبة اه معنى (قوله عكن افضاءه) أي قوله كذا قيل في الملة في  
 الاقوله في المجلس أو بعده والى قوله ولا ينافي ما رجحت الاول في التوبة الاقوله ولا نظر الى ما قبل لا يحمله  
 (قوله عكن افضاءه للهلك) أي ولو كان ذلك الجرح ليس من شأنه ان يسرى لانه قد يسرى سم على النجس  
 اه عمن (قوله وان كان عليه) أي على مورثه وكذا ضمير مات (قوله وقد يرى الدائن) يؤخذ منه ان  
 مثل ذلك ما لو أوصى بارش الحانة تعليلا سرخا ان الوصي قد لا يقبل فثبت الموصى به للورث اه عمن  
 (قوله لمن لا يتصور الخ) أي أو المحصور عليه بصيا وجنود معنى وعش (قوله كز كلة) أي ووقف عام اه  
 معنى (قوله لا يلتفت اليه) لان التهمة موجودة لاحتمال ظهور مال لورثه كان خصما قال الزاقي وشهدتهم  
 بتوكيد الشهود كشهدهم بالجر اه معنى (قوله فان كان) أي الزوال (قوله المتن وبعد) أي الاندمال  
 (قوله لا لم يشهد الخ) عبارة جلال في تعليل مقابل الاصح وهو فرق الاول بان الجرح حسب الموت الناقل  
 للحق يختلف في المال او ريدى زاد المعنى عمن مثل ما مر من الجلال فاذا شهد بالجرح فكانه شهد  
 بالسبب الذي يثبت به الحق وهما بخلاف اه (قوله أو نحوه) أي كقطع طرف فخا أو شبهه اه معنى  
 ويحتمل ان الضمير للمقتضى (قوله وكذا ان لم يحمله) لفقرهم أي لا تقبل اه عمن (قوله بخلاف  
 الموت) أي موت القريب (قوله كينة باقرا اه) أي كشهادة العاقله بفسق بينه اقرا به بالتسليم العمد اه  
 معنى (قوله الا التهمة) أي لا تشمل فيه قول ولو شهد انان الخ عبارة المعنى واعلم انه بشرط في  
 الشهادة السلام من التكاذب وحيد ولو شهد الخ (قوله المتن يشته) أي شخص اه معنى (قوله أي المدعى  
 به) بتفسير لقوله (قوله على الاولين) أو على غيرهم معنى وأسنى (قوله لان طلبه) أي المدعى اه عمن  
 (قوله ان سأل) أي الحاكم (قوله اه) أي الحاكم وعبرة المعنى لان دعواه القتل على المشهود عليهما  
 وطلبه الشهادة كفا الخ (قوله فالمراد استحقاق التصديق) أي مراد القبول بسكوت الولى سكوت عن  
 التعيين في معنى العرفه فلا يشكل بان الواجب القودعنا (قوله وكذا ان لم يحمله) لفقرهم لا يكون  
 الاقرب من الخ بقى ما لو كان الايديون أغنياء والاقررون فقراء فهل ترد شهادة الايديين لانهم المتعلمون

لدفهم بذلك الغرم عن أنفسهم وكذا ان لم يحمله لفقرهم لا يكون الاقرب من الاقربين يغرب بالواجب الى الفنى قريب الفقى بخلاف الموت ولا  
 نظر الى تحمل البسوة لفقر غيره لان الانسان كثيرا يغرب غنى نفسه عن أمر غيره معنى وفقر التهمة لمصلحة على تقدير غنى نفسه  
 أظهر من التهمة لمصلحة على فقر غيره المعنى لاقتل لا يحمله كينة باقرا اه وبانه قتل عمدا تقبل عهدهم وخوفهم اذا لم يشهد ولو شهد انان  
 على اثنين يشته) أي المدعى به (شهد على الاولين يشته) بمادى من فى المجلس أو بعده (فان صدق الولى) الذي (الاولين) يعنى استمر على  
 تصديقهم حتى لو سكت بقولها حكم الحكم لان طلبهم منها الشهادة كل في جواز الحكم بها كذا قيل ويرد ما مر حواه في القضاة انه  
 لا يجوز له الحكم بما ثبت عنده لان سأل المدعى فيقال اصكبت عن التصديق

(حكمهما) لانهما التهمة عنهما وتحتج بهما الاخيرين لانهم صارا دعوى الاولين بشهادة الاولين عليهما ولا يحميهم دعواتهم عن انفسهما والتعليل الاول مشكل اذا لم يرد العداوة الدينية وليست الشهادة فالتدعي يتجهو للتعليل الثاني (أو) صدق (الاخرين أو) صدق الجميع أو كذب الجميع بطلنا أي الشهادتان أي تكذيب الكل فواضح أو ما في تصديق الكل فلا تنصديق كل فرد يستلزم تكذيب الآخر فتنقضه كل من الشهادتين أن لا تقابل غير الشهود وعليهما أو ما في تصديق الآخر فلا تنزاهه تكذيب الأولين وشهادة الآخرين مردودة لاسر ولا ينافي مراجعتها الى التي (٦٤) أفهمها المتن وجوب تقديم الدعوى وتعين القاضي فيها لان تلك المبادر لما وقعت وأرثت

التصديق لاسكوته عن طلب الحكم فلا ينافي ما صرحوا به في القضاء وحديثه لقوله لان طلبه منهما الشهادة كلف أي عن التصديق فانما يشدي وعش (قول المتن حكمهما) ولا يخص هذا الحكم بما ذكره بل متى ادعى على أحد ثم قال غيره بما درة قبل أنا الذي فعلته بنفسه ما ذكر من التفصيل اه عش (قوله) أولان يحميهم دعواتهم (الح) عطف على قوله لانهما صارا الخ (قوله منها) أي من العداوة الدينية اه عش (قوله) فالذي يتجهو للتعليل الثاني (قوله) وانما اقتصر عليه الغنى (قوله أي الشهادتان) أي قوله كذا قاله جمع في الغنى (قوله لاسر) أي من التعليل (قوله مراجعتها الى) أي مراجعتها لحكم الولي (قوله لان تلك المبادر الخ) على لعدم النافذة (قوله أو شرعية) أي الحكم وقوله فروع أي فراجع الولي وبسأله احتياطاً اه غنى (قوله لينظر) أي الحكم أيسر أي الولي (قوله أولان) أي أو يعود الى تصديق الآخرين من أول الجميع أو كذب الجميع اه غنى (قوله وهو الاصح) أي الدنب (قوله تجوز الخ) خبران (قوله وان الولي الخ) عطف على قوله ان تسمي الخ (قوله سواه) من إضافة المصداق لمفعوله (قوله ان بادراً) أي المشهود عليهما (قوله وما تقرر) أي من الجوابين عن استشكل تصوير مسئلة المتن (قوله) صور ذلك الخ قوله وتظاهر الخ من قول البعض والمشار اليها أفهمها المتن من مراجعتها الى (قوله فانه لا يحتاج الخ) أي الولي (قوله على الاولين) أي الشاهدين الاولين في دعوى الوكيل (قوله الذي عليهما) أي المشهود عليهما في دعوى الوكيل (قوله فينزل) أي الوكيل بسبب من أسباب العمل بالمارة في الوكالة وهو عطف على قوله أن يركل الخ (قوله وتظاهر قوله) أي قوله أو قال أحدهما مثل في النهاية وإلى الكتاب في الغنى (قوله لكن عبارة الجهور الخ) معتمد وقوله بطل حقه أي فلسفه أن يندعي مرة أخرى ويقسم البينة اه عش (قوله ولونهما) أي سواء أعبى العاني أم لا (قوله فانه أقر بسقوط حقه الخ) أي فيسقط حق الباقي (قوله منه) أي القصاص (قوله أما المال الخ) عبارة الغنى والى وضع شرع وأخرى يسقط القصاص عن الدين فانه لا تسقط بل ان لم يعين العاني فلو رثة عليهم الدين وان عسبه فانكر فكذلك وصدق بيمينه انه لم يعلم فان نكل حلف المدعي وثبت العفو بيمين الرذان أقر بالعفو بيميناً أو مطلقاً سقط حقه من الدين وللباقي حصته منها اه (قوله ولا يقبل قوله الخ) عبارة الغنى والى وضع شرع وبسبب شرط لاثبات العفو من بعض الورثة عن القصاص لان حصته من الدين شاهدان لان القصاص ليس بمال ولا يثبت بحجة ناقصة لا يحكم بسقوطها بما اثبت العفو عن حصته من الدين فيثبت ما لم يحل ان القصص من رجل وأمر أن يؤد وجب من المال ثبت بذلك فكذلك استقامت دعوى بقوله أقر ما لو شهد فانه ان كان فاسقا وألم يعين العاني فكذلك اقرار وان كان عدلاً وعن العاني وشهد به عليه عفا عن القصاص والدين جميعاً به بدعوى باعتبار وقت الشهادة ولا احتمال غنى الآخر بين بعد وقصة عبارة المصنف الاول (قوله أما المال فخصه كالبقية) عبارة شرح المنهج والجميع الدينية سواء عين العاني أم لا ثم ان أطلق العاني العفو وأعطى ما فلا حقه فيها اه (قوله أيضاً أما المال فخصه كالبقية) عبارة الرضى شرحه فالمصنف الدينية ان لم يعين العاني وكذا ان عينه فأنكر فان أقر سقطت حصته من الدين فان عين المقر وشهد عليه بالعفو عن القصاص

ويستقر وجع لينظر  
أيسر على تصديق الأولين  
فخصه أولان قد صدقوا  
كذا قاله جمع يحسن من  
اعتراض تصور المسئلة  
فان الشهادة بالقتل بشرط  
لسماعها تقدم الدعوى  
وتعين القاتل فيها  
فكشف شهادته من رابع  
الولي وأقول انما يتوجه  
هذا الاعتراض حتى يحتاج  
الصواب عنه بما ذكرنا  
فلان الحكم رابع  
الولي وجوباً وأندبا وهو  
الاصح أما اذا قلنا بما مر  
معنى تصديقه للأوليين  
استمر على تصديقه فلا  
اعتراض أصلاً غاية الأمر ان  
تسميها وقع من الشهود  
عليهما شهادة تجوز لان  
المبادر به الشهادة بطلها  
وان الولي ان لم يجسبه سواه  
لكنه قد يتعذر لما يطل  
حقه وتظاهر كلام بعضهم  
ان تدب سواه عليه ان بادراً  
في مجلس الدعوى لاني مجلس  
به ده أي لان مبادرهما  
بجلس الدعوى قد تقرب  
ظن صدقهما متخلفا به  
ومما تقرر علم الله لا يحتاج

أقول بعضهم صور ذلك ان يركل الولي في المطالب بيمين ورثه فانه لا يحتاج ليمين المدعي عليه فيدعي الوكيل على اثنينه الخا  
ويقسم عليهم شاهدين فيشهد الشهود عليهما على الاولين وصدق الوكيل الكل وألبعض الآخر فينزع فدعي الولي على الاولين  
فيشهد عليهما المدعي عليهما فلا يقبلان التهمة وتظاهر قوله بطلها بقا عطف الدعوى لكن عبارة الجهور بطل حقه ولو أقر بعض الورثة  
بقو بعض عن التردول ومهما (سقط القصاص) لتعذر تبعض فكهانه أقر بسقوط حصته أما المال فخصه كالبقية ولا يقبل قوله على  
العاني إلا ان عينه وشهدوا به لهما كمن العجيبة (ولو اختلف شاهدان في زمان أو مكان أو أوهيته) لتعذر كفته بكرة



الحائى قبلت شهادته في الدين ويحلف الحائى مع الشاهدان العاقي عقاض الدين فقط لانها وعن القصاص  
لان القصاص مقطع بالاقتراف فقط من الدين حصة العاقي وان شهد بالضرورة الدين فقط لم يمسقط قصاص  
الشاهد اه (قوله عمل كذا) أى كالمجدوتوه ونافه الا ترى كان قال قتله في العشى أوفى الدار  
أوربح أو يشقنه قين اه معنى (قوله لفت شهدا دهما الخ) أى ولالوث بها اه معنى (قوله  
لا تقاتلها على أصل القتل) أى ولا تختلاف في الصغر عما يكون غلطاً وأما اه معنى (قوله فلو  
قال أحدهما قتل الآخر) يعنى لا يضر اختلافهما في الزمان وكذا لا يضر اختلافهما في المكان أو منهما معا  
كان شهدا أحدهما بأنه أقر بالقتل يوم السبت فكذلك لا ترى بأنه أقر به يوم الأحد مصر لأنه لا اختلاف في  
القتل وصغته بل في الاقرار ومعنى ورد وضع شرحه (قوله زمانى مكانين) عبارة عن المكانين يوماً وأخوه في  
مكانين متباعدين اه (قوله ذلك اليوم) ومثل اليوم والوعينا أيا ما تحصيل العادى بحيث فيها قوله لفت  
شهادتهما ظاهر وان كانا وليدين كنهما قطع المسافة ابعدت في زمن يسير ووجه بان الامور خارجة لا معلوم  
عليها في الشرع اه عرش (قوله أوقال أحدهما قتل الخ) عبارة عن المكانين والروضة مع شرحه ولو شهد  
أحدهما على المدعى عليه بالقتل والاخر بالاقتراف فلو ثبت به القصاص يتدون القتل لانهما يتقاضي  
شيء واحد فان ادعى عليه بالورث قتل بعد اقسام وان ادعى خطأ أو شبهه محمد حلف مع أحد الشاهدان فان  
حلف مع شاهد القتل فانه يتقاضي العاقلة أو يوم شاهد الاقرار فعلى الحائى وان ادعى عليه عدا فاشهد أحدهما  
بأقراره بقتل عدو الآخر بأقراره بقتل مطلق أو شهدا أحدهما بقتل عدو الآخر بقتل حطاق ثبت أصل القتل  
لا تقاتلها على مسحق لا يقبل من المدعى عليه انكاره ولو لم يلبس بالبيان لصفة القتل فان امتنع منه جعل  
ناكلاً وحلف المدعى على الردائه قتل عدواً وقصص منه وان ين قتل قتله عذر القصص منه وأعطى على مال أو قتله  
شظاً أو المدعى عليه على نفي العمد يقاتل كذبه فاذا حلف من مدعى خطأ بأقراره فان نكل عن اليمين حلف  
المدعى واقتصص منه ولو شهد رجل على أخيه قتل زيداً أو أخاه قتل عر أقسم ولهاهما حصول الورث في  
حقوقهما جميعاً اه (قوله وهو لربى) أى شهدتهما والتذكير لرباهما الخ

\*(كتاب البغاة)\*

أو يجعل كذا أو مسماً أو  
حزبته ونافه لا ترى  
لغت) شهدا دهما التناقض  
(وقيل هى (لوث) لا تقاتلها  
على أصل القتل ورد بان  
التناقض ظاهر في الكذب  
فلا ترى بنية يثبت بها الورث  
وتخرج بالفعل الاقرار أو لا يقال  
أحدهما أقر به يوم السبت  
وقال الاخر يوم الأحد فلا  
تناقض لاحتمال الله أقر به  
في كل من اليمينين نعم ان  
عسائر زمانى مكانين يستعمل  
عادة الوصول من أحدهما  
للاخر فيه كان شهد  
أحدهما أنه أقر بقتله بمكة  
يوم كذا والاخر بأنه أقر به  
بمصر ذلك اليوم لغت  
شهادتهما أوقال أحدهما  
قتل وقال الاخر أقر بقتله  
لغت لعدم اتفاقهما وهو  
لوث حشند

\*(كتاب البغاة)\*

جمع باغين بغير علم وبادر  
الحد لكان ليس البغى اسم  
ضم على الاصح عندنا لانهم  
اذا اختلفوا ابتادوا بل جازفت  
اعتقادهم لكنهم يحطون  
في قتلهم لباغينهم من أهلية  
الاجتهاد نوع عذر وما ورد  
من قتلهم وما وقع في كلام  
الفقهاء في بعض المواضع  
من عصيانهم أو قتلهم  
محمولان على من لا أهلية فيه  
للاجهاد أو لا تأويل له أو له  
تأويل قطعى البطلان

أى وما يذنب منهم من السكامة على الخوارج والكلام على شرط الامام اه عيسى بن مولى قال عرش ولعل  
الحكمى في حله عقب ما تقدم انه كالمستأنف من كون القتل مستمناً اه (قوله جمع باغ الخ) بموازيك  
لظهوره ويحذر زعم الحدو الاسفل في آية وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وليس فهاذا كراخروج على  
الامام صبر يحاكمها شتمه لعمومها أو يقتضيه لانه اذا طلب القتال لبق طائفة على طائفة فقلبي على الامام  
أولى وقد أخذت بالمشركين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال المريد من الصديق رضى الله تعالى عنه  
وقتل البغاة من على رضى الله تعالى عنه نهاية ومعنى (قوله ليس البغى) أى قوله أو طائفة في النهاية الا قوله  
على الاصح عندنا (قوله ليس البغى اسم ضم) أى على الاطلاق والافتقار وكذا منعموما اه عرش (قوله  
ما فيه من أهلية الاجتهاد الخ) قد يشير بآية لم يكونوا أهلاً للاجتهاد لا يحكم بينهم والظاهر انه ليس  
بمراجل باغين انما المراد على شتمه لا يقع بطلان فاحصل المراد بالاجتهاد في عبارة الاجتهاد القوي أو جرى  
على الغالب اه عرش (قوله وما رجع منهم) كحديث من حمل علينا السلاح فليس منا حديث من فارق  
الجماعة فقد شرفه طلع رجعاً لا سلام من عقبه موحد من خرج من الطائفة وفاق الجماعة قد شتمه أهلية  
اه معنى (قوله محمولان على من لا أهلية الخ) ينبغي ولم يعذر بجهلهم عرش (قوله على من لا أهلية فيه  
الخ) قد يقال ان اعتقد جواز الاخر وجعل الامام باجتهاد أو تقليد صحيح أو جعل خيرة الخرج وعسائر

والله ج ما بعد دعوى الحائى قبلت شهادته في الدين ويحلف الحائى معه أى مع الشاهدان العاقي عقاض  
الدين لانها وعن القصاص لان القصاص مقطع بالاقتراف فقط من الدين حصة العاقي اه

\*(كتاب البغاة)\*

(قوله محمولان على من لا أهلية فيه) ينبغي ولم يعذر بجهلهم (قوله أيضاً محمولان على من لا أهلية فيه الخ) قد

أى وقد عزموا على قتالنا أخذنا في الخروج وأولنا هاتله للاجتهاد لكن خرجوا لجل جور الامام بعد استقرار الامر باقيا فما لم يعلم  
من ان أهلية الاجتهاد انما تخفى العصيان (٦٦) في الصدر الاول فقط فاندفع بما يقال كيف يشترطون التأويل المتوقف على الاجتهاد المطلق الى

الآن وهم مصرحون  
باعتقادهم نحو سبأ سنة  
فلمن الاحكام الاتية  
ثبتت للامة الذين (هم)  
مسلمون فالمرتدون اذا خرجوا  
لا تثبت لهم تلك الاحكام بل  
يقتلون من غير استثناء كما علم  
بما ياتي في الردة (مخالفة)  
الامام ولو جاز الحزيمة  
الخروج عليه أى مطلقا  
بل بعد استقرار الامر المتأخر  
من ذن العصاة والسلف  
رضي الله عنهم فلا يخرج  
الحسين بن علي وابن زبير  
رضي الله عنهم ومعهم  
كثير من السلف على زيد  
وعبد الملك ودعوى المصنف  
الاجماع على حرمه والخروج  
على الجائر انما أراد الاجماع  
بعد انقضائه من العصبية  
واستقرار الامور وحيث  
فلا فرق في الحزيمة بين المجتهد  
الذي له تأويل وغيره (يخرج)  
عليه تأويل عطف تفسير  
(الانقياد) له بعد الانقياد  
كذا وقع في عبادة بعضهم  
وظاهر انه غير شرط (أو من)  
حق عليهم وقد توجه  
علمهم بالخروج منه كركاة  
أوحدا أو قول بشرط خوكة  
لهم بحيث يمكن جهامقاة  
الامام كذا قيل وفيه نظر  
وأحسن من قول بعضهم  
بحيث لا يبطل الظاهر بهم  
وبعضهم بحيث لا يندفعون

ذلك الجهل فلا ثم ولا ثم فليست له سدعزم (قوله أى وقد عزموا الخ) راجع لكل من الحمل الثلاثة  
(قوله أخذنا الخ) راجع لقوله أى وقد عزموا الخ (قوله عما ياتي الخ) أى فشرحو أو ظهر قوم أى انما خرج  
الخ (قوله لما ياتي) أى تغايب أى انما خرج على الامام لجوره (قوله ان أهلية الاجتهاد الخ) هذا يقتضي  
عصيان المجتهد عما أدى اليه الاجتهاد بعد الاستقرار الاول ولا يخفى اشكاله الآن يجب بانه لا أثر لاجتهاد خالف  
الاجماع الا في نفيه اه سم (قوله فاندفع الخ) انظر وجه الاندفاع مما ذكر اه سم وقد يقال وجهه  
ما افاده كلامهم ان النبي صعبان مذموم وغير مذموم وان التأويل انما هو في القسم الثاني فقط  
أوقوه أى وقد عزموا الخ من ان اشترط التأويل انما هو فيما ذالم بقاؤه بخلاف ما اذا تأولوا فلا يشترط  
فيهم (قوله بما يقال الخ) وقد يدفع هذا القول بما مر من عزم (قوله يشترطون التأويل) أى الغير قطعي  
البيان (قوله ان الان) متعلق بقوله يشترطون الخ (قوله فعل الخ) لعله من قوله لكن ليس أى قوله وما  
ورد (قوله ولو جازوا) وقا له النهاية وشرى المنع والروض والمغني عبارة ولو جازوا وهم عدول كما قاله النقال  
وحكاية ابن القشيري عن معظام اصحاب ما في الشرح والروض من التقيد بالامام العادل وكذا في الام  
والمتصمر مرادهم لئلا يهل العدل فلا ينافي ذلك اه (قوله عليه) أى الامام ولو جازوا (قوله المتأخر) أى  
استقرار الامر (قوله فلا بد الخ) أى على التعليل المذكور (قوله ومعهم كما ذكرنا) جملة حالية (قوله على زيد  
وعبد الملك) نشر على ترتيب القدر (قوله ودعوى المصنف الخ) دفع به أمرين الاول منافاة قوله أى لا مطلقا الخ  
لقول المصنف في شرح مسلم ان الخروج على الاعتراف قاتلهم حرام بإجماع المسلمين وان كانوا فاسقة ظالمين  
والثاني النزاع في قول المصنف المذكور بخروج الحسين بن علي وابن الزبير الخ (قوله انما أراد) أى الصنف  
بالاجماع المذكور (قوله وحيث ذكروا) أى بعد اجماع الطائفة الثلاثة من العصاة من التابعين فمن بعدهم على  
خروجهم من جرح على الامام الجائر (قوله بين المجتهد الخ) أى نحو وجهه حذف المشاف (قوله وغيره) أى غير  
المجتهد الذي الخ (قوله كذا وقع) أى التقيد بعد الانقياد (قوله وظاهر انه غير شرط) وقا للمغني في النهاية  
عبارة هو ما أسبق منهم انقياداً لم يلحظوا ظاهر اطلاقهم اه (قوله بحيث يمكن الخ) عبارة عن المغني والروض  
مع الاستسنى بكثرة أوقوه ولو حصن يمكن معهما مقاومة الامام فيحتاج في ردعهم الى الطاعة كالكف من بذل مال  
وتحصيل حاله (قوله ويؤيده) أى قول بعضهم (قوله انهم بغاة بالاتفاق) بمقول الامام (قوله بما  
ذكر) أى من الشوكة المفسدة بالحشة المذكرة (قوله أو بعضهم الخ) عطف على ما ذكر عبارة  
النهاية ولو حصلت لهم القوة بعضهم حصن فهل هو كالشوكة ولا المعتمد كما راه الامام انه ان كان الحصن  
بحاقه الطريق وكانوا استولوا بسببه على ناحيته واعمالهم تثبت لهم الشوكة كتحكم البغاة والافليسوا بغاة  
ولا ياتي بتعديل عدل وقدرته في الانوار اه قال عزم قوله بحاقه الطريق ليس بقدرهم ثم  
انصرف الى ادى على قوله ولو حصن استولوا بسببه على ناحيته اه أقول وكذا انقصر عليه الشارح والروض  
والمغني كس (قوله بدليل حكاية ابن القطان) محل تأمل اه سدعزم (قوله غير قطعي البطلان) الى قوله  
أما اذا سوجوا في الغنى الاقوله كذا قيل انما يؤول الى قول المنقل في النهاية (قوله غير قطعي البطلان)

يقال ان اعتقدوا ان خروجهم عن ذلك الجهل فلا ثم ولا ثم فليست له (قوله المعلوم من ان أهلية  
الاجتهاد انما تخفى العصيان في الصدر الاول فقط) هذا يقتضي عصيان المجتهد عما أدى اليه الاجتهاد بعد  
الصدر الاول ولا يخفى اشكاله الآن يجب بانه لا أثر لاجتهاد خالف الاجماع الا في نفيه (قوله فاندفع بما يقال  
الخ) انظر وجه الاندفاع مما ذكر (قوله بشرط شوكة الخ) لو حصلت لهم القوة بعضهم حصن فهل هو  
كاشوكة ولا المعتمد كما راه الامام انه ان كان الحصن تثبت لهم الشوكة كتحكم البغاة والافليسوا بغاة ولا

الاجماع جيش يؤيده قول الامام في قليلين لهم فضل قولهم بغاة بالاتفاق وانما يقتضي فضل قولهم معاذ كرا أو بعضهم  
بعض استولوا بسببه على ناحيته وكان المراد القليان الذين هم محل الاتفاق أحد عشر كما كر بدليل حكاية ابن القطان وجهه فيما كانوا  
نحو خمسة أو ستة (وتأويل) غير قطعي البطلان

يجوز وبه الخروج عليه كقول أهل الجبل وصحح خروجهم على علي رضي الله عنه بأنه يعرف قتله عثمان ويشهد على قتلهم وغمهم منهم  
لو أطاعه أباهم كذا قيل والوجه أحدان من سبهم في ذلك أن ربه ما لو أطاعوا لم يوجب لهم ما يوجب الله من ذلك لعماد الله متناول  
بعض ما في الزكائن أي بكرضى الله عنهم بأن لا يدفعون الزكاة لأن صلاته سكن لهم وهو (٦٧) النبي صلى الله عليه وسلم أما إذا خرجوا

أي بل ظنهم عندنا أو أنهم جميع عندهم اهـ جلي (قوله يجوز وبه الخروج عليه) عبارة المثنى يعتقدون  
به جواز الخروج عليه أوضح الحق التوجه عليهم اهـ (قوله وغمهم) أي أهل الجبل وصحح منهم أي قتله  
عثمان عبارة النهاية والمغنى ولا يقتضيه منهم اهـ وهي أنسب بالمقام (قوله في ذلك) أي في التأويل اهـ  
بحسبى (قوله ما لو أطاعوا للمنوعة) أي التي تقول منعها عبادة عيش أي التي علناها وقتلنا بغيرها وعليه  
فنتقدرون ثم موافاة صدرت غير هذه لا ترد اهـ (قوله لم يصدر من يعتد به) أي من الخارجين عليه وقوله  
لا يبرى من ذلك أي فلا يكون مستندهم المرافاة لأن هذا تأويل باطل قطعاً ويشترط في التأويل أن  
لا يكون قطعي البطلان وقد جاء عن علي رضي الله تعالى عنه أن بني أمية يزعمون أني قتل عثمان والله الذي  
لا اله الا هو ما قتل ولا مالات ولقد ثبتت خصوصي على وشيئا (قوله مسأله) أي دعاؤه اهـ شيئا (قوله  
سكن لهم) أي تسكن لهم انفسهم وتطمئن منهم فقولهم اهـ يضادى (قائدة) وقال في العباب يحرم  
الطعن في معاوية ولعن ولده زيد رواية قبل الحسين وملاحي بين الصابغيات تابعت على ذمهم وهم  
أعلام الذين فالطعن فيهم طعن في نفسه وكلهم عدول وملاحي بينهم يحمل سم على النجاشي اهـ عيش  
(قوله كتناويل المزدني) أي بان أظهر واشبهتهم في الرد فإن ذلك باطل قطعاً لوضوح أدلة الاسلام اهـ  
عش (قوله يصدر من) أي تصدر أفعالهم اهـ عش (قوله وان لم يكن منصوباً) أي قوله ولا نفر ادهم في  
الغنى الا قوله المطاع الى المتن (قوله فهو) أي المطاع وقوله لخصولها أي الشوكة (قوله وان كان شرطاً)  
أي لخصول الشوكة (قوله المطاع وهو) الاول انصر مطاع وهو (قوله منهم علمهم) متعلق بمنسوب  
(قوله ولا يشترط) أي في كونهم بغاة اهـ عش (قوله ولا نفر ادهم الخ) خلافاً للمغنى بما مره سكت  
المصنفين شرط آخر وهو انفراد البغاة ببلدة أو قرية بأوموضع من الصراة كأنه في الر وضعت أصلها من  
جمع وحكم المارودي الاتفاق عليه اهـ واعتمدت في قول المتن رأي الخوارزمي أي توهمهم من أهل  
البدع كما يفيد كلام المصنف في شرح مسلم وقد يفيد قول الشارح الاتي يؤرخن قولهم الخ (قوله وهو  
صنف) أي قوله ويؤخذ في المغنى والى قول المتن وقيل في النهاية (قوله في قبضتهم) أي أهل العدل (قوله  
فلا تعرض لهم) سواء كانوا بسنام استأجر وبموضع عنالكن لم يختر جوا من طاعة الامام كما قاله الاخرى  
مغنى ونهاية (قوله ما يقاتلوا) أي فان قاتلوا فسقوا ولعل وجهتهم لا شبهة لهم في القتال ولا يتقدمها  
نهي باطل قطعاً اهـ عش (قوله ان نفر رناهم الخ) أي مع صدم قتالهم وقوله حتى يزول الضرر  
أي يولو بقتلهم اهـ عش (قوله ان صرحوا الخ) أي لان أعرضوا في الاصح لان طارضى الله تعالى عنه  
سهم وحسام الخوارزمي يقول لاحد الانه ورسوله بعرض يقتله في الضميمة فقال كلمة حتى أردها  
باطل لكم علنا ثلاث لا تتعجب مسأله ان تذكر وهما لا تتعجب في مبادات أيديكم معناه لا تدركم  
بقتل المغنى وأنى وكذا في النهاية الا قوله لكم طعن الخ قال عش قوله في التعكم أي يمشو وبين معاوية  
انتهى ديمري اهـ (قوله بعض أهل العدل) أي اماماً أو غيره اهـ مغنى (قوله ولا يفسقون) متول

يبال تعطيل عد قتل وقد جزم بذلك في الاوار مرش (قوله ولم يقاتلوا) أو كما لا تعرض لهم الخ (الخ)  
عبارة والرض فيلقاتلون ولا يفسقون ما يقاتلوا قال في شرحه أما إذا قاتلوا ولم يكو نواف قبضة الامام  
فقاتلون ولا يختر قتل القتال منهم كإساق قال في الاصل مع هذا أو أطلق المغنى انهم ان قاتلوا فهم فسقة  
وأعجاب نيب حكمهم حكم قطاع الطرق وبه خزن في المنهاج وأصله وبوجه اذا فسدوا خافة الطريق اهـ  
(قوله كايغزون ان صرحوا بسب بعض أهل العدل) أي اختلاف ما أذاعوا بالسب فلا يغزون مر

اذلا يكفرون بذلك بل ولا يفسقون ما يقاتلوا كما ذكرهم على كرم الله وجهه وجعل حكمهم حكم أهل العدل ان نفر رناهم نفر ضالهم  
حتى يزول الضرر كايغزون ان صرحوا بسب بعض أهل العدل ويؤخذ من قولهم ولا يفسقون إلا ان فسق ما أوقع البتة عائد  
لا يكفرون ببعثهم

و يؤيد ما يأتي من قبول شهادتهم ولا يلزم (٦٨) من دورهم وعندهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار الحكم بقسمهم لأنهم لم

يفعلوا محرماً ما في اعتقادهم  
وان أخطأوا أو أخطأه من  
حيث ان الحق في الاعتقادات  
واحد قطعاً كعقله أهل  
السنن مخالفة أو غير  
معدود فان قلت أكثر  
تعاول الكيفية يقتضي  
فسمهم لو عيدهم الشديد  
وقلة أكثرهم بالدين قلت  
هو كذلك بالنسبة لأحكام  
الأخرى دون الدنيا لا تقرر  
انهم لم يفعلوا محرماً عند  
كان الحق في بعد البنيذ  
لضعف دليله وقيل شهادته  
لأنه لم يفعل محرماً عند  
هو لا يعاينان تقليد صحيح  
بجلاهم كعقله مما شرع  
(والا) بأن قالوا أو كانوا في  
غيره يقتضي (٥) هم (قطاع  
طريق) في حكمهم لا في  
في بابهم لا بغاوة أو أطل  
البلقي في الاتصال لم  
قلوا لم يقتضهم لأنهم لم  
يقصدوا أخافة الطريق  
ومن ثم لو قصدوا هاتم  
(وتقبل شهادة البغاة) لعدم  
فسمهم كغيرهم الحامية  
منهم ومن غيرهم لا تقبل  
شهادتهم لموافقهم كإني  
ولا ينفذ قضائهم (و) يقبل  
أضاً (قضاء قضيتهم) لذلك  
لكن (فيما يقبل في قضائه  
قاضي) لأن غيره كخالف  
النص أو الأجماع أو القاس  
الحلل وظاهر كلامهم هنا  
وجوب قبول ذلك وعليه فلا  
ينافي ما في التنزيل لأن

ش (قوله لأنهم لم يفعلوا محرماً ما في اعتقادهم) أي: أن هذا التعديل مع ما بعده (قوله وان أخطأوا أو أخطأه  
من حيث ان الحق في الاعتقادات واحد) أي: بغيره أن ما رجع إلى الفروع كالخروج على الإمام ومقاتلتهم  
بالدافعي ولا لأنه من تأويل واجتهاد ما رجع إلى الاعتقاد في الكلام المعروف فيه فلتأمل  
(قوله لم يفعلوا محرماً عند) قد يقال لأنهم لم يفعلوا محرماً من حيث أن قوله أنهم غير معدود قتالهم  
فانه إذا لم يعدل بغير اعتقاده عدم الحرمة (قوله أو كانوا في غير قضيتهم) أي: وقتالهم ومقاتلتهم  
يفهم من عبارة شرح الرضا السابقة في الهامش والأدلة على الحكم بأنهم قطاع محرمان في غير قضيتهم  
فلتأمل (قوله ومن لو عيدهم الشديد) هذا يقتضي أنهم قطاع وان يقصدوا هاتم مع ما في الهامش  
عن شرح الرضا ومن قوله ومجمله أخطأوا (قوله ولا ينفذ قضائهم) لم ينفذ ذلك بقوله لو افترضتم  
وقضية عبارة الرضا وشرحنا للتدبير حيث قال الرضا في غير شهادة البغاة ونفذ قضائهم فيما ينفذونه  
قضاياهم لأن علمنا أنهم لا يستحقون دماءاً أو أموالاً وما لم يكونوا خطاياهم اهـ وقال في شرحه وأما إذا كانوا  
خطاياهم فينتج من ذلك أن كانوا علمنا أنهم لا يستحقون دماءاً أو أموالاً وذلك مما رجع إلى كسائهم  
في الشهادات ثم لا ينفذ في شهادتهم السبب قبل أن تنفاه التهمة حيث كان كسائهم فلنأمل (قوله فلا نناقضه  
ما في) قريباً (قوله ويرى بان اللفاظ) أي: الحكم (قوله بخلافه) أي: ثم ترك خبر بالتنفيذ (قوله

هذا كغير ظاهر في الواقع اتصالاً بالحكم من ثم أخذوا رد ذلك فيما لم يتصل به أو هو يفرق بان اللفاظ هنا في خبر  
عظيم بخلافه (الاراجع

كذلك ثم رأيت النمرج  
بذلك (و بغض) بالشديد  
(كله بالحكم) الينا جواز  
لغضه بشرطه (و بحكم)  
جواز أيضا (بكله) الينا  
سبحان العليقني (الاصم)  
لغضه أيضا و سبب عدم  
تقييد الحكم باستحفا  
بهم و ينبغي تخصيصه بما  
اذن به فرب عليه ضرر  
الحكمه بان الضرر  
تخلص حقه فذلك بل  
لا بعد حبس الجواب  
ثم رأيت الأذري عنه فيما  
ذا كان الحق واحدا على  
واحد منهم والذي يقتضئ  
عكس مثله بقوله المذكور  
كاقتضاء عموم ما قرره (ولو)  
أقلوا احدا) أذقر را  
(و أخذوا) ز كانوا جزية  
و خرافا و فروا سهم الرقعة  
على جندهم مع) فنقتضه  
اذا دادوا ما سئلوا عليه  
و فعوا فيه فاستأبى  
بالرقعة لان جندهم  
فأمرهم و بحث البقنى أن  
محله اذا كان فاعل ذلك هو  
مطاعهم لا آلههم ولا  
فرقتهم و اجابا على ما  
غير خروج و في ز كاعتبر  
محله و محله استمر

لفقد عدالتهم (قوله) فيه نظر في صوره كون الاستقلال على الاحتمال (قوله) ويحتمل الجمع) يحصل  
ما هنا على غير المألوف والظاهر باحتمال ايمانها على المألوف كذلك رأيت التصريح بذلك وبغيره في شرح  
الروض لكن تحفه في الاولى اذا احتواء ذلك بالباطل عدواً بالناس ومساوياً او اقدموا ثنائاً لتلاف أمم الناموا  
ذكره كاصلة في الشهادات من التسوية في تقديرها كدين من يستحل البغاء والاموال وغيره تحفه في غير ذلك  
فلا تناقض له (قوله) وفي كثير من محله (الخ) وسواء كانت أم كلامية أم اسمية فتوكلهم العوجو بها  
أم لا كما اقتضاء تعليل الاصحاب المار وفيما سهى لهم أهل العلم بنوع عدالة البقي (قوله) لا اضافة لهم  
وهي بينهم) أي ولا فلا ضمان (قوله) به يعلم ضعف قوله (الخ) فيقال لا حاجتنا لضعفه لانه يمكن حمله على

شكهم فيقولون وقتنا الام يمتد بهضمهم لهالهم عند الوجوب شعيرة هل ان لاخذ (في الاخير) وهو قترتهم فلا كسر بل فيما عدا الحد  
(وجه) انه لا يمتد به لثلاثة واه علينا (وما قلناه غاي) بل هو عكس ما لم يكن في قتال (ولكن من ضرورته (ضمن) نفسا ولا الاوقية  
المأزوى عاذا فمذهل العدل التشنق والانتقام لانما فهم هو عنهم ويعلم ضعف قوله لا تعقدوا بهم اذا قاتلوا على ابله اذا حوز اتلافه  
أموالهم من خارج لاجل اضعافهم

فهذا أحوز لأن الضرورة المأكدة لا تضعف فيه أشد (والا) بأن كان في قتال حاجته أو لأجل وجهه ومن ضرورته (فلا) ضمان لأمير العدل  
بقتالهم ولأن الصلابة أرضوان الله (٧٠) عليهم لم يطلب بعضهم بعضا شيئا نظر التأويل (تنبية) يذكر القميري أن من قتل في الحرب

ولم يعلم قاتله لم يرتد فيه  
الذي في الطائفة الأخرى  
لا احتمال أنه قتله وفيه نظر  
واضح وإن قتله غير موافق  
لأن المانع لا يثبت بالاحتمال  
قالوا - مستحالة (وفي قول  
بعض الباغي) لتقصيره ولو  
وطئ أحدهما أمة الآخر  
بلا شبهة يستدعيها الزم  
الحد وكذا المهران أكرهها  
والوهر يصدق (و) المسلم  
(التأويل بلا شوك) لا يثبت  
له شيء من أحكام البغاة  
غيبته (يعني) ما تلفه ولو  
في القتال كقطع الطريق  
ولما لا يحدث كل مقصد  
تأويل ولا يتصل بالسياسة  
(وعكسه) وهو مسلمة شوكه  
لا تأويل (كباغ) أي عدم  
الضمان لما تلفه في الحرب  
أو لغيره ولو لم يوجد منه  
فيمن الرغبة في الطاعة  
ليجتمع الشمل ويقل الفساد  
لأن تنفيذ قضاء واستيفاء  
حق أو أحد أمور تدون لهم  
شوكه فهم كقطاع عطايا  
وان تأويل أو أسلوا لجانيتهم  
على الاسلام ويجب على  
الامام قتال البغاة لا جاع  
الصليبية عليه وكذا من في  
حكمهم (و) (لكن) لا يقتال  
البغاة أي لا يجوز ذلك  
(حتى يبعث لهم أمينا)  
أي عدلا (فقط) أي ظاهر  
المعرفة بالصلوات والحروب

(قوله بان كان الخ) ولو اختلف التلف وغيره في أن التلف وقع في القتال أو في غير صدق المتلف لان الأصل  
عدم الضمان اه ع (قوله لحاجته) عبارة المغني عن الخلاف فيها تأني في القتال بسبب القتال فان  
أُتلف فيه ما ليس من ضروره ضمن قطعاً له الامام وأقر اه (قوله أو لأجل وجهه الخ) كما إذا قُتِلَ أو شئ  
فيجوز تأتلفه فيسأل الحرب اه ز يادى (قوله من ضرورته) قال الشيخ عز الدين ولا يتصف بالتلف أهل  
البيت بالاحتياط وتحريم لانه خطا مقصود منه بخلاف ما يتلف لغيره فانه مأمور غير مقصود من غير ز يادى وعش  
(قوله لأمير العدل الخ) أي أهل العدل عبارة المغني وشرى المنهج والرض لا تأمل أمورون بالقتال فلا  
ضمن ما يتولاه من مذهبهم إنما تأتلفوا أو بل اه (قوله ولأن الصلابة الخ) على لكل من الأصل وعكسه  
والاول على الاتصال فقط (قوله ولو وطئ) إلى قوله أمور تدون في النهاية وتأتي قوله وكذا من في حكمهم في  
المغني (قوله ان أكرهها) أي أو لم تنبذ جواز التمكن اه ع (قوله وهو مسلمة شوك الخ) وليس من  
ذلك ما يقع في زمان تلزم خروج بعض العرب واجتماعهم لتبعض ما يقدر من علب من الأموال بل هم قطاع  
طريق اه ع (قوله لو جود منه) أي حكمه عدم ضمان الباغي عبارة المغني لان سقوط الضمان  
في الباغي لقطع القتلة واجتماع الكثرة وهو موجودها اه (قوله لا في تنفيذ قضاء الخ) أي فلا يعتد بها  
منه لا تنفيذ شرطه مغني واسى (قوله واستيفاء حق أو حد) سكت عن قبول الشهادة وعنده اه سم  
(قوله فهم كقطاع الخ) وفاقا للمغني وشيع الاسلام وخلافاً للباغي بتبصره فهم كالغاة على الأصح كما في  
الوهر رحمه الله تعالى اه أي في عدم الضمان خاصة ترسيدي (قوله مطلقاً) أي في الضمان وغيره (قوله  
ويجب على الامام الخ) أي وعلى المسلمين عانته من قريب حتى تبطل شوكتهم اه ع (قوله في حكمهم)  
أي البغاة (قوله لا يجوز) أي قوله وسياسة الناس في النهاية (قوله أي عدلا) وينبغي الاكتفاء بما سبق  
ولو كافر بحيث غلب على ظن الامام انه ينقل خبر بلا زيادة ولا نقص وانهم يشقون به فيفسدوا ما يقول اه  
عش (قوله والحرب الخ) فائدة معرفتها انه ينهم على ما يحصل بينهم وبين المسلمين من أنواع الحرب  
وطرفه ليقوم الرعي فلوهم فيقتادوا بالحكم الاسلام اه ع (قوله ما يشقون به) بكسر الفاء من باب  
ضرب (قوله أي يكرهونه) أي قول المتن أو شبهة في المغني (قوله ناسيا الخ) أصله وجوب البعث (قوله  
بأنهم وان) بفحاش وسكون الهاء بلد بقرب بغداد اه ع (قوله فرجع بعضهم الخ) أي وأبى بعضهم

ما إذا لم يؤثر العراضا عنهم (قوله فهذا أحوز) كتب عليه مر (قوله وكذا المهران أكرهها) شرح مر  
(قوله لا في تنفيذ قضاءه) سكت عن قبول الشهادة وعنده (قوله امامهم تدون لهم شوك الخ) أي الشهاب  
الزلي في تدون لهم شوكه بان الأصح أنهم كالغاة لان القصد ائتلافهم على العود إلى الاسلام مر ش  
(قوله انضامهم تدون لهم شوكه) كقطاع الخ قال في شرح الروض خلافا لما روي في طائفة لهم  
شوكه كما تلفوا مالا أو نفسا في القتال ثم تأووا أو أسلوا فأنهم يضمنون لجانيهم على الاسلام كغاة المأوودين عن  
النصي أكثر كتبوا من الرقة من الجمهور وقال الأستاذ انه لا ينشئ الصريح وتقبله عن تعميم جاعات وقطع  
آخرين وقال الأذري عاينه الوجه حتى الأصل في ذلك وجهين بل ترجح اه واعتد شخشا الشهاب الزلي  
عدم الضمان كالغاة قبل أول الاحتياج إلى ما نفهم الاسلام كاحتياج إلى نائب البغاة لقطعوا الضمان  
منفرد عن ذلك وما اعتد به واقتضوا قول الرض في باب الرضا فحصل امتنع من تدون بخوص يدون بقتالهم  
وابتغى منهم وهم وقفنا خبر يحجبهم واستثنى أسيرهم وضمائهم كالغاة اه وان قال شيخ الاسلام في شرحه  
فتبيناهم لا يضمنون ما تلفوه في الحرب لكن تقدم في قتال البغاة ان الصريح خلافه اه بل الظاهر ان

وسلمة الناس وأحوالهم ثم إن علم ما يشقونه اعتبر كونه قطعا فيحفظ فيما يظهر (ناحيا) لاهل العدل (بأسألهم ما يشقونه) اه  
على الإمام أي يكرهونه من ناسي باعيل في ضمان جيل من جيل حتى الله عنهم الخ أو أخرج بالنهر وان فرج بعضهم إلى الطاعة وكون المبعوث  
عارف قطنا واجبنا بعت المانظر ولا لا فتدوب (فان ذكرنا

مقلقة) بكسر اللام وقضها (أو شبهتازالها) عنهم الامن بنفسه في الشبهة بحر لجة الامام في المظلمة يصعد الضمير على الامام فزال التسه  
لشبهة تشبيهه ان لم يكن عارفاً بالمظلمة فتوقعها (وان أصر) على يفهم بعد ازالة ذلك (نصهم) ندبا كجوه ظاهر واعطى ترغيباً وترهيباً  
وحسن لهم اتخاذ كلمة الدين وعدم شماتة الكافر بن (ثم) ان أصر وادعاهم للمناظرة فان امتنعوا أو انقطعوا وكابر (وا) أخذهم بالمداي  
أعلمهم (بالقتال) لانه تعالى أمر بالاصلاح ثم القتال هذا ان كان بعسكرة قوة (والا) انتظرها (٧١) وينبغي له أن لا يظهر لهم ذلك بل يرهبهم  
و يورى وعند القوة قال

المأوردى يجب القتال ان  
تعرضوا لجرم أو أخذ مال  
بيت المال أو تعطل جهاد  
الكفول يسبهم أو منعوا  
واجباً أو تظاهر واعلى خلع  
امام انصرفت بغيره أي أو  
نشئت بالاستيلاء فما يظهر  
فان اخسل ذلك كسبه يزل  
قتالهم انتهى وظاهر  
كلامهم وجوب قتالهم  
مطلقان ببقائهم وان لم  
يوجد شئ مما ذكر تنويع  
مقاسد قتالهم (فان  
استعملوا في القتال  
الاجتهاد في الامهال) وفعل  
مارأوا (فان ظهر له  
ان غرضهم اضعاف الحق  
أهلهم ما واولا ينقض عهده  
أواحيتهم لنحو جمع صكر  
بذرهم ويكون قتالهم  
كدفع الصائل سيده الدفع  
بالدفع فلا بد فانه الامام  
و ظاهر وجوبه بربا أمكن  
وليس مراد الان قصد  
ازالة شوكتهم ما أمكن (ولا  
يقتل) اذا وقع القتال  
(مدبرهم) الذي لم يتعرف  
لقتال ولا تخيير في شئ فربية  
لا يصعبه لامن غائبة فيها  
ويؤخذ منه ان لا يرد عنها  
هي التي يؤمن عادة بجيشها

اه معنى (قول المتن مقلقة) هي سبب امتناعهم من الطاعة اه معنى (قوله بكسر اللام) الى التنسيب الى النهاية  
الاقوله أي أو ثبتت الاستيلاء فماتوا وقوة واقتداء الى نعم (قوله بكسر اللام وقضها) أي ان كان مصدرا  
مجيئاً لكن الغرض هو القياس فالكسر شاذ فان كل اسم للم يظن به فالكسر قطع معنى وز يادى اذا زاد الشدى  
والمراد هنا هو الثاني ومن ثم اقتصر على الكسر الشارح الجلال اه (قوله بحر لجة الامام الخ) لعل يحل  
ما لم يفرض له ذلك ابتداء اه سدعمر (قوله ان لم يكن عارفاً) ينبغي وان كان عارفاً فقتلهم سم اقول هو  
كذلك لكن من الواضع ان مراد الشارح من التسبب استنباط الغرض ولو نظر الى الحقيقة فهو في المظلمة  
متسبب لادافع اه سدعمر (قول المتن فان أصر) أي أو لم يذكر او شيا اه معنى (قوله بعد ازالة)  
الى قوله وينبغي في المعنى (قوله بعد ازالة ذلك) له في طين لا مع لغيرهم بل زال والال يظهر قوله الا في ثمان  
أصر والخذ العتير في رواية الشبهة في ينظر قاله السيد عر اقول ويغني عنه محل الازالة على ذكر كل شيء شأنه  
(قوله فان امتنعوا الخ) عبارة المعنى فان لم يجيبوا أو اجابوا غلبوا في المناظرة أو أصر واه (قول المتن أخذهم)  
أي وجوب باه شفعنا (قوله أصر) أي في قوة أو طاعتان الآية (قوله بالاصلاح ثم القتال) أي فيلا يجوز  
تقديمها أو آخره تعالى تعان بها يتوهم (قوله هذا) أي اعلامهم بالقتال (قوله ينظرها) أي وجوبها اه ع  
(قوله أو أخذ مال بيت المال) أي من حقوق بيت المال ما ليس لهم اه معنى (قوله أي أو ثبتت امامته  
(قوله فان استحل ذلك كله) أي ان لم يوجد واحد من الامور الخمسة الماذكورة (قوله جاز قتالهم) اعتمد  
المعنى (قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة النهاية والاول وجه كجوه ظاهر كلامهم وجوب الخ (قول المتن فان  
استعملوا الخ) وان سألو ترك القتال أبدأ لم يجيبهم اه معنى (قوله في الامهال) أي وعدمه اه معنى (قوله  
فان ظهر الى قوته و ظاهره في المعنى (قوله ان غرضهم اضعاف الحق) عبارة غرضه ان استعملهم لقتالهم في  
ازالة الشبهة اه (قوله أهلهم) أي وجوبها اه يجيبون (قوله أهلهم ما واه) أي ليضع لهم الحق اه معنى  
(قوله بذرهم) أي ولم يعلمهم بان ذلك اولا وهو اذوار جه فان سألو الكف عنهم سبب الحرب لطلقا  
أمرنا أو بذلوا ذلك لغيره ان قلنا انها فان قتالوا الاسارى لم تقتل الى هاتين بل نطلقهم كما ساراهم بعد انقضاء  
الحرب وان أطلقهم أو طاعتهم اه روض مع شرحه (قوله كدفع الصائل) خبر يكون وقوة سيده الخ يزل  
منه ويحيى وان الثاني هو الشرح والاول متعلق به (قوله فيها) أي البعدون كذا ضمير بها (قوله نظير ذلك) أي  
المراد المذكور (قوله لان المداير ثم الخ) أي وهنا على ما تحصل به المناصرة للغة في ذلك الحرب وما لا يحصل  
اه عش (قوله على كونه) أي العتير (قوله بعد) بصيغة المضارع المبني للمفعول من العدو وهو في بعض  
السمع بصيغة الماضي المبني للفاعل من البعد (قوله وامن اتي سلاحه) أي تارك القتال ورضوخه في  
(قوله أو أغلق بابها) أي اعراضا عن القتال اه عش (قول المتن وأصرهم) أي اذا كان الامام يبرأ أو ينافقهم  
أما اذا كان لا يبرأ في ذلك فلا يعرض عليه اه معنى (قوله عن على يوم الجبل) أي من أنه أمر مناديه فنادى  
لا تبهم مدولا في دفع على حي ولا يقتل أسير ومن أغلق بابها فهو آمن ومن اتي سلاحه فهو آمن اه معنى  
(قوله انهم) الى قوله ويسن في المعنى (قوله انهم) أي معالهم (قوله اتبع الخ) أي وجوب باه اه ع  
شعنا انما أخذنا عنهم هذا المذكو وفي باب الردة (قوله ان لم يكن عارفاً) ينبغي وان كان عارفاً فقتلهم  
(قوله وظاهر كلامهم وجوب قتالهم) وهو الاوجه مر

الهم قبل انقضاء القتال أما إذا لم يؤمن ذلك ان غلب على الظن بجيشها البهم الحرب فأنه ينبغي أن يقتل حينئذ وانما يشترط نظير ذلك  
فما في الثاني الجهاد لان المداير على كونه بعضهم الجيش أولا (ولا يقتل تارك القتال منهم وان لم يأت سلاحه ولا متضمن) بفتح الميم  
أخذنا جليل اسما ضعيفا ولا ياتي سلاحه أو أغلق بابها (ولا) (أسيرهم) ظهرا لحاكمهم واليهي بذلك واقتداء بما جافى ذلك كله يستند بحسن  
عن علي يوم الجبل نعم لو لم يمتنع من تحذير رايه زعيمهم اتبعوا حتى يقتلوا

ولادو يقتل أحد هؤلاء لشبهة أي حقيقته مني ألقه مني أن يغيب قتل رجلا ألكنه فكمرة عالم تصدق به (تبيه) استعمل يقال  
مراد به حقيقة المناقشة فمن يتأق منه كالدم وأصل العقل فحين لا يتأق منه كالنحو ولا يجوز وقيل فيه نوع بلا غفلا اعتراض عليه (ولا  
إطلاق) أسيرهم أن كان فيهم منة (وان كان (٧٢) صيدا أو امرأة) وقيل (حي) تقتضي الحريو يتصرف جمعهم) فقل لا يتوقع جمعهم بعده وهذا  
فيما ذكره في أمراؤ.

(قوله ولا يستعان عليهم



كافر) في أو غيره إلا أن اضطررنا لذلك (ولا يجرى قتله مذبذب) أو أسره أو استغنى عن حربه بجهنم لعداوة أو اعتقاد الخلفي أي لا يجوز والخوض في الاستعانة بالوثاق لأن القصد دهمهم لطلبهم ثم ان (٧٢) احتجنا بالثبوت لأن كل لهم عوجرة

ظاهر كالمهم ان ذلك لا يجوز ولودعت الضرر والملك في التمتع بجوار الاستعانة أي الكافر عند الضرر ورواها الأذرى وغيره انه الحق (قول المتن بكافر) أي لا يجرى تسليمه على المسلم نهية ومنهجر زاد القسري والفا لا يجوز لاستحقاق القضاء من مسلم ان يؤكل كافر في استيفائه ولا الامان ان يتخذ جلافا كافر الاطلافة لحدود على المسلمين اه وقال عشي بعد نقل ما ذكر عن الزبدي أي قول وكذا يجرى نصيبه شيء من أمر المسلمين ثم ان اقتضت المصلحة توليت في أي لا يقوم به غيره من المسلمين أو يظهر فيهم يقوم به من المسلمين نهية وأمنت في ذلك ولو لم يفر من الحاكم مثلا فلا يعد جوارا وتسلمه لضرر دونه القيام بمصلحة ما في دفعه مع ذلك على كل من ينضمه امره ومنع من التعرض لأحد من المسلمين بما فيه استعلاء على المسلمين اه (قوله هذي) إلى المتن في المفسر الاقوله أي لا يجوز أن يتم وقوله و يظهر في ولا يخالف (قول المتن مدبرين) أي حال كونهم مدبرين اه معنى (قوله أي لا يجوز للخوض في الخ) راجع للمعطوف والمعطوف عليه وقوله ثم الخ راجع للمعطوف فقط (قوله أو الوثاق يدينون بقتلهم) هذا تخيلا يناسب قوله أو اضطررنا إلى ذلك من قوله لعداوة (قوله لذلك) أي للاستعانة به يري قتل واحد من ذكر (قوله يجوز أن كان لهم الخ) عبارة في المتن قال الشافعي يجوز بشرطين أحدهما أن يكون لهم حسن اقدام وحرارة والثاني أن يمكن دفعهم عنهم الخ إذا المأورد بشرطين أحدهما أن بشرط الخ (قوله قال المأورد) وبشرط أن لا يشرط الخ) والأوجه انه ليس بشرط إذ قد تنازع دفعهم عنه عن ذلك اه نهية قال السدعي بعد ذكره عن سم ماضيه يتوقف ذلك لانه قد ينقل عنوان أمكن دفعه لوشعره اه (قوله ان ذلك) أي أساقه المأورد (قوله إلا أن الخ) راجع إلى كل من قوله ثم الخ وقوله و يظهر الخ (قوله اللهم) أي الكافر ومن يري قتل واحد من ذكر (قوله مطلقا) أي يجوز الاستعانة بهم بدون وجود شيء من تلك الشروط الثلاثة (قوله ما هنا) أي قوله لا يجوز لخوض في الخ (قوله لان الخليفة) علة لعدم الخلاف (قوله مستبد) أي مستقل (قوله وله) أي المستعان بهم (قوله بالمد) إلى قوله هذه هي العبارة في النهاية والتمني (قوله بالمد) أي بجزء محدود وقصر جامع تشديد المسمى بكافة أي من اه معنى عبارة عشي قوله بالمد أي بالتصريح التشديد كما يؤخذ من قوله لا في ما هنا مطلقا وليس اقتدار الشارح على ما ذكره لكونه الأكثر لكن في الشيخ غير ما نصه في كلام المتولي من سخط أنهم بالمد كما في قوله تعالى و آمنهم من خوف وسكن أي من سكن من الذين قصر الهمة والتشديد اه (قوله لا تزلنا معهم) أي ليعينهم علينا (قوله فعلهم الخ) أي وحشد فلنا غنم أموالهم واسترقاقهم وقتل أسيرهم ومدبرهم ونذيقهم سقمهم اه معنى (قوله انه يجوز) أي لنا (قوله أعانة بعضهم) من إضافة المصدر إلى مفعوله وقوله على بعض أي سقم (قوله أنهم الخ) أي الباعة (قوله أمكن مدتهم) راجع لكل من المعاطيف (قوله وأجرنا عليهم) أي قبل تسليمهم للأمن اه عشي (قوله فيما) مدرتهم أي قبل تسليمهم للأمن اه رشدي (قوله أحكام البغاة) أي فلا نستطيعهم للامان مع غيرهم اه معنى (قوله ههنا) العبارة الصريحة عبارة تحتها مر وهذا من غير قوله وقالناهم كالبيعة اه أي خاس قوله وقالناهم كالبيعة ثم يتابع تسليمهم للأمن لانه قبله فالعبارة مقابلة به ودعا أطالة في الخصة تنويري وقال سم وقالناهم قبل تسليمهم للأمن في سال اختلافهم بالبيعة كقتال البيعة فنظرنا به منهم بتلغيمهم للأمن فيكون

بكافر) أي يجرى ذلك (قوله ولا يجرى قتلهم مدبرين) قال في الروض إلا أن احتجناهم ولهم اقدام وحرارة أمكن دفعهم أي لو اتبعوا بعد ما نذرهم قال في شرح حمز المأورد وبشرطنا عليهم أن لا يتبعوا مدبرا ولا يلقا - لاجس يحاربون في وقتهم بذلك اه ما في شرح الروض وقد يقال لاحاجة لهذا أن يذبح قولهم وأمكن دفعهم فلنا أمل (قوله ونفذ الامان عليهم) قاله في الكفا يتوالت لغير ما نذرهم بل يقال أماتهم في حقهم

بعد بلوغ الأمان جريون فليقاتلوا كالحريين وقبل بلوغه لا يقاتلون أصلا قالوا جهنم لنذرهم بلغون الأمان وبعده يقاتلون كحريين (١٠) - (شرواني وابن قاسم) - (تابع)

أَمْ أَلَا يَأْتِيهِمْ نَامِيْنٌ مَّلَاقِيْنٌ ذُنُوبِهِمْ يَوْمَ يُنْفَخُ الْكَوْكَبُ (٧٤) أَفَإِن مَّا نَدْعُهُمْ لَنَصْلُوهُنَّ لِأَيِّ أَهْلٍ نَّهْتُمُ لَهُ أَزْوَاجَهُمْ (٧٥) وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الذِّمَّةِ وَأَوْعَادُ دُونَ

في كلام الشارح أي شيخ الاسلام تقدم وخامير وقال شيخنا العززي وقالناهم كالبعثة النشبية في أصل القتال لان كل وجهه اه يحيرى (قوله أمالو أنوهم) الخ قوله ويقتلون ان تفاوتوا في النهاية لا قوله قبل والى الفصل في المغني الا قوله قبل وقوله مع عدم انتقاض عهدهم (قوله أمالو أنوهم الخ) محترز لبقائنا معهم اه سم (قوله أنوهم تامينا) تذكر ما مر من ان مكى (قوله مطلقا) أي بدون شرط قتالنا اه معنى (قوله فان قالوا الخ) عبارة المغني فان استعاضوا بهم بعد ذلك فان قالوا انتقض أمانهم حيث شئنا مهتنا كخلص عليه اه (قوله وحقهم) عبارة النهاية والمغني وكذا في حقهم كالمواقيت اه (قوله يقتتلون) بينه المفعول (قوله بالنسبة لآل النعمان الخ) يعني ان انكفاه يقولهم انهم مكروهون في أهل الصنم أو ما غيرهم فلا تقبل دعواهم الا كراهة البينة اه معنى (قوله لغبرهم) أي من المعاهدتين والمستأمنين اه عش (قول المتن وكذا قالوا الخ) محترز زوجه علي بن الخ اه معنى (قوله وأمكن جعلهم الخ) راجع الى ما بعد وكذا (قوله الخ) واقصا النهاية والمغني (قوله وليس الخ) من مقول قبل عبارة المغني وليس مراد الخ (قوله بل في) أي الا كراهة (قوله مع عدم انتقاض عهدهم) انظر ما وقع اه وشدي أقول ولعله من تصرف الكتبة وكان في الأصل من خراع المن عبارة والمغني ويقالون أي حيث قلنا بعدم انتقاض عهدهم في المسائل الثلاث بكيفية أي قتلناهم أمانا إذا انتقض عهدهم فكذلك مذكور في الجزية اه (قوله لمحقن صماسن) أي الامان (قوله ولا يحقون بهم الخ) عبارة النهاية وترشح النهج خروج بقائل الضمان فلو اتفقوا على انتقاض أمانهم ولا يشترط اه قال عش أي غير القصاص اه وقال الحلبي المتعذ وجوبه اه (قوله ما يتلف) أي ما يفتنونه (قوله يقتتلون الخ) وقفا للمغني عبرة وهو لم يجب عليهم القصاص وجهان في الروضة كما هو ظاهر ترجيح وجه ما كمال البلخي في الوجوب وقال انه ظاهر من نص الشافعي اه (قوله لانه) أي عدم الضمان ثم أي في البغلة (قوله وغيره موجود في نحو النمين) أي لانهم في قبضة الامام (قوله) \* واقتل طائفتان باغستان منعهما الامام فلين احداهما على الاخرى وان عجز عن منعهما قاتل اشرفهما الاخرى التي هي اربى الى الحق وان عجز عن قتالها الى الطاعة فيجانب الاخرى بالحق حتى ينصوها الى الطاعة لانهما صارت باستعانتهم في أمانه فان استؤنا قالوا الما ودى ضم الى أهلهما جماعة أقر جمادا وانهم يتحد فمما قاتل بالضمعيه ماله منها الاخرى غير قاصد رعايتها بل قاصد ادفع الاخرى ولو غزت البغلة مع الامام مشركين فقاتل العدل في حكم الغنائم فيعطى القتال منهم السلب كغيره من أهل العدل ولو عاهد البغلة فمشر كاجتباهاه لان لا قصد دعما بقصدية اخرى في الغير المعاهد وقتل عادل عادلا في القتال وقال طائفتان باغستان باغستان هو وجبت له بدون القصاص العذر ولو تعد عادل قتل باغ آمنه عادل ولو كان المؤمن به عبدا أو امرأة اقتضى منه ان كان باغيا بل امانه لانه لا يتفقى وروض مع شرحه

\*(فصل في شروط الامام الاعظم)\* (قوله في شروط الامام) الى قول المتن مجتهدا في المغني الا قوله وباني الوعقب وقوله ومن ثم الى المتن وقوله والامانة فقطلوه لضعف فعل الاثني وقوله ومر الى روى التتواني قول المتن وتعقب في النهاية الا قوله لكون الكتاب الى لان البلخي وقوله اسناده في كنفاني وقوله ومر الى فيجعي وقوله قال الاخرى الى وسلم ما وقوله وتمكن فيسن أمور (قوله ويان طرف الامامة) أي وما يتبع ذلك مما لو ادعى دفع الزكاة الى البغاة اه عش (قوله هي فرض كفاية) اخذ بالامتنع امام بسم الدين ونصر السنة ونصف المظلم من الظالم وستوفي الحقوق ويضعها موضعها مغني وأسن (قوله وعقب البغاة) أي هذا اه نهايتهم معنى وقدمنا في الشرح والروضة الكلام على الامانة على أحكام البغاة وما في الكتاب أولى لان الاول

خلافه ما لو أن شخص مشركا قصد مسأله أو له فانه يلزم بعد الايمان منه مجاهدته لان ثامنه لكشفه للناس فان انتقض بقتال أحداهم بخلاف الحر في مع البغاة شرح الوض (قوله ناسينا مطلقا) محترز لبقائنا معهم

\*(فصل)

أومستأمنون مختارون  
عالمين بقرص قتلنا انتقض  
عهدهم حتى بالنسبة  
للغة كلوا نردوا بالقتال  
فصر وتر بين يقتلون  
ولوم نحو الاختان والادبار  
أو مكرهين ولو يقولهم  
بالنسبة لاهل النعمو بينة  
بالنسبة لغيرهم (فلا) ينتقض  
عهدهم لشبهة الاكراه  
(وكذا) لا ينتقض عهدهم  
(لو) ساروا البغاة لانهم  
ساروا من على الامام بحاربه  
أو (قالوا لظنا جازاه) أى  
ما قصده من اعانة بعض  
المسلمين على بعض (أو)  
ظننا (انهم) استعاضوا بنا على  
كفرنا وانهم (صحتون) وان  
لنا اعانة الحق وأمكن جعلهم  
بنك (على المذهب) لانهم  
معذورون قبل وقضية  
كذائنه لا خلاف في الاكراه  
وايس كذلك في نفسه  
الطريقان مع عدم انتقاض  
عهدهم (وقالتان بكفة)  
لا كبر بين الحق وناموس  
ولا يحقونهم في عدم ضمان  
ما يتلف بالحرب فصحون  
المال ويقتلون تناولوا لانه  
خلفهم لاطاعة ثلاثا ينقرهم  
الضمان وهذا غير موجود في  
نحو المؤمنين  
\* (فصل) في شروط واما الامام  
الاعظم وبيان طرق الامامة  
هي فرض كفاية كالقضاء  
فإن فيها أقساما لاثبة  
من الطلب والقبول وعقب  
الغاة لكون السكك عقد  
لهم والامامة تدكر الانعا

﴿فصل﴾ في شروط الامام  
الاعظم وبيان طرق الامامة  
هي فرض كفاية كالقضاء  
فيأتي فيها اقسام الائمة  
من الطلب والقبول وعقب  
البغاة لكون السكاب عقد  
لهم والامامة تدكر الاتعا

هو المتصور بالاثبات اه (قوله بهذا) أي بأى كلام على لغة اه نهاية (قوله لان البقي الخ) علة للتعبية  
 (قوله التام بخلافة النبوة) بشر التعبير بخلافة النبوة أنه انما يقال لا امام خليفة رسول الله أو نبوه وهو  
 موافق لما في السيرى أنه قبل لا يكر بأخليفة الله فقال ليست خليفة الله بل خليفة رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وجوز بعضهم ذلك لقوله تعالى وهو الذي جعلكم خلائف في الارض اه والاصح عدم الجواز  
 بخلاف العبادي من على المنهج اه عش صلبا تلقى في الارض مع شرحه يجوز تسمية الامام خليفة وخليفة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما المؤمن قال ابغوى وان كان فاسقا وأول من سمى به عمر بن الخطاب رضى  
 الله تعالى عنه ولا يجوز تسميته خليفة الله تعالى لأنه انما يختلف من يغيب موت والله تعالى منزعه عن ذلك  
 قال المصنف في شرح مسلم ولا يسمى أحد خليفة الله بعد آدم وداود عليهما السلام وعن أبي عبيدة ان رجلا  
 قال لا يكر رضى الله تعالى عنه بأخليفة الله فقال أن خليفة محمد صلى الله عليه وسلم وأما راض بذلك اه (قول  
 التشرط الامام) وهو مفرد مضاعف مع كل شرط أي شر وطعمال عقد الامامة أو العهد بأمر وأحد عدا  
 (كونه مسلما) فلا تصح قوله كافر ولو على كفرنا بينهما كونه مكافا فلا تصح امامتني ويحتمن بالاجماع اه  
 معنى عبارة المصنف في شرح مسلم قال القاضي ضياء أجمع العلماء على ان الامامة لا تنعقد لكافر وعلى انه  
 لو طرأ عليه الكفر الغزل وكذا القول إقامة الصلوات والدعاء بالمقاتلة وكذلك عند جمهورهم البدعة قال  
 بعض البصريين تنعقد وتستدام لانه هنا قال القاضي فالوطرأ عليه كفر وتغير الشرع أو بدعته خرج  
 عن حكم الولاية وتسقط طاعته ويجب على المسلمين القيام به. وتعلمون نصب امام عادل ان انكم بعد ذلك فان  
 لم يقع ذلك الا لم يتحقق وجب عليهم القيام بطلب الكافر ولا يصح في المبتدع الا اذا اذنوا القدره عليه فان تحققوا  
 العجز لم يجب القيام به بل هو المسلم عن أرضه الى غيره هو بغير دينه اه (قوله خبر عن ذواته الخ) من اضافة  
 الاصل الى الاصل (قوله أو لم يفسد) أي في جواب بدل الطاعة للامام قال عش والجبى روى أو يحول  
 على المتقلب الا انى اه (قوله وان بان ذكر) هل هذا على اطلاقه اذ اولي وهو خفى ثم انضغ  
 ذكر اصل تامل فليس راجع والظاهر ان الثاني هو المراد اه سبب عرأ قولوه يصحح بالنائب قول  
 الرشيد أي فيصحب الى قوله بعد التبين يكون ظاهر اه (قوله لاه شيئا اتفاقا فان المصدق وعمر وعثمان  
 رضى الله تعالى عنهم لم يكونوا من بني هاشم اه معنى (قوله فان فقد الخ) أي بان لم يوجد وان بعدت مسافته  
 نجنا اه عش (قوله فرجل من ولده اسمعيل الخ) سهل ذلك جميع العرب بعد كلته فهم من بني واسدة اه  
 عش (قوله من ولده اسمعيل) وهم العرب بخلاف الروض اه رشدي (قوله فحصى كذا الخ) عبارة المغنى  
 فان عدم فرجل جهمى بخلاف التتبع جهم أصل العرب الخ وان عدم فرجل من ولده اسمعيل على انه عليه وسلم  
 ثم خبرهم اه (قوله وفي التتبع الخ) وهذا هو الراجح جوهما من العرب في الجاهلية اه عش (قول المن  
 مجتهدا) أي ولو فاسقا أخذ من قول الشارح لان محله الخ اه عش (قوله ولا ينافيه) أي قول المن مجتهدا  
 (قوله لان محله) في دليل ينافي هذا الخ قول أي القاضي فيما يقتدر الاجتهاد في تامل ثم رأيت القاضي  
 الجشني به على ذلك اه سبب عرأ قال أي الجشني الآن يقتل المراد قد المجتهد من المتصفين بيقية شر وط  
 شرط الامام كونه مسلما مكافا الخ اه (قوله وفي التتبع بعد ولده اسمعيل الخ) جزء في الروض بحاشي التتمة  
 قاله شرحه والترجيح من زيادة قال الرازي ذلك ان قول قرشي من ولده النضر من كلته بن خزيمة  
 ابن مسعود فكيف كان اذا اقتدر قرشي وفي كل خلافة الاذا فقد كان في خزيمة وهكذا روى في الباب أ بسبب  
 خفي يشي الى اسمعيل قال ابن الرفعة وهو فضة كلام القاضي فاذا ذكر ومثال يقاس عليه قال لا ذوى  
 وفي كلام الرازي التتبع رفته ظاهر فاقن المعلم ان من فوق عدنان لا يصح في شى ولا لا يمكن حفظ النسب  
 فيه من الى اسمعيل اه كلام شرح الروض (قوله لان محله الخ) فيمرأه لان أولية أحد الامم على  
 الآخر تقتضى وجودهما فذم فقد أحدهما لا معنى لاولية الآخر الا ان يقال المراد العالم بغير الاجتهاد  
 لكن قوله لان الاول أي فيما يقتدر الاجتهاد يقتضى وجود المجتهد فينبى قوله لان محله الخ لان يقال  
 من فاق عالم لان الاول يمكنه اتقوى بعض العلماء فيما يقتدر الاجتهاد لان محله عند قد المجتهد

وكون أكثر من ولى الأمر بعد الخلفاء الراشدين غير مجتهد من أمثالهم فلا مرد (شعباً) لبغزو ونفسه يدور الجبوش ويخضع المحصور  
 وبقر الأعداء (ذاري) بسوس به الرعيه يدومصلحهم الذي يتولى الناس به قال الهر وى أذاه أن يعرف أقدار الناس (وسم) وان نقل  
 (و. بص) وان ضعف بحيث لم يتبع (٧٦) التمييز بين الأشخاص أو كان أعزوا أو عشي (ونقل) فيهم وان فقد الذوق والشم وذلك لثبات  
 منه فصل الامر وعللا

الأئمة اه (قوله وكون أكثر من ولى الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله فلا مرد) أى على اشتراط  
 الاجتهاد (قول المتن شعباً) بثبات المجتهدين والشعباء عقوة القلب عند البأس معنى وعش (قوله بسوس)  
 على وزن يهون أى يحكمه اه كرى (قوله أى يعرف أقدار الناس) أى بان يعرف من يستحق الرعاية  
 ومن لا يستحقها بعلام ذلك اذا وردوا عليه اه عش (قوله فهم) بيناء الفاصل ويجوز زكونه  
 للمفعول (قوله وان فقد الذوق الخ) عبارة الغنى فهم من اقتصر على ما ذكره انه لا يؤثر فقد سم وذوق  
 وهو كذلك كما خبره في زوائد وشقولا يشترط كونه معصوماً لان نسيان ما لا يضر قطع ذكر  
 وأثبتين اه (قوله وذلك) أى اشتراط سمع وما بعده (قوله وعدلا) عطف على مساقى المتن (قوله قوله لا يضر  
 العدالة في الأئمة) يعنى بان لم يوجد رجل عدل اه رشدى (قوله ولي طبق الشهود) ضعيف اه عش  
 عبارة النهائية والحق بهم الشهود اه (قوله لمن نقص عني الخ) كالنقص في البدل والرجل اه معنى (قوله  
 انه لا ينزل بالفسق) أى فى الاصح اه معنى (قوله والالجنون الخ) أى عمنه (قوله ويمكن قسم  
 أموره) أى فلا ينزل به اه عش (قوله الاصل يدأورجل الخ) وعلم من ذلك انه ينزل بالهوى  
 والصمم والخرس والمرضى الذى ينسب العلم اه معنى (قوله لا يتفر دوماً) أى فلا ينزل به اه عش  
 (نزهة ملقاً) أى لا ابتداء ولادوماً (قوله يلق) أى لا يتولا نصير الشخص اماماً بقرده بشرط الامامة  
 بل لا يمين أحد الطرفين كاحكام الملوك على من الجهور وقيل يصير اماماً من غير قصد حكا القبولى قال ومن  
 الفقهاء من الحق بالقاضى بالامام في ذلك وقال الامام لو خلا الزمان عن الامام انتقلت احكامها إلى أهل ذلك  
 الزمان اه معنى (قوله أحدها بالبيعة) لاحسن في هذا المخرج كالجفتى (قول المتن بالبيعة) بغض الوحدة  
 اه معنى (قول المتن وجوه الناس) من عطف العام على الخاص فان وجوه الناس عطفاً عليهم بامارة  
 أو لم أوجعها اه عش (قوله البيعة) التى قوله بما يأتى فى النهاية (قوله فيما يظهر) عبارة  
 النهاية كقولهم المصه اه ويتبعهم سائر الناس ولا يشترط اتفاق أهل الحل والاعتقاد بل اذا  
 وصل الخبر إلى الاعتقاد البيعة لهم الموافقة التابعة أسنى ومعنى (قوله ويكنى بمعنى واحد الخ) عبارة  
 الغنى ولا يشترط عدد كالأه كلامه بل يتعلق الحل والعقد واحد معاً فبيعت اه (قوله ويشترط  
 قبوله الخ) عبارة النهائية والآخر بعدم اشتراط القبول بل الشرط عدم الرد اه (قوله من العدالة) الى  
 قوله ويشترط فى المقتضى (قوله قال زكونه الخ) عبارة الغنى بقبوله فمضة كلامه عدم اشتراط الاجتهاد  
 وهو كذلك وما في الروضة كالمسلمين أنه يشترط أن يكون المبايع مجتهداً أن انعقدوا يكون فيه مجتهدان  
 تعدد مفرغ على اشتراط العدد والمراد بالصد ههنا المجتهد بشرط الامامة لأن يكون مجتهداً مطلقاً كمرح  
 به الزنجاني في شرح الوجيز اه (قوله زكونه) أى المبايع وكذا ضمير انعقد (قوله والاضمة بنو قيسم)  
 أى أن تعدد المبايع فيشترط وجود مجتهد فيهم (قوله ورد) أى قولهم المذكر كور وكذا ضمير بانه  
 (قوله على ضعيف) وهو اشتراط تعدد المبايع اه نهاية (قوله وانما يقب) أى الرد اه رشدى  
 (قوله أما اذا رداً الخ) أقول ان كلاًهما مفرغ على تعريف حاكمه الشارح عنهما بقوله قال زكونه الخ على  
 المراد فقد المجتهد من المصنفين بقرده بشرط الامامة (قوله ويتبعهم سائر الناس) ولا يشترط اتفاق أهل  
 الحل والعقد في سائر البلاد والأضاع بل اذا وصل الخبر إلى أهل البلاد البيعة لهم الموافقة التابعة شرح  
 الروض (قوله ورد به مفرغ على ضعيف) كتب عليه

منه فصل الامر وعللا  
 كالمقتضى بسل الأولى خلو  
 اضطر لولا فاس جاز ومن ثم  
 قال بن عبد السلام لعذر  
 العدالة في الأئمة والحكام  
 قدما أقولهم فمضا قال لا يرى  
 وهو متعين إذا ليل إلى جعل  
 الناس فوضي وخلق بها  
 الشهود فإذا عذر العدالة  
 في أهل قطر قدم أقولهم فسقا  
 على ما يأتى وطلمسان نقص  
 يمنع أسامة الحرة كقصة  
 النهوض وتعتبر هذه الشروط  
 في الدوام أيضاً لا العدالة  
 فقد مر في الوصاية انه لا ينزل  
 بالفسق والالجنون اذا كان  
 زمن الافاقة أكثر ويمكن  
 فيمن أموره والاعطام بدأ  
 وجل فيشترط وأما ابتداء  
 بخلاف قطع البدين أو  
 الرجلين لا يقتضى مطلقاً  
 (وتتعلق الامامة) بطرق  
 أحدها (بالبيعة) كما يبيع  
 الصحابة أبابكر رضي الله  
 تعالى عنهم (والاصح) ان  
 المعتبر هو البيعة أهل الحل  
 والعقد من العلماء والزواجا  
 ووجوه الناس الذين يتيسر  
 اجتماعهم (حالة البيعة بان  
 لم يكن قبسه كقصة فاطمة  
 يظهر لان الامر يتقدم بهم  
 ويتبعهم سائر الناس ويكفى  
 بيعة واحد انحصار الحل

والعقد اماماً غير أهل الحل والعقد من العوام فلا عمة بها يشترط قبوله ليعتد كذا قيل ولو قيل الشرط عدم الرد  
 لم يعد فان امتنع لم يجز لان لم يبلغ غيره (وشروطهم) أى المبايعين (صفة الشهود) من العدالة وغيرهما بما يأتى في أول النهايات فلا زكونه  
 مجتهداً ان انعقدوا لا يعتد بهم ورد به مفرغ على ضعيف وانما يقبل أن حقيقة الاجتهاد أما اذا رداً فهو ذرى وعلم يعلم وجود  
 الشروط والاحتقاق فيمن يبايعه وظاهر كليله قوله لا يبيع البيعة العوام ثم أتى عن الزنجاني انه صرح

ذلك في شرح الوجهين وبشرط شاهدان ان اتحاد المذاهب أي لانه لا يقبل قوله وحده غير ما أدى قد سابق وطال الخصام فيه لان تعدد أي لقبول شهادتهم بما حشدوا فلا يحدروا وشهادة الأسانيق فعل تقسم مقبولة حيث لا تهمه (٧٧) كرايت الهلال أو أوضحت هذا وهم الذي

يتعين حمل كلامهم عليه  
لوضوحه يندفع اعتراض  
التفصيل الذي خصص في  
الروضة (و) ثانيها (ب) باختلاف  
الامام (أ) واحدا بعدد ولو فرعه  
أو أصله ويصير عنه بعده  
اليه كما عهد أبو بكر إلى عمر  
رضي الله عنهما وانفقد  
الاجماع على الاعتداد بذلك  
وسورهان بعدد الخلافة  
في حياته ليكون هو الخليفة  
بعده فهو وان كان خليفة في  
حياته لكن نصره موقوف  
على موته فنه شبهة بوجه  
فحينئذ يتعلق نصره بشرط  
وهذا يندفع ما هاهنا من  
الاستدعاءات وما يؤيد  
ما ذكرناه من اختلافه فلا  
وإنما المنتظر نصره فانه غير  
وصاية قولهم وقت قبول  
المعين الذي هو شرط من  
العهد إلى الموت وقضيت اليه  
لو أتوه إلى ما بقيت الموت لم  
يصح وهو متجه لان ذلك  
خلاف قضية العهد  
وتشبههم بالوكلاء اندفع  
قول الباقين ينسب ان  
يجب الفسوق في القبول  
وقولهم لاندس وجود شرط  
الامامة فيه وقت العهد فان  
لم توجد اذ انتم موت العهد  
احتاج اليه (ب) فانه ظاهر  
كلامهم ههنا لانه لا يدس  
القبول لفظا وقضية تشبهه  
بالوكالة ان الشرط عدم  
الذلا ان يفرق بالاحتياط

الاربعه الضعيفة فحينئذ فالحال لقوله وإنما يتناول في هذا الكلام الذي صرح بعبارة  
بينما على الضعيف من غير صلاح اليه ولا حاجة للقول عن التخياني اه صيدغر (قوله بذلك) أي المراد  
الثاني (قوله ويستمرط) أي قوله وشهادة الإنسان في النهاية (قوله عقد الخ) نائب فاعل أدى (قوله  
بها) أي بالامامة أو النيابة (قوله وبها) أي باشتراط شاهدان عند اتحاد المذاهب وعدمه عند تعدد (قوله  
اعتراض التفصيل) أي المذكور اه سم أي قوله ويستمرط شاهدان ان اتحاد المذاهب لان تعدد قول  
المتن باختلاف الامام) خرج بالامام غيره من بقية الامر اعلا صبح استقلافهم في حسابهم من يكون أميرا  
بعدهم لانهم لم يؤذن لهم من السلطان في ذلك اه عرش (قوله واحدا بعده) أي قوله وصورته في المتن إلى قوله  
وهذا يندفع في النهاية (قوله واحدا بعده) عبارة الغني خصا عنه في حياته ليكون خليفة بعده اه قوله  
ويصير عنه) أي عن الاختلاف (قوله كما عهد أبو بكر إلى عمر) قوله الذي كتبه قبل موته من قبله  
الرحم هذا ما عهد أبو بكر لخلفته رسول الله صلى الله عليه وسلم عند أخروته ما لا يساوي له عهد ولا آخره  
في حياته التي يؤمن فيها الكافر ويتق فيها الفاجر أي استعملت حكم عمر بن الخطاب فان روي ذلك  
على و رأي فيه وان سلوا بدل فلا على بالقبض واخر أوردت امرئ ما كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أي قلبه بقلوبه من غير عرش (قوله في حياته) متعلق بالخلافه وشدي (قوله وبها) أي التصور  
المذكور (قوله انه خلفه الخ) بيان الموصول (قوله قولهم الخ) فاعل يؤيد (قوله من العهد الخ) خبر  
وقت قبول المعين (قوله وقضيت) أي قوله وقولهم في النهاية (قوله وقضيت) أي قوله وعرضه الخ والروض  
من شرطه لان لا يقبل الخليفة خلف حياة الامام وان تراعى عن الاختلاف كما اقتضاه كلام الروضة وان بحث  
الباقين اشتراط القبول فان أشرف عن الحياة ونزع ذلك إلى الانصاف وسأيت حكمه اه (قوله وأخوه) أي  
هذا خلافة عرش ورشدي أقول لهذا ظاهر صنيع النهاية لكن صنيع الشارح وما آتاه من الغني  
والاسنى صرحان في أن مرجع الضمير القبول كما عليه سم فيما يأتي عنه (قوله وأخوه الخ) الذي في شرح  
الروض ما فيه من آخره أي القبول عن حياته رجع ذلك فيما يظهر إلى الانصاف وسأيت حكمه انتهى  
اه (قوله وهو متجه) كذا في النهاية وظاهره انه يلتزم العهد بالكلية فهو أيضا ظاهر قول شرح المنهج  
ويشترط القبول في حياته اه لكن مرآة فاعن الغني والاسنى انه يرجع إلى الانصاف رأيته عليه  
سم كما عنه قوله يندفع إلى قول الباقين ينبغي الخ وهم اشتراط أصل القبول وقد مر خلافه رشدي وعرض  
أقول ما مر في شرح الطريق الاول في الكلام هنا في الطريق الثاني ولما فرغنا من الشارح بهما معا الخ (قوله  
وقولهم الخ) عطف على قوله وقت الخ (قوله في) أي في العهد (قوله في) أي في الاختلاف (قوله  
أن يفرق) أي بين الامامة والقول (قوله وعلى الاول) أي اشتراط القبول لفظا (قوله في) أي للاختلاف  
(قوله ما يقتضيه الخ) أي من اشتراط عدم اشتراط القبول وانما الشرط عدم الوجود (قوله ويجوز العهد)  
في قوله وظاهر كلامه في النهاية (قوله ويجوز العهد الخ) عبارة الغني والروض شرحه مولى علي بن حمزة  
الاصح للامامة بيان يجهل في هذا ظاهره واحدا لونه جعل خلافتي بعدهم لعدم عمر ومعه بعد بكر وتنقل  
على مراتب كثيرة على الله عليه وسلم أمره جيش مؤتة فان ملك الاول في حياته أي المعاهد فخلافة الثاني  
وان مات الثاني انقضى الثاني وان مات في الثلاثة انقضى ما انتصبا الاول خلافة كان له بعدهما

قوله يندفع اعتراض التفصيل) أي المذكور (قوله وقضيت انه لو أخوه الخ) الذي في شرح الروض  
ما في نسخة آخره أي القبول عن جنازة رجع ذلك فيما يظهر إلى الانصاف وسأيت حكمه اه (قوله وهو  
متجه) كذا في شرح (قوله الجمع مترتبين) قال في شرح الروض وتنقل اليهم على مراتب اه (قوله  
ثم لا دلالة على عدم موت المعاهد العهد إلى غيرهم) عبارة الروض في تعديل عهد غيره لا العهد اه (قوله

لامامة وعلى الاول يفرق بينه وبين ما قدمته في البيعة بأنه ثم لم ينبغ أن يحدث في قبل عنه بخلافهنا ويجوز واليه يرجع مترتبين ثم لا دلالة  
مثلا بعد موت المعاهد العهد إلى غيرهم لانه لا يستقل صار أمرا

ولو اوصى به فلو احدث ذلك لكن قبول الموصى له واجتماع الشرط فيه انما يعتبر بانعدام الموصى (فالجعل) الامام (الامير شورى بين جمع فكاستخلاف) في الاعتداده وجوب (٧٨) العمل بقضيه (فيعترضون بعدمونه وفي حسانه بانته) احدثهم لان عمر جعل الامر شورى بين عثمان

والزبير وعبد الرحمن وعوف وسعد بن ابى وقاص وطهطا فتقوا بعدمونه على عثمان رضى الله عنهم فلو امتنعوا من الاختيار لم يجبروا على الجعل امتنع العهود اليمن القبول وكان لا عهد ولا جمل شورى ويظهر كلامه ان الاستخلاف يقتضي يختص بالامام الجاهل الشرط وهو مقتضى من لا يعتمد الاخرى وقد يشكل عليه ما في التواريخ والطبقات من تنفيذ العله وغيرهم لعهود خلفاء بني العباس مع عدم استقامتهم الشرط بل نفذ السلف عهود بني امية مع أنهم كذلك الا ان يقال هذه وقائع محتملة أنهم انما نفذوا ذلك الشوكة ونحوه القتل للعهد بل هذا هو الظاهر (د) ثالثا (باعتدال جامع الشرط) بالشوكة لا تنظام الشمل به هذا انما الامام اركان مستغلبا اى ولم يصح الشرط كما هو ظاهر (و) وكذا فاقق وجاهل وغيرهما وان تختل فيه الشرط كلها (في الاصح) وان عصى بها فعل حذر من تشتت الامر ودوران الفتن (عسر) لا يجوز عقد هذا الاثنى في وقت واحد ان تورثا بقنا تعين الاول والايطلا ولا ياتى هنا

الى غير الاخسين لانها انما انتهت اليهم بالاختلاف فالأصل ان بعد اهل البيت لا يباحوا غيرا ثانياً ويقدم عهد الاول على اختيارهم ولا شرط في الاستخلاف رضا اهل الحل واليه قد بقي حبانته او بعدمونه بل اذا ظهرت واحداً استخلف من غير حصر وغيره ولا مشاوره أحداً (قوله ولو اوصى الخ) عبارة الغنى والروض مع شرحه ولو اوصى به جازي كالجعل استخلف لكن قبول الموصى له انما يكون بعد موت الموصى وقبل لا يجوز لانه بالمرتبة يخرج عن الولاية ويتعين من اختياره للخلافه استخلاف أو الوصية مع القبول فليس لغیرہ ان یعين غيره فان استعفى الخليفة أو الموصى له بعد القبول لم ينزل حتى يغني ويوجد غيره فان وجد غيره رجلاً استعفاً ووافقه ونسج من العهد باسقطهما عما لا امتنع وبقي العهد لازماً اه (قول المتن شورى) مصدر بمعنى التشاور اه معنى (قول المتن) فيرضون أحدهم) أى فليس لهم العدول الى غيرهم بما ذكر من أنهم يختارون واحداً منهم فظاهر ان قرض لهم لاختار واحداً منهم فلو نؤوض لجمع لاختار واحداً منهم غيرهم أى أو مطلقاً اهل الحكم كذلك فاختاروا من شاءوا وكان لا عهد فيه نظر والا قرب الاول اه عش (قوله بعدمونه) الى قوله وقد يشكل في الغنى (قوله بين مستخلف) اعله انما خصهم لعلمه بان لا يصح لغيرهم بكمى اه عش والاولى لعله بانهم أصليهم للاقتضا من غيرهم (قوله ولو امتنعوا) أى اهل الشورى وقوله لم يجبروا على الاختيار فظاهر موافق ما يصلح غيرهم ولا غير العهود اليه اه ثم أقول قد يقال ثانياً عدم الجعري في الثاني قول والروض مع شرحه والغنى فان لم يصلح للامام ولا واحداً منهم طلبوا أو جبروا عليهم ان امتنع من قبولها اه (قوله وكان) يظهر انما يتحقق من المثقلة حذف اسمها هو وقوله لا عهد ولا جعل الخ بصفة تضي المبنى للفاعل خبرها عبارة الغنى وكذا لم يعد الخ وعبارة الاسنى بل يكون الامر يكمل بفعلا شورى اه (قوله يختص بالامام الجميع الخ) فلا عذر باختلاف الجاهل والفاقق أسنى ومعنى (قوله وقد يشكل عليه) أى على الاختصاص المذكور (قوله بل هذا) أى كون التنفيذ المذكور للشوكة لا العهد (قوله بالشوكة) الى الفرع في النهاية يقال قوله وان استعفى الغنى (قوله هذا انما مات الامام الخ) عبارة الغنى والروض مع شرحه بعدموت الامام الاستيلاء على الخي فان كان الخي متغلبا انعقدت امامة متغلب عليه وان كان اماما سبيعا وعهد لم تنعقد امامة لغيره عليه اه (قوله او كان متغلبا) أى الامام الذى أخذ عنه فوالشرع كالجماهير الشرط اه عش (قوله اى ولم يصح الخ) انظر هل يخالف هذا الاطلاق ما قد امتنع الغنى والروض مع شرحه (قوله وغيرهما الخ) فظاهر ولو كانوا بعبارة الخطيب ثم الكافر اذا تغلبا تنعقد امامته لقوله تعالى ولين يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وقول الشيخ عز الدين لو استولى الكفار على اقليم قولوا القضاة جلا سلبا فاذي يظهر انعقاد ليس بظاهر اه والا قرب ما قاله الخطيب اه عش (قوله كما) أى الاسلام أملا استولى كافر على الامامة فلا تنعقد امامته اه حلىي وتقدم عن شرح مسلم ان المبتدع كالكافر هنا عند الجمهور (قوله لا يجوز عقد هذا الاثنى الخ) أى ما كثر ولو باقايه ولو تباعدت معنى وروض مع شرحه (قوله والايطلا الخ) عبارة الغنى فان جعل سبق أو علم لكن جعل سابق فكما في نظير من الجموع الكساح فيبطل العقدان وان علم السابق ثم عصى وقفا الامر دجاء الانكشاف فان أضر الوقت بالمسلمين عقد لاجلها لا تغيرها والحق في الامامة للمسلمين لاجلها فلا تنعقد دعوى أحدهما السابق وان أقر به أحدهما لا تخرب بطل حق ولا يثبت الحق لا تخالفا لبيتنا اه (قوله لم يجبروا) فظاهر موافق ما يصلح غيرهم ولا غير العهود اليه (قوله او كان متغلبا الخ) عبارة الروض وشرحه وكذا تعيبدن فقهاء آخرى هذا الشوكة عليها فينزل هو بخلاف ما لو فرض عليها ان انعقدت امامته ببيعة أو عهد فلا تنعقد ولا ينزل الجمهور اه

الوقوف ان شئ منهنه ربا يرتب عليهن المقادير التي لا يتداولن خرقها بل يتعين على اهل الحل والعقد تولية أحدهما جازي لان لهما فيها شبهة الغنى لا يظهر لغيرهما فاندفع

نزاع البلقيني فيه وان استحسنه و وقع اختلافنا بين بعض مشايخنا في مقابلة ذلك من بنى العباس بطريق العهد التسلسل فهم الى  
 الآن ففصل نعلم انما اجعت عليه الاعصار المتأخر بعذر والشركة اخلاف من الاول السلطان من الاكراد والترك الا هو مشروط عليه  
 ابتداءه انما تابى العام والخاص وقيل لا زالوا شركتهم اصلها حتى ان بعض السلاطين اهلها وجسوا اخذوا كثيرا فطاعوا ومازالت معتقرا الى  
 الآن حتى انعدم بالكلية وقد قدمت ما يطل الاول من ان لا يصر به غير مستحضر الشروط ولا تظفر للضعف وزوال الشركة كذا نزل عندهما  
 ان حصلت لايته لا يملكها بل لا يصح توليفه حتى يتخلص نفسه طلقا ويتخلص لبيب (٧٩) ولا ينزل باسم كفاية الا ان يس من خلاصه  
 ومنهم بقا فظلم امام والام  
 ينزل وان يس من خلاصه  
 لانه نادر (قلت وادعى) من  
 لم يتركه من استولى عليهم  
 البغاة (دفع الى كفاية البغاة)  
 أى امامهم أو منصوبه  
 (صدق) بلا على المعتد  
 وان اثم لبنا على التوقف  
 فبين ان يستظهر على  
 صدقة اذا اثم (بينه)  
 خروج من الخلاف في  
 وجوبها (أو) ادعى (دفع)  
 حجة فلا يصدق (على  
 الضم) لانها كلاحرة فاضى  
 عوض عن سكنى دارنا وبه  
 فارتكازا (وكذا) خروج  
 في الاصح (لانه) أخره أو من  
 ولا يقبل ذلك من الذى حزا  
 (و يصدق) اقامه (حد)  
 أو تغير به قال الماوردى  
 بلا عيب لان الحد وشرأ  
 باليهات (الان) ثبت بينة  
 ولا أخره في البدن) أى وقد  
 قسب الزنم بحيث لو كان  
 لوجده أنه فمما يظهر فلا  
 يصدق (والله أعلم) وفارق  
 المقر بأنه لا يقبل رجوعه  
 بخلاف المقر وانكاره  
 الخدعة في معنى الرجوع  
 وأخر هذه الاحكام الى هنا

نزاع البلقيني فيه) أى حيث قال بل الاصح جواز عقدهما لغير هذا وهو مقتضى بطلان عقدهما اه  
 (قوله وان استحسن) أى نزاع البلقيني ومن استحسنه شيخ الاسلام في شرح الروض (قوله السلطان)  
 يفعل لاولي وقوله الا هو أى المتولى من بنى العباس فاهله (قوله مشروطا عليه) أى التولى على السلطان  
 (قوله حتى انعدم) أى شوكته (قوله وقد قدمت) أى انما شرحت في فرضون أحدهم (قوله انه)  
 الخ) بيان لما يطل الخ (قوله بعد غير الخ) بالاشارة (قوله ولا تظفر للضعف الخ) رد القيل الثاني  
 مع قوله نفسه (قوله ان عر ومنهما) الى المتن في الروض والافنى (قوله مطلقا) أى لسبب ودونه  
 (قوله الا ان يس من خلاصه) أى فينزل فينتدلي بوزعه لغيره بالامامة معتد لغيره بخلاف ما لو عهد  
 لغيره قبل الياس لبقا على امانته وان خلاصه بعد الياس من خلاصه بل يستقر به على عهده  
 معنى وروض مع شرحه (قوله والام) أى وان لم يكن البغاة امام (قوله لم ينزل الخ) ويستبين  
 نفسه ان قدر على الاستانة والاستانة فلا يحكم الامام نفسه أو ان لم يصر المستناب مامضى وروض  
 مع شرحه (قوله من زمته) الحقوله وأخر هذه الاحكام في المتن الا قوله أو من وقوله أى وقد ترب الى خلا  
 يصدق والى قوله فانه في النهاية (قوله امامهم أو منصوبه) انما اقتصر على سالن الكلام فيما عاق  
 بالامام والاولاد على الدعوى في فقر البغاة أو سالكنهم صدق أيضا اه عى (قول المتن بينه) متعلق  
 يستظهر (قوله أو ادعى) أى دعى اه معنى (قوله وبه) أى يكون الجزية كلاحرة (قوله وكذا)  
 خارج الخ) أى لارض خواصه على مسلم دفعه لقاضى البغاة اه معنى (قوله أو من) يتأمل اخر شيدى  
 عبارة عى يتأمل كون الخراج غنما لعل صورته ان يصالحهم على ان ارض لهم بعد امتيلان عليها  
 ويقدر عليهم خواصه على كل سنة فكذا ما عاهاهم بمن مؤجل بمجهول واقتصر على ما لا يسقط ذلك  
 بالامامهم والاقرب بصر وذلك بما عاهاهم خواصه مقدرا على كل سنة من نوع مخصوص ثم دفعوا به  
 لتولى بيت المال فان ما يقبض منهم عوضا لمقدر عليهم من الخراج اه (قول المتن ولا الخراج) جملة سالبة  
 اه معنى (قوله لو كان) أى وجد الهدى أقبح عليه (قوله وفارق) أى من ثبتا لخد عليه بالبينة  
 عى ورشيدى (قوله بخلاف المقر) أى فانه يقبل رجوعه اه عى (قوله وانكاره بقاء الخد الخ)  
 جواب سؤال الخ عن البيان (قوله هذه الاحكام) أى التى زادها اه (قوله تأخيرها) أى حقوقا البغاة  
 البهاى الى هذه الاحكام الزيدة (قوله هذه) أى الاحكام المزينة (قوله بانه) أى مانعة التعمير من  
 شرح مسلم وقوله فيما فى شرح مسلم (قوله تقدم ذلك) أى المصالح الكلية على هذه أى الجزئية  
 الواصلة اليه

\*(كتاب الردة)\*

اتخذ كرها لانها اجنبية على الدين ومقابلها على النفس وأخرها مع كونهم أهم لكونهم قد وقعوا مقابلها اه

\*(كتاب الردة)\*

لتعلمها بالامام فان قلت وقتال البغاة ونحوه متعلق به أضاف كان الانسب تأخيرها البهاى تقدمها مع ما قد تهاه مع وجود البغى وعدمه  
 فكانت أسببه من غيرها (فائدة) عن أى حقيقة أنه ليس السلطان ان يقضى بين خصمين وأغذا لنائب الخاص قال الامامى وهو مذهبا  
 كما نقله فى شرح مسلم وأخرض به ليس فى مقالة وعرض أيضا بان ثبوت ذلك نائب مدونه بعد رواه فافقه اس الان برده نقل صريح  
 لا يقال قد يستعمل عن وعظمت من النظر فى المصالح الكلية لا نعلم ذلك بان وصول جزية الى المطلب حكمه ما نادى لا يشغل عن ذلك ويغرض  
 عدم نوره يلزمه تقديم لان على هذه \*(كتاب الردة)\* أعان الله تعالى عنها (هى)





خارج بنسب الردف تماماً أو لفظاً أو بضمح و أماناً فاسلمنا لكن قوله وهي حيثما لم يمنعوا إذا علم الحقيقة  
 التي لا يتوقف على ذكر تعريض معنى قول ابن الرقعة خارج بنسب الردفان معناها وحقيقتها غير صادقة  
 عليه كونه غير صادق عليه لا يتوقف على ذكره اهـ (قوله وهي) أي الردف حيثما أي قبل تعريضها (قوله  
 والحاقه) أي المناقاة اهـ عرش (قوله على المتن) أي جمعه (قوله والمقتل من كفر لكفر الخ) أصله ادعاءه  
 بنسب له ثم تدبر في كونه كلامه فلا رد على كلامه، هنا على أن الأسلم أنه مردود في حكمه فلا رد على  
 التعريض أصلاً ذلك أن تقول إذا سلم أنه مردود فلا يندفع الإيراد بالجواب الأول لأن ذكره في محل آخر لا يرفع  
 في عدم جملية التعريض شديدي (سهم) (قوله مردود في كلامه فلا رد على الخ) عبارة النهاية مذ كوفي كلامه  
 في بابه فلا رد عليه على أن المرجح جابته لتبليغ ما منه الخ (قوله وليس في محله) قد يجاب بان مرادهما القيل ان  
 حكمه من حيث أنه لا يقبل منه إلا الإسلام وأنه لا يمنع قتله بالاسلم لكن في الجملة فلا ينشأ ذلك وجوب تبليغ  
 المؤمن لأنه بعد بلوغه المؤمن إذا طفر به قلنا دون هذا الجزية فلا تقبل منسوبة ولا تمنع من قتله أن لا يسلم  
 وإذا كرهناه على الإسلام فاصل مع إسلامه لأن كراهه حتى اهـ سهم (قوله أنه يجب) أي المقتل (قوله ولا  
 يجب على الإسلام) أي بل يظلمه الإسلام وإن امتنع أمر بالحق وقد أسلمنا وان امتنع منه ما فعل به الإمام ما رآه  
 من مثل أو غير، وإذا قتله كان ما فعله أي اهـ عرش (قوله ووصف) أي المتن في المتن (قوله والمقتل من كفر) عبارة تأتي  
 ومن عاقب بين مرتدين فانه مردود على الأصح عند الأصنف وهذا لا رد على التعريض فانه لا يردوا على الحق المرتد  
 حكاه (قوله على ما نحن فيه) أي أن الكلام في الردف الحقيقي فلا يجاب به الحكمة اهـ سهم (قوله لكفر)  
 المقوله لكن شرط في النهاية (قوله أصلاً الخ) أراجع إلى المتن (قوله وتسمية العزم الخ) جواب سؤال نشأ  
 عن قوله أولاً لاعتباره المتن وذكر التنصير على الحرز والشرحين والردف دخل من عزم على الكفر  
 في المستقبل فانه يكفر لا لكن كان ينبغي على هذا التعبير العزم فقد قال الماوردى ان النسبة قصد التنصير  
 معقوباً بعله فان قصدوه وتواخي عنه فهو عزم وسأقي كلام المصنف التعبير بالعزم اهـ (قوله أنه) أي  
 العزم وقوله منها أي من النبوة وغير بعيد وسهم وتسمية العزم (قوله وتردده الخ) كان الأولى تقديمه على  
 قوله ثم قطع الإسلام الخ (قوله يقطع) أي الإسلام (قوله لا الخ) وصف لتردده اهـ رشيد  
 (قوله ملحق بقطع الخ) أي فلا رد على تعريف المصنف (قوله يقطع) أي بالنسبة فيما ينبغي اهـ سهم

تعريض معنى قول ابن الرقعة خارج بنسب الردفان معناها وحقيقتها غير صادقة عليه كونه غير صادق عليه  
 لا يتوقف على ذكر الأقوى أن قطع بانه معنى الغير خارج عن نفس معنى الإنسان سواء ذكر تعريض  
 الإنسان أولاً لا الأخرى أن قطع بانه معنى الغير خارج عن نفس معنى الإنسان بل بزم جهلنا بجهلاء لان ذكر التعريض انما هو  
 لإفادة الغير الجاهل فتأمل واعجب من أمره بتأمل ما ذكره بقوله فتأمل (قوله لا لم يردده) أي بزم  
 فلا يفرج بالقطع الكافر الأصلي (قوله والمقتل من كفر لكفر الخ) ان كان المقتل المذكور من أفراد  
 المرتد حقة لا يندفع ووجهه بطريقه كونه كلامه لا معنى الإرادته غير داخل في تعريف الردف الذي كور  
 مع المؤمن أفراد المرتد فيصير دخوله في التعريض لا خلاف في عدم دخوله ومروى كلامه لا يقتضي دخوله في  
 التعريض وان لم يكن من أفراد المرتد حقة كالموت الباطل فلا رد عليه وان لم يعرف كلامه لمسلم تبادل  
 التعريض وعدم كونه من أفراد المرتد فلا يضر دخوله فيه بل يجب عز وجهه فلا وجه لتعريض  
 عدمه ودفعه إليه مردود في كلامه وموشركه المرتد في حكمه لم يزل داخل في إلقاء الإرادات وأجعله لا بد من  
 ما أشاروا إليه في الأحكام أو بعضها وإذا فهمت ذلك علمت أنه لا يجوز في هذا الإيراد في جوابه فتأمل  
 (قوله وليس في محله) قد يجاب بان مرادهما القيل المسمى من حيث أنه لا يقبل منه إلا الإسلام وأنه لا يمنع  
 قتله ولا بد من الإسلام لكن في الجملة ولا ينشأ ذلك وجوب تبليغ المؤمن لأنه بعد بلوغه المؤمن إذا طفر به قلناه  
 وان ندله الجزية فلا تقبل منسوبة ولا تمنع من قتله أن لا يسلم وإذا كرهناه على الإسلام فاصل مع إسلامه لأن  
 كراهه حتى (قوله فلا رد على ما نحن فيه) لأن الكلام في الردف الحقيقي فلا الحكمة (قوله ملحق بقطع)

وهي حيثما مجهولة لا يصح  
 الإخراج بها فتأمل ولا يشمل  
 الحد كفر المناقاة لأنه لم  
 يوجدهما اسلام حتى يقطعه  
 والحاقه بالمرتد في حكمه  
 لا يقتضي إرادته على المتن  
 تحسناً أن يزعم والمقتل  
 من كفر لكفر مردود في كلامه  
 فلا رد عليه وان كان حكمه  
 حكم المرتد القيل وليس في  
 محله لان الصحيح أنه يجب  
 تبليغ المؤمن ولا يجب على  
 الإسلام بخلاف المرتد فليس  
 حكمه حكمه فلا رد أصلاً  
 ووصف المرتد الردف أمر  
 حكيم فلا رد على ما نحن  
 فيه ثم قطع الإسلام (ما رتبة)  
 لكفر ويصح عدم تنبيهه  
 بتقدير راضاته مثل ما أضيف  
 إليه ما عطف عليه كصنف  
 وثالث درهم جلاً أو لا  
 فكفر بها لا كافياً وتسمية  
 العزم نية بتأني ماباقياته  
 للمراد منها غير بعد ورد  
 في قطعها لا في ملحق بقطعها  
 فليطاعه (أقول كثر)  
 عن قصد

وروي كما يفهم قوله الاتي فاستمر اهل العلم فلا تزلزلوا في مسانيدهم ولا في حكايتهم ولا في حكاية كثر لکن شرط الفرائض ان لا يقع الاتي مجلس الحاكم وفيه نظر بل ينبغي ان لا يثبت ان حكايتهم صليحة بل شرط على كل من يرويها ان لا يرويها الا في مجلس الحاكم ولا في مجلس غيره من غيرهم اذ اللفظ المصطلح عليه حقيقة عند اهل فلا يعترض (٨٢) عليهم بخلاف المصطلح غيرهم كما حققه ائمة الكلام وغيرهم ومن غزل كثير من

التهويل على محقق الصوفية  
بما هم يرون منه ويريد  
النظر فيمن تكلم بمصطلحهم  
القرري كتبهم فاصدا مع  
وجهه به والذي ينبغي بل  
يتعين وجوبه منه بل  
لوقيل يمنع غير المشهر  
بالصدق والصادق من  
التكلم بكلماتهم المشككة  
الاعم نسبها اليهم غير معتد  
ظواهرهم لا بعد لان فيه  
مغاسد لا تخفى وقول بان  
عبد السلام يعز وي قال  
آنا لله ولا بنائي ذلك ولا يثني  
لانه غير معصوم فيه نظر لانه  
ان كان غائبا فهو غير مكاف  
لا يعز ولا يؤول بمقول ولا  
فهو كافر ويكن حمله على  
ما اذا شككنا في له يعز  
فصله ولا يحكم عليه  
بالكفر لاحتمال عذره ولا  
بعدم الولايه لانه غير معصوم  
وقول القشيري من شرط  
الولي الحفظا كان من شرط  
النبي المعصوم فكل من  
الشر عليه اقراض مغرور  
مخادع مراده اذا وقع منه  
بمخالفة على السوء ياد  
التصديق منه فهو والا انه  
يستعمل وقوعه عن من اصلا  
(تدبيره) قال بعض مشايخ  
مشايخنا ان جمع بين  
التصوف والعلوم النقية

(قوله وروي) تأمل فان القصد كاف في حصول الردح وان لم يكن من تأمل ونظر في العواقب فلعلمه أراد  
بالروي بتعبد الاختيار فهو تأكد القصد له عش (قوله فلا تزلزلوا) الى قوله اذ اللفظ في المنفى الاتي  
واجتهاد وقوله لکن شرط الى شرطه في (قوله واجتهاد) أي فيما يقيم الدليل القاطع على خلافه بدليل  
كفر نحو القائلين بقدم العالم مع أنه بالاجتهاد رشحدي وسم وعش (قوله واجتهاد) الى الواجب  
أو (قوله وحكاية كثر) الى عبارة الغني وخرج ايضا ما اذا حكي الشاهد لفظ الكفر لکن الفرائض كفي  
الاجتهاد ليس له حكاية بما لا في مجلس الحكم فليحفظ له اه (قوله ان لا يقع) أي حكاية الكفر (قوله  
ونظروا) عطف على قوله سبق لسان (قوله وأتوا به) عطف على قبته (قوله ومن ثم) أي لاجل  
الخلاف في الاصطلاح غيرهم (قوله يزل كثير) الى (قوله وحيث ان المقرري يعارضهم على كفر من شك في كفر  
طائفتين عرب في الظاهر كلامهم الاتحاد وهو بحسبه ما فهم من ظاهر كلامهم ولكن كلام هؤلاء  
جارى على اصطلاحهم وأما من اعتقد ظاهرهم من جهة الصوفية فانه يعرف فان استمر على ذلك بعدم قصر  
كافرا وساقى الكلام على هذا في كتاب السير ان شاء الله تعالى اه معنى (قوله لان فيه) أي التكلم  
بكلماتهم المشككة (قوله ولا يثني ذلك) أي قوله آنا لله (قوله ولا) أي ان لم يكن غائبا ولا مؤثرا  
يقول (قوله) ويكن حمله على ما (قوله) أتول أو على ما اذا علمنا حضوره وتأويله والتعزير لافضل من هذا  
اللفظ الخطر اه سم (قوله على ما اذا شككنا) الى مقتضاه أنه مستبدل لاستقلاله به ولا يخفى عن شيء  
فليتأمل اه سیدمر (قوله لا يقول القشيري) الى جواب سؤال منشأ قوله ولا بعدم الولايه (قوله  
مقر ورائه) عبرة للمفتي فهو مقر ورائه قالوا في القى قالت أفعله على الواقعة اه (قوله مراده) أي  
القشيري من قوله ذلك (قوله التفضل من) أي التبرير منه اه كردی (قوله المصنف) جواب لو (قوله  
وانما يجب ان لم يكن) الى أتول القلب الى ما قاله ذلك الشيخ أمل لان بقوله العلم يصور بالاغالي الى المتأمل  
عليه والتدوين وان كان ينبغي في حفظ العلم وقائه كما هو جوابه لکن هذه الاولويات لا تقام المفاد المترتبة  
عليه مع ما هو مقر من أن خبره المصنف مقدم على جلب المصالح وأما قول الشارح وتلك التي فعلت تأمل لان  
قصار ما يتأتى من أئمة الشارح اظهر فساد هادرو وهاذا انتهاج اسمي زمانه الذي عرف فيه المتشكر وأكسر  
المرور واهتفت العامة في كثير من النسخة أنه بالولاية موصوف نساء الله له رايه والتوفيق وان غصنا  
سلطان قوم طريق اه سیدمر (قوله تكشف اندراس اصطلاحهم) أي معرفة اصطلاحهم بطلانها  
فاختصن بكفر العارفين في عصره وأظهر حاله من التصوف الصادق ودفع نزاعها فيما لو اختلف  
علموا فيمن تكلم بها فقال بعضهم بكفر باعتبار علمي أئمة السني من مصطلحاتهم وبعضهم بعدمه باعتبار علمي أئمة  
منها به بنصف ما من أئمة من السني من المصالح (قوله قبل) الى قوله ويحجب في المنفى  
الاوله أو عكسه (قوله الكفر الاصلي) قد يقال والمعلق اه سم أي لان الجنس لا يتوقف على اقواصه  
وأفراد في الحق والوجود والخلق في لا في التصور والوجود الفعني (قوله بان تقدمه) أي بان يقول بنية  
كفر أو أتول أو فعل (قوله أو عكسه) كان مراده بالتصريح اه سم أي بان يقول بنية أو أتول أو فعل كثر

أي بالنسبة فيما ينبغي (قوله واجتهاد) أي لا مطلقا كما هو ظاهر لما ساقى من نحو كثر القائلين بشبه العالم  
مع أنه بالاجتهاد الاستدلال (قوله) ويكن حمله على ما اذا شككنا في (قوله) أتول أو على ما اذا علمنا حضوره  
وتأويله والتعزير لافضل من هذا اللفظ الخطر (قوله الكفر الاصلي) قد يقال أو أطلق أو كان مراده

والاعتقادات أدركت أو بان تلك الكلمات المعتمدة على تدوينهم اعتقادي لحقتها لانها مارة بالعلوم والاعيان المدعین (قوله  
التصوف انتهى) وانما تضمن ان لم يكن لهم غرض من تدوينها كتشبه اندراس اصطلاحهم وتلك المفاسد وهاهنا الشرع فلا نظر اليها  
قل في المتن دور وان الردة أحد نوعي الكفر فكيف تعرف بانها قول كثر ودوران المراد بالكفر المضاف اليه الكفر الاصلي واعتراض أيضا  
توسيع لكفر بان تقدمه لبعض ما بعد لانه الاول أو عكسه أو هو يحجب

من ذلك بل حكمه ثابت على أن توسيله فيبدك انما فاقه بالنسبة لانه متأخر ولا بعد مقدمه فظهر ما في الوقت (ثانيه) دخل في قول الكفر فليعملوا بحال عادي وكذا شرى على احتمال لانه قد بنى عقد التعميم المشروط في الاسلام بشكل على ذلك ما في البخاري من عدة طرق ان خيارا رضي الله عنه طلب من العاص بن وائل السهجي ديناه عليه فقال لا اعطيك حتى تكفر بمحمد فقال لا اكفر به حتى يبين الله ثم بعثك فهذا تعليق للكفر يمكن مع ذلك لم يكن فيه كفر وقد (٨٣) يجاب بأنه لم يقصد التعليق قطعاً وانما أراد

تأكيد ذلك العاص في  
انكاره البعث ولا ينافيه  
قوله حتى لانها لا معنى الا  
المنقطعة فتكون معنى  
لكن التي صرحوا بان  
ما بعدها كلام مستأنف  
وعليه خرج ابن هشام  
الخضراوى حديث كل  
مولود يولد على الفطرية  
يكون ابواه يهودانه أى  
لكن ابواه قال وقد كثر  
المنفردون بهذا في اقسام  
حتى دخنوا عليه قوله  
حتى ان انتهى ونظير ذلك  
ما وقع لاحكامه مثل من  
قال لا اله الا الله لما انه انما  
قالها تلبية فانه صلى الله  
عليه وسلم حتى قال غيبت  
ألم اكن اسلم قبل ذلك  
اليوم واما مسلم وهذا  
التمنى يقتضى الكفر  
لكن لم يقصد ظاهر هذا  
اللفظ بل ان ذلك الفعل  
وقع من قبل اسلامه حتى  
يكون مغفوره فقامل  
كل من هذين القولين فان  
الكلام فيما هو مسموع  
ذلك من وضوءه ورايت  
بعض شراح البخاري قال  
لا يقال مفهوم الفاية انه  
يكفر بعد الموت لان ذلك

(قوله عن ذلك) أى أوليه التقدم والأتاخير (قوله بله) أى المتوسط (قوله تاف الخ) أى فى شرح  
أوفعل (قوله فيبدك) أى ما يفيد التقدم والأتاخير (قوله تعليقه) أى الكفر (قوله لانه) أى  
التعليق بالمال (قوله لانه قد بنى عقد التعميم) انظر هل هذا في المحتمل أو عام اه سم أقول ظاهر  
منعها الاول (قوله على ذلك) أى النحول (قوله ولا ينافيه) أى عدم تضاده التعليق (قوله ما ياب بعدها)  
أى لكن (قوله عليه) أى على حتى معنى الالخ (قوله قال) أى ابن هشام (قوله هذا) أى كونه حتى  
معنى الالخ ونقوله قوله أى قول نخب اه كردى (قوله واظهر ذلك) أى ما وقع لخيارا رضي الله تعالى عنه  
(قوله ثبته) أى خوفان ان يقتله المسلمون اه كردى (قوله فانه) من التائب يقال انه تائب اذالاه  
اه قاموس (قوله ظاهر هذا اللفظ) أى من حتى استمراره على الكفر وقوله بل ان ذلك الفعل أى القتل  
(قوله من هذين القولين) أى قول نخب بقوله أساسا من رضي الله تعالى عنهما اه كردى (قوله ولم وضوءه)  
أى شرح الاحاديث (قوله مفهوم الفاية) أى فى قول نخب لرضي الله تعالى عنه (قوله لان ذلك) علة  
لنفي القول والمشار الى الكفر بعد الموت (قوله ان ذكره) أى الاستثناء (قوله ان أراد) أى البعض  
بقوله بعد الموت وقوله لانه قال الخ أى بخلاف ما يرضى الله عنه (قوله فليس هذا بحال) قد يقال ليس مراد  
البعض المشار اليه بل الموت العاصى ثم يعنى برده على ما أورده من جعل مراده الكفر بعد الموت  
يعنى ان من مات مسلماً لا يتصور كفره بعد موته فلا يرد عليه هذا الذى أورده فان قلت من أن يحتمل الكلام  
هذه العناية قلت بناء على ان المراد ببعث العاصى البعث المشهور اه سم (قوله قلت هذا لا يوجب  
الاستصحاب) أقول اذا أراد نخب ببعث العاصى البعث المشهور وهو القيلم من القبر المعرض  
والحساب واجب الاستصحاب لان ذلك يستلزم موت نخب فيكون ذلك كرمونا العاصى وبعثه كفاية عن موت  
نخب بل موت الخلق لانها يستلزمه تأمل سم وسدعمر (قوله لونه) أى حال (قوله ونخب حتى) جله  
حالة (قوله ما ذكرته) هو قوله وقد يجب الخ اه كردى (قوله على الخ) الاول قد يحتمل قوله  
فالخ الخ (قوله وقد علمت) أى فى أول التبيين التعليق بمثل هذا يقتضى الكفر لانه لا يتخلل من أحد الاقسام  
أعنى العادى والشرى والعقل اه كردى (قوله على الخ) انك قد علمت الخ انما اردت ان لا يوجب الاجماع على ما تقرر  
قبل صدور ذلك من نخب واثباته اعرض من خطا الفتا ذلتا تأمل اه سيدعمر عبارة سم وقد لا يسلم  
البعض ما في هذه العلو اه (قوله الكفر) أى قوله محض فى النهاية الا قوله فان قلت الى المتن (قوله وسيقتل

تأخيره (قوله لانه قد بنى عقد التعميم) انظر هذا في المحتمل أو عام (قوله فليس هذا بحال) قد يقال  
مراد البعض بالشار اليه بل ذلك ليس موت العاص ثم يعنى برده على ما أورده من جعل مراده الكفر  
بعد الموت يعنى ان من مات مسلماً لا يتصور كفره بعد موته فلا يرد عليه هذا الذى أورده من  
العلامة الا أنه هو حتى آخر وقد لا يسلم البعض ما في تلك العلامة فان قلت من أن يحتمل الكلام معنى ان  
من مات مسلماً لا يتصور كفره قلت بناء على ان المراد ببعث العاصى البعث المشهور (قوله قلت هذا لا ينافي  
الاستصحاب الخ) أقول ان أراد ببعث العاصى البعث المشهور وهو القيلم من القبر المعرض والحساب  
وجب الاستصحاب لان ذلك يستلزم موت نخب فيكون ذلك كرمونا العاصى وبعثه كفاية عن موت نخب بل موت

بحال فكانه قال لا كفر أبدا كفى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى فان ذكره لئلا كذا انتهى وقيل نظر لانه ان أراد دعوت نفسه كان  
غلطاً لانه قال حتى يبين الله ثم يبعثك او يعدموت العاصى ثم يبعثك فليس هذا بحال بل هو يمكن كآخرة فان قلت بل هو محال لان خيارا بعد  
بعث العاصى يكون قد مات فكانه قال بما يعدموت نفسه قلت هذا لا يوجب الاستصحاب لانه يمكن عقلا إعادة ان الله بعث العاصى ثم يبعثك لونه  
ونخب حتى فلا استصحاب وجه فالخ ما ذكرته على انك قد علمت ان التعليق بمثل هذا المحال يقتضى الكفر (أو فاعل) لكفر وسيقتل كلام  
هذه التلات مقدمة القول لانه أغلب من الفعل

ونما هو شاهد بخلاف النعوكان (٨٤) هذا هو حكمه ما قلناه كقولنا لا خير في ما دفع ما قبل شيئا من قولنا عن الفعل لان

النجس فيه فان قلت فلم  
قدما بالنسبة قدما صقلت  
لان الأصل والمقولة القول  
والفعل قدما في الاجال  
لذلك والقول في التصويل  
لما هو فهو صنيع حسن  
(سواء في الحكم عليه عند  
قوله الكفر) قاله استبراه  
كان قيل له قص اطفالك  
فانه سنة فقال لا اطفاله وان  
كان سنة وكان قال لوجه في  
التي ما قبلت ما ورد بالباغة  
في تباعد نفسه عن فعله أو  
يعلق فان المتبادر منه  
التباعد كما قاله بعضهم نحو  
عليه بانه لم يقبل شفاعته  
على الله ليعلم على حياته  
في شي كقولهم ليرتضى  
الله عنها لم يكفر وان  
تقول لا يجبه في ذلك لفرق  
الواضح بين صدم قبول  
الشفاعة مجردا عما يشتر  
باستغفاف وقوله لو ان كان  
في هذا من الاشعار بالاستهتار  
لا يلحق على أحد فالتدلي  
يجب في حالة الاطلاق الكفر  
فان قلت نؤمن بما قاله قول  
السبكي ليس من التنقص  
قول من شغل في شي لو  
جاءه جبريل أو النبي  
ما قلته لان هذه العبارة  
تدل على تعظيمه عند قلت  
لا يؤيد دليلا هو ظاهر ان  
ما قلته لا يشعر باستغفاف  
أصلا بخلاف ما قلته تأمله  
وأقرب الجلال البليغي فمن  
قبله اسبر على يدك

الح) أي في قوله في شي الخ اه عش (قوله وظهر شاهد الخ) انظر ما معني كون القول بشاهد  
اه رشدي (أقول) معناه انه يدرك بحس السمع بخلاف النطق بالحوادث (قوله بخلاف  
النسبة) هل زاد الفعل أي فان الفعل وان كان شاهدا لانه ليس أغلب من أي قوله دون الأخير من  
يقضي ما ذكرته فليأتم اه رشدي أقول يعني عن ذاته قوله السابق من الفعل (قوله وكان هذا)  
أي مزية القول على الفعل بالأغلبية على النسبة للمشاهدة (قوله فاندفع الخ) أي بقوله لانه أغلب من الفعل  
(قوله لان التنقيب) أي الى الاستهزاء والاعتقاد القوي الى المحصلة اه كردي (قوله والقول الخ)  
أي وقدم القول (قوله لاسم) أي في قوله لانه أغلب الخ (قوله في الحكم عليه) أي بالارتداد (قوله  
فقال لا فعله وان كان سنة) أي وقصد الاستهزاء بذلك كسوء المصنف اهمغني ويعلم هذا ان قول الشارح  
الاستي كالنهي مالم ورد بالمبالغة فراجع لكل من المثالين ويندفع قول الرشدي قوله كان قيل له قص الخ  
صريح هذا السبكي ان هذا مجرد استهزاء ولم يقصد به استهزاء فراجع اه (قوله وكان قال الخ) وكما  
قبله كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كل لقم أصابعه الثلاث فقل لسه هذا بابا وأقال وأمر في الله  
أورسوه بكذا لم أقبل أو جعل الله القبله هنالم أصل البهاول واخذ الله فلا نأيناه صدقه وشهد عندي  
بكذا أو لمك لم أقبله وأقال ان كان ما قاله الانبياء صديقا أو لا أدري النبي اني أوجس وأقال له جن أو  
صغر ضوا من أعضائه احتشرا أو صغر اسم الله تعالى وأقال لا أدري ما الأمان احتشرا وأقال ان حوقل  
لا حول إلا فيني من جوع أو لو أوجب الله على الصلوات مرضي هذا الظلمي وأقال المظالم هذا بتقديراته  
فقال الظالم أنا أقبل بغير تقديره أو سمى الله على شرب خمر أو زنا استغفا باسمه تعالى وأقال لا أخاف القيامة  
وقال ذلك استغفا بكلمة الأذري أو كذب الملوذن في أنه قال انه قال تكذب وأقال فسمع من تريد غيري  
العمل وأقال لم أقبل أو دعاه لثمنك أو دعته من لا يشيع السرقة اذا سرى وقال ذلك استغفا بكلمة الأذري  
أقال فوفى ان شئت مسلما وكافر أو لم يكفر من دان بغير الاسلام كالنصارى أو شغل في كفرهم أو قال أخذت  
مالي وولته عفا فذا صنعت أيضا وما ذيق لم فعله أو أعلني من أسلم لا فاعلم مسلم ليقن كنت كافر فاعلم فاعلم  
ملا أقال معلم الصبيان مثلا اليهود خمر من المسلمين لانهم ينصفون معلمي صبيانهم معنى وانه مع شره  
(قوله مالم ورد بالمبالغة الخ) أي فلا كفر حثيث ولا حرة أيضا اه عش (قوله عن فعله) أي وقوله (قوله  
كأفاه بعضهم) وأقرب ذلك شخص الشهاب الرمي وجهه الله تعالى تبعا للسبكي في أنه ليس من التنقيب ثمابة  
وسم وتقدم من المعنى ما وافقه (قوله كقولهم) أي عدم القبول (قوله فان هذا من الاشعار الخ) منوع  
بل فيما لا شعور بانه أعظم تعظيم اه سم (قوله بالاستهتار) أي الاستخفاف اه كردي (قوله ما قاله)  
أي العيش (قوله لوجه في الخ) مقول القول (قوله على تعظيمه الخ) أي عظمه جبريل أو النبي (قوله  
قلت لا يؤيد له هو ظاهر الخ) أطال سم في ردود اثبات ان لا فرق بين القولين راجعه (قوله وكان)  
بشدة النون وقوله ما ذقه هذا أي أصل هذا الاقتناء بأخذه (قوله فقال) أي الاستهزاء (قوله  
الخلق لانهم باستزائه تأمله (قوله وكان هذا هو حكمه الخ) يتأمل حاصله (قوله فان المتبادر منه التباعد  
كما قاله بعضهم) وأقرب به شخص الشهاب الرمي (قوله فان هذا من الاشعار الخ) ممنوع بل فيما لا شعور بانه  
فعل عظيم (قوله لم هو ظاهر ان ما قلته لا يشعر باستغفاف أصلا الخ) أقول لا يتقن ان قول القائل  
لو جاني جبريل أو النبي ما قلته ما غاب ربه بالمبالغة في تباعد نفسه عن الفعل ويعلم ان هذا القول إنما  
يشهد بالمبالغة كقولنا أو ادعوه جبريل أو النبي أمر بهذا الفعل أو طالبه ما قلته اذ لو أراد أحدهما  
غير أمره ولا طالبه لم يكن هناك مبالغة مطلقة حيث لا فرق بين قوله لو جاني النبي ما قلته وبين قوله  
لو جاني النبي أي طالبه بهذا الفعل ما قلته فإدعاء من الفرق وصفه بالظهور وليس بشي أو بما عيين أيضا  
ان المراد لوجه في النبي أمر أو طالبه القول السبكي لان هذه العبارة تدل على تعظيمه عند اذ لو كان المراد

انه لا يكفر لانه من باب المبالغ في التشبيه المقصود للبيان الدالة على تعظيم قدر المشيقون (٨٥) احتقار المشيقه انه يتفرق لان فيه استحقاقا

ان العالم لا يكفر لانه يعرف  
حقائق التشبيه المانعة من  
الاستحقاق نظرا الى ان  
المبالغة تمنع قصد تحقيق  
المعنى بخلاف العاقل لان  
هذه العبارة منه على علم  
عظيم فهو واستحقاق ولم  
يرجع الى رافعي شيئا من هذه  
الاحتمالات وغيره عدم  
الكسوف به بتأيد امر عن  
السبكي والجلال (أوعنادا)  
بان عرف باطنه انه الحق  
وأى ان يقر به (أواعنادا)  
وهذه الثلاثة في رافعي النية  
أيضا كلفعل لا يحذف  
همنه التسوية والصف  
بالقول الاصح ذكرها  
والصف بام ونقل الامام  
عن الاصوليين ان اجمار  
في التور به أي فيما احتملها  
كلهو ظاهر لا يشد بكفر  
باطنا اضا حصول التباين  
منه به فارق قوله في نحو  
الطلاق ما هنا (فن في  
الصانع) أخذوه من الاجماع  
النظري به ان سلم والا فمن  
قوله تعالى صنع الله لكن  
على مذهبين وروى ان ورد  
الفعل كلفه أو على مذهب  
الباسلاني أو الغزالي كما  
أشترن الهما أو الكلاب  
واستدل بعضهم بان  
الصانع الله صانع كل صانع  
وصنعه ولا يدل فيلما  
قدمتم ان الشرط لان  
يكون الوارد على جهة  
المقابلة نحو آتت زرعونه  
آمن نحن الزارعون ومكر

نه لا يكفر (الخ) متعلق بقوله حكاية الرافعي كما في تضيقه وقوله المقصود تصفة المبالغة كما في تضيقه أيضا  
وقوله أنه يكفر هو الاحتمال الثاني وقوله ان العالم لا يكفر الخ هو الثالث اه سم (قوله بان عرف) الى  
قول المصنفين في في النهاية الاقوله كالفعل الآتي (قوله وحذف همنه التسوية) آمن قاله اه  
عش (قوله لغة) فيه توجيهاً ترعين السرا في غيره تقدم في هلمش معاملات العبد اه سم (قوله أي  
فيما احتملها) أي كان قال الله ثالث ثلاثة وقال أردت غيره اه عش (قوله به فارق قوله في نحو  
الطلاق) صريح السباق فرض هذا فيما احتمل في المحتمل أولى اه سم عبارة عش ظاهره فيما  
يحتمله وما لا يحمته اه (قوله في نحو الطلاق) انظر الصورة التي لا تقبل التور يتفها في الطلاق ظاهرا  
وتقبل فيها باطنا اه رشيد (قول المتن في الصانع) أي أنكروهم الهنرية الزارعون ان العالم  
لم يزل موجودا كذلك بلا صانع اه معنى (قول المتن في الصانع) (فرع) الوجه فيمن قال علم الله  
كذا مثله كذا بالله لا يكفر بمجرد ذلك اذا غابته الكذب وهو مجرد ليس كرافان قاله على وجه الاستحقاق  
أو اعتقد عدم مطابقة علمه تعالى بذلك الشيء الواقع بل أو جرد عدم المطابقة فلا اشكال في الكفر والوجه  
أيضا فيمن لم يصل الى القنوف من العذاب بحيث انقول لا الخوف فاصل عدم اطلاق كفره بل ان اعتقد مع ذلك  
استحقاقه تعالى العباد فلا كفر وان اعتقد عدم الاستحقاق فلا اشكال في الكفر وان لم يعتقد واحدا من  
الامر من بمعنى الغفلة عنها مضاعفة لم ولا يبعد عدم الكفر اه سم (قوله أخذوه) أي اطلاق الصانع على  
الله تعالى (قوله ان سلم) أي وجود الاجماع الناطق (قوله في قوله تعالى) الخ قوله وبأن آخر العقيدة في  
النهاية الاقوله على مذهب الرافعي أو على مذهب الباقين وقوله كما أشترن الهما في أول الكتاب وقوله فتأمله  
(قوله على مذهبين روى الخ) من هو فله اجماع عبارة الجلال الدواني في شرح العقائد الضعيفة ذهب  
المعتزلة والكرامية الى انه ان تبدل العقل على انصافه بغير الاطلاق على سواه و بذلك الاطلاق اذن الشرع  
أول مرد وقال القاضي أبو بكر من أمهاتنا كلفا لعل على معنى ثابتة تعالفا اطلانه عليه تعالى بلا  
قوتف اذ كان اطله قنوهما على اطلاق بكفر بالتوقيف لا يسمع في ذلك الاجام من الاشعار بالتعظيم  
وذهب الشيخ الاشعري وما تبعه الى انه لا يسمع التوقيف وهو المختار وذهب الامام الغزالي الى جواز اطلاق  
ما علم انصافه على من قبل التوقيف دون التسمية اه بحذف (قوله أو على مذهب الباقين) أي اه  
يعر وان يطلق عليه تعالى لا يشعر بنقص وقوله أو الغزالي أي انه يجوز اطلاق الصفات عليه تعالى وان لم  
تد هذا حكمه العطف باه اه عش (قوله ولا دليل فيه) أي في ذلك الخبر (قوله ثم) أي في أول الكتاب

التمليق على محتمل من الامر والطلب لكن في هذه العبارة دلالة على التعظيم كما يعني الآن يكون ذلك  
الفعل عملا لا يعلق فعله بحضره التي بالادسية وأولو حكاما فله من اعادة لا ديمه لكن هذا المعنى غير  
مراد من هذا الكلام قطعاً بل بعد ذلك قوله فتأمله غير ضاعى الاهتمام به الفروق واستفادته على  
(قوله انه لا يكفر) متعلق بقوله حكاية الرافعي كما في تضيقه وقوله المقصود تصفة المبالغة كما في تضيقه أيضا  
(قوله انه يكفر) هو الاحتمال الثاني (قوله ان العالم لا يكفر) هو الثالث (قوله لغة) فيه توجيهاً ترعين  
السرا في غيره تقدم في هلمش معاملات العبد (قوله به فارق قوله في نحو الطلاق) صريح السباق فرض هذا  
فيما لا يحمته في المحتمل أولى (قوله فن في الصانع الخ) فرع الوجه فيمن قال علم الله كذا مثله  
كذا بالله لا يكفر بمجرد ذلك اذا غابته الكذب وهو مجرد ليس كرافان قاله على وجه الاستحقاق واعتقد  
عدم مطابقة علمه تعالى بذلك الشيء الواقع بل أو جرد عدم المطابقة فلا اشكال في الكفر ما في الاول  
علم مطابق علمه تعالى بذلك الشيء الواقع بل أو جرد عدم المطابقة فلا اشكال في الكفر ما في الاول  
فلا استحقاق وما في الثاني فلا في غيره نسبة الجمل الى تعالى عنه كما كبيرا وهذا أولى من الخلا لاجزاء  
الكفر والوجه ايضا فيمن لم يصل الى القنوف من العذاب بحيث انقول لا الخوف فاصل عدم اطلاق كفره بل ان  
اعتقد مع ذلك استحقاقه تعالى العباد فلا كفر لان غاية الامر انه لا الخوف صهي ويجرد العساكن وقصد  
ليس كراف وان اعتقد عدم الاستحقاق فلا اشكال في الكفر وان لم يعتقد احدا من الامر من بمعنى الغفلة

ومكر اقدواته غير الما كرم وباني الحديت

من هذا القبيل وأيضاً الكلام (٨٦) في الصانع بالسن غير إضافة والذي في الخبر بالإضافة فهو لا يدل على غيره ألا ترى أن قوله صلى الله

عليه وسلم أصاب كل  
يخبري أنت صاحب  
السفر ياخذوا من  
الصاحب من غير قديد  
أسمائه تعالى فكذلك  
لا يوظف من الصانع من  
غير قديد من أسمائه تعالى  
فتأمله وفي خبر مسلم يعزم  
في الصانع أن الله صانع ما شاء  
لا كرهه وهذا الضمان  
قبيل المضاف أو المقتد  
صم في حديث الطبراني  
والحاكم وأبو القاسم الله  
فأنتم لكم وصانع وهو دليل  
واضح للفتوة هنا إذ لا فرق  
بين المنكر والمعرف  
وبأن آخر العقيدتين  
الواحد قوت في مقامه  
فراجع أو اعتقد حدوثه  
أو قدم العلم أو في ما هو  
ثابت لتقديم أجماع كمال  
العلم مطلقاً أو بالجزئيات  
أو أثبت ما هو من عنده  
أجماعاً كالون أو الاتصال  
بالعلم أو الانفصال عنه  
فدعى الجسم أو الوجهة  
انزعم واحد من هذا كفر  
والافتلال الأصغر ان لازم  
الذهب ليس مذهب ووزع  
فيه على التجدي وظاهر  
كلامهم هنالكا  
بالأجاء وان لم يعلم من الدين  
بالضرر وروى عن نوحته  
بأن الجميع عليه هذا ليكون  
الأضر ورواؤه فظهر  
والوجه أنه لا بد من التقيد به  
هنا أنشأ من قبل أخذ

من حديث الجارية بغير نحو القسم والحق في حق العوام أنهم مع ذلك على غاية من اعتقاد التزوي والكامل المطلق أو (الخ)  
اعتقاد الكوكب فاعل واستشكل بقول المعتزلة أن العبد يخلق فعل نفسه يجب

بان ذالك الكوكب يعتقد في نفي التاثير الذي يعتقد لاله ولا كذلك المعترف بان ما به يعمل فعل العبد واسطة بنسبها المفعول تنزيها  
له تعالى عن نسبة الشيع اليه (أي نفي (الرسول) أو أحدهم أو أحدا لانياء المجمع عليا وعده (٨٧) حرفا مجمعا لمن القرآن كالنودين

أو مفسق من وجوه الاداء  
المجمع عليها وأراد حرفا به  
يجمع على نفسه قد الله  
منه وأقصد حرفا مجمعا  
انه منه (أو كذا رسولاً)  
أو نبيا أو نبيضا بأي مقص  
كان صغرا اسم به يدغمه  
أو جوز نبوة أخد به وجود  
نبيا وعيسى في قبل فلا رد  
ومعنى النبوة به وجود  
ينصلي الله عليه وسلم كتنى  
كفر مسلم بقصد الرضا به  
لا التشديد عليه منه أيضا  
لو كان فلان نبيا امتنا أو  
ما آمنت به ان حوز ذلك  
على الا جرحه فيمكنه  
كذبه عليه وقول الجوى  
انه على ينصلي الله عليه  
وسلم ككفر بالغ ولما دام  
الحرمين في ريدته وانزلة  
(أو ملح حرمنا بالاجماع)  
وعلم بقرحه من الدين  
بالضرورة ولم يجر ان يخفى  
عليه (كالترا) والاولا  
وشر بها الخ والمكس وميب  
التكفير بهذا كالاتى سواه  
في ذلك ما فيه نص والاصل  
فيه ان انكار ما ثبت ضرورة  
الله من دين محمد صلى الله  
عليه وسلم فيه تكذيبه  
صلى الله عليه وسلم (وعكسه)  
أي حرم حلالا لمجمعا عليه  
وان كره كذلك كالبيع  
والسكاج (أو نفي وجوب  
مجمع عليه معلوما كذلك

الح) قد يجب بان خلق الفعل عند المعترف بقدره وتعلقه الله تعالى واعتد الكوكب مثل ذلك أعني ان الله تعالى خلق فيمنشأ التاثير بنفي أن لا يكفر اه سم (قوله بان الح) عبارة الغنى بان صاحب الكواكب  
اعتقد فيها ما يعتقد في الله من أنها موزقة في جميع الكائنات كلها لاختلاف انزلة قاتم قال العبد  
يخلق أفعال نفسه فقط اه (قوله أو في الرسل) بان قال رسول الله اه معنى (قوله أو أحدهم)  
الاقوله أو نقيض منقبة النهاية الاقوله أو مفسق أو زائد (قوله كالنودين) بكسر الواو والشدودونه  
رمز الى أن سقوطها من محض ما من مفسق من مفسق لا غنى عن دعوى الاجماع على قرأ نيتها اه  
عش (قوله أو نقيض منقبة الح) أي يعتقد الله ليس منو نقيض عن هذا قوله السابق أو أحد حوز الح  
(قوله أو نبيا) أي قوله وقول الجوى في النهاية الاقوله آمنت وقوله ان حوز ذلك على الا جرحه (قوله)  
أو نقيض الح) عبارة الغنى أو سبه أو استحقاقه أو باسم الله أو امره أو نهيها أو وعده أو وعده اه  
(قوله مراد بالتكفير) قد اه عش (قوله أو جرح الح) أو قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أسود أو  
أمره أو فخره في أو قال النبوة مكتسبة أو تنال بها بصفا القلوب أو أوصى الميراث بدين النبوة أو قال اني  
دخلت الجنة فأكتم من غارها وما كنت حوزها وروضه مفسق (قوله وعيسى نبي قبل) مبتدأ وخبر  
(قوله فلا رد) أي عيسى على نوله أو جرحه الح (قوله ونسب) أي من التور والذكور (قوله نفي  
النبوة الح) أي أو ادعاءها بما ينظر القطع بكتبه بنسب قوله تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين اه عش  
(قوله كتنى كفر مسلم الح) التشديد مطلق الرد لا في الرد بالتور والذكور (قوله لا التشديد عليه)  
أي كونه نللمسل أو نخذ من هذا صفة ما في العلامة من فاسق في شرح الغاية قيل كليب الطاعة من  
جواز الداء على الظالم بسوء الطاعة اه عش (قوله ونسب أيضا) أي من التور والذكور (قوله بان  
جوز ذلك الح) أي علم رد بالافتقار في النبوة نفسه فعلم بانفتها اه عش (قوله وخرج بكتبه كذب  
عليه) أي فلا يكون كزبا كبيرا فقط اه عش (قوله وعلم بقرحه) أي قوله وكسح المعتد في  
الغنى الاقوله وان كره وقوله والمسكر الى أو بعد من العلم والى التشيع في النهاية الاقوله وان كره (قوله)  
ولم يجر ان يخفى عليه) ولا يقبل منه دعوى الجمل به لما باطنه فان كان حلالا لمحققة فهو معذور اه  
عش (قوله والراط) أي الظلم اه معنى (قوله كالاتى) أي في قول المصنف وعكسه الح (قوله في  
ذلك) أي في التكفير بها (قوله ان انكار الح) خبر وسبب التكفير الح (قوله كذلك) أي علم  
سلمه من الدين بالضرورة ولم يجر ان يخفى عليه اه عش (قوله معلوما كذلك) أي من الدين بالضرورة  
ولم يجر ان يخفى عليه (قوله من الجنس) أي الصلوات الجنس (قوله اماما لا يعرف الح) محتر زقوله معلوم  
من الدين بالضرورة وظاهره وان علمه ثم أنكر وهو المعتد في شرح البهجة لشع الاسلام ما ضاعفه اه  
عش وقوله وهو المعتد سياتى عن الغنى والسيد عر ما وافقه (قوله والخواص الح) بشكل على ذلك  
قوله السابق أو مفسق من وجوه الاداء المجمع عليها ان تلك الوجوه لا يعرفها الا خواص اللهم الآن يفرض  
في وجوه يعرفها غير خواص أيضا اه عش (قوله وكثرة مكسح المعتد) أي فلا يكفر منكرها المعتد  
بل يعرف الصواب ليعتقده وظاهر هذا انه لو كان يعرف ما به يكفر اذا جده وظاهر كلامهم وألانه لا يدان  
منشأ التاثير بنفي ان لا يكفر (قوله اماما لا يعرفه الا خواص الح) بشكل على ذلك قوله السابق أو مفسق  
من وجوه الاداء المجمع عليها ان تلك الوجوه لا يعرفها الا خواص اللهم الآن يفرض في وجوه يعرفها  
غير خواص أيضا (قوله فلا كثر يجمعده) ان قيل بالنسبة للاول وهو لا يعرفها الا خواص ما لو كان  
الخاص من خواص فقله لانه ليس فيه تكذيب بمشكل وان حصر عاذا كان الجاحد من يخفى عليه

كسبه من الجنس (أو عكسه) أي أوجب مجمعا على عدم وجوبه معلوما كذلك كسلا سادسة أو نفي بشرعية مجمع على مشروعيته  
معلوم كذلك كالراتبو كالعبد ككسح به البقوى اماما لا يعرفه الا خواص كاستحقاق بنسب الابن السدم مع بنسب الملب وكمر متكسح  
المعتد لغيره

لأنه إنكاره أو شبهة أو يل غير ملبى البطلان كجهرى النكاح أو بعد عن العلم بحيث يحق عليه ذلك فلا كفر بحججه لأنه ليس فيه تكذيب  
وقوزع نكاح الهندية بشهرته وجعل بنوع ضروري بما ذكره بالضروري وما شتر له مع غيره من الخاص والعامة ونكاح الله تعالى ليس كذلك  
الأي بعض أقسامه وذلك لأن (تبيين أول) من أقر أدقونا أوليته الخ إيمان فرعون الذي عظم فاته لا قطع على عدمه بل ظاهر الآية  
وجوده وألف صيغ الأسوة وحي كره بعض محقق المتأخرين من مشايخنا وخواصهم وأدعيان إيمان عند اداس الحلية بان وصل  
لا خرمق كالفرقة وأدراك الفرق في الآية من ذلك كجهر واضح خلافا لمن يارعه فسه لا يقبل كجهره أو يفتوا غيرهم وهو مخرج قوله  
تعالى فلم يكن يفهم إيمانهم لاروا (٨٨) وأما ما يقرر على خطأ من كفر القائلين بإسلام فرعون لأننا نعتقد بإبطال هذا القول

بغيره الخاص والعامة والأدلة كغير وهذا هو الظاهر اه معني عبارة عس أي مع اعترافه بإصل العدة  
والإنكار العس من أصلها كفر لشبهه بالنص وعليه بالضروري اه (قوله وما إنكاره الخ) عطف على  
ما لا يفرم الخ ولعله محذور قوله ولم يحز أن يحق عليه (قوله أو بعد الخ) عطف على تأويل (قوله أو بعد  
عن العلم الخ) أي أو قرب عهد بالإسلام اه معني (قوله فلا كفر بحججه الخ) يشمل بالنسبة للأول  
وهو ما لا يفرم إلا لخاص ما كان الجاحدين من الخاص فقول له أنه الخ متشكك وإن خص بهذا كان الجاحد  
من يحق عليه ذلك فبقائه بقوله أو بعد عن العلم الخ متشكك وينبغي تحري المسئلة سم أقول لك أن  
تختار الشق الأول وهو التبريل ولا إشكال فيه لأنه إذا اتفق العارض وري القطعي فعليه أن يجمع بينهما  
صدور ذلك عن محلي الله عليه وسلم فليس الخالفه فيه عذرا في التكذيب بخلافه في الضروري فإن الإجماع  
دلالة مانعة لا تطفئة فلتأمل اه سديم (قوله بشهرته) أي شهرته شرعه على حذف المضاف وكذا قوله  
بغير ضروري وقوله ونكاح الهندية على حذف المضاف (قوله ليس كذلك) أي فلا يكون إنكاره  
كفرا مطلقا اه عس (قوله من أقراد الخ) خبر مقدم وقوله إيمان فرعون وقوله فاته الخ جملة لهذه الجملة  
(قوله فيه) أي وجود إيمان فرعون (قوله أي كره) أي كره مواضع هذا التألف (قوله بعض محقق  
المتأخرين) كانه يشير إلى الجلال الدواني اه سديم (قوله وما يارعه) من الرد وقوله علم أي على البعض  
(قوله وأدراك الفرق في الآية من ذلك) جملة اعتراضاتنا لإشارة إلى الوصول لا خرمق أو إلى إبطال الحجة  
(قوله فيه) أي في قوله وأدراك الفرق الخ (قوله لا يقبل) خبره قوله أن إيمان الخ (قوله دهر) أي  
عدم القول بصدق اليأس (قوله بما يقرر) أي بقوله من أقر أدقونا أوليته الخ إيمان فرعون الخ  
(قوله إعلان هذا القول) أي القول بإسلام فرعون (قوله لكنه) أي كره فرعون وكذا خبره (قوله  
أولها الخالفون الخ) هذا الجملة صفة للاحداث ولا بان وقوله غير ضروري خبره لكنه (قوله أي  
كفر فرعون) (قوله يناله على الخ) راجع إلى قوله جميع عاينه وقوله بخلاف أولئك أي الخالفين للمؤولين  
وقوله أدل يعلم الخ عليه عدم العبرة (قوله عاوسع الخ) لعل عن محسني (قوله أكثرها يخالفونهم)  
أي كتب الفتاوى وقوله هؤلاء أي مشايخهم (قوله لم يحز جوها) أي الفتاوى (قوله انتهى) أي قول  
الزركشي (قوله ما علمت حرمته أو نفسه الخ) نشر على غير ترتيب الف (قوله فيها) خبر مبتدأ محذوف  
أي هو أي قره ضرور ومعتز على علم الحر موقوف على الجواب (قوله ومن ثم) أي لا جمل أو إناده بما ذكر  
(قوله دهر) أي ذلك البعض (قوله وحصول اليقين الخ) مبتدأ خبره وقوله من حيث حصوله الخ أي من  
سبل حصوله الخ (قوله به الخ) أي في قتل الخضر (قوله الذي ذكره الفزالي) أي سبق ذكره منته أفتا

لكنه وإن وردت به أحاديث  
وتبادر من آيات أولها  
الخالفه - ون جلا ينفع غير  
ضروري وإن فرض أنه يجمع  
عليه بما على أنه لا يبر خلاف  
أولئك إذ يعلم أن فهم من  
يلزم من تبة الاجتهاد المطلق  
« (تبيين ثان) » ينسب  
له في أنه يحاط في التكفير  
ما يمكنه لعلمه بخطر ومغلبة  
عدم قصد سبهم من العوام  
وما زال احتياط على ذلك قدما  
وحدا بخلاف أئمة الحنفية  
فانهم توسعوا بالحكم بكفرات  
كثيرهم قبولها التاويل  
بل مع تباهده من مشاهير أئمة  
الزركشي قال عاوسع به  
الحنفية إن غالبية كتب  
الفتاوى نقلت عن مشايخهم  
وكان المتنوعون من متأدري  
الحنفية ينكرون أكثرها  
ويخالفونهم ويقولون  
هو لا يجوز تقديمهم لأنهم  
غيرهم وفي الاجتهاد لهم  
يحر جوها على أصل أي  
حينئذ لا خلاف في عدمه

أفمنها أن معنا أصلا محققا لإيمان فلا رفة لا يمين قطعية لهذا ولغيره من يبادر إلى التكفير في هذه المسائل مناوهمم فخفف (قوله  
عليه) إن يكفر لانه كفر مسلما اه مضافا إلى بعض المحققين مناوهمم وهو كلام نفيس وقد أفتى أبو زرعة عن محقق المتأخرين فبين قوله  
الجهري في الله فقال جهر تلك اللفظة أنه لا يكفر أن الالاف سبب أو هجرة لله تعالى وإن يكن ذلك ظاهرا للفتنة الدم بحسب الامكان  
لا سيما إن يعرف فاته بعقيدة يشكك في ذلك على إطلاقه فلتناطع طاهره « (تبيين ثالث) » قال الفزالي من زعم أن مع الله السلام لا سقط عنه  
نحو الصلاة أو غير ثم يحوش الخرج وسببه وإن كان في الحكم بخلافه في النار فظروا قتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لأن ضرره أكثر  
انتهى ولا تفرق في أخوه لأنه من لا يستحقه لا مالم حرمته أو أنه موجود معا له وجوبه ضروريه فيمهلون ثم جزم في الأوزار بخلافه ووقع في الماني  
مع جلالت في ربه ولو أن الله تعالى لبعض عباده أن ليس قوبس يرثه ولا يعلم إلا الذين يقينا فليسلم يكن منتهك الشرع وحصول اليقين من  
سبب حصوله القضر بقوله فلا سلام أخوه ولا يبي على الصبح انتهى وقوله مثله يما يخل فيسلمه بعض المتصوفة التي ذكره الفزالي



وبغرض ان الياضي لم يرد على الامام هو مثل الحر في ان استعماله غير مكفر لعدم علمه شر ورتان او ادبهم انتهاك للشرع انه نوع عزوان  
 كانه على علمه بالامر بل والفسق ان آدم ذلك فله حق استعماله وانه لا حرم عليه في نفسه كلعنوا الظاهر من سياق كلامه فهو رتبة من ذلك العن  
 انما يكون بالالهام وهو ليس بحجة عندنا لاننا لا نقنعوا اطرين ليس بمصوم وبغرض انه يختص طه عند من شذ بالقول به ان لا عار من ان  
 شرع الكافر يمنع ليس الحر والمجمع عليه الا من شذ عن لا يعتد بخلافه فسمو بنسب ان الحضر ولي والا فلا يصح انه في ان ثلث ان الالهام  
 لم يكن يحق ذلك الزمن وبغرض انه شرع بمقالة الانبياء في منسوخ وجود فعل الاذن في قتل الغلام ماله على يد اجدهم فقلت قضيت هذا ان  
 عيسى صلى الله عليه وآله ينسأ وعليه وسلم لو اخرج بعد نزوله احدا بان استعماله الحر برجالة ذلك (٨٩) قلت هذا لا يقع انه ينزل بشر بعد نبينا  
 صلى الله عليه وآله عليه وسلم وقد

استقر في غيرهما من الحر وعلى  
 كل مكلف لغير واحد أو  
 ضرر ولا يغيره أبدا يقال  
 يتأول للباقي بان الاذن في  
 الحر برفع يد او يامر علة  
 عملها الحق من ذلك العبد كما  
 تأوله هو وغيره ما وقع لولي انه  
 لما شترت بوليته ببلد خاف  
 على نفسه الفتنة فخلعه  
 الجمام وليس ثياب الغير  
 وخرج مسرفا في شبهه  
 ليدركوا فادركوا ووجوه  
 ضرر او سوء اصل الجمام  
 فقال الا نطلب القمام  
 عندهم بان فعله لذلنا انما  
 وقع تدابوا بابتدأوا بالحر  
 عند الفص ومفردة ليس  
 ثياب الغير ساعة اخف من  
 مقبلة العجب ونحوه من  
 قبائح النفس لا نقول ذلك  
 الاذن الذي للتدوي ليس  
 الالهام وقد اتفق سلطان  
 الاحتجاج به وقرق واضع بين  
 مسئلتنا ومسئلة ذلك الولي  
 فان الحر ولا يتصور حله  
 لغير حاجة واستعمال مال  
 الغير يجوز عمن نون رضاه

**(قوله انه نوع عزوان)** ان تقول ما قاتلته مع تقسيمه لا يقال قاتلته في التكفير لا نقول ذلك  
 لا بخصوص في قتال اه مدحمر **(قوله شرط)** أي كون الالهام بخبر كذا من غير به **(قوله الجمع عليه)** أي  
 من الاذن وقوله الامن شذ ان يستثنى من هذا المخذوف **(قوله)** بنسب ان الحضر ولي الخ جواب سؤال مقدر  
 كان تأوله يقول كيف تقول الالهام ليس بمجمع ان الحضر ولي وقيل الغلام بالالهام وحاصل الجواب لو سلمنا  
 انه ولي فمن ان العلم ان الالهام لم يكن يحق ذلك الزمن فلا يقاس ما في منسأ عليه اه **(كردي)** **(قوله)**  
 وبغرض انه غير حجة **(أي في ذلك الزمن)** **(قوله في منسأ)** أي الحضر **(قوله قضيت هذا)** أي قوله فعل الاذن  
 الخ **(قوله قلت هذا)** أي الاستحباب المذكور **(قوله ناوله)** أي الياضي **(قوله بان فعله الخ)** متعلق بقوله  
 ناوله الخ **(قوله لا تأوله الخ)** متعلق بقوله لا يقال الخ **(قوله ليس بالالهام)** وقد منع الحضر عوارضه  
 لا تركاب اخف المخذور من الذي لا مندوحة عن أحدهما بمجرد طه من الالهام وكشف كماله في الشارح  
**(قوله هو طفل ورضاه فرض اخلاصه)** قضيتان ظن الرضا فرض الاطلاع على القصد وان يطلع عليه  
 يجوز اه سم **(قوله وان كان من كان)** أي لو كان انحط الناس **(قوله مثلا)** الى قوله وكذا من أنكر في المعنى  
 وفي التبيين انها بقول المتن كثر جواب لجميع ما مر من المسائل اه معنى **(قوله انما قاله الخ)** عبارة  
 المعنى لظن ان شك يناقض حزم النية بالاسلام فان لم يناقض حزم النية كذا يجرى في المكفر فهو مما  
 ينال به الموسوس ولا اعتبار به كقائه الامام اه **(قوله وكذا من أنكر حجة في بكر)** ظهر ان انكار حجة  
 غير حجة فخطا على الكفر به وهو كذلك لان مصيبتهم لم تثبت بالنس اه ع **(قوله وكذا في وجهه الخ)** أي  
 ضعف ع **(سم عبارة النهاية)** ولا يكفر بسب الشيعين أو الحسن والحسين الا في وجهه كاه القاضي اه  
**(قوله الشيعين)** أي أبي بكر وعمر اه ع **(قوله وأعتاده)** الى التبيين في النهاية الا قوله وسحر الى لانه وقوله  
 ذلك فقال بالنس بقوة او بعد عن العلماء الخ بشكل وبنق عر والمسئلة من شرح البصيرتوا يتعلق به  
**(قوله قلت هذا لا يقع الخ)** كان يمكن أن زادوا فرض وقوعه لم يكن الانبياء انه من شرع عنساق ذلك  
 الزمان **(قوله هو طفل ورضاه فرض اخلاصه)** قضيتان ظن الرضا فرض الاطلاع على القصد وان لم  
 يطلع عليه يجوز **(قوله أو عزم على الكفر غدا أو ترد فيه كثر)** قال الشارح في الاعلام بقواطع الاسلام  
 وظار ذلك عزم العدل على مقارفة كبيرة فانه لا يسبق بان نية الاستدامة على الاعان شرط في مقصلا فنية  
 الاستقامة على العدالة فانما يستمر طائها وكان وجد ذلك ان الاعان التصديق وهو متفهم العزم  
 والعدالة اجتناب الكافر مع عدم غلبة المعاني والتمتاز في ذلك اه ولما عدى الى الرض من المكفرات  
 قوله أو عزم على الكفر أو طلقه أو ترددها بكفره في شرحه لان استدامة الاعان واجبة اذا ذكرها ككفر  
 ولهذا فارق عدم تقصير العدل بغير معنى فعل كبيرة أو تردده اه فليتأمل **(قوله وكذا في وجهه كاه)**  
 الخ يفيضان الصحيح بخلافه **(قوله وأعتاده)** قد يكون المصنف اخذ في الاستهزاء اعان العناد لا يتصلحون

(١٢) - (شر واولان فاسم) - (تاسع) ومن أن لنا ذلك الولي ما عرفه ذلك الثيب ولا ظن رضاه وبغرض جهله  
 به هو طفل ورضاه فرض اخلاصه على انه انما فعله ذلك القصد كل من اطاع على باطن فاعل ذلك رضى به وان كان من  
 ان ظن رضى الغير بغير ماله فهي واقعة في العمل من غير طريق الالهام كواقعة الحضر ومسئلة الحر ولا تختمه من غير طريق الالهام وجه  
 قائله (أو عزم على الكفر غدا) مثلا (أو ترددها) فعله أولا (كثر) في الخالفي كل ما مر فانه للاسلام وكذا من أنكر حجة في بكر أو  
 روي عنه عائشة رضي الله عنها بما رواه الحسن وكذا في وجهه كاه القاضي من سب الشيعين أو الحسن والحسين رضى الله عنهم (تبيين) ذكر  
 مسألة العزم ليدل ان الالهام ليس كالمهم لانها تصد التي معتقبة فعله وهو غير شر طاعة (والفعل المكفر انما هو ما سطره من حاله بن)

ورغم الجرمين في النعم **(قوله)** أو عناداه) فذلك يكون المصنف أدخله في الاستهزاء فان العناد لا يتصلون استهزاء  
 اه سم **(قوله)** أو اسم معظم) يشمل أسماء الانبياء والملائكة **(قائده)** \* للجلال السيوطي مصنفه ما  
 جليل سماه تزيه الانبياء عن تسفيه الاغنياء يتعين الوقوف عليه واستفاد مما قبله ومن جملة ما سطر في  
 قتليه ومن جملة ما قبله وقعه ان جلالا صم جلا فوقه بينهما سب كثير فنسب أحدهما الآخر الى  
 المعزى فقال له ذاك تنسبني الى المعزى فقال له والذ القائل الانبياء عوا المعزى أو ما من بني الارز المعزى  
 وذلك بحضرة جمع كثير من العوام فقرأوا الى الحكماء فسئل لماذا يلزم الذي ذكر الانبياء مستند لا لهم  
 هذا المقام فاجبت بانه يعزى والتعزى والبلوغ لان مقام الانبياء أجل من أن يضرب مثالا لحد الناس ثم ذكر  
 ان المستدل بما مثل ذلك نارة يكون في مقام التدريس والاقتداء والتصنيف وتقر والعلم بحضرة أهله وهذا  
 لانكار عليهم نارة يكون في المقام والتبري من معرفة أو تنصيب اليها هو أو غير هذا بل الانكار  
 والتأديب لا سيما إذا كان بحضرة العوام في الاسواق وفي التفاوض في السب والقذف ونحو ذلك ولكل  
 مقام مقال ولكل محل حكم يناسبه ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام حافظ العصر ابن حجر عايق في الموالمين  
 بعض الوعاظ انهم يذكرون في مجالسهم الحفلة المشتملة على الخاص والعام من الرجال والنساء محرمات  
 هي مثله تكال التعظيم حتى يظهر من السامعين لها من ورقة في حق من ربحه لامن يعظم ومن ذلك  
 انهم يقولون ان المراضع حضرن ولم يأخذنه لعدم ماله الاحليم ترغبت في رضاعه شفقته يقولون ان النسبي  
 صلى الله عليه وسلم كان يرى غنما ويشدون

أو عناداه (أو جوداه  
 كالفقه مصنف (أو جوداه  
 بما فيه من القرآن بل  
 أو اسم معظم أو من الحديث  
 قال الرواني

بأغنامهم أو الحبيب الى المعزى \* فاجبذار أو فؤاديه روى

وفيه \* فإحسن الاغنام وهو يسوقها \* فاجبذار ما نصه ينبغي أن يكون فطنان يحذف من الخبر ما هو  
 في الخبر عنه نقضا ولا يضر بذلك بل يجب انتهى وأطلق في هذا المؤلف بغواذ نفسه واحصايات ثقيلة  
 ومعنى به يتعين استفادتها اه سم **(قوله)** أو من الحديث (الى المتن الى المعنى **(قوله)** أو من الحديث) ظاهره

استهزاء **(قوله)** بل أو اسم معظم) يشمل أسماء الانبياء والملائكة **(قائده)** \* للجلال السيوطي مصنفه  
 حافل جليل سماه تزيه الانبياء عن تسفيه الاغنياء يتعين الوقوف عليه واستفاد مما قبله ومن جملة ما سطر  
 في تناوبه ومن جملة ما قبله وقعه ان جلالا صم جلا فوقه بينهما سب كثير فنسب أحدهما الآخر الى  
 الآخر فنبه الاستهزاء الى المعزى فقال له ذاك تنسبني الى المعزى فقال له والذ القائل الانبياء عوا  
 المعزى أو ما من بني الارز المعزى وذلك بسوق الفزل بجوار الجامع الطولي بحضرة جمع كثير من العوام  
 فقرأوا الى الحكماء فبلغ الخبر فاضى القضية الى الكثرة فقال لورق الى ضربه بالسباط فسئل لماذا يلزم الذي  
 ذكر الانبياء مستند لا لهم في هذا المقام فاجبت بان هذا المستدل يعزى والتعزى والبلوغ لان مقام الانبياء أجل  
 من أن يضرب مثالا لحد الناس ثم ذكر ان المستدل أي بما مثل ذلك نارة يكون في مقام التدريس والاقتداء  
 والتصنيف وتقر والعلم بحضرة أهله وهذا لانكار عليهم نارة يكون في المقام والتبري من معرفة أو تنصيب  
 ينسب اليها هو أو غير هذا بل الانكار والتأديب لا سيما إذا كان بحضرة العوام في الاسواق وفي  
 التفاوض بالقذف والسب ونحو ذلك ولكل مقام مقال ولكل محل حكم يناسبه ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام  
 حافظ العصر ابن حجر عايق في الموالمين بعض الوعاظ انهم يذكرون في مجالسهم الحفلة المشتملة على  
 الخاص والعام من الرجال والنساء محرمات هي مثله تكال التعظيم حتى يظهر من السامعين لها من ورقة في حق من ربحه  
 لامن يعظم ومن ذلك انهم يقولون ان المراضع حضرن ولم يأخذنه لعدم ماله الاحليم ترغبت في  
 رضاعه شفقته عليه يقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرى غنما ويشدون

بأغنامهم أو الحبيب الى المعزى \* فاجبذار أو فؤاديه روى

وفيه \* فإحسن الاغنام وهو يسوقها \* فاجبذار ما نصه ينبغي أن يكون فطنان يحذف من الخبر ما هو  
 ما هو في الخبر عنه نقضا ولا يضر بذلك بل يجب اجوابه بوجهه اه وأطلق في هذا المؤلف بغواذ نفسه

وان كان ضعيفا وهو ظاهر لان في القائمة استغنا فاعين نسب البسوخ ج بالضعف الموضوع **(قوله فائدة)** \*  
 وقع السؤال عن تخصيص يكتب القرآن بوجه لكونه لا يمكنه أن يكتب بيده لما تم به حوا الجواب عنه كما  
 أحاط به خضا الشورى انه لا يحرم عليه ذلك والحكمة هذه انه لا بعد ازوالان الزاوية أن يتقوى على الحالة  
 الكاملة وينتقل عنها الى غيرها وهذا ليس كذلك اه ع **(قوله)** اومن العلم الشرعي هل المراد به  
 هنا يشمل آله اه سم **(قوله)** وقضية قوله كالمقام **(الح)** أي قضية تامة بالكاف في الاقائه اه نهاية  
**(قوله)** وفي اطلاقه **(الح)** أي اطلاق الكفر بجميع ما ذكر في المتن والشرع هنا **(قوله)** ولو قيل **(الح)**  
 اعتمد المعنى بعبادته المقرى وقصد بصرح بذلك قول المصنف استمر اعصر بحال **(قوله)** لا بد من قرينة  
 تدل **(الح)** وعليه فاجرت العاديه من البصاق على الحق لازالة ما فيه ليس بكفر وينبغي عدم حرمته  
 أيضا والله ما حرم العاديه ان يشتم ما عليه مقرآن أو نحوه للتبرئة أو لصيانة عن التعاسق بقى  
 ما وقع السؤال عنه وهو ان الغيب مثلا يضرب بالاولاد الذين يتعلمون منه بالواجب هل ذلك كفر أم لا  
 وان وما هم بالاولاد من بعدهم فظهر الجواب عن ان الظاهر الثاني لان الظاهر من حاله انه لا يراد الاستغناء  
 بالقرآن ثم ينبغي حرمه لاظهار بعدم التنظيم كقوله فيما لو روح بالكر استغنى وجهه اه ع  
**(قوله)** لم يعد معتمد اه ع **(قوله)** أو مخلوق آخر الى قوله وخرج بالصبر في المعنى **(قوله)**  
 أو مخلوق آخر قال في الروضة ما يلحقه كثر من الجمله الضالين من المصنفين في معنى المشايخ حرام  
 قطعا بكل حال سواء كان الى القبة أو غيرها وسواء قصد السجدة ته الى أو غفل عنه بعض موهبه  
 ما يقتضى الكفر قال الشارح في الاعلام بعد نقله ما في الروضة عنهم انه قد يكون كفر بان قصد عبادة  
 مخلوق أو التقرب اليه قد يكون حراما بان قصد تعظيمه أي التذلل له أو اطلاق وكذا يقال في الوالد والعلماء  
 انتهى اه كذا **(قوله)** لانه أثبت في تعال **(الح)** (تنبيه) يكفر من نسب الامه الى الضلالة أو العصبية الى  
 الكفر أو أنكر اعجاز القرآن أو غير شأنه أو أنكر الدلالة على الله تعالى في خلق السموات والأرض بان قال  
 ليس في شئ خلقه هذا لعل تعالى أو أنكر بعض المؤمنين قيوهم بان يجمع أجزاهاهم الاصطلاحية بالارواح  
 البها أو أنكر الجنة والنار أو الحساب أو الثواب والعقاب أو أنهم الكفر قال الراغب في معانيها أو قال  
 الاثمة أفضل من الانبياء هذا علم معنى ما قاله لان جهل ذلك لقب اسلامه أو بعدد من المسلمين فلا يكفر  
 لعذره ولان قال مسلم لمسلم سلمه الله الامان أو الكافر لا رخصاته الامان لانه مجرد دعاء بتشديد الامر  
 والعقوبه فليعلموا دخل دار الجبروت معهم الجبر وأكل لحم الخنزير ولان قال الطالبين بحجمه  
 وقد أراد الخلف ان يحلف بالله تعالى لا أو بالخلق بل بالطلاق أو العتق ولان قاله وحين ابا الكروية  
 ملك الموت ولان قرأ القرآن على ضرب الخلف والغيب أو قبل به تعلم الغيب فقال ثم أخرج لسفر ضاح  
 العتق فرجع ولان سئل بغير وضوء متعبدا أو بغض أو الى غير القبة ولم سئل ذلك ولان حتى حل  
 ما كان حلالا من قبله لم يحرمه كان حتى ان لا يحرم الله الحرام والمناسك بين الاخ والاخت أو التلم أو الزنا أو  
 قتل النفس بغير حق ولان شداز نار على وسطه أو وضوء قلنسوة الجوس على أو وضوء غسل دار الحرب للعبادة  
 أو لتقليم الأضراس ولان قال النصرانيه تعين الجوسية أو الجوسية شر من النصرانيه لان قالوا أعطاني  
 الله تعالى الجنة بعد حلها صرح بذلك كذا في الروضة وقال صاحب الانوار في الاخيرة انه يكفر والاولى بكلمة  
 الاخرى انه ان قال ذلك استغنا أو استغنا كثر وان اطلق فلان معنى أو سمى **(قوله)** فرينغو **(الح)** عبارة  
 النهاية قرينة على عدم الاستمرار لم يعد اه وهى أولى **(قوله)** محضرتهم عبارة النهاية بمحضرة كافر خشية  
 منه اه **(قوله)** فانه لا شك في الكفر جئت اه من قصد تعظيم مخلوق فليعلم بقصد ذلك لم يكن كفرا بل

أومن العلم الشرعي  
 (يقالون) أو قد ظهر  
 كصفا وبصاق معنى لان  
 فيما استغنا بالدين وقضية  
 قوله كالمقام ان الاقائه ليس  
 بشرط وان محامته من  
 ذلك بقدر كفر أضاع  
 اطلاقه نظر ولو قيل لا بد من  
 قرينة تدل على الاستمرار  
 يعدد (أو سجد لصم  
 أو شمس) أو مخلوق آخر  
 ومضرم في صفة كوكب  
 لانه أثبت في تعال شرى  
 وزعم الجويني ان الفعل  
 مجرد لا يكون كفرا  
 ولهم ان ذلك قرينة  
 قوية على عدم دلالة الفعل  
 على الاستغناء كان كان  
 الاقائه نكشة أشد كثر  
 أو الصعود من أعرف دار  
 الحرب محضرتهم فلا كثر  
 وخرج السجود الى ركوع  
 لان صورته تقع العادة  
 للمصنف كثيرا بخلاف  
 السجود ثم يظهر ان  
 الفرق بينهما عند اطلاق  
 بخلاف الموقد تعظيم  
 مخلوق بالركوع كما يعلم الله  
 به فانه لا شك في الكفر حينئذ

واحتجابا بغير معنى يتبع استنادها **(قوله)** اومن العلم الشرعي هل المراد به ما يشمل آله  
**(قوله)** أو قد ظهر كصفا وبصاق **(الح)** اختلف مشايخنا في معنى القرآن من لوح التعليل بالبصاق فاقى  
 بعضهم صرحا بطلان بعضهم حكمه ما قاله بعضهم غرته ان يبقى على القرآن ثم مسجد حمله ان يصق على

(تبيينه) وقوعه من المواقف وتبعه السديق سرهما حاصله ان نحو السجود لنحو الشمس من مصدق بما عليه الشيء على الله عليه وسلم كغير  
اجماعهم ووجه كونه كقوله بل على عدم التصديق ظاهر او نحن نحكي بالظاهر ولما حكمنا بعدم اعنائه لان عدم السجود لغير الله داخل  
في حقيقة الايمان حتى لو علم انه لم يصدق له على سبيل التعظيم واعتقاد الألوهية بل يصدق لها وقلب سطلتم بالاثبات لم يحكم بكفره فيما بينه  
وبين الله تعالى وان أحرق على محكم الكفر في الظاهر فالأصل أنه أيضا يلزم على تفسير الكفر بأنه عدم تصديق الرسول في بعض ما جاءه  
ضرورة تكفيره من ليس الغرض اختار لأنه لم يصدق في الكل وذلك لاننا جعلنا الظن الصادر عنه باختياره علامة على الكفر أي بناء على ان  
ذلك ليس ردة فحكمنا عليه بأنه كافر غير (١٢) مصدق حتى لو علم انه شدة للاعتقاد حقيقة الكفر لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله كما يفرق

لا يكون حراما أيضا كما يشعر به قوله لا يصور رتاج لمن عبادة على الشتمات صريح في أن الاتيان بصورة  
الركوع في المواقف حرام اه اما ما رتب به العاد من خفض الرأس والاختصاص الى جسد لا يصل به الى أقل  
الركوع فلا كفر به ولا حرمة أيضا لكن ينبغي كراهته اه عرش (قوله وقع من المواقف) انما هو  
وقوع المعروف استعماله في الخطأ لما في شرح وقيل لا يقبل الخ من اعتقاد كاليه والخصي اشتراط  
التلفظ بالشهادتين من الناطق في الاسلام ظاهرا وباطنا (قوله بما عليه الخ) أي مجتمعه (قوله لم  
وجه) أي السديق سره (قوله فلذلك) أي لا يلتصق بعدم التصديق ظاهرا (قوله لان عدم  
السجود الخ) عطف على قوله فلذلك (قوله حتى لو علم الخ) تفريع على النفي (قوله لم يصدق الخ)  
عبارة تشرح المواقف وهو أي الكفر بخلاف الايمان فهو عندنا عدم تصديق الرسول في بعض ما جاءه بحسبه  
ضرورة فان قيل فشاذا زان ولايس الغيور بالاعتقاد لا يكون كافرا اذا كان مصدقا له في الكل وهو باطل  
اجماعا قلنا جعلنا الشيء الصادر عنه باختياره علامة لتكذيب حكمنا عليه بذلك أي كونه كافرا غير  
مصدق ولو علم انه شاذ زان لا تعظيم دين النصارى واعتقاد حقيقة محكم بكفره فيما بينه وبين الله كما يفرق  
سجود الشمس انتهت اه سادع أي يوجب على قول الشارح حاصله أيضا الخ (قوله لانه لم يصدق) صوابه  
كأن يشرح المواقف اذا كان مصدقا له في الكل (قوله وذلك) أي عدم الزوم (قوله الظن) مراد به الشيء كما في  
شرح المواقف واليس (قوله أي بناء على ان ذلك) ظاهر مدعاه ناعلى لقوله جعلنا الخ (قوله  
فحكمنا الخ) تفريع على قوله جعلنا الخ (قوله حتى لو علم الخ) تفريع على قوله فحكمنا الخ (قوله فعلى  
الاول) بل وعلى الثاني أيضا اذا وجدنا النطق بالكلمتين اه سادع (قوله انه لا كفر) أي في الباطن  
يفرض السجود أي لا على سبيل التعظيم واعتقاد الألوهية (قوله عن الشارح) أي السديق (قوله على هذه  
الطريقة) أي ان الايمان التصديق فقط اه كردى (قوله حيثان) أي غرنا (قوله فقط) أي  
بدون اشتراط النطق بالشهادتين وعدم نحو السجود لغير الله تعالى (قوله واجراء أحكام الدنيا) عطف  
على قوله الخ الخ أي وثانية حيثين اجراء الخ (قوله ومناطها) أي مناط حيث اجراء أحكام الاسلام في  
الدنيا (قوله والاكره) فيمنظر اذا الاكره لا يمنع النطق بحيث يسمعه بنفسه فقط (قوله اذا لم يكن الاطلاع  
عنها) أي على حقيقة الايمان بدون نطق والحاصل ان من جعله شطرا أراد انه شطر مجزئ ومن جعله  
شطرا أراد انه شطر للاجزاء الفصول اه كردى (قوله قيل يلزم) أي على عدم كون النطق شطرا  
لا شطرا (قوله هو) أي عدم الاعتبار (قوله يكون) أي المصدق التارك للنطق لا يصدر (قوله  
وان لا اشتراط الخ) أي وان الخ (قوله ان من ترك الخ) بيان لقضية الاجماع (قوله الى ان هذا) أي ما اختاره  
النو ويؤيده الاول أي ما اختاره الغزالي ومن تبعه (قوله يؤيده) أي مذهب السككيين اه كردى  
ويظهر أن مرجع التميز كون الاول مذهب السككيين (قوله انتهى) أي قول النسفي (قوله لا يشك

سجود الشمس انتهى وهو  
مبنى على ما اعتقده اولان  
الايمان التصديق فقط  
مكتسب من طائفة انه التصديق  
مع الكلمتين من الاول  
انقص ما ذكره انه لا كفر  
بنحو السجود للشمس لغير  
عن الشارح ان نحو عدم  
السجود لغير الله ليس داخل  
في حقيقة الايمان والحاصل  
ان الايمان صلى هذه  
الطريقة التي هي طريقة  
المكتسبين من حيثين النطق  
في آخر تشرطه التصديق  
فقط واجراء أحكام الدنيا  
ومناطها النطق بالشهادتين  
مع عدم السجود لغير الله  
وروى المصنف بقا ذوقه وغير  
ذلك من السور التي حكم  
الفتحاها بانها كفر بالنطق  
غير داخل في حقيقة الايمان  
وانما هو شرط لاجراء الأحكام  
الغيبية ومن جعله شطرا  
لم يرد انه وكن حقيق وبال  
لم يستغنى عن الغز والاكراه  
بل انه حال على ان حقيقة النطق  
هي التصديق الذي يمكن  
الاطلاع عليها ولا يمدح على

انه ليس شطرا ولا اشتراط الانبياء الصفيين من الناس من كان في قلبه مشتاقا لخر من ايمان قبل يلزم ان لا يعتبر النطق في  
الايمان وهو خلاف الاجماع على انه يعتبر وانما الخلاف في انه شطر او شرط واجيب بان الغزالي سمع الاجماع وحكم كونه مؤمنا وان الاشتناع  
عن النطق كالمعامى التي تجتمع الايمان وتبعه المحققون على هذا ولم ينظر والاخذ بالنو ويخصيه الاجماع ان من تركه النطق اختار اخلا  
أبدى الناس ما أثبتناه شطر وهو واضح وأشرط لان انتفاءه تنفي المباحة لكن أشار بعضهم الى ان هذا مذهب الفقهاء الاول مذهب  
المسككيين ويؤيده قولنا فاذن الدين النسفي كون النطق شرطا لاجراء الاحكام لا لصحة الايمان بين العبد وربه هو امر وايتبين عن  
الاشعري وعليه ما لم يردى اه ولا يشك

فما يله نظر أورشليم الحاضرة في هذه الملائكة عندهم الكامن لا الفقهه فقامل ذلك فانه مهم لأهم من يبق من المكفرات أشبه كثيرة  
 جنتها كلها بحسب الامكان على مذاهب الاثنا عشرة في كل مستوعلا لا يستغنى عن وسعته الاعلام بقراط الاسلام فقليل منه فان هذا  
 الباب أشطر الابواب اذا لسانه يحاطر منه كما قبل ياتم أكره فيقته لهما أمكنه وقد بالغ الخفيف في التكفير بكثير من كمان العوام بينهما  
 فيصع ما فيها (ولاصح) يعني فوجدنا في الرد منصبة كلنا لا توصف بصغر ولا بعدا (ردة ٩٠) صبي ويحجون لرفع القلم عنهما (ومكره)  
 على مكفر قلبه مطعش

عليه) أي الاول وقوله لسانه متعلق بقوله لا شكل (قوله) أشبه كثيرة. وقدمنا في أوائل الباب من  
 المغني والاصح جله منها (قوله) فرط) أي سبق (قوله) يعني توجد في القول المتكلم فيقتل في النهاية والى قول  
 المتكلم والمذهب في الغنى القول لا يقتضيه على الامام (قوله) لا توصف بصغارا) اذا قصد كافي جمع الجوامع  
 موافقة في الوجهين من العبادات والعقد الشرع (قول المتكلم) صبي) أي أولي عمر اه معنى (قوله) قد  
 مطعش) فان رضى بقلبه فرند اه معنى (قوله) وكذا ان قهر طالع) أي كالمطعم قلبه بالاعان في أنه لا يكفر  
 اه يعمري (قوله) عنهما) أي عن الاعان والكفر سم وعش ورشدي (قوله) لا طلاقهم الخ) عبارة  
 المغني لان الاعان كان موجودا قبل الاكرام وقول المكروه مغني مالم يحصل منه اختيارا لأكروه عليه كالم  
 أكره على الطلاق اه (قوله) وقيل وجوب اه) اعتمد المغني وكذا النهاية صوابه وجوب قبل نكاح اه  
 (قوله) وطعش) أي قولى وجوب التسديد على المتكلم في النهاية (قوله) لا شيء على قائله الخ) قد يشكل  
 التعزير على الاول اه سم (قوله) لا يقتضيه على الامام) أو عرض الامام ونوابه عن قتله وأما سبقت أس من  
 تعاطيهم ذلك وأمرهم به فهل يسوغ قتله لا سداد أوجب اه سم أقوله القلب على الاول أميل ومعلوم  
 ان كلان الاحتمالين مشروط بعدم خوف الفتنة (قوله) فانه لا يأتى في حاله) صوابه في فانه يجوز قتله  
 اه صوابه النهاية فانه يقتل سبعا اه (قوله) المتعدى) الخ قوله وحسب عليه في النهاية القول كذا قالوا الى  
 وضروقه وخضر أمر الرد على من ثم (قوله) المتعدى) الخ قوله وتأخير الاستئابة في الغنى القول تغلظا  
 الى بوسن (قوله) كطلانه) أي حواسن تصرفاته اه معنى (قوله) وهو) أي الاتفاق المذكور (قوله)  
 وأولى منها الخ) احسنه الى شديد (قوله) ثم بعد الخ) أي ثم استأبته ثانيا بعد افاقت (قوله) من منها فاقته) أي  
 منع محض استأبته في حال سكره اه معنى (قوله) ومن ثم الخ) أي من أجل ذلك الخلاف (قوله) مع وجوب  
 الرد) أي الرد المغضوب الى مالكه (قوله) فهذا أولى) محل تأمل فكيف يكون تأخير الكفر أولى من تأخير  
 وضع اليد على مال الغير وان فرض انه حق ادعى اه سيدعرو وقد يجب ان ازالة الكفر ليس في وسعنا  
 بخلاف وضع اليد (قوله) أما غير المتعدى) الخ قوله المتكلم وقيل في الغنى القول كالحجوت وقوله فلا يحتاج الى  
 واذا عارض (قوله) فلا يحتاج الخ) خلافا للمغني عبارة قضية الاعتقاد باسلامه في السكران لا يحتاج الى  
 بتعديده بعد الا فتاوى من مراد افقدت حتى ابن الصباغ عن النص انه اذا أفاق عرضنا عليه الاسلام فان وصفه  
 كان مسلما من حين وصفه الاسلام فان وصف الكفر الخ (قوله) له صلاصه) وما تقر من جهة اسلام  
 السكران المتعدى اذ وقع مكره في يده فهل يجري عليه في الكافر الاصل اذ سكر ثم أسلم أو باع أو طلق فحكم  
 فهو حرة ثم مسجونا (قوله) وكذا ان قهر قلبه عنهما) كل المراد عن الاعان والكفر (قوله) وجوب  
 الاستئابة المستلزم لوجوب التأخير الخ) على الاول يجب بان يحصل وجوب الاستئابة بما اكتفى في الحال  
 (قوله) لا شيء على قائله غير التعزير) قد يشكل التعزير على الاول لا يقتضيه على الامام لو عرض الامام ونوابه  
 عن قتله وأما سبقت أس من تعاطيهم ذلك وأمرهم به فهل يسوغ قتله لا سداد أوجب (قوله) وتأخير  
 الاستئابة الواجب مثل هذا المزمع فصرده السكر غالبا الخ) كافي في الرضوع عمل أي السكران بالقتل  
 حتى يريق اه وقوله وعمل كافي شرحا احتياطا لادجوبا تأخير عليه الشافعي والبخاري في تغليظه

فصرده السكر غالبا غير بعيد كذا قالوا وأولى منها ما سبقت في حال سكره لاحتمال موته فبعضه بعد افاقت خراج من خلاف من منها فاقين  
 ثم لم يجب لادع افاقتهم وأحوال كذا انه يقتل فله صلاصه مع وجوب الرد عليه فورا والتأخير للاشهاد بهذا إلى ان قتل في سكره فلا شيء فيه أما  
 غير المتعدى بسكره فلا تصح رده كالحجوت (واسلامه) سواء ردت في سكره أم قبله لا فرق له بعده بانواله كالحاصي فلا يحتاج لتعديده بعد  
 الا فتاوى النص على عرض الاسلام عليه ما يحصل على التنبه واذا عارض عليه فوصف الكفر فهو كافر من الآن له صلاصه اسلامه (وتقبل  
 الشبهة بالردة

مطلقاً) كما يحسم في الروضة وأصلها: أيضاً لا يحتاج الشاهد لتفصيلها لانهما لم يحطوا بالعدم من الشهادته (وفيل  
يجب التفصيل) بأن يدكر من وجهاً (٩٤) لم يقبل على اختيار أخلافنا لوجهه كلام الرافعي لاختلاف المذاهب في الكفر وخبر أمر

الرد في هذا هو القياس لا سيما  
في العاصي ومن رآه يخالف  
رأى القاضى في هذا الباب  
ومن ثم أطال كثير من  
الانصاره وتلا معنى وحراً  
عليه الدعوى وذكر في  
مسائل ما يؤيد كاشهاده  
بجو الزنا والسرقة والشرب  
ويعين ترجمته في شرح  
لاعتقاده ان ارتكاب  
الكبيرة ردة مطلقاً وقد  
يقرب الاول ان سكوتة عن  
الاسلام المذلى لا كفتبه  
وجسد ليس على صدق  
الشهود فلم يجب التفصيل  
لسهولة زرع أثر الشهادة  
بالمبادرة بالاسلام بخلاف  
تلك المسائل فانه انما يمكنه  
رفع أثر الشهادة أو جيبنا  
تقصصها حتى لا يقدم على  
مؤاخذته الا بعد البين قال  
الباقى ويحل الخلافان  
قالا ردة عن الاعان أو كفر  
بأنه أمانجى دارند أو كفر فلا  
يقبل قطعاً أى احتماؤه  
لكن ظاهر المتن الآتى  
الاكتفاء بقولهما لفظ لفظ  
كفر وهو مشكل ولا يحمل  
على قهين موافق لقاضى  
في هذا الباب على ما فى أوامر  
الشهادات لان الانفاط  
والافعال المصكفرة كثر  
الاختلاف فيها لا سيما بين  
أهل المذهب الواحد فلا  
يتصورها الاتفاق لان  
اللفظ المتصور قابل

بغز ذلك لثمنه تعديه بالسكرا له مكاف بعدم الشرب بناء على أن الكفار يخاطبون بكفر وع الشريعة أولاً  
لا تفر على شر بالمسكر مالم يظهر معنى التلاقي عليه لحدود لتعرضه وإلا فلهم يقتضى ترجيح الاول  
اه عش وفيه موقفة ظهير اجمع (قول المتن مطلقاً) أى على وجه الاطلاق ويقضى من غير تفصيل معنى  
ورشيد عباوة عش أى اشهاد مطلقاً يقال كان التوبان يقول مطلقاً لفظ الشهادة مؤثت  
فوجب المطابقة بينهما وبين مقتضى الحال صفة القنى اه (قوله) كاشهاده في الروضة وأصلها أيضاً الخ (هذا  
هو المعتبر اه نهاية واعتمد شيخ الاسلام والمغنى وجوب التفصيل وكذا الشارح كبايات (قوله) الا بعد  
مزيد ينجر) يؤخذ من ان الكلام في عدل يعرف المكفر من غيره اه عش (قوله) وهذا هو القياس الخ  
غيره المسمى فلا من التفصيل وهو كقول شخصاً أوجه اه (قوله) ومن ثم أطال كثير من روافع عبلوا القنى  
قال الاذرى هذا أى وجوب التفصيل هو المذهب الذى يجب القطع به وقال الاسنوى انه المعروف وقيل وقيل وقيل  
قالوا من نقل عن الامام عنه له وقال الحميرى والذى يحسمه ائمة تتبع فيها الامام وهو لم ينقله عن أحد رافعا  
هو من ترجمه اه (قوله مطلقاً) أى قولاً أو فعلاً ومع التصديق الباطنى وبدونه (قوله) وقد يقرب الاول  
أى يقول الشهادة بالردة مطلقاً (قوله) ان سكوتة أى المشهور عليه بالازداد (قوله) عن الاسلام أى النطق  
بكمية الشهادة (قوله) رفع أثر الشهادة أى الحكم بالردة فكان الاول أن يعبر بالرفع بالدال المهملة  
(قوله) قال الباقى الخ) اعتمد المغنى دون النهاية عبارة وقاضى كلام المصنف انه لا فرق بين قولهم اورد  
عن الاعان أو كفر بأنه أورد أو كفر فهو من محل الخلاف خلافاً للباقى اه (قوله) لا احتماؤه أى  
المسمى القنوى (قوله) ظاهر المتن الآتى وهو قوله ولو قال لفظ لفظ كفر الخ (قوله) وهو مشكل أى ظاهر  
المتن الآتى من الاكتفاء وكذا نصير ولا يعمل الخ (قوله) على ما فى الخ) راجع لفعل وقوله لان الانفاط  
الخ راجع لنفسه (قوله) الاتفاق أى بين الشهود والقاضى (قوله مطلقاً) أى سواء قالوا ردة عن الاعان أو  
كفر بأنه أورد أو كفر ويحتمل أن المراد سوءاً كما ناقضت موافقن القاضى وأولاه هو الاقرب من حيث  
الساق (قول المتن فعل الاول) وهو قهين لهم مطلقاً (قوله) لو شهدوا المراد اثبات كفر على شخص وبدون  
بعضاً اه معنى (قوله) انشاء الى قوله وكذا على الثاني في النهاية والقوله وردى القنى الاقوله فظاهر  
كلامه انه كلال (قوله) انشاء سب كرمجته بوقه أمالو شهدوا باقراره الخ (قول المتن حكم بالشهادة)  
(خروج) هو لورد سباً وغير مختاراً صلى في دار الحرب حكم بسلامه لان صلى في دار لان صلته في دارنا  
قد تكون قسمة مطلقاً نهائى داوم لا تكون الا من اعتقاد صحيح ولو صلى كفر أصلي ولو دارهم لم يحكم بسلامه  
خلاف المرد لان علة الاسلام باقية مع العود أهون من الابتداء فسبحر ما لان يسمع تشهد في الصلاة  
فحكم بسلامه مولوا كره أسيراً وغيره على الكفر بسلامه الحرب لم يحكم بكفره كما مر فان مات هناك ورموا به  
المسلم فان قدم على تنازع عليه الاسلام احتجوا بالاحتياط انه كان مختاراً كما لو كره على الكفر بدان فان  
امتنع من الاسلام بعد عرضه عليه حكمنا بكفره من حين كرهه الاول لان امتناعه يدل على أنه كان كافراً من  
حينئذ فلا مان قبل العرض والتلفظ بالاسلام فهو مسلم كقولنا قبل قد مضى ما غنى وروى مع شرحه  
وظاهر اتخاذ من تغلبهم ان دار الكفر بان يكون المتولى كافراً حكمه حكم دار الحرب بواقته اعلم (قوله) ولم ينظر  
لانكاره لان اعمه قامت والتكذيب والاستكثار لرفع كماله في البيعة بالانكاره وكذا لم يمسقط عنه  
الحذ المغنى (قوله) فيستتلى الخ) فان أتى بما يصير به مسلماً قبل الحكم امتنع الحكم بالمشاهدة بالردة كما

(قوله) كاشهاده في الروضة وأصلها) كتب عليه مر (قوله) قال الباقى ويحل الخلاف الخ) ما قاله الباقى  
منوع وما ذكر من محل الخلاف أيضاً مر ش (قوله) حكم بالشهادة لم ينظر لانكاره فيستتاب ثم يقتل  
بالمسلم الخ) قال في الروض ولورد أسير مختاراً صلى في دار الحرب حكم بسلامه لان داره ولو صلى في دار

الاختلاف فيه فليس به مطلقاً (فعل الاول وهو رد) انشاء (فانكر) بان قال كذا وما لردت (حكم بالشهادة) نص  
ولم ينظر لانكاره فيستتاب ثم يقتل بالمسلم وكذا



في الحلي الذي يعلم أنه يقتل بشهادته وكونه يقر بارتدو يعرض عليه علمه ورواه المستزاد لعلوه فلا يقدم عليه إلا بعد عرض بغير أكثر من الشاهد  
 وعاونه أنه كثيراً ما يغفل عن ذلك وتجب استأثارة الرد المحتج بالاحترامهما بالاسلام قبل ردو بمعارضته فقبل الغالب أنها لا تكون عن  
 عيب شخصي وروى الدارقطني خبراً أنه صلى الله عليه وسلم أمر أن أوتيت أن يعرض عليهما بالاسلام فإن أعلت والاختلت وانما لم يستب  
 العربين لأنهم جاهلوا بالاسلام لا بد من الاستنباط كذا قيل وفيه نظر بل الذي يقتضيه وجوب الاستأثارة حتى فيمن حارب بلان تحتتم تشبه لا يمنع طلب  
 استأثارته ليخبر من الخلو في النار وحيداً (٩٦) فالذي يقتضيه الجواب أنهم لو اقعوا تحت حمله أنه صلى الله عليه وسلم علم منهم أنهم لا يتوبون

أو علم أنهم من أهل النار  
 قيل كان ينبغي أن يعبر  
 يقتلها أن تب لاله الذي  
 كالف فيه أحييتوه وهو  
 بحسب فانه صرح به بعد  
 (وقول يستب) كالكاثر  
 الاسلي (وهي) على القولين  
 (في الحال) القبر الصريح من  
 بدله فانه صرح به بعد  
 تاسيرها الى مصر الكافر  
 (في قول ثلاثة أيام) لا  
 فيه من عرضي الله فنه  
 (فان أصراً) الى الجـ  
 والمرأه على الردة (تتلا)  
 القبر المذكور لصوم من  
 فيه والتهى عن قتل النساء  
 بحسب على الحربيات  
 والصيد قتل قنه والقتل  
 هنا يضرب العنق دون  
 ماعده ولا يتولا الا لام  
 أو تأسفان افتتن عليه  
 أحدهم زولو قال عند القتل  
 عرضت في شبهة فاز بها  
 لا توب ناظرنا وجو بالم  
 يظهر منه تسوف بعد  
 الاسلام وهو الاول وأقبله  
 على الاوجه فانما المقدمة  
 على السبق فاعتقره هذا  
 الزمن القصير لما احتلوا  
 يدين في مقارنا لكفر ولا

كافي تفصيله أيضاً اه سم (قوله في الحلي) أي في الشهادة عليه (قوله وكونه) أي الاستبصار عن الميت  
 ممدد آخره قوله بعرضه على الجاهل استنفاف (قول المتن) ويحب استأثارة الرد (الخ) فاقوله أحد قبل الاستئابة  
 عز فقط ولا شيء عليه لا هدار اه عش (قوله لاحترامهما) في قوله كذا قيل في المعنى (قوله ورجعاً  
 عرضت) بعرضه للمعنى قرب الخ بالقائه (قوله لا تكون عن عيب الخ) أي بل عن شبهة عرضت (قوله في  
 امر آي) يقال لهم أوردان اه معنى (قوله وانما لم يستب الخ) جواب سؤال العواضير المستتر راجع اليه  
 صلى الله عليه وسلم (قوله لانها) أي خصاً للعربين (قوله أو علم أنهم الخ) أو كان قبل قول وجوب الاستئابة  
 اه سيدع (قوله قبل كان الخ) واقعة للمعنى بعرضه نص المصنف على المرأه اشارت في خلاف أبي بصير فلهذا  
 كان الاول أن يعبر كافي بالحرب يقتل المرتد لم يشرب حلالاً أو أمراً خلاف أبي حنيفة في قتلها لاني  
 استأثارتها فانه قال يقبس وتضرب الي أن توت أو سلم اه (قوله وهو عيب) أي القول المذكور (قوله  
 صرح به) أي يقتل المرأة (قوله وهي) أي الاستئابة (قوله من بدله) بدله بغيره فالتوفيق لعل وجهه لعله ما أقاده  
 الغامض التعقيب اه وشك في (قول المتن) في قول ثلاثة أيام) أي في قول يعمل فيها على الاولين ثلاثة أيام  
 اه معنى (قوله والتهى) الى قوله وجو باقي النهاية والمعنى (قوله والقتل هنا الخ) أي أو ما فيها ماعده  
 فقد يكون بغير ضرب العنق كان كان القتل قصاصاً عن قتل بغير ضرب العنق فيقتل بمن قتل فعليه الممانعة اه  
 عش (قوله ولا يتولا الا الامم الخ) أي في الحار سم ومعنى (قوله أو تأسف) هذا ان لم يقتل فان قاتل  
 جاز قتلها بكل من قدر عليه اه معنى (قوله ناظرنا وجو الخ) قد قبله مقتضاه بقوله وجو بالمناظره حتى  
 بعد الاسلام وقد جوب بان الغرض ازالة الشهوة مقتضاه افعال قوله ما لم يظهر منه تسوف في قتل المناظره  
 بعد الاسلام ولا يظهر وجهه فكان ينبغي أن يقول بعد الاسلام أو قبله ما لم يظهر الخ اه سيدع أو قبل  
 الظاهر أنه قبل وجوب المناظره مطلقاً بعد الاسلام أو قبله فغداً من عندنا مطلقاً لا وجوب تسوف بقوله مطلقاً  
 وجهه ناظر (قوله بعد الاسلام) متعلق بقوله ناظرنا كافي تفصيله اه سم (قوله أو قبله الخ) خالف  
 فيه النهاية والمعنى فقال ناظرنا بعد الاسلام لا قبله وان شكي وجو عا قبل المناظره أظلم أولاً اه أي وجو با  
 عش (قوله فانه أحسن منهم الخ) فلاماً من من دفعه في مقارنا الكفار اه معنى (قوله لم يبق لها أول الخ) أي  
 عونه كافراً اه معنى (قول المتن) وان أسلم) أي من فاضله الردة كرا كان أو أتى مع وترك أي بان  
 تكر ورتدته مراراً لکنه لا يعزى إلى أول مرة كافي في ظاهره لانه لا فرق في قبول الاسلام منعه التكرار  
 بين أن تغلب على الظن انه انما أسلم بعد الردة فتية أولاً اه عش (قوله اسلامه) الى قوله لكن اختير في  
 النهاية وكذا في المعنى الا قوله والقتل الى وصل (قوله بشبه الخ) أي أو قدفه اه معنى (قوله وهو المعتمد)  
 أي معتمد اسلام كثر بالسبوت تركته (قوله مطلقاً) أي ناباً لاه (قوله عليه) أي الفارسي (قوله  
 والسبكي هنا) أي فيما إذا أسلم المرتد بسبب صلى الله عليه وسلم (قوله ولم يخج) الى المتن في النهاية (قوله  
 فيما الضمير راجع للفرق في قوله واملا حظاً في نفسه مرفاً كافي تفصيله أيضاً (قوله ولا يتولا الا الامم) أي في  
 الحار (قوله بعد الاسلام) كتب عليه حر (قوله أيضاً بعد الاسلام) متعلق بقوله ناظرنا كافي تفصيله

في مقارنا المشركين لما سبق له من حرمه الاسلام كذا قالوه وهو مشكل فانه أحسن منهم وحرمه الاسلام لم يبق لها أولاً رتبة ولم  
 بعد الموت (وان أسلم مع) اسلامه (وقوله) لقوله تعالى قل الذين كفروا أن ينتموا لغيرهم ما قبلوا بالشهادتين ولا قالوا بغيرهما  
 معاً وهم وأولاهم وصل كلام من كفر بسبب صلى الله عليه وسلم أو بسبب غيره وهو المعتمد هذا لكن اختير في مطلقاً ونقل الفارسي  
 وانما خطب من أعتنا الاجماع عليه في سب هو قد فلا مطلقاً هذا هو صواب النقل عن القلوس وعين بالغ في الرد عليه الفارسي السبكي هنا  
 ما عرق بغير وجه من المذهب فاجدوا بضالهم يتبع هذا التنبية



لقول العتيق السابق الحامل  
عليها وهو الاشارة للخلاف  
فان يدعي ما قبل الحسن أسلماً  
لما وافق ما قبله (وقبل لا يقبل  
اسلامه ان اراد ان لا يقر شئ  
كزنا فاقه وما غيبه) لان  
التوبة عند الخوف عين  
الزندقه وانما يدعي من يظهر  
الاسلام يعني الكفر كما  
ذكره في ثلاث مواضع  
وذكر في آخرها من لا ينحل  
دنياؤه عما الاثنى وغيره  
بان الاول المناق وقد عاروا  
بينهما والباطن من يعتقد  
أن القرآن بانها ظاهراً  
وأما المراد منه وحده أو مع  
الظاهر وليس بمختلفين  
وهو فيه اشارات الصوفية  
التي في تفسيرهم كفسر  
النسفي والتفسيرى لان أسد  
منهم مدعى انهما اتفق  
لفظ القرآن وانما اختلف  
بابان الشئ ثم ذكر بذكر  
مائة فروع مشبهة وان عديت  
ولا بد في الاسلام مطلقاً في  
التفصيل الملوذ في النازكا  
سكى عليه اجماع في شرح  
مسلم من التلطف بالشهادتين  
من الكائن فينايكي ما قبله  
من الاعان وان قاله الغزالي  
وجمع محققون لان تركه  
للتلطف من جامع قدرته عليه  
وعلمه سطته أو اضطرته  
لا يضر من يجوز مصنف  
بشئ ولو بالجمبة وان  
أحسن العربي على القول  
المعتد الفرق

الأخرى نعم لو لحق الجحى الكما العريضة فقالوا لم يعرف معناها لم تكف اه (قوله ولو بالجمعة) أى  
عند من يعرفها فلا يجوز قتلها أما إذا نطق بها عند من لا يعرفها فقتلته لظن بقائه على الكفر فلا ثم عليه  
وبغضه ذلك عند الله فلا يخلق النار ثم إذا شئت بينه وبين ما نطق به هو كمال الشهادة فمات بها بسأله دون  
القتل فيبقى وجوب البلية على القاتل لأنه قتل مسلماً في نفس الأمر وظن كفره ما يسقط القصاص للشبهة  
اه ع (قوله بينه) أى التلفظ بالشهادتين (قوله جلى) لغه بورود الأمر بتعين الله أكبر بقوله  
صلى الله عليه وسلم صلوأ كما أوتيت هذا وعدم ورود الأمر بتعين العربية هنا (قوله بترتيبها) قضية  
صنيعه عدم اعتبار المراتب بينهما به صرح الغنى عبارة ولا يمتنع ترتيب الشهادتين بأن يؤمن بالله ثم  
برسوله فإن عكس لم يصح كفى المسموع في الكلام على ترتيب الوضوء وقال الخليلي إن المراتب بينهما  
لا تشرط فلو أنما الإيعان برسول الله تعالى عن الإيعان بالله تعالى مدة طويلاً صرح اه ولكن جرى النهاية  
على اعتبارها بعبارة وتعين ترتيبهما موالاتهما وجزم به الواجب لله تعالى في شرط الإمامة اه (قوله  
ثم الاستراف) عطف على التلفظ بالشهادتين وقوله أو البراءة الخ عطف على الاعتراف وقوله وبرجوعه  
تعطف على قوله رسالته (قوله وبرجوعه عن الاعتقاد) أى كفى بقول برئت من كذا غيراً منه ظاهراً  
وأما في نفس الأمر فالعبارة بما في نفسه اه ع (قوله ولا يزعم من تاب الخ) عبارة ما تخفى نعم يزعم من  
تكرر ذلك من غير زيادة تناوبه بالدين عز في المرة الثانية فبعد ما لا يزعم في المرة الأولى اه (قوله  
قال) الغزوة وفي الأحاديث في النهاية (قوله فقد قال الثاني الخ) هذا النص فيه تصريح بأنه لا يشرط  
عطف إحدى الشهادتين على الأخرى بوفاته قولهم لو أدن كافر غير عيسى وحكم بإسلامه بالشهادتين مع  
أن الأذان لا يعطى في شهادته سم وع (قوله يؤمن من تكرر برأه) عبارة ما تخفى قال ابن القتيب  
في مختصر الكفاية وهما أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله وهذا يؤمن أى من بعض  
المتأخرين بأنه لا بد أن يأتي باللفظ أشهد في الشهادتين ولا يصح إسلامه قال الزنكوي في شرح التبيين وهما  
لا إله إلا الله محمداً رسول الله وظاهره أن لفظاً شهد لا يشرط في الشهادتين وهو يؤمن أى بغيره من الألفاظ  
وهي واقعة احتمال اختلاف المتن في الاختلاف عصر نافعها الذي يظهر أن ما قاله ابن القتيب يحول على  
الكلام وما قاله الزنكوي في محول على أقل ما يصلح به الإسلام فقد قال صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقول  
الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمداً رسول الله رواه البخاري ومسلم اه (قوله أنه لا يمتنع) أى من تكرر  
أى أو عليه فلا يصح إسلامه بدون أن يأتي بالواو قاله ع (قوله سم يفتي عن هذا المصنف اه) (قوله  
وهو ما يدل عليه الخ) منتهى كذا في ع (قوله لكن الموافق للذلة عدم أشد) فإله كمال الب الشرع بل عدم  
اشتراط لفظاً شهد من أصلها كما مر آتباعه الخفى استظهاره وعنه عن الروض مع شريعنا ع (قوله  
المتروك والمدان الخ) يوفى سم بعد ذكر عبارة الروض منتهى وهي صريحة في أن المعتقد قبل ديتها  
مسلم فقول المصنف واحد أبوه مسلم احتياج اليقين أن يصدق بعد هذا من لازم التصدق قبلها أن أحد أبوه  
مسلم اه سم (قوله المتان) أنه قد قبلها) يتأمل ما المراد بالاعتقاد لا بعد أدان ورايه حصول المعافاة  
الرحم ويعرف ذلك بالقرآن يكلو وطه ثم تواتر في الحديث أنها من الوطه فينظر هل الرد قبل الوطه فقد  
انتهى بعد هذا أو بعده فقد اعتد قبلها ويبقى الكلام فيما إذا حصل وطه قبل الرد وظن بعد هذا واحتل  
الاعتقاد من كل منهما لم يكن في آت بمسلم اه سم عبارة الغنى وسكت الأصحاب هنا عما أشكل عاونه  
هل هو قبل الرد أو بعده ما الظاهر بخلاف المسمى بأنه على الأقل أن لا يمتنع في كل حادث فقد مر ما قرب

تصحيح العبارة بالتكف (قوله بترتيبها) أى وموالاتها م (قوله فقد قال الشافعي رضي الله عنه  
إذا أدى على رجل الخ) هذا النص فيه تصريح بأنه لا يشرط عطف إحدى الشهادتين على الأخرى بوفاته  
قولهم لو أدن كافر غير عيسى وحكم بإسلامه بالشهادتين مع أن الأذان لا يعطى في شهادته (قوله أنه لا بد  
منه) أى من تكرر برأه يؤمن أن يفتي عن هذا المصنف (قوله وذلك الزمان) اعتد قبلها الخ يتأمل ما المراد

أى الردة (أو بعدها وأحد أو به) من جهة التاب والأوامر والأوامر (مسلم فسلم) تغليباً للاسلام (أو) وأواه (مرتدان) وليس فى أصوله مسلم (فسلم) فلا يسترق ويترقى به المسلم ويجزى عن الكفار وإن كان غلباً لمعاقلة (٩٩) الاسلام فى أو به (وفى قول) هو (مرتد)

تبعها لهما (وفى قول) هو

(كافر أملى) لتولده بين

كافرين ولم يباشر اسلاماً

حتى يتلقا عليه فيعامل

بمعاملته ولا يطرأ اذلاً أمان

له نعم لا يقر بجزءه لأن كفرة

لم يستند لشبهتهن كان

حقائيل الاسلام قلت

الاطهر هو (مرتد) وقطع

به العراقيون (ونقل

العراقيون) أى امامهم -

القاضى وأول الطب (الاتفاق)

من أهل المذهب (على كفرة

والله أعلم) فلا استرق بحال

ولا يقتل حتى يبلغ فرقة من

الاسلام اما إذا كان أحد

أصوله مسلم وان بعد موث

فهو مسلم تبعه اتفاقاً كعلم

من كلامه فى القصد أو أحد

أصوله مرتد أو لا ترك كافر

أصل كافر أصلى قاله

البغوى ووجهه بان من

يقرا فى النظر اليه بمن

لا يقر والكلام كلفى أحكام

الدنيا ما فى الآخرة فكل

من مات قبل البلوغ من أولاد

الكفار والاصلين والمنزدين

فى الجنة حتى الاصغر (وفى

والملك من ماله) أى

بالردة (أقوال) أسددها

زول مطلقاً حقيقة متولا

بناقه عوده بالاسلام لانه

جميع عليه نانية المطلقا

(و) نالته هو (أظهرها

ان هلك مرتداً بان زوال

ملكه وان أسلم بان أنه لم

زمان ويدل كلامهم فى الوصف الجلى اه (قوله أى الردة) الى قوله فى علم فى المنفى والى قوله هذا ما ذكره  
فى النهاية (قوله المن أو بعدها) أى فيها اه معنى وهذا ينسب عاقب غش عن خبثه الشورى أى أو  
مقتولها اه (قوله وان علاج) غاية وقوله ثوب أى قول الجلى به يستند عليه فتوقره وليس فى أصوله  
الحى وان بعد لكن حيث بعد منسوا اليه بحيث رثمه اه ع (قوله اسلاما) الاول رد على المنفى  
(قوله حتى يلقا الخ) منقطع على قوله يباشر الخ وقوله فيعامل الخ منقطع على المن أو على قول الشارح ولم  
يباشر الخ (قوله وقطع به الخ) المعنى بأنه كافر لا يخص من الردة كعلم من الردة اه ورشدي عبارة المنفى  
وفى تغيير المصنف غير ندو كافر أصلى تسع والاولى أن يقال فهو على حكم الكفر اه (قوله المن وقيل  
العراقيون) أى القاضى حسين وابن الصباغ والبنديجي وغيرهم اه معنى (قوله أى امامهم القاضى  
أبو الطيب) مرادهم بهذا الجواب عن نقل المصنف حكمه الاتفاق عن جميع العراقيين من ان النقل له انما هو  
أحد منهم وهو القاضى أبو الطيب واصل الجواب انه لما نقله امامهم وهم أتباعه فكانهم نقلوه اه ورشدي  
ولا يخفى ان هذا الجواب انما يظهر من كلامه ~~ص~~ غير امامهم وليس كذلك عبارة القاضى تنبيهاً على ما عمن  
نقل الاتفاق اعتماداً على قول القاضى أى الطنباة لا خلاف فيه كقوله فى الردة سواء عرقض بان المصرى شيخ  
المواردى من كلامه وقدر من به مسلم ولم يعلن ان المنزوع الشافعى وغيره وقال القاضى ان لم يخصص  
الشافعى فاضته وأطال فى بيانه وذكره الزركشى اه (قوله ولا يقتل) أى ومع ذلك لا ضمان على  
قائه للصكر وندم بسلام اه ع (قوله وان بعد) أى حيث بعد منسوا اليه اه ع (قوله  
مرتد وقوله كافر) كان الاولى نصبهما (قوله قاله البغوى) وجزم به فى الرد اه سم (قوله من  
أولاد الكفار الخ) المراد بكفار هذه الأمة كقوله الشورى وصرح به المناوى اه يعبرى بوفى طاش  
النهاية بلازمه وانما هذافى كفاً لا تمتلى ليعلم مسلم نشر بفالمه أم أولاد كفار غير أمه فى المنز لا  
خلاف كذا نقله شيخنا الشورى من بعض العلماء اه (قوله فى الجنة) أى ويستقوتون على التعمد اه  
يعبرى (قوله أى الردة) الى قوله هذا ما ذكر فى المنفى الا انه وحل الخلاف وقوله فى مال معرض للزوال  
(قوله زول مطلقاً) أى زال والى الصبر بدموت وقوله لا مالاً لآل الكفر لانى المال كالكافر الاصل اه  
معنى (قوله لانه يجمع عليه) فى قرية ينظر (قوله وانها) ولو هو مرقوم بالمر فى نسخ النسخة وليست  
من المتن فى نسخ المولى وغيره من الشراح اه صدر (قوله المتن ان هلك مرتداً الخ) عبارة المنفى أظهرها  
الوقف كضع زوجته سواء التحق بداء الحرب أم لا فعلم ان هلك الخ (قوله المتن والملك) وفى المنفى  
والنهاية والمنفى زوالها اه (قوله ملكه فى الردة) يعنى جزءه فيها اه ورشدي (قوله وان كان على اباحتة)  
أى فان عاد إلى الاسلام استقر عليه ملكه وعليه فلا ارتع عنه قبل اسلامه ما صاده فى الردة فلا قرب انه يملكه

بالاقتداء ولا يعدان براد به حصول الماء فى الرحم ويعرف ذلك بالقرآن كآلو وطئها من وثأت ولبسة  
أشهر من الوطئ فيظهر هل الردة قبل الوطئ فقد انتقد بعدها أو به - هذه فقد انتقد قبلها ويبقى الكلام فى ما إذا

سجل وطئ قبل الردة وطئ بعدوا واحتل الانتقام من كل منهما ولم يكن فى أن مسلم (قوله أى بشا وولد  
للردان انتقد قبلها الخ) عبارة الردة فصل ردان زواج وحى حامل أو أحد هما قبل الخلق فالى مسلم  
ولو انتقد قبل الردة فله حكمه أو بين مرتد أو أصلى فكل أصلى اه وهى مرعبة أن المنتقد قبل  
ردتهما مسلم فقول المصنف واحد أو به مسلم انما يحتاج اليه فى المنتقد بعدها اخذ من لازم المنتقد قبلها أن أحد  
أو به مسلم (قوله لكافر أصلى قاله البغوى) وجزم به فى الرد (قوله وحل الخلاف فى غير ما ملكه  
فى الردة نحو ما سجد فهو ما فى أو باقى على اباحتة الخ) عبارة الردة والى وان كان من ردان بان ملكه  
فى وما ملكه أى فى الردة بشوا احتساب على الإباحة اه

زل لأن بطلان علمه بتوقف على موته مرتداً فكذا زال ملكه بحصول الردة فى غير ما ملكه فى الردة بشوا احتساباً وهو ما فى أو باقى على  
الإباحة وفى مال معرض للزوال لا يحوم كما كتبوا أمه

ونظائر كلامه الله بجمرة الدرة نصير مجبوراً عليه وهو وجهه الآخر أنه لا بد من ضربها بالحكم العجز عليه وأنه كسبح القلبي لأنه لا جبر حق  
 التي عجزت أيا ذكره شارح هو ضعيف والاعتدال أن لا يقبل الوقت يعطل مطلقاً وأن ما قبله أن يحرق عليه بطل والاقبال (على الأقوال)  
 كلها (بعض من بدنه) (لأنه قيلها) أي الردة بالتألف أو غيرها وأنها بالتألف كجسده أيا ما عطل بقاها ملكتها وأضعها ما عطل وزاله فهي لا تزيد  
 على الموت والذين تقدم على حق والرد وتقتل (١٠٠) حق التي أو الأولى ومن ثم لو مات من رد أو علسه من وفي ثم ما بقي هو وظاهر كلامهم أن

على المعتقد نحو هـ أن كل ما يقبل الوقت لعدم قبوله التعلق (طالع) في الجسد بل إعلان وقت العقود وقت التبين ولكن  
 الخباياكون حشو حد الشرع بل العقد لم يعلم وجوده هنالك كذا لما اختر أن الشرط احتمال العقد والتعلق وهو متصور وان احتمال  
 مقصود العقد في الكتابة (في القدم مرفوعة) بناء على محض وقت العقد فان أسلم حكمه بمحض الاتفاق (وعلى الأول) كما لا خلاف أن حكمه غير  
 الأول (بجعل ما منع عبد أو متعبد نحو امرأة تفرقة) ونحو (و يؤجره) كقمار وحوايه صيانة له عن الضياع والقاضي يسهل أن  
 هـ رب رآه مخلص (و يؤذي كاتبة النجوم إلى القاضي) ويعتق لعدم الاعتداد بقبح المرد كالمجنون

وذلك احتياطاً بالاحتمال لا بالضرورة الملبس لاحتتمال الموت مرناً (كحلب الزنا) بالسد والقصر وهو الافصح وجعل المال على عظيم  
خبر عوف بن ثمان أكبر الكبار بعد القتل على الاصح وقيل هو أعظم من القتل (١٠١) لانه يقترب عليه من مقاسد انتشار الانساب

والتحليل على ما لا يتصل على  
القتل وهو (الايلاج) أو  
اقتال (الذكر) الام  
المتصل ولو أشل أي جرح  
حشيشه المتصل به والزانة  
والمشقوق وتصورها ما هنا  
حكم القتل كما هو ظاهرها  
وجوبه عليه وما لا فلا  
وقوله الزكشي في الزائد  
الحل كالجواب العدة يا بلجة  
مردود بصرح البغوي  
بانه لا يحصل به احسان ولا  
تحليل فاقول بان لا وجب حل  
ويوجب العدة للاحتياط  
لاختلاف الاحوال منه  
كاستعمال اليا هذا والذي  
يفهمه الحلاق البغوي  
المذكور في الاحسان  
والتحليل على ما ذكره في الثاني  
فبهما أيضاً التفصيل في  
الفسل أو قدرها من فاقدها  
لاختلاف اختلاف القول البليغي  
لوقتي ذكره أو دخل قدرها  
منه فوقيت عليه الاحكام ولو  
مع حائل وان كفى من  
أدى واضع ولو ذكر بان  
استدخنت امرأه بخلاف  
ما لا يمكن انشاءه على ما عتبه  
البليغي وأدبان هذا غير  
مشتهى وفيما يفتي رأي  
بعضهم لما استدل ذلك قال  
وفيه نظر وهو كقول  
(تبيينه) مرحوا به  
لا تغيب ولا غير ما يلاج

### \*(كحلب الزنا)\*

(قوله وهو) أي القصر (قوله من مقاسد انتشار الانساب) وهو من جهة الكليات الخس النفس  
والدين والنسب العقل والمال وشرعت الحدود حفظاً لهؤلاء فإذا لم يقاتل مثله اذ اقبل قتل  
انكف من القتل نزع القصاص حفظاً للنفس وقل الزنا حفظاً للدين وحسد الانساب وحسد  
الشرب حفظاً للعقل وحسد السرقة حفظاً للمال وادى وشرع حد التحف حفظاً للعرض فإذا علم انكف  
انه اذا قذف حد استنعم من القذف اه يعبري (قوله وهو الاياج) هذا التعريف لا يشمل الزنا المراد  
الان وادى بالايلاج الاصح من كونه مصدر أو بجمينا المفعول لا بجمينا المفعول لا بجمينا المفعول لا بجمينا  
الاصلي الى المتلقي النهاية لا لاقره ولا الزائد الى قوله فواجب (قوله ولو أشل) أي وغيره ينشر أثنى ومعنى  
زاد الحلي ولو لم يطل اه وقيل بوقفة (قوله الزائد) أي الذي كرا الزائد اه عش (قوله فواجب) أي  
الفسل بل اه وهو الزائد العامل والمستلزم وان يكن عاملاً كما مر هناك اه رشدي يادعش وقضية قوله فها  
وجب الله اذ اعلم المرأة بل يحمي دخلت حشيشة فخرجها مع عكسها من زنا عصبها وجوب الفسل  
حشدت ووجهان عكسها لهما من ذلك كفعله اه (قوله مردود) يعني بالنسبة لطلاق الزائد والاعتراض  
اخر ادمه بجمه كما مر اه رشدي عبارة عش ويمكن حل قول الزكشي على زائد عصب الفسل يا بلجاءه  
(قوله لا يحصل به) أي الزائد (قوله على ما ذكرته) أي ما لا يجب الفسل به له منها به أي بان لا يكون عاملاً  
والمستلزم الاصلي (قوله أو قدرها) الى قوله ولو ذكر بانم في الغنى (قوله أو قدرها) معطوف على قوله جميع  
حشيشة وقوله ولو مع حائل الى غاية قبله رشدي وعش (قوله من أدنى) يخرج الجسدي وان كان مكلفاً  
اه نعم وقال عش قوله من أدنى أي أوجب تحقيقه كونه أخذاً كما ذكر في الموضع فحصل على المرأة  
الحدا أمكنه اه وبال اليا رشدي كفاي وقد يصرح بذلك قول الشارح الا في وقائه عكسها (قوله  
بخلاف ما لا يمكن) الى غاية النهاية وان يمكن انشاءه كقول الاقرب وان بحث البليغي بخلافه اه ومرصن  
الغنى ما وافقها (قوله بتبيينه) عبارة النهاية لا يصدق على ما قدمه بما قرأناه لاحدا يلاج بعض الحشيشة كالفسل  
نعم يفتي انه لو قطع من يانها فلقه سبعة تعبت تسمى حشيشة ذلك ويحس وبتنبيهها كالكاملة ويجبها  
اه (قوله ثم يرى) الاول التأنيت (قوله ثم يرى) الى أي صاحبها (قوله بها) تنازع فيما يعلن (قول  
المن بفرج) أي ولو فرج نفسه كان أدخل ذكره في دوره كائن بالفرس من البليغي ثم اطلاق الفرع شمل

### \*(كحلب الزنا)\*

(قوله من أدنى) يخرج الجنى وان كان مكلفاً وهذا في الواطئ فلو كانه وطئ أو فحل هو كالأدنى أو البهيمية  
نظر غير رأيت أو جنية (قوله على ما عتبه البليغي) الاقرب بخلاف ما عتبه فانه الذي كتب عليه مر (قوله

بعض الحشيشة وظاهره لا فرق بين ان يكون البعض الآخر موجوداً أو مقطوعاً فلا يلاو كثير الكسنة شك فيما اذا قطع من جانبها فقلعة  
صغيرة ثم يرى وصارت تسمى مع ذلك حشيشة ويحس ويلتزمها كالكاملة فالتدقيق هذه انها كالكاملة وفي غيرها باقير ما قدمته في  
التبيل (شرح)

أي قبل آدمية واضع ولو غوراء كما جعل الزركشي وهو ظاهر قياسا على إيجاب الفسل وإعماله بكفى التحليل لأن القصد به التنفير عن الثلاث وهو لا يحصل بذلك أو جنية تشكك بشكل الآدمية كما عرفت وأورد عتوقا عكسه لأن الطبع لا ينفر منها حيث هو كغيره وأوضح قلنا جعل نكاحهم وصر (١٢) مافيه (عزم لعينه على الشبهة) التي يعتد بها كوطأة ميتة المال وان كانت من سهم المصالح

الذي له فيصدق لانه لا يستحق فيه الاضاف  
ووجوبه لا بقصد فور  
أو استلزام ولو كذا غير  
بأنه بقصد له السابق في  
الزهر وصرأت ما تفصل عن  
تعلقه في ذلك باعتدله وأنه  
مكذوب عليه (منتهى  
طبعها) راجع كذا في قوله  
لكل من الله كروا الفرج  
وان أوهم صبيحت لانه  
(تنبه) لم يبين ان معنى  
الزنا لغة واقفا ما كرم  
خده سرا أو يخالف ولعله  
لعدم بيان أهل اللغة  
اتكال على خبره لكن من  
الحقق ان العرب العرباء  
لا يشترطون في المساقفة  
جميع ما ذكر فالظاهر أنه  
عندهم مطلق الإيلاج من  
غير نكاح وهذا أهم منه  
شرعا فهو تفسير اذ معناه  
مرعاة شخص منه لغة (تنبيه  
ثان) ضرر هو ان الصغيرة  
هنا كالكبيرة فيصير وطئها  
وفي نواقض الوضوء بعدم  
التنقب بفسادها ببيان  
المحقق مختلفا في المصادر  
على كون المأمور نفسه  
مفلسة للشهوة ولؤ في حال  
سابق كالشبهة لا متقرب  
كالصغيرة والفرق قوة  
السابق وضعف المستقرب

استلذ ذكره في ذكر غيره فليراجع اه عش (قوله أي قبل آدمية) التي قوله قياسا على الغنى والى  
التنبه في النهاية الاقوله وإعماله بكفى إلى أو جنية وقوله وقياسا على الثالث (قوله أي قبل آدمية) شامل  
للمصغرة اه سم أي كإثباتي في الشارح (قوله ولو غوراء) غرأه وان لم تزل بكارتها فاعتقلها وانغصوبه  
الحقيقة كإثبات إيجاب الفسل اه كردى (قوله على إيجابه) أي الإيلاج فرج الغوراء (قوله وإعماله بكفى)  
أي الإيلاج في فرج الغوراء (قوله به) أي بالتحليل (قوله بذلك) يعني بإسلاج فرج الغوراء بدون إزالة  
بكارتها (قوله أو جنية) انظر هل مثلها الجنى أو لا فالفرق اه رضى وقوله لما مر من عش (قوله)  
تشكك بشكل الآدمية (عبارة) أنها يتحقق اقوتها اه قال عش ظاهره ولو على غير صور والآدمية  
اه ومال الله سم فقالو يحتمل ان لا يشترط ذلك أي التشكك بشكل الآدمية حيث علم انها جنية اه  
واستوحه الخلق كلام الشارح (قوله وقياسا عكسه) المتبادر المراد به آدمية تشكك بشكل جنية اه  
سم أقول بل المراجعة جنى تشكل بشكل آدمي كما يفرضه التحليل (قوله ان عزم لعينه) قال الزركشي رد  
عليهم من زوج خامسة اه أي بأنه يحدو وطئها مع انها ليست محرمة لعينها بل لا بداعيا على العدد الشرعي وقد  
يجاب بانهم لا زاد عن العدد الشرعي كانت كل ما يستلزم يتفق عقد عليهما من الواطئ فعملت محرمة لعينها  
اه عش (قوله كوطأة ميتة بمشال المالح) مثال للعلى عن الشبهة اه رضى زاد عش أي وانما خلاف  
الزنا فيما يظهر أشد من قوله لانه لا يستحق المالح اه (قوله وصر بسية) عطف على أنه ميتة المال (قوله)  
لا بقصد فور الخ) أي فان وطئها بقصد هما لا يحصل له في ملكه موطأ وهو لو كانت مقهورا وكما تقدم وهو ظاهر  
لأن الحد يدرك بالشبهة اه عش أي وان أم من جهة عدم الاستبراء (قوله بأنه) أي الغير (قوله بنفسه)  
السابق (الخ) أي من له لو وطئ المرء من المهرولة بلا شبهة فزنا ولا يقبل قوله جعلت قصر على الان قرب  
اسلاما أو ينشأ بآدمية بعدد عن العلماء وان وطئ بائن الزهر قبل دعاء جهل الضرم في الأهم فلا حد  
تخلاف ما ذاعل الضرم اه سم (قوله وصر) أي في الزهر (قوله في ذلك) أي وطئه بملوكه كغيره بأنه  
اه عش (قول المتن منتهى طبعها) بان كان فرج آدمي اه معنى عبارة الطبري ولو اعتبر لوجه  
فدخل الصغير والصغيرة اه (قوله كذا في قوله) أي قوله تعالى عن الشبهة (قوله وان أهم الخ) أي  
حيث أتوه عن وصف الفرج اه عش وقال الكردي أي أراد أحدهما معترفوا لا تنكره فانه وهم  
انهما ليسا متعدين في الحكم ولكنهما متعديان فيه اه (قوله ولعله) أي يكون التقاض من البيان (قوله)  
اتكال) متعلق بعدم بيان أهل اللغة على شهرته أي معناه القوي (قوله جميع ما ذكر) أي من القنود  
(قوله وهذا) أي الزنا لغة أهم منه أي من الزنا (قوله ان معناه) أي في الخ (قوله بان الصغيرة) أي التي  
لا تشبهى اه يجزى (قوله اذا الدارم) أي في نفس الوضوء (قوله خرج الحرم) أي بقوله اذا الدارم على  
كون المأمور مفلسة للشهوة (قوله وهنا) أي والمدار في إيجاب الحد (قوله لا ينفر) بضم الفاء كسرهما  
(قوله فدخلت الصغيرة) في طلاقه وقت (قوله فل أنرت الشبهة الخ) كوطأة أمه الزوجة أو حبائلها  
لا الحد (قوله لان الوجبهنا) بغير الجيم وهو الحد باب على النفس أي يؤدي إلى تلقها فيشأن أي  
الرجم أو نكاحا في الجلد اه كردى (قوله فاحتبطه) أي لعمو حببنا (قوله عذرها) أي النفس  
أي قبل آدمية) شامل للصغيرة (قوله أو جنية تشكك) ويحتمل ان لا يشترط ذلك حسب علم انها جنية  
(قوله عكسه) المتبادر المراد به آدمية تشكك بشكل جنية (قوله بنفسه السابق في الزهر الخ)

باحتمال ان لا يوجد فرج الحرم وهن على كون الموطأ لا ينفر منه الطبع من حيث ذاته فدخلت الصغيرة والحرم (قوله)  
وخرجت الميتة وسبب هذه التفرقة لاحتمال انها لكونه أعظم اذ في مقام احد لا تشبهى ولا تتدارك فان قلت فلم أثبت الشبهة هنا لانه  
قلت لان الموجب هنا بائن على النفس شيئا أو ظنا فاحتبط لها شترط علم عجزها ولم ينظر إلى نفس الامر ولم يلبس كذلك فانما يطعن على  
نفس الامر لانه الحق وهذا علم سر حديث ادرك الحدود بالشبهات

(قوله وحكم هذا الایلاج الخ) أشار به الى ان قول المصنف وجب الحد - بقوله الایلاج كما صرح به  
 الغنى (قوله اذ وجدنا) متعلق بقوله هو معنى الخ (قوله الجلد) الى قوله ومر في النهاية (قوله بحرزان  
 هذه) أى القيود (قوله فان وجب الفصل) أى بان أو جاز أو لم يجر (قوله والى بان أو لم يجر) أى بان أو لم يجر  
 فيه فقط اه عس (قوله قيل) عبارة الغنى قال بن شعبة اه (قوله اذا لامع) حاصله ان قول المصنف محرم  
 لعينه يشهد ان غير المحرم كذلك لاحد فهو من وسط الشبهة لانه لا يوصف بحمل ولا حمة لكن نزع ابن قاسم في  
 كون جميع أنواع الشبهة لا يوصف بحمل ولا حمة اه رشدي عبارة سم قوله اذا لامع الخ يتألف وجه  
 هذا التعليل فان كان وجهه ان وطء الشبهة لم يوصف بحمل ولا حمة لم يصدق مع الشبهة قوله بحرم لعينه  
 فيخرج به وطء الشبهة فهو ممنوع لان قوله لعينه يصدق مع الشبهة اذا فرج جمع الشبهة بحرم لعينه وان لم يحرم  
 لعرض ما علم ان الشبهة ثلاث اشكال كل واحد وجهه أو أمته وشبهة الوجهه كفى وطء من تزوجه بالاولى أو بلاشع ودولا  
 الفاعل كفى وطء اجنبية ظهر وجهه أو أمته وشبهة الوجهه كفى وطء من تزوجه بالاولى أو بلاشع ودولا  
 شلت في ثبوت التحريم في الاولى والثالثة بشرطها وجهه كفى وطء من تزوجه بالاولى أو بلاشع ودولا  
 الخ في غير محلها اه وقوله اعلم الخ الغنى مثله (قوله ورد بان التحريم الخ) حاصله ان الشبهة أيضا  
 يصف فيها التحريم بان يحرم لعينه ومع ذلك لاحد الشبهة فتعين ذكرها فانك اه رشدي (قوله فلم  
 يقف) أى قد تحريم العين عنها أى الشبهة يعنى عن قيد الخلعين الشبهة (قول المتن وأنتى) أى اجنبية اه  
 معنى وكان ينبغي أن يذكر الشرح أصح يظهر قوله الا قداماً لجلالة الخ لانه محرم تزوجه بالاولى عس  
 قوله وأنتى أى غير محلة كىانية مرة وأمة اه (قوله فغير جرم) الى قوله الغنى في النهاية الآتية وروى  
 البيهقي الى قبيل والى قوله وهو مشكل فى المتن (قوله فغير الخ) أى الایلاج فى كل من المهرين المعنى  
 بالوط اه معنى (قوله وجدوا وترى بسفيرة) أى من الفاعل غير المحسن والمفعول به مطلقاً اه رشدي  
 وهذا التفسير مسلم بقطع النظر عن القام والافعال الكلام هنا فى الفاعل فقط كىانية فاضرب واجع المحسنين  
 للافعال المحسن (قوله وان كان) رد ذكر قوله مطلقاً أى محسناً كان أولاً اه نهاية (قوله وهو  
 بشكل) أى الخبر الثانى (قوله وبه) أى على القول بالقتل اه رددي (قوله وفارن) الى قوله قيل فى  
 النهاية الآتية ومن لم يوطئها في در واحد (قوله هذا المحل) أى الذى وقال عس أى دوال العبد اه  
 (قوله ووطئها) أى عزمها لمالوكه حدوثاً فالان المقرى وشيخ الاسلام ونحوه فى النهاية والغنى ومال سم

وحكم هذا الایلاج الذى هو  
 معنى الزنا الذى حدث هذه  
 القيود كلها فيه أنه (وبسبب  
 الحد) بالحد والتغريب أو  
 الرجم اجاباً وسأيت بحرزان  
 هذه كلها وحكم الخفى هنا  
 كالغسل فان وجب الغسل  
 وجب الحد والافاقيل حال  
 عن الشبهة مستند ذلك لاغناء  
 ما قبله عند الاصح ان وطء  
 الشبهة لا يوصف بحمل ولا حمة  
 ورد بان التحريم لعينه  
 باعتبار الاصل والشبهة أمر  
 طارى عليه فليفتن فيها  
 وتعين ذكرها لافاقيل عند  
 الجمع طرقها على الاصل ومن  
 في بحرزان الكساح معنى كون  
 وطء الشبهة لا يوصف بحمل  
 ولا حمة (ورد ذكر وأنتى  
 كقبيل على المذهب) فيه  
 وحكم الفاعل المحسن وجد  
 وتقرى بسفيرة وان كان دور  
 عبد له تزاور وى البيهقي  
 شرباً اذا أتى الرجل الرجل  
 فسمارانان وقيل يقتل  
 لفاعل مطلقاً التحريم لبعض من  
 وجد قوله يعمل على قوم لو  
 فاقوالوا لفاعل والمفعول به  
 وهو بشكل عيناً فى المفعول  
 به نظير ما يأتى فى حديث  
 الشبهة وطئيه فهل يقتل  
 بالسبب أو بالرجم أو بهدم  
 جدار أو باللقاع من شافع  
 وجود أصح الاول وفارن  
 دور عبد موطئ مع مالوكه  
 له في قولها بان المتن يسج  
 ان قبل فى الجلة لا يسج  
 هذا المحل محال ومن لم يوطئ  
 وطئها في در واحد

مباح للوطه فانتبه شبهة في البروأستمالزوجة  
تحرر بمالها عرض فزيعتبه  
هذا حكم الفاعل اما للوطه  
في دبر فان أكره فلم يكف  
فلاشئ له ولا عليه وان كان  
مكتفيا لاجل دبر يولو  
محصنا امرأه كان أود كرا  
لان البر لا يتصور فيه احسان  
وقيل يقتل المفعول به مطلقا  
لغير السابق وقيل ترجم  
المحصنة وفي وطه دبر الخلية  
التعزير في عيادة المرأة الاولى  
وهو بعضهم بما يستدفع  
الحاكم الاول اوجب (ولا  
سحب عطفه) وفيها  
ليس فيه تعذيب حشيفة  
كالخفاف لم يهدم الايلاج  
السابق ومن ثم لا حد  
بتحسينه لتعود فر دبر الايلاج  
ذكر به بشر جهلا لا يايلاج  
مبان وكذا اذا تلد لكن  
بتقصينه في الفسل كلس  
(ووطه وزوجه) بهاء الصغير  
أو بالنساء أي (وأمنه)  
يظنها أجنبية أو (في نحو  
دبر) (حشيش) أو غناس  
(وموم) و(حرام) لان التعزير  
ليس لعينه بل لاسرعاض  
كالاذى وانفاد العسادة  
ومثله ووطه حليته فظان انها  
أجنبية وهوان أثم إن الزنا  
باعتبار ظنه كإسراء أوائل  
العهد لا بعد لان الفرج  
ليس محرما فيه (وكذا  
أستمالزوجة) و(جسوا) العتدة  
لغرض الفرج بهما أيضا  
(وكذا المملوكتهم) بنسب

أو صاهرة أو رضيع شبهة الثالث ولغير الصحيح ادروا الحدود بالشبهات ولا يرد عليه نحو أمة



ازوالملكه عبر ملكه فليست ملكه كمال الوطع على انه يتصور ملكه لها كباقي فلا اعتراض (١٠٥) أيضا وكذا من ظنها حليلة كإصالة

أولو ملكه لا يستمر ملكه عليها كالأول واجدة فهو زان قطعا كإثاله الماردي وغيره اه (قوله نعو أمه) أي كبنته (قوله زال الملك الخ) نصبت له أوله ولم يملكه بذلك ككونه مكاتباً أو محموراً عليه واستمرها في النكاح لا بعد وطئها وهو مقصود قوله على الله الخ اه ع (قوله فليست ملكه الخ) أي فلا تصرحتن بمولوكته الحرم اه سم (قوله على الله تصور الخ) أي وحيث قد فلا حدم ورشدى (قوله فلا اعتراض) أي لستولوا في كلامه اه سم (قوله من ظنها حليلة) أي زوجته اه سم (قوله كذا الخ) ع من قوله أو لمولوكته كان ملكاً لا بعد ما يشمل من ملك بعضها بعضاً إلا خروجاً عن المشرقة كبنته وبين غيره اه سم (قوله لا بعد) معتمد اه ع عبارة المغنى فرع لو وطئ امرأته على نكاحها أمته المشرقة كبنات أحبيته قد كل بحق الزوجة اه (قوله بان الأول) أي ملك البعض وقوله بخلاف الثاني هو قوله كن على الحرم الخ اه ع (قوله وليس هذا) أي وطئ من ظنها لمولوكته غير الحرم بعضاً (قوله ما بان في نحو السرقه) أي لعمال المشرقة اه ع (قوله في ظنها الخ) أي حمل من ملك بعضها لمطلقاً اه سد ع وفيه نظر بل الظاهر أي ظن منوطاً لمسلطته أو لمولوكته غير الحرم كالأول المزمع (مكره) ينفي أن من الأكرام المسقط لعمداً انسلطت امرأته لعدم ملاقي صاحبها إلا أن يحكم من نفسه ما لا يستلزم الهلاك من نفسها فلا حدم عليها وإن لم يجر لها ذلك لانه كالأكرام وهو لا يبيع ذلك وإنما يسقط منها الحد لشبهة اه ع وفي المغنى مثله الاقوة وإن لم يجر الخ (قوله لم يجر الخ) أي قوله قبل في المغنى الا قوله ولو لم يحصل إلى كذا (قوله ولان الأصم الخ) الأول حذف لان (قوله قبل الاظهر الخ) وأقصه المغنى عبارة بتغيير النصف لوهم عدم الحذف في أشمل زوجته واعتدوا ليس مراد بل الخلف الذي في الحرم ولو فيها اه (قوله أيضاً) أي مثل ما بعد كذا الثانية (قوله في رد عليه) أي على المصنف ذلك أي جريان الخلاف فيه أي حيث يشرع حيث بعد الجريان في كذا الثاني (قوله ورد الخ) ويمكن أن يجاب بان كذا الأولى إشارة إلى الخلاف وكذا الثانية إشارة إلى منصف حيث خص الصريح بها بعد الثانية فتأمل فانه حسن دقيق اه سم (قوله وكان الخ) يشهد النون وكان الأولى الفاعل الوالو (قوله بل إنان الاصم خروجه الخ) فيه نظر ظاهر اه سم (قوله في الوسط الخ) سبأ بن سم انه المعتد (قوله لا يلحقه) أي المكروه في الحرم (قوله المتزوج كذا كل جهة أباح الخ) أي فانه لا بعد ما لو بهوا لا بعد ما قبلها في الآخر اه ع وقوله ولا اعتبار الخ أي إذا قلده الفاعل قتلها مخصصاً خذنا مما قدم في باب النكاح عند قول النهاية أما الوطع فنكاح بلا وطئ ولا شهود فلا حدم فيه كآق في الوالدرجه الله تعالى مما نصه قوله فلا حدم الخ أي واطم وقوله كآق في الوالدرجه أي لقول داود بعضه من حرم تقليده لعدم العلم بشرع منعه اه (قوله الأصل) الحقوة فينتفي في النهاية (قوله أو أضر الوطع) أي فدر غير

أولو ملكه أمه ثم وطئها أحد (قوله فليست ملكه كمال الوطع) فلم تصرحت بمولوكته الحرم (قوله على الله يتصور ملكه له) أي فلا حدم (قوله فلا اعتراض) أي لستولوا في كلامه (قوله وكذا من ظنها حليلة) أي زوجته (قوله غير الحرم) خروج الحرم وعبارة شريحة للأشاد خروج بقوله ظن محل ما لا يطئ أجنبية ظنها لمولوكته غير الحرم أو المشرقة كباقي الزوجة اه ع وقوله كذا ع من قوله أو لمولوكته بان كان ملكاً لا بعد ما يشمل من ملك بعضها بعضاً إلا خروجاً عن المشرقة كبنته وبين غيره (قوله كن على الحرم وظن الخ) في الرضوخ وشرح في باب السرقه أن ع من شهده على أربع نساء إذا كان من غير الحرم وظن الخ اه ع (قوله في الوسط الخ) أي فانه لا بعد ما لو بهوا لا بعد ما قبلها في الآخر اه ع وقوله ولا اعتبار الخ أي إذا قلده الفاعل قتلها مخصصاً خذنا مما قدم في باب النكاح عند قول النهاية أما الوطع فنكاح بلا وطئ ولا شهود فلا حدم فيه كآق في الوالدرجه الله تعالى مما نصه قوله فلا حدم الخ أي واطم وقوله كآق في الوالدرجه أي لقول داود بعضه من حرم تقليده لعدم العلم بشرع منعه اه (قوله الأصل) الحقوة فينتفي في النهاية (قوله أو أضر الوطع) أي فدر غير

(١٤) - (شر واني وان قاسم) - (تابع) الوطع ان الوالدرجه لا يلحقه في التمتع به وهو الواو (وكذا كل جهات ما بها) الأصل أباحها فمن أباح قال أو أزاله بان كذا أو أضر الوطع أي أباحه بسببها (عالم)

فبعد خلافه لشبهة باحتوائه من قوله الفاعل (كنكاح بلاشهود على الجميع) كذهب المالكي رضي الله عنه كذا قالوا وبالمر وفرض مذهبنا أنه لا بد منهم أو من التميز بقوله لا يجوز فيجب إذا انتفاء عما جحد شرأت القاضي مرسى به وعمله بانفاده شبهة باختلاف العلماء أو لخطي به ما إذا وجد الإعلان وفقد الولد بعضهم (١٠٦) اعترضه بان الذي في الروضة في إعلان أنه لا يجدان اتنى الولي والشهود ورد وجوب حمل

ما فيه على أن الوقوع بها يعني أو يدل عليه أنه لا يفرح صليبه كسركم انتقائه عن الولي فقط ولم يتركركم انتقائه عن اليهود للعالم به من تعمله بالخلاف في باحته أو بلا ولي كذهب أبي حنيفة رضي الله عنه أومع التأكيد وهو نكاح المتعة ولولا غير مضطر كذهب ابن عباس رضي الله عنهما وما قيل من وجوه صحت لم يثبت بخلافه بل لا بد وشهود أومع انتفاء أحدهما لكن حكم بإلحاحه أو بالفرقة بينهما من رآه ووقع الوطء بعد علم الواقعي به أذا ثبتت حثت ولا يثبت بخلاف الشيعي المجتهد ما فوق الأربع ولا في غيره كالأبصوح (ولا بوطء ميتة) ولأجنبية نسلا لما وقع في بعض كتب المصنف (في الأضاح) لأنه مما ينظر الطبع عنه فلا يحتاج لمرجوع فهو غير مشتهى طبعاً ولا بهيمة في الظاهر إلا أنها غير مشتهة كذا لا يجوز قتله ولا يجب ذبح المأكولة فإن ثبتت أكلت هذا هو المذهب خلافاً لمن وهم فيه لكن في حديث صحيح من أتى بهيمة فاقترأ واقتلوا معها الجواب عن مشكل إذا شئت لا بالنسب وهو

الوطء (قوله بعد خلافه) والضابط في الشهوة المذكور كالمسرح به الر وباني وغيره لا عين الحسلاف كذا ذكره الشحات له معنى (قوله أنه لا بد) عبارة النهاية اعترضه في صحة القول لم يفرق وقت العقد اه (قوله وألحق به) أي كنكاح اتنى في اليهود والإعلان في وجوب الحد (قوله اعترضه) أي المثنى (قوله أن الذي الخ) اعترضه النهاية عبارة أو بلا ولي وشهود كذا قلنا عن داود مرسى به المصنف في شرح مسلم وأتى بذلك إلا بالدرج الله تعالى اه وبعبارة شذوا وكان نكح امرأ بلا ولي ولا شهود فان ذلك يقول عليه داود ولا يجوز تقلده إلا للضرورة ولكن إذا طلق امرأ ثم نهى الطريق لم يعد لشبهة اه وبعبارة الغنى ويحیی في الوطء كنكاح بلا ولي ولا شهود قال القاضي الأبي الشية فلا حد فيها بخلافه المذهب اه وأهل مراه بخلاف داود وبعبارة الجبري كذا بلا ولي ولا شهود وهو مذهب داود وهذا في النيب بخلاف الشارح يعني شيخ الإسلام حلي ولسطان اه (قوله على أن الوقوع بها يعني) أي ما لا يقع من بقائها بجماعها ويكون ما فيها شارفاً لمراعاة اختلاف داود القائل بصفته بلا ولي ولا شهود دينه على الاعتداد بخلافه كما قاله التاج السبكي وان نقل عن باب لباس من شرح مسلم خلافه وقد أتى بخضنا الشباب الرمي بعدم الحد مراه أعان لصور خلاف داود والشارح مراه على وجوب الحد كما ترى اه سم (قوله حكم انتفاء الخ) أي حكم خلو النكاح عن الولي من عدم وجوب الحد وقوله حكم انتفاء عن الشهود أي والولي جميعاً من وجوبه (قوله أنه بلا ولي) أي قوله وما قيل في المثنى والنهاية لا قوله ولو لم يضر مضطر (قوله أنه بلا ولي) وقوله أربع التائيت معطوفان على بلاشهود (قوله بخلافه بلا ولي وشهود) مراهة من خلاف أومع انتفاء أحدهما الخ بعد أن المتفق حمل الخلاف في النكاح المذكور كما قاله الماوردي أن لا يقاربه حكم فان حكم شافعي بطلانه حد قطعاً وأحقى أو ما كسر بصفته بحد قطعاً اه (قوله بعد علم الواقعي) أي أي بالحكم المذكور (قوله ولا في غيره) أي غير أباحتمولاً بجنسية الخ قوله هذا هو المذهب في النهاية وكذا في الفسنى الآتية ولا يجوز قتلها (قوله لا بد) أي غير كتب المصنف) عبارة المثنى في نكحت الوطء اه (قوله أنه لا بد) أي بوطء الميتة (قوله لا بد) أي بغير الزوج بغير فمها نكاحاً ومعنى أي الميتة البهيمية وفي أول مرة عش (قوله ولا يجوز قتلها) يعني بغير الزوج الشرعي أخذاً بما بعده (قوله مشكل) كان يمكنهم الجواب بعمل الأمر في حال النسيب وقتلها على أي جعلها اه سم عبارة المثنى وفي النسخة عن ابن عباس ليس على الذي يأتي البهيمية وحمل هذا الآية له إلا عن ثوبع اه (قول المثنى مستأجر) أي في وطئها اه ومعنى قوله لئن زلنا في قوله هذا ما أورد في النهاية والمثنى (قوله لعدم الاعتداد الخ) على انتفاء الشبهة (قوله أنه) أي الاستبصار اه عش (قوله يناقيه الإجماع على الخ) مما يمنع هذه المناقاة أن لا كراهية شبهة دافعة لعدم مرجع أنه لا يثبت به النسب كما قدم من

التي تضمنت شخص التصريح به بما بعد الشاة بقائه فانه حسن دقة (قوله لا يجرم الخ) فيه نظر ظاهر (قوله لبيان أن الإجماع الخ) فيه نظر ويكون ما فيها شارفاً لمراعاة اختلاف داود القائل بصفته بلا ولي ولا شهود دينه على أن الاعتداد بخلافه كما قاله الشارح السبكي وان نقل عن باب لباس من شرح مسلم خلافه وقد أتى بخضنا الشهاب الرمي بعدم الحد مراه أعان لصور خلاف داود والشارح مراه على وجوب الحد كما ترى (قوله على أن الوقوع بها يعني) أي ما لا يقع من بقائها بجماعها (قوله وهو نكاح المتعة) جعل في شرح مسلم من أمثلة نكاح المتعة لا في أحد مرسى به منهم ثوبعان دون ولي وشهود فإذا اتنى وجود التائيت المتفق نصف الشبهة فلان ينبغي مع انتقائه الأول وقد أتى بذلك خضنا الشهاب الرمي (قوله والجواب عنه مشكل) كان يمكنهم الجواب بعمل الأمر في حال النسيب وقتلها على أي جعلها (قوله يناقيه الإجماع على عدم ثبوت النسب) مما يمنع هذه المناقاة أن لا كراهية شبهة دافعة لعدم مرجع أنه لا يثبت النسب كما تقدم من الوسيط

يحتاج لإدليل آخر (و يحذف مستأجر) لأن ما بالآلة لا شبهة لعدم الاعتداد بالحد الباطل لو جرح قول أبي حنيفة أنه شبهة يناقيه الإجماع على عدم ثبوت النسب ومن ثم ضعف مدركه ولم يراع خلافه بخلافه في نكاح بلا ولي هذا ما أورد شارح



الرجل والمرأة (الرجم) حتى يموت جماعا ولا يملأ الله عليه وسلم رجما عزوا والغامدية ولا يجلد مع الرجم عند جناه غير العلماء (وهو مكلف) وإن طرأ أن كلفه أثناء الوطء فاستدامه قبل الامتناع لا يشرط التكليف في الاحصان بعد اشتراط طلق وجوب بالحدود وبيانها معنى هو ان حذقه هو بان اشتراط طلق وجوب بالحدود لا يثبت محققين ينكر رواه شرطه فمعلوم ان المكلف هنا أضاف السكران (حر) كنه في رد وقدر غير محقق لنقصه من امتناع بعد التغيب فاستدام كان محققا لا وجوبه بخلاف ما تقرر مع العتق (ولو) هو (ذي) لانه صلى الله عليه وسلم ورجم اليهوديين (١٠٨) رواه الشيخان زاد أبو داود وكان قد أحسننا الفم شرطه لعدم إيمان نحو الحرف في الوجد

ولا احصائه الاول وطني محقق  
 حرق في نكاح فهو محقق  
 لعمدة أن كنههم فاذا صحت  
 له ذمة فزنى جسمه يجب  
 حششته كلها أو قدرها من  
 فادها بشرط كونها من  
 ذكر أصلي عامل على  
 ما أتق به البهوى ويقتضيان  
 يأتي في نحو الزائد ما رآنا  
 (يقبل في نكاح صحيح) ولو  
 مع نحو جليس وعدة شبهة  
 لان حق بعدان استوفى ثالث  
 اللذة الكاملة اجتنبها  
 بخلاف من لم يستوفها أو  
 استوفها في دبر أو كاه أو  
 وطء شبهة أو نكاح فاسد كما  
 قال (لا فاسد في الطهر)  
 لم يتم تله في الفحص به  
 صفة كذا وكذا في نكاح في  
 احصان الواطئ به يستبرأ  
 احصان الموطوءة (والاصح  
 اشتراط التقييد بالبرية  
 وتكليفه) ووقع الاكراه  
 كاتقائه الملاقاة وهو  
 ظاهر خلافنا في نظريه فلا  
 احصان لصي أو يجتنبون  
 أو فتن وطني في نكاح صحيح  
 لان شرطه الاصابة بأكمل  
 الجاهل وهو النكاح  
 والصحيح فاشترط حصول لهما من أكمل أيضا ولا بد على اشتراط التكليف حصول الاحصان مع تقييد بحال النوم لان  
 التكليف موجود حيث لا يقووان ثكن النائم غير مكلف بالفعل لرجوعه الى يدني تسموه أو ليد من جوابه الزكوي به مكلف استحبابا  
 لحاله قبل النوم الا ان يترك مجازا كونه وقضية ثلثين اشتراط ذلك حال التغيب لا الزنا فلو أحسن ذي ثم طار به أو قذف رجما والذي صرح  
 به القاضي وغيره انه لا رجم قال بان الرضوع عليه فحسان به قال المحقق الذي رجس من وطني في نكاح صحيح وهو حركته كنه الوطء وانه  
 الزنا فممن ان من وطني ناقصا ثم زنى كاملا لا رجم بخلاف من كل في الجاهل وان تحفظه ناقصا يكون ثورق (وان الكامل الزاني ناقص) استعلق  
 بالكمال لا بالزاني

دوطة المكلف الحرف في نكاح صحيح وهو المراد هنا معنى ونهاية (قوله الرجل) في القول المن وهو مكلف في المعنى  
 (قوله الرجل والمرأة) هذا التعظيم لا يوافق قول المصنف غيب حششته سم على أنه ساقى وكما يتبع ذلك في  
 احصان الواطئ به يفرق احصان الموطوءة انه وشدي أقول ويمكن ان يجب بان في قول المصنف وهو مكلف  
 الخ استداما (قوله المن وهو) أي المحصن الذي رجس عرش ومغنى (قوله وان طرأ أن كلفه الخ) نعمم  
 لما يحصل به الاحصان الذي يرتب عليه انه اذا زنى به رجس امه عرش (قوله وان طرأ أن كلفه أثناء الوطء)  
 أي وطء زوجه وحيث كان المناسبات ذكر هذه الغاية عقب قول المصنف الا في الاصح اشتراط التقييد بحال  
 حرية وتكليفه امه وشدي (قوله أثناء الوطء فاستدامه) نعم أو لو طرأ انه غير بالزاني كونه باقيا  
 وجبا لحد في أصح الوجهين نهاية امه سم وقوله وجبا لحد أي الى رجس اذا زنى بعد قوله قبل الخ واقفه  
 المعنى (قوله ويطئن) القول على ما أتق به في المعنى الا قوله نعم الى المن (قوله فمن يفرق الخ) أي ولو كانتا  
 ومبعضا ومستوفاه امه معنى (قوله المن وذوي) أي أو مرث امه معنى (قوله لحد) أي الذي وكذا ضمير  
 قوله لا احصانه المعلق على (قوله المن غيب حششته) أي ولو مع نكاحه خلافا لما في المطلب أو ضميرها  
 ونوامم امه معنى (قوله ولو مع نحو جليس) القول وهو أو في النهاية الا قوله ولو مع الاكراه الى فلا  
 احصان والى قوله الا ان يزل في المعنى الا قوله بالقوة الى استحبابا (قوله ولو مع نحو جليس الخ) أي وبقياس  
 وسوم وارحم امه معنى (قوله اجتنبها) نعمان والغيبه لانه عبارة المعنى ان يمنع من الحرام امه (قوله  
 أراستوها) أي مطلق الالة امه وشدي (قوله لم تطلأه) ثم ردنا النظر في كونها لغيره فاستدام الزوجين  
 وكان فاسدا في اعتقاد أحدهما فقط فهل يحصل التحصين بالنسبة بعد انعقاد الفاحش ثم واقفه أعلم امه  
 عر (قوله وكما يتبع ذلك) أي ما ذكر من الشرط وعلو المعنى وهذه الشرط كما تقرر في الواطئ اعتبارا بضافي  
 الموطوءة امه (قوله خلافا في نظريه) عبارة المعنى وان قال بان الرقعة فتنظر امه (قوله ويطئن في نكاح  
 الخ) أي ثم زنى وهو أكمل امه معنى (قوله مع تقييد الخ) أي مع احصان المرأتين فتنظر امه (قوله ويطئن في نكاح  
 واحدة فيها وهي نائمة امه معنى (قوله لان التكليف موجود حيث لا يقووان الخ) اعلم ان وجود التكليف  
 بالقوة حاصله التصور في الوصف به كان الحكم به حال النوم بالاستصحاب حاصله التصور في الوصف به أيضا  
 قد عوى أو لولا به ما ذكره يحتاج الى بيان امه سم (قوله وتضييقا للمتن) القول وللغزو وهذا في النهاية  
 (قوله اشتراط ذلك) أي ما ذكر من الحرية والتكليف (قوله قال ابن الرضا الخ) معتد امه عرش (قوله  
 نعم) الى المن في المعنى (قوله يتعلق بالكمال) فالمعنى حيث ثكن التي صار كذا لان الاحصان بسبب ناقص  
 كذا وطئ الحرام المكلف أمانة أو صينية أو مبنية بنكاح صحيح ثبت الاحصان له دونها وكذا العكس امه

كردی

الصحيح فاشترط حصول لهما من أكمل أيضا ولا بد على اشتراط التكليف حصول الاحصان مع تقييد بحال النوم لان  
 التكليف موجود حيث لا يقووان ثكن النائم غير مكلف بالفعل لرجوعه الى يدني تسموه أو ليد من جوابه الزكوي به مكلف استحبابا  
 لحاله قبل النوم الا ان يترك مجازا كونه وقضية ثلثين اشتراط ذلك حال التغيب لا الزنا فلو أحسن ذي ثم طار به أو قذف رجما والذي صرح  
 به القاضي وغيره انه لا رجم قال بان الرضوع عليه فحسان به قال المحقق الذي رجس من وطني في نكاح صحيح وهو حركته كنه الوطء وانه  
 الزنا فممن ان من وطني ناقصا ثم زنى كاملا لا رجم بخلاف من كل في الجاهل وان تحفظه ناقصا يكون ثورق (وان الكامل الزاني ناقص) استعلق  
 بالكمال لا بالزاني

كما أقامه كلامه فلو تعلّق به لاقتضى أن الكامل الحر المكاف إذا زنى بنافس محض وإن لم يوجد فيه التخصيب السابق وهو باطل بنص كلامه  
فتعين تعلّقه بما ذكر ولم يصحّ باعتراضه وأنكره وأولاهم غير الزاني بالباطل على أنه تعلّق بالناقص من النافس وبني على أنه لا يملكه لأنهم وافقوه وهذا من  
كلامه كما ذكره لم يتجوز تقديم ناقص أو مستغلقه (مخصّص) لأنه حر مكاف وطى في نكاح (١٠٩) صحيح فلم يثبت نقص الموطوءة كما مكسه

كردى (قوله) كما أقامه أى عدم تعلّقه بالزاني (قوله) لاقتضى أن الكامل الحر) اقتضاه ذلك منوع لعلم  
اعتبار وجود ما ذكر مما تقدم فحيو وأن يكون المعنى أن الزاني بنافس محض بمعنى أن زناه بالنافس  
لا يخرج من حكم الإحصان الذى ثبت فحدودان كل من الزنى به ناقصا فلا يترتق ثابته إحصانه كمال الزنى به  
فلما تسأل مبالغة ذلك على المعترضين اهـ مع (قوله) ولم يصحّ باعتراضه الخ) عبارة للمعنى تنبيه  
عبارة المصنف بأنهم المراد منها أن قوله بنافس لا يخلو ما أن يتعلق بالزاني أو الكامل فان علقه بالأولى  
فسد المعنى إذ يقتضى الخ وأن علقه بالثاني يصرفه الزاني فثابتا فلو قال بان الكامل بنافس محض لكان  
أنقص وأقرب إلى المراد من الشرأ من أجل بيان قوة بنافس به علق بمحدود فقد روى أن الكامل الزاني  
إذا كان كله بنافس محض اهـ (قوله) بالباطل أى النكاح اهـ معنى (قوله) بان المعروف بنى على أهله  
الخ) كما أنه الجهرى وغيره اهـ معنى (قوله) وحد المكاف الخ) قول المتن وإذ عاين الملم في النهاية الأقوله  
وفى الاستيعاب لا يقر بوقوعه اقتداء بالفعال الراشدن (قوله) السكران أى المعتدى اهـ نهاية (قول  
المتن) ما تنبّه له ولا غفر قوما ظنوا أن لم يزل الأم يضره والأقان كان خسين لم يضره وان كان دون ذلك  
ضر وعلى بان الخسين حد الزنى اهـ معنى (قوله) وآثر أى التعبير بالعلم لأنها أى السنة (قوله) وذلك  
نعم لم يسل إلى قوله وأبدا العلم فى المعنى (قوله) وآثر الجلد لعل الأولى وآثر الجلد (قوله) فلو غرر بالخ  
بنشيد الأعبلة الرض ولا يعتد بشرية نفسه اهـ وعلموا لتغنى حتى لو أذا الامام تغري به نخرج  
بنفسه وغلب سنة ثم عالم يكف اهـ (قوله) بان الله السفر) وقا قال لا شى وخلافا لظاهر المعنى صلبه  
وأبدا العلم من حصوله فى بلد التغريب أى أحد وجهين أحدهما القاضى أو العالين الوجه الثانى من  
خروج من بلد الزنا اهـ (قوله) وبصدق) أقوله أنهم فى المعنى (قوله) ويطفئ بناب قال الماوردى ويرى  
اللام أن ثبت فى دونه أو لزمان التغريب اهـ معنى (قوله) ومستأجر العين الخ) عبارة لأنه لما  
مستأجر العين فلا وجه عدم تغريبه من تعذره الخ قال عى قوله فلا وجه عدم تغريبه أى إلى انتهاء  
مدّة الأجرة اهـ (قوله) وفى الأخير) أى مستأجر العين (قوله) وقرن) أى بين الأخير والمعتد (قوله) فبها  
أى المعتد (قوله) فبها) أى الأخير (قوله) يؤيده) أى الفرق (قوله) لا يندى عليه) أى لا يصره للدعوى  
عليه اهـ كردى (قوله) أنه لا يفرّب) ظاهره وان وقت الأجرة بعد ثبوت الزنا وتدينه بعد محتمل وجوب  
تغريبه قبل عقد الأجرة اهـ عى (قوله) مما أراء الامام) أى وان طال البحث زيد الذهب والياب على سنة  
وقوله لم يرتفع له ومثله الخ ورجح كنه واقعه فى نوحه اهـ عى (قوله) ذلك) الأولى لمقاطعة كافى النهاية  
أولى بآثاره (قوله) اقتداء بالفعال الخ) عبارة للمعنى لأن عورته بالى الشام وعلمه إلى مصر وعلمه إلى  
البصرة ولكن تغريبه إلى بلد معين فلا رسله الامام ارسل اهـ (قوله) والمتن وإذ عاين الامام الخ) أى يجب  
ذخيره العفو والامتناع الامام ويعتد به لا تخيير له فيما يحتاج إليه من الامانة التى يستصحبها السفر  
اهـ عى (قوله) أنه قد يكون الخ) قوله من ثم وجبى النهاية الأقوله على المعتد إليه استعجاب أمة (قوله)  
التكسيف بالقوم حاصله التعرّض الوصفه كان الحكم به حال الزوم حاصل بالاستعجاب وحاصله التعرّض  
الوصف به أيضا فوصى وأولى به ما ذكره يحتاج إلى بيانها (قوله) وان لم يوجد فيه التخصيب الخ) اقتضاء  
ذلك منوع لعلم اعتبار وجود ما ذكر مما تقدم فحيو وأن يكون المعنى أن الزاني بنافس محض بمعنى أن زناه  
بنافس لا يخرج من حكم الإحصان الذى ثبت فحدودان كل من الزنى به ناقصا فلا يترتق ثابته إحصانه

الغربة كالإحصان لغرر معان تعذره فى الجلبس ووجه تغريبه بالدين وان كان الدين سالا به ان كانه مال غنى منه أو الام تقدا فاستعص  
المال فلم يمنع حقه حقه التغريب بالموافق وهو التغريب (الى مسافة القصير) من محل زناه (فاقوها) مما أوام الام بشرط أمن الطريق  
والقصد على الأوجوان لا يكون بالبلد طاعون حرمة دخوله فكان اقتداء بالخلفاء الراشدن ولان ما دونها من حكم الحضر (وإذ عاين الامام  
وجه فليس له طلب غيره على الأسير)

لانه قد يكون عرض نفسه فلا يحصل الزجر المقصود يلزم بالاقامة فيما غريب السطح يكون كالحبس في على المعتمد من تناقض في الروضة  
وجمع شخنا بما يلزم عليه انما فائدة (١١٠) التفرع ياتخذون رزاقه لغير بلد ودون مرسلين منها يجعله كالمتفرع في الارض وهو

مناف المصود من تفرعه  
واخذ من قولهم كالحبس  
انه من معن نحو استمتاع  
بالخلة وسم الى اباين وفي  
عمومه نظر لتصر بهم بان  
استصحاب ان تسمى بها  
دون اهل وعشرين وقضية  
كلها مما لا يمكن من  
حل مال الزائد على نفقته  
وهو متخلفا له اوردى  
والروايات في شيد الان  
تخفيف من وجوه ولم تعد  
فيها الرابطة او من تعرضه  
لافساد النساء مثلاً واخذ  
من بعض المتأخرين ان كل  
من تعرض لافساد النساء  
أو الغلبان اولى بمنزلة الا  
بجس جس فالوجه مسئلة  
نفيسة واذا رجع قبل المدة  
أهملها او اقام واستأنفها  
اذ لا يتم التكميل الاموال  
مسئلة التفرع وبغريب  
غريب له وطن (من بلد  
التي تالي في بلد) أي وطنه  
ولو حله بدو اذ لا يتم  
الاجتماع الا بالذات ومن ثم  
وجب بعد ما غريب البع  
وطن مسافة القصر فان  
عاد الله ريب (الى بلده)  
الاصلي أو الى غريب منما  
الى دون المسافة من (منع  
في الاصح) معاملة به بتقيض  
قصده وقياس ما مره  
يستأنف السنة ثم رأيت  
ذلك مبره له ان غريب

له أي الغريب أي معنى (قوله نفسه) أي في الغريب (قوله يلزم) ببناء المفعول من الازام (قوله بالاقامة فيما غريب الخ) أي كاقامة أهله أه عس (قوله على المعتمد) وقفاً لانها يتوقفون خلافاً للمعنى والاصلي كقائفاً نفاً (قوله رجع شخنا الخ) واقفه لا عسني عبارتها واللفظ الثاني تنبسطو غريب على الاول الى بلد معين فهل يمنع من الانتقال الى بلد آخر وجهاً أم يحبسهما كأي أصل الى روضة لا يمنع لانه امتثل والمنع من الانتقال لم يدل عليه دليل وما يحبسهما والى من أنه يلزم ما ن سيم ببلد الغريب بل يكون كالحبس فلا يمكن من الضرب في الروض لانه كالزعة يحمل على أن المراد ببلد الغريب بغيره بل لا ن ماعداً بل اذ غريب بقوله فلا يمكن من الضرب في الارض أنه لا يمكن من ذلك في جميع جوانبها بل في غير جانب بلده فقط كما عرف اه (قوله ودون مرسلين) عطف على بلده منها أي بلده هذه العبارة ليست في كلام شيخنا كما رأنا (قوله كالمتره) هو الذي يسير في الارض لتفرع اه كردى (قوله واخذ) الى قوله بان به استصحاب أم عطفه انما يتوقفه استصحاباً أم الخ أي وان لم يتحقق الزنا عس (قوله استصحاب) الى قوله وقضية في المذني (قوله دون أهله الخ) لكن لو خرجوا معاهم عن معن وروض (قوله دون أهله) أي وزوجهم معاهم ما لم يتحقق الزنا اه عس (قوله من حل مال الزائد) أي يقصر اه معنى (قوله خلافاً لما اوردى والروايات) واقفه في الاصلي والمعنى (قوله ولا يتقدم) الى قول المتن في المعنى (قوله ولا يتقدم) أي في الموضع الذي غريب اليه كقوله لا يمكن يتحقق بالرافعة والتوكيد به لثلا رجع اه معنى (قوله من وجوه) أي الى البلد آخر (قوله ولم يتقدمه) أي في معن من الرجوع (قوله مثلاً) هل يدخل فيه المال كالغلبان ثم رأيت قال عس عند قول النهاية كالشواحي أن فصل التفرع روافقي ابن عبد السلام باداس جيب من يكثر الجناية على الناس أي بسبب أن أخذ من اه وهو صريح في التفرع معنى عرفت ما تصفه من يكثر الجناية على الناس أي بسبب أن أخذ من اه وهو صريح في التفرع (قوله واخذ) الى قوله واذا رجع عبارته في ذلك وتخفيف من تعرضه لفساده واقفه من فاته يحبس كاقاله الماوردى اه (قوله مناه) أي من قولهم أوبى من تعرضنا الخ (قوله جيب) أي وجوباً وروق من بيت المال ان لم يكن له مال والا فبن سائر المسلمين اه عس (قوله واذا رجع) أي الى الحل الذي غريب منه ما تسهل اه عس (قوله لما ارامه الامام) أي ولا تمنع للتفرع بالبلد الذي غريب اليه أو لآسي ومعنى وسلطان (قوله ومن ثم) يعني من أن القصد الاجتماع (قوله مسافة القصر) أي فاقفوها اه معنى (قوله الاصلي) الى التنبه في النهاية الا لا قوله خلافاً لالرفع وغيره وقوله على المعتمد خلافاً للباقين (قوله والى دون المسافة الخ) مفهومه انه لو عاد الى قدر المسافة من منع وهو لاوافق رده الجمع الذي نقله فيما تقدم عن شيخه واقفوا في ذلك الجمع فليأتمل اه سم (قوله مناه) أي من أحد هما (قوله وقاس ماس) أي قبيل قول المتن وبغريب غريب (قوله ثم رأيت ذلك مصرحاً) عبارة النهاية بكونها ظاهر اه (قوله أم غريب) الى قوله وفارق في المعنى (قوله فحمل) أي وجوباً اه عس (قوله تفرع بمسافر زنى الخ) لعل المعنى في هذا المسافر بعده عن محل رزاقه لانه مقصده أيضاً اه سم وفيه توقف اذ لا يتم الاجتماع بالبعد عن مقصده أيضاً (قوله على المعتمد) وقفاً للمعنى (قوله بان هذا) أي الزاني في سفره وقوله وذلك أي التفرع الذي لم يوطن (قوله فتعين ما به الخ) أي مذهب جرح العاد فيحصل الف فيها اه عس (قوله

كالمتره في فليأتمل ما التمتع ذلك على المعترضين (قوله دون أهله وعشرين) قال في الروض عقب هذا فان خرجوا أي معاهم عنما (قوله خلافاً لما اوردى والروايات) خرجوا خلافاً لفسر الروض (قوله أو الى دون المسافة من) مفهومه انه لو عاد الى قدر المسافة من منع وهو لاوافق رده الجمع الذي نقله فيما تقدم عن شيخنا واقفوا في ذلك الجمع فليأتمل (قوله تفرع بمسافر الخ) لعل المعنى في هذه المسافة بعده عن محل لاوطن له كالزنى من هجران الحبيب وصلا فحمل ثم يوطن بحال ثم غريب من هجران خلافاً لالرافعة وغيره ولو تفرع بمسافر زنى لغير مقصده وان فاته الجمع متلاح على المعتمد خلافاً للباقين لان القصد تنصكه وبما شاولا لثم الاذالك بان هذا وطن الاجتماع حاصل بعده عن ذلك لاوطن له فاستوفى الاماكن كلها بالنسبة اليه فحينئذ لم يفرغ من الاجتماع واستحتمل انه قد



وفصل بعض الأصحاب بين أن يكون المجرم بالمالك فهو عليه أو السلطان فهو في بيت المال (فان امتنع) حتى بالاجرة (لم يجزى الا مع) لان في اجارة تعذيب من لم يذنب (و) حد (العبد) يعني من فيرق وان قل سواء الكافر وغيره (خسوف) وتغير بصبغ سنة على النصف من الحر لانه قطيع نصف ماعلى (١١٢) المحضات من العذاب أي غير الرحمة لانه لا ينصف ولا يبالا بغير السيد كما يقتل بخور دته

أي السيد مطلقا أي تعذرت من بيت المال أم لا (قوله) فصل بعض الأصحاب (الخ) ونحوه أنها من بيت المال سواء أقر بالسيد أم لا كرامة المجرم أه سلطان واثني عن عرش ما واقفه (قوله) فهو أي مؤن السور والافاق (قوله) ان امتنع (الخ) ولا يام باستانه كجهنم في المطلب أه معنى (قول) المنزل (يجوز) ثم لو أراد ان وج السور معها أو خلفه لامتنع بهام منع من ذلك وعليه النفقة حينئذ وان لم يمنع بهام المدة المذكورة بخلاف ما لو لم يسافر معها أو سافر لغرض آخر أو تقصص صاحبها من غير قصد ولا تمنع فلا تستحق نفقة ولا كسوة ولا غيرهما أه عرش (قوله) يعني في القول المنزل ولو أقر في النهاية الاقوله وخالفه الفرياني (قوله) يعني من في عرش (الخ) فلا ترق في ذلك بين الذكر والانثى والمكاتب وأم الولد والمبعض أه معنى (قوله) سواء الكافر) الى قوله وفيه نظري في المعنى (قوله) لا ينصف) بينهما المفعول من التنصيف (قوله) ولا يكون الكافر) عجز المعنى وقضيه كلامهم أنه لا ترق فيه ذكر بين العبد المسلم والكافر وهو كذلك وقول البلخي لا حد على الرقيق الكافر لانه لم يلزم الأحكام بالعمه الاخره به عليه فهو كالعاهد والمعهود لا يحد من دونه لقول الأصحاب الكافر ان يحد عهده الكافر وان الرقيق تابع لسيد له فكسمة كسمة بخلاف المعاهد لانه لا يلزم من عدمه ولم يلزم به عدم الحد كقوله المرأه النفسه أه (قوله) يقولهم أي الأصحاب (قوله) ومنه) أي من الجميع (قوله) يخرج نحو مجرم (الخ) أي ونفقه في بيت المال لانه لا مال للرقيق والسيد لا شيء عليه أه عرش (قوله) والعبد الامرد) يعني عنه قوله المرأه أو سيد أه رشدي (قوله) لا تعلق) أي التغريب (قوله) ذكر المزين بها) متعلق بفصلت وبينان للتغيب أه عرش (قوله) كاشده (الخ) بجلاء المعنى فيقولون أو أنه أدخل ذكره أو قد رخصت من غير شرط فلا تعل عليه الزنا يعني كمال الزنا وكشي أن تقوم مقامه في الزنا لو سب الخدا أو اكلوا عاقبه باحكمه بشرط تقدم لفظا أشهد على أنه زنى ويذكر للوضع أه (قوله) على سبيل الزنا) أو يسوغ ذلك بشرطه بنحوه تدل على ان فعله على وجه الزنا أه عرش (قوله) أو زنا لو سب (الخ) متعلق قوله أنه أدخل الخ ليقدر للعامل وكان ينبغي أن يصح بذلك بان يقول أو زنا الخ كما مر عن المعنى (قوله) لا يحد (قوله) أي الشاهد أه ثم (قوله) مالا رواه الحاكم) أي ان كان الشاهد مخالفا في نفسه أو كان مجتهدا ومنه يعمل أنه لا يتم به الرد على الزنا وكشي لانها كشي بعدم التفصيل في المواقف قوله وقد ينسب بعضها مدعى الزنا وكشي أه عرش (قوله) فالوجوب بالتغيب (الخ) وقفا قالها: وشيع الاسلام وخلاف المعنى كما مر (قوله) باربعة) نفسه تأمل (قوله) موجب الحد) بكسر الجيم وقوله بل يحد لكل منهم المجمع أه عرش (قول) المثل أو اقرار (الخ) (فروغ) أه ان زنى رجل وامرأه أجنبيان تحت خلاف من زاولا مجدا وقام الحد في دار الحرب ان لم يخف خفتهم نحو ردة الحدود والنجاة من الحرب وبسن الزنا ولكن من ارترك معصية الستة على نفسه فاعطاه الحد أو بمنزلة خلاف المستصحب أو ما للحدود ثم تكفيها حرام قطعها وكذا سنن للشاهد سترها بترك الشهادة انما أمصه لعلق تعلق بتركها لم يجب حد على الغير كالشاهد ثلاثة بآثار الرابع بالتردق وبمازعه الاداء أما ما يتعلق بحق أدب كقتل أو قذف فانه يسحب بل يجب عليه أن يقر به ليس في نفسه لمافي حقوق الاكسين من التضييق ويحرم الغويع حذاه تعالى والشفاعه في معنى زور وض مع شرحه (قوله) حقيق) الى قول المتن ولو أقر في المعنى الاقوله ان فهمه كل أحد (قوله) نظير ما تقرر في الشهادة) لعله بالسبب ان الزنا مكان والزمان لا يظهر لهما هنا فائدة غير اربع أه رشدي بجلاء عرش ومنه ان يقول لانه قد يرى) أي الشاهد (قوله) فالوجوب بالتغيب) كتب عليه مر (قوله) وليس كزعمه) كتب عليه

ولا يكون الكافر لم يلزم الجزية بكل المرأه الغيبه وخالفه جمع فيمردود: يقولهم الكافر جعده الكافر وبانه تابع لسيد له وبانيهنا جميع فروع التغريب السابقه غيرها ومنه خروج نحو مجرم مع الاقوال العبد الامرد (وفي قول) يغرب (سنة) تعلقه بالبيع فلا يختلف فيه كرامة الاياه (و) في (قول) لا يغرب) لتقوى تنسق السيد (ورثت) الزنا (يسنة) فصلت بذكر المزين بها وكيفية الاصل وما كان فوقعه كاشده أنه أدخل شقيقه أو فدها في فرج فلا يحد عمل كذا وقت كذا على سبيل الزنا قال الزنا وكشي أو زنا لو سب الحد لا يعرف أحكامه فوقعه نظرا لانه قد يرى مالا رواه الحاكم من أعمال بعض الشرط أو بعض كفيته وقد ينسب بعضها فالوجه وجوب التغيب مطلقا ولو لم يعلم موافق وسيد صكر في الشهادات أن أربع قوله تعالى فاستمروا عليهم أنز به منكم وعن جمع أنه لو شهد أربع بغيره باربع نسو لكن ان قصر كل منهم على أنه وآ زنى واحدة

منه حد لانه امتد من مجموع الشهادات الأربع تزنا باربعة وليس كزعمه لان كاشده بغيره ما شهد الا خبر في فلم يثبت بهم موجب الحد بل يحد كل منهم لانه ظاه (أو اقرار) حقيق معقل نظير ما تقرر في الشهادة ولو باربعة أو حسن ان فهمه كل أحد لا حد يثبت المعصية أنه على الله ما موس



رجم معازا والغامدية باقراوه ماخرج بالحقني اليمن المردودة بعد نكول الخميم فلايثبت (١١٣) بهزنا السكن نسقطه والقاف

مز (قوله) رجمتموه والقامدة باقرارهما) أنتم هل في قصصكم والزعمية أنتم فصل الاقرار (قوله) ولا تأثم برجعكم) هل تسقط عدلته باقراره بالثأم بوجوهكم ما رجمتموه (قوله) لانه مجرد تكذيب البينة الشاهدة) أي اقراره (قوله) بل قالوا الله عندهم طلب الرأية) ليس رجوعاً (قوله) ولولو وحدا اقرار وبينة اعتبر الاسبق) المعتذر اعتبر البينتان تأخراً لأن البينة في حقوق الله أقوى من الاقرار عكس حقوق الأشخاص مز ش (قوله) أفاضل اعتبر الاسبق) المعتذر البينة مع القامدة باسمه الحاكم الى الاقرار

فالمحكم البينة وحدها ولو متأخر فلا يقبل الرجوع وكان في قبول الرجوع عنه كل حقيقة تعالى كشر بوسقة بالنسبة للعقل وأهم كلامه انه اذا ثبت البينة لا ينظر اليه (١١٤) رجوعه وكذلك لكنه ينظر اليه السقوط بغيره كدعوى وزوجيته وان كان في السرة

الحكم لا لقرار وحده فانه يعمل به قدمت البينة أو تأخرت بمعنى ونهاية (قوله بالمحكم البينة وحدها) يدخل الحكم بها أو بالقرار وحده وتأخر والمقدمان باعتبار البينة مطلقا لم يستند الحكم الى الاقرار وحده مراراً (قوله وكذا في قوله) ومالك أمضى المغني وقوله وكلام في النهاية (قوله بالنسبة للعقل) أي أمّا المال فيؤخذ منه أه ع (قوله لا ينظر الى الرجوع) انظر الى المارد من هذا أه رشدي (أقول) المارد لا يسقط بالرجوع عبارة الى رض والحد الثابت بالبينة لا يسقط بالرجوع أه عبارة المغني في دفعهم كلام المصنف عدم سقوط الحد بعد ثبوته بالبينة هو كذلك فلا يسقط بالرجوع كالا يسقط هو ولا الثابت بالقرار بالتو يمكن استثنى منصوران الاول ما اذا اقيمت عليه البينة ثم ادعى الزوجة الثانية الاسلام الخ (قوله بغيره) أي غير الرجوع وقوله كدعوى زوجية أي لمن في جهنم وانظر أه ولو بالبينة وكانت الزوجة بهامتر زوجية بغيره أه ع (قوله وذلك أمة) وقوله ونظير كونها المصطوفان في قوله زوجية (قوله ونظير كونها) أي تصديق ذلك وقوله ونحو ذلك أي كدعوى الكراهة أه ع (قوله بينة) وكذا بالقرار لكن قبل رجوعه أه ع (قوله فانه يسقط حده) وقفاً للمغني وخلافاً للبابية عبارة لم يسقط حده وما ذكره المصنف الى روضة النص من سقوطه مقرر على سقوط الحد بالتو وبالاصل خلافاً أه عبارة سم المصنف عند شعبان الشهاب الى عدم السقوط أه (قوله أتركوني) الى قول المتن ويستوفيه في النهاية الاقوله للغير السابق هل تركتموه (قوله لانه) وقوله ولأقرآن في المغني الاقوله للغير السابق هل تركتموه (قوله به) أي الرجوع (قوله فان صرح) أي بالرجوع (قوله للغير الخ) على الاستثناء (قوله فان لم يحل) أي نكاح أه ع (قوله وقال أناسي الخ) تفسير للرجوع (قوله فهل يقبل) الى قوله وليس الخ عبارة عن النهاية فالمصنف قبله أه (قوله وليس) أي قوه أناسي أو بكر (قوله في معنى ماصر) أي في شرح مرجع الخ من قوه نحو كذب الخ (قوله مرفع السب) وهو الاقرار بالزنا (قوله ان امام الخ) أي أقرآن ما تقدم من المارد بالامام حيثما أطلق ما يشيخ نحو القضاة (قوله وان لم يرد به بسند الخ) ظاهره وان من الحد من ما يسقطه عز والاضرب أه ع (قوله وعلى قائل الرجوع الخ) وقفاً للمغني والروض وشرحه (قوله وما يسقط الخ) ثم قوله ونظام تعد الخ لا يظهر من هذا المزج العطف في قوله ولا فافهم ولا الشهود الخ فتأمل (قوله أيضاً) أي مثل ما مر تبين قول المتن ولوقال الخ من قول الشارح لكنه ينظر الى السقوط بغيره كدعوى زوجية (قوله من الرجال) أي قوه والى في المغني الاقوله وبه يعلم الى المتن (قوله لم تزن) عبارة عن المغني لم توطأ أه (قوله وبه يعلم) أي بالتعليل المذكور (قوله لا يبعد الثاني الخ) أي لأن وجود العذر يظهر في عدم الزنا أه ع (قوله ومن ثم) أي من أجل هذا الاحتمال (قوله بحث لا يمكن الخ) بان شهدوا انها زنت السابعة وشهدت بانها أعزها أه ع (قوله أحد قاذفها) أي والشهود كما هو ظاهر رشدي وع (قوله وبحث البلقي الخ) عبارة عن النهاية وبالله كلحكمة المغني مالم تكن نحو ما الخ (قوله ان حله) أي محل قول المصنف تعدى (قوله فكالشهادة بانها أعزها الخ) عبارة عن المغني فليس عليها حد الزنا ولا عليهم حد القذف لانهم رومان لا يمكن جماعه أه عبارة الرشدي في قوله وحده مر (قوله بالمحكم الخ) يدخل فيه ما لو حكم بما أو بالقرار وحده وتأخر والحاصل انه ان أسند الحكم الى البينة والاقرار اعتبر والا اعتبر البينة لانها في حقوقها أقوى من الاقرار والاقرار في حقوق الآكامين أقوى منها مر (قوله وكلامه في بعد ثبوته بالبينة بيقط حده) المصنف عند شعبان الشهاب الى عدم السقوط قال ونص المشافي على السقوط مقرر على قوه الرجوع وهو سقوط الحد بالتو (قوله قاذفها) سكنت عن الشهود (قوله فكالشهادة الخ) قضيت انه لا حد له على التناظر

ولن كونها حيلة وتعد ذلك وكلامه في بعد ثبوته بالبينة فانه يسقط حده (ولو قال) المقرآن كوفي أو (لا تحذف في أو هر) قيل حله أو في أنثائه (فلا يكون رجوعاً) (في الاصل) لانه لم يصح به ثم غل على جواباً خلافاً صرح بذلك والا أقم عليه للغير السابق فلا تركوه فان لم يحل لم يضمن لانه صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليهم شأ ولو أقر ذلك فهو باع أو أحسن ثم جمع وقال أناسي أو بكر فهل يقبل محل نظر وعدم القبول أقرب وليس في معنى ما مر لانه تم رفع السبب بالكتابة بخلافه هنا ولو ادعى الاقرار اماماً استوفى منه الحد قبل وان لم يرد به أدركه أه ع (قوله ما مر آخر الباقى على قائل الرجوع دية لا قود لشبهة اختلاف في سقوط الحد بالرجوع (د) محاسبة ط الحد الثالث بالبينة أيضاً (لو شهد أربعة) من الرجال (فترها دار بيع) من النمرة أورد جلال أورد جلال (انما عندوا) بمجمعة أي بكر حيث بذلك تعدد وطها وصوبت واثما (لم تعد هي) الشبهة بقا العذرة الظاهر في انها لم تزن وبه

فكالشهادة

يعلم انه لا يحد الزنا بها أيضاً (ولا قاذفها) ولا الشهود عليها الاحتمال وتو البكارة تترك البالف في الاباح ومن

ثم قال القاضي لوقر الزن بعد لا يمكن عود البكارة فيمدها قاذفها وبحث البلقي وغيره ان محله ان تكن فواء يمكن غيبها لحشفة فيها مع بقاها كإقراره لا الحد لثبوت الزنا وعدم وجودها فان قيل يرد هذا بالقرآن أو بالقرن فكأنه عاده بانها عاذر لمعاقب

ولو تأملت أبعقائه أكرمهم على الزنا مطلب المهر وشهد أربع أمهات بكر وجبا المهر إذا لا يسقط بالشهر إلا الحد لسقوط طهرها (ولو عين شاهد)  
من الزنا بعتر (زاوية) أو زينة (أزناو) عين (الباقون غيرها) أو غير ذلك (الزنا من ذلك) (١١٥) الزنا لم يثبت (للتناقض المانع من تمام

السعدونية واحدة فيحد  
القاذف والشهود  
(ويستوفيه) أي أخذ  
(الامام أو أبا الحسن حر)  
للا تبايع ويشترط عدم  
قصده لصارف كظلم وليس  
منتمحه بظن شرب قين  
زنا قصده الحد فإلح  
(ومعنى) لتعلق الحد  
بعمليته وليس للسيد لا  
بضمها ونكاح أو بعضه  
موقوف أوليت المال  
وموصى به بقدر من بعد  
من موقوف وهو يخرج من  
الثالث بناء على أن اكسابه  
له وهو الأصح وقن محذور  
لأوليه وقن مسلم لكافر  
واسد فناء الامام من بعض  
هو مالك جبرج ركني  
فيه أنه بطريق الحكم لا لك  
فيما يقابله الاستعانة ببعضه  
استغناء فكذلك في الحكم  
وفي نظر لان الاستعانة بغير  
حسني فأممت الاستعانة  
فيسو لا كذلك الحكم فلا  
قياس ثم رأيت في تسكيلة  
التدبير التصريح بما  
ذكر نفوس وقسم الامام  
بعض قوايه (ويستحب  
حضور) جميع المسلمين  
ثبت بأقرار أو بينة فعلى  
الأول حلقه تعالى ولشهاد  
عظام حاطة ثقتهم المؤمنين  
وحضور (الامام) مطلقا  
أي (وشهده) أي الزنا

فكاشه أدناه وجها بالنسبة للقائف والشهود ائمه ومن لا تأتي منه الزنا فله المبرور به ويندفع  
ما في سمه أي من قوله قصده لعله لأحد من القائف ولا الشهود مع انتفاء التعليل السابق فلا يرجع اه  
أقول وكذا ينفع ذلك قول عس أي فلا تصدق به بعد قذفه أصلي من ضمن القاضي إذا لم يكن رد الرقي  
اه (قوله ولو أقامت أو بعضه الخ) قصته أهلو أقامت دون الأربعين بشت للمال وهو ظاهر لان المال إنما  
يثبت بعد ثبوت سببه وهو الوطء ولم يثبت ما عداه (قوله وشهد أربع أمهات بكر) يذوق أن يجبي كلام القاضي  
والباقين المار من هنا فلا يرجع اه رشدي ولعل مراده لا يجب للمهر لو قصر الزنا بحيث لا يمكن عود  
الركوة فيه بعد إذا كانت غشوا (قوله من الأربعين) أي قوله واستغناء الامام في الغش (قوله المستن  
زاوية) أي من زنا باليت (قوله مستن) أي وأمرأة (قوله لتزني) أي أي الحد اه معنى (والاولى الزنا  
(قوله نية) بالفق اسم للمعروف بالتكرار اسم للهيئة والمناسب هنا الأول هو بقوله بالوحدة اه عس (قوله  
والشهود) قال الزكشي ولا يجب عدم المدعي للشهود إذا تقاربت الزنا والامكان الزنا مع دوام الإلح اه  
(قوله المستن الامام أو نائبه) يخرج به غيره فلا سوفي الحد واحد من آحاد الناس لم يقع حيا ولزمه الضمان  
لان الحد يختلف ويتفاوت فلا يقع حد الا باذن الامام بخلاف القطع اه معنى (قوله لا تبايع) أي قوله  
خروجي النهاية (قوله ويشترط عدم قصده الخ) هذا لشعوره الاطلاق أولى من قول المفتي ولا بد في إقامة  
الحكمين التبايع (قوله عدم قصده لصارف) ويصدق كل من الامام ونائبه في دعوى الصارف وان تكررت ذلك  
لان الأصل بقاء الحد ولان القصد لا يعلم لانهم حاولوا قصده ثم ولا ضمان لاهدائه وشرب زنا كان محصنا  
بخلاف البكر فان عدمه باق ومافقه الامام لا يعتد به في عدمه ينبغي أن يحمله حتى يبرأ من الزنا الاول وأنه لو مات  
بما فعله به الامام ضمنه لانه لم يمت من حده عس (قوله وليس منه) أي من قصده الصارف (قوله وقن)  
عطف على خروج قوله كاه امتد آخر مقوله موقوف وإلح صفة قن (قوله بعدم موقوف) أي وقيل  
اعتقاه اه معنى (قوله وهو يخرج الخ) أي كاه أو بعضه كاه ظاهر اه رشدي (قوله وقن مسلم)  
بالتوصيف لكافر أي كسوته (قوله واستغناء الامام) مبتدأ خبر وقوله راجع الخ (قوله هو) أي الامام  
مبتدأ خبر مقوله كاه بعضه بالتثنية وندبه وإلح حال من الامام وأنته بناء على أن الاله بالعين (قوله  
فيما يقابله) أي الملك (قوله لاستعانة ببعضه استغناء) أي بان يجعل بعضه بغيره وبعضه لفرق ووجه  
الاستعانة أن كل سوط وقع فهو على حرور وقن اه رشدي (قوله وفي نظر) عبارة النهاية والأوجه  
خلافه كأي تكلمة التدرب اه أي فهو بطريق الملك فيما عاكه والحكم في غيره وتظهر فائدة فيما  
عزل أئمة الحد عس (قوله فان كنت الاستعانة الخ) أي أمكن القول بما اه رشدي (قوله ويستوفيه  
من الامام) أي قوله ونذير في المفتي (قوله مطلقا) أي سواء ثبت الزنا بأقرار أو بينة وقال عس أي حضرت  
الذمة أهلا (قول المتن وشهده) أي أن ثبت الزنا بما اه معنى (قوله فأمهات الحد) مفعول محذور الخ  
(قوله فزوجا) أي قوله ثم رأيت في النهاية (قوله من خلاف من أوجه) أي أي خفف فانه قال لوجوب  
حضورهم اه معنى (قوله غيروا) كإفادته وبما اه معنى (قوله وندب حضور الجميع  
والشهود الخ) في العبارة مسامحة وندب حضور الجميع مع الشهود ومعنى اطلاعهم بأبدال الواد  
جمع وحذف مطلقا اه رشدي (قوله ونذير) أي قوله فأنذع في المفتي الأقوله وقد يجب على وليس (قوله  
ويندب البينة لاجتماع الخ) أي ثم الامام ثم الناس اه معنى (قوله بد الامام) أي بالجميع ثم الناس اه معنى  
والشهود مع انتفاء التعليل السابق فلا يرجع (قوله وموصى به بقدر من بعد موقوف) مفهومه عدم

أقامته بخلاف من أوجبناه لله صلى الله عليه وسلم في غير واحد ولم يحضر ولا أمم محصور واحد من ذنب حضور والشهود  
والجمع مطلقا هو مقتضى اطلاعهم لكن بحثان حضور البينة يكفي عن حضور غيرهم وهو مقتضى أريد أصل السنة لا كاهو نذير البينة  
البداهة في جميع فان كان بالأقرار بد الامام

(و بعد الرقيق) لان ما بعده قطع أو قتل أو حديد آخر أو قذف (سبه) ولو أتى أن علم شر وطموح فيعتوان لم يأنه الامام خبر مسلم لا ذات أمه أحد حكم فلجدها وخبر أبي داود والنسائي آقيمو الحد ودعي ماملكت أعانكم تبع المحجور يقيمون لم يولي قبا ويحي ابن عبد السلام انه لو كان بين السيد وقته عدة ظاهرة لم يقعه على موبوء بدماسر ان المحجور لا يزوج حديثه عظيم شقته فالسيد اولى واستشكاله ان ركني بانه حده افاذ عدة وقد يجب بان مجرد (١١٦) القذف قد لا يفي لعدة ظاهرة ويسن له بيع أمزنت نالته خبره ولو زنى ذي ثم حارب وارو لم يحده الامام لان لم

(قوله قطع) أي لمرقة أو قتل أي لردة والمجارية اهغنى (قوله المتن سبه) أي بنفسه أو أتائه يستثنى من الطلاق السبه فلا يقيم الحد على رقيقه كقوله الركني نظر وجب من أهله الاستصلاح والولاية اهغنى (قوله المتن سبه) ظاهره وان كل الرقيق أصله أو فرع عيان اشترى السكاك أصله أو فرع عيش وحلي (قوله ولو أتى) أي السيد (قوله ان علم) أي السيد شر وطموح كقيته أي وان كان جاهلا بغيرها اهتباية (قوله فلجدها) عبارة فاني فلجدها ولعله رواية أخرى (قوله لم المحجور) أي من طلق أو سبها ويحجون اه معنى (قوله واستشكاله) أي الصحت (قوله ويسن له الخ) يجب عليه أن يسن ذلك لشتر ما اه (قوله نالته) أي مرة ثالثة اه عيش (قوله ثم أبيع) الأول حذف الفقرة إذا لا اباعة كقلى القاموس الترخيص للسيد لا البيع بالفعل المراد هنا (قوله في تحله من احرامه) أي اذا كان بلا ذن السيد وعنده أي اذا كان مائنه (قوله بخلاف الاول) أي الذي وقوله تلك أي مسئلة الذي وقوله هذه أي مسئلة الحد اه عيش (قوله وموبوء) أي ينفذ الفرق الخ) فيه توقف (قوله وحده الشراكا) عطف على ماسر (قوله ويستثنون الخ) أي أحدهم أو غيرهم اه معنى (قوله وغير المائنه) قد يقال كنتم ملك غيره اه سم (قوله حواز استقلال الخ) خبر وقضت ما الخ (قوله بالنسب والاجتهاد) نشر على ترتيب ألف (قوله الضمان الخ) خبر ومقتضى فرقه (قوله لعموم ولات) الى قوله كما في المتن الا قوله في رابع مخالفه (قوله ومع ذلك الاول السيد) كذلك انما به وقال الرشدى أي اذا لم ينزاعه الامام بقرينة ما بعده وصرح به في الروضة اه (قوله كثيرون خبره) ولانه استمر معنى وسم (قوله المتن فان تنازع) أي الامام والسيد اه معنى (قوله في نولاه) أي حد الرقيق (قوله المتن الامام) أي حده الامام الاظم أو أتائه اه معنى (قوله المتن وان السيد يفر به الخ) لا يعنى ما في عطفه على الامام الفيد لنشر على تخصيصه على التنازع (قوله كاتجده) الى قوله بخلافه في النهاية الا قوله وان عزل المتن (قوله الخبر) أي خبر أو مجموعا الحد - حدوده ما ملكت أعانكم (تنبيه) هو أنه تقرر بما الرقيق في بيت المال فان فقد فعلى السيد وطموح في زمن من الغريب وقتل بيت المال اه معنى (قوله فلا يحده الامام) أي خبر وجه من قبضا السيد بالكتابة الصحيحة أما المكتاب كاتجده فاسد كالتن اه معنى (قوله وان عجز) أي فرق قبل استيفاء الحد اه معنى (قوله المتن والمكتاب) يقع للثلاثة أي كاتجده صححة أخذها محمله اه عيش (قوله عاشر) أي من شروط الحد وكقيته (قوله المتن يحدون عبيدهم) أي اذا لم ينزاعهم الامام والا فالامام أولى اه منهج (قوله لعموم الخبر الثاني) أي آقيمو الحد ودعي ماملكت أعانكم وقد يقال ان الخبر لا يعلم أيضا بالنسبة الى المال فلم يقد الخبر

استيفاء ما ذر في قبل لولان ونحو: استيفاء ما بعد الموت وقه نظر (قوله بعد الرقيق سبه) قال الأستاذ البكري في الكثر ولو أتى وهو ألول لانه أسر ومنه يعلم انه في غير مال فهو ظهور ظاهر انتهى وقيل على وجه الرقيق اذا ذر في حال الرق فانظر مع ما تقدم قيل وان الكامل الرق الآن ينفي هذا على مخالفة ما تقدم أو يصور بما اذا ذر في مال الكمال أيضا ثم حلوب واسترق قبل الحد لكن هذا يخالف قول الشارح ولو زنى ذي الخ (قوله لانه لم يكن بمالك يوم زناه وقوله الا تقي لانه كان بمالك الزنا) قد يوقف نحن ذلك لانه لو عنت الرقيق قبل الاستيفاء كان السيد استيفاءه قلير ارجع (قوله و- ير المائنه) قد يقال كنتم ملكه غيره (قوله

على حصة أمر مجتهدية) أو الامام (لعموم ولات ومع ذلك الاول السيد كثيرون خبره) فلم راج مخالفه (فان تنازعا) بالثاني فبين تولاه (فالاصح الامام) لعموم ولات (د) الاصح (ابا السيد خبره) كاتجده لان التفرقة بين جهة الحد المذكور في الخبر (و) الاصح (ان المكتاب) كاتجده (كتر) فلا يحده الامام ولا يحز أخذها مما تقرر في ذي نرى ثم حارب عاقر أو اعتبار احوال الزنا (د) الاصح (ان السيد) الكافر والفاسق والمكاتب) والجاهل العارف بعاشم (يحدون عبيدهم) لعموم الخبر الثاني والاصح ان قامت من السيد انما هي بطريق الملك لغرض الاستصلاح كالقصد والجلامة من ثم حمله بخلاف القاضي

والمسلم المملوك لكافر بحده الامام كالمردون سبه كقوله واقرأ خلافا لا ذرى لانه لا يقر ملكه عليه فلا استصلاح منه ونازع كبير ونفى المكاتب وبنوا عليه ان من ملك فتابيعه لاخر لا يحده لانه ليس سواكم والمعتدما ذكره (١١٧) في المكاتب البعض اولي من لا ملكه

تأنيب في ان كافر غيرها  
بخلاف ملك المكاتب  
(و) الاصم (ان السيد  
يعزوه) خلق الله تعالى كما  
يحرره وكون التعزير وغيره  
مضبوط بخلاف الخلد لا يؤثر  
لانه محقق فيه كالقاضي  
اما خلق نفسه فيحرر قطعها  
(و) انه (بسمع البينة)  
وتزكيتها (بالعقوبة)  
المتقدمة لحد التعزير رأى  
بوجوبها الملك الغاية  
فالرسالة اولي وقضته انه  
لا فرق هنا انضاب الكافر  
والمكاتب وغيرهما لكن  
بحث جمع اختصاص  
سماجها بالحرر العدل العارف  
بصفات اليهود وشروطهم  
واحكام العقوبة فزاد بعضهم  
الفكر وقضته نظر  
(والرجم) الواجب الزنا  
يكون (بمسد) أي طين  
متحجر (و) نحو تشب  
وعظم والاولى كونه بنحو  
(بجارية معتدلة) بان يكون  
كل منها عسلا الكفتم  
يحرم بكبير مذهب لقوته  
المقصود من التشكيل  
و بصغير ليس له كبير تأثير  
اعلوا تعذيبون نازعه  
البلقيث فغير مسلم في قصة  
ما عزاهم وهو مجاور حده  
حتى بالجلاد وروى البخاري  
الكفر ومحيط بله تصدق  
بالعتدلة المذكور بل قولهم

بالثاني (قوله والمسلم المملوك الخ) استنما معنى من قول المصنف وان الكافر الخ اه عمن (قوله كافر)  
أي في شرح وبسبب فيه الامام الخ (قوله كافر الخ) أي دون سبه (قوله خلافا لا ذرى) راجع لقوله كما  
نقلناه وقرأه لا يقبله عبارة الغني وحمل الخلاف في الكافر اذا كان عبده كافر اما اذا كان مسلما فليس له  
اطلاقا لخلده على كافر به ابن كج وقال الا ذرى انه الاصم المختار هو بذلك يغفل فوقف السيد ع  
حديث قال بعد ذكر عبارة الغني ماتفقوه وقال الا ذرى الخ هذا يخالف ما في النسخة فظهر وقفل في العبارة  
سقطا أو اختلفت كلام الا ذرى اه فانه سبني على ارجاع قول الشارح خلافا الخ الى ما قبل قوله كافر خلافا الخ  
قوله لا ذرى الخ (قوله له دون سبه) (قوله في المكاتب) أي في خدمة مملوكه (قوله وبنوا عليه)  
أي على النزاع (قوله ما ذكره) أي المصنف في المكاتب من حده مملوكه والمعض اولي من سباني من المكاتب  
في حده لمجاوله (قوله خلق الله) الى قوله لكن بحث في النهاية والغني (قوله خلق الله) قال في شرح المنهج  
ولحق غيره اه سم عبارة عمن وبق حق غيره كسبب كنهه ضرر بالاوجب ضمانا وابق  
الحاجة تعلق الله تعالى بغيره السيد على الاصم اه ولعله لم يطلع على ما في الغني عبارة تبيينه بحمل  
الخلاف في حقوق الله تعالى ما محقق نفسه وكذا في غيره فمستوفيا قطعاه اه (قوله لا يؤثر) أي  
في قياس التعزير على الحد (قوله لانه) أي السيد بجهته في أي التعزير (قوله وانه بسمع البينة) وتزكيتها  
الخ (و لا بد كذا في الروضة) قوله من عليه بصفات الشهود أو احكام الحدود وان كان ساهلا بغيرها فالوسع البينة  
زنا عالما باحكامها أو قضى بمشاهدة من زناه مخرج بكونه عالما باحكام البينة فالعلم بكن عالما م فلا  
يسمى بالعدم اعلمته لسماجها اه معنى يروى مع شرحه (قوله المتحجر) بكسر الصاد (قوله أي  
بوجوبها) بكسر الجيم أي ماوجب الحد والتعزير والمراد بالقالة هنا الحد والتعزير اه كردى والاولى أي  
ماوجب العقوبة الخ (قوله فلو سلم) أي البينة عمن ومعنى (قوله وقضته الخ) عبارة للغني وقال  
الزركشي اطلاق المصنف السيد بعد ذكره الكافر والمكاتب وهم طرد ذلك فهم وهو ممنوع وقد صرح  
الرافعي وغيره باعتبار الاهلية في سماع البينة في هذا فصرح الفاسق والمكاتب اه وقال غني المراد  
بان يكون منه اهلية سماع البينة ان يعرف احكام الحدود ووصفات الشهود على هذا فسميها الفاسق  
وغيره وهو ظاهر كلام الشيخين اه (قوله وقضته) أي كلام المصنف (قوله لانه لا فرق الخ) وهو المعتقد  
اه غاية وتقدم عن الغني بمله (قوله هنا) أي في سماع البينة أيضا أي كالحد (قوله وفيه نظر) أي في  
البحث المذكور (قوله الواجب في الزنا) الى قوله ولا ينافيه في النهاية الا قوله وان يحل ولا تقايد به (قوله  
أي طين) الى قوله ونازع في الغني (قوله من التشكيل) بان المقصود (قوله ونازع في البلقيث) الى قوله  
تصدق الخ عبارة النهاية وما في خبر مسلم في قصة الخ غير مناف ذلك لصدقها الخ (قوله ونازع في البلقيث)  
وقال برى بالتحجب والنقل على حسب ما يحده الرأي اه غني (قوله ويحجب) أي عن استدلاله بانها بلها  
أي الخلاصة (قوله بل قولهم) أي الخصامة بالراجح لاسم (قوله عرض الحرة) وهي اسم جليل في المدينة  
اه عمن (قوله دليل الخ) خبر بل قولهم الخ (قوله والاولى) الى قوله وظهر المتن في الغني الا قوله أي  
الامام زدى اسر عتلا في نفسه وقوله وبعث الى المان (قوله والاولى ان لا يبعد عن الخ) قال الماوردي  
والاولى ان حضرة ان رجما ان رجما باليتوان يعمل عنده ان رجما بالاقترار اه معنى (قوله اذا جمع بينه  
الخ) علة لعدم الحرمة للمفهوم قوله والاولى الخ اه كردى (قوله وان يحل) والافتقار به عبارة للغني  
والاسان ولا يربط ولا يقيده اه عبارة الكردى واولى قوله والافتقار بمعنى مع افتقاره مفعول عنه

خلق الله تعالى قال في شرح المنهج ولحق غيره

فأشددت عليه فاستغنى أي عرض الحرة فاقصبت لغيره بجملة ما حرره حتى سكن فبدل على أن تلك الجملة لم تكن مذهبنا والتم  
يعدوا الذي بها الى ان سكن والاولى ان لا يبعد عن فيضته ولا يفتقره أي لا يلاما زدى الى سر عتلا في نفسه وان يتولى الوجها جديع  
بعدمه لرجم وان يحل ولا يقيده

وقرض عليه التوبة لتكون خاتمة أمر مؤثره ورتبه جميع بدنه او يوم، صلاة دخل وقتها وجب الشرب لأكل ولصلاوة مكثين ويجوز  
 ويدفن في مقابرناو بعد بقتله بالسيف لكن فات الواجب (ولا يحضر الرجل) عند حوان يشترطه يستظهره الممن استماع الحفر لكنه  
 حوى في شرح مسلم على التخيير لانه صرح ان ما عذر الحفر لانه لم يحضره واخاره البليقي وجمع بانه حفره أو لا حفره صغيرة فحضر بها فاعوه  
 حتى قبله الحفر كالمرو ولا يتناقض ما في رواية حفر لانه قد طلع منها وجرب اذ لا يلزم من الحفر وزله فبإيراد التراب على حصى لا يتكهن  
 من الحفر وج (والصاح استحبه الهرة) بحيث (١١٨) يبلغ مدورها (ان ثبت) زناها (بينه) أولعان كما يحتمل البليقي لثلاثتكشف لافراق

لكنها الهرة بيان وجعت  
 وقبوت الحفر في القامدية  
 مع انما كانت مقررة لبيان  
 الجواز بدليل أنه لم يحضر  
 العهنة وكانت مقررة أيضا  
 (ولا يؤخر الرجل حم لرض)  
 رجي بروث (وورد  
 مفرطين) لان نفسه مستوفاة  
 بكل تقدير (وقيل يؤخر)  
 أي ذبا (أن ثبت بقرار)  
 لانه يستدل من الرجوع  
 ووردان الاصل عدمه اماما  
 لا رجي بروث فلا يؤخره  
 قطعاً على نزاع في كذا  
 لو دأ وتصرقته في الحفرة  
 نيم يؤخر لوضع الجلى والعظام  
 كقذمه في الجرح ولزوال  
 جنون طرأ بعد الاقرار  
 (ويؤخر الجسد لرض)  
 أو نحو رجي بروث منه  
 أولكونه لانه لا ان قصد  
 الردع لا القتل (فان لم يرج  
 بروث جلد) الاذغابة تنظر  
 (لأبسط) لا لاجل (بل)  
 بنحو حال وتوقف البليقي  
 فيما لها فوق أم العشكال  
 وأطرافها وبار (بعشكال)  
 بكسر العين أشهر من فيها  
 والمثلثة أي عرجون (عليه)  
 مائة ثمن) وهي الشارب

والمنى والأولى ان يتخلى من ان يبقى نفسه بدعي لا طراه (قوله وتعرض عليه التوبة) أي ومع ذلك  
 اذا جالسا بسط عنه امداه عس (قوله ولتستر الخ) أي وجوا اه معنى (قوله وجب الشرب) أي  
 وجوا اه عس (قوله لا أكل) أي لان الشرب يلغش سابقا ولا كالشبع مستقبل اه معنى (قوله  
 ولصلاوة مكثين) أي جالب ذلك بذاتها فظهر اه عس (قوله ويجوز الخ) عبارة المنى والرض مع شرحه  
 والعمدة قول حداء بالرحم أو غير محكم في المسلمين من غسل وتكفين وصلاوة غيرها كتارك الصلاة اذا قتل  
 اه (قوله وان يشترط ما بينه) كذا في الرضا وأصلها وفصل الماورى والشيوخ واسحق بن عيسى بن بشرته  
 بينه وبين ان يحضره حفره فيزل فيها إلى وسطه انجعس الهرب أو باقرا فلا ينس اه معنى (قوله وانه لم  
 يحضره) أي ومع انه الخ (قوله واختاره) أي التخيير (قوله وجمع) أي البليقي بين الزوايتين المذكورتين  
 (قوله فحضر بها) أي فلما رجم فحضر بها اه ثابه (قوله ولا ينافيه) أي ذلك الجمع وقوله لانه الخ علة  
 لعدم المناقاة (قوله بحيث) الى قوله وورد في المنى الاقوله أولعان كما يحتمل البليقي والى قول المنى بعشكال  
 في النهاية الاقوله على نزاع (قوله ويؤخر الجسد لرض) رد له ليس مقابل الأسم (قوله وكذا) أي لا يؤخر قطعاً  
 (قوله نعم) الى قوله وبشكال في المنى (قوله ويؤخر لوضع الجلى) فلو تم عليه الجرح وعنده ولا يبقى  
 الجلى لانه لم يتحقق حياته فهو انما يشي بالقرعة اذا انفصل فحياة أو مأمواً ولا هذا اذا لم يرضعه  
 فيبقى ضمه لانه يقتل أمه أو أمه وهو غذا له أخذاً مما قالوه فيما اذ وقع ضاة فانت ولها اه عس (قوله  
 لوضع الجلى الخ) سواء كان الجلى من رثا أو غيره اه معنى (قوله ولزوال جنون الخ) يعني اذا أثر بالزنا  
 جن لا يبعد جنونه بل يؤخر حتى يفيق لانه قد رجم بخلاف ما لو ثبت بالبدنة ثم جن اه معنى (قوله أو نحو  
 جرح) عبارة المنى وفي معنى المرض النقسامين به جرح أو ضرب اه (قوله رجي بروث) كالمجلى  
 والصداع اه معنى (قول انما فأن لم يرج بروث الخ) أي كزامة أو كمن ففوا اه معنى (قوله بل بنحو حال)  
 خلافاً لنهاية (قوله وتوقف البليقي الخ) عبارة المنى وان تأخر البليقي في الضرب بالنعال اه (قوله  
 وأطرافها وبار) عطف على نعال (قول المنى بعشكال) وهو الذي يكون فيه البلغ من غير العتقود من السكر  
 اه معنى (قوله أي عرجون) هو العشكال اذا ينس والعشكال هو الرطب فكأنه بين هذا التفسير المراد من  
 العشكال هذا اه رشدي (قوله وهي الخ) أي العرجون أو العشكال والى التفسير لاية الحبر (قوله فيضرب)  
 الى قول المنى واذا جاء الامام في المنى الاقوله وكسر ما قوله على تناقض في نفسه وقوله مع الحسن  
 ضرب به مرتين) أي كون كل رديقا ضرب به مرتين واحدة اه (قوله فيه) أي الحرف (قوله اما اذا لم يمسسه)  
 الى قوله وانما ضمن في النهاية الاقوله أو شل وقوله مع الحسن (قول المنى أجزاء) أي الضرب به ولا يدا فلو  
 ضرب بها كرسن رجي بروث فمضى لم يحزه ويخبر منه يذف على مريض من الضرب بعشكال ونحوه وبين  
 الصواب بوته اه معنى (قوله أو قبله) عطف على قوله بعد ضربه (قول المنى مفرطين) أي شديدين اه  
 (قوله بدليل) لم يحضر لعهنه وتكثرت مقررة أيضاً) قد عكس فقال الحفر في القامدية لانه منتصب وتركه  
 في الجهة لبيان الجواز لترك (قوله طرأ بعد الاقرار) يفهم انه لا يخبر لو ثبت بالبدنة

فيضرب به الحرف من تخبر اجداد وذلك (قال كان) عليه (خسبون) غصنا (ضرب به مرتين) لتكميل الماتو على  
 هذا القياس فيه وفي القرن (وعنه الاقتصان) جها (أو ينكسب بعضها على بعض لينه بعض الامم) لثلاثته على حكمه المجلد من الزحوة  
 فارق الاقتصاق في الامكان ضرب لا يؤمر على تناقض فيلزم استاهالي العرف فغير الماتو يسمى شر باعراً فاما اذا لم يمسس ولم ينكسب بعضها على  
 بعض أو شل في ذلك فلا يكفي (فان يرم) بعض الزام كسرها بعد ضربه بذلك (أجزاء) وأما رديقا معضوباً بجمته ثم في بان الجلد ودميته على اللود  
 أو قبله حد كالحصاة قطعاً وفي اننا ثمة عندنا معنى وحده الباقي كالأصحاء (ولا يجلد في حرو ودم مفرطين) بل يؤخر

مع الحس وقت الاعتدال والويلاد وكذا انهم السرق مختلف القود وحد القذف لانهم احق آذى واستثنى الماوردى والى وبانى من بلاد لا يتصلحوه أو يورده ملائوخو لا ينقل المعتدة لتأخر الخدم والمشتقة بل لفرط الزمن يقتضف الضرر ليسلم من القتل (وذا جلد الامام) واثانيه (فى مرض وحرأورد) أو فوض خلق لا يحتمل السباط (فلا ضمان على النص) (١١٩) لحصول التلف من واجب أقيم عليهم انما ضمن من خن في ذلك بالدية

مضى (قوله مع الحس) ولا يجس على الرافح فمن حده حوده تعالى كما مر حواه في باب استيفاء القصاص  
 اه خبائه (قوله وقت الاعتدال) متعلق بغير (قوله بخلاف القود وحد القذف) أى فلا يؤخر ان اه  
 نهاية (قوله لمعده) أى من البلاد (قول المتن وذا جلد الامام الخ) خرج به السيد فلا ضمن رقيقه جرما اه  
 معنى (قوله أو فوض خلق) بكسر التو وكون الصاد أى ضيف الدين (قوله لحصول التلف) الى قوله  
 ويؤيد على النفسى (قوله في ذلك) أى المرض أو الجرح أو الرذ (قوله فكان) أى الختان (قوله واستشكل  
 الزركشى الخ) عبارة المعنى واقتصارا الصنف على عدم الضمان في الجرح والمرض قد بشر وجوبه اذا  
 كان الزان فوض خلق لا يحتمل السباط فلهذا يفتى وهو الظاهر كما قاله الزركشى لان جلد مثله الخ (قوله  
 وهو كذلك الخ) عبارة النهاية وليس كذلك بل المعتمد كما صرح فى الروضه وجوبه عليه فلا ضمان أيضا له  
 (قوله واعتده) أى وجوب التأخير اه معنى وكذا الضمير فى نهته ويؤيد قوله حل الاول أى ما اقتضاه النص  
 من الاستعجاب (قوله في ذلك) أى المرض أو الجرح أو الرذ  
 \* (كتاب حد القذف) \*

(قوله من حد) الى قوله وتغليظ المعنى الاقوله أى وان الى وانما وجب وقوله وان أم وقوله وبه فارى الى  
 وكذا مكره هو قوله مع عدم الاثمة أو لا يغيره الى التيسير فى النهاية الاقوله أى وان الى وانما وجب وقوله  
 وقد يؤيد على المتن (قوله من حد الخ) أى ما نحو فمصلحة اه ع ش (قوله لمعده) أى لحد الشرى (قوله من  
 الفاحشة) أى من اقدام عليها (قوله فلا يجوز الزل) بانه عليه مفهوم مجوز النص وهو ظاهر باذن  
 للتعذوف سم اه ع ش (قوله هنا أى شرعا) اه ع ش (قوله لا الشهادة) عبارة المعنى ليخرج الشهادة  
 باذن فلا حد فيها الا ان يشهد به دون أو بعة كاسيانى اه وعبارة الرشيدى أنظر هل يدخل التعريف مالى  
 شهدا أقل من النصاب أو جمع بعض اليهود اه (قوله من أكبر الكبائر) أى بعد ما مر اه نهاية  
 أى من القتل والردة والزنا (قوله وان أو جبا التعز بالخ) قال الخليمي قذف الصغير هو المملوك وكذا المرأة  
 المتهتكين الصغيران الا يماضى فلهذا منه فى الكبير والحر المستترة اه كردى (قوله لا القدرة هذا الخ)  
 لانه تقول ان كان المراد بالنسب ليقع العار فتجديد الاسلام لا ينفى أو بالنسبة للشر وجب من العصبه يفرض  
 فتحققنا فان ذلك بالنسبة أو بالنسبة لا يثبت بغير القذف بل لا بد فيه من تمام نصاب  
 الشهادة وحديث فلا قذف وان أريد امرأ خزنيين والله أعلم اه سيد محمد وقرئ الرشيدى بما نصه قوله  
 بان يحد كذا الاسلام أى وبها يثبت وصف الكفر الذى يحى به ويتوصف الاسلام بخلاف نحو التوبة  
 من الزنا لا يثبت به اوصاف الاحسان اه (قوله ومن تفاسيل القذف الخ) أى فاستغنى المصنف عن  
 اعادة هنا (قوله فلا يحد حرى) أى مؤمن اه ع ش (قوله وان أم الخ) أى القاذف لا دنه (قوله كما  
 مر) أى فى باب الزنا فى شرح السكران (قوله فلا يحد مكر) ولم يعلم كراهه او ادعاه لى قبل أو لا  
 يقبل ان وجد قربة نيل بغيره الثالث فلا يرجع سم على الجمع اه ع ش (قوله وبه) أى بقوله مع عدم  
 التعزير (قوله جودا لنا بمنه الخ) يعنى انما أخذنا المير ولم يوجب جودها لنا الجناية وقد وجدنا  
 اه كردى (قوله وجب التلفظ به) أى يجب دفع الحما للفظ بما أكرهه فان زاد أو تلفظ بغيره وجب

(قوله لكنه يحتمل فى الروضه وجوبه) كتب علمه وقوله وعليه لضمان كتب عليه لضمان مر  
 \* (كتاب حد القذف) \*  
 (قوله فلا يجوز الزل بانه عليه) مفهوم مجوز النص وهو ظاهر باذن القذف  
 كذا الاسلام ومن تفاسيل القذف فى العان (شرط حد القاذف) الاتزام وعدم اذن التعذوف وقرئ به القاذف فلا يحد حرى وقافى آذن  
 له وان أم لا أصل وان علا كيانى (السكران) فانه يحد حرى وان كان غير مكافى فليقتطعه  
 كسر (والاختيار) فلا يحد مكر على غير القلم عند اتمام عدم العير وبه فارق قوله اذا قبل جودا لجناية منه حقيقة فوجب التلفظ به

لاداعة الاكرام وكذا مكره وفارق مكره القاتل بانه آله اذ يمكنه اخذ بدقه قتل ما دون لسانه فيقتضيه وكذا لا يجد جاهل بغير عمله اقرب  
اسلامه او بعده عن عالمي ذلك (وبعد عن عالمي ذلك) (وبعد عن عالمي ذلك) (وبعد عن عالمي ذلك) (وبعد عن عالمي ذلك) (وبعد عن عالمي ذلك)  
او اثم وان علا (يقذف الولد) ومن ورثه (١٢٠) الولد (وان سفل) لا يقتل به ولكنه يعز لا يباع ويرق بينه وبين عدم حبسه بدنيته

الحمد اه كرى (قوله) أى بالقذف اه ع (قوله) اداعة الاكرام أى لا قذف أو نحوه اه رشدى  
وظاهر صريح الشارح ان الاطلاق قصد التنقي وتقدم في باب الردة ان المكره لا يلزمه التنوير (قوله)  
وكذا مكرهه) أى لا ادع عليه أيضا اه نهاية تأييع وزع وسدع (قوله) وفارق) أى مكره القاذف  
بكره الزاء اه كرى قال السدع وقد فرق أيضا بان النفس خطر حافظها فباعتين من به دخل في  
ازهاقها مباحة أو سبها أو شرط طبع لاف العرض فاقصرت العقوبة بنفسه على المباشرة لم يكن له صدر  
كلا كراه اه (قوله) بانه) أى القاتل بالاكراه آله أى المكره بكسر الزاء (قوله) والجنون) أى الذى له نوع  
غير معنى وعش أى كادل عليه صريح المصنف رشدى (قوله) وروى الولد) أى فقط اه سيدع وبارة  
عش أى عمن وحنوا من أم مثلا اه (قوله) لا يذام) أى الشديدا بالقذف فلا يعز بل بقتله حق كإبائى  
في فصل التزبر اه عش (قوله) يذام) أى بين تعز والاصل للقذف عمن عمن عدم حبسه أى الاصل بدنه  
أى الفرع (قوله) فتدوم) أى بخلاف التعز وفاته فتدوم قيل من مجلس ونحوه اه فنى (قوله) مع علم  
الاثم) أى من الاصل وحاصل ما ذكره من الفرق أن منع حبس الاصل لفرع علم من أدره ما له عقوبة  
قد دهم والثاني عدم الاثم من الاصل بسبب الحبس الذى هو الذى منع حبس الاصل لفرع علم من أدره ما له عقوبة  
السدع أى بالنسبة لاصل الدين حيث كان مباحا وان عرض الاثم فيسبب معاملة مع القدرة الذى هو مظنة  
الحبس اه (قوله) وفارق) فى القود) عبارة هناك ولا قصاص يقتل ويهان سفل ولا قصاص يثبت اه أى الفرع  
على أصله كان قتل قته أو عتقه أو زوجته أو أهله اه (قوله) لا يسلم وصال) أى الخ) قد عني الورد وحديث  
لان بائني ولاءه من حيث أنه وذلك لا ينافي الحسد جهة غيره سم اه عش (قوله) ما لو كان زوجة بنته الخ)  
أى القود الزوج اه رشدى أى والقاذف أو زوجة بنته ما ينافي من عش (قوله) ولا آخر) أنظر  
ما فائدة قوله آخر (قوله) فانه لا يستيفه الخ) أى فإذا قذفته الزوج فماتت زوجة ما ينافي من عش (قوله) ولا آخر) أنظر  
فلا يهان غيره الخ وان لم يكن لا زوج الخ اه عش وقضى صريح الشارح حيث قال زوجة وله  
ولم يقل زوجة ان القذف هو أو زوجة لا زوج الخ اه رشدى ورا (قوله) مباح في الشارح (قوله) ولو قال  
الخ) أى ولو زلا اه عش (قوله) بشرطه) أى شرطه ولو قال زوجة له شرط حد القاذف الخ اه عش  
(قوله) فدخل الخ) تقر بعب على قوله حالة القذف وقوله فيه أى الخ (قوله) به) أى بالاجماع (قوله) خصت  
الاية) أى آية فاجلدوهم ثمانين جلدة (قوله) فيها) أى فى الآية (قوله) مصرح بانهم الخ) أى لان العبد  
لا تقبل شهادته وان لم يقذف اه معنى (قوله) وتقليبا الخ) عطفا على اجماع على هذا العطف المقضى لكون  
التقليب لا يستلزم تناقض ظاهر (قوله) وان غلب الخ) غايقة قوله وتقليبا الخ اه رشدى (قوله) ونف  
استقامته) أى حد القذف على طلبه أى لا دى قوله وسقط طهارة قوله وقد نوى تخمينه فى الفنى (قوله) لكن  
لا يثبت المال) أى على القاذف اه عش (قوله) وكذا يثبت الخ) عطفا على بقوله (قوله) أو يلعن أى فى  
حق الزوج اه معنى (قوله) ولا يعاقب الا آخره الخ) (قائدة) وهما انصار الصنف والغزالي ان الغيبة  
بالقلب كتبها المالكان الحافظان كمالا تافها جاو يدرك ذلك بالتمويل هذا ما اذاهم على ذلك والافا  
يخطر على القلب مغفوره اه معنى (قوله) لم يعاقب) أى فى الا آخره أصلا وهو ظاهر اه عش وقال السدع  
والذى يجب ان يباين كان مادا قاتلا على ما مضى عليه الغزالي وتبعه النووي من أن الغيبة القلبية

بان الحبس عقوبة قد تقدم  
مع عدم الاثم فلم يلق بحال  
الاصل على ان الرافعى صرح  
بانه حبس عز الزنا محقق  
انتهون الولد عليه فلا  
اشكال ولم يقتل هنالاه  
وقاه فى القود لثلا ردمالى  
كان لزوجه قوله ولذا آخر  
من غير فانه لا يستيفه  
لان بعض الورثة يستوفيه  
جميعه بخلاف القود ولو قال  
لو اذاهم غيره ياراد اننا  
كان فلا فلا مخصص لها  
بشرطه واذا جحد  
القذف (فالح) حالة القذف  
(حده ثمانون) جلدة لا ية  
فدفعلى مالى وقد نوى  
فيهم بل واز في فعل ثمانين  
اعتبارا بحالة القذف  
(والزوق) حالة القذف  
أيضا ولو سبعتوا كتابا أو  
ولده (أو يعون) جلدة  
اجماعا به خصت الآية  
على ان منع الشهادة فيها  
القذف مصرح بانها فى  
الاحرار وتقليبا لفق انه  
تعاقب ولا يجب لادى  
لا يخالف فيه لفق الحارون  
غائب حق لادى فى توقف  
استيفائه على طلبه تعاقا  
وقوله بقوله ولو لى على مال  
لكن لا يثبت المال وكذا  
يشورتر القذف يستوفى أو  
اقرارا وعين مردودة أو

(قوله) لثلا ردمالى) قد عني الورد وحديث لان المبنى ولاءه من حيث أنه وذلك لا ينافي الحسد جهة غيره (قوله)  
لثلا ردمالى) قد نوى تخمين هذا ايراد على قوله السابق ومن روى ثلا ردمالى أن منع صدق انه ورثها الا يستغفر

لمعان ومن قذف غيره ولم يسعه الله ولا الحفظ لم يكن كبير موجبة لحد الخ لوه عن مقسدة الاذاع ولا يعاقب  
فى الاخرة لا يعاقب ككذب لاضر دية قاله ابن عبد السلام وقد نوى تخمينه بانه لو كان مادا قاتلا شاهد أو اثم يعاقب وهو محتمل (و) شرط  
(القذوف) لحد قاذفه (الإحصان) للآية (وسبق فى العان)

كالتاسعة



بيان شروط المذوف ثم لا يجب على الحاكم البحث عن احسان المذوف (١٢١) بل يقيم الحد على القاذف لظاهر الاحسان

كالسائبة بل ملهنا أولى لان السائبة وان لم يسمها أحد فلا تأمل اه (قوله بيان شروط المذوف وما لا يثبت) أي شروط المذوف من غير شروط الاحسان فمتى كان عبارة هناك والمحسن مكلف وحسب عفيف من وطء عبده وكان الشارح أشار بذلك إلى دفع الاعتراض على المتن بأن الذي سبق أن المذوف شرط المحسن لا الاحسان لكن في جعله القاذف لفظ بيان من أنه في المتن صهر الاحسان تساهل اه رشيد بن (قوله ثم لا يجب الخ) ظاهر الجواز لكن قوله وان البحث الخ قد يقتضي خلافه اه عرش عبارة السيد دعرك ان تقول لهذا ظاهر فمن يغلب على الظن احصائه ينال على ظاهره اما من يشك فيه فكيف يتم على عقوبة فاذ فمع الشك في سبب ابطال هذا منشا قوله رحمه الله تعالى كذا نقله الراجعي عن الاصحاب والله أعلم اه (قوله بل يقيم الحد على القاذف) أي حتى لو تبين عدم احسان المذوف بعد حد القاذف لا شيء على المذوف وان كان سيافيا الحد بل يظهر انه لو مات القاذف بالحد لا شيء على المذوف ولا على القاضي فليراجع لان الاحكام بمنعيل الظاهر اه عرش (قوله بيان الظاهر والقاحشة) أي في المذوف اه عرش (قوله لا يتناهى المعنى الخ) وفي انتماء المعنى الثاني نامل (قوله كذا نقله الراجعي الخ) معتمد اه عرش (قوله عند قاض) الى التنبه في المعنى الاول وفيه يظهر الى المتن قوله أو أكثر في الشكل (قول المتن دون أو بعينه الخ) ظاهر والله فاعل شهده هو على مذهب الانحصر والكوفي من ان دون ظرف تصرف أما على مذهب حنيفة والبصريين من انه لا يتصرف فالفاعل مقدم معلوم من المقام دون صفته تقديره جال دون أربعة وهذا المفرد كرهه مروج اه بجري على المنهج (قوله فخر به) أي سببه اه عرش (قوله فان نكل لم يجدوا) أي وان حلف حدوا قوله ان حلفوا أي وان نكروا وحدوا اه زبدي (قوله وكذا لو كان الزوج ابهم) شهدوا الخ يعني مطلق الشهود وان كثروا لان خصوص المذكورين في المتن اه رشدي (قوله فتدفع قطعاً) أي وان كان لفظ الشهادة اه معنى (قوله ولا يشاهد حرجاً) وذلك بان شهد في قضية فادى الشهود فعله الهزان وأقام من شهود ذلك فلا حد على الشاهد بالزوال على الشهود عليه لان غرضه الفحص عن نفسه لا التبرير اه عرش (قوله لان ذلك) أي حرج الشاهد زناه (قوله ويحتمل الخ) عبارة النهاية وويل باعتبار حاله أيضاً به د اه (قوله اعتباراً له) أي الشاهد (قوله وأربع عبيد أو ربع كفرة) عبارة النهاية أو أربعة بلاء فهما (قوله أهل ذمة) اذ لا حد على أهل الحرب وذخفوا العبد الا التزام اه سم (قوله أو أكثر) ظاهره وان لم يحدثوا تواتر اه عرش أي لان غاية ذلك فائدة العلم للقاضي وتنا المشهود عليه للقاضي لا يجب عليه حد والله تعالى كما يأتي فخر بعد شهادتهم الا التبرير (قوله وعنه) أي محل الخلاف اه معنى (قوله ان كانوا اصفنا الشهود الخ) أي ثم باؤوا كفاراً وأعيدوا اه معنى (قوله والا الخ) أي بان علم حالهم لا يصح القاضي اليهم اه معنى (قوله فيكون قد دفع قطعاً) أي لان قولهم ليس في معرض شهادة (فروع) لو شهدوا أربعة بلاء تواتر فثبت شهادتهم بنسق ولو مقطوعه كالتزوير بالجرم بعدوا وفارق ما مر في نقص العدد بان نقص العدد ثبت ونسقتهم اذ تعارف بالظن والاجتهاد والحد يدبراً بالشبهة ولو شهدوا بالناخسة فرجع واحدم منهم عن شهادته لم يعد لبقائه النصاب أو اثنين منهم جدا لانهم ألقاه العار دون الباقي لانهم النصاب عند الشهادة مع عدم تقصيرهم ولو رجع واحد من أربعة حدود حد دون البقية لما ذكر اه معنى زاد الا صريحاً أو ارجع احد حكم القاضي بالشهادة أم فيه ولو رجع الاربعة وحدوا لانهم ألقوا العار ازنها فلتأمل (قوله دون أربعة) قال في الرضا ولو ردت شهادتهم بنسق مقطوعه أي فلا حد على اه وكردها بالنسق كرها بالعدم وإلا في شرحه (قوله وكذا لو كان الزوج ابهم) فبعدوا وهم (قوله ويحتمل اعتباراً له أيضاً) وعلى هذا الوجه اذا قضاه نظر (قوله أهل ذمة) اذ لا حد على أهل الحرب وان قدفوا لعدم الالتزام (قوله لا يسمون أهل الشهادة الخ) عبارة الرضا وان شهد ثلاثة فسدوا وأعادهم ارجع لم يقبل اه ثم قال في الرضا وان شهد خمسة فرجع واحد لم يعد أو اثنين حدادون الباقي وكذا لو

ولا تقبل أعادتها من الأولين إذا تم البقاء التهمة كفاحق وقد اختلف نحو الكفر والعبد لظهور نصهم فلا تخمة (ولو شهدوا على إقراره) بالزنا (فلا حد) كالقوله: أقربت الزنا فالزنا ربه كذبه وتعيير به أولى (تبيينه) قد يستشكل ما تقرر من المعلوم من أن حدون الأربعة العذف اللازم منه النفس مائة كيف (١٢٢) تجوز فضعنا أن نطلب من أحد الأربعة الشهادة بأنهم لا يحتمل أن البقية لا يشهدون

فثبت تصحيحه الفسق والحد  
ولاحية سبب سقط ثلما عنه  
بفرض عدم شهادة البقية  
ولا أصل هناك تصحيح بل  
الأصل عدم شهادتهم وإن  
وقى كل من الأربعة البقية  
بأنه يشهد عدله وبما يرى  
الأشكال التي قد يترتب على  
عدم شهادتهم حد فلهذا  
يقتضى تعرض خيمة  
الشاهد الحد والفسق  
بامتناع غير موحد النيران  
لشهود أشكل من ذلك الله  
ولحق الطلاق برأها وحرمه  
اثبات فان شهادته ترتب  
عليها الحد والفسق وإن  
لشهادتها أثر في الزوج  
على وطنه وإن كان يحتمل  
في هذه أنها يشهد  
وجوابها لا تشي عليها لأن  
قصد ما المقام الطلاق  
يتم عنه - فقوم القذف  
بصورة الشهادة وقد يجب  
عن ذلك ما يراه أن للشاهد  
أن يختلف الشهود عليه  
له ما ترى فإذا كان الشاهد  
محققا لبرأته فهو في من  
الحد لأنه إذا طلب منه البين  
بأنه ما ترى يتسع منظر  
الغالب على الناس من  
استناعهم من البين الغموس  
فسوغه النظر إلى هذا  
الغالب الشهادة بل قد  
تفرغوا لامتثال من حقوق

له النبي صلى الله عليه وسلم

سبها وإن أحد الأعداء ينكح  
عن ذلك ولا يصلح أن يتجاوز  
لتجاوز أسوأ ابتداءه ليستوفى  
يقيم على الأول ثم الابتداء  
والأثم حتى الله تعالى كذا  
فله غير واحد وظاهره أن  
لم يجعل والأثم هو السابق  
أنه يقيم عليه الثمن والذي  
يقع أنه لا يقيم عليه إلا الثاني  
فقط كما قاله، فمن قتل قتل  
قتولا وإذا وقع الاستيفاء  
بالسبب المماثل في ابتداء  
يقيم على الأول والثاني حتى  
يكون عليه اثنا عشر الذي  
عليه الأثم المتعلق بحق الله  
تعالى فإذا مات ولم يقب  
عوقب عليه أن لم يقب عنه  
(ولو استقل المقتولون  
بالاستيفاء) الجدل يثبت  
الامام أو القاتل (لم يقع  
الموقع) فإن مات قبل  
المقتول يقيم على ما كان يثبت  
القاتل كما هو ظاهره وإن  
لم يقتل لم يجعل حتى يبرأ من أثم  
الأول والثاني يقع لاختلاف  
أبلام الجلسد أتم عظم  
أمن الحيف ومن ثم اعتد  
بقوله الزاني الحصن لا يجده  
نعم لسد قذفته أن يحده  
وكذا لن قذف وتعذ عليه  
الرفع السلطان أن يستوفيه  
إذا أمكن من غير مجازة  
لعشر وعو الله أعلم  
(كتاب قطع)

منها مقصد ما فعله النبي (قوله له) أي لعائشة أمه ع (قوله سبها) وفي سنن ابن ماجه ودون  
فانصري فاقبلت عليها حتى يشرب يقيها فيها فهل وجع النبي صلى الله عليه وسلم أم معنى (قوله عن ذلك)  
أي عن الظن والحق (قوله ولا يصلح) أي العسب (قوله وانتصاه) أي لنفسه بسبب ما حبه أم ع (قوله  
ليستوفى) أي لطلبه من بري الأثر لمعنى شرح للمعج (قوله يقيم على الأول ثم الابتداء) أي ما يقبضه من  
الابتداء وإن كان حقا أم ع (قوله والأثم) أي المذكور أم ع قال العهد المذكور يعبري (قوله إن لم  
يجعل والأثم) أي لفظا وبما في قوله والأثم حتى الله تعالى هو السابق أي عن السابق في قوله أثم الابتداء وقوله  
أنه يقيم على الثمن وظاهره (قوله الثمن) أي أحد هاتين الابتداء أو الأثم حتى الله تعالى (قوله  
الاثني) أي الأثم حتى الله تعالى (قوله فإذا مات) أي الأول (قوله إن لم يقب عنه) أي أن لم يقب الواجب  
تعالى عنه بفضله أم كروي (قوله العهد) أي الكتاب في النهاية الأقوال وأما إلى ثم (قوله كما هو ظاهر)  
أي فيصير أي وجهه فلو اختلف الورث والمقتول فينفي تصديق الورث لأن الأصل عدم الإذن أم ع  
وقوله فيصير لعل موافق فلا يصح (قوله وإن لم يقب) سكت هنا على المقتول سم أقول يلزمه  
التعريف أم ع (قوله اعتد بقوله) أي قتل واحد من الرعايا أم كروي (قوله ثم) أي الكتاب  
في النبي (قوله وكذا لن قذف) قضية التقييده أن مسحق التعزير رأسه استغفار أو غير من دفعه  
الحاكم ووجه أن التعزير يختلف باختلاف الناس فليس له قدر مخصوص ولا نوع يستوفيه المقتول ولو  
كان عارفا بذلك فوجب زوجه فله في ما عتد زوجه في استيفاء ما كان يقبضه القاضي لو وقع له فاختطه أم ع  
(قوله وتعذر الرفع) هل من تعذر الرفع فقد انبثت الظاهر نعم والله أعلم أم سيد عمر وسأف من الأثم  
ما يصرحه (قوله للسلطان) أي ومن يقوم مقامه ممن يعتد بقوله ومنه الحاكم السياسي في خرى الرب  
وإن لم يكن له ولاية القضاء أم ع (قوله يستوفيه) أي كالذي الذي له أن يتوصل إلى أخذها إذا  
منع منه صريحه المأورد وفي هذه التسمية أن ذلك البلد إذا لم يكن بنبه قد فسد الاتفاق فيجسد  
ويجعله أم أثنى (قوله من غير مجازة العشر) ولو بالبدن كما قاله الأثر في أم نهاية  
(كتاب قطع السرقة)

(قوله قيل) أي قوله فان قلت في النهاية الأولى أن القطع هو المقصود (قوله لو حذفت) أي قوله انتهى  
في النبي (قوله أعم وأخصر) الأول لينصل العلل بمعاوله أقب العطف (قوله ورد الخ) حمله بقطع  
النظر عن قوله فكان إلى هذا ذكر أنه لما كان القطع مشتركا بين السارقين لا يتفاوتون فيه خلافا لما قد فاته  
يختلف باعتبار كون الزاني بكر أو محصنا وبين كونه سارقا أو زورا فلاحظ ذلك فذكر الخلف في الزاني لا اختلافه  
باختلاف الزنا فذكر القطع في السرقة لعدم اختلاف أم ع (قوله فكان الخ) هذا الترتيب يحتاج  
لبیان أم سم (قوله فكان هو المقصود بالثان) لعل وجهه أن السرقة تشتركها في الأحكام المقررة  
عليها غير القطع أبواب كثيرة كالإختلاس والانتهاج والجلد فاعلم أنها مشتركة في كل ما يمتنع من المال أن  
تلفوا وشخصه أن تقص وأجرة مثله لعله الاستيفاء عليه وأما اختص السرقة بالقطع فكان هو المقصود  
بالثاني في هذا الباب بخلاف ما زاناه لم يشار كفي الأحكام المقررة عليه غيره كعدم ثبوته بالنسب وبوصفهم  
أنهم يشهدون (قوله وإن لم يثبت) سكت هنا على المقتول واستقله والظاهر أنه التعزير برجماء الأثم  
(قوله من غير مجازة العشر) ولو بالبدن كما قاله الأثر في أم  
(كتاب قطع السرقة)

(قوله ورد الخ) رد على هذا الزان أن المقصود في الأبواب بيان الأحكام وليس أن بيان أحكام  
القطع مقصودة بالذات وبيان أحكام نفس السرقة مقصودة بالنسب وما أشار إلى الاستدلال به من عدم  
اختلاف القطع ممنوع أقدم هذا الاختلاف لا يقتضي اختصاص القطع بالمقصود بالثان (قوله فكان  
هو المقصود الخ) هذا الترتيب يحتاج لبيان أن هذا التجميع احتياجه للبيان لا بدق الاعتراض كما لا يخفى

القطع هنا واحد لا يختلف باختلاف الفاعل فكان هو المقصود بالثان

وما عساه يعترض التمسك به فذكر ذلك والحد ثم تعدد بتعدد فاعله ويختلف في بعض أحواله وهو التفرغ لحذف ثلاثتهم القصاص  
بعضها ففهمنا معان لكل ملحوظات قلت قال الزركشي عرفت التنبه على سرقته وهو أحسن لأن الحد لا ينصرف القلع قلت إنما يصح  
هذا بناء على الضيقان الحسم من تمام الحد أو على أن من سرق خمسة أو لأربع أو لأكثر ولا تكليف يكون تعزير الذي ذكر وحداه  
والوجوه خلافه لأن الحد مقدس عزاء التعزير (١٤٤) بخلافه وما هنا غير مقدور تعزيره حد أو نص الإمام على أن تعزير الصبي أي المميز

والقاضي على أن تعزير  
المجنون الذي لا نوع غير  
حده فيستقر زناهما كما  
هو واضح (السرقه) هي  
بفتح فكسر أو بفتح أو  
كسر فكس أو لغة أخذ  
الشيء حقيقته وشراؤه أخذ  
مال خفية من حرزته  
بشرطه والآتية والاصل  
فيها الكتاب والاستلزام  
ولاشك في الحد المعري  
بقوله

يدخض مثنى مصدوديت  
ما بالها قطعت في ربع  
دينار  
أجاب القاضى عبد الوهاب  
السالكى بحسب ما يبيع  
مختصر وهو قوله  
وقاله النفس أغلاها  
وأرتمها  
وقاله المال فاهم - حكمة  
الباري

أي لو ديت بالقليل لكثرت  
الحنانيات على الأخراف  
المسودة لأزاحق النفوس  
لسهولة التفرغ في مقابلتها  
ولو لم يقطع إلا في الكثير  
لكثرت الحنانيات على  
الأموال وأجاب ابن الجوزي  
بأنه لما كانت آمنة كانت  
مخفية فلما كانت هائلة  
وأركان السرقة فاهم - حكمة

الصالحه واسترقاق الولد الحاصل به ادم نسبتة والواحد وترتب الحد عليه كترت هذه الأحكام فلا يكن  
مقصودا بالثاني بل الأحكام كلها مشتركة اه عش (قوله وما عداه بطريق التبع) أي لأن الكلام هنا  
اصالة في الحدود ومن غير بعضهم عذاب الردة بنكاح الحد ودوجله أو بأوامها باب السرقة فادفع قول ابن  
قاسم لأنسانين بيان أحكام القطع مقصودا بالثاني بيان أحكام نفس السرقة مقصودا بالتبع انتهى وبما  
يدفعه ابن حجر والشارح لم يجعل أحكام السرقة تابعة في حداتها وإنما جعلها تابعة في هذا الموطن  
المقصود منه بيان الحدود كما تقرر اه رشدي (قوله فذكر) أي لفظ قطع ذلك أي لكونه هو المقصود  
بالثاني (قوله والحد) بالزيب عطفا على القطع ثم أي فإننا (قوله الخلف) أي لفظ حد (قوله لا) لا  
يتوهم التخصيص (الخ) قد يقال ذكره مع توهم التخصيص ببعضها أهون من حد ما هو علم عدم إردنا  
والوهم إرادته ببعضها الخلف لا يمنع الإلهام اه سم (قوله ببعضها) أي الحدود في الزنا اه رشدي  
في وجهها (الخ) أي ذكر القطع هنا وحذف الخلف في الزنا (قوله وهو) أي تغيير التنبه (قوله قلت إنما  
يصح هذا بناء على الضيقان) قد يقال المراد بالحد في عبارة التنبه معنى العقوبة فلا يراد به ما أورده  
في هذا الجواب على أن العبارة الشاملة لتساير الأقوال أحسن من التخصيص ببعضها اه سم (قوله خامسة) أي  
مرتبة خامسة (قوله أو لأربع الخ) أي أطراف أربع عطف على خامسة (قوله يكون الخ) خبران  
(قوله والقاضى) عطف على الأم (قوله حوله) خبران وقوله فيه يجوز الخ خبر عن نص الأم (قوله هي  
بفتح) أي قوله ولما شككت في النهاية والى قوله ولما اختلفت في الفرضي الأقوله كذا وقع في وسائل (قوله  
أخذ الشيء خفية) أي سواء كان مالا أو لا سواء كان من حرزته أو لا اه يجزى (قوله أخذنا خفية)  
زاد المعنى قلنا اه وكأنه احتجز به عن بعض صور الظلم سيدير (قوله فيها) أي في القطع جهاتهما  
ومعنى (قوله ولما شككت الخ) أي على الشر يعنى الفرق بين الدنيا والقطع في السرقة اه معنى (قوله  
وأركان السرقة) أي قوله ولما اختلفت في النهاية (قوله في عباراتهم) أي كشرح المنهج (قوله وهو صحيح)  
أي ما وقع في عباراتهم (قوله إذا المراد الخ) حاصله أن المراد بالسرقة الأولى الشر يعنى بالثانية الغلبة فلا  
يأولون اه يجزى (قوله الأخذ خفية من حرز) أي إلى آخره اه سم (قول المتن ربع دينار) وربع  
الدينار يبلغ الآن نحو ثمانين قوسرين نصف فضة اه عش (قوله يكفي الخبر المتفق عليه) عبارة الخلفي  
وشرح المنهج بغيره لم يقطع بدساق الأقر ربع دينار فصاذا اه (قوله وشذ من قطع الخ) عبارة الخلفي  
وقال ابن بنت الشافعي يقطع بسرقة القليل ولا يشترط النصاب العموم إلا أنه يوجب لعن الله الخ والواجب  
عن الاتباعها مخصوصة بالحد بشرط عافي الضمير ياجو به أحد هاهنا أه الأعمش كالأورن أنها بخسة  
الحديد والحبل الذي يساوي درهم تكيل السفينتين واه البخاري عن والثاني جعله على جنس البيض والحبال  
والثالث أن المراد أن ذلك يكون سيلا وتزجيجان هذا لما قطع فيه اه (قوله ما أورد الخ) خبر قوله

(قوله الخلف ثلاثتهم القصاص الخ) قد يقال ذكره مع توهم التخصيص ببعضها أهون من حذف الموهوم  
عدم إرادته رؤا ما هو إرادته بعضه إذا خفف لا غنى الإلهام (قوله قلت إنما يصح هذا بناء على الضيقان)  
أن الحسم من تمام الحد أو على أن من سرق خمسة أو لأربع أو لأكثر ولا تكليف يكون تعزير الذي ذكر وحداه  
شئ مما أورد في هذا الجواب على أن العبارة الشاملة لتساير الأقوال أحسن من التخصيص ببعضها (قوله

لأقطع سرقة كذا وقع في عباراتهم وهو صحيح إذا المراد بالسرقة الثالثة مطلق الأخت خفية من حرز  
وسارق ومسرقة ولوطول الكلام فيه بأنه يقال (بشرط لوجوبه في المروق) أمور (كونه ربع دينار) أي مقال له ما مضى وبما  
في الخبر المتفق عليه ومنه من قطع ما قبل شئ من غير لعن الله السارق سرقة البضة والحبل فقطع به ما أورد في باب الخفية في بعض الحدود والحبل  
ما يساوي ربعاً أو الجلس أو أن من شأن السرقة أن صاحبها يتدرج من القليل إلى الكثير حتى قطع به (خاتمة) وإن تحصل من مغبوش

بغلاف الربع المغشوش لانه ليس ربع دينار حقيقة (أو) كونه فضة كان أو غير ما سادى (قبحه) بالذهب المضروب والمخالص حال الأخرى  
من الحرز فان لم تعرف قبحه بالذات فهو بالمرأى حتى بالذات فان لم يكن يحمل السرقة (١٢٥) ذنابا انتقل لربعه على المسامحة ذلك كما

هو قياس نظائر ولا تختلف  
قيمته بتقدير الصالحين اعتبر  
أدلتها كما قاله الهاروى  
لوجود الاسم أى ومعه  
لا تفرق له الحد بالشهتان  
شرطهات تكون قوبه  
ولا قوة له بل صدق الاسم  
بأنه أخذ ما سادى نصبا  
وفرق بينه وبين ما هو شرف  
يشتبه به نصبا وأخرى  
بأنه قد قطع بان هنا  
تعارضا وجب الفاعل  
في الزائد على الأقل فلم يوجد  
الاسم بخلافه في مستلها  
وبينه وبينه من غير  
نقص نصبا لكافة بعض  
الموازين الظاهر حرمانها  
أيضا بان وزن أمر محصى  
والنقص أمر جهاذى  
واختلافا على أقوى  
فأوردت اختلاف الإجماع  
وأما قول المارودى ان كان  
ثم أغلب اعتبر والا فوجهان  
فردون قالوا وكفى الله  
الأحسن بان الغلبة لا دخل  
لها هنا مع النظر إلى ما من  
من صدق الاسم وبأنه مع  
الاستواء لم يرد شيئا فحين  
ما أطلق الهاروى ولا بد من  
قطع المقوم بان يقول قبحه  
كذا قطعان كان مستند  
شهادته الفلن وبه فارق  
شاهدى القتل فان مستند  
شهادتهما العاين نقل بفتح  
للقوم منهما وان شوى

وخبر عن الله الخ (قوله بخلاف الربع المغشوش الخ) ينبغي في مغشوش لا يبلغ حاله نصبا لكن اذا قوم  
غشوه موضع إلى الخالص بلغ المجموع نصبا ان يتطوع به سم اه عش وقيل بى (قوله بالآخر الخ) أى  
فانقصت قيمته بعد ذلك لم يبق القطع اه معنى عبارة بالذى وتعتبر مساواة الربع عند الأخرى من  
الحرز فلا قطع بما تنقص عند الأخرى وان زاد بعد بخلاف عكسه اه (قوله فان لم يكن يحمل السرقة الخ) يعنى  
بان كانوا لا ينفرون التعامل بها كما هو ظاهر اه رشدى (قوله بانها) الأولى التذ كبر كالمغنى (قوله فبه  
ذلك) أى في ذلك الأقرب للذات (قوله ولو اختلفت قيمة بتقدير الخ) عبارة المغشوش وارى في القيمة  
المكان والزمان لاختلافها مما لو كان في البلد فتدان حاله من الذهب وتقوا قيمته باعتبار القيمة  
بالأغلب منهما في زمان السرقة فان استويا استعمالا بما يقدم وجهان أحدهما بالأدى اعتبارا بعموم  
الظاهر والثاني بالأعلى في المال دون القطع لشبهة نقل ذلك إلى كشي عن المارودى وامتنع منه وأطلق  
الهاروى ان الاعتبار بالأدى اه (قوله قيمة بتقدير) أى من النقود التى يقتضى الحال التقرى بها اه عش  
(قوله اعتبر أدها الخ) لكن الأوجه تقوى على الأخرى وادخلها في القطع وعليه فلا قطع نهاية اه مع وتقدم عن  
المغنى ما قبل اليه (قوله لوجود الاسم) أى اسم الربع اه عش (قوله ومعه) أى مع وجود الاسم (قوله لان  
شرطه) أى الشبهة التى يرد بها الحدود ذكرها لغير مكان أولى (قوله بانها الخ) متعلق بصدق الاسم ولعل  
المراد به ولو قال مع صدق اسم اه أخذ الخ كان أخضر وأوضح (قوله ويرى الخ) وقد يقال انه لا يحتاج  
إلى الفرق هنا إذا اعتبر في كل منهما الأقل (قوله بينه) أى بين القطع بالأدى هنا (قوله بين ما هو شرف سنة  
الخ) أى التفرق آخرا لسهولة (قوله بخلافه) أى الاسم (قوله وبينه) أى اعتبارا أدنى التقدير هنا (قوله  
فان) أى لم يجب فيه الخ كاه عش (قوله اعتبر) أى أغلب التقدير في القطع (قوله انه الأحسن) أى  
قول المارودى (قوله بان الغلبة لا دخل له الخ) دعوى بلا دليل بل الدليل عليه هو قياس النظائر أدها  
(قوله وبأنه لم يرد الخ) أى المارودى ولا يخفى ما قد دعوى حصول الرده (قوله لم الاستواء) أى استواء  
التقدير استعمالا (قوله فحين الخ) هذا التفرى به لوجه اه سم (قوله ما أطلقه الخ) أى من اعتبار  
أدنى التقدير الشامل لكل من صور القبلتين الاستواء (قوله ولا بد) الخ قوله وبه فارق في المغنى الآتية بان  
يقول بغيره كذا قطعان إلى المتفرق النهاية الآتية بان يقول قبحه كذا قطعان وقوله وهل إلى وان لا تعارض  
(قوله ولا بد من قطع المقوم) أى مع ان الشهادة لا تقبل إلا به معنى وأنى (قوله بان يقول قبحه كذا قطعان  
الخ) فشرح ال روض ما شمر بان الشرط ان لا يصرحوا بالاستناد إلى الفلن بان يقولوا فلن لأنه يشترط  
ذكر لفظ القطع اه سدعمر (قوله مستند شهادته) أى التقرى (قوله وبه فارق الخ) الأولى حذفه  
لان الضمير فيها يرجع لقطع المقوم وهذا هو نفس الحكم المحتاج للفرق والفرق إنما حصل قوله فان مستند  
شهادتهما العاينة الخ اه عش أقول والظاهر ان مرجع الضمير العموم الذى أدها وقوله وان كان  
الخ فلا إشكال (قوله فارق) أى شاهد التقرى (قوله شاهدى القتل) أى حشا كفى منهما بقولهما  
قوله ولم يكفهما بقولهما سرق ما قبله كذا بل لا بد من قولهما قيمته كذا قطعان وبينا مثلا اه عش  
(قوله لما تقرر من الفرق) وهو قوله وبه فارق الخ اه كردى (قوله بان التقرى) أى مطلق التقرى

بغلاف الربع المغشوش الخ) ينبغي في مغشوش لا يبلغ حاله نصبا لكن اذا قوم غشوه موضع إلى الخالص بلغ  
المجموع نصبا بان يقطع به (قوله اعتبر أدها الخ) لكن الأوجه تقوى على الأخرى وادخلها في القطع  
مرش (قوله بان الغلبة لا دخل له الخ) دعوى بلا دليل بل الدليل عليه هو قياس النظائر (قوله فحين  
ما أطلقه الهاروى) هذا التفرى به لوجه

الباب في ان الشهادة في كل انما تقبل الظن لا القطع فاندفع ما قبلين هنا وهل وجوب ذكر القطع ما يقتضيه بما هنا رعاية لحد  
الواجب الاحتياط له أو لم كل شهادة بغيره من الفرق كل محتمل والثاني أقوى بانصرع الشك في نقله من الامام بان التقرى تارة  
يشتمل من الاحتياط وتارة يشاعن القطع أى فاذا قال قبحه كذا

احتمل انه عن الاحتياط وهو لا يكفي فوجب التصريح بما يدفع هذا الاحتمال وان لا يعارض بينتان والاخذ بالاقول وذلك لانه صلى الله عليه وسلم قطع في حين قيمته ثلاثة دراهم وكان (١٢٦) الدينار اذ ذلك اثني عشر درهما (ولوس قريبا) ذهب (سبكته) فاندفع اعراضه بان سبكه مؤثمت فلا يصح كونه نعتا

الشامل لما هنا وغيره (قوله احتمل انه عن الاحتياط الخ) قضيت انه لو علم انه عن الاحتياط لم يكف وهو خلاف ظاهر قوله السابق والتقوم امر احتياذي وقوله وان كان مستند شهادته الظن اه سم اقول عبارة الروض مع شرحه وغير ذلك من العروض والدراهم بقوم ذهب أي دينار تقوم قطع من القومين لا تقوم اجتهاد منهم لحد أي لاجله فلا بد لاجله من القطع بذلك اه مر يحقق تلك القضية (قوله وان لا يعارض بينتان والاخذ بالاقول) عطف على قوله قطع المقوم الخ (قوله والالام الخ) أي وان تعارضت أخذ بالاقول فلا قطع وان كانت دينارا كثيرا كتر عدد الان الحديرا بالشبهة اه عش (قوله أخذ بالاقول) أي بالاقول من القسمين فلو شهد اثنان بأنه نصاب وآخرون بدونه فلا قطع اه كردى (قوله وذلك الخ) راجع الى قول المتن أو ثمة (قوله في حين) أي ترس أو درقة اه عش (قوله فاندفع) الى قوله خلافا لما هو عليه في النهاية الاقوية وزعم الى ان الوزن (قوله فاندفع اعراضه الخ) اقول يجوز أن يكون معسولا لسرق سيكتوز بعاد المقدمه أي سال كونه مقدره بالرابع سم اه عش وأجاب المتن بان شيئا كتصغر بها على ناله على سبوكا اه (قوله فلا يصح كونه نعتا الخ) أي وصح كونه نعتا لذهبان الذهب عاين مؤثمت كمال القطار اه عش (قوله لان الدينار) الى قوله ويوجب للمعنى الاقوية وان لم يكن الى المتن (قوله وأما) عطف على رعاي المتن (قوله تبلغ قيمته الخ) أي بالصنعة (قوله فذلك) والحاصل ان الذهب يعتبر فيه أمران الوزن وبلوغ قيمته ربع دينار ومضرب وغيره يعتبر فيه القيمة فقط اه نهاية (قوله بجالي الرضة) وهو المعتمد اه معنى (قوله هو الغلط) خبره قوله وزعم الخ (قوله كالسبكه) راجع الى قوله الاصح ثم عطف على ما مضى بعد كلامه وبذلك علم كماله فخصنا به لا بقى المستثنين من اعتبار الوزن والقيمة اه (قوله لنزعه) وهو الناري اه معنى (قوله نهى) أي الدراهم بالمضروب أي تقوم بالدينار المضروب اه معنى (قوله مثلا) الى قوله ووجه في النهاية (قول المتن لاساوى) صفة فلو ساء سم (قوله) قصد أصل السرعة) يؤخذ منها ان لوقطع شيئا ربع دينار من غير شعوره به ولا قصد من قطعه بذلك وهو ظاهري ويصدق في ذلك اه عش (قوله ولا عبرة بالظن) أي الذين يخطئ (قوله لانه لم يقصد أصل السرعة) ويصدق في ذلك اه عش (قول المتن فثبت) أي قيمته دون ربع اه معنى (قوله بالثقة) أي فيما اه معنى (قوله لاساوى) أي نقلا (قوله وكونه الخ) راجع الى المقابل (قوله وبالصفة) بان آخر مرة بعض النصاب مرة ثانية باقية (قول المتن وإعادة الخ) هذا ظاهر ان حصل من السارق هتك الحرام وأماله يحصل منه ذلك كان تسو والحداد ونظا الى البار سرق من غير كسر باب ولا يتعبد جار فحصل الاكتفاء بعمل المالك اذ لا هتك للحرام حتى يصله اه عش (قوله أو ثمة) أي بان يعلم به ويستتيب في اصلاحه اه عش (قوله هودن غيرهما الخ) عبارة سم على منتهج بمثل ملا كتر تقلان مر مائنه

ربيع (لا يساوى) رعاي مضروفا لا قطع) به (في الاصح) لان الدينار المذكور في النصاب ساس المضروب أو ثمة فذهبنا الى قيمته الربع لادونه فذلك كما في الروض وزعم الاستوى انه غلط فالحق هو الغلط كما قاله البلخي لان الوزن لا يمتنع وهل يعتبر به في غير المضروب كالقرينة والتبر والحق ان تبلغ قيمته ربع دينار ومضرب وبالاصح ثم خلافا لما هو عليه كلام غير واحد كالسيكستاني فتقوم الذهب السبكته بالذهب المضروب الذي صرح به المتن لا يحدو ويقتضيانا زعمه فوجب تقويمها بالدراهم ثم هي بالمضروب (ولوس قريبا) فانه نعتا فلو ساء مثلا (لا يساوى) يعاطف لوجود سرعة الربع مع قصد أصل السرعة ولا عبرة بالظن من ثم لوس قريبا فلو ساء لا يساوى به علم بقطع وان طما ذاتين وكذا ما نعته لانه لم يتصدا بأصل السرعة (وكذا نوبت) بالثقة (في جيبه عام) ربع جهه في الاصح لما مر وكونه هنا جمل جنس المرسوق لا يؤثر لما تقرر انه قصد أصل السرعة فلم يفتقر لمحال بين الجمل بالجنس

(قوله احتمل انه عن الاحتياط) قضيت انه لو علم انه عن الاحتياط لم يكف وهو خلاف ظاهر قوله السابق والتقوم امر احتياذي وقوله وان كان مستند شهادته الظن (قوله فاندفع اعراضه بان سيكتنا) خ قديقال وبلا اعتراض حيث نعت كلف يصح كونه نعتا لذهب بان صرفه من النعته كان يجوز كونه نعتا لمعجم ذلك الصرف (قوله أيضا فاندفع اعراضه الخ) اقول يجوز أن يكون معسولا لسرق سيكتوز بعاد المقدمه أي حال كونه مقدره بالرابع (قوله فذلك الخ) كمال الرضة) والحاصل ان الذهب يعتبر فيه أمران الوزن وبلوغ قيمته ربع دينار ومضرب وغيره يعتبر فيه القيمة فقط وقول الشارح والتقوم به يعتبر بالمضرب وبخلاف سرق في يساوى ربع مع ما قل من غير المضرب كالسيكستاني والحق لا يبلغ بعلمه وبلا قطع به لا يتعطف لما تقرر انه قصد الرضة من غير المضرب وبمعنى يساوى مرش (قوله لا يساوى) صفة فلو ساء (قوله

اهناو الصفة) ولو أنشج نصاب من حزم مرتين بان تعطف المره الثانية (فان تخطل) بينهما (علم المالك) بذلك (واعادة الحرز) بجواصله تقبيل خلق باب من المالك أو نائبه دون غيرهما كما تقتضيه عبارة الروضة

وان لم يكن كالأول حيث وجد الارز كلوا فلما ظهر (فلاخرج الثاني سرقة أخرى) لاستقلال (١٢٧) كل خبز قلا قطع به كالاول (ولا)

يقتل على المال ولا عاده

الحزب أو يقتل أحدهما فقط

خلافاً للبقية ومن تبعه

في هذه (قطع على الأصح)

اشتره هلك الحرز أو لم يلقاه

الحرز بالنسبة إليه لم يمسكه

له فأنسى فعله على فعله

ويوجد ذكر هذه هنا بان

فها بان لان النصاب الذي

الكلام فيه نازع يكون

أولاه على مرتين أو

أكثر كالأوجه مرتين نازع

لأن دفع اعتراض الزافي

الوجه في ذكرها هنا مع

اتباعه في الحرز بأنه

لا تعلق لها بالنصاب وسأني

لهذا ما شابه مع الفرق

بينهما (ولو تقيعوا

حفظت وضعها) كسب أو كم

أرأسل غرفة (فانصب)

منه (نصاب) أعم مقومه

على التدريج (قطع به) في

الأصح لأنه هلك الحرز

وفوت المال ففسد حرزهم

ضعف السبب بطلان الحاجة

للباشرة في القود وغيره كما

مراموا نصب دفعه قطع

قطعا (ولو اشترى) أي أنان

(في إخراج نصيب) من حرز

(قطعا) لان كلامهما منصرف

نصا باقوز يعا المصروف

عليهما بالسوية ويبحث

القولون ان تله أن ألقا

كل حل مساوي نصا بالولا

قطع مطابق حمل مساويه

قطعا وأشار الزكشي الى

اعتماده ونظر فيه غيره

ثم قال مر ان إعادة غيرهما كإعادة تمام آقاده صبارا للمناج باطلتها اه غش (قوله وان لم يكن)  
أي الحرز والمعاد (قوله ولا يقتل على المال ولا عاده) أي بان تقتل معاً (قوله ولا عاده) الجاء  
بضمير العادة على المال بخلاف صبارا للمناج الذي يقتضي أن الحرز أو أعيد ولو من غير المال كان سرقة  
أخرى اه كردى (قوله أو يقتل أحدهما فقط) صليحا بإعادة الحرز مع عدم علم المال بالسرقة فيصور  
بحا إذا أعاده المال ظاناً أنه حار غير أه وأنه حار ولو يعلم بالسرقة منه بان ظن أن السارق لم يأخذ منه شيئاً  
ويصور أيضاً إذا وجد الباطن مغفل فظن أنه فسخه بعض أهله فاعتقه فقد أعاد الحرز بغيره فلا عود صور  
غش فيما إذا أعاد ثابت في أموره العامة مع عدم علم المال اه واستشكل ما إذا أعاد الحرز بدون العلم  
بالسرقة فإنه صليحاً بالسارق ولغيره فقتضاه أن لا يضم الأول والثاني في إكل النصاب بل يكون الثاني سرقة  
مستقلة أن يبلغ نصاباً وقطع ولا فلا ريب سم بأنه لما أعاد الحرز مع عدم علم المال بالسرقة كان كعدم  
إعادة فينبغي الثانية على الأولى اه يجزى (قوله خلافاً للبقية) الجاء عبارة بالنهاية والمغنى لكن اعتماد  
البقية فيما إذا اقتل أحدهما فقط عدم القطع ورأي الامام والغزالي في الصورة الثانية القطع بعدم  
القطع اه قال غش والريضي قوله في الصورة الثانية يعي ما لو تعلق علم المال ولم يعده اه (قوله لبقاء  
الحرز بالنسبة إليه) أي لا أخذ وهذا ليس معنى فيما إذا تعلقت الأعادة دون العلم أنه حرز بالنسبة  
ولغيره وأيضاً كيف يقطع والغرض أن يخرج نأبادون نصابه عكن دفع هذا بان القطع بجميع الخرج  
ثانياً والخرج أو لا تتم سرقة واحدة يمكن دفع الأول أيضاً فلتأمل سم أي بأنه لما أعاد من غير علم  
حبل فعله بالنسبة للسارق لغوا فاعتق عليه اه غش (قوله ذكره) أي مسئلة الأنواع مرتين (قوله  
بأنه لا تعلق لها بالنصاب) أي فان النظر فيها الى كيفية الأنواع فأروا دفعي في غير هذا الموضوع أبقى اه مغنى  
(قوله وسأني) أي أني أوائل الفصل الآتي في قولنا أنصنف وتقيعوا دفعي إليه أخرى الخ وقوله مع الفرق  
أي من الشارح (قوله كسب) الحقول المستن ولو سرقت في النهاية والمغنى الأقوه وزعموا مالوا نصب  
(قوله فأنصب منه نصاب) ولو أخذ مالاً كغيره بعد انصابه قبل التصوي به هل يسقط القطع لان سرقة المعوى  
وقد تعدت فيه نظر غير الجمع سم والأربح سقوط القطع لما سأل أن السارق فلو لمك ماسرة بعد  
إخراج من الحرز وقيل الزعم لقائنا لم يقطع لان تله انصابه اه غش (قوله على التدريج) تقييد  
لحل الخلاف كإتي (قول المتن قطع في الأصح) وبإقر بذلك يقال لنا شخص قطع بسرقة لم يدخل حرزاً  
ولم يأخذ منه مالا اه مغنى (قوله وزعم ضعف الخ) وفي دليل مقابل الأصح (قول المتن ولو اشترى كالحل)  
خرج بإشرا كهماني الأنواع ما لو غير أه فيقطع من مسرقة ونصاب دون مسرقة أقل اه مغنى (قوله  
وبحث القمولى الخ) عبارة بالنهاية بتقييد القمولى الخ بخلاف الظاهر كلامهم اه (قوله ولا) أي بان كان  
أحدهما لا يطبق ذلك ولا لا خرطيق حل ما قوتها يتوهم مغنى (قوله أو أشترى الزكشي) الى التبعارة  
المغنى والظاهر القطع كما طاعة الأصحاب لما ذكرته في الخواص نصا بان فلا نظر الى ضعفه (قوله وهو الباقى)  
أي التنظير (قوله وببحث الأذرى الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ان محله) أي ما ذكره المصنف (قوله  
لبقاء الحرز بالنسبة إليه) كتب على شخصاً الشهاب الراعى هاشم شرح المنهج ما تصوفه لبقاء الحرز  
بالنسبة إليه هذا ليس معنى فيما إذا تعلقت الأعادة دون العلم لأنه حرز بالنسبة ولغيره وأيضاً كيف يقطع  
والغرض أن يخرج نأبادون نصابه في كلامهم أخذ من وجه بل من ثالث أيضاً وذلك لان طلائه  
بهم تصور إعادة المال من غير ظهوره بحاله والمواخذات الثلاث وأرد على الشارح كالبخني ثم يكن  
منع بحالة الثالث لغيره وان يشتبه مع مال الباطن وغيره فيصلى على ظن أنه لغيره من غير أن يعلم السرقة  
ودفع قوله أيضاً لجان القطع انهمو مجموع الخرج ثانياً والخرج أو لا لا تتم سرقة واحدة يمكن دفع  
الأول أيضاً فلتأمل (قوله فأنصب منه نصاب) ولو أخذ مالاً كغيره بعد انصابه قبل التصوي به هل يسقط القطع

بصدق الاشتراك مع ذلك وهو الذي باطلاتهم ولعلمهم السابق (ولا) يبلغ نصا بان (فلا) قطع على واحد منهما ما يوجب المصروف كذلك  
وبحث الأذرى والزكشي ان محله

فيما إذا اغتصبنا إذا استحل كل والا فان كان أحدهما غيبا مكنت فهورا أنه فيقطع المكنت فقط ويؤخذ من كونه أنه أنه امرأة أو أنه (ولو سرق) مسلم أو غيره (خرا) ولو حترمة (وخبر راو كبا) ولو مقتني (ولجلمية بلا لبغ فقاطع لأنه ليس بحال وإطلاق السرقة عليه لغة صحيح كما مر بخلافه إذا غيب أو (١٢٨) تحلل الخمر ولو يغلبه في الحرز (فان بلغناه الخمر نسا) ولم يقصد ما خرجهما إقترابا وقد دخل

بقصد سرقة (قطع) به (على الصريح) لأنه أخذ من حوزة ولا شبهة كانه بول وحكي جمع القطع فيه بالقطع وكان الفرق ان استحقاق الاول للسرقة ازالة العنكر بشرطه السابق في الغصب صريح غير معتد به بخلاف الثاني بوليه ان الخلو كان محترمة أو أربقت في الخلو قطع قطعاً مالم يصبها حاجة تيسر افسادها وان دخل بقصد سرقة أو دخل بقصد افساده وان آخره بقصد سرقة قطع (ولا قطع في) سرقة (ظنيرو ونحوه) من آلات الرسول وكل آلة معصية كصليب وكتاب لا يصلح الانتفاع به كالنسر (وقيل ان يسلع مكره) أو نحو جلده (نصاباً) ولم يقصد بخلو أو باخرجه تيسر افساده (قطع قلت الثاني أصح والله اعلم) لسرقة نصاب من حوزة ولا شبهة فبوله كانت الذي قطع قطعاً بشرط الثاني كونه أي السرقة الذي هو نصاب (ملك غيره) أي السارق فلا قطع عليه فيه ملك وان تعلق به نحو رهن واستحقاق ولو صلي قول ضعيف أي ماله يعارضه

ما هو أنوى منها يأتى فى مسئلة الرضى وذلك كبيع نوى خبار سرقه أو مشترى وموقوف أو موهوب قبل قبض سرقه  
موقوف عليه أو متبذل (فلو لم يملكه يارث أو غيره) كبيع نوى لم يقبضه (قبل أو خارج من الخرز) أو بعده وقبل الرفع لها كم فلا يشيد بعده ولو  
قبل الثبوت لم يأنقضه كلامهم لأن القطع اعتمد على النوى وهو لو وجد ثم أبت صاحب البيان صرح بذلك (أو نقص فمعن نصاب



باكل وغيره) كالحرف (لم يقطع) المخرج الملكة الماتع من الدعوى بالمسر وفي الموقوف عليها القطع ونظير ابراهيم الله عليه وسلم لما  
 من يقطع سارق وداعصون قال آنا يصوابه غنمة على الله عليه وسلم لم يهلكان هذا قبل ان ياتين به ولتقصه ووجد كرهه مناع انما  
 انساب بالسرق الاول ثم ركنه لما قبل في النظر على الاخراج كذا قيل واخسن منه انه اشترى بذلك ان سبب التمس قد يكون ملكا  
 كذا ورد اذ اخذ ما مرقى غاصب ولم يجعلها مائة (وكذا) لقطع (لواضي) السارق (١٢٩) (ملكه) المسر وفي قبل الاخراج او

بعده او لمسر وقسمه  
 المجهول او لمسر او لمسر  
 له في ملكه شبه كايه او يسره  
 او اقر المسروق منه بانه  
 ملكه وان كذب على  
 (النس) لاحتياجه وان قامت  
 بينه بل او حجة قطعية بكذبه  
 على ما انشأه لاطلاقه لكن  
 بعلوه تقيدهم بالمجهول  
 فياخر الصريح في انه لا نظر  
 ليعوا ملكه معروف الحربة  
 فكذلك هنا لان يعرف  
 بالمكان طر وملكه لذلك  
 ولو في لحظة خلاف معروف  
 الحربة فكان شهيدان في  
 لقطع كدعوا او زوجة او  
 ملك المزدني هان لا فاما  
 نقلا عن الامام بل نقل  
 الماوردى اتفاقهم على  
 سقوط ما حشد ذلك على  
 الضعيف فرق بين بان  
 التفتت في الاموال دون  
 الانضاع ولو انكر السرقه  
 الثابتة بالينس قطع لانه  
 مكذب بالينس مصر بمختلف  
 دعوى الملك (فوسرفا)  
 شيئا يبلغ نصابين (واذاع)  
 أحدهم له أو لصاحبه  
 وانه اذنه (اوله) ملكه  
 الا تولى يقطع المدعى  
 لاحتياجه الصدقه (وقطع)  
 الا ترقى الامع) لانه مقر

الزعم (قوله الملكة الخ) هذا لتعليل المسئلة الاولى وقوله ولتقصه لتعليل المسئلة الثانية وشدي ومغنى  
 (قوله ونظير ابراهيم) لتعليل لقول السارح او بعده وقبل الزعم الخ (قوله قال الخ) أى صفوان (قوله)  
 ووجد ذكر) أى قوله كذا قبل فى المغنى (قوله هذه) أى المسئلة الثانية (قوله هنا) أى فى الشرط الثانى  
 (قوله بالشرط الاول) أى كون المسر وقرب دينار او قيمته (قوله اشترى بذلك) أى قوله ولا يقطع بسرقة  
 فى النهاية الا قوله خلافا لما نقله ابو الوليد انكر (قوله وكذا لقطع) أى قوله على ما انتقله فى المغنى (قوله)  
 لوادى السارق ملكه) أى بان لم يكن لا تقابله وكان ملك المسر ومنه ما يتايننا أو غير هاهو من الجبل  
 الحربة بخلاف دعوى الزوجية فهى من الجبل الباحة نقله عن الشيخ أى يمد من بين الفرق بينهما (قوله)  
 المسروق) قضيتا راجع ضمير ملكه السارق والظاهر رجوعه للمسرق كجرى عليه المغنى فقال أى  
 المسروق او ملك بعضه اه (قوله قبل الاخراج الخ) متعلق بملكه صلوته المغنى ولم يستدلك على ما بعد السرقة  
 وبعد الزعم الخ كما تم وبثبت السرقة بالينة اه (قوله اوله المسر ومنه) أى على ملكه للتخص المسروق  
 منه اه عش (قوله المجهول) أى حريته (قوله او لمسر ز) عيلوا والمغنى ويجرى الخ لاف فى دعوى ملك  
 الحرز او انه اخذ باذن مالك اوانه اخذ وهو دون نصيب او كان الحرز مضمونا أو كان صاحبه مضرعا عن  
 المالا فلهذا وكان تأملها كما به النسبة الى القطع اما المال فلا يقبل قوله فيه بل لا يمين بينة أو عين مردودة  
 فان نكل عن الجين لم يجب القطع اه مغنى (قوله او لمسر الخ) أى المسر وقا والمسر ومنه اوالحرز  
 (قوله او اقر الخ) مطلقا على ادعى (قوله به ملكه الخ) أى ان المال المسر وقمك السارق وان كذب  
 السارق ولو اقر بسرقة قال رجل فأنكر المقر ولم يقطع لان ما اقر به يقر فى يده كما مرقى الاقرار اه  
 مغنى (قوله لا يشترط) أى لاحتياجه لصدقة نصار شهيدان فى القطع وروى عن الامام الشافعى رضى الله  
 تعالى عنه انه سئل السارق الظرف أى الفقه اه مغنى (قوله لا احتياجه) هو جرحى على الغالب بدليل  
 ما بعده اه وشدي (قوله بل او حجة قطعية) هل يجمع هذا قوله لاحتياجه اه سر (قوله فيما سر) أى انفا  
 (قوله هنا) أى فى دعوى نحو ملكه للمسروق (قوله طر وملكه) أى السارق أو نحو به ملك أى نحو  
 المال المسروق (قوله كدعوا او زوجة الخ) أى ولو كانت المزدني بالمعروفه تزوجهم غيره اه عش  
 (قوله بذلك) أى دعوى زوجية او ملك المزدني هان (قوله وعلى الضعيف) أى الذى نقله عن الامام (قوله)  
 بخلاف دعوى الملك) أى مقابلة الدين فانه ليس فيها تكذيب بالينة اه مغنى (قوله لا) أى قوله أى  
 ما لم يدخل فى المغنى (قوله وانه اذنه) انظر ما لاحتياجه ليعم انهما سرقا معا وحاصل دعواه عندنا ان يخرج  
 المسروق ويحضره وما لم يعاونه فسيبوان لم ياذنه فى ذلك وقوله لانه مقر الخ أى فى ما لو ثبت أصل السرقة  
 بآثارهما لا بالينس وقد نص فى شرح التمسج له وشدي (قوله فاشبهه مطه الخ) أى فلا يحسبه  
 اه عش (قوله فقطع به على ما جرح به القفال) هذا جمولى على ما اذا اختلص حرزهما اه مغنى (قوله)  
 حرزهما) أى الشتر والخمس بالشربك (قوله أى ما لم يدخل بقصد سرقة الخ) ورجع فى ذلك ما نقله  
 وقباس ما تقدم فبالاشرى شيئا لم يدفع ثمنه انما اذا دخل وسرق مال البائع المختص به قطع اه يقطع هنا  
 (قوله بل او حجة قطعية) هل يجمع هذا قوله لاحتياجه (قوله الصريح) أى انه لا نظر ليعوا ملكه معروف الخ  
 قياس عدم الالتفات الى دعواه ملكه معروف الحربة لعدم الالتفات الى دعوى الزنى او زوجة المزدني هان

بسرقة تصليب الاشبهة فيما اذا رد على يقطع كالذى  
 وكذا ان لم يصدقوا كذبه اذ قال لأدري لاحتياجه لما يقوله صاحب (وانسرق من حرزى بمكرمتى كما بينهما (فلا قطع) عليه (فى الاظهر  
 وان قيل نصيبه) لان فى كل حقه عا شافى شبه مطه أم تمشتر كنخرج عشرة كاسر قما يخص الشربك يقطع به على ما جرح به القفال  
 ولا يلزم من رد يدينه ان يردى به ان يردى حرزهما لم يقطع أى ما لم يدخل بقصد سرقة تغير الشتر لا خطا على ما

فيسئل قول المتن: أوجبت المنصوب بالاطلاع ولا يقطع بمصر فتسبيل هبته لم يقبضه كما مر بخلاف ما أومئى به به بعد الموت وقبل القبول لان العقل لم يقبضه فتسبيل الشبهة وتعرض جمع وأما الواقع انه لا فرق بينهما بل الثاني أولى لان الخلاف في ملكه بالموت من غير قبول أقوى منفي الاول وقد يجاب بان الهبة بعد العقد (١٣٠) الصحيح لا تنوقف الاعلى القبض بخلاف الوصية بعد الايجاب الصحيح والموت تنوقف على القبول

وعدم وجود دين يطلها  
فضعف سبب الملك هنا جدا  
فانه معرض للإبطال ولو  
يحدثون دين بخلافه ثم  
والخلاف الاقوى انما هو عند  
تحقق عدم الدين: ذامه لتعلم  
به اتقاه المهر وما شق على  
من شتم عليهم بالشرط  
(الثالث عدم الشبهة له  
فيه) **قوله** الصبح اذ روا  
الحدود بالشبهة ورواية  
صحيحة عن المسلمين أى  
وذكرهم ليس يقصد كما  
صحت نظاؤه ما استطعت  
(فلا قطع بسرقة مال أصل)  
للسارق وان حال (و فرع)  
له وان سفل لشبهة استحقاق  
التفتق في الجملات وبحث  
البقينى انه لو نزل اعتاق فنه  
غير المفسر فسرقة أصله أو  
فرعه قطع لا تنفعا شبهة  
استحقاق التفتق فنه باستماع  
تصرف الناظر فسرقة مطلقا  
وهذا فرق المستوفى وولدها  
لانها ايجلها قبل وقته  
نظره ولادوه لا تنظر مع  
علم السارق بالنزول وان تمتع  
به عليه التصرف قبل (ولا)  
قطع سرقة من يفرق خط  
معه ولو كان مال (سبد)  
أدامه أذ فرعه أو نحوهما  
من كل من لا يقطع السبد  
بسرقة اجماعا وشبهة

بمطلقا ع ش وفيه ان الفرق بينهما ظاهر **قوله** قبيل قول المتن (أى فى الفصل الا فى **قوله**  
بخلاف ما أومئى الخ) أى سقمتا ولو الخ على حذف الخاف وقوله بعد الموت الخ متعلق بهذا المحذوف **قوله**  
بينهما) أى مسئلة الهبة ومسئلة الوصية **قوله** بل الثاني) أى الموصى له المذكور أى فى عدم القطع من  
المتبب المذكور **قوله** بان الهبة) أى حصول الملك بها **قوله** فضعف سبب الملك الخ) أى مع أن الموصى له  
مقصود بعدم القبول قبل أخذ منتهى ومغنى **قوله** لغبر الصبح) أى قول المتن والاطلاع فى النهاية وكذا فى  
الغنى الاقوى أى الى ما استطعت وقوله ويبحث الى ولا قطع وقوله ولوادى الى يكون من **قوله** اذ روا) أى ادفعوا  
وقوله وفر رواية صحيحة عن المسلمين أى مضمومة الى قوله بالشبهة اه ع ش **قوله** اذ ذكرهم (كرهم) الى قوله  
ما استطعت كان الاول تأخير عنه وبإدخاله أى ذكرهم بقوله والاسلام الخ **قوله** فلا قطع بسرقة مال  
أصل السارق وان علا فرعه الخ) أى وان اختلفت بينهما كما بحثه بعض المتأخرين مغنى وع ش عن سم  
على المنهج وسواء كان السارق منهما أو أوجدا كما مر به بالزكريا منتهى ومغنى **قوله** ويبحث البقينى  
الخ) يعتمد اه ع ش **قوله** (نه) أى العبد وهو متعلق بانتفاء اه رشدى **قوله** مطلقا) أى فى عينه يوفى  
منغنى **قوله** (وه) أى بالانتفاع المذكور **قوله** (فارق) أى القن المذكور عنه **قوله** قبل وقته نظر انتهى  
الخ) عبرة انها توما نظر به وقوله لا وجه له مع علم السارق الخ **قوله** مع علم السارق الخ) أى اما اذا لم يعلم  
فلا نظرية فيه ووجه كماله واضح اه رشدى **قوله** (ه) أى التفرع على أى النافذ **قوله** ولا قطع بسرقة من يفرق  
الخ مال السبد الخ) والفرق كما بحثه الزكريا بين اتفاق بينهما واختلافه اه نهاية **قوله** من كل من لا قطع  
السبد الخ) أى كمكاتب السبد وأصله أو فرعه من ملك بعضهم بانه يوفى **قوله** ولوادى القن الخ) أى بنسب  
عنهما فمدق شرح وكذا ولوادى ملكه **قوله** (أو سرقة الخ) يحلف على ادعى **قوله** (فكذلك) أى لا قطع  
اه ع ش **قوله** (شبهة) أى لان ملكه بالخر به فى الحقيقة لجميع دينه مغنى وع ش **قوله** (أى بسرقة  
ماله) أى لقوله لانه فى الغنى وكذا فى النهاية الاقوى هو ما عيش دينه غيره **قوله** (المرزعة) بان يكون فى بيت  
آخر غير الذى قام فيه مالو كائى يستوحد فلا قطع ولو كان المال فى صندوق مغفل مثل سلطان وفى ع ش  
انه لو كان فى صندوق مغفل يكون محرزا وان كان الموضع واحدا اه يجيرى أقول قول المغنى مالو كان المال  
فى سكنهم بالاصرار فلا قطع قطعاه قد وافق الثاني ولكن الاول هو الاقرب الموافق لتقيد الشارع  
والنهاية قول المصنف الا فى بعض مصادر وصفها الخ بقوله لهما الغير نحو السكان **قوله** (وهما) مشبهة باستحقاقها  
أى الى وجوهها ودليل مقابل الاظهر **قوله** (لانها مقدرة الخ) أى مؤنتها ولوئى كان أولى **قوله** (فارقت  
البعض) كذا فى النهاية بالمم وكتب عليها الرشدى ما نصه هكذا فى التسخير عيم قبل الموعدة ولعل المير زائدة  
وان كانت صحيحة أضاعها أيت نتيجة كذلك اه **قوله** (وأضال الخ) عبارة الغنى ومحل الخلاف فى الزوجة  
اذ لم تسحق على الزوج شأحين السرقة الخ **قوله** (منهما) أى الغنى والكمسوة **قوله** (فانذبه) بقصد  
الاستيفاء) ظاهر سياقه عدم اعتباره هذا القيد فى الرقيق والاصل والفرع والفرق يمكن سم وأقره ع ش ثم

استحقاق التفتق وتولان يده كيدسده ولوادى القن أو الفرق بيان المروق أو حره ذلك أحد من ذكره يقطع وان كذبه  
كالمولن انه مالان ذكر أو سرقة مدمامه كلبعضه بالخر فكذلك الشبهة (والاظهر قطع أحد من وجب بالآخر) أى بسرقة ماله المرزعة  
لعموم الالة وشبهة استحقاقها التفتق الكسوف على لآخر لهما لانها مقدرة وتحدو به فارقت البعض والنق و ايضا الفرض انه ليس لهما  
يتبدى مني منهما ومن لم لو كان لكان عند شئ منهما محين السرقة فاجتنبه قصد الاستيفاء ثم قطع

كذلك من سرق مال مدنه بقصد ذلك سواء سحره دينه أو غيره من حل أو بحمد الغريم أو ما طرأ لانه حيثما مدون له في أخذ شرعاً عليه يعلم انه لا مدني  
وجود شرط الظفر ولو قيل قصد الاستيفاء حده كافٍ به دلالة يذهب وتوان لم يحل الأخذ (١٢١) نظيره كثيرة ذكرها وان لم توجد

بين الفرق رابعه (قوله) كذا من سرق مال مدنه (الح) ولا يقطع وإن ادعى قلة حقه أخذه معه وإن بلغ الزائد  
نصاباً أو هو مستقل لانه إذا فُك من النحول والاختلاف بين المال سحر وأمنع من روض مع شرحه (قوله)  
بقصد ذلك أي الاستيفاء (قوله) حل أو بحمد الغريم (الح) وقصدته القطع بسرقة مال غيره مما الجاحل بالمدني  
المزحل مع أي وكذا سرقة مال غيره بما عاين الماحل أه عيش (قوله) به يعلم (الح) أي بالتمسك (قوله) ولو  
قبل (الح) عبارة للمعنى وبوجه كآمر أن يكون ملحقاً أو مما طرأ وقد يقال لا محالة هذا إذا كان في السرقة  
والأخذ بقصد الاستيفاء ليس بسرقة أه (قوله) لم يعد (قوله) فالصحيح كآمر أن يوافق بعض نفع النهاب بغيره  
كأنه عليه الرشدي كذا من سرق مال مدنه بقصد ذلك وإن لم توجد شرط الظفر كما اقتضاء اطلاعهم أه (قوله)  
ولا يقطع (الح) إلى المتن في النهاية وبالمعنى (قوله) ولا يقطع بسرقة طعام (الح) وكذا من أخذ في النحول إذا دار أو  
حان وقت شرعاً أو غيره فمصرفه وقطع بسرقة طعام وحشيش ونحوهما كصد له موم الأدلة ولا أثر لكونها  
مباحة أصلاً وقطع بسرقة عرض لثقف كهر يستوفوا كمو يقول بذلك ويجوز أن يوصف وكتب  
على شرعي وما يتعلق به وكتبه شرعاً فمباح لم يمسح فأن لم يكن مباحاً ما أقوم الورق والجلفان فلفظاً باقياً  
والأفاد لا يقطع بسرقة عين ثمرتها أنما من مالها الأول أو من غيره قطع أيضاً كالزوني بأمر أه قد مدغزى  
بها ثاباً بالمعنى وروض مع شرحه (قوله) لم يعد (قوله) به يعلم (الح) أي بان وجد الثمن لم يسع به مال كاه أو  
بغيره من الثمن أه رشدي (قول المتن) أن فرز (الح) الأولى فإن ألغى بالغة (قول المتن) لطائفة أي كذا في القرى  
والساكن أه معنى (قوله) ولو غنياً (الح) في قوله وما وقر في النفس الأقوية وصف فقر إلى المتن وقوله وإن  
لم يجر إلى المتن وإلى قوله وأعرض في النهاية (قوله) أن فرز (الح) أي من غيرهما فلا يقطع موضوع المسئلة وقال  
الرشدي قوله أثر زنا نظراً ما دل على كونه لبيان الواقع أه (قول المتن) هو تفسير أي أو عاين ذلك البين  
أو عاين أه معنى (قوله) الأول أي الغني (قوله) فلا يقطع (الح) أي أن أخذ بأدلة ما يستحقه أخذاً بما تقدم  
من الروض وشرحه أه عيش (قوله) المشبهة (الح) عبارة للمعنى فلا يقطع في المستثنى ما في الأولى فلا يقطع  
كان شهاباً كآمر لأن ذلك قد تصرف في عمارة المساجد أو ما في الثانية فلا يقطع فانه بخلاف المعنى فانه يقطع  
لعدم استحقاقه إلا إذا كان غاراً أو غاراً ما زالت البين فلا يقطع أه (قوله) وإن لم يجد (الح) أي وإن لم يوجد  
فيما يجزى الأخذ بالظن أه عيش (قوله) وليس (الح) أي والحال ليس ذلك المعنى (قوله) يقطع (الح) أي  
الغني (تتبع) من لا يقطع بسرقة مال بيت المال لا يقطع أصله أو فرعاً أو قسماً بسرقة من خرج به مال  
بيت المال أو سرق مستحق الزكاة من مال البيت عليه فانه إن كان السرقة من غير جنس موجب قطع  
وإن كان من غيره وكان مستحقاً لأمره فلو نال بالاصح أنه امتنع تعلق الشر كونه لا يقطع كآلها المسترق فاه  
الغوي ومالك الكافي أه معنى (قوله) لا (الح) الأولى التذكير (قوله) كعمارة المساجد (الح) أي أو القناطر  
والباطن لا يقطع من الغني والفقير من المسلمين لأن ذلك مخصوص بهم أه معنى (قوله) المطلقة (الح) أي غنياً كان  
أو فقيراً من مال المصالح كان أو من غيره (قوله) لانه لا يقطع به الاتباع (الح) عبارة للتشبيه واتقاه بالظن  
والباطن بالتعميم من حيثة فأن يدار الإسلام لا اختصاصه بمحق فيها أه (قوله) هذا التخصيص (الح) أي  
قول المصنف والأفلاصح (الح) (قوله) أنه لا يقطع بسرقة قسم (الح) ظاهر وإن زاد على ما يستحقه بقدر بيع دينار  
كآلها مال المشترك سم أه يعبري (قوله) المطلقة (الح) أي غنياً كان أو فقيراً حيث أنتم من سهم المصالح بخلاف

كذا من سرق مال مدنه (الح) في الروض وشرحه فأن سرق مال غيره مما الجاحل بالمدني الحال أو الماحل وأخذه  
بقصد الاستيفاء لم يقطع لانه حيثما مدون له في أخذ شرعاً ولا يقطع وغير جنس حقه كمو أي كنس ختم  
في ذلك ولا يقطع وإن ادعى قلة حقه أو نصاباً انتهى وقصدته القطع بسرقة مال غيره مما الجاحل

له وأعرض هذا التخصيص بأن لم يعد الذي دل عليه كلام الشنئين في غير هذا الكتاب وكلام غيرهما أنه لا يقطع بسرقة قسم مال بيت المال  
مطلقة لانه فيسحق في الجلالة إلا أن أثر زمني ليس هو منهم ويمكن جـ لـ المتن عليه يجعل قوله أن كان له حق في السلم وقوله والفي المعنى وقوله  
وهو فقير

لغالب غلام مفهومه وقول شارح ان الذي يقطع بلا خلاف برضا حكايه غيره الغلاف في بعض احواله وحديثه في بيان ان المسلم مع عدم الاقرار لا يقطع مطلقا وانما به (١٣٢) تخصيص ذلك ببعض اموال بيت المال بخير امكان انما به مال الصدقة بسائر انواعها من

اموال بيت المال بخير مراد ايضا وان لم يمتد له احد من الشراح فمن علمت وقد تقول عبارة يجعله بن باب ذكر الظاهر وان لم يصدق عليه المقسم فيرفع هذا الاجماع من اصله والمذهب قطع ما بين مسجد وحده ونحوه من غيره وسقفه وسورايه وقناديله التي لقرينة وتأزيرها في القرينة انما هي لان ذلك المعد لتعيينه وعبارته وانما به لان قطع الناس به يؤخذ منه ان الكلام في غير من غير الخطيب لانه ليس لتعيين المسجد ولا في يتقبل الانتفاع الناس به اسماء الخطيب عليه لانه يتفقون به حيثما مالم يتفقوا به لخطيب على الارض ويقطع بسرقة السرقة ان ارض بالخطبة عليها (لا) نحو (- صره) وقناديل (سرج) فملانه معد لا تنفع المسلمين به فكان كل بيت المال ومن ثم قطع به الذي مطلقا وكذا من لم يرفع فعله بان خصه بمطابقة ليس هو منهم وجوز دخول غيرهم الذي اثنى به ابن الصلاح اطلعوا بطريق التبعه مع عدم قول لفظ الواقف لهم ووردوا في ركشي في سرقة مصحف موقوف للقرائة في بيت المسجد

ما لو أخذ من مال الزكوة على ماله عرش وفي الغني وشراى الرض والمهج ما وافق (قوله بالغلاف) لو أراد ان يتصدق به مطلق السحق فهو مكر ومع ما مر منه اوسطى المسلم وهو ظاهر ساقطه من يصح فهو مخالف للمعنى والغني وشراى الاسلام وعش (قوله يقطع بلا خلاف) أي فلا يصح جعل والا في الذي ذكر المصنف خلاف فيه (قوله ولو في بعض احواله) لعله حال حاجته الى التفتت (قوله وحديث) أي حين حل المتن على ما ذكر (قوله فيقيد المتن) الى المتن في النهاية الا قوله كان الى وقد تولى (قوله مطلقا) تذكر ما مر فيمن عرش وغيره (قوله ببعض اموال بيت المال) أي على المال (قوله وان لم يصدق عليه) أي مال الصدقة بجميع انواعها (قوله المقسم) أي مال بيت المال (قول المتن وحده) نحو الاخشاب التي يسقف عليها عرش اه عيسى (قوله وسقفه) الى قوله الى التي في النهاية والمغني (قوله سقفه) أي لانه انما يقصد بوضع مساقته لا انتفاع الناس فلا يجوز فيه نحو موقوفه بقائه الناس نحو اطره فلا قطع به ومن ذلك ما يغني عنه نحو قسفة في سقفه لمع نحو البراءة الحاصل من خاص الناس مر اه سم على المهج اه عرش (قوله وتأزير) ومثله الشبايك اه عرش (قوله انحصينه) راجع للباب وتأزير الرصين وقوله وعبارته راجع لخصه ونحوه وسقفه وسورايه وقوله وأهم تراجم لقناديل وتأزير القرينة (قوله وبؤس منه) أي من التعليل (قوله في غير من غير الخطيب) قضيت الله قد يكون في المصنفين غير من غير الخطيب لوله مجرد فرض والا فلا وجوده فيما رايته من المساجد (قوله في غير من غير الخطيب) أي وكذا المؤذن وكري الواعظ فلا يقطع ماله وان كان السرقة لغيره خطيب ولا مؤذن ولا واعظ تأميه وفي (قوله لانه) يتفقون به حيثما لم يتفقوا (الخ) الوجه عدم القطع وان خطيب الارض لا يستحق الانتفاع به في الجمله ولو خطيبا لاعداد ذلك اه سم (قوله يقطع) الى المتن في النهاية والمغني (قوله بسرقة سرقة الكعبة) (الخ) وينبغي ان يقال مثل ذلك في سائر الاوليه اه عرش (قول المتن لاصح) أي السدة للاستعمال والخرج بها حصر الزينة فقطع بها كقوله ابن المقر ويضي أن يكون سرقته مذكرا في خطبه ماله وان يكون بلاط المسجد كسره للعدة للاستعمال اه معنى (قوله بخصه صره) أي تساريفه في قسمة نهايه ومغني أي ولو كان غنيا كسقاط نفيس وينبغي أن يلحق بذلك ارباب الخطبة لانها تنفذ لغيرها من اعيان الناس عرش (قول المتن وقناديل تسرج) أي وان لم تكن في حلة الاخذ تسرج اه نهاية (قوله لانه) معد الى قوله وينافق في المغني الا قوله وجوز دخولهم الى التردد في ركشي (قوله قطع بها الذي) أي بسرقة من المسجد امارقة من كل قسم في بيتهم في بعض المسلمين في سرقة من المسجد المذكور في قول المصنف والمذهب قطع ما بين المسجد (الخ) اه عرش (قوله مطلقا) أي سواء كانت القرينة أو للاستعمال (قوله وكذا من) الى قوله وظهر كلامه في النهاية الا قوله وجوز دخولهم الى الارض والوجه وقوله ان يتفع بها (قوله وكذا من لم يوقف) عبارة النهاية والمغني وحمل ذلك في مسجد عام اما ما خص بطائفة فيجبه بيان هذا التفصيل في تلك الطائفة فقهرها ما يقطع مطلقا اه (قوله انما هو بطريق التبعه) أي فاشبه الذي اذا سرق من مال بيت المال لان ذلك تبع للمسلمين اه عرش (قوله بالاستماع) (الخ) أي والتعلم منه اه معنى (قول المتن والاصح قطع به موقوف) أي سواء قلنا الملك لله تعالى أم لم يوقف عليه نهايه وتأسيق اذ المغني أم الواقف اه (قوله اذا لم يوقف) اما اذا كان في حقه استحقاق أو شبهة استحقاق كن سرق مما وقف على جماعة منهم أو سرق منه أو لم يوقف عليه أو بانه وقف على الفقراء

الذين المؤجل (قوله من غير الخطيب) مثله وكذا المؤذن وكري الواعظ مرش (قوله ماله) يتفقوا به (الخ) الو جه عدم القطع وان خطيب الارض لا يستحق الانتفاع به في الجمله لسمع الخطيب لو خطيب عليه اعداده

والوجه عدم القطع ولو غير قرأ لشيء لا انتفاع به بالاستماع للقرآن فيه فتقابل الاسراج (والاصح قطعه وهو موقوف) على غيره ممن ليس نحو آله ولا قرعوا لمشاركه في حقه من صفاته المعترفه في الوقف اذ لا يمتنع في حقه من ثم لا قطع بسرقة موقوف

على جهة عامة كذكره ثم سببه لمن ينتفع به وان سرقه ذى على ما قاله الـ وباني وعمله بأنه تسع لناو نداء مما صرف في حال بيت المال الآن يعرف بان شمول لفظ الواقعة هنا صير من أحد الموقوف عليهم وان سلطانه بطريق التبعية (١٣٣) فكانت الشبهة هنا هو بعد اتمامها

وهو فقير فاطلع قطعاً اه معنى (قوله على جهة عامة) أى وعلى وجهه المبرر اه معنى (قوله المسئلة) أى الشرب اه عش (قوله ان ينتفع بها) شمل للارتفاع بغير الشرب (قوله على ما قاله الخ) عبارة النهاية كقوله الـ وباني لأنه في حقها ولا ينافى ما صرح الخ لان قبول لفظ الواقعة الخ (قوله وعمله بأنه الخ) عبارة للمنفى فله صاحب البحر وعندي ان الذي لا يقع بصرقتها اضراراً له فسحقاً اه وهذا هو الظاهر اه (قوله أما غلبة الموقوف للمذكور فمقطع الخ) كذا في المنفى (قوله اختلاف الموقوف) أى فان فيه اختلاف اه رشدى (قوله من رز) الى قوله وقد يستشكل في المنفى والى قول المن الراسع في النهاية الاقوله ويجرى الى الولا قطع (قوله أو أجمعية الخ) أى ومغشى عليها أو سكرانة اه نهاية (قوله التاسع لها) أى فى الرقة (قوله ونحو سندوق الخ) عطفي عليها الصغرى عبارة الخ ومنى أم الولد فمذكور ولها الصغرى من زوج أو زنا وكذا الغنى المنذور واعتاقه المولى بعينه اه (قوله لاني تحوت صغرى الخ) عبارة النهاية وكلامه لفظ ذلك غيرها من بقية الآراء كما فهم بالاولى أى والتقدير بأم الولد وانما هو لاختلاف فيها عش وعبارته المنفى ولو سرق صغرى أو مجنوناً أو بالغا عملاً لا يرد من غير مخطم قطعاً كان محرراً اه (قوله بسرقه مكاتب) أى كانه مسخرة أو خدام من فوه بان استغلا الخ اه عش (قوله لانه) أى فى كل من المكاتب والمبعض (قوله وقد يستشكل) أى المكاتب (قوله بل الحر يخالج) عبارة النهاية ويقال الحر به الخ (قوله لعمدة) لتعلل للاشكال والضمير راجع للمكاتب اه عش ويجوز كونه لتعلل لقوله بل الحر يخالج (قوله لانه) أى بما هو لولأنا الضامر بأمره الى الحر لانه لكان أولى (قوله وقد لا يقع) أى بان قبول السيد اه عش (قوله اجاعاً) الى قوله وبعت في النهاية يؤكد في المنفى الاقوله وحدها لان الشروع وقوله وما هو رزاق المنى (قوله من قوى مشقة) سياتى في بعض الافراد الاكتفاء بالضعيف القادر على الاستغاثة مع مقابله بالقوى فلهل مراده بالقوى غلباً يشمل الضعيف المذكور اه رشدى (قول المنى أو صانعاً منقوضه) بفتح الحاء المهملة من التخصيص وهو المنع اه (قوله وحدها) وقفاً للمنع عبارة مع شرحه كونه محرراً لحاط دائم أو صانعاً منقوضه لحاط في بعض من افرادها اه وخلافاً للمنفى عبارة بغيره بما يقتضى الاكتفاء بالحصانة بغير ملاحظة وليس مرادها انه يصير خلافاً في فوه وان كان يحسن كفى لحاط معناه فدل على ان اعتبار الحفا لا يستلزم الا انه يحتاج في غير الحصان الى حوامه يمكن في الحصان بالاعتاد اه (قوله أو مع ما قبلها) أى للاختلاف في أنه قد تكفي في الحصانة وحدها وقد تكفي في الملاحظة فحدها سم أى وقد يجتمعان اه عش (قوله لان الشرع الخ) علة لقوله وانما يفتق الاصول الخ المقتدان المدا في الحر زعلى العرف عبارة الخ والروض والحكم في الحر والعرف فانه لم يحد في الشرع ولا لا يقتصر جمع الخ (قوله والاولان) فقد يكون النش حرزاقى وقت دون وقت بسبب صلاح احوال الناس وفسادها وقت السلطان وضعف مبطلة الفرز الى جلا بعد ما صرح به مضعوا قال الموردي الارزاق يختلف من خمسة أو وجه باختلاف فاضال الخوخة ومن باختلاف جهة البلد كثر غذاره وعكسه وباختلاف الوقت أمانا وعكس وباختلاف السلطان عدلا وظلما على الملبس وعكس وباختلاف الليل والنهار وحرز الدليل أغلق اه معنى (قوله مضيق) بفتح اليا المشددة (قوله مع انتفاءهما) أى للاختلاف والحاصة (قوله من لم تزل ملاحظة) يجوز أيضاً ان يضاف من لم تزل ملاحظة حصانة موزعه بل يمكن ان يدعى حصانة لذلك وأما تركه اياه وخطبه على الارض فلا ينافى ذلك فليأمل (قوله الآن فرق) كنهه ليمر (قوله فانه كان كانت فاقه الخ) أى ومغشى عليها أو سكرانته عش (قوله لقد تم على الاستغناء) وكلم الوه في ذلك غيرها كما فهم بالاولى عش (قوله وحدها أو مع ما قبلها) فدل انه قد يكفى في الحصانة وحدها وقد تكفى في الملاحظة وحدها

(بلا حظ) المسر ومن قوى مشقة (أو حصانة موزعه) وحدها أو مع ما قبلها كالمعنى ما تى أو ما لا يتناول قطعاً ان الشرع أطلق الحرز ولم يبين ولا يشترطاً لا يقتصر جمع فمدا في العرف وهو مختلف باختلاف الاموال والاحوال والاولان واشترط لان غير الحرز مضيق فالكه من القصر في التوبين ومعه مقرر زعم انتفاءهما ورد بان التوم عليه المانع غالباً لاخذ

موضع حقيقة سم أي بان يقال المراد بالموضع مأخذ السروق منه وهو هنا حصين بالنوم على الثوب  
 اه عش (قوله أو تابعه) عطف على ذلك النوع (قول المتن فان كان بصرا) إلى قوله كفي لحاظ معناد  
 ما قصد به هذه الصنيع في نفس من اعتبار العاط في الجح في سائر الصور غير مراد بديل قوله بملحظة  
 أو حصان الخ الال على أنه قد يكتفي بمجرد الحصة فلا ينافي بعدم اعتبار العاط في بعض مسائل نحو  
 الأصل والدار إلا تستوفيه إلا في كفي لحاظ معناد أي حيث يعتبر العاط سم على وجه صريح به  
 قول الشارح قبل فلو ما عتد خلوا الخ اه عش (قوله وكل منها الخ) أفهم أنه إذا كان لاحدا حصانة  
 كان حرزها جامع الآن يقال الواو فيه للاختلاف بين مجال كل من الثلاثة اه عش وإلى الأول قيل  
 القلب كما هو أي الأحراز هو المشاهد في مساجد اسلامبول وذلك يجعل أهله لا يفردهم وجواهرهم في  
 مساجدهم وأنه أعلم (قوله بكسر الهمزة) وهو الرافعة لصلواتها على الأمام فهو كافي الصحاح مؤخر  
 العين من جانب الأذن بخلاف الذي من جانب الأنف فيسمى موقا يقال لحظته انظر إلى جوهره اه معنى  
 (قوله إلا للفران الخ) أي للفران فلو وقع اختلاف في ذلك هل كان ثم ملاحظته من المالك أو لألفينيقي  
 تصديق السارق لأن الأصل عدم وجوب القطع اه عش ومن معنى المغني ما وافقه (قوله وأخذ فيها) أي  
 في تلك الفرقة (قوله ويبحث البليغي الخ) اعتمد المغني وكذا النهاية فيما يأتي في شرحه ولو بمتاع وضعه  
 الخ ونال عنها فضل الماص وما بحثه البليغي من اشتراط رؤية السارق الخ يختلف الكلام اه عبارة  
 سم اعتمدت هنا الشهاب الرمي رحمه الله تعالى عدم اشتراط ذلك (قوله لأنه لا يمنع) أي السارق من  
 السرقة (قوله الاحتياط) أي حين الرؤية (قول المتن بحسن) أي بكانت رويت وطاوت اه معنى  
 (قوله المتن كفي لحاظ معناد) أي حيث يشترط العاط والافتد لا يشترط العاط مطلقا كما يعلم من كلامه  
 الآتي في المشية اه سم (قوله ولا يشترط) الخ قول المتن فمصرف في النهاية الأقوله خلافاً لمن ظن إلى  
 لا بشرط الدوام (قوله فلا يشترط دوامه على العرف) كذا في المغني (قوله اه) أي فيما إذا كان السروق  
 بحسن وقوله وثم أي فيما إذا كان بصرا أو معصداً الخ (قوله أخذ الخ) على لفظ المذكور وقوله وذلك أي  
 الاختلاف (قوله وإن لم يكن الخ) عبارة النهاية وإن لم يدم عرفاه (قوله دواماً أي دائماً) قول المتن واصطبل  
 بكسر الهمزة وهي هزة قطع أصله وكذا يشترط وقه بيت الجبل ونحوها اه معنى (قوله ولو بنفسه) إلى قوله  
 ومنه يؤخذ في المغني الأقوله وأغلق وقوله كالمع إلى المتن (قوله ولو بنفسه) أي وكثير الثمن اه معنى (قوله  
 فع العاط) أي الثايم اه معنى (قوله كالمع من كلامه الآتي في المشية) قضية لاخذ مما يأتي في المشية  
 الحاقها بما هو قضية اعتبار العاط له على ما سبق في التنبيه في هامش ما هناك اه سم (قوله بخلاف نحو  
 الثياب) أي مما يخفى ويسهل جله اه معنى (قوله وأما في البليغي الخ) اعتمدته النهاية والمغني وشرح  
 الاسلام (قوله ورواية بقرية السقاء) (تنبيه) المتن حرز التن إذا كان متصلاً بالور كجمر في الاصطبل  
 معنى واصل (قوله ومنه يؤخذ) أي من قوله ما عتد اه رشيدى (قوله تنبيه ذلك بالخبيسة) أي  
 بخلاف المقض من السروج والجمع فلا تكون محرقة اه نهاية في قيامه ان ثياب الغلام لو كانت نفيسة  
 (قوله منزلة منزلة ملاحظته) بعبارة أضافت منزلته لخاصة موضعه بل يمكن أن يدعى حصانة موضعه حقيقة  
 (قوله فان كان بصرا) أو معصداً إلى قوله كفي لحاظ معناد ما قصد به هذه الصنيع في نفس من اعتبار  
 العاط في الجح في سائر الصور غير مراد بديل قوله بملحظة أو حصان الخ الال على أنه قد يكتفي بمجرد الحصة فلا  
 ينافي بعدم اعتبار العاط في بعض مسائل نحو الأصل والدار إلا تستوفيه إلا في كفي لحاظ معناد أي  
 حيث يعتبر العاط (قوله ويبحث البليغي اشتراط رؤية السارق) اعتمدت هنا الشهاب الرمي لعدم اشتراط  
 ذلك عرش (قوله أي المصنف كفي لحاظ معناد) أي حيث يشترط العاط والافتد لا يشترط العاط مطلقا  
 (قوله كالمع من كلامه الآتي في المشية) قضية لاخذ مما يأتي في المشية الحاقها بما هو قضية اعتبار العاط

حرز نوع حرز ما يدره من ذلك النوع أو تابعه كما يعلم مما يأتي في الأصل (فان كان بصرا) أو معصداً (ومعصداً) أو شارب أو سكرتة مسندة أو نحوها وكل منها لخاصة (اه اشتراط) في الأحراز (دوام لحاظ) بكسر الهمزة في الفقرات العارضة عادة فلو تغفل وأخذ فيها قطع ويبحث البليغي اشتراط رؤية السارق في الملاحظة لا يمنع من تحصيله الاحتياط (ولن كان بحسن كفي لحاظ معناد) ولا يشترط دوامه على العرف وظاهر صنيعهم اختلاف العاط هنا وشم خلافاً لمن اتفادها أخذاً بما جرى في استثناء الفقرات وذلك لاشتراط الدوام في تلك الفقرات القليلة جداً التي لا يتجاوزها أحد عادة لا هنا بل كفي لحاظ في بعض الأزمنة دون بعض وإن لم يكن دواماً عرفاً (واصطبل حرز دواب ولو نفسة ان اتصل بالعمرة وأغلق والأفع العاط كما به علم من كلامه الآتي في المشية (لا يثبت) ولو خبيسة فلا العرف ولأن أخرج الدواب مما يظهر وبعد الاجتزاء علمه بخلاف نحو الثياب وما شئى البليغي ما اعتد وضعه نحو السطل وآلات الدواب كسرج ورفعة وحل ورواية وثياب غلام علا بالعرف ومنه يؤخذ تنبيه ذلك بالخبيسة

لا بد وضع مثلهما في الاصطلاح لم يكن حوزا لها اه عش (قوله وعبر متحويان) أي حصنه اه معنى  
 (قوله المتن وعبر متجاوز الخ) الغرض منه بيان تفاوت اجزاء الدار في الحرز بقا النسبة لانواع الخمر ومع قطع  
 النظر عن اعتبار الملاحظة لقطع الحصانة في الحرز بقا عدم اعتبار ذلك وعدم اعتبار من قوله  
 الا تي ودار منصفه الخ اه سم (قوله لتغير نحو السكان) أي فليست حوزة عن السكان اه سم  
 (قوله تحسبه) الى قوله اي بان يكون في المعنى (قوله المتن وتبين بانه) أي مهتو نحوها كالنسط اه  
 معنى (قوله وسوق) فاذا سرق المتاع من الدكاكين وهنالك سلبس بالليل قطع (قروح) اه لوضم العطار  
 أو البقال أو نحوهما لا يمتنع تورطها بحمل على باب الحانوت أو أخرى عليها شبكة أو خلفا لو حن على باب  
 حانوته كانت حوزة بذلك في النهار ولو نام فيه أو غلبه عن لان الجيران والمارة ينظرونه وفيه ما يفعل ما ينهم  
 لو قصدوا السارق فان لم يفعل شيئا من ذلك فليست حوزة وما في الليل فحصر في ذلك لكن مع حارس والبقل  
 ونحوه كالقبيل اه ضم بعضه الى بعض وترك على باب الحانوت وطرح عليه خضيرة أو نحوها فهو حوزة بحارس  
 وادورق ساعة ودرا على مابصر اه مأخوذة من الاصطلاح لنفسه التي تترك على الحرايت في ليالي العباد ونحوها  
 لمرتين الحوايت وتستر بنمط ونحو حوزة بحارس لان أهل السوق يتنادون ذلك فيقوى بعضهم بعض  
 بخلاف ما ذكره القلي والنياب الموضوعة على باب حانوت القصار ونحوه كتمتعة العطار الموضوعة على باب  
 حانوته فيبصره والقدر التي يطبخ فيها الخوايت حوزة بسدد تنصب على باب الحانوت للشفقة في نقلها الى  
 بناء وغلاف باب عليها والحانوت المغلق بالحرز حوزة لانواع البقال في زمن الامن ولولا لانواع البراز بخلاف  
 الحانوت المنوح والمغلق زمن الخوف وحانوت البراز للدار والارض حوزة للبرز والزرع للعادة وقيل ليست  
 حوزة لاجلاس قال الاخرى وقد تختلف ذلك باختلاف عرفه النواحي فيكون حوزة في ناحية بحارس وفي  
 غيرها مطلقة انتهى وهـ ذابا أو نحوها ليط بظا لحرز والتمار على الامتداد الان اتصلت ببعض  
 براقيتها عادة وأشجار أفندي قاله ويرحز زبلا لحرز بخلافها في البرية والتمار في المثلثة والحد في المربعة  
 والتمار في المثلث والخط في المثلث كل معنى ان الحصر اغبر حوزة لاجلاس وأبواب الدور والبيوت التي فيها  
 والخوايت جماعليها من مغاليق وطلق وسما حوزة بتر كيه او لومقنوعة أو لم يكن في الدور أو الخوايت  
 أسدومتها كمال الزكشي وغير مستوف الدور والخوايت وخامهوا لا بحوزة البناء والحطب  
 ولعلم البياعين حوزة بشد بعض كل منها الى بعض بحيث لا يمكن أخفشي منها لاجل الرباط أو يفتق بعض  
 الفرائض حيث اعتيد ذلك بخلاف ما ذكره بقا به بشرط ان يكون عليه باب مغلق من غير ووض مع شرحه  
 (قوله أو يملوك غير مغرب) مفهومه انه لو نام في مكان مغرب ولا يكون مابصره وابه ووجه بان  
 المروق من متعدد بنحوه المكان المذكور فلا يكون المكان حوزة وساقى التصريح به في كلام المصنف  
 في الفصل الا تي اه عش (قوله المتن أو قوسد متاعا) أي وضع تحت رأسه أو تارك عليه اه معنى (قوله  
 حوزة) بنفع الرأه أي حرزا (قوله لامافيه) مطلق على متاعه وذه النهاية بخلاف ما عليه اه وبعبارة  
 المعنى واستثنى الماوردى والى واني فقه (قوله قوسد) لا يراه التوسد حوزة كقوسد كسافه نقداً وجوه  
 حتى يشده بوسطه قال الاخرى أي تحت الثياب اه (قوله ويحت تقيد بشده) عبارة النهاية وبنق ك  
 قال الشيخ تقيد بشده الخ اه (قوله المتن فحصر) فيقطع السارق بدليل الامر بقطع سارق وقدمه سفوان  
 قال الشافعي رضي الله تعالى عنه وادع كان حوزة لاجلاس عليه ما قطع بتقيد صنوفه بدنه اذا حرز  
 مثله باهنا بنفاذ غيره من عين الحارث بحيث لو ناله لم يره كان دفن في تراب أو ولو تحت ثوب أو مال بينهما  
 له اعل ماساقى التقيد على فهاش ما هنالك (قوله أي الحصر وعبر متجاوز الخ) الغرض منه بيان تفاوت

(وعبره) نحو خان ودار  
 وصفتها لتغير نحو السكان  
 (حوزة) تحسبه (وأيضا)  
 بانه لا آتية أو ثياب تحسبه  
 ونحو (حلي) وتقد بل حوزها  
 البيوت المحصنة ولون نحو  
 خان وسوق عملا بالعرف  
 فيها (ولو نام بصراه) أي  
 سوات أو يملوك غير مغرب  
 (أو مسدود) أو (على)  
 قوسد أو قوسد متاعا بعد  
 التوسد حوزة لاجلاس  
 نحو نقدا الان شده بوسطه كما  
 يأتي ويحت تقيد بشده  
 تحت الثياب أي بان يكون  
 الخط المشدود به تحتها  
 بخلافه فحوزة السهولة تقطعه  
 حيث لا (فحصر)

ان حفظه ولو كان متقطعا للعرف كذلك اذا أخذ بحسنة أضافته أو مداه من رأسه وأصبه ما غير المتخلف فيه وكان في غير الأفعلة العليا أو رجله أو كسبه بقدره وسيلون في البقي في التقييد بشد الوسط في الأخير فقط بان ادرك انشاما للنام بالأخذ وهو مستوفى الشكل وبان اطلاعهم للنام يشمل ما فيه قص عين (١٣٦) ويرد بان العرف بعد للنام على كس نحو تقلمه فطرادون والنام في أصبعه نامت نفس عين

وأضافا لانتباه باخذ النام  
أسرع منه باخذ النام  
الرأس وظاهر في خصوص  
الرأى وأخذ النام لا يعجز  
بجعله في يدها أو رجلا  
أن عسر أراحه بحيث  
وقوف النام غالبا أخذ  
ذكر وفي اختلاف في الأصبع  
(فلو انقلب) بنفسه أو بفعل  
السارق (فزال عنه) ثم  
أخذه (فلا) قطع عليه وال  
الحرز قبل أخذ وفارق قلب  
السارق نحو قلب الحرز  
بأنه هارقه بأزالته من  
أصله بخلاف ثم وأقول  
الجو بين وإن القطان لو  
وجد جلاصه نام عليه  
فألقاه عنه وهو نام وأخذ  
الجل ففقد النام  
البنة في قتال لا قطع لانه  
دفع الحرز ولم يمسك  
قاله أوجملنا اقروا من فرقه  
بين هتلك الحرز ورفع  
من أصله وينتخب منها ولو  
أسكره ففقد النام لم  
يقطع لانه لا حرز حيث  
(و هو متاع وضعه بقره)  
بجحت وراء السارق وتنتع  
الأنفغة (يعراه) أو مسمع  
أو شراع (ان لا حلقه) لحاطا  
داعيا كالمسح (بحر) بخلاف  
وضعه بعد ادعته بحيث  
لا ينسب اليه فانه مضيق  
ومع قره منه لا دمن انتباه  
ازدحام الطارقين أو لاشترط  
كان نام أو لانه ظهره أو دخل  
وان لم يكن قطع كل داخل

جدار فقد أخرج من خزءه منى وروى مع شرحه (قوله ان حفظه ولو كان متقطعا) كانه إشارة الى اعتبار ما في قوة وشرط الملاحظ سم على ج اه عش (قوله ان حفظا) الى قولنا نحن متصلة في النهاية القوة وفارق الى ما قول الجويني (قوله وكذا) الى قوله نازع في المنفى (قوله وكذا) الى (قوله اذا أخذ عمله) الى أي قيل لو نام نحو صحره لا بأس بعلمته أو غيرها كداسه ونامته اه مفتي (قوله في غير الأفعلة العليا) أي من جميع الأصابع اه عش (قوله أو كسبه) نقصد عطف على علمته (قوله ونزع البقي) الى عبارة النهاية ونزع البقي الى مردود بان العرف الى (قوله في الأخير) متعلق بالتقييد (قوله يشمل ما في قصص) الى أي هو مثل التقيد لم صار الحاتم عرا مطلقا وكس التقيد بشرط الشد في الوسط (قوله ويرد بان العرف) نشر لعل ترتيب الف (قوله بجعله في يدها) الى أي ان كانت تافق في يدها فلا بد نفس البت حرزاه اه عش (قول المتن فلا انقلب) أي في نومه اه مفتي (قوله بنفسه) الى قوله لما تقرر في المفتي (قول المتن عنه) أي التوب اه مفتي (قوله نحو نفس الحرز) أي ما انقلب الحاطا أو كسر البت أو فقهه وأخذ الناصب فانه يقطع بانفاق اه مفتي (قوله هتلك) أي قلب السارق رفقه أي الحرز وقوله بخلافه ثم أي في القلب (قوله وأما قول الجويني وإن القطان) أي المتقضي القطع في مسألة قلب السارق (قوله فقال لا قطع) أي في مسألة الجل (قوله وما قاله) أي البغوي من عدم القطع (قوله وينتخب منها) الى وقد يؤخذ منه أيضا لو وقع الحرز من أصله هناك بأن هدم جميع جدران البيت لم يقطع فليتام سم ومعهم أن يحصل ذلك حيث كانت النيات التي أخرجه من الجدار هدمه لا ساوى تصابها وأقطع اه عش (قوله لو أسكره) الى وقيل ذلك لانه لو كان تقبل النوم بحيث لا يتنبه بالضرر يك الشد نحو لم يقطع سارق ماعه وعليه سم على ج اه عش (قول المتن وضعه) أي كلامهما اه مفتي (قوله بحيث وراء) الى قوله ولو أذن في المنفى القوة ويجري الى المتن (قوله بحيث وراء) الى الله منى على بحث البقي السابق وكذا قوله الآتي وادع يزجره فليتام اه سم أقول قد تفرقه المفتي هناك من البقي في عبارة بشرط مع الملاحظة أمران أحدهما الى الثاني أن يكون الملاحظ في موضع قريب بحيث وراء السارق حتى يمنع من السرقة فلا يتغلب فان كان موضع لاراء فلا قطع الا لحرز ظهر للسارق حتى يمنع من السرقة قاله البقي اه (قوله بحيث وراء السارق) الى المناسب للمفهوم الآتي بان قول بحيث ينسب اليه اه رشدي (قوله كاسر) أي انفاق المتن (قوله بحيث بعد لوقته) أي السراق اه عش والاولى أي الطارقة في كافي المنفى (قوله ولو أذن للناس) هل بشرط الاذن لفظا أو بكتفي بالأعم كقرينة الحال لا بعد الثاني اه سدم عبارة عش ولارق في الاذن بين كونه صريحا أو حكما كن فتح داره وجلس البيع فيها لم يمنع من دخول لشرائعه اه وتندصر بالمعوم قول النهاية ولو فتح داره أو ما قوله لبيع متاع فقتل شخص الخ (قوله في دخول نحو داره) الى منما الحليم في دله الفصل فسر تعسف بقطع حيث لم يكن ثم لاحظا وبخلاف الاكتفاء فيه بالوحد والكثر بالنظر الى كثرة تالي حقوقها ومنه أيضا ما جرت العادة من الاجمالة التي تعمل للارتفاع حرز من السكان (قوله ان حفظه ولو كان متقطعا) كانه إشارة الى اعتبار ما في قوة وشرط الملاحظ الخ (قوله وينتخب منها) لو أسكره ففقد النام فذامعه الخ وقيل ذلك لانه لو كان تقبل النوم بحيث لا يتنبه بالضرر يك الشد نحو لم يقطع سارق ماعه وعليه (قوله أيضا وينتخب منها) الى وقد يؤخذ منه أيضا أنه لو وقع الحرز من أصله هناك بأن هدم جميع جدران البيت لم يقطع فليتام (قوله بحيث وراء) الى الله منى



وهذا بين مما ذكره أولا بقوله فان كان بصراء الخ في ثم صرح به ايضا وشرط الملاحظ قد رتب على تنوع اوق بقوة واستعانة فان ضعف بحيث لا ياتي السارق به ويعد محله عن القوت فلا حراز بخلافه اذا الى بهود ثم لولا حراز متاعه ولا غرت فان تغلبه اضعفت وأخذ قطع أو أقوى فلا (ودار) حصينة يكلم من قوله أو حصينة موضع كنه لا ياتي اشتراطه يكلم من صريحه وجرد قوت منقطع (منفصلة عن العمارة ان كان بها قوتى بقتان حرم نفع البلبوا غلاقة) اقتضاء العرف ذلك (والا) يكن بها (١٣٧) أحدا وكان بها ضعيفا ويعد من الغرت أقوى ولكنه قائم (قلا) حرز

ونحوه اذا دخلها من اذن له فان كان بقصد السرقة قطع والا فلا ما شر المأذون له فيقطع مطلقا وكون الدخول بقصد السرقة لا يعلم الا من فلو ادى خشوه لغير السرقة لم يقطع اه عش (قوله وهذا بين الخ) عبارة الفنى هذه المسئلة حلت من قوله سابقا فان كان بصراء الخ ولكن زاد هنا قيدا القرب ليخرج ما لو وضعه بعدا بحيث لا ينسب اليه فان هذا اقتضى حراز اه (قول المتن على منع سارق) أى من الانحد لو اطاع عليه اه معنى (قوله فان ضعف) الى المتن الفنى (قوله ويعد محله عن الغرت) فيه اشتراط الى ان في حكم القوتى الضعيف القريب من الغرت سم على ج اه عش (قوله أو أقوى) يقى المساوى سم على ج اه قول وينبغي انه كالاتوى اه عش زاد السيد عز لان المساوى ياتي بمساو به اه (قوله كاعلم) أى التيقيد بالحصينة (قوله) لكنه لا ياتي اشتراط الخ وحينئذ تفسر طيته انما هي في قوله ومنه اه رشدي (قوله علم) أى شرح أو حصنة موضع (قوله) مع قوتى الخ متعلق باشتراطه (قول المتن منفصلة عن العمارة) أى ككونها باطراف النمر ابدال الساتين وقوله حرز أى لما فيها ليل ولولا اه معنى (قوله لا تقتضاه العرف) الى قوله أو قيو لموضع فقضى الفنى (قوله) وكان بها ضعيفا (أى لا ياتى به اه معنى (قوله ويعد من الغرت) فيه اشتراط الى ان الضعيف القريب من الغرت في حكم القوتى سم اه عش (قوله ولو لموضع غلغل الباب) غاية في الصو والاشارة اه معنى (قوله هذا) أى التعميم بقوة ولو لموضع الخ (قوله) ما عليه هنا عبارة النهاية في الكاب للحرز اه (قوله) قائم الخ ظاهر ولو لا سارق من خوف اه سم (قوله) بصر رفقه أى صونه اه عش (قوله) أو فيه أى الباب أى فتحته اه عش (قوله) ولو لموضع فقه لا يفتى ما في هذه الغاية (قوله) انه أى من بدار الخ (قوله) منه أى الظاهر والجار متعلق بقصد (قوله) بحيث واه الخ الاستدلال وكان بحيث الخ (قوله) بالعمارة الى قول المتن وختم في النهاية لا قوله على ان البقيني الخ (قوله) يعرف بينه أى بين مقتضاه اطلاقهم من عدم اشتراط الاطمان جميع الجواب هنا (قوله) بين ما ياتي في الماشية أى قوله هذا ان اطاعت بها العمارة من جوابها كالموا لاقتبال الخ اه وشدي وجبارة سم كانه يريد به ما افاده قوله الا تى والا فكفى قوته كبحته الاذرى الخ من اعتبار الحافظ نهرا من الامن والاغصا حيث لا اطاعة يجو انهم وعدم اعتباره كذلك كما ياتي في قوله فان خلت الخ فليشامل اه (قول المتن حرز) أى لما فيها ليل ونهرا اه معنى (قوله) ودالخ و يمكن حل كلام الاذرى على الضعيف العاشر من الاستفاضة فتكون ظاهرا اه معنى (قوله) واشتراط التام أى الحافظ التام (قوله) ذلك أى بقدرته على الاستفاضة بالجيران (قوله) الى الباب الى قول المتن وختم في النهاية لا قوله اخذ الى المتن وقوله كالموا الى اما بالنسبة بقوله أى كثرة الى المتن (قوله) هي أى الدار المنصلة (قوله) انه أى ما فيها من الامنة (قوله) ذلك أى لا نه ضاع اه عش (قوله) على بحث البقيني السابق وكذا قوله الا تى بحيث واهو يترجمه فليشامل (قوله) أو أقوى) يقى المساواة (قوله) ويعد من الغرت) فيه اشتراط الى ان في حكم القوتى الضعيف القريب من الغرت (قوله) قائم الخ ظاهر ولو لا سارق من خوف (قوله) ويرق بينه وبين ما ياتي في الماشية كانه يريد بها ما ياتي في الماشية ما افاده قوله الا تى والا فكفى قوته كبحته الاذرى الخ من اعتبار الحافظ نهرا من الامن والاغصا حيث لا اطاعة يجو انهم لا يوجبوا عدم اعتباره كذلك كما ياتي في قوله فان خلت الخ فليشامل (قوله) ولو منه أى الحافظ في المنفصلة

ولو لموضع غلغل الباب هذا ما جرب عليه هنا ما جرب عليه الى الوجود وغيره ما واعتمده وما صاله مع زيادة عليه أتم حرز ملاحظ قوتى بها بقتان مع فقهه واغلاقه قائم مع غلاقه أو ردمه ولو لموضع بحيث يصيبه ينتبه به ولو فتح أو أمامه بحيث ينتبه بصري فقهه أو فيه ولو لموضع فقه بحيث يعجز عنه زانه ويظهر فيه بدار كبيرة مشتتة على محال لا يسهم من باحدها من يدخل الاخره لا يعجز به الا ما هو فيه وأن من بابها لا يعجز به ظهر هالا ان كان يشعر عن يصددها بهانه بحيث واه ويستزجره (ودار) متصلة بالعمارة أى بدو ومسكونة وان لم تحص العمارة يجو انها كما اقتضاء اطلاقهم ويرق بينه وبين ما ياتي في الماشية بان الغالب في دور البلد كثرة الطر وقول الملاحظة لها اختلاف بالنسبة الماشية (حرم من اغصلا حواظا) بها (ولو) هو (تام) متعصف ولو لا ولو وزن خوف ورجح الاذرى في الضعيف

(١٨) - (شر وى دامن قاسم) - (تاسع) انه كالدروم وديان الاجرازا اعظم وجد يعلق الباب واشتراط التام اه لو لم يستغث بالجيران فكفى الضعف ذلك على ان البقيني اطلاق في عدم اشتراط ثم عى الغلق نعم ينبغي تقييد الحرف بما اذا كان السارق ينفذ قه حيث يذات فتارة بالجيران كالموا ظاهري في شرط الملاحظ (ومع فقه) أى الباب (وقوم) أى الحافظ به بالنسبة لما فيها من الامنة (عش) برح زلا (لا) ضاع ما يمكن التام الباب أو بقره كالموا ظاهر اخذنا من سمر تبا الاول (وكذا ثم اراق الاصح) فذلك

ونظر الجبريان والطارقين لا يفيد جفره في هذا بخلافه في أمتعة باطراف الكاين لوقوع نظرهم عليها بخلاف أمتعة الباروز من الخوف هي غير حرز قطعاً كلوا كان الباب منعطف لآخر به الجبريان أما بالنسبة لها نفسها أو أياها المنصورة وحلقها المسمرة ونحو سقتهما ورخما فاهسي حوز مطلقاً (وكذا) تكون غير حوز أيضاً إذا كان بمن يقتطعان) لكن تغلفه سارق في الاصح) لذلك لتقصير به عدم المراقب ابقم الفصح ومن ثم لو بالغ في الملاحة فتنهز السارق الفرصة (١٣٨) وأخذ قطع قطعاً (فان خلت النار) المتصلة عن حافظها (فانذهب انهار حرزها) وألحق

بما بعد الغروب إلى انتفاع الطارق أي أكثره عادة كما هو ظاهر (زمن أمن واغلاقه) أي مع معالم وضع مفتاحه بشق قريب منه لانه مضيق له (فان فقد شرط من هذه الثلاثة بان فتح أو الزن زمن خمد أو ليل والحلق به ما بعد الغروب إلى الاسفار) (فلا) يكون حوزاً (وشعبة) بصرها لمن تشدد الظن بها وتوحي بالرفع عطف لجهة على جهة في حجب النفي ونظيره قراءة قبل انهم من يتق باثبات الياء ويصير بالجزم قالوا من موصولة وتسكن بصير لعطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشرطة في العموم والاهتمام إذا دخلت الفاعل حيزها فكذلك هنالك بمعنى لاني الذي فكأن ترخي عطفها على المعنى لاهل اللفظ ويصح تخريجها على مافي قوله فليس من رهيب العيسى

ونظر الجبريان الخ) ودليله مقابل الاصح (قوله في هذا) أي أمتعة النار (قوله بخلاف أمتعة النار) أي فلا يقع نظرهم عليها (قوله وزمن الخوف) اما لمن قوله هي المبتدأ وأطرف لقوله غير حوز ويتغير في النظر وفي لا يتغير في غير هاء عبارة النهاية أما من الخوف فغير حوز اهـ وعبارة النفي تنبيه على ان خلاف زمن الامن من التنبه وغيره والا فلا يلام كاللبي اهـ وهما أحسن (قوله أما بالنسبة الخ) محترز قوله بالنسبة لافعال الخ (قوله لها) أي النار (قوله وأياها المنصورة الخ) وكلاهما إذا ذكر الساجد فسوقه وأجسد انهم حوز في أنفسهم فلا يتوقف القطع بسرعة شئ مناعل صلاح اهـ عش (قوله ورخما) أي المبتدأ بما هو كان مقر وشايل ورخما وأكان لصاحبه سدورها اهـ عش (قوله فهي حوز مطلقاً) أي متصلة كانت أو منفصلة اهـ عش ولو لا لزمن خوف (قوله لذلك) لعله متعلق بقوله غير حوز والا لتعليل مذكور بعده ولم يعطه عليه اهـ رشيد ويظهر انه علة وقوله لتقصيره الخ علة العلة (قوله بشق قريب) مفهومه انه إذا كان يجعل بعد وفش عليه السارق وأخذ قطع ويقطع وينفان في حكم البعد ولو كان القناع مع المسالك حوزاً وجب معاملة القطع وقتر وجتمعت لا توصلت به إلى السرعة فتقطع اهـ عش (قوله أو الزن زمن خمد) أي أو كان الزن الحزق وقوله أو ليل كان الأولى نصبه (قوله وأخيه) أي بالليل (قوله فلا يكون) الأولى التأنيت كأي النهاية والنفي (قول المتن وشعبة) ومن ذلك بيوت العرب بالعرش وقتل الخد من الشعر اهـ عش (قول المتن انظروا) أي حوزها (قوله بالرفع) إلى قوله فلو أني النهاية (قوله عطف لجهة الخ) كذا أكاده الشارح الحق وظاهر هذا التفسير انه عطف مجرور على مع مرفوعه صلي مجموع تشدع مرفوعه حيث لا يظهر قوله وظاهر الخ إلا أن يقال انه نفسه في أصل استشكله بحسب الظاهر وان اختلف التوجه للزبل لا لشكال فهو نظير في الجهة ونقل الفاضل الحنفى سم عن دالتاج السوطي توجيه المتن بقوله قلت أو يكون على افتراضات حرف العلة مع الجازم وهي فصحة مشهورة قرئ بها في السبع قوله تعالى انه من يتق ويصير باثبات الباعوه عن ماسد كره الشارح بقوله وقيل أثبت الخ اهـ سديد عبارة الرشدي قوله نظيره فقرأه فنزل الخ هذا غير صحيح لانهم عطف فعل على فعل لا جهة على جهة والألام يكن الحزم وجوه النفي إلا بتخرج على لغتهم فيثبت حرف العلة مع الجازم كما قاله السوطي في ذوالتاج في اضراب التناج وتغلفه عن ابن قاسم اهـ (قوله ويؤيد ذلك) أي عدم الاختصاص بالشعر (قوله على هذا) أي كما في قول قيس بن زمير (قوله فاولي المتن) انما تأتي الأولى بتان كان ذلك قياساً والا فلا وأولو يقبل ولا مساواة بل تتمتع اهـ سم (قوله بان انتمضا) أي قوله وروية السارق في النهاية تولى قوله وهو أصوب في النفي (قوله أو بين العمائر) لعله عطف على صهراف قول المتن وشعبة بصرها اهـ سم أقول وقول النفي فلو كانت مضرة وبين العمائر فهي كتابع من يديه في السوق اهـ صريح

ونظر الجبريان الخ) ودليله مقابل الاصح (قوله في هذا) أي أمتعة النار (قوله بخلاف أمتعة النار) أي فلا يقع نظرهم عليها (قوله وزمن الخوف) اما لمن قوله هي المبتدأ وأطرف لقوله غير حوز ويتغير في النظر وفي لا يتغير في غير هاء عبارة النهاية أما من الخوف فغير حوز اهـ وعبارة النفي تنبيه على ان خلاف زمن الامن من التنبه وغيره والا فلا يلام كاللبي اهـ وهما أحسن (قوله أما بالنسبة الخ) محترز قوله بالنسبة لافعال الخ (قوله لها) أي النار (قوله وأياها المنصورة الخ) وكلاهما إذا ذكر الساجد فسوقه وأجسد انهم حوز في أنفسهم فلا يتوقف القطع بسرعة شئ مناعل صلاح اهـ عش (قوله ورخما) أي المبتدأ بما هو كان مقر وشايل ورخما وأكان لصاحبه سدورها اهـ عش (قوله فهي حوز مطلقاً) أي متصلة كانت أو منفصلة اهـ عش ولو لا لزمن خوف (قوله لذلك) لعله متعلق بقوله غير حوز والا لتعليل مذكور بعده ولم يعطه عليه اهـ رشيد ويظهر انه علة وقوله لتقصيره الخ علة العلة (قوله بشق قريب) مفهومه انه إذا كان يجعل بعد وفش عليه السارق وأخذ قطع ويقطع وينفان في حكم البعد ولو كان القناع مع المسالك حوزاً وجب معاملة القطع وقتر وجتمعت لا توصلت به إلى السرعة فتقطع اهـ عش (قوله أو الزن زمن خمد) أي أو كان الزن الحزق وقوله أو ليل كان الأولى نصبه (قوله وأخيه) أي بالليل (قوله فلا يكون) الأولى التأنيت كأي النهاية والنفي (قول المتن وشعبة) ومن ذلك بيوت العرب بالعرش وقتل الخد من الشعر اهـ عش (قول المتن انظروا) أي حوزها (قوله بالرفع) إلى قوله فلو أني النهاية (قوله عطف لجهة الخ) كذا أكاده الشارح الحق وظاهر هذا التفسير انه عطف مجرور على مع مرفوعه صلي مجموع تشدع مرفوعه حيث لا يظهر قوله وظاهر الخ إلا أن يقال انه نفسه في أصل استشكله بحسب الظاهر وان اختلف التوجه للزبل لا لشكال فهو نظير في الجهة ونقل الفاضل الحنفى سم عن دالتاج السوطي توجيه المتن بقوله قلت أو يكون على افتراضات حرف العلة مع الجازم وهي فصحة مشهورة قرئ بها في السبع قوله تعالى انه من يتق ويصير باثبات الباعوه عن ماسد كره الشارح بقوله وقيل أثبت الخ اهـ سديد عبارة الرشدي قوله نظيره فقرأه فنزل الخ هذا غير صحيح لانهم عطف فعل على فعل لا جهة على جهة والألام يكن الحزم وجوه النفي إلا بتخرج على لغتهم فيثبت حرف العلة مع الجازم كما قاله السوطي في ذوالتاج في اضراب التناج وتغلفه عن ابن قاسم اهـ (قوله ويؤيد ذلك) أي عدم الاختصاص بالشعر (قوله على هذا) أي كما في قول قيس بن زمير (قوله فاولي المتن) انما تأتي الأولى بتان كان ذلك قياساً والا فلا وأولو يقبل ولا مساواة بل تتمتع اهـ سم أقول وقول النفي فلو كانت مضرة وبين العمائر فهي كتابع من يديه في السوق اهـ صريح

ان هذا ليس بما يخص بالشعر لانهم جعلوا هامة لا للقول بان ذلك ضروري وروى بذلك بل بصرح به تصريحهم به في حوز في يتق باثبات الباعوه وان قلنا من شرطه ان الجازم حذف الباعوه هذه الوجودية اشباع فقط واذا حجب لا به على هذا فاولي المتن وقيل أثبت حرف العلة رجو على الاصل من الجزم بالسكون ويصح تخريج المتن على هذا أيضاً (اذبالها) بان انتشيلها (فهي وما فيها كتابع موضوع) (بصراء) فيشرط في احراز هادرام لحاظ من قوى أو بين العمائر فهي كتابع عسوق فيشرط لحاظ معتاد (والا) بان وجد ما

(هـ) زال التمسك فيها (بشرط حافظ قوى فيها) أو بقربها (ولو) هو (تأني) نعم القبطان لا بشرط قرب بل ملاخظته ورؤية السارق له بحيث يتزجر به قاله البلقيني وهو أصوب مما وقع لذكر ركني وفيه قبح في فهم عبادة الرضوخا أنامم الباب أو بقرب به بحيث يتنبه بالوصول منه ثم ينظر أسبابه للعرفان ضعف من فيها الشرطان بل يقعون من يتقوى به ولو تجاه السارق (١٢٩) عنها كما في قول النجاشي عام عليه

وأولهم القوم نعم يكني فوم البلب بقلهم وهو القوم الأول بالمرح المعقولة - حمزة بن ميم عندهم هالات في حل عقلماء ما وقته فأن لم تعقل أشترت  
بقلته أو ما وقته عند أخذهم من كعب أو حوس (وابل) وغيرهم من الماشية - (صهره) ترمي فهدا من الألف في بها الحال التسعة بين العمرات  
(حمزة بن عافضه) (هاه) جميعهم أن يلفه فاصونه على ما في الشرع الضيق وقوله إن الرفعة من الأكثر من اكتفاء بالنظر لا مكان العدو إليها  
إمامهم ومنه فافهم حمزة كانا شاغل عنهما نوم أو غيره ولم تكن سعيه أو مقولة تهم يكني طرق في البرق القمري (ومقطورة)

أستومعنى (قوله طروق الناس) أى المعتاد اه عش (قوله وغير مقطورة) أى بالنسبة لتغير الأبل  
والبغال بقري يتغيان ثم هو في ذلك هناك ملاحظا لغير قول المصنف لا فى وغير مقطورة ليست  
مخرزة كما عليه سم اه رشدي عبارة سم قوه وغير مقطورة يفارق قول المصنف لا فى وغير  
مقطورة الخ يتصور وهذا الملاحظ وذلك بغيره اه (قوله بشرط الخ) وفي شرط باو الصورت لها ماسبق  
قريبا اه معنى (قوله وتقاد) ويصور القودى غير المقطور ومع تعديده بان عشي امامها انتبهه أو يقود  
واحد منها فيبقى الباقى أو يأخذ زمام كل واحد لكن تقاوتنا لازمة طولاً وقصر الحاصل فيها امتداد دخله  
لأنه بعضها عن بعض بحسب اختلاف الازمة سم على ج اه عش (قوله والافنا والافنا) أى  
فالمر زماراً فقط والباقي غير مخرز (قوله مرور به بالناس الخ) ظاهره وان جرت العادة بان الناس لا يهتدون  
السارق لغوصوفهم يمكن توجيهه بان وجود الناس مع كثرتهم يوجب عادة هيتسم بالخوف منهم  
فاكتفى بذلك اه عش أتولوي شئني فتسجد بها ذلكم تجر العادة بصر قته ولا المردود بهم وعاية بعضهم  
ايضهم فيها كجلى غوصوقا الجديدة في طريق الحج (قوله مع ذلك) أى الشرط وقوه في ابل وبغال  
أخرج الخيل سم اه عش (قول المتن قطار) هو بكسر القاف ما كان بعضاً من بعض اه معنى (قوله  
منها) أى الأبل والبغال (قوله فإزاد كغير المقطور) عبارة الروض وشرحه فلو زاد على تسعة عشر أى  
وكان الزائد مخرزاً فى الصرا لافى العمران وقيل غير مخرز مطلقاً وهو ما اقتضاه كلام المتأخر كالمحتاج كاهله وعليه  
اقصر الشرح الصغير انتهى اه سم (قوله فى احرارها) المناسب كغير الصغير اه رشدي (قوله ماهر)  
انظر المراد به فانه ان اراد به الحافظ في قوله السابق يحافظ واهما فالسابق والقائد كل منهما يحافظ واهما  
وان اراد به التفات القائد أو الراكب فقد استوى التسعة من القطر وما زاد على ما ينفى في الشرط فلا معنى  
لاشتراط عدم زيادة القطر على تسعة أو شياً آخر فلو ظهر مروده سم على ج اه عش ويمكن أن  
راد به الاول ويدفع قوه فالسابق والقائد الخ بان قول الشارح السابق وغير مقطورة الخ لا يفرق بين  
الأبل والبغال كاهو قضيتصنيع المعنى وقد منه من مخرج الرشدي والكلام هنا فيحافظ لكن براديه  
ما يتبع الرشدي فلنأمل (قوله تصف) أى تعري من سبعة إلى تسعة (قوله بان ذلك) أى تسعة  
بأتمام المنة أربعة (قوله لكن استحسن الرافعي الخ) عبارة تالهاية لكن الاعتماد استحسن المصنف كالرافعي  
من قول السرخسى الخ (قوله وصح المصنف قول السرخسى الخ) ورى عليه بان المقرئ قد روى وهو  
الظاهر اه معنى (قوله إلى عشرة) هل الغاية داخله أو خارجة لا بعد الخيل سم على ج اه عش (قول  
المن وغير مقطورة) عبارة الغنى وابل غير مقطورة كان كانت تساق ليست مخرزة فى الامسحان الأبل لا تسير

(قوله وغير مقطورة الخ) يفارق قول المصنف لا فى وغير مقطورة الخ يتصور وهذا بالملاحظ وذلك بغيره  
(قوله وتقاد) هذا مع عطفه على تساق الموصوف به غير مقطورة أى ضايع قوله لا فى بشرط مع ذلك  
في ابل وبغال ان تكون مقطورة مخرجة في شمول القودى لغير المقطور ومن غير الأبل والبغال فليظهر ما معنى رد  
غير المقطور ومع تعدده حتى شأى التفصيل بين روية جميعها وبعضها لأن يصور بان عشي امامها انتبهه  
أو يقود واحد منها فيبقى الباقى أو يأخذ زمام كل واحد لكن تقاوتنا لازمة طولاً وقصر الحاصل فيها امتداد  
خلف لتأخر بعضه هان بعض بحسب اختلاف الازمة (قوله وي بشرط مع ذلك) أى الشرط وقوه في ابل  
وبغال أخرج الخيل (قوله فإزاد كغير المقطور الخ) عبارة الروض وشرحه فلو زاد على تسعة عشر أى كان  
الزائد مخرزاً فى الصرا لافى العمران وقيل غير مخرز مطلقاً وهو ما اقتضاه كلام المتأخر كالمحتاج كاهله وعليه اقصر  
الشرح الصغير اه (قوله ماهر) انظر ما مراد به فانه ان اراد به الحافظ في قوله السابق يحافظ واهما فالسابق  
والقائد كل منهما يحافظ واهما أو شياً آخر فلو ظهر مروده فان اراد به التفات القائد أو الراكب فقد استوى  
التسعة من القطر وما زاد على ما ينفى في الشرط فلا معنى حيث لا اشتراط عدم زيادة القطر على تسعة (قوله  
إلى عشرة) هل الغاية داخله أو خارجة لا بعد الخيل

وغير مقطورة تساق في  
العمران بشرط في احرارها  
رؤية سابقها أو ركب  
آخرها لجهها وتقاد بشرط  
التفات قائدها أو ركب  
أولها (لها كل ساعة) بان  
لا يسهول زمن عرافين  
وربين فيما يظهر (يحب  
واها) جميعها والافنا واه  
قطر ويكنى عن التفاته  
مروده بالناس في غوصوق  
ولور كغير الاول والآخر  
فهو سابق لما أمامه قائداً  
خلفه (و) بشرط مع ذلك  
في ابل وبغال ان تكون  
مقطورة لانها لا تسير  
كذلك غالباً (ان لا يزيد  
قطر) منها (على تسعة)  
لغيره فإزاد كغير المقطورة  
في شرط في احرارها ماهر  
وزعم ان الصلاح ان الصواب  
سبعة بتقدم السنين وان  
الاول تصف وده الأخرى  
بان ذلك هو المقول لكن  
استحسن الرافعي وصح  
المصنف قول السرخسى  
لا يتقيد فى العمران بعدد قودى  
العمران يتقيد بالعرف  
وهو من سبعة إلى عشرة  
وقال جمع متأخر وان اشبه  
الرجوع على كل مكان الى  
عرفه (وغير مقطورة)

منها ساق أو قناد (الستحمر ر) بغير ملاحظة (في الاصح) لانها التسمية كذلك غالباً من ثم اشترط في سائر غير الابل والغنال نظرهما (تنبيه)  
للبهائم خصوصاً أو امتاع عليها احكامها في الاسرار وأعلمه كافي الر وضوئها واطلعه (١٤١) بل سر بحمان الضرع وحده ليس حوزاً

للمن والناموس رز زهاويه  
يعلم ضعف الوجه القاتل بانه  
لوحب من اثنين فاكتر  
حتى بلغ نصاباً بقطع لانها  
سرفت من حوزاً لان كل  
ضرع حوزاً لثنيه وبحل الاول  
ان كانت كلها لواحد أو  
مشتركة والام بقطع الا  
نصاباً لثا واحداً للوجه  
ان من سرق من حوز واحد  
عشرين كل مالئو مجموعهما  
نصاباً لقطع لان دعوى  
كل بدون نصاباً يؤيده  
ما ياتي في القاطع ان شرط  
النصاب لدم اشترأ كهم  
فيعتاد الحوز (وكن)  
من مالئت أو غيره ولو  
بيت المال ولو غير مشروع  
في قبر بيت حوز ذلك البيت  
بما فيه وعين الزكشي  
كسر الزكشي يمكن فوجه بانه  
لا يلزم من كون البيت حوزاً  
بالنسبة لنفسه كونه حوزاً  
بالنسبة لغيره من  
اختلافهما فقتضاهم انه  
باساؤ في نفسه يكون حوزاً  
بالنسبة لغيره من  
كسرها فانه لا يؤهم ذلك  
(حوز) ذلك الكفن فيقطع  
ساقه سواء أخرج الميت في  
قبره أم خارجاً عن البيوت  
من نيش قطعناه في تاريخ  
الخاري ابن ابن الزبير رضي  
الله عنهما قطع نياشاً  
(وكذا) ان كان وهو مشروع  
في قبر أولاده بالارض وحمل

كذلك غالباً في أصل الروضة والخل والبغال والجر والغم السائرة كلال بال السائرة ذالم تكن مقطورة  
ولم يشترطوا القطر فيها لکن معاد في البغال ويختلف عدد النغم الحوز معمار واحد بالبلد والضرع  
انتهى والذي عليه ان المقر ان البغال كلال تقطير او عدمه وان غير هملان الماشية مع القطر وعنده  
مثلها مع التقطير وهو الواجب اه (قوله منها) المناسب لبقية التسمية (قوله بغير ملاحظة) هذا انما ياتي  
ان جعل قول المصنف وبغير مقطورة في مطلق الماشية وان كان خلافه في كماله اذ هو في خصوص الابل  
كله فرض المسئلة وهي محل الخلاف وحده فثبت في معال الابل والبغال كما مر أما بالنظر لوضع المتن فلا  
يصح قوله بغير ملاحظة اذ قد ثبت ما مع الملاحظة من حوز وليس كذلك كما علم مما مر انظر لما في قوله بعد  
ومن ثم اشترط الخ هذا كماله ان الضمير في مباحثه يتنوع على نسخ فان كان كمن ياتي في نسخ أخرى ومجمعه  
الابل والبغال فيجب حذف هذا القيد لا يفتي اه وشدي ويمكن الجواب بحصول الملاحظة المنفصلة على  
الملاحظة العامة واختلافها في كفاية الملاحظة المعتادة (قوله نظرها) أي الغير والتأنيث نظراً للمعنى  
(قوله تنبيه) الخ قوله اذ الوجه في المتن (قوله البهائم) أي الماشية (قوله وظاهره) أي كلام الر وضوئها  
(قوله وبحل الاول) وهو القطع فيما لو حبل من اثنين فما يربط نصاباً بغيره الثاني والنهاية وبحل الخلاف  
الخ (قوله لم يقطع) أي جز ما كانه شتمنا في نهاية (قوله من حوزاً) بفتح الهزة (قوله يؤيده) أي  
الوجه المذكور (قوله من مالئت) التي في النهاية والمغني (قوله المتن حوز) بالجر صفة بيت اه مغني  
(قوله وعين الزكشي الخ) عبارة النهاية ولا تعين كسر الامتلاء للزكشي اه (قوله من كون البيت  
حوزاً) بفتح الزا (قوله لاس) أي في الحار المتصلة بالعمارة (قوله من اختلافهما) أي البيت والواقعة بالنسبة  
للحوز (قوله ففتحه) أي الزا (قوله المتن حوز) بالفتح غير كمن اه مغني واليه أشار الشارح وقوله ذلك  
الكفن (قوله ذلك الكفن) الخ قوله وفي تاريخ الخاري في النهاية (قوله فيقطع ساقه) وانما يقطع خارجها  
من جميع القبر الخارج جلا من العدا في قضاء القبر ورت كمن خوف أو غيره لانه لم يخرج من عام حوز  
نهاية ومعنى (قوله لم يقطع) خلافاً للمغني (قوله نخله البيوت) الخ قوله ويحت في المتن (قوله ان  
كان) الخ قوله وبحث في النهاية الاقوله بخلاف غير المشروع الى المتن (قوله ان كان) أي الكفن عبارة  
المتن وكذا كمن قبر بمقبرة كانت بغير العمارات حوزاً يقطع ساقه بحيث لا يخلو من ذلك لان القبر في  
لقبر حوز في العادة اه (قوله لتعذر الحفر) الظاهر ان تعذر الحفر سبب لابتعاد الارض لكون البناء  
على جبل وينبغي ان يعلق بذلك ما لو كانت الارض نحو او قمر بعد الانهار أو يحصل له ماء لغيره من البحر  
ولم يكن الماسع جود حال المتن لكن حزن العادة وجوده بعد ان في وصول الماء اليه حكمة لحرمة الميت  
وقد يكون الماسع جود حال المقبر اه (قوله لاسلطاً) أي تعذر الحفر أو لابتعاد الارض عن المقبر  
ما اذا تعذر الحفر ولا بد أيضاً كمن يتبعهم أن يكون القبر بمقبرة البحر في أرض مغمورة اه (قوله  
بخلاف غير المشروع الخ) والطيب السنون كالكفن والمشربة والواحدة غيرهما والطيب الزائد على  
أنسب كالكفن الزائد والتاوت الذي في نفسه كالزائد حيث كرموا لقطع به اه نهاية أي بان كان  
بارض غير ندية وغير خزانة ع (قوله كان زائد على خمسة) يقيدان الزائد على الثلاثة في الذكر من  
الرابع والفس مشروع حوز حوز يقطع ساقه (قوله كان زائد على خمسة) فليس الزائد حوزاً بالقبر  
كلو وضع الكفن غير الا أن يكون القبر بيت حوز فانه حوز بغيره وأما (قوله المتن لا يقطع) أي  
بعضه فتعني يضاد جميعه مذكور في قوله من حيث أو ما كثر في نسخة من نسخة اه (قوله مع انقطاع الشرع)

(قوله بخلاف غير المشروع) يؤخذ من ذلك ان التاوت اذا دفن في مالئ ان شرع فمحموز والا فلا وان نحو  
الطيب حيث شرع لم يبال فيه حوز والا فلا (قوله كان زائد على خمسة) قال في شرح الروض فايب  
علما بحر تعذر الحفر لاسلطاً (مقبرة بغير العمارات) فيكون حوزاً (في الاصح) بخلاف غير المشروع كان زائد على خمسة أو كمن هو في كمال  
هو ظاهر (لا) ان كان (بخسبة) ولا ملاحظة فلا يكون حوزاً (في الاصح) لغيره فيهما مع انقطاع الشرع كذا في مالئ ان كان من بيت المال

بغيره المحدث فإن حقت بالعمارة وتختلف الطرازين عنها في زمن متأخر في المائتين أو كان من الحوس كاستحروا لغيره بشر وعجز ما ولي  
سرقه ما قضا المبيت والمقبرة أو بعض الروثة أو الحفر فرج أحدهم لم يقطع ويحدث انه لو على الميت كلن الملك فبه تعالى فيكون سرقته كسرة  
مال بيت المال وانما يتجسس ما ن كذا ( ١٤٢ ) من بيت المال والافهم ملك المال كالأولان وارث أو أجنبي ولو غلب في بيت حيث لم يخل مثله بلا

حائس لم يكن حمر الألبان  
بحارس وبحن الأذريان  
ما بانسانى أى التي المقار  
غير حمز وعاله بان الاص  
لا يلقى عناقى شها بخلاف  
القروا لحكم على العادة  
وانما يحتاج لهذا ان قلنا  
باجزاء الدين فيها اما اقلنا  
بأمر من السكى انه لا يجرى  
فلا يرى بين ان يلقى ذلك  
وان لا على ان منها ما يحكم  
أكرم من القمر  
\* (فصل) في الفرق وتعلق  
بالسرقه من حيث بيان  
حقيقها بذكر ضدها  
و بالسارق من جهة متعها  
أقطعه وعلمه والحر من  
جهة اختلافه باختلاف  
الأشخاص والأحوال (يقطع  
مؤرخا الجزأ) الماله أو  
المسوق انفسه بقرته  
منه مال المستاجر اذا نهضه  
لاقتال المنافع التي منها  
الارزق للمستاجر اذا نهض  
جهة الارزاق وبه فارق عدم  
حسده لونه أمالز وجة  
لنوام قسام الشبه في المحل  
وأفهم التعليل ان محل ذلك  
ان احسق الارزق به وبالا  
كلنا - تحمله فبما نهض  
عنه أو في أمر مستاجر  
كل مستاجر أراضا نراة  
لاوى فبها وما شبه أى  
خلاف افعال ما ترى نحو

الحرب على الأوجه وقيل الزراعة عليها كانت كلها ذوقاً فها لم يقطع ويقطع بسرقة تمت في هذه الأجل وان نبت اعلامه  
الفسخ ويعد منها كما يصح به تسمية ابن الرقصة يقطع العيراة في شيخنا وبه كمال الأندلس وغيره نظرا والحق ان المعيرقة تفصيل باقي  
ومن هنا يقطع بعد الرجوع فقط قول الحشيش قوله يحمل الغليس في نسخ الحشيش وكذا قوله أو رجس بقية الآتي من هاشم

وهذا مثله الآن يفرق بان

المعير مقرر بعدم اعلمه  
بالرجوع ولذا لم يضمن  
المستعير للمنافع حيث  
يختلف لفرز المنة  
(وكذا معيره) يقطع اذا سرق  
من مال المستعير المستعمل  
لغيره فبان ان في مال  
الرجوع في مال المستعير  
لاستحقاقه من غير ان  
يكون له الرجوع ومن ثم  
وجع وعلم المستعير بوجعه  
واستعمله او امتنع من الرد  
تعدا بقطع وطهره لطلب  
فرضه اعاره وانما دفعه  
يقطع به قطع الا لا يشبهها  
بوجه والحق به الا ان  
تعدا بقطع (ولو غصب  
حزرا لقطع مالكه) بسرقه  
ما حوزه الغاصب فيه  
لم يرد على الرجوع لطلب الحق  
وكان الغاصب هاهنا من وضعه  
بغيره من غير علمه ووضعه  
على الاوجه خلافا لعلنا طي  
وتعليقه بان الحزور بجمع  
الى صون المنافع وهو موجود  
هنا ممنوع لان ذلك  
الصون ان يكون بحق كما  
يصرح به كلامهم (وكذا)  
لا يقطع (اجنبى) بسرقه  
مال الغاصب من (الاصح)  
لان الاحرار من المنافع  
والغاصب لا يستحقها (ولو  
غصب) او سرقا اختصاصا  
بكله وظهر ان (مالا) ولو  
فلسا وان نزع عنه البلقي  
(واجره بجزء)

اعلم بالرجوع (قوله وهذا) أى المخرج (قوله المتروك) أى الحارز اعاره صحبة بخلاف ما كانت  
قاسده فلا يقطع فيه ما عفى وعش (قوله يقطع اذا) الى قوله وتعليقه في النهاية وكذا في المفتي الا قوله لو رجع  
الى امتنع (قوله فبان ان في) فيه خرج به مال المستعير فراجعته فدخل المستعير فسرق من الغراس لم  
يقطع على قياس ما عفى من الرجوع (قوله لا يشبهه السابقة) تنبيهه على ان الحارز مال اعاره بقطع الحارز مال اؤوى  
غنى ثم سرق ما يحفظه وقطعه غنى وأسنى ونهاية (قوله وان دخل بنية الرجوع) وانما يجوز له الدخول اذا  
رجع نهاية وأسنى فمجرد الدخول لا يكون رجوعا بل لا بد من لفظ يدل على الدخول كرجعت في العار به  
او فمضتها ثم قوله وانما يجوز له الرجوع في حوزة الدخول قبل الرجوع وان لم يكن على المستعير ضرر بدخوله  
كما لو تضي هذا الاطلاق مر حين بحثت معه فقه سم على ج ا ه عش (قوله لا يشبهه السابقة) عبارة  
المعنى لانه سرق النصاب من حوزة المستعير وانما يجوز له الدخول اذا رجع والثاني لا يقطع لان الاعارة لا تلزم وله  
الرجوع متى شاء ولو ضمن هذا العمل لاختلاف في العار به الحارزة اما الاعارة لا يقطع فيها قطعها  
كلها (قوله لا يستحقها منفعته) فمضى سم اى ان المستعير انما يستحق الانتفاع دون النفع  
وقد يقال المراد باستحقاق النفع استحقاق الانتفاع بها فلا يحدود ا ه سدير (قوله لو رجع) اى المعير  
في العار به بالعلم بغيره سم (قوله واستعمله او امتنع من الرد تعديا) قال سم كانه اشارة الى ما لو احدث  
شغلا جديدا بان احدث موضع ائتمنة بخلاف ما اذا استعملها كان في هذا اشارة الى جواز بقاء ائتمنة بعد  
المدة ا ه ويحتمل ان لم يطالب المالك بالترتيب كانه عليه حوزة اخرى ا ه رضى قوله تعديا عبارة  
المعنى بعد التمكن ا ه (قوله وطهره) اى قطع المعير ا ه عش (قوله به) اى بالمرء المذكور (قوله نقب  
الجدار) اى نقب الجدار واخذ في داخله (قوله لعرق ظالم) يروى بالاضافة وتركه اوجه  
الاضافة ظاهر ولعل وجه المتن بانهم من الجار العقل والاصل لعرق ظالم صاحب حق لا من المضاف  
الى المضاف اليه فاستأجر المعير كافي بعيشه تراشيه ا ه عش (قوله من غير علمه ورضاه) ضرر على الواو  
اصل الشرح فليست بالرجوع ا ه سدير اى هو ما ثبت وتالوا وانه لا يسقط القطع الا اذا علم المالك  
الوضع ورضى به وبمقدار سقوطه ان يكنى في سقوط القطع علم الواضع رضاه المالك بالوضع ولعله وان لم يعلم  
بالفعل ولعل هذا هو الاقرب (قوله من غير علمه ورضاه) مفهوما ا ه اذا وضعه بعلم المسوق ورضاه قطع  
مال الحارز اذا سرق منه وقد يشكل بان الحارز قاسده لا يقطع اذا سرق من مال المستأجر من المستأجر  
انما وضع رضاه المالك حيث سلط عليه بالمرءه الا ان يقال ان المستأجر استند في الانتفاع بالمرءه الى عقد فاسد  
وهو فاسد لا اعتبار به فالمرءه ما تضمنه من الرضا بخلاف ما لو وضعه ورضاه فانه يشبه العار بقوه مقتضية  
للقطع ا ه عش وياتي في شرحه او اجنبى المقصود بانما قد يخالفه (قوله وكذا لا يقطع) الى قوله ولا

بعد طلب المالك كالمظهر (قوله وكذا معيره) الخ عبارة الراض ورضه وكذا يقطع بسرقته من داره  
في مال اعاره بالغيره ماله المستعير وضعه وانما يجوز له الدخول اذا رجع ا ه ولم يذكر قول الشارح وان  
دخل بنية الرجوع الخ لان ما فانه يبينه لان يقال الرجوع ليست رجوعا فمجرد الدخول لا يكون رجوعا بل لا بد من  
لفظ يدل عليه قبل الدخول كرجعت في العار به او فمضتها ثم قوله وانما يجوز له الدخول اذا رجع مر في  
حوزة الدخول قبل الرجوع وهو مشكل لبقاء العين ومنفعة على ملكه وعدم ملك المستعير المنفعة انما  
ملك ان يتفق بينه ان كان على المستعير ضرر بدخوله ائتمنة فوقف حوزة الدخول على الرجوع ثم بحثت مر  
في ذلك فاضح باطلاق شرح الراض ماله بغير رضاه المستعير فليست امل (قوله واستعمله او امتنع من الرد تعديا)  
كله اشارة الى ما لو احدث شغلا جديدا بان احدث موضع ائتمنة بخلاف ما اذا استعملها كان في هذا اشارة  
الى ما لو احدث حوزة بقاء ائتمنة بعد المدة (قوله اؤوى) ع شبهه لا في فيه نظر لانه سرق الى انه لا يقطع  
عند الرجوع بالقبول الى الان ويداله بعض ما يروى وهو العلم دون الاستعمال تعديا او اربابا لا في  
ما فيه منهم فيكون التيهان عدم ما ياتي فليست امل (قوله لا يستحقها منفعته) فمضى

مصرف المال للتمتع به (الغائب) أو السارق فلا قطع عليه إلا بعد ثبوت دخول الخمر في حوزته كمالا خفيا له أو اختصا به فلم يكن خروبا بالنسبة إليه ولم يعترف له الحال بين التمتع به والماله والمطالبة ولا يثبت في هذا قطع ما سبق من المال بدونه لا بقصد الاستيفاء بشرطه لا بمجرد تحققه وإنما بمقتضى بعد ماله بالتمتع به ونفيه لا الأخذ بالاستيفاء على (١٤٤) ما مر من ثم قطع ما هو مخرج ومعيبر ومودع المال قراض بسرقة ماله نفسه

نصا إلى آخر دخل بقصد سرقة  
أى وأختلص فرزهما أخذنا  
مما فى مسئلة الشريك  
فقر لهم لا يقطع مشتر وفر  
التمن بأخذ نصيب المبيع  
معه أن دخل السرقة وقد  
تحدوا زهما (أو) سرى  
(أجنى) منه المال (المصوب)  
أو السرقة (فلا قطع)  
عليه (في الاصح) وأن أخذ  
لابنة الرضى المال كان  
المالك لم يرض بأوازيه فيه  
فكانه غير حرز وقد يرد  
منه كل ما عدى بوضع  
اليد عليه كالبيع فاسدا  
ليس كالمصوب من حيث أن  
مالك هذا يقال له لم يرض  
بأوازيه وإن كان مسئلة في  
التمن (و) الركن الثاني  
السرقة ومراعاة أخذ المال  
خفية من حرزته فيختص  
لا يقطع تخلى ومنتجب  
وبإحدى وجهي أو بغيره فلا  
نفس الترخي ذلك  
والأول يأخذ المال حيا  
وأولهما بعد السرقة  
وثانيهما التوقيف  
دفعهما بقول السلطان  
مخلاف السارق لا يأتى منه  
قطع وزواله وأما حديث  
الخز ومما تلى كانت تسعير  
المتاع وتجهيز قطعها التي  
صلى الله عليه وسلم قال قطع فيه  
ليس السعد وأما ذكر لائها

عرفته بل لسوقه كايامه . أكثر الروايات في الصحاح التصريح به ، وهو أن خريشاً أهمهم شأنها الماسر قد خلع ثيابه المنتهب التي  
يشمل قاطع الطريق في فلايمن لفظيخ جردت بحجاب بان قاطع الطريق في مشروبه نزعها كباقي خلع شبه هذا الاعلان (وتوبعت) في ليلة  
(وعاد) ليلة (أخرى فسرق) من ذلك الثوب (قطع في الاصحاح) كقولنا ثوباً ليل وسرق أخواته العزير بالنسبة ليلها ما إذا عبد الحزن



أوضح عقب النقيب فقطع قطعاً (قلت هذا إذا لم يعلم إلا ما لا يكتم فيظهر للطريقين ولا) بان علم أو ظهر لهم (فلا يقطع قطعاً) وقيل فيه خلاف (ولأنه علم) لانهما لم يوافقا في خروج غيره وفارقا في خروج نصابين حوزة فبين ما به ثم منم لاخذ الأول الذي جعلته الحزوة في الإحصاء الثاني ما علم قطعه عن شيوه لا قطع وهو العلم والأعداد السابقة دون أحد هما دون مجرد الظهور ولأنه يؤكد العلم الواقع فلا يصلح فاعطاه وهما يستدعيان سرعة فمستقلة لم يستغها هذا الحزوة باخذ (١٤٥) شيء من ذلك كما هي مرتبة في فعل المركب

المتن (قلت) أي كمال الرافعي في قول الشارح وقوله هذا أي القطع في مسئلة المتن اه معني (قوله بان علم) أي المالك النقيب وقوله أو ظهر أي النقيب لم أي للطريقين (قوله وفارق) أي ما هنا حيث اكتفى فيه بأحد الأمرين (قوله لانه) أي الظهور (قوله فلا يصلح) أي كل واحد من التسلاثة (قوله هو لا) عطف على ثم (قوله لانهما مرتبة الخ) فيه ترتيب الشيء على نفسه لانهما في الثاني من المركب المرتبة عليه بالفتح هو عين الميرتب بالكسر (قوله تنقب سابق واخراج الخ) بالجر على انهما جاد من جزأين أو بالرفع على انهما خبر مبتدأ محذوف (قوله فان الفرق بمجرده الخ) انصرف على هذا الفرق المعنى كنهما علم (قوله وهو غلط) أي الصواب إثبات حرف النفي وهو هو جوف في خط المصنف فله الأذرى اه معني (قول المتن واخرج غيره) أي أخرج المالك النقيب في الحال اه معني (قوله ولو يامر) أي في قول المتن ولو توافوا في المعنى (قوله لانهما) (يكن غير الخ) عبارة في معنى هذا إذا كان الفرق بينهما أمالاً ونقب ثم أمر صديقه غير يرفعوا وبالأخراج فخرج قطع الأمران أمرين أو قد راد فلا نفع ليس آله ولان العيون ان اختياراً فان قبل هلا كان غير الميرتب كالفرق هنا جاد بان اختيار الفرد أقوى فان قيل ولو علم المقتل ثم أرسله على إنسان فقتله فانه يضمنه فله واجب عليه أخذها واجب بان الحد ما يجب بالبدن فدون السبب بخلاف الضمان وهو ل الفرد مثال ففاس عليه كل حيوان لم يعلم أو لا يظهر الأول أو يجرى على عشر متخارج نصاباً هبل يقطع أو لا يظهر الثاني كالأمر كره بالغايمة على الأخرج فانه لا قطع على واحد منهما اه (قوله بخلاف تصور الخ) أي من سائر الخيرات أن الملهة كالأول علم وصغوره أو أخذ شيء فأنخذ فلا قطع على ما تفيد هذه العبارة ومثل ذلك ما لور على عشر يث كما ذكرنا الخطب اه عش (قوله أرسله) أي نحو الفرد المالم (قوله على واحد منهما) لكن يجب على الأول ضمان الجدار وعلى الثاني ضمان المأخوذ اه معني (قوله ومعني قولهم الخ) الأولى بمعنى الخ الجاهل ببل الزاوة اه رشدي (قوله أولاً) لعله من تحريف النسخ والاصل لان الأول عبارة للمعنى فيصكون المراد حيث يقولهم لان الأول يسرق انه لم يسرق في الحزوة اه (قوله أو كان الخ) عطف على قوله ساوى الخ (قوله ملاطظ يقظان) أي بان كان الحافطاً فأن لا قطع معني (قوله ولو بان أخرج) أي قوله فلا اعتبار في الفسنى (قول المتن بالأخراج) أي نصاباً فأكرو وقوله فخرج أخرج أي مع مشركته في النقب وسأوى ما أخرج به نصاباً فأكرو اه معني (قوله اذا قسم الخ) عبارة النهاية وقوله أو وضعه عطف على وانفردة فبدان المخرج شريك في النقب اه (قوله تصور به) أي المصنف وقوله من أحد هما إلى النقيب أي من الاستدلال أو عدمه ماضعاً وأظهره إلى الاستدلال لفظاً ثابت (قوله فهما) أي صورتي المتن (قول المتن وسط نقبه) بفتح السين لانه اسم أو به موضع النقب اه معني وعلى هذا الاحتجاج في قول الشارح أو ثلثه مثلاً ولأنه زاد أي الشارح حلله على سكون السين (قول المتن وهو يساوى نصابين) خرج به ما إذا كان يساوى دون والآخر مشمول للأعم قطعاً الأثرين لان الشارح يطعن بها مع طلق الجميع مع شمول تفسيره لطاق الجسم قطعاً فأتامل في الأولى جوازاً أتامل (قوله ولو تعاون في النقب ثم أخذ أحدهما الخ) كان التصور بذلك للاختلاف في قطعها ما أبلغ المال في الخارج المذكور بين الناقب الآخر وغيره لكن مقابل الظهارة لا يجزى في الآخر كقولهم ظاهر (قوله واخرج آخر) صفة محذوف أي نائب (قوله اذا قسم انهما تعاونوا في النقب) قوله وضعه عطف على انهما تعاونوا في

(١٩) - (شروفاً وبنا قاسم) - (تاسع) وهذا البناء (وانفرد أحدهما بالأخراج أو وضعه نائباً في النقب واخرج آخره) نائباً أيضاً إذا قسم انهما تعاونوا في النقب فلا اعتراض عليه لانهما مع قوله وقوله واخرج غيره فلا قطع ثم رأيت البلعيني صرح بنحو ذلك وقابل فوهم الاعتراض بقوله الكلام من أحد هما إلى النقيب لكن القاض لا يفتي على ذلك (قطع المخرج) فهم ما لانه السارق (ولو) تعاونوا في النقب ثم أخذ أحدهما (وضع بوسط نقبه) أو ثلثه مثلاً (فأخذ خارج وهو يساوى نصابين) أو أكثر (لم يقطع على الظاهر) لان

كلامهما لم يفرجهن تمام الحرز (١٤٦) وكذا لو اذله الماخسل الخارج فيه بخلاف ما لو وضعه أو اذله فخرج فان الداخل يقع لانه

النصاب فانه لا قطع عليها جزاءه اهـ مفتي أي خالتصو بذلك لتعين محل الخلاف (قوله فيه) متعلق بذاوله  
والضيق لوسط التقب خرج به ما اذا خرج منه الخارج الحز وذاوله اهـ وشيدي (قوله بخلاف ما لو  
وضعه أو اذله) أي الداخل له أي الخارج والجلو متعلق بذاوله فالأول محرز زمني والآخر زمني محرز زمني  
الشراخ وقوله خارجه تنزاع فيه الفعلان (قوله فان الداخل يقطع) ولو ربه المال لشركه الخارج  
بقدر يقطع الخارج دون الداخل وعليهما الضمان ويقطع العتي بسرقة فلهما عليه الزم وإن حله ودخل به  
الحز وليل على المال يخرج به لانه السارق ويقطع الزم من أي شيء ولو اذله على حامل الزم من ذلك وكازمن  
غيره وقطع الباب والقفل بكسر أو غيره ونسور الحائط كل منها كالتقب فيما مر مفتي ور وضع شرحه  
(قوله المتن ولو رما له) أي المال الحز ز أو أخذ في يده أو خرج به من الحرز ثم أذله اهـ مفتي (قوله  
من تقب) أي الفرو وماذا في النهاية لا قوله أو يطرأ في غير جبهته فخرجتوه وإن كان في خلافه الخ والى قول  
المتن أو ظهر دابة في المفتي الاما ذكر (قوله ولو إلى الحرز الخ) وسواء أخذ بعد الرمي أم أخذ غيره أم لا  
تلقب بالرمي أم لا مفتي ونهايه (قوله إلى جبهته فخرج) أي خرج الحرز (قوله نحو سيل) عبارة بالمفتي  
انغمار أو سيل أو نحوه اهـ (قوله فان الغير هو الذي يقطع) أي إن كان حجره يكمل لاجل إخراج السرقه  
هو ظاهر فليراجع اهـ وشيدي (قوله لانه لم يستول عليه) قد يستشكل عدم القطع هنا ذلك لا قطع فيما لو  
تقبوعا محظوظا فاصح منه نصيب لانه أيضا لم يستول عليه لأن يجب بان هناك أحدث فعلى الحرز نشأ  
عن خروج المال فعدم استوليه عليه وقضيت هذا به ضمن المال هناك وإن لم يقع به عليه حقيقة فليراجع  
اهـ سم اقول كلام بعضهم هناك صريح في تلك القضية (قوله المتن أو ظهر دابة سائرة الخ) ولو ربه الزلزال  
مثلا ينجح طائر من طير يقطع كل موضع على ظهره دابة ثم سيرها اهـ مفتي (قوله أو سيرها) أي القول المتن  
فخرجت في المفتي والى قول المتن لا يضمن حرف النهاية (قوله المتن فخرجت قطع) عموم شامل لما لو أخذ  
المالك بغيره وجب من الحرز وقبل الرقع لقاضي وله غير مراد يأتي من أن شرط القطع طلب المال  
لما له وبعد أخذ دليله ما يطالب به فتنبه اهـ عش وتقدم في الشروح الثالث ما يشيده (قوله  
يقطعه ونسبوا الخ) الأولى الانتصار على العلوف كالما مفتي (قوله قبل تنكيره الخ) واقفا المفتي (قوله  
لو أخرج نقدا الخ) عبارة المفتي لو وقع الصندوق وأخذ منه التقدير وما في أرض البيت فختلف الخ (قوله فقلت  
أرأيتهم) لأن هذا في الأشكال كالا يفتي بل حذفته بل في الأشكال اهـ وشيدي وفيه موقفة (قوله  
وليس كذلك) عبارة المفتي وفيه تفصيل يأتي اهـ (قوله فهو لم يخرج جالي حرز) قد يبعث بل أخرجه  
إلى خارج حرز اهـ سم (قوله فان قلت الخ) أقول قد يفتي بالاعتراض بحيث لا يدفعه الجواب المذكور  
وذلك لأن النكرة في الاتيان لا عموم لها فقول خار حرز صادق بخارج الصندوق فقط والمفرد المثل باللام  
للاعموم ما لم يتحقق عهد كافي جمع الجوامع فقول خار حرز منعه كل حرز إذ لم يتحقق هنا عهد فليتأمل  
سم على ج اهـ عش (قوله التنكير يفيد أنه لا يبالغ) هذا حاصل جواب الاعتراض الاول وانما يأتي

(قوله على الاوجه) هو الاصح مد (قوله لانه لم يستول عليه) قد يستشكل عدم القطع هنا ذلك لا قطع فيما لو  
تقبوعا محظوظا فاصح منه نصيب لانه أيضا لم يستول عليه لأن يجب بان هناك أحدث فعلى الحرز نشأ  
عن خروج المال فعدم استوليه عليه وقضيت هذا به ضمن المال هناك وإن لم يقع به عليه حقيقة فليراجع  
اهـ سم اقول كلام بعضهم هناك صريح في تلك القضية (قوله المتن أو ظهر دابة سائرة الخ) ولو ربه الزلزال  
مثلا ينجح طائر من طير يقطع كل موضع على ظهره دابة ثم سيرها اهـ مفتي (قوله أو سيرها) أي القول المتن  
فخرجت في المفتي والى قول المتن لا يضمن حرف النهاية (قوله المتن فخرجت قطع) عموم شامل لما لو أخذ  
المالك بغيره وجب من الحرز وقبل الرقع لقاضي وله غير مراد يأتي من أن شرط القطع طلب المال  
لما له وبعد أخذ دليله ما يطالب به فتنبه اهـ عش وتقدم في الشروح الثالث ما يشيده (قوله  
يقطعه ونسبوا الخ) الأولى الانتصار على العلوف كالما مفتي (قوله قبل تنكيره الخ) واقفا المفتي (قوله  
لو أخرج نقدا الخ) عبارة المفتي لو وقع الصندوق وأخذ منه التقدير وما في أرض البيت فختلف الخ (قوله فقلت  
أرأيتهم) لأن هذا في الأشكال كالا يفتي بل حذفته بل في الأشكال اهـ وشيدي وفيه موقفة (قوله  
وليس كذلك) عبارة المفتي وفيه تفصيل يأتي اهـ (قوله فهو لم يخرج جالي حرز) قد يبعث بل أخرجه  
إلى خارج حرز اهـ سم (قوله فان قلت الخ) أقول قد يفتي بالاعتراض بحيث لا يدفعه الجواب المذكور  
وذلك لأن النكرة في الاتيان لا عموم لها فقول خار حرز صادق بخارج الصندوق فقط والمفرد المثل باللام  
للاعموم ما لم يتحقق عهد كافي جمع الجوامع فقول خار حرز منعه كل حرز إذ لم يتحقق هنا عهد فليتأمل  
سم على ج اهـ عش (قوله التنكير يفيد أنه لا يبالغ) هذا حاصل جواب الاعتراض الاول وانما يأتي

ان

أخرز أو غير حرز صدق انه أخرجه إلى خارج حرز وأخرز فخرج الخال بين التبريق والتنكير فان قلت التنكير يفتي  
انه لا بد من إخراجها إلى مضيقه ليست حرز التي بخلاف التبريق

قلت جنوع لان ألف الحز والعهده الشرعي قسار يوم رماه أو تلف نصابا أكثر في الحز ولم يقطع مالم يفصل بماعلى بنده من نحو طيب نصاب على ما بحثنا بالبقية في مخالفاه الشيخين أو يبلغ جوهره فيفترج منه نصابا حوبا بلغت فيها (١٤٧) حالة الاختراج أربع دينار (أو) وشه

بغير دابة (واقصه فشت

بوضعه) بنظره كما هو ظاهر

ماله وشت لاشاره بنحو

حشيش (فلا) قطع (في

الاصح) لانه اذا لم يقطعها

شت باختبارها قال

البليغي ويحله ان لم يستول

عليها الباب مفتوح فان

استولى عليها وهو مغلق

فقتصه لها قطع لان مالها

خرجت بحملها وقد استولى

عليها فقتصه بنسب الاختراج

اليه قال وفتصه هذا الخالي

كأنه قد بدى حتى فخرجت

وهو معهها لا يقطع لان

فعلها منسوب اليه

ضمن متعلقها اه وروى

ما مر ان الضمان يكتفى فيه

بجرد السبب بخلاف القطع

فتوقف على تسيير هامة حقيقة

لاحقا (ولا يضمن حر)

ومكاتب كله فيصحب بعض

(يدولا يقطع سارقا) وان

مغرو وشبهه قطع على الله

عليه وسلم ان يسرق الصبيان

ويدهم منهم ضعيف أو مجهول

على الزنا أو حكمهم ان

من أشد غير مجرم من حرز

كفته دار سيده الذي ليس

بمطروق يقطع وان تبعه

أخذ من خارج الحز ولم يقطع

لان دعاء كههم متشاق

أو قتاده وفتصه ان الاشارة

السماعا كقول ليست

كذاته فغير مسمى الهيمة

ان كان لفظا حوزي كلام المصنف للعموم انه لا مسوغ اه رشدي (قوله) قلت ممنوع لان الخ (ال) حاصل هذا الجواب كالإختصاص تسليمه انه المعترض في التنكير الذي هو حاصل جواب الاعتراض الأول وادعاء ان الشرع يقتضيه جعل آل العهد الشرعي لكننا نأبى ان كان معنى العهد الشرعي هذا ما جعله الشارع حرزا في الجاه ولو تغير هذا المان كان معناها جعله الشارع حرزا لهذا كما هو الظاهر فلا مساواة اه رشدي (قوله) ورمائه الخ عبارة المغني والروضع شرحه وعلوا يتبع جوهره مثلا في الحز وتخرج منه قطع ان خرجت منه بعد لبقا بمقتضاها كما في مال أو حوزها في نفسه أو وعاء فان لم تخرج منه فلا قطع لاستهلاكها في الحز كالواكل المسروق في الحز وكذا لو خرجت من مكان تقتصه قيمته مال الحز وجنوع أربع دينار كما نبعثه البليغي في روى لو تضع بطريق الحز وتخرج منه لم يقطع ولو جرح من جسمه نصابا به لان استعماله بعد اتلافه كالطعام اه (قوله) مالم يقطع الخ) عبارة التلخيص وان استمع بعد ذلك بماعلى بنده من نحو طيب ماعلى نصابا بخلافه بالبليغي اه وقدمنا نقاض المغني والروضع متعلقا (قوله) مالم يقطع الخ) ان المتن لم يتقدم في كلامه بخلافه لا يقتضيه من غير مكان الأول ان يزيد كلمة أي (قوله) أو يبلغ الخ) عطف على يقطع (قوله) لانه الاختراج يعني حالة الخرج من جوفه اه رشدي (قول المتن) وضعه) أي بسبب وضعه فالهامة اه عش (قوله) لانه اذا لم يقطع الخ) عبارة المغني لان لها اختصارا في السير فاذ لم يقطعها فقد سارت باختبارها اه (قوله) قال البليغي الخ) عبارة التلخيص يتوقول البليغي ويحله الخ حرود بان الضمان الخ (قوله) والباب مفتوح) المناسب لما سألنا والباب الف قبل الواو اه رشدي (قوله) بنسب) الأول المغني (قوله) قال أي البليغي (قوله) وفتصه هذا) أي قوله فان استولى عليها الخ (قوله) وروى) أي ما قاله البليغي بصورته (قول المتن) ولا يضمن حرود) أي وضع يطلعه كالواو إلى الصبي لاحد فهو بمن عنده فلا يضمنه ومثله الزوجة الصغيرة اذا ظهر بشتم عند زوجها فلا يضمن له الزوج اه يجبر على عينه العتمة لاوى (قوله) ومكاتب) إلى قول المتن ولو سرق في ثلثها بقول المغني الخ قوله وفتصه في روى (قوله) وان صغر) أي اقله لانه ليس بمالك مغني وشرح المنهج وفتصه من الشرائع ان المراجع كل من الحر والمكاتب والبعض (قوله) ويسعهم) أي ثم يخرجهم فيسعهم في أرض أخرى اه مغني (قوله) وحكمهم) أي الارزاق اه عشي (قوله) غير مجرم) أي غافلين غير الصغار أو عجماء أو قتاده وكذا في النهاية لا قوله لانه الخ (قوله) وفتصه) أي كان مستغفان الطريق كذا الظاهر فليراجع اه رشدي (قوله) وان تبعه الخ) عبارة المغني وسواء أحله السارق أو دعه فاقباه لانه كالجبهة تساق أو قتاده وكذا في النهاية لا قوله لانه الخ (قوله) وفتصه) أي الاستثناء المبد للعصر (قوله) اليه) أي القن الغير المميز (قوله) ليست كذاته) أي فلا قطع فقله فظهير ما الخ تراجع لغني (قوله) وميز بنحو قوم الخ) عبارة المغني ولو حمل جدنا ميراقو على الامتناع ناعما أو سكران قطع اه زائدة لانه أوضو طاه اه مراد طاه عش (قوله) كالجوه) أي يستيقظان ما يتومض (قوله) حر) الخ قوله الان كل في النهاية لا قوله كذا قالوا موقوفه ان لاقتبه (قوله) ولو متغيرا) فتصه الغاية ان الكبير من محل الخلاف والظاهر انه ليس كذلك فليراجع اه رشدي أقول فتصه قول المغني ولو سرق حرا صغيرا لا يجزأ ويجنون أو أعجميا أو أعمى من موضع لا يسبب لتضييع بقلة الخ اما ما ذكره من موضع شنب تضييع فلا يقطع بخلاف اه ان الكبير السكامل والاخن من غير حوزة كل منهم ليس من محل الخلاف فلا يقطع بل يقطع بالنهاية (قوله) ومعمل آخر) أي يلقى به أيضا كما هو صريح المنهج

مالم يفصل بماعلى بنده من نحو طيب نصابا على ما بحثنا بالبليغي في مخالفاه الشيخين أو يبلغ جوهره فيفترج منه نصابا حوبا بلغت فيها (أو) وشه بغير دابة (واقصه فشت بوضعه) بنظره كما هو ظاهر مالو وشت لاشاره بنحو حشيش (فلا) قطع (في الاصح) لانه اذا لم يقطعها شت باختبارها قال البليغي ويحله ان لم يستول عليها الباب مفتوح فان استولى عليها وهو مغلق فقتصه لها قطع لان مالها خرجت بحملها وقد استولى عليها فقتصه بنسب الاختراج اليه قال وفتصه هذا الخالي كأنه قد بدى حتى فخرجت وهو معهها لا يقطع لان فعلها منسوب اليه ضمن متعلقها اه وروى ما مر ان الضمان يكتفى فيه بجرد السبب بخلاف القطع فتوقف على تسيير هامة حقيقة لاحقا (ولا يضمن حر) ومكاتب كله فيصحب بعض (يدولا يقطع سارقا) وان مغرو وشبهه قطع على الله عليه وسلم ان يسرق الصبيان ويدهم منهم ضعيف أو مجهول على الزنا أو حكمهم ان من أشد غير مجرم من حرز كفته دار سيده الذي ليس بمطروق يقطع وان تبعه أخذ من خارج الحز ولم يقطع لان دعاء كههم متشاق أو قتاده وفتصه ان الاشارة السماعا كقول ليست كذاته فغير مسمى الهيمة

ويحتمل الفرق بانها أقوى ادراكا لانه لتناولها مصلها وكفها شارها فلا يضمن من بنحو قوم أو كره حتى تبعه كغير المبرقان خدعه فتعذر ان يقطع كالجوه وهو قوي قادر على الامتناع (ولو سرق) حر ولو (صغيرا) أو مجنون أو أعمى (بقلادة) أو حلي يلقى به أو يبلغ نصابا أو معمل آخر (فكذا) لا يقطع سارقوه

وان أخذهم من حوز (في الاصح) لان العبر دأعلى مامعه فهو حوز ولهذا لا يضمن سارق متاعه ولو يحكي على ما بداهه ما سلكه كذا قالوه وقضيت انه لو تزعم منه المال قطع لاخراجهم (١٤٨) حوزة ويجعل كالجسر به الماوردى والروايات ان تزعمها من فضة أو بجواهر فو لم يمكن منعهم

التزعم وقول الأذرى عن الزبلى بحبل اختلافات تزعمانه أى والاصح منه لا قطع والافلا قطع قطعاً يعمل على ماذا تزعمانه بجاهرة وأمكنه منه ما إذا لم يلق به ومثله ماو كانت ما كالجسر الصبي فان أخذ من حوز مثلها قطع قطعاً أو من حوز يلق بالصبي دونها فلا قطع وأما إذا سرق ماعليه أو ماعصلى من ذنبه فان كان بجرة كفضاء الماوردى ولا فلا وقلة كلب بجرة زدواب يقطع بان لا تبه أخذها وحدها أو مع الكلب (ولو تام صند) ولو صغير فيها يظهر خلافان قيد البالغ العاقل أو بالعمريان أمكن توجبه بان العمري بجريزه مع النوم الا ان كان فيه قوة على الاحراز واستيقظ وريد بان هذا انما يظهر مع الحقيقة والتمسح النوم فلا فرق وانما سبب الاحراز وجوده ما بين أهل القافلة تتابع بين سرقه يلاحظونه فاستوى الصغير وغيره ومن ثم جعلوا النائم من جهة المسروق (على بعد) عليه أمانة ولا تقاذه وأخرج عن القافلة الى المصحة (قطع) في الاصح لأنه أخر جهامان حوزهما بخلاف حال أخرجهما فافله أو بلد كذا أطلقوه ودين

كثيره اه وشدي عبارة الغنى وأمال غيرهما يلقى به من حلسه ولا يمسك موزك نصاب اه (قوله وان أخذ الخ) قد مرهنا في هذه الغاية (قوله فهو) أى ماع الحرا الا ان به عثر زى بالخر اه أئنى (قوله ولهذا لا يضمن سارق الخ) بمعنى أنه لا يدخل في ضمانه لو تلف ما بلغا السرقة اه رشدى (قوله وقضيت) أى قولهم فهو حوز (قوله من حوزة) وهو الخرا به جبرى (قوله وعنه الخ) أى ذلك المتعنى عبارة النهاية والوجه كما قاله الشيخ واقتضاه كلامهم وصرح به الماوردى انه ان تزعمها من فضة أو بجواهر ولم يمكنه منعهم من التزعم قطع والافلا اه (قوله أو بجاهرة) لعل المراد أنه أخذوه والصبي مثلاً ينظر لكنه فى محل خفى حتى يصدق حد السرقة قطعاً فليراجع اه رشدى (قوله وقول الأذرى عن الزبلى الخ) قال الزكشى ويشين أن يكون مراده ما إذا تزعمها بعد الاخراج من الحوز اه نهاية هذا قيد ثان لكلام الزبلى أى ما إذا تزعمها من قبل الاخراج من الحوز زى الخرا زلها فيقطع لانه سرقة مالا من حوزته ورشدى (قوله عن الزبلى) قال ابن شهاب طيفان الشافعية الزبلى يخفى الزاى فيما صوحده مكسوة وقال السبكي انه الذى اشهر على اللسانه وقال الاسودى هكذا بنقطة به الذين اذروكناهم ولا يرى هل اصل أم هموسو بالى ديسل ببال موسعة مفتوحة فيما صوحده مكسوة وقامه منة ما كنة فلام وهو الظاهر قال ابن السمعاني انه قرئ من قرى الشام فيما أشعر ورأى بفظ الأذرى أن الصواب أنه ديسل ومن قال الزبلى فقد صحف انتهى ثم رأيت قلب الادبى باب المال المملعة مائنه الديلى بالفتح والكسر نسبة الى ديل قرى بالمرلة انتهى اه عش (قوله والاصح منه) أى من التزعم وقوله والى ان لم يزعمها منه (قوله أما إذا لم تان به) الى المتن فى المعنى الاقوله ان لا تبه (قوله فان أخذ) أى الخرا الصغير والجنون الخ (قوله وأما إذا سرق ماعليه الخ) هل هذا غير قوله السابق وقضيت انه لو تزعمها مال الخاف كان غيره فليجوز ان كان هو فذ ذكرهما واعتبرا بحارز هنالام سم على حج رشدى وأول مضيع المعنى وكذا صانع النهاية آخر صرح فى نهجهم غير ان يعتبرهم حال حوزة التفصيل الا فى حالات لا يفرض فيها الا سرق طفلان قد مثلان من حوزة وأخرى من حوزة تزعم تزعمها من قبل الاخراج من الحوزة قطع كما قدمنا عن الرشدى والثالث مفروض فيما سرق فقلده دونه فان كان الخ (قوله فان كان حوزة) أى الصغير سرقاً فانه مفعى (قوله قطع) هل يقيد بما تقدم فى قوله وعنه كالجسر به الماوردى الخ اذ لا فرق بين سرق متاعه لو بين تزعم الماوردى فأنامل سم أقول الظاهر التقيد اه عش (قوله ولو صغيراً) وقالوا لهما يتو ظاهراً للمعنى وقوله ويرد بان هذا أى التوجيه للذكور (قوله وجودهما) أى الصغير وغيره (قوله ومن ثم جعلوا النائم الخ) يقيدانه لولم يتم النصاب الا به كفى اه سم عبارة الغنى والعبدى فنضمنه روف وثبت عليه باليدو يتعلق به القطع اه (قوله عليه أمانة) أى قول المتن فى النهاية (قوله المتن قطع) سواء أرتبه بعد ذلك عنه أم لا كالجسر به فى التهذيب اه عفى (قوله بالادى)

ولو جمع من جمعه نصاب اه (قوله وقضيت انه لو تزعمها مال قطع) ظاهراً وخصوصاً ما بعد قوله وان أخذ من غير حوز المال على انه لا فرق وان كان فى حوزة اكتشفه بكونه حوزاً لماعيه وانظر مع هذه المسئلة قوله الا فى وأما إذا سرق ماعطيان كانت هى هذه فجمع بينهما ولم يشترط فى هذه الاخذ من حوز على ما تقرر واشترط فى ذلك الاخذ من نوان كانت غيرهما ظاهراً والتميز بينهما (قوله وقول الأذرى الى) أى وأمكنه منه قال الزكشى ويتعين أن يكون مراده ما إذا تزعمها بعد الاخراج من الحوز اه (قوله وأما إذا سرق ماعليه الخ) هل هذا غير قوله السابق وقضيت انه لو تزعمها مال الخاف كان غيره فليجوز ان كان هو فذ ذكرهما واعتبرا بحارز هنالام (قوله قطع) هل يقيد بما تقدم فى قوله وعنه كالجسر به الماوردى الخ اذ لا فرق بين سرق متاعه وبين تزعم الماوردى فأنامل (قوله من ثم جعلوا النائم من جهة المسروق) يقيدانه لولم يتم النصاب الا به كفى (قوله

التزعم وقول الأذرى عن الزبلى بحبل اختلافات تزعمانه أى والاصح منه لا قطع والافلا قطع قطعاً يعمل على ماذا تزعمانه بجاهرة وأمكنه منه ما إذا لم يلق به ومثله ماو كانت ما كالجسر الصبي فان أخذ من حوز مثلها قطع قطعاً أو من حوز يلق بالصبي دونها فلا قطع وأما إذا سرق ماعليه أو ماعصلى من ذنبه فان كان بجرة كفضاء الماوردى ولا فلا وقلة كلب بجرة زدواب يقطع بان لا تبه أخذها وحدها أو مع الكلب (ولو تام صند) ولو صغير فيها يظهر خلافان قيد البالغ العاقل أو بالعمريان أمكن توجبه بان العمري بجريزه مع النوم الا ان كان فيه قوة على الاحراز واستيقظ وريد بان هذا انما يظهر مع الحقيقة والتمسح النوم فلا فرق وانما سبب الاحراز وجوده ما بين أهل القافلة تتابع بين سرقه يلاحظونه فاستوى الصغير وغيره ومن ثم جعلوا النائم من جهة المسروق (على بعد) عليه أمانة ولا تقاذه وأخرج عن القافلة الى المصحة (قطع) في الاصح لأنه أخر جهامان حوزهما بخلاف حال أخرجهما فافله أو بلد كذا أطلقوه ودين

جه على قافلة أو بلد مثله بالادى بخلاف حالو كان بينهما مضطعة فانه باخراجها إلى جرح من تمام حوزة فلا يقيد حارزه ببلد (أو) نام (حز) أو ما كتب كذا محضاً ومبعض على معنى قلة أو آخر جه من القافلة

سواء كان الحر مريزا أو بالغا أو غيرهما مثلا فإن قدر ذلك هنا أيضا المراتب داعلي مائة (فلا قطع في الأصح) لأنه لا بد من خروج بنامه لو كان العبد مستقلا وهو قادر على الاستماع فلا قطع لأنه بمنزلة الخرج حيث (ولو قلته من بيت (١٤٩) مغلق إلى حين دأب) شدة على ذلك

البيت (بأنه مفتوح) بفتح

غيره فقطع لأنه يخرج من

حرز الزمحل الضياع

تخلف مالو كان هو الفاعل

لأنه كالمتعلق في حقه فسلم

يخرج من تمام الحرز كما

في قوله (والأب) بان كان

الأول مغن وحال الثاني مغلقا

أو كما مفتوحين ولا ملاحظ

أو مغلقين ففتحهما (فلا)

يقطع لا تنقطع الحرز في

الثانية أو تخالف الأولى

والثالثة فكلو زمان من دأب

المالك إلى أخرى وبقر لهم

أو تخالفهم إن ما هنا

لا يخالف ما من الصن

ليس حرز الصن تقدر على

ومن ثم قالوا لو أخرج نقدا

من صندوق مغلق إلى

بيت مغلق لم يقطع كما مر

أن البيت ليس حرز النقذ

بإطلاقه (وقيل إن كانا

مغلقتين قطع) لأنه أخرج

من حرز ورجع ما حال به

(و يثبت نحو (خان) أو باط

ومدرسة من كل ما تعدد

ساكنو بيوت (ومعينة

كبيت) ويصن (دار) لو أخرج

في الأصح فقطع في الحال

الأول دون الأحوال الثلاثة

بعدده والسرقة بان يصن

الحان ليس حرز المصاحب

اليد بل هو مشترك بين

السكان فكان كسكة

مشتركة بين أهلها بخلاف

أي القاطنة الأولى (قوله سواء كان الحر مريزا أو بالغا أو غيرهما مثلا فإن قدر ذلك هنا أيضا المراتب داعلي مائة (فلا قطع في الأصح) لأنه لا بد من خروج بنامه لو كان العبد مستقلا وهو قادر على الاستماع فلا قطع لأنه بمنزلة الخرج حيث (ولو قلته من بيت (١٤٩) مغلق إلى حين دأب) شدة على ذلك

الصغير متصوره بتعالم المانع من هذا التعصم في البعض اه وشيبي وقد يقال الوجه ماقتصر  
المتعلق عليه العموم في المكاتب والبعض مستعاض من جعلهما في الشارع في حكم الحر (قوله يخرج بنام) إلى  
قوله لأنه في الغنى الأقوله العبد (قوله يخرج بنامه لو كان العبد) الأولى قد جعل قول المتن أو حرز الخ قول  
المتن وقلته) أي المالكين بدت مغلق الخ بخلاف ما قلته من بعض زوايا البيت بعض آخر منه فلا يقطع  
اه معنى (قوله بان كان) أي قوله فكلو زمان في الغنى وكذا في النهاية الأقوله ولا ملاحظ (قوله الأول) أي  
باب البيت وقوله والثاني أي باب الدار (يخبر مغلقا) أي والعرض حرز الجرح أسنى ومعنى (قوله ولا  
ملاحظ) قبله معطوف فقط (قوله أو مغلقين الخ) أي والعرض حرز الجرح اه معنى (قوله فلا  
يقطع) ثم إن كان السارق في صورة غلق البابين أحد السكان المتفردين منهم بيت قطع اه نهاية (قوله  
أو تخالف الخ) عطف على الحرز ولغني ولعدم إخراج من تمام الحرز في الأولى والثانية وعلى المتن  
والأصح عدم القطع فيما بهما ليس حرز من تمام الحرز (قوله فكلو زمان الخ) (فرع) قال سم على  
المنهج لو وقع شخص حرز ودخل الدار حدث فيها مال وهو فيها فانه يخرج به فلا قطع لا تخذ من حرز  
مهور انتهى واعتمده هو اه عش (قوله لا يقطع المصالح الخ) كان وجهه حل ما هنا على ما إذا كان  
المغلول عما يكون الصن حرز اه سم وقد قد سنان لغني والأصح التقيد بذلك ومع ذلك فالذي يظهر  
أنه ليس مراد الشارع بل مراده ما يفيد مسافة أو المتني فيما كون الصن بنفسه حرزا تاما لثقل النقذ  
والمتبعتها كون الصن مته الحرز لغني النقذ فلا منافاة بينهما (قوله ومن ثم) يحتمل أن الإشارة إلى عدم  
الخاتمة ويحتمل أنها قوله أو تخالف الخ وهو الأقرب (قوله لم يقطع) أي لأنه لم يخرج من تمام الحرز  
(قوله لمع أن البيت الخ) طرف بقوله قالوا الخ (قوله ليس حرزا) أي تاما مستقلا (قوله دور باط) أي قوله  
وكبر في النهاية الأقوله وإن أخذ بالبيان اعتد (قوله والفرق) ولعليل مقابل الأصح قوله ثم أي قوله  
وكبر في الغنى الأقوله وإن كان له باب (قوله لم يقطع الخ) أو جامع لكل من الدار ونحو الخان ومثله الدار  
المتدحس كدوابه ككلو صرح لغني وقد سنان عن النهاية ما وافق (قوله أحد السكان) أي في الحرز  
المشترك كالخان اه أسنى (قوله لو كان له) أي لغني الخان (قوله في حرز الخ) أي أو بيت مغلق اه معنى  
(قوله قطع لا حرز الخ) ومنه صندوق أحد الزوجين بالنسبة للأخرى قطع سرقة مناه عش (قوله فيما  
لونه الخ) (فرع) لو سرق الضيف من مكان مضيقه أو الجار من خانة ساره أو الخليل من الحمام وان  
دخل ليسرق أو المشتري من الدكان المطرق للناس ما ليس حرز عنه لم يقطع على القاعدة في سرق ذلك وإن  
دخل الحمام ليسرق قال ابن الرفعة أو ليسرق ولم يغسل فغسل حماميا أو غير ما استغفط متاعا لحفظه وأخرج  
المانع من الحمام قطع بخلاف ما لو لم يستغفطه أو استغفطه فلم يغسل نوم أو غرض أو غير ذلك يكن حافظ اه  
ورض مع شرح حرز الدار ولو خرج شخص ثلثه في الحمام والحائى أو الحارس جالس ولم يسلمه إليه ولا  
استغفطه لم يدخل على العادة فسرق فلا قطع ولا ضمان على الحائى ولا على الحارس ولو سرق السفين من  
السطح وهو جانب النهر والوادي وجميع سطوحه وهي مشدودة قطع لانها بحر وهذا فان لم تكن مشدودة فلا  
قطع لانها غير بحر في العادة اه

أي أخرى (لعل المراد متصله الأولى بخلاف ما لو كان بينهما مضيقه (قوله لا يخالف) كان وجهه حل ما هنا  
على ما إذا كان المغلول عما يكون الصن حرزا

صن الدار فقطع بكل حال ودوان أخذ بضيقه كغيره وان اعتمده جرم متأخرون بان اشتباها سكان نحو الخان وضع حجر الأمانة بعينه بطهقة  
بعض الدار لا السكة ككلو وأضح نم لورق أحد السكان ما في الصن لم يقطع لأنه ليس حرز عنه وان كان له أبواب أو في حجر مغلق قطع لا حرز  
عنو كغيره فيما وقلته من بيت مغلق إلى حين دأب بفتح

\*(فصل) في شروط الركن الثالث وهو السارق الذي يقطع وهي التكليف وعلم الخرم وعدم الشبهة والاذن والتمام الاحكام والاختيار وفيما بينت السرعة قطعها وما يتعلق بذلك (لا يقطع من) ويجنون (وجاهل بخرم السرقة قد عذر بل أول بعذر حيث أمكن جهله على احتمال لان الحديث بالشم تا المكنة (١٥٠) (مكره) لرفع القلم عنهم وحوي ومن أذنه المالك وذو شبهة لم يحرم لعذرهم ثم يعز المميز وأطلقه كل من حط عنه

\*(فصل في شروط الركن الثالث وهو السارق) \* (قوله في شروط) في القول المنزوع يقطع في النهاية الاقوله الركن الثالث وهو وقوله بل أول بعذر في التوقوف لعذرهم على ولا يقطع (قوله في شروط الركن الخ) أي في بعضها فقوله وهي التكليف بيان لشروط من حيث هي لا التي في كلام المصنف في هذا الفصل اه رشدي ولك أن تجعله على ظاهره فيجعل المتن والشرح لا مترجمهما كما كان مذهب شخص واحد (قوله) وهي التي قوله وما يتعلق بذلك في المتن (قوله وعلم الخرم) أي تحريم السرقة (قوله وفيما بينت الخ) من الاثبات (قوله ويقطعها) أي وفيما يقطع بالسرقة فهو امرها فاعلم على التفصيل الا في اه رشدي (قوله وجاهل الخ) وأعمى أمر بسرقة فهو يعتقد باحتيا اه معنى (قوله وقد عذر) أي قارب عهده بالاسلام أو بعده من العلم معنى وعش (قوله على احتمال) ينبغي أن يكون هذا هو الواجب لوقيل به بالاطلاق في الحدود وغيره السكان وجب الاتقاع من السرعة اه سدع وهو كلام حسن (قوله) لرفع القلم عنهم وقطع السكران من قبيل بط الحكم بسببه اه معنى (قوله وحوي) لعدم التزام اه معنى (قوله لعذرهم) يتأمل في الحربي اه سم وقد قال انه معذور بعدم التزام الاحكام (قوله المميز) أي من الصبي والجنون (قوله ولا يقطع مكره) التي قوله وكذا في الزاني المعنى (قوله يقطع فقط) أي جالوا امره بلا اكراه اه نهاية (قوله اجاعا) التي قوله ويفرق في النهاية (قوله ولم يصحبه الذي والتزامه الاحكام) عبارة المعنى وأما قطعها بجال الذي فعل المشو لانه معصوم بذمتها ما قطع الذي يعمل المسلم والذي فلا التزامه الاحكام اه (قوله وكذا) عبارة النهاية كما اه (قوله من هذا) أي قطع المسلم بجال الذي (قوله) أي بالذي (قوله ولحظ السرقة الخ) يتأمل اه سم (قول المتن وفي معاهد) يقع الهل يعضو بعجز كسرهما اه معنى (قوله ومسان) التي قوله وبعت الأذرى في المتن التي قوله ولا يقطع أيضا في المتن التي قوله فعل في النهاية (قول المتن شرط) أي عطف في عهده اه معنى (قوله لزامه) أي كل من المعاهد والمستأن (قوله أو غيره) من الذي والمعاهد (قوله مطلقا) أي شرط قطعه بسرقة أولا (قوله ثم يطلب قطع الخ) في هذا الصنيع اشعار بان الحربي لا يطلب وظاهر انه لو تلف ما سرقة فلا ضمان عليه وان كان باقيا أمكن تركه من غير فليتأمل سم على ج اه عش (قوله وبسرقة) أي ان يني أو يله أي ان تلف اه معنى (قول المتن وثبت السرقة الخ) ضعف اه عش (قول المتن بين الذي المردودة) كان يدعى على بعض سرقة تصيب فشكل عن العين فترد على الذي ويحلف اه معنى (قوله والمنقول المعتمد لا قطع) وظافا لنهاية والمعنى (قوله لان ثبوت) أي المال بالعين المردودة عش ومعنى (قوله ان فصل) أي السارق الاقرار بما في في الشهادة بين السرقة والسرقة من غير سرقة قدر السرقة والحرق بتعيين أو وصف بخلافه اذ لم يبين ذلك لانه قد يظن غير السرقة للموجبة لقطع سرقة موجبة وقضية كلامه أنه لا يثبت القطع بعلم القاضي وهو كذلك بخلاف السيد فانه يقتضي بعلمه وقت كسر في حد الزنا اه معنى (قوله وان لم يشكر) وكذا في الحقوق عبارة المعنى مؤخذة بقوله ولا يشترط تكرار

وأطلقه كل من حط عنه  
القطع لشبهة لا يقطع  
مكره بالكسر أيضا لمصر  
ان التسبب لا يقتضي حدا  
ومن غم لو كان المكره بالغض  
غير مسلم أو أعمى باعتد  
الطاعة كان له الكره  
فيقطع فقط (و) يقطع  
مسلم وذو (و) لو سكران  
(ب) مال مسلم وذو (و) اجاعا  
في مسلم وعلمه الذي  
والتزامه الاحكام وان لم  
يوضع يحكمنا وكذا في الزنا  
و يفرض بين هذا وعذر قتل  
المسلم به بان لحظ القود  
المانعة ولم توجد ولحظ  
السرقة الانحد خفة  
بشر وطه وقد وجد وفي  
معاهد) ومسان (أقوله)  
أحسنه ان شرط قطعه  
بسرقة قطع (لا التزامه) (والا)  
بشرط ذلك (فلا) يقطع  
لعدم التزام (قلت الظاهر  
عند الجوهو ولا قطع) بسرقة  
مال المسلم أو غيره مطلقا كما  
لا يجدان في (والله أعلم)  
لانه لم يلزم الاحكام فاشبه  
الحربي ثم يطلب قطعها  
ماسرقة أو يله ولا يقطع  
أيضا مسلم أو ذي بسرقة  
ماله لا احتجالة قطعها بماله  
دون قطعها بالهما (وثبت  
السرقة بين من المسمى

المردودة) فيقطع (في الاصح) لانها كالاقرار والمنقول المعتمد لا قطع كالا يثبتها وحل شارح المتن على الاقرار بتوبتها بالنسبة لمالهم لان ثبوتها لا خلافه (و) باقرار السارق (به) بالدعوى علمان قطعه بما ياتي في الشهادة بما وان لم يشكر وكسافر المحقوق وبعت الأذرى قبول المطلق من تقبه موافق القاضي في مذهبه فوردان كثيرا من مسائل الشبهة والحرق وقعه خلاف بين أئمة المذهب الواحد فالجاء شرط التفصيل

مطلقا نظير ما قدمته في الزمانا مقرره قبل الدعوى عليه فلا يقطع حتى يدعى المالك (١٥١) ويثبت المال اخذ من قولهم لو شهدا بسرقة

مال غائب أو حاضر حسيه

قبلا لا يمكن أن يقطع حتى

يدعى المالك بحاله ثم تصاد

الشهادة لثبوت المال لانه

لا يثبت بشهادة الحسيه

لا يقطع لانه يثبت بها وانما

انتظر لتوقع ظهور مسقط

ولم يظهر فعلم أن شرط القطع

دعوى المالك أو وليه أو

وكيله بالمالك ثم ثبوت السرقة

بشروطها ومصرع صاحب

البان فبمثل الثالث ماله

تعلق بذلك والمذهب يقول

رجوعه عن الاقرار بسرقة

كل ما كان بالنسبة للقطع

قطعا (ومن أقر بعقوبته

تعالى) أي بوجوبها كذا

وسرقة ثم يسكر ولو

بعد دعوى (فالمصعبان

للقاضي أي يجوز له يثني

الروض وأصلها كذا أشار

في شرح مسلم إلى نقل الاجماع

على نفيه وسكان في الصرعن

الاصحاب وقضية فخصصهم

القاضي بالجواز ومنه على

غيره وهو محتمل ويحتمل

أن غير القاضي أولى منه

بالجواز لاستمتاع التلقين عليه

(أن يعرض له) أن كان جلهلا

بوجوب الحسد وقد عذر

على ما في العز يزول لكن

وقوفه على الاندري ويؤيد

وقوفه انه التعريض لمن

علم انه الرجوع فكذلك لمن

القرار كما سائر الحقوق اه (قوله مطلقا) أي قبحها أو غيره اه عمن (قوله أما اقراره) اعلمه

مقر وض في ماله حاضر حتى يغادره المنة لا تمتد مع ذلك فتأخيره إلى هذا وكذا كرمها أنسب اه

سديع (قوله أخذ من قولهم الخ) قد يشكك هذا الاختصاص قضية المأخوذ من عدم الاحتياج لثبوت المال

لانه انما احتج اليقين المأخوذ منه لانه لا يثبت بشهادة الحسيه بخلاف في المأخوذ فان مقرره أو المال يثبت

به فلتأمل سم على حج عمن وشدي ووافق الاشكال المذكور قول المفتي فان أقر قبله ما يثبت

القطع في الحال بل يوقف على حضور المال أو طلبه كجاست في حديثه ثم ذكر قوله وبث المال وروغ البيهقي

ذلك الاشكال بجماعه وقوله ما يثبت عطف على قولهما فلا يقطع ومصرع ذلك لثلاثتهم من نفي القطع

عدم ثبوت المال وليس معلوم فاعلى يدى المالك ويكون يثبت حديثه فيضم اليه وكما الباء لانه ثابت

بالاقرار فلا معنى لاثباته اه (قوله لا يقطع) لانه يثبت الخ) قد يقال قضيه هذا الصنيع ان السرقة تثبت قبل

الدعوى فقد يشكك على الترتيب في قوله إلا ثم ثبوت السرقة بشرطها فلتأمل وقوله يجب بان هذا

مخصص للترتيب المذكور أو بانه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فلتأمل سم على حج لكن قد يقال ان

الجواب الثاني لا يتأخر مع قوله دعوى المالك أو وليه أو وكيله اه وشدي ولم يظهر له وجه عدم الثاني اذ

الضريح في قول سم أو بانه الخ راجع لثبوت المال بأعادة الشهادة للسوق فدعوى المالك بحاله فالترتيب

موجود هناك ضمنا (قوله) أي شهادة الحسيه (قوله فيمثل الثالث) أي من شروط السرقة في

شرح فلو لم يكن ما روت أو غيره قبل ان يجرع من الحزر (قول المتن والمذهب يقولو جوعه الخ) (فرعان) اه

لو أقر بسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدارني لا يقطع ولو أقر بها ثم أقسمت عليه لينسب ثم رجع قال

القاضي سقط عنه القطع على الصحيح لان الثبوت كان بالاقرار وتقدم نظيره في الزاعن المارودي كذا في شرح

الروض سم على حج لكن التعمد فلهما لا يفتقد مر أي والمطابق فيما تقدم اه عمن (قوله) من

القرار) الخوة وقضية فخصصهم في المفتي وفي قوله ورواه أبو داود في النهاية (قوله) لكن بالنسبة للقطع الخ

ولو أن ثبوت لانه حتى الله تعالى يستطع تكديرا لولو يقيم من القطع بعد الرجوع عما مضى بقاؤه لقطع هو لنفسه ولا

يجب على الانام قطعه وأما التزم فلا نه حتى آدمي في روض مع شرحه (قوله فقط) أي بدون المال

اه نهاية (قوله) لكن أشار في شرح مسلم الخ) والمعتدل الاول نهاية متوفى أي الجواز سم وعمن (قوله)

القاضي بالجواز) عبارة النهاية للجواز بالقاضي اه (قوله) ويحتمل أن غير القاضي أولى منه وهو الوجه

اه نهاية (قوله) لاستمتاع التلقين عليه) أي على الحاكم دون غيره اه نهاية أي فهو أولى بالجواز وشدي

(قوله) على ما في العز والخ) ولعله جرى على الغالب اذا علم قد نظر له في حقه فلا فرق كماله التلقين اه

نهية أي بين العلم والجاهل عمن (قوله عرض به) أي بالرجوع بقوله لعليك قبلت فاختذت (قوله)

مالناك) بكسر الهمزة على الفتح ونقصها على التماسح حتى أي ما أطنك اه ببيهي (قوله)

(قوله) أخذ من قولهم) قد يشكك هذا الاختصاص قضية المأخوذ من عدم الاحتياج لثبوت المال لانه انما

احتج اليقين المأخوذ منه لانه لا يثبت بشهادة الحسيه بخلاف في المأخوذ فان مقرره أو المال يثبت

به فلتأمل سم على حج عمن وشدي ووافق الاشكال المذكور قول المفتي فان أقر قبله ما يثبت

القطع في الحال بل يوقف على حضور المال أو طلبه كجاست في حديثه ثم ذكر قوله وبث المال وروغ البيهقي

ذلك الاشكال بجماعه وقوله ما يثبت عطف على قولهما فلا يقطع ومصرع ذلك لثلاثتهم من نفي القطع

عدم ثبوت المال وليس معلوم فاعلى يدى المالك ويكون يثبت حديثه فيضم اليه وكما الباء لانه ثابت

بالاقرار فلا معنى لاثباته اه (قوله لا يقطع) لانه يثبت الخ) قد يقال قضيه هذا الصنيع ان السرقة تثبت قبل

أخذت من غير حرز وغبت أنتهيت ثم تعلم ان ما يمسكرك لانه على الله عليه وسلم عرضه لما عرفت قالين أقره ثم قال ما سرقة ما لسا سرقة فإليني فأعاد عليه عرضين أو لا فأعمر به فقطع رواء أبو داود وغيره

وإن خفيته أنه يتدب تكر والتعريض (١٥٢) ثلاثاً على نية وأفهم قوله بالرجوع أنه لا يعرضه بالانكار ولا في محال على الكذب كذا قبل وفيه نظر

لما جرى الزمان نكاهه بعد الإقرار كالرجوع عنه ثم وأنتهم مرسو بانة التعريض بالانكار وبالرجوع ويجب معاملة به بأن شوش الشارح على دراهم الحدود أغنى النظر إلى تضمن الانكار والكذب على أنه ليس مرسو بما يغتفر أمره وقوله أقر أنه قبل الإقرار ولا يثبت عليه بالتعريض على الانكار أي ما يخص أن ذلك يحمله على انكار المال أنشأ على الإيجاب وأنه لا يجوز التعريض إذ ثبت بالبين وقوله أنه حق الأذى لا يجوز التعريض بالرجوع عنه وإن لم يرد الرجوع فيه شيئاً بوجه فإن نفسه جلا على محرم إذ هو كتمان العقد الفارد (د) فطعوا بأنه لا يقول له (الرجوع) عنه أو وجد فقام به لأنه أمر بالكذب وإن يعرض للشهود بالتوقف حد الله تعالى أن رأى المصلحة في الستر والأفلاوه يعلم أنه لا يجوز التعريض ولا لهم الترتيقان قريب على ذلك ضياع المسروق أوحده الغير (د) بشرط لقطع أيضاً كما لمسلمين المال أوكيله للمال فعليه (أو أقر بلا دعوى) أو بد دعوى وكيل الغائب الشبهة وكالتلهذه من غير شعور المال بها أو شهد بحسنه (أو سرق مال زيد الغائب) أو مال غير مكلف أو حلق به السبغ (لم يقطع في الحال بل بحسنه) ويتنظر حضوره) وكيله ومطالبتة (في الصحيح) لأنه بما قرره بالإباحة

(قوله وقوله أقر الخ) وعلى ما تقدم من أن الانكار كالرجوع يكون التسديد بأمر غيره بالأولى (قوله) لأنه أقر الخ) أن يرجع للممن أنشأ كونه ظهر دل على تضمن الرجوع الكذب فخالف ما تقدم من الترتيقان بين التعريض بالرجوع والتعريض بالانكار وإن في الثاني جلا على الكذب وقسم ذلك إلى الجواب مع الاعتداع عنه إلا أن يجب بالفرق بين الجمل على الكذب والأمر به فظهر (قوله) أن رأى المصلحة في الستر والأفلاوه يعلم أنه لا يجوز التعريض ولا لهم التوقف الخ) في الرض وشرحه في الزنا وكذا الشاهد سبقه سترها بأن يترك الشهادة من التواء مصححون رأى المصلحة في الشهادة بشاهد كذا في الرض فكذا لمهما فهاذا لم يمسح متدافع وكلام المصنف يقتضي أنه يشهد بالإقرار بخلافه على هذا التفصيل يجعل الملاحقة في باب الشبهة وأن غير ما احتجبت ترك الشهادة ثم حمل احتجبت تركها لم يتعلق تركها بالاحتجاب جلا على الغيرة فإن تعلق به ذلك كان شهد ثلاثة إلى ثمانية قيام الرابع بالتوقف وبزمنه الآداء اه وينبغي أن يقال

الانكار (لم يقطع في الحال)



والملك فانه سبقه القطع وان كذبه كما رآه مدعى عن موكل علم ذلك فلا ينتقل لعدم احتمال الا باحتنا وهو الصي يمكن أن نأكله عقب  
 الباز والرد وقيل الرفع للقاضي فيسقط القطع أيضا ولا يشكك حسمه فانه مدعى بالوثر على الغائب لانه المطالبة بالقطع في الجثة  
 لا مجال للغائب من ثلوم ان من يحظر جسد لانه بل عليه المطالبة به بتدكياتي قبيل (١٥٣) القسم ويجوب قبضه من الغائب انما

هو المالك اذا فرضها عليه من  
 هي تحت يده كياتي ثم (أو)  
 أقر (انه كرهه) أم غائب  
 على زنا (أو زني) (حذف)  
 الحادي (الاصح) لانه لا يتوقف  
 على طلب ولا يباح بالاباحة  
 ومن ثم توقف المهر على  
 حضوره ولانه يستعاط الاسقاط  
 واحتمال كون وقت طبعه  
 لا يؤثر لضعف الشبهة فيه  
 ومن ثم عر في موضع على  
 الحدود ما هو توقف طبعه  
 يستعمل انه نذره بما ذكرهم  
 لم راعوه لنذوره (ويثبت)  
 القطع (شهادة رجلين)  
 كسائر العقوبات غير  
 الزنا (ولو) ادعى المالك أو  
 وكيله ثم شهد رجل  
 وامرأتان (أو رجل وحل  
 معه) ثبت المال وقطع  
 كايث بذلك القصب المعلق  
 به طلاق أو عتق دون ما  
 كان التعلق قبل ثبوت  
 القصب والوفاة بخلاف  
 الوشود وقبل الدعوى فانه  
 لا يثبت شيء لعدم قبول شهادة  
 الحسبة في المال كسائر  
 (ويشترط) للقطع (ذكر  
 الشاهد) هو الغنص أي كل  
 من شاهده (شروط  
 المرفة) السابقة ان قد  
 يظن ان المالك بغير قسرة  
 فيمنان المسروق منه  
 والمسروق وان يذكر انه

الانراومني وأسنى مع الرض (قوله والمالك) هذا التعليل لا يأتي في الصي والمجنون والسقيم لكن  
 سأن انه مدعى في الخفاء نظير في المجنون والسقيم اه عش وكان ينبغي أن يكتبه على قول الشارح  
 أو الاباحة والألا فلو أن الملك يتأق من الكل كما هو صريح الاسني والغنص (قوله وان كذبه) أي كذب  
 المقر بالسرقه المالك المقر بملك السارق (قوله اما بعد دعوى عن موكل علم ذلك الخ) عبارة انها ما بعد  
 دعوى الموكل فلا تنتظر اه أي بان ادعى ملاحه سافر وأقر الدعي عليه بغير المدعي عش (قوله لعدم  
 احتمال الا باحتنا) أي والمالك وأقر وجهه ان توكفه في دعوى السرقه بعد علمها بغير مدعي الاباحة  
 والمالك (قوله ونحو الصي) أي من المجنون والسقيم (قوله ان علمك الخ) أي وان يقر به ماله المالك  
 سرقه كالغائب مغني وأسنى (قوله لانه) أي للحاكم عش ومغني (قوله ومن ثلوم ان) أي الغائب  
 اه رشدي عبارة الغني لومان الغائب عن مال وخلقه طفل ونحوه فله أن يطالب بالقره وبجسمه اه (قوله  
 جسد) أي المقر عش ومغني (قوله لانه الخ) أي الحاكم عش ومغني (قوله وجوب قبضه الخ) جواب  
 سؤال منسوقه لاجمال الغائب (قوله ثم) أي قبيل القسمة (قوله وأقر) التي قوله نعم في المغني (قوله أو زني  
 بها) أشير به الى أن لا كرهه ليس بقيد (قوله لانه) أي حد الزنا (قوله ولا يباح) أي البضع (قوله واحتمال  
 كون الخ) ردليله مقابل الاصح (قوله فيه) أي الوقت (قوله في موضع) أي باب الوقف مغني في ذم  
 (قوله لنذوره) أي فاداه اذا وطئ الامتلا لنذوره بها وهي بد الناذر لا بعد ظهور طهره لانه ملكها بالنظر اه  
 عش (قوله ويثبت القطع) كذا في النهاية بتدكير الفعل والذي في المغني والحلي وتثبت المرفة بما وجبة  
 للقطع اه بتأنيث الفعل (قوله القطع) أي القول المنز وبشترط في المغني (قوله غير الزنا) فانه يخص  
 بزيادة العدد اه مغني (قوله ادعى المالك الخ) أي وليه (قوله كايث بذلك القصب الخ) عبارة للمغني  
 كايث على القلاق أو العتق على غصب أو سرقه تشهد رجل وامرأتان على القصب أو السرقه ثبت المال دون  
 الطلاق والعتق اه (قوله بخلاف ما شهدوا الخ) عبارة للمغني تنبيه على ثبوت المال اذا شهدوا بعد  
 دعوى المالك أو وكفه فلو شهدوا حسمه ثبت بشهادتهم المال أيضا لان شهادتهم منصبة الى المال  
 وشهادة الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة اه (قوله كسائر) أي قبل قول المصنف والمذهب (قوله  
 اذ قد يظن ان) التي قوله وبجواب المغني الا قوله ووقع الى وكونه (قوله وان لم يذكر انه نصاب) أي لا يشترط  
 أن يذكره الشاهدان بل يكفي تعدد المسروق ثم الحاكم ينظر نفسه فاذا ظهر له انه نصاب غل بمقتضاه اه  
 مغني (قوله فيه) أي في كون المسروق نصابا (قوله بهما) أي الشاهدان وقوله أو بغيرهما شامل للقاضي  
 نفسه (قوله ولانه ملك الخ) عطف على انه نصاب أي ولا يشترط أن يذكره المسروق ملكا لغير  
 السارق بل يكفي أن يقول سرق هذا مال المالك يقول هذا مالكي والسارق واقعه أو يشتبه المالك بغيرهما  
 كذا في المغني (قوله بقولنا لا الخ) من جهة الشروط المعتمد ذكرها اه عش (قوله وغير ذلك  
 كاتفاق الشاهدين) عطف على قول المصنف ذكر الشاهد وكان الاولى تائخه الى قبيل المتن عبارة للمغني  
 ويشترط اتفاقهما في شهادته من حيثة لا تختلف شهادتان في وقت الشهادة كقوله الخ وهي أسهل (قوله  
 ذكر اسميه ونسبه) أي بحيث يحصل التميز اه مغني (قوله واستشكل) أي قولهم وبشران الخ ويحط  
 الاشكال قولهم ولا ذكر الخ (قوله ويجيب الخ) عبارة للمغني وقد يجيب بانما انما سمع قنطريا لطلب المال  
 ولهذا لا قطع على السارق حتى يحضر المالك ويديعه كسائر اه (قوله بصور) أي السماع اه

( ٢٠ - ) (شروطه وان فاسم) - (تابع) نصاب لان النظر فهو في قيمته لهما كهم ما أو بغيرهما ولا يملك غير السارق بل  
 لعمال انبائه بغيرهما وقع في هذه والتي قبلها البعض بما خلف ذلك فاحذره كون من حرز بشئته أو وصفه بقولنا لا تعلقه نفسه شبهة  
 وغير ذلك كاتفاق الشاهدين وبشران السارق ان حضر والا ذكر اسمه ونسبه واستشكل بان التعلق لا سمع على غائب في حادثة تعالى  
 ويجيب بتصويره بغائب محترم لا يمولر بعد الدعوى عليه (ولو اختلف شاهدان) فيما بينهما (قوله) أي احدهما (حرف) هذه العين

أولو بأبيض أو (بسكرق  
 و) قول (الآخر) سرق هذه  
 مشر الأخرى أو أبو أسود  
 أو (عشبة فاطمة) الشافعي  
 فلا يرتب عليها قطع ثم  
 للمسروق منه أن يحلف مع  
 أحدهما في الأولى ومع كل  
 منهما في الثانية فإن وافقت  
 شهادة كل دعواه والحق في  
 زعمه وانخذ المال ولو شهد  
 واحد بكيس وآخر بكيسين  
 ثبت واحد وقطع إن بلغ  
 نصا بآلة الخلف فمفسد الذي  
 زادوا بآلة أو اثنتان له سرق  
 هذه بكرة وأخوان أنه سرقها  
 عشبة تعارض ستأول يحكم  
 لوحدة منهما فانه يتوارد  
 على شيء واحد ثبتا وقطع  
 إذا تعارض (دعى السارق  
 رد ماسرق) وإن قطع للغير  
 الحسن على اليد ما أخذت  
 حتى تؤديه وإن القطع لله  
 تعالى والغرم لا الذي غل  
 يسقط أحدهما الآخر  
 ومن ثم لم يسقط الضمان  
 والقطع منه برد المال  
 السرز (فان تلف منه) ثم  
 كان منه غلة في المثل وأقصى  
 قبيح المتقوم (وتقطع عنه)  
 أي السارق الذي أربع  
 أذوه الذي يتأذى به القريب  
 الآخر أجماعا ولو شاء  
 أن يترك السرز ولو أن يبلش  
 بها أقوى فكان البداء فيها  
 أودع وانغلم يقطع ذكر  
 الزاني لانه ليس له مثله وبه  
 يفوت النسل المطالب بمأوى  
 وقامها في غير القن هو  
 الأمام أو نائبه فلو فوضه  
 للسارق لم يقع الموقع

رشدي (قوله لتناقض) الحقوله كذا نقه في النهاية الا قوله في الأولى وقوله في الثانية (قوله في الأولى) ثم  
 قوله في الثانية فليسقط نظر قلنا لم اه سم والمرد بالادى الاختلاف في شخص العين والثانية الاختلاف  
 في شخص الأول (قوله ومع كل منهما في الثانية) فوضنا سم في هذا وتعليل عبارة الرض ونصها  
 وإن شهد واحد بآبيض وآخر بأسود فله أن يحلف مع أحدهما ولا يندى الآخر ويحلف مع  
 شاهد وماتحقهما انتهى اه رشدي عبارة المعنى تنبيهه قوله فباطلة أي بالنسبة إلى القطع أما المال  
 فان حلف المسروق من مع شاهد أخذ الغرم من الأول فلا كذا قاله امارا حلف مع من وافقت شهادته  
 دعواه أو الحق في زعمه كايمن في الكفاية ثم ذكر نظير ما مر من الرض (قوله وان وافقت شهادته كل الخ)  
 كان ادعى بعين فشهد أحدهما أنه سرقها بكرة والاخر عشبة فحلف مع كل منهما يعني انه ان شاع حلف  
 أنه سرقها بكرة وإن شاء حلف أنه سرقها عشبة فان وافقت دعواه شهادة أحدهما دون الآخر كان ادعى  
 أنه سرق فوبأبيض فشهد أحدهما أنه سرقها بكرة والاخر أنه سرق فوبأسود فحلف مع الأول ولو انفسه  
 شهادته دعواه اه عش (قوله والحق) بالنسب عطف على دعواه (قوله ولو شهد) إلى قول المتن فان  
 تلف في النفس الا قوله وله الحلف في أو اثنتان (قوله ولو يحكم واحد الخ) أي وان تكرر عدد أحدهما ان  
 الكثرة ليست بمحجة اه عش (قوله ثبتا) أي البينان (قول المتن وعلى السارق رد ماسرق) ولو كان  
 للمسروق منفعة واسترقها السارق أو عطلها وجبت أجرها كالمصوب اه معني زاد سم وقد يؤخذ من قوله  
 الآتي يمتنع اه (قوله برد المال للسرز) أي لو لم تثبت السرقة لا بعد الرد وقد يخرج بقوله برد الخ  
 مال أو أخذه المالك قبل الرغ لقاض كان رماه السارق خارجا لخر فاختد المال فلا ضمان ولا قطع لتعذر  
 طلب المال والفرق أنه لا يبرأ منه السرز قبل وضع المالك يده عليه اه عش (قوله اجاعا) إلى قوله وقاطعها  
 في المعنى (قوله ان آمن زرف الدم) أي فان لم يؤمن زرف الدم قطع زوجه اليسرى بخلاف ما سبأ في آخر  
 الباب انه لو شئت بعد السرقة ولو لم يؤمن زرف الدم فان القطع يسقط لانه بالسرقة تعلق القطع بعينها فاذا تعذر  
 قطعها سقط بخلافه فان الشلل موجودا ابتداء فاذا تعذر قطعها لم يعلق القطع جابل بجابعدا مر سم  
 على ج ا عش (قوله ولو ان البش الخ) عطف على قوله اجاعا (قوله لا ليس له مثله) أي والسارق له  
 مثل اليد لا باقم تفق عليه المنفعة بالكتابة اه معني (قوله بغير الخ) أي غالبا اه معني وهو علة مستقلة  
 كاهو مرج المعنى (قوله وقاطعها في غير القن) أي من حر ومبعض ومكاتب المفقن فقاطعها السيد والامام  
 اه عش (قوله فلو فوضه) أي الامام أو نائبه وقوله للسارق خرج به مال فوضه للمسروق منه فبيع الموقع  
 وان امتنع التوفيض له خافته أن يرد عليه الا لا فيؤدى إلى اهلاكم كونه بغير فرض اليمال وقوله بلاذن  
 من الامام أو نائبه فلا يقع حدوا من امتنع القطع لقوان الحبل اه عش وقوله وخرج بغير فرض اليه الخ فبعد  
 الحكم في التوفيض كذلك فسمعني اخر رج حينئذ لى انه يخالف قول الشارح الا في ناجز سقوطها الخ

(قوله)

كذا نقله شارح عن الراجي

وهو مشكل بما يأتي من سقوطها نحو أفتا المسرح وقوع فعله الموقع وان لم يفرغه اليه الا لام ثم رأيت كلام الراجي ليس نصافي ذلك وانما هو عوم فقط وهو ان التوكيد في استيفاء الحد متمنع ولا يقع الموقع ليعمل على غير هذا الماصر حواه فيما يأتي ان القطع تعاقب بين البين فإخر أسقطها على أي وجهه كان (فان سرنا نانيا بعد قطعها) واندمل القطع الاول وفارق في أولي قطعهما في آخره بعلامتهما حد واحد (فرجه اليسرى) هي التي تقسم (و ان سرنا) (ثالثا) قطعت (بده اليسرى) ان سرنا (دابعاً) قطعت (رجله اليسرى) فغير الشافي بذلك وله شواهد صرح ما ذكر في الثالث عن أي بكر وعمر رضي الله عنهما من غير مخالف وحكمه قطع اليد والرجل لهما آلة السرعة بالاختد والنقل وقطع ما ذكر في الثاني والابعان السرعة مرتين لتعديلهما لارتفاعها وبما قطعان في مرتين كما يأتي اما قبل قطعها مسافتي هـ فأكسب زيادة زائدة وشبهها على معصمها ولا قطعت أصلاً ان تجزئت وأمكن استيفاءها بدون الزائد ولا قطعاً كذا أطلقنا شافينا في شرح الروض لكتبة قدم في في الروض في أصابعه وراشدتم

**(قوله)** كذا نقله شارح عن الراجي واقتصر عليه ما تكتب عليه عـش ما نصه قوله لا يقع الموقع أي ويكون كالسقوط بافتقار ما فيه من سقوط القطع وعليه فيشكل الفرق بين القول بوقوع الموقع والقول بعدمه بان كلامهما يسقط القطع لأن قالوا فاقولوا في الموقع كان قطعها جازاً بالسرقة من حيث حق الله تعالى وحيث قلنا لا يقع الموقع لم يكن سقوطها حداً لكونه تعذر الحد لكونه محله فلا يكون سقوطها جازاً بالسرقة وانما كثر الصور ثمانية في عدم لزوم شي السارق بعده ووافق قول السيد عـش ما نصه قوله وهو مشكل بما يأتي ان قد يقال سقوط القطع لكونه محله لا ينافي عدم وقوعه الموقع أي من الحد كالساقط بافتقار ما فيه من الحد وسقط به الحد هـ (قوله على أي وجهه كان) فيمان من تلك الوجوه قطعها بالتوكيد في الاستيفاء هـ سم (قول المتن نانيا بعده قطعها) الاولى احسن عطفاً بعد عليه بعد القطع نانيا (قوله واندمل) التي قوله كما يأتي في المتن الا قوله وله شواهد على حكمه والى قوله هذا كذا في النهاية (قوله) واندمل القطع الخ) عطفاً على جله سرنا نانيا ولو اتوا عن قول المصنف فرجه اليسرى لكان أولى ويندفع توهم الحلية صراحة النهاية واندمال القطع الخ لخال الرشيدي قوله واندمال القطع كان ينبغي التعبير بغير هذا لانه يوهم أنه لا تقطع فرجه اليسرى الا ان سرنا بعد قطع البين واندمالها بخلاف ما لوسرنا بعد القطع وقيل الاندمال هـ وعبارة المتن فان سرنا نانيا بعد قطعها أي بده البين فرجه اليسرى ان وثبت بده البين والا أخوت للبراعة هـ وهي احسن (قوله واندمل القطع الاول) فلولا في بنهما فالتقطع سبب ذلك فلا ضمان أخذاً مما تقدم في الحدود هـ عـش (قوله وفارق الخ) عبارة المتن وانما لم يقطع الرجل الا بعد اندمال اليد لئلا تقضي الموالاتي الهلاك وخالفوا الاتحاف في الحراية لان قطعها مقيداً بحد واحد هـ (قوله) فغير الشافي الخ) أي لبار واما الشافي باسناده عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في السارق ان سرنا فاقطعوا يده ثم ان سرنا فاقطعوا رجله ثم ان سرنا فاقطعوا راسه ثم ان سرنا فاقطعوا رجله هـ (قوله بالاختد) أي باليد والنقل أي بالرجل (قوله وقطع ما ذكر في الثالثة) لعله في الشبهة فتأمل هـ رشدي ويؤيد قول المتن وانما قطع من خلاف للثاقوت بحسن المنفعة عليه فتصغيره كذا في قطع الطر في ان السرقة مرتين لتعديلهما لارتفاعها شرعاً والمخارج بقطع أولاده البين ورجله اليسرى وفي الثانية بده اليسرى ورجله اليسرى هـ (قوله وشبهها) لعله أراد به ما ساق في قوله أمر تب الخ (قوله) كذا أطلقنا شافينا هنا الخ) اعتمد النهاية أي بالمتن انه لا تقطع يده ان مطلقاً سرعة واحدة حتى اذا لم يمكن قطع احداهما بدون الاخرى اتقيل لبعدهما هـ سم (قوله ومعناه ولا يمكن استيفاءها بدون الزائدة) أقول كون معناه ذلك مما لا خلاف فيه ولا يتحمل عبارة غيره لانه عقب قوله فـقطعان بقوله وان لم تتمرر قطعت احداهما وذلك يعلم سقم النسخة الواقعة لشارح ويبقى ما اذا لم يتمرر ولم يمكن استيفاء احداهما بدون الاخرى وهو داخل في قول الشارح والقطعنا هـ سم عبارة شرح الروض فرغ لو كانه كفاً على معصمها قطعت الاصلية منها من تجزئت هـ زاد المتن هـ اما اختاره الامام بعد ان نقل عن الاصحاب قطعها مطلقاً والذي في التهذيب انه ان تجزئت الاصلية قطعت والا فاحداً فقط ولا تقطعان بسرقة واحدة قال الراجي وهذا احسن وقال المصنف انه الصحيح المنصوص وجزءه في التحقيق وصورة في شرح المنهيد ومصحح من الصلاح وعلى ما جرى عليه المصنف لم يمكن قطع الاصلية بالزائدة أو لم يمكن قطع احداهما عند الاختيار فانه يعدل الى الرجل هـ

**(قوله)** كذا نقله شارح عن الراجي واقتصر عليه مـش (قوله على أي وجهه كان) فيمان من تلك الوجوه قطعها بالتوكيد في الاستيفاء (قوله) كذا أطلقنا شافينا في شرح الروض لكتبة قدم في في الروض الخ) اعتمد انه لا تقطع يده ان مطلقاً سرعة واحدة حتى اذا لم يمكن قطع احداهما بدون الاخرى اتقيل لبعدهما (قوله ومعناه ولا يمكن استيفاءها بدون الزائدة) أقول كون معناه ذلك مما لا خلاف فيه ولا يتحمل عبارة غيره لانه عقب قوله ولا تقطعان لقوله وان لم تتمرر قطعت احداهما فقط انتهى وبذلك يعلم سقم النسخة الواقعة لشارح ويبقى ما اذا لم يتمرر ولم يمكن استيفاء احداهما بدون الاخرى وهو داخل في قول الشارح والقطعنا هـ

تعتبرانه قطع احداهما وهو الوجه وان تقول لا تخالف بين عبارة قوله هـ هنا والمعناه ولا يمكن استيفاءها بدون الزائدة

وحيث تفرقت، أمكن استيعاها الأصلية وتخصدها أو أحداهما إن لم تتميز الأصلية بقطعت وعليه يعمل مافي الوضوء والأطعمة وأعله بعمل ما هنا فلا  
يظهر تميز وعمله على إمكان قطع واحدة وعمله يفرق قوله كغيره فإن لم يتميز الأصلية بان كانتا صليتين أو أحداهما لم يتميز  
بغرض أو كيف يعمل مع عدم التميز لهما؛ صلتان أو واحدة وأحداهما فقط أو أخرى وقد يجب بنحو ذلك بأن يختلفا معا ومترايبين أو  
فمكملين كلبين الأولين بالأصالة (١٥٦) وعلى إحدى الآخرين بالأصالة فقط وليس بغير التقدم مقضي الأصلة فإن لم يكن إلا

وأتت به قطعت وان فقدت  
 أصابعها وقطع إحدى  
 أصليتين في سرقه والأخرى  
 في أخرى كزاً ثم صارت بعد  
 قطع الأصيلة أصليتين بان  
 صارت عاملة فقطع في سرقه  
 أخرى وتعرف الزيادة بنحو  
 غش وقصر ونقص أو تبسيع  
 وضعف بشر (و بعد ذلك)  
 أي قطع الأربع اذا سرق  
 أو سرق أولاً والأربع  
 (يعز) لأنه لم يرد في سرق  
 ونسبته منه منكر ولو صح  
 لكانت منسوبة أو نحوها على  
 أنه قتله ربنا أو استحلال كما  
 قاله الأئمة أما إذا لم يكن له  
 الأربع فقطع في الأولى  
 ما يتوحد في الثانية بل الرابعة  
 بأن لم يكن له الأربع على  
 لأنه لما لم يرد ما قبلها تعاقب  
 الحق بها (و نقص) ندبا  
 (عمل قطعه زنت) خص  
 كله لكونه أبلغ (أو ذهن)  
 آخر (مغل) يضم اليه لجهة  
 الاسم به ولأنه يسد أقواء  
 العروق فيخمس أقم  
 واقتصر جع على الحسم  
 بالنار وخبر الشامي بينهما  
 واعتبر الماوردى عادة  
 انقطعوا الغالبة فلغضرى  
 فحوالز بن السدي الحسم

وهو الكعب كما فعله عز ورضى الله عنه ومن سرق مراما لم يقطع لم يلزمه الاحد واحد على المعتمد وانما كفت عنه) عن السك لاختداد السب  
فقد انشئت فجودا كمنعوهي الزجر وكجوزي بكر أو شرب مراما وانما تعددت فدية نحو لبس الحر لان فيها - قال آبي بياتر غالب  
مصرفها ولا ذلك هذا لوسري بعد قطع العني مرورا كفي قطع الرجل عن السك وهكذا على قياس ما ذكر وكفي قطع الميم أو غيرها ما  
يجب قطعه (وان نقصت أربع أصابع قلت وكذا) تجزئ (ولو ذهب الخمس) الأصابع (١٥٧) منها (وإنه أعلم) لا إطلاق اسم البدع لها  
حينئذ مع وجود ذلك حرمها

المطلوع جالس وان يضبط للثابت كذا وان يعلق العضو المطع على عنق ساعة أو حروا لتشكل مغنى  
وروض مع شرحه (قوله وهو الكعب) الخ قوله وانما سقط في النهاية وإلى الباب في المغنى الاقوله وفان  
الى المتن (قوله لم يلزمه الاحد واحد الخ) أي وان علبت السرة قبل الاول والثاني لم يقطع له عيش (قوله  
وانما كفت) لا تظهر فائدة ما (قوله وانما تعددت الخ) أي كان لبس أو لا ثم يدرع الثوب أو العمامة  
أعاد لبس ثانيا اه عيش (قوله ذبه نحو لبس الحر) أي وتطبع في مجالس مغنى وأسنى (قوله باعتبار  
غالب معرفها) لان مصرفها الكفار تأله اه مغنى (قوله وكفي الخ) دخول في المتن (قول المتن وان  
نقصت) أي عينه اه مغنى أو غيرها (قوله بذلك) أي بشئ مما ذكر (قوله فلا يسقط القطع) أي قطع الميم  
وحكم الرجل - حكم البدن كما ذكر اه مغنى (قوله وانما سقط قطع الخلاخ) عبارة النهاية ولو أخرج  
السارق للجلد يسار فقطعها فان قال المخرج فلنقتها العين أو أنها تجزئ أو أنه لا فلا فلان العبرة في الأداء  
بقصد البافع وهذه طر يقضي إلى رجبها كلام الرضا وضعت وجهها الرافعي في أخبار ابنه فناء القصاص  
فالمسقط في بعضها وجهها الاسنوي وان حكى في الرضا وطرقه بقا ثوري انه سأل الخلاخ فان قال لظنتها  
اليمين أو أنها تجزئ في بعضها فان لم يمتد إليه وأجزأه أو علبها اليسار وانما تجزئ في زما القصاص ان لم  
يفسد الفرج بدله أي عن اليمين أو باحتياط لم تجزئ من جزم به ان المقرى اه قال عيش قوله فان قال المخرج  
فلنقتها العين الخ معتمد أي ولا شئ على الخلاف في الحاليين له وقال المغنى بعد ذكر الطر يفتين مقسما  
لأنه يفتن في ما يفتن ما نصوهي أي الأولى في كلام المعصين وان صح الاسنوي الثانية اه وكلام الشارح  
ينتهي إلى رجبها خلافا للنهاية

باب قاطع الطريق

(قوله سمي بذلك) الخ قوله ولاذ في المغنى (قوله ببروزه) الخ قوله ولاذ في النهاية (قوله ببروزه) متعلق  
بمنه (قوله لاخذ المال الخ) أي أو امرأ أو أمرد للفتح كما في (قوله أذ راهب) أي أخافه (قوله ما كبره) أي  
تخافه أو ضم على الحال اه عيسى (قوله مع عدم الغوث) أي مع البعد عن الغوث فيها يتوهم مغنى أي ولو  
حكم كجود خلدوا أو امتنعوا أهلها من الاستغاثة اه عيش (قوله اذا فقها الخ) عبارة المغنى والنهاية  
قال أكرم العلماء زلت في قاطع الطريق لا في الكفار واحضوا له بقوله تعالى لا الذين تالوا من قبل ان  
تقدروا عليهم الآية اذا راوا ذلك من قطع الطريق ولو كان الكفار لمكانت قوتهم بالاسلام وهذا قد وقع  
للعقوبة قبل القدرة بعدها اه (قوله بدليل الا الذين تالوا) أي الآية (قوله ويدفع الخ) عطف على  
بقيد بقدره ولو عكس كان أولى (قوله فلا يفتن نفسا ولا مالا) أي تلفه أو تلف يده وأما اذا كان كسبا أخذ  
بنايا أو كنزته منه فخرج كجرحه سم (قوله ولاذ في الخ) عطف على لاجري (قوله وان المنصوص  
المعتد الخ) وفا في النهاية والمغنى (قوله وقد وجه الاول بان لهذا) أحكام الخ هذا يقتضي خروجهما  
اه سم (قوله وضمانه الخ) عطف على قتل الثاني (قوله أو سكران) الخ قوله كذا الخ قوله في النهاية الاقوله

باب قاطع الطريق

(قوله وقد وجه الاول بان لهذا) أحكام الخ هذا يقتضي خروجهما

الاسلام لا بقيد قدره ودفع القتل وغيره (هو مسلم) لاجز هو واضح لا غير ما لم يكن كالحاكم فلا يفتن نفسا ولا مالا أو مثله في عدم كونه فاعلا  
للهاد والمساكين ولاذ على ما اقتضاه كلام الشافعي وان لم يفتن بجلاء يقتضي ميبزول الآية لكن أطال المتأخرين في ردّه وان المنصوص  
للمعتد ان كالمس فقيا في مثله المراد وقد وجه الاول بان لهذا أحكام أشد من أحكام القطار كافتقار عهد الاول على ما اقتضى  
لاستباحة قتله ودمه وكقتل الثاني وبصره في التراضية بالنفس والمال (مكلف) أو سكران واختار ولو تناوا أو أمرا فلا عقوبة على سبي  
ويعنون بمكره وان ضمنوا النفس والمال (له شوكة) أي قوة

وقدره ولو واحد انقلب جمعا أو يساوهم وقد تعرض النفس أو البض أو المال مجاهر (لاختلسون يتعرشون لا تخروفاة) مثلا (مشمدون  
 الهرب) لاتنفا الشوكة في حكمهم وقد اوصانا كثيرا هم والقرن ان الشوكة يعز دفعه بغير السلطان تغفلت حقو بمنزله اختلاف نحو  
 الختلس (والذين يغلبون شره بقتوبتهم (١٥٨) قطاع في حقهم) لاعتمادهم على الشوكة بالنسبة اليهم (لا تغلفه عظمية) اذا قتلهم

بالنسبة اليهم فالشوكة أمر  
 نسي فلو وجدت بالنسبة  
 لجمع يقاومونهم لكن  
 استسلوا لهم حتى أخذهم  
 لم يصكروا قطاعا لانهم  
 مضبون فلم يصدروا عنه  
 أولئك من شوكتهم بل عن  
 تقصير باقي الآخرين كذا  
 أطلقوه لكن بحث فيه  
 الشيطان بان يجرى العدد  
 والهدنة لاتحصل الشوكة  
 بل لايدهم من اتفاق الكلمة  
 ومطاع وعزم على القتال  
 وهذا شأن القطاع لا القوافل  
 غالباً ليسوا مضيعين ولا  
 ينبغي ان يخرج قاصدوهم  
 عن كونهم قطاعاً انتهى  
 واهتم به جمع وعليه  
 فالشوكة يكفي فيها فرض  
 المقاومة بقدر اجتماع  
 الكلمة وقدر ما مرهت رأت  
 البلقين صرح به فانه  
 اعترض قولهما عن تصحيح  
 الامام وعزم الغزالي واثبت  
 كل من الاخرى فقطاعان  
 الذي ظهره من كلام  
 الشافعي وأجاب به انه متى  
 كان احتمال غلبة القطاع  
 غير ياد في حقهم كفي في  
 اثبات حقو به القاطع في  
 حقهم فليؤام غلبوا المحصول  
 إضافة السبيل (٢٢) وحيث  
 يطوق غوث) منع شوكتهم  
 لو استغاثوا (ليسوا وى)

أو يساوهم وفي المعنى الاقوله أو البض (قوله أو سكران) أى متعد (قوله وقدره) عطف تفسيره اه عش  
 (قوله ولو واحد) ولو اثنى يقبل جمعا أى اذا كان له فضل قوة يغلبها الجماعة وكذا الخراج بغير سلاح  
 ان كان له قوة يغلبها الجماعة ولو بالكر والشرب يجمع الكفر وقيل لا بد من آله معنى وأسى (قوله)  
 وقد تعرض الخ) أى مع البعد عن الغوث كما يعلم من قوله بعد وقد الغوث الخ اه معنى (قوله الختلس أو  
 البض الخ) هلا قال أولاد هاب اه رشدى (قوله أو البض) لم يجمعوا فيما بين المتعرض للبض حكما  
 يخص به من حيث كونه قاطع طريق وعليه حكمه كغيره قاطع الطريق اه عش عبارة الرشيدى  
 وانظر المتعرض للبض فقط هل له حكمه أهله أو هو داخل في التعرض للنفس فان كان داخل فيه فأنس  
 عليه اه (قول المتن لاختلسون الخ) عبارة الغنى وخرج بالشوكة كما مضى قوله لاختلسون قليلون  
 يتعرشون لا تخروفاة عظيمة بمشردون الهرب ركض ليليل أو نحوها والدعوى على الاقدام أو نحو ذلك  
 فليسوا قطاعا (تنبيه) قوله لا تخروفاة جرى على الغالب وليس بقيد بل حكم التعرض لاوله ولو جازاها  
 كذلك فلو ظهر وهو ولو مع كونهم قليلين فقطاع لاعتمادهم على الشوكة فلا تدرأه من القافلة مقرر بل ان  
 القافلة لاتجتمع كلمتهم ولا يشبه بطهم مطاع ولا عزم لهم على القتال اه (قول المتن شرفة) بل الجمجمة  
 طافتمن الناس اه معنى (قول المتن قطاع في حقهم) أى وان هر بواشمهم وتو كوا الاموال لعلهم يحجز  
 أنفسهم عن مقاومتهم (تنبيه) لوساقهم المصوص مع الاموال الخديارهم كانوا قطاعا في حقهم أيضا كما قاله  
 ابراهيم المروزي اه معنى (قوله اليهم) أى الجماعة اليسيرة اه معنى (قوله المتن لا تغلفه عظمية) أى  
 لا قطاع في حقهم اه معنى (قوله فلو وجدت بالنسبة) عبارة النهاية فلو فقدت الخ زوى المناسبة لتعطل الاتى  
 (قوله يقاومونهم) أى يقدرون على دفعهم اه معنى (قوله حتى أخذهم الخ) عبارة الغنى حتى قتالوا  
 وأخذت أمور اليهم فنتهبون لا قطاع وان كانوا ضامين لما أخذهم اه (قوله كذا أطلقوه لكن بحث الخ)  
 يمكن حمل الاطلاق على ما اذا عكروا من الدفع لتوفر اسباب ذلك من اجتماع الكلمة وغيره لكنهم أهملوا  
 تلك الاسباب وأعرضوا عن مقتضاها فلا يثبت بحث الشيعين اه سم (قوله واعتصمه) أى الصب (قوله)  
 فالشوكة يكفي فيها الخ) قال في شرح الارشاد وتوهم بعضهم من كلام الشيعين ان شرط القطاع اتفاق  
 الكلمة ومشيروا معطاع والعزم على القتال وليس كل عزم بل الشرط القوة والغلبة وان كانت لاتحصل غالبا  
 الاما ذكر انتهى اه سم (قوله وما مره به) أى من المطاع والعزم (قوله قوله لهما) أى الشيعين أى  
 مفهومه (قوله نالت كل من الاخرى فقطاع) مقول القول (قوله بان الذي الخ) متعلق باعتبار (قوله)  
 بل منتهبون الى قول المتن واذنى النهاية والغنى (قوله أو السلطان) قال ابن قاسم الوجه هنا في نظيره الاتى  
 التعبير بالواو أى كفى المعنى أو ان المراد ان الموجود أحد الامر من رشدى وعش (قوله وسعوا أهلها الخ)  
 ومن ذلك قوله الذين باتون للسرقة المسجون بالسرقة زمانا فافهم قطاع طريق والمتر كمصعد ومقود  
 نخل من الماء على الماشين اه عش وقال الرشيدى قوله وسعوا هذا قد يخرج المصوص المسمين  
 بالنامس اذا جاهر وأولم ينعوا الاستغاثة اه وعبارة السيد عرهل باعتبار المنع بالفعل أو يكفي أن يعلم من سالم

(قوله كذا أطلقوه لكن بحث فيه الشيعان الخ) يمكن حمل الاطلاق على ما اذا عكروا من الدفع لتوفر أسباب  
 ذلك من اجتماع الكلمة وغيره لكنهم أهملوا تلك الاسباب وأعرضوا عن مقتضاها فلا يثبت بحث الشيعين  
 (قوله بقدر اجتماع الكلمة الخ) قال في شرح الارشاد وتوهم بعضهم من كلام الشيعين ان شرط القطاع  
 اتفاق الكلمة ومشيروا معطاع والعزم على القتال وليس كل عزم اه (قوله أو السلطان) لغز الوجه التعبير

نخصة الذين قاله غير المذكور وهو ذو الشوكة لكونه في معنى الجسم واعا في قوله (بسطاع) بل منتهبون (وقد الغوث) انهم  
 يكون البعد عن العمران أو السلطان (أو ضعف) باهل العمران أو بالسلطان أو بغيرهما كان دخل جمع دار أو شهر والسلاح ومنعوا  
 أهلها من الاستغاثة فقطاع في حقهم وان كانوا بحضره السلطان وقوته



من غير شتم مع بقية شر وطه السابقة وثبت ذلك وجان لا يغيرهما الا بالنسبة لجمال او طلب المال فغير ما مر في السرقة (قطع يده اليمنى)  
لجمال كاسرة (ورجله اليسرى) (١٦٠) للمخرب ومع ذلك هو حد واحد وخلف بينهما ثلاثون لمنفعة كلهما من جانب واحد ولو

فقتل احدا هما ولو قبل  
أخذ المال ولو لشلل واحد  
أمن زف الدم اكفى  
بالاخرى ولو عكس ذلك بان  
قطع يده اليسرى ورجله  
اليمنى أساء واعتدبه لصق  
الآية به بخلاف ما لو قطع  
مع يده رجله اليمنى فإزمه  
توفيها بشرطه والا فدينها  
فقط وجعله اليسرى أى  
بعد الأفعال كما هو ظاهر  
بما مر وما القول بان فضية  
ذلك اجره قطع اليد اليسرى  
أول سرقة لأن تقديم اليمنى  
عليها بالاجتهاد ولا قال به  
من أصحابنا فغيره بان فى هذه  
نصا على اليمنى وهو الترجمة  
الشاذة السابقة لم يأتية  
الخبر الصحيح بخلاف ما نحن  
فيه على أنهم مخرجوا وقوع  
اليسرى حصد الدهشة أو  
نحوها (فان) فقد تأبل  
الاخذ أو (عاد) ثانيا بعد  
قطعها الى أخذ المال  
(فيسر او عناه) يقطعان  
للآية (وان قتل) قتلا  
بوجوب القود وان كان القتل  
يجري من شبهه بعد أيام قبل  
الفقر به التوبة (قتل)  
حقا) لأن المجرم يقتصد  
زاد وقودا بذهابته لا التحريم  
فلا يسقط بغير مستحق  
القود يستوفيه بالعلم أنه  
حق الله تعالى قال البندنجي  
وإنما يقتل من قتل لاخذ  
المال واعتد به البليغي

وعندى فيه وقفة (وان قتل) قتلا بوجوب القود (وأخذ مال) نصابا كما لا بد ان يارعه البليغي (قتل) بلا قطع  
(ثم) غسل ثم كفن ثم صلى عليه (صلب) مكفه من ترصا على نحو خشية ولا يقدم الصلب على القتل



لانه زادة تعذيب وقياس اشراط النصب حتى في الصلب اشراط يقتسر وط السرعة واعداد الزكشي قطع الماوردى بانه لا يشترط هنا  
الحرز رد بان الماوردى لا يشترط هنا النصب فأولى الحرز (ثلاثا) من الايام بل الجاوي باليشترط الحال ويتم النكال وحذف النكاح لحذف  
المعدود ما نحن (ثم ينزل) ان تعذب تعذيبها والا تزل سينتد (وقيل بئى) وجوبا (حتى) بغير عو (يسل مديده) تغليظا عليه وحمل قتله  
ومصلح جعل محاربتا لان لا عر به من تزجر به فاقتر بحمل الميوت فظهر ان هذا مندوب (١٦١) لا واجب (وفي قول بصلب) حيا (قليل

النهاية) يقطع به في السرعة كما دل عليه كلاهما اه (قوله) لانه زادة تعذيب أى وقد عذب عن تعذيب  
الحوان قال صلى الله عليه وسلم اذا قتلت فاحسنوا القتل اه معنى (قوله) وقياس اشراط النصب (الح)  
عبارة المعنى وقياس ما سبق اعتبارا لحرز وعدم الشبهة اه (قوله) اشراط يقتسر وط السرعة) فيحصل ان  
الشرط معتبرة في قطع البدن والرجل وفي ضم الصلب الى القتل دون تعذيب القتل وحده هو اه سم (قوله) من  
الايام) الى قوله واعترض في المعنى الاقوله وبظهر الى المتن والى قول المتن ومن اعانهم في النهاية (قوله) وحذف  
الثاني (أى) من ثلاثا قوله لحذف المعدود الى المذكور وهو الايام (قوله) سائق أى كفى قوله صلى الله عليه وسلم من  
صاهر رمضان ثم تبعه ستان خوال اه معنى (قوله) ان تعذب (غيره) أى قبل الثلاث قال الاذوى وكان المراد  
بالتعذيب هنا الانعيار وتعمد والا ففى حجب جيفه فالت ثلاثا وحصل التنويع والتغير غالبا اه نهاية (قوله) والا  
أى بان نصفه قبل الثلاث (قوله) ازل سينتد) وحمل النص في الثلاث على زمن البرد والاعتدال اه معنى  
(قوله) وجوبا) ولا تجوز الزيادة عليها اه نهاية (قول المتن مديده) وهو ما عرفت يخرج محتطاه بدم اه  
معنى (قوله) هذا) أى قولهم وحمل قتله الح (قوله) فاحفظا) أى الشيطان (قوله) مستغف (نعم)  
أى بلا سبب اه عرش (قوله) وما اقترر) أى فى المتن القطع فى الاشد وتعمد القتل فى القتل وتعمد القتل  
والصلب فيهما (قوله) مع ذلك) أى القتل (قوله) توفيق) أى تعليم من عسى الله عليه وسلم (قوله) أولفة)  
قال ابن قاسم لا يفتنى ان كون أولفتو مع ما لا يشبهه يتولا يحتاج فديالى كونه من مثل ابن عباس حجة وانما  
الكلام فى ارادته فى الآية لا يسرى بق ذلك الا لتوفيق اه والقاهر ان مراد الشارح كان بجران هذا  
المراد فسمان بن عباس من الآية باعتبار أولفة لا يفهم من أسرارها ما لا يفهم غيره اه رشيدى (قوله)  
من مثله) أى بان عباس اه عرش (قوله) لم يزد) الى قول المتن لو مان فى المعنى الاقوله المقتم وقوله الاصم  
تولم الكفار ونالى قول الشارح ولا عر فى النهاية لا قوله الاصم (قوله) ولم يزد على ذلك) أى بان لم يأخذ  
ما زادنا ولا اقتل نفسه اه معنى (قوله) المقتم) خرج به قتله لقرلا يتعلق بقطع الطريق وقتله لتعود يتعلق  
بمع انتقام الشرط السابق عن البند نبى سم على جأى فليس فيه هذا الخلاف قتله لا لعدو قطعا اه  
عرش (قول المتن معنى القصص) الاضافة لبيان (قوله) لان الاصل الح) ولانه لو قتل بالاحبار به لئس لوسه  
القصص فكيف يحجب حقه بقتله فيها أى ومعنى (قوله) تغليب الحق) أى الح (قوله) ولا يشك هذا بما عاين  
من تقدم الزكاة على دين الاذى لان فى الزكاة حقا آدميا أيضا فانما يجب للاصناف فتقدمها ليس لبعض  
حق الله تعالى بل لاجتماع الحقين فتقدم على ما فيه حق واحد اه عرش (قول المتن الحشد) أى معنى  
الحشد اه معنى (قوله) ويستقل الامام باستيفائه) عبارة الاسنى والمعنى ويستوفى الامام بدون طلب الولي اه  
(قوله) اشراط يقتسر وط السرعة) فيحصل ان الشر وط معتبرة في قطع البدن والرجل وفي ضم الصلب الى  
القتل دون تعذيب القتل وحده هو (قوله) أولفة) لا يفتنى ان كون أولفة لقتنو مع ما لا يشبهه فيولا يحتاج  
فديالى كونه من مثل ابن عباس حجة وانما الكلام فى ارادته فى الآية ولا عر بق ذلك الا لتوفيق اه معنى  
بتعين التعريب) هذا فتر يتواضع على انه ودلى الاولان التفر بين جميع هذه المذكورات (قوله) وقتل  
القاطع المقتم) خرج قتله لقرلا يتعلق بقطع الطريق وقتله لتعود يتعلق بمع انتقام الشرط السابق عن  
أبنتد نبى (قوله) ويستقل الامام باستيفائه) عبارة تشرع الروض ويستوفى الامام بدون طلب الولي اه قال

(٢١ - (شروانى وان قاسم - تاسع) وتشرى وغيرهما) كسائر المعاصي وعبراً عنه بأو لا خلاف بل  
الداود على رأى الامام يظهر ما عرفت فى آخر الطريق (وقيل بتعين التعريب الى حيث رواه الامام وما تقتضيهما الصلوة وقتل القاطع) المقتم  
(تغلب بمعنى القصص) لان الاصل فيها الجتمع فيحق الله وحق الاذى تغليب حق الاذى لئنا نجعل الحق (وقيل لحد) اذ لا يمنع  
الصنوعه ويستقل الامام باستيفائه (فعلى الاول) الاصم

زاد سم قال في العياض فقتله الامام وان كان المسجون قد غارا اه **(قوله تلزمه الكفاية)** أي بجو وله  
وكان الاولى تأخير بطله على قول المصنف ولا يقتل عبارة لا وض مع شرح فلا يقتل اذا كان حرا عبيد  
أو نحوهم ممن لا يكافؤ كاب وذوي القاطع مسلم وتلزمه الكفاية قولوا قال العياض بل المال كان أعم اه **(قول**  
**المتن ولا يقتل)** أي والله بولده أي التي قتله في قطع الطريق اه معني أي وان سفل نهاية **(قول المتن وذوي)**  
**أي ولا ذوي** اذا كان هو حرا ولا ذوي قد يكون قنا كما قال الشارح في تعريفه  
أول الباب ولو قنا وقد يقتل قنا اه سم **قوله القاتل بلا قطع عبارة** المعنى القاطع من غ- برقتله فصاها اه  
وعبارة النهاية القاطع بلا قطع قال الشدي قوله القاطع بلا قطع صوابه القاتل بلا قتل أي فصاها اه عبارة  
السيد عن قوله القاتل بلا قطع كذا في الموجود من نسخ التحقيق نسخة المصنف وكان الظاهر بلا قتل وكانه  
وقع كذلك في نسخة المحشى سم **وعبارة** قوله بلا قتل أي اقتصاصا ولا قتلوه احد تعدا واجب دية المقتول  
في الله أيضا كما هو ظاهر وتجديد يتلو رتبته على قاتله انتهى اه **(قوله المقتول)** أي قوله ولو ادعى في المعنى  
الاقوله يقتضى المتن وقوله لم يصلح عله وقوله وان صلح عله وقوله ولا تنظر الى المم **(قوله ان كان حرا)**  
أي المقتول وهذا ان كان القاتل القاطع حرا ولا الم لا ينأى قوته في ماله بل تسقط الدية اه سم **(قوله والا**  
**نقضه)** أي مطلقا اه شرح المنهج أي سوا ما كان القاتل الحر يقتل أو غيره أو لم يمت طوى **(قول المتن قتل**  
**بواحد)** أي منهم بالقرعة اه معني **(قوله فان قتلهم من تبا المم)** المتن سادق لهذه أيضا محشى سم  
وعلم فكل ترك التعرض للتعين فيم لو ضوجه وكان الحامل للقتل من الذي سلكه الشرح تبع الشارح  
الحق السلامة من الإهم الارزم لهذا كره المحشى وان كان مندفعاً بالوضوح اه سديد **(قوله قتل**  
**بالاول)** أي حتموا وان ادهم كلام المتن خلافتي لوعا قوله لم يسقط لقتله اه معني **(قول المتن ولو صفا**  
**وليه)** أي المقتول عن القصاص بمال أي عليه صم ووجب أي المال اه معني **(قول المتن ويقتل حدا)**  
ظاهر تخصص القتل حدا بصورة العفو انه لا يقتل فيما لو قتل ولده أو ذمبا أو قنا حدا كما يقتل قصاصا اه  
عش أقول بقيد اه أيضا بقيدهم قول المصنف الما وان قتل الج ولهم قتلا وجب القود **(قوله ونزع**  
**في الملة في المم)** عبارة المعنى وعلى الثاني فالعفو لوقا قنالا وان قال البلقيني انه لوقا القولين لان القاطع  
لم يستد بالعمو شيأ فقتل قطعه بالحار اه **(قول المتن ولو قتل)** أي القاطع شخص بمقتل أو بقطع عضو  
أو بغير ذلك اه معني **(قول المتن فعل به مثله)** أي تغليب القصاص معني ونهاية **(قوله ونزع)** أي التنبه  
في النهاية الاقوله وان لم يصلح عله وقوله ولا تنظر الى نعم **(قوله ونزع)** عبارة النهاية والمعنى وان الخ زيادة  
ان الوصلة **(قوله عليها)** أي القولين نهاية ومعني **(قوله دون غيرها)** أي قتله بمثل ما قتل به **(قوله**  
**جرا قيعود)** أي أما غيره كخائفه فواجبه المال اه معني **(قوله أو قتل عقه)** عبارة المعنى قوله فان دمل  
نوه من الاندمال قد دخل الخلاف وليس مرادنا قطع دم قتل قبل الاندمال حى القولان أيضا في خص  
قصاص البد اه **(قوله فيه)** يعني ما بعده عنوانا أسقطه المعنى **(قوله كالكفارة)** أي كفارة القتل فانها  
مخصصة بقتل النفس دون القطع اه بجري **(قوله أما اذا تسمى المم)** مختصة بقتل النفس دون القطع اه بجري  
في العياض فقتله الامام وان كان المسجون قد غارا وقفا هذا عدم توقف القطع على طلب صاحب المال  
بخلاف السرقة من بعض المتأخرين توقفه في موقفة اه تقدم قول الشارح وطالب المال انظر ما عرفت  
السرقة **(قوله ورن)** أي ان كان هو حرا ولا ذوي قد يكون قنا كما قال الشارح في تعريفه أول الباب ولو قنا وقد  
يقتل قنا **(قوله ولومان القاتل بلا قتل)** أي اقتصاصا ولا قتلوه احد تعدا واجب دية المقتول في ماله أيضا  
كل هو ظاهر ويجدد بدينه ولو رتبته على قاتله كاتاه في الروض وشرحه اذا قتله أحد بلا ذن من الأيام فلزمته  
الدية على قاتله ولا قصاص لان قتله محتم ولو لم براع فبالقصاص لم تلزمه الدية بل بمجرد التعزير ولافتها على  
الامام انتهى **(قوله ان كان حرا)** أي المقتول وهذا ان كان القاتل القاطع حرا ولا الم لا ينأى قوته في ماله بل تسقط  
الدية **(قوله فان قتلهم من تبا الى آخره)** المتن صالح لهذه أيضا

تلزمه الكفاية ولو لا يقتل  
ولده وذوي وقن للامانة  
وأولدم الكفاية بل تلزمه  
الدية أو القينة (على الاقل  
أيضا (لومان) القاتل بلا  
قتل (فدية) للمقتول في  
ماله ان كان حرا ولافتها  
(د) عليه أيضا (لو قتل جمعا)  
معا (قتل واحد والباقي  
ديان) فان قتلهم من تباقتل  
بلا ذل (د) عليه أيضا  
(لو صفا وليس بمال واجب  
وسقط القصاص ويقتل  
حدا) كالموجب وقوله  
مر دفع عنه وليه ونزع  
في البلقيني بان المتخصص  
عليه - في الجمهور انه لا يصح  
عفو على القولين بمال ولا  
بغيره أو طالع فيه (د) عليه  
أي لا يوجب قبل القدرة عليه  
لم يسقط القتل (لو قتل  
بمقتل أو بقطع عضو فعل به  
مثله) ونزع فيه البلقيني  
بان الذي يقتضيه النص انه  
يقتل - بالسبب عليهما  
(د) يقتضيه القتل  
والصليب دون غيرهما حيث  
(لو حرج) حرجا - عود  
كقطع يد (فان دمل) أو قتل  
عقه (لم يقتضه قصاص) فيه  
في ذلك الجرح (في الاظهر)  
بل يقتضيه الجرح بين القود  
والعفو على ماله أو غيره لان  
القتل تغليب خلق الله تعالى  
فانقص بالنفس الكفارة  
أما اذا سرى الى النفس  
فقتل القتل كما

شرح فان قتل حتما (قول المتن وسقط الخ) ولو ثبت قطع الطريق والقتل باقراره ثم رجح قبل رجوعه  
 كما ذكر في التنبؤ في أوائل الأقرار اهـ معنى (قوله من تختم القتل) أي دون أصل القتل فلا يسقط بتوبته  
 بل يقتل فإصا لاحد الان فاعلمه مستحق القصاص فيسقط قتله مستحق وقوله وصلب ان عطف على قتل  
 كان للمعنى وتختص ملبس مع ان الصلب يسقط من أمه اهـ فالتائب عطف على تختم لان الصلب من حيث هو  
 عقوبة تخصم وقوله وقطع رجل الخ فيسقط قطع رجله ويدهما اهـ شفعنا (قوله وعبرنا الخ) جواب عما  
 يقال ان كلام المصنف هوهم خلافه فان الرجل في الخصومة بالقاطع واليد تشار كفه في السرعة اهـ شفعنا (قوله  
 لان الخصم به) الباء دخلت على القصور وقوله القاطع تائب فاعل المختص (قوله فهما) أي الرجل واليد  
 اهـ عش (قوله بعثها) وهو هنا قطع الرجل لعمارة به وقوله كلها العمل الاولى الباقي وهو هنا قطع اليد (قوله  
 الاية) أي اقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدر واعلمهم الا يقول المراد بما قبل القدرة ان لا تختل بهم  
 يد الامام لهرب أو استخفاف أو امتناع اهـ نهاية صبرة العيزي المراد بالقدرة ان يكونوا في قبضة الامام  
 وقبل المراءنة ان يأخذ الامام في أساليبها كرسال الجيوش لاسماكم اهـ (قوله فيها) أي في الاية  
 عش (قوله انما) أي التوبة يتقبلها أي القدرة (قوله لا تمتنعها) عبارة للمعنى بعيدة عن التهمة قريبة  
 من الجحقة اهـ (قوله ونظرت انما تصدق) أي ان لم تظهر لم يصدق قطعا اهـ معنى (قوله الامارة)  
 أي أمانة صدق (قوله انما ان أظلم بها ينشأ الخ) قد تشكل اقامة البيئة بعدم اطلاعها على الندم والعزم من  
 أركانها ونظمت بذلك تقدير يكون من غير موافاة القلب الآن يقال تستدل بالقرائن ولو لا ذلك لم يثبت قولهم فسقط بتوبته  
 نسقط بتوبته قبل القدرة اهـ سم (قوله وهو عجيب) أقول لا يجب لان المراد بالوجوب التمتع فالمعنى  
 يسقط بالتوبة بتختمه فيسقط بعفو الولي لاجزائه فلا يوجب استيفاء وهذا معنى صحيح لا غير عليه والحاصل ان  
 القتل قصاصا في حد نفسه وصف بالجور أي بمعنى عدم امتناع تعاطيو بالوجوب أي التمتع بمعنى امتناع سقوطه  
 فاذا حصلت التوبة يسقط الوصف الثاني وبقي الوصف الاول وليس في كلام البيضاوي ان الوصفين ثابتان  
 له من حيث كونه قصاصا بل يجوز ان يردا بهما ثابتان في نفسه يعني ان ذات هذا القتل الذي يسمى  
 قصاصا لها هذا الوصفان ولا ينافي ذلك قوله ان القتل قصاصا لان ذكر القصاص فيه على وجه العنوان وقد  
 تقرر ان العنوان لا يجب ان يكون منشأ الحكم المذكور فتأمل ذلك لتعلم اندفاع ما أطالب به الشارح وأنه  
 لا يجب فيما قاله ولا في سكوت محشمه اهـ سم وقد يجاب عن طرف الشارح بان القتل هنا وصفه بالامام فقط  
 دون الولي وقول الشارح ان نظرنا في الولي الخ لمردوس مع لما تروى ليس لامام بعد طلب الولي الا وصف  
 الوجوب كما يشهد بقول المصنف المارو يقتل حدوا أو ماتوا للشارح وان يزارو وجب الخ فافهمه بحسبى بل  
 (قوله انما ان أظلم بها ينشأ الخ) قد تشكل البيئة بعدم اطلاعها على الندم والعزم من أركانها ونظمت بذلك  
 قد يكون عن غير موافاة القلب الآن يقال تستدل بالقرائن ولو لا ذلك لم يثبت قولهم فسقط بتوبته  
 القدرة (قوله وهو عجيب) أقول لا يجب لان المراد بالوجوب التمتع فالمعنى يسقط بالتوبة بتختمه فيسقط  
 بعفو الولي لاجزائه فلا يوجب استيفاء وهذا معنى صحيح لا غير عليه والحاصل ان القتل قصاصا في حد نفسه  
 والاولا يسقط بالتوبة بوجوبه لاجزائه انتهى والحاصل ان القتل قصاصا في حد نفسه وصف بالجور أي بمعنى  
 عدم امتناع تعاطيو بالوجوب أي بمعنى عدم امتناع سقوطه فان حصلت التوبة يسقط الوصف الثاني وبقي  
 الاول وليس في كلام البيضاوي ان الوصفين ثابتان من حيث كونه قصاصا لا يفيد كونه قصاصا بل يجوز ان  
 يردا بهما ثابتان في نفسه يعني ان ذات هذا القتل الذي يسمى قصاصا لها هذا الوصفان فلا ينافي ذلك  
 قوله أما القتل قصاصا لان ذلك القصاص فيه على وجه العنوان وقد تقرر ان العنوان لا يجب ان يكون منشأ  
 الحكم المذكور فتأمل ذلك لتعلم اندفاع ما أطالب به الشارح وأنه لا يجب فيما قاله ولا في سكوت محشمه وأنه  
 لا يجنبه الى توبل لاوافق مذهبنا العجيب عن الاستطالة على البيضاوي ومحميه بما منشأه الانفعال  
 التأمّل وعدم مراعاة القواعد والله اعلم سم

(وقد سقط عقوبان قصص  
 القاطع من تختم قتل وصلب  
 وقطع رجل وكذا يعبرنا  
 تشعها لان المختص به  
 القاطع اجتماع قطعهما  
 فهما عقوبة واحدة وهي  
 اذا سقط بعضها سقط كلها  
 بتوبته) عن قطع الطريق  
 (قبل القدرة عليه) وان لم  
 يسقط عليه لانه يختلف  
 ما لا يخصه كالقرد وضمان  
 المال (لا يدها) وان سلب  
 عليه (على المذهب) لم فهو  
 الاية والامم يكن القتل فيها  
 فائدة والفرق انما قبلها  
 لانهمه فيها وبعدها فيها  
 تختم دفع الحد ولا يبعد  
 الظفر به سبق توبته قبله  
 وظهرت أمانة صدقه  
 فوجهان والذي يضمنهما  
 عدم قصد قتله لئلا ينظر  
 لامارة يكذبها فلهذا لم ان  
 أقام بها ينشأ الخ (تنبيه)  
 وقع البيضاوي في تفسيره  
 ان القتل قصاصا يسقط  
 بالتوبة وجوبه لاجزائه  
 وهو عجيب

وأعجب من كون مقتضاه في اجتماع ظهور وفساده لا التوبة كما تقرر ولا تدخل لهافي القصاص أصلا إذ لا يتصور له بقدر كونه قصاصا حالنا وجوبه وجوازنا انظر إلى التي طلبه باثره لا واجب مطلقا ولا امام فان طلبه من الوالي وجب والام يجب من حيث كونه قصاصا وان جاز أو وجب من حيث كونه حسدا (١٦٤) فأناله وأزله بعضهم بما لا يوافق قرعهم مذهب البيضاوي فأخذوه فان السراخس باه

(قوله وأعجب من الخ) في التعبير بأعجب دلالة على ما لا يليق بسبب مثل البيضاوي اه سم (قوله معلقا) أي سواه غلب في قتل القاطع معنى القصاص أو معنى الحد (قوله فان السراخس) أي تتبع كلام البيضاوي (قول المتن سائر الحدود) أي بانها اه معنى (قوله المختصة) أي قوله بل على الأصرف في المعنى الآخر قبل الرفع وبعده وقوله بل من أخبرني نعم وإلى الفصل في النهاية لا قوله وكذا في خبري ثم أسلم (قوله المختصة) صفة للحدود (قوله قبل الرفع) أي إلى الحاكم (قوله ولو في قاطع الطريق) عبارة عن المعنى في قاطع الطريق وغيره اه وعبارة سم قوله ولو في قاطع الطريق إشارة إلى أن هذا الحكم في أعم من قاطع الطريق اه (قوله بل من الخ) أي بل حداس أه أخبرني صلى الله عليه وسلم هذا لا يوافقنا قد نذكره في مقام الاستدلال اه (قوله عنها) أي بعد قتلها كمن هذا النظر وفي الثلاثة متعلق بأخبر والضمير الأول والثالث لمن والثاني للتوبة (قوله قبل الرفع) أي مقابل الظاهر القاتل بالسم قوله أقباسا على حد قاطع الطريق اه معنى (قوله عليهما) أي الظاهر ومقابله (قوله وكذا في الخ) ومقابله في النهاية لا قوله ولا يوجب والمبادر منه وقوله فان أي بها عن ذي بأس لزمه كأم اه (قوله وكذا في الخ) للتعديل خلاف هذا كما قاله شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله تعالى اه (قوله ومن حد في الدنيا الخ) انظر هل هو مني على أن الحدود وجوبها لازما وأوجب على علمها اه رشيدى (قوله بل على الأصرف الخ) أو على الأقدام على موجبها اه نهاية

«(فصل في اجتماع عقوبات على شخص)» (قوله في اجتماع عقوبات) أي قول المتن في الأصرف في المعنى الآخر ولا يجوز والمبادر منه وقوله وخيف إلى المتن وإلى الكتاب في النهاية لا قوله ولا يوجب والمبادر منه وقوله فان أي إلى المتن وفوقه ثم رأيت إلى ولو اجتمع وقوله ولو اجتمعهما على المتن (قوله في اجتماع عقوبات) أي في غير قاطع الطريق وهي الملائكة أي والله تعالى أوله ما وقد قد أبا القسم الأول اه معنى (قول المتن من لزمه) لا كمين على معنى (قوله لا ريبه) كان الأولي ذكر مقتضى من لزمه قال الصوري فلو كانت لواحد لم يجب الترتيب شرعا بل بأمره اه (قوله وان تأخر) أي مومي حبه قال رشيدى هو غا في مجامعهم أيضا اه (قوله وخيفه ونه) سذكر كبحرته (قوله لرضاه) أي مستحق قتله بالتقديم أي في الزمن يعني الموالاة اه رشيدى (قوله فيجمل)

(قوله وأعجب من الخ) في التعبير بأعجب دلالة على ما لا يليق بسبب مثل البيضاوي (قوله ظهور وفساد الخ) أي أول دعوى فساد فضلا عن دعوى ظهور وفساد فسادا أو اواضاحا (قوله لان التوبة لا تدخل لهافي القصاص الخ) قلنا لا بدع البيضاوي أن له اختلاف في القصاص بل ادعى أن له اختلاف في صفة القتل قصاصا وهي وجوبه أي حتمه وقوله لا يتصور له بقدر كونه قصاصا الخ قلنا لم يدع ادعاءه حالتي جواز وجوب هذا القتل بل ادعى أنه في نفسه الحالان وهو صحيح على أنه يمكن أن يدعى أنه له الحالان بذلك القتل لكن باعتبار من باعتباره والوالي وباعتباره الإمام إذا طلبه فتقوله لا لأن نظرنا الخ كلام ساطع لأنه في النظر لهم ما جعلوا لاشك ان النظر اليهما جميعا يقتضي ثبوت الحالين له بقدر كونه قصاصا وقوله فأناله قلنا لما ناه فوجدنا لم ينشأ إلا من عدم التأمل أصبح ما يجمع ذلك من المسارعة إلى دعوى ظهور الفساد والتحصن البيضاوي وبمحبته والتبني على ذلك بما لا ينشأ له إلا القتل الفاحشة ولا حول ولا قوة إلا بالله سم (قوله ولو في قاطع الطريق) إشارة إلى أن هذا الحكم في أهم من قاطع الطريق (قوله وكذا في الخ) المعتمد خلاف هذا كما قاله شيخنا الشهاب الرمي

«(فصل من لزمه قصاص وقطع وحد قذف وطالب بجلده ثم قطع الخ)»

لا يجوز بحكمه في غير مذهب من غير وجه لثقله (ولا تسقط سائر الحدود المختصة بالله تعالى كذا في سرعة وشرب مسكر (٣٦) أي بالتوبة قبل الرفع وبعده ولو في قاطع الطريق (في الظاهر) لأنه صلى الله عليه وسلم حرم من ظهرت ثوبه بل من أخبر بها بعد قتلها وأعمال جميع الانتصار لشابه بالآيات والأحاديث الدالة على أن التوبة ترفع الذنوب من أصلها ثم نزلت الصلاة تسقط حدها عما علمها وكذا في زنى ثم أسلم وانحلاف في الظاهر لما فيها من توبته تعالى حيث تحت بتسقط بها سائر الحدود قطعاً ومن حد في الدنيا لم يعاقب في الآخرة على ذلك الذنب بل على الأصرف له ان لم ينسب «(فصل)» في اجتماع عقوبات على شخص واحد (من لزمه قصاص في النفس وقطع) لطرف قصاصا (وحد قذف) وتزني ولا ريبه (وطالبون) عز ورا تأخر (جلد) القذف ثم قطع ثم قتل تسعد بالانحاف فالانحاف لأنه أقصر إلى استيفاء الشكل (ويبادر

بقوله بعد قطعه) بلامه له بينهما فحب الموالاتان الغرض أن المستحق مطالب بالنفس مستوفاة لا قطع بعد قطعه) فلا يجوز والمبادر منه (ان غاب مستحق قتله) لأنه قد يهلك بالولاة في وقت قود النفس (وكذا ان حضر وقال بجواز القطع) أو أن يأمر بعد بالقتل وتخفيفه بالولاة انجلد والقطع (في الأصرف) لأنه قد يهلك بالولاة في وقت قود النفس (وقد اعلمنا أنه من مقتضى سقوط العقاب عنه في الآخرة) وأيضا من مجامعهم مستحق القتل تكون الموالاتان الغرض أن النفس فاصعصم نظرهم لرضاه بالتقديم أم لا لم يخفف عنه بل ولا فيجمل حزنا

وأما لو كان به مرض مخوف غشي منه موته بالجلد لم يبادر بالقطع فيسأله به وجوب أو غير بطالب هو طالب بعضهم فيه أحوال فحينئذ إذا  
أمر مستحق النفس حقه وطالب الآخران (جلد فذا خبراً) يقع الزام كسرهما (قطع) ولا ولا في بينهما متوفى الموت فيخوف تود النفس (ولو  
أمر مستحق طرف) وطالب الآخران (جلد على مستحق النفس الصحيح يستوفى الطرف) لئلا يخوف حقاً واحتمالاً بغير مستحق الطرف  
لأن غاية فيغوث القتل لا نظر إليه لأن معنى الفرع على الضرر والاستقامة أمكن فاندفع استحقاق (١٦٥) جبره على القود والعفو والأذن

أي يجوز تعجيله اه رشدي (قوله وأما لو كان به مرض المخ) دل على عدم تأخير الجلد للمرض ثم وعش  
(قوله فيسأله به) أي بالقطع (قولنا إذا أمر مستحق النفس حقه جلد المخ) فان قيل كان المصنف غنياً  
هنا بعد ذكره فيما إذا غلب مستحق القتل أجيب بأنه إنما أعاده لضرورة التقسيم اه معنى (قوله وطالب  
الآخران) إلى قوله باستيفاء حقه للمخى الأقوه ولكنه يعزى إلى المتن (قول المتن وعلى مستحق النفس  
الصحيح) سواء تقدم استحقاق النفس أم تأخر اه معنى (قوله لا نظر إليه) خبر قوله واحتمال المخ (قوله  
استحقاق جبره المخ) هذه القلة والكثرة ناجية إذ يكفي المصباح اه عش (قوله فان أي) أي من جميع ذلك  
(قوله يمكن الحاكم المخ) أي من القتل وهذان تهما لا حتم (قول المتن القياس) أي لما سبق في هذه  
المسئلة كما قاله الرافعي في السرح الكبير اه معنى (قوله ولو قطع المخ) غايته في المصطوف (قوله نحو أهله) عبارة  
النهاية بعض أهله اه (قوله كان يترقى) إلى قوله وجع بينهما في المخى الأقوه ثم رأيت إلى ولو اجتمع وقوله قال  
المارودي إلى قال القاضي (قول المتن عدم الانف) علم منه أنه لو اجتمع مع الحدود تنجز فهو المقدم وبه صرح  
المارودي اه معنى (قوله ثم بعد رؤيته جلد) أي أو التفرغ أيضاً إلى الوجهين ما يتوقف (قوله ما القتل)  
أي بغير مهلة لأن النفس مستوفاه اه معنى (قوله ويحقه تقدم التفرغ) أي على قطع السرق ومنه  
النهاية والمخفى أنفاً اعتماداً (قوله رجح عكسه) أي تقدم قطع السرق على التفرغ بوجوب الزام قبل قطع  
السرقه أخذ من قولهم قدم الأخاه شورى (قوله ولو اجتمع قطع سرقاً مخ) ولو اجتمع قتل قصاص في غير  
محار بمقتل محاربه تقدم السابق منهما ورجح الآخر إلى الذي يتولى أدرج قطع السرق قتل المحاربه فيما  
لوسرق وقيل في المحار يتجهان وأوجههما كما قال شيخنا ثم اه معنى ووافقه بالنهاية في الأولى دون الثانية  
فقال وأوجههما لا يقطع للسرقه قتل ولو نصب للمحاربه فلان الظاهر في ذلك أن حق الأدي لا يغوث  
بتدقيق الله تعالى وبالمال سم اه (قوله لهما) أي للسرق والمحرورية اه عش (قوله قال المارودي  
المخ) اعتماداً بالنهاية بطلونه رجحناه لأنه كسراً لكل المارودي والروائي ونهض بالقاضي المخ (قوله رجح  
المخ) ويشل فيه قتل الردو جملة الشهاب الرلى اه شورى (قوله وقال القاضي المخ) اعتماداً للمخى (قوله  
وجع بينهما المخ) عبارة أنها يتوكلن الجوع بينهما المخ (قوله يفعل ما به مصلته) أي فان رأى المصلحة في  
قتله بالرد قتلها بالسيف أو في قتله بالزنا رجح اه عش (قوله ولو اجتمعها) أي قتل زنا وقتلردة (قوله  
لأنه حق أدي) قضيتان حد الزنا ليس حق أدي مع أن في الزنا مع أكرام الزنا فيه الجناية على الأعراس  
اه سم (قوله ولو اجتمع عقوبته بالله) ماضية الاستواء في حقونه تعالى وقوله أولاً دى واستوفى كقذف  
اثنين سم على ج اه عش (قوله مع هذه) أي حلال الزنا والسرقه والشرب والارتداد (قوله ولكن شرباً المخ)  
مصلط على كان المخ (قوله أو كانا) مصلط على قوله لم يغوث المخ والصبر لمحق الله حق الأدي وقوله قتل

(قوله وأما لو كان به مرض مخوف) دل على عدم تأخير الجلد للمرض (قوله فيسأله به) وجوباً قاله  
الأخرى حر (قوله لأنه حق أدي) قضيتان حد الزنا ليس حق أدي مع أن في الزنا مع أكرام الزنا فيه الجناية  
على الأعراس (قوله أو عقوبته بالله تعالى المخ) ماضية الاستواء وقوله أولاً دى واستوفى كقذف اثنين  
(قوله لم يغوث حق الله تعالى) في الرض وشربه وفي أدرج قطع السرقه قتل المحاربه فيما قبله لوسرق وقيل  
اجتمع قطع سرقه قطع محاربه بقتل يده اليمنى له سائر رجح له محاربه أه وقتل زناً وقتلردة قال المارودي والروائي رجح لأنه أكثر كلاً  
وقال القاضي يقتل الردة فذا خبراً أشد وجع بينهما بالادام يفعل ما به مصلته ولو اجتمعها ما يقتل قطع الطريق في قدم وإن قتلناه حد لانه  
حق أدي (أو) اجتمع (صعوبات) الله تعالى أولاً دى واستوفى حقاً وعقلاً أقدم السابق فلا سبق والأدب الشرعة أو عقوبات الله تعالى  
ولا كسبين) كان كان مع هذه كقذف وكان شرباً وفي قذف وضع وقتل (قدم) حق الأدي إن لم يغوث حق الله تعالى أو كان قتل في قديم  
(حد قذف أو قطع) على) حد (زنا) لأن حق الأدي سبي على الضايعات من ثم قدم ولو أعطاه قاله

(والاصح تقدمه) أي حد العطف وكذا (١٦٦) القطع (على حد الشرب) (الاصح) (إن النقص قنلا وقطعا يقدم على) (حد الزنا) (إن كان

رجبا النسبة للقتل لا القطع كما قرر تقدمه على الذي يختلف جلد الزنا وتقريره وحد الشرب فانهما يقدمان على القتل لثلاثه وان في تحريم على خلافه تناقض وقع بين الزكشي وغيره لاحاجة بنا إليه ولولم يجمع مع الحد وقد تقدم علمها كلها كما علم بما سألناه أن في حق آدمي

﴿كتاب الاشربة﴾

جميع شرب بمعنى مشروب وقسمه ذكر التعازي وتبعها وجميع الاشربة لا تختلف أنواعها وإن اتحد حكمها ولم يقل حد الاشربة كقوله قطع السرعة لأن القصد من ليس الأبدان القام ومقتلته وأما القصر فمعلوم ضرورة وأما هنا القصد بدين القصر ثم أيضا خلفا لما النسبة في كثير من المسائل فلهذا نخذ لبقدر حكم الشامل للسرعة والحد وغيرهما كالوجوب عند النص شرب الخمر حرام واجبا عن الكفاية وشربها المسنون أول الامام قبل استعمالها كان قبل الاسلام والاصح انه يوحى ثم قبل المباح الشرب لاختصاص العقل لانه حرام في كل ذرة منه الصنف وعليه فالمراد يقولهم بحر من ذلك في كل ذرة الله باعتبار ما استقر عليه أمرنا حقيقة فالخمر عند أكثر أصحابنا المسكر

بصفة المصدر خبر كانا (قول المتن والاصح تقدمه على حد الشرب) ولا وائي بين حد الشرب وحد العطف بل بهل للام بك التوالى اه معنى (قوله لا القطع) أي بل يقدم القطع على حد الزنا مطلقا ومنه أي رجبا كان أو جلدنا (قوله كما تقر) أي في قوله وقطع على حد زنا سم على ج عش (قوله وحق آدمي) انظر مع ان الخمر قد يكون نقيه تعالى سم على ج آله وان كان حقه تعالى هو أخف في تقدم على غيره اه عش ﴿كتاب الاشربة﴾

(قوله جمع شرب) الى قوله ومن قال بالتكفير في النجاسة بالقوله أيضا وقوله بل في شرب الخمر وقوله حرام اجزاء وقوله وعليه ما رجحه الخمر وقوله قياسي الى منصوص (قوله وفيه) أي في هذا الكتاب (قوله) ذكر التعازي وتبعها أي فلا يقال لم أدخلها في الترجمة اه عش (قوله لان القصد من ليس الأبدان القطع الخ) يتأمل اه سم (قوله وأما هنا القصد بدين القصر ثم أيضا خلفا لما النسبة) (قوله بالاشربة) أي لكثير (قوله) فل يقل حد أي لم يذكر لفظا حد (قوله ليهو حكم) أي لثاني تقدير لفظا حكم (قوله والحد) أي الاشربة (قوله شرب الخمر) الخمر هي من حيث في المغني الاقوله ثم قيل في حقيقة الخمر (قوله شرب الخمر الخ) الأولى وشرب الخمر هو الاستيفاء كافي النهاية والمغني (قوله اجزاء) ولا التفتان الى قول من حكى عنه باحتبا اه معنى (قوله من الكفاية) وان مرجحها بمتكلمين الماء اه نهاية أي خلافا للعلمي في قوله انها حاشد من الصغار وشدي عذوبة عش أي بخلافه ما لو مزجت باكثر منها حتى لا يذوقها فلا يكون كبيرة اه (قوله من الكفاية) بل هي أم الكفاية كما قاله عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما اه معنى (قوله والاصح الخ) عبارة النهاية وكان شربا جازيا أول الاسلام يوحى ولو الحد زيل العقل على الاصح ولا ينافيه قولهم ان الكفاية الخمس لا تبع في مله من المثل لان ذلك بالنسبة للجموع وعرف الله باعتبار ما استقر الخ قال الرشدي قوله الكفاية الخمس أي النفس والعقل والنسب والمال والعرض اه وقال عش قوله الخمس قد نظمها شيخنا القاني في قصيدته وزاد سداسي قوله وحفظ نفس ثم زيل ما لنسب وشملها عقل وعرض قد وجب اه (قوله انه يوحى) ومع ذلك لم يتناوله صلى الله عليه وسلم اه عش (قوله و) يفيل المصنف أي في شرح مسلم وقال وهو أي القول بان شربه الحد زيل العقل حرام في كل ذرة لا أصل له اه معنى (قوله واه) أي تزييف المصنف ذلك القول (قوله انه باعتبار ما استقر الخ) فحق انهم لم تبع في مله أي لم يستقر باحتبا في مله وان أبعث في بعضها في بعض الاحيان اه رشدي (قوله عند أكثر أصحابنا الخ) عبارة المغني واختلف أصحابنا في وقوع اسم الخمر على الانبياء حقيقة فقالوا في جماعه ذلك لان الاشتراك في الصفة يقتضي الاشتراك في الاسم وهو قياس في اللغة وهو ما ترتد الاكثر من وهو ظاهر الاحاديث ونسب الرافي الى الأكثر انه لا يقع عليها الايجاز أمان في القصر والحد فهي كالحل لكن لا كغير مستطاعا بخلاف الخمر لا جاع على تحريمها لأن تلك فقد اختلف العلماء في تحريمها اه (قوله وان لم يقف بالزبد) واشترط أبو حنيفة ان يقذفه بثلاث يكون جماعه اه معنى (قوله فخر غيرهما) أي غير الخمر القصر بما ذكر (قوله قياسي الخ) عبارة النهاية بنصوص ذلك اه (قوله أي بفرض الخ) لاحاجة اليه بنا على جواز في المحاوره وجهان أحدهما وهو الاوجه منع تعليلها على الذي وانهم لم لا يقلل لفرقة بقتل واصل للمعصية لأن الظاهر في ذلك أن حق الذي لا يغفر بتقديم حق الله تعالى إلا أن يقال لم يشترط اندرج في القتل وقبه ما في (قوله لا القطع) أي بل يقدم القطع على حد الزنا مطلقا (قوله تقرر) أي في قوله وقطع على حد زنا (قوله وحق آدمي) انظر ما ذكره فيكون حقه

﴿كتاب الاشربة﴾

(قوله لان القصد من ليس الأبدان القطع) يتأمل (قوله أي بفرض الخ) لاحاجة اليه بناء على جواز

عصبة العنب وان لم يقف بالزبد فغير غيرهما قياسي أي بفرض عدم ورودها في ولا فيصير معناه تحريم الكل القيس منصوص وعند أهلهم كل مسكر

ولكن لا يكفر مستحل السكر من عصير غير العنب المختلف فيه أي من حيث الجنس لخل فله على قول جماعة السكر بالنقل فهو حرام أجماعاً  
كما حكاه الحنفية فضلاً عن غيرهم بخلاف مستحل من عصير العنب الصرف الذي لم يطبخ (١٦٧) ولو فطر لانه يجمع عليه بل ضروري ومن

قال بالتكفير لكونه جميعاً

عليه اعترض بالأن لا يكفر من

ينكر أصل الإجماع ورد

بأن الكلام فيمن اعترف

بكونه جميعاً عليه وأنكره

لان فيه شبهة ثم ذكره

جميع حمله الشرع فهو

تكذيباً للشرع والجواب

بأنه لا يكفره لان تكرار الجمع

عليه بل لكونه ضرورياً

لأنه في الأصل التعمده

لأنه في التكفير من كونه

ضرورياً وأما من لا يشترط

ذلك فلا جواب الأمارة

فأما (كل شراب أسكر

كثير) من خمر أو غيره أو من

المقتضين لبن الرمكة فإنه

مسكر مانع كما سيأتي في

التجاسات (حوم قيسية)

وكثيره ليس بالعصير كل

شراب أسكر فهو حرام وضع

تدبره أنكم من قيسيل

ما أسكر كثيره وشربه أسكر

كثير فله جواب وخبر الخبر

هاتين النسبة والخطبة

وروي مسلم كل منسكر

وكل منسكر في أولاد

ضعفهما فله ذلك فلا

يعول عليه فكل من بعض

تلك الأولاد يمتنع به

ظاهره من غير دليل (وحد

شايه وان لم يسكر أي

متعاطيه لما يأتي ان الحد

لا يتوقف على الشر بيوان

اعتقدا باحتوائه على أدلة

ولان العبرة في الحدود

عذب القاضي لانه لا يعين وتولى زكشي فمن لا يسكر شره بالخبر ان الحرمة من حيث الاختصاص لا لا اسكافي في الحد عليه نظر لانتفاء

القياس مع وجود النص اه سم (قوله ولكن لا يكفر مستحل السكر الخ) كذا أطلق المصنف كإس  
وفيه أنها لا تقتضي ولكن لا يكفر مستحل تدور لا يسكر الخ وقال الرشدي أي بخلاف مستحل الكثير منه  
فله يكفر خلافاً لان حره اه (قوله أما السكر الفحل الخ) كان مقتضى مقابلته قوله قبل ولكن لا يكفر  
الخ أن يقول أما السكر الفحل فيكفر مستحل فان الحرمة لا تقتضي بالقدار السكر هذا ويبقى الغلط في أنه  
هل يكفر لا يقتضيه صدور عبارته صراحة أو لا وهل هو كبيرة كالتجر أو لا قريب منظر والاقرب أنه يكفر وأنه  
كبيرة بل كونه كبيرة هو مفهوم قول الزبائي وشربه لا يسكر من غير القلصغيرة اه وقد بينه صنيع  
الشارح عدم التكفير كما مر وصنيع المصنف كإس (قوله بخلاف مستحل) أي فيكفر به وقوله  
الذي لم يطبخ أي بخلاف ما لو فطر على مسقة يقول عليها تلك الصنفين من المذهب اه عرش (قوله  
اعترض بالأن لا يكفر الخ) عبارة الأسير والمصنف ولم يفسخ الإمام إطلاق القول بتكفير مستحل الخمر  
قال وكيف تكفر من خالف الإجماع ونحن لا نكفر من رد أمه وانما يبدعه وأول كلام الأصحاب على ما إذا  
صدق المجمعون على أن تحريم الخمر ثبت شرعاً ثم حمله فانه قد بشرع حكمه الرافعي اه وبها يندفع قول  
السدي (قوله لان فيه شبهة تكذيب الخ) محمل تأمل في مخالفة أهل الإجماع وان حوت ليس فيها  
تكذيباً له بل في مخالفتهم لا سيما وهو لو سواه تكذيب لهم بل من منه تكذيب للشرع فليأمل حق  
تأمل اه (قوله والجواب) أي عن الأصبر ارض المار (قوله من كونه) أي تحريم ما أسكره مثلاً (قوله  
الامام) أي في قوله ورد بان الكلام الخ (قوله من خمر) الخ قوله كإس في النهاية (قوله أو غيرها) من  
تبيع الخمر والزبيب وغيرهما اه معنى (قوله ومنه) أي من الغير (قوله من لبن الرمكة) أي الفرس في  
أول تناحها اه عرش (قوله وكثيره) الخ قوله كإس في المغني الا حديث الرابع (قوله وروي مسلم  
كل مسكر خمر الخ) هذا قياس منطقي اذا حذف منه الحد الأوسط وهو السكر والذي هو الخبر الواقع مجزأ  
أصغري وهو موضوع الكبري أتبع كل مسكر حرام اه رشدي (قوله وفي أحاديث الخ) عبارة المصنف وخالف  
أبو حنيفة في القدر الذي لا يسكر من تبيع الخمر والزبيب وغيره واستند بما دلت عليه بين الحفاظ وأنها  
أبلاط الخمر يمتنعون وجوب العمل بها اه (قوله وان لم يسكر) الخ قوله ولان العبرة في المغني الا قوله  
لما يأتي ان العبرة في قوله ومما تأتى كفي النهاية الا قوله لما يأتي ان العبرة في قوله وان حوت ما بل  
الخبر من وقته وحدوثها الى الابد (قوله وان لم يسكر) أي حمله المادة الفساد كما حرم تقبيل الأجنبية  
والخاموس ان انتفاء ما الى الوطء الحرام والخبر واما الحاكم من شره بالخبر فاجلوه وليس به شره الشديد اه  
معنى (قوله لم يسكر) ببناء الفاعل من السكر (قوله أي متعاطيه) تفسير لشاربه عبارة المصنف والمراد  
بالشارب المتعاطي شره ما كان أو غيره وهو ما في المغني على تحريمه والمختلف في حرمه ما يمتنع عليه وما تعاطى به  
ويشبهه سواء تناهه معتقد بغيره أم ما يشبهه على المذهب اه (قوله لما يأتي الخ) أي قوله لا في أنفا  
بخلاف جلد الخمر وبقوله لا في شرح ومحمد رشدي الخ وكذا يفسه اذا أكره (قوله وان اعتد الخ)  
عطف على وان لم يسكر (قوله وقول الزكشي الخ) عبارة المصنف ولو فرض شخص لا يسكر شره بالخبر  
حرم شره بالتجاسة لا لا سكار ومجرد أيضاً كما قاله المصنف وغيره حسم اللب اه (قوله عجيب الخ) قد يقول

القياس مع وجود النص (قوله وان اعتقدا باحتة) قد يشكك بعدم حد الجاهل بالحرمة الا في جماع  
انه قد معدور باعتقاده الخ تقلد المبتدع وتقليده كإس ذلك معدور بجهله وضعف أدلة هذا لا يقتصر عن  
انتفاء ذلك لأنه رأس الأمان في ضمان الجاهل غافل عن العلوس لا اعتقاده وهو القول بالتحريم وأدلتهم  
أبعد عن مخالفة موضوعه والمعادنة (قوله وقول الزكشي) فمن لا يسكر شره بالخبر ان الحرمة من حيث  
التجاسة لا لا اسكافي في الحد عليه نظر لانتفاء البه وهي الاسكار عجيب غفلة الخ قد يقول ان زكشي الاسكار  
عذب القاضي لانه لا يعين وتولى زكشي فمن لا يسكر شره بالخبر ان الحرمة من حيث الاختصاص لا لا اسكافي في الحد عليه نظر لانتفاء  
البه وهي الاسكار عجيب غفلة عن وجوب الحد في القليل الذي لا يشبه منه اسكار فنعى كونه عليه أنه مقلد

وخرج بالشراب ما حرم من الجادات فلا حقدوا ونحوه وأسكرت على ما مر أول العاصم التفرج ولا تنفاه الشدة المطربة عنها كثير  
البنج والزعفران والعنبر والجوزة والحشيشة وغيرها فقه وحدها كان أوائل المائة السابقة حين ظهرت دولة التتار التي لم تقع في العالم فتنة  
أفقلع ولاذهب النفوس منها ولا يجد بها الجاهل ليس فيشده مطربة بخلاف ما نظر الأصل ما بل الأمر والزجر عنه من هذه المعصية  
الذين يؤمنون بكلام الباطن في الجرحه (١٦٨) وإذا عاقبه من الكبار بل من أتبعها ما حدث إلا من استعمال كثير من السفهارة

من ثبت يحيى القبيص  
وجد بنو جبال مكفوفة  
أسوأ الخدوات لأن قلة  
يؤدى إلى مسخ البدن  
والعقل وزاله عن جميع  
اعتدالاته وكثيره قاتل فورا  
فهو أبلغ من الأقوفى  
السبية وقيل الآمن  
مركب يسمى البرش ونحوه  
وهو أضل ما سخ البدن  
والعقل ولا يجلس على  
ذلك في قوله من تركنا  
له يؤدى لقتل فصار  
واجبا عليه لأنه يجب عليهم  
التدريج في تنقيح شأ  
قضايا لأنه مذهب شافى  
الكذب به شأ فنيا إلى أن  
لا يضر فقد جاء جميع عليه  
من بدأ بناسهم من أفاضل  
الاطباء في أن يسعوا في  
ذلك التدريج فهم فسقة  
آخون لا عذر لهم ولا أحد  
في اطعامهم الاقرب ما يحيى  
نفسهم لو فرض فوئها  
بفساد وجدته يجب على  
من رأى فاقده وخشى عليه  
ذلك اطعام ما يحياه لا غير  
كاسا في القصة بالمرأة التي  
ويحرم شرب ما ذكر وبعد  
شربه (الاصيا ويحتمل)  
لرفع القلم عما لكن ينبغي

لتركى الاسكار وطباعتا المظلمة تنصف من هذا وقد ورد عليه منذ كان في المظلمة ملاحقة جنس  
الشارب والمشروب سم على ج عش (قوله خرج) الى قوله وما تانا كدفي المغنى (قوله خرج  
بالشراب ما حرم الخ) أى باسكر غير المسكر ولكن يكره من غير المسكر التنصف وهو ما يعمل من غرور طب  
والخلط وهو ما يعمل من سرور وطبالات الاسكار بسرع في ذلك بسبب الخلط قبل أن يتغير طعمه  
فيقل الشارب انه ليس بمسكر ويكون مسكرا مغنى وأخى (قوله كثيرا البنج الخ) المراد بالكثر منها  
ما يغيب العقل بالنظر قال الساس وان لم يؤثر في التناول له اعتدالاته اه عش (قوله والحشيشة  
الخ) ولا يتعلل بعمله الصلاة اه مغنى (قوله أوائل المائة السابقة) عبارة المغنى وقال ابن تيمية ان الحشيشة  
أول ما ظهر من آخر المائة السادسة من الهجرة اه (قوله ولا يجد بها) أى المذكور ان عمله عالم  
تشبهت بحدوث تقذف بال بدو تطرب والاصوات كالخرف في الخامسة والحد كانه من إذا ذاب وصار كذلك بل أدى  
أى الحشيشة وقلة العقل لا يرى ثانيا سم على التبع اه عش (قوله لاصلاهما) أى ساد الخمر  
ومذاب المذكور ان (قوله بل التفرج) أى بل فيه التفرج وبال بصرى إلى حاله قبله إلى استعمال ذلك  
حين لم يؤثر كماله ما يبيع التهم نعم يجب عليه السعى في إزالة الاختلاج بالما باستعمال ضده أو نقله إلى  
أن يصير لا يضر تركه اه عش (قوله وإذا عاقبه) عطف على المبالغة (قوله لأن) الاصل أنه كره قبل  
منه بل خرج زوجه من استعمال الخ من في زائدة واستعمال الخ فاعل حدث (قوله وزاله) عطف تقدير  
على مسخ والضمير لكل من البدن والعقل (قوله وكثيره قاتل) عطف على اسم من وسخره (قوله وهو)  
عطف على مركب (قوله وهو) أى المركب يسمى بالبرش (قوله استعمال ذلك) راجع لكثير البنج  
والزعفران الخ أيضا (قوله تركا) اسم ان (قوله فصار) أى استعمال ذلك (قوله لأنه يجب الخ) علة  
لعدم الجدة (قوله لأنه مذهب شافى) أى التدرج في ذلك (قوله كما جاء جميع عليه) أى اذهب التدرج لذلك  
(قوله ولا يجد بها الخ) عطف على لهم (قوله الاقرب ما يحيى الخ) أى من العذورات المذكورة (قوله ذلك)  
أى قوت نفسه (قوله اطعامه) فاعل يجب (قوله ويحرم) الى قول المتن ومن غص في النهاية الاقوله لكن  
ينبغي الى المتن (قوله يحرم شربه الخ) اشارة الى أن قول المصنف الاصليا المستثنى من التحريم وجوب  
الحدس والنفق وظاهر قوله الاصليا أنه مستثنى من التحريم وجوب الحدس لكن الاصحاب بخلافه كره في  
الحد اه (قوله على قياس ما مر) أى فى السارق (قوله أو معاها) أى أو مؤنسا فكيفها الاولى اه عش  
(قوله لأنه لا يلزم) أى قوله كالى المجموع فى المغنى الاقوله ككل أكل أو شارب حرام (قوله مسكراتها)  
عبارة المغنى أى مبوباى سلقهها اه (قول المتن على شربه) وفى النهاية والمغنى على شربه اه أى  
المسكر (قوله يلزمه) أى المكروه كل أكل بلاتون (قوله ولا نظر الى عذره) الاصل تأخير عن الغاية  
(قوله وان لم يمتد لتناول) أى كلفط اه عش (قوله لذلك) أى لزوم التنبؤ (قوله وعلى نحو السكران  
الخ) عبارة النفس ومن حدم شرب السكر كالسكر في الشرب الاول حد تانا اه (قوله فعد تانيا) أى  
سالمهوه أخذ ما يمانى انه لا يجد حلاله اه بحسب معنى عش (قول المتن من جهل كونها) أى  
ولو باعتبار المظلمة تنصف من هذا وقد ورد عليه منذ كان في المظلمة ملاحقة جنس الشارب والمشروب

قنر والميم على قياس ما مر (وجوبا) أو معاها لعدم التماس (وخفا) لأنه لم يلزم بالتمسك بالتمسك الا ما يتعلق  
بالأخصين (وموجرا) مسكراتها الاصله (وكذلك مكره على شربه على المذهب) لرفع القلم عن ملزمه ككل أكل أو شارب حرام فتنبؤ  
أن أمانة على الصمغ وغيره ولا نظر الى عذره وان لم يتناول لأن استدانة فى الباطن اتقاه وهو يحرم وان حل ابتداء واول ما يبيده فاندفع  
استبعاد الذرة على ذلك وأخذ غيره بقتضى استبعاده وعلى نحو السكران أكثر من مسكرا احدوا احدا بل بعد قبل شربه فيعد تانيا (ومن جهل  
كونها سائرا) فشرها طائفا



باحثها (محمد) لعزوه في البحر يصدق بعد مجرده بما اذا ادى هذا أو لا كراهي وبين معنى الاكرام ان لم يعلم منه انه يعرفه (ولو قرب اسلامه فقال جهلت خبري بمحمد) لانه قد يخفى عليه ذلك والحد يدنو بالشبهتين عند من من نشأ (١٦٩) بين أظهرنا بحيث قضى في شئنا

البحر اه معنى وشكنا به من هذه المنكرات فشرها الى قوله ويؤخذ في الغنى الاقوله أي وبني الى المتن  
(قوله باحثها) أي كونها شرابا لا سكر اه معنى (قوله للمسلمين) أي ويحصله التقاير اه ع  
أي ان أضافه (قوله لعزوه) ولا يلزم مضاء الصلوات الغائبة مدة السكر كالغنى عليه معنى وروض مع شرحه  
وعش (قوله وفي البحر يصدق الخ) يتردد الظن فيمن قال ظننتها حشيشة مذابة أو غيرها مما يحرم ولا  
حديثه ومقتضى قول المصنفين من جهل كونها الخ وقول الشارع فشرها الخ انه يحسد ويؤذي بما يأتي  
فمن على الحرم فجهل الحد فلتأمل اه سديع (قوله اذا ادى هذا) أي الجهل وقال لم أعلم ان الذي  
شر به سكر اه معنى (قوله والاكرام الخ) ظاهره وان لم يثبت ذلك ولا وجب في شئنا عليه اه  
عش عبارة السديع ظاهره وان مدى الجهل يصدق وان كذبه ظاهره ككونه معروفا بكونه شرها  
أو باسقاطها وهو محل تأمل وان مدى الاكرام يصدق أيضا وان كذبه ظاهره ككونه مذابوا كونه  
يقطع بعدم تصوره كراهته تلك البلذوه محل تأمل أيضا وان أمكن تأييد الظاهر في المستلزم يكون  
الحدود شرأ بالشبهتين يؤيد التقدي في المستلزم بحث الاذني الا في من جهل القرم والله أعلم اه  
(قوله أي وبين معنى الاكرام الخ) هو علوبين الاكرام جالس بكره لكنه لعله ظن ان مثله اكرام  
سبع فظاهره لانه لاحد عليه اه سم (قوله ان لم يعلم منه انه يعرفه) أي الاكرام أي فان لم ينسب معرفة  
فلاحاحية لانه اه رشدي (قوله ان لو قرب اسلامه) أي أو نشأ بعيدا عن العلماء اه اسمي (قوله  
واعنده الاذني) عبارة النهاية كما عنده الاذني وعقب الغنى كلام الاذني مما يصح مظهر كلام  
الاصحاب الاطلاق وهو الظاهر اه (قوله أو قال علت) الى قوله وبه فارق في الغنى الاقوله وان حصل  
منها سكار (قوله المتن لا يفرق بين الخ) لولا بان كل طبعهم يختلف في رقبته أو غش فيأ أو يورده فانه  
يحدث له عنهما معنى وروض مع شرحه (قوله وما عاف بعضها) الظاهر ان الماعن اللفظ سائر الماعن اه  
عش (قوله والماعن غالب بصغاه) أي بان لا يفي لمسكر طعم ولان ولا راج اه حلي (قوله المتن وكذا  
حقته) أي بان أدخلها دبر وسعوط أي بان أدخلها فانه اه معنى (قوله يفتح السين) فبما الغنى كالقعود  
فان اراد به المصدر اه يحمر (قوله ولا حلاله) أي الى جرحها أي في الحقن والسعوط وقوله ان لا تدعو  
الماء الى المذكور من الحقن والسعوط (قوله وبه فارق الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله يفتح أوله) الى  
قوله على أنه قد يؤخذ في النهاية (قوله ويحمر ضميه) أي وهذا وان كان أمسه لازما كمن لا يدرى يعرف  
المجرار بناؤه للمفعول وفي الصباح غصمت الطعام غصصين باب تعب ومن باب قتل لغتوا الغصة بالغصم  
ماغص به الانسان من طعام اه وهو صريح في الماضي غص بالغص لا غير وان في المضارع لغصت اه  
عش صلوفا لغني وحكي ضمها لغني أجود فانه ابن الصلاح والمصنف في تهذيبه اه وقوله وهو صريح في  
ان الماضي الخ فنه تقرر ظاهره فان تعين الباب الرابع فكلام المصباح يشدان في نفسه لغصت أيضا  
(قوله ان خصوص الهلاك شرط للوجوب) فحقة هذا عدم الوجوب اذا تلف عضو أو منقعة عضو  
فلا راجع عزرايت العلاقة المذكورة اه سم (قوله مما يأتي في المطر) أي في كتاب الاطعمة (قوله به) أي  
بالحلاك (قوله ثم) أي في المطر (قوله الحاقته به معنا) أي الحاقه بغير الهلاك في الهلاك في الوجوب في  
الفصل بالقيمة (قوله وجوب) الى قوله ولا حلق في النهاية والى قوله ولا زكشي في الغنى الاقوله أوصي أو  
مجنون وقوله ويظهر الى الواجب وقوله لم يذكر وخلف الهلاك منها (قوله انقاذ النفس الخ) وعلى هذا  
(قوله أي وبين معنى الاكرام الخ) هو علوبين الاكرام جالس بكره لكنه لعله ظن ان مثله اكرام جميع  
فظاهره لانه لاحد عليه اه (قوله ان خصوص الهلاك شرط للوجوب) فحقة هذا عدم الوجوب اذا تلف  
عضو أو منقعة عضو فلا راجع عزرايت العلاقة المذكورة (قوله ان لم يجد غيرها) يعني ان لا يجد دون

وجوب (أو غير ان لم يجد غيرها) انقاذ النفس من الهلاك ولا حد ولا قطع بالسلامة بالاحاطة (٢٢) - (شرافي وابن قاسم - تابع)

ما تبشر به من شهيد الجواز تناوله بل وجوبه بخلاف ما لشره تعدا وعص من موافاة عوت عاصيا  
 لتعديه بشر به اه عش **(قوله فارت)** أي الاساغة أي وجوبا **(قوله صرا)** أي ما غير الصراف فيه  
 تفصيل سائق الاشواط له اه رشدي **(قوله انه)** أي المصنوع وهو الخمر **(قوله ليس بدوا مح)** والمعنى  
 ان الله تعالى سلب الخمر منافعتها عند ما حرها بيل لهذا قوله صلى الله عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاعا متى الخ  
 وهو محمول على الخمر اه معنى **(قوله انما هو قبل خمر بها)** وان سلبه الله المنفعة فغيرهما مقطوع به وحصول  
 الشفاء به ما يظنون فلا يتقوى على ازالة المقطوع اه معنى **(قوله انما هو الخ)** قد يقال هذا بانه ظاهر  
 الآية حيث قرئت المنافع فيها لا في الذي هو ثمرة القريم اه رشدي **(قوله لا تستهلك)** الى قوله  
 وان قيل في النهاية الاقوله ويظهر الى ولو احتج بقوله ان ذكر **(قوله فيصير)** زائد على (ها) واذا سكر  
 بمأثره لتدأوا وعلش أو اساغة لقمه منقضى ما فاته من الصلوات كما حصر به الارشاد ولانه تعمد الشرب  
 لمصلحة نفسه بخلاف الجاهل كونه خمر اقل بانه قضاء الصلوات الغائبة تستعد السكر كما حصر به  
 الروض (فرع) ثم صغيرا تحت الخمر وخفيف عليه اذ لم يسقم منه بل يجوز تقديم ما يغني عنه الضر وقال  
 مد ان خفف عليه الهلاك أو مرض يفضي الى الهلاك جاز والام يحز وان خفف مرض لا يفضي الى الهلاك  
 اه سم على النهج الأول لوقوله بل يكفي مجرد مرض يحصل معه شدة ولا سيما غلبا امتدادا بالطفل لم يكن  
 بعيدا اه عش **(قوله كصرف بقية الخجاسات)** كحجم حينو ولو كان كان التداءى بذلك لتجمل شفاء  
 من غير وروضع شرحه **(قوله ان عرف)** أي بالمطلب ولو فادقا اه عش عبارة للمعنى والروض بشرط  
 ان جاز طبيعيا سلم عدل بذلك ومعرفة التداءى به اه والشرط المذكور وجوبه لكل من المشبه  
 والمشببه كما هو صريح منبع الروض والمعنى **(قوله وتعتنا)** حلف على نعمها **(قوله تقديم هذا)** أي العجب  
 الاستح **(قوله في نحو قطع دينا ككتاب)** عبارة النهاية لقطع نحو سلع تعود دينا ككتاب قال عش وهل  
 من ذلك ما يقع بل أخذ بكر او تعدو عليه اقتضاضها الاطعاما ما يفتي بقطعها نحو بيع أو حشيش فيه نظر  
 ولا بعد ان منه لانه وسيله الى تمكن الزوج من الوصول الى حقوقه معلوم ان يحصل جواز طهها ما لم يحصل به  
 لها اذى لا يمتدح مل منه في ازالة البكارة اه **(قوله بغير مسكر الخ)** انظر الى جود الا المسكر المائع سم على ج  
 والظاهر عدم جواز في هذه الحالة قياسا على ما لو تعبت المرأة الصرفة للتدأى بها اه عش عبارة السدع  
 قال المعنى وينبغي انه ان لم يجد غيره أو لم يزل عقله الابيه جواز ويقدم النبد على الخمر لانه مختلف في حرمة اه  
 وقوله وينبغي الخ ان كان باطلا فيشكل بغير التداءى به اوان كان محله اذا أشرف على الهلاك لو لم يقطع  
 الما كونه فليس بعيدا أخذ ما ياتي في مسئلة العطن ويمكن ان يقال على اطلاقه يفرق بتحقق النفع هنا وهو  
 زوال العقل بخلاف التداءى اه **(قوله ان ذكر)** أي المكشوف والسي والجنون **(قوله بل تريمه الخ)**  
 ولهذا يجرى عن شاربها على الماء البارد قال القاضي أبو الطيب سالت أهل المعرفة فقالوا ترى في الحال  
 ثم تريم عطن شديدا اه معنى **(قوله وظاهر كلامهم الخ)** عبارة النهاية ولو أشرف على الهلاك من عطن جاز له  
 شربها كما قلته الامام الخ وعبارة المعنى ويحله في شرب الماء العطن اذ لم ينته بالامر به الى الهلاك وان انتهى به الى  
 ذلك وجب عليه تناوله اكلوا للمنة لم يطرر كائنه الامام الخ في سم عن الشرح في غير هذا الكتاب  
 مثله **(قوله ولا يبعد جواز الخ)** ظاهر منيعهم ان الجوع كالعطش في الجواز في تلك الحالة فليراجع  
 ثم رأيت قال السيد عمر مائة ينبغي ان لو أشرف على التلف لم يجز له شربها أيضا بالاول لان  
 تقعها في دفع الجوع والتغذية لا ينكر اه **(قوله للدواء والعطش)** أي ولو جوع **(قوله للشبهة)** عبارة للمعنى  
 وجد غيرها كالجدب شربها التداءى وان وجد غيرها كسبات بل أولى **(قوله جاز بغير مسكر)** انظر الى  
 يوجد الا المسكر المائع **(قوله ولا يبعد جواز هاسيت)** هو الوجه ويؤخذ من ان السيفير لوشم واختها  
 وتخييف علم من ان لم يسق منها كان آخر طبيب مسلم عدل بذلك يجوز ان يسق منها ما يدفع عنه الضرر  
 مر **(قوله ايضا ولا يبعد جواز هاسيت)** للضرر **(قوله)** عبارة في غير هذا الكتاب سالم ينته الامر الى الهلاك

فارت صدمه وجوب  
 التداءى (والاصح خمر بها)  
 صرا (الدواء) ككتاب أو صبي  
 أو يجنون بغير مسلم انه من الله  
 الله عا موسى قال ان سأل  
 انه يصنعها للدواء ليس  
 بدواء ولكنه داء صريح خمر  
 ان الله لم يجعل شفاء متى  
 فيها حرم ما بها وما دل عليه  
 القرآن ان فيها منافعة انما  
 هو قبل خمر بها ما تستهلكه  
 مع دواء آخر فيوزل التداءى  
 بها كصرف بقية الخجاسات  
 ان عرف أو أخبره عدل  
 طبع بنفسها وتعين بان  
 لانفي عنها ظاهر ويظهر في  
 متعجب بغير وجوب غيره  
 انه يجب تقديم هذا ولو اشجع  
 في نحو قطع دينا ككتاب  
 زوال عقله جاز بغير مسكر  
 مائع (ووجوده) (عطش)  
 ان ذكر ولو لم يسهلها  
 لان زيه بل تريمه  
 طرا تداوى يوشنها وظاهر  
 كلامهم امتناعا للعطش  
 وان أشرف على التلف وهو  
 بعيد ولا يبعد جوازها  
 حيث لا للضرر دواء  
 الزركشي نقه عن الامام عن  
 اجماع اصحاب يوم خمر  
 للدواء والعطش لا حدها  
 وان وجد غيرها على التعمد  
 لشبهة وان قيل الاصح  
 مذهب الحد

\* (تسبيح) جزم صاحب الاستقصاء جعل اسما لها الهائم والزر كشي احتمالها كالأدنى في امتناع اسما لها بالاعطاش قال لها تسيرة فبذلكها فهو من قبيل اتلاف المال انتهى والاولى تغليه بان فيها ضرر الهاء واضرار (١٧١) الحيوان حرام وان لم يتلف قال والتجسس

اسما لها الهاء لا لغسل لان من قبل التمثيل بالحرمان وهو تمتع وفيه جبر يحل اسما لها قبل لثدا وجوا أي شدة في حرمانها والقاسم حل اطعامها نحو حشيش وبيع الجوع وان تغدو وتظهر جواز لا دى جاع ولو بعد غيرة ذلك وان تغدو لان الغد لا يزيد الجوع انتهى مضافا (وحد

لشبهة قصد التداوى ومثله شرحها العطش اه أي أو الجوع (قوله جزم صاحب الاستقصاء الخ) قد يقال في الجملة ماله صاحب الاستقصاء نعم في حق تقديره كما اذ لم يلزمها فبقي مضروفاً علم أن ضررها له لم يعد التحريم اه سدي (قوله جعل اسما لها الهائم) والاطعام الحر يقبها اه معني (قوله قال) أي أن زكشي (قوله جعل اطعامها) أي الهائم (قوله لان الغد الخ) له في بعض الغدوات وأما في بعضها فالذي يقتضيه في القواعد الطبيعية أنه يزيد في الجوع فليصر اه سدي (قوله تلخيصا) إلى قول المتن وإن زاد في الهائم الاثوة وبه رد إلى واستشكل وقوله ونقل غير واحد إلى وأما النص وقوله لما عمن على إلى الاكث من أحواله (قوله فاهم) أي على اه عش (قوله ثم قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم أو به الخ) فان قلت اذا قلنا بالراجع إلى الصابن بعد الجوع جميعا أشكل شرحهم انفرطه ينافي العادة ووجب الفسق قلت كذلك ان من شرحهم عرشته شبهة صروها في نفسه تقتضي جواز مغشرب فهو يلا عنها وليست هي كذلك عن من دفع له خذله على مقتضى اعتقاده وذلك شرع على مقتضى اعتقاده والعبرة بتقديره لا حكم فلا اعتراض على واحد منهم مخالفة ما خففه ما يفتي على أنهم صرحوا بان المراد بعد التهم من شهودهم أو روى حديثا لا يصح عنه ذلك فقبيل رويته وشهادته أو روى شخص عن مبهين الصابن فقال حدثني رجل من الصابن أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا قبل من مومن ان تكتب شيئا فوجب تركه عليه مقتضاه من حديثه وروى مع ذلك لا يفسق بارتكاب ما يفسق به غيره كما صرح به الخ في شرح جزم الجوامع اه عش وقوله أي بأشارته الخ بيان فائدة ذكره في خلال كلامه على رضى الله تعالى عنه اه رشدي (قوله وكل سعة الخ) بقية كلام على رضى الله تعالى عنه (قوله سعة) أي طريقة (قوله وهذا أحب إلى) أي الألبوعون صرح به الكمال المقدسي في شرح الارشاد كذا ما شرح البهجة قطع شغنا الشهاب البرلسي سم على جه اه عش عبارة الجبري أي الألبوعون كفى عش والحلي وقال الشو برى أي الثمانون وهو الظاهر اه أقول وهذا أي الثمانون صرح صبيح المغني في الاستدلال على الثمانين التي يجب جعل مائة منها وأما في حديث واحد اختلف عليه هذا أحب إلى لاه الاثر مكر الخ (قوله وبه رد) أي بقوله ثم قال جلد النبي الخ (قوله زعم بعضهم اجاع الصابن الخ) قال الحلي وأجيب عنه أي بعد تسليم دعوى الاجاع بان الاجاع على جواز الزيادة لا على تعيينها (قوله واستشكل ذكر الألبوعين) أي في الرواية المذكورة (قوله انه جلد) أي صلى الله عليه وسلم (قوله وأسان) أي كانه وأسان (قوله وقوله الخ) أي واستشكل قول على رضى الله تعالى عنه وكذا اخباره ونفسه وقال كان يحذف إمارته (قوله ويجاب بحمل النبي الخ) أي لم يسنه وعن هذا الخ كون رجوع على رضى الله تعالى عنه من الثمانين إلى الألبوعين في خلافة (قوله والألبوعين) أي وكل سعة (قوله انه) أي عليه صلى الله عليه وسلم الثمانين وقوله لم يسنه أي عليه صلى الله تعالى عنه (قوله أو لم يسنه الخ) صطف على قوله لم يبلغه الخ (قوله ما يذهب) أي انه لم يسنه بلطف علم به جل كل فتية لم يبلغه الخ (قوله ما يبيع عبد الرزاق الخ) هذا قد يؤيد بالأول أيضا فتأمل اه سم أي انه لم يسنه تانياً ونظروا ما في جامع عبد الرزاق في محمول الأضلاع موطأ له رآسان والقصة واحدة (قول المتن رشدي عشرون) \* (تسبيح) وهو تعدد التبريد كفي ما ذكره المصنف وحديث الامير بقتل الشواب في الرابعة منسوخ بالاجماع وروى أن أبا جهم الثقفي القاتل اذ مات خادقته إلى أصل كرمه \* فروى عطاء بن يعملمون وقفا

والاوجب نقله الامام عن اجاع الأصحاب (قوله وهذا أحب إلى) أي الألبوعون صرح به الكمال المقدسي في شرحه لا راد مع حكاية القصة بإسماط مائة منها عن صحيح مسلم كذا ما شرح البهجة قطع شغنا الشهاب البرلسي (قوله رأيت ما يذهب) قد يؤيد بالأول أيضا فتأمل اه

اه بلغه ناسا أول يسنه بلطف عام ثم كل فتية لم يبلغه في وقائع عنيته وهي لا عموها ثم رأيت ما يذهب وهو ما في جامع عبد الرزاق انه صلى الله عليه وسلم جلد في الجرمين (ورق) أي من غير دوران على (عشرون) لانه على النصف من الحر

ويجلى ما ذكره القوي السليم (سوط ١٧٢) أو أيد أو نعال أو اطراف ثلب) الاتباع واهل البخاري وغيره ولا بد في طرف الثوب من فته

ولا تدفنني في الغلاة فاني \* أخاف اذا ما مت أن لا أذونها

جلده عمر رضی اللہ تعالیٰ عنہما رواواً اظهراہ اے اکثرون اور سبع ثم ناب رجسنتو بنمود کر اہہ قدسیت ثلاث اصول کرم وقد قاطت وانتشر توحیہ مع شعل قریہ بنواحی حوران اہ معنی **(قوله)** وجملا مذکر القوی الخ فعل ففعوله المطلق الخمازی ثم نائب فاعله **(قول المتن بسوط)** هو قال ان الصالح المتخذهن جلود سور و یلوی ویلف معنی بذل لان بسوط الجمع بالهم ای یخطہ اہ معنی **(قوله)** لا تباع الخ الی المتن المعنی **(قوله)** ولا بدق طرف التوب الخ ای وجو با عش **(قول المتن)** ودل بنع ان السوط ای السليم القوی کذلک الزا والقذف اہ معنی **(قوله)** ونظر فیه ای مدق شرع مسلم **(قوله)** أما النضر الخ الی المتن فی المعنی **(قوله)** ولا یجوز زسوط دلوا الفسوط لہ فان السوط قد فانی بظہر عدم النعمان کالجو جلدی حرا ورومات اہ عش **(قول المتن)** ولو رأی الامام الخ قال القاضي لا بدق الخ لحد من الذی ترخا لہ شعنا القفال بدق بشرطه قال حتی لوطن الی امام ان علیہ حد شرع بل قد بیان غیرہ او ذکر لوضہ فی بیان ان علیہ حد ا انتهى وقد یتوقف فی قوله وکذا لان ضرہ بظلمه مقصده غیر الخذفه وصار فی من وقوعه عن مختلفه لوضہ بدلا قد مله من الحد فی نفس الامر جملا لمطلق علی ما وجب علیہ لعدم وجوده ا لاروف عنه سم علی المنہج اہ عش **(قول المتن)** بل طرف الاصح و یجری الخلاف فی بوقع فی الطرف اور بعین ا معنی عبارة ثم عن الاسی أما العید فلور ای الامم تبلغه اور بعین ازاد علیہا ا **(قوله)** لمار الخ عبارة الغنی لما روی عن علی رضی اللہ تعالیٰ عنہ أنه قال جلدنا منی فی اللہ علی سوط اور بعین و جلد او بکر اور بعین و عمر ثمانین وکل سنته اذا أحبالا لہ اذا ضرب سکر الخ **(قوله)** عر ای فعلہ **(قوله)** ونظر فیه الخ ای تعلیل الزکشی لما رأی عن علی رضی اللہ تعالیٰ عنہ **(قوله)** وجعلنا علیہ اشارہ علی عر الخ هذا بدلی ان اسم الاشارة فی قوله السابق وهذا أحبال الخ زاجع الثمانین اہ حلی **(قوله)** أشار علی عر الخ الاالی اسقاط علی کفاحه الثمانین **(قوله)** بک ای الثمانین عش و رشیدی **(قوله)** وعلمه ای علی رضی اللہ تعالیٰ عنہ الثمانین **(قوله)** واذاکر هدی الخ کان المراد ان السکر مغلظہ ذک اہ سم **(قوله)** وحلا قفرا الخ لمراد بالافعال القذف اہ بعدد **(قوله)** علی الاربعین ای فی البحر و علی العشر من فی غیرہ اہ معنی **(قوله)** بلز زادتہا جلود المعنی والنهاية فانظر الزا بدق فی الثمانین وقد منعوا ہا **(قوله)** فالوجه ان فیها الخ والمعتمد انها تیز رات وانہ لم تیز الزا بدق انقصا راعی ما ورد اہ معنی عبارة فانہا توجوہ ان ان الاجماع عام علی عدم الزا بدق فاعلم فی تیز رات علی وجہ خصوص اہ وهو عدم الزا بدق فی الثمانین وجوز ازمع عدم تحقق الجناية عش **(قول المتن)** وقيل حد لان التیز را لیکون الا علی جنایة بمقتضاہ بنوعه معنی **(قوله)** ومع ذک ای کونہا حد ا وقوله ضمن کفاحه الثمانین فقال ومع ذک لویانہا لم یضمن اہ قال عش قوله ومع ذک ای ومع کون الزا بدق تیز رات وقوله لا یضمن الخ هذا بخلاف ما یأتی فی کلام المصنف فی حجاب السبل والزائد فی حدین بقسط الا ان قال هذا تقریب علی کون الزا بدق الا تیز رات و ذلک سمر علی ان تیز رات والا یبعد قوله ومع ذک فانه کان الظاهر حیثئذ ان یقول وعلمه او فغوه و یتنافہ تصریح شرح المنہج فیما یأتی بضمین عاقلہ الامام فہذا اضرب فی حد الشرب ثمانین فأت اہ عش **(قول المتن)** یجسد بانقراره ای الحقیقی زیادی واحد تر زہ من البین المرودة ولعل صورته ان یمر غیرہ بشرب الخمر فیدعی علیہ اللہ وما مذک ویرید تیز رات یطلب الساب الیمن من نسب الیہ بشرح ما یستتم و دہما علی مفسد قضاة التیز رات ولا یجب الخدی الراد الیمن اہ عش **(قوله)** او علی السید الخ قوله وساغ فی الثمانین وکذا فی المعنی الا قوله هبسة وقوله وحد عثمان الی المتن **(قوله)** دون غیرہ ای غیر ما ذکر من شہد فوج بل و امر آئین الیمن المرودة **(قوله)** ولو رأی الامام بوقع ثمانین بلز قال فی شرح الروض أما العید فلور ای الامام تبلغہ اور بعین بلز لا زاد علیہا ا **(قوله)** واذاکر هدی الخ المراد ان السکر مغلظہ ذک

وعلم

على ما اقتضاه كلامهم ووجه تأملنا قلنا انما احدهى تشبهاً للفر من حيث جوارره كما فادفع ما بالقبلي هيا (و بعد ما قرأه أو شهد أو جلي) أو علم السيدون غيره نظيره ما في السمرقة (لا يخرج من

(لاويح خمر)

(د) هيئة (سكر وفيه) الاحتمال انه حقن او استعفا بها وانه شر بها مع حقن الفلأ أو كرموحد عثمان رمى الله عنه بالحق عاجته له (د) كفي في اقرار وشهده شرب خرا (أ) شربت وشرب مما شرب به من فلان فسكر وساغه ذلك في شرب البند لا نه قد يسمى خرا شر أو كونه قد يكون حصة فلا يسقط به بخلاف الخمر أصحها راجع لمعالم القصد الذي هو الحد في بئر (١٧٣) في تعبير الشاهد عنه بالخمر وان لم يقل

والم القاضي فلا يستوفيه بعلمه على الصحيح بناء على انه لا يقضي بعلف حدود الله تعالى اه بمعنى (قوله) وهيئة (سكر) تقدريهية الظاهر انه غير ضروري سم على ج أي لانه يستفاد من عدم الحد بالسكر عدمه بهيته وان لم يقضي بالاولي اه عش (قوله لفظا) الاول من لفظا كافي النهاية (قوله) وحده عثمان (الخ) جواب هو الخفي عن البيان (قول المتروكي في اقرار وشهادة الخ) أي لا يشترط في اقرار والشهادة التفصيل بل يكفي فيها الاطلاق معنى وعش (قول المتن شرب خرا) أي حيث عرف الشاهد معنى الخمر (قوله فسكر) أي الفلان اه رشدي (قوله وساغه) أي الشاهد ذلك أي التعبير بالخمر واهل اخذوا بما به انه اذا لم يكن القاضي حصة (قوله قد يسمى خرا) أي يحذر عند الكثير وحقيقة عند القليل كاسر (قوله وكونه) أي الشهود عليه (قوله عنه) أي النسيب (قوله وان لم يقل) أي قوله وفيه غطر في الخفي الاوله كانهما في نحو بيع وطلاق وقوله الاحتمال لا يختاره والى قوله وقال الزركشي في النهاية الاقوله فيها وقوله واختاره الزركشي وقوله وفيه نظر الى وقد يفرق (قوله وان لم يقل الخ) أي كل من المقر والشاهد وهو غاية في المتن (قوله كانهما الخ) أي كافي في اطلاق الاقرار والشهادة في نحو بيع الخ (قوله لان الاصل الخ) الاول ولان الخ عطف على قوله كانهما الخ (قوله لان الاصل عدم الاكره والغالب الخ) أي فيقول الاقرار والشهادة عليه اه معنى (قوله في كل من المقر والخ) عبارة عن المعنى بشرط التفصيل بان والدي ما ذكر في كله منهما كقول المقر وانما يختار وكقول الشاهد وهو علم الخ (قوله لاحتمال مامر) أي من اشربه بعلمه من لفظا أو كرا (قوله كالشهادة الخ) المناسب كالأقرار والاشهاد بالزنا (قوله واختاره) أي اشتراط ذكر العلم والاختيار (قوله وقرق الاول) يتأمل وجه هذا الفرق فان ذكر العلم والاختيار لا يفتي احتمال المقدمات سم أقول والجواب ان قولهم شرب خرا لا يطلق عادة على عدة مرات الشرب بخلاف الزنا فإنه يطلق على مقدمه موثقة العين بالنظر يقال زنى اذا قبل أو نظر فاحتمل التفصيل فهو دون الشرب اه عش وذلك ان قول ان هذا الجواب وان تقع في ذكر العلم لا يوجب تضعيف ذكر الاختيار (قوله كافي الحديث) أي حديث العبدان زيان (تنبه) وسكت المصنف هنا عن حكم جوع المقر بشرب خمر وهو على ما سبق في فصل الزنا فان كل ما ليس من حق آدمي قبل الرجوع فيه اه معنى وسأني في شرح ولا يحصل سكروه الاشارة الى ذلك (قوله وعلى الثاني) أي اشتراط ذكر العلم والاختيار (قوله ان يزيد) أي كل من المقر والشاهد (قوله لنحو نادر) أي كالطمس والجوع (قوله في عقل الشارب) أي المقر بالشرب (قوله لم يزد) أي الاستفصال (قوله فغير ذلك) أي قوله غير الخاري في النهاية وكذلك في المعنى الاقوله ولم يصرا على اعتد (قوله ولم يصرف الخ) أي فان صار كذلك لم يعتد به لان المقصود من الحد الزجر ومن وصل لهذه الحد لا يتأثر فكيف يترجأه عش (قوله الظاهر فيه) أي في الاعتداد (قوله ومن ثم) أي الظهور (قوله لا خلاف فيه) أي الاعتداد (قوله فيها) أي الحرمة (قوله لئلا يزداد) أي الزجر (قوله وكذا) أي قوله وانما في النهاية والى المتن في المعنى (قوله وان كره فيه) بطله النهاية مع الاكره حيث لا تلويث اه قال الرشدي وعش قوله حيث لا تلويث عند كراهة أي بالاحرام اما الاجزاء فهو حاصل في المصطلقا اه (قوله فيه) أي في الحد المسببة أي المسببة (قوله والتعازر) أي قوله ولا يلحق على وجهه في النهاية الا (قوله وهيئة سكر) تقدريهية الظاهر انه غير ضروري (قوله وقرق الاول الخ) يتأمل وجه هذا الفرق فان ذكر العلم والاختيار لا يفتي احتمال المقدمات

سكره) فغير ذلك لقوان مقصود من الزجر فوات جوعه ان كان أقرف ان حذو لم يصرف على لآخر كونه اعنيه كما يحجب عن نفي التنازع الظاهر في ومن قال بعض الاختلاف فيه وكان قضية الحديث عدم الحرمة وكلهم نظر والى المكان ما ذكره فاحتمل انما قيل الله نظرا لقوان ما ذكر في الاعتداد الحق الذي وكذا يجزى في المسجودون كره فيه وانما لم يحرم خلافا لبقية نفي حصول المقصود فيه من غير استعداؤه (وسو الحدود) والتعازر به يكون (بن قضيب) أي ضمن رقيق جدا (وصا) غير معتدلة (وين) (وطبو ياس) بان

به سئل عرفاً ومعلوم أنه لا يصلح له الزجج عدم خشية الهلاك فمتنع كونه ليس كذلك لأنه لما يتحقق منه الضرر الشديد أولاً ولم يوف  
 الما من حاله صلى الله عليه وسلم أراد أن يجلد رجله فأتى بسوط خلق فقال فو ذلك فأتى بسوطاً جديداً فقال بن هذين وهذان كل من كان في زمان  
 حجة هنا يتعدى باعتقاده أو يحضه (١٧٤) كتحليل أو لأفارق قال ابن الصلاح والسوط هو المختص بسور تبارك وتعالى (وغيره) أي

السوط من حيث السبيل  
 (على الأعضاء) وجوباً كما  
 قال الأذرى للشيخ الم  
 بالوالا في موضع واحد ومن  
 ثم لا يرفع ضد محتمل يرى  
 بياض أعله كلاً يصنعها  
 لا يؤلف (الافعال) كثيرة  
 نحو ورفج لان القصد جود  
 لا اهلاكه (الوجه) فصرم  
 ضرهما كجعله أيضاً لضر  
 على كرم الله وجهه بالاول  
 ونه من الاخيرين والراس  
 فان جاده على مقتل فانت  
 ففي ضلته وجهان وقضية  
 كلام الهاربي في الضمان  
 كالجلد في حراً ودم مفرطين  
 (فصل والراس) لشرفه  
 وأطال جمع في الاستمارة  
 لانه مقتل وبخاف منه العصى  
 والاصح المنع لانه مستور  
 بالشرع غالباً فاستلخاف  
 تشويعه بضره بخلاف  
 الوجه والراس أي بكرض الله  
 عنهما جلا فضر به وعالهما بان  
 الشيطان فيه لكن اعترض  
 بأنه ضعيف ومعارض بحاص  
 عن على وجعل الخلاف ان لم  
 يقبل طبيب عدلو دابة  
 بأضراره ضراراً يعيب التعم  
 والاحرم جرماً لان الجسد  
 لا يتوقف عليه (والتشديد)  
 بل ترك لينق بهان شاه  
 وليضرب غير ما وضعه عليه  
 لان وجهه مما يحمل يدل على

قوله كاقبل وقوله لاسر على الى فان جلد وقوله وأطال جمع في الاستمارة (قوله نحو الهلاك) كتلف عضو  
 أو فسدت (قوله فمتنع كونه ليس كذلك) أي فوجب كونه معتدلاً لجرم والوط به كقائه الزكري أي مغنى  
 قال عمن فلو فصل خلاف ذلك فالأقرب بالاعتداده في التثنية دون التثنية الذي لا يؤلف أصلاً (قوله بسوط  
 خلق) بفتح اللام أي بالاه عمن (قوله وهذا) أي الخبر المذكور (قوله وان كان في زمان) أي ورد فيه  
 (قوله جعته) خبر وهذا (قوله بقدر واعتقاده) أي المرسل المذكور (قوله كتحليل) أي بوضعه البسوط  
 الله عليه وسلم (قوله ابن الصلاح) عبارة النهاية ابن عبد السلام اه (قوله والسوط هو المختص) كان هذا  
 حقه قته والأفالم اذ بسوط العنق يتناهى أعم من هذا كجعله ظاهر وأشار إليه ثم رشدي وعمن (قوله أي  
 السوط) أي القول للثنية قبل في المعنى الاقوله والراس (قوله من حيث العدد) أي لا لزمن (قوله كقائه الأذرى  
 الخ) راجع الى وجوب (قوله ومن ثم) أي من أجل المنع من عظم الألم (قوله لا يرفع عضده الخ) أي فلو رفعه  
 اثم وأجزأ أماً لأضر به على وجهه لا يؤلف به تشديده اه عمن عبارة التي تنسب ليعجز السوط لرفع يده  
 بحيث يبدو بياض أعله ولا يتخففها تخففاً شديداً بل يتوسط بين شخص ورفج فرفع راعده ولباني يكون  
 المحذور رقيقاً للجلا بدما لضرباً يخفف اه (قوله لان القصد الخ) نفسه مع قوله الآخر على الخ  
 بلا عطف وكذا الاستمارة ما صنعته المعنى من جعله على حرمه ضرباً بالاقايل عبارة فلا يضر به علمها من  
 قول على واتى وجهه والمذاكير وظاهر كلامهم كقائه الأذرى ان ذلك واجب لان القصد حوله اهلاكه والا  
 الوجه فلا يضر به عليه وجوباً بغيره إذا ضرب أحدكم فليقل الوجه لانه يجمع المحاسن في عظم أثره اه  
 (قوله كجعته) أي الأذرى الخ (قوله لاسر على كرم الله وجهه بالاول) أي التقرير حيث قال الجسد  
 وأعطى كل عضو حقه ونه من الاخيرين أي بالاقايل والوجه أي ضربه مما حدث قال عقبه بضره واتى  
 الوجه والمذاكير اه معني (قوله والراس) عطف على الاخيرين (قوله وقضية كلام الهاربي الخ) معجده  
 عمن (قوله لانه مستور) بالشرع غالباً الخ مقتضاه انه لو لم يكن عليه شعر لقرع وأطلق رأساً احتجبه مقلعاً  
 اه نهاية (قوله بأنه الخ) أي خبراً أي بذكر بذلك (قوله بضره الرأس) أي ضرب الرأس (قوله والاحرم جرماً)  
 أي وأجزأ وأداماقتنه لا ضماناً عمن (قول المتروك تشديده) ظاهر كلامهم حرمه ذلك أي ان نأذيه  
 والا كره اه حلي (قوله بل يترك) أي الفصل في المعنى الاقوله أي يحرم الى الولا يد وقوله أي بذكره الى بل  
 يجلد وقوله أي بذكره الى خلاف وقوله بل ينبغي الى ان تمتعت وقوله أي وجوباً بما ينظر وقوله ما أحدثه الى  
 وان المتهاق (قوله وليضرب الخ) أي وجوباً اه عمن (قوله ولا يلقى على وجهه) ولا يربط اه معني  
 (قوله أي يحرم ذلك) أي ان نأذيه والا كره نهاية (قوله التي لا تغني) الى الفصل في النهاية (قوله أي  
 بذكره ذلك الخ) ينبغي حرمه ان كان على وجهه من كظمه أو يد الاقتصار من ثبائه على ما يرضى به كتحصيل  
 لا يلقى به أو أزاره فطسم على حج اه عمن (قوله وتؤمر الخ) عبارة المعنى ويترك على المرأى ما يسيرها

(قوله قال ابن الصلاح والسوط هو المختص بسور تبارك وتعالى) في شرح المنهج وقيل بالسوط غير وى  
 هاشم بن عطاء شخنا الشهاب قوله وقيل بالسوط غيره أراد المختص بسوطاً جديداً وبخلاف قوله سابقاً بسوط  
 العنق فبالقائه أراد بالسوط نفسه ما هو أعم من هذا انتهى (قوله والاصح الخ) وجعل الخلاف حيث لم  
 يرتفع عليه بخذوهم بهم بقول طبيب تقتله والاحرم جرماً لعدم وقوعه لحد عليه هو (قوله أي بذكر ذلك) ينبغي  
 حرمه ان كان على وجهه من كظمه أو يد الاقتصار من ثبائه على ما يرضى به كتحصيل لا يلقى به أو أزاره فطسم  
 (قوله وتؤمر أي وجوباً بما ينظر) أي حيث ترتب تحريمه على التكتشف فيما ينظر

شدة تله بضره ولا يلقى على وجهه أي يحرم ذلك فيما ينظر أخذاً مما سمر من حرمه كماله على وجهه وان أمكن الفرق ويشد  
 ولا يلقى أي بذكر ذلك ولا يحرم كجعله ظاهر بل يجلد الرجل فأتى بالمرأى التالسة (ولا تجرد فيه) التي لا تمنع ألم الضرب أي بذكره ذلك أيضاً فيما  
 ينظر بخلافه فوجهه محذور بل ينبغي وجوب بغيره بهان منصوص لآلام المقصود وتؤمر أي وجوباً بما ينظر أيضاً أمر أو يحرم

بشد ثياب المرأة عليها كما تكشف ولا يتولى الجلد الا رجل واحد والارض والارض من ضربها في غوغرا ومن شعر  
زباد في سترها وان المتأفف على المعاصي يضرب في الماراة الهيبة يضرب في الخلاع والخي (١٧٥) كالرأة لكن لا يتولى غوغرا ثيابها

الاحمر على الاوجه (ووالى  
الضرب) عليه (يعت)

يحمل) له (زجرو تنكيل)  
بان يضرب في كل مرفأونه  
للماء وقع من ضرب الثانية  
وقد بقي الالاول فان فات  
شرط من ذلك لم يعتد به  
وحرم يلهو ظاهر

ف (فصل في التعزير وهو  
لغتين اسماء الاضداد لانه  
يطلق على التعظيم والتعظيم

وعلى التاديب وعلى اشد  
الضرب وعلى ضرب دون  
الحد كذا في القاموس

والظاهر ان هذا الاختراع  
لان هذا وضع شرعي لا لغوي  
لانه لم يعرف الا من جهة

الشرع فكيف ينسب لاهل  
الفتنة الجاهلين بذلك من  
أصله والذين في الصحاح بعد

تفسيره بالضرب ومنه سمى  
ضربا دون الحد تعزير  
فاشار اليان هذه الحقيقة

الشرعية منسوبة عن  
الحقيقة لغوية بزيادة قد  
هو كون ذلك التعزير دون

الحد الشرعي فهو كالخطأ  
الصلاوات وان كان نحوهما  
المثوبة فوجود المعنى اللغوي

فيها بزيادة وهذه حقيقة مهمة  
تظن لها صاحب الصحاح  
وقفل عن صاحب القاموس

وقد وقفه نظير ذلك كثيرا  
وكما عطف بتعين التظن له  
وأصله التعزير بفتح فسكون

وهو النعت والنكاح والاحمر  
على الامر والتوقيف على الحق وغير ذلك وما قلناه شرعي هو ما ضمنه قوله  
القول يدخل نحو قطع طرف (ولا فخره) سواء عقدت مناهي محدوتها غير ما جاء في لاهمه تعالى الازواج والضرب في الشور والاصح

و شد عليها ثيابها و يتولى ذلك منها امرأة أو محرّم ويكون بغيرها وان تكشفت سترها اه (قوله أي  
وجوب الخ) أي حدث قريب نظر محرّم على الكشف فما ظهر سم على ج اه عش (قوله بشد  
ثياب المرأة عليها) ويقصد وجوبه نهاية أي وجوب الشد عش (قوله كما تكشفت) عبارة النهاية  
كيلا تكشف اه (قوله و يتولى الجلد الا رجل) يعني أن ذلك سنة اه عش (قوله وان المتأفف  
الخ) عطف على ما حدّ الخ (قوله الاحمر) أي نحو معنى وأسن قال عش فان لم يوجد احمر قواه كل  
من التعريقين كلّي غسلة اذا مات لا يحرمه وعلى هذا التفصيل جعل كلام الشارع (قوله بان يضرب في كل  
مرفأونه) أي فكيف هذا في الماراة وليس المراد ان هذا حقيقة قتال الماراة واجبت حتى يمنع خلافه فلا يعتني اه  
رشدي (قوله ثم يضرب بالثانية) ولو جلد الزنا تخمين ولا موفى غده كذلك أجزأ مفسى وروض (قوله  
قبل انقطاع الماراة الأولى) ظاهر موعود ولا وجهه الا يادى باله اذ لا دام الا يذفع  
الاربعة ثم يرفأه الأولى اه عش (قوله فان شرط من ذلك) أي من الإيلاء ومن كونه وقع ومن  
الموالة اه رشدي

ف (فصل في التعزير) (قوله في التعزير) أي قوله قبل في النهاية الا قوله وهذه حقيقة على وأصله وقوله  
والنكاح الى موالاتنا وقوله المشهور الى أقبالا (قوله من أسماء الأضداد) أي في الجلة والا فالضرب الى اتي  
لسر غامض ضد التعظيم والتعظيم وانما حقيقة ضد ذلك الالهة أعظم أن تكون يضرب أو غيره اه رشدي  
(قوله لانه يطلق) أي لغوي وقوله والتعظيم عطف تفسير اه عش (قوله على التاديب) اقتصر عليه  
المعنى كما في عبارته (قوله وعلى أشد الضرب) قضيه انه لا يطلق لغوي أصل الضرب ولكن سياقي عن  
الصالح ما يفيد انه يطلق على ذلك اه عش (قوله هذا الاختراع) أي قوله وعلى ضرب دون الحد (قوله  
لان هذا وضع شرعي الخ) قد يقال بمرسئع القاموس فاض بأنه يدرج فيه المصطلحات الخاصة بالشرعية  
وغيرها وان كان أصل وضع كونه موضوعا للغة كانه عرف من سيرة أئمة لا يعجز عن الحقيقة لغوية  
والجواز اللغوي وكذا لا يبرهن واقع عن قصد كون انما في الغيبة في الاختصاص والاختصاص في كذا  
الامر من مهم اه مسند عبارة عش وبكن أن يجاب عن الاشكال بان القاموس كثير ما يذكر  
المجاز في اللغة وان كانت معاملة بوضع شرعي والمجاز لا يشترط سماع تخصص بل يكفي سماع قومه اه  
أقول وقد قدع كلام من جواب السدع وجواب عش قول صاحب القاموس هنا وهو لغة الخ الآن  
بمحمل قوله لانه اعلى على الاستخدام وادقوله يطلق الخ مطلق الاطلاق الشامل للمجازي (قوله ضرب  
مادون الحد) ما زائدة (قوله وأصله التعزير الخ) أي مشتق منه وذلك لان التعزير مصدر بفتح د وهو مشتق  
من العزير اه عش (قوله وهو المنع) اقتصر عليه لغة في (قوله والنكاح) أي الجماع كلّي القاموس  
عبارة وهو لغة التاديب وأصله من التعزير وهو المنع ومنه قوله تعالى تعزروا أي تدفعوا الودع ومنه وتعتبه  
وتخاف الخ لمن ثلاثة أو جاد حدها اختلاف باختلاف الناس فتعزروا أي تدفعوا الودع ومنه وتعتبه  
الحدود الثاني تعزروا الشفعة في العفو بل سبقنا الثالث التاديب فهو من خلاف الثاني حنيف قوما لك  
وشرعا تاديب على ذنب لاحد ولا كفارة اه (قوله وما قلناه شرعي) وهو الاختصار في كلام القاموس  
(قوله أنه ولا ذي) أي في قوله المشهور في المعنى الا قوله ولا يصح الى غير (قوله سواء الخ) كان الانسب  
ذكر معقوله السابق أولا دعي مطاوعة كلّي المعنى (قوله مقدم مقيد) كإشارة أجنبية في غير  
الفرج وسرقة ما لا طع فيه والسبب ما ليس بقذف معني وشرع التهنيت (قوله وغيرها) كالنور وروشادة

ف (فصل يعزرفي كل معصية لاحد فهو لا كفارة الخ) (قوله فكيف ينسب لاهل الفتنة الجاهلين بذلك)  
لا يقال هذا لاني على ان الواضع هو الله تعالى لا يتولى له وضع الفتنة باعتبار ما تعارفه الناس مع

على الامر والتوقيف على الحق وغير ذلك وما قلناه شرعي هو ما ضمنه قوله (يعزرفي كل معصية) أنه ولا ذي (لاحد فيها) أولاده ما يشمل  
القول يدخل نحو قطع طرف (ولا فخره) سواء عقدت مناهي محدوتها غير ما جاء في لاهمه تعالى الازواج والضرب في الشور والاصح

فعله صلى الله عليه وسلم وغيره في ما دوا السائق إلى الله عليه وسلم لم قال في سيرة عقرون تصابغهم مثله وجدان نكال وأقبح به على كرم الله وجهه فيقول قال لا خير ما ساق يا شبيب وما كرم هو الأصل وقد يتنى مع انتقامها كذوى الهيات لعديتها لشهور من طريق مجابيلجهم سادجوا الحسن بل مجيبا بن حبان (١٧٦) بغيا استنله أقبوا ذوى الهيات خواتهم الا لحدود في راية ولا تهم وفسرهم الشافعي

رضي الله عنه بمن لم يعرف بالشري قبل أراد أصحاب الصغار وقيل من يندم على الذنب ويتوب يمتحن في سائرهم وجهان صغيرة لاحد فيها أول مرة أي ولو كبير صدرت من مطيع وكلام ابن عبد السلام مرجح في ترجيح الأول منها فإنه غير بالأدوية بالصغار فقال لا يجوز تميز بالأدوية على الصغار وزعم سقوط الولاية بما جعله لوزاعه للأدوية في عدم الجواز بان ظاهر كلام الشافعي من العفو عنهم وبأن عمر بن غير واحد من مشاهير الصحابة رضي الله عنهم وهم رؤس الأدوية وسادات الامة ولم ينكر أحد عليه وقد ينظر فيه بان قول الام في موضع لم يميز لم يميز في المصروف فعل عراجته منه والمجيب لا ينكر على المسائل الخلافية كتر رأى رأينا بأهله وهو محسن فقتله لعده بالجنون الفاضل هذا ان ثبت ذلك والاحل له قتله باطنوا وأسبغ به ظاهر اكا في الامم وقطع الشخص اطراف نفسه ولو كدخلت قويا حكام الامم لضعفة فرعاء فلا يعز ولا يفرم وان اثم لكن بمنع من الرى فقتله في الر وضواؤه وانظر فيه للأدوية ويؤيده تميز بمشافة تسعير الامام وان حمل على الامام التسعير فهذا أولى خلاف وجهنا ضعف قول الباقين لم يفرم وانما ارتكبه وهو لم يفرم الامام لضعفه لضعفه لضعفه على غيرهم وبشرط فلو كان دونه تميز بكني في نحو هذا

فقتله في الر وضواؤه وانظر فيه للأدوية ويؤيده تميز بمشافة تسعير الامام وان حمل على الامام التسعير فهذا أولى خلاف وجهنا ضعف قول الباقين لم يفرم وانما ارتكبه وهو لم يفرم الامام لضعفه لضعفه لضعفه على غيرهم وبشرط فلو كان دونه تميز بكني في نحو هذا



خلاف ظاهر صنيع الشارع بل ساقه كالصريح في ثبوتهم من قول الباقين ولا يجوز العدول عنه الانتقل  
 قضيمو وبقره حيث لا يعصيان أو التصرع فلا إشكال ولا جواب (قوله ومثله) أي الفحول المذكور  
 (قوله قاله) أي قوله ومثله الخ (قوله وبه) أي بما في شرح مسلم (قوله وعلى الأول) يعني ما في شرح  
 مسلم وكان الأول حذفه (قوله هذه الألفاظ) أي فيقول علم (قوله أن أحدا) أي من الأمة (قوله لا يخالف  
 عنها) كون ذلك مستقلا للتعزير مع ما تبين الإذعان على تأويله بأجواز التقاض فيه المأثور باب التقضف  
 فوجهه واضح اهـ سدد أي بأن وقد المسبوق على سلبه يتقدمه مما لا كذب فيه ولا يذنب كما علم وبا  
 أحق وقوله محل تأمل أي كما أشارة الشارع بقوله أن مع وقوله وأما جواز التقاض الخ (قوله وكرد) إلى  
 قوله لكن اعترضت في المعنى الاقوله وقد قلنا لا يعصيان (قوله فته) أي أو دأبه اهـ عس (قوله وهو وطنها في  
 دورها) قبل هذا بالنسبة ما هي فتعز وهو ممنوع الانتقل من دور عس (قوله أول مرة) المراد به  
 قبل نهى الحاكم ولو أكثر من مرة مر اهـ سم وقوله المراد الخ وهو جريانه في السلك أعني قوله كرده وما  
 عطف عليها مع أن الظاهر أنه مخصوص بوطء المراقف الذي تقدمه مخالفه صاحب النهاية فيه اهـ سيد  
 عر (قوله في السلك) أي في الدور ما عطف عليها اهـ سدد وقال عس الظاهر وجوبه علم من قوله  
 كذوى لهما كآلى هنا معلوم أن التقيد لا يأتي في مسئلة الزاني وبذلك فصل حيث لا قطع أمره  
 مرات اهـ أقول والأول هو ظاهر سياق الشارع وصريح صنيع المعنى (قوله لكن اعترضت الأخيرة) بوطء  
 الحائض (قوله فته وبه مر اهـ سم (قوله بان هذا) أي بوطء الحائض (قوله لا جاع على غير علم الخ)  
 قضيمان ووطء الحليلة في دورها غير مجمع على غير عدم كفر مستحبه اهـ عس أي ما صرح به القسطلاني  
 وغيره وقوله وعدم كفر مستحبه صوابه ما عاقط عدم ويحتمل أنه محرف عن على (قوله وكفر مستحبه) عطف  
 على قوله تعز به (قوله خلق فرعه) أي فلا يعز زبوه وقوله ما عدا قد عهده أي يعز نفسه اهـ عس (قوله  
 وكأخيراً قال) أي قوله وقد يقال في المعنى الاقوله قاله الإمام إلى وكفر يعني الخ (قوله قاله الإمام) عبارة  
 النهاية كآلى الإمام (قوله وفهم انتفاء الخ) مبتدأ وخبره وقوله فته نظر (قوله وكفر يض أهل البيت) إلى  
 قوله ونوع في النهاية الاقوله وأن أطال الباقين في دوره (قوله لأن التعز يض عندنا الخ) قال ابن قاسم لا يخفى  
 أن تعز يض الغير بما يكره من أفراد الافة فهو معصية لا حد فيها ولا كفارة اهـ وشي وعس (قوله ليس  
 كالصريح) فته نظر من هو ليس كالصريح في حكم القذف وليس الكلام فيه اهـ سم أي بل في العصبة  
 (قوله ليس لكونه غير معصية) أي فهو معصية هذا لا بد أن التعز يض بسبب غير الإمام من غير الافة  
 أنضامه معصية توجبها الجبر ثبوت التعز ولعدم المعصية التي انتفى بسببه تعز بهم على سبب الإمام وكذا  
 قضية ثبوت تعز وغيرهم بسبب الإمام ذلك سم ع ج اهـ عس (قوله ولكن لا يفيد الخ) سبباً في شرح  
 بحسب أو ضرباً يتعلق به (قوله قاله الإمام الخ) عبارة النهاية كآلى الإمام من المحققين وهو الأصح وأن  
 (قوله وكرد) قضيتان الحد لا ينحل القتل ما لعل كنهه في قوله لا حد فيها الله أراد به ما يشعل القود  
 (قوله ووطئها في دورها الخ) قبل هذا بالنسبة ما هي فلا تعز وهو ممنوع الانتقل من (قوله أول مرة)  
 المراد قبل نهى الحاكم ولو أكثر من مرة مر (قوله لكن اعترضت الأخيرة) بوطء الحائض (قوله فته وبه  
 به مر (قوله ليس كالصريح) لا يخفى أن التعز يض بالغير بما يكره من أفراد الافة أخذنا من قول الشارع  
 السابق في محض خطبة النكاح في حد الفجور بآشادة أو إجماع بل وبالقلب أن أصر على استحضاره انتهى  
 فهو معصية لا حد فيها ولا كفارة فعدم التعز وعليه هذا التعز بقصد المعرض به فوجب الاحتياط بقوله  
 ليس كالصريح في نفسه نظر من هو ليس كالصريح في حكم القذف وليس الكلام في غلظة تأمل (قوله ليس  
 لكونه منه غير معصية) أي فهو معصية وهذا يشدان التعز بض بسبب غير الإمام من غير الافة معصية  
 وقضيتا به الجبر ثبوت التعز ولعدم المعنى التي انتفى بسببه تعز بهم على سبب الإمام وكذا ثبوت تعز بر  
 غيرهم بسبب الإمام ذلك (قوله قاله الإمام عن المحققين) وهو الأصح مر

وبحث فيه الرافي بأنه يتفق ضربه غير مبرح أقامة تصويره الواجب اعتماده التاج السيكي وتديجتماع التعز والكفارة كمجامع حليلته نهار ومضان وإن أطال الملقين في رده وكلفاهاه والفاء عن غفوس وكفشل من لا يقاذه بنوروز فيها باختلاف الجهوة وبينه الاستوى في الأخيرة ثم قال وفضته إيجاب التعز في حرمان الأحرار أن كانت أطلاقا كالحلق والصدلا الاستماع كالبس والتطيب وفيه نظر بل الكل على حدسوا ومن اختلافهم المار شهدرتا ثم جع (١٧٨) فيصل للتعز غير ولشهدة الزور وتديجتماع الحدوده أوع الكفارة كتعليق بدال سارق في عتقه ساعته زادة في شكله

وكاز يادة على الاربعين في حد الشرب وكن زفي بامه في الكعبه... قصا عمار مضان معتكفاته مافيلومه الحد والعق والبدنة وغير لقطع رجحوا نبتلك حومة الكعبة قاله ابن عبد السلام قيل ومن صور اجتماعهم الحد ما لو تكرر ردت ودينه انتهى وفيه نظرا لانه ان عزم قتل فقتله للأصرا وهو مصعبه أخرى وان أسلح عزروا لحد فله مجتمعا وقد قيل حديث لامصعبه كعبه مكلف فعل ما يعز به المكاف أو يعد وكن يكتسب بالهوى المباح فيعز به المنسوب إلا أنخذ والعلوى كافتضاه كالم الماوردي للمصطلح وكوفي الحنف للمصطلح وان لم يتركب مصعبه تم التعز ي تكون (يعبس أو ضرب) غير مبرح فان علم انه لا عزز الا للمبرح لم يعمل المبرح ولا غيره على المعنوية عليه فنفى انه ينقله الى نوع آخر أعلى فان فرض ان جميع أنواع التعز ولا تتفق فيه كان ناعوا في فعل به أعلاه من غير نظر لذلك وعلى هذا يعمل

بحث الخ وباتى الشارح اعتماده أيضا (قوله) بحث فيه الرافي بأنه الخ قال في المهمات وهو ظاهر اه معنى (قوله) التاج السيكي عبارة النهاية جمع اه (قوله) وتديجتماع التعز الى المتن في الحنفى الا قوله ثم قال الذى يديجتماع الحد قوله قبل الى وكن يكتسب (قوله) حليلته) أى زوجته وأومت (قوله) والفاء عن غفوس) أى كاذبه وحمل ذلك اذا اعترف بعقله كاذبا عما اعلمها وأما اذا حلف وأقيمت عليه البينة فلا تعز ولا حد شمال كتبها عش وحلى (قوله) وققتل من لا يقاذه) كوله وصيده اه معنى عبارة عش هذا يشمل قتل الواو لوله وقد مثل به في شرح الروض على ج وهو يخاف للعموم قوله السابق ما عدا قافده فتمم هذه الصورة الى القذف اه (قوله) نوروز فيها) أى فى الصور الاربع المبتدأة (قوله) وبينه الاسنوى الخ) أى بان إيجاب الكفارة ليس للمصعبه بل لاعدام النفس بدليل إيجابها بقتل الخطأ فليابق الله... مضافا الى الزجر أو جنا فبسه التعز راضية ومعنى (قوله) وضفته) أى البان (قوله) أى الجوة (قوله) وتديجتماع الحد) الى المتن في النهاية الا قوله أو يعد (قوله) وتديجتماع) أى التعز ي (قوله) وكاز يادة) الاولى حنف الكاف (قوله) وكن زفى الخ) مثال اجتماع الثلاث وما قبله مثال اجتماع الاثنين (قوله) ومن صور اجتماعه) أى التعز ي (قوله) وتديجتماع) أى التعز ي (قوله) وكن يكتسب بالهوى الخ) أى أمان يكتسب بالحرام فالعز وعلمه داخل فى الحرام لانه من المعصية تالى لإدفعها ولا كفارة ومن ذلك ما حوت العادة فيه مصر بان اتخاف من ذلك كحبات مضكتوا كرها أو كاذب غير وعلى ذلك الفعل ولا يسق ما اخذه علمه ويجبره الى دفعه وان وقعت صورة استعجال الاستماع على ذلك الوجه فساداه عش وقوله فى الحرام لعله يحرف عن فى الحنفى التعريف (قوله) المباح) كالبس بالطار والنفاء فى القهاوى مثلا وليس من ذلك المسمى بالمزاح اه عش (قوله) وكفى الحنف) وهو التنبه لفساد وقوله المصعبه متبادر من نظر النسخ التنبه أو من برما التنبه بالنسخه بان يفعل مثل فعله اه عش (قوله) ثم التعز (الخ) أشار به الى أن قوله المصنف يعبس الحنفى متعلق بقوله المار يعز الخ (قوله) وعليه) أى المعتمد المذكور (قوله) أى من الضربا لباء يعبس من (قوله) أعلى) أى من الضرب (قوله) ذلك) أى لعدم الافادة (قوله) وعلى هذا) أى فعل الاعلى عند عدم افادة الجميع بعمل ما سرع الرافي لا يفتى بعده الخ (قوله) ما تفرى) أى فى شرح وقيل ان تغلق با دى الخ (قوله) وهو الضرب) الى قوله انتهى فى النهاية وكذلك المتن الا قوله أو بطلها (قوله) أو تعز ي) سأنى بان مدته (قوله) أو بام) الاولى وأقامة كفى الاسنى (قوله) أو تسو يدوج) أى والأراض عنه اه معنى (قوله) وحلق رأس) أى بان يكرهه فى زماننا اه نهاية (قوله) لا حلية) أى لا يجوز التعز بعقها وان أجزأ وقوله الامام اه عش وحلى ومن على المنهج (قوله) على كراهته التى عليها الشيطان) وأخرون وحى الأصم اه نهاية أى اذا فعله بنفسه عش (قوله) فلا بد للمعنى الخ (قوله) وققتل من لا يقاذه) يشمل قتل الواو لوله وقد مثل به فى شرح الروض فى قوله فقتله من لا يقاذه قال فى شرح الروض كوله وصيده (قوله) لا يصرار) يتأمل (قوله) يعمل ما سرع الرافي) كيف يتأتى ذلك

ما سرع الرافي فعل ان قولهم لم يعمل المبرح ولا غيره انما هو فى نوع الضرب فقط وأما غير من بقية أنواع التعز فلا خلافا يصورونها فرق بينه مبرح وغير مبرح فاذن لا يؤثر فيه ضرب مبرح ولا غير مبرح ان تغلق بغير من بقيتها كاذكره هكذا الفهم ثم رأى ما فى قى بيان ابن عبد السلام وهو مبرح فمما ذكره (أو فمض) وهو الضرب بجميع الكف أو بطلها (أو نوع) باللسان أو فمض بدأ وكشف رأس أو فمض من المجلس أو تسو يدوج مقل الماوردى وحلق رأس لا حلية انتهى وظاهر حومة حلقها هو أن يجبي على حرمتها على عليها أكثر المتأخرين ما على كراهته التى عليها الشيطان وأخرون دلوا على عدم ادراك الامام لخصوص العز

أولعز وعلمان قلت فيتمثيل وقد بينا عن المثلثة قلت ممنوع لا مكان ملازم ليتحقق فهو دفعنا منه كبس فدون منه مع ضرب بدون الحد ومع تسويد الوجه اذ لا علم بالجمع بين أنواعه كما يأتى واركانه الجاهل منكم والودود منه كذلك بين الناس وغيره من أنواع العقوبات قال الماوردي أو سلمه جانا خبره فيلوا بجواز ثلاثة أيام ولا يمنع تعلما وشرا ووضوا بصلى (١٧٩) بالاعاء واعرض بغير زمانه يؤدى الى

الصلاة بالاعاء غير ضرر ورة  
اليه أى بالنسبة للإمام فلم  
يجزه التسبب فيه فان قلت  
فانظر الخلافهم أو صرح به  
ان له حبه حتى تنال الجمعة  
فقباه هذا قلت قد يفرق  
بان الاعاء أشتى من اعاءها  
فوسع فيها على ما سأل فيه  
وبان الخبر الذى ذكره غير  
معروف و قد يبين على الامام  
ان يفعل من هذه الأنواع فى  
حتى كل معزم ما رآه لا تقبله  
وبيننا يشه وان رأى فى  
الترتيب والندج مما رآه  
في دفع الصائل فلا فرق لثبته  
وهو رى ما دونها كما فى  
هنا للتوسع وبمع كونها  
الطلق الجمع اذ لا علم بالجمع  
بين نوعين أو كثر منها بحسب  
ما رآه وقول ابن الرضا اذا  
جمع بين الحبس والضرب  
ينبى نقصه نقصا اذا عدل  
معه الحبس بضربا لا تبلغ  
ذلك أدنى الحدود فنظر فيه  
الافرى بانه لو نظر تعديل  
مدحسبها للجلات لما جاز  
حبسه فرب يصنعون بان  
الجلود التفرغ يحد واحد  
وان اختلف جنسه أو يجهتد  
الامام فى جنسه ومقدوره كما  
قرر لانه غير مفقود شرعا  
فشكل الحداه واجتهاده  
لاختلافه باختلاف مراتب  
الناس والمعاصى وأقبح

خلافا لثبته والمغنى وشرح التمسح والروض (قوله أو العز وعليه) أو بمعنى الواو (قوله فيه) أى خلق  
الصبة (قوله غشيل) أى تقدير القسلة (قوله من المثلثة) يضم فسكون ويضمين (قوله ومع تسويد الوجه)  
لعل الواو بمعنى أولان فى الحق مع ملازم ما لبيت أمر من ثلاثة (قوله اذ لا علم بالجمع) لعل الأولى والامام  
الح (قوله واركانه) أى قوله وبصلى فى النهاية والى قوله فان قلت فى المغنى (قوله الجمار) أى مثلا  
اه عش عبارة ما فى القاموس اه (قوله وبصلى بالاعاء) عبارة النهاية وبصلى لامو ميا خلافا لاه أى  
الماوردي على ان الخبر الذى استدل به غير معروف اه وعبارة ما فى وبصلى مومياو بعد اذ أرسل  
قاله الماوردي واعترض من منمن من الصلاة والظاهر انه لا يمنع منها اه (قوله قباهه) أى جواز الحبس عن  
الجمعة اذ يجوز الصلوات المؤدى الى الصلاة بالاعاء (قوله وبان الخبر) الأولى على ان الخبر (الح)  
(قوله ذكره) أى الماوردي (قوله وتبين) أى قوله فالقول بجمع فى المغنى والى قوله وقول ابن الرضا فى  
النهاية (قوله وان رأى فى الترتيب) ومن ذلك ما سرت به العادة فى منمنان بحسب باب المعزز وكتب  
أنه أو أذنه ويعلق فيه رغب أو يسرى فى خطا فيعز قل سم على التمسح من خطا المرسلين ولا يجوز على  
الحديث بان هذا المال انتهى اه عش (قوله فوالح) أى فى المتن اه معنى (قوله ينبنى نصب) أى الضرب  
(قوله اذا عدل مع الحبس) أى اذا جعل مجموع الضرب والحبس عدلا بضرمان (قوله لا يبلغ ذلك)  
أى مجموع الضرب والحبس (قوله بالجلات) متعلق بالتعديل (قوله حدوا حسدا) بمعنى لو سلمنا اعتبار  
التعديل فلا عدل بمجموعهما لا بالحد فقط وقد بينا بان مجموع الحدود والتعزيب ليس فى الحدود (قوله)  
جنسه) أى جنس جزية (قوله كما تقرر) أى فى قوله وتبين على الامام الح (قوله لانه غير مقدور) الى  
قوله ومن ثم فى النهاية وكذا فى المغنى الآتية وقول جمع الودع لهما قوله ومن الى السيد (قوله لانه ليس  
لغير الامام استيفاء) أى ودفعه لم يقع الوقوع بعز وعلى تعديله على الحق عليه اه عش (قوله وسوء  
الادب) ظاهر وهو غير محصاه اه حلى (قوله على السبيل المأمول) عبارة النهاية على من طرأ عز يروى  
يعده عليه الخير اه قال الرشيدى فثبت انه لو أريد عليه ما لم يكن لهما ضرب وقين وقتلنا عليه حيث  
انما هو الحاكم لهما اه زاد عش الآن يقال انه لا يلزم من عدم تصرف غير الحاكم من الاب والحق  
أمره انهم مأمون التاديب لان الحاكم قد لا يتفرغ لتاديبه فى كل قضية لكن لو أريد هذا لم يتقيد بما اذا  
أعيد الخير عليه اه (قوله وصلها الامام) ظاهر وان لم تكن وصيته وكان الابوا الجدمو جودن ولعل  
وجهمان هذا الكو ليس ضرر فى المبالى لمصلحة تعود على الضرر وعليه سوغ ففعل ما سأل فى غيره  
وتقدم فى فصل انما تصب الصلاة ما يدل عليه اه عش (قوله والمعلم الح) من ذلك الشيخ مع الطلبة فله  
تاديب من حصل منما يقتضى تاديبه فيما يتعلق بالتعلو وليس منما سرت به العادة من أن المتعل اذا فوج  
على حق لغير ما يتصاحب الحق للشيخ وتعلمه من ان يحصل من المتعلم فافاد طلبه الشيخ من علم بوجه فليس  
له ضرب به ولا تاديبه على الامتناع من توبة الحق وليس منه أو تضاه ولا لمع من عشايع الفخر منه اه اذا  
حصل من أمهاتهم تعدل على غيره أو امتناع من توبة حق عليه أو نحو ذلك عزرو الشيخ بالضرب وغيره فصرم  
عليه ذلك لانه لا يوقه عليهم اه عش (قوله تاديب المعلم الح) شامل للبالغ وقبانه لانه يدعى الاب  
وقد فرض انه يفعل أعلاه من غير الضرر والرافى قال ينبنى ضرب به غير مبرح (قوله لا تقبله) فلا يجوز  
تضربا دجيا لا يلقى به به (قوله والمعلم تاديب المعلم منه) شامل للبالغ وقبانه لانه يدعى الاب (قوله)  
لكن ياذن والحق الجور هذا الاستدراك مع ما قبله يشهر بان له ضرب الكامل وهو ممنوع لانه لا يذ

كلامه انه ليس افسر امام استيفاء ثم لا بد والحد تاديب بوجه الصغير والمجنون والسفهاء ليسوا بالادب وقول جمع الاصم اه ليس لهما  
ضرب البالغ ولو سبها بحمل على السفه المأمول الذى يقدح فيهم فموتلها الامم ومن نحو الصبي فى ثكائه كما يحسنه الرافى وغيره والسيد تاديب  
فمنه لوقى الله تعالى والمعلم تاديب المعلم منه لكن ياذن والحق الجور والى دج عز وروى بوجه الحق

كانت شرو لا لحق الله تعالى أي الذي لا يعلل أو ينقص شيأ من حقوقه كما هو ظاهر ومن بحث بعضهم أنه نادى بصغيرة التعلم أو اعتبارها  
الصلاة واختصاصها بالسوى ويبحث ابن البرقي بكسر اللام وحده بأنه يلزمه أمرز وجته بالصلاة في أوقاتها وضربها عليها وهو مقصود في وجوب  
ضرب المكثفة لكن لا مطلقا بل إن (١٨٠) توقف الفعل عليه ولم يخص أن يرتب عليه شئ من العشرة فيعسر تداركه (وقيل إن تعلقي بأدنى

لم يكف توبيع) لنا كدفعه  
ومنع ابن دقيق العبد ضرب  
المستور بالردة لأن لانه  
صار عارا في الذرية وهو  
حسن لكن لا يساعده النقل  
فاله الأدنى وأقرب ابن عبد  
السلام بأداسه من  
يكثر الحناية على الناس  
ولم ينفع فيه التزويج  
يعوت (فإن جلد وجبان  
ينقص) عن أقل حدود  
العز وفيه نقص (في بعض  
عشرين جلدة) ونقص سنة  
في الحبس والتزويج (وسر  
من أربعين) جلدة ونقص  
فيهما (وقيل) بسبب النقص  
فيهما (عن عشرين) نجبر  
من بلغ حدائي غير حد فهو  
من المعتدين لكنه مرسل  
وقيل لا زاد أن على عشر  
لغير المتفق عليه لا يجلدون  
عشرة أسواط إلا حد من  
حدود الله تعالى واختاره  
كثيرون قالوا بلغ الشافعي  
لقتاله لكن نقل الرافعي  
عن بعضهم أنه منسوخ واحتج  
به بعمل الصحابة رضي الله  
تعالى عنهم بخلافه غير  
انكار انتهى وفيه نظر  
اذلروى عن الصحابة يختلف  
وهو لا يثبت بالنسخ ثم رأيت  
القرنوي حاله على الأولوية  
بعد ثبوت العمل بخلافه

والاب لا يؤدب البالغ غير السبعة سم على عود وقد يقال هو من حيث تعلموا واحتاجه المعلم أشبه المحصور  
عليه بالسعة هو لوليه تأديبه اه عس ويؤيد ما قلسم تقيد المقتضى في باب الصلح بالصغير (قوله)  
كانت شرو (وهو) يصدق في ما به شرو بالنسبة لتزويجها لا لسلطتها فقط اه عس (قوله) شأن من حقوقه  
أي الزوج كان شرب الزوجة خرا يحصل فهو رتبة بسبب ذلك أو نقص تنعجهما بسبب واحدة التجزئة  
ضربها على ذلك أن أأدوا الأقال اه بحري عن سم عن مر (قوله) ومن ثم (الح) لم يظهر في وجهه هذا  
التزويج (قوله) (له) أي الزوج (قوله) أنه يلزمه أمرز وجته (الح) في الو- وبانظر اه أثنى عبارة  
الاجداد والخاص إن كلامهم هنا يقتضي حرمة ضرب الزوجة على ترك الصلاة مطلقا في الأمر بالمعروف  
يقتضي وجوبه بحيث كانت مكافئة لما يقتضي جواز لولاه يحصله بذلك فربا قبل علمها لم ينظر فيها  
الناسي عن الصلوات في أوقاتها دون الوجوب لئلا يرتب عليهم شدة المنافر وتوافقه الألفاظ لعلها به اه  
(قوله) وهو مقبض (الح) والمعتد عدم جواز ضربها على ترك الصلاة اه بحري عن سم مر عبارة (الح) والزوج  
ضرب زوجته نشو زاولا يتعلق به من حقوقه عليها وليس له ذلك حتى الله تعالى لأنه لا يتعلق به وفيه ثمانية  
ليس له ضربها على ترك الصلاة وإن أتى ابن البرقي ما يجعل على الزوج أمرز وجته بالصلاة في أوقاتها  
ويجعله ضربها على ذلك وأما أمره لها بالصلاة فسلم اه (قوله) لنا كدفعه (الح) إلى قوله وقيل لا زاد في  
النهاية لا قوله الحبس (قوله) ومن ابن دقيق العدا (الح) يعني منع فوابه من فعل ذلك في زمن ولايته القضاء  
اه رشدي (قوله) أنه نصار (قوله) وهو حسن) معتد اه عس (قوله) لكن لا يساعده  
النقل قد يقال يساعده ما تقدم أنه يختلف باختلاف مراتب الناس اه سم (قوله) (له) أي قوله وهو  
حسن (الح) اه رشدي (قوله) وأقرب ابن عبد السلام (الح) أي وينبغي علم من يتلالم حسب ما يمكن له  
ما في بضعته ثم إن لم يكن في شئ ينقص علم من ماسر المسلمين ولو كانوا يبيعون بلده لا المسلمين كالخمس الواحد  
إذا لم يعضه تبعه بل في الجناح والسر اه عس (قوله) يكثر الحناية على الناس أي بسبب أو أختص  
وبني أن مثل ذلك من يصبب العين حين عرف منه كثر اه عس (قول المتن) وجبان ينقص (الح)  
عنه إذا كان التزويج في حقوق الله أو في حقوق العباد من غير المال أدا التزويج لو فالحق للمالي فانه يحبس  
إلى أن يثبت إعساره وإذا امتنع من الوفا مع القدرة ضرب إلى أن يؤديه أو يعوت كالمائل وكذا لو غصب مالا  
وامتنع من ردده بضرب إلى أن يؤديه وهو مستثنى من الضمان بالتزويج ولو جرد عنه آخر اه بحري  
عن السوي عن مر (قوله) فيهما أي الحبس والتزويج (قوله) (لغير) إلى قوله والقرن في المتن (قوله)  
لكن مرسل) وهو يخبر به إذا اعتضد لم بين ماسر أو غا الاستدلال به من السوء كعدم وجود غيره في  
الباب اه عس عبارة (الح) شرح المنهج عطف على لغير من المزوج ويجب نقص الحكومة من الدين والوضع  
عن السهم اه (قوله) لا زاد أن على عشر أي لا زاد في تفرق زوجها على عشرة أسواط اه معنى (قوله)  
قالوا أي الكثيرون (قوله) (لو) بلغ أي الخمر المذكور وأما (قول المتن) جيع المعامى السابقة أي  
معصية الشرع بغيره في الأصح أي فالحق ما هو من مقلدان الحدود دجاليس منها إذا دلل على التفرقة  
اه معنى (قوله) (اذل نظر) إلى الباب في النهاية (قوله) (لو) كان لا تستوفيه أي بدون عقوبته اه معنى (قوله)  
والفرق أي بين العفو والإمام التزويج بعد وعنده فلا تفرق له إلا بطلب مسخقه (قوله) (الح) أي حتى  
على الباب الذي يمنع عليه ضربها الكامل (مر) (قوله) لكن لا يساعده النقل قد يقال يساعده ما تقدم اه

أهون من جله على النسخ مالم يعق (ويستوى في هذا) أي النقص عما ذكر في كل قوله (جمع المعامى في الأصح) المستحق  
وقيل تقاس كل معصية بما يأنس بها من حد فحد ينقص تفرق ومقدمة الزان حد وان داخل حد القذف وتفرق والسبب عن حد القذف وان  
داخل حد الشرب (ولو غفاس مستحق حد فلا تفرق) (و) يجوز (للإمام في الأصح) اذ لا نظره فيه (أو) مستحق (تفرق) أي الإمام التزويج  
(في الأصح) لتعلقه بنظره وان كان لا يستوفيه إلا بعد طلب مسخقه والقرنائه بالغوسق

في حق الإصلاح ليكشف

عن نظيره ذلك وقبل الطلب  
الإصلاح ينتظر فلا تقيم لغات  
على المسحق حش الطلب  
وحصول الشقي وربما  
يفهم المثل أن لو طلب لا يلزم  
الإمام إياهم العفو وهو  
أحد وجوه... من وجوه  
المقري لكن الذي يرجحه  
الحلوى الصغير ويختصره  
وغيرهم أنه ليس له العفو ما  
العفو فيما يتعلق بحق الله  
تعالى فيصير له انراء مصلفة  
والله أعلم

﴿كتاب الصال﴾

هو الاستغفار والتوب على  
الغير (وهو من الولد) ومن  
متعلقهم ذكر الختان (وهو من  
الهابت الذي يفتن ومن مع  
الهابت وعلى عليها والاصل  
قبوله تعالى في العتدي  
عليك فاعتصموا عليه مثل  
ما اعتدى عليك وقد كرر  
اعتدوا للمقاتلة وأشار إلى  
أفضلية الاستسلام الآية  
والثالثة من حيث الجنس  
دون الإفراد لما يأتي والغير  
الصحيح انصر أحد ظلمنا  
أو ظلمنا أو نصر الظالم  
بكف عن ظلمه ولو دفعه  
عنه أي الشخص

المعصوم وكذا غيره بالنسبة  
للدفع عن غير المعصوم فيما  
يظهر وكذا من يشتم كان  
الصائل غير معصوم أيضا  
فما يظهر أيضا أخذنا من  
أوائل الجرح أن غير المعصوم  
معصوم على مثله (دفع كل  
صائل مكف وغيره عند

المسحق (قوله في حق الإصلاح الخ) أي الذي هو حق الله تعالى (قوله لو طلب) أي المسحق (قوله وهو  
أحد وجوه) أي الجواب للمتن (قوله أنه ليس له العفو) أي عند طلب مسحقه كالتصا (قوله أن وآه  
مصلحة) وينبغي أن من المصلحة ترك التعزير على وجه يرتب على فعله تسليما أعوان الولادة على العزير  
فيحصل على العفو واجتناب ما يؤدي إلى ذلك ويعزو بغيره بل إن رأى المصلحة ترك مسقطا تركه وجوبا  
عش (خاتمة) يعز من واقع الكفا في أعيادهم ومن جعل الحية ومن دخل النار من قال الذي يبالغ ومن  
هنا بعده ومن يميز ما تركه العفو لسلطان الساعي بالتميز من كثرة أفعالها بين الناس قال يحيى  
ابن كثير يفسد النعم في ساعة لا يفسده السلبي ستة ولا يجوز للأمام العفو عن الحد ولا يجوز الشفاعة  
فدومين الشفاعة الحسنة في وفاة الأمور من أصحاب الحقوق ما يمكن في حلف من حدود الله تعالى  
أو أمر لا يجوز تركه كاشفاعة إلى ما ظهر بينهم أو وقف في ترك بعض الحقوق التي لا يتفهمه شفاعة  
سوم حكمة له معنى

﴿كتاب الصال﴾

(قوله هو الاستغفار) إلى قوله كبير في الهيات لا قوة ولو دفعه عن موقفه المعصوم وكذا إلى التي (قوله  
هو) أي لغزو موقفه والتوب أي المعصوم عطف تفسير وقوفه ومن متعلقهم أي الولد اه عش (قوله  
وهو من الولد) عطف على الختان عبارة للمتن وأتلاف الهام اه (قوله الذي يفتن) أي مولده (قوله  
المقاتلة) أي المقاتلة كقوله (قوله وأشار الخ) وحده الإشارة إلى في شتمه اعتداه أشار إلى أنه ينبغي تركه  
وتر كما استسلم سم على ج عش ورشدي (قوله الآية) أي في شرح لا مسلم في الظاهر (قوله لما  
بأن) إن الصائل يدفع بالأخف لا يخفى أي ولو كان صائلا على نفس (قوله والغير الصالح الخ) كان ينبغي  
حلف الجبل كقوله غيره لغيره عطف على قوله تعالى الخ (قوله ولو دفعه عنه) أي دفع الظالم عن ظلمه. وأقتر  
ما قد تدهد الغاية (قوله وكذا عن نفسه الخ) خلافاً وكذا أنصال على حربي ليس له جلد أو لمقطعه قطعاً  
اه سم (قول المتن دفع الخ) هل بشرط العفو أو بشرط الوجوب لا يخفى بقوله أن يفتن الخ أقول  
فتنصعهم في شرح كعوى عن نفسه عدم الأشراف مطلقاً كجنته عليه ذلك وينبغي عدم الأشراف حيث  
جاز الاستسلام للماتل سم على ج اه عش (قوله مكف وغيره) عبارة فالتسليم مسلماً كان أو كافراً  
عاقلاً أو مجنوناً بالغاً أو صغيراً نرباً أو أجنبياً أديماً وغيره اه (قوله عند غلبة ظن صالحة) أي فلا  
بشرط لجواز الدفع تلبس الصائل بصله حقيقة ولا يكفي لجواز دفعه وهو لا الشك فيه أو ظننا  
ضعفها على ما أفهمه فوه غلبة ظننا معناها الظن القوي اه عش (قوله أو منقصة) القول  
التي أو مبالغة الخ (قوله أو منقصة) قد يقال الصائل على الطرف شامل لاتلاف نفسه ولاتلاف منفعته  
فلا حاجة إلى زيادة أو منقصة وجهه خارج عن المتن إذ عليه فلتأمل اه سم (قول المتن أو مبالغة) ويستثنى  
من جواز الدفع عن المالم أو مالم مكرها على أتلاف ماله غيره لم يميز دفعه بل يلزم المالماتين في وجهه  
كما ناول المضطر طعمه ولكن منهم ما دفع المكره دفعه مسلم عن ذنبه والله عن واه وسيد عن عبد الله لم

يختلف وقد يقال هو مع الاختلاف بعيد النسخ زيادة سائر مراتب الاختلاف على العشر إلا أن يكون بعض  
المراتب يحد والعشر بل لو فرض هذا أباد أيضاً إذ يكفي وجود ما يحد من غير انكار في بعض المراتب  
(قوله لكن الغير جها الحلوى) كتبه عليه مر أنه ليس له العفو بل يلزم إياهم

﴿كتاب الصال﴾

(قوله وأشار) وجه الإشارة إلى في شتمه اعتداه أشار إلى أنه ينبغي تركه وتر كما استسلم (قوله أي  
الشخص) هل بشرط العفو أو بشرط الوجوب لا يخفى بقوله أن يفتن الخ وينبغي عدم الأشراف حيث  
جاز الاستسلام للماتل (قوله أن كان الصائل غير معصوم) خلافاً وكذا أن كان معصوماً إذا كان الصائل  
بمالي أو غر كان مالم على حربي ليس له جلد أو لمقطعه قطعاً (قوله أو منقصة) قد يقال الصائل على الطرف

غلبة من صالحة (على معصومه أو لغيره من نفس أو طرف) أو منقصة (أو بضع) أو نحو قوله بحكمة

(أموال) وإن لم يمول على مقتضاه (١٨٢) المقتضى كغيره ويؤيده ان الاختصاص هنا كالمال مع قولهم قليل المال خير من كثير

الاختصاص ويحتمل تقدير نحو الضرب بالتمويل على انه استشكل عدم تقدير المال هنا مع أداء الدفع الى القتل بتقديره في القطع بالسرقه وقطع الطريق مع انه قد لا يؤدى الى وجوبه ان ذنبك قفر حده ما فقدت مقابله وهذا لا يقدر حده فلم يشدوم مقابله وكان حكمه عدم التقدير هنا انه لا ضابط للمال بخلاف ذنبك وذلك لما في الحديث الصريح ان من قتل ذنبا ماله أو أهله فهو شهيد ويلزم منه انه القتل والقتال واذا قيل على التكل قدّم النفس أى وما يصرى اليها كالجرح فالبيع مالاً لغيره فغيره الان يكون لغيره فغيره أو على ما يروى وإمرأه فزاتى بل قدّم الأول إذ لا يتصور باختصاص الثاني إلا جاعل على وجوب واحد فيه وهذا هو الذى يعمل به كلامهم ولو قيل ان كانت المرأة مظنة للجل قدّم الدفع سببها لان خشية اختلاط الانساب أغلظت نظر الشارع من غيرهما والاداء الدفع عنكم بعد (فان قتله) بالدفع على التسريح الى أى فلا ضمان) يشترط ان كان صانداً على نحو المال الغير خلافاً لابي حنيفة ما موردهم مع ذلك لا يجمع الضمان أى غالباً لما يأتى في الجرح ثم يحرم دفع المضطر لما له أو طعام ويلزم

معصومون مغني وروض مع شرحه وقوله ما يستثنى الى قوله ما يلزم بان في الشارع مثله (قوله وان لم يمول) قال في شرح التلخيص والمال وان قل واختصاص كالمستة اه أقول ووظيفة تسد وجه صحيح فله دفع من سعى على أخذ هاتمه بغير وجه صحيح وان أدى الى قتله كالمقاس بالباب بلغنى ان الشهاب = أتى بذلك فلا يرجع سم على ج اه عيش (قوله ويؤيده) أى العموم المذكور بالغاية (قوله ان الاختصاص) كالكتاب المقتنى والسرجين مغني (قوله كالمال) يدفع جواز دفع الصائغ على جواز المنة والسرجين ولو يقتله اه يحرم عن سم على التلخيص (قوله نحو الضرب) أى جواز الدفع به وقوله بالتمويل أى يكون الصبيل على التمويل (قوله على انه) لا يظهر له موقع هنا فلا يملك الانصر واستشكل الخ (قوله بتقديره الخ) متعلق باستشكل مع انه الخ أى كلامه القطع (قوله اليه) أى القتل (قوله وجوبه الخ) وأجيب بضابط قطع الطرف بمحقق فاعتبر في ذلك بخلاف هلاك النفس اه مغني (قوله بخلاف ذنبك) استشكله سم (قوله وذلك) الى قوله الآن وكفى في النفس والى قوله ولو قيل في النهاية (قوله وذلك الخ) واجمع الى المتن (قوله دون ذلك الخ) أى في المنع عن الوصول الى حمة الخ اه عيش (قوله ويلزم منه الخ) وجهاً وزم انه لما حله شهيد ادل على انه القتل والقتال كما أن من قتله أهل الحرب لما كان شهيداً كالقتل والقتال مغني ويزادى (قوله واذا قيل على التكل) أى ولم يمكن الدفع عن التكل اه سم عبارة المغني ولو صال قوم على النفس والبضعة والمال قدّم الدفع عن النفس على الدفع عن البضعة والمال والدفع عن البضعة على المال والمال الكثير على القليل ولو صال اثنان على متساويين من نفس أو بضعة أو مالين ولم يشتر دفعهما معاً دفع أحدهما اه (قوله قدّم النفس) أى وجوب اه عيش (قوله قدّم النفس) أى النفس أى نفس غيره أو نفسه حيث لم يندب الاستسلام كما هو ظاهر اه رشدى (قوله قيل قدّم) الى المن صابرة النهاية قدّم الدفع أى وجوباً ما ضاع الى المرات كما هو أوجه احتمالين واقتضاه كلامهم لان حدنا لا يجمع عليه ولا يفتي من اختلاط الانساب أى وذلك كان الزائراً قدّم من الواو اه ويزاد من عيش (قوله وهذا هو الذى الخ) اعتمدته النهاية كما مر آنفاً لا المغني عبارة وقال بعضهم يبدأ بأجـ ما شاء وهو أوجه لعدم الأول به اه (قوله بالدفع) الى قوله وقصدت في النهاية الاقوة وقوف الاذرى الى المتن وكذا في المغني الاقوة أى غالباً انتم وقوله من حيث كونه الى نعم (قوله بنفى) أى لا يخصص ولا يدنو كما قرئتم ايتراد المغني ولا يمتنع ولا حتى لو صال العبد المصوب أو المستعول على ما سكته قدّم دفعاً لم يبرأ القاصب ولا المستعير (تنبيه) دخل في كلامهم ما لو صالت لمسل على انسان قد دفعه افاقت حينئذ لمسلها فالأصل لا يفتنه اه وقوله تنبيه الخ عيش عن سم على التلخيص عن مر مثله (قوله لانه الخ) حسنة لكلام المتن اه عيش (قوله وذلك) أى الامر بالدفع (قوله انتم يحرم دفع المضطر الخ) أى علم بضطره ما كذا يشاؤ بكفى في حومة الدفع وجوده مع مقوريته على الاضطرار اه عيش (قوله ويلزم صاحب المال الخ) فاذا قتله دفعه فاعطيه القود اه مغني (قوله يمكنه) أى يجوز حيث كان غنيا اه عيش (قوله والمكر) يدفع الزاه معطوف على المضطر (قوله بل يلزم مال المكر) وكل من المكر مكره مكره طريق في الضمان وقوله على

شامل لاتلاف نفسه ولا تلاف منفعته فلا حاجة الى زيادة أو منع وتوجه خارج المتن اثناء ما لم يمتد شامل سم (قوله أموالاً لم يمول الخ) قال في شرح التلخيص والمال وان قل واختصاص كالمستة اه أقول ووظيفة تسد وجه صحيح فله دفع من سعى على أخذ هاتمه بغير وجه صحيح وان أدى الى قتله كالمقاس بالباب بلغنى ان الشهاب = أتى بذلك فلا يرجع سم على ج اه عيش (قوله ويؤيده) أى العموم المذكور بالغاية (قوله ان الاختصاص) كالكتاب المقتنى والسرجين مغني (قوله كالمال) يدفع جواز دفع الصائغ على جواز المنة والسرجين ولو يقتله اه يحرم عن سم على التلخيص (قوله نحو الضرب) أى جواز الدفع به وقوله بالتمويل أى يكون الصبيل على التمويل (قوله على انه) لا يظهر له موقع هنا فلا يملك الانصر واستشكل الخ (قوله بتقديره الخ) متعلق باستشكل مع انه الخ أى كلامه القطع (قوله اليه) أى القتل (قوله وجوبه الخ) وأجيب بضابط قطع الطرف بمحقق فاعتبر في ذلك بخلاف هلاك النفس اه مغني (قوله بخلاف ذنبك) استشكله سم (قوله وذلك) الى قوله الآن وكفى في النفس والى قوله ولو قيل في النهاية (قوله وذلك الخ) واجمع الى المتن (قوله دون ذلك الخ) أى في المنع عن الوصول الى حمة الخ اه عيش (قوله ويلزم منه الخ) وجهاً وزم انه لما حله شهيد ادل على انه القتل والقتال كما أن من قتله أهل الحرب لما كان شهيداً كالقتل والقتال مغني ويزادى (قوله واذا قيل على التكل) أى ولم يمكن الدفع عن التكل اه سم عبارة المغني ولو صال قوم على النفس والبضعة والمال قدّم الدفع عن النفس على الدفع عن البضعة والمال والدفع عن البضعة على المال والمال الكثير على القليل ولو صال اثنان على متساويين من نفس أو بضعة أو مالين ولم يشتر دفعهما معاً دفع أحدهما اه (قوله قدّم النفس) أى وجوب اه عيش (قوله قدّم النفس) أى النفس أى نفس غيره أو نفسه حيث لم يندب الاستسلام كما هو ظاهر اه رشدى (قوله قيل قدّم) الى المن صابرة النهاية قدّم الدفع أى وجوباً ما ضاع الى المرات كما هو أوجه احتمالين واقتضاه كلامهم لان حدنا لا يجمع عليه ولا يفتي من اختلاط الانساب أى وذلك كان الزائراً قدّم من الواو اه ويزاد من عيش (قوله وهذا هو الذى الخ) اعتمدته النهاية كما مر آنفاً لا المغني عبارة وقال بعضهم يبدأ بأجـ ما شاء وهو أوجه لعدم الأول به اه (قوله بالدفع) الى قوله وقصدت في النهاية الاقوة وقوف الاذرى الى المتن وكذا في المغني الاقوة أى غالباً انتم وقوله من حيث كونه الى نعم (قوله بنفى) أى لا يخصص ولا يدنو كما قرئتم ايتراد المغني ولا يمتنع ولا حتى لو صال العبد المصوب أو المستعول على ما سكته قدّم دفعاً لم يبرأ القاصب ولا المستعير (تنبيه) دخل في كلامهم ما لو صالت لمسل على انسان قد دفعه افاقت حينئذ لمسلها فالأصل لا يفتنه اه وقوله تنبيه الخ عيش عن سم على التلخيص عن مر مثله (قوله لانه الخ) حسنة لكلام المتن اه عيش (قوله وذلك) أى الامر بالدفع (قوله انتم يحرم دفع المضطر الخ) أى علم بضطره ما كذا يشاؤ بكفى في حومة الدفع وجوده مع مقوريته على الاضطرار اه عيش (قوله ويلزم صاحب المال الخ) فاذا قتله دفعه فاعطيه القود اه مغني (قوله يمكنه) أى يجوز حيث كان غنيا اه عيش (قوله والمكر) يدفع الزاه معطوف على المضطر (قوله بل يلزم مال المكر) وكل من المكر مكره مكره طريق في الضمان وقوله على

في مال الغير إذا كان حراماً  
 ويجوز بان حرمه لا يفي  
 أعظم منه وسق الغير ثابت  
 في البدل في الذمة ولو دل  
 ان عدل كره به حقراً احتملا  
 عرفاً في جنبه قتل الحيوان  
 لم يحرمه حيث لم يبعد  
 يجب الدفع من مال غيره  
 روح لنفسه من حيث كونه  
 مالاً لا يباع بالباحتم  
 يجب الدفع من مال نفسه إذا  
 تعاقب حق الغير كره  
 وإجازة أو مال ذوارع فيجب  
 دفع مال كره وغيره من نحو  
 اتفاه لنا كدفعه وبحث  
 الأذى ان الامام وفواه  
 يلزمهم الدفع عن أموال  
 رعابهم وقيدت تلك الحجة  
 رد المال عنهم من منافاة هذا  
 لما يأتي ان انكار المنكر  
 واجب وبسببه ان نسق  
 الوجوب هنا من حيث المال  
 وأبائه فمن حيث انكار  
 المنكر وكلام الغير ان  
 صريح في ذلك (ويجب) ان  
 لم يتصل على نحو نفسه أو  
 عضواً أو منفعة الدفع (عن)  
 بضع ولو لا جنبته هذه إذا  
 لا سبل لإباحته وهل يجب  
 عن نحو القتل فيه نقل ولا  
 به مدحوجه لأنه لا يباع  
 بالباحتم ثم ان الشرح  
 بذلك ومران ان لا يباع  
 بالأكراه فيصير عليها  
 الاستسلام من مال عليها  
 ليرتفع ما لا وان حاققت على  
 نفسها (وكذا انفس تصدها  
 كافر محترم أو مهر فيجب  
 الدفع على الان الاستسلامه فلا يفي

المنكره بالكسر اه عش (قوله أي مثلاً) يشبه حراماً أو ضرراً يسيراً لا يفي احتمالاً مشقة تعظيم متوالم  
 فلا يفي لزوم ما يفتقد اذا كان المنكره على مثله حيواناً خطيراً انظر ظاهر وهذا ما أشار اليه في قوله الاتي  
 نعم الخ اه سم (قوله مال الغير الخ) أي في الاكرام عليه (قوله الخ) أي في المنكره (قوله حقراً  
 الخ) أي كضرر أو باليسير (قوله يجوز دفعه الخ) استظهره سم بكسر التاء (قوله لنفسه) وسأني  
 الكلام على ما فيه سم اه عش (قوله يجب الدفع الخ) أي بماله من غير حقاً (قوله نفسه) أي ما كان  
 وكذا الاتي في قوله الاتي فيجب دفعه الخ (قوله كره) هو في حق التبرع بظاهر اذا كان في يد المالك  
 وكان تدلزم بان قبضه المزمع ثم رده اليه سم على حج وقضيه قوله ثم رده اليه لو عصى المهرون في يد  
 المزمع لا يجب على المالك دفع الخاف ويقتضي خلافه اذا غاب عنه كمال الغير وهو يجب الدفع عنه اه عش  
 (قوله وما ذوارع الخ) يشبه الرقيق المسلم ويحتمل استثناءه لغرض الشهادة سم على حج أقول  
 والاقرب الاول اه عش أقول ويصرح بالشمول ما في قول الشارح كالتباهي وكانهم انما الخ (قوله  
 فيجب دفعه ما كان الخ) من اضافته اصولاً معقولة عبارة المعنى أماما فيموج فيجب الدفع عنه اذا قصد اتلافه  
 ما لم يتصل على نفسه أو بغيره لم يرد ع حتى لو رأى أجنبي شخصاً في قسماً وان تقسمه وجب عليه دفعه  
 على الاصح في أصل الروضة اه (قوله لنا كدفعه) أي في ذل روح (قوله بحث الأذى الخ) عبارة  
 النهاية والوجه كبحه الأذى الخ (قوله يلزمهم الدفع الخ) وسأني وجوب دفعهم عن نفس رعابهم  
 آخر المصنفه سم وعش (قوله ونبت) يعني التناء أي تلك الحجة أي جنبته كونه مالا (قوله  
 لما توهم من منافاة هذا لما في الخ) لا يفي على مثله منصف ظهور والمنافاة دونها وضع الجواب ويبدو  
 اه سم (قوله وبسببه) أي عدم المنافاة (قوله وأبائه) أي الوجوب (قوله في ذلك) بظهور  
 المشار اليه بمجموع الموقوف والموقوف عليه (قوله ان لم يفت) أي في رد التناهي والنهاية (قوله  
 ان لم يفت على نحو نفسه الخ) محله في الصلابة على بضع الغير بقدره في قوله الاتي فيصير عليها الاستسلام  
 الخ اه رشدي (قولنا عن بضع) أي ولو بضع حصة كأقاربه المؤلف مر اه عش (قوله ولو  
 لأجنبية الخ) الا في حذف هذه التاباة لانها مستأق في قول المصنف الدفع عن غيره كعوض نفسه أو رشدي  
 (قوله وهل يجب الخ) عبارة المعنى ومن البضع مقدماته أو عبارة النهاية ويقع وجوبه بأعضا مقدماته  
 الوطة كقوله اه (قوله ومران التاباة) أي قول المتن وقيل يجب في النهاية (قوله مثلاً) أي أول قبلا  
 (قول المتن وكذا نفس الخ) أي الشخص وظاهره عضو ومنفعة كقوله اه معنى (قوله محترم) أي قوله  
 وكانهم في المعنى الا قوله وجوب الدفع إلى المتن (قوله لان الاستسلامه فلا يفي) (تبيينه) محل منع  
 جواز استسلام المسلم الكافر اذا لم يجوز الاسرافان جوز لم يحرم تجسأ في ان شاء الله تعالى في السيرة معني وسم  
 (قوله وقضيه الخ) عبارة المعنى ومقتضى هذه العبارة جواز استسلام الكافر الكافر وبجته الزكشي اه  
 عبارة الجعري عن سم على التمسح وقضيه هذا الكلام أي كلام المتن اه فيجب دفعه إلى من في المال المسلم

أي مثلاً يشبه حراماً أو ضرراً يسيراً لا يفي احتمالاً مشقة تعظيم متوالم لا يفي لزوم داهي ذلك ان كان  
 المنكره على مثله حيواناً خطيراً انظر ظاهر وهذا ما أشار اليه في قوله الاتي في دفعه الخ في المطلق فادفعه أي  
 مثلاً الاستدلال عليها ما فيه (قوله لنفسه) وسأني الكلام على ما فيه (قوله كره) هو في حق التبرع  
 بظاهر اذا كان في يد المالك وكان تدلزم بان قبضه المزمع ثم رده اليه سم على حج وقضيه قوله ثم رده اليه لو عصى المهرون في يد  
 المسلم ويحتمل استثناءه لغرض الشهادة سم على حج أقول ويصرح بالشمول ما في قول الشارح كالتباهي وكانهم انما الخ (قوله  
 فيجب دفعه ما كان الخ) من اضافته اصولاً معقولة عبارة المعنى أماما فيموج فيجب الدفع عنه اذا قصد اتلافه  
 ما لم يتصل على نفسه أو بغيره لم يرد ع حتى لو رأى أجنبي شخصاً في قسماً وان تقسمه وجب عليه دفعه  
 على الاصح في أصل الروضة اه (قوله لنا كدفعه) أي في ذل روح (قوله بحث الأذى الخ) عبارة  
 النهاية والوجه كبحه الأذى الخ (قوله يلزمهم الدفع الخ) وسأني وجوب دفعهم عن نفس رعابهم  
 آخر المصنفه سم وعش (قوله ونبت) يعني التناء أي تلك الحجة أي جنبته كونه مالا (قوله  
 لما توهم من منافاة هذا لما في الخ) لا يفي على مثله منصف ظهور والمنافاة دونها وضع الجواب ويبدو  
 اه سم (قوله وبسببه) أي عدم المنافاة (قوله وأبائه) أي الوجوب (قوله في ذلك) بظهور  
 المشار اليه بمجموع الموقوف والموقوف عليه (قوله ان لم يفت) أي في رد التناهي والنهاية (قوله  
 ان لم يفت على نحو نفسه الخ) محله في الصلابة على بضع الغير بقدره في قوله الاتي فيصير عليها الاستسلام  
 الخ اه رشدي (قولنا عن بضع) أي ولو بضع حصة كأقاربه المؤلف مر اه عش (قوله ولو  
 لأجنبية الخ) الا في حذف هذه التاباة لانها مستأق في قول المصنف الدفع عن غيره كعوض نفسه أو رشدي  
 (قوله وهل يجب الخ) عبارة المعنى ومن البضع مقدماته أو عبارة النهاية ويقع وجوبه بأعضا مقدماته  
 الوطة كقوله اه (قوله ومران التاباة) أي قول المتن وقيل يجب في النهاية (قوله مثلاً) أي أول قبلا  
 (قول المتن وكذا نفس الخ) أي الشخص وظاهره عضو ومنفعة كقوله اه معنى (قوله محترم) أي قوله  
 وكانهم في المعنى الا قوله وجوب الدفع إلى المتن (قوله لان الاستسلامه فلا يفي) (تبيينه) محل منع  
 جواز استسلام المسلم الكافر اذا لم يجوز الاسرافان جوز لم يحرم تجسأ في ان شاء الله تعالى في السيرة معني وسم  
 (قوله وقضيه الخ) عبارة المعنى ومقتضى هذه العبارة جواز استسلام الكافر الكافر وبجته الزكشي اه  
 عبارة الجعري عن سم على التمسح وقضيه هذا الكلام أي كلام المتن اه فيجب دفعه إلى من في المال المسلم

عن الذي يلجزر ولكن وافق هو على انه يجب دفع كل من المسلم والذي عن الذي يوافق المسلم حيث لا يجب دفع المسلم عند اقامته من حصول الشهادة دون الذي اه اقول وقد يفيد قول الشارح كانهية وجوب الدفع الخ **(قوله)** اشتراط اسلام الموصول عليه معتمد اه عش **(قوله)** واشتراط الخ أي والحال ما ذكر من ان الصائل كافر اه سم **(قوله)** وجوب الدفع عن الذي انما يجتأط الخ استئناف بياني **(قوله)** لاحترامه عطف على قوله اسلام الموصول على في أكثر النسخ لاحترامه بلام الجر وله من تحريف النسخ **(قوله)** لاحترامه عطف على قوله اشتراط اسلام الموصول عليه تبعه هر في شرحه لكن في شرح الروض خلاص حيث قال وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين ان قصده كافر الخ في قيد وجوب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين اه سم **(قوله)** ووجهه أي عدم اشتراط احترام المسلم الموصول عليه **(قوله)** محترم) سذكر بحرزه **(قوله)** ولو غير مكلف عبارة للمعنى والروض مع شرحه لم يجزوا مراهقا أو أسكن دفعه بغيره اه **(قوله)** فلا يجب دفعه ويستثنى منه - مالم كان الموصول عليه عالما أو حنفى عصره أو ملكا كافر بحيث يترتب على قتله ضرر عظيم لعدم من يقوم مقامه فيجب الدفع كما أتى به فينا الشهاب الويل اه سم وفي الجبير عن هر والزادي مثله ويشهد بقول الشارح الأتني وعن الأذري الخ **(قوله)** خبر أبي آدم يعني قاتيل وهابيل اه معني **(قوله)** ما تسلم عثمان رضي الله تعالى عنه بقوله الخ واشهر ذلك في الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولم ينكر عليه أحد اه معني **(قوله)** وقوله تعالى الخ قوله دليل مقابل الاظهر **(قوله)** كانهما راجع للمعنى والمشار اليه مسئلة المتن **(قوله)** وكانهم اه سم قوة أما غير المحترم اس في أصل الشارح ما عناه تعالى فليهر اه سيدعمر **(قوله)** على قول ما مر الخ أي في قوله وأما ذوالروح فمبني على دفعه ما لكه الخ **(قوله)** متعلق بشعوه اه عش أي والضمير للقتل **(قوله)** وتارك الصلاة أي بعد أمره بالام اه عش **(قوله)** فمكالكافر) أي فيجب دفعه عن المسلم ولا يجب الدفع عنه غيره ما عني وجوب الدفع عليه غير راجع **(قوله)** وقضية اشتراط اسلام الموصول عليه حاصل ذلك انه لو كان كل من الصائل والموصول عليه كافر لم يجب الدفع على الموصول عليه لعدم وجوبه على غيره المسلم أيضا في قوله ثم لوصال كافر على كافر الخ والحاصل انه لا يجب دفع الكافر عن الكافر لاهل الموصول عليه ولا على غيره وفيما س ذلك انه لا يجب دفع المسلم عن الكافر أيضا مطلقا فاذ لا يجب دفع الكافر عنه لا يجب دفع المسلم ثم ليراجع ذلك فانه بعد وفلا يوافق ما يأتي في الجزية انه يلزمنا الكفر عنهم الآن يقال يلزم منه وجوب الدفع عنهم وفيما مافيه أو يقال وجوب الدفع عنهم خاص بالامام كذا كره الشارح **(قوله)** أي المصنوب وكذا نفس قصدها كافر) سيأتي في الجهاد فيما اذا دخل الكافر بلاد ناقوله فمن قصده دفع عن نفسه بالممكن ان علم انه ان أخذ قتل وان جواز الاسر فله ان يستسلم اه فلم وجوب دفع الكافر في صورة تقوى والاسر فعل هذا مستثنى ما هنا **(قوله)** وقضية اشتراط الخ) كذا شرح هر **(قوله)** أيضا وقضية اشتراط اسلام الموصول عليه) أي والحال ما ذكر من أن الصائل كافر **(قوله)** انما يجتأط الخ) كذا شرح هر **(قوله)** لاحترامه ووجه الخ تبعه هر في شرحه لكن في شرح الروض خلاص حيث قال وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين ان قصده كافر الخ في قيد وجوب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين اه سم **(قوله)** ووجهه أي عدم اشتراط احترام المسلم الموصول عليه **(قوله)** محترم) سذكر بحرزه **(قوله)** ولو غير مكلف عبارة للمعنى والروض مع شرحه لم يجزوا مراهقا أو أسكن دفعه بغيره اه **(قوله)** فلا يجب دفعه ويستثنى منه - مالم كان الموصول عليه عالما أو حنفى عصره أو ملكا كافر بحيث يترتب على قتله ضرر عظيم لعدم من يقوم مقامه فيجب الدفع كما أتى به فينا الشهاب الويل ورحمته تعالى **(قوله)** أيضا فلا يجب دفعه هل يستثنى الرقيق فيمنع عليه الاسلام لاجل حق السيد **(قوله)** يؤدى الى الشهادة) قضية وجوب دفع المسلم عن الذي اذا حصل له الشهادة لكن قضية قول الشارح السابق وقضية الخ خلافا في غير الامام **(قوله)** أيضا لم يحصل في غيره قتل يؤدى الى الشهادة من غير ذلك بي كانهما اذلا شهادة وقضية وجوب دفع المسلم عن الذي اذا حصل له الشهادة لكن قول الشارح السابق لا لا حاد قد يقتضى خلافا الآن يخص بالصائل الكافر على انه قد منع عدم وجوب دفع الكافر عن الذي وان صرح به الشارح أيضا فيما يأتي **(قوله)** اما غير المحترم) كذا هر في **(قوله)** فمكالكافر) أي فيجب دفعه عن المسلم

وقضية اشتراط اسلام الموصول عليه وجوب الدفع عن الذي انما يجتأط به الامام لا الاحترام ووجهه بان الكافر يروع من قتل المسلم المهدر أو يهيمه لانها تدعى لاجل انتفاء الهبة فكيف يستسلم لها (لا مسلم) محترم ولو غير مكلف فلا يجب دفعه (في الاظهر) بل بسن الاسلام له الجزع الصريح كن خبر أبي آدم ومن ثم اسلم عثمان رضي الله عنه بقوله لا فاقوا وكانوا أربعا ثم ن ألقى سلاحه فهو هو وقوله تعالى ولا تقاتلوا باديكم الى الهلكة تمسحه في غير قتل يؤدى الى شهادة من غير ذلك بي كانهما كانهم اتسالم بعد بر والاستسلام في القتل بناء على قبول عامر من وجوب الدفع له تقليدا لشارع بلال المقتضى للافاء النظر للاستسلام اذ هو انما يكون من مستقل ما غير المحترم كزان محسن وتارك صلواته فاطع فتم قتله فمكالكافر



سم على حج اه عش (قوله وبجث الاندري الخ) وهو بحث حسن اه (قوله وجوب الدفع من العضو الخ) اى لانه ليس هناك شاهد يبيح زوالها الاستسلام وشدي ومضى عبارة سم ان كان هذا مفر وضابطا اذا كان الصائل مسلما فيؤخذ منه الوجوب اذا كان كافرا او وجهه بالاولى اه (قوله وعن نفس الخ) اذا امكن اه معنى (قوله لمن يقتله مفسدا الخ) ومن ذلك ما يقع في قري مصر من تغلب بعضهم على بعض فيجب على من قصد ان يدفع عن نفسه موحرا بحيث يمكن الدفع اه عش (قوله والمال عبارة الغني والاطفال اه (قوله عن غيره مما سار الخ) عبارة المغني عن نفس غيره اذا كان آدميا محمولا ولو فيها اه (قول المتن كهو عن نفسه) قد يقتضى انه يجب الدفع عن مال الغير اذا كان مكرها او مؤثرا كماله مال نفسه كما تقدم والظاهر عدم الوجوب سم على حج وهو ظاهر ان كان الراداه مروه عند غير المانع اذ ان كان مروه ماتحت يد المانع فقد يقال بوجوب الدفع لانه التزم حمله بقتله مفسدا لا قتلته اه عش (قوله جواز) الى قوله وظاهر في المغني الاوله وبجباب الى المتن (قوله ما لم يتش الخ) تشديف الوجوب كما علم مما سار اه وشدي عبارة الغني فيجب حيث يجب حيث يتقيد حيث يتقيد وجوب الوجود اذ امن من الهلاك كما سار به في اصل الرضا عنه وقصدت ان جواز الدفع لا يشترط بذلك مطلقا الاستسلام اذ لا (قوله) ثم لو مال الخ) عبارة النهاية لو مال حري على حري الخ وهو اوجده ان لا يجوز دفع الكافر عن الذي خصوصا اذا اراد قتله لانه لا ينقص من حمار والجار يجب دفع من يريد قتله حتى يملكه مرس على حج وهذا اخذ الفلاس في قول الشارح وجوب الدفع عن الذي الخ الان يحمل ما هنا على ما سار اه عش (قوله كافر على كافر) عبارة المغني شخص على غير محترم خري اه وهي موافقة لعبارة النهاية المتقدمة بل احسن منها (قوله كوديع الخ) عبارة المغني قال الغزالي وان كان اى المال الذي لا روح فيه مال محمور عليه او وقف او مال مودوعا وجب على من هو به الدفع عنه انتهى اه وكذا في الرشدى لكنه نقله عن الاندري لا الغزالي (قوله لزم الدفع الخ) اى اذا اذن على نحو نفسه اه وشدي (قوله بل جزء الغزالي الخ) متعجب اه عش (قوله مطلقا) اى سواء كان بده كوديعه أم لا (قوله ولو تركها الخ) جملة حالية (قوله وبجباب الخ) بمقتضى اه عش (قوله بخلاف ما هنا) هذا محتمل مكافؤ واضحة سم على حج وذلك لان صاحب المال اذا علم ان غيره قد ردى دفع اخذ بلا مشقة وجب بقاء ذلك اشدين فالمعتمد السلام عن ومن عدم اداء الشهادة لانه لا مكان الوصول الى الحق مودون اذ انه باحتمال ان من عليه الحق يفر عند عرض الدين عليه مثلا اه عش عبارة الرشدى فيه ان فرض كلام الغزالي ان لا مشقة او ما عدم الضمان فمنع اه (قوله الدفع) الى المتن في النهاية الاوله واختاره الى ومحل الخلاف (قوله من اذل) بناء على القول (قوله فيجب الدفع عنه) اى ولو متعجب من تنصع من تعرضه بالسب اه عش (قوله وجوب ذلك) اى الدفع عن الغير عليهم اى الامام ونوابه (قوله وبجث) الى قوله قال الامام كان الاول ذكره قبيل قوله ثم لو مال الخ كما في المغني (قوله وبجث البقيتي عدم سقوط الوجوب الخ) متعجب اه عش عبارة المغني وهذا البحث ظاهر اذا كان في العضو كالمشقة مقل والا فلا يلزم العبد الدفع عن سيده عند انطوائه على روحه بل السبب في ذلك لا جنى حكمه الرافعي عن الامام ويؤخذ منه كما قال الزركشي انه

(قوله وبجث الاندري وجوب الدفع من العضو عند ظن السلامة) ان كان هذا مفر وضاحا كان الصائل مسلما فيؤخذ منه الوجوب اذا كان كافرا او وجهه بالاولى (قوله كهو عن نفسه) قد يقتضى انه يجب الدفع عن مال الغير اذا كان مكرها او مؤثرا كماله مال نفسه كما تقدم والظاهر عدم الوجوب لانه بالنسبة للمالك مال الغير وبالنسبة لغيره ثم لا يزيد على ملكه الذي لا يجب الدفع عنه والمالك وجب الدفع عن مال نفسه المروهون والمؤثر جرت وجه حق التعبدية وهذا لم يتوجه الحق عليه بل على مالك ذلك المالك ويحتمل خلافا لما قبل (قوله) ثم لو مال كافر على كافر) عبارة ثم لو مال حري على حري الخ وهو اوجده ان لا الوجوب وجوب دفع الكافر عن الذي خصوصا اذا اراد قتله لانه لا ينقص من حمار والجار يجب دفع من يريد قتله حتى يملكه مرس على حج وهذا اخذ الفلاس في قول الشارح وجوب الدفع عن الذي الخ الان يحمل ما هنا على ما سار اه عش (قوله كافر على كافر) عبارة المغني شخص على غير محترم خري اه وهي موافقة لعبارة النهاية المتقدمة بل احسن منها (قوله كوديع الخ) عبارة المغني قال الغزالي وان كان اى المال الذي لا روح فيه مال محمور عليه او وقف او مال مودوعا وجب على من هو به الدفع عنه انتهى اه وكذا في الرشدى لكنه نقله عن الاندري لا الغزالي (قوله لزم الدفع الخ) اى اذا اذن على نحو نفسه اه وشدي (قوله بل جزء الغزالي الخ) متعجب اه عش (قوله مطلقا) اى سواء كان بده كوديعه أم لا (قوله ولو تركها الخ) جملة حالية (قوله وبجباب الخ) بمقتضى اه عش (قوله بخلاف ما هنا) هذا محتمل مكافؤ واضحة سم على حج وذلك لان صاحب المال اذا علم ان غيره قد ردى دفع اخذ بلا مشقة وجب بقاء ذلك اشدين فالمعتمد السلام عن ومن عدم اداء الشهادة لانه لا مكان الوصول الى الحق مودون اذ انه باحتمال ان من عليه الحق يفر عند عرض الدين عليه مثلا اه عش عبارة الرشدى فيه ان فرض كلام الغزالي ان لا مشقة او ما عدم الضمان فمنع اه (قوله الدفع) الى المتن في النهاية الاوله واختاره الى ومحل الخلاف (قوله من اذل) بناء على القول (قوله فيجب الدفع عنه) اى ولو متعجب من تنصع من تعرضه بالسب اه عش (قوله وجوب ذلك) اى الدفع عن الغير عليهم اى الامام ونوابه (قوله وبجث) الى قوله قال الامام كان الاول ذكره قبيل قوله ثم لو مال الخ كما في المغني (قوله وبجث البقيتي عدم سقوط الوجوب الخ) متعجب اه عش عبارة المغني وهذا البحث ظاهر اذا كان في العضو كالمشقة مقل والا فلا يلزم العبد الدفع عن سيده عند انطوائه على روحه بل السبب في ذلك لا جنى حكمه الرافعي عن الامام ويؤخذ منه كما قال الزركشي انه

بالخوف على نفسه قتال الجرحى والمردن قال الامام ولا يختص الخلاف بالصائل بل من أقدم على حرم فهل لا حاد منعه حتى بالقتل قال  
الاصوليون لا وقال الفقهاء نعم قال الزاقي (١٨٦) وهو المنقول حتى قالوا ان علم شرب خمر او ضرب بطبور ريت شخص ان يهجم عليه

ورب ذلك فان اوقا قاتلهم  
فان قاتلهم فلا ضمان عليه  
وحيث يعلى ذلك يظهر ان  
محل ذلك عالم بحسن فتنش  
والصائر ان التفرير بالنفس  
والتعرض لعقوبة ولا  
الجور بمنوخ (ولو سقطت  
بوة) مثلال من عاوى على انسان  
(ولم تندفع عنه الاكرهه)  
هذا وقد الخلاف فكسرهما  
(ضمنها في الاصم) وان  
كان كسرهما واجباً عليه ولم  
تندفع عنه الا به اذلا اختيار  
لهما بحال عليه بخلاف الهمية  
فصار كضطر لعلم بأكله  
ويحتمس لانه لمصلحة نفسه  
ويبحث البلقيني ومن تبعه  
ان صاحبها وضعا بمحل  
يضمن كروش او امانة أو  
على وجه يغلب على الظن  
سقوطها من ضمانها كاسرها  
قطعا لان واضعها هو الذي  
ألتفها ولو حالت جهمة بينه  
وبين طعامه لم تكن صائفة  
عليه لانها لم تقصد فلا يلزمه  
دفعها وضعا وفارق ما مر  
فيما لو عم الجار الدار بتي  
لا يضمن المحرم لانه حتى يثبه  
تعالى فوسع فيه ويدفع  
الصائل (المعصوم على من  
مما صومنه ان يدخل دار  
غيره غير اذنه ولا من وضاه  
(بالاخف) فالاخف باعتبار  
غلبة ظن الموصول عليه  
ويجوز هذا العض ويظهر

انه بعد الضرب وتقطع العضو وعليه بحمل قولهم يجوز زلع العض ان تعين الدفع (فان أمكن) الدفع (بكلام) بوجوبه  
(أواسنائة) مجمعة ومثلثة (حرم الضرب) وظاهر ما وما الزجر والاستغاثة فهو مقبها لم يترتب على الاستغاثة الحاق ضرره بأقوى  
من الزجر كماله كما يجب اقرب بينهما وعليه بحمل خلاف

لا يلزم الا ان الدفع عن اسماء لا يؤلم يتعرضوا له أى بوضوحه اه معنى (قوله بالخوف على نفسه) أى نفس  
الدافع اه ع (قوله فهل لا حاد منعه) عبارة عنها به لا حاد منعه خلا لا اصولين حتى ولو علم شرب  
خمر الخ عبارة المعنى بل من أقدم على حرم شرب خمر أو غيره فليعض الا حاد منعه ولو ادى على النفس كما  
قال الزاقي انه لو جرد في كتب المذهب حتى قالوا الخ والفقران من تبغ غير واهنا بالوجوب ولا ينافيه  
تعبيرا لا يصح بالجواري ذلك من مرادهم انه يخبره بل انه جاز بعد ما تنص على ان ترك ذلك وهو صاف  
بالوجوب اه (قوله ان يهجم عليه الخ) أى على معاطفه لاز الشبهان المتكر اه معنى (قوله ان يحصل  
ذلك) أى قولهم بل علم شرب خمر الخ (قوله ان التفرير بالنفس) أى تفرير بضاه الهلكة اه فاموس (قوله  
والتعريض الخ) عطف تفسير اه ع (قول المتن) بوجه يغلب الجبان به من غار اه معنى (قوله  
مثلا) الى قول المتن ويدفع المعنى الا قوله هذا قصد للخلاف وان قول المتن ولكن هرب منها بالاقالة نعم  
الاول بمجد (قوله من عاوى) بوزن قتل (قوله اذلا اختيار الخ) علة للضمين (قوله بحال عليه) أى على  
اختياره بصارة الفنى حتى بحال عليها اه أى بحال السقوط على الجرة (قوله بخلاف الهمية) أى ان كان لها  
نوع اختيار اه معنى (قوله فصول) أى كاسر الجرة (قوله كروش) المراد به الخلع الى الشارع فانه  
يعنى مقتضف كذا ما وضع عليه اه بجبري (قوله فبعضها كسر الخ) أى وبين واضعها ما تلفها  
لتعصير وضعا على ذلك الوجوب ولشأن في التعصير وعلمه سبق الغارم لان الاصل براءة القموت واخذ من  
قول الشارع الا كى بولوتنا زاعى انه أمكنه الخ اه ع (قوله ولو حالت جهمة بينه الخ) أى لم تمكن جانبا  
من وصوله الى طعامه لا يقتله اه معنى (قوله فلا يلزم دفعها) الاولى فلا يجوز له دفعها أى حيث  
كانت واقفة في محل لا يختص بصاحب الطعام فان وقتت في ملكه أى ما سبق منفعة فصائفة عليه فضررها  
بالاخف اخذ مما ياتى قاله ع (قوله) وأما الرشدى الى رده بقوله انظر هل يجوز دفعها وان أدى نحو قولها  
ولى كلام سم اشار الى الجواز واعلم ان صورة المسئلة انه مضطر الى الطعام اه أقول وكذا اشير الى الجواز  
توجيه المعنى الضمان هنا بقوله لا يلزم تقصده وقتله لها الدفع الهلاك عن نفسه بالجوع فكان كمال المضطر  
طعام غيره فانه موجب للضمين اه (قوله وضعا) أى ان دفعها لان الصورة انهم تقصد عدم تقصدها  
اه ع (قوله وفارق) أى عدم ضمان الهمية هنا (قوله لانه حتى الله الخ) أى وما هنا حق الا كى (قوله  
المعصوم) صفة الصائل وسد كبحتره بقوله أما المهدر الخ وقوله على الخ متعلق بالصائل (قوله ومنه)  
المرحله ونظير في الفنى (قوله ومنه) أى الصائل (قول المتن) الاخف و ينفى ان يعلم انه يجوز دفع الصائل  
بالضمان عليه بكف شره عن الوصول عليه وان كان به لا كسحت غلبه على الظن انه لا تندفع الا بالهالك وأنه  
لا يجوز دفعه بالسعر لان السعر حرام فانه اه ع (قوله باعتبار غلبة ظن الموصول الخ) لعله جرى على  
القبال وما اراد باعتبار غلبة ظن المانع اه وشيدى (قوله وعليه الخ) أى على ما بعد الضرب (قوله مجمعة  
ومثلثة) احتراز عن الاستغاثة بمهلة وموحدة (قوله ان لم يقرب على الاستغاثة الخ) ظاهر السبايق ان  
الاستغاثة وان ترتب عليها ما ذكره مقبلة على الضرب لعله غير مراد اه وشيدى (قوله وعليه الخ) أى على  
واضحة (قوله ولو حالت جهمة الخ) كذا في الروض كغيره اشار الى قبل ذلك يجوز دفعه كصائل عن  
أدى وجهه من كل معصوم من نفس وطرفه وضعه ومقتضاه ومال وان قل اه وبه يضع الفرق بين مسئلة  
حالة الهمية ومسئلة الضمان الى المال وانما في الاولى بوجبه من سبيل الى الطعام بل جردا الى الهمية والتع  
من الوصول اليه وانما وصلت عليه كان من قبيل الصائل الى المال فله دفعها وان أدى الى اتلافها ولا ضمان  
على اقوله فلا يلزم دفعها لانها في جواز الدفع نعم تختلف الحال بالضمان وعلمه

من أوجبوا وضاع الوان أوجبناه فهو بالنسبة تغير الضمان لعلم مما مر انه لا ضمان بقتل (١٨٧) ذلك كالمسالمة للقاتل (أو يضرب

توبع ما ذكره في الاستعانة (قوله من أوجب) أي الترتيب بينهما (قوله فهو) أي إيجاب الترتيب (قوله لا يجوز) إلى المتن في المتن الإجابة نعم إلى قول بعد قوله ولما كان إلى ولو التزم (قوله ولو لا ضرورة للاغلاط الخ) ولو اندفع شره كان وقع في ما عاونه أو انكسر توجهه أو حال بينهما جدار أو أخذت لم يضربه كافي الروضة نهاية ومعنى (قوله وحتى انتقل إلى بيتنا) ولو اختلفا صدق الدافع كما يأتي في قوله ولكن الحكم كذلك في كل مسائل اه ع (قوله وان اندفع بدونه الخ) كلام الشئخين وغيرهما صرح بخلاف ذلك ولهذا قال شئخنا الشهاب الزلي في المعتمد خلاف ما قاله الماوردي والرواية وإنه يجب الترتيب حتى في الفاحشة انتهى اه سم عبارة المتن وهو أي ما قاله الماوردي والرواية من رد لقول الشئخين في الروضة وأصلها إذا وجد وجلازني بأمر أو غيرهما لم يمنع من دفعه عن هلك في الدفع فلا شيء عليه وإن دفع بضرب وغيره فله زمة القصاص إن لم يكن الزاني محصنا كان محصنا فلا قصاص على الصبي انتهى فهذا دليل على اشتراط الترتيب اه وكذا اعتمد النهاية وجوب الترتيب في الفاحشة وقال ع (قوله لا) (الخ) هذا التعليق من كلام الماوردي والرواية كما هو صريح المتن خلافا لما فهم من صريح الشرح (قوله لا يستلزم بالآلة) أي لا يترك من ضمن الواقع بالثاني خالسين والتامز الدان والغنى للوج على حذف المضاف والآلة بوزن فتاة الثاني والترجيح والظاهر أنه اسم مصدر لثاني اه يصح (قوله فقتض بالرجل) أي ولا يقتل المرأ مطلقا (قوله مطلقا) أي محصنا أولا (قوله انتهى) أي قول الماوردي والرواية (قوله بغيره) أي غير القتل (قوله ولو لم يدع الخ) راجع إلى المتن (قوله ولما كان) اسم الإشارة راجع لقوله فلا تقصير منه اه ع (قوله طرف السيف) أي ظهره (قوله ضمن به) أي بالدفع بالسبب أي بحسبه (قوله ولو التزم الخ) عبارة في المتن ويستثنى من مراعاة الترتيب مسائل الأولى ولو التزم القتل بينهما ما وجد الأمر من الضبط مراعاة الترتيب كما ذكر الامام في قتال البغاة اه زاد النهاية وهو ظاهر لأنه في هذه الحالة لو امتنع الانحاف أنقى إلى الهلاك اه (قوله فلا يجب مراعاة الترتيب الخ) أي ما لم يكن مثله اه ع (قوله صال بغيره) أي قول المتن من نظري في النهاية الآخرة ونفسه الثاني إلى المتن وقوله بعض وقوله المعضوم أو لم يوفقه أماعير المعضوم إلى قبل (قوله وأخصن) أي قوله كذا قبل في المتن (قوله أو أخصن الخ) عطف على هرب (قوله عتزم على نفسه) أي نفس الموصول عليه ولو قلب فقال على نفسه محترم كان أوضح اه ع (قوله بشئ) أي بكنه وجماعة اه معنى (قوله ووطن الخ) عطف على جملة أمكنه هرب (قوله فان لم يهرب) أي مع أمكنه (قوله وقتله) أي بالدفع (قوله على الأوجه) محله كما هو الفرض حيث ظن ان الهرب في نفسه فلا ظن انه ان هرب يطمع فيه ويقعوى يقتله لم يجب الهرب

(قوله أو بسوط حرم) أي أو بصدره سم (قوله وان اندفع بدونه) كلام الشئخين وغيرهما صرح بخلاف هذا وبعبارة العليان كالروض وأصله فان اندفع بغير القتل فقتله لا تقودان لم يكن محصنا انتهى ولهذا قال شئخنا الشهاب الزلي المعتمد خلاف ما قاله الماوردي والرواية وإنه يجب الترتيب حتى في الفاحشة له لكن ووافق ما قاله بالنسبة للمحصن ما في شرح الروض وغيره مما نصه قال الباقي وحله أي رواية الترتيب في المعصوم أماعيره كآخر في والمردفه العدول إلى قتله لعدم حرمته الآن يستثنى من غير المعصوم الزاني المحصن حاله أنه ففتحنا للفرق ولا رجوع لأنه إذا بدأ ابتداء الزاني المحصن بالقتل مع عدم تلبسه بالزنا حال صلاحه فمع تلبسه به أولى نعم محضن من لزعة الباقي فيما قاله بكلام الشئخين لضعف وجوب الترتيب في الزاني المحصن مع عدم صحتهم فان فضلك انه لا فرق بين المعصوم وغيره في وجوب الترتيب فليتا مل لكن هذا غير ظاهر في الشر في جواب قتله ابتداء ولو في غير صال (قوله كزان محصن) فقتله استأنوا مما تقدم فها هو رأي مو لحاقه أجنبي عصى ما أقاده كلام الشئخين من وجوب مراعاة الترتيب لكنه غير ظاهر لأنه إذا وجب الترتيب مع التلبس بالفاحشة فمع غيرهما أولى (قوله لا زمة القود على الأوجه) وهو المعتمد ش مر

نفسه (أو كذا) (هرب) أو عخص من بشئ وظن التجا به وإن لم يتبينها (فالذهب وجوبه ونفسه بالاهون فلا هو فان لم يهرب وقتله زمة القود على الأوجه

خلافا للآخرى ولو سلم على ما لم يكن (١٨٨) الهرم به لم يلزمه كما يحتمل لا ذرى ان يهر بوجده اوله بضعة ثبت ان آمن على نفسه

بناء على وجوب الدفع عنه  
كذا قيل والذي يقتضيه وجوب  
الهرم به ان آمن أيضا  
ويحل قوله - يجب الدفع  
منه ان تعين طريقا بان لم  
يكنه مهربا بوجوه ولو سلم  
عليه مرئى او حرى لم يجب  
هرم بل لا يجوز حيث حرم  
القرار وقضية المثل ان لو  
امكنه الهرم لم يهرم عليه  
الرجوع بالكلام وهو محتمل  
ان كان غير مشترط والواجب  
وعليه يعمل قول شصافي  
منه مذهب كهرى بفرجى (ولو  
عصفت به) مثلا (خلصها)  
بفك لى فضر بغيره فسل  
يدفعه بفقهه عين فقلع  
على فصر خصبة فتشقى  
بطن ومثا ينقل لم يرتفع  
امكان انخسف منها فمن  
يظفر مامر وقد اشار الى هذا  
الترتيب بقوله (بالاهل  
من فلك الحسية) أى فرغ  
أحدهما عن الآخرين  
غير جرح ولا كسر (وضرب  
شدقيه) ولا يلزمه تقديم  
الانذار بالقول (فان يحجز)  
عن واحد منهما بل ولو  
يجز كاتقضاء كلام الشافعى  
وصحى بن قال لا ذرى  
والى جهة الجزم به اذا ظن انه  
لو رتب انفسها العاض  
قبل تخلصها من فيه فبادر  
(فسلها) المعصوم او الحارب  
(فندون) بالنون (اسانه)  
أى سقطت (فهدر) لمانى  
الصحيح انه صلى الله عليه

اذ لا معنى له حيث بذل قتاله ابتداء ولا يلزمه شي ان قتله اه عش بادن تصرف (قوله خلافا للفرى)  
فانه قال تلزمه الدية اه معنى (قوله على ما) يعنى على ليل ما كاهى عبارة الرافعى اه وشيدى (قوله  
به): أى مع المال (قوله ويدعه) أى يترك المال لصال (قوله على بضعة) الخ الظاهر ان الشارح  
هنا خلط مسئلة بعسلة اخرى ويعلم ذلك من عبارة القوت ونسها واما لو كان الصال على حومة فقتله البناء  
على وجوب الدفع اه لا يلزمه ان يهر بوجدهم بل يلزمه البقاء اذا آمن على نفسه وان امكنه الهرم به -  
فكاهه بوجوه التحصن بنفسه أو لى بالوجوب انتهت فهما مسئلتان الاولى اذا امكنه الهرم بنفسه دون  
البضغ والثانية اذا امكنه الهرم به وما سبل بعضهم من متعلق الاولى وما استقر به من متعلق الثانية ولم  
يتوارد طرفا الخلاف على محل واحد فتأمل اه وشيدى أقول وصنيع الشارح كالتباهية طاهره اراد ان ينع  
المحل نفسه لاحرمه كما يقضيه قوله لا تقرب محل قولهم الخ وخرج بذلك عش كيايات اتقا (قوله  
بناصلى وجوب الدفع) معتمد وقوله على أى البضغ وقوله والذي يقتضيه وجوب الهرم به ان آمن على  
الرجوع بالهرم وليس المراد وجوب الهرم على من يدفع عنها اخذ من قوله ويحل قوله لم الخ اه عش  
(قوله ان تعين الخ) خبر ويحل قوله لم الخ (قوله ولو سلم عليه من دالخ) خبر زوجه محترمة (قوله  
حيث حرم القرار) أى بان كان فى صف القتال ولم يزد الممرئى والحربى على مثله عش ومعنى وبعبارة  
سم سباني ان حرمة القرار بخصوصه بالصف اه (قوله وقضية المثل) أى حيث اقتصر على تحريم  
القتال (قوله ان كان) أى الى حر (قوله وجب) أى الهرم بوجوبه وكان الواضح حرم أى الى حر (قوله وعليه  
الخ) أى على الحر بالشم (قوله منسلا) الى قوله ما غير المعصوم فى النفس الا قوله كاتقضاء الى فبادر  
وقوله المعصوم او الحارب (قوله مثلا) ينبغى ان يحوز به كالمذهب اه سم (قوله فضر بغيره) أى حيث لم  
يكن الضرب أسهل من فلك الحسى والا قدم الضرب اخذ من قول المثل بالاهل الخ اه عش (قوله فسل  
يد) أى حيث ترتب عليه تناحر أسنانه والا فقد يكون السل أسهل من ضرب القم بل ومن فلك الحسى اه  
عش (قوله أى فرغ أحدهما الخ) فهنا العين هما العظمان اللذان عليهما الاسنان السفلى فلا يظهر  
هذا التفسير فلهذا أرشدنا العين هنا العظم الذى فيه الاسنان السفلى والذي قد لا اسنان العاطى اجازة اه  
عش زاد الرشدى وكان يمكن ان يضاف المثل على ظاهره والمعنى فلك العين اللذان هما الفك الاسفل عن الفك  
الاعلى أى دفعهما عنه اه (قول المثل وضرب شدقيه) بكسر الشين وهما جتا القم اه معنى (قوله ولا  
يلزمه تقديم الانذار الخ) أى حيث يعلم عدم اقامته نهاية وسم (قوله وعن واحد منهما) المناسب لاول  
كلامه ان يقول عن كل منهما فتأمل (قوله الجزم به) أى بقوله اولى بجزاه عش (قوله اذا ظن الخ)  
متعلق بالجزم به (قوله انفسها) أى اليد مثلا (قوله فبادر) عطف على قوله يحجز عن واحد منهما اه  
عش أى قول بل على قوله لم يحجز (قوله فى ذلك) أى فى سقوط الاسنان بالسل (قوله والعاض الخاطم)  
أى كان اكرمه او تعدى عليه خوف دفعه بالعض وكان امكن دفعه بغيره عمو وشيدى (قوله كاتقضاء)  
أى بواجبه العاض مالم يتعين طريقا كما مر قاله عش والاولى فلا تثنى ان أسنانه الساقطة بالسل (قوله  
ما غير المعصوم الماتم) كلرئد اه سم أى والى الزمان الحسن وبارك الصلاة بشرط مواعظ الطريق المقتم  
قلته (قوله مع ذلك) أى عدم عصمتها لمعضوض (قوله ان العن لا يجوز دخال) أى غير الدفع كالم  
(قوله حيث حرم القرار) سابق فى السير ان حرمة القرار بخصوصه بالصف (قوله ولو عصفت بدم مثلا) ينبغى ان  
يحوز به كذلك (قوله فقلع على فصر خصبة) قد يرتفع الملاقاة بتقديم قلع الحسى على فصر الخصبة (قوله  
ولا يلزمه تقديم الانذار بالقول) قياس وجوب الدفع بالاحض الزوم حيث اكاد (قوله ايضا ولا يلزمه تقديم  
الانذار الخ) قال فى شرح الررض كاجزم به الماوردى والرويانى اه (قوله ايضا ولا يلزمه تقديم الانذار  
بالقول) حيث يعلم عدم اقامته مر (قوله ما غير المعصوم الماتم) كلرئد (قوله ان العن لا يجوز دخال)

وسلم قضى فى ذلك عدم الدية والعاض الخاطم كاتقضاء الان العن لا يجوز دخال ما غير المعصوم الماتم فضمن على ما له البلىنى  
وغيره وهو بعيد لان العاض مع ذلك مقصر لما تقرر ان العن لا يجوز دخال

الاختصاص فان قلت يؤيد ما علم مما مر ان ليس للمهر دفع المائل على المقتضى له بضمه قلت ممنوع لان ذلك يجوز نقله من حيث ذاته وحرمة  
انتهى لنحو الاقليات على الامام بخلاف البعض غير المتعين الذي لا يتصور اباحتها ثم رأيت (١٨٩١) بعض شراح الارشاد ذكر نحو ذلك قبل

قضى المثلث الصغير بين الضلع  
والضرب بوليس كذلك بل  
العلمه مقيد لانه اسهل  
انتهى وليس في محله لانه لم  
يجز بين الشئين بل اوجب  
الاسهل منهما وهو الضلع كما  
تقرر ولو تنازعنا في انه امكنه  
البعض شئ فبطل لا غلامنه  
صدق المعروض كما جزم به  
في الصرف الا الذي وليكن  
الحكم كذلك في كل مسائل  
انتهى نعم ان اشتغالنا في اصل  
المسائل بل بقول قول نحو  
القاتل الا ببينة او قرينة  
ظاهرة كدخوله عليه  
بالسيف مسلولا وشرافه  
على حرمه (ومن نظر) بضم  
اوه (الى) واحده من (حرمه)  
بضم ففتح ثم هاء اي وجماعه  
واما شومحارم مطلوا ما وكذا  
وله الامر الحسن ولو غير  
مفرد وكذا الب في حال  
كشف عورته وقيل مطلقا  
واختبر ومثله حتى مشكل  
او يحرم الناظر مكشوفها  
(في داره) الجائزه الانتفاع  
بها ولو بنحو اعلا وان  
كان الناظر الصغير كارت  
الاخرى وغيره وكذا ربيته  
من نحو من اقر باط كجهر  
ظاهر دون نحو مسجد  
وشارع ومنصوب (من) توة  
او ثقب) شفع المثلث الصغير  
كل منهما (علا) ولم يكن  
لناظر شبهة في الناظر ولو  
امرأة او رجل مطلقا او

مماس اه ورشدي عبارة المقتضى وشرح الروض والمنهج الا اذا لم يكن القتل الاله اه (قوله الاختصاص)  
أي في شرح ويدفع المائل الاختصاص في شرحه ولو عرفت به مخلصه (قوله يؤيده) أي قول البلقي وغيره  
(قوله محاسن) أي كاله ويدقوله اول الباقين شرحه دفع كل مسائل ما نصه وكذا عن نفسه ان كان الصائل  
غير معصوم اه فانه قد يمنع دفعه ان كان معصوما سم (قوله لان ذلك) أي المهر (قوله وحرمته)  
أي قتل المهر (قوله ولو تنازعنا) أي قوله فان قلت في المقتضى الاقوله ولو اما وقوله واختبر وقوله لا يميز  
وقوله البينة المجردة (قوله نعم ان اشتغالنا) ولولقت شخص آخر في داره وقال انما قتلت بدفعه عن نفسي  
او ما وانكر الولي فعليه البينة فانه قد دعوا بكني قوله داخل داره وشاره اسلحه ولا يكتفي قوله داخل  
بسلام من غير شهر الا ان كان معمر وقال السداد او كان بينه وبين القاتل عدو فيمكن ذلك القرينة كافية  
الزكوى ولا يتعين ضرب بوليس هو ان كان المقتول بطلان دخل بجميع بنية فلا يتعين قصد ضربه  
ولو اخذ المتنازع ونحو فله ان يتبعه بقاتله ان لم يطر حولا يجوز دخوله بيت شخص الا باذنه مالكا كان أو  
مستأجرا او مستعير فان كان اجنبيا او قرينا غير محرم اذن صريح سواء كان الباب مغلقا أم لا وان  
كان يحرم ما كان كالمصاحف فبطلان علم يلزم الاستدلال ولكن عليه ان يشعر بدخوله فيه بنقض أو شدة  
وطه او نحو ذلك ليعتبر العرب ان كان يكن سا كالمصاحف كان الباب مغلقا بطلان الا بانه وان كان مغنوا  
فوجهان والوجه الاستدلال اه مقتضى وروض مع شرحه (قوله او قرينة) ظاهر صنعه ان  
القرينة كافية بل بدون بينة وقد مر نقض المقتضى والروض ما يخالفه (قوله بضم اوه) أي قوله وكذا ربي  
النهاية الاقوله وقيل مطلقا واختبر (قوله بضم ففتح) جمع حرمه بضم فسكون (قوله وكذا ربه) الامر  
المع أي بناء على حرمه النظر اليه كأي في شرح الروض ومن واليه هو فبطلان كان امر محسنا كما جهر ظاهر  
وتبطلان ان قاسم اه ورشدي (قوله وكذا ربه) المع (اي) رجل صاحب الدار وكذا ضمير مثله (قوله)  
مكشوفها) أي حال كون كل من المقتضى المثلث على الحرم مكشوف العورة (قول المثلث في داره) الصغير  
في واجبه لانه الحرم اما النظر فلا فرق بين ان يكون الموضع الذي يطلع منه ملكه أو شارعا وغيره لانه  
لا يصلح الاطلاع اه معنى (قوله وكذا ربيته) وانحصرت في الصغرى كالبيت في البناية معنى (قول المثلث من  
كوة) هي بفتح الكاف فحتى صحتها الطاقة اه معنى (قوله ولم يكن الناظر) أي قوله فان قلت في النهاية  
الاقوله لا يميز او قوله اليه اه يتعذر (قوله ولم يكن الناظر المع) كقوله الا قد ولم يكن الناظر المع عطفه  
على قول المثلث ومن نظر المع (قوله شبهة) فان نظر ثلثة او شره ام تحبذ يباح النظر بغير ربه اه  
نهاية (قوله ولو امرأة) أي وحتى مشكلا اه معنى (قوله مطلقا) أي مفردا ولا (قوله ومارها) عطف  
على قوله امرأة وكان الانسب او بدل الواو معنى (قوله ولم يكن الناظر اليه المع) أخرج الناظر الى حرمه  
فلما رجع اه سم أقول قضية منسجم المعنى والنهاية حيث استحقاقه البينة المجردة وكذا قضية  
التعليل الشمول الناظر الى حرمه أيضا بل بعض نسخ النهاية لا يذنبون حرم نظر هاجر فيه (قوله)  
قال في شرح المنهج قال بان أي بصرون الا اذا لم يكن القتل الاله اه فان أو ولم يكن القتل الاله بالنسبة  
لما دونه لا لما فيه ولم يشك على قول الشارح لان البعض لا يجوز بحال قوله السابق قطع فليت أسئل ثم رأيت  
قول الشارح الاختصاص كله ويدفع قوله في شرح قول المصنف اول الباب دفع كل مسائل ما نصه وكذا عن  
نفسه ان كان الصائل غير معصوم فانه قد يمنع دفعه ان كان (قوله بل اوجب الاسهل منهما وهو العلم)  
لا يقتضي ان ظاهر المثلث ان الاسهل قد يكون ضربا قد يوجب شبهة قد يكون بضمه على لا يضمن معها الفلك  
ان يحصل نحو حرمه وناقى القتل بضمه بغير حرمه في الشر (قوله وكذا الب في حال كشف عورته)  
قد يكون امره محسن فينبغي ان لا يتعبد بحال كشف عورته (قوله ولم يكن الناظر اليه) أخرج الناظر

امرأة متعذرا تحسنا ما تقرر في الرجل والمرم النظر واليه ومارها لا يميز ولم يكن الناظر البينة المجردة أحد أسوه كجاءه بقدفه ولا  
يشك بتمه فانه قلت

تلك المعصية فانقضت حرمة الاصل ان لا يؤخذ منه ضد هاونها معصية فانظر باقية فلم يرم دفعه عنها قلت الدفع بهذا التقدير من باب  
الامر بالمعروف ونهي عن المنكر في جوارحه أو وجوبه على الفرع وانما الكلام هنا في الرى المخصوص وثاس ما ذكر ان الفرع لا يفعله لان الشارع  
جعل له الحاد بالنسبة لهذه المعصية الخاصة وقد صرحوا بان الاجنبى هنا لا يربى بخلافه في الامر بالمعروف (قوله) أي ذو الحرم ولو غير صاحب  
الدار أو رمتها والمنظر اليها كيجت (١٩٠) الاول الباقي والثاني غير في حال نظر لانولى (تخفيف كصاة) أو قبل لم يرد غيره (فأعياه

أو أصاب غير بعينه) مما  
يخطئ اليه منه غالباً ولم  
يقصد الرى بذلك اهل ابداره  
(غير محققان فهدر) وان  
أمكن زوجه بالكلام غير  
الصحيح من الملع في بيت  
قوم بغيا ذمهم فقد دل لهم  
ان يتقوا عينه وفي رواية  
صحيفة قد قوا عينه فلا بد به  
ولا قباص وضع خبر لوان  
امراً اطلع عليه بغيا ذنك  
فقتل عينه كان عليه من  
خرج ولا نظر لكون المراق  
غير مكلف لان الرى يدفع  
مفسدة النظر وهي حاصلة  
به لما مره في النظر كالباغ  
ومن ثم يرى انه ليس مثله  
فيما يجوز رمية منادون  
منه نحو محرم بان حشدا  
شبهته في الحسل المنظر  
والمراقق لاشبهته في ذلك  
على ان هذا من خطاب الوضع  
ومن ثم دفع في صال لكنه  
هنا لا يدفع بل المراق كما هو  
ظاهر وانما جوارحه رمية  
(بشرط عدم) حل النظر  
بخطائه نحو خطبة بشرطه  
وعدم شبهة كامر بان لا يكون  
ثم نحو متاع أو (زوجه) أو  
أستولو بجردين (وغيرهم)  
مستور ما بين سرها وركبتها

تلك) أي كل من معصية القذف والقتل (قوله دفعه عنها) أي الاصل عن معصية النظر (قوله) وانما  
الكلام هنا في الرى المخصوص (الح) أي ممكن المنع منه بغير حرمة (قوله) وثاس ما ذكر (قوله) أي  
من القذف والنظر (قوله) بخلافه في الامر بالمعروف (قوله) أي فانه لا يمنع على الاجنبى اه عيش (قوله) أي  
ذو الحرم) الى قوله ويكفي على الاوجه في النهاية الا قوله وان أمكن زوجه بالكلام (قوله) أي ذو الحرم  
(الح) زاد النهاية بخلاف الاجنبى الناصر من ملكه أو من شارع اه قال الرشيدى قوله الناظر بالنسب  
بيان للغير المنصرف الى المتن كان قوله ذو الحرم بيان للغير المرفوع وقوله من ملكه أو من شارع أي أو  
غيرهما اه (قوله) ولو غير صاحب الدار) أي وهو ذو الحرم كما علم من كلامه كافي الزوجة وأنها اه  
رشيدى أقول رضى عن الغاية المذكورة فما ذكره في شرح في داره الآن ويدها ذا الحرم الغير الساكن في  
الدار حين النظر وقد يرد قوله الثاني كيجت الاول الباقي اذ قال كفي في الدار باذن صاحبها داخل  
فيما قدمه هناك فلما عني ليجت الباقي له فليراجع (قوله) في حال نظره) الى قوله ومن ثم في المعنى الا قوله  
وان أمكن زوجه بالكلام (قوله) في حال نظره) متعلق بما خرج به ما عطفه على قوله لان والى اه رشيدى  
(قوله) (منه) الاولى التائيت (قوله) وان أمكن زوجه بالكلام) هذا التعميم يرد محل المتن والافيه تفصيل يأتى  
في شرح قبل وانذر قبل رمية (قوله) ولا نظر لكون المراق (الح) هذا دفع لرد على قوله السابق وما احقا  
اه عيش (قوله) (فارق) أي المراق (قوله) على ان هذا) أي الرى (قوله) لكنه) أي الصى هنا أي الصال  
(قوله) (حل النظر) الحق ويكفي في المعنى الا قوله بشرطه قوله ولو جردتين (قوله) (بخطائه) أي النظر  
(قوله) (والواو) (ي) أي الضواب انما يباح لها كما عليه سم أي لان القصد عدم الجمع وليس القصد  
عدم أحدهما وان وجد الا تخلف سادة اه رشيدى (قوله) كون المراق مسكن (الح) ولولم يكن مسكناً لكنه  
كان هناك باذن مستحق المنفعة لحاجة فلا يبعد عنه كذلك اه سم وكن ان تقول انه داخل في كلام الشارع  
ان المراق ليسكن باجواز الانشغال به ولو بغير العارية كما مر في شرح في داره (قوله) (من ذكر) الاولى ما ذكر  
ليشمل المتاع (قوله) (ذلك) أي عدم كون من ذكر في المسكن (قوله) (والاصح) لا فرق (الح) كذا في النهاية  
والغنى (قوله) (وجسم المائدة) النظر) أي فقد يرد بغير حرمة من الناس وان كى مستتر متعفى واسنى  
(قوله) (تدعى الان) الى قوله حيث لم يخفى في النهاية الا قوله للاحاديث السابقة الى قوله ويزيد في  
المعنى الا قوله حيث لم يخفى بغيره الصائل (قوله) (كأمر) أي الصال (قوله) (والاصح) عدم وجوبه  
وهذا يحول على انذار لا يفيد والاوجب تقدعه كما قاله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكر وفي دفع الصائل من  
تعب الانشغال لاخت اه نهاية قال عيش قوله والاوجب تقدعه فظهر وان تكرر من ذلك اه (قوله)  
للاحاديث السابقة) اذ لم يذكر فيها الا انذار اه معنى (قوله) (ثم بحث الامام (الح) عبارة عن المعنى وقال الامام  
وبحال الرد في الكلام الذي هو موعظة وتحويل قد يفيد وقد لا يفيد فاما ما في (الح) فلا يجوز وان يكون في  
الحرم مغاير (قوله) (يعنى) أو فيه نظر لا يخفى بل الصواب انها يباح لها (قوله) (مسكن) أحسن من ذكر (لو  
لم يكن مسكناً لكنه كان هناك باذن مستحق المنفعة لحاجة فلا يبعد عنه كذلك (قوله) (والاصح) عدم وجوبه  
وهذا يحول على انذار لا يفيد والاوجب تقدعه كما قاله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكر وفي دفع الصائل من

والواو يعنى او (النظر) والاصح رمية لعذر مسكنه ويكفي على الوجه كون المسكن أحسن من ذكر وان كان  
ليس في محله علم ذلك لان البهيمية موجودة حيث (قيل) و (بشرط عدم) استئثار الحرم) والا بان استئثار أو كفي في منعطف لارهاق الناظر  
ليجوز رمية ولا اصح لافرق لعدم الاخبار وجسم المائدة النظر) ومان نحو الراجل لادان يكون متعديا وحده فلهل يجرده في منعطف لارهاق  
منه الناظر يبع رمية كقوله بالنظر القوة كفى انى آراء أو يفرق في نظر وعدم الفرق اقرب الى كلامهم (قيل) و (بشرط) (انذار قبل رمية)  
تدعى الانشغال بامر ولا اصح عدم وجوبه للاحاديث السابقة ثم بحث الامام انما هو في كونه دائما كقوله

أربعة من غير اختلاف في وجوبه واستصحابه لم يخف مبادرة الصائل ولا بنائي ما لقوله لم يجوز له دفع من دخل داره بعد ما قبل انذاره  
لان اهانته منصوص عليه بذلك فيجوز فيجوز على التماس ويغرق انضامان النظر هنا حتى ويؤدي الى مقاسد فام الشارح تعطل آل  
النظر منه وما قرى به من قبله في قوله لم يخف مبادرة الصائل (١٩١) وأما الدخول فليس ذلك فكان

وجوب البتة له خلاف قال الرازي وهذا أحسن اه وهو ظاهر اه (قوله أو رقتة) أي صباح (قوله)  
حتم لم يخف مبادرة الصائل) الأولى تركه كذا في كلامه في دفع الناظر خصوصاً في إطلاق دفع الشامل  
لذوق الصائل (قوله ولا ينافي ما هنا) أي من جميع عدمه وجوباً لبداهة انذار اه مع (قوله داره)  
أي أوصيته اه معني (قوله تعدياً) أي بغير اذنه اه معني (قوله لان ما هنا) أي يرى المتطلع اه معني (قوله)  
منصوص عليه) أي قطع اليد في السرعة اه معني (قوله وذلك) أي دفع الدافع اه معني (قوله منه) أي  
النظر (قوله أو ما قرى به من قبله) عطف على آله النظر وكذا الصبر راجع اليها (قوله لان لا يتوقف) أي تعطل  
ما ذكر (قوله أو ما لم يخف فليس في ذلك) قد يقال في الدخول لمقاسد النظر وزيادة لأن يكون الغرض  
انهم لم ينظر اه سم (قوله وخرج ينظر) القوة وفي كلام الامام في النهاية الإقوله ولو فعل الناظر إلى أو  
كون قوله قال الشرح والى قوله وقسمت ثلث في النفس الإقوله وتصور قوله كأجله ولو بالغت (قوله)  
وخرج ينظر الرازي) أي وان جعلت عمارته روض وكذا يصير ظلمة الليل لانه لم يطلع على العورات  
ينظر اه عش (قوله ونحوه) أي كضعيف البصر اه عش (قوله لفوان الاطلاع) عطف على الرازي والاسنى  
اذ ليس السم كالبصر في الاطلاع على العورات اه (قوله بالكون) عطف على الرازي والاسنى أما الكوة  
الكبيرة فكما كالب المنحوس وفي معناه الشباك الواسع العين لتصير صاحب الدار الان يسد فغيره كما  
صرح به الحارثي الصغير وغيره و يؤخذ من التعديل انه لو كان الفاعل الباب هو الناظر ولم يتمكن وبالدور  
من الغلق على الرازي وهو ظاهر اه وقد يؤخذ مما تقرر انه لو كان الشباك الواسع العين أو الكوة الكبيرة في  
جدار مختص بالنظر جازمه اذ لا يقتصر بمنزلة من الدور ويكون النظر منها كالنظر من السطح اه  
صغير (قوله أو توقف) ومنه الطاقات المعروقة والآن والشباب لانه عش (قوله قبل الانذار) انظر مقومه  
اه رشدي أقول مفهوماً جواز الرازي بصدقه ان لم يندفع به كبحر من المني والاسنى (قوله النظر سخطاً) عطف  
عباراً فاني ما اذ لم يقصد الاطلاع كان كانه ممنوناً أو كان سخطاً عطف على (قوله ان على الرازي) أي طنه بقرينة  
اه عش (قوله ان يصدق) عطف على (قوله الرازي بصدقه) عطف على (قوله ان يصدق) عطف على (قوله ان يصدق) عطف على (قوله ان يصدق)  
بصاره وواضح كقول الشرح ان ما ذكر ليس ذهاباً لذلك اذ لا يتم ذلك تحقق الامر بقرائن يعرف بها الرازي  
قصد الناظر ولا يجوز من انصر من النظر كالمائل اذ ارجع من صباه اه (قوله وكلامهم) عطف  
على الخبير (قوله وبالحذف) الى قوله وكأنه في النهاية (قوله وشاب) هو على وزن زمان النسل (قوله وهو  
كذلك) اعتمد المني (قوله اول يندفع) أي يرى العين فاستقر بسنها (قوله على أحد وجهين) راجع عبارة  
النهاية في أو جعل وجهين اه (قوله اول يندفع) الى المني المني (قوله ان يشده) عطف على (قوله ان يشده)  
عين الانشراح لا تنفرد (قوله أو ما لم يخف فليس في ذلك) قد يقال في الدخول لمقاسد النظر وزيادة  
الآن يكون الغرض انهم لم ينظر (قوله ان لم يتمكن) عطف على (قوله ان لم يتمكن) عطف على (قوله ان لم يتمكن) عطف على (قوله ان لم يتمكن)  
بقتصر صاحب الدار انه لو كان الفاعل الباب هو الناظر ولم يتمكن وبالدور من الغلق على الرازي وهو ظاهر اه  
وخلص اه اذا كانت الفاعل الناظر فأن تكون العورات من اغلاق لمنع الرازي ان لم يتمكن جاز ولا يتحقق ان  
الموافق لذلك أن يقول الشرح ان يتمكن وبالدور من اغلاق منع قوله ان لم يتمكن الخ لانه في بيان ما عتس  
الرازي فيه فلا يمل ثم أي في نسخة اصلاً أو اوافق شرح الرازي (قوله على أحد وجهين) على أو وجه الوجهين  
مر (قوله ان يشده) عطف على (قوله ان يشده) عطف على (قوله ان يشده) عطف على (قوله ان يشده)

الفساد على العورات وانما ينفذ التعليل الذي وجد فيه كسجور وشاب فيضن حتى بالقود وقضية لمن يتغير بين ربي العزيز فرم به لكن قال  
الافرنى وغيره المتقول لانه لا يقصد غير ما اذا امكنه صاحبها وانه اذا امكن غيرها البعد بحيث لا يضيئ منها البعض والآن وهو كذلك خلافاً  
للقوى نعم ان يمكن قصدها ولا تقرر بسنها اول يندفع به جازي عرضاً أو على أحد وجهين جازي يندفع بالخشية فاستقر عليه فان فقد  
مقتضى ان يشده باله على فان أي دفعه ولو بالسلاح وان قد (ولو عزد)

جواز دفعه بالسلاح وان أقاد الأثام فليراجع سم والظاهر انه غير مراد بل ان غلب على ظنه أقادته وجب  
 كما يؤخذ مما تقدم من الامام من وجوب الانذار حيث أقاد اه ع (قوله من غير اسراف) سبذ كرمحترزه  
 (قوله كافر) أي في أو تفصل التعزير (قوله في حل الضرب) متعلق بالحق وقوله وما يرتب عليه عطف  
 على حل الضرب والضمير الجبر والضرر (قوله كاذب الخ) نائب فاعل الخ (قوله ولم يعاند) أي من دفع  
 الخ إلى أو سبذ كرمحترزه (قوله لصحوشور) منه البدأة على نحو الجبر ان والمثل من نحو طاعة اه ع  
 (قوله المذموم) ظاهره وان كان كافر او ظاهري حيث تعين التحليل أو كان أصغر من غيره التعليم اه ع  
 (قوله المتعلم) عبارة عن المذموم صغيرا يتعلم منه ولو باذن وليه اه وعبارته عن وانما يجوز للمعلم التعزير  
 المتعلم منها كان باذن من وليه كما قدمه الشارح آخر فصل التعزير اه (قوله الحر) سبذ كرمحترزه  
 الحر به هنا وفيما قبله (قوله عليه دخل الخ) متعلق بعزوف المذموم وسبذ كرمحترزه (قوله تعزيرهم) أي قوله  
 وكفه في المقتضى (قوله السداد الخ) أي القدر (قوله اذا اعتيد) أي الضرب فهل كتب فانه لا ضمان اه مغنى  
 (قوله عنه) أي الضرب (قوله والا دعي بقى عنه الخ) عبارة عن المقتضى وقد سبقني عن ضرب الآدمي بالقول اه  
 (قوله في ذلك) أي الهلاك (قوله أول زوجها) أي الامه (قوله في ضربها) الأولى تنبئه الضمير أو دعي كره  
 (قوله قاله البلقيني الخ) عبارة عن النهاية كقوله البلقيني لكن قبله غير الخ والضرب في قاله راجع المشبهه فقط  
 (قوله وقد غيرة الخ) عبارة عن المقتضى وينبغي كقوله ابن شهيدان يقيد بما ذاعن الخ (قوله بما ذاعن الخ) أي  
 معتد اه ع (قوله وكانه) أي الغير أو تحته أي التعبد بذلك (قوله عدى انه الخ) مقول ابن الصباغ  
 (قوله ان أذن الخ) أي السيد (قوله أو تضمنه) أي الاذن في التأديب اه أي اذن السيد في التعليم (قوله  
 فاذا حل الاذن الشرعي الخ) مراده بذلك وان كان في صلاته فصور ان اذن السيد في ضرب عبده كاذن الخ في  
 ضرب نفسه فيشترط فيه ما شرط فيه من التقيد المذموم وفعل عدم الضمان فيما ذاعن الخ النور والقدر  
 كما صرح به غير بل التقيد المذموم في الخرافات أو مؤتمدا كرو في العبد اه رشدي (قوله فكذا  
 اذن السيد المعلق) اعتمدته نهاية أيضا في سم ما نسب في الرض وشرحه ع لوقال المرتضى الراهن  
 امر به أي المروء فضر به فإلت لم يقن لتولده من مأذون فيه كالأذن في الوطع فوطي فاجل بخلاف قوله  
 له أدبه فانه اذا ضرب به فإلت يقن لئلا يؤذن فيه نهائس مطلق الضرب بل ضرب ناديه بدمه اه اذا ضرب  
 الزوج زوجته أو الامام انسانا تعزير أو كسائي اه ويؤخذ منه توجيه الاطلاق وعدم التقيد في الضمان  
 فيه اه (قوله بخلاف ما ذاعن الخ) أي الكامل المذكور ويحتمل ان مرجع الضمير كل من السيد  
 والكامل المذكور (قوله لم يعاند) أي قوله وطال في النهاية وهكذا في نسخ النسخة وكان الظاهر واما  
 اه سيدعرو بصارته المغنى واستثنى الزكسى من الضمان الخ كما اذا عزر والمنع من الحق المتعين عليه  
 مع القدرة على أدائه اه (قوله لتفصل له الخ) عبارة عن النهاية لتفصل له الحق لحقه فيجوز عقابه حتى  
 يؤذي أو يموت كقوله السبكي اه (قوله في عاقب) أي بانواع العقاب لكن مع مراعاة الاثام فلا ينفذ ولا  
 يجوز بالعقاب بالنسبة لم يعين طريقا لخلاص الحق اه ع (قوله حتى يؤذي أو يموت الخ) ذكر  
 وأما ان سيدنا جلاله أول زوجها في ضربها فلا يعين الخ في الرض وشرحه في باب الزمان ما صرحه ع لوقال  
 المرتضى الراهن امر به أي المروء فضر به فإلت لم يقن لتولده من مأذون فيه كالأذن في الوطع فوطي  
 فاجل بخلاف قوله له أدبه فانه اذا ضرب به فإلت يقن لئلا يؤذن فيه نهائس مطلق الضرب بل ضرب  
 ناديه بدمه اه اذا ضرب الزوجة أو الامام انسانا تعزير أو كسائي في باب ضمان المتلفات اه ويؤخذ  
 منه توجيه الاطلاق وعدم التقيد في الضمان فيه (قوله اما معاندان توجهه عليه حتى وامتنع من أدائهم القدرة  
 على سوا طريقه لتفصل له الخ الاعقابه فاجب حتى يؤذي أو يموت على ما قاله السبكي الخ ذكر الشارح في  
 كتاب التلبس في شرح قول المصنف ولو كانت اليدون بقدر المال الخ فانه فان أولي بسع ماله أو كرهه  
 بالضرب والحسب إلى أن يسعيه بكم ضره به لكن يحصل في كل مرتبة حتى يبرأ من ألم الأولى فلا يؤذي إلى ذلك



وأما إذا سرف وظهر منه القتل فإنه يلزمه القودمان يكن والها والأولية المقتضية بالله وتعيينه - كذلك تعزيرها وهو الأشهر وقيل ما دعا فعل الإمام يسمى تأديبا (وولد) أي الإمام أو أتباعه يصعب بناؤه المعقول وعملها اذان أو ضلوف في تعريض أو شديدا ورو وكثيرا (مقدرا) لافهمه لا ادخلوا يكون الاكداف ويصعب ان يحقر به عن حد الشرب فإن خبر الإمام نفسه من الأربعين والثمانين غيره غير مقدر بالنسبة لارادهم ان كان مقدرا ان كل من الأربعين والثمانين منصوص عليه بحكم (فإن خلا (١٩٣) ضمانا) اجماع اولان الحق قتله (وفي

الشارح في كجلبه التفليس في شرح قول المصنف ولو كانت البرية بقدر المال الخصاص فان أتى بسم الله  
أو كرهه بالضرب والحبس إلى ان يسمع يكرهه لكن يعمل في كل مرة حتى يبرأ من ألم الأولى لتلاي يزدى  
إلى قتله خلافا لما طاله السيكي ومن تبعه اه فقد سلف هذا السيكي وقد نشره بذلك قوله على ما قاله  
السيكي فان مثل هذه العبارة في فهمهم تشعب بالترى منه اه سم **(قوله وأما إذا سرف)** أي من ذكر  
من الولي والوالد والزوج والمعلم **(قوله ونظر منه)** أي من الاسراف في التنزير **(قوله وأما والديه الملقطة)**  
أي أن كانوا لادناه عهد **(قوله ونسبته)** أي التي في المقتنى **(قوله ونسبته في ذلك)** أي من ضرب الولي  
والزوج والمعلم تنزير اه والاشهر أي أشهر الاصطلاح من اه معنى **(قوله وأما فعل الامام سعى ناديا)**  
أي لاتنزيروا وتخصم لفظ التنزيير بالامام ونائبه اه معنى **(قوله أي الامام)** أي القول والنسب تنقضي  
النهاية الاقوية وعمل خلاف في المتن وقوله وهذا الذي **(قوله وهما)** أي الامام ونائبه **(قوله المرادان)**  
أي على هذا اه سم **(قوله ولو في تصور مرض)** أي القول والنسب تنقضي في المتن الاقوية وذكر هذا في  
المتن وقوله وهذا الذي المتن وقوله بان النص في المتن **(قوله ولو في عزم مرض)** غايته في المتن **(قوله الحمد)**  
مفعول مطلق لضرب وكان الاول لفظ **(قوله بتدور)** متعلق بمضارع **(قوله وأجمع الصلابة)** عبارة  
النهاية واجام الصلابة اه **(قوله ان متغدا)** أي حشايا بالخر **(قوله والي)** أي وان جو زناه بالسباط  
وبغيره اه معنى **(قوله وذو كره)** أي قول المصنف وكذا أو بعون الخ **(قوله ونظره)** أي بان خلاف الخ  
وعلى هذا سبب الخلاف في الجسع فيقتضيهل يعارض ذلك قوله السابق فلا ضمان اجابا اه سم أتولو وكذا  
بتدلال المقابل المشهور والقائل بالفتيان بان التدوير بالابيعين اجابا في الثاني منها يقول أي في مقتضى  
عدم الجريان (قول المتن في هذا العدد) أي سقط الأكثر بعد الجلائن نظر الزائد فقط وسقط الباقي  
اه معنى **(قوله غائله)** أي الضرب وكذا ضمير عليه **(قوله وهذا الخ)** أي بالتعليل المذكور **(قوله)**  
ان عمل ذلك أي القولين اه عرش **(قوله والي)** أي بان ضرب به بعد انقطاع الأول اه سم **(قوله ومن)**  
دنه كله الخ اه أي لانه حيث كان الزائد بعد ذلك الأول كان ذلك عرش تنقضي لانه الهلاك على الزائد فقط  
اه عرش **(قوله في الخ)** صارت في المتن وتشكل بعضهم الاول بان حصة السوط الحلاوي والاربعين مثلا  
لأنه سوي صفة السوط الاول لان الاول صاف يدنا صافه قبل أن يؤخره بالضرب بخلاف الاخرية صفة صلاف  
بأنه ضعف باربعين ولكن الاصح قطع النظر عن ذلك اه **(قوله جالمة)** الاول العطف **(قوله وهو)**  
الخ قوله أي عدلوا وانه في المتن الاقوية والمكتوبة قبل في فعلها التي المتن وقوله أوليكن إلى  
لان ذلك والى قوله وبهذا في النهاية الاقوية ولو احتمل انما يظهر وقوله وان نازع فيه القتيبي  
وقوله وجعل حال الترتل فيما يظهر **(قوله بالغ الخ)** أي كل منهما **(قوله ولو لمعها)** وموصي باعتبارها  
بعبدت الموصي وقبل اضافتها يتوهم في ان مثله المذكور صفة من اشتراط بشره اعتاقته ما يتقى سم  
خلافا لما طاله به السيكي ومن تبعه اه فقد سلف هذا السيكي فان مثل هذه العبارة في فهمهم تشعب بالترى  
منه **(قوله وهما المرادان)** أي على هذا **(قوله ونظره)** أي بان هذا الخلاف الخ على هذا سبب الخلاف في  
الجسع فيقتضيهل يعارض ذلك قوله السابق فلا ضمان اجابا اه **(قوله والضمن الخ)** أي بان ضرب به بعد  
انقطاع الأول **(قوله في)** صفة لمع أي كانت فيه

( ٢٥ ) - ( شرواني وابن قاسم - تاسع )  
 مقرر الزنادقة في أم الأول والأخميند ونيكها فطعا قبل الجزة  
 الحادي والأربعون ماطر الألباء ضعف البدن فكيف بساوي الأول وهو قد صاف يدنا صفا ويحيا بان بهذا تقاوت سهل فستساقيه  
 وبان الضعف تشا من مسقق فل ينظر اليه ( ويحمران ) أي القولان في تأذف حلا أحوادوا ثمانين ) سوطا فبان في الإلهام يح جز من  
 أحوادوا ثمانين جزا وفي قول نصفه وكذا في بكر في جلدنا منوعرا ( واسحق ) وهو الحر والمكاتب البالغ العاقل ولوسها ( قطع ساعة )

بكر السنين ما يخرج بين الجلود والدم من الحصة الى البلعنة فبه نفسه أو ما أدونه أزاله السنين من غير ضرر وكالفصد وشمل في جميع ما يابى  
العضو المتأكل (الاضوفة) من حيث قطعها (الاحطرق في تركها) أصلا بل في قطعها ولو احتسب الاضطرار (أو) في كل من قطعها وتركها خطر  
لكن (الاحطرق قطعها) كثر منه (١٩٤) في تركها فيمنع القطع في هاتين الصورتين لأنه يؤدي الى الهلاك بخلاف ما إذا استوى أو ان

تأخر وقسمه البلعني أو كان  
الترك أخطر أو أخطر فيه  
فقط أو لم يكن في القطع  
خطر وجعل حال الترك  
قيما يظهر أو لا يظهر في واحد  
منهما فيجوز قطعها لأن فيه  
غرض من غير أن يأتى  
الهلاك ويثبت البلعني  
وجوبه إذا قال لا يلزم  
عدمه يؤدي الى الهلاك قال  
الأفرغى ويظهر الاحتفاء  
بواحد أى عدلوا بترؤنه  
يكفى علم الولي فيما يأتى أى  
وعلم صاحب السلطان كان  
فيهما هليل ذلك (لاب  
وجد) لا يبرأ ولا يلحق  
بهما السيد في حق والدم إذا  
كانت قيمة ولم تقيد بذلك  
في الزم بولائه أهل (قطعها  
من موى وجب مع الخطر)  
في كل لكن (ان زاد خطر  
الترك) على القطع لم يمتد  
ماله إليه أولى بخلاف ما إذا  
انحصر الخطر في القطع أو  
زاد خطره اتفاقا أو استويا  
وفارقا المستقل بأنه يتغير  
للزندان وما يعتاق بنفسه  
ملا لا يقتصره فيما يتعلق  
بغيره (لا) قطعها مع خطر  
فسيه (سلطان) ونوابه  
ووصى فلا يجوز لأذليس لهم  
شقة الابواب الجسد (له)  
أى الأصل الابواب الجسد  
(ولسلطان) ونوابه والوصى

(قوله بخلاف ما إذا استوى أو ان تأخر وقسمه البلعني أو كان الترك أخطر أو أخطر فيه فقط أو لم يكن  
الترك أخطر أو أخطر فيه فقط أو لم يكن في القطع خطر وجعل حال الترك قويا يظهر أو لا يظهر في واحد  
منهما فيجوز قطعها لأن فيه غرض من غير أن يأتى الهلاك ويثبت البلعني وجوبه إذا قال لا يلزم عدمه يؤدي الى الهلاك قال  
الأفرغى ويظهر الاحتفاء بواحد أى عدلوا بترؤنه يكفى علم الولي فيما يأتى أى وعلم صاحب السلطان كان فيهما هليل ذلك (لاب  
وجد) لا يبرأ ولا يلحق بهما السيد في حق والدم إذا كانت قيمة ولم تقيد بذلك في الزم بولائه أهل (قطعها من موى وجب مع الخطر)  
في كل لكن (ان زاد خطر الترك) على القطع لم يمتد ماله إليه أولى بخلاف ما إذا انحصر الخطر في القطع أو زاد خطره اتفاقا أو استويا  
وفارقا المستقل بأنه يتغير للزندان وما يعتاق بنفسه ملا لا يقتصره فيما يتعلق بغيره (لا) قطعها مع خطر فسيه (سلطان) ونوابه  
ووصى فلا يجوز لأذليس لهم شقة الابواب الجسد (له) أى الأصل الابواب الجسد (ولسلطان) ونوابه والوصى

مع  
بالحال فان فعله فسرى النفس اتقص من الاجنبى ويثبت الزكشى في الابواب الجسدا سواء عدم الدواعى للظاهر فتغير طامرى في ولاية الشكاح  
وقد انظر اما أولا فانما يتوهم ذلك حيث اعتمد مع فتنه

أما إذا شهد به خبيران فلا حرج للتقيد بذلك وأما إذا تناقض الفريقان فضع لأن الألباء عدوا وقد يتساهل في الكف عن العمل كذلك كما يروى في **الشافعي** قالوا جسيما أطلقوه مهران (و) ابن ذكر (خصوصا) وهو مهران كل علاج سلم عادة آثار به طبيب لنفعه (قائلا) المولى يعاقر من هذا الذي هو قطع السلعة أو الفصد أو الحامه وتولمها في معانها (فلا ضمان) بدتولا كقوله (في الأصح) للثلاثين من ذلك فتنصر المولى ثم صرح الغزالي وغيره بوجوب متعقيب الفصد الصبي أو الصبيعة قال الأيلام لم تدع الحاجة قال الغزالي لا (١٩٥) أن يثبت فحين جهة النقل وخصه ولم

وهذا يشاهد إذا كررنا ضمة نوالوا يمين حيث مطلق الخ ل غير رأيت أركض استدل الجواز بحاق حديث أئمر وعق الصبح وهو قوله صل على النبي يوم لمعاشة كنت لك كغيره ولا أئمر وعصم قوله أناس يعلم أن من صلى أذني انتهى وفيه نظر يتلقى بماء كراق حديث النساء في فرض صلاة الخ ل حديثه على أن أذهبا كانتا غير متين وأنها صلى على النبي يوم لها وجهها بلها وجه محتمل إلا بد من خر فوافقت تقرر أن وجود الخ ل فيه المليل على حل ذلكا الطريق السابق ويظهر في حق الألف بطلان تفصيل قيسين فضا وأخذنا به إجماع مطلقا لأنه لا يمتنع

في ذلك يغتر لاجله الا عند فرقتيه ولا عند مذهب العرف العام بخلاف ما في الاذان فانه من بنه لنفسه في كل محل والحاصل ان الذي يمتحن على التواضع حرم ذلك في الصبي مطلقا (١٩٦) لانه لا حاجة فيه يغتر لاجله الا في التعذيب لا نظر لما يترجم منه في يتقى خضام

صغير لان الحق لا يراه في  
فيه بالنسبة اليه يغتر  
هو من خاص وهو لا يعتد  
به لافي الصبي لا يعرفه  
ز ينه مطلوب في حقهم قدما  
وحدثا وقد جوز صلى الله  
عليه وسلم العباد لهم المصلحة  
فكذلك اذا و انما يجوز الاثم  
لولا ما صرف ماله ما فيها  
يتعلق بزنيها ليسا غيره  
مما يدور الزواج في خطبتها  
وان ترتب عليه فوائد مال  
لا في مقابل تقديم المصلحة  
المذكورة فكذلك اذا بقي  
ان يغتر هذا التعذيب  
لاجل ذلك على انه تعذيب  
سهل محتمل وترا من سرعا  
فلم يكن في تقصيره تلك  
المصلحة مقصودا فوجه قائل  
ذلك فانه مهم (ولو فصل  
سلطان) امام او نائبه او  
غيرهما ولو ابا (بسي) او  
مجنون (ما من) منه فوات  
(قدية مغلظة في ماله) لتعديبه  
لا فوداشة الاصلاح الا  
اذا كان الخوف في القطع  
اكثر والقاطع غير باع  
ما قطع به المأوردى (وما  
وجب بخطا امام) او نوابه  
(في حقد) او تغزير (وحكم)  
في نفس او نحوها (فعلى  
عاقلة) كغيره (وفي قول  
في بيت المال) ان لم يظهر  
منه تقصير لان خطاه بكثر  
لكثرة الوقائع بخلاف غيره

والكفارة في ماله تعاقبا وكذا الخطأ في المال (ولو حده بشهدين) فاستمنه (فيما) غير مقبولى الشهادة كان باها شروط  
(عدن) او نبيس او امرأهتين او فاسقين او امرأتين او بان أحدهما كذلك (فان قصر في اختيارهما) بان تركه بالسكينة لخطاه الامام  
(فالضمان عليه) فودا وغيره ان تعمد

والأفعلى عاقلته وتعتبر الامام هذا وقد تغلغل الاخرى في القود باله يدربا بالتمتداهما وغيره قبلهما ثم رأيت البعثى صرح به فقال ليس  
مودة للينة التي لم يبعث عنهما نبهة (والا) بقصر في اختيارهما بل ببحث عنه (فالقولان) أظهرهما ان العثمان على عاقبته والثاني في بيت  
المال (فان ضمناعاقلة أوديت مال فلا رجوع لاحدهما على العبدن واليمين في الاصح) (١٩٧) لزعمهما الصدق والتدعى هو الامام

بعدم بحث عنهما وكذا  
الراشقان والفاشقان غير  
المجاهرين بخلافهما  
فيرجع عليهما على القول  
الباستحلالان الحسك  
بشهادتهما يشعر بتدليس  
وتفريق بينهما حتى يزيلان  
الفرض انه لم يقصر في  
البحث عنهما (ومن) عاجل  
كان عجم أو فسد باذن  
معتبر من جازة تولى ذلك  
الحاصل ثلث (لم يضمن) والا  
لما تولى أحد ذلك وكربان  
سريع ليس من يضمن  
الطبيب هلاك وهو من أهل  
الحذق في صنعتهم يضمن  
اجماعا والاضمن قودا وغيره  
لتفسيره قاله الزركشي  
وبغيره وفي رواية لاقته ابن  
الصلاح بان شرط عدم  
ضمنه ان يبين له المرض  
للمروا ولا لم يتناول اذنه  
ما يكون سببا لالتلاف لان  
مطلق الاذن تقيد بالقرينة  
بغير الخاف وبجواب جعل  
كلامه على غير الحاذق  
ويظهر انه الذي اتفق أهل  
فمنعني الحاطة به بحيث  
يكون خطأ فيه فمأذرا جدا  
والطبيب فيما ذكر  
المرضى بل هو من المراده  
كأنه كمال (وتسل جلاذ  
وضربه بالمرء الامام كما شجرة  
الامام ان جعل ظلمه) كان

شر وط العبدان كان التعذيب بما يقتل غالبا اه سددع (قوله والا فعلى عاقلته) أى وان لم يتمدها  
سم قال الرشدي انظر ماصورة العمد وغيره والذى في كلام غيره انما هو الردف وما ذكره بل بوجوب  
القود والادبية اه (قوله هذا) أى قوله بان تركه ما كفى (قوله ويندفع الخ) هذا يتوقف على ان مالكا  
وبغيره ما يقولون بالقبول عند البحث في الجثة وانما تولى البحث أصلا لتقبل شهادته وهو خلاف المفهوم  
من كلام الاخرى اه ع (قوله اذناك وغيره) يقبلهما) يعني العبدن اذنه الذي في كلام الاخرى  
اه وشدي (قوله (r) قبلهما) كان الظاهر التنبهة أو الجمع (قوله صرح به) أى بما تضمنه الجواب  
الذكر ومن عدم الشبهة (قوله بل بحث الخ) عبارة عن الغنى والاضمن بل يضمن بذلك وسعه اه (قوله غنه)  
كان الظاهر عنهما كما عر به فيما بان (قوله قولان فان ضمناعاقلة) أى على الظاهر أوديت المال أى على مقابله  
مغنى وعش (قوله بعدم بحث عنهما) كان المراد بعدم كل بحث عنهما لقوله السابق بل ببحث عنه اه سم  
قال الرشدي وعبارة تكرر وكفى وقد نسب القاضي الى تقصير في البحث اه (قوله كذا الراشقان) الى قوله  
وذكر ابن سريج في المغنى الا انه لا يفرض الى المتن (قوله وكذا الراشقان) أى والصدوان اه مغنى  
(قوله والفاشقان الخ) أى والمرآت اه أسنى (قوله بخلافهما الخ) أى المجاهر من الفسق ولا يقالان  
الذى كالتجاهر لان عقيدته لا تخالف ذلك (تسبه) اه أفهم كلامه أنه لا ضمان على المزكين وهو ما في أصل  
الروضة ان البراقين قبيل الجعاري لكن في أسماها في القصص ان المركز الرابع يتعاقب به القصص  
والضمان في الاصح وهذا هو المتمد كقوله بعض المتأخرين اه مغنى (قوله يعتبر) مستغنى عن لسان يضمن عنه  
قوله أى جاز الخ (قوله المتن يضمن) أى ما يؤول لضمان لم يغنى فان أخطأ ضمن وتحملة العاقلة كائن عليه  
الشافعي في الخلفان قال ابن المنذر وأجوع الى أن الطبيب اذا لم يتعلم يضمن اه مغنى أى اذا كان من أهل  
الحذق اه سلطان جلاز التهاية ولو أخطأ الطبيب في المعالجة وحصل منه التلف وجبت الدية على عاقبته  
وكذا من طبيب يفسر علم كقوله في الاثوار اه وبعبارة عش قوله لم يضمن أى اذا كان عارفا وظاهرا بولو كان  
كافر لعدم تفسيره المعالجة ولا يلزم من جواز معالجته وعدم ضمانه قبول خبره ويعلم كونه عارفا بالطالب  
بشهادة عدلين عالين بالطب غير قنوه ينفى الاكتفاء بشهره بالمر فتم ذلك لكثرة الشفا بمجالسته وقوله  
وكذا أى تعبد الدية على عاقبته اه (قوله ويجاب بعمل كلامه الخ) والحاصل على هذا أنه ان عينه  
للمريض الدواء فلا ضمان مطلقا والا فان كان مائة فلا ضمان أو غير ذلك فقبله الضمان اه سم (قوله  
بعمل كلامه) أى ان الصلاح (قوله فضمن الامام) الى قوله وتسلم في المغنى (قوله فضمن الامام) قودا  
وبما اه مغنى (قوله عنه) أى نحو الجاند (قوله ليس له) أى لم يضمن في هذه الصورة اه عش (قوله وأقره  
الخ) اعتمد المغنى والاسنى والراى (قوله ان مثل ذلك) أى في ضمان الامام دون الجلاذ اه عش (قوله  
وتسلمه الخ) يبنى فرض الكلام في غير الانجمي الذي يعتقد وجوب طاعة الاسر اما هو فالضمان على  
آمره اما ما كان وغيره اه عش (قوله وجوبه) أى المال عليه أى الجلاذ اه عش (قوله بان علم) الى قوله  
(قوله والا فعلى عاقلته) أى والا يعتمد (قوله بعدم بحثه) كان المراد بعدم كل بحث لقوله السابق بل ببحث  
عنه (قوله على المنقول المتمد) عليه مر (قوله لان الفرض الخ) قضت عدم الرجوع عليهما في الشق  
الاول وهو ما اذا قصر في اختيارهما بان تركه لم يعتمد (قوله والا لم يتناول اذنه ما يكون سببا لالتلاف الخ)  
في الاثوار ما تمة ولو أخطأ الطبيب في المعالجة وحصل منه التلف وجبت الدية على عاقبته وكذا من طبيب غير  
علم اه (قوله ويجاب الخ) بالحاصل على هذا انه ان عينه للمريض الدواء فلا ضمان مطلقا والا فان كان مائة

اعتقد الامام قصره في الجلاذ (خطاه) فضمن الامام لا لجلالته لئلا تلو تلو رغب الناس عنه ثم سرحه ان بكفر في القتل ونقل الاخرى  
عن صاحب الرواى وأقره ان مثل ذلك ما لو اعتقد وجوب طاعة الامام في العصب لانه ما يخفى انتهمى وتسلمه فوما يكون شهادتي دفع  
القود لا لا الجوع حيث لا يرى يقبضه وهو عليه وليس على الامام شي الا ان أكرهه كقوله (والا)

بان علم ظلمه أو خطأ كان اعتقاد حرمته (١٩٨) أو اعتقدها الجلا ودوحه وقته أمثالا لامر الامام (فالقصاص والضمان على الجلا د)

المتروك يعيب في المنفى (قوله بان علم ظلمه أو خطأ) أشار به الى ان الواو في قول الصف وخطأ يعني (قوله كان اعتقاد حرمته الخ) عبارة لغوية في قول الصف ووجب نفسها تنبيها على ما ذكر في الخطأ في نفس الامر فان كان في محل الاجتهاد قتل مسلم بكافر وحرم بعد فان اعتقدا أنه غير بائرا أو اعتقدا الامام جواز دون الجلا فان كان هناك اكراه فاضمان علىهما والاقول الاصح وان اعتقد الجواز فلا ضمان على أحد وان اعتقد الامام المنع والجلا د الجواز فيقتل بينا على ان وجهي في عكس موضعنا الامام لان الجلا د يختار علم بالحال فهو كاستقلال كذا في الز وخطأ أصلها ما مضى حرم به جمع اه وكذا في الرض وشرحه الا قوله فقبل بذنا ما لم يفتقر ما به فقله الجلا د لا باعتقاده فلا قصاص عليه بل على الامام اه (قوله أو اعتقدها الجلا د الخ) أي ولم يعتقد وجوب طاعة الامام في المعصية أخذنا مما سارنا نفا (قوله ثم عليه) أي الجلا د ان كان من حق علم الحال ان عتق مغني وأسنى (قوله فان أكره الخ) هذا مشكل في ضمان الامام وقته فيما اذا اعتقد الحرم للجلا ودوحه اذ كلف بضمن الامام ويقتل بسبب الا كراهي فصل بعته رحمه كان كان الامام يرى قتل الحر بالعدو أو المسلم بالذمي فأكراه عليه لم يمتد له بالشرع فيضمن ولم يقتل فلتأمل اه سم وقد جعل بيان ضملته وقته لتسليم كراهي الجلا د في ضملته وقته لا لتسليمه بذلك في قتل مقتول الجلا د (قوله قطع سر المولود) الى قوله لحسن في داو وفي النهاية الا قوله وهذا كما لا يجب وقوله وروى أو داو الى المتن (قوله قطع سر المولود) الاو سر المولود عبارة مختارة والسر بالضم مقطعة القابلة من سره الصبي والسرقة لا تقطع وانما هي الموضع الذي قطع منه السر انتهت اه ع (قوله فان فرط) أي من علم بذلك أي يقطع السر بعد شعور بهما (قوله فن عليه) ومنها القابلة اه ع (قوله فان فرط) أي من علم به (قوله لم يقطع السر بعد شعور بهما) فلو كان الصبي واختلاف الما وشره القابلة مثلا في أنه هل مات لعدم الباطن أو حكمه أو غير ذلك صدق مدعي الباطن أو حكمه لان الأصل عدم الضمان وقوله ضمن أي بالذمي على عاقبة وقوله وكذا الوالي أي فمما لو أهمله فلم يحضره من يفعل به ذلك اه ع (قوله بالذمي) أي بالذمي على عاقبة وقوله يحكم القطع الخ (قوله الرجل والمرأة) الى قوله وبه يعلم في المنفى الا قوله وقد يجمع الى وروى وقوله ودلالة الاقتناع الى وقيل وقوله وفروا به أمرى الى وجه وقوله وتسمى الى قال المصنف (قوله ومنها) أي من مله ابراهيم (قوله الختان) أي وجوبه كما في شرح المذهب يدل على المدعي اه يعبري (قوله اختن الخ) أي ابراهيم اه ع (قوله وضع ما تفرع من) أي وضعه اختن وعبر ما تبالغ (قوله حسب) يعني مبنى على حساب عمره (قوله بالقدوم) بتقيد الدال وقد تشدد اه قالوس (قوله آله الخ) يعني بغيره وهى مخففه قال ابن السكيت لا تفل قدوم بالتشديد والجمع فدم انتهى مختاراه اه ع (قوله أتق عتق الخ) عبارة تافهة الى الله عليه وسلم أمر بالختان وجلا سلم قتاله أتق الخ والامر بالوجوب خرج الخ (قوله خرج الأول) أي الامر بالقاء الشعر عن حقيقة (قوله الثاني) أي الامر بالاختنات (قوله على حقيقة) من الوجوب اه سم (قوله وقيل واجبا الخ) وقيل هو منتقل الى الحسن فدا سلم الناس ولم يختنوا اه معنى (قوله ومن الخ) عبارة لغوية قال المصنف الطبري وهو قول أكثر أهل العلم اه (قوله تشبا الخ) فاذا قطع حتى أصلها كالتوبة اه معنى (قوله وقيل اه) أي المقتول اه ع (قوله أسمى) من الاشباع فلا ضمان أو غير ذلك فقله الضمان (قوله فان أكره ضمان المال وقتلا) هذا مشكل في ضمان الامام وقته فيما اذا اعتقد الحرم للجلا ودوحه اذ كلف بضمن الامام ويقتل بسبب الا كراهي على فعله لم يتدخله كائن كان الامام يرى قتل الحر بالعدو أو المسلم بالذمي فأكراه عليه لم يمتد له بالشرع فيضمن ولم يقتل فلتأمل (قوله ويجب قطع سر المولود) قال في شرح الرض والان وجوبه على الغير لا يشعل الا في الصغير كذا قاله الزركشي اه وفي قوله كذا اشار الى التسمية بمولود وجهه انه لا مانع من الله فغيره تعالى بالابو غ فيجب عليه كالتختان (قوله فبقى الثاني على حقيقة) من الوجوب

بأن علم ظلمه أو خطأ كان اعتقاد حرمته (أن لم يكن كراه) من جهة الامام لتعديده فان أكرهه ضمنا المال وقتلا (ويجب) قطع سر المولود بعد ولادته بعد شعور بهما لتوقفا مسائل الطعام عليه والمخاطبة هنا الولي أي ابن حضره والا فمن علم به عتقارة وكفاية أخرى كذا جعلناه واجب فو روى لا يقبل التأخير فان فرط فليحكم القطع أو نحو الرضا به ضمن وكذا الوالي وهذا كما يظهر وان لم أوه ويجب أيضا (ختان) المرأة والرجل حيث لم يولد لغيره من لقوله تعالى ان اتبع مله ابراهيم حنيفا ومنها الختان اختنوه وروى ابن عثيمين سنة وضعه مائة وعشرون لكن الاول اصح وقد يجمع بان الاول حسب من حين النبوة والثاني من حين الولادة بالقدوم اسم موضع وقيل آله الخبار وروى أو داو أدنى عندك شعر الكفر واختن خرج الاول لا لبس لبق الثاني على حقيقة ودلالة الاقتناع ضعيفة كتحقق في الأصول وقيل واجب على الرجال سنة للنساء ونقل عن أكثر العلماء ثم كيف ينفي المرأة بجزءه أي يقطع جزء يقع عليه الاسم (من المعصية) الموجودة (بالعلاج الفرج) فوق ثيابها لول تشبه عرق الديك يسمى البظر وعرجة مقبوحة فمجمعا كنه قال المصنف وقيل اه افضل لخبر أو داو وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال فاختنانه أسمى

ولا تنهى فانه اخطى للمرأة أو حب لبل أو علة يادى في ذلك الجماع وفي رواية أخرى الوجه (١٩٩) أي أنكر لما هو منه (وفي الرجل

بقلم) - جمع (ما ينطى) - حقيقته حتى تنكشف كلها - وبه يعلم أن غرضه لم تقتل حتى انكشف جميع الحشفة فان امكن قطع شيء ما يجب قطعه في اختان منها دون غيره أو حب لا نظر لذلك التقلص لانه قد زول فستر الحشفة والأسفل للوجوب كقولهم لا تخنونا وقد كثر اختلافنا في أحوال الحفاظ وأهل السير في ولادته على له عليه وسلم لا تخنونا بآله ولا تخنونا بكتلاته تشتر شيئا ولا تخنونا بكتلاته حين طهر قلبه وان عبد المطلب ختنه يوم سابعه لكن لم يصح في ذلك شيء على ما قاله غير واحد من الحفاظ ولم ينظر المقول الحاكم أن الذي توارثته الرواية أنه ولد مختنونا من أطال قرده الضبي ولا تصح الضاء حديث ولادته مختنونا أنه ثبت عندهم ضعفه والأوجه في ذلك الجميع بأنه مختنن كان هنالك نوع تقتل في الحشفة فنظر بعض الرواة للصورة فقاموا اختاناً وبعضهم الحقيقة فقاموا غير ختان وقد قال بعض المحققين من الحفاظ الأتية بالصواب أنهم ولد مختنونا وانما يجب الختان في شيء (بعد البواغ) والعقل إلا تكلف قبلها ما يجب بعدها والآن خفف عليه من غير حتى يلبس على الظن سلامته

أى خذى من البئر قليلا (قوله ولا تنهى) أى لا تنهى (قوله وفي رواية) أى يدل أخطى للمرأة (قوله) أى أكثر الخ (تفسير لكل من رواه أخطى للمرأة أى الوجه (قوله لانه) أى ما وجهه الله معنى (قوله جميع) أى قوله وسكتوا على في النهاية الآخرة وقيل يختن إلى ومن به ذكر أن قوله وبغيره إلى المتن (قول المتن ما ينطى حشفته) وبني أي أنها إذا ثبت بعد ذلك الاختيار أو التحصيل الفرض بما فعل أولا أه عش (قوله حتى تنكشف كلها) فلا يكفي قطع بعضها ويقال لذلك الحشفة المقطعة اسم وبمعنى (قوله منها) أى الفرة (قوله وجب) أى قطع ذلك الشيء (قوله ولا) أى وإن لم يكن يقطع شيء الخ (قوله وقد كثر اختلاف الروايات) عبارة بالمعنى (قائده) أول من ختن من الرجال إبراهيم صلى الله عليه وسلم ومن الأماث هارون صلى الله تعالى عنها تليق من أدم مختنونا ومن الأنبياء مختنونا ثلاث عشرة شيخ ونوح وهو ذو صالح ولوط وشعيب يوسف موسى ومحمد مان وزكريا وصفي وحظف بن صفوان ونيبنا صلى الله عليه وسلم ثم ذكر وروايت مختنن جبريل وختن عبد المطلب (قوله كثر اختلاف الروايات) وقدر قطعهم الشج على السعودي فقال فآدم شئت فروح نبيه \* شعب لوط في الحقيقة قد تسلا وموسى وهو ذو صالح بعده \* يوسف زكريا فافهم لتفضلا وحظف يحيى سليمان مكمل \* لعندهم والخلفاء ما ن تسلا ختم الجميع الأنبياء محمد \* عليهم سلام الله مسكا ومنذلا ومنذرا لاسم لعود الخور أه عش (قوله وان جبريل الخ) أى وجماع الخ (قوله في ذلك) أى في شأن ولادته صلى الله عليه وسلم مختنونا (قوله غير واحد) عبارة بالنهاية جمع أه (قوله ولم ينظر) أى الحفاظ القائلون بذلك (قوله لود) أى الحاكم (قوله ولا تصح الضياء الخ) أى الحاكم (قوله والأوجه في ذلك الجميع) عبارة بالنهاية ويمكن الجميع أه (قوله بأنه مختنن أنه كان الخ) هذا التام في الجميع بغير رواية ولادته مختنونا وبغير رواية وأبي ختن جبريل وختن عبد المطلب أه رشيدى (قوله وقد كثر بعض المحققين الخ) بمعتمد أه عش (قوله وانما يجب) أى قوله كفاية في المتن الآخرة وبغيره إلى ومن به ذكر أن قوله وبغيره إلى المتن وقوله وبذلك يكرر وقوله وجب على وجهه لا يجب (قوله في) فمن مات بغير ختان لم يخن في الأصم وقيل يختن في الكبير دون الصغير أه معنى (قوله والعقل) أى واحتمال الختان معنى وأسنى (قوله فيجب بعدهما) والآن خفف الخ عبارة الروض مع شرح ولا يجوز ختان ضعيف خلقة يتخاف عليه منه فيترك حتى يلق على الظن سلامته فان لم يخفف عليه منتهى ما أخيره حتى يجهله أه زاد المسمى قال البلقيني وهذا شرط لاداء الواجب لانه شرط للوجوب أه (قوله ان خفف عليه الخ) أى البالغ العقل (قوله بامرهم الخ) عبارة بالحق والروض مع شرحه تتمتع بغير الامام البالغ العقل إذا علمه وامتنع منه ولا يضمنه شئ من أمان الختان لانه مان من واجب فلا وجه لأجره الامام فتن أو ختنه أب أو جد في حار ورد شديد فان وجب على الامام دون الأب والجد نصف الضمان لأن أصل الختان واجب والهلاك حصل من مستحق وغيره وبما قال الحدان استغناء على الامام فلا يؤخذ بما يقضى الى الهلاك والختان يتولا المختنن أو ولادته غالبا فإذا لم يشرط في سلامة العاقبة وبذلك علم الفرق بينه وبين الوالد في اختان أه (قوله وبامرهم) أى وجوب أه عش (قوله جئت) أى حين غلبه ظن سلامته منه (قوله ولا يضمنه) أى بالاجبار (قوله ان أمان) أى بالختان (قوله الآن يعلوه) أى يفعل المتع الختان باجبار الامام (قوله) (قوله فان امتنع أجبر ولا يضمنه مان أمان الان يعلوه في شدة حر أو رد الخ) عبارة الروض فلا أجبر الامام أو ختنه الأب أو الجد في حار ورد شديد من فبان وجب على الامام قطعاً أى دون الاجبار والجد نصف الضمان ومن ختن من لا يضمنه فلتأخر من كان أباً أو جدا ضمن المال أو من يضمن وهو ولي فلا ضمان أو أجنبي فالقصص أه انظر قوله وألا قطعاً وانما يضمن المال وكان الأول مخصوص بالبالغ والناهي

و بامرهم به يند الامام وان امتنع أجبر ولا يضمنه مان أمان الان يعلوه في شدة حر أو ورد

فلزمه نصف صغانه ولو بلغ جنونا لم يبحضناه وافهم ذكره الرجل والمرأة أنه لا يبحض ختان الخنثى المشكك بل لا يجوز لامتناع الجرح منع الأشكال وقيل يفتخر جناه بدواغوغو وجمان الرفعة فعليه بدواغوغو أو بشرى أو أمتهنصه فان عجز أو لا رجل أو امرأة للضرر وروى يؤخذ منه أن البالغ لا يجوز لفتر حليته فختانه الآن عجز عن زوجة أو شرأة فتعصه بنوق إسماعله أن كان ثم أمتهنصه مداواة علة بفرج حمل بغيره أو لونه لغيره إلا أن عجز عن (٢٠٠) شرأوا من له ذكر أن عاملان يختنان فإن عجز الأصلى منهما فهو فقطان شلف الخنثى

ودفعه بنوعه من ماهر آخر  
السرقه باله لا تعدى هافله  
مناسبه التقليل بخلافه ثم  
(ويندب تحييله في سابعه)  
أي سابع يوم ولادته للغير  
الصحيح أنه صلى الله عليه  
وسلم ختان الحسنيين وحى  
الله عنهما يوم سابعهما وبه  
يرد قول جمع لا يجوز وقوله  
لأنه لا يطبقه ويكره قبل  
السابع فإن أخرجه عن في  
الاربعة والافى السنة  
السابعة لنها وقت أمره  
بالصلاة وفي يومه معتقل  
عشر سنين ورد بغيره  
للإجماع ولا يحسب من  
السبع يوم ولادته لأنه كلما  
أثرك أن أخيه إسلاما وبه  
فارق العتقة لأنها بر فندب  
الاسراع به قال ابن الحاج  
المالكي وبن ابن الظاهر  
ختان الذكر وواخاه  
ختان الأنثى كذا نقله جمع  
مناعه وسكتوا عليه وقوله  
نظر لأن مثل هذا لما ثبت  
بدليل ورد عنه صلى الله عليه  
وسلم فإن أريد بذلك أمر  
استحسان لم يناسبه الجرح  
وبنيته وظهر كلامهم في  
الولائم أن الظاهر سنة  
جهه الآن يقال لا يلزم

فلزمه (أي الامام) (قوله نصف صغانه) أي والنصف الثاني هدر أه عس (قوله ولو بلغ جنونا) (قوله) يفتخر وقوله والعقل ولو قال بالجنون الخ كان أولى أه عس (قوله فعليه) أي ماهر جمان الرفعة (قوله) بدواغوغو أي الخنثى المشكك (قوله أو بشرى الخ) عبارة بغيره والابشرى الخ (قوله فان عجز) أي عن الفعل بنفسه ونحصل الامة (قوله ولا ماهرة أو رجل الخ) أي كالتعظيم أسمى ومعنى (قوله ان البالغ الخ) انظر التقديده مع ان غيره كهو في حومة النظر إلى فرجه أه سم (قوله هن عن زوجة) (قوله عاملان) قال في الروض وهل يعرف أي العمل بالجماع أو بالبول وجهان قال في شرح حمزم كالروضة في باب الفسل بالثاني ووجهه في التحقيق سم على ج ومار جع في التحقيق معتد أه عس (قوله فهو فقط) أي فالأصلى يبحضه فقط (قوله ويرفع بغيره الخ) قد ينقض هذا الفرق يختنان الأصلين جميعا وعدم قطعهما في سرة واحدة أه سم (قوله وبه) أي بذلك الخبر (قوله ويكره الخ) أي على الأول أه عس (قوله) بالساعة أي والطهارة أه معنى (قوله من السبع) الأول من السبعة (قوله فارق العتقة) وسقط الرأس وتسببه الولد أه معنى أي حيث يبحضها يوم ولد ومن السبعة عس (قوله) أي بالعقبة والتذكير بتأويل البر (قوله قال ابن الحاج المالكي الخ) عبارة بالنهي يتو بسن الخ كما نقله جمع من ابن الحاج المالكي أه (قوله واشتد اختان الأنثى) أي من الرجال ختن النساء أه عس (قوله سنه) أي معاشر الشافعية (قوله ان ذلك) أي أخفاه (قوله لا يلزم من ندب وليمة الختنان إظهاره الخ) المتبادر إلى يقتضيه السباق ان المراد لا يلزم من إظهار ندب وليمة الختنان الشامل لختان المرأة إظهار ختنها على حذف الحذف ولا يفتقر بعد ذلك إلى (قول المتن فان ضعف) أي الطفل أه معنى (قوله في السابغ) أي قوله بكسر في النهاية ما وقع الله أن سقط قول الشارح أي مال إلى وان قصد قوله أو في ماليد كقوله ولين قصد الخ تصب قوله الآخر بخلاف الاجنبى لتعديده وهو حسن (قوله وجو بالخ) كذا في المتن (قوله أي مال يبحضه الخ) ان كان هذا هو قول المتن الآخر في ما سجدته وختنه على الخ فلم قدمه هنا ولم يجعل فيه على ما يأتي في المتن بان يقول كذا وان كان غير فليس ذلك فانه غير مسلم أه سم أقول لصنيع المعنى والنهي يصريح في أن هذا ذلك حيث لم يكتبين قول المتن ومن لختنه في سن وقوله لا يبحضه شأ أصلا ثم اقتصر على ذكر مسألة الاجنبى وما يتعلق بها في شرح قول المتن الآخر فختان احتمله وختنه الخ (قوله وهو مخبه) وقال في النهاية ونحوه لا لاسي والمقتضى (قوله وكذا ختان الخ) أي لا تؤد عليه ويضرب يديه شيعة السمن في الصورتين أه عس (قوله فيهما) أي فمقابل كذا وما بعده (قوله أو في حال الخ) عطف على قوله حال يبحضه الخ (قول المتن في مفاض) أي بغيره (قوله ان البالغ) انظر التقديده مع ان غيره كهو في حومة النظر إلى فرجه (قوله عاملان) قال في الروض وهل يعرف أي العمل بالجماع أو بالبول وجهان قال في شرح حمزم كالروضة في باب الفسل بالثاني ووجهه في التحقيق أه (قوله باله لا تعدى الخ) قد ينقض هذا الفرق يختنان الأصلين جميعا وعدم قطعهما في سرة واحدة أه (قوله أي مال يبحضه الخ) ان كان هذا هو قول المتن الآخر في ما سجدته وختنه على الخ فلم قدمه هنا ولم يجعل فيه على ما يأتي في المتن بان يقول كذا وان كان غير فليس ذلك فانه غير مسلم أه عس (قوله وهو مخبه) أي فمقابل كذا وما بعده (قوله أو في حال الخ) عطف على قوله حال يبحضه الخ (قول المتن في مفاض) أي

من ندب وليمة الختنان إظهاره في المرأة (فان ضعف عن احتماله) في السابغ (أخر) وجو بالي أن يبحضه (ومن ختنه في سن) ولما أي حال يبحضه وهو ولو قوما فلا ضمان أو وهو أجنبي قتل تعديده وان قصد إقامة الشعارة كإتصافه بالطلاق وهو متعصم خلافه وكشي لان ظن ذلك لا يبيح له الانتدام وجبه فلا ضمان وليس يقطع بدلوله بغيراذن الامام لا هارها بالنسبة لتلك أحدمع تعدى السارق بخلافه هنا نعم ان ظن الجواز وعجزه بجهه فالتفاس أنه لا تؤد عليه وكذا ان كان أجنبي لمعصا لم يما يما يظهر فيه ما أو في حال (لا يبحضه) لثغو ضعف أو شد جرحا أو بدفخت (لزمه القصاص) لتعديده بالجرح المهلك نعم



ان ظن انه يحتمل له يلزمه نصوص على الوجوه لعدم تعديه (الاوليا) وان عللنا امره انه لا يقتل وله ثم عليه الدية مغلفا في ماله لانه عدم حضي  
وكذا سلم في كافر وحرقن لم امره انه لا يقتل به أيضا (فان احتمله وختمه لولي) ولو وصيا أو نكاحا (فلا ضمان في الاصح) لاحسانه بتدعيه  
لانه اسهل عليه مادام صغيرا بخلاف الاجنبى لتعديه كغيره فان قلت قولهم هنالاه اسهل بنافي مامر انفائه كما امر انفسا بالانكاحات  
لامنا فان قلت المغفل عليه هنا بعد البلوغ ولا شك انه قبله اسهل منه بعد يوم (٢٠١) الوداد ولا شك انه مع علمه اخص منه مع

حسابه (واجره) وبقيته  
مؤنه (في مال المغنون) فان  
لم يكن له مال فعلى من عليه  
مؤنته كالسيد

مؤنته كالسيد  
\* (فصل) في حكم اتلاف  
الذواب (من كان مع) غير  
طير اذ لا ضمان بالاتلاف ساطعا  
لانه لا يدخل تحت الداي  
مالم يرسل المعلم على ماصر  
اتلافه طبعه فبما يظهر  
ونويه قوله لم يضمن  
بشئ من ماله فلت ضرأونه  
للاذلة وان افق البلقي

في تحمل قسره وجلابانه ورو  
لتقصير صاحب ذنوب صاحب  
الحمل اذ لا يمكنه ضبطه فان  
قلت شرب الخمر لعل طبع  
له فهل قياس ما تقر رعيانه  
بازائه عليه فشر به قلت  
الظاهر هنا عدم الضمان  
لان من شأن الفعل ان  
لا يمتدى لارسال على شئ  
ولا يتقدر على ضبطه ولا نظر  
لارساله لانه ضرورى لاجل  
الرعي وحيدته ولشرب حصل  
الغريم ثم صلا فهل هو  
لصاحب العمل يحتمل ان  
يقال لا لا - اذ من جعلهم  
شربا لعل المتجنج حيلة  
مطهرة اخبر مروج في  
احصائه مامر به وان نزل  
منفوقا وازمهم استحقاقه  
ان هذا غير مامر به فكان

ولما كان لا يغيره ان علم انه يحتمل له معنى (قوله) ان ظن انه يحتمل له كان قاله اهل الخبرة يحتمل له  
معنى (قوله) لم يلزمه نصوص (الخ) ويجب عليه بدية المعد كغيره لا وكفى معنى وأسنى (قول المتن الاول) واليا  
أي ختمه فيس لا يحتمل له معنى (قوله) وان عللنا الى الفصل في معنى الاثارة وحرقن وقوله كغيره الى المتن  
(قوله) لم عليه بدية نصوصا (الخ) نعم تقدم باعلى الهامش في الباقي انه لا ضمان عليه في نظيره ذلك فيكون هذا في  
غير البالغ فلينا لم سم على ج ه عش (قول المتن فلا ضمان (الخ) والبالغ المصور عليه بدية معلق بالصغير  
كأمر ح به صاحب الوافي والسقلى اذا ختمه بانه اجنبى فان فلا ضمان وكذا السيد في ختمه ببقية ضمان  
عليه اه معنى (قوله) بخلاف الاجنبى) فعليه القصاص سم على ج ومنه ما يقع كثيرا من يربختان  
وله يفتن معه انما ما قاصدا بذلك اصلاح شأنهم واردة الذواب وينبى ان الضمان على الزين كاعلم من قوله  
السابق وكذا خارجا من اراد الخلاص من ذلك فليراجع القاضى قبل الختم وحيث ضمانه فبقيته ان  
يضمن بدية شبه المعد ولا تقصص شبهة على مامر في قوله ثم ان ظن الجواز (الخ) عش (قوله) وبقيته مؤنه  
الى الفصل في النهاية (قوله) فعلى من عليه (الخ) ومنهيب المال ثم مامر المسلمين حيث لا يولى له خاص اه  
عش (قوله) كالسيد) عبارة الغنى اما الفرقى فاحرى على سبده ان لم تكن من الكسبلها اه

\* (فصل) في حكم اتلاف الذواب (قوله) في حكم اتلاف الذواب (أى وما يثبت به) من حمل خطابه على ظهوره  
ودخل به سوقا وان أريد بالبالغ بما شمل الادى دخل هذه لكن على ضربين المسامحة في قوله مع دابة لان  
من حمل هو البالبة لانه معها اه عش (قوله) غير طير (الخ) الى قوله فان قلت في النهاية والغنى الاثارة فيما  
يظهر الى قوله وأقضى (قوله) مطلقا (أى لئلا يؤثر اه عش (قوله) أى مالم يرسل (الخ) راجع الى قوله  
اذلا ضمان بالاتلاف مطلقا وقوله المعلم يرفع الالم المشددة بالنصب على انه مفعول أو بالرفع على انه نائب فاعل  
(قوله) على ماصرا اتلافه (الخ) أى فضمن اه عش (قوله) متعلق بالاتلاف والشصير راجع لما وقوله  
طبعاً أى للمعلم خبر ماصر (قوله) جلا (أى مثلاً وقوله) بانه أى الجمل وقوله لتقصير أى حيث لم يضمنه في بيت  
مسبق أو لم يضع عليه ما يوصل الفعل البدل وقوله في ذلك بن كون الجمل في ملكه أو غيره اه عش  
(قوله) فهل قياس ما تقر (أى بقوله) أى مالم يرسل (الخ) (قوله) أن لا يمتد (أى ببناء الفاعل وقوله) ولا  
يقدر (الخ) ببناء المفعول عطف تفسيره (قوله) وحيد (أى حين عدم الضمان (قوله) اذ هو (أى ذلك  
الحمل (قوله) يلزم من استحقاقه (الخ) سائى في كلامه منعه (قوله) لملكه (أى التحمل (قوله) وأيضا  
(الخ) عطف على قوله اتخذ (الخ) (قوله) وهذا مامر وجوده هنا في ملكه (أى سائى في كلامه منعه (قوله) لما  
تقرر (الخ) أى بقوله قلت الظاهر هنا عدم الضمان (الخ) (قوله) أنه غير مضمون (أى عدم المضمونة  
انما يجمع تلف العين لا مع بقائها اه سم (قوله) ان كان (أى لخط (قوله) لملكه (أى العسل

عليه مرمح (قوله) ثم عليه الدية مغلفة) تقدم باعلى الهامش في الباقي انه لا ضمان عليه في نظيره ذلك فيكون  
هذا في غير البالغ فلينا لم (قوله) بخلاف الاجنبى) فعليه القصاص  
\* (فصل) من كان مع دابة أو ذواب ضمن اتلافه نفا واما لا يربختان (قوله) يلزم من استحقاقه  
ان هذا غير مامر به (قوله) ان لا يربختان (أى لا يقتضى خروجه من ملكه كذا يقرخ  
البعض المصوب أو تحلل العصير ثم أى بما يبنى في الاحتمال الثاني (قوله) أنه غير مضمون (أى عدم

(٢٦) - (شروا وان قاسم) - (تاسع) لما كذا لما كان هذا أو إضافة دمر في مال الملك المصوب عنه باحتلاطه بما لا يتبر  
عنوه دما مامر وجوده هنا في ملكه لا يربختان (قوله) انه غير مضمون وان يقال نعم والاستحالة انما توجب تغير الوصف دون تغير الذات ككلم  
مما امر في النجاسة الخطأ انما زوليه الملك ان كان ممنوعه من حق ينقل البسلة للمستهو ههنا لا ضمان فلا ضرب لملكه على انما يتبين هنا خطأ  
لا ضمان لان لا يربختان لا يربختان (قوله) انه غير مامر به (قوله) ان لا يربختان (أى لا يقتضى خروجه من ملكه كذا يقرخ  
البعض المصوب أو تحلل العصير ثم أى بما يبنى في الاحتمال الثاني (قوله) أنه غير مضمون (أى عدم

(قوله لما لكها) أي التخل (قوله ولعل هذا) أي الاحتمال الأخير (قوله في الطريق) أي قوله كما يعلم في المعنى وإلى قوله تغلبت في النهاية لقوله كما يعلم مما يأتي من كسب قوله أو عليها كان وقوله ولو روي ما يلزم على الوجه قوله كذا أو ما غلبت وقوله كذا كرو وقوله ومن ثم إلى لكن (قوله لا أي أو في سوق (قوله سواء كانت الخ) عبارة عن قوله سواء كان ما لك أم مستحراً أم مودعاً أم مستعيراً أم غاصباً اهـ (قوله أو غير) الأولى أم بغيره كافي النهاية قال عـش قوله أو بغيره مثل المكره بشع الزاه فيضمن ولا شيء على المكره بغيره كافي النهاية أيضاً كرهه على ركوبها بلا على اتلاف المال لكن يغفل عن شيئاً الزاوي أن قرار الضمان على المكره بغيره كافي في الضمان وعلمه فلا فرق بين الأكره على الاتلاف ولا الأكره على الركوب اهـ عـش (قوله ولو غير مكلف) ومن ذلك ما إذا أكره من وليه إنسان ليسوداً بنه أو يقردها أو يرعاها واقتضت المصلحة بحاراً ذلك فقتضت ذلك الضمان على الصبي كل ركابه لمصلحة فإن استعمله صاحبها بنه سوتها أو قودها أو رعيها بغير إذن وليه فينبغي أن يكون كالأكره أجني اهـ يجزي عن سم (قوله في مركب) اسم فاعل (قوله ولا كذلك هنا) قد يقال قد يوجد هنا قرار السيد ببدله سم على جـ وقد يقال القطعة ما تبقى يوجد ههنا السيد ليس من أهل الأول لا يعلمها فترك السيد لها في بدله تقصير منه ولا كذلك البهيمه اهـ عـش وقد يقال أيضاً أن القطعة قد تصير ملكاً السيد بخلاف البهيمه (قوله ضمن اتلافها) كان الأولى تأخير عن قوله يد قول الضمن اتلافها) \* (فرع) \* لو كان راكباً حارساً مثلاً ورواه جـش فالتف شيئاً ضمنه كذا في تناوئ السيد خالراً سمه تعالى اهـ عـش (قوله يجزى من أجزائها) أشار به إلى أنه لا منافاة بين ما هنا وما يأتي من عدم الضمان بخبر بولها على ما يأتي نفسه اهـ رشدي (قوله على العاقلة) عبارة عن معنى تبييه حيث أطاعوا ضمن النفس في هذا الباب فهو على العاقلة اهـ (قوله في ماله) المراد منه أنه لا يتعلق بالعاقلة بل بدنه يؤيده من ماله فليس المراد بكونه في ماله أنه يتعلق به كمثل الفرس بالمرهون اهـ عـش (قوله لا تعلقها) أي قوله ولو روي ما على النفس (قوله وأعلمها) وأكبن ضمنها (قوله فاعلمني) وخلافاً لما عابره أو ركبها أثنان فعلى المتقدم دون الرديف كافي في الولد رحمه الله تعالى لأن فعله منسوب إليه اهـ ويؤخذ من هذه العلة أن المتقدم لو يكن له دخل في تسيرها كريض وصغيراً يخص الضمان بالرديف سم وعـش ورشدي (أقول) وقد يؤخذ من أيضاً أنهم تناولوا كافي التفسير فالضمنان عليهما نصين ويمكن أن يجمع بينهما في كلام الشرح والمعنى وكلام النهاية (قوله أوهما) أي السائق والقائد (قوله وراكب) مثل بعض المشايخ عن أبي ركبداً بقوله بصيرفاً تلفت بالباب شيئاً فالضمنان على أهما فاجاب بان الضمان على الراكب أعمى وأغبره سم (قوله وراكب) ظاهره ولو على وقته سم على التمسع من الطبلوى ثم قال \* (فرع) \* لو ركب اثنان في جنبتي كفي محاربتين فالضمنان عليهما فلا ركب ثالث بينهما في الظاهر قتال هو الضمان عليه وحده في نظر ولا يبعد أن يكون الضمان عليهما من أثنائهما أو فالطبلوى انتهى وظاهره ولو كان الزمان يبدأ محدهم اهـ عـش (قوله ضمن وحده) يؤخذ من

الضمونية تأنيهاً مع تلف العين لأمع قائماً (قوله ولا كذلك هنا) قد يقال قد يوجد هنا قرار السيد بعده (قوله فإن كان معهما سائق وقائد الخ) مثل بعض المشايخ عن أبي ركبداً بقوله بصيرفاً تلفت بالباب شيئاً فالضمنان على أهما فاجاب بان الضمان على الراكب أعمى وأغبره وعلى المتقدم من الاثنين الزاويين مثلاً اهـ وكان وجه تخصيص المتقدم من الراكبين أن سائرهما منسوب السوان كانت فيهما بحيث لو تنازعا كانت بينهما وقد يقتضى هذا أنه لو نسب سائرهما للمؤخر فقط كالأول كان المتقدم فهو مريض لا حركته محضون للمؤخر يخص الضمان بالمؤخر ثم قضيت ما أتى به في الإجماع أنه لا يعتبر في تخصيص الراكب بالضمن كون الزمان بعده بخلاف قول ابن يونس أهل تضمين الراكب إذا كان الزمان بعده فليلاً ما الآن يبيد تضمين الإجماع إذا كان الزمان بعده (قوله ضمننا) هو أحد وجهين في الراكبين والأخر تضمين المتقدم فقط وبه أتى شيئاً للشهاب الرمي وإن كان لو تنازعا هاجباً لهما اهـ (قوله ضمن وحده) يؤخذ

فهو لما لكها لأن تزوله منه سبب ظاهر في ملك مالكها ولعل هذا هو الأقرب (دابة) ودواب في الطريق مثلاً مقطوعة أو غيرها سائقة أو قائد أو راكب مثلاً سواء كانت بدله عليها بحق أم غيره ولو غير مكلف كما يعلم مما يأتي في مركبه وقنا إذن سيده أم لا كآفته كلامه في تعلق متلفها ورويته فقط و يفرق بين هذا والقطعة أثرها سيده فلتقت فأنها تعلق بوقته وبقية أموال السيد بانه مقصر ثم يتركها بيده المنزلة منزلة يد المالك بعلمه ولا كذلك هنا لا يقال الفرس لا يملكه لا يقول ليس المراد بالسيد هنا التي تقتضى ملكاً للتي تقتضى ضمناً وهو بهذا المعنى له بد كالموظف من ضمن اتلافها) يجوز من أجزائها (نفساً) على العاقلة (وماله) في ماله (ليسوا هنا) لأن فعله منسوب إليه وعليه حفظها وتعهدها فإن كان معهما سائق وقائد أو عليها راكباً ضمننا نصين أوهما أو أحدهما أو راكب ضمن وحده لعلنا لا يذهب وخروج بقوله مع دابة

ما لو انفلت بعد احكام تصور وطلوا وثلثت شأناه لا ينعن كسده كروم يستثنى من اطلاقه الوضوء فيه من معناه ان اطلاقه على الناسم ولو رموها بطبعها على الاوجه ما يذن من معناه على ولو كانت ذاهبة فردها (٢٠٣) آخر تعلق ضمان ما تلتفه بعد الرجه كذا

هذا تضمين الركب مع المكارى القاضيه على الاعلى قول ابن ونس لعل تضمين الركب اذا كان الزمام يسده فلا تضمين الا اذا كان الزمام يسدها سم على ج وعبارة على المنهج بعد ذلك ان الضمان على المراكب التي تركب الات مع المكارى دون المكارى من انتهى وهذا هو المعتمد اه عش (قوله ما لو انفلتت شأخ) وبقى عدم تصديقه في ذلك لا يبينه اه عش (قوله على الناسم) أى ولو صغيرا كبيرا كان أو غيرهما لان ما كان من خطاب الوضع لا يختلف فيما بين المميز وغيره اه عش (قوله بعد الرجه) أى بالرد ما لم يافت من معها أخذها فقدمه في المنص اه عش عبارة الرشيدى انظر الى معنى يستمر ضمناه وعلله مادام مسيرها منسوبة بالذات الراد فليراجع اه (قوله كذا أطلقه بعضهم) وكذا أطلقناه نهاية كاسر (قوله اما اذا اشارا اليها الخ) وقد بيح الضمان اذا أثرت الاشارة عادة رتادها اه سم (قوله وما لو غلبته) الى قوله وفيه نظر في المعنى (قوله كذا ذكر) أى بخصوصهما (قوله فالتلف) أى الساقط وقوله بخلاف طفل سقط عليها أى القارورة فانه يضمن اه عش (قوله لو غلبت الركب على الخ) أقروا المعنى (قوله وما لو كان ركبها يسقط الخ) ينفى ان يتأخر هذا الختام غاية التام فان الذى اقتضاه كلام الشئخ من الضمان واعتمده البلقيسى مصور يكون الركب لا يتقرر على ضبطها كالتلفه صاحب المعنى وهو كذلك فى العز يز وغيره ومن تأمل صورهم وتعليقه لا يراعى ان المتضمن هذه عدم الضمان كما اشار اليه القائل اخذ من كلامهم فهو اخذ منسحب فليتأمل حق تأمله اه سدع عبارة المعنى بنحسها أى المستثنى لو كان الركب لا يقتدر على ضبطها فصحت العام وركبها أهافه ليعنى ما تلتفه ولو ان وقصة كلام أمسل الروضه في مسئلة اصطدام الركبين ترجيع الضمان ينعلمه البلقيسى وغيره اه (قوله ومن غلب على كانه لغير الخ) عبارة المعنى والاشي ولو ركب صى أو بالذات بانسان بالاذن غلبته فالتفت شأناه من اه (قوله لكن الذى اقتضاه كلام الشئخ الخ) اعتمده النهاية والشهاب الزملى (قوله وعلى الاول) أى عدم الضمان (قوله بان ما هنا الخ) الاولى بانه خفف هنا (قوله وما لو ركب) الى قوله لكن هذا الى المعنى الاقوله لا يضبطها منهلها وقوله لكن هذا الى رما بطلها والى قوله وأقرب غلب في انها لا تقوله كاسر فى النصب يستدونه وحمله الى روضه (قوله اجنبى الخ) قالى العباب وان ذكره الى الصى لصحت وكان من يضبطها ضمن الصى والضمن الولى اه عشرين عن سم وفى الرشيدى عن الزركشى ما وافقه (قوله لا يضبطها منهلها) ليس بشبهة الضمان على الاجنبى مطلقا عش وورشيدى (قوله لا لتصوره) أى فانه ينعن عش معنى (قوله فلا يصح ابراده) فديقال

من هذا تضمين الركب مع المكارى القاضيه على الاعلى قول ابن ونس لعل تضمين الركب اذا كان الزمام يسده فلا تضمين الا اذا كان الزمام يسدها (قوله اما اذا اشار اليها فارتدت فحمل ان لاضمان) وقد بيح الضمان اذا أثرت الاشارة عادة رتادها (قوله ومن غلب على كانه لغير الخ) شرح الروض ولو ركب صى أو بالغ داهى رجل يغرفه فغلبته الدابة وثلثت شأفه لعل الركب الضمان بخلاف ما لو ركب المالك فغلبته حوت لا ينعن فى قول لا فيه غير متعدد صرح به الأصل (قوله لكن الذى اقتضاه كلام الشئخ بن واعتمده البلقيسى الخ) عبارة الروض وان غلب الركب مسيره وانفلت وثلثت ضمناً أى نظر وجسم يده وان كانت يد عليها وأسئل الجاهل ما ركب ركباً وأما قول ضمناً ما تلتفه لو ان قال فى شرحه كلامه كلفه فى مسئلة اصطدام الركبين ترجيع الضمان ينعلمه البلقيسى وغيره اه (قوله واعتمده البلقيسى) وأقرب شيفنا الشهاب الزملى (قوله وان ثلثت ذابته من يدوا فبشأخ) فلا ضمان وهذا مع قوله السابق فبحالو غلبته لغير قطع عنان وقى لكن الذى اقتضاه كلام الشئخ الخ ينصّل منهما الفرق بين غلبتها على الركب وبين انقلابها نحو وجهاً من وجهها من غير الركب كوجه الفرق وجهاً من وجهها من غير الركب وجهاً من وجهها مع العزق فى الشافى تأمل (قوله لكن هذا يخبر بقره مع دابة فلا يصح ابراده الخ) فديقال ليس فى كلام

دابة لا يضبطها منهلها فانه ينعن بمتلفها وما لو كان مع دوابة عفت لغيره ينعن مع وتعلمه لا لتصوره وأفسدت رعا فانه ينعن بكونه بغيره أو انفلتت ذابته من يدوا فبشأخ لكن هذا يخبر بقره مع دابة فلا يصح ابراده

عليه خلافان فيهم والوربط بطريق (٢٠٤) متبع باذن الامام اونايبه كلو شفر فيه اصله نفسه من غير بقولنا في الطريق مثلام

ليس في كلام المصنف المعتبر في الاتلاف سم على أي لكن هو المتبادر منه وهو كاف في دفع الاعتراض اه عش (قوله وما لو ربط بطريق متبع أي فلا يضمن وظاهره لانها اول لا يلا سم على عه عش (قوله باذن الامام اونايبه) أي بخلافه اذا كان بدون اذنه فما يضمنه الضمان مطلقا اه معنى (قوله فلا يضمنه) ظاهره وان كان غير مؤيد بتوقفه على دخول غير المدين باذن صاحب الدار فانه عرضه للاتلاف الكسب ونحوه وقد يؤخذ من قوله ما ياتي فيملا قول الصغير نحن من هذا التسليم الخ اه عش (قوله ان علم) أي الفاضل (قوله يمكن الاستراضة) أي ولو لم يكن له طريق الاعية ولكن اعمى اه عش (قوله ونحوه) أي عمل عدم الضمان بالخارج (قوله اه وتحت الخ) قد يشكل هذا وقوله السابق فان اذن في النحول ضمنه بان الفواصق التي منها الكسب العقور لا تثبت عليها الا بالان ان يقال الا بالنسبة للضمان اه سم (قوله ولم يعرف بالضراوة) ينبغي ان يعرى فيه قوله الا في تلك نكاح ظاهر الاطلاع الخ اه سم (قوله آو ربطه) أي زبطا يكف ضراره ككاهو ظاهر فلور بطه يعمل في راسه فالتف شياء ويحتمل كالمولم وربطه ككاهو ظاهر اه سم (قوله او ملكه) انظر مع قوله قبله من دخل دارها ككاهو آو ربطه ولعل الباب فيجاءر شأنه الضراوة اه رشدي و يظهر ان قوله او ملكه داخل في قوله السابق ولا انقصر المعنى على السابق (قوله داخل) أي المؤخر (قوله يضمنه) لعله لتسليم الكسب في التقصير اه عش عبارة سم ينبغي الان يكون معها ككاهو ظاهر ثم قضيه انه لا فرق في عدم الضمان بين الليل والنهار والتقصير بغير كمفتوا فخرجت خروجهما وتلافيهما وعدم التقصير ثم هل الدار كالبيت فاذا دخل دابته في داره وترك الباب مفتوحا فخرجت فالتفت شياء فلا ضمان اولافا الفرق وكل ذلك يشكل فليعز به سم اقول ان القدر المار في الفص كالمعنى في عدم الفرق وان ما ياتي في شرح اولاف من قوله او مال او سلوا في البدل الخ كالمعنى في الضمان فيما لو ادخل دابته في داره ولحقه اعلم (قوله بقيد) عبارة هناك لم يضمن ما تعلق على المسألة والالان غابو ظن ان البيت مغلق اه (قوله فيل رد) أي قوله واقفي في الفص (قوله فانه يضمنه) أي العبد والشعيرة ولا يشملهما تقسا ولا اه سم (قوله بانهم لا يفرين عنهما) أي عن النفس والمال وهما يقبل لا دعي اه معنى (قوله أي وقد أرسلها) ظاهره ولو في الوقت الذي يعتاد الارسال فيه اه سم (قوله اخذها مما ياتي في الضاربة) أي بل هذه من افرادها لا يضاوية بالنسبة للطلع اه سم (قوله أي للضمان بالضاربة) (قوله الى تقيد) أي يعلم واضع البدل الضراوة (قوله مطلقا) أي عن القيد المذكورة بقوله ان كان النطق طبعها الخ (قوله ككاهو معاصر) أي من قوله ونحوه الخ (قوله فقط) مفهومه ما يتخلف الحكم اذا حضر صاحب الاخرى ايضا اه سم (قوله فيضمنه) أي ضمن متلفه على حذف المتضاف (قوله

دخيل دارها ككاهو مقصور فعهرة او دابة فترسسته فلا يضمنه صاحبها علم بها وان اذنه في دخولها يتخلف اذا جاهل فان اذن له في النحول ضمنه ولا فلا يتخلف اذا خرج منها مع الدار ولو يجانب بابها لانه يظهر يمكن الاستراضة ونحوه ككاهو مما ياتي فيها ليس تحت يده او تحتها ولم يعرف بالضراوة او ربطه وخرج به ايضا بطريق اه عش او ملكه فلا يضمن به متلفه اتفاقا ولو اضره دار الايبنا معنا فادخل دابته فيه وتر كمفتوحا فخرجت والتفت مالا لكسرت لم يضمنه ككاهو في الفص بقيد قبل مدعى قوله تقسا ولا ضيدا لحرم ونحوه وصيد الاحرام فانه يضمنه ما ورد بانهم لا يفرين عنهما واقفي ابن عجل في دابة نطق اخرى بالضمان ان كان النطق طبعها وعرفه صاحبها أي وقد أرسلها او مقصور عليها اخذها مما ياتي في الضاربة لكن ظاهره اطلاعهم ثم انه لا فرق بين ان يعلم واضع البدلها ضرارتها او لا ثم تعليلهم بقولهم اخذت هذه الى آخر ما ياتي ورشد الى تقيد والكلام في غير ما يده ولا ضمن مطلقا ككاهو معاصر وصرح العبادي في رما

المصنف اعتبار المعتبر في الاتلاف (قوله وما لو ربط بطريق متبع الخ) أي فلا يضمن وظاهره لانها اول لا يلا (قوله او تحتها) قد يشكل هذا وقوله السابق فان اذن في النحول ضمنه بان الفواصق التي منها الكسب العقور لا تثبت عليها الا بالان ان يقال الا بالنسبة للضمان وقوله ولم يعرف بالضراوة ينبغي ان يعرى في معاذ ككاهو قوله الا في قول الصنفه لكن ظاهره انهم سم الخ (قوله او ربطه) أي زبطا يكف ضراره ككاهو ظاهر فلور بطه يعمل في راسه فالتف شياء ويحتمل كالمولم وربطه ككاهو ظاهر (قوله يضمنه) ينبغي الان يكون معها ككاهو ظاهر ثم قضيه انه لا فرق في عدم الضمان بين الليل والنهار والتقصير بغير كمفتوا فخرجت خروجهما وتلافيهما وعدم التقصير ثم هل الدار كالبيت فاذا دخل دابته في داره وترك الباب مفتوحا فخرجت فالتفت شياء فلا ضمان اولافا الفرق وكل ذلك يشكل فليعز به سم اقول ان القدر المار في الفص كالمعنى في عدم الفرق وان ما ياتي في شرح اولاف من قوله او مال او سلوا في البدل الخ كالمعنى في الضمان فيما لو ادخل دابته في داره ولحقه اعلم (قوله بقيد) عبارة هناك لم يضمن ما تعلق على المسألة والالان غابو ظن ان البيت مغلق اه (قوله فيل رد) أي قوله واقفي في الفص (قوله فانه يضمنه) أي العبد والشعيرة ولا يشملهما تقسا ولا اه سم (قوله بانهم لا يفرين عنهما) أي عن النفس والمال وهما يقبل لا دعي اه معنى (قوله أي وقد أرسلها) ظاهره ولو في الوقت الذي يعتاد الارسال فيه اه سم (قوله اخذها مما ياتي في الضاربة) أي بل هذه من افرادها لا يضاوية بالنسبة للطلع اه سم (قوله أي للضمان بالضاربة) (قوله الى تقيد) أي يعلم واضع البدل الضراوة (قوله مطلقا) أي عن القيد المذكورة بقوله ان كان النطق طبعها الخ (قوله ككاهو معاصر) أي من قوله ونحوه الخ (قوله فقط) مفهومه ما يتخلف الحكم اذا حضر صاحب الاخرى ايضا اه سم (قوله فيضمنه) أي ضمن متلفه على حذف المتضاف (قوله

دابة يشار غير بها آخر اخرى بجهتها فقصت احداها الاخرى بان العاض ان كان هو الثاني ضمن صاحبها او الاولى فلا الان يحصر صاحبها فقط ولم يضمنه قدره فيضمنه ما لو اكره من ينقل متاعه

على بابه وعاشها الضراوة شي من اعضائها ولم يعلمها فما تلت شيامع الاجبر فالصوى عليها يده لكن المالك غره بدم اعلا مهبها  
في رجح بامضنه نعله فان اسكر الاجبر اتلافه الحلف على البت لان فعل الابية متسوق بان هي يده ولور بطا فرسي خان فقال الصغير يخذ  
من هذا التبن واعطاه فاقبل فرسته فان هو حاضرا ولم يحذر منه لو كانت موحاضته (٢٠٥) على عاقلة (ولو بالتأ واثت بطريق

على دابته) أي المكترى (قوله ولم يعلم) أي المستأجر الاجبر (قوله ولور بطا) أي قوله والمنقول في النهاية  
(قوله فرسي خان) أي مثلا (قوله فقال الخ) القاطع لائق الترتيب اه عش (قوله فاقبل) أي الصغير  
ويظهر ان الفاء هنا التقيد بالعري (قوله وهو سائر الخ) انتظار هل هو قديم او جال تقديده اه وشي  
عبارة عش مفهوم معدم الضمان اذا كان غائباً لم يحذر وهي روح سم على ج اقول وقد يتوقف فيه  
بانه قسب في اتلافه اه (قوله ولم يحذره) لعل المراد التحذير والرجحان آهاتو يحفظ يحذره فليراجع اه  
رشدي ولا يخفى بعده (قوله على عاقلة) أي الاسمر اه عش (قول المتن ولو بالتأ) أي ولو واقفة اه  
مغنى (قول المتن فتلغ فيه نفس الخ) أي ولو بالثقل فيه عند ذهابها عش (قوله والالامتنع) أي قوله  
ويؤيد بالانجاء في المغنى الاقوله وجزم به في المجموع (قوله واسبل اليه) أي بالي الخ (قوله هذا) أي  
ما جزم به من عدم الضمان اه مغنى (قوله ما شاعله) أي في الشرع والروضة اه مغنى (قوله  
وهو احتمال الالام) وهو العتيد ان يزعم كسبر ان نص الالام والاصحاب الضمان نهاية اه سم وظاهر  
قول الشارح الا في يؤيد الانجاء الخ اعتداده ايضا واعتد المنهج والمغنى مانص عليه الالام والاصحاب من  
الضمان (قوله في خبر هذا الباب) أي في باب الخ (قوله وجزم به) أي بما جزم به عليه في خبر هذا الباب  
(قوله من الضمان) بيان لما جزم به عليه الخ (قوله حتم) يتعمد لما المشي عليه فلو مشي فصد على  
موضع الروح أو بالويل فتلفه فلا ضمان كذا كمال راقي اياهنا اه مغنى وقوله فلا ضمان أي فعلا  
كافي عش وقوله هناك أي في باب الخ (قوله لان الارتفاق الخ) تحليل الضمان المنقول من النص  
والاصحاب (قوله وبها) أي من عدم الضمان (قوله من المقرر) أي قوله كذا قال في النهاية (قوله  
ومن المقرر انه لا يعترض الخ) لكن بشكل مخالفة النص سم على ج وقد يقال الخالف يؤيد النص  
ويتسل على ما دعاه بنص آخر مثلا اه عش (قوله لما أشرت اليه في شرح الخطبة) عبارة هناك في  
شرح وقد اترجم منصف رحمه الله تعالى ان بنص على ما يحسم معظم الاصحاب وهذا حيث لا دليل بعينه  
ما عليه الاقلان والاتباع ومن وثق لهما أهني الشيعين ترجع ما عليه الاقل ولو واحد في مقابلة الاصحاب  
اه (قوله المار بطريق) الحقرة ومنه البليغي في المغنى الاقوله وهو معنى المتن (قوله كجواسق الايل  
الخ) قد علم بما مر ضمان مع الايل سابقا وغيره ولو مقطوعة سم على ج اه عش (قوله وألبقر  
أو الف الخ) أي بواحدة اه عش (قوله الا في العصر اه) كذا باب الشره اه عش (قوله فلا  
يضمن ما تولد منه) فلور كنهها كالعنق كذا وعلا وطارت خصلة العين انسان لم يضمن اه مغنى (قوله  
المنقول) أي عن نص الالام والاصحاب (قول المتن أو بجملة) أي عليها اه مغنى (قول المتن فسقط ضمانه)  
قال زكوى روضة كلامهم ثمور والسلة بما اذا سقط في الحال فلو وقف ساعة ثم سقط فكمكن أسند  
خيشة على جدار التبرق فلا يضمن انتهى وهو ظاهر اذا لم ينسب السقوط الى ذلك الفعل اه مغنى (قوله  
بنى ما تال) أي في شارع أو مالت فيه اه نهاية (قوله أو ثم مال الخ) عبارة النهاية لان كان مستورا ثم  
مال خلافا للبليغي اه (قوله حامل الخطب) أي على ظهره أو على هيمنه (قول المتن سرقا) أي مثلا اه

وهو ناصر) مفهوم معدم الضمان اذا كان غائباً لم يحذر وهي روح فلتأمل (قوله وهو احتمال الالام)  
وهو العتيد مدرش (قوله من المقرر انه لا يعترض عليها مخالفة النص ما عليه الاكثر) لكن بشكل  
مخالفة النص (قوله كجواسق الايل غير مقطوعة) قد علم مما مر ضمانه مع الايل سابقا وغيره ولو  
مقطوعة (قوله ومرى الجانيات ما رد الثاني) يجوز ان يكون التمثيل على القول به  
على ظهره أو بجملة) وهو معناه وصا في حكم مال أو اسلها (لأنه ينافسقط ضمانه) لا يلائم ولو لجود التلف بعله أو فعله دتا متساو بالنسب  
ان كان مسحق الهدم ولم يتلف من الالة شي فلا ضمان ومنه البليغي ينادي ما تال أو ثم مال واضر بالبلدة فبمساور في الجانيات ما رد  
الثاني (وان فعل) حاصل الخطب (سوقا فتلفه نفس أو مال)

مستقبلا كان أو مستدرا (ضمنه) (ان كان زاهما) أول بعد منعطف الضيق كائن في كلام الامام والفرز الى واعده الزكشي لتقصير به فعل  
مالا اعتاد (وان لم يكن) زاهما أو مستدرا وقد توسط السوق كاجت (وتقرن) به (نوب) مثلا (فلا) يضمه اذا كان لا يستقبل البهيمة لان  
عليه الاكثر منها (الا نوب) أو متاع (٢٠٦) أو بدن (أعني) أو معصوب العين (ومستدرا البهيمة فيجب تنبيهه) أي من ذكر كان لا يقبل

ضمن السلك الا ان كان من  
صاحب الثوب أو المتاع  
فعل كان وطني هو أو بهيمته  
نوبه أو مداسفقيه صاحبها  
ولو مع زحام فالنصف لانه  
يفعلها هو به يعلم انه لا ضمان  
على الواطئ الا فيما علم ان  
له به نائبرا فيسمع فعل  
اللاس فان تخصص فصل  
أحدهما فالسلك وحده  
ولو علم نائبرا أحد هما أو شئ  
في نائبرا لا تراعى الاول  
فقط فيما يظهر ويختل  
تتبعكم القرينة القوية في  
ذلك وقد بدله كلامهما  
وان بهم فلم ينه فله وكعدم  
التنبية الاصم وان لم يعلم انه  
أصم لان الضمان لا يختلف  
بالعلم وعدمه (وانما يضمه)  
أي عاذا كرا الحمل أو من مع  
البهيمة (انما يقصر صاحب  
المال فان قصر بان وضعه  
بطريق) ولو واسعا وان  
أذن الامام كائن في اطلاقهم  
لان اللفظ هنا تعريضه  
تأصلا للضمان وهو موجود  
(أو موعظ للذابة) ولو غير  
طريق (فلا) يضمه لانه  
المضيق له وأقنى القفال  
بان مثله ما لو مرسانان  
يحملوا الخطير يراى التقدم  
عليه فزق نوب به فلا يضمه  
سائق لانه القصير يمر وده  
عليه قال وكذا لو وضع

(قوله) ولم يجد منعطف الضيق كائن في كلام الامام والفرز الى (الح) عبارة شرح الرض وقد ادلى الامام والفرز الى  
وغيره من البصري القليل اذا وجد منعطف فزق نوبه اذا لم يجد منعطف وعلم عطفه فزق نوبه لانه في معنى الزحام  
بمعامل الزكشي (قوله اذا كان) أي لاسه (قوله فلم ينه) عبارة شرح الرض أو مدبر أو أعني ونههما  
فلم يحجزا فراد الشارح لم ينه لم يحجز ولا علم الاستئصال والشعور بالتنبية

اح  
حطب بطريق واسع فزق نوبه (وان كانت السائق حدها) وقد أرسلوا في الصبر اعلى الاصم في الروضة  
وقال (ان اعني) الوجه (فالتفت زوا) أو غيره منها (اي ضمن صاحبها) أي من يده عليها بحق كوديع أو أحياء وغيره كغصب وان تازع البليقي  
في نحو الوديع بان عليه لا يرسلها الاجفاظ وروبان هذا علي من جهه عطفه لانه من جهة تلافها قبل العادة تحكمت فيه كالمالك (أو لا

ضمن) الحديث الصحيح بذلك الموافق للعادة الغالبة في حفظ نحو الزرع نهاراً واللباء ليلاً ومن ثم لو جرت عادة بلد بعكس ذلك انعكس الحكم أو يحفظها فيما ضمن فيها كبحنة البلقي وقاماتها لو جرت عدم فهمها مضمن (٢٠٧) فيها أمال أو أسهل في اللوف في مطلقاً

اه رشدي (قوله يعكس ذلك) عبارة المعنى والاسنى بالاسماء التي أرسفت في قول بلدون النصاراء (قوله انعكس الحكم) أي ضمن مرسلهما فلتفتنهما وادون السبل اتباع المعنى الخبر والعادة معني وأسنى (قوله صحن) أي استلاف الدابة (قوله ليكنه الخ) راجع للمعقول فخطا لمصرع المعنى والاسنى (قوله أمالو أرسلها) أي قوته وقضيتها النهائية والمعنى الاقوله خلافه في الخلقه (قوله مطلقا) أي بلا دونها (قوله وقتينه) أي التعليل في تخلف العادة (قوله ان العادة الخ) عبارة على بعين ان اعتبارها في أي في البلد بلام اقابته عدم الضمان انتهت به سم واستظهر ع (قوله به) أي بأسها في البلد وحدها اه ع (قوله الخصر اه) لعل بدليله أضاف (قوله و) أي القرن (قوله تول الرافعي ان العادة الخ) قد عني التأنيب (قوله ان مراد الرافعي ان العادة ذلك والكلام فيما اذا انعكست العادة اه سم (قوله بها) أي تخلفا لتمام العادة (قوله في سائر البلاد) أي جميعها (قوله واستثنى) أي قوته وإذا جرد في المعنى القوة كما صرحوا الى ومالو فكانت قوته وبمحمل عدمه في النهاية لا قوته ولا يتماثل ومالو فكانت قوته ومالو رسالي ومالو أرسلها وقوته أخذنا من كلام العادة (قوله ولا يتأني هذا ما قدمت الخ) والمثاقيل تظهر وتوافعها بما ذكره بعدي الغاية (قوله في البلد) أي في المرحلة في البلوغ (قوله اه) أي في الراعي المتوسطة بين الزارع والعم أي في أسرارها في البلد (قوله ومالو فكانت) أي في الراعي في النصاراء المعنى (قوله ومالو راجع الخ) هذا مكررم ما تقدم في شرح ان وضعه بشرق قوله ان الضمير اليه في ما هنا والمعنى على ما هنا (قوله بطريق) على ما به أو غيره اه معني (قوله ما باله باذن الخ) أي استقدم اه معني (قوله ان كلام القاضي) من أنه اذا أرسلها في ملك الغنم اه كان لابد أن يشارفوه معوه لانا متعدي أسرارها اه معني (قوله وإذا آخر جها الخ) كلام مستأنف (قوله من ملكه الخ) عبارة المعنى وان نشر خصص بالمتعديين وهو مقود في الحاحية دخلت في ضمانة كالتو القتل يرجع في جرحه أو جرح السبل حفاظا على ملكه لا يجوز ان يراجع الضمان على دفعه كما هو لائبه فان لم يجد ما كان في جرحه في قضيته انظره ان لا يتأني في ابعاده بل يتعصر على قدر الحاجة وهو القدر الذي يجر ان يبالى بموت منه الى رجوعه في دخله خاتمة لعل ملكه على جرحه دها لمالكه فان لم يجد ما كان في الحاحية كان الان كان المال هو الذي سببا فحصل قولهم أن جرحهم من روجه انهم يكن زرعه محفوظا من غيرهم على ما اذا سبها مالك ما اذا سبها فيضنه خسر جها الضمان يسلمها لمالكه فان لم يجد ما كان في الحاحية يدفع صاحب الزرع الى الباقين من روجه المائل فان تحت عندهم يجر ان يراجعهم من ملكه ان ضلها ما كانه وان كان فيه ضرر وعليه لا يبيع اخضاعه للغنم ولو دخلت دابة ملكه فرجعه فان فكالاتها زرع في الضمان وعلمه في قريتين الى النصاراء اه باذن تصرف قال سم بعد ذكر مثلها عن الرض وشرحها سمو يحصل من هذا ان ما سبها لمالكه خسر جها قدر الحاجة فقط ولا يضمنها بعد ذلك بتر كها فان زاد في قدر الحاجة وان لم تنفصل عن ملكه ضمنها وان لم يسبها مالها كها يضمنها ماطلة ان أهملها بل يجب رد مالها كها أو الحاحية ولو لم يراجع ثم انظره هذا كالمع كلام اشار حنا وقوله بخلاف ما اذا لم يرض ذلك لم يسبها مالها انظره ان كان في تسبب مالها لا فرق بين التسبب في وقت اعتد التسبب فيه والتسبب في غيره ثم رأيت الشارح يتبعه بعد لعلمه موافقته كما ذكره لما في الرضه وغيره اقره قوله الاتي ثم رأيت في الرضه غير الخ ومع ذلك هو لا يبعد جميع التفصيل الذي تبين في هذه

(قوله وتضمن ان العادة الخ) عبارة على بعين ان اعتبارها في أي في البلد بلام اقابته عدم الضمان اه (قوله و) أي بدقول الرافعي ان العادة بالباقي البلد راقب ولا يرسل وحدها قد عني التأنيب (قوله ان مراد الرافعي ان العادة ذلك والكلام فيما اذا انعكست العادة (قوله ما باله باذن الخ) أي استقدم (قوله ان ضلها باذن الخ) كلام في الواسع فلا ضمان قال في شرح الرضه قاله القاضي والغبوي اه والذي في أصل الرضه قوله

اذنه الام في الواسع ومالو أرسلها في موضع معصية فان نشرت له غيره واقصته فيضمن مرسلها ولو تمها اكله بالمعنى اخذنا من كلام القاضي وإذا آخر جها من ملكه فاعتاد أو روى ضلها ما عجل عليها فلانها

لا في نحو مغارة فلا ضمان  
 عليه على الأوجه من شخص  
 من بقائها ملكها تلافيا  
 لشئ وان قل بخلافه اذا  
 لم يحش ذلك ولم يسبها مالها  
 به فحتمل حديث الضمان  
 لانهم احتشدت كتب طهرته  
 الرجح الى دأره فيلزم حفظها  
 واعلامه بما فارقوا ويحتمل  
 عدمه والغرض ان الدابة  
 اختيارا بخلاف الثوب  
 وكلامهم في الامانة الشرعية  
 اقرب الى الاول وهذا اقرب  
 الى الثاني والاول اوجه فان  
 قلت يفرق ايضا بان هنا  
 غرضا محضا في تفسريه  
 ملكه قلت يغير ذلك بان  
 على مالها ان يورثها كما  
 في الوديعة وجوب قبولها  
 لا يمنع اخذ آخر حره ونحوه  
 ثم رأيت شارحا أشار الى الاول  
 بتقدير اخراجها عن ملكه  
 بما اذا تلفت شيئا اه  
 وظاهر ان خيبة الاتلاف  
 مع العجز عن حفظها  
 كالاتلاف ثم رأيت في الروضة  
 وغيرها أن المالك بحيث  
 سبها لم يضمن اخراجها ولا  
 ضمنت لان المالك لم  
 يقتصر من زهرها اليه وان وجد  
 والا فالخام وظاهر تقدير  
 هذا بما عده ان الغرض  
 انه يحش من بقائها ملكه  
 اتلافه لئلا يقرط  
 في بطلها بان حكمه  
 واغلق الباب باسقاطه على  
 العادة فخرجت ليس بالحق  
 جعلها وقع لصلب لعدم  
 تقصيره

الحاشية اه (قوله لا في نحو مغارة الخ) اما في نحو مغارة فهو جهان في الرض وقال في شرحه الوجه الضمان  
 سموع ش ورشدي وخالفه الغني فقال الاوجه عدم الضمان لتعدي المالك وان قال بعض المتأخرين  
 الاوجه الضمان لتعدي الغافل بالتضييع اه (قوله فيحتمل حينئذ الضمان الخ) عبارة النهاية فان  
 الاوجه فيه الضمان لانهم احتشدت كتب الخ (قوله كتب طهرته الرجح الخ) ولو سقط شي من سطح غيره  
 يريدان يقع في ملكه فدفعه في الهواء حتى وقع في ملكه لم يضمن كتابه الغوي في تناوبه معنى وأخى  
 وفي الرض مع شرحه ان تعني في رجل فرق بين أي فقامت رجل فلفضضنه اه (قوله عدمه)  
 أي عدم الضمان (قوله الى الاول) أي الضمان وقوله الى الثاني أي عدم الضمان (قوله بقرق) أي بين  
 الدابة والثوب وقوله هنا في الدابة (قوله يحس في الوديعة الخ) أي ليس (قوله الى الاول) أي الضمان  
 (قوله بتقدير اخراجها من ملكه الخ) أي يفهم منه انه لا يجوز اخراجها من ملكه اذ لم تتلف شيئا فحتمل  
 يخرجها حينئذ (قوله وظاهر الخ) جوابا بقال ان ما في كلام الشارح المذكور الاتلاف بالفعل  
 لا الخسيسة التي هي للمدعي (قوله كالاتلاف) أي فلا يكون اخراجها عند خسيسة الاتلاف فحتمل اه  
 حش أي مع العجز عن حفظها (قوله لم يضمن اخراجها) أي بقدر الحاجة فقط كما عجز عن الرض والغني  
 وسأيت في الشارح (قوله والا) أي وان لم يسبها مالها (قوله بتقدير هذا) أي قول الرض وقولا  
 ضمنت (قوله ان الغرض الخ) بدان لما (قول الثاني الان يقرط الخ) استثناء من قول المصنف اوله  
 ضمن (قوله بان حكمه) الى قول المتن وكذا ان كان في النهاية الاقوله ويؤيد به المتن (قوله بان حكمه  
 الخ) عبارة الغني بان حكمه فاقفل أو أغلق الباب عليها فقتلص أو أنهدم الجدار فخرجت ليلافا تلتفت  
 زرع الغير فلا ضمان لعدم التقصيره اه (قوله لعدم تقصيره) فلا اختلاف المالك ومسلم الزرع في  
 ذلك فيحتمل تصديق المالك في انه احتاط وأحكم بالان الاصل عدم الضمان ويحتمل وهو الظاهر  
 يتعرض الفرق بين بطلان الامام أو دون انه اه (قوله لا في نحو مغارة) اما في نحو مغارة فهو جهان في  
 الرض وفي شرحه أن الاوجه الضمان وبشارة الرض وان حل متاعه مغارة فعلى دابته رجل بلاذن وغاب  
 فاته الى رجل عنها أو دخل دابته زرع غيره بلاذن فخرجها من زرعه في فوق قدر الحاجة كفى شرحه في  
 الضمان وجهان اه قال في شرحه أحدهما لا تعدي المالك الثاني وهو الاوجه نعم لتعدي الغافل بالتضييع  
 اه (قوله بخلاف ما اذا لم يحش ذلك ولم يسبها مالها) في الرض وشرحه ما مضى وان تقرر شخص دابة  
 مسبية من زرعه فوق قدر الحاجة فحتمل أي دخلت في ضمانه كجواز التمسك به في جره أو جراسيل حبا  
 فالقاع في ملكه لا يجوز اخراجها وتضييعه فينبغي اذا نفرها ان لا يدافع بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر  
 الذي يعلم انها لا تموت منه الى زرع اه ثم قال وكذا يجب على الشخص رد دابة دخلت ملكه الى مالها  
 فان لم يجد على الحاكم الا ان كان المالك هو الذي سبها فليجمل قوله لم يسبها فيما امر آخر جهان من زرع محفوقا  
 زرع غيره على ما ذكروه المالك والابان لم يسبها فحتمل ما خرج لها ان ضمان يسبها المالك فان لم يجد على  
 الحاكم اه وقوله فيما مرشاه الى الموضوع الاول يحصل من الموضوعين ان ماسبها مالها فخرجها بقدر  
 الحاجة فقط ولا يضمن بعد ذلك بتركها فان زاعل قدر الحاجة فحتمل وان لم يسبها مالها فحتمل ما مضى  
 ان أهملها بل يجبر رد مالها أو الحاكم فلا بد منه صاحب الزرع عن الزرع دفع الصائل فان تحقت  
 عن غير اخراجها عن ملكه لان شغلها مكانه وان كان فيه ضرر عليه لا يبيع اضاعة مال غيره اه وظاهر  
 هذا المتنازع اخراجها عن ملكه وان سبها المالك وهو تلخر كلام الشارح في شرح الارشاد اياضاً على هذا  
 فنقول لهذا الموضوع مع الموضوع الاول بيان انه لا بد على قدر الحاجة في تغيرها وان لم تنفصل عن ملكه  
 فليتم له وليراجع ثم انظر هذا كلامه في الرض هنا وقوله بخلاف ما اذا لم يحش ذلك ولم يسبها مالها  
 الخ وظاهر ما ذكر في تسيب المالك انه لا فرق بين التسيب فيه والتسيب في غيره ثم رأيت الشارح تبه  
 بعد عدمه واقفاً ذكر في الرض وغيره اه فذكره الا في الرض وغيره الخ ومع ذلك هو



وكذا الوضوء لا يحل بعد بل يتقدمه غسل المني واللباس والوضوء يؤيد قوله (٢٠٩) لو بعد المني عن الزرع وقدره انشور

البهايم إلى أطر أبقها فلا ضمان  
على إرسالها البهائم ألقته  
مطلقا لا تشاء قصيره (أو)  
قرب ما قلنا ألقته كان  
عرضه أو وضعه بغيرها  
أو (حضر صاحب الزرع)  
مثلا (وتمشوا في دفعها)  
صه لتقر بطلان من حق  
بجده بالمزارع ولزم من  
انواحها من دخولها لها  
زومه إبقاؤها بجده ويشن  
صاحبها ما ألقته أي قبل  
تمكن من خروج بطلانها  
بظهور الألفاظ المتشابهة  
ولو كان الذي يجب سزوع  
مالكها فهل له انواحها له  
قبسه تردد ويضمه له لا  
بغير جهالة لانه لا ضرر عليه  
في إبقائها بمحلها لتقر وان  
مالكها ضمن متلفها أو فهم  
قوله وتمشوا ان له تغيرها  
عن زرع ببقه لا الحاجة  
بحيث يمان من عودها فان  
زاد ولو داخل ملكه ضمن  
مالكه يكتن مالكها بها كاسر  
(وكذا ان كان الزرع في  
محوطه باب تركه مقفولا  
في الاصح لا مقصر بعدم  
غلقه (وهو تغلق طيرا أو  
طعنان عهد ذلك منها)  
مرتبتا أو لا تأكل الخراف  
التي تغلق الحارثه فيها  
بظهور ما رأيت شالوا عنه  
وشننا اعتدلا كقائه  
بجرة وقاله فنهضه كالمهما  
وكانه أشد من العادق  
الحض وماقت عليه

تدقيق صاحب الزرع لان الاتفاق من الدابة وجدوا قضاؤه الضمان هو الاصل حتى يعلم مخالفة اه  
عش (قوله وكذا) التي قوله ويؤيد في الغنى (قوله وكذا الوضوء) أي لا ضمن اه عش (قوله لم يعد  
دعها) أي لم تجز العادة بها اه معنى (قوله ويؤيد قوله) أي فيه توقف (قوله وقدره انشور البهايم  
الخ) بظهور انه بغيره فالصريح على المني أي وبغيره كمال انشور البهايم الخ (قوله مطلقا) أي  
للاشياء (قوله كان عرضا أو وضعا بغيرها) هذا كمرجع قولنا متى سابقا فان قصر بان وضعه  
بغيرها يحل تعذر ما قلنا في أوفرت في بطلانها لكن حضر الخ وهي احسن (قوله المني وتمشوا في دفعها) أي  
حي ألقته فلا يضمن على الصريح وان أشركا لم يلزم به اه معنى (قوله صه لتقر بطلان) أي قوله أي  
قبل تمكن في الغنى (قوله ان حث على الخ) عبثا قلنا ان كان زرع صه فبما زرع الناس ولم يكن  
انواحها الا ما دلها من زرع تغير لم يجز ان يقال في تغيرها بل يصير ويغير صاحبها اه (قوله  
دخولها) أي الدابة لها في المزارع وان كان في المزارع دون قيمة التي هي فيه كصغير غيره اه عش  
(قوله أي قبل تمكنه) أي على وجلا مشتقة على معنى العادة اه عش (قوله لم تنحور بها فيها) أي  
ربطها بؤدي إلى استلاف الدابة فان فصل بها بؤدي إلى ذلك ضمنها وانما استلف المالك والمنازع في ذلك  
فالمصدق السابق لانه الغارم اه عش (قوله ويضعه انه لا يضر جهالة) اذ انتهى عند تساوياهما اه  
أي تساوى الزرع في القيمة عش وقال السيد عمر بعد ذكر قول النهاية للذكور فلي تأمل اه أي  
قائه بفهم جواز الاتراح عند قصتنا زرع مالكها فتمت عن الزرع الذي فيه (قوله ان له تغيرها عن  
زرعه بقدر الحاجة الخ) الذي في الرض كالمه خلاف ذلك فانه قال ما نصه فان تفرسية عن زرع فوق  
الحاجة ضمنها انتهى ثم قال وكذا يجبر ودان دخلت ملكه أي إلى مالكها فان لم يجده فإلى الحاكم الان  
كان المالك سببا فاعمل قولهم أخرجهما من زرع على ما سبها المالك والا فضمن اه قال في شرحه اذ  
حقه ان يسلمها لملكها فان لم يجده فإلى الحاكم انتهى وعبارة الرض وأرضه في هذا من عبارة الرض  
فانظرها وانظر اذ اشتمل سبها المالك أو لا هل يحمل على النسبة أو لا وكيف الحكم اه سم أقول ولا  
يبدأن بقال الاصل عدم التسبب فعمل علمه اذا تبين خلافه في حكمه وانما اختلافنا اصدق صاحب  
الزرع كاسر من عش (قوله كاسر) انظر في أي محل مرسم أقول له اه أراد مقدمه في شرح أو لا يضمن  
من قوله فاذا أخرجهما من ملكه إلى المالك (قوله لانه مقصر) التي قوله وشننا في الغنى (قوله وشننا) اه  
الاكتفاء بجرة واقفه النهاية وقال عش هو اهتمد اه (قوله المني أو طعنان) أي أو غيرهما من عهد ذلك  
منها أي عهد المالك ونحو ذلك منها اه معنى (قوله وماقت عليه) أي من تعلم الحارثه (قوله يعني من  
باد بها) أي فليس ملكها قد احتلوا كانت ملكة للغير وأواها غيره فعلق الضمان به والافاهرة تلك  
كاسر حوايه وهو ظاهر لانها من جهة البلطان تلك وضع اليد عليها هكذا ظهر من تفسير الشارح فانظر  
هل الحكم كذلك اه رشيد أقول ويصح بما قاله قول شرح الرض وقوله مالكها ليس هو المالك من  
باد بها اه ثم قال الرض والفواسق ليس لاصح ولا تملك ولا تملك فيها باختصاص اه وقال شارحه  
وأنفق بها الامام المذنبان بطباعه كلاسد والذنب اه (قوله من يؤد بها) ان السبيل بعد من ياد بها  
من باب الانفعال كما عبره به النهاية (قوله أي فاصد الوضوء) أي بحيث لو غابت فقدتها وقفت عليها اه

لا يوجب جميع التفصيل الذي تبين في هذه الحاشية فلي تأمل (قوله مالكه يكتن مالكها سبها كاسر) انظر في  
أي محل مرهنا علم ان الذي في الرض كالمه خلاف ذلك فانه قال ما نصه فان تفرسية بجره زرع فوق  
الحاجة ضمنها اه ثم قال وكذا يجبر ودان دخلت ملكه أي إلى مالكها فان لم يجده فإلى الحاكم الان كان  
المالك سببا فيعمل قولهم أخرجهما من زرع على ما سبها المالك والا فضمن اه قال في شرحه اخذت انه  
يسلمها لملكها فان لم يجده فإلى الحاكم اه وعبارة الرض وأرضه في هذا من عبارة الرض فانظرها وانظر

عش (قوله ان أرسلها الخ) ثم لو ربطها فانطلقت بعينها بقصر منه فلا ضمان نهاية أي ويصدق في ذلك  
عش (قوله ادخل هذه) الحقوله وانما لم يضمن في النهاية وكذا في باقي الاقوله وان لم تكن (قوله كان  
مثلهما كل حيوان الخ) أي فضمن ذوالالبدن ما تلحقه ذلك الحيوان من سلبه لصغير لا يقدر على منع من الاضرار  
تختلف ما اذا سلم على يقدر على حفظه ما تلحقه ضمان على من هو عليه كما علم من قوله ان لا يمنع من كان  
مع دابة الخ اه عش (قوله عرف بالاضرار) داخل في الحاصل الذي عرفه بقصر الدواب وانما لها اه معنى  
(قوله فضمن ذو جمل) أي عرف بالاضرار كما هو صريح السياق الذي أتى في تقريره على ما قبله ففهمه انه  
اذا لم يعرف بالاضرار لا يضمن بأرسالها فقد يخالف قوله السابق أمالو أرسلها في البلدة ضمن مطلقا الآن  
يكون ما هنا عند اعتداد الارسال في البلد بناء على اعتبار العادة في ذلك على ما تقدم أو مقر وشاق إرساله في  
العصر اه سم عبارة عمرة على المنهج قوله بخلاف ما اذا لم يكن عاديا أي فانه ان كان مملعا ينادى به  
كالهزم يضمن مطلقا لا ضمن حال الاسلا كما فهمه بالاولي اه (قوله بها) أي بالدار أي في داخلها  
(قوله به نحو حي) الجملة خبر للدعوة (قوله به) هذا الذي أتى في قوله كادله على في النهاية والتمسني (قوله أي أن لم  
يكن الخ) عبارة النهاية حيث تعين قتلها لم يربطها فقلها في الادفعها كالماتل وشمل ذلك ما لو خرجت أذنتها  
عن عانة القطط وتكرر ذلك منها اه قال عش أي ما اذا لم يتعين بان أمكن دفعها بضرب أو زحر  
فلا يجوز قتلها بل يدفعها بالاضغاضغ لا خف كدفع الصائل ومنه ما لو كانت الهرة صغيرة لا يشد معها الدفع  
بالضرب بالاضغاضغ ولكن يمكن دفعها بان يضربها من البيت فيلقطونها أو بان يكر دفعها عن مرة بعد  
أخرى فلا يجوز قتلها ولا ضربها بضرر باشد اه (قوله وجوز القاضى) أي القتل مطلقا أي في حالة  
عدوها وغيرها أمكن دفعها بدون القتل أم لا قال الشارح في الامدادون ابن عبد السلام اعتمد حيث أتى  
بقتل الهرة اذا خرج اذا ضمن العادة وتكرر من خواصه الاخرى في هزمه بل لا يملك له الحياطة بالكلية العقور  
ورجوعه في الموالك أيضا لا يتبع له فجميع ظهور وانساده اه (قوله فلو جاوز الدفع) وقفا في النهاية  
جاءتها وشمل ما تقر ومالو كانت سامة لا تدفع أي وان سقط عليها كالماتل وهي حامل وسئل البقعي عما  
جوز به الهرة من ولادة هرة في حمل وتأنف ذلك الحمل بحيث تخشى وتعد دابة لا لاواعمل يضمن مالك الحمل  
متفهما أو ياب يعلمه حيث لم تكن في يد أحد الا ضمن ذوالبدن اه (خاتمة) لو دخلت بقرة مثلا مسبية  
ملك شخص فخرج جهنم موضع بعصر عليها الخرج وجبه فتلقت ضمنها ولو ضرب شجرة في ملكه لم تقطعها  
وهي انها اذا سقطت تسقط على غافل عن ذلك ولم يعلم القاطع به فسقطت عليها فتلقت ضمنه وان دخل ملكه  
بغير اذنه فان لم يعلم القاطع بذلك أو علم به وعلمه ذلك الاصلان أيضا أو لم يعلمه ولكن أعلمه القاطع به أو لم يعلمها  
لم يضمنه الا لا تقصر عن ملو حل قيد دابة غيره لم يضمن ما تلحقه يكون ثوبا لخرز وأخذ المال غيره ولو تلقت  
الحياطة المستعارة والمال بمقتل قبضه زرعاً مثلاً لا كما يضمنه المستعير والبايع لانها في يد صاحبها أو تلقت  
ملك غيره مما كان كالزراع البايع لم يضمنه وان كان غداً لا بد ان لها أو تلقت ملكه بمصر فابايعه في ذلك  
كأمر في حقه وسئل القفال عن جسد الطيور في اقصاف لسماع أصواتها وغير ذلك فابايع الجواز اذا تعهدا  
مالكها بما يحتاج اليه لانها كالهبة تربط اه معنى وكذا في الرض مع شربه الاقوله وسئل القفال الخ  
\* (كتاب السير) \*

اذا شئ له سبها المالك أو لاهل تحمل على المسبية ولا أو كيف الحكم (قوله فضمن ذو جمل) أي عرف  
بالاضرار كما هو صريح السياق الذي أتى في تقريره على ما قبله ففهمه انه اذا لم يعرف بالاضرار لا يضمن بأرسالها  
فقد يخالف قوله السابق أمالو أرسلها في البلد ضمن مطلقا الآن يكون ما هنا عند اعتداد الارسال في البلد  
بناء على اعتبار العادة في ذلك على ما تقدم أو مقر وشاق إرساله في العصر امومية تقرر ان الظاهر ان ما تضمن فيه  
لا يرقى قديمين الارسال بالبلد العصر اعطيتا مل

\* (كتاب السير) \*

ادخل هذه ينبغي أن تربط  
وكيف شرب لسلادها  
فعدم احكام ربطة تصير  
ومن كان مثلهما في ذلك كل  
حيوان عرف بالاضرار وان  
لم تكن فضمن ذو جمل أو كوكب  
عقور ما يتقدم ان أرسله أو  
قصر في ربطة لم يعلم وانما يضمن  
من دعاء الدار وبهايم نحو  
كاتب عقور مر بوط لم يعلم به  
فاقرسه لتقصير المدعو  
بعد دفعه بنحو تصامع  
ظهور وعدم تقصير ذي  
الذبح بطة بخلاف مدعو  
لدار بها بغير مطاة أو حملها  
مطلق أو المدعو به بنحو حي  
لان المالك يجب تدهن المصغر  
بعد اصلا المدعو بها  
لاجله حيث شق الخصاص  
منها (والا) بعد ذلك منها  
(فلا) يضمن (في الاصح)  
لان العادة حفظ الطعام  
من النار بعلها ولا يجوز قتل  
التي عهد منها ذلك الا لالة  
وهو ناقص أي ان لم يكن  
دفعها بدون القتل كالماتل  
كذلك عليه كلام الشافعيين  
وجوزوه القاضى مطلقا  
كالنواصب الحسن ورفوه  
بان ضررها عارضة وحمل  
الخلاف في غير الحامل اذ  
لا جناية ضمن حملها كذا قيل  
وفيه نظر ويلزم قائله ان  
الدابة لحامل لو سالت على  
انسان لا يدفعها وهي بعد  
سد افاقه وجوز الدفع بل  
وجوبه ولا ينظر في حمل وان  
قائله يعلم لانام يتحقق حياته  
وتبين ان ضررها لم يدفعها غير

\* (كتاب السير) \*



تبل الهجرة بمنعلائ الذي أمر به صلى الله عليه وسلم أول الأمر هو التبليغ والانتذار والعصر على أدنى الكفر والفهم ثم بعد هذا أتى الله تعالى للمسلمين في القتال بعد أن نهى عنه في تبسوسين آية إذا أذنهم الكفار به فقال وقتالوا في سبيل الله الذين بقاتلونكم وضع عن الزهري أول آية تزلت في الأذن فيه أدن (٢١٢) الذين بقاتلون بانهم ظلموا أي أذن لهم في القتال بدليل بقاتلون ثم أباح الابتداء به في غير

الاشهر الحرم بقوله فإذا انسحل الاشهر الحرم الآية ثم في السنة الثامنة بعد الفجر أمر به على الإطلاق بقوله انقروا نضجافا وقتالوا وقتالوا المشركين كافة وهذا هي آية السفوف قبل التي قبلها وقبل هذا إذا تقرر ذلك فهو من حين الهجرة كان (فرض كفاية) لكن على التفصيل المذكور أجماعا بالنسبة لفرضه مولاه تعالى فاضل بن الجاهدين والقاعد بنو عبد الله الحنفى بقوله لا تستوى القاعدون الآية وأما على لا يوجد بها ولا يغاضل بين ماجور ومازور (تنبيه) ما جلت عليه اطلاع الوجوه الذي دلى عليه النقل وأما اقتضاء صنيع شيعتنا في شرح منهجه أنه من حين الهجرة كان يجب كل سنة فبعد مخالف لكتلامهم (وقيل فرض عين) لقوله تعالى لا تقصروا بعدكم عذاب آلها والقاعدون في الآية كانوا حسانا وردوا بان ذلك الوعيد لمن يصنع الله عليه وسلم لمنعنا لأجابه حيث أودع عند قلة المسلمين وبانه لو تعين مطلقا ليعطل المعاش (وأما بعده فالكفار) الحريين (حالان أحدهما يكونون)

وثلاثة أشهر له سبع وعشرين من وجوب قتل بعد النبوة تخمس أو ست وقيل غير ذلك ثم أمر باستقبال الكعبة ثم فرض الصوم بعد الهجرة بستين تقرير ما فرضه في كائنه الصوم وقيل قبله وقيل في السنة الثانية قبل في نصف شعبان وقيل في وجوب من الهجرة تحولات القليلة وفيها فرضت صدقة الفطر وفيها ابتداء صلى الله عليه وسلم صلاة عيد الفطر ثم عدا الاخصى ثم فرض الحج سنة ست وبعج صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة الأجمة الواضع سنة عشر واعتبر أربعة اه وكذا في الرض مع شرحه الاقوله فخرجت الى بيت الخ وقوله وفي السنة الثانية إلى ثم فرض الحج (قوله قبل الهجرة) الى التيميم في النهاية الاقوله وقيل الى المن وكذا في المعنى الاقوله بعد أن نهى عنه في تبسوسين آية الحج (قوله ثم بعدها أذن الله تعالى الحج) عبارة للمعنى ثم هاجر الى المدينة بعد ثلاث عشرة سنة من مجيئهم يوم الاثنين الثاني والعشرين من ربيع الأول فاعلم بها عشرا بالاجماع ثم أمر به إذا ابتداء به الحج (قوله في تبسوسين الحج) مشتق بنهى اه عش (قوله في غير الاشهر الحرم) المرجع المبر وقتالوا نكثهم أبدا وجاب سوال وكانوا تعاهدوا على عدم القتال فيها كما علم من كلام السجدي اه عش (قوله على الإطلاق) أي من غير قيد بشرط ولا زمان معنى وبأنه (قوله وهذه) أي آية وقتالوا المشركين الحج وقوله وقيل التي قبلها وهو قوله تعالى انقروا نضجافا وقتالوا عش (قوله على التفصيل المذكور) أي بقوله السابق ثم بعدها أذن الله للمسلمين الحج سم ورشيدى أي من الأحوال الثلاثة (قوله أجماعا الحج) عبارة للمعنى أما كونه فرضا قبل الاجماع وأما كونه على الكفاية فلقوله تعالى لا تستوى القاعدون الحج (قوله ما جلت عليه) أي من التفصيل المذكور (قوله وأما اقتضاء صنيع شيعتنا الحج) صدى في شرح المنهج بالإطلاق ثم ذكر في آخر التفصيل في ذلك الإطلاق عليه بقرينة السباق ويسقط اعتراضه اه سدعمر (قوله لقوله تعالى) أي قوله هذا ما صرح في النهاية (قوله والقاعدون الحج) عبارة للمعنى وقوله قال كان القاعدون حراما لعدم بنية وهو عن من الجهاد اه (قوله) ورد به بان ذلك الوعيد عينه الحج وقال السهلي كان فرض عين على الانصار دون غيرهم لأنهم بايعوا عليه قال شاعرهم

فمن الذين بايعوا محمدا \* على الجهاد ما بقينا أبدا

وقد يكون الجهاد في عهد صلى الله عليه وسلم فرض عين بان أطاع عداو المسلمين كالأخرا من الكفار الذين تعزوا حول المدينة فانه مقتضى تعين جهاد المسلمين لهم فصار لهم الجهاد لان خلاف ما هو معقوله أي المصنف وأما بعد الحج اه معنى (قوله مستقرين) الى قوله هذا ما صرح في المعنى الاقوله المؤتمنين الى وأما بان وقوله بشرطه وقوله وظاهر العاقله ثم قال وما ذكره المصنف في الفز وأما استحوصن المسلمين فتعنتورا اه (قوله وأما بان دخل الامام الحج) ظاهره سقوط الفرض بإحسان الامر من تشعين النور وفخول الامام الحج قال مر وهو المفجس لكن الشهاب العلي رد ذلك في تقييد تصنيف أقام فيه البراهين على انه لا بد من اجتماع الامرين وعرض على جمع كثير من أهل عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوا على ذلك عش ورشيدى عيسى بن سم مثله (قوله أذنا تبشيرة) لجهاد الشوا اليه بقوله السابق أنفا وقتل ذلك للامر المؤتمنين الحج اه عش ويحتمل أن المشاور اليه بقوله لا تقف آخر السواد فوضرط طالع فيكون واجبا الى الامام أيضا (قوله هذا) أي قوله ويحصل امتناع النور الحج (قوله وصرح) أي هذا الجهاد لا ينافي وجوبه وجوب الوسائل لا ينافي (قوله لكن على التفصيل المذكور) أي بقوله السابق ثم

أي كونهم (بلاهم) مستقرين في غير ما غير قاعد من شارة الجهاد حيث كذا (فرض كفاية) أجماعا بمقتضى القاضي صيد الوهاب أو ويحصل امتناع النور وهي محالة لخوف التي تلي بلاهم فكافئين لهم لو تسدد ولمع احكام الحصون والخذلان وتقليد ذلك للامره المؤتمنين المشهورين بالشعائر والجمع المسلمين وأما بان يدخل الامام أو آية تبشيرة طاهره الجيوش لقتالهم وظاهره أن امتنع بها في جميع فواي بلاهم وجب وقوله مرة في كل سنة فإذا زاد فهو أفضل هذا ما صرح به كثير من ولا ينافي بلاهم فغيرهم لا يجوز حليفهم بها لا كفاه

بالاول وحده ونور فيه باله يردى الى عدم وجوب قتالهم على الدوام وهو باطل اجماعا ورويان الثغور واذما صنعت كجة ترك كان في ذلك  
اختصاص لسؤقتهم واطهار لثغورهم بجزءهم عن القصر بشئ سائلا يلزم عليهم ما كررنا في آية اذا احتج الى قتالهم أكثر من مرة وجب فكذا  
اذا اكتسبنا هنا تخصص الثغور وأصبح لقتالهم وجب وأما ادعاء أصحاب الجهاد كل سنة ثم مع تخصص الثغور فهو وان أفهمت عبارات لكن  
انما يتجسد لا عن ترك مرة في السنة ثم آيت عبارة شرح بالهذب عبارة الاذرى في باب الاحصاء مصر بتخص في الواجب بكل سنة مرة  
مطلقا زاد الاول الا ان تدعو صاحبنا الى التأخير أكثر من سنتين الثاني ان ذلك متفق عليه وما يؤيد (٢١٣) ذلك قول الاصوليين الجهاد دعوة

قهرية فوجب اقامته بتخص  
الامكان حتى لا يبق الا مسلم  
أوسام ولا يتخص بغيره في  
السنة ولا يعطل اذا أمكنت  
الزيادة وهو ضعیف وان  
اختاره الامام ثم وجه الاول  
بان تجهيز الجيوش لا يتأتى  
غالب في السنة أكثر من مرة  
ويحل الخلاف اذا لم ينع  
الحاجة الى أكثر من مرة  
والواجب شرطه كآية ان  
لا يكون بنصف أو نحوه  
كرجاء اسلامهم والآخر  
حينئذ يسن أن يبدأ القتال  
من يوافي الا ان يكون الخوف  
من غيرهم أكثر فوجب  
البدء بهم وأن يكثر ما  
استطاع ويطلب على الكل  
فواجب فرض الكفاية وحكم  
فرض الكفاية الذي هو  
مهم قصد حصوله من غير  
نظر بالذات لفاعله أنه اذا  
فعله من فهم كفاية وان  
لم يكونوا من أهل فرضه  
كذوي عصب أو جذون أو  
أقوة الا في مسائل كصلاة  
الجماعة على ما مر فيها (مقتل  
الخروج) عند ان كان من أهل  
و (عن الباقر) رخصة  
وتخصص عليهم ومن ثم كان

أوضح من الخصال واحد (قوله بالاول) أي بتخص الثغور (قوله ولا يلزم عليه) أي على الاكتفاء  
بالاول ما ذكر أي عدم وجوب القتال على الدوام (قوله وان أفهمت عبارات الخ) هذا الذي أفهمت عبارات  
هو صريح كلام الشيخين وغيرهما من أصحاب تأييد شيخنا الشهاب البرلسي على وجه لا يبق لعاقلي عذرا في  
ترك اعتقاده والعمل به في مؤلف خالف عرض على علماء عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوه عليه ومصرحوا  
بان ما فيه هو الحق الذي لا يخفى فيه عاقل (سم (قوله مطلقا) أي وان حصن الثغور (قوله زاد الاول) أي  
شرح المذهب وقوله والثاني أي زاد الاذرى (قوله ان ذلك) أي الواجب كل سنة ثم مطلقا (قوله  
ويماز بذلك) أي الادعاء المذكور (قوله وهو ضعيف) أي قول الاصوليين لوجوب الزيادة في سنتي مرة  
عند الامكان (قوله ثم وجه) أي الامام الاول أي الواجب في كل سنة ثم مع التخصص (قوله ويحل الخلاف)  
الى المتن في النهاية (قوله ويحل الخلاف) أي في قدر الواجب في كل سنة (قوله والآخر) أي وجوب اعادة عرض  
(قوله وحكم فرض الكفاية) أي قوله ومن ثم في النهاية الا قوله الا في مسائل الى المتن (قوله الذي الخ) صفة  
كاشف لماهية فرض الكفاية (قوله بقصد حصوله الخ) أي بقصد حصوله في الجلة فلا ينظر الى فاعله الا  
بالتبع للفعل ضروره انه لا يحصل بدون فاعل فخرج فرض العين فانه منطوق بالذات الى فاعله حيث قصد  
حصوله من كل عين أو من عين مخصوصة كالنبي صلى الله عليه وسلم في ما فرض عليه دون أمته ولا يتبع قصد  
الحصول بالجزء احرازه من سنة الكفاية لان الفرض يميز فرض الكفاية عن فرض العين وذلك حاصل  
ذكر شرح جمع الجوامع العملي (قوله وان يكونوا) الى قوله الا في مسائل في المتن (قوله من أهل  
فرضه) الا من أهل (قوله ومن ثم كان القائم به أفضل الخ) وقالا لا سني وخلافا للعملي والمغني والنهاية  
عبارة نعم القائم بفرض العين أفضل من القائم بفرض الكفاية خلافا لما نقل عن المحققين وان أقروا المصنف  
في الروضة أنه وعبارة للمغني والمحققان فرض العين أفضل لا يجري عليه الشارح في شرحه على جمع  
الجوامع اه (قوله وأفهم السقوط) الى قوله أخذنا في انهاء المتن (قوله السقوط) أي عن  
الباقين (قوله يتخاطبه الكل) أي كل من أهل الفرض (قوله اذ تركه الكل) أي كل من أهل  
الفرض وغيرهم أخذنا بمسألة نقا (قوله اثم أهل فرضنا الخ) عبارة للمغني اثم كل من اعتذره من الاعتذار  
الا بيمينها اه (قوله كان بالخ) راجع الى قوله وانه اذا تركه الكل اثم أهل فرضه كلهم الخ ويحتمل  
الخصوص قوله أي وقصر والخ (قوله وما كان) الى قوله وأما من استأجر في المتن الا قوله ولا يحصل  
الى قال الامام الى قوله وعليه عمل الجهاد الحسن في النهاية الا قوله ورجعنا لما فوقه وأما الى فقال وقوله  
خلافا لما هو عليه كلام شارح وقوله والتم الى قوله وبحت (قوله جلة في أبوابها) عبارة للمغني في الجناز

بعدها أن الله تعالى للمسلمين الخ (قوله وان أفهمت عبارات الخ) هذا الذي أفهمت عبارات هو صريح  
كلام الشيخين وغيرهما من أصحاب تأييد شيخنا الشهاب البرلسي على وجه لا يبق لعاقلي عذرا في ترك  
اعتقاده والعمل به في مؤلف خالف عرض على علماء عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوه عليه ومصرحوا بان  
ما فيه هو الحق الذي لا يخفى فيه عاقل (قوله ومن ثم كان القائم به أفضل الخ) نعم القائم  
القائم به أفضل من القائم بفرض العين كقوله الشيخ أو على عن المحققين وأقر في الروضة كلاما عليه وأفهم السقوط أي تخاطبه به الكل  
وهو الأصح وانه اذا تركه الكل اثم أهل فرضه كلهم وان جهلوا أي وقد قصره في جهلهم به أخذنا من قولهم لتقصيرهم يكونوا خير منهم رتبة  
بقدره أي بمن تقتضي العادة بتمهده فانه باثم وان جهل بونه لتقصيرهم بعدم البحث عنه ولو كان شأن فرض الكفاية مهما لم يكثر ثم  
وتخصها ذكر منها جلة في أبوابها استعار معناها جلة أخرى منها فقال (ومن فرض الكفاية القيام بالقامة الجيعة) العلية والبراهين القاطعة  
في الدين على اثبات الصالح مصلته وما يحبس من الصفات يستقبل عليه منها والنبوة وصحتها والرسالة وما أسلوله

من الامور الضرورية والنظرية (وخلل المشكلات في الدين) لتدفع الشبهة وتفسر قول الاعتقادات عن هجومها المستعدين ومعضلات الملحد. من ولا يحصل كمال ذلك الا باتفاق (٢١٤) قواعد علم الكلام المبني على الحكمة واللاهوت ومن ثم قال الامام لوق الساس على

ما كانوا عليه في صفوة الاسلام  
لما اوجبتنا التشاغل به وروى  
في نهجنا على كلبه من الاثمة  
كالباقين بل جعله ارفع مما  
عبد الشرع فاما الآن وقد  
ثارت البدع وايسل الى  
فوكها تلتطم فلا بد من  
اعداد ما يدعيه الى الملك  
الحق وتعل به الشبهة وتصل  
الاستغفال باذلة المجهول  
وجعل الشبهة من ثرو  
الكفايات واما من استراب  
في اصل من اصول الاعتقاد  
شليمه السعي في ازالته حتى  
تستقيم عقيدته اه واقره  
في الروايات وتبعه الغزالي  
فقال الحق انه لا يطلق منه  
ولامدحه فقيمة منقحة  
ومنه في اعتبارها في بعض وقت  
الانتفاع حلال او منسوب  
او واجب باعتبار مضمونه  
وقت الاضرار حرام ويجب  
على من لم يرق قلبه سليمان  
يعلم ادوية امراض القلب  
من صكبر ويحسور به  
وتصورها كاي صكبر لكن كفاية  
تعلم علم الطب (و) القيام  
(ب) علوم الشرع كالتفسير  
وحديث والقرع) التقفية  
وانما على ما لا بد منه (حيث  
يصلح القضاء) والاعتناء بان  
يكون مجتهدا مطلقا  
يتوقف عليه ذلك من علوم  
العرفية واصل الفقه وعلم  
الحساب الفقه على السبيل

فصل الميت وتكفيها الصلاة عليه. مودعوني الاقطا المتبوءة ذكرهنا الجهاد ثم اسطر دالي ذكر  
غيره فقال اه (قوله من الامور الضرورية) فيمنع الان يقال الضروري قد يقام عليه الجليل سم  
وهو كذلك فقد يكون الضروري بالنسبة لبعض فيعرض وري بالنسبة لآخر وقد يقام على الضروري  
منه لانه تخافه في المنه وهو الدليل وان لم يسم دليلا لا يحق ولا يضر عدمه حيث دليلا لا يحق بالنسبة  
لما نحن فيه ما اذا قيامه عند الحاجة اليه من فروض الكفاية اه سدمر (قول المتن وحل المشكلات)  
يظهر ان المشكل الامر الذي عني ادرا كلفته والشبهة الامر الباطل الذي يشبهه بالحق ولا يعنى ان المواد  
بالجزم غير محل المشكلات وقد يقدر على الاول من لا يقدر على الثاني سم على المنهج اه عش (قوله  
وتصغر) أي تخفف وقوله ومعضلات الخ أي مشكلات اه عش (قوله كالذي) أي القيم باقامة الجميع وحل  
المشكلات (قوله واللاهوت) من عطف الخ على النسل (قوله قال الامام الخ) عبارة لغوية واما العلم المتخرج  
بعلم الكلام فليس يفرض عن وما كان الصلابة في الله تعالى عنهم يشغلون به قال الامام الخ (قوله  
صغرة الاسلام) أي في النورانية التي كانت مصلية في ابتداء الاسلام قبل الاشتغال بما يستدلون به  
واحوالهم اه عش (قوله به) أي يعلم الكلام (قوله أي كلبه من الاثمة) عبارة لغوية والوضع مع شرحه  
واما من علمه الشافعي من غير علم الاشتغال بعلوم الكلام مجمل على التوغل في ادوية ما تعلم علم الفلسفة والشريعة  
والنظم والوزن والعلوم الطبية والعلوم الشرعية وما كان من بكن فيه صفه اوصحت على شروان  
حتى على التزول والبطالة كره اه (قوله بل جعله) أي جعل الشافعي الاشتغال بعلوم الكلام اه معنى  
(قوله تلتمع) حال من ضمير تركه في القاموس التلتمع الامواج ضرب بعضها بعضا اه (قوله انتهى)  
أي كلام الامام (قوله وتبعه) أي الامام (قوله خذ ما الخ) أي علم الكلام اه عش (قوله حلال) أي مباح  
(قوله ويحب) الى قوله وما تقرر في المعنى الا انه بان يكون مجتهدا مطلقا (قوله ان تعلم ادوية امراض  
القلب الخ) وقد ينهوا لوجه الله تعالى في احكام علوم الدين على الاخر بدعيه غير احسن من اراد وقوله من كبر الخ  
بيان لامراض القلب اه عش (قوله واذا الخ) سب كبره وبقوله اياها يحتاج اليه الخ (قوله بان  
يكون مجتهدا) وبأن الاجتهاد المطلق انقطع من نحو ثلثة اقسام فلا يشترط في هذه الازمنة (قوله  
وما يتوقف الخ) عطف على علوم الشرع وقوله ذلك أي ما ذكر من التفسير والحديث والفروع (قوله من  
علوم العربية) بيان للموصوف (قوله وغير ذلك الخ) عبارة لغوية وشرح الروض ومن فرض الكفاية  
علم الطب يحتاج اليه لمعالجة الابدان والحساب يحتاج اليه لمقابلة الملووث والوصايا والمعاملات واصل  
الفقه والنحو واللغة والتصريف واما ما لا يرد والجرح والتعديل واختلاف العلماء وتنازعهم اه (قوله  
بذلك كماله) أي بما يتوقف عليه ذلك اه وشدي (قوله وما تقرر) أي من قوله وما يتوقف عليه الخ  
(قوله خلافا لايه كلام شارب) وهو الجلال الخ لجله متعلقا بالشرع وخاصة قوله سم واطالقي

الكواريث والقرارات والوصايا وغير ذلك ما يأتي في باب القضاء فليس للاعتناء بذلك كله لشدة الحاجة الى ذلك وما تقرر  
فوجهه  
علم ان بعض الخ متعلق بمسائل خلافا لايه كلام شارب وقدره في الفروع والفتاوى ولا يهتم بها من ادبها الفقهاء الامع التعريف  
دون ما يتبادر ببحث الفخر الرازي اه لا يحصل فرض الكتاب في الفقه والنحو

الاجمعة جمع يلقون حد التواتر والبيان القرأ تواتروا ومعرفتهم في معرفة (٢١٥) اللغة فلا بد ان تثبت التواتر حتى يحصل

الوقوف بقوله لهم فيما سئل  
القطع ورد بان كتبها  
متواتر وتواتر الكتب مستند  
به كالمسحوقه فينبغي  
حصول فرضهما بمعرفة  
الاحكام كالتفاهة لطلوهم  
لتحكمهم من انبات ما توضع  
فيمن تلاف الاجل بالقطع  
المستند الى كسب ذلك  
الغن ولا يكتفي في اقليم مفت  
وقاض واحد لمس مراتبه  
بل لا بد من تعددها بحيث  
لا يزيد ما ين كل مقيمين على  
مسافة القصر وقاضيين  
على مسافة العدوى لكثرة  
الحجومات اماميا يحتاج اليه  
في فرض صبي أو في فعل  
آخر اذاد مباشرته ولو  
وكبه فتعلم ظواهر احكامه  
غير النادرة في صين  
وعليه حمل الخبر الحسن  
التفقي للدين حق على كل  
مسلم ونقل ان الصلاح عن  
الفرادى انه تعمم الاقامة  
بل لا يقتضي به وفيه نظر  
وقسبة ما مر من اعتبار  
مسافة القصر بين كل مقيتين  
ان الحزمة خاصة ببلد بينه  
وبين الغنى ككثرتهم  
مسافة القصر وتسلم  
عمومه بنبذ زوال الحزمة  
بان يكون بالعلم يعرفه  
الاحكام الظاهر تغيب  
التدرفل ان تقر انهم التي  
يجب تعلمها عندا غير ض  
الاحتياج اليها ويجوز  
الحاكم وجوب اجل كل

توجه بما يعرفه اجتهاد ه وشدق واطر الغنى عبارة قال الشارح وورع أي المصنف والفرع أي  
بالاخبار الام دون ما فيه لدا كبره وهو قوله بحث يصلح لقضائه ثلاثه وهم عدل بلده أيضا قوله  
ورد بان كتبها متواتر الخ انظر فيه سم ولوجه (قوله ولا يكتفي في اقليم) الى قوله وعليه حل في الغنى الا  
قوة ولو بوجه (قوله لا يزيد بين كل مقيتين على مسافة القصر) أي ثلاثه يحتاج الى قطعها اه معنى (قوله  
لكثرة الحجومان) أي وتكرر رهال الدم الواحد من كثيرين اه معنى (قوله اماميا يحتاج اليها الخ)  
عبارة الغنى والروض مع شرحه يتعين من ظواهر العلوم لادانتهما يحتاج اليها لاقامة فرض الدين  
كل كان الصلاة والصيام وشروطها وما يحتاج تعلمه بعد الوجوب كذا قبله اذ لم يتمكن من تعلمه بعد  
دخول الوستهم القس على كل الخ وشروطها على التراخي كالخج وكل كان كانه ما لا بد ولو كان  
هناك مانع أو حكم البيع والقراض ان أراد ان يصح ويصح فيعين على من يريدهم الخبائر يعلم انه  
لا يجوز بيع شيء بالبر ولا بد من بيعه على من يريدهم الخبائر ان يعلم انه لا يجوز بيعه بغير علمين بخبر  
ذلك وأما اصول العقائد فاعتمادها على التمسك على ما ورد به الكتاب والسنة ففرض عين اه (قوله  
ولو بوجه) ينبغي الاكتفاء بمعرفة قائل كبل البشر في ذلك الفصل سم (قوله ينبغي زوال الحزمة الخ) ولزم  
يفت المغنى وهناك من يفتي وهو عدل بانه فلا يلزم الاكتفاء قال في الزاويين ينبغي ان يكون العمل كذلك  
اه معنى (قوله أنها) أي الاحكام الظاهر الخ (قوله عليه) أي التعليق والخارج متعلق بغير (قوله وانما  
يتوجه) الى قوله وقوله في الغنى القوة وقع الدأ وجهه هو الى قوله فينبغي ان يتأخره ووقع الى  
وأوجهها وقوله ما قدمناه في الخطبة (قوله كفى) أي خلاص على الانتفاع بان يكون له كفاية اه معنى  
(قوله لا يسقط) أي فرض الفتوى به أي بالفاسق (قوله ويسقط بالعدول الى الخ) لانها أهل الفتوى

توقف غيره منها عليه كظواهر عبارتهم حتى ان معنى قوله القيام بعلوم الشرع بكل واحد منها على نفسه  
وحيث قد لا يسوغ اتفاق الحشية قلل كونه بالجميع لان القدر المؤدى للفرض من كل من التفسير والحديث  
ليس مضبوطا بل لا يتأخر مضطبا لان كلامهما في نفسه لا يكتفي في حصول تلك الحشية بل لا يكتفي  
والقدر الذي يتوقف عليه تلك الحشية منها هو القدر المؤدى لفرضهما لا يكتفي في حصولها ان يكون  
عندهم في الاصول العصبة الجامعة من كتب احكامهم أم لا كثر وان يعرفوا بان الاحكام فقط  
ومعلوم ان مجرد وجود أصل ما كثر عندهم من ذلك لا يكتفي في القيام بفرض التفسير والحديث وانما علمت ذلك  
انضم الى ما قاله الحق المحلى وعلمت على كلام الشارح فتأمله والحاصل ان القدر الذي يحصل به تلك الحشية  
لا يتوقف على القدر المحصل بفرض التفسير والحديث والقدر المحصل لهما لا يتوقف على تلك الحشية فتأمل  
ذلك لتعلم ان ما ذكره الشارح مجرد ليعمد من الصواب وان ما ذكره الحق المحلى مما لا يمكن خلافه عند أولى  
الابواب (قوله الاجمعة جمع يلقون حد التواتر) قد يقال بلوغ الجمع المذكر سد التواتر لا يفيد القطع  
الاذا استندت معرفة قتالي التواتر عن جمع من العرب يلقون ذلك والظاهر ان هذا غير متحقق في جميع  
بساكن القفا والحق فليأتمل (قوله ورد بان كتبها متواتر الخ) قد يقال ان أريدوا ان كتبها من مصنفها  
البناء بقا فتواتر ما فيها عن العرب بان كان ما فيها نقله عنهم من الغرض لا يبلغ حد التواتر عن جمع من  
العرب كذلك فان هذا ما انفك القطع فهو متوخى كذا الظاهر وأنه في كثير منها ليس كذلك فهذا الذي ذكره في ثم  
ان يجب عن البحث بان تواتر القرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم من في اللغة لا قطع بصحة ما تواتر عنه  
وعنه من من الخلل في بيان فرض علمه فوحي بعض كفاية علم يجمع فيها التواتر للفتوى وعليه ان تواتر القرآن  
انما يعلم منه ان لا يخل في ما غير ما غير الفا من القبول والتدائن غيره وهكذا مع توقف الحق على ذلك التبر  
فلا يعلم من تواتره الا ان يقال المغنى لفي يكتفي معرفته بالاحكام (قوله ولو بوجه) ينبغي الاكتفاء بمعرفة

بل ذكرنا ان ذلك علمه حال المارودي وغيره وانما يتوجه فرض الكفاية في العلم على كل مكاف حذ كبره باليد يمكن في ما لا يمكن  
لا يسقط به اذا قبل فتواه وبسقط بالعدول الى الخ وجوب

وان لم يمتلأ اه ووق في الروضة ما يقتضي خلافه كذا في مسئلة الوجهين واوجههما كذا كرم من السقوط وقوله غير بل يسمع قول المصنف بان الصالح ان الاجتهاد (٢١٦) المطلق انقطع من نحو ثلثا تستقيم له انه لا يتم على الناس اليوم بتعجيل هذا الفرض وهو بلوغ

درجة الاجتهاد المطلق لان الناس كلهم صاروا بلغاء بالنسبة اليها فيل العروع ان معطوف على تفسير اقضى بقا من من علوم الشرع لم يذكره اوعلى علوم اقضى انه من غير علوم الشرع وكلاهما فاسد اه وروى مقدمنا في الخطبة ان علوم الشرع قد واد بها تلك الثلاثة فقط وهي عرفهم في باب الوصية ونحوها وقد واد بها هي وبالانها وهي ضررهم في مواضع اخرتها هذا المصير هو انه ان السك فريض كفاية فحشدو معطوف على تفسير ولا فساد فيه خلافا لروى فيه ثم رأيت شارحا اشار لنس من ذلك (و) منها اجزاء على قادر امن على نفسه وعضوه واه وان قل كانه كلامهم بل وعرض اخذنا من جعلهم ايا معتز في الجملة مع كونها فرض عين الا ان يقر بان لها شبهة بل وهو الظهور وان كانت خاصة مستقلة على جلالها ثم رأيت بعضهم جزم بان العرض كاللاد على غيره بان لم يخف مفسدة عليه أكثر من مفسدة المنكر الواقع ويحرم مع الخوف على الغير ويسم مع الخوف على النفس والنهي عن الاقتداء بالسوء الى التهلكة

دون القضاء اه معنى (قوله وان لم يمتلأ) أى في الفرض اه سم (قوله عنه) أى الماوردى (قوله واوجهما الخ) كذا في النهاية والمفتي كما التسمية اليه (قوله بالنسبة اليها) أى الى درجة الاجتهاد المطلق وان كانوا مجتهدين في المذهب والقوى بل هذان ايشاعرا بل عدلمان زمن طويل اه امداد (قوله ورد الخ) عبارة في النهاية ويحجب عنه بعض ذلك على كل منهما اما الاول فيكون الكاف استثنائية أى أو باعتبار الآخر اذ لا يخفى واما الثاني فلا من عطف الخاص على العام اهتماما بشأه وقد يقال علوم الشرع قد واد بها الخ (قوله على قادر) الى قوله كذا في الروضة في النهاية الا قوله اخذنا الى على غيره وقوله بان لم يمتلأ على نطنس من ذلك (قوله وعلى قادر الخ) ولا يخص بالولاية بل يعنى على كل مكلف قادر من رجل وامرأ أو زوجه والصبي ذلك ويثبت عليه انه لا يجب عليه اه معنى (قوله وان قل) أى كدرهم اه عش (قوله ياد) أى الخوف على العرض (قوله وان كانت) أى الجملة (قوله وعلى غيره) الى قوله ويحرم كذا في النفس والروض وشرح المنهج (قوله وعلى غيره) عطف على قوله على نفسه الخ أى ومن على نفس وضو ونال وعرض غيره (قوله عليه) أى الغير (قوله أكثر من مفسدة المنكر الخ) يشتمل أربع صور الاقل بالنسبة اليه أى المرتكبة الى غيره والمساوى بالنسبة اليها وهو واضح بالنسبة الاولى الى الجملة ويحل نامل بالنسبة الى الثلاث السابقة اما بالنسبة الى المساوى في المرتكبة فمفيدة وهل هو الا رجم بتفسير من عوجا ما في الاخيرين فكيف يسوغ دفع ضرر يؤدى الى المضار اذ لا يجوز لو كانت مفسدة اقل ومن جهة المقر وان الضرر لا زال بالضرر ولا سيما اذا كان المزال متحصلا حتى انه تعالى فكيف يسوغ في ازالة يحصل ضرر فيه حق العبد وحق الله ايضا فانه لازمه اه سددع وقد يقال في بين الحق والمقرب (قوله ويحرم مع الخوف على الغير) أى مع خوف المفسدة المذكورة فيس هذا من طلب الشهادة ولم انه يترتب على شهادة اعظم مما يحقق بسبب المعصية علم الشهادة له عش أقول بل ماذا كرم من الاخر المصير من السددع ان المراد بالغير ما يشتمل المرتك (قوله ويسم مع الخوف على النفس) مفهومه ما خارج البال فلي اجم قال عش وأقول المالم معلوم من النفس الاول بل المراد بالنفس هنا ما يشتمل العضو والمال والعرض (قوله والنهي الخ) جواب سؤال نشأ عني سله (قوله كبروا الخ) مثال لغير الجهاد الخ (قوله لا يقطع نفسه) أى كلاً أو بعضاً وقوله وهو محتاج اليها وان لم يصل الى الحد الضرورة اه عش (قوله ولا يزيد) الى المتن في المتن الا قوله كذا في الروضة وان ارتك (قوله ولا يزيد الخ) أى المرتكبة المنكر عليه فيما هو فيه عناد اه معنى (قوله الماوردى الخ) خرج الدون والمساوى لكن لا يبعد عدم الوجوب في المساوى اذا فائدة سم وقد يقال في بين الحق والمقرب (قوله كبروا الخ) الوكيل المباشر في الفعل (قوله وان لم يمتلأ) أى في الفرض (قوله فحشدو ومعطوف على تفسير ولا فساد الخ) يجاب بان الكاف استثنائية أو باعتبار الاقرار اذ لا يخفى واه معطوف على علوم ولا فساد لان غاية انه من عطف الخاص على العام لتكنه كطهار من يتها ولا اهتمام بشدة الحاجة اليها ومن ذلك في غاية الحسن (قوله ويسم مع الخوف على النفس) لما تكلم المصنف في شرح مسلم في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على ما واه مسلم ان اول من بدأ بالمعصية يوم البديل الصلوة وان نظام اليه وجعل فقال الصلاة قبل الخطبة فقال قد ترك ما هنا فقال ابراهيم اناخذت فحشدو ما عني الخ وقد يقال كيف تأخر ابراهيم وسددع حتى انه عن انكار هذا المنكر حتى سبق اليه هذا الرجل ثم ذكر احسان في الجواب منها قوله ويشتمل ان اوسع مكان حاضر من الاول لكن خاف على نفسه أو غيره حصول فتنة بسبب انكاره فقط لا لتكامله بغيره فحشدو الخ الرجل شيئا لاعتضاده بظهوره وعشره أو غير ذلك أو انه خافه وحاطه بنفسه وذلك لتأخره عن هذا بل مستحب اه (قوله الماوردى الخ) خرج الدون والمساوى لكن لا يبعد عدم



بان لم يغلط الخ) واجمع قوله وأحسنه أيضا الخ (قوله من ذلك) أي قطع التفقؤ إذا دعاه العناد ولا انتقال  
 للأش (قوله وان ظن الخ) غاية على قوله على عاد الخ عبارة الخ فني ولا يشترط فيه أن يكون معبر  
 القول بل على المكاتب أن يأمرو به ونهى وان علم بالعادة أنه لا يشهدان الذكرى تنفع المؤمنين اه (قوله  
 وان ظن الخ) خلافا للعائد الضعيف بتعبير يسمع شرحه للمحقق الفراءى والامر بالمعروف تنبئ لما يؤمر به  
 فان كان ما يؤمر به واجبا فواجب الامر به وان كان ما يؤمر به مندوبا فلامر به والمنكر ان كان حراما  
 وجبا للنهي عنه وان كان مكرها كان النهي عنه مندوبا وشروطه أي شرط وجوبه ونهيه أن لا يؤدي  
 إلى الفتنة فان علم أنه يؤدي إليها لم يجب له بدليل بما كان حراما بل يلزمه أن لا يحضر المنكر ويعتزل في  
 بيتك لا وادوا لا يخرج الاصره وولا يلزم مغلوقة تلك البلدة الا اذا كان عرضة للفساد وان ظن قوله فان  
 لم يظن قوله لم يجب سواه ظن عدم القول أو ظن الشبول وفي الاخير تأمل واذا لم يجب بعدم ظن القول  
 لم يحض الفتنة فيسقط اظهار الشعار الاسلام اه (قوله وان ارتكب الخ) عبارة الخ ولا يشترط في الامر  
 بالمعروف والعدل بل قال الامام وعلى معطاي الكس أن ينكر على الجالس وقال الفراءى لا يجب على من  
 غشبه امرأته على الزنا ما يهين سر وجهها عنه اه (قوله باليد) الخ قوله قال ابن القشيري في النهاية الاقوله  
 فلا اشكال في ذلك خلافا لظن زعموه في هذا وليس (قوله باليد) باللسان الخ هذا التماذك وفي النهي  
 عن المنكر وانظر ما معي الامر باليد أو القلب بعد تسليم قصوره فالترتيب المذكور فيتمسك شرأيت  
 ابن قدام أشار إلى ذلك اه وشد في عبارة سم انظر ما معي الامر باليد والقلب ثم وجوب تقديم اليمين  
 بكفاية اللسان الاخفش ثم أتى في التبيين الاصح في الامر بالقلب ثم أثار في اللفظ انما ذكر البدق  
 النهي وشرحه مشعر بكفاية اللسان فيما إذا حصل بهز وال المنكر وانما اللزوم عن اليمين في اليمين واليمين تأمل  
 وقد يفتى أن يقال ان أمكن حصول المقصود بكل من اليد واللسان بلا مفسدة في أحدهما فخير بينهما وان  
 غلب أحدهما فقط مفسدة اقتصر على الآخر وان خلق كلاه شدة على بل أو سهولة في بل أو يفتوا وحده  
 منهما اقتصر على القلب اه (قوله باللسان) قد يرد في المائل تقدمه على اليد فراجع اه ع وش ولعله  
 أنظر من القيم الدارع سم (قوله بالنسبة لغير الزوج الخ) ظاهر هذا السياق أنه يجب عليه الانكاح على  
 زوجته وذلك مطلقا لكن قوله أنه الخ مبرج في أنه حائرا ولا واجب وهو الذي ينبغي إذا ظهر أنه خلف اه  
 وشد في (قوله مطلقا) أي مسكرا كان أو غير ما ع (قوله والقاضي) وقوله مقلد الخ معطوفان على الزوج  
 الوجوب في المساوي إذا قاده فلن تأمل (قوله الامر باليد) أنظر معي الامر باليد والقلب ثم وجوب تقديم  
 اليمين بكفاية اللسان الاخفش ثم أتى في التبيين الاصح في الامر بالقلب ثم أثار في اللفظ انما ذكر البدق  
 في النهي وشرحه مشعر بكفاية اللسان فيما إذا حصل بهز وال المنكر وانما اللزوم عن اليمين في اليمين واليمين تأمل  
 فلن تأمل ثم أتى في كلامه نقله في شرحه عن القاضي صياض في شرح الحد يث ما صوره فان غلب على  
 ظنه أن تغيره يده بسبب منكر أشلعه من قوله أو قل غير غيره بسببه كفيده واقتصر على القول باللسان  
 والوعظ والتخويف فان ظن أن سببه قوله مثل ذلك غير قلبه وكان في سعة هذا هو المراد بالحد يث ان شاء  
 الله تعالى اه والكلام قد يقتضي وجوب الوعظ والتخويف وان لم يملك له وهو مشكل ويجوز  
 فتدري قال ان إذا قلنا وال المنكر فنبني تقديمه على اليد واليمين في عدم وجوبه مطلقا لكن فضية قوله  
 السابق وان ظن أنه لا يقبل خلافه (قوله باليد) باللسان الخ قد يفتى ان يقال ان أمكن حصول المقصود  
 بكل من اليد واللسان بلا مفسدة في أحدهما فخير بينهما وان خلق كلاهما فقط مفسدة اقتصر على الآخر  
 وان خلق كلا مفسدة على بل أو سواسية أو يفتوا وحدهما اقتصر على القلب (قوله والنهي عن المنكر)  
 قال المصنف في شرح مسلم وما يشاهد أكثر الناس فيه من هذا الباب إذا رأى انما يسمع متاعا معيا  
 أو غيره فأنه لا ينكر وذلك ليعرفون المشتري بعينه هذا لفظا ظاهر وقد نص العلم على أنه يجب  
 على من يملك ان ينكر على البائع وان يعلم المشتري به والله أعلم اه

بان لم يغلط على ثلثه شئ  
 من ذلك وان ظن أنه لا يعتزل  
 كقوله وشأنه نوزع، نقل  
 الاجماع على خلافه وان  
 ارتكب بشئ ما لم يرتكب  
 أو أقبح منه (الامر) باليد  
 فاللسان فالقلب سواء الفاسق  
 وغيره (بالمعروف) أي  
 الواجب (والنهي عن  
 المنكر) أي الحزم لكن  
 يحله في واجب وأحرام جميع  
 عليه أو في اعتقاد الفاعل  
 بالنسبة لغير الزوج أهله  
 شافعيان وزوجها الحنفية  
 من شرب النبيذ مطلقا  
 والقاضي إذا لم يعتقه

كباراً في موافق من لا يجوز  
تقليده لكونه مما ينقض  
قضاء القاضي ويجب  
الانكار على معتقد النكاح  
وان اعتد النكر باجته  
لانه يعتقد انه حرام بالنسبة  
لفاعله باعتبار عقيدته  
فلا اشكال في ذلك خلافاً  
لن زعموا ليس لما يجهل  
حكم المرأة أن ينكر حتى  
يعتبره عام بأنه يجمع عليه أو  
في اعتقاده الفاعل ولا يعلم  
ان ينكر مخالفاً نفسه حتى  
يعلم من الفاعل أنه حال  
ارتكابه معتقد لنكره كما  
هو ظاهر لاحتمال أنه حينئذ  
قائم برأيه حله أو جهل  
حوته أو أن ارتكب ما يرى  
باجته بتقليد جميع فلا  
يجوز الانكار عليه لكن لو  
نذر الفروج من الخلاف  
ورق فلا بأس وانما لمسد  
الشافعي حفيظاً برأيها  
برأيه باجته لضعف أدلته  
ولان العبرة بعد الرفع للقاضي  
باعتقاده فقط ولم يراع ذلك  
في دفع الرفع إلى المصلحة  
تألفه قبول الجزية والكلام  
في غير الغضب ما هو فينكر  
وجوب باع من أهل بيته  
من الشعائر الظاهرة ولو  
سنة كملأه العيد والأذان  
ويؤمهم الأمر مملوكين  
لو أخرج انكار ذلك القتل  
لم يقض له الأعلى أنه فرض  
كفاية وهذا يجمع بين  
مشرقات كلامهم

أهـ عـ (قوله بيان) أي أنفاً (قوله وموافق من لا يجوز الخ) أي فاعتقاده الخ لا يمنع من الانكار عليه  
أهـ عـ صادة سم أي فإذا ارتكب ما يعتقد باجته بتقليد مجتمع فنكر علماء إذا كان الشيء الذي ارتكبه  
مجموعاً من مجب عليه تقليده أهـ (قوله أو في اعتقاد الفاضل) أي محرم في اعتقاده أهـ نهاية (قوله ولا  
لعل الخ) المناسب على عالم الخ أهـ رشدي (قوله أو جهل حوته) صريح ان جهل التمر من الفاعل  
ماتم من الانكار وهو مشكل لأن بعض بانكاره يترتب عليه أدية فليراجع أهـ رشدي عبارة عـ  
أي لكنه يشهد بان بينه الحكم بطلب فعله من لطف أهـ وعادة الرض مع شرحه ورق في التعبير  
بين تخاف شره وبالجاهل فان ذلك أدى إلى عبثه وإزالة المنكر أهـ (قوله أو آمن ارتكب الخ) يجوز  
قوله ومقتضى من لا يجوز الخ (قوله لكن لو لم يخالج) المراد بالندب هنا الطلب والدعاء على وجه النصيحة  
لأن الندب الذي هو أحد الأحكام الخمسة كجواز نذر رشدي وعـ (قوله الفروج الخ) أي اللام بمعنى  
إلى وقوله ورق متعلق بنذب (قوله فلا بأس) عبارة الرض مع شرحه من ان لم يقع في خلاف آخر أو في  
ترك سنة ثابتة لا تنافي العلماء على استحباب الفروج من الخلاف حينئذ أهـ (قوله أو اجتهد الشافعي الخ)  
جواب عما نشأ من قوله أو آمن ارتكب الخ (قوله ولا ناله) من بعد الرفع للقاضي باعتقاده فقط  
الظاهر أن هذا الإطلاق غير مراد إذاً الظاهر أنه لو رفع لقاض شافعي خالف مسلماً مع عدم تبعية ما أصابه  
من تحكك أو مع الظاهر مستعمل أو فعل ما يجوز في اعتقاده لم يتعرض له بتعزير ولا نحو كتبت من ذلك  
شرأبت في باب كون الشيء عن المنكر من الاعيان من الظاهر من ذلك فالو ليس لعقبي ولا لقاضي ان يعرض  
على من يخالفه إذا لم يخالف نصاً أو اجزاء أو قياساً جلياً أهـ سم ويأتى من الرض والغنى ما وافقه (قوله  
والكلام في غير الجنس الخ) وتبيينه يجب على الإمام ان ينصب بحسب ما يراه بالمرور وفيه عن المنكر  
وان كان لا اعتصام بالجنس فتمتع عليه الأمر بصلاته لاعتقاده ان اجتماعه شرب وطهارة كذا الصلاة العبد وان قلنا  
انهم استولوا بأمر الخلفاء في المذهب على ما يجوزونه وبأنها هم عابرونه فصرط عليهم أو استلهم وأمر  
بما يمفعه كعمله صور البلد مشرب به وبمونة الخنا من أبناء السبيل وغيرهم ويجب ذلك من بيت  
المال ان كان في مال أو فعل من ففعله على ذلك وفيه الموسع من مثل الفرج ان استعد الفرج عليه  
وفي الرجل من الوقت مع المرأة في طريق حال لانه موضع يرتفع خلافه ولو وجد معها في طريق  
يعلمه الناس وأمر النساء بإبقاء العدد والاولاد بنسبهم الا كفاهم السيد بالرق بما لا يليق وأصحابها لهم  
تعهدها وان لا يستعملوا في الاطلاق وينكر على من تصدى للبذر بس والفجور والويعا وليس هو من  
أهلهم وشهر أمره ثلاثين سنة وينكر على من أسرف في صلاته جهر به أو زاد في الأذان وعكسهما أي ومن  
جهر في سرية أو قصص من الأذان ولا ينكر في حقوق الدين قبل الاستعداد من ذي الحق عليه ولا  
يحس ولا يضرب بلدين وينكر على القضاء ان احصوا من المحصوم أو قصر في النظر في المحصومات وعلى  
أعمال الساجد المحروقة وان طوى الصلاة منع الخوذة من مخالفة النساء لما يقتضي فهمان الفساد وليس له حل

(قوله ومقتضى من لا يجوز تقليده) علام العطف (قوله أو يشاؤهم من لا يجوز تقليده لكونه مما ينقض فيه  
قضاء القاضي) أي فإذا ارتكب ما يعتقد باجته بتقليد مجتمع فنكر علماء إذا كان الشيء الذي ارتكبه  
مجموعاً من مجب عليه تقليده أهـ (قوله أو في اعتقاد الفاضل) أي محرم في اعتقاده أهـ نهاية (قوله ولا  
لعل الخ) المناسب على عالم الخ أهـ رشدي (قوله أو جهل حوته) صريح ان جهل التمر من الفاعل  
ماتم من الانكار وهو مشكل لأن بعض بانكاره يترتب عليه أدية فليراجع أهـ رشدي عبارة عـ  
أي لكنه يشهد بان بينه الحكم بطلب فعله من لطف أهـ وعادة الرض مع شرحه ورق في التعبير  
بين تخاف شره وبالجاهل فان ذلك أدى إلى عبثه وإزالة المنكر أهـ (قوله أو آمن ارتكب الخ) يجوز  
قوله ومقتضى من لا يجوز الخ (قوله لكن لو لم يخالج) المراد بالندب هنا الطلب والدعاء على وجه النصيحة  
لأن الندب الذي هو أحد الأحكام الخمسة كجواز نذر رشدي وعـ (قوله الفروج الخ) أي اللام بمعنى  
إلى وقوله ورق متعلق بنذب (قوله فلا بأس) عبارة الرض مع شرحه من ان لم يقع في خلاف آخر أو في  
ترك سنة ثابتة لا تنافي العلماء على استحباب الفروج من الخلاف حينئذ أهـ (قوله أو اجتهد الشافعي الخ)  
جواب عما نشأ من قوله أو آمن ارتكب الخ (قوله ولا ناله) من بعد الرفع للقاضي باعتقاده فقط  
الظاهر أن هذا الإطلاق غير مراد إذاً الظاهر أنه لو رفع لقاض شافعي خالف مسلماً مع عدم تبعية ما أصابه  
من تحكك أو مع الظاهر مستعمل أو فعل ما يجوز في اعتقاده لم يتعرض له بتعزير ولا نحو كتبت من ذلك  
شرأبت في باب كون الشيء عن المنكر من الاعيان من الظاهر من ذلك فالو ليس لعقبي ولا لقاضي ان يعرض  
على من يخالفه إذا لم يخالف نصاً أو اجزاء أو قياساً جلياً أهـ سم ويأتى من الرض والغنى ما وافقه (قوله  
والكلام في غير الجنس الخ) وتبيينه يجب على الإمام ان ينصب بحسب ما يراه بالمرور وفيه عن المنكر  
وان كان لا اعتصام بالجنس فتمتع عليه الأمر بصلاته لاعتقاده ان اجتماعه شرب وطهارة كذا الصلاة العبد وان قلنا  
انهم استولوا بأمر الخلفاء في المذهب على ما يجوزونه وبأنها هم عابرونه فصرط عليهم أو استلهم وأمر  
بما يمفعه كعمله صور البلد مشرب به وبمونة الخنا من أبناء السبيل وغيرهم ويجب ذلك من بيت  
المال ان كان في مال أو فعل من ففعله على ذلك وفيه الموسع من مثل الفرج ان استعد الفرج عليه  
وفي الرجل من الوقت مع المرأة في طريق حال لانه موضع يرتفع خلافه ولو وجد معها في طريق  
يعلمه الناس وأمر النساء بإبقاء العدد والاولاد بنسبهم الا كفاهم السيد بالرق بما لا يليق وأصحابها لهم  
تعهدها وان لا يستعملوا في الاطلاق وينكر على من تصدى للبذر بس والفجور والويعا وليس هو من  
أهلهم وشهر أمره ثلاثين سنة وينكر على من أسرف في صلاته جهر به أو زاد في الأذان وعكسهما أي ومن  
جهر في سرية أو قصص من الأذان ولا ينكر في حقوق الدين قبل الاستعداد من ذي الحق عليه ولا  
يحس ولا يضرب بلدين وينكر على القضاء ان احصوا من المحصوم أو قصر في النظر في المحصومات وعلى  
أعمال الساجد المحروقة وان طوى الصلاة منع الخوذة من مخالفة النساء لما يقتضي فهمان الفساد وليس له حل

الناس على وجهه معني وروى مع شرحه لشرح الرضى لا تلم بل الخلاف بين الصحابة والتابعين في  
 الفروع ولا ينكر أحد على غيره في هذا وفيما ينكر من ما ألف ناسا وأجما أو قاسا جابجا اه (قوله)  
 وليس لاحد البحث الخ عبارة شرح مسلم وقال أقصى القضاء المأوردى وليس للبحثين بحث عالم  
 يظهر من المبرمات فان قلب على الظن استمر اوقومهم الامارة وأثار ظهرت ذلك ضربان أحدهما أن  
 يكون في انتهاك حرمة يقولون استندوا كهمائل أن يصبر من يتوق صدقه ان جلاخل برجل لبقته أو بامرأة  
 لغيره فيهم فغيره في مثل هذا الحال أن يقصص ويقدم على البحث والكشف حذوا من فوات ما يستدلوك  
 وكذا لو غر في غير المحسمين المتطوعين لهم الاقدام على الكشف والانتكار والشراب الثاني ما صرع  
 هذه الرتبة فلا يجوز التحسس علمولا كشف الاستاوعنه فان سمع أصوات الملائكة المنكر من دار أنكرها  
 خارج الدار ولم يسمع عليها بالتحول لان المنكر ليس ظاهر اولى عليه ان يكشف عن الباطن اه سم  
 (قوله وليس لاحد) أي من الاسرار انتهى اه انتهى (قوله واقصم الدور) أي الخول فبها البحث عما بها  
 اه عمن (قوله ولو يقر بنت طاهرة) انظر هذه الغاية وعبارة الاقوال فان قلب على الظن استمر اوقوم بالترك  
 بالكار وأما فان كان مما يوافق مذاكر كماله اه رضى اه (قوله والادخ) أي وان لم يفت مذاكره فلا يجوز  
 التحسس (قوله ولو قضا الخ) عبارة بالقضي والروى مع شرحه الانتكار للمنكر يكون باليد فان غفر  
 قضا لسان وورق في يخاف سره ويستهين عليه بغيره وان لم يخف فتنه فان غفر عن ذلك الى الولى الخ ان غفر  
 أنكر بقلبه اه (قوله من هنك) أي لغيره اه نهاية (قوله ابن القشيري الخ) ثم لو لم ينزح الابه أي  
 الرقع السلطان جز اه نهاية قال الرشيد المناسيب يجب كإلى الصفه اه (قوله وه احتمال وجوبه)  
 ظاهره ولو مع العلم وتقرم المبالو لينظر هل المراد تقرم الرفع أو المرفوع وعلى الاول فله اذ احتل ذلك  
 المال عادة سم وفيه تأمل أما اولان التبادول الفهم أن المراد تقرم المرفوع كما هو شأن ولا تجوز  
 وأما ثانيه فتنه منيع القضي أنه لا ينظر لغير المرفوع ولو غظم وهو مشكل بل القضي بغيره ان ينظر  
 الى مفسدة ذلك المنكر ومفسدة أخذ المال ويقد الملاحق اذ في الملاحق الاذني ما يورى الى مفسدة لا تلقى  
 بحسب الشريعة الغرة فليكن الله فاعل ذلك ويذل وجهه في النظر الى أخفا التفتد بها اه سدع  
 (قوله بل الوجه أنه فرض عين) أقول الوجه التعين أن مرادهم بقولهم السابق بالقلب أنه اذا تعذر  
 المرتبة ان اولين اكتفى بالقلب وهذا لا يناق تعين الانتكار به بالمعنى المذكور مطلقا ولو بالانتكار بغيره

وذكر قلبه عن القاضي بياض منه (قوله وليس لاحد البحث والتحسس الخ) عبارة شرح مسلم قاله أي امام  
 الحرمين وليس للأمر بالبحث والتحقيق والتحسس واقصم الدور بالظنون بل ان صر على منكر غيره  
 حسيه هذا كلام امام الحرمين وقال أقصى القضاء المأوردى وليس للبحثين بحث عالم يظهر من  
 المبرمات فان غلب على الظن استمر اوقومهم الامارة وأثار ظهرت ذلك ضربان أحدهما ان يكون في  
 انتهاك حرمة يقولون استندوا كهمائل أن يصبر من يتوق صدقه ان جلاخل برجل لبقته أو بامرأة لغيره في  
 قصوره في مثل هذا الحال أن يقصص ويقدم على البحث والكشف حذوا من فوات ما يستدلوك وكذا  
 لو غر في غير المحسمين المتطوعين لهم الاقدام على الكشف والانتكار والشراب الثاني ما صرع  
 الرتبة فلا يجوز التحسس علمولا كشف الاستاوعنه فان سمع أصوات الملائكة المنكر من دار أنكرها خارج  
 الدار ولم يسمع عليها بالتحول لان المنكر ليس ظاهر اولى عليه ان يكشف عن الباطن اه (قوله وليس لاحد)  
 فوجوبه) ظاهره ولو مع العلم وتقرم المبالو لينظر هل المراد تقرم الرفع أو المرفوع وعلى الاول فله  
 اذا احتل ذلك المال عادة (قوله تنبيه ظاهر كلامهم أن الأمر والنهي بالقلب من فرض الكفاية وفيه  
 انظر ظاهر بل الوجه أنه فرض الخ) أقول الوجه التعين أن مرادهم بقولهم السابق بالقلب أنه اذا تعذر  
 المرتبة ان اولين اكتفى بالقلب وهذا لا يناق تعين الانتكار به بالمعنى المذكور مطلقا ولو بالانتكار بغيره  
 فتأمله فانه هذا نزول اشكال كلامهم وأما ما ذكره فليس دافعا لاشكاله والحاصل ان الانتكار بالقلب

وليس لاحد البحث  
 والتحسس واقصم الدور  
 بالظنون ثم ان قلب على  
 نفسه ونوع محصية تطو  
 يقر بنت طاهرة كمنبوذة  
 يله بل وجب عليه التحسس  
 ان كان مذاكرها كالقتل  
 واذا والا فلا ولو توقف  
 الانتكار على الرقع السلطان  
 لم يجب عليه من هنك  
 وتقرم المال قاله ابن  
 القشيري وه احتمال وجوبه  
 اذ لم ينزح الابه وهو الوجه  
 ثم رأيت كلام الوضحة  
 وغيرها صرح بحافيه  
 \* (تنبيه) ظاهر كلامهم  
 أن الأمر والنهي بالقلب  
 من فرض الكفاية وفيه  
 انظر ظاهر بل الوجه أنه  
 فرض عين لان المراضة

به الكراهة والأبكار به وهذا التصور قيمان يكون الاقرض عن غنى فأنما فانه مهم نفيس (وأحياء الكعبة كل سنة بالزارة) والحج والعمرة فلا نفى أحدهما عن الآخر ولا الصلاة (٢٢٠) والاعتكاف بالطواف عن أحدهما لهما القصد الأعظم من بناء البيت وفي الأول أحياء

قَالَ الْمُسَاهِرُ \* (تَمِيمُهُ) \*

ماذ کر من تعنتہما هو ماحری

علمیه جمعہ مناخون

وَمِنْ عَمَلِهِ إِذَا قَالَ وَضَعْتُ يَدِي

الحمد لله الذي لا ينفك غيبه ووجهه

الحج والعمرة في سنة ١٤٢٠ هـ

العمره وحدها وصريح

عبارۃ اصحابہ الا کتابہا

بل ويحرم الصلاة فتنقل

شارح عن الروضه واسمها

تعين الحج والعمرة وغيره

عن أصلها تعينها غير

مطابق لما فهمه الا بتأويل

فتأملوه وتصبروا وروى عن

النسب في فرض كفاية

میں: لاغیا طبعہ کا لائق

والصبيان والمجانين لكونهم

الاولى منه وذلك بسقطابه

كل من فاض الكفاية

جامعة كركوك

سقط صلاه الجناره عن  
الكاتب

المكافئين بعمل البشري

و يفرق بينه وبين علم

سقوط فرض السلام عن

المكافئين برؤسبرهم بان

المقصود منه التأمين وليس

الصبي من أهله وهنا المقصد

ظهور الشعار وهو حاصل

ولان الواجب المتعين قد

سقط بالخدوب كالجلوس

بين المصنفين

الاستاذ احمد الاوسه انزلاد

فَالْقَائِمُ مِنْ ذَلِكَ عَالِدٌ

الى العالمين بدلا من علة  
صداقك الى علة

يُحْمَلُ بِهِمُ السُّفَرُ عَرَفَا  
لَهُمَا فِيهَا مَنَاسِكُ

وان كانوا من اهل مكة

ويقر بينه وبين اجراء

واحد في صلاة الجمعة بان

والحاصل ان الانكار بالقلب بالغي المذكور فرض عين مطلقاً ان امكنك ان تبادعه عليه بنحو البدوحيث  
على الكفاية والا فلا تقله اه سم وعبارة السيد عن قوله بل الوجه المحل نأمل انفسه ثم في الترتيب  
المذكور اخبرني هو من رأى منكراً فغيره يبدء فان لم يستطع فليستاه فان لم يستطع فبقية فعني ببقائه  
على ما عطفه السابق فغيره بقلبه بان يتوجه حتمته الى الله تعالى في ازالة التوهيد الا يلزم تحقيق عموم الناس  
فحين عدو تبايناً بالقلب الى ادب الطابق الحديث النبوي فتأمل ان كنت ممن أهله وفرض تحقيقه في عموم  
الناس وان الفرض التوجه هو اعتصم بدعي خوف عادة الله تعالى بان لا ينجب توجهه ممن غير فظاهر انه  
يكتفي بتوجه البعض ولا يشترط توجه الجميع بخلاف الكراهية لان انتفاعه بغير ديني الايمان والعباد  
بأنه تعالى اه أقول توجهه الأخير بعد ظاهر توجهه الأول الجلوي عني مشرب بالصوفي وجب فيه ذاته  
لكن يبعد عموم من رأى منكراً فليقتل (قوله اه) أي القلب والجلوس متعلق بغير المتخلى الرابع الامر  
والنهي قول المزاوي احياء الكعبة أي والمواقع التي هنالك فرض وعني (قوله ان كنت ممن) \* (قوله اه) \*  
الخاص في كل عام سبعون اشفاً بنصوا كلوا من الملازمة كذلك كره بعضهم مراجع بصيري عن القليوبي  
(قوله بالجم) التيسيفي النهاية والمغني (قوله بالجم والعمره) أي ولو بالقران اه سم (قوله وفي  
الاول) قوله بالجم والعمره اه عني والصواب انه هو الخ (قوله فقتل شارح الخ) ممن نقل ذلك  
المحلي وهو مشكل كالمعراج احاطة الرضة الآن تكون بان في عبارته يعني كان فاطرها اه سم عبارة  
المحلي عقب المتن بان يأتي بالجم والاعتمال كافي الرضة وأصلها بدل الزارة والجم والعمره اه (قوله وغيره)  
أي من نقل غير ذلك الشارح (قوله غير مطابق الخ) خريف نقل شارح الخ (قوله الاثنان بل) مرأ نفاعن  
سم (قوله ونصور) أي قوله والا وجه عبارة المغني فان قيل كيف الجمع بين هذأي كون احياء الكعبة  
من فرض الكفاية بين النوع ع بالجم لان من كان عليه فرض الاسلام حصل عما فيه سقوط فرض من  
لم يكن عليه فرض الاسلام كان قائماً بفرض كفاية فلا تصور رجوع النوع ع أصيب بان هنا جستن من  
حسبتي جهة النوع ع من حيث انه ليس عليه فرض الاسلام وجهه فرض الكفاية فمن حيث الاصحابه  
الكعبة وان وجوب الاحياء لا يستلزم كون العباد فرضاً كالجمعة المقتضى في الرضة وتقتل في الثانية أو الثالثة  
والجلوس بين الصورتين بحسب الاسرار حاد واذ اسقط الواجب المعلن بفعل التسدوب بفرض الكفاية في أولى  
ولهذا اسقط صلاتاً بخاتمة عن المساكين بفعل الصبي ولو قيل بتصور ذلك في العباد والصبيان والمجانين لان  
فرض الكفاية لا يتوجه الى جميعهم لكن جواب اه (قوله من لا يطالب الخ) متعلق بتصور ولو قل فحين  
الخ كان اوضح (قوله كلاً في الخ) لعل الكفاية استقصائية (قوله والمجانين) أي بان يجرم الولي عن  
المجانين وكذا عن الصبيان واذن العمر من منتهى الاحرام اه سم (قوله انه) أي تسلك من كرم ذلك  
أي كونه غير فرض (قوله كلاً) أي في الجهاد (قوله ايته) أي سقوط احياء الكعبة بفعل غير المكلفين  
(قوله فرض السلام) أي فرض جوابه (قوله ولو ان الواجب الخ) عطف على قوله كلاً في الخ (قوله قد  
يسقط بالندوب الخ) أي يفرض الكفاية أولى اه معنى (قوله والادوية) أي قوله فان قلت في التهمة  
(قوله المصوم) أي قوله ومنه بخذ في الاقوال ما ستر الى المتن وقوله لعدم الجدور (قوله على كفاية  
سنتنا الخ) أي وعلى رفاة دنوه وما يحتاج اليه العقب من الكتب والمفسر من الاكالات اه عني (قوله  
ولمؤمهم) وينبغي انه لا يشترط في الغني أن يكون عنده مال يكفيه لنفسه ولمؤمهم جميع السنة بل يكفي في

المحيط

(ودفع ضرر) المعنوم من

(المسلمين) وأهل الذمة والأمان على القادرين وهم من عندنا يادع على كفاية سنتهم ولمنهم

يخالف وضيقان قال البلقيني لا يقوله أحد لان الغرض في المحتاج لاني المضطر كالسليم من قول الرضا وضيقان هاتين الاطعمة يجب على غير مضطر  
اطعامه مضطر لاجلان كان المال محتاجا بعد (كسوة على) ما ستر عورته أو بين يديه من ضرر كاهن ظهره (واطعم جائع اذا لم يندفع)  
ذلك الضرر (رأى كافر) سهم المصالح من (يشمل) لعدم شيء أولئك من لم يولدوا (٢٢١) ونحو كفاؤهم وضيقان وضيقان  
النفوس ومنه يؤخذ أنه لو

وجوب المواصلات أن يكون له نحو وظائف يحصل منها بكفه عادة جميع السنو يتحصل عنده زيادة على  
ذلك ما يمكن الواسا به اه ع (قوله كفاؤهم وضيقان قال البلقيني الخ) عبارة للنفسي وظاهر كلامه  
وجوب دفع الضرر وان لم يبق لنفسه شيء لكن الاصح ما في زيادة وضيقان الامام اه يجب على الموسر  
المواسع ان يدفع كفاؤهم وضيقان الله لا يتوجه فرض الكفاية في المحتاج على من ليس بمضطر بزيادة  
على كفايته وهو كذلك وان قال البلقيني هذا الاقوله اجدولا فانفسه ما في الاطعمة من وجوب اطعام  
المضطر وان كان محتاجا على باقي الحال فان هذا في المحتاج غير المضطر وذلك في المضطر اه (قوله لا يقوله)  
أي ان المراد بالتقاضي عدم وجوب واسا للمحتاج على من ليس عنده ما يدفع كفاية سنة  
له ولغيره (قوله لان الغرض الخ) على كون المراد بالتقاضي ما زاد كره في الرضا لكن في استدلوا به  
تأمل (قوله أو بين يديه من ضرر الخ) وتغيير الرضا وضيقان العورة مثال اه نهاية عبارة للنفسي ظاهر كلام  
المصنف ان المراد بالكسوة ستر محتاج اليه البدن قال في المصنف وهو كذلك بلا شك فخصنا الحال بين  
الشبهة والصف وتغيير الرضا وستر العورة وضيقان اه (قوله لعدم شيء الخ) ثم يحتمل أن يكون حديث  
فرضه على بيت المال اذا استأذن الامام به صرح الامام لمسي اسم (قوله ووقف) أي عام اه (قوله)  
ومنه أي العلم (قوله بخلافه الخ) قال في شرح الرضا قال في وضيقان ينبغي أن يكون العلم كذلك اه  
سم (قوله غيره) أي هو عدل اه (قوله بين هذا) أي الافتاء اسم وكذا قوله هنا (قوله بخلافه الخ)  
أي التخلي (قوله وهذا) أي الفرق المذكور (قوله وذلك الخ) أي التبع (قوله عليه) أي على شخص  
(قوله وهو كذلك) خالفه النهاية والنفسي فقال اول المراد دفع ضرر من ذكر ما يستدرك أم الكفاية  
قولان اصحهما انهما يجب في الكسوة ما ستر كل البدن على حسب ما يليق بالحال من شدة وصف اه  
قال ع (قوله فيجب الكسوة الخ) أي ورجع فيما لا يعلم الا أنه كالمصنف اه وقوله من شدة وصف  
أي لا من كونه تقيها أو غيره اه (قوله ذلك) أي دفع الضرر (قوله بان الوجوه الخ) أي قياسا  
على مؤنة التريب (قوله هنا) أي دفع الضرر وقوله ثم أي في شدة التقريب (قوله ويطبق) أي  
المتري في النهاية الاقوله وقد يفرض الرضا ما يستدفع وقوله خيالا قال في حلو تعسر (قوله كاهن ظهره الخ)  
هل يجب ثمن ماء الطهارة فيه نظرا وله لا يجب اه سم (قوله سائى) أي في الاطعمة (قوله على غير غرضي)  
تقرض المواصلات اه على ما لا يقتضي رضى بكفاية سنة فقط (قوله على غير غرضي الخ) (أقول) أو على ما لا كان

النفوس ومنه يؤخذ أنه لو  
سئل قادر في دفع ضرر لم  
يصبره الاستعانة وان كان  
هناك فلو أخوه ومجته  
لسا يؤدى الى التواكل  
يختلف المنفعة الامتناع  
اذا كان ثم غيره يفرق  
بان النفوس مجبولة على  
شجاعة العلم واغادة في التواكل  
ففيه جد اختلاف المال  
فان قلت فرقوا بين هذا  
ونظيره في أوله التكاح  
والشهود بان الزم هذا  
فيه حرج وشدة لكثرة  
الوقائع بخلافه ثم وهذا  
يفهم خلاف ما تقر في  
الاطعام قلت الفرق صحيح  
ولا يفهم ذلك لان المسائل  
العلية تقتضي مزيد تفحص  
وقلب ومن شأنه الشقة  
يختلف اطعامه الشجاع  
لامنة فيه الا بالنسبة لشع  
النفوس بالمجسول عليه  
أكثره وذلك غير منظور  
اليه الا بالوجوب اطمئنا  
أصله وضيقان تغيير بالضرر  
ان الوجوب الضرورة  
دون الزيادة التي تسلم  
الضرر وهو كذلك كما  
اقتضاه في جميعها ذلك على  
مضطر وجبته يتواما  
اعراض اقتضار الرضا  
على ستر العورة بان الوجوه

استلزمه البدن بما يبق بالثمنوا الصنف فحجب عنه بان الدار على الضرورة ونحو على المصاحبة بالر ودفعل يجبها الا بالعصل  
تركه تفسر بمعنى منه مع يتم القاعدات في رأتان بلوجه الضرر ورة يتقدر بقدرها ويطبق بالاطعام والكسوة وتبقى معانها كاهن طيب  
وقد أدب به فنادم متعطل كاهن ظهره (تتبع) سابقا أنا لئلا يلازم من قبل طعامه المضطر الا بيله وحديث قد يشك في جملها فيجعل ذلك  
على غير غرضي تقرر المواصلات حتى يجمع كمالهم هذا أو يفرق بان غرض النفوس

ثم أو جب حل الناس على البذل بان لا يكافؤ بمبدأ مطلقا بل مع التزام العوض والالتماع عن البذل وان حضور أو دوى الى اعظم الفسادين وهذا الاقوات للنفس فلامو حيلستهم في ترك المواضعة لها والوجه كالمظهر فالحاصل انه يجب البذل هنا لا بدلا لا مطلقا بل بما زاد على كفاية السنة وتم يجب البذل بمالم يحتمل ما يؤول على فغير لكن بالبذل وما يتدفع به ضرر المسلمين والضعفاء فلهذا امرهم بتعقبه الا ان في الهدنة وعارة تحسور البلاد وكثيرة (٢٢٢) القاتنين يحفظها فؤ تغذلك على القادرين ثم على القادرين المذكورين خلافا لن حدهم

ياثم من يحدون بعمل على المضطر غنا فان الفنى لا ينافى الاضطرار فلا يتمكن من ماله في الحال وقد يقال الحل على أحد هذين الامرين أو وجه من الفرق الذي ذكرناه اذا وجبت المواضعة بما لا با الاضطرار أو في الاضطرار أو لا به فالحاصل أنه يجب هنا بشرط الفنى وهناك مطلقا البذل ببذل مع ذنى البذل البذل بدونه مع فقره (قوله ثم) أى فى المضطر (قوله بان لا يكافؤ) متعلق بالحلل والضمير المرفوع عن الناس والمنصوب البذل (قوله مطلقا) أى غنيا كان البذل أولا (قوله وهنا) أى فى المحتاج (قوله لاسعاهم في ترك المواضعة) متعلق بموجوب يعنى اقربب الناس في المواضعة لا في الفنى اثبات (قوله وما يتدفع) الى قوله فؤنة ذلك فى الفنى (قوله وكفاية القاتنين يحفظها) أى بالبدونه يؤخذ ان ما أخذ الجدا لا من الجواهر بل يستقره ولو زائد على قدر الكفاية حيث احتج البذل اظهار شوكتهم ومن ذلك ما اتخذ أمراؤهم من الخيول والمالكة التي لا يثم نظامهم وشوكتهم الأبع القليلهم يحفظوا حوائد المسلمين اه عش (قوله المذكورين) أى فى شرح ودفع ضرر المسلمين (قوله حدهم) أى مسرا القادرين (قوله ما يسبق الخ) مفقوع يجدون (قوله أضافها يظهر) وادائها على من تحملها ان كان الضمير للقوز بيع (قوله المتدفع ل الشهادة) عبارة للفنى ومن فرض الكفاية بما عاينة القضاة على استغناء الحقون للحاجة البهاوتعمل الخ (قوله على أهل) الى التنبيه في النهاية الا قوله أى ولم يستدروا المتزكذ في الفنى الا قوله على أهل (قوله على أهل الخ) أى عدل اه عش (قوله ان كان أى من تحمل الشهادة (قوله من نصاب) وهو اثنتان اه عش (قوله والام) أى بان تحمل اثنتان في الاموال اه معنى (قول المتزكذ والحرف والصنائع) اعلم ان من ذكرنا يتصل به فرض الكفاية في الحرف هل يشترط وجود جميعها والمحتاج اليه بتلك الناحية وعلى كل تقدير وهل يشترط في كل محل أو بتقدير يساغة الضرر أو بساغة العدوى أو بفصل فها بين ما تشترط الحاجة للمواتم وما تشترط اه سديع (قوله كان يفتد الخ) مثال الغير (قوله وهو مشكلى) أى لا ستراكمون كالتى الواحد مطلوبا ومنها ينهض (قوله آكل كسبه) أى الخيامسة (قوله المتزكذ وما يتدفع به المعاش) أى الى هم قوام الدين والدنيا كالتيسع والشره والحراثة والحياطة وفي الحديث اختلاف أمتي وحنو فسرما للحلجى باختلاف الهمم والحرف اه معنى (قوله عطف مرادف) الى قوله والفرق في النهاية الا قوله كله الى المتزكذ لكان هنا الى بسن وقوله الغير المشهور وقوله وفي الاذ كرا الى أما كونه وقوله ولم يشترط (قوله من ذينك) أى الحرف والصنائع (قوله لا يحتاج) الى قوله كاهو قبلس الخ الى الفنى (قوله وان كرهت صيغت) كعليكم السلام كاتى اه عش (قوله لكن هنا) الى قوله وبين عبارة التباين ويحب الردف اه وعبارته شرح الرضى ويجب على الغائب الردف وبالفتن في الرسول به أو بالسكابة في السكاب اه وهى مصرحة بقوله يتدفع بها كفاية أيضا اه سم (قوله لكن هنا) أى في جامع رسول أو كلب (قوله ويحمل خلافا) لسه الاقرب لكن ينبغي أن

ياثم من يحدون بعمل على كل مما خصه بالتوزيع على عدددهم ما يبق معه يساهم ولو تعدوا استعاجهم خصه به الى من شاعهم (وتعمل الشهادة) على أهل له ضرره المشهود عليه أو طلبه ان عدل بغير قضاء أو عذر جمعة أى ولم يستدروا المطالبين بغير جمعة أضافها يظهر (وادائها) على من تحملها ان كان أكتون فصار بالافهو فرض عين على ما يلقى (والجسر والصنائع) كالنحو والجمعة لتوقف قيام الدين على قيام الدنيا وقامها على ذلك وتعارفهما الفنى اقتضاء العطف على خلاف ما فى الصالح كفى فيها الحرفة أى عرف بالانها تشمل ما يستدعى على غيره كان يتصدنا عايعامعون عنده والصنع يقتض بالاول (تنبه) مرحوبا بكرة اه قتل بعض الحرف بالحاجة مع نصير يحكم هنا بغير ضيقا وهو مشكلى وتدع جاب عنه بان الحاشية تختلف ومع ذلك فيمافيه لا اذ لم ينال الناس من فعل الخلمة شلائن أى حسنة كان يلزم تركهم لها

فلا يخفى الاعتراف ان المكر وأكل كسبه الجير لا ضلها فتألم (وابايت به المعاش) بحلف مرادف لانه لا يجزى عن ذلك لا (تنبيه) لا يحتاج في هذا لمراسم الناس بل ان فطرهم بمجوبة عليهم لكن لو تمنا الواعلى ترك واحدة منها أو قوتوا أو كاهو قياض يشترع رض الكفاية (وجوان سلام) مستنون وان كرهت صيغته ولو مع رسول أو كى كلب لكن هنا يكتفى بجوابه كفاية ويجب فيها ان لم يرد لفظ الغور فيها يظهر ويحمل خلافا من الرضى بالمبلغ بالبداهة منه فيقول وعليه السلام لغير المشهور وقه

من مسلم غير غيبه مقل من الصلاة على جماعة) أي اثنين فأكثر مكلفين أو سكارى لهم شرع تغيير مجموعهم أو مجوعه فاجماع ولا يؤثرونه  
سقاط المسلم لمقلان الحق لله تعالى وفي الأثر لا بد أن يسأن يتعلاه بنحو أو أكرم حتى (٢٢٣) فإنه يسقط عنه حق الأذى وأما كونه على

الكفاية فغيره أي إذا دهم  
يقتضيه يجوز في الجماعة  
إذا مروا أن يسلم أحدهم  
ويحضر عن الجاهل  
برؤا أحدهم فيه سقط  
الفرض من الباقين ويختص  
بالثواب فإن ردوا كلهم ولو  
مرتباً لا يثبتوا بالفرض  
كالمسلمين على الجاهل ولو  
ردت امرأة عن رجل آخر  
أن شرع السلام على الأهل  
فلا أوصى أو من ثم يسمع  
منهم لم يسقط بخلاف نظيره  
في الجاهل لأن القصد من  
السلام هو منه أقرب بالاجابة  
وهنا الأمن وهو ليس من  
أهله وفيه ثمانية يجزئ  
تثبيت الضمير عن جمع لأن  
القصد التبرؤ والتعلاه  
كصلاة الجاهل ولو سلم جمع  
معتبرين على واحد فرد  
مرة فاصداً بجمعهم وكذلك  
أطلق على الأوجه أجزائه  
مالم يحصل ضلوا ودخل  
في قول مسنون سلام امرأة  
على امرأة أو نحو محرم أو  
سبيد أو زوج أو كائن على  
أجنبي وهي يجوز لا تشتهى  
ويلزمها في هذا المورد  
سلام الرجل الماشتهة  
ليس معها امرأة أخرى  
فيحرم عليها سلام أجنبي  
ومثله ابتداءً وبكره رد  
سلامها مثله ابتداءً أيضاً  
والفرق أن ردوها أو ابتداءً  
يطمع فيها أكثر بخلاف

لأنه من الوقت الذي يتوقف قبوله على الجواب أه سديع (قوله من مسلم الخ) متعلق بسلام أوصفة  
له أه عش أي يقول الملتزم على جماعة (قوله أو سكارى الخ) خلافاً للعنف (قوله محرم) صفة  
لجماعة تجوز على المكلفين أو سكارى الخ (قوله ولا يؤثرون) أي قوته ومثله في النفس الأتية وفي الأثر كالأثر  
وأما كونه قوته ولم ينعته (قوله فنه) أي فرض الرد (قوله اسقاط المسلم) بسبب الإجماع على ما تافه حتى  
فرع لو سلم على إنسان رضى أن لا يرد عليه لم يسقط عنه فرض الرد كما لا بد من ذلك ولا ينعقد الله تعالى  
وبإثم تعطيل فرض الكفاية كل من علم بتعطيله وقدر على القيام به وإن بعد عن العمل وكذا ما تم ربحه لم  
يعليه لتغيره في الحث عنه بخلاف هذا بغير البلد وسفره (قوله الامام أه) (قوله الحق الأدنى) أي  
لاحق الله تعالى (قوله عن الجاهل) جمع الناس (قوله فنه الخ) من عند الشارح (قوله ويختص)  
أي الراضينهم (قوله ولوردت امرأه الخ) أي قولها سلم على جماعة فهم امرأة أه معنى (قوله عن رجل)  
أي وعن نفسها كقولها ظاهره رشدي (قوله أن شرع السلام عليها) أي بان كانت نحو محرمه أو غير  
مشتهة أه عش (قوله أوصى) أي مذهباً عن قوم قوته السابق وإن لم يكونوا من أهل فرضه كقول صباغ غير  
مراد أه عش (قوله منهم) أي من جماعة سلم عليهم وهو راسخ إلى قوته أوصى أيضاً فرض المسئلة أن  
فهم مكلفاً أيضاً كقولها ظاهر (قوله وفيه) أي الفرق (قوله عن جمع) أي مكلفين هو فهم (قوله  
مفترضون) عبارة لها بدفعة أو مرتباً أه (قوله لم يحصل فصل ضار) عبارة لها به لم يصل الفصل بين سلام  
الأول والجواب أه (قوله ضار) كذلك كان في أصله وجهاً فنه لم يلقه ضاراً له فصار صواباً فليست أه سديع  
(قوله أو نحو محرم) أي كعبدها عنق ونهاية (قوله في هذه الصور) يعني فيما لو سلم عليها نحو محرم أو سديع  
أو زوج وكذلك أجنبي وهي يجوز لا تشتهى (قوله ليس معها امرأة الخ) صادق بما إذا كان معاه رجل  
فاكثر وفيه ثمانية أن نأخذ من الغنى والاشي عدم الحرمة حيث (قوله ويكره) أي الأجنبي أه عش  
(قوله ومثله ابتداءً أيضاً) ثم لا يكره سلام جمع كثير من الرجال عليها حيث لم تفتتنت نهايتها وفي سم  
بعد نقل مثله عن شرح الروض ماصدقهم عليها وهل كذلك ردوها سلامهم وابتداء سلام عليهم  
حتى لا يهرم فيه نظر انتهى أه سديع (قوله والأجنبي) الحقوه ومن ثم في الغنى (قوله مع الرجل الخ)  
ومع الأجنبي كالرجل مع المرأة فنه (قوله ولو سلم الخ) عبارة لها الغنى والاشي ولا يكره على جمع نسوة أو يجوز  
لا تفتتت عن الفتنة بل بتدبيل الابتداه به منهن على غيرهن وعكسوا بحسب الرد كذلك أه (قوله على جمع  
نسوة) المراد بالجمع هنا فوق الواحد أه عش أي كأيضه قوله الشارح ومن ثم حلت الخلو بأمر آين (قوله  
من مسلم مجز) أو وصيا (قوله لهم شرع تغيير) ظاهره أنه لا يجب على من ليس لهم ذلك أن تعادوا بالسكرتهم  
رايت ما يأتى أول المصنف لا تشتهى (قوله ودخل في قول مسنون سلام امرأة على امرأه الخ) في شرحه  
لأرد ولا يبعد أن الأمر ذلكالة فبما ذكره الآن يفرق بأن صوت المرأة أخرى خلاف كونه عود بخلاف  
صوت الامرأه أيضاً فبين المرأه أن قول الجملة أن قد جهادتها فنه فنه بذلك باب الفتنة ليس بين  
الامرء والرجل أه والفرق هو الموافق لقوله الآتي فنه هنا والظاهر أن الامرأه الخ (قوله ويكره) له ورد  
سلامها الخ) كالنفي شرح الروض ثم لا يكره من الجميع الكثير من الرجال السلام عليها لم يفتتت  
ذكره في الأثر أه وقاسمهم عليها وهل كذلك ردوها سلامهم وابتداء سلام عليهم حتى لا يهرم فيه  
نظر (قوله والأجنبي مع الرجل الخ) آتت أنه إذا كان غير شاب فنه حكم الجوز مع الرجل حتى يجب عليه  
رد سلام الرجل لا يجب على الجوز كما تقدمت أنه إذا كان شاباً حرم عليها ابتداء السلام على الرجل ورد عليه  
وفيه نظر لا يهرم بالمشكو بهاب بالآثر والظاهر أن الجوز حرم منظره أن الجوز حرم منظره (قوله ولو  
سلم على جمع نسوة) لم يصر من السلام منهن على ولا من عليهن وفي شرح الروض بعد قوله لا على جمع

ابتداءً وردوا الغنى مع الرجل كما أن مع المرأة كرجل في النظر فكذلك أه ولو سلم على جمع نسوة وجبوا واحداً من الأجنبي فتتعدت  
ومن فحلت الخلو بغير آين والظاهر أن الأمر هنا كالرجل

أشد ما ورد وأسلام ذي فيصوفه عليك كاتقاء كلام الروضة لكن قال الملقني والاذري والركشي له حسن ولا يجب وأسلام ذي أو  
 مجنون مبر فيصوفه أيضاً كذا سكران (٢٢٤) مبرم بعض سكر موتول الجميع لا يجب وأسلام مجنون أو سكران يحمل على غير المعين

ورفع ان الجنون والسكر  
 ينافيان التميز فقله بما  
 صرحوا به من علم التناق  
 اما المتعدي فناق وأما  
 تعبير المبر فليس فيه أهلية  
 للخطاب كالمجنون والمفق  
 بالمكاف المأمو المتعدي  
 فان قلت فبعض هذا وجوب  
 الرد عليه وان لم يبر كالمصلاة  
 قلت فائدة الواجب في نحو  
 الصلاة من اعتقاد السبب  
 في حقه حتى يلزمه القضاء  
 متبعية لان الرد لا يقتضي  
 كإصرار به فاندفع  
 ما للشارح هناك من قول  
 فائدة الاثم وان لم يسمع  
 القلة فلا يعلم بعبود له  
 فما ذلك الشرح وخرج  
 به السلام على فاضي الحاجة  
 ومن معه فلا يبرده كما  
 بان في ما نحن في الردان  
 الفصل بالسلام كاتصال بقول  
 السبع بما يجابه وخرج بغير  
 مقتل الخ سلام المقلل من  
 الصلاة اذا نوى الحاضر  
 عنده فلا يلزمه رده على  
 الوجود بغيره وبين  
 سلام التلاقي بان القصد به  
 الايمن وهو لا يحصل بالرد  
 وهنا المقلل من الصلوات  
 قصد الحاضر به لعله  
 يرتكب ذلك حاصل وان لم  
 يرد وانما حاشيته الخالف  
 على ترك الكلام والسلام  
 لان المداير فيها على صدق  
 الاسم لا غير ولاراد سلام

ابتداء وودا) أي فيسكن لكل منهم اسلام على الآخر ويجب عليه الرد (قوله وأسلام ذي) عطف على  
 سلام امرأة اه سم (قوله فيصوب الخ) وقالها يقول الملقني (قوله عليك) عبارة قالها يقول الملقني وعليك  
 زيادة لا أو ثم قبل الملقني على جواز إسقاطها أيضاً (قوله وأسلام ذي) عطف على سلام امرأة (قوله  
 أو مجنون مبر) خلافاً لها يقول الملقني وقوله مبر واجمع لكل من الملعوف والملعوف عليه وسكوذا  
 سكران مبر خلافاً لها يقول الملقني (قوله أما المتعدي) أي يسكره (قوله فاضاق) أي وسباً أنه لا يجب  
 رد سلامه (قوله وأما غير المبر) أي السكران غير المبر (قوله كالمجنون) أي غير المبر (قوله فضية  
 هذا) أي الالحاق (قوله عليه) أي السكران المتعدي والمبر يتعلق بوجوب (قوله في حقه) أي المتعدي  
 (قوله وان لم يسمع) أي لسكره (قوله وخرج به) أي بقوله مسنون (قوله ومن معه) أي عطف عليه  
 (قوله وانما يجزئ) أي قوله وخرج في النهاية والمغني (قوله ان اتصل الخ) فضية أنه بغير الفصل بلفظ  
 أحسن ويؤيده قوله لا أن لان الفصل ليس يا جنى اه سم (قوله به) أي بالسلام وكذا ما في ركنه  
 (قوله وذلك) أي عود البركة العاشر (قوله وانما حاشيته) أي بقصد الحاضر بسلام الجمل (قوله  
 والسلام) الواو بمعنى أو والنوعه (قوله ولا رد سلام) أي قوله ولا يرد الملقني لا قوله وان شرع سلامه  
 (قوله ولا رد سلام) ظاهره أنه عطف على قوله ودمن قوله فلا يلزم رده الخ لا يحكي ما فيمن إهمام تقر به  
 على ما قبله فكان الأولى وكذا لا يلزمه سلام الخ (قوله وخرج الخ) عبارة قالها يقول الملقني اذا كان في تركه زوال الخ  
 اه (قوله وأول غير الخ) الأولى التي تشبه من سم ان الملعوف بأ والنوعه كالملعوف بالواو (قوله  
 فرض عين عليه) أي لان كان المسلم أو المسلم عليه مشاهراً لا خروجه ولا نحو محرمه بينهما فلا يجب  
 الرد اه مغني (قوله من دفع الصوت الخ) فان شئت أي الراد في سماعه أي المسلم راد في الرفع فان كان  
 صندبهام خفض صوته اه نهاية أي نذ بلع الاسماع للمسلم وان أدى إلى ايقاظ النائم عش (قوله

أسود أو يجوز أي لا يكره ابتداء ولاراد اطمئن ما تسمع بل يندب ابتداء منه على غير وجهه وعكسه ويجب  
 الرد كذلك اه (قوله وأسلام ذي) عطف على سلام امرأة أي قوله ودخل في قوله الخ وقضية استصحاب سلام  
 الذي على المسلم ولاراد فرأجه (قوله فائدة) في فتاوى السوطي في الباب الجامع آخرها ما في مسئلة  
 رجل سلم على جماعة مسلمين وفهم نصراني فأنكر على ذلك فقال ما قصدت إلا المسلمين فقبله من خلفه ان  
 تقول السلام على من أتبع الهدى فهل يجزئ اللفظ الأول أو يتعين الثاني (الجواب) لا يجزئ في السلام  
 إلا اللفظ الأول ولا يستحق الرد الا به ويجوز السلام على المسلمين وفهم نصراني اذا قصد المسلمين فقط وأما  
 السلام على من أتبع الهدى فاختار شرح في صدور الكتب اذا كتبت لك كفر كانت في الحديث الضيق  
 (مسئلة) اذا قال من شئت العاطس ورحم الله سدي أو قال من يبتدئ السلام على سدي أو الرافعي  
 سدي السلام هل يتأدى بذلك السنة أو الغرض (الجواب) قال ابن سوري في كتابه المردود ولكن التثبيت  
 بانة في الخطاب لأنه الزاد قال من دقق العبد في شرح الملعوف ولا المتأخرون اذا ما طوبوا من يعطونه  
 قالوا ورحم الله سدي أو ما شئت من غير خطاب وهو خلاف فمدل عليه الامر في الحديث قالوا بل يقتضي  
 عن بعض علمه زمانه ان قبيل ذلك فقال في رجله الله ما يدنا قالوا والله صدق الجع من لفظنا لخطاب وجوب  
 ما عتادوا من التظيم اه ويقاس بذلك مسائل السلام (مسئلة) هر رجل قال اللهم اجنني في مستقر رحلك  
 فانكر عليه شخص من الصبي الجواب هذا الكلام أنككر بعض المأمو ودعه لا يثمنه المبر يقول  
 أنصوبه أو ذلك مستقر الرحمة والجنة اه (قوله ان اتصل بالسلام كاتصال بقول السبع بما يجابه) فضية  
 أنه بغير الفصل بلفظ أحسن ويؤيده قوله لا أن لان الفصل ليس يا جنى مبر (قوله فلا يلزمه رده على الواو)

فاسق أو مبتدع عز جاله أو غير ما كان شرعاً سلاماً من غير جماعة الواحد قالوا في فرض عين عليه ولا يرد في الابتداء والمؤمن  
 دفع الصوت يقتضيه ما يحصل به السلام



بالفعل ولو في ثقل السمع نعم ان مرعيسه يعاجب لم يلقصونه فالتى يظهر انه يلزمه الرفع (٢٢٥) ومعدون العدو خلقه وظاهره

لنعم ان مر) أى المسلم على أى الراد (قوله والفرق بينه) أن بين الراد (قوله سمع بعضه) الجله صفة مؤنذ والفرق بينه وبين الراد (قوله ظاهر) خبر والفرق (قوله وسمائه) الخ قوله ويحيا الخ حقه ان يكتب قبل قوله وتخرج بغير مفعول (قوله ان الفصل الخ) أى وهو لا ينافى اشتراط الاتصال لان الخ (قوله ويحيى الراد) الخ قوله وان حذف التثنية في النهاية وتلحق (قوله على الاسم) متعلق بالراد (قوله الان جمع الخ) فلا يحصل منه السلام عليه لان ذلك الجمع (قوله المسلم) بكسر الميم عليه أى الاسم (قوله فى الاول) أى لقسوة الاثم وكذا فى الثاني حصول السنة ع وش (قوله بان الاخرى) الظاهر الاسم سيد مرعيسه سم عبارة وغيره أنه أى الاسم فلعلى الاخرى هنا تصرف اه (قوله وتكنى) إشارة الى الاخرى الخ) أى ان فهمها على أحد ولا كانت كناية فتعبر معها بالنسبة لوجوب الرد ولحصول التستنه اه ع (قوله عليه السلام) لكن سكر وفي الانشاء ويجب فى الردنية ومعنى وأنى (قوله ويجوز تنكير لفظه) لكن التعريف فيها أفضل نهاية ومعنى أى فى الانشاء والراد (قوله) وانما يجوز أى حذف التثنية (قوله فى سلام الصلاة) أى سلام القليل منها (قوله سلاما) بالتثنية (قوله سلامى) بالاضافة لى بالمستكم (قوله وعكسه) أى عليه سلام الله وعليه سلامى (قوله والافضل) الخ قوله ولا يجب فى النهاية والمقتضى الا قوله خلافا لما هو عليه كلام الجواهر وقوله وغيره (قوله وقوله) خبر قوله والافضل سم (قوله وتضرب فى الانشاء) قوله وعليه السلام فلا يكون سلاما لم يجب رده والاشارة يبدأ ونحوها من غير لفظ خلاف الاول ولا يجب له الرد والجمع بينهما وبين القضاة افضل ولو سلم بالجمعة جاز وان قد فعلى العرب بحيث فهمها مخاطب ووجب الردنية ومعنى (قوله كالاتصار الخ) قوله وعليه وسلم سكنت عن السلام لم تكفى معنى فيها يؤمنه سلاما ولو ان اه ع (قوله وان نوى الخ) ه (فائدة) فى فتاوى السيوطى مسئلة اذا قال من شئت العاطس ورحم الله سدى أو قال من يتدنى السلام على سدى أو الراد على سدى السلام هل يتأدى بذلك السنن والرض الجواب قال ان مودة فى المرشد ولكن التشبث بلفظ الخطاب لانه الوارد وقال ان دقيق العبد فى شرح الامام وهو لا المتأخرون يقولون ورحم الله سدى انما شبه ذلك من غير خطاب وهو خلاف ما دل عليه الامر فى الحديث اه وبلفظ عن بعض العلماء أنه قبله ذلك قال قل ورحم الله سدى وكأنه قصد الجمع بين لفظ الخطاب وبين ما اعتاده من التظلم ويقاس بذلك مسائل السلام انتهى اه سم (قوله وسن الخ) أى فى الابتداء والردنية ومعنى (قوله فى الواحد الخ) وبكى الافراد فيه يكون أنيا باصل السنن والجمع معنى ونهاية فلا تكفى لاداء السنن ولا يصح الرد حيث لم يعنى واسدائهم وكذا لو سلم عليه جمع لا يكفينا بقوله فى الراد وعليه السلام ع (قوله وزادوا حقه الخ) عطف على قوله عليكم الخ عبارة والمقتضى زيادة ورحمة الله

هـ لسن (قوله بالفعل ولو في ثقل السمع) سم قوله الا تويحيى الراد على الاسم الخ يعرفه الفرق بين ثقل السمع والاسم (قوله وسمائه) أى بلغ رسول سلام الغير قال وعليه عليه السلام) عبارة شرح الراد وقوله وعليه عليه السلام اه (قوله وحسنه) الخ قوله يقتضاه خلافا لما هو عليه كلام الرادى) يؤيد علم القضاة أو يصح به قوله لاذ كرامة فصل قال الامام أبو محمد القاضى حسين والامام أبو الحسن الواجدى وغيرهما يشترط ان يكون الجواب على الفور فان تأخر لم يعد جوابا وكان تأخير الرد اه قوله لم يعد جوابا وكذا قوله وكان تأخير الرد يقتضى ذلك ان كان يقضى لم يقل برك الرد كان يقول تأخير الراد (قوله وبكى عن الاشارة فى الاول) هـ لا كان الثاني كذلك وعبارة شرح الراد شاملة اه (قوله بان الاخرى) فهم بقرينة الخ عبارة شرح الراد وغيره اه أى الاسم فلعلى الاخرى هنا تصرف (قوله وعكسه) قال فى الراد فان قال عليك السلام جاز وكره اه (قوله والافضل) مبتدأ وقوله واوخير (قوله وتضرب فى الانشاء) على الاذ كرامة المتولى (قوله

( ٢٩ ) - ( شرافى وان قاسم ) - ( ناسخ ) ورحمة الله وبركاته وغيره ولا يجوز ان فى المسلم لم يظهر اجزاء سلم عليكم أو ناسم عليكم ونحو ذلك أخذنا مما مر اه يجوز فى صلاة التشهد صلى الله عليه وسلم وأصله لم يرد ونحوهما (ابن)

و برگاهت علی السلام ابتداء ورد آن کلمن ترکها و ظاهر کلامهم أنه یکنی و علیکم السلام وان اقی المسلم بلغنا  
الرجوع البرکة قال ابن شہوتوفی منظر ای لقوله تعالى واذ جاءتهم بعبیة الایة اه (قوله عبنا) ای قوله  
ثم فی المغنی لقوله وجوابه والی قوله وکذا ان سکت فی التهایة ما وافقنا الا فیمأ سأنه علیه (قوله کالتسبیة  
اللاک) ای ولفصاع (قوله و تشبیت العاطس) والاضعیق حتی أهل الیث والاذان والقامة اه معنی  
(قوله وجوابه) انظر ما معنی کونه سنة کما یتمع أن ظاهر کلامهم الا فی آن جواب التشبیت انما یس  
للعاطس الا ان یحمل ما هنا علی تعدد العاطس فی وقت واحد فلیراجع (قوله به) ای بالسلام و تقدیر  
لفظت به مبنی علی ارجاع ضمیر ابتداء و الشخص و الظاهر وجوه السلام کما یجری علیه للمغنی و استغنی عن  
التقدیر عبارة علی ای السلام علی کل مسلم حتی علی الصبی اه (قوله عند انباه الخ) ای من ذکر الواحد  
والجائفة (قوله علی مسلم) متعلق بضمیر به و یجتمعت تعلقه بالاعتناء والاکتراف علی التنازع و اعمال  
الاول (قوله و فارق) ای ابتداء السلام حیث کان سنة (قوله بان الابتداء) ای مع کونه سنة أفضل ای من  
الرد الفرض وقوله انه ای المسلم (قوله بعد تکلم الخ) ظاهره ولو یسیرا و متصباغ غیر متفق علیه انه اذا  
آتی به ثم تکلم لا یصل الالبتداء به فیحیب الرد لکن فیضیقه سابقا و انما یجوز ای رد ان اتصل بالسلام الخ  
بطارقه بالتکلم وان قل و عکس تخصیص ما مر بالاخر و انما طالع الفصل بین ما و ما هنا بما اذا قل الفصل  
و یفرق بین و بین الیبع یله بالکلام یعلم من ضاع الیبع و المقصود هنا الا ان و قد وجد مجرد الیبع فلا  
یضر الکلام به من المبتدئ و یشرط القوم من المسلم علیه بحيث لا یشتمل بکلام اجنبی مطلقا و لا یسکون  
طویل لانه بذلک لا بعد قیلا الا انما بل معرضا عنه فکانه رد اه عش (قوله انه لا یقول ابتداء) و منته  
الرد اه عش (قوله اما الذی الخ) یجوز قوله علی مسلم (قوله یصرم ابتداء بالسلام) فان بان من سلم  
علیه منضا فلیقل له ندبا سترحت سلامی و رد سلامی یخبره و لا یشتمل بجوابه و لو یقلبه ان کان یسکون  
و سلم علیهم و لا یخبره بضمیر السلام ایضا کالم القاصح ان او اصحت ان یسیر الالبتداء وان کتبالی کافر  
کتب ندبا السلام علی من اتبع الهدی و لو قام علی جلیس فسلم وجب الرد به من دخل داره ان یسلم  
علی أهله وان دخل موضعنا لاینب أن یقول السلام علينا و علی عباد الله الصالحین و ندب أن یمشی قبل  
دخوله و یمشی عما أحب ثم یسلم بعد دخوله مغنی و ثناءه و روضه و شرحه (قوله لغائب الخ) یعنی ولو  
فاستقلزمه تباه فله یجعل الامانة وان سطرک و رد سلام الفاسق زحوا مر اه سم اه عش (قوله  
یشرع السلام الخ) خرج الکافر والمرأة الشابة اه سم (قوله بصیفة الخ) عالمن سلامه (قوله  
لا یحصل علی علیه) ای الا ان یاتی الرسول بصیفة معتبره کان یقول له فلان یقول لك السلام علیک أو السلام  
علیک من فلان کان علیه فیه اذا قال قل له فلان یقول لك السلام علیک یعنی قول الرسول فلان یسلم علیک  
فالحاصل أنه یعتبر وجود الصیفة المعتبرة من المرسل أو الرسول مر اه سم و سابقا فیه عن الرشیدی  
(قوله لزیم الرسول الخ) جواب و لو أرسل الخ اذا المغنی و یجب الرد کما مر اه (قوله ان یبلغه) ای ولی بعدد  
طوبه بان نسی ذات ثم تذکره اه عش (قوله یخوف فلان یسلم الخ) ظاهر کلامه أنه لا یشرط وجود  
صیفة معتبره بالحاصل أنه یعتبر وجود الصیفة المعتبرة من المرسل أو الرسول و خلافا فیه عبارة الرشیدی قوله فان اقی المرسل  
بصیفة صالح و الحاصل أنه یعتبر وجود الصیفة المعتبرة من المرسل أو الرسول و خلافا فیه عبارة الرشیدی قوله فان اقی المرسل  
فاسم رد کلامه الی کلام الشارح علیما یقبله کایعلم براجعه اه (قوله کافی الا ذکر ایضا) اجمع لقوله  
و یؤخذ من قوله ابتداء انه لو آتی به بعد تکلم یعتبر به فی الارض خطفا علی المستحب انه یدناه قبل  
الکلام اه و لم یشرحه علی الاستدلاله (قوله لغائب) یعنی ولو فاقه فله یقبله فله یقبل الامانة و ان  
یسطرک و رد سلام الفاسق زحوا مر (قوله یشرع السلام) خرج الکافر والمرأة الشابة (قوله لا یخوف  
علیه علیه) ای الا ان یاتی الرسول بصیفة معتبره کان یقول له فلان یقول لك السلام علیک یعنی قول  
الرسول فلان یسلم علیک فالحاصل أنه یعتبر وجود الصیفة المعتبرة من المرسل أو الرسول مر (قوله

عبنا الواحد و کفایة الجماعة  
کالتسبیة لال کل و تشبیت  
العاطس وجوابه (ابتداءه)  
به عند انباه أو انصرافه علی  
مسلم للغير الحسن ان اولی  
الناس بالله من یدأهم  
بالسلام و فارق الرد بان  
الاحسان و الاصل فی ترک  
الرد اعظم منهما فی ترک  
الابتداء و اقی القاضي بان  
الابتداء أفضل کما مر المعسر  
أفضل من انتظار و یؤخذ  
من قوله ابتداء انه لو آتی به  
بعد تکلم لم یعتبر به ثم  
یحتمل فی تکلم سہو أو  
جهلا و عذره انه لا یقول  
الابتداء به فیحیب جوابه  
اما الذی یصرم ابتداء  
بالسلام و لو أرسل سلامة  
لغائب یشرع السلام  
علیه بصیفة مما مر کقل له  
فلان یقول السلام علیک  
لا یحصل علی علیه ما قبل  
والذی فی الاذ کفر خلافه  
و عبارة أو أرسل رسولا  
وقال سلم لی علی فلان لزیم  
الرسول ان یبلغه یخوف فلان  
یسلم علیک یعنی الاذ کفر  
ایضا فانه یجب اذا و

ومنه يؤخذ ان قوله ما اذا رضى يصح عمل تلك الامة اموالها فلا وكذا ان مكنت ائمتنا من قولهم لا نسمع لساكت قولوا بكل جعلت بين يديه  
ودعيت فكنت وصحتم التفسير بين ان تظهر من غير نية تدل على الرضا وعنه ما رأيت (rīv) بعضهم قال قالوا يجب على الموصي به تبليغه

وحله ان قيل الوصية لا تقبل  
يدل على الفصل لتعليقهم  
بانه امانة اذ تكليفه  
لوجوب عمر الوصية  
بعده واذا قلنا بالوجوب  
فالظاهر انه لا يلزمه قصده  
بل اذا اجتمع به وذكر بلغه  
انتهى وما ذكره آخرافه  
نظر بل الذي يفعله يلزمه  
قصده بحمله حيث لا شقة  
شدية عرفا بل لان اداه  
الامة ما لم يكن واجباً  
قلت الواجب في الوصية  
القتلة لا الرد قلت اذا  
عمل المال بها والواجب  
اعلاسه بقصد الى عمله او  
ارساله غيره هاهنا مع من ينق  
به فكذا هنا من ثم فالواجب  
الامة الشريعة كقول  
طه بن العريج الى دونه يلزمه  
فوران عرفها كما هاهنا  
به (الاصلي) نحو (فاض  
حاجه) ولولا غلط اوجاع  
لهي عنه في سنن ابن ماجه  
ولان مكنته بعد عنه  
الادب (د) شاورب (آكل)  
فيها القصة لشغل من الرد  
(د) كاش في (خام) لا شغل  
بالافتصال ولانه ماوى  
الشايين وقصة الاولى  
نذهب على غير المشتغل شي ولو  
داخله والثانية عدمه  
على من قد ولو بحمله وهو  
قصة كراهة الصلاة فلا  
ان يفرق ثم رأيت ان ذكر كفى

بحول فلان الخ فكان الاولى ان يرد هناك لفظة أى (قوله ومنه الخ) أى التعليل (قوله ان عمله) أى  
وجوب التبليغ (قوله اذا رضى) أى الرسول (قوله اموالها فلا) هذا ظاهر اذا ردها بحضرة المسلم  
المرسل اموالها بعد مفاقرته كائنه الطريق بقول يصح هذا الرضى لا يلزمه التبليغ أولاً يصح كل رد  
الرد بعد مغبة المالك فانه لا يصح هذا الرد في نظر وعمل الاقرب الثاني اه سم عبارة عرض قال  
مر أى بحضرة المرسل ولا يصح رد في غيبته لانه لا يعقل الرد في غيبته اه فلما لم يرد هذا هل هو متقول وعلى  
تسليمنا لظاهر انه يختلف ما لو جاءه كتاب رد في سلمى على فلان فله رد في الحال لانه لم يحصل له تحمل وانما  
طلب منه تحمل هذه الامة عند وصول الكتاب اليه لانه لا يتحملها بان ردها في الحال فلما لم يرد اه سم  
على التمس اه (قوله بين ان تظهر منه الخ) لعل الاولى بين ان يقصد التبليغ بحضرة المرسل قصداً جازماً  
وعنه (قوله على الموصي به) أى بالسلام وقوله وما ذكره ما خواهر قوله فالظاهر انه لا يلزمه قصده (قوله  
قلت له الخ) قصده انه اذا علم المرسل المراسل السلام اليه لم يصبه قصده وان لم يبق طمير سم وقصده  
نظر اذا لظاهر وجوب الرد ونسب قوله من توقف على التبليغ ولا يكتفى في ذلك مجرد العلم (قوله ول) أى قوله  
ولانه في النهاية الاقوله القننى الى المتروك قوله وقصده الاولى فى الخ (قوله نذهب على من فعل الخ) عبارة  
النهاية نذهب في السلم وهو كذلك اه وقصده ايضا انه ان لم يكن مشغولاً في الحماة بفعل ونحوه من استدائه  
بالسلام وجب الرد عرض ورشدي (قوله جواز انه يسلم الخ) اعتمد على كذا القننى وكذا القننى (قوله على  
من عمله) أى هو يجب عليه الرد اه معنى (قوله ويسن) أى قوله ويجب في القننى الاقوله بل يسن الى  
ويستدع وقوله لا اعتراؤ وخوف مفسد وقوله بان شق الى المتروك قوله أى قرب الى ووج (قوله ويسن  
السلام الخ) جله حاله اذا عطف على معلوم (قوله على من فيه) أى السرق (قوله ولهم) أى السلم عليهم  
في السرق (قوله والا على فاسق) أى قوله وظاهر قوله لم في النهاية الاقوله بان شق الى متخاصمين وقوله  
ويعمر ما دى رد قوله لانه لا يرد الى الويسن (قوله والا على فاسق بل يسن ترك الخ) فلهذه انه ان كان  
مختصاً لا يسن ابتداءه بالسلام بل يباح وان كان مجاهر اسن ترك السلام عليه ابتداءه وبه خلاف الاولى اه  
عرض (قوله ومركب الخ) معطوف على مجاهر اه ويشد لظاهر انه كقوله ويستدع عطف على فاسق  
يكهو صريح متبع لنهاية في الثاني وعرض في الاول حيث قال كان اردو عطف انحصر على اعم اه (قوله  
ذنب عظيم) كان الزائدة بعض الصفات الشبهة التي لم تقبل بشاعتها الى وثيقة الكبر اه سدد عمر ولعن  
هذا احسن مما مر عن عرض (قوله ويستدع) أى لم يفسد بدعته اه عرض (قوله الاله ذرا الخ) ينبغي  
رجوعه الى الجميع ومنه قوله ان يقطع نقدية اه عرض (قوله او خوف مفسد) قد يقال الواو الى لان  
صلط على ائمتنا من عطف انخاص على العام وهو من خصائص الواو اه دعمر قول بل الاولى تكويف  
الخ كما صيربه الاسنى (قوله والا على مصل الخ) في فتاوى شيخ الاسلام انه سئل هل يشرع السلام على  
المشتغل بالوضوء الا فاجاب بان الظاهر انه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد اه سم (قوله ومبلغ  
أى في النفس اه معنى (قوله ومؤذن الخ) والضابط كقوله الامام ان يكون الشخص على حال لا يجوز

اموالها هذا ظاهر اذا ردها بحضرة المرسل اموالها بعد مفاقرته كائنه الطريق بقول يصح هذا  
الرد حتى لا يلزمه التبليغ أولاً يصح كل رد بالرد بعد مغبة المالك فانه لا يصح هذا الرد في نظر وعمل الاقرب  
الثاني مر (قوله قلت له الخ) قصده انه اذا علم المرسل المراسل السلام اليه لم يصبه قصده وان لم يبق طمير سم وقصده  
قصده وان لم يبق طمير سم (قوله مر رأيت الخ) وكفى وغيره جواز انه يسلم على من عمله كسب على مر  
(قوله والا على مصل وساجد الخ) في فتاوى شيخ الاسلام في باب الوضوء انه سئل هل يشرع السلام على

وتغيره جواز انه يسلم على من يعملون وجوباً من كونه محل الشايين لا يقتضى ترك السلام عليه الاولى ان التوقف عليهم ويسن السلام على  
من قدسوا يلزمهم الرد والا على فاسق بل يسن تركه على مجاهر نفسه ومر تكليف ذنب عظيم لم يقب به ويستدع الاعتراف وخوف مفسد  
والا على مصل وساجد ومؤذن ومقيم وانعش وتغليب

أولاً يليق بالمزعة القرب منه فمغنى وأسنى **(قوله ومستغفره)** هل يشترط الاستماع بالفعل أو يكفي ولو بالقوة سديدر وقد مر في الثاني تعبير المغنى بحاضر الخطيب اه **(قوله ومستغفر القلب)** الخ لا ذكر المثلوا يقتضيه الصلاة قبل التكلم هل يسن السلام وجب الرد على المشتغل بها ولا فيه نظر والثاني غير بعيد إذ يشق عليه الرد مستغفراً لتقوية الثواب المترتب عليها سم على حج اه **(قوله بدعاء الخ)** أي أو مراتب الصوفيين **(قوله أكثر من مستغفراً لا سكر)** أي من مستغفراً الرد على الكل وقد يقال لم يكن في المساواة اه سديدر **(أقول)** وقد يفيد صريح النهاية والمغنى حيث أسقط ذلك التفسير **(قوله وذلك)** أي عدم وجوبها لجواب عليهم **(قوله بل يكره)** أي الجواب **(قوله ويسن لا سكر)** أي باللفظ اه **(أخى)** **(قوله ولن بالجلم)** أي يسن الجواب لمن بالجلم غير المشغول بالاعتقال ونحوه اه **(عش)** **(قوله وصل الخ)** أي وسجد لتلاوة اه **(أخى)** **(قوله بالاشارة)** أي المفهم من رد السلام برأسه أو غيره اه **(عش)** **(قوله ولا)** أي ان لم يرد بالاشارة **(قوله ان قربا للفصل)** أي عر بان لا يقطع القبول عن الاجاب في البيع اه **(عش)** **(قوله نحو حري)** لعنه أراد بنحو المعاهد المؤمن فليراجع **(قوله)** **(نبيه)** أي السلام **(قوله على القارئ)** ومنه المدح والطلب في تقديم السلام عليهم وحب الرد اه **(عش)** أي بشرط عدم الاستغناء لا في **(قوله ولا جواب)** أي واجب عليه عبارة النهاية ولا يجيب رد اه وهي صريحة المقصود اه سديدر **(قوله استغفرهم)** ظاهره ولو دونوا **(قوله حكمه ذلك)** أي لا يسن ابتداءه بالسلام ولا يجب عليه الرد **(قوله عند التلاق)** ويكره تخصيص البعض من الجميع بالسلام ابتداءه وردا وندب أي يبدأ بالسلام قبل الكلام وان كان ما في السوق أو جمع لا ينتشر فهم السلام الواحد سلم على من يله أول ملاقاته فان جلس إلى من معه سقطت عسنة السلام أو إلى من لم يسمعه سلم ثانوا ولا يترك السلام لحرف عدم الرد عليه لتكرار غيره مغنى وروض مع شرحه **(قوله سلام صغير الخ)** فان عكس أي بان سلم كبير على صغير واقف أو مضطجع على ماش وغيره راكب على راكب كثير ودن قليل لم يكره نهاية ومغنى وروض **(قوله على كبير)** ولو علم نحو الكبير والمأشاة الصغير والراكب لا يسلم عليهما فهل ينبيه السلام أولا وعلى الأول فالتردد الحسني في الشارع بقوله وظاهر قولهم الخ يجوز على غير من ذكر كمن ظن عند الملاقاة ان ملاقه بعمل بالسنة أو شك في موافقة في هذه الحال لا ينشر على السلام بلا شك اه سديدر **(قوله وماش على واقف أو مضطجع)** كذا في الروض والنهاية والمغنى وظاهر أنه مستند في قولهم الخ يخرج بالانلاق الجالس والواقف والمضطجع الخ فنه تكرار **(قوله وقليل على كثير بن)** ولو تلاقى قليل ماش وكثير راكب تعارض نهاية وأخى أي فلا أول به لاحدهما على الآخر **(عش)** **(قوله)** لان نحو المأشاة أي كالصغير والواقف والمضطجع وقليل وقوله من نحو الراكب أي كالكبير وكثير بن **(قوله ولا بد الخ)** يتأمل وجهنا فطابق على مدلوله لان الأقل مرتبة يخاف من منه فمكان ينبغي للعدان يسلم حتى يؤمن كل راكب مع المأشاة اه سديدر وقد يجاب بان المراد بالمرتباة التوبة لا ما يشتمل الدنوية فتره لان الأقل مرتبة يخاف الخ بمنع عنها **(قوله نحو الكبير)** أي كالكثير بن وقوله على نحو الصغير أي

ومستغفره ومستغفر القلب بدعاء ان شق عليه الرد أكثر من مستغفراً لا سكر كما يقتضيه كلام الاذكار ومختصين بين يدي قاض (ولاجواب) يجب (عليهم) الاستماع للخطيب فانه يجب عليه وذلك لوضعه السلام في غير محله بل يكره لغاضى حاشية ونحوه كالجلمع ويسن لا سكر لمن يسن السلام عليه بعد البلع وقيل وضع اللقمة بالغم ولزمه الرد لمن بالجلمع ولب ونحوه مما باللفظ واصل ومؤذن بالاشارة فلا يبعد الخراخ أي ان قربا للفصل ويحرم من سلم عليه نحو حري أو مردود ورجح المصنف نبيه على القارئ وان اشتغل بالتدبر ووجوب الرد عليه ويغني أخذ ما مر في الدعاء ان الكلام في تدبر لم يشر في التدبر فليعلم الا وقد شق عليه ذلك لمن ابتداء ولا جواب لانه الآن عزلة غير المعيز بل ينبغي حين استغفرهم كذلك ان يكون حكمه ذلك يسن عند التلاق سلام صغير على كبير وماش على واقف أو مضطجع وراكب عليهم وقليل على كثير بن لان نحو المأشاة يخاف من نحو الراكب ولو يادة من يتفقو الكبير على نحو الصغير وظاهر قولهم حيث لم يسن الابتداء لاجب الرد

الاماسني انه لا يجب الرد هنا في ابتداءه لم يندب له ويحتمل وجوبه لان عدم الشبهة الامتناع هو مخالفة من الادب وخرج بالتلاق  
الحال والواقف والمضجع فكل من ورد على احدهم بسلام عليه مطلقا ولو سلم على الاخر فان كان الثاني جوابا لما يقصده  
الابتداء وحده على ما يحسنه بعضهم الا انهم لا يرون (تمه) لا يستحق مبتدئ بنحو جعل الله (٢٢٤) بالخبر او قوله الله جوا او دونه

في ظاهره حسن الان بقصد  
بأهمه تاديه كسنة  
السلام وحسن الظاهر مكره  
وقال كثير وحرام للحدث  
الحسن انه صلى الله عليه  
وسلم نهى عنه وعن الترام  
الغير وتقبيله وأمر بصاحته  
وأفنى المصنف بكرة  
الاغصاء بالراس وتقبيل نحو  
راس أو يد أو رجل لا سيما  
لنحو في حديث من ناضع  
لغنى ذهب ثلاثا يندب  
ذلك نحو صلاح أو علم أو  
شرف فلان بأصيدة قبل يد  
عمر رضي الله عنه ما يسن  
القيام فيه فضيلة ظاهرة  
من نحو صلاح أو علم أو لادة  
أؤنس أو لاية مصوبة  
بصانة قال ابن عبد السلام  
أول من ربح خيره أو غشى  
من شره ولو كافر لغشى منه  
ضرر واضحا أي لا يحتمل  
عادة فيما يظهر ويكون  
على جهة البر والاكرام  
لا لراي والاعظام ويحرم  
على الغافل أن يجب قبضهم  
له للحدث الحسن من أحب  
أن يمثل الناس له فلما  
تلقوا مشقه من النار  
ذكره في الروضة وحله  
بعضهم على ماذا أحب  
قيامهم واستمراره وهو  
جالس أو طليبا لتكبر على

كالقتل اه سم (قوله الاماسني) وهو مستمع الخليل (قوله أنه لا يجب الخ) خبر قوله وظاهر قوله  
(قوله هنا) اشارة الى ما في قوله وسن عند التلاق وقوله ويحتمل وجوبه له أظهر اه سم (قوله  
من لم يندب الخ) كشوا الصغير (قوله هنا) أي في سلام نحو الكبير على نحو الصغير (قوله وخرج) الى قوله  
لغير الخ لوفى بالمعنى وحده الى ولا وقوله وقال ابو واقتى وقوله للحدث الخ يندب وقوله لا  
الى وسن وقوله قال ابن عبد السلام الى يحرم وقوله للحدث الحسن الى واستمراره وقوله وأطلبا الى أما  
من أحبه (قوله مطلقا) أي سواء كان الولد صغيرا أم لا قبل الام لا اه معنى (قوله ولو سلم كل)  
أي من اثنين تلاقيا معني ونهايه (قوله أي ما لم يقصده الخ) عبارة لنهايه لم انقصه ابتداء  
صرف عن الجواب وأقصده الاستدعاء ذلك في خبره السلام على من سلم أولا اه (قوله والا) أي بان  
كأنما (قوله لا يستحق مبتدئ) الى قوله وقوله ان لم يمشى في النهاية الاقوله وقال ابو واقتى وقوله  
لا سيما الى يندب وقوله لان ابن وسن وقوله لغير الخ الى وسن وقوله لا اتباع الى يحرم وقوله بعمله  
الى اذا جد وقوله للحدث الحسن الى واجبه مشتم (قوله لا يستحق مبتدئ نحو صديق الله الخ) وأما العبة  
بالطاعة وهي اطال الله سبحانه تعقل بكرهتها والادب ان يقال يقال الاذرى انه ان كان من أهل الدين  
أو العلم أو من ولا العدل فاعلم بذلك قرب وقال الفسره اه معنى زاد الاسن بل حرام اه (قوله جوابا)  
أي يجب أصل الشرع الى بلناق ما لو غلب على طعن وقوع ضرر وان لم يجب فانه لا يبعد وجوب الجواب  
حينئذ لكنه لعرض اه سيعبر (قوله الآن يقصد بأهمه الخ) أي فترك الصلوة أحسن اسنى ومعنى  
(قوله وحسن الظاهر مكره) ولا يفرق بكثر من فضله عن نسب الى علم أو صلاح أو غيرهما اسنى ومعنى  
(قوله لا سيما لنحو في) كشوت وطاعة فندب بكرة اه معنى (قوله ويندب ذلك) دخل فيه تقبيل  
الرجل وهو كذلك اه سم (قوله لنحو صلاح) أي من الامور الدينية ككبر سن وزهد اه معنى عبارة  
عش من النحو للعلم المسلم اه وقوله أو لاية أي لاية حكم كالقاضى رشيد وعش (قوله مصوبة الخ)  
مصوبة لاية (قوله بصانة) أي من خلاف الشرع ونظر ان بصانة كل من يحسبه (قوله قال ابن عبد  
السلام الخ) عبارة الاسن قال الاذرى بل يظهر وجوبه في هذا الزمان دفع العادة والتقاطع كأشياء له  
ابن عبد السلام فيكون من باب دفع الفساد اه (قوله أول من ربح خيره) لعل المراد لغير الاذرى كالعلم  
حق لا ينافى الحديث للبر سديد ويبنى ان من الخير الاذرى نحو الاتقان بالنسبة الى المحتاج (قوله ويكون)  
أي هذا القيام اه اسنى (قوله ويكون على جهة البر الخ) أي وجوبه على من (قوله والاعظام) انظر ما مر اذ به  
ورشيدى (قوله ذكره) أي قوله ويحرم ذكره كما ضمير حله (قوله وحله) الى قوله أما من أحب عبارة الاسن  
والمراد بثلثه قياما يقصد به ستر واقبعا كعادة الجارية كأشياء السبي ومثل حب القيامه فتأخر  
وتطاول على الاقران اه (قوله واستمراره) أي قيامهم (قوله وأطلبا) لله مطوف على قوله واستمراره  
وهو جالس باعتبار المعنى (قوله وهذا) أي قوله وأطلبا الخ قوله من الاول أي قوله واستمراره الخ (قوله اذا  
هو) أي الاول (قوله ولا بأس الخ) عبارة لارضى أي والمعنى وتقبيل خد طفل لا تشبه لغيره وأطراف  
شفتيه مستحب اه سم (قوله وجه طفل) بل أي حصل في لوفى القم وقوله طفل أي لا يشبه ذكر أو أنثى

أي كالكثير وقوله على نحو الصغير أي كالقتل (قوله هنا) اشارة الى ما في قوله وسن عند التلاق  
عنه الخ وقوله ويحتمل وجوبه لعله أظهر (قوله فكل من ورد) ولو كثير وأقبلا (قوله  
ويندب ذلك) دخل فيه تقبيل الرجل وهو كذلك (قوله ولا بأس بتقبيل وجه طفل رجلا الخ) عبارة لارضى

غيره وهذا أخف تحرر بحسن الاول اذ هو المثل في الخبر كأشياء البهق أما من أحبهم ما منهم علمنا له ما شاعرا للامه فلا حرمته  
ولا بأس بتقبيل وجهه طفل رجلا مكره لغير الخ الى صلى الله عليه وسلم قبله ابواهم وقال وقد قبل الحسن بن علي عشر من الاولاد  
ما قبلتهم من لا يرحم لا يرحم

خدعنا شغلنا أصابته رواه  
 أبو داود ورسن تقبيل قائم  
 من سفر ومعا فته لا تبايع  
 الصبح في جعفر رضى الله  
 عنه المتقدم من الحبشة ومحرم  
 نحو تقبيل الأمر الحسن  
 غير نحو المحرم ومن شئ  
 من بدنه بالاحمال كحرم ورسن  
 تثبت العاطس بمسحله  
 ومجمعة لان العاطس حركة  
 من جهر بما قبله عن معقورة  
 فحسبان يدعى بالرحمة  
 المتضمنة لبقائه على سبته  
 وخطه ولو لم يلقن شجاعة  
 صدقه اذا جدير بحالته  
 أو ربلنا فاعان في السلام  
 رواه جوابا من الجع  
 الواحد لاجل للملائكة الذين  
 معه كبر ولصغير نحو  
 أصل الله أو بارك فذل  
 ويكره قبيل الخلفاء من  
 قال رحم الله من جسده أو  
 رحم الله من جسده ورسن  
 تكبره الحمد القبر المشهور  
 من سبق العاطس بالحمد من  
 من الشروس أى وجع  
 الفرس والعلوص وهو وجع  
 الاذن والعلوص وهو وجع  
 البطن وتكر والتشيت  
 الى ثلاث ثم بعدها يدعوه  
 بالشفاء وقيد بهنهما  
 اذا فعله من كوما وحذفه  
 لان الزيادة على الثلاث  
 تنافيها عرفا فمقتضى كلام  
 ونحوه يظهر انهم لم يتابع  
 كذلك يسن التشيت  
 بتكر وهما طلاقا ورسن  
 للعاطس وضع شئ على وجهه  
 وخفف

اه عش (قوله ومحرم الخ) عطف على طفل (قوله ورسن تقبيل الخ) وتنبذ المصالح مع بشاشة  
 الوجه والسماء بالمغفر وغيره التلاق ولا أصل للمصاحفة بعد صلاتي الصبح والعصر ولكن لا بأس بهما فان لم يكن  
 جلهما أصلا فمؤدبنا الشارح عليه وان قصد بالغير مستغنيا شديداً يسلم على أهله ثم بدنه اذا كان لم يجب  
 أعاده ثلاث مرات فان أجب ذلك والار جع فان قبله بعد استئذنه من أن تشد بان يقول فلان بن  
 فلان أو نحوه مما يحصل به التمرضا كمال و لا بأس أن يكتفى بنفسه أو يقول العاطس فلان أو الشيخ فلان  
 أو نحوه أو يعرفه المختاطب بالهوى ويكره اقتضاه على قوله أو أأوالا والحمد وتنبذ بارء الصالحين والجهيران  
 غير الأشرار والأخوان والأقارب وكرهم بحيث لا يشق عليه ولا عليهم فقتلوا يارغم باختلاف  
 أحوالهم ومراعاتهم وفرعهم ورسن أن يطلب منهم أن يزور ودان يكره وإن يارنه بحيث لا يشق وتنبذ  
 عبادة المرضى معقور وضع مع شرحه (قوله تقبيل قائم) أى وجهه حالما لا أهلى (قوله رسن سفر)  
 أى أو نحوه أهلى (قوله ومعاقته) ويكره ذلك أى التقبيل والعاطس الغير القادم من سفر أو نحوه ولا فرق  
 في هذا بين أن يكون القبيل والصالحين أم فاسقين أم أحدهما حالما ولا خوف من ذلك في الأذكار  
 اه روض مع شرحه (قوله غير المحرم) كلك أى من غير مشيئة كهلوا ظاهر اه عش (قوله ورسن)  
 الى قوله وانما سن في الغنى الاقوة بمسحله الى اذا جحد (قوله ورسن تشيت العاطس الخ) وينبذوا التشاوب  
 ما استطاع فلان غير مقيد أو غيرهما وان رجب بالقدم المسحلى بان يقول مرحبا وان يلي المسلم  
 المتأذى بان يقول ليلىك وسعدك أو ليلىك فقط أما الكافر فلا قال الأذرى والغنى يظهر تحريم تلبسة  
 الكافر والرجحية به وبعد استقباب تلبسة الفاسق والرجحية بانصاوان بغيره أنه يصعبه في الله وان  
 يدعوا أن أحسن اليه بان يقول جزاك الله خيرا أو يحفظ الله أو نحوه هاتوا لباس بقوله لرجل الجليل في عمله  
 أو صلاحه أو نحوه هاتوا ليلىك أو فذل أو فذل أى شئ ودلائل ما ذكر من الأحاديث الصحيحة كثيرة  
 مشهورة اه روض مع شرحه وكذا في الغنى الاقوة قال الأذرى الى وان يقبض (قوله بمسحله الخ) أى  
 التشيت اه شرح القاموس (قوله نحو قوله) القوة تداءى الوجه اه قاموس (قوله والحمد الخ) عطف  
 على قوله المتضمنة (قوله اذا جحد) متعلق بيسن وقوله يرحم الله متعلق بتشيت العاطس عليه قال الغنى  
 والروض مع شرحه التشيت المسلم يرحم الله أو يبلو ويدعوا له أو يقر الله ثم تشيت الكافر  
 يبدل الله ونحوه ولا يرحم الله اه (قوله ردا) الا صوباً ابتداء (قوله لاجل الملائكة الذين معه) به فنه توقف  
 اذبح العاطس ملائكة أنصاوانه أيضاً قوله الا نحو يدعى الله بغير الجمع (قوله واخبر) أى  
 وما تقدم لكبير وسميت لصغير الخ وظاهره ولو غير غير غير الجمع (قوله وأصل الله الخ) كأنك الله  
 انشاء حال اه عش (قوله ويكر الخ) أى التشيت ظاهره ولو لصغير وعلى تصاحبه ينبغي اختصاصه  
 بالمع نظر الجمع (قوله قبل الحمد) أى فلا يعتد به وباقية نيات الحمد اه عش (قوله قال رحم الله من  
 جده الخ) أى ويحصل بها استئذان التشيت اه عش (قوله ورسن تكبر الحمد) أى أن تركه اه معنى (قوله  
 والعلوص) كنسور اه قاموس (قوله وتكر والتشيت) الى قوله وتنبذ الغنى (قوله يدعوه بالشفاء)  
 كها قال الله أو وشك الله اه عش (قوله وقيد) أى الصلاة بالشفاء (قوله وحذفه) أى حذفه بغير ذلك  
 القيد (قوله يظهر) عبادة لنهيا أو لوجه اه (قوله انها) أى العاطس الزائدة (قوله كذلك) أى صفا  
 اه عش (قوله بتكر وهما) الاولى التذكير (قوله مطلقا) أى ادخل الثلاث أم لا (قوله ورسن) الى قوله  
 ولم يجب للغنى الاقوة للصديت الى واجبة (قوله وضع شئ) بدنه أو نحوه اه معنى (قوله وخفف  
 وتقبيل خد طفل ولو لغيرة لا تشيى وأطراف شفته مستحب اه (قوله ورسن تشيت العاطس الخ)  
 قال في شرح الروض واذا قال العاطس لفظا آخر غير الحمد لسميت الى ان قال شرح بذلك في الروضة (قوله  
 و يظهر انهم لم يتابع كذلك يسن التشيت بتكر وهما الخ) عبادة شرح الروض فان تكر ومنه العاطس  
 منو لباس تشيت لكل مرة الى ثلاث الخ فقتلوا به شئ باليه فهم مذكرا الشارح بقوله و يظهر الخ

صوته ما يمكنه بعد بث الحسن العسكاري الشليخ من السلطان واجابة مشتمته بنحو جيد بكونه لم يحل له لان افندير كه مخالف في السلام وقوله ان لم يشتم روحني الله ورومان المصلح محمد سرافقني الخاصة بحسبتي نفسه بلا لفظ (ولاجهاد على صبي ويجنون) لعدم تركهما (وامرأت) نظير البخاري جهاد كن الحج والعمر وتولانا هاجبت على الضعف ومثلها الخبيث (٢٢١) (ومريض) مرضا غفيرا كواب والقتال

صوته (الح) وان محمد الله عقب عسا اه بين زادا لاسي بان يقول الجملته قال في الاذكار قولنا لا الجملته ب  
العلمين كان احسن قولنا لا الجملته على كل حال كان افضل اه (قوله فهو يد بكاته) أي كغفر الله لكم ولو  
زاد عليه ويصلح بالكم كان حسنا اه عش عبارة للمغني وروى به يد بكاته الله أو يغفر الله لكم وابتدأ بوقود سنة  
عين ان تعين والافتقار اه (قوله ولا يجب) أي والد شتمت (قوله وثوبه الحج) أي وبسن قول العاطس  
(قوله ان لم يشتم) بناء المفعول (قوله ان المصلح) الى المتن في المغني (قول المتن ولا جهاد) أي واجب الاعلى  
مسلم أو مرشد كما قاله الزركشي بالغ عاقل ذكر مستطوع هو فلو سكران واجدا به القتل اه معنى (قوله  
لعدم تركهما) أي القول المتن والذين في النهاية الاقوله لا ينفق الثلاثة وثوبه كذا الملقوه وثوبه ان عدم في  
الموضع (قوله ومثلها الخبيث) كذا في المغني (قوله مرضا غفيرا) عبارة للمغني بتعريفه أو تعلم مشتمته  
فلا عذر في تصدق وجمع فرس اه (قوله وثوبه الحج) أي الرضا الى قوله ويرق في المغني الاقوله بالاول وثوبه  
وكلريض الى وكلاعي وثوبه ذور (قوله لا يمكنه معا الحج) بقيد كل من ذير مدو وضعف بصر اه عش  
(قوله ولو في جبل) أي واحدة (قوله لا) يبقى الثلاثة عبارة للمغني لقوله تعالى ليس على الاعي حرج ولا  
على الاخر حرج ولو على الرض حرج اه (قوله ولو لم تعلم الحج) راجع لكل من الاقطع والاضل (قوله  
ولو لم تعلم الحج) اما قد اصبحت تختصر وبصر يجب عليه اه عش (قوله ومثلها) أي لا قطع والاضل  
(قوله فاذا التامل) أي أكثرها اه عش من على التمسح عن العباب (قوله بان هذا) أي الجهاد وقوله  
وذلك أي العتق في الكفارة (قوله وهو) أي العمل المذكور أو الاطاعة والتذكير لنا وبلى المصدر بان  
مع الفعل (قوله ويحتم) عبارة النهاية والوجه اه (قوله عدم ثابته قطع اصابع الرطبان الحج) حرم  
به المغني (قوله ولو به) بعضا الخوة أو بورث في المغني الاقوله والقاس الى وذو وثوبه ثم الى المتن (قوله  
ولو بمصالح الحج) لقوله تعالى واحد في سبيل الله بما لو السكروا فسكروا لمال العبد ولا تفسد كاهلهم بشبهة  
انطباع اه معنى (قوله وان أمر سيده) أي كونه ليس القتال من الاستخدام المستحق للسيد ان الملك  
لا بعض التعرض لهلاك اه معنى (قوله ذلك) أي كالعبد اذ من غير نظر الى الغاية كقولهم ظاهر  
رشد (قوله وذو) مفعول وجوب الجهاد على المعاهد المؤمن والمجر في وهو انما مقتضى قوله لانه  
بذل الجز به الخ ودر شرح المنهج ولا على كافر اه وهي شاملة للذي وغيره وقد يقال انما عسر بالذي  
لكونه ملتزم لا حكامنا لا لا احترام به عن غيره اه عش عبارة للمغني فلا يصح على كافر ولو لمسا اه  
قول المتن وعدم اهية قتال (ولو كان القتال على باين فاره أو حوله سقط اعتبار المؤمن كاذ كره القاضي أو  
الطيب اه معنى (قوله ومثله نفسه) مطلق على سلاح (قوله أو بموته) وكذا مؤنتهما فلهما بالاول اه  
عش وجعل السدع وقوله أو بموته ذهابا أو اياها أي فقد احدى المؤتمنين في الذهاب أو في الاب كافي  
سقوط الجهاد اه (قوله ذهابا أو اياها) وكذا اظنوا يكتفي في تقدير هاتين العلق بحسب احتداهتة عينا  
وهو المخرج انتهى عبارة اه عش (قوله مطلقا) أي اطلاق للمتي أم لا (قوله أو بدونه) الاولى التأنث  
(قوله ولو لم يطرأ عليه فقد ذلك) عبارة للمغني ولومرض بعد ما خرج أو فخر زاده أو هلك خاتبه اه (قوله  
ويكفي الحج) وقوله أو بورث الحج كل منهما بالجزء عطف على مستحول في قوله بالم يفتلح (قوله فتلا)  
أي شفا له عش (قوله والاخر) ظاهر حرمه لثوان علم انه لا يصح ما ينفع على نفسه سواه في جعله  
مستقلا لا يمكن ان يظن معها الوثوان خشي مع تيمم اه عش (قوله ان يحمله) أي حرمه

(قوله وهو يوسر) قال في شرح الررض وغيره بخلاف المسر اه وانظر لو كان ماله غائب يبيسدا وأراد  
أو بموته ذهابا أو اياها كذا مر كوي بقا المقصد مسافة تقصر مطلقا أو بدونه ولا يطبق الشيء فبما على ما مر في الحج يلزم مقوله باليهام بيت  
بالدودنه ولو لم يطرأ عليه فقد ذلك اه لرجوع أولي من الضيف ماله فقد السلاح ويكفي ما في بحجر ملأ بورث انهم اذ فبلا السلبين  
والاخر كذا الملقوه يثبتان محله

انہم یظن المؤمنون انہم یحرمون (۲۳۲) وکل عذر من وجوب الجہاد اوی وجوبہ (الافخو طریق من کفار) فانہ وان منع وجوب الحج انہم لا یمنع وجوب الجہاد ان امكن (۲۳۲) مقادیرہم کالجہاد الذری لانہ منی علی الخاف (وکذا) خوفہا (من اصوص مسلمین)

الانصراف اه عش (قوله ان لم يقن الموتوعالج) أى والواجزة الانصراف (قول المتن وكل عذر الخ)  
عبارة الغنى ثم أشار لضابطه بمسابق وغيره وقوله وكل عذر الخ قول المتن منع وجوب حج ومنها احتياج القصر  
لكتبه واستخفافه لانه اه عش (قوله أى بوجوبه) أى قوله وان كان فى الغنى الآتية بما يحسنه الاذرى  
وقوله انعم فى الحديث (قوله ان أمكن الخ) عبارة الغنى تنسب بحمل الوجوب فى الموردين اذا كان له  
قوة تقاومهم والا فله مذكور اه (قوله ان ذلك) أى لان الجهاد مبنى على الخوف (قول المتن والدين  
الحال) اوردان قل كنس اه عش (قوله ولو لافى) أى القول بان وجوبه فى النهاية لا يوقه فليس الى  
والحق وقوله ثم ان المتن وقوله وتظهر الى الالان (قوله ولو لافى) هذا يخرج المعاهد والمؤمن لكن  
ينطبقهما كالقصر ويظهر ما قول النبي صلى الله عليه وسلم ان اعراب الدين واكراب اهل شغل ما لو كان الدين حرب لم يزم  
المسلم بقتله اه عش اقول قول الاسنى مسلما كان اعرابا وقول الغنى على موسى لمسلم اوردى موافقان  
التعبير الشرح كالتأية بالذى فينبغي حل تعبیر المنهج عليه الا ان يوجد قبل بخلافه فليراجع (قول المتن  
يجزم) بكسر الهمزة المشددة اه مفتى (قوله وهو موسى) قال فى شرح الروض وغيره بخلاف المعسر انتهى  
اه سم عبارة الغنى واما المعسر فليس لغيره يستعمله فى أصل الرضا فلا يطالب به الحال اه  
(قوله والحق بالدين وله) عبارة الغنى وكذلك فى قوله كليت بعض المخوفين له الطالب اه (قول المتن  
سفر جهاد وغيره) أى ولو كتب بالدين مسافر لعمه وفى البلاد اولى فصد هاهنا عليه الدين لانه قد يرجع قبل  
وصوله اليها أو عونا أحدهما اه عش وم (قوله بالجزم) أى عطفا على جهاد (قوله تنبيه يظهر الخ)  
عبارة التأية والادج مضط القصر ههنا عبارة لا بما مضى به فى التنقل الخ (قوله ضبط القصر) لعل  
الوجه ضبط السفر والا بالقصر والطويل سواعنا كالاخفى اه رشدي (قوله قال المارودى) الى  
قوله ومثله فى الغنى الآتية وتظهر الى الالان (قوله ولا يتعرض الخ) أى حيث حاسب بالان وقوله خفا  
لدين أى يحفظ نفسه اه معنى (قوله وتظهر ان هذا منسذوب) وهو ظاهر النهاية وتوصىح الاستصحابى  
النتقى بقلان البند يضى لكنه انما ذكر عدم التعرض فى المؤجل بناء على عدم المنع ومعنا لاه لا فرق  
بينه وبين الحال عند الاذن اه سدس (قوله والان استنبأ الخ) عطفا على قول المصنف الا اذا غره  
أى لا تعرض لموصول البائن الى حقة فى الحال بل يعلم من هذه الطرقة انه لا يمين على البائن بالوكيل ومن ثبوت  
الوكالة ان جاه سم على المنهج فى ما لم يمنع من وكيل من الدفع أو عزل نفسه بل يجوز له ذلك أم لا يصير على  
التوفيق قبل الوكالة فسمطر والظاهر جواز ذلك وعدم اجباره على الدفع والبائن يتمكن من استغناء  
حقه بالقاضي اه عش (قوله ان مال حاضر) أى بخلاف ماله الغائبة فلا يصح معنى وعش (قوله  
ومثله) أى يمثل المال الحاضر اه رشدي (قوله دين ثابت) أى على بالسفر اه عش (قوله على ملى) أى  
واذن ان يستوفى منه بدفع ضرب الدين ولا يكتفى الاذن ان عليه الدين فى الدفع للبائن لما تقدم من ان  
الخص لا يكون بوجوبه كدفعه فى ازالة ملكه كوطر: وتبقى ذلك ان يحمل دينه على ملى الدين اه عش  
(قوله وتظهر كلامهم) أى قول المتن وجزم فى الغنى الآتية بشرط الى الاطلاعية (قوله لا تراخ الخ) أى فى  
السفر اه عش (قوله مطلقا) أى خفا أو غيره اه عش (قوله لم يحل له فيه القصر) أى تحريم العمران

يُمنع وجوب الجهاد على من لا  
يُمنع وجوب الجهاد (على  
الجميع) لذلك (والذين  
الحال) ولوليتي وان كان  
به رهن وثيق أو كغليل موسى  
(يحرم) على من هو في ذمته  
ولو هو المارء وموسى بان كان  
عنده أزيد مما يفيق للعقل  
ففيما يظهر قتل وكذا المعسر  
وقتل عن الاصحاب وأحق  
بالدين وليه (سفر - هاد  
وغيره) بالجر وان قصر رعاية  
خلق الغير ومن ثم جاء في مسلم  
القتل في سبيل الله يكفر كل  
شي إلا الدين \* (تنبيه) \*  
يظهر ضغط القصر هنا بما  
ضبط عليه في التفتل على  
العبادة وهو يسيل أو نحوه  
وحتى ذل فليتنبه لذلك فان  
التساهل بقعه كثير  
(الاباذن عنه) أنظن  
رضاه وخوف من أهل الأذن  
والرضا لرضاه باسقاط حقه  
نعم قال المارء ودي الزواني  
لا يتعرض للشهادة بل يقف  
وسط الصفا وأما حيث سخطا  
للسن انتهى وظاهر ان  
هذا مندوب لأل واجب والا  
ان استتاب من يقضيه من  
مال حاضر ومثله كما هو  
قيس فظاهره دين ثابت على  
بني وظاهر كلامهم الله  
لا يؤذن وفي الدائن وهو  
منه الاصله في ذلك  
(والمؤجل) - ع - مع سقرا  
مطلقا وان قرب بحصوله

بشرط وصوله إلى الجبل فيه القصر وهو مؤجل إذا لم يطالب بالاستعانة الآن ثم له الخروج معه ليطالب به عند حاجته (وقيل منع سفر الخوف) كالجبل الذي كوي البحر صباهه لحق النعم (ويعزم)



على حرم بعض ذكروا في (جهاد) ولوم عدم سفر (الاذان أو به) وان علم من سائر الجهاد لوم وجود الاثر بوان كان ثانيا لان  
وهما فرض عين ولقوله صلى الله عليه وسلم لا استأذنه وقد أخبرناه أنه لما مضى فها هنا قد مضى عليه وصحح آله والذات قال نعم قال انطلق  
فامرهما فان الجنة تحت جبينهما (ان كانا مسلمين) واللام يجب استئذان الكافر (٢٣٢) لانهم منعته جنة بل يمتنع كان عدوا

المقاتلين ويلزم البعض  
استئذان سده ايضا والتم  
يحتاج لاذن سده لا أو به  
ويحرم عليه ايضا لاذن  
سفر مع الخوف وان قصر  
مطلقا ولو يل ولوم الامن  
الاعذر كقوله (لا سفر تعلم  
فرض عين) وسيله كل  
واجب عين وان اتسع وقته  
لكن الظاهر ان لهما منه  
من الخروج لغير الاسلام  
قبل خروج قافلة أهل بلده  
أي وقتي العادة أو لادوه  
لانه لا الا ان لم يخاطب  
بالوجوب ومن ثم بحثان  
لهما من غير اذنه  
الاسلام لم يجب عليه فيه  
نظر وقتي ما من يجوز  
فعلها من لم يخاطب بها في  
حياته تتركها لاسيما  
الواجب رعاية لعقلها  
جوازها من قبل لانه  
يستقلها من ذمته لاسيما  
بعد (وكذا كفاية) من علم  
شرى أو لانه فانه يحتاج  
الي اذنه الاصل (في الاصح)  
ان كان السفر آمنا أو قل  
خطره ولا تخوف أسقط  
وجوب الحج استئذنه  
حيث دخل الاوجب لاسيما  
الغرض عنه حيث لم يجد  
بلده من يصلح لكل ما يريد  
أورد في سفره بغير اذنه  
أورشاد استاذ كياكيتي

اه رشدي (قوله على ح) الى قوله ولقوله في النهاية والى قوله ويحرم في الغنى (قوله المن الاذان أو به)  
ولو كان الحي أحداهم يجب الاذنه اه معنى (قوله وان علم) قياسه على ما عرفت من علمه بالواجب واليه يقال  
في مضارعه بل هو على اوجه فانه على احدي القنن اه عش وقوله لمن استأذنه أي في الجهاد وقد أخبر  
انهم على حال من استأذنه وقوله فنهما لما هم قول القول (قوله وصم) عبارة عن الغنى وقوله او به (قوله  
هذا) أي يحرم الجهاد بدون اذن أو به (قوله لم يجب استئذان الكافر) أي منهما وكذا المنافق اه معنى  
(قوله جنة بل به) هذا لا يظهر فيما لو كان الاصل هو ديارا لمقاتلون نصارى أو عكسه لقطع بانتفاء الجسة بين  
اليهود والنصارى اه رشدي أي قوله وقد عني دعوى القطع بان الكفر مرة واحدة (قوله ويلزم البعض)  
أي اذا أراد الجهاد لا في غير وجه وجب عليه كذا الامر في قوله والتم يحتاج الحج اه عش (قوله ايضا)  
أي كايه (قوله ويحرم عليه) أي على المكلف اه عش (قوله وان قصر الحج) وقوله في النهاية وتختلفا  
لغنى صيانة في شرح وكذا كفاية في الاصح تنبيه على المصنف في حكم السفر للمباح كالتجارة  
وحكمه ان كان قصيرا فانه من غير علم بان كان طول بلان غلب الخوف في الجهاد لا على الاعني  
بلا استئذان والواله الكافر في هذه الاسفار كالمسلم ما عدا الجهاد اه (قوله مطلقا) أي لعذر وبدونه (قوله  
وطول ولوم الامن الحج) هذا يفيد ما يغفل عنه وهو تحريم السفر الطويل مع الامن الا اعذر اه سم  
(قوله ولوم الامن) يشمل الخوف وقد بان في قوله الا وكذا كفاية في الاصح وقد يحصل الواو هنا  
لعمل فيكون قد ادهم ويؤيد ذلك التكرار مع ما قبله لوجعل الواو للعطف (قوله الاعذر) ومنه  
السفر يسع أو شر اعلال لا ييسر به أو شر أو في بلده أو يتيسر لكن يتوقع اذنه في غنى في البلد الذي يسافر  
اليه كياكيتي في قوله كياكيتي في سفره الامن لصار الحج اه عش قال سم هل من العذر التتر اه (أقول)  
الظاهر نعم (قوله كآمال الحج) واجب الخوف الاعذر (قوله المن لا سفر تعلم فرض عين) أي حيث لم يجد  
من يعلم أو تترتب اذنه فراغ أو اذنه فانه غير اذنه اه معنى (قوله ومثله) الى قوله ومن ثم في النهاية  
قوله ومثله أي مثل تعلم (قوله وان اتسع وقته) كصلى أحكام الصوم في اول السنة مثلا اه عش  
(قوله قبل خروج قافلة أهل بلده الحج) لو تكرر خروج قوافل أهل بلده فهل لهما من غير الخروج مع  
غير أو قافلة اه سم (قوله جواز) أي جواز خروجه لغير الاسلام (قوله هنا) أي من لم يجب عليه  
(قوله من علم) الى قوله وفيه نظر في النهاية (قوله ان كان السفر آمنا الحج) لم يذكر هذا فيما قبله اه سم  
أي على الاحتمال الظاهر كذا (قوله لاذنه) أي الاصل (قوله لسقوط الفرض) أي ولو عينا (قوله  
عنه) أي الفرع (قوله لم يجد الحج) عطف على قوله كان السفر آمنا وهذا القديم معتبر في فرض الفرض ايضا  
فكان الاولى قد عموذ كرهنا لكنا لله الغنى (قوله الامن) بصفة الفاعل مقتضاه (قوله وسواء)  
الى قوله وفيه نظر في الغنى الا قوله نعم اليو بشرط (قوله وفارق الحج) رد دليل مقابل الاصح من قياس فرض  
الكفاية على الجهاد (قوله الجهاد) أي حيث توقع على اذن الابوين ان اذنا لبلده لنا اه عش (قوله فيه)  
الزوج غير اذنه وان لم يسقط نفقته فانه يأم (قوله وطول ولوم الامن الحج) هذا يفيد ما يغفل عنه وهو  
تحريم السفر الطويل مع الامن بلا عذر (قوله لم يجد الامن) يشمل الخوف في بلدان من في قوله الا في  
وكذا كفاية في الاصح وقد يحصل الواو هنا لاجل فيكون قد ادهم (قوله الاعذر) هل من العذر التتر (قوله  
قبل خروج قافلة أهل بلده الحج) لو تكرر خروج قوافل أهل بلده فهل لهما من غير الخروج مع غير آخر  
قافلة (قوله وان كان السفر آمنا الحج) لم يذكر هذا فيما قبله

(٣٠ - (شرواني وابن قاسم) - تاسع )  
في سفره الامن لتجارة يتوقع اذنه أو واج وان لم يأت الاصل  
وسواء أخرج وحده أو غير، كان يلبسه متحدثين يعطون الاثنية أم لا وفارق الجهاد لخطره ثم ينبغي ان يتوقع فيه بلوغ ماضيه والا كلبد  
لا يتأني من ذلك فلا ينبغي ان يجوز له السفر لاجل ذل لانه كالغنى بشرط نظر وجه

ولو الغرض رشده وان لا يكون أمرد جبالا لان كان معه معوجحرم بأمن به على نفسه ولو لم تنفقت الاصل احتاج لادنه أو انا له من عونه من مال سافر وأخذناه البلقيني ان الفرع (٢٣٤) لو لم تنفقت الاصل تنفقت مع فرع الاباثن الفرع الاصل أو انا له كذلك ثم بحث انه لو أدى

نفقة يوم حله السفر فيه كالأمن للمؤجل وفيه نظر ويصرف بان المؤجل التصدير فيه من المسوق لرضاه من تصديره خلافاً لوجه من تصديره ولا كذلك في الاصل أو الفرع فالوجه من تصديره وكذا في المؤجل ولا ياذن أو انا له كالأمن ولا فرق في المنع من السفر الخوف كهر أي وان غلبت فيه السلامة كما اقتضاه الخلاف ثم رأيت الإمام وغيره صرحوا بذلك كالأمن بادية مخطرة ولو سلم اختياراً ومنها السفر على استئجار عليها فمأمنين بالاصل المسافر وغيره فلا تنه (فان أدن أبواه) أو سببه (والغريم) في الجهاد (ثم بعد خروجه) (وجو) أو كان الاصل كافر أم سلم وصرح بالمنع (وجب) عليه ان علم ولم يتشخ خوف ولا انكسر قلب المسلمين برجوعه ولم يكن خرج بجعل (الرجوع) كالجو خرج بلاذن (انما يحضر الصف) والاحرم الاعلى العبد بل يستحب ذلك لان طرق المانع كانت دانه فان لم يتمكن الرجوع لخوف على معصوم وأمكنه ان يسافر لأمن أو يتيه

أي فمن سافر لتعلم فرض الكفاية (قوله ولا يفرض) شامل لفرض العين وعبارة النهاية لفرض الكفاية فليراجع (قوله رشده) أي ما غير الرشيد فلا يجوز له السفر وينبغي أن يحمله ما لم يكن معه من يتهدد في السفر والاجل الخروج وعلى ولده أن ياذن بل يتهدد حيث لم تكن له ولاية اه عش وقوله وينبغي أن يحمله الخ بقوله المعنى وقد راى في الخارج وحده بالرشيد اه (قوله أمرد جبالاً) أي يخشى عليه اه معنى (قوله احتاج لادنه) أي اذن الاصل ولو كان كافر اه معنى (قوله أو انا له من الخ) حلف على اذنه (قوله من مال سافر) ومثله كما تقدم أن ياذن نابت على ملي (قوله أو أخذته) أي من قولهم ولو لم تنال (قوله امتنع سفره) أي الاصل (قوله لا ياذن الفرع الاصل) أي الاذن وهذا يلغزه فيقال والحق اسافر الاذن ولده اه معنى (قوله ثم بحث) أي البلقيني أقرا المعنى واعتدله النهاية وتورد فرق الشارح الا بما يأتي عنه (قوله لو أدى) أي الاصل أو الفرع (قوله حله السفر فيه) أي في ذلك اليوم أي بقية (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهاية وهو يتصور نظر فيه بعضهم وفرق بان المؤجل التصدير الخ وتورد الفرق المذكور بانه اذا لم يمنع ما تعلقت أي شغلته العتق وهو البذل المؤجل فلان لا يمنع ما لم يتعلق به وهو نفقة العتق حق الاصل أو الفرع أو الازدواج لا أدى اه بزيادة تفسير قال عش فوله وهو متخذه هذا يحتاج لما ذكر في كفاية الحج من انه يشترط لجواز سفره ان يترك لموهة نفقة العتق والاباه (قوله منعه) أي السفر (قوله فيهما) أي الاصل والفرع (قوله أو يتجاوز الخ) عبارة في موضع مخرج حله ولا يشترط انهم الفرع لسفر العتق ولو لم بعد كفاية قطع معاشه يضطر أمره الا بالخروج كوجب سفره وبادة مخطرة فيفسر ذلك اه (قوله من الاصل الخ) ظرف لقوله ولا فرق الخ (قوله أو سببه) أي قوله ومنه يؤخذ في النهاية (قوله في الجهاد) أي قوله ولو حدث في المعنى (قوله وصرح) أي الاصل بعد اسلامه (قوله برجوعه) راجع للخوف أيضاً (قوله والا حرم) يعني عنه قول المصنف الا في شرع الخ فكان الأولى تركه كقوله الاعلى العبد بل سبب هناك كقوله المعنى (قوله الاعلى العبد) انظر لو لم من رجوعه نحو الهز عتقاً وانكسر القلب اه سم عبارة المعنى فرجوعه يخرج بلاذن وشرع في القتل حرم الاضرار فأيضا لم يرجع العبد ان خرج بلاذن قبل الشرع في القتال واجب وبعبارة مندوب وانما يجب عليه الثبات بعده لانه ليس من أهل الجهاد ولو مرض من خرج الجهاد أو مرض جرحا يئنا أو تضرأه أو دابغفه الاضرار ولو من الوقفان لم يوف فشاقي المسلمين والاحرم عليه ان يفرقها ولا يذنب ان ينصرف من الوقفان ولو من فرار فان انصرف ثم زال العذر قبل مغارقتهم الحرب لا بعده لزمه الرجوع العاهدون شرع في صلواته تنزيمه الاتهام بخلافه من شرع في تسليم علم لا يلزمه الاتهام وان آمن من نفسه الرشد قبل ان الشروع لا يغير حكم الشرع وبعبارة غالباً اه (قوله بل يستحب) ظاهره وان حصل باضرار كسرقاوب المسلمين هذا ولو قبل بوجوب الاضرار على العبد حيث جرح سيده لم يعد اه عش (قوله لزمه) وان لم يكن الاقامة ولا الرجوع فله الحال مع الجيش لكن يتوقف مكان القتل كما نص عليه في الام اه معنى (قوله الا ان صرح بالان عتقه) أي والحال انه مؤسر كغيره معاه اه عش (قوله ما من في الانتداء) أي في الدين الحال (قوله ومنه يؤخذ) أي من قوله وفارق الخ (قوله المستغرق) بكسر الهمزة وقوله فاعله وقوله السفر مغفولة وقوله وغيره بالجر مطلق على المستغرق في العتق (قوله لانه)

(قوله حله السفر) هو معصية (قوله يفرق بين المؤجل الخ) قبله ودار الفرق المذكور بانه اذا لم يمنع ما تعلقت به الامة فلان لا يمنع ما لم يتعلق به بالادنى اه (قوله أو يتجاوزها السفر لخطا الخ) ولا يذنب ولا يشترط انهم الفرع لسفر العتق ولو بعد الا لا كوجب سفره وبادة مخطرة ورض (قوله الاعلى العبد) انظر لو لم

حتى يرجع مع الجيش أو غيرهم لم يذنب على من في السفر لم يمنع استمراره فيه الا ان صرح بالان عتقه وفارق ما في في الانتداء بانه يتعذر في الدوام لا اعتقده عمومته يؤخذ ان حلول المؤجل في الانتداء كذلك فلا يحرم عليه استمرار السفر الا ان صرح به بالمنع فان قلت فخصيصه لهم لا يمنع لأي المؤجل المستغرق لجبه السفر وغيره لا مضيق له



ذلك بما يقدر عليه ثانيهما ان يغشاهما الكفار ولا يتمكنوا من اجتماع وتاهب فن وقف عليه كافر أو كفلة وعلم انه يقتل ان أخذ فطمان يدفع عن نفسه بما أمكن ثم قال وان كان يجوز ان يقتل وان يؤسر ولولم تمتع من الاستسلام لقتل جازان يستسلم فان المكلفوا للحالة هذه استعمل القتل والأسر يستعمل الخلاص انتهت لمخوضه يستغفروا في الحالة الثانية ان من علم أي ظن كاهن ظاهر ان من أجذب قتل عنه امتنع عليه الاستسلام وكذا ان جواز القتل ولم يعلم ان امتنع عن الاستسلام لانه يستدل ذلك بدين من غير خوف على النفس بخلاف ما اذا علم ذلك لعله الرخصة المذكورة ونوعه من خيفة مع جريانه على حاصل ما ذكر في شرح منجهو ان يحمل عن ايهام انه لم ينبغي شرح الروض على ما نقله من عبارة الروضة (٢٣٦) المذكورة كما يعلم بالوقوف عليهم ما يلزم الدفع امر أو اعتل وقوع غلظتهما إلا نجا

بانه لسكون المتن عنه خلاف قصد القسم الاول وهو ان علم الخ فوجود في المتن (قوله ذلك) أي التأهب (قوله ناهيها) المناسب التأنيت (قوله ثم قال) أي صاحب الروضة (قوله وان كان) أي من وقف عليه الكافر (قوله ولولم تمتع الخ) حال من فاعل يجوز يعني ان ظن أنه لو امتنع الحزبان للمكافأة في القابلة (قوله والأسر يستعمل الخ) عطف على اسر ان وجبه (قوله منها) أي عبارة الروضة (قوله في الحالة الثانية) أي الرتبة الثانية (قوله كاهن الخ) أي التفسير المذكور (قوله عنها) أي قتلا متعينا بلا نحو زاسر (قوله وكذا ان جواز الخ) هذه لغتهم القيد الذي زاده الشارح أخذ من قول الرضا ولو امتنع من الاستسلام الخ (قوله) خلاف ما إذا علم ذلك أي أنه يقتل ان امتنع من الاستسلام أي فوجزه الاستسلام لعله الرخصة المذكورة وهي قولها فان المكافأة الخ (قوله على ما نقل) أي الرضا به الجزاء له في وقت ايقاله في قوله ثم قال ولو لم يوافق الاستسلام لقتل (قوله عليهم) أي الرخصة والى روض (قوله ويلزم) أي قوله قال في النهاية والى قول المتن ولأسر والى المعنى الاقوى وسلاخ قوله قيل (قوله ويلزم الدفع امر الخ) ومثله الامر بما يحتمه بعض المتأخرين اه نهاية (قوله احتمل جواز استسلامه الخ) جزم به عس أخذ من منسج النهاية (قوله ثم دفع الخ) أي وان أدى الى قتلها امعش (١) (قوله وان لم يكن) أي المقتل في النهاية الاقوى ونحوه ما يوان كان وقوله للامام الى عند الجوز (قول المتن كاهن) وليس لاهل البلد ثم الاقرب بين الاقربين اذا قدر وعلى القتال ان يلبسوا الى حقوق الاخرين (تتمة) لا تسارع الا كأحد الوافقين الى دفع مكمن منهم عظيم شوكتهم على افراف بلادنا ليمس عظيم الخطر مغشى وروضع شرحه (قوله) بلاذن من مر) أي من الاصل والباقي والسيد والزوج (قوله هذا لولا وجب ذلك الخ) جزم به المغنى ثم قال فكان ينبغي أن يقول من على المسافة قبل يلزمه القرب بالاقرب والاصح ان كنى اهلها بل يلزمه اه (قوله ولو تخوفن) كالموت والمرأة امعش (قوله خلافنا لبعضهم) عبارة النهاية كما قضاه كلامهم اه (قوله ان لم يوافق جوب بالنهوض اليهم) أي وان لم يدخلوا دارا وقوله ان فوقناه أي بان يكونوا قريبين أما اذا لم يكن تخليصه بان لم ترجوه فلا يتعين جهادهم بل ينتظر لضرورة اه مغنى (قوله اعظم) أي من حومة الدار اه مغنى (قوله من ذلك الخ) ومنه ان محل النذب عند عدم تعذيب الاسرى والاوجب اه رشدي (قوله مغاداة بالمال) ينبغي بغير آلة الحرب بل امر من حرمه بيعها لهم ولو كان قويا كونه ويحوي حربه يمكن اتخاذه سلاحا ولو قيل هنا جوب از دفع السلاح لهم ان ظهر في مصلحته تامته بعد أخذ ما ياتي في روضنا لا حرمهم لهم في تخليص اسرا تمامهم اه عس وما ذكره آخرهاو الظاهر والله أعلم (قوله يرجع عليه الخ) ينبغي اذا لم يشرط نحو عدم الرجوع كاهن ظاهر (قوله على ما راجع الخ) عبارة النهاية كما يعلم من آخر الضمان اه في قسم العدم يتعين كل قيد والذي ذكره هنا قيد أحدهما الذي ذكره في الشرح (قوله بانهم قد كفوا) انظر مع وان كفوا

أمكنها وان أدى الى قتلهما لانها لا يتابع بخوف القتل قالان امتنع ذلك للاستسلام الاسر احتمل جواز استسلامها ثم دفع اذا أدى منها ذلك (ومن هو دون مسافة القصر من البلد) وان لم يكن من أهل الجهاد (كاهن) في تعين وجوب القتال ونحو جهه بلاذن من مران وجوز اذا يلزمه متى أطافه وان كان في أهلها كفاية لانهم في حكمهم (ومن هم على المسافة) المذكورة فما فوقها (يلزمهم) ان وجدوا اذا وسلاخ امر كروا بان أطافوا المشى (الموافقة لاهل ذلك) المحل في الدفع بقدر الكفاية ان لم يكف أهلها ومن يلزم دفع عنهم وانقاذهم وأنهم قوله بقدر الكفاية أنه لا يلزم الشكل الخروج بل يكفي في سقوطه الخروج منهم خروج قوم منهم فهم كفاية (قيل) يجب لو افقت على من مسافة القصر فما فوقها (وان كفوا) أي

أهل البلد ومن يلزم في الدفع اعظم الخطب ودوره بأنه يؤدي الى الإيجاب على جميع الامتقوفه أشد اخرج من غير فصل حاشيتك قبل هذا الوجه لولا وجب ذلك بل وجب الموافقة على الاقرب فالاقرب بلا شرط حتى يصل الخبر بانهم قد كفوا (ولو أسروا) مسافة الاصح وجوب بالنهوض اليهم) فو وعلى كل فاذر ولو تخوفن بغير اذن يظهر ما مر خلافا لبعضهم (خلاصا من توقعه) ولو على يدور فيها يظهر وجوب عس كذا هو لهم دارا بل أولى لان حومة السليم أعظم ويسن للامام بل وكل مرس كاهن ظاهر وياتي في الهدية من بذلك عند الجزع من خلاصه مغاداة بالمال في قال كاهن أطلق أسيرك وعلى كذا فاطمعتن ولا يرجع به الى الاسر الا ان أذنته في مغاداة فيرجع عليه وان لم يشرطه الرجوع على ما مر قبل الشركة (١) قوله وان لم يكن الى المتن كذا اعظمه لعل الاولى الى الفصل اه من هاش

﴿فصل في سكر وهات وعمر مات ومنذروا في الفز و﴾ (قوله في سكر وهات) التي قوله وتعلم مسلم في  
 النهاية في قوله جامع إلى ويسن وقوله وذكر في المتن (قوله وما يتبعها) أي وما يجوز وقتها لم يسهل له  
 معنى (قوله لان الغزاي الخ) أي وسعى القتال غاز بالان الخ اه عش (قوله طلب اعلاء كفايته)  
 أي المطالب بمنزلة اه عش (قول المتن وأتاهم) أوجهي الواو اه سيعر (قوله لان أحدهما)  
 إلى قول المتن وإذا سبقت للمنى الاقوله أي ولم يحش إلى المتن وقوله ما لم يحش فتنة (قوله لان أحدهما) عبارة  
 النهاية ما ذكرها من اه وهي أحسن (قوله من) عبارة للفتى من غيره اه (قوله ويحث الز وكشي الخ)  
 عبارة للفتى وينبغي كما قال الأفرى تخصيص ذلك بالملطوع أو ما الرتبة فلا يجوز زاهم ذلك لانهم مرصدون  
 لمهمات تعرض للإسلام يصرفهم فيها الإمام فهم بغيره الامراء اه (قوله أنه ليس الخ) قضيت أنه لا فرق  
 بين أن يسلل الإمام الغزو وأن لا يسلل فيقتصر ما يتن من عدم كراهة الغزو وبغيره أن يسلل بالملطوع من الغزو  
 اه عش (قوله لمرقن) هو من أثبت اسم في الدوان وجعل له رزق من بيت المال اه عش (قوله)  
 والبقيس الخ) عبارة للمضى فتبني ما سبقتي من البقيس من الصكر لغتصروا أحدها أن يقولوا المقصود  
 بعبارة الاستدكان ثانياً إذا فعل الإمام الغزو وأقبل هو وجنود على أمور الدنيا كما شاهدنا ثانياً إذا غلب  
 على غلبته ما إذا استأخذه لياضه اه (قوله وأظن أنه لا يذعن) أي وإن كان للمصلحة إلا أن أمالوا أن  
 لا يذعن لأنه رأى المصلحة عدمه فيبقى يقال الكراهة سم وسيدع (قوله منع تحذول) من التحذيل  
 عبارة للمضى وشرح الروض ويراد التحذول وهو من يخوف الناس كان يقول مدونة كثيرة وجنودنا ضعفت ولا  
 طاعة لنا بهم ويدلر بعضهم من بكره لا راسخ كان يقول تقتل سر به كذا وأطلق مدله بعد من جهة  
 كذا أو لهم كين في وضع كذا ويراد أيضاً الخائف وهو من يقصص لهم ويطلبهم على العورات بالمكاتبسة  
 والمراسلة ويمنع هذه الثلاث من أمضى من المنع من قبل قتلهم اه (قوله وجوب ذلك) أي المنع  
 والخراج اه رشدي (قوله علم منه) لعل الراديه ما يشمل الظن الغالب (قوله فبن علم الخ) أي الإمام  
 أو نائبه عبارة لانه في حيث غلب على نفسه لعل ذلك من اه (قوله ويرى بانها) أي بانها من مائتالي  
 خمسمائة اه سم عبارة للمضى وهي طائفة من الجيش يبلغ أقصاها أربع مائة سم بذلك لانها تسمى في  
 القبل وقيل لانها خلاصة العسكر وخيل وروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الأصحاب أربعة  
 وخير السرايا أربعة مائة وخير الجيش أربعة آلاف ولن قلباً اثنا عشر الفان القلب هو رماة القوس والفرقة  
 دارود وأذنو على المؤملي إذا صبر وأوصدقوا اه وفي الرشدي ما وافق في المقدار ووجهي التسمية لكنه  
 مال إلى أن يرجع الثاني حيث قال به ذكر المقدار المذكور والوجه الأول من غير المصنف ما لموضع  
 ابن الأثير ما ذكره المصنف وقال سمبت ذلك لانه خلاصة العسكر وخيل وروى السري النقيس اه  
 (قوله وذكر هاتل) أو أورد بها أنهم من معناها السابق اه سم (قول المتن أن يؤمر عليهم) ينبغي  
 وقالة الطلب لاوى الجوب إذا أدى تركه إلى التفر والظاهر المؤدى إلى الضرر سم على التمسج اه عش  
 وبأن عن سم عند قوله الشرح الآخر من ثم وأوجب جمع الخ ما وافقه (قوله من يوق) بينه المقول  
 وعبارة غير يوق (قوله ويحبره) قال الشافعي رضى الله تعالى عنه في الام لا ينبغي أن يوق الإمام الغزو  
 إلا اتفاق دينه فيما عاى به حسن الابانة عارفاً بالخير يثبت عند الهرب ويقتصر عند الطلب وإن يكون  
 ذارياً في السباستوال تدبير ليس من الجيش على اتفاق الكاسم في الطاعة تدبير الحرب في انتظار الفرصة  
 وأن يكون من أهل الاجتهاد في أحكام الجهاد وأما في الأحكام الدينية فتعصب جهات والظاهر عدم اشتراطه  
 وسحب أن يخرجهم يوم الخميس أول البلور وإن بيعت الطلائع ويخصس أخيل الكفل ويعقد الرايات

٣٣٨

﴿فصل في سكر وهات وعمر مات ومنذروا في الفز و﴾ (قوله في سكر وهات) التي قوله وتعلم مسلم في  
 النهاية في قوله جامع إلى ويسن وقوله وذكر في المتن (قوله وما يتبعها) أي وما يجوز وقتها لم يسهل له  
 معنى (قوله لان الغزاي الخ) أي وسعى القتال غاز بالان الخ اه عش (قوله طلب اعلاء كفايته)  
 أي المطالب بمنزلة اه عش (قول المتن وأتاهم) أوجهي الواو اه سيعر (قوله لان أحدهما)  
 إلى قول المتن وإذا سبقت للمنى الاقوله أي ولم يحش إلى المتن وقوله ما لم يحش فتنة (قوله لان أحدهما) عبارة  
 النهاية ما ذكرها من اه وهي أحسن (قوله من) عبارة للفتى من غيره اه (قوله ويحث الز وكشي الخ)  
 عبارة للفتى وينبغي كما قال الأفرى تخصيص ذلك بالملطوع أو ما الرتبة فلا يجوز زاهم ذلك لانهم مرصدون  
 لمهمات تعرض للإسلام يصرفهم فيها الإمام فهم بغيره الامراء اه (قوله أنه ليس الخ) قضيت أنه لا فرق  
 بين أن يسلل الإمام الغزو وأن لا يسلل فيقتصر ما يتن من عدم كراهة الغزو وبغيره أن يسلل بالملطوع من الغزو  
 اه عش (قوله لمرقن) هو من أثبت اسم في الدوان وجعل له رزق من بيت المال اه عش (قوله)  
 والبقيس الخ) عبارة للمضى فتبني ما سبقتي من البقيس من الصكر لغتصروا أحدها أن يقولوا المقصود  
 بعبارة الاستدكان ثانياً إذا فعل الإمام الغزو وأقبل هو وجنود على أمور الدنيا كما شاهدنا ثانياً إذا غلب  
 على غلبته ما إذا استأخذه لياضه اه (قوله وأظن أنه لا يذعن) أي وإن كان للمصلحة إلا أن أمالوا أن  
 لا يذعن لأنه رأى المصلحة عدمه فيبقى يقال الكراهة سم وسيدع (قوله منع تحذول) من التحذيل  
 عبارة للمضى وشرح الروض ويراد التحذول وهو من يخوف الناس كان يقول مدونة كثيرة وجنودنا ضعفت ولا  
 طاعة لنا بهم ويدلر بعضهم من بكره لا راسخ كان يقول تقتل سر به كذا وأطلق مدله بعد من جهة  
 كذا أو لهم كين في وضع كذا ويراد أيضاً الخائف وهو من يقصص لهم ويطلبهم على العورات بالمكاتبسة  
 والمراسلة ويمنع هذه الثلاث من أمضى من المنع من قبل قتلهم اه (قوله وجوب ذلك) أي المنع  
 والخراج اه رشدي (قوله علم منه) لعل الراديه ما يشمل الظن الغالب (قوله فبن علم الخ) أي الإمام  
 أو نائبه عبارة لانه في حيث غلب على نفسه لعل ذلك من اه (قوله ويرى بانها) أي بانها من مائتالي  
 خمسمائة اه سم عبارة للمضى وهي طائفة من الجيش يبلغ أقصاها أربع مائة سم بذلك لانها تسمى في  
 القبل وقيل لانها خلاصة العسكر وخيل وروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الأصحاب أربعة  
 وخير السرايا أربعة مائة وخير الجيش أربعة آلاف ولن قلباً اثنا عشر الفان القلب هو رماة القوس والفرقة  
 دارود وأذنو على المؤملي إذا صبر وأوصدقوا اه وفي الرشدي ما وافق في المقدار ووجهي التسمية لكنه  
 مال إلى أن يرجع الثاني حيث قال به ذكر المقدار المذكور والوجه الأول من غير المصنف ما لموضع  
 ابن الأثير ما ذكره المصنف وقال سمبت ذلك لانه خلاصة العسكر وخيل وروى السري النقيس اه  
 (قوله وذكر هاتل) أو أورد بها أنهم من معناها السابق اه سم (قول المتن أن يؤمر عليهم) ينبغي  
 وقالة الطلب لاوى الجوب إذا أدى تركه إلى التفر والظاهر المؤدى إلى الضرر سم على التمسج اه عش  
 وبأن عن سم عند قوله الشرح الآخر من ثم وأوجب جمع الخ ما وافقه (قوله من يوق) بينه المقول  
 وعبارة غير يوق (قوله ويحبره) قال الشافعي رضى الله تعالى عنه في الام لا ينبغي أن يوق الإمام الغزو  
 إلا اتفاق دينه فيما عاى به حسن الابانة عارفاً بالخير يثبت عند الهرب ويقتصر عند الطلب وإن يكون  
 ذارياً في السباستوال تدبير ليس من الجيش على اتفاق الكاسم في الطاعة تدبير الحرب في انتظار الفرصة  
 وأن يكون من أهل الاجتهاد في أحكام الجهاد وأما في الأحكام الدينية فتعصب جهات والظاهر عدم اشتراطه  
 وسحب أن يخرجهم يوم الخميس أول البلور وإن بيعت الطلائع ويخصس أخيل الكفل ويعقد الرايات

﴿فصل في سكر وهات وعمر مات ومنذروا في الفز و﴾ (قوله في سكر وهات) التي قوله وتعلم مسلم في  
 النهاية في قوله جامع إلى ويسن وقوله وذكر في المتن (قوله وما يتبعها) أي وما يجوز وقتها لم يسهل له  
 معنى (قوله لان الغزاي الخ) أي وسعى القتال غاز بالان الخ اه عش (قوله طلب اعلاء كفايته)  
 أي المطالب بمنزلة اه عش (قول المتن وأتاهم) أوجهي الواو اه سيعر (قوله لان أحدهما)  
 إلى قول المتن وإذا سبقت للمنى الاقوله أي ولم يحش إلى المتن وقوله ما لم يحش فتنة (قوله لان أحدهما) عبارة  
 النهاية ما ذكرها من اه وهي أحسن (قوله من) عبارة للفتى من غيره اه (قوله ويحث الز وكشي الخ)  
 عبارة للفتى وينبغي كما قال الأفرى تخصيص ذلك بالملطوع أو ما الرتبة فلا يجوز زاهم ذلك لانهم مرصدون  
 لمهمات تعرض للإسلام يصرفهم فيها الإمام فهم بغيره الامراء اه (قوله أنه ليس الخ) قضيت أنه لا فرق  
 بين أن يسلل الإمام الغزو وأن لا يسلل فيقتصر ما يتن من عدم كراهة الغزو وبغيره أن يسلل بالملطوع من الغزو  
 اه عش (قوله لمرقن) هو من أثبت اسم في الدوان وجعل له رزق من بيت المال اه عش (قوله)  
 والبقيس الخ) عبارة للمضى فتبني ما سبقتي من البقيس من الصكر لغتصروا أحدها أن يقولوا المقصود  
 بعبارة الاستدكان ثانياً إذا فعل الإمام الغزو وأقبل هو وجنود على أمور الدنيا كما شاهدنا ثانياً إذا غلب  
 على غلبته ما إذا استأخذه لياضه اه (قوله وأظن أنه لا يذعن) أي وإن كان للمصلحة إلا أن أمالوا أن  
 لا يذعن لأنه رأى المصلحة عدمه فيبقى يقال الكراهة سم وسيدع (قوله منع تحذول) من التحذيل  
 عبارة للمضى وشرح الروض ويراد التحذول وهو من يخوف الناس كان يقول مدونة كثيرة وجنودنا ضعفت ولا  
 طاعة لنا بهم ويدلر بعضهم من بكره لا راسخ كان يقول تقتل سر به كذا وأطلق مدله بعد من جهة  
 كذا أو لهم كين في وضع كذا ويراد أيضاً الخائف وهو من يقصص لهم ويطلبهم على العورات بالمكاتبسة  
 والمراسلة ويمنع هذه الثلاث من أمضى من المنع من قبل قتلهم اه (قوله وجوب ذلك) أي المنع  
 والخراج اه رشدي (قوله علم منه) لعل الراديه ما يشمل الظن الغالب (قوله فبن علم الخ) أي الإمام  
 أو نائبه عبارة لانه في حيث غلب على نفسه لعل ذلك من اه (قوله ويرى بانها) أي بانها من مائتالي  
 خمسمائة اه سم عبارة للمضى وهي طائفة من الجيش يبلغ أقصاها أربع مائة سم بذلك لانها تسمى في  
 القبل وقيل لانها خلاصة العسكر وخيل وروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الأصحاب أربعة  
 وخير السرايا أربعة مائة وخير الجيش أربعة آلاف ولن قلباً اثنا عشر الفان القلب هو رماة القوس والفرقة  
 دارود وأذنو على المؤملي إذا صبر وأوصدقوا اه وفي الرشدي ما وافق في المقدار ووجهي التسمية لكنه  
 مال إلى أن يرجع الثاني حيث قال به ذكر المقدار المذكور والوجه الأول من غير المصنف ما لموضع  
 ابن الأثير ما ذكره المصنف وقال سمبت ذلك لانه خلاصة العسكر وخيل وروى السري النقيس اه  
 (قوله وذكر هاتل) أو أورد بها أنهم من معناها السابق اه سم (قول المتن أن يؤمر عليهم) ينبغي  
 وقالة الطلب لاوى الجوب إذا أدى تركه إلى التفر والظاهر المؤدى إلى الضرر سم على التمسج اه عش  
 وبأن عن سم عند قوله الشرح الآخر من ثم وأوجب جمع الخ ما وافقه (قوله من يوق) بينه المقول  
 وعبارة غير يوق (قوله ويحبره) قال الشافعي رضى الله تعالى عنه في الام لا ينبغي أن يوق الإمام الغزو  
 إلا اتفاق دينه فيما عاى به حسن الابانة عارفاً بالخير يثبت عند الهرب ويقتصر عند الطلب وإن يكون  
 ذارياً في السباستوال تدبير ليس من الجيش على اتفاق الكاسم في الطاعة تدبير الحرب في انتظار الفرصة  
 وأن يكون من أهل الاجتهاد في أحكام الجهاد وأما في الأحكام الدينية فتعصب جهات والظاهر عدم اشتراطه  
 وسحب أن يخرجهم يوم الخميس أول البلور وإن بيعت الطلائع ويخصس أخيل الكفل ويعقد الرايات

فإن أضر نحو فاسق حرم فيما يظهر أخذ من تحريم عليه قولته نحو الأذان (وأي أخذ البيعة) عليهم وهي بفتح الموحدة اليمين بالله تعالى (بالتبائن) على الجهاد وعدم الغرار (٢٣٨) للاتباع فيما كان معصية الله عليهم ومن ثم أوجب جمع التائبين لأنه استمر عليه

مقاومتهم لعدم إيمانهم على الضعف ويتخذ منه أن الضابط أن يكونوا أصبحوا انضموا إليهم ثم يدعوا لضعفنا ونفعل لان  
بالاستعانة بهم الاصغر من افرادهم وقهر قههم في الجيش (ويعيد باذن السادة) ونساء باذن الازواج ومدبر وفزع باذن دائن واصل  
(ومراهم في اقرباء) باذن الاولياء والاصول ولونسه أهل النعمة وصيلتهم لان لهم نفعا ولرب سبي الماهور حاسة لا تتعقون ثم حاز محمد

ولو غير قوي لا ينجون لأنه لا يمدى النفع ولكن ملهنا فيه ثم بن على الشجعان العادتنا في امتناع السفر بالصبي في الجبر على مامر والموصى  
فمنعت ألبت المال والمكانت كلها خاصة لا يحتاج لأذن سدهما على ما قاله الباقر لأن (٢٣٩) لهما السفر بغير أذنه وقد ينظر فيه بأن هذا

لان ساقه في الاستعانة نفس القتال ولا ينفع فملا الاقوياء اه **(قوله ولو غير قوي)** أي لئلا يذاكر  
 أي من نحو السبق بخلافه لقتال فلا بد قسم المرءة من القوة اه **(قوله لا يحجون)** أي غير محز  
 أخذنا من التعليل **(قوله ولو يكون ما هنا)** اه جواب سؤال **(قوله على ماس)** أي في باب الخبر اه **(قوله)**  
**(فهما)** أي في الموصي بمنعته المكاتب **(قوله وكان يتبعه التوفيق في الآخر)** فلا بد من إذن السيد  
 خلافاً للفتن نهاية ومعنى **(قوله لنال)** أي فوله ومعنى آخر في الفتى والى قول المتروك في النهاية  
 الاقوياء مكاف وقوله فبه نظر وقوله لتسبب الى الله لا يصح وقوله ثم اى صرحوا **(قوله وكذا لا حاذك)**  
 اى بدله ما ذكر من أموالهم ولهم ثوابا عناتهم وبه في المسلم أمال الكافر فلا بد مرجع فيه الى رأى الامام  
 لا استحبابه الى اجتذاب لان الكافر يدعون معنى وأسى قال عرش ولا تسلط لهم على بيت المال اه **(قوله)**  
 ثم ان بدل أي كل من الامام والآخر عرش ومعنى **(قوله ليكون القزود)** سوا مشرطان ثوابه أو أن  
 ما يحصل لهم من الغنمة ليأخذ اه عرش **(قوله لا يجوز)** فغنمته ورجع لفساد الشرط المذكور اه  
 عرش **(قوله مكاف)** عيونه ونهايته ولو لم يكن كما يحسن بعضهم اه **(قوله عليهما)** أي الفتن والمغفور **(قوله)**  
 عننا أرومة وأرجع الى المتن **(قوله ويصالح)** اهتمد النهاية كما **(قوله لا يقتضي الجارة)** وانما ذكره  
 هنا لونه لقوله ويصح استبعاد ذي الخ اه معنى **(قوله فيصالح)** اه في في الحلة الثانية لكفر **(قوله)**  
 وانما صح التزام من لم يحل الخ أهبان آخره سلف لغير لكن اغناها به بعد الحرج عن نفسه قال المبرس تأجوه  
 للعج عن في السنة الأولى ومن لا يجاوز اه عرش **(قوله لا يمكن الخ)** فديعالم أمكن هذا هنا قد دون  
 هنا **(قوله والتزام الخ)** صلف على التزام الخ **(قوله لا الخ)** أي خسرنا لمجد والتدبير وتأويل  
 ان تخلف **(قوله وما أخذنا من الرزق)** اه جواب سؤال **(قوله إنا عنة)** أي ومرتبه اه معنى **(قوله ومن**  
**(أكروه)** أي فوله ثم في الفتى **(قوله ان تعين)** أي فما إذا دخل الكفار بلدنا **(قوله ولا استحقوا)** أي  
 على المكروه كسر الزاه اه عرش **(قوله المكروه الغير المكلف)** أي الصبي ولو كان المكروه الامام اه عرش  
**(قوله مطلقاً)** أي المدة كلها **(قوله هنا)** أي في الجهاد **(قوله مطلقاً)** أي حضر الوقت أم لا اه عرش  
 والأولى المدة كلها **(قوله وهو صريح في مطلقته)** عبرة ان نهاية وقد أسبق الصبي كذلك اه أي يستحق  
 مطلقاً عرش صلوة الرشيدى أي في أصل استحقاق الآخرة **(قوله ودعوا الذي)** أي فوله ولن عينه في الفتى  
**(قوله ودعوا الذي)** كالمعاهد والمؤمن اه معنى **(قوله المكروه)** بالجرصة الذي وقوله أو المستأجر عطف  
 عليه أم المكروه عرش **(قوله بمجهول)** كان يقول الامام أه أرسلت أو أرسلت ما تستعين به اه معنى **(قوله)**  
 استحق الخ خبر ودعوا الذي اه عرش **(قوله أرومة المثل)** أي المدة كلها اه عرش **(قوله ولا)** أي وان لم  
 يقابل **(قوله فضا)** أي وان تعطلت منها فمهم في الرجوع لاهم بنصر فون حشد كيف شأوا ولا حبس ولا  
 استعجار وان رزوا بالخروج ولم يعدمهم الامام يرضي عن بعضهم من أو بعدة جناس الغنمة يكفر في بابها ما إذا  
 خرجوا باللائحة من الامام فلا تنالهم سواء أتهمهم عن الغزو أم لا بل تعز وهم فمما هم عصفانوا  
 اه مقف وروض مشرعه **(قوله من جنس الجنس)** أي لا من أصل الغنمة ولا من أر بعدة اجناسها اه معنى  
 تقديده بالاقوياء لان ساق في الاستعانة نفس القتال ولا ينفع فملا الاقوياء **(قوله على ماس)** أي في باب  
 آخر **(قوله لا يحتاج لاذن)** اهتمد الاحتياج فمهما هر **(قوله وكذا لا حاذك)** قال في شرح الرض وخله  
 في المسلم أمال الكافر فلا بد مرجع فيه الى رأى الامام لا استحبابه الى اجتذاب لان الكافر يدعون اه **(قوله)**  
 ويحسان غير المكلف كذلك كتب عليه هر **(قوله كذلك)** وجهه ان من جنس من يعين عليه ونقول  
 من شأن المسلم التعيين **(قوله بمجهول)** كان قال أرسلك

والاستقصا من خروجها إلى حضوره الواقعة تم المكره الغير المكلف ينبغي أن  
في القرن المكره بالله يسبق هنا الآخر لمطلقا وان قلنا يتعين عليه ما إذا دخل أو لا  
لأنها تأتى سبق أحد التأمل والأفلاذ ذهب نقط من خمس الخمس وإن عينه علم

أوثانها لجبار التعبير منبأ حرقاً التركت في بيت المال ثم تسقط (و يصح استحواذى) ومعهاد ومستأن من بل وحرى الجهاد (اللام) حيث  
 تجوز الاستعانة به من جنس الجنس دون (٢٤٠) غير لانه لا يقع عنه واعتقرت جهة العمل لغيره ولا به لا يحتفل في معاهدة الكفار بال

**(قوله أوثانها)** أما لو كان المكر غيرهما فالأصول على المكر حيث لا تركه عس **(قوله ثم تسقط)** هلا قدم  
 على السقوط مباسر المسلمين ولعل سبب ذلك كون الفاعل من جملة المكلفين وفيه نظر سم على ج اه  
 عس **(قول المتن استحواذى)** أى ولو باكتون سهم لراجل أو فارس مفقود وروض مع شرحه **(قوله)**  
 ومعهاد) أى قوله فان لم يفرج في الغنى الآفوه بل وحرى والآفوه كما تفرع عليه في النهاية الآفوه أو الاسلام  
 الى المتن وقوله بل لو قيل الى ويحل قتلهم وقوله انتهى الصيغ فى الصلى والمرأة **(قوله)** حيث تجوز الاستعانة  
 به) أى بان احتجنا لهم وأمننا منهم وكانوا يحسبوا انهم فرتنا الكفر فاوناهم كانتقدم اه عس  
**(قوله دون غيره)** أى من أصل العتمة أو أربعة أخماسها اه سم عبارة المغنى قضية كلامه محققا بخار  
 الذى نحو عو ما مال كان من مال نفوس من أموال بيت المال وليس مراد ابل انما يعطى من سهم المصالح سواء  
 كان مسمى أم أحرقت ولو من غير غنيمته قتله لأن أصل الغنيمتة لو كان أربعة أخماسها لانه يحضر المصلحة  
 لأنهم من أهل الجهاد اه **(قوله لانه الخ)** على المتن **(قوله)** لا يقع عنه) أى عن الذى فاش. بياستحقوا الدواب  
 اهمنى **(قوله للضرور)** فان المقصود القتل اه معنى **(قوله ففقت)** فظاهر أن الاجازة لا تنسخ بنفسها  
 حيث يدل لاجب من القضا فليراجع **(قوله واستر من الخ)** أى فلو كان صر ففى آلتنا السفر أو نحوها غرم  
 به اه عس **(قوله وان خرج ودخل دار الحرب الخ)** بقى ما اذا خرج ودخل قبل دخول دار الحرب باختيار  
 أو بدونه أو بعد دخوله أو ترك القتال باختيار سم على ج **(أقول)** والظاهر أنه يسترد منه ما أخذ اه عس  
**(قوله وكان ترك القتال بلا اختيار)** أى من الذى ولو جوفه بفصل فيه من كونه به بدخول دار الحرب فلا  
 يسترد منه ما أخذ وكونه قبل دخوله فيسترد منه وقوله فلا أى فلا يسترد اه عس **(قوله واستر من)** أى  
 اجازة عن اه عس **(قوله الانقضاء هنا)** يعتمد عس ومعنى **(قوله بان الطارى الخ)** أى الحش وقوله  
 والطارى هنا أى الاسلام **(قوله من المسلمين)** الى قول المتن ويجزى فى المغنى الآفوه أو الاسلام الى المتن وقوله  
 وجبت الى المتن **(قوله استحواذى)** أى ونحوه **(قوله هنا كافر)** أى وفى الاذان بمسلم اه معنى **(قوله لو اذن)**  
 له) أى لغير اه عس **(قوله بلا قطعاً)** ولو اختلف الامام وغيره فى الاذن وعلمه صدق الامام لان الأصل عدم  
 الاذن اه عس **(قوله وتقتل قريب)** سم عس **(خ)** خرج غير قريب فلا يكره قتله سم على ج أى بان كان محرم  
 لا قرابته كحرم الزنا والمصاهرة اه عس **(قوله من قتل ابنه عبد الرحمن الخ)** ثم استأن بعد ذلك رضى الله  
 تعالى عنه اه عس **(قوله ولو بغير سمع)** أى بطر يقرب حوزة اعتماده اه معنى **(قوله نيباسان الانبياء)** أى  
 وان اختلف فى نبوته كقمان الحكيم وسم بنت عمران اه عس **(قوله بما يات)** أى أنفا **(قوله فلا كراهة)**  
 حسنة بل بنى الاستعجاب وكذلك اكرهنا اذا قصد هو قتله فقتله فدفعناه اه معنى **(قوله ولو عزم قتل صبي)**  
 و يقتل مراهق نبت الشعر الحسن على عاتقه لان نباهه دليل بلوغه لان ادعى استحاله بدواعى جلفه أنه  
 استحاله بذلك فلا يقتل منه على ان الايات ليس بلوغاً بل دليله وخلفه على ذلك واحد وان تضمن حلقه  
 يدعى الصبا الظهور أمارة البلوغ فلا يكره بغير دعوامه مفقود وروض مع شرحه **(قوله وان لم يكن لها كلب)**  
 كلابه ربة وعبدة الاوثان **(قوله على الاوجه)** أو فاقا لنهاية وخلاف المغنى **(قوله ومن يهون)** الى قول المتن

يحتفل في معاهدة المسلمين  
 فان لم يخرج ولو لخصم  
 فمقتض واسترد منه ما أخذ  
 وان خرج ودخل دار الحرب  
 وكان ترك القتال بغير  
 اختيار فلا ولو استرحت  
 عين كافر فاسم قضية قوله  
 لو استرحت فظهر فلفظة  
 معصية فخاصة انقضت  
 الاجازة الانقضاء هنا  
 أن يعرف بان الطارى ثم عس  
 بياشرة العمل فتعذر بلزم  
 من تعذر الانقضاء والطارى  
 هناليس كذلك فلا ضرورة  
 الى الحكم بالانقضاء **(قيل)**  
 ولغيره من المسلمين  
 استحواذى كالاذان  
 والاصح للاحتياج الجهاد  
 الى مزيد نظر واجتهاد ولا  
 الجبر هنا كافر قد يغتر  
 ويحتاز وكفى ان الامام  
 لو اذنه فيمجر قطعاً **(ويكره)**  
 قترها **(فلا يقتل قريب)**  
 لان فيه نوع من قطع الرحم  
**(و)** قتل قريب **(محرم أشد)**  
 كراهة على الله عليه  
 وسلم منع أى بكر من قتل ابنه  
 عبد الرحمن رضى الله عنهما  
 يوم أحد **(قلت الآن سمع)**  
 يعنى يعلم ولو بغير سمع  
**(نسب)** أى يذكر سمو  
**(الله تعالى)** أو نيباسان  
 الانبياء **(أو رسول)** بمحمد  
**(صلى الله عليه وسلم)** أو  
 الاسلام أو المسلمين أخذوا  
 مما يأتى والله أعلم فلا

كرهه حسنة فقد عالج على تعالى لطلب آياته أو يحرم قتل صبي ويجوز وأمره) وان لم يكن لها كلب على الوجه  
 خلافه قل قتلها ذلك **(وخشي مشكل)** ومن يعرف



الاذان قالوا بكامله أوسـ بواسم من كذا أطلقوه حتى بقيت حصه بالمعز بل لو قيل بالكلف كلناهم بل بعد ثم أوتوا مشارا فرض ذلك في الرأوس غيره ألقى بهم الشئ وهو ظاهر وحمل قتلهم ان لم ينهزوا والافلح تبعهم أو تترس بهم الكفار وان أمكن دفعهم بغير القتل انتهى الصريح في الرأوس الصريح للمضطر قتل هؤلاء كلهم (د بحل قتل) ذكر (ذهب) وهو عابد (٢٤١) النصاري وسوقه (د أجيـ) لان

فيهم رأوا وقتلوا (د شيخ وأعي وزمن لاقتال فيهم ولأدري في الاظهر) لعموم قوله تعالى فأتوا المشركين نعم الرسل لا يجوز قتلهم كما ستر عليه عله صلى الله عليه وسلم وحمل الخلفاء الراشدين اما ذو قتال أو رأى من الشيخ ومن بعده فقتل قطعا واذا جاز قتل هؤلاء (فيسترقون) أي يضرب بالامام عليهم الرق ان شاء المسلم سيذكره ان الكاسي يخبره بين الاربعة الآتية واما قول الأخرى يتعين استرقاقهم فبعد جسد لا خلاف ماذا قلنا بعدم حل قتلهم فانهم يرقون بنفس الاسر (وسى نساؤهم) وصياتهم (د) تقسم (أموالهم) لاهدارهم (د ويجوز حصار الكفار في البلاد والقلاع) وغيرها (وارسال الماء عليهم) وقطع عنهم (د وسيم بناو ومخبيق) وغيرهما وان كان فيهم نساء ومدين ولوقد رنا عليهم بدون ذلك كما قاله البندني وان قال الزكشي الظاهر خلافه وذلك لقوله تعالى وحذوهم واحصوهم ولانه صلى الله على طه رسولهم حصر اهل الطائف ووراهم بالمخبيق وروا البيهقي وغيره

فيسترقون في الغنى الا قوله بالمعز بل لو قيل وقوله وحمل قتلهم الى أوتترس (قوله الان قاتلوا) قال في العباب فقتلون معقيلين وان دفعوا بغيره لادبر بن اه سم وقاتلته في الشارح وجعلوا في الرض سم شرحه الان قاتلوا فيقول قتلهم وان أمكن دفعهم بغير ما (قوله من) عبارة في الغنى والاسنى الاسلام والمسلمين اه (قوله كذا أطلقوه) أي استثنائهم بسبب من (قوله تخصيصه) أي اطلاق الاستثناء المذكور (قوله وغيره) ألقى بهم الشئ عبارة في الغنى والاسنى الخلفاء أي من المسائل المستثناة عن حرمة القتل لاسباب الخشني أو المرأاة الاسلام أو المسلمين اه (قوله الخشني) ينبغي والريق البالغ وهو داخل في قوله سابقا بالكلف اه سدع (قوله وحمل قتلهم) أي اذا قاتلوا سم على ج اه عش عبارة السدع أي اذا قاتلوا أوسوا اه (قوله والاسلم) ظاهره وان خيف اجتماعهم ووجوبهم للقتال وينبغي خلافه سببا اذا خيف انضمامهم لجيش الكفار وماوتهم اه عش (قوله أو يترس الخ) عطف على قاتلوا (قوله وان أمكن دفعهم الخ) راجع الى قوله ان لم ينهزوا وأما اذا عطف على قاتلوا كالمصرح بصنيع الغنى ومتعين التأمل فخصتم بقوله أو يترس الخ (قوله في الرأوس الصريح) والحق الممنون بالصي والغنى بالرأه لاحتمال أوفته معنى واسب (قوله وهو عابد النصاري) خضا أو شأيا اه أسنى اذا الغنى ذكر أو أثنى اه (قوله وسوقه) بضم السين وسكون الواو اه أسنى وفي القاء وس السوقه بضم الراء والحاء والجح والمذ كرا ولوث اه (قول المزد أجيـ) أي منهم بان استأجر وما لا يتفقون به اه عش (قوله لان فيهم) أي الارباب والسوقه الاجيـ (قوله رأوا وقتلوا) أشأ به الى أن قول المتن لاقتال الخ راجع لشيخ ومن بعده فقط كما يصرح بقوله الآتي أما وقتل الخ (قوله نعم الرسل) أي منهم اه عش (قوله لا يجوز قتلهم) أي حيث دخلوا الجهر وتلبخ الخبر فان حصل منهم تجسس أو خيانة أو سب للمسلمين بقتلهم اه عش (قوله خلاف ما) الى قوله وظهر في الغنى الا قوله وان قال الزكشي الظاهر خلافه (قوله خلاف ما الخ) راجع الى قوله واذا جاز الخ (قوله وصياتهم) الى قوله وسى تابعي في النهاية الا قوله وقال الى ويبحث (قوله وصياتهم) أي وبجائتهم أسنى ومعنى (قوله وغيرهما) من هدم بيوتهم والقاصيات أو عقارب عليهم اه معنى (قوله كما قاله البندني) وان قال الزكشي الظاهر خلافه عبارة النهاية وظاهر كلامهم جواز اتلافهم بما ذكر وان قدرنا عليهم بدونه وهو كذلك وقول بعضهم ان الظاهر خلافه محمول على ما اذا اقتضته أي خلافه مصلية المسلمين اه (قوله وذلك) راجع الى المتن (قوله ورأهم بالمخبيق) أي وقبس به ما في معناه بحامم الالهلاك به شيخ الاسلام ومعنى (قوله يعمل من حرمة) عبارة في الغنى بمكة أو موضع من حرمة اه (قوله أن يحمله) أي الاستدلال المذكور (قوله لانك) أي الحصار وما بعده (قوله لا يتابع) الى قوله خلافه في الغنى (قوله

(قوله الا اذا قاتلوا) قال في العباب يقتلون معقيلين وان دفعوا بغيره لادبر بن اه (قوله ثم رأوا مشارا) فرض ذلك في الرأه الخ (قوله لما قال في الرض ويحرم قتل امرأه أو خنتي وصي ويجوز لان قاتلوا قال في شرحه وفي معنى القتال سببا للرأه والغنى المسلمين اه (قوله وحمل قتلهم) اذا قاتلوا (قوله وان أمكن دفعهم الخ) راجع لقوله ان لم ينهزوا أيضا (قوله وارسال الماء عليهم الخ) وظاهر كلامهم انه يجوز اتلافهم بما ذكر وان قدرنا عليهم بدونه قال الزكشي وبه صرح البندني لكن الظاهر خلافه اه شرح الرض وقوله وظاهر كلامهم الخ فهو كذلك وقوله لكن الظاهر خلافه يعمل على ما اذا اقتضت

( ٢١ - (شرواني وابن فاسم) - تابع ) نعم لو تحصن حربون بعمل من حرم مكنتهم جرحهم وقاتلهم بما يميم تعظيما لهم وظاهر ان محله حيث يضطر لقتل (وتبينهم) أي لا غلوا عليهم لئلا (تغلبه) لا يتابعوا والشيخان وقال عن ناسهم وذرأهم بهم لما سئل عنهم

هم منهم وبحال تركي كالبلقي كراحتيحت لاجحة الهلانة لا يؤمن من قتل مسلم بظن انه كافر ولا مقاتل من علمائه لم تبلغ الدعوة  
 به ذوالا بغيره حتى يعرض عليه الاسلام والا يضمن خلافاً ان قال ان عرضه عليه مستحب اما من بلغته فله قتله ولو بجايه وسى تابعيه الى ان يسلم  
 ويلتزم الجزية ان كان من اهلها (وان ٢٤٢) كان فهم مسلم واحد فكثر (أسير أو تاجر جاز ذلك) أي احصاهم وقتلهم بما يميم

وتيسرهم في غلة وان علم  
 قتل المسلم بذلك لكن يجب  
 قوفه ما أمكن (على الذهب)  
 لئلا يطلعوا الجهاد علينا  
 يحبس مسلم عندهم نكره  
 ذلك حيث لم يضطر اليه كان  
 لم يحصل الفتح الا بهتزاز  
 من ابناء المسلم ما أمكن  
 ومثله في ذلك الذي ولا ضمان  
 هناك قتله لان الفرض انه  
 لم تعلم عنه (ولو الضم حروب  
 فستر صوابه) وحناني  
 (وصيدان) ويحمان وعبد  
 منهم (جاز رسمهم) اذا  
 اضطررنا اليه للضرورة  
 (وان دفعوا بهم عن  
 أنفسهم) التهم حروب أولاً  
 (ولم تدع ضرورة الحرمهم  
 فلا طهر تركهم) وجوبا  
 للثأر يؤدي الى قتلهم من غير  
 ضرورة لكن المضطرب  
 الرخصة من الجواز أي مع  
 الكراهة وهو ليس مأمراً  
 في قتلهم بما يميم قال في البحر  
 ويشترط ان يقصد بذلك  
 التوصل الى حالهم (وان  
 ترموا مسلمين) أو ذميين  
 (فان لم تدع ضرورة  
 رهم تركهم) وجوبا  
 صباه لهم ولكون حرمهم  
 لاجل حرمه الدين والعهد  
 فارتوا نحو القرية على  
 المعتمد لان حرمهم لحفظ

(سئل) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله هم منهم) مقول القول (قوله ويبحث الزكشي الخ) هل هو راجع  
 أيضا للمقبل التثبيت على قياس ما يأتي في قوله الا يقتضيه كره الخ اه سم أقول تقدم الغنى هذا البحث على  
 التثبيت صريح في الرجوع (قوله ولا يقاتل الخ) أي لا يجوز قتلهم مغني وأسنى (قوله هذا) أي احصاهم وما  
 عطف عليه (قوله ولا) أي ان قتل منهم أحد قبل عرض الاسلام اه مغني (قوله ضمن) أي بأخر السيات  
 اه عس (قوله فله) أي لا لزام بل المسلم مطلقا (قوله ان كان من اهلها) احذر ان يضمن نحو عابدون  
 (قوله واحد) ان قول المتن ويجرم في النهاية الا قوله أو الوجوب وكذا في المغني الا قوله وقضية التعديل الى ومع  
 الجواز (قوله فكثر) عبارة المغني وكالمسلم الطائفتين المسلمين كانه الرافعي وقضية عدم الجواز اذا كان  
 المسلمون كثر وهو كذلك اه (قوله قوفه) أي المسلم (قوله يكره ذلك) أي حصارهم الخ اه عس (قوله  
 حيث لم يضطر اليه) والا فلا يكره وان علم انه يصيب مسلماً اه أسنى (قوله كان يحصل الفتح الخ)  
 وتكون ضررنا بهم مغني وأسنى (قوله ومثله) أي المسلم (قوله ولا ضمان) اه لا دية اه أسنى (قوله  
 فقتله) أي المسلم أو الذمي اه عس (قوله لم تعلم عنه) فان علم عنه ضمنه اه عس (قوله المتن جاز  
 رسمهم) ويتوق من ذكر اه مغني (قوله من الجواز) أي جواز رسمهم كالجواز نصب المجتئ على القلعة  
 وان كان يصيهم ولولا فتدوا لثذر يعقل تعطل الجهاد وأوجه الى استيفاء القلاع لهم مغني وأسنى (قوله  
 ويشترط) أي في جواز الرمي اه مغني (قوله بذلك) أي رمي نحو النساء (قوله مسلمين أو ذميين) أو واحد  
 منهم لم يترد وروض (قوله لان حرمهم) أي القرية ونحوها (قول المتن جاز رسمهم) على قصد قتال الشركين  
 نهاية ومعنى (قوله) وبتوقون بيتنا لمفعولوا الضمير للمسلمين وللذميين عبارة المغني وتتوق المسلمين وأهل  
 الذمة بحسب الامكان اه لان مقصد الكفار أي الاضرار (قوله عنهم) أي المسلمين والذميين التزم رسمهم  
 (قوله أعظم) أي من مقصد الاقدام اه مغني (قوله عن بيعة الاسلام) أي جماعة الاسلام اه عس  
 (قوله وقضية التعديل الخ) عبارة النهاية وأعمال نقل وجوبه لوقوع اختلاف في الجواز (قوله وكان للمقابل  
 الخ) كذا في النهاية أيضا لما شئتوا الفوق قوله من تحريف النسخ وأمسله للمقابل بالبيعة القصة أي  
 القاتل بعدم الجواز (قوله لان غايته الخ) على لقوة المقابل والضحية لا اضطرار (قوله ان تخاف) أي من  
 الانكشاف عن التزم رسمهم (قوله ودم المسلم) أي والذي المستمر به (قوله راعه) جواباً والضحية  
 للضلاف (قوله ومع الجواز) أي الاضطرار أو الوجوب أي الذي يقضيه التعديل (قوله ضمن المسلم الخ) وان  
 ترمس كافر يرمس مسلم أو ركب فرسه فممسلم فأتلفه ضمنه الا ان اضطر بان لم يمكنه في الاتهام الدفع الا  
 باصابته فلا ضمنه في أحد وجهين يظهر ترجحه اه مغني (قوله ونحو الذي) عبارة الاسنى والمغني

مصلحة المسلمين خلافاً مر (قوله ويبحث الزكشي كالبلقي الخ) هل هو راجع أيضاً لمقبل التثبيت  
 على قياس ما يأتي في قوله الا يضمن كره ذلك الخ (قوله ومع الجواز أو الوجوب) ضمن المسلم ونحو الذي  
 بالدية أو القيمة والكفارة ان علم وأمكن قوفه) عبارة الروض وشرحه فان قتل مسلم وجبت الكفارة لانه  
 قتل معصوماً وكذا الله ان علمه القاتل مسلماً ان كان يمكنه قوفه والى غير غير خلافاً لما ذاهم عليه مسلماً  
 وان كان يعلم ان قيمه مسلماً للضرورة ولا القصاص وان ترمس كان ترمس مسلم أو ركب فرسه فممسلم  
 مسلم فأتلفه ضمنه الا ان اضطر بان لم يمكنه في الاتهام الدفع الا باصابته فلا ضمنه في أحد وجهين وقطع المتن  
 باله ضمنه كالألف ماله يره عند الضرورة اه فهمام شلتان الاولى اذا ترمسوا مسلمين والثانية اذا ترمس

حق القاتل لا غير (والا) بان ترمسوا هم في مال الضمان الحار بواضطرار الرمنهم بان كانوا انكشاف عنهم ظفر وابناؤ وكذا  
 مضمت نكابتهم فتمتاز جاز رسمهم في الاصح) ويتوقون بحسب الامكان لان مقصد الكف عنهم أعظم ويحفل هلاك طائفة للدفع عن بيعة  
 الاسلام وقضية التعديل وجوبه بالرمي لان يجب بان الجواز لما وقع اختلاف فيه وكان للمقابل قوة لان غايته ان تخاف على أنفسكم ودم المسلم  
 لا يباح بالخوف بدليل صورة الاكرام عينا فقتلنا الجواز فقط ومع الجواز أو الوجوب ضمن المسلم ونحو الذي بالدية أو القيمة

والكفار وإن كان على ما أمكن ثوبهم (يحرّم الأصراف) على من هو من أهل فرض الجهاد الكفر لا يحرم من (من الصف) بعد التلاقي وإن غلب على نفسه إذا ثبت قتلوه تعالى فلا تؤهم الأباة وصرح أنه صلى الله عليه وسلم قد أقر من التحريم السبع المواقف وأخرج بإلصاف مالوك مسلم كافر من قطبهم أو أبا طلبة فلا يحرم عليه القتل أو فرض التباة أنما هو (٢٤٣) في الجاهة وقتيئان مسلمين لغير أربعة

القرى والآن المسلمون ليسوا  
 جاعوناً يتحملان مرادهم  
 بالجامع عتقنا من رق صلاتها  
 فدخل المسلمان فهاذا كرم  
 ولأهل بلد قسودا والقصن  
 منهم لئلا الأمم تخافوه من  
 قور بعد القضاء ولو ذهب  
 سلاحي ما أمكننا إلى باب الجارة  
 لم يجزله الانصراف على  
 تناقض فيه وكذا من مات  
 فرسوا مكة القتل والجل  
 وحرم بعضهم بأنه الأغلب  
 من الهالكة بالثبات من  
 غير نكاحه فهم وجب القبول  
 وقد نوب بصحابنا (أخاه) ربه  
 صد الكفار على مثلنا)  
 الآية وهو أمر بلفظ الخبر  
 والأوقع الخلف في خبره  
 تصالي وحكمه حتى جوب  
 معاودة الضف ان المسلم  
 بقاتل على إحدى الحسين  
 الشهادة أو القور ب الشبهة  
 مع الأجر والكافر يقتل  
 على القور بالثبات قطعاً  
 إذا زاد على المثلين فيجوز  
 الانصراف مطلقاً وحرم  
 جمع مجتهدون الانصراف  
 معلقاً بالخلاف المسلمون اثني  
 عشر ألفاً غير أن يغلب لنا  
 عشر ألفاً من جهة وبه حجت  
 الآية وبجواب أن السراة  
 من الحديث أن القالب على  
 هذا العدد نظراً في تعرض  
 فيه لحزمة قرار ولعله منها

وكان على السامع والعبد لكن حيث تعجب في الحرة تعجب في العبد فته اه **(قوله والكفار ان علم الخ)** صريح في ان الكفار انما تعجب القيد من المذكو في يوم عرج الرض وشرحنا لنوشيدي وسم عبارة المغن والروض مع شرحنا واذي بعض الهم فاصاب مسلما في مثل الكفرة انه قتل معصوما وكذا الذين اه عليه القاتل مسلما ولكن يمكنه فيقول الى غيره ولا يصح لانه مع نحو زكريا لا يستمعان اه **(قوله ان علم)** اي على التعيين اه عش **(قوله على من هو)** الى قوله وقضيت في المغن وفي قوله وحرم في النهاية الا قوله الا لا تغفره ممن مرقوه على تناقض فيلان اي حسن الانصراف **(قوله لا تغفره ممن)** كرفض وامر امغني وشرح منهج **(قوله بعد التسلق)** اي تلاقي صف المسلمين وصف الكفار اه معنى **(قوله وان غلب الخ)** الا فيما ياتي في ريعان بعضهم اه سم عبارة عش اي لان قطعهم عابا انتهى سم على المنهج اي فلا يحرم الانصراف اه وظهر ان مراد العيب بالقطع الظن الغالب الذي عبره الشارح وغيره هنا في الدارح والبعض الا في هو العيب **(قوله المربعات)** اي الملكات اه عش **(قوله ولا هل بلد)** ظاهره وقضيت اي التعليل **(قوله ان اسلمن ليقار)** يعني القار اه معتد اه عش **(قوله ولا هل بلد)** ظاهره وان كثروا عش **(قوله قصدوا)** اي قصدهم الكفار اه نهاية **(قوله ولا ذهب)** اي قوله وحرم في المغن **(قوله وامكنه القتال الخ)** اي بخلاف ما اذ اليك فيعزوه الانصراف **(قوله وامكنه القتال الخ)** اي بخلاف ما اذ اليك فيعزوه الانصراف اه معنى **(قوله ونو يدعما في)** فيعظرون الكلام هنا في اذالم زدعدد الكفر على مثلنا ما ياتي في قيل قول المفسر ونحو المبرز من قول الشارح واذا في الانصراف الخ فما اذا زاد على ذلك اه سم وقد يجب ان ماذر كانا نود وكان الشارح اذ في نحو الاذ لا تأسد **(قوله لا لا)** اي قوله او ما اذ في المغن وفي قول المتن ولا يشرك في النهاية الا قوله بعث الى المتن **(قوله لا لا لا)** يعني لقوله تعالى فان يكن منكم ما تضاهوا فليؤا ما تستين اه معنى وشيع الاسلام **(قوله وهو)** اي الآية والتذكر بتاويل قوله تعالى اول رعاة الخبر **(قوله امر بلفظ الخبر)** اي لتصرموا مثلنا تستين شيخ الاسلام ومعنى **(قوله فيعزوه الانصراف)** اي لقوله تعالى لا تخضع لنعصمكم اه رشدي **(قوله ساطقا)** اي ولو بلغ المسلمون اثني عشر ألفا اه رشدي قال عش اي سواء كان المسلم في صف القتال ام لا اه والاول أظهر بل متعين **(قوله وحرم جمع الخ)** عبارة في النهاية وشمل ذلك ما لفظوا اثني عشر ألفا وما أخبر عن غلب اثنا عشر ألفا من قلة فاذا راد ان الغالب الخ **(قوله الانصراف ساطقا)** اي اذا واصل المثلين ام لا **(قوله وبه)** اي بذلك الخبر **(قوله خصت الآية)** اي مع فهوها **(قوله اي مستقلا)** الخ قوله امأجعله في المغن **(قوله ليكن)** اي يخفى في موضع فيهم اه آمن وبه ادخل عش **(قوله اودج)** اي تنسف التراب على وجه اه معنى **(قوله اودعش)** اي بان كان في موضع معش فانتقل الى موضع فيمعه اه معنى قول المتن يستفيدها) اي يستصغر هذه الفتة اه يعبري **(قوله بان تكون)** اي الفتة المستغرة بها اه رشدي **(قوله غرما)** معقول ليدرك **(قوله المستغرة)** هو بفتح الغنة اي الفتة التي تخبر نوعها اه رشدي **(قوله لا لا الخ)** عبارة في المغن او خفي في فتاة اي طائفة تفرقة في تيسر المسلمين يستفيدها للقتال

كما هو واضح (الامغرة القتال) أى مستقلا عن محله ليكن أو لافرق منه وأصون عن نحو شمس أو دج أو عطش (أو مضير) أى ذهابا إلى  
 قبة من المسلمين وإن قلنا: يستحبها على الضووي فريية بأن يكون يحب بدركا فهو المحمى عنها عند الاستغاثة لأنه لا يزال من تحقيق  
 قصد بالرجوع للقتال إلا أن الجهاد لا يجب فضاؤه والكلام فيمن يحرف أو يغير بقصد التمس طرأ عدم العود إلى محله وسيله ذلك

الله الغرائم (ويجوز)  
 التحيز الى فئة بعدد) حيث  
 لا أثر بينهم أي تطعمه في  
 ظنه كالمظهر (في الاصم)  
 لا طلاق الآية وانما يقتضي  
 القتال قبل عوده أو يجيبهم  
 اكفاء باجتماعهم في دار  
 الحرب ولو حصل تحيزه كسر  
 قساو بالجيش امتنع على  
 ما اعتمد الاخرى وغيره ولا  
 بشرط لعله استشهدوا بحزما  
 نحو ما الى الاستبعاد وقال  
 جمع بشرط واعتمده ابن  
 البرقي (ولا يشارك) يخفف  
 لحل بعدد على الاوجه من  
 أطلق انه يشارك لانه كان  
 في مصطلحاتها بنفسه  
 أكثر من الثبات في الصف  
 يحمل كلامه على القريب  
 اذ لم يغيب عن الصف غيبة  
 لا يضطر اليها لاجل الخوف  
 لان ما ذكر من التعليق انما  
 يتألفه فقط كالمظهر  
 ولا (مقبير الى) فئة (بعده)  
 الجيش فيما غنم بعد مفارقتها  
 وبشارك مقبير الى) فئة  
 (قريب في الاصم) لبقائه  
 نصرته وصدق بيمينه انه  
 قصد الخوف أو التحيزون  
 لم بعد الا بعد انقضاء القتال  
 على الاوجه من أرسل  
 جاسوسا شارك فيما غنم في  
 غنيمته مطلقا لا مع كونه في  
 مصطلحهم خاطر بنفسه أكثر  
 من بقائه (فان زادوا على  
 مثلنا جاز الانصراف) مطلقا  
 الآية (الا انه يحرم انصراف  
 مائة بطل عن مائتين وواحد  
 بقائه) ويجوز ان انصراف

ينضم اليها يرجع معهم بجوار فيجوز انصرافه لقوله تعالى الا انصرافا للقتال أو مقبيرا الى فئة والتحيز اصله  
 الجصول في سبزه وهو الناحية والمكان الذي يجوز له والديه هذا الذهب بنينا لانهم لم الى طائفة من المسلمين  
 ليرجع معهم بجوار بولا يلزمه العود لقاتل مع الفئة التحيز الباطل الاصم لان عزمه العود لذلك لخص له  
 الانصراف فلا خرقه بذلك واجبا ولا يجب قضاؤه لانه لا يجب بالنذر الصريح لا يجب به الصلاة على الميت  
 ففي العزم أولى اه (قوله فشد بد الام) ولا يشكل هذا بان الجبل المخلص من الرابض الشفعة والركة  
 ونحوها مكر وهتان الكلام ثم مفروض في حيلة تشأت حتى عقد صبيح اختر معه على أن يغلق الخلف من  
 الامم وانه انصرف في قصد ترك القتال لا يبرون أن خبر ظاهر اخلا فمخوف كتب لمخالفته ما في نفسه اه عش  
 (قوله في الغرائم) أي فيما يغرم على فعله ويربده اه عش (قول المتن الى فئة بعدد) والوجه مضط  
 البعيدة بان تكون في حد القرب المار في التيمم أخذ من ضبط القريب بعد النفث اه نهاية وسأق  
 مافيه (قوله حيث لا أقرب منهم الخ) وقضية كلامهم جواز انصراف الجيش أو أكثره من وجه العدو بعد  
 الخبز بلا سبب الى فئة بعدد وهو بعيد والاقتضاه لاعتز تكوفا استئصال البعيد ونحوه كثر اه سم  
 (قوله لا طلاق الآية) وتقول عمر رضي الله تعالى عنه أنا فكل مسلم وكان بالمدينة ينقض جوده بالشام  
 والعراق كذا في المتن كالتزويه يعلم ما في ضبط صاحب النهاية البعيدة فبعد القرب فلنأمل الآن يكون  
 مقصود صاحب النهاية بيان ابتداء البعيدة اه سید عر (قوله وان انقضى القتال الخ) أي في ضمنه سك  
 عن هذه الغاية المغنى والروض شرحه وشرح المنهج فليراجع (قوله أو يجيبهم) أي المقبير اليهم قال  
 الرشدي أنظر له هو مصنف لمناهة أو مفعوله اه أقول والظاهر الثاني (قوله ولو حصل تحيز الخ) يظهر  
 ان المراد مطلقا لا يولى فئة قريبة (قوله امتنع الخ) معتمد اه عش (قوله ولا بشرط الخ) ويندب  
 في الجوز أو غيره مما ذكر قصد التحيز أو الخوف ليعرض عن صورة القول والحرم اه روض شرحه عزاد  
 المتخى واذا دعى بالقر أو حل بشرط في قوله أن يعود الى القتال أو يكفيه ما مني عادلا بنهم بكأمر الله تعالى  
 فيموجان في الحاروي والظاهر الثاني اه (قوله الخ) أي التحيز اه عش (قوله وقال جمع الخ) عبارة  
 النهاية وان ذهب جمع الخ صفة الغاية (قوله ولا يشارك مخرف الخ) أي الجيش فيما غنم بعد مفارقتها  
 ويشارك فيما غنم قبلها اه معنى (قوله مخرف) الى قوله لان ما ذكر في المتن الا انه الى محل والى  
 قول المتن ويجوز في النهاية (قوله مخرف) أي المستقل بمحله لكن أولاف من الخ اه عش (قول المتن  
 الجيش) مقول بشارك (قول المتن فيما غنم بعد مفارقتها) اماما غنم قبل مفارقتها كفي معنى وضاه  
 (قول المتن ويشارك مقبيرا الخ) أي الجيش فيما غنم بعد رفته نهاية ومعنى (قوله وبصدق) أي  
 المنصرف عن الصف (قوله ولن لم يعد الخ) خلافا لمعنى في المخرف حيث قال فيه صدق بيمينه ان عاقبل  
 انقضاء القتال ويستحق من الجميع ان حلف والا في المحوز بعد عود فقط اه (قوله ومن أرسل) الى  
 قول المتن وتقرر في المتن (قوله ومن أرسل جاسوسا) أي أرسله الامام لينظر عددا المشركون ينقل أخبارهم  
 اليها اه معنى (قوله مطلقا) أي قرب أو بعد اه عش أي عاقبل انقضاء القتال أو بعده (قوله في  
 مصطلحهم) أي جيش المسلمين (قوله من بقائه) أي في الجيش وبقائه في الصف (قول المتن زادوا) أي  
 الكفار (على مائتين) أي مائة (جاز الانصراف) ولورجى الفخر حيث ذان طندان ثبثا عقب لانا الثبات  
 معنى وروض مع شرحه (قوله مطلقا) أي سواء كان فينا قوة المقاتلة ومثلهم أم لا وانما ذكر هذا الاطلاق لظاهر  
 الاستثناء الا أن (قول المتن مائة بطل) أي سنا قوله عن مائتين الخ أي من الكفار اه عش (قوله  
 يؤيد ما يأتي) أي فيسبل قوله الا في ونحو المبادون وانما انصراف الخ (قوله ويجوز التحيز الى فئة  
 بعدد) قيل والوجه ضبط البعيدة بان يكون في حد القرب المار في التيمم أخذ من ضبط القريب بعد النفث  
 اه عش (قوله وانما يجوز التحيز الى فئة بعدد الخ) وقضية كلامهم جواز انصراف الجيش أو أكثره من  
 وجه العدو وبعد الخبز بلا سبب الى فئة بعدد وهو بعيد والاقتضاه لاعتز تكوفا استئصال البعيد ونحوه



ملحاحه القتال والغفر (م) لا يتابع في نخل بني النضير النازل فيه أول الحشر لما زعمه فسادوا له الشيطان وفي كرم أهل الطائفة واهل البيه  
وأوجب جمع ذلك اذا توقف الغفر (٢٤٦) عليه (وكذا يجوز ان تلافها (ان لم يرج حصولها لنا) انما عاقتوا شعا قاهم (فان رجي) أي نلن

كل ما ليس بحيوان اه معنى (قول المتن ملحاحه القتال الخ) ليس بقدر كاي بسده قوله وكذا ان لم يرج الخ  
(قوله لا يتابع الخ) عبارة عن قوله تعالى قطعتم من لبنه أو تركتموها فاقعة على أصولها فبان الله  
وسبب نزولها صلى الله عليه وسلم أمر بقطع نخل بني النضير فقال واحسن من الحسن ان هذا الفساد باجودا لنا  
تمس عن الفساد فنزل اه (قوله لما زعموا الخ) طرف لا تنزل (قوله وأوجب جمع ذلك الخ) خبره المعنى  
(قول المتن فان رجي نيل الترم) أما اذا غنمنا هابان فنحن ادارهم قهر أو لم نحمل أن تكون لنا أولهم  
أوغنمنا أموالهم وانصر فنافعهم اتلافها معنى وروض مع شرحه (قوله يجوز كله) من الصبوز (قول  
المتن لا يمايقا لولن عليه) أي أو غنمنا أن يركبهم وروض معنى (قوله في خزار بينهم) أي في الفرس بهم اه  
معنى (قول المتن أو غنمنا و غنمنا رجوعنا الخ) وان غنمنا اسقوا دناهم وصيبتهم ونحوهم ما نملك يقتلوا  
لنا كذا حقارهم (نعم) ما أمكن الانتفاع به من كبهم الكفرة وبالسدة والهجومية والغشبية  
التواريج ونحوها ما يحل الانتفاع به ككتب الشفر واللب والقه عجمي الغسل ان أمكن مع بقائه المكتوب  
فيه الا لارضق وانما نقره بإيدي أهل القملا عقلا دهم كافي الخ ويدخل المشور والمزق في القنية وخرج  
بقر يقتصر فيه فخرام لما فيه من تضييع المال لان الممزرقة قية وان قلت فان قيل قد جمع عثمان رضى الله  
عنه ما بإيدي الناس وأحرقه وأمر بأحر اقته باجر القرآن ولم يخالفه غيره أوجب بان القنية التي تحصل  
بالانتشاء هناك أشد منها لمعنى وروض مع شرحه (قوله فلا يجوز اتلافه) من الجواز (قوله تكثيره)  
وكب عقوره نهاية (قوله فيجوز) وكذا يجوز اتلاف الخور لا وانها الفينة فلا يجوز اتلافها بل تحمل  
فان لم تكن شنة بان لم ترد فتمت على مؤنة جملها تلفت هذا الظالم وبقيا أحسن الغنائم فيها والا فبني أن  
تدفع اليه ولا تنفعه معنى وروض مع شرحه (قوله مطلقا) أي سواء كان فيه عدو ولا (قوله الا ان كان فيه  
عدو) والا فوجهان قال في الجموع غلام نص الشافعي أن يقتير قال الزركشي بل ظاهر الوجوب به مخرج  
المأدود والرزائي وهو الظاهر لان الفررق وان لم يكن فيها عدو اه معنى وكذا في الأبني الا قوله  
وهو الظاهر (قوله فيصيب) ظاهر من جرد اتساقه بالعدو موجب لقتله وان لم يكن في وقتنا لعدو وتقدم في  
أول السبع ما يخالفه اه ع

﴿فصل في حكم الاسر وأموال الحربين﴾ (قول المتن نساء الكفار) أي الكافرات اه معنى (قوله  
غير المرتدات) أي قوله فيفسر لك في النهاية الا قوله بنه الى قوله ما قرره (قوله غير المرتدات) أي ما هن  
فلا يضرب عليهن الرق وسكت عن المنتقة من دن الى آخره وظاهر استثنائها المرتدات فخط ان المنتقة تضرب  
عليها الرق اه ع وقوله فلا يضرب عليهن الرق أي بل يظلمهن بالاسلام وان امتنعن فالسيف  
أشد ما يأتين المعنى (قوله ويصلن) الى قوله كذا أطلقوا في المعنى (قوله الخائف) أي البائسون وأما  
الصفراء فدخلن في الصيدان يعبري (قوله ويجازينهم حال الاسرا) أي من اصغروا بالجنون الحقيقي حال  
الاسر ان كان جنونهم منتقلا في حد ذاته اه وشدي عبارة عن المعنى تبيين قطع جنونه العبر عنه  
بحالة الاسر كما يحسنه الامام ومعه القرأى اه (قول المتن رتوا) بفتح الزاء اه معنى (قول المتن وكذا  
العبيد) أي ولو كانوا مرتدين اه معنى (قوله ولو مسلمين) أي بان أسلوا عندهم رشدي وعش (قوله  
أي يدام عليهم الخ) عبارة عن المعنى تيمم مطلق العبيد مناشكل لان الرقيق لا يرق قال راد استمراره لا يتحدده اه  
(قوله حكم الرق) الظاهر ان الاضافة للبيان (قوله أنه يجوز) أي ان الامام ارقاق بعض شخص أي من

﴿فصل في﴾ نساء الكفار وصيبتهم اذا أسروا وقوا وكذا العبيد الخ (قوله نساء الكفار الخ)  
قال في الروض ولا يقتلون أي النساء والصبيان والعبيد فان قتلهم بالامم ضمن للغنائم اه (قوله

حصولها لنا (ندب الترم)  
وكره الفصل حفظا لخلق  
الغنائم (و يجوز اتلاف  
الجيران) المقوم بغير ذبح  
يجوز اكله رعاية لحرمه  
روحه ومن غنم ما ملكه  
من اجاعته وتعطشه  
بغلاف نخل الشجر (الا  
ما يقاتلون عليه) فيجوز  
اتلافه (لديهم أو طفر م)  
قياسا على ما في خزار م  
بل أول (أو غنمنا و غنمنا  
رجوعه اليهم وضرو)  
فيجوز اتلافه أو يضاف  
لهذا الفساد ما يخوف  
رجوعه فقط فلا يجوز اتلافه  
بل يذبح فلا كل وما غير  
المحترم تكثير فيجوز بل  
يسن اتلافه مطلقا الا ان  
كان فيه عدو فيصيب

﴿فصل﴾ في حكم الاسر  
وأموال الحربين (نساء  
الكفار) غير المرتدات  
وان لم يكن لهن حظ فيما  
يظهر من كلامهم خلافا  
لما وردى أو كن صلوات  
بمسلم ومثلن الخائفات  
(وصيبتهم) ويجازينهم حال  
الاسر وان قطع جنونهم  
(اذا أسروا وقوا) بنفس  
الاسر فممنهم لاهل الجس  
وباتهم للغنائم (وكذا  
العبيد) ولو مسلمين يرقون  
بالاسر أي يدام عليهم حكم  
الرق المنتقل للنافع محسوس  
أو يضاف كالعبيد فيما ذكر

المعنى تقريبا لخلق لهم كذا أطلقوا وظاهر من محله بالنسبة لمعنى التقى وما بعضا لخر فيظهر انه يقتصر في الرق والامن  
والقده وقد أطلقوا أنه يجوز ارقاق بعض شخص فأتى ما فيه

بنا على عدم السراية بالمعاقرة من من ونداء الامام قتل امرأته وقتل مسلما كذا ذكره شراح وفيه قتلان الحربي لا يقد عليه مع مائة  
من تقوى بهم عن الغنائم وقد جاب بان المصلحة في هذه الصور والخلفه قد تظهر للامام في قتلهم ما تقرر لهم عن قتل المسلما ما كان وحسب  
فقتله ليس قودا (ويجهد الامام) أو أسير الجيوش في الذكور (الاحرار الكاملين) أي المكفنين اذا سر واو (ويضلع) وجوبه بالاحاطة  
للمسلمين) باجتهاده لا بشبهة (من قتل) يضرب العنق لا غير الاتباع (ومن) عليهم بختية (٢١٧) سيلهم من غير مقابل (وقد باسرى)

الاحرار الكاملين (قوله) بنا على عدم السراية اليه) وسياق ما في غير ما اه سم (قوله) من من قوداه  
أي لا القتل لانه سقط بضرب الرق في بعضه اه عش (قوله) ولا يلام) الى التنبه ان النهاية ولو قتل من  
أولئك مسلما ورأى الامام قتلهم مصلحة تنبغي عن قتل المسلما كذا كره بعضهم فلا يهاضه قولهم لا يقد  
على الحربي اه (قوله) قتل امرأته) ومثاله الخنثى وقتل الخ ولعل هذا مقيد اذا كانا مكفنين فلا يرجع  
(قوله) وقد جاب بان المصلحة الخ) هذا كالصريح في عدم التعميم خلافا لظاهر المتن والروض مع شرحه  
عنازتها ولا يقتل من ذكر رأى النساء والصبان والمجانين وانما نفي الخنثى عن قتل النساء والصبان والباقي  
في معناها فان قتلهم الامام ولو لشهرهم وتوهم ضمن قتلهم لغنائم كسائر الاموال اه (قول المتن) ويجهد  
الامام الخ) هذا في الكفار الاصليين وانما المرعون قتلهم الامام بالاسلام وانما مشعروا بالسيف اه  
مغنى (قوله) أو أسير الجيوش) أي قوله أي الا في المعنى الاقوله ولو لاحد الى المثلن (قوله) لا غير) أي لا يغير  
وتعريف مغنى واسنى لا يثبيل روض وعش (قول المتن) فداء) بكسر الفاء المسد وبضمها مع القصر  
اه مغنى (قول المتن) باسرى) أي رجلا أو نساء أو خنثى عش ومغنى (قوله) على الاوجه) راجع  
للمعطوف فقط (قوله) منا أوهم) وأجمع الى قوله واحدا فقط دون قوله جمع وأما عكس ذلك المتبادر فلا  
يظهر عليه فائدة الغلبة عبارة الروض مع شرحه من فدا عنهم كان فدى مشركين بمسلم اه وهي أحسن  
(قوله) أوهم) أي الغنائم اه عش (قول المتن) أو مال) أي يؤخذ منهم سواء كان من مالهم أو من  
مالنا في أيديهم اه مغنى (قوله) مطلقا) أي ظهرت فيه مصلحة أم لا اه عش (قوله) ونفسه) نظرا الخ  
عبارة الروض ويصح استرقاق بعض شخص قال في شرحه قال الرازي بناء على تبعض الحربة في قودا الشريك  
المسرى بقدر حصة انتهت اه سم زادلغنى عليهم ما وادعنا استرقاق بعض الفارق كملوعلى هذا يقال  
لنفسه يسرى فيها الرق اه (قوله) هنا) أي في الاسترقاق (قوله) فلا ضرر في السراية الخ) وقفا لاسنى  
والغنى والنهاية وقيل الجبري عن ان يادى والشورى اعتماد السراية وقفا ليعبوى فخر ارجع (قوله)  
فقتضس الى التيسير في النهاية الاقوله بل روى الى من قتل (قوله) حتى يظهره الصواب) أي بامارات تعين  
اه ما في المصلحة ولو بالسؤال من الغير اه عش (قوله) وبشرح القرن) أي بان في الاسترقاق استيلاء  
منا عليهم بحيث يصير من أموالنا كالمهمة بخلاف ضرب الجزية فان فيه تمكنه من التصرف الذي قد  
ينقوى به على محاربتنا اه عش (قوله) غير) الى التيسير في الغنى (قوله) لا غير كمل) وهو المراد وانما الخنثى  
والصبي والمجنون والعبد (قوله) لو لم يقتل) أي لا الامام فيعاصم (قوله) أو كمالا الخ) عيلوا تافى والاخى  
فر عن من استبد بقتل أسير كان يصحح الامام بقتله فلا يثب عليه سوى التعمير ولا تقتله على الامام وان  
أرضا الامام ضمننا القاتل يقتل بموت يكون خدما متوان من علفان قتله قبل وصوله في مائة ضمن دية ولو رتبته  
أوبعد هلو خدما فداء فان قتله قبل قبض الامام فداء ضمن دية لقتله أو بعد قبضه وإطلاقه في مائة  
فلا ضمان عليه لعوده الى ما كان قبله غير أسره وقسمه هذا التعديل أن عمل ذلك اذا وصل الى مائة سولا  
فيضمن ويشتور تنهوا يظهر اه (قوله) الخ) أي هله ذلك (قوله) ولا الى ان اختاره) أي  
الامام لخصه (قوله) أما الاول) أي الرجوع عما اختاره وقوله فهو أي التفصيل فيه (قوله) أي الاجتهاد  
بناء على عدم السراية) وسياق ما في غير ما يبا (قوله) ويظهر ظاهر بحثنا وأخذ الخ) عبارة الروض ويصح

واحد روى البخاري انه صلى الله عليه وسلم يسمي قتال من العرب كهو أزن وبني المصطلق وضرب عليهم الرق ومن قتل أسير غير كامل زمنه  
قته أو كمالا قبل التخيير فيه عرقا (تنبه) لم يتعرفوا ما جعلت الى ان الامام لو اختار لخصه الى الرجوع عنها أولا والى ان اختاره هل  
يتوقف على لفظ أولا والذي يظهر في ذلك تفصيل لا بد منها اما الاول فهو انه لو اختار لخصه ظهر له بالاجتهاد انما لا يحاط  
غيره فان كانت قائم بجزءه الرجوع عنها

الجنس ملكوا غير دضر به  
الرق فاعلموا باله عليهم أو  
قتلوا جازة الرجوع عنسه  
قلبا لحق النعماء ما أمكن  
واذا نجز رجوع مقر نحو  
الزنا بعد تشبهه وسقط  
عنه القتل بذلك فهنا أولى  
لان هذا شخص حتى الله  
فما في ذلك مما يتفق  
أدبى أو فداء أمه لا يعمل  
بالثاني لاستلزامه نقض  
الاجتهاد بالاجتهاد من غير  
مو - بيوكلو اجتهاد الحاشي  
وحكم لا ينقض حكمه  
يا - شهدان فان نعم كان  
اختياره أحد هما السبب  
زال ذلك السبب وتغيث  
المصلحة الثاني على بقتيته  
وليس هذا نقض اجتهاد  
باجتهاد بل عايشه النص  
لزوال موجب الأول بالكتابة  
وأما الثاني فهو الاسترقاق  
لا بد فيه من لفظ يدل عليه  
ولا يفي فيه مجرد الفعل  
كالاستخدام لانه لا يستلزمه  
وكذا الفداء نعم يكفي فيه  
انما ملزمه البدل مع قبض  
الامامه من غير لفظ  
بمخلاف الخصلة بين الآخرين  
لخصوله بما يجزى الفعل  
(ولو أسلم أسير) كمل أو  
بذل الجزية قبل ان يختار  
الامام فيه شيئا (عصمه) به  
للحديث الآتي ولم يذكره  
وماله لانه لا يصح اذا اختار  
الامامه و لا وسخا و له  
للمع بالامامه تبعاله وان  
كانوا يدار الحرب أو أرقه

(قوله مطلقا) أي سبب زال أم لا (قوله بخوارزما) أي كالمسرح وقطع الطريق (قوله بالثاني) أي من  
الاجتهاد (قوله على بقتيته) ظاهر هذا الاطلاق انه لا فرق في العمل بالثاني بين أن يكون على الفور أو في  
الجلس وان لا ولو بعد سنين ولا بين أن يتكرر تغير الاجتهاد وان لا وكل ذلك لا يتخلو عن نظر اه سم (قوله  
وأما الثاني) أي التوقف على اللفظ (قوله بخلاف الخصلة بين الآخرين) فيمن في المني اختر محل قبله مثلاً  
لا يدل على المن عليه اه سم وقد يقال يدل على بقر بنه كالمصر على حل قبله قبله بالمن والاشارة بنحو  
البداهة انهاب الى وطنه واصله الى اعمانه باللفظ (قوله كامل) الى قوله ولم يذكر في المني والى قوله والاصل  
في النهاية (قوله كامل) عبارة المني مكاف اه وصاروه الروض مع شرحه مكاف اه (قوله أو بذل  
الجزية) لعل المراد مطلق الكمال لا بعد كونه أسيرام اه لا حاجتي الى ذكره هالانه سيأتي في باب الجزية  
وأضلا يتأخر في قول المصنف الآتي وفي الخبر في الباقي قاله الرشيد و قد قول المني في شرح جسمهم  
حتى يظهر مائه ولو بذل الاسير الجزية في قبضه قبله وجهان قال صاحب البيان الذي يقتضيه المذهب انه  
لا خلاف في جواز قبول ذلك وانما الخلاف في الوجوب قال في الشامل واذا بذل الجزية في حرم قتله وبغير الامام  
فبعد القتل كالأصل كما هو المصنفه في باب الجزية اه (قوله ش) عبارة المني مناولا فداء أمه اذا اختار  
الامام قبل اسلامه المن اذا فداء انتهى التغيير وتعين ما اختاره الامام اه (قوله المتن عصمه) أي الاسلام  
دعه فعصر قتله اه معنى (قوله لانه لا يصح) وقوله صلى الله عليه وسلم وأموالهم محرم على ما قبل الاسر  
بدليل قوله لا يصح قولهم حقها من ماله المقدور عليه بعد الاسر منصفه - في نهاية (قوله اذا اختار الخ)  
فقتله القيد اه اذا اختار غير الرق بعصمه ماله وانظر مع قوله ومن حقها من ماله الخ لم أر هذا القيد غير  
كلامه وكلام القصة اه رشدي (أقول) ذكرهم هذا القيد ومفهومه في انفساح كاح الاسير كجاني  
كالمصر حتى اعتبره هنا (قوله اذا اختار الامامه) مفهوماً انه يصح اذا اختار فداءه أو المني عليه وهو  
ظاهر اه سم ومعلوم أن الكلام في مال لم ينعن قبل اسلامه الا فلا كذا في اه لا يصح لان الغائبين  
ملكوه أو يتعلق قهرهم بعصمه فكان أقوى كجاني شرح في قبض من ماله الخ (قوله ولا وسخا و له الخ) أي  
ولم يذكر المصنف هنا وصفاً و له العلم الخ و به يعلم ان كان ينبغي أن يردوا أو بين لا وسخا و له الخ (قوله  
باسلامهم) أي وسخا و له (قوله والاصل المسلم قنا) عطف على اسم كان ونحوه (قوله والاصل المسلم قنا)  
انظر مع تقديمه الاسير بالكمال الآن يريد به البالغ العاقل وان كان وقتها لا ينافيه قوله السابق ولم يذكر  
هنا و له لان معناه ان كان له مال بان كان حراً ولو لا قول المصنف الآتي وفي الخبر في الباقي ان المراد بقناه  
الخيار في الباقي حيث أمكن بان كان حراً لم يشك عليه مقوله عصمه لان الرق عتق قتله مطلقا لحق  
الغائبين الآن وراؤان كان حراً اه سم وتقدم تغير الروض مع شرحه بصر مكاف اه وهو مصر في  
خلافه لمصر عليه الشراح (قوله من كلامه الخ) متعلق بالمع (قوله اذا التمس الخ) جواب سؤال  
(قوله فيه) أي في كلام المصنف الآتي (قوله بخلافهنا) أي في الاسلام قبل الاختيار فلا عوم فيها

استرقاق بعض شخص قال في شرحه قال الرازي بناء على تبعض الحرية في قوله والاصل المسلم بصر  
صحة اه (قوله من كان اختياره أحدهما السبب غير ذلك السبب وتغيث المصلحة في الثاني على بقتيته)  
ظاهر هذا الاطلاق انه لا فرق في العمل بالثاني بين أن يكون على الفور أو في المجلس وان لا ولو بعد سنين  
ولا بين أن يكون بتغير الاجتهاد وان لا وكل ذلك لا يتخلو عن نظر لغير (قوله بخلاف الخصلة بين الآخرين)  
فيه شيء من مجرد حل قبله مثلاً لا يدل على المني عليه (قوله اذا اختار الامامه) مفهوماً انه يصح اذا اختار  
فداءه أو المني وهو ظاهر (قوله والاصل المسلم قنا) انظر مع تقديمه الاسير بالكمال الآن يريد به البالغ  
العاقل وان كان وقتها لا ينافيه قوله ولم يذكره هنا و له لان معناه ان كان له مال بان كان حراً لم يشك  
الآتي وفي الخبر في الباقي اذا اختار الآتي انما يتأخر في الخبر الآن يجلي بفتح النسخة لان المراد في الخبر في  
الباقي حيث أمكن نعم المشكل ان الرق اسير عتق قتله لحق الغائبين فلا يصدق فيه مقوله عصمه لان واد



الاصل هو القن وحده  
وصرحوا بضابا من اسلم  
بعد ما استقرت زوجته  
الحال بحكم باسلامه الى  
ولم يطل زعموا اختلاف  
الارايين الحكم التابعة  
في الاسلام فكونه في قبضة  
الامام أولى وبان الاسلام  
وقفوا يلزم من قال بعدم  
التبعية عندلوق وقبيل  
الاختلاف ان اختار الحق فلا  
تبعية اخرى تبع وفي  
الروضة لاسراره او بنته  
الباقية وقت بنفس الاسر  
قال الحق ابن الخلد اوالد  
اصغر بالام وهو حق عند  
الاجتهاد لان المسلم تبعه  
ولده المغن في الاسلام فلا  
يتصور سببه اه فل يفرق  
في تبعية المسلم بن الحر  
والقن وانما لم يعترضوا هذا  
الطلاق مع اعتراضهم لتبعه  
تصوره ويتصور تصور  
قياسه وما اقول المصلحة  
لوصافه في حكم باسلامه  
ثم بين اوهام اسما الحكم  
باسلامه فضعف قال  
الاخرى وعلى قياسه لولم  
يسببنا اسما لاد الحرب  
اخر جامنا بالتبعية ثم  
سما ليعر مسما باسلامه  
لاننا قد اذعن ما قبل ذلك

وان كان حوا (قوله فاولي) هل وجهه الاول به ان ملك الولد يباع بمائة (قوله وفي الرضوة) ثم اُسر المأخوذ بان دخل مسلم منفردا الى حرب أو اُسر المأخوذ (قوله واذا تبعه في الاسلأام الخ) وظهر ان الكلام في اولاد يسوعا قبل اسلامه لا كلام في استرقاقهم (قوله يرقوا) فينتزع ارقاقهم بغير رضاهم لنقلهم اليه على اسلامه في بقران اسلامه حتى يتقبل الاسر (قوله لا تمنعوا طرأه الى علي بن فارقان اسلامه) ثم قيل الاسر والافق بقران هذا الاسير لكن بعد الاسر (قوله لا ينقض قوتهم) ينبغي أن ينظر الى ما كتبهم فان كان مسلأا أو ذميا ينقل الملك عنه أو حي ببلد جديد فيقتل الملك عنه فليتلأ (قوله اباي الخ لخصال)

اه قال شيخه وهو كما قال  
بعونه في الاسلام وهم احرار لم  
تقتض رقهم ومن ثم لم يملك

له **(قوله)** أو بعد ان اختار الخ عطف على قوله قبل ان اختار الامام فيمنه اه سم **(قوله)** أو الرق ببق القتل  
وكانه ترك لظهور امتناعه اه سم **(قوله)** تعين أي اختاره الامام من بينه العباب أي وشرع المنهج فقد  
ينافي هذا ما قدم في التبيين أنهم لم يتعرضوا لجواز الرجوع أو عدمه فان التعين يستلزم امتناع الرجوع  
وعدم عمله بما في العباب أي وشرع المنهج بعد الان يجعل ذلك مخصوصا بمن لم يسم له اه سم **(قوله)** ويجعل  
جواز الفداء الخ يفتي أن مثله المان بالاولى عيش وسم **(قوله)** كان له الخ أي واللاسلحج والامام  
فداؤه لم يلزم لاطاعة دار الحرب بل من ليس له ما ذكر اه ع ش **(قوله)** ان كان له ثم عشرين الخ أو كان عزرا  
فيقوم ولا يخفى فتتقيد بنحو لا تنفسه ورض ومغنى **(قوله)** بخلافه أي الاسير المكمل قول المتن واسلام  
كافر أو رجلا كان أو امرأه أو فداؤه خربا واسلام اه مغنى **(قوله)** مكافئ قيد به لبيان قوله عدمه وسفاه وقوله  
كافه نواذر غير المكلف لا يقتل مطلقا ولا أولاده اذا كان صغيرا اه سم **(قوله)** أي نفسهم كل مامر  
دخل فيه القتل والرق وقد علم امتناع الرق من قوله السابق لامتناع طر والرق الخ ثم قوله هذا مع ما تروى في  
قول المصنف السابق ولو أسلم أسير عصم دمه الخ يعلم أن الدم هنا راد بغيره ما راد به هناك اه سم **(قوله)**  
بنازاد ادرهم ورجعهم عدم دخول مافي دار الحرب في الامان كسأفاني أن الاسلام أقوى من الامان وقا لهم  
الآن لو دخل بخلافه سم وعش **(قوله)** لاسم انتظار أي يحمل وقد قال في شرح عصم دمه الحديث  
الاستي لغل ما هنا على فهم أنه سابق الحديث هناك بشمله **(قوله)** لقوله أي الشهادة **(قوله)** الاقرار  
فاهل ينضم **(قوله)** والاخ اه أي وان لم ينضم ذلك الاقرار بالشهادة **(قوله)** الاقرار خروج به الاقرار لانهم  
ملكو كون لغيره فامرهم تابع لاسم من جهة أمواله فان كان مسلما فهم معصومون أو كافر افسيا  
فذلك لا ادرهم بانفسهم حكم أموال الحرب اه سم أي فيجوز زبهم وينقل الملك عنهم كما  
**(قوله)** من الاسترقاق متعلق بعصم القتل بالعطف **(قوله)** لانهم بغيره في الاسلام قال في التكملة  
ومن هذه اللة تؤخذ صحت باسلام الامام سم على المنهج اه ع ش وقد قدمنا من المغنى ما وافقه  
آغا **(قوله)** كان الحل كمنفصل أي فيصم تبعه الا ان اسرفت أمه قبل اسلام الاب لا يعمل اسلامه رقه  
كل منفصل مغنى وروض **(قوله)** والبالغ العاقل الحر كمنفصل الظاهر عطفه على اسم كان وخبره ثم في  
التشبيه هنا لا يخفى عبارة المغنى أما البالغ العاقل فلا يصح باسلام الاب لا يستقله بالاسلام اه قول المتن  
لا زوجته ويؤخذ منه بالاولى حكم زوجة أسير أسلم اه سم وفي ع ش عنه على المنهج وحديث يقال لنا  
ومنه الرق كايصر حبه قوله وفي قوله الخ **(قوله)** أو بعد ان اختار المان عطف على قوله السابق قبل ان يختار  
الامام فيمنه اه هل حكمه بالتعين مبنى على ما عطف في التبيين السابق أو ذلك مخصوص بمن لم يسم له فان التعين  
هنا يجوز به في العباب فقد ينافي قولهم أنهم لم يتعرضوا لجواز الرجوع أو عدمه فان التعين يستلزم امتناع  
الرجوع وعدم عمله بما في العباب بعد قلنا مل **(قوله)** أو الرق ببق القتل وكانه تركه  
لظهور امتناعه **(قوله)** ويجعل جواز الفداء مع ارادة الاقامة في دار الكفر الخ ان كان سبب هذا التقيد انه  
يخشى من الفداء الرجوعه الى دار الكفر والمان عليه يخشى من ذلك فلهذا قيدوا أضام كان يمكن المطلق جواز  
الفداء ومنع من الرجوع الى دار الكفر بالالتزم المذكور قلنا مل **(قوله)** مكافئ قيد به لبيان قوله  
عدمه وسفاه وقوله كاه نواذر غير المكلف لا يقتل مطلقا ولا أولاده اذا كان صغيرا وقوله كل مامر يدخل  
فيه الرق وقد علم امتناعه من قول الشارح السابق لامتناع طر والرق الخ **(قوله)** أي نفسهم كل مامر بهذا  
مع ما تروى في قوله السابق ولو أسلم أسير عصم دمه بقر الخ لبيان الباقي يعلم ان الدم هنا راد بغيره ما راد به  
هناك **(قوله)** من كل مامر يدخل فيه المقتل والرق وادهم ويقفون عدم دخول ما ادرهم في الامانة على  
ما بان في باب الاسلام أقوى من الامان خروج الاقرار لانهم ملكو كون لغيره فامرهم  
تابع لاسم لانهم من جهة أمواله فان كان مسلما فهم معصومون أو كافر افسيا فكذلك ادرهم بانفسهم  
حكم أموال الحرب **(قوله)** لا زوجته ويؤخذ منه بالاولى حكم زوجة أسير أسلم **(قوله)**

أو بعد ان اختار المان أو  
الفداء أو الرق تعين ويحل  
يجوز الفداء مع ارادة  
الاقامة في دار الكفر ان كان  
له ثم عشرة بائن معها على  
نفسه وبنه وفي قول تعين  
الرق بنفس الاسلام  
كل مامر يدخل فيه المقتل  
وفرق الاول بأنه لم يتصرف في  
القرية في الأصل بخلافه  
واسلام كافر مكافئ قيل  
ظفر به أي قبل وضع أيدينا  
عليه بعصم دمه أي نفسه  
عن كل مامر وسمه جعه  
بنازاد ادرهم لاسم في الخبر  
المتفق عليه فاذا قالوا هي  
الشهادة عصموا مني دماهم  
وأموالهم وبه ودوا قول  
القاضي لا بد أن ينضم  
لقوله الاقرار باحكامها  
والام برفع السيف وسمه  
ويجوز ان ولده الاحرار وان  
سفلوا ولو كان الاقرب بها  
كثيرا من الاسترقاق لانهم  
يتبعونه في الاسلام ومن ثم  
كان الحل كمنفصل والبالغ  
العاقل الحر كمنفصل  
لا زوجته على المذهب  
ولو علم انه فلا يصح ما هنا  
الاسترقاق لاستقلاله او افسا  
عصم عتيقه

عن الارفاق وامتنع اوراق  
كأثر اعتقه مسلم والنق  
بدار الحرب لان الولاء بعد  
ثبوته واستقراره لا يمكن  
رفعه بحال بخلاف النكاح  
فاذا استقرت أي حكم  
ورقها بان أسرت فلهي تز  
بنفس الاسر ينقطع نكاحه  
في الحال ولو بعد موته زال  
ملكها عن نفسها فانك  
الزوج عن الأولى وحرمة  
ابتداء ودوام نكاح الامة  
الكافر قتل المسلم (وقيل  
ان كان أسرها بعد  
دخولها انتظرت عدة فاعلمها  
تعتق فيها) فدموم النكاح  
كالدخول وريان الوقت نقص  
ذاتي ينافي النكاح فاشبه  
الرضاع (ويجوز اوراق  
زوجتي) يعني انها تز  
بنفس الاسر وينقطع نكاحه  
اذا كانت حرة بعد ثبوته  
عقد النسبة أو خارجة من  
طاعتين لعقدها (وكذا  
عتقه الصغير والكبير  
والعقل والمنون في الاصح)  
اذ لم يدار الحرب بيجوز  
اسرافه لحوازه في سيده  
لحقها فهو أولى لا يعتق  
(مسلم) حال الاسر وان كان  
كأثر قبله فلا يجوز اوراقه  
اخاطب بدار الحرب لان الولاء  
بعد ثبوته لا يرتفع (ذ لا  
زوجته) الحرة يغلب جوف  
اوراقها ايضا (على المذهب)  
والمتقدم فيها الجواز بزوجته  
جوز (اسم) واذا سبي زوجها

اسر ان دار الحرب بيجوز سبها دون حملها اه (قوله عن الارفاق) أخرج غيره عنه لا تز يدعي حراسي  
تر سبها اسم (قوله اعتقه مسلم) أي ولو قبل اسلامه كما يأتي (قوله لان الولاء بعد ثبوته واستقراره) (الح)  
هذا لخصوص ولادها مسلم كما أفاده شيخ الاسلام في شرح الفصول اه سم أي ويقتضيه قول المصنف الا  
وكذا عتق في الاصح لا يعتق مسلم (قول المتن في الحال) أي حال السبي اه معنى (قوله ولو بعد موته) (الح)  
أي ولو كان الاسر بعد الح (قوله فلان الزوج منها) أي عن الانتفاع بها (قوله اذا كانت حرة بعد الح) (الح)  
يجوز الح وجواب الاشكال أو رد هاهنا في المتن والاسي فان قبل هذا يخالف قولهم ان الحرب في اذ بدل  
الجزء يتعصم نفسه وزوجته من الاسترقاق وأجيب بان المراد هناك الزوجان موقوفين العقد فتناولها  
العقد على وجه التبعية والمراد هنا الزوجان المتخذة بعد العقد لان العقد لم يتناولها أو يحمل ما هناك على  
ما اذا كانت زوجة داخل تحت القدرة من العقد وما هناك على ما اذا لم تكن كذلك اه (قوله اذا الح) (الح)  
قوله وأحق به في المتن الاتوه والاعتساق في المتن (قوله استرقاقه) الانساب اوراقه (قوله في سيده) أي في  
الذي يوقه فهو أي عتقه (قول المتن لا يعتق مسلم) أي لا اوراقه يعتق في الح فهو الجراح عس (قوله حال  
الاسر) أي المعتق ظرف فاسلم (قوله وان كان) أي المعتق كقراقره أي الاسر عبارة للمعنى سواء كان  
المعتق مسلماً حال الاعتاق أم كافراً أم كافراً (قوله اسر المعتق اه) (قوله لاسر) أي أغا (قوله لان الولاء) أي  
بمسلم كاسر (قول المتن ولا زوجته) أي المسلم هل المراد اسم الاصل حتى لا يخالف قوله السابق فمن أسلم قبل  
نظر به لا زوجته اه سم (أقول) سبها في المتن ما يصرح بكون المراد ذلك وقوله وان كان في المتن سب  
مسلم بل قوله الشارح الآتي ومثله في الاسي كز وجع في أسلم كالصريح في اراء ذلك (قول المتن على  
المذهب) وهو المذهب خلافاً لما يقتضي كلام الرضة اه نهاية عبارة المتن وهذا ما يحسمه في الحر وهو المذهب  
وان كان معتق كلام الرضا والشارح الجواز فانهم ساءوا في زمان الخلاف وينهاون بزوجته الحرة  
اذا أسلم لان الاسلام الاصل أي أقوى من الاسلام الطائفي قال ابن تيمية ولو تزوج بضمية في دار الاسلام ثم افترقت  
بدار الحرب فلا تسترق قولاً واحداً اه (قوله والمعتق فيها الجواز) وفاقا للرضا والمذهب وخلافاً للامة

عن الارفاق) أخرج غيره كالمثل لا تزل يدعي حراسي تر سبها (قوله وامتنع اوراق كافر اعتقه مسلم  
والنق بدار الحرب لان الولاء بعد ثبوته واستقراره لا يمكن رفعه بحال) في شرح الفصول للشيخ الاسلام في  
مبحث الولاء فلو اعتق الكافر كافراً فأنق بدار الحرب فاسترق ثم اعتقه السيد الثاني فقبل ولاؤه السيد الاول  
لا يستقر له ولاؤه قبل الثاني لان عتقه أقر بالي الموت وهو الرابض فقال ابن البان انه قول الشافعي ومالك  
وقيل بينهما اه فانظر هذا مع تحليل الشارح بقوله لان الولاء بعد ثبوته واستقراره الح اذ ينقص ذلك بولاء مسلم  
(قوله ويجوز اوراق زوجته) قال في شرح الروض واستشكل ما ذكره ما قبل من ان الحرب في اذ اعتقه  
الجزء يتعصم نفسه وزوجته من الاسترقاق وأجيب بان المراد من الزوجات موقوفين العقد فتناول العقد لها  
على وجه التبعية فهنا الزوجان المتخذة بعد العقد لم يتعلم تناوله أو يحمل ما هناك على ما اذا كانت زوجة  
داخل تحت القدرة من العقد وما هناك على ما اذا لم تكن كذلك اه (قوله فلان الزوج منها) أي عن الانتفاع  
بها (قوله اذا كانت حرة بعد الح) (الح) يجوز الح وجواب الاشكال أو رد هاهنا في المتن والاسي فان قبل هذا يخالف قولهم ان الحرب في اذ بدل  
الجزء يتعصم نفسه وزوجته من الاسترقاق وأجيب بان المراد هناك الزوجان موقوفين العقد فتناولها  
العقد على وجه التبعية والمراد هنا الزوجان المتخذة بعد العقد لان العقد لم يتناولها أو يحمل ما هناك على  
ما اذا كانت زوجة داخل تحت القدرة من العقد وما هناك على ما اذا لم تكن كذلك اه (قوله اذا الح) (الح)  
قوله وأحق به في المتن الاتوه والاعتساق في المتن (قوله استرقاقه) الانساب اوراقه (قوله في سيده) أي في  
الذي يوقه فهو أي عتقه (قول المتن لا يعتق مسلم) أي لا اوراقه يعتق في الح فهو الجراح عس (قوله حال  
الاسر) أي المعتق ظرف فاسلم (قوله وان كان) أي المعتق كقراقره أي الاسر عبارة للمعنى سواء كان  
المعتق مسلماً حال الاعتاق أم كافراً أم كافراً (قوله اسر المعتق اه) (قوله لاسر) أي أغا (قوله لان الولاء) أي  
بمسلم كاسر (قول المتن ولا زوجته) أي المسلم هل المراد اسم الاصل حتى لا يخالف قوله السابق فمن أسلم قبل  
نظر به لا زوجته اه سم (أقول) سبها في المتن ما يصرح بكون المراد ذلك وقوله وان كان في المتن سب  
مسلم بل قوله الشارح الآتي ومثله في الاسي كز وجع في أسلم كالصريح في اراء ذلك (قول المتن على  
المذهب) وهو المذهب خلافاً لما يقتضي كلام الرضة اه نهاية عبارة المتن وهذا ما يحسمه في الحر وهو المذهب  
وان كان معتق كلام الرضا والشارح الجواز فانهم ساءوا في زمان الخلاف وينهاون بزوجته الحرة  
اذا أسلم لان الاسلام الاصل أي أقوى من الاسلام الطائفي قال ابن تيمية ولو تزوج بضمية في دار الاسلام ثم افترقت  
بدار الحرب فلا تسترق قولاً واحداً اه (قوله والمعتق فيها الجواز) وفاقا للرضا والمذهب وخلافاً للامة

أو أحدهما انفسخ النكاح بينهما (٢٥٢) (ان كانا حريين) وان كان الزوج مسلماً بنا على العتد السابق لما في خبر مسلم أنهم لما

امتنعوا يوم أو طلس من وطع المسلمين المتزوجات قولوا المحصنات أي والمتزوجات من النساء الاما ملكت أي ما نكحكم لغير الله تعالى المتزوجات الا المسلمات ومحل في سي زوج صغيراً ومجنوناً ومكاف اختار الامام رحمه فان من عليه أو فادى به استبرأ نكاحه ونكح بغير من لا كان أحدهما حواظاً وقد سبأ وألحر وحده وأرته الامام فهما اذا كان زواجا كلاً لا ينفسخ النكاح لحدوث الرق بطلاق ما لوسي الرق وحده لعدم حدوثه بجلو كانهما قبتين (قيل أوريقتين) فينفسخ أيضاً لعدم سي زوج الاسترقاق فكان حدوث الرق والاصح النسخ سواء أسبأ أم أحدهما سواء أسبأ أو أحدهما أم لا لان الرق موجود دائماً لا يقل من شخص الى آخره لا يؤثر كاليك (واذا أرق) الحربي (وعلمه دين) لاسلم أو ذى أو معاهد أو مستأمن (لم يسقط) لان له ممة أو حري سقط لا يورق وله دين صلى حري وألحق به هنا المعاهد والمستأمن والفرق انه وان كان غير مسلم لم يملك الاحكام كما في السرعة لكن تأمينه اقتضى انه يطالب بحقه مطلقاً ولا يطالب بما عليه حري وفيه نظر والوجه عدم الفرق بخلافه في ذي أو مسلم بل يبيح بغيره بل يبيح ما يعقل على ما عليه سيد

والغنى كمال آتفا (قول المتن وإذا سي زوجان) أي معا اه معنى (قول المتن أو أحدهما) أي يورق بان كان الزوجاً وجملة الزوج غير كامل أو كلاً أو أرق اه سم (قول المتن انفسخ النكاح) أي سواء كان ذلك قبل الفسول أم بعده اه معنى (قوله وان كان الزوج) أي قوله ثم في النهاية الاقوة بنا على العتد السابق وقوله وفيه نظر والوجه عدم الفرق (قوله وان كان الزوج مسلماً) غاية أي بان أسلم بعد الاسر أو قبله اه عش هناء على معتمد النهاية والغنى وأما على معتمد الشرح والرخص وشيخ الاسلام فينبغي أن يقال ولو كان اسلاً أهلباً (قوله بنا على العتد السابق) عبارة الغنى ومحل الانفساخ في سي الزوجة اذا كان الزوج كافراً فان كان مسلماً بنى على الخلاف المتقدم هل نسي أولاً اه (قوله ما أنهم) أي أصعبه صلى الله عليه وسلم الغانين (قوله فم الله تعالى المتزوجات والمستأمنات) فدل على ارتفاع النكاح والامان حالان اه معنى (قوله ومحل في سي زوج الخ) أي وحده مستأناً وحراً ولا ينفى ركنه بغيره بالغنى ومحل الانفساخ في سي الزوج اذا كان صغيراً أو مجنوناً أو كلاً أو اختار الامام الخ (قوله أو مكلف) الاول كامل الخروج الزريق (قوله وخرج بغير من الخ) لا ينفى ما في التعبير بالخروج المقضي بالمعاشقة الحكم وليس كذلك عبارة الغنى تأنيهاً أي التبيين التقيد بكونهما حريين يقتضي عدم الانفساخ فيما إذا كان أحدهما حراً والآخر عرقاً وما داموا قلاً كانت حرة وهو رقيق سيبت وحدهما أو معاً انفسخ إذا كان الحكم في عكسه كذلك ان كان الزوج غير مكلف أو مكلفاً وأرته الامام اه (قوله وأرته الامام الخ) هلالا ورق أي بان كان غير مكلفاً وأرته الامام اذا كان الخ وحاصل المسئلة أنه حيث حدث رق أحدهما انفسخ النكاح اه سم (قوله فهما) أي بينهما ما في الحر وحده (قوله بخلافه ما لوسي الخ) أي في المفهوم تفصيل اه سم (قوله الزريق وحده) أي وألحر الكامل وحده ولم يرقه الامام اه سم (قول المتن وإذا أرق) كذا في نسخ الشرح بالغنى وحده الف والذال وفي النهاية والغنى بعدها أثنان (قوله وألحر في سقط لعدم احقرامه معنى وأسس (قوله كالزريق الخ) أي فانه يسقط اه عش (قوله وألحق به الخ) أي بالحري في السقوط اه عش (قوله المعاهد الخ) الخلق المعاهد في شرح الروض اه سم (قوله والفرق) أي بين ما هنا حيث ألحق فيه المعاهد والمستأمن بالحري وما هنا حيث ألحق فيه ما لا ي (قوله انه وان كان) أي المعاهد أو المستأمن سم وعش وقال السيد عرقه انه ينبغي أنهما اه (قوله باسمه) أي المعاهد أو المستأمن وكذا الغنم في قوله أنه يطالب الخ (قوله بطالب) بينه الفاضل (قوله مطلقاً) أي على حري أو غيره (قوله ولا يطالب) بينه المفعول (قوله وفيه نظر) أي في الاخلاق والفرق (قوله والوجه عدم الفرق) خلافاً لما به ووقفاً للمعنى والاسي على وجه ما لو كان الدين حري على غير حري يورق من الدين لم يسقط بل يوقف فلن يثق فله وان ماتت بغيره اه (قوله بخلافه في ذي الخ) أي فلا يسقط اه عش (قوله على ذي) أي أو معاهد ومستأمن لما آتفا (قوله وفيه نظر الخ) وقفاً لنهاية والغنى عبارة الاول وفي كل من القيس والمقيس عليه نظر لنظير والفرق الخ (قوله وفيه نظر الخ) الظاهر أن النظر في مطالبة

لتلوه والفرق بين العين بصر فسلم ما ذكر فيها وما في الفعلة انما ان تلتها على السيد الذي فلا وجه للتقيد بالعين أو بعدم ملكه فلا وجه  
لمطالبة والذي يصح في أعيانها ان السيد لا يملكها ولا يملكها من قبله (روى) لا يستقر ملكه بل القياس انها ملك

لبيت المال كالمال الشائع  
وأما منه فقتضت تزويلهم  
ما في الذم مستقلة أعصاب  
الاموال في نحو الزكاة والخراج  
وغيرهما الله مثلها هنا أيضا  
نعم يتردد النظر فيما اذا عتق  
ولو باخذها الامام هل  
يكون أحق به حال الزوال  
انما كان لاسل دوام الزن  
وقد بان خلافه وألا حقه  
فهو حال الزن بمقتضى الموت  
في بعض الاحكام فيقتل به  
لبيت المال مستقرا كل  
يحتجب أثر ما ينهم سر حوائ  
الانوار بالله لو أقر بعين أو  
دين لم يجرى ثم استوفى لم يكن  
المقر به لسيد وهو سر  
فبما ذكره وألا ذكر  
ثم عقيدته ووقفه  
عقده وان مات غنا فهو فيه  
فان قلت كيف يتصور  
مطالبة السيد على القول  
به ولو اهلك جعه لانه  
غنمه غنمه قلت يتصور  
ملكه ملكه بان يسمي  
كل ما يملكه كان الدين الساسي  
مقتضى بناء على ان ملك  
من غيره وله حقه من سقط  
وفيه تناقض الشقين وعلى  
السقوط فيما يخص بالساسي  
دون ما يقابل الخس لانه  
ملك لغيره واذ لم يسقط  
(فقتضى من ماله ان غنم  
يعرفه فانه) فتدعيه على  
الغنم كالوصية وان حكم  
بزوال ملكه بالرق يقتضي

السيد وما لم يبق الفعلة كالودائع فبصر به حتى في الرض وغيره اه سم (قوله انظر والفرق الخ)  
وهو انما في الفعلة ليس متعين شي يطالبه السيد فهو معرض للسقوط بخلاف الودعة اه ع (قوله  
فيها) اي العين (قوله للتقيد بالعتق) كان المراد بعدم العتق اه سم (قوله أو بعدم الخ) سلف على  
ملك السيد الخ (قوله في أعيانها) أي كودائعها اه معنى (قوله انه) أي الدين (قوله لملكها)  
أي مثل أعيان الاموال أي فلا يملكها السيد ولا يطالبه (قوله هنا) أي فعمله ونزوله دين على ذي الخ  
(قوله أيضا) أي يملكه الخ (قوله هل يكون أحق جم الخ) اعتمدته النهاية والنفس (قوله  
لاسل دوام الخ) الاضافة لسان (قوله في بعض الاحكام) كقطع النكاح (قوله استقرن) أي الحربي  
(قوله فبما ذكره) كونه أولاد اجداد كعدم ملك السيد وعدم مطالبته بكونه احقرز باولا عايشين  
انهم ملك لبيت المال وما عرف على ذلك من التردد فيما اذا عتق قبل اخذ الامام فليشأمل اه سم (قوله  
وذكرت ثم) أي في باب الاقرار (قوله عقيدتك) أي ما سر حوائه من أنه لو أقر بعين الخ أي عقيدته  
(قوله انه ووقف الخ) هذا الذي ذكرتم عقيدته كرمه عقيدته كرمه شيخ الاسلام هنا وهو سر في عدم ملك السيد  
ومطالبته اه سم وذكره المصنف هنا أيضا صريح في عدم مطالبته ببيت المال وانه لو اخذها الامام  
ثم عتق استرد هاهنا (قوله على التزل الخ) أي المرحوم (قوله بها) أي بمطالبة السيد (قوله لانه) أي  
الرفق اه سم (قوله ولو كان الدين) الى قوله ولم يمنع من الغنى والغنى ولو استأخر في النهاية الا قوله ولم  
يمنع بالثمن (قوله فيما يخص بالساسي) وهو ما يقابل الاربعة أخماس (قوله لانه ملك لغيره) فلو كان  
الساسي بخمس اسقط الجميع لانه ملك جمعه اه سم (قوله واذ لم يسقط) أي من غير الحربي وهل عمل الدين  
المزجل بالرق فيموجوات أعصمها أنه عمل لانه يشبه الموت من حيث انه يزيل الملك ويقطع النكاح اه معنى  
(قوله للمتن ماله) هل المراد به ما يشعل وينسحق بسقطه اه سم والظاهر ان (قوله تقتدي به) أي  
الدين (قوله كالوصية) أي كما يقسم الدين على الوصية اه معنى (قوله الى عتقه) أي وساراه معنى (قوله واما  
اذا عتق) أي ماله وقوله قبل ارقائه أو معه أي يقبضه لئلا يفتن البائن أو المدين وأهل الغنمية في ذلك فيبقى  
تصدق البائن أو المدين لان عدم الغنمية قبل ارقائه هو الاصل اه ع (قوله لان الغنمين ملكوه) أي  
ان قلنا انك الغنمية بالحضرة وقوله أو تعلق أي ينال على أتم انما ملك بالقسمته هو الرافعة اه ع وكلام  
الغنى والاسنى صريح في أن الاول في القليلة والثاني في المعينة هو الظاهر (قوله بعينه) أي بعين المال وسق  
صاحب الدين كان في الغنمة اه معنى (قوله المقتضى ولو اقتضى الخ) عبارة المنهج ولو كان لم يجرى على مثله دين  
معاوضة ثم عصم أحدهما باسلام أو امان مع الآخر أو دونه لم يسقط وخرج بالمعولوشدين الاتلاف ونحوه

واما البقاع الفعلة كالودائع فبصر به حتى في الرض وغيره (قوله للتقيد بالعتق) كان المراد بعدم  
العتق (قوله فبما ذكره) كونه أولاد اجداد كعدم ملك السيد وعدم مطالبته بكونه احقرز باولا  
عايشين من انهم ملك لبيت المال وما عرف على ذلك من التردد فيما اذا عتق قبل اخذ الامام فليشأمل اه سم (قوله  
وذكرت ثم عقيدتك الخ) هذا الذي ذكرتم عقيدته كرمه عقيدته كرمه شيخ الاسلام هنا فانه عقيدته في الرض فان  
استقرزوه دين على مسلم أو ذي دين يسقط كونه دينه فالعاصف وقبض عتق فله وانما عتق قاقا وانتهى  
وهو سر في عدم ملك السيد ومطالبته (قوله لانه) أي الرقيق (قوله ولو كان الدين الساسي سقطا) كاره  
في الرض من يادنه (قوله يناله على ان ملك من غير الخ) ويمكن الفرق فليشأمل (قوله لانه ملك لغيره)  
فلو كان الساسي بخمس اسقط الجميع لانه ملك جمعه (قوله فقتضى من ماله) هل المراد به ما يشعل وينسحق بسقطه  
لم يسقط (قوله ولو اقتضى حربي من حربي الخ) عبارة المنهج ولو كان لم يجرى على مثله دين معلومة ثم عصم  
أحدهما باسلام أو امان مع الآخر أو دونه لم يسقط انتهى قال في شرحه وكالمر في مع مثله انما عصم

دين المرشون حكمه والملك بالردة اما اذا لم يكن له مال فيبقى في خدمته على عتقه واما اذا غنم قبل ارقائه أو معه فلا يقتضي مثله لان الغنمين ملكوه  
أو تعلق بهم فيقتضيان أقوى (ولو اقتضى حربي من حربي)

أَوْفِرْهُ (أَوْشِرْهُ) مِنْ  
شَيْءٍ أَوْ كُنْ لَهُ عِلْدِينَ  
مُؤَاوِضَيْنِ ذَلِكَ (تَمِ اسْمًا)  
أَوْ أَحَدَهُمَا (أَوْبِدْ) أَوْ  
أَنَّهُمَا (خِرْ) أَوْ أَمَامًا  
مَعَاوِضَ بِلَاوَمٍ مُتَعَمِّدَةٍ  
رَحْمًا حِرْيَانٍ فَاسِدَا  
الاسْتِيلَا عَلَيْهِ (دَامَ الْحَقُّ)  
الَّذِي يَصْحُ طَلَلُ التَّوَامَةِ  
بَعْدَهُ مَجْمُوعٌ تَعْلَافٍ تَعْوِجُ  
وَتَعْوِجُ (وَلَوْ لَاحِظٌ) حِرْيِ  
(عَلِيٍّ) أَوْ الْحَرِ بِشَيْءٍ أَوْ  
غَضَبٍ يَمْنَعُ مَالًا غَرَابَةً  
(فَاسِلًا) أَوْ أَسْلَمَ الْمُتَلَفُ فَلَا  
مُضَافٍ فِي الْأَمْعِ لِأَنَّهُ  
يَلْتَمِزُ شَيْئًا بَعْدَ حَتَّى يَسْتَعْمَلَ  
حُكْمَهُ وَلَوْ أَنَّ الْحَرِ بِأَرْثَلٍ  
بِالْمَلِكِ أَوْ لَمْ يَمْنَعْ فَوَلَّى  
مَالًا غَرِبَ يَوْسُفًا أَوْ حُرْمَلًا  
مَالُ الْحَرِ بِأَوْفَرِهِ مَن تَبَيَّنَ  
بِرْقَهُ وَفَقَرُهُ بِأَوْفَرِهِ أَوْ  
سَبْعًا وَتَوَقَّعَهُ أَوْ زَوْجَهُ  
مَلِكُهُ وَكَذَا بَعْضُهُ يَفْتَقِرُ  
عَلَيْهِ (الْمَالُ) أَوْ الْإِنْخِصَاصُ  
(الْمَأْخُذُ) أَيْ الَّذِي أَتَدَّ  
سَلْبُونُ (مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ)  
وَلَيْسَ لِمِ الْوَالِدِ زَوْجٌ لِمَلِكَةٍ  
بِأَخْذِهِمْ لَهَا تَمْتَنُ عَلَى مَنْ  
وَصَلَ بِالْخَطِّ بِشَرِّ أَرْجَدِهِ  
(عَمْرًا) لِهَمٍّ سَلْوَةٍ أَوْ  
جَاوِزَةٍ (عَنِيْمَةٍ) كَلِمٌ  
مُسَوِّطَةٌ بِأَهْوَأَ عَالِدِهَا  
تَوَلَّتْ تَقْوَهُ (وَكَذَا مَا أَتَدَّ  
وَاحِدٌ) سَلْمٌ (أَوْ جَمْعٌ)  
سَلْمُونٌ (مِنْ ذَا الْحَرْبِ)  
أَوْ مِنْ أَهْلِهَا وَلَوْ بِلَا حَدَثٍ  
لَأَمَانَ لَهُمْ (سَرَقَةً) أَوْ  
إِنْخِلَاصًا أَوْ سَوَامًا

كأنفسهم يسقطوا والحرابي مع مثله إذا عصم أحدهما الحر في بيع العصوم إذا عصم الحر في حكمي المعاضد وتلا اتفاقية انتهت أ س م أي يسقطا في التناز دون الأول (قوله وأو غيره) من مسلم أودى أو أهداه أو استأمن (قوله وأو غيره) أي مالا أه مغي (قوله ودن معاوضة غير ذلك) كعقصة صدق أه نهاية (قوله ولم يتعصبه) أي المدون من الدين وأداته (قوله وأو غيرهما) يخرج مالا كان أحدهما غير حر وفيه نظر إذا كان ذلك التغير هو المتعصب فلهذا الاستدلال عليه الآن يقال غير الحر في الإسلام الجميع كالنفس أه سم وقوله غير الحر أي المسلم بخلاف الذي يوصوه فليس له الجميع (قوله بدل الخ) حال من فاعل يتعصب (قوله الذي صرح) أي القوة أو فهو حر في النفس (قوله لا التزام الخ) أقوم أنا ما قرضه المسلم أو الذي من الحر في يسقط المطالبة وإن لم يسلم لالتزامه بعد أه ع س أي سلم يتعصب المسلم والذي منه قام لا الاستدلال عليه كمرعن سم أنفا (قوله بخلاف حر وشتر بر) أي ويصونها مما يصح عليه أه مغي (قوله التزوا أو تلف عليه الخ) قال في الكنز يعني كان عليه دين تلافى ويصوه كالغصب أه أه سم وقدم منه عن المنهج (قوله حر) أي أوفير كمرعن المنهج (قوله المنف خا) أوفيا الجزية أه مغي أو قبلها التملك أو حصل لهما أو لغيرهما أمان كمرعن المنهج (قوله أو أسلم التلف الخ) فشرح الرض أي والمنهج وكألاهما إسلام أحدهما أو تقبلا لاسل بإسلام التلف لبيان محل الخلاف أه سم (قوله التملك) أي أو الغصب أه مغي (قوله مسلم) أودى أه مغي أي أو معاهدا أو استأمن (قوله ما لم يجر) أي كدله (قوله لم تبطل) أي لا يجوز فكأنه استند على ما لا خلاف من أن الأموال لا تملك كالأموال بموتها بالذبح كإيمان الأموال أه مغي (قوله برة) أي أو بغيره أه مغي (قوله لمك) قال في شرح الرض وأن كان المهور كاملا فالإمام لم يعتبروا في القهر قصدا للمك وعنى لا يمتنع فقد يكون القهر لا يستلزم أوفير ولا يبرأ من تنهيه سم وفي الرض مع شرحه أي يبرأ بطل الدين في الأولى والرق في الثانية النكاح في الثالثة أه (قوله وكذا بعضه) أي من أصله وقصره (قوله أو الاختصاص) أي القوة بخلاف الخ جمعي النهاية لا قوله ومن ثم إن كان كل وقوله ثم إلى ويظهر (قوله الذي أخذها المسلمون) سيذكر بحرقه (قوله وليس لمسلم) ينبغي ولا الذي أه سم إلى ينبغي أن الراد بالمسلم غير الحر في يشمل المعاهد والمسلمين أيضا (قوله والوا) أي مان كان أسلم زيلك أه مغي كالمسلمة أه ع س (قوله رداله) ومن هذا ما وقع السؤال عن من أن جماعة من أهل الحرب استروا على مكر من المسلمين وتوجهوا إلى بلادهم فاشتراءتهم نصراني ودخل بها إلى بلاد الإسلام فصره فان أخذت منها أو أثبتت ما يستحقه من هي يرد وتسلم لأصحاب الأصل ولا مطالبة صر على مالكها بشي بقائها في ملكه أو تلفت بيد الحر في فلا ضمان عليه أه ع س (قوله وطشة الخ) بيان تلقى الضرر والتقسيم قال عليه قوله وكذا الخ (قوله المنزوك) كما أخذ واحد أو جمع من دار الحرب الخ أه مغي بدخلها بمان مغي وروض (قوله واختلاسا) كان في أصل التفتت صبه أو سوا ما به

في النهاية وكتب عليه المنشي بأنه مخالف للرض والارض اه وكله لم يقف على ما وقع في التعقيد الاصلاح  
 اه سيعبر (قول المتن أو وجد كهيئة القطة) أي أو لم يؤخذ سر قتل كان هناك أي في دار الحرب مال  
 ضائع وجد كهيئة القطة فاختذه شخص بعد علمه أنه لكافر فإنه غنم على الاصح النصوص وأما المهر  
 الذي لكبري يستدل أودى أو لا يذبح عند أحدهما إذا انقل الزن أو أختصمته الأبرار فقول هو  
 في أو غنمته فوجان أو غنمته ما كآل الركني الثاني اه معنى (قوله مما ينال أنه لكافر) أي أو نهم  
 أنه لم يكفر قضية الفتن انظر مع قول المنشي لا تخاف أن تكون مسلم وصالوا بجلال أي والفتن مما  
 يعلم أنه لكافر اه رشدي (قوله في الاصح) والثاني هو أن أخذ ما سوا دعى الأمام الاتفاق عليه (تنبيه)  
 يستثنى من ذلك ما إذا كان سبب الوصول إلى القطة في دار الحرب هو أنهم منتحون فلم ينل غير قتال فأنه ما في  
 قطعها أما إذا كان يقتلهم فهو غنمة قطعاً اه معنى (قوله انحصر به) ولا يحتمس له (أي) (قوله ووجه  
 الخ) فتبين ان القصة دارنا فاعلم أن هذا أتمها لم يدخل دارنا بل أمان من انحصر به فافلا تخمس  
 فلما رجع ثم أيت قال الرض مع شرحه وعلل صبي أو امرأة أو جنون أو خنثي منهم بل إذا أخذ مسلم  
 أو أخذته لغيره من بل إذا كان المأخوذ في أهله مأخوذ بلا قتال ويزنه اه وهذا يفيد أن تلك القطة في  
 (قوله فان كان المأخوذ الخ) يرجع إلى ما بعد كذا متنا وشرها (قوله تغير الإمام فيه) هذا مرجع إلى أنه لا فرق  
 بين ما أخذ وقهره بخلاف ما وقهره في ما تقدم سم علة الرض مع شرحه أو دخلها أي بل إذا رجع  
 سر في أخذ مسلم فغنمة لأن أخذ من تغير الإمام فيه فان لم يفرقه كان الجنس لاهله والباقي لمن أخذه  
 بخلاف الضالة لغيره اه (قوله أما إذا أخذ في الخ) أي سواء كان معناه أو وحده دخل بلادهم بمان أو غيره  
 ع و في التعميم الثاني وقف ظاهر اجمع (قوله كذلك) يدخل فيه السرقة كذلك كوفي باب القسط ما قد  
 يخالف ذلك فهم بأنه قال في قول المناهج ولو ساء في الخ وخرج بسباده في جيشنا فهو سرقة فان قلنا ملكه  
 كذا فكذلك أو غنمته وهو الاصح فهو مسلم لأن بعض المسلمين إلا أن يفرق بين ما هو مال في الحال وما  
 يصير مالا إلا أخذ فليس هو لغير اجمع اه سم وعبره هناك بعد كلام وقد أوردت على هر لم ي  
 سي القتي بل لو كره ومسر وقصبة كآل أو ما سمع مع أن كلاسيلا فقهر في ما قبل علم بضع اه (قوله)  
 فانه لمول الخ) لو كان المأخوذ ذكراً كلاً هل يرق اه سم (أقول) ظاهره نعم (قوله ثم) أي في دار  
 الحرب (قوله) ويظهر أن مكان كونه في الخ هل وإن كان قاطنهم مان صحت له الزمة بدار الحرب  
 سم (أقول) ظاهر الخلاف نعم (قوله سنة) إلى الفرع في المتن (قوله فدونها) أي كان كغيره من غير محسوب  
 ما يليق به اه نهاية (قوله خلافاً لوجه البقي الخ) عبارة المتن واعتماد البقي ما قاله الإمام ونقله من  
 نص الإمام في سبب الرواية وقال انه يخرج عن قاعدة القطة فتستثنى هذه من الملاقى تعرف القطة سنة في غير  
 الحسب وقال الأذري الظاهر عدم الفرق بين هذه وبين لقطتها إذا لام في التعريف اه وهذا هو الظاهر  
 اه (قوله كثر اختلاف الناس) إلى المتن في النهاية الاقوله لجواز اعتدال الختم (قوله أن من لم يعلم الخ) بيناه  
 الفاضل أو القول وظاهره وإن ظن كونه منها (قوله البائنه) أي مثلاً (قوله فانه) أي من أسمره في أو  
 ذي (قوله وهذا كبير الخ) أي كون أسره البائنه أو لأحره ياباً أو ذمياً (قوله بخوسر قتل الخ) أي غناية قهر  
 الرض وشرحه كالروضان أخذ على وجه السلم ثم حجه أو هرب فوهه ولا تخمس اه فليتأمل  
 ما قاله الشارح (قوله تغير الإمام فيه) مرجع إلى أنه لا فرق بين ما أخذ وقهره بخلاف ما وقهره في ما  
 تقدم (قوله أما إذا أخذ ذي أو فسبون كذلك فانه لمول كلاً أخذ) دخل في قوله كذلك السرقة ولكن  
 ذكر في باب القسط ما قد يخالف ذلك فانه قال في قول المناهج ولو ساء في الخ وخرج بسباده في جيشنا فهو سرقة فان قلنا ملكه  
 كذا فكذلك أو غنمته وهو الاصح فهو مسلم لأن بعض المسلمين إلا أن يفرق بين ما هو مال في الحال وما  
 يصير مالا إلا أخذ فليس هو لغير اجمع اه سم وعبره هناك بعد كلام وقد أوردت على هر لم ي  
 سي القتي بل لو كره ومسر وقصبة كآل أو ما سمع مع أن كلاسيلا فقهر في ما قبل علم بضع اه (قوله)  
 فانه لمول الخ) لو كان المأخوذ ذكراً كلاً هل يرق اه سم (أقول) ظاهره نعم (قوله ثم) أي في دار  
 الحرب (قوله) ويظهر أن مكان كونه في الخ هل وإن كان قاطنهم مان صحت له الزمة بدار الحرب  
 سم (أقول) ظاهر الخلاف نعم (قوله سنة) إلى الفرع في المتن (قوله فدونها) أي كان كغيره من غير محسوب  
 ما يليق به اه نهاية (قوله خلافاً لوجه البقي الخ) عبارة المتن واعتماد البقي ما قاله الإمام ونقله من  
 نص الإمام في سبب الرواية وقال انه يخرج عن قاعدة القطة فتستثنى هذه من الملاقى تعرف القطة سنة في غير  
 الحسب وقال الأذري الظاهر عدم الفرق بين هذه وبين لقطتها إذا لام في التعريف اه وهذا هو الظاهر  
 اه (قوله كثر اختلاف الناس) إلى المتن في النهاية الاقوله لجواز اعتدال الختم (قوله أن من لم يعلم الخ) بيناه  
 الفاضل أو القول وظاهره وإن ظن كونه منها (قوله البائنه) أي مثلاً (قوله فانه) أي من أسمره في أو  
 ذي (قوله وهذا كبير الخ) أي كون أسره البائنه أو لأحره ياباً أو ذمياً (قوله بخوسر قتل الخ) أي غناية قهر  
 الرض وشرحه كالروضان أخذ على وجه السلم ثم حجه أو هرب فوهه ولا تخمس اه فليتأمل  
 ما قاله الشارح (قوله تغير الإمام فيه) مرجع إلى أنه لا فرق بين ما أخذ وقهره بخلاف ما وقهره في ما  
 تقدم (قوله أما إذا أخذ ذي أو فسبون كذلك فانه لمول كلاً أخذ) دخل في قوله كذلك السرقة ولكن  
 ذكر في باب القسط ما قد يخالف ذلك فانه قال في قول المناهج ولو ساء في الخ وخرج بسباده في جيشنا فهو سرقة فان قلنا ملكه  
 كذا فكذلك أو غنمته وهو الاصح فهو مسلم لأن بعض المسلمين إلا أن يفرق بين ما هو مال في الحال وما  
 يصير مالا إلا أخذ فليس هو لغير اجمع اه سم وعبره هناك بعد كلام وقد أوردت على هر لم ي  
 سي القتي بل لو كره ومسر وقصبة كآل أو ما سمع مع أن كلاسيلا فقهر في ما قبل علم بضع اه (قوله)  
 فانه لمول الخ) لو كان المأخوذ ذكراً كلاً هل يرق اه سم (أقول) ظاهره نعم (قوله ثم) أي في دار  
 الحرب (قوله) ويظهر أن مكان كونه في الخ هل وإن كان قاطنهم مان صحت له الزمة بدار الحرب  
 سم (أقول) ظاهر الخلاف نعم (قوله سنة) إلى الفرع في المتن (قوله فدونها) أي كان كغيره من غير محسوب  
 ما يليق به اه نهاية (قوله خلافاً لوجه البقي الخ) عبارة المتن واعتماد البقي ما قاله الإمام ونقله من  
 نص الإمام في سبب الرواية وقال انه يخرج عن قاعدة القطة فتستثنى هذه من الملاقى تعرف القطة سنة في غير  
 الحسب وقال الأذري الظاهر عدم الفرق بين هذه وبين لقطتها إذا لام في التعريف اه وهذا هو الظاهر

(أوجد كهيئة القطة)  
 مما ينال أنه لكافر فاحذر  
 لكل غنمة غنمة أيضاً  
 (في الاصح) لأن قهره  
 بنفسه فاقم مقام القتال  
 ومن ثم لو أخذ ما هم حرب  
 أو حده انحصر به ووجه  
 بأنه لما يكن فيه قهر ولم  
 يكن في معنى الغنمة فإن  
 كان المأخوذ ذكراً كلاً  
 تغير الإمام فيه أما أخذ  
 ذي أو فسبون كذلك فانه  
 لمول كلاً أخذ (فان  
 أمكن كونه) أي اللقط  
 (المسلم) ثم نأخر ومقاتل مثلاً  
 ويظهر أن كان كونه لذي  
 كذلك (وجب نفي فيه)  
 استعمال بكن حقيراً فدونها  
 كلقطتها والاسلام خلافاً لما  
 وجه البقي أنه يكفي بلوغ  
 التعريف إلى من ثم من  
 المسلمين وبعدها تعرف  
 يكون غنمة (فرع)  
 كثر اختلاف الناس والفقهم  
 في السراي والأقوال ما هو بين  
 وحاصل معتدلهما  
 فهم أن من لم يعلم كونه من  
 فغنمته تقسم على شراؤه  
 وسائر التصرف فيه لا احتمال  
 أن أسره البائنه أو لأحره  
 أودى فانه لا تخمس عليه  
 وهذا كثير لا أدركه فان تحقق  
 أن أخذ مسلم بخوسر  
 أو اختلاس لم يجز شراؤه

الاعلى الضعيف انه لا يتضمن عليه قول جمع متقسين تظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطه السراوى المحلوبة من الزوم والهند والتركة الآن ينصب من يقسم الغنم ولا حيف يتعين له على ما علم أن الغنم المملوكة وأنه لم يسبق من أممهم قبل الاغتنام من أخذها فهو لجوارحه عند الأئمة الثلاثة (٢٥١) وفي قول الشافعي بل زعم الناج الغزاري أنه لا يلزم الأمام قبضة الغنم ولا تخميسها وإن لم يحرم

بعض الغنمين لكن رده المصنف وغيره بأنه مخالف للاجتماع وطريق من وقع بيده غنمة لم يقصص ردها أسبق علم ولا فلقاضي كالمال الضائع أي الذي لم يقع الياس من صاحبه ولا كان ملك بيت المال فلم يله فيبقى الظفر على المخذ ومن كان المخذ سدي كما أن من وصله شيء يستحق حله أو أخذوا من ظلم الباقون ثم الورع على يد الترسى أن يشتري ثانياً من وكيل بيت المال لأن الغنم بعد التخميس والياس من معرفة مالها فتكون ملكا لبيت المال (والغنائم) ولو اضاعوا بفراذيل الامام سوا من سهم أو رزخ إلا الذي كما اعتدله البلقنى (التبسط) أي التوسع (في الغنمة) قبيل القصة واختيار التملك على سبيل الإباحة لا المالك فهو مقصور على انتفاعه كالضف لا يتصرف فيما قدم اليه لا بالكلية أنه لا يفتيقه من التبسط واقرضه بعتله منه بل يبيع المعلوم بثلثه ولا يابسه لأنه ليس ببيعاً حقيقياً وانما هو كتناول الضيفان لقمة بلقمتين فأكثر ومطابته بذلك من

بنفسه كأخذ لقطه (قوله الاعلى الضعيف الخ) أي مقابل الاصغر في المتن (قوله يتعين حله) أي قول ذلك الجاع (قوله على ما علم) الأول من (قوله من أخذ شيئاً فهو) مراد اللفظ فاعلم لم يسبق (قوله لجوارحه) أي القول المذكور واختصاص كل بما أخذ به ذلك القول عند الأئمة الخ اه رشيدى (قوله وه) أي الامام (قوله من وقع بيده غنمة الخ) أي به دية أو شره أو غيرهما (قوله لم يقصص) أي لم يعلم أنها لم تقصص أخذاً من أول كلامه (قوله المستحق علم) أي أن علم من بيده الغنمة استحقاقه بها (قوله ولا الخ) أي وإن لم يعلم من بيده الغنمة مستحقها فغيرها لقاضي العدل (قوله أي الذي الخ) تقيد للمال الضائع (قوله والام) أي وإن آيس من معرفتها حب المال الضائع (قوله من وصله شيء) أي من بيت المال بأى طريق كان (قوله ودان ظلم الباقون) أي من المستحقين (قوله من الخ) استدراك على قوله وما سئل معتمد ههنا الخ (قوله الورع على يد الترسى) ظاهر وهو لو كان من المستحقين لما بيت المال (قوله ان يشتري ثانياً) أي من ثمن غير الذي اشتريه أولاً بشرط أن يكون ثمن مثله اه عش (قوله فتكون ملكا لبيت المال) أي ككل ما آيس من معرفتها كهاه رشيدى (قوله ولو اغتلبه) أي قوله وتنازع البلقنى في البها بتألفه الا الذي في المتن وقوله واه البخارى (قوله ولو اغتلبه) أخذ من قول المصنف الا في الصعيص انه لا يخص الجوارح اه عش (قوله وبغيره) أي الامام (قوله في قول المتن وعطفي المغنى) الا قوله الا الذي في المتن (قوله سوا من سهم أو رزخ) هذا التعميم قصد به التقييد فخرج به من لاسهمه ولا رزخ كالذي استأجره أو الماسح أو السائل أو يعلق به بكلمة الدواب فليس لهم التبسط اه عش (قوله الا الذي الخ) خلافاً لانه في المغنى (قوله فهو مقصور على انتفاعه) هل من انتفاعه طعام خدماً يحتاج اليهم لتعويضهم بالنصيب الذين حضروا وبعد الوتعة اه رشيدى أقول وقول المصنف الا في وأن لا يجوز ذلك بل نفي الجش بهادح بواحيار شامل لهم فليس ذلك منه (قوله انه) أي الغنم (قوله منه) أي من الغنم (قوله وانما هو) أي ذلك البيع (قوله كتناول الضيفان لقمة الخ) أي وهو بائر اه عش (قوله بلقمتين) أي بدلها (قوله ومطابته) أي الثاني من المقرض والبايع المدون من المقرض والمشتري (قوله بذلك) أي العوض (قوله من الغنم) أي الغنمة (قوله ما لم يدخلها دار الاسلام) أي فان دخلها سقطت المطالبة اه عش زاد المغنى وكذا الورع الطعام سقطت المطالبة (قوله ويؤخذ منه) أي من قولهم ما لم يدخلها الخ (قوله انه) أي المدون (قوله فادنه) أي الدفع (انه) أي المدان (قوله أحق به) أي بالدفع لحصوله فيه اه مغنى (قوله ولا يقبل من ملكه) الضهير الأول البايع وما بعده المقتضى من المضمومين من الكلام اه رشيدى وبعبارة عش قوله ولا يقبل أي المقرض أي لا يجوز وقوله منه أي المقرض اه والأولى إرجاع الضهير الأول لأن الشامل البايع والمقرض وما بعده المدين الشامل المقرض والمقرض (قوله والا ثم الخ) قال الزركشى وينبغي أن يقال به في قطع الدواب وهو ظاهر مغنى وأسنى (قوله ومنه) أي الزائد على حاجته (قوله كالأى كل) أي من له التبسط فوق الشبع أي غزيبه اه مغنى والمصدق في القدر هو لا أخذ ولا كل ثم يدل القرآن على خلافه لأن الأصل عدم الضمان اه عش (قوله لا وما يبيع) بيننا المفعول (قوله كزيت ومنه) وعسل وطمح وطعم الخ (قوله لا كما لم يكن ذلك مثلاً لا يبيع له كان أولى اه مغنى (قوله لا تقصطهم) من النعم الدواب الغير المحتاج إليها الحرب على ما يأتي اه عش عبوات المغنى ولحم الكلاب وإزاره ومحم لاله من الدواب

الغنم فقط ما لم يدخل دار الاسلام يؤخذ منه أنه بعد الطلب يجوز على الدفع اليمن الغنم فادنه أنه يصير أحق به ولا يقبل منه كمن لا غير المملوك لا يقابل بما لا يبيع (أخذ ما يحتاجه لا أكثر منه ولا أقل منه) كل فوق الشبع سواه أخذ القوت وما يبيع به كزيت ومنه (ولحم زعيم) لنفسه لا لغيره



(د) كل (طعام يعتاد على كمنعوما) أى على الغنوم كما يسهل لتغلب العصابة ورضي انفسهم بالذلل والرواء الخوازي ولان دار الحار بعنقته لعزة الطعام فيها خرج بالقوت وما بعد غيره كركوبه ولبوسه من ان اضطر لسلاح مقاتله أو تخوف من مقاتل عليها أخذته بالأرجحة ثم رده وبعومها ما ينسد الاحتياج اليه كسكره وفانيودوا فلا يخذل شيئا من ذلك فان احتاجت في القيمة أو بحسب من يسهل (وعلف) مضطرا شرح رفع الام وشرح بسكونهم فاعطى الاول هو معطوف على القوت وتبينوا ما بعده أحواله منه بتقدير (روى) الوصفية وعلى الثاني معطوف على أخذ

وتبينوا ما بعده معومه (الفراب) التي يحتاجها الحرب والجلوان تعقدت دون ان يتوتعوها (تينا) وشعرا ونحوهما) كقول لان الحاجة تيسر التوتة نفسه (وذبح) حيوان (ما كول اللحم) أى لا كل ما يقصد كمنع ولوغير لحم ككرش وشعم وجد وان تيسر سوق الحاجة اليه ايضا ثم ينفق في خيل لربها يحتاج اليها ما منع ذبحها بدون اضطرار لان من شاة انصاعا فأنزع البقيس في ذبح الما كول بان قضيت بها الخوازي منه وهو أصاب الناس الجوع فاصبنا بالاروغنا وكان جلي انه عليه وسلم في أخريات الناس فصاروا ذبحوا ونسبوا القدر فامر على الله عليه وسلم بالقدر فاكثرت قسم فعمل عشرين الفم بيعه ورد بان هذه واقعة فطعة بحسبهم انهم ذبحوا زائد على الحاجة فأنهم صلى الله عليه وسلم بذلك ويدل له قول الراوي على ما ذبحوا وحديثه فلا دليل فيها ويجب رد حله الذي لا يؤكل معه

وانما يجوز ذلك لال كاه (قول المتن وكل طعام يعتاد) أى لا ذى معنى ومنه (قوله) أى على الغنوم (الح) يمكن أن يرجع على قول المصنف عومها بانه نومه انه غير وهو فاعدموا كان غير مفرد أو ونسبة قتاله اه سم عبارة عش أى فهو مضطرب عثا فاض اه (قوله ولان دار الحرب) قال الامام ولو وجد في دارهم سوا قوتهم الشرايع لا يتسبأ ايضا لما قال دارهم في السفر في النقص وقضيت انالوا جاهدناهم في دارنا متنع التيسر ويحبسهم كما لا يخفى على محل لا يفر في الطعام اه معنى وفي النهاية ما وقع (قوله ثم ان اضطر لسلاح الخ) وان احتاج الى اللبوس لم يردوا في السبل الامام له اما بالارجة مدنا الحاجة ثم رده الى المتن أو بحسبه ملحق من معهم في موضع شرحه (قوله ثم رده) فان تلف فلا قرينة انه لا يفتن من كان التفتل له لقتال اه عث (قوله او بحسبه) بانه يترك كل القتال اه عث (قوله فليال الاول) أى فغ اللام (قوله بتقدير الوصفية) كان مقصودا منها جوامد فتقول بالمشقة كان يجعل التقدير مسمى تين الخ اه سم عبارة عث أى ينه على انه متى وقع الحال جامدا اول يمشق قاله الاشوري وفيه تكلفوا الا هذا ونحوه لا يحتاج الى تأويل اه عبارة كافيه بان المحتاج مع شرحه للفاضل الجاني وكل ما يدل على هيئة أى مقصودا كان لبال المشقة أو لجلد اصم ان يقع حلا من غير ان يؤول الى الجسد بالمشق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على الجمهور حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في ناويل الجسد بالمشق اه (قوله وعلى الثاني) أى في قوله ثم في المعنى بسكون اللام (قوله التي يحتاجها الحرب) أى كالفرس (قوله أو الحبل) أى حل سلاحه ونحوه (قوله ونحوها) أى التفرج كقوله وكنز فليس له علفه لمن مال الغنمة قطعاه اه معنى (قوله وان تسير بسوق) هذه الغنمة معتبرة في غير ذبح الحيوان أيضا (قوله في خيل الحرب) أى خيل محمي القيمة للحرب بخلاف ما لا يصح له كالتكسير اه عث (قوله منع ذبحها الخ) وان ذبحها بدون اضطرار فعل الاقرب عدم الضمان وليراجع (قوله وهو) أى خبر الخوازي (قوله ورد) أى نزاع الباقين (قوله بان هذه) أى ان ضمنه خبر الخوازي (قوله فانهم) من التأنيب أى لاهم بذلك أى بالامر بما كلفه القدر (قوله ويدله قول الراوي على ما ذبحوا) في دلالة نظر اه سم (قوله فيها) أى في تلك الواقعة (قوله ويجب) الى قوله كما قاله في المعنى والى قوله المتن في الاصح في النهاية الاقوله أى الذي الى العنب وقوله وعلى الاول الى المتن (قوله فلا يجوز) أى وضمن قيمة الذبح حيا اه عث (قوله في الفاتيد) هلا زادوا السكر (قوله بان تناول الخوازي غالب) أى تجاوز تناولوا ولو كانت من الفاتيد هو كذلك كما يقتضيه بان الحفظ في الجواز كثره تناولوا على المنع بذوره فليتمأمل سدهم (قوله وذلك) فنجعل قول المصنف الصحيح الخ قوله لان ذلك الخ أى ما ذكر من الفا كونه ونحوها عث ورشيد (قوله والعنب) عطف على العسل (قوله لاجل) الى قوله كذا عبره وابه في المعنى بان عثدت له الغنمة بدار الحرب (قوله أى على الغنوم) يمكن انه يرجع على قول المصنف عومها بانه نومه انه غير وهو فاعدموا كان غير مفرد أو ونسبة قتاله وقد أوجعناه بهامش المتن (قوله بتقدير الوصفية) كان مقصودا منها جوامد فتقول بالمشقة كان يجعل التقدير مسمى تين الخ فليتمأمل (قوله ويدله قول الراوي على ما ذبحوا) في دلالة نظر

( ٣٣ - (شرواني وابن قاسم) - تابع ) عادة الى اللقم وكذا ما اتخذ منه كسقا موحدا وان أدت فيه بالصنع على قوما هذا بل ان تنص بها أو استعمله لزمه النص الآخر اما اذا جعله لأجل حله الذي لا يؤكل فلا يجوز وان احتاجه لنحوه فمدا (والصحيح) جواز الفا كمنع وطها وباسها والخوازي يظنه صاحب المذهب وظاهره أنه لا فرق بين ما من السكر وغيره لكن ينافي معارفي الفقيه الذي عسل السكر السعي بالمرسل كما نرى في بالان يفرق بان تناول الخوازي غالب والقاتيد يأكله الوقت وذلك لان ذلك قد يحتاج الى الاستباهة طباوعة صرح ان العصابة كانوا يخذلون السبل أى الذي من اللحم اذ هو الراد منه حيث أطلق والعنب (والصحيح انه لا يجب فيه الذبح)

لأجل نعوذ به ولا تعب فيه الطعام (و) الصريح (أنه لا يختص الجوز بمحتاج إلى طعام وغلف) بفتح اللام بل يجوز أخذنا بمحتاج الصنع ماله وصوله إلى الإسلام وإن كان معطو ر ودلار حصة ذلك من غير تفصيل ثم إن قل الطعام وازدجوا عليه آثار الامام به ذوى الحاشية له اثر ودلسافة بين يديه كذا عبر وابه وظاهر ماله لا يترد ذلكا خلفه في وجوه معتنا إلى دارنا والى بقية من ذلك أيضا وان التعبير بذلك غير مقصود أو الغالب (و) الصريح (أنه لا يجوز ذلكا لمن لحق الجيش بعد الحرب والحاجة) لأنه أجنبت عنهم كغير الضيف المضيف وقضية عبارة كاشه والروضة يجوز أن يملح حتى بعد الحرب (٢٥٨) وقبل الحيازة أو معها وقضية العزير وقية حاوى أنه لا يستحق وعلى الاول يفرق بينه وبين

عدم استحقاقه للفتنة بات التيسر أمر تافه فيجوز فيه ما لم يساخ فيها ثم رأيت شيئا فارق بذلك (و) الصريح (أن من رجع إلى دار الاسلام) ووجد حاشيته بلا غزوة وهي ماني فبقتلوا وان سكنها أهل ذمة أو عهد (ووجهه يقتضيه مسوده الى المفتي) أي محصل اجتماع الغنائم قبل قسمتها في الصحاح أن المفتي يأتي بمعنى الفتنة وتعمير داره منها لانها المال المغنوم فاضع صنيع من قسمه والمحل ومن قسمه بالمال وذلك لتعلق حق الجنب به وقدر الك الحاشية اليه اما بعد قسمتها فيرد للامام ليقسمه ان أمكن والارده للمصالح (وموضع التيسر طهارهم) أي الحريين لانهم باحل العزة أي من شأنه ذلك فلا ينافي حله ولومع وجودهم في البيع فاذا رجسوا المارنا وعشكونا من الشراء أمسكوا وخرج يداهم دارنا لكن اعتمد البلقي قول القاضي لو كان الجهاد بدراؤا ولم

(قوله لا لأجل نعوذ به) خرج به ما لو دعيه للاحتياج لجلده فقبضه منه أه عش أي كسر (قوله آثار الامام) أي وجوب ما به عش (قوله ذوى الحاشية) وعليه قلاؤ أخذ غزوى الحاشية قلاؤا لأنه لا يقصده مود به أه عش (قوله لاسافة بين يديه الخ) قد يقال ما بين يديه ما يقطع في المستقبل فيشمل ما خلفه سم وهو كذلك سيدع ورشدي (قوله في رجوعهم) أي من سفره (قول المتن ذلك) أي التيسر المذكور أه معنى (قوله لأنه أجنبت) إلى قوله وعلى الاول في المفتي (قوله وقضية العزير) وقية حاوى الخ وهو المعتمد في بابة ومعنى (قوله وعلى الاول) أي الجوان (قوله سنة) أي بن استحقاقه للتيسر (قوله فيها) أي الغنمة (قوله ووجد حاشيته الخ) مفهومة أنه إذا لم يجد حاشيته يلزمه الرد أه سم (قوله وهي) إلى المتن في المفتي (قول المتن يلزمه ردها الخ) أي ما لم تكن تافه أه عش (قوله قبل قسمتها) متعلق يلزمه الخ وسد كغيره رزم (قوله ارادته) أي معنى الغنمة أه عش (قوله وذلك) أي لزوم الرد (قوله به) أي بالاني مما يتسببه (قوله فيرد) أي الباقي (قوله أن أمكن) أي قسمته بان كان كثيرا أه معنى (قوله والارده للمصالح) أي حله الامام في سهم المصالح قال الامام ولا ريب ان اخراج الخس منه ممكن وانما هذا في الاربعه أخماس أه معنى (قوله أي الحريين) إلى التبيين في المفتي (قوله حله) أي التيسر (قوله ولومع وجوده) أي الطعام ثم أي في دار الحريين (قوله وعشكونا من الشراء) أي بلاعة أخذنا من غير ارجع أه رشدي (قوله جاز التيسر) أي بحسب الحاجة أه معنى (قوله في غير دارهم) تكرار اخبارنا لعل الاول اسقاطا لفظية في عبارة المفتي محل الرجوع أه (قوله وهو ما يجدون فيه الطعام الخ) فلو لم يجدوا فماذا فعلوا في منع التيسر في الاصح لبقا ما عني أه معنى (قوله والوصول) مبتدأ أخبر قوله كقول الخ فلو أه رد في دارهم لا أخسر لداره وحو أهل هذنه عبارة المفتي وكدار الاسلام بلد أهلة أوعده ولا يخفى من معاملتنا أه (قوله ولم يتعمروا الخ) الجبله حاشين نعوذ ل. هذنه (قوله كمو) أي كالوصول (قوله لأن ما قد ذلك ان الوصول لدار الاسلام موجب لرد ما في الخ) لا يخفى ماني هذا الكلام لان ما يفيد ايجاب الرد يشهد مع الأخذ قطعنا اذ يلزم قطعنا من ايجاب الرد مع الأخذ ولا يشور مع ايجاب الرجوع أو الأخذ أه سم (قوله في) إلى قوله وان كان رشديا في المفتي وإلى قوله كذا. به في النهاية لا قوله أو مكاتب وقوله وان نظر الرد ورشيد وقوله وتبعهم شيئا في

(قوله والارده للمصالح) (وموضع التيسر طهارهم) أي الحريين لانهم باحل العزة أي من شأنه ذلك فلا ينافي حله ولومع وجودهم في البيع فاذا رجسوا المارنا وعشكونا من الشراء أمسكوا وخرج يداهم دارنا لكن اعتمد البلقي قول القاضي لو كان الجهاد بدراؤا ولم

يتسر شراه طعام جاز التيسر (وكذا في غير دارهم تكرار اخبارنا ما لم يصلح ان الاسلام) وهو ما يجدون فيه الطعام منهوه والغلب لا مطلق في عرانه (في الاصح) لبقا الحاجة اليه والوصول لثأر أهلة هذنه في دارهم ولم يتعمروا من مابقهم كقولهم امرانا (تنبيه) أه قوله وموضع التيسر الخ معلوم قوته وان من رجس الخ فالصريح به ابيض وقد يقال ليس معلوما من مابقهم كل وجهه بل يستفاد من هذا ما يستفاد من ذلك لان ما قد ذلك ان الوصول لدار الاسلام موجب لرد ما في الخ) لا يخفى ماني هذا الكلام لان ما يفيد ايجاب الرد يشهد مع الأخذ قطعنا اذ يلزم قطعنا من ايجاب الرد مع الأخذ ولا يشور مع ايجاب الرجوع أو الأخذ أه سم (قوله في) إلى قوله وان كان رشديا في المفتي وإلى قوله كذا. به في النهاية لا قوله أو مكاتب وقوله وان نظر الرد ورشيد وقوله وتبعهم شيئا في

ولي هو (محمود عليه) بن علي بن الاعراض عن الغنيم) بقوله أسقطت حتى منها لا وهبت مردي (٢٥٩) به التعليل (قبل القسمة) وانما يشار

منه بقوله لما صار الى وصراف (قول المتن ولو محمداً عليه) بن علي (أي وأمرض وأسكران منه سكره وقوله عن الغنيم أي حتمتها سهاكاً أو ورثها اه معنى (قوله بقوله أسقطت حتى منها) أي فلا بد لصفة الاعراض من هذا اللفظ أو نحوها مما يدل عليه فلا يسقط حقه تركه الطالب وان طال الزمن اه ع (قوله منها) أي القسمة (قوله لا وهبت الخ) عبارة عن الغنى فان قال وهبت نصيب منها الغائب وقد سدا اسقاط فذلك أو تركهم فلا لا نه مجهول اه (قوله لان به يحق للاخلاص الخ) عبارة عن الغنى والاشق لان الغرض الاعظم من الجهاد اعاده كماله تعالى والغب من الله والغنائم تابعة في أعرض عنها فقد حصدت الغرض الاعظم اه (قوله المقصود) صفة للاخلاص وقوله من الجهاد الخ بيان للاخلاص المقصود وقوله لتكون الخ متعلق بالجهاد (قوله والغنى الخ) عبارة عن الغنى وانما كان الغنى كغيره لان الاعراض بعض جهاده لا نحوه فلا يمنع منه ولان اختيار التملك كان سداً لا كسباً والغنى لا يلزم بذلك اه (قوله لا يلزمه الاكساب) أي ما لم يحصل بالدين كالمهر واضع ومع ذلك فينبغي محتمل اعراضه وان لم يلزم غايته أنه ترك التكسير وقوله لا يرجع شأني على من أشد ما كان يكسب ولو أدا الكسب اه ع (قوله وخرج بجر) أي الذي قدره الشارع (قوله القن) شمل المأذون له في التصرف سواء أأعطته البدون أو لا وسأني التفصيل في سده اه سم (قوله فلا يصح اعراضه الخ) لان الحق فيما غنمه لسببه الاعراض في نهاية ومعنى (قوله أو مكاتب الخ) جزم المنهج بإطلاق محتمل اعراضه اه سم (قوله نعم يصح الخ) عبارة عن النهاية وأما البعض فان كان يتوهم سبب سهاية فلا اعتبار بغيره وقع الاستحقاق في نوبته لا في صفة اعراضه عنه اه (قوله نعم) أي الاستحقاق ولو قال محمولو كان وضع (قوله ولا فيصم الخ) دخل في قوله ولا ما وقع في نوبته سببه فقط وما وقع في نوبته واجب منها ما لم تكن مهابة تقتضيه محتمل اعراضه فيما يخص حر يفتي الصورتين وفيه نظري في الأولى بل القياس عدم محتمل اعراضه فيها مطلقاً لانه في نوبته سببه كمتخصص الزن ويدل على ذلك قول شرح المنهج وخرج بزاد في الحر البعض في ما وقع في نوبته سببه ان كانت مهابة وفيها يقابل رده ان لم تكن انتهى اه سم وكذا يدل على ذلك عبارة النهاية للمارة آ نقول ان يمكن أن منع الدخول بان يحضر قول الشارع والابان لا يكون بينهما منوبه بقية واقفاً على النهاية يتوهم شرح المنهج (قوله وليس لسببه) الى قوله كذا عبر في القن الاقوله وتبعهم فقتلنا في سببه (قوله وان نظره) أي شيخ الاسلام في الاثنى اه معنى (قوله بينه) أي السبب حتى قتل المأذون اذا أحاط به البدون وقوله بخلاف المأذون يعني سيد المأذون فان تصرفه غيره (قوله ويريد الخ) صلب على قوة بجر (قوله فلا يصح اعراضه) لان عبارته ملغاة ولا اعراض ولي الأولين لعدم الخطأ في اعراضه للمولى عليه اه معنى (قوله بين كل الخ) أي باللوغ والاقا من الجنون أو السكر وبهذا الجرح (قوله محتمل اعراضه) أي السببه (قوله انما ذكر اه) أي الششون من عدم محتمل اعراض السببه (قوله بين على عطف) أي من أن السببه على غير ذلك لا يقتضيه فلهذا لا يستلزم حقيقة ولا يسلط على الاعراض اه معنى (قوله اما بعد القسمة الخ) بحدوث قبل القسمة في المتن (قوله وتنبؤ له) أي القسمة لفظاً كإباني (قوله لن ذكر) أي الحر الرشد اه معنى (قوله حتى كل منهم) أي الغنمين (قوله لن جرحهم) أي الغنمين نهاية ومعنى (قوله لما صار في جوار الخ) عبارة عن الغنى لان الغنى المحض

منه بقوله لما صار الى وصراف (قول المتن ولو محمداً عليه) بن علي (أي وأمرض وأسكران منه سكره وقوله عن الغنيم أي حتمتها سهاكاً أو ورثها اه معنى (قوله بقوله أسقطت حتى منها) أي فلا بد لصفة الاعراض من هذا اللفظ أو نحوها مما يدل عليه فلا يسقط حقه تركه الطالب وان طال الزمن اه ع (قوله منها) أي القسمة (قوله لا وهبت الخ) عبارة عن الغنى فان قال وهبت نصيب منها الغائب وقد سدا اسقاط فذلك أو تركهم فلا لا نه مجهول اه (قوله لان به يحق للاخلاص الخ) عبارة عن الغنى والاشق لان الغرض الاعظم من الجهاد اعاده كماله تعالى والغب من الله والغنائم تابعة في أعرض عنها فقد حصدت الغرض الاعظم اه (قوله المقصود) صفة للاخلاص وقوله من الجهاد الخ بيان للاخلاص المقصود وقوله لتكون الخ متعلق بالجهاد (قوله والغنى الخ) عبارة عن الغنى وانما كان الغنى كغيره لان الاعراض بعض جهاده لا نحوه فلا يمنع منه ولان اختيار التملك كان سداً لا كسباً والغنى لا يلزم بذلك اه (قوله لا يلزمه الاكساب) أي ما لم يحصل بالدين كالمهر واضع ومع ذلك فينبغي محتمل اعراضه وان لم يلزم غايته أنه ترك التكسير وقوله لا يرجع شأني على من أشد ما كان يكسب ولو أدا الكسب اه ع (قوله وخرج بجر) أي الذي قدره الشارع (قوله القن) شمل المأذون له في التصرف سواء أأعطته البدون أو لا وسأني التفصيل في سده اه سم (قوله فلا يصح اعراضه الخ) لان الحق فيما غنمه لسببه الاعراض في نهاية ومعنى (قوله أو مكاتب الخ) جزم المنهج بإطلاق محتمل اعراضه اه سم (قوله نعم يصح الخ) عبارة عن النهاية وأما البعض فان كان يتوهم سبب سهاية فلا اعتبار بغيره وقع الاستحقاق في نوبته لا في صفة اعراضه عنه اه (قوله نعم) أي الاستحقاق ولو قال محمولو كان وضع (قوله ولا فيصم الخ) دخل في قوله ولا ما وقع في نوبته سببه فقط وما وقع في نوبته واجب منها ما لم تكن مهابة تقتضيه محتمل اعراضه فيما يخص حر يفتي الصورتين وفيه نظري في الأولى بل القياس عدم محتمل اعراضه فيها مطلقاً لانه في نوبته سببه كمتخصص الزن ويدل على ذلك قول شرح المنهج وخرج بزاد في الحر البعض في ما وقع في نوبته سببه ان كانت مهابة وفيها يقابل رده ان لم تكن انتهى اه سم وكذا يدل على ذلك عبارة النهاية للمارة آ نقول ان يمكن أن منع الدخول بان يحضر قول الشارع والابان لا يكون بينهما منوبه بقية واقفاً على النهاية يتوهم شرح المنهج (قوله وليس لسببه) الى قوله كذا عبر في القن الاقوله وتبعهم فقتلنا في سببه (قوله وان نظره) أي شيخ الاسلام في الاثنى اه معنى (قوله بينه) أي السبب حتى قتل المأذون اذا أحاط به البدون وقوله بخلاف المأذون يعني سيد المأذون فان تصرفه غيره (قوله ويريد الخ) صلب على قوة بجر (قوله فلا يصح اعراضه) لان عبارته ملغاة ولا اعراض ولي الأولين لعدم الخطأ في اعراضه للمولى عليه اه معنى (قوله بين كل الخ) أي باللوغ والاقا من الجنون أو السكر وبهذا الجرح (قوله محتمل اعراضه) أي السببه (قوله انما ذكر اه) أي الششون من عدم محتمل اعراض السببه (قوله بين على عطف) أي من أن السببه على غير ذلك لا يقتضيه فلهذا لا يستلزم حقيقة ولا يسلط على الاعراض اه معنى (قوله اما بعد القسمة الخ) بحدوث قبل القسمة في المتن (قوله وتنبؤ له) أي القسمة لفظاً كإباني (قوله لن ذكر) أي الحر الرشد اه معنى (قوله حتى كل منهم) أي الغنمين (قوله لن جرحهم) أي الغنمين نهاية ومعنى (قوله لما صار في جوار الخ) عبارة عن الغنى لان الغنى المحض

الاربعة لان اقرأه لا يعين بصق كل منهم (و) الاصم (جواز جرحهم) لما صار في جوار اعراض بعضهم

و يصرّف مضر فاحس (و) الاصح (بعلانه من ذوى القربى) وان انحصر وافي واحد لانهم لا يستحقونه بعمل فهو كالارث مخصصهم لان بقية مستحقى الجنس جهات عامة (٢٦٠) لا يتصور فيها اعراض (و) من (سالم) لانه عاك السلب فهو (و) المازع من عن حق (كن لم ينص)

فيمر تسمية الغنيمة بقسم  
بين الباقيين وأهل الجنس  
كذا صير به غير واحد وهو  
مهم والمراد ان اعراضه  
ان كان قبل القسمة بالكية  
أخذ أهل الجنس نصيبهم  
وقسمت الاخص الاربع  
على الباقيين فغالبه الاعراض  
عادت اليهم فقل ان أهل  
الجنس لا يزيد ولا ينقص  
نصيبهم باعراض بعض  
الغائبين ولا يعدمون ما  
المختلف الاربع عنها كانت  
تقسم على خمسة مثلا  
فصار اذا كان الممرض  
واحدا تقسم على اربعة  
وبعدا فان أخذ كل حصته  
وأمر رزق حصته آخره  
فأعرض عنها ودخل على  
أهل الانحس الاربع  
لأنهم اقرروا أن أهل  
الجنس أخذوا خمس الكل  
الغنيمة المختلف الاعراض  
وعدمه فان قلنا لو أعرض  
الكل فأزاهل الجنس فلم  
لم يقسم حق الممرض  
أخماس بينهم وبين الغائبين  
توزيله منزلة خمسة أخرى  
قلت وجه ذلك بأنه باق  
من الغائبين أحد فهو  
الاحق لانه من الجنس  
مختلف ما اذا فقد الكل لانه  
أضر ورثة يستندون نظيره  
قد بعض أصناف الزكاة  
تتعلق حصته الى صنفه أو

بعضه وان وجدوا فلا تملك آخره وان لم يؤخذ من التشبيه لا أثر لوجوه من الاعراض مطلقا وهو محتمل كرمي له رد (الح)  
الوصية بعد الموت وقبل القول فليس له الرجوع فيها كغيرها ما بحث شرح عود حقه الرجوع قبل القسمة لا بعدها تنزى بالاعراض منزلة  
الهنو والقسم منزلة العقب ويكوى أعرض مالك كسر فضها

له العود لاحتها فيعيد وقياسه بغير جميع لان الاراض هنالك هيبة ولا مزالمة لثبات العرض عنهما حتى ثلث لعاين ومن ثم يؤمن بنحو  
مجلس كاسر ولان الاراض عن الكسرة يصير هابطا لملاوكة ولا مستقيمة للغير فبالعرض أخذها والاعراض عنها ينقل الحق للغير فلم  
يغيره الرجوع فيه (ومن بلد) من الغائبين ولم يعرض (لحقطولونه) كسائر الحقوق لله مله والاعراض عنه (ولا تلك) الغيبة (لا بقسمة) مع  
الرضام باللفظ لا بالاستيلاء والامتناع الاراض وتخصيص كل طائفة بنحو منها (ولهم) أي الغائبين (التملك قبلها) باللفظ بان يقول كل  
بعد الحيازة وقيل القسمة تأخرت ملك نصيب فذلك أيضا (وقيل يكون) بمجرد الحيازة والتملك الكفر بالاستيلاء (وقيل) الملك  
موقوف لحيث (ان سلت) الغيبة (الى القسمة) بان ملكهم (على الاشاعة) (والا) بان تلفت وأعرضوا عنها (فلا) لان الاستيلاء لا ينطبق الا  
بالقسمة (وبذلك العقار بالاستيلاء) مع الغيبة وقبولها وأختار التملك بدليل قوله (٢٦١) (كالقول) لان الذي قدمه فهو ما ذكر

أوراد بذلك تخص أي  
يختصون به بمجرد الاستيلاء كما  
يختصون بالقول (ولو كان  
فيها كب أو كلاب تنفع)  
لصيد أو رامة وأوراد  
بعضهم أي الغائبين أو أهل  
الجنس (ولم ينزع) فيه  
(أصله) إذا ضرر فبعض  
غيره (والا) بان نزع فيه  
(قسمت) بعد ان أمكن  
(والا) يمكن قسمها بعدا (أقرع)  
بينهم فطعا لافتراف المانع  
فيه لا يجوز زافتنا واستشكل  
الرافى قولهم هنا بعد افعال  
مرئى الوصة انه تعتبر فيها  
عند من يرى لها أهمية ينظر  
الى منافعها فيمكن ان يقال  
بذلك هنالك وقدر فرق بان  
حق المالكين ثم من الورثة  
أو بقية الموصى لهم أو كسمن  
حق بقية الغائبين هنا فسخ  
هنا بما يساه به ثم هرايت  
تختار فرق بما يولد ذلك  
(والصحيح ان سواد العراق)  
من إضافة الجنس الى بعضه إذ  
السواد آزر بمن العراق

(الح) عطف على قوله تزيلا لاعراض المانع (قوله العود المانع) جواب (أما) قوله  
ولان الاراض (الح) عطف على قوله لان الاراض هنالك (قوله الاراض هنا) أي الغيبة ١٥  
عش (قوله الغائبين) القول المنطوق في المعنى الاقرب باللفظ (قول المتن الاقسمة) أي أو بأختار  
التملك كإثالي ومنة كالمسألة اه معنى ويقنه قوله لا يصفى الا في قولهم التملك (قوله المانع) أي  
القسمة اه عش (قوله والامانع) عبارة تليق لانهم لو ملكوها بالاستيلاء كالمسألة دون الخطم لم ينع  
اعراضهم ولان الامان أن يخص كل طائفة بنحو من المال ولو لم يملكوا لم يصح ابطال حقهم من نزع غير  
رضام اه (قوله لا امتنع الاراض (الح) أي مع أن كلامهم لم يجرز عش (قوله وتخصيص كل طائفة  
(الح) أي وان غيبة تلك الطائفة في خاصية تلك الطائفة اه عش (قوله منها) أي الغيبة (قوله  
قبلها) أي القسمة (قوله كل) ليس بقدر (قوله فذلك) أي ذلك كالمسألة (قوله لا يصفى الا في قولهم التملك) أي  
ولا يصح رجوعه عنه اه عش (قوله أيضا) أي يكتلك بالقسمة مع الرضا (قوله بمجرد الحيازة) أي  
ملكه كالمسألة بالعرض اه معنى (قوله أو بأختار التملك) عطف على القسمة (قوله لاصيد)  
الى قوله واستشكل في المعنى (قوله من إضافة الجنس) الى قوله لان مساحة العراق في المعنى والى قوله قاله  
الماوردي في النهاية (قوله من إضافة الجنس) لعل الاوضاع السلك والمعنى السواد الى العراق  
بعض سم وعش ورشيدى (أقول) مراد بالجنس السلك بشرية قوله اذ السواد (الح) (قوله  
والسواد) أي مساحة السواد (قوله وهو غير جميع (الح) وقد يجب ان لا يضافه هنا البيان على خلاف  
ما في المتن والمراد بالسواد هنا مطلق أرض ذات زرع وأجبار (قوله غائبين) الاولى نزع بقية طائفة  
نقته (قوله وجه العراق) أي مساحة لفظ مسواد (قوله سمى) الى قوله وعراق الى المعنى والى قوله وقيل  
لم يقفه في النهاية الا قوله وقيل عشرة وقوله وقيل لتلاول المتن (قوله سمى) أي مسمى سواد العراق وقيل  
الاولى سمى واد الاستئناف (قوله وانظرنا (الح) وأيضاً ان بين اللونين تقار باطلاق اسم أحدهما على  
الآخر سمى ومعنى (قوله وعراق) عطف على سواد (قوله اذ أصل العراق (الح) أي لغة اه عش  
(قوله بينهم) أي الغائبين اه معنى (قوله بلوله) أي أعلى ولعمر بعض بغير معنى وأسنى (قوله  
أي الغائبين) الى قوله وقيل لم يقفه في المعنى الا قوله مساكنته وقيل عشرة وقوله وقيل (قوله وندو  
القرى) أي الصور ون من قرى عروضى الله تعالى عنه (قوله بما فيها من الصلح لاهله) يؤخذ منه أن الحق

مما نظر به هنا (قوله من إضافة الجنس) لعل الاوضاع السلك والمعنى السواد الى العراق بعضه (قوله لان) أن  
يعمل في ذلك بما فيها من الصلح لاهله) يؤخذ من أن الحق في وقت قسمتهم لهم فلاحق لتدبرهم فيها (قوله  
تخصم قولان) فمن خلال مساحة العراق ما توجب عشرة وقرى يخفى عرض غائبين والسواد ما توجبون في ذلك العرض ووجه سواد العراق  
بالكسرة عشرة الا في غير قوله الماوردي كذا ذكره شارح وهو غير جميع اذ حاصل ضرب طول العراق ان عرضه عشرة آلاف طول  
السواد في عرضه اثنا عشر ألفا وثمانمائة تفاوت بينهما ألفان وثمانمائة فهو حاصل ضرب الجسمة والاثني زائد في طول السواد  
ثمانين التي هي العرض وحسب ذلك هو المبرور وجه العراق سمى سوادا لكثرة زعمه وشعره وانحصرت ترى من المدسود او اقل استواء  
أرضه طولها عن الجبال والادوية اذ أصل العراق الاستواء (فتح) في زمن عروضى الله عنه (عنه) بلغ أنه أي قهر الماصع عنه فيه حتى  
بجيلة الغنائم وكان مسلح بقسمه (وقسم) بينهم كما تقر (ثم) بعد ملكهم بالقسمة واستعماله عروضى الله عنه قوله (هم) بلوله) أي الغائبون  
وقدو والقرى وأهل الخراسان لاسلام لا يحتاج في وقت حقهم الى بدل لان ان يعمل في ذلك بما فيها من الصلح لاهله (وقد)

ماعداسا كنه وابنته اى وقته عمر (على المسلمين) وآجره لاجل امارتهم بده للمصلحة الكنية استخراج معلوم بكونه كل ستمعرب بالشعر  
خودمان والبرارية والشجر وقصب السكر ستوا لخل ثمانية وقيل عشر والعنب عشرون واثنيون انشاعر وجله مساحتا لجر رب ثلاثة  
آلاف وستمائة ذراع والبساتين على (٢٦٢) وقصوف اشغال الغابن بفلاحتهن الجاهل وقيل ثلاث مائة ذراع وبهم به عن بقية

المسلمين (وتراج) ذروا  
أوغرسا (أجر) بمصبة  
(تؤدى كل سنة) مثلاً  
(المصالح للمسلمين) يقدم  
الاهم فالاهم فعلى هذا يتبع  
يسع حتى بمعد البنية  
ومساكنه وقيل لم يقبل  
بأهلا له بل بمن معهم على  
عمر الزمان للمصلحة أيضاً  
وهو انخراج لان الناس لم  
والا يبيعونه من غير انكار  
ورد بان عمر أكثر على من  
اشترى شيأ منه وأعطى  
شراءه وان في ذلك البقي  
بأنه لم يبع عنه اجراً ولا  
يسع وانما أقرها في ابدي  
أهلها خارج ضرب يعلمهم  
وابن عبد السلام بان الحكم  
بالوقوع على ذى البدن  
غير بيته ولا اقرا ولا اوق  
قواعد اذا لا بد لا تزال  
شرا بغير دفع صحيح ورد  
الاول بان ابقاه هابا بدهم  
بانخراج في معنى الاجارة بل  
هو اجارة فباعه على جواز  
المعاطة والثاني بان يحمل  
ذلك في يد لم يعلم أصل وضعها  
فهذه هي التي لا تنزع بغير  
صحيح من غير يستلوا اقرا  
امام اهل أصل وضع البد  
على ما نفعهم به ذلك لكونه  
لا لا يكمل في ذلك في سائر  
الابدي بعد هالكا تواتر  
اخلاف في ملك مكة لاهلها

وعدهما احتدل لغري بيقولوا اقرا من ذى الدولس مطلقا لا مقرونة من العلم باصل الوضع عند كل من المتهدين بما ظهره  
من الدليل بل مما يتجسس عنه افعى مدهم ما لا يقر افسن الابنية عندنا في ذلك لما ورد ان عمر وضعها على موثي المسلمين (وهو) اى السواد  
(من) اقل (عبدان) بنسبها الموحد (الى) آخر (احد شيئا الموحد) بفتح أولهما (طولا)

وبين أول (القاعدة) هم من عذبا وهو بضم أوله وقم ناسا لهم قري من الكوفة (الي) آخر (حساوان) بضم المهملة (عرضا) باجاء  
المؤرخين (قلت الصنيع ان البصرة) بثلث أوله والفتح أصح وتسمى قبلة الامام وخزاة (٢٦٣) الربيع وان كانت خارجة في حد السواد

على الارض فاشد واجبال وجعلوا فيه جعرا اوله في الماء غر والزوا كذلك حتى انما مدينة الموصل فلما وصل  
الجر سميت الموصل اه (قول المتن من القاعدية) اسم مكان ينو بين الكوفة ونحو مرحلتين وبين بغداد  
نحو ثنتين مراحل سميت بذلك لان قريمان قاعدت ترزوها اه (قوله بضم المهملة) بالمدروف اه معنى  
(قوله باجاء المؤرخين) راجع الى تحديد السواد طول وعرضه اذكر (قوله والفتح أصح) أي في غير  
النسبة وأما قبله فانه متعين اه عش (قوله وتسمى قبلة الاسلام) ولم يعبدها صم قط معنى وسم (قول  
المتن في حد السواد) أي سواد العراق (قول المتن فليس لها حكمه) أي في الوقفة والاجارة والخراج المضروب  
لان برضى الله تعالى عنه لم يدخلها في ذلك وان شملها الفتح هذا ما يقتضيه سياق المصنف وبه يتدفع ما بين  
قاله هنا اه ورشدي أي من قوله يتأمل هذا الجليل أي قول الشارح لانما كانت حجة في فقد يقال غاية  
الامران يحملها كان مواالكن شمل الفتح فكيف انقطع حكمه عنه بالنافع واجبات اه (قوله جنة)  
بكسر الباء أرض ذات سباخ أي ملح اه عش (قوله نمر الصرارة) بضم الصاد (قول المتن موضع شرقها)  
وماسوى هذين الموضعين منها كان مواالأسام السلطان اه معنى (قوله شارحنا) سبها محل اه عش  
(قوله ويحده) أي جواز البيع (قوله هو زيد) قد قال بل لا يمكن مع تسليم ان الوقوف الارض دون  
الناس وتطووان الانبياء الموجودة حال الفتح أخذت لتنامن الارض قبل وقفا ضرورية أخذها قبل الفتح  
وتأخر الوقف عن الفتح اه سم (قوله جنة) أي ما نقله البقعي عن النص (قوله وليس ان) الى المتن  
النهاية والفتى (قوله تناول غر اشجارها الخ) أي التي كانت موجودة قبل اجارة الارض اذا لم يزل به وذلك  
ملك لحدته والاجارة شاملة لذلك لما تقدم من انه أحس بسبب الغنم والغنم والذين يتون اه عش عبارة  
السدع وهذا واضع في الشعر القديم وما تقر عنه مالوا في يفراس من محل آخر وغرسه بالسواد الذي كور  
قواسم اه ملك صاحبه وغيره كذلك اه وعبارة الرشدي قوله لما سبها أي أرض السواد وهذا في الاشجار  
الموجودة عند الاجارة كما هو واضح ونفس به عبارة الرفض اه أقول ومع هذا الاشكال باق على حاله اذ  
ظاهر كلامهم اه ما استنتج من وقفة السواد واجارة الانبياء وان هذا ملحوظ من قواعد الاجارة فتكون  
الاشجار القديمة داخله في اجارة بل قولهم السابق وأجر بسبب الغنم والغنم والغنم والذين يتون صريح  
في ذلك وقتضاه ان ثمة القديمة ملك لاهل السواد أيضا فليصور (قوله فيصرقه وقته الامام الخ) (ه) (تنبه) ه  
لورأي الامام اليوم ان بقى أرض الغنمة كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه وأعتارها أو معتقولا لانها ازان  
رضي الغنمون بذلك كظهور فمما عمن عمر رضي الله تعالى عنه لا قهر اعلمهم وان خشيتهم انشغلهم عن  
الجهاد لانها ملكهم لكن يهزمهم على الخروج الى الجهاد بحسب الحاجة فلا رضى من الغنمة الى الكفار  
الارض الغنميين لانهم ملكوا ان يتكلموا معنى وروى مع شرحه (قوله كاد عليه) الى قوله وأما ما  
فتح الباري في النهاية (قوله وهو الذي الخ) اعرج قوله تعالى وهو الخ (قوله الذين أخرجوا) أي قوله  
تعالى الذين الخ (قوله فاضاف الدور اليهم) في الاستدلال بهذه الآية هنا نظر لاشي اه رشدي عبارة  
عش قد يتوقف دلالته لان اخرجهم يمكن بعد الفتح بل كان قبل الهجرة والدور ملكو كتلهم اذ كان

بالبصرة اه المقصود منه (قوله لانها كانت سنة أحياء عثمان الخ) يتأمل هذا الجليل فقد يقال غاية  
الامران يحملها كان مواالكن شمل الفتح فكيف انقطع حكمه عنه بالناسه فلو كانت كونه كان سعة  
لا يقتضي انقطع حكم الفتح عنه لاسمع ذلك مال يتبعه لا يقال الكلام في اشتها المساقى لا تقول فلا  
خصوصية له بذلك وانما مقتضى الكلام انه لا فرق بين اشتها وغيرها (قوله وهو بعيد) قد قال بل  
لا يمكن مع تسليم ان الوقوف الارض دون البناء وتطووان الانبياء الموجودة حال الفتح أخذت لتنامن

أهل مكة وهو الذي كفا أي ديم عشمك وأيد بكم عنهم يعطى مكة الذين أخرجوا من دارهم أي المهاجرين من مكة فاضاف الدور اليهم باخبر  
الصنيع من دخول المسجد فهو آمن ومن دخول دار أبي سفيان فهو آمن ومن التي سلاحه فهو آمن ومن ألقى بابه فهو آمن واستثناءه اذ أمر  
بقتلهم

يقل صلى عوم الامان الباقي ولم يسل على الله عليه وسلم أحد اولاً قسم عقولاً ولا مقولاً ولو قست عن ذلك كان الامر بخلاف ذلك وانما دخلها صلى الله عليه وسلم منها بالقتال خوفاً من غدرهم ونقضهم للصالح الذي وقع بينهم وبين أبي سفيان رضي الله عنه قبل دخوله اوقى البويطي ان أسقطها ففتح الله العترة وأعلىها ففتح الله البري رضي الله عنهما لمحاو دخل صلى الله عليه وسلم من جهة فصار الحكم له ومن هذا فتجمع الاخبار التي تظاهر بها المعارض وأما ما في فتح الباري الله صرح على الله عليه وسلم بالامر بالقتال حيث قال أروى بن أبى رزاس قريش وأتابعهم أحمدهم خضاً حتى قوافي بالصفا فقام أبو سفيان فقال أيجب خضار عقرش فقال صلى الله عليه وسلم من أغلق بابيه فهو آمن وإن هذا احتلالاً كثيراً من القائلين بالعترة كوقوف القتال من خالفه كصر محمدي الله عليه وسلم بانها أحلتها معاً من نهار ومن معن التأسي به في ذلك وإن تركه القصة لا يستلزم عدم العترة فتدعي عليهم بدورهم بعد الفتح عترة أن قوله صلى الله عليه وسلم من دخل المحرور فهو آمن الخ لا يكون صلماً الا اذا كفوا عن القتال وظهر الاحاديث العصبية قريشاً لم يلزموا ذلك لانهم لم يسلوا والجر ب فجاب عنهم وان سككت عليه تلازمته وغيرهم اماناً الاول فبان صريح قوله حتى قوافي (٢٦٤) بالصفات امرها ما كان لخلافه من معاد الخليلين من أسقطها وقد بين موسى بن عبيدة وغيره والله أمرهم ان لا يقاتلوا

الامن قاتلهم فالامر بالقتال فيما ذكره يجوز على هذا الفصل أي احصدهم ان قاتلواكم ولا مانع انه كره قوله من أغلق بابيه فهو آمن وأمان الثاني فهو ان وقوع القتال من خالفه كان لمن قاله كما أمر صلى الله عليه وسلم به صريحاً في السير ويغرض به بان يستلزم منه فلا يصح فيه مع رآيه صلى الله عليه وسلم وأمان الثالث فبان صلحها لا يستلزم وقوع القتال منه لمن بقائه وكم أحصل صلى الله عليه وسلم أشياء لم يفعلها كما يعرف ذلك بسير خصامه صلى الله عليه وسلم وأمان الرابع فهو ان لم يجعل عدم القصة دليلاً

١٥ (قوله لا إلح) خبر والخبر الصحيح (قوله ولم يسل) بيناه الفاعل من باب اللفعال أي لم يعط السلب (قوله إلى أرواش قريش) الأرواش الخلط والسفلة اه فاموس (قوله بالمشا) جبل معروف في مكة (قوله وان هذا الخ) كثره وان ترك ما الخ وقوله وان قوله الخ غلط على قوله انه صرح الخ (قوله بانها) أي مكة (قوله لم يلزموا ذلك) أي الانكشاف (قوله فجاب) جواب اما وقوله عنه أي عاف الفتح (قوله أما عن الاول) وهو قوله انه صرح صلى الله عليه وسلم بالامر بالقتال (قوله فبان صريح قوله الخ) من أين اه سم (قوله فيما ذكره) أي في الحديث الذي ذكره صاحب الفتح (قوله ولا مانع) جواب عما يقال ان القول المذكور قد سبق ذكره في جملة احاديث تقتضي غوم الخطا به وهو يناق ما دعي ان امره بذلك انما كان لخلافه من معه (قوله وأمان الثاني) وهو قوله كوقوف القتال الخ (قوله وأمان الثالث) وهو قوله وكم صرح الخ (قوله وأمان الرابع) وهو قوله وان ترك ما الخ (قوله لا إلح) أي محبة شجرة حمة فتخوله صلى الله عليه وسلم (قوله لانه) أي التائب (قوله لخوف يادره) البادرة على وزن نافرة ما يدبر من خدتك في النفس من قول أوتفعل اه فاموس (قوله وحمل رايتهم) عطف على سدا بنزج (قوله غير الظهران) اتم موضع يقرب مكة (قوله وان كان الخ) غايه (قوله لا مانع الخ) هذا خلاف المتبادر فلا بد من التأييد (قوله من أن يقرب الخ) متعلق بالمطلق (قوله كادلت) أي القوة وأمانه في المعنى الا أنما يعلمه والى قوله قبل في التأييد (قوله ثم الاول صمد بمعها الخ) مقتضاه ان يعها واجلونها خلافاً للاولى كأي المجموع ومال المعنى الى ما قاله الزكشي من اكرهتها (قوله من خلاف من منعهما) ومن منع بمعها الوسخة رضي الله تعالى عنه (قوله فلا خلاف في صل بمعها الخ) أي اذا لم يكن البنه من أسراء أرض مكة كأي نخسداً مما صر في بنه من اود العراق اه معني (قوله ان رايها) أي منازلها اه عش (قوله قبل الخ) ومن قاله المعنى (قوله لان قضيته) أي الصلح (قوله ما ينش الحمول) أي على الجرح من ان التي ميصير وقفاً بنفس حصوله الارض قبل وقتها ضرورة اخذها قبل الفتح وتأخر الوقوف عن الفتح (قوله فبان صريح قوله الخ) من أين

مسبقتاً بل مقر باعلى ان كان فتحه مستقلاً بان تقول الاصل في عدم القصة انه دليل على الصلح حتى يقوم دليل على او خلافاً لعدمها فظاهر الصلح وان لم يستلزم من ضمنه فيسكت في ظاهره وأمان الخامس فهو ان كرههم كقوا عن القتال ولم يقع الا من اخلاطهم في غير الجبهة التي دخل منها صلى الله عليه وسلم وقد تقرر انه لا عبرة بها ولا يجزئهم لانهم كانوا اخلاطاً لا يعابهم كما طبق عليه آفة السير ويغرض به ان يقرش القتال فهو لا يقتضي رد الصلح لانه لخوف يادره تقع من شروا ذلك الحيش الحافل لا سيما وقد سبق القول سعد سدا بنزج وحمل رايتهم غير الظهران لا يسيان اليوم يوم الجمعة أي القتال وان كان صلى الله عليه وسلم قاله كذب بعدوا أخذوا رايه منه وأعطاهما الولد قس اولي وأول بر رضي الله عنهما فان قلت يؤيد العترة قوله صلى الله عليه وسلم ثاني يوم الفتح في خطبته لاهل مكة انه هو فاتم الطلعة قلت لا يؤيد لان معناه فانتهم الذين أطلقهم الله واسطة تركهم للقتال من ان ضرب عليهم أسراً واستمرقوا ونجس قود دليل الصلح للعترة (قد رويها ورثها الحضاة في تاريخ) تجللت عليه الاخبار ولم تزل الناس يبنوا بعونهم اتم الاول عدم بيعها واجلونها خبر وجان خلاف من منعهم في الارض اما البناء فلا خلاف في صل بيعة واسلوته وأمانه مكة لا تبا عر باعها ولا تؤجره رها فضعيف خلافاً لما كتم قبل قوله فدروها الخ يقتضي قرب كونها ساء كاعلى الصلح وليس كذلك لان قضيتاها ما وقع لانها في موهو وقف اما بنفس حصوله



أولها قولهم غير ما على العنوق ليس كذلك أيضا لأن الفتح عنوة غنمة تخمسها والصواب أن الله صلى الله عليه وسلم أمر بالهجرة إلى الله تعالى وهذا هو الواقع كقوله تعالى البقرة والمعرض والصواب أن غير تب على هذا الصلح أن أرضه يهودها (٢٦٥) ملكا لها بل يصرفون فيه كيف شاؤوا ولا يترتب ذلك على العنوة

لأنه إذا كانت غنمة يكون خمسها للمعالي وثلاثة أخماس خمسها لجهنم عامة فلا يمكن القسمة من التصرف فيها كذلك فصع التبرع في كذا منه على الإطلاق على العنوة فإن الله لا اعتراض عليه ومصر فقت عتوق قبل صلواته مقتضى نص الآدم في الوصية وحده الأولون على أن الفتوح صلحا هي نفسها لغيره وانما بقيت الكنائس بها القوة القول بانهم جميع انفسها فقت صلواته ولا خصالها كانت خارجة عنهم انفسا في نظر لان الكنائس موجودة بها او باقليمها فلا تصور جسد القول بان السك صلح الان يجب بانهم رادوا في ابقائهم بقوة الخلف كقصر ومشرق عنوة عند السبي ونقل الرافعي عن الرواية ان مدن الشام صلح أرضها عنوة وقسمة الكلام على ذلك كما ذكره بلاد الاسلام بما لا يستغنى عن مراجعته في آياته فيه أنزل على ظالم أراد ابطال أوقاف مصر محبة بانها فقت عنوة

أولها قوله أي على الذهب من الامام غير بين أن عهده وقفا تقسم ثلثه على المرتبة وان يسعوا يقسم ثمنه بينهم (قوله كونه الخ) خصص على قوله كونه ملكا الخ (قوله في) الأولى التأنيث (قوله وثلاثة أخماس خمسها الخ) لهم قبل وأربعة أخماس خمسها ولم يترك أربعة أخماس الغنائم مع أنهم اتفق ملك أهلها اه سم (قوله كذلك) أي كيف شاؤوا (قوله وبان الخ) أي ظهر (قوله ومصر فقت عنوة) كذلك في النهاية والمغني وشرح المنهج وقال الرشدي أي ولم يصح أن يوقف في فناءه والهدى عليه فلا يخرج في أرضها لأن ملك الغنائم وموروثهم لكن في حواشيه على شرح الروض عن ابن الرقعة تغلق من جماعة من العلماء ما انفقت عنوة وان عررض الله تعالى عنه وضع على أرضهم الخراج فليصرفوا لغيره وينزل وضع الخراج فيها على قواعد مذهبنا ثم أيت حواشي ابن قاسم في الباب الآخر قال هو صريح في أن المراد بمصر المتروكة عنوة مخصوص البلد لا جميع أرضه كما به يتفق الاشكال اه عبارة عن قوله وفقت مصر عنوة أي وقرها ونحوها مما في أغلبها فقت صلواتها انتهى سم على المنهج تغلق من فتاوى شيخ الاسلام اه (قوله وحده الأولون الخ) عبارة في ثمة الصريح ان مصر فقت عنوة ومن خمسها ملك في المدونة وأبو عبد والطحاوي وغيرهم وان عررض الله تعالى عنه موضع على أرضهم الخراج وفي وصية الشافعي في الام ما يقتضي أنهم فقت صلواته وان البت يحدث من زيد بن حبيب أنها فقت صلواته نكروا فقتها عررض الله تعالى عنه ثانيا عنوة يمكن على الخلاف على هذا فن قال فقت صلواته لاول الامر ومن قال عنوة تغلق لآخر الامر اه (قوله هي نفسها) والمراد بمصر العتقة والذي يعتمده ضمنا الحقن ان مصر وقرها فقت عنوة بدليل اطلاق الشارح هنا وتقسيمه في العلم وعلى هذا يكون أرضها غير ملك ولا لها بل ملكا للغنائم فلذا أخذ عليها الخراج الآن يقال يمكن أن تكون وصلت لأهلها بطريق من الطرق أو أنهم موزعة الغنائم وبما كان فغير ما خارجا لينا للملك إذا فقت البلد صلواته كونه لهم ويؤدون خراجها كباقي في آخر الجزية اه يجبري على شرح المنهج (قوله ان مدن الشام) أي فقتها اه عش

«فصل في أمان الكفار» (قوله في أمان الكفار) في القول بالمتن ويجب في النهاية الاقوله وان عوفه الباقين وقوله وأطال إلى المتن (قوله في أمان الكفار) أي وما يتبع ذلك اه عش أي من قوله وللسلم بدوا كفر الخ (قوله المصمر) أي طلق الامان اه عش (قوله لانه) أي قوله وعلى المغني في المنهج (قوله) ان تعلق بمصمور الخ) فقتها ان ما من الامام غير مصمورين لا يسمى أما ناوليس مراد انا في وزيادي وقد يقال هو كذلك لانه حدثه نون عديلفظ الامان اه يجبري (قوله فالاول) أي أمان الكفار اه عش (قوله) أو يفرضه لا في غاية الخ) فقتها ان الجزية لا تخور في مصمورين وليس مراد انتهى شين ناولي أي وانما المراد ان الجزية لا تشترط كونه مصمورين اه عش أي ألقيدخرج فخرج الغالب يجبري وقوله وانما المراد ان الجزية الخ أي والهدنة (قوله فالثاني) أي الجزية وقوله فالثالث أي الهدنة اه عش (قوله وأصله) أي الأصل في إطلاق الامان (قوله بغيرها) أي يضمها او يعدها مع الكفار اه يجبري (قوله أذا ندم) أي كالموقف على السلطنة لكفار اه عش (قوله فن أخسر) هو انطاد الجمجمة والحاد قال في المختار الخضر وغيره وأخسره فقت عهده وعذره ومثله في الصباح اه عش عبارة الرشدي والهمزة فيه

(قوله وثلاثة أخماس خمسها) ولم يترك أربعة أخماس الغنائم مع أنهم اتفق ملك أهلها (فصل) «يصح من كل مسلم مكلف اختيار امان حري الخ

(٣٤) - (شرواني وابن قاسم) - (تاسع) «فصل في أمان الكفار الذي هو قسم الجزية والهدنة وقسم من طلق لامن لهم المحصر في هذه الثلاثة لانه ان تعلق بمصمور فالاول أو يفرضه لا في غاية الثاني أو ألقها فالثالث وأصل قوله تعالى وان أحد من المشركون استهزأكم الآية وقوله صلى الله عليه وسلم فقتة المسلمين واحدا فيسويهم أذلهم فمن أخسر مسلأ ان نقض عهده فقتة لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وما الضحان والمنة المهدد الامان

للازالة أي من أزال خفارتها بأن قطع فمته اه **(قوله والحرمه أي الاحترام اه عش (قوله هنا) أي**  
**في الحديث (قوله وقد طلق) أي التمه شعرا اه عش (قوله القنن هما صلحا) أي فهو تجاوز من سلم**  
**الملاقاة اسم المحال على المحل كسر حبه الزيادة وانظر الملاقاة المعنى القات والنفس أي معنى من المعاني**  
**الاربع المذكور توتي كل منها بعدا لا يخفى فليست اه رشدي وقوله وانظر الم لا يظهر وجهه بعد تسليم**  
**التصور وتظهر ان كلام من المعاني الاربع سال القات والنفس عنه (قوله صلحا) أي القمة اه عش (قوله**  
**في نحو في فمته كذا الم وفي جعل هاتين المعاني القات والنفس وقفة والظاهر التشبيه للمعنى الآخر في شأمله**  
**اه رشدي (قوله كاس) أي في السبع اه معنى (قوله المتن يضع الم) أي ولا يجب اه معنى (قوله**  
**وسكران) أي سكره سكره اه معنى (قوله ولو أمة) أي قوله ثم في المتن الاقوله وهو ما لا كافرا (قوله**  
**ولو أمة) أي مسلة اه عش (قوله ولو أمة كافر) ظاهره ولو لم يسدها وانظر ما الفرق بينهما وبين الاسير بل**  
**يقال انهم من افراد اه رشدي (قوله على جميع الجيش) أي كانوا محصورين فلا ينافي ما يأتي من أن شرطا**  
**الامان أن يكون في عدد محصور اه عش (قوله لا كافرا الم) ظاهره عطف على أمة ولا يخفى ما فيه وكان**  
**ينبغي حرمه عطفه على قول المصنف كل مسلم الخ وقد شكك باله منصوب على قرع الحافض عبارة النهاية فلا**  
**يه من كافر اه (قوله يعرف الم) أي جوابا اه عش أي يعرف الحرب المذكور بفساد أهله**  
**(قوله السيلع مأمته) انظر لم يقل وبلغ مأمته كما يقتضيه ما يأتي في شرح ان يحفظ شيئا ثم رأيت ان الرض**  
**عبر بذلك عبرته مع شرحه ان أسلم لاسلم لكافر فقلته آمنه باشاونه فاه نارا أسكر السيلع أنه آمنه أو أنصبي**  
**ونصرو من لا يصح أمته وطن محته أي الامان بلغنا مأمته ولا تقتضيه لعدو فان قال في الاولى علمت أنه لم يرد**  
**الامان وفي الثانية علمت أنه لا يصح أمته لم يبلغ المأم من بل يجوز اقتضيه الا لا مان له فان مات المشرك قبل أن يبين**  
**فلا امان ولا اقتضال فيسلم المأمان اه (قوله ولو قتال الم) أي ولو كان الحرب في قتال الم اه عش (قوله لا أسيرا)**  
**أي قول المتن ورسالة في المتن الاقوله بين معهم إلى قوله المقد وقوله ورد لا نسوي إلى قوله وعليه قال (قوله**  
**لا أسيرا) أي فلا يصح أمته اه عش (قوله كاللينة) أي أرا كثر ما يسديه باب الجهاد ولا ينافي بقول**  
**المصنف فقلناه لا مقلته محصور اه عش (قوله لا نهند) أي تأمين غير المحصور اه عش أي**  
**والتأمين شرعا به الخبر (قوله ولو آمن) هو بالمد والتعريف أصله أن من هزم من أبادت الثانية ألفا كفى**  
**الفتار اه عش وقال العبري بالمعنى الاضمر ويجوز قصر مع التشديد اه (قوله وظهر بذلك سدايب**  
**الجهاد الم) فثبت هذا أن شأنا الجواز أن لا يسديه باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن وعدد**  
**محصور فقط لأن يرد المحصور هناك لا يسديه بآمينه باب الجهاد سم اه عش وبعبارة العبري وعلم**  
**من ذلك أنه لو أدى أمان الاستعداد لمحور إلى الاستعداد باب الجهاد متم وهو كذلك وقاه بالعباط شيئا**  
**الشوري فالمراد المحصور هناك لا يلزم عليه سدايب الجهاد وبغير المحصور وما يلزم عليه سده كما يقتضيه سم من**  
**شرح الارشاد اه (قوله ان وقع ذلك) أي التأمين لانه تأف (قوله والا) أي بان وقع مرتبا (قوله فا**  
**ظهر الخلل به) عبارة الفتى وشرح المنهج فينبغي محتملا في الاول لا دلالة له في ظهور الخلل اه (قوله ولاه غير امن**  
**الم) عبارة الفتى تبيينه على الخلاف في الاسير المقتدر والمحور وان لم يكن مكره الله مقتول ولا نول وضع**  
**الامان ان يامن المؤمن وليس الاسير آمناما أسيرا وهو المطلق يدرك الكفر المنوع من الخروج منها فيص**  
**أمانه كفى التنبؤ وغير اه (قوله والرادين معهم الم) أي علم الراجح هذا اللفظ هذا الفتى المذكور بعد وليس**  
**للمراد ظاهره كأي صرح به من صنع الشر حيث قال والرادين معهم ويقل والمراد المقتدر أو المحصور فكان**  
**المصنف قال لا يصح أمته أسير مقيداً ومحصوراً وحديثاً فلا يثبت قول الشارح فيما يخص ولا يبرهم الا ان**  
**(قوله ولو آمن مائة ألف مائة ألف منهم وظهر بذلك سدايب الجهاد أو بعضه بطل الكل الم) فثبت هذا**  
**أن شأنا الجواز أن لا يسديه باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن وعدد محصور فقط الا أن يرد**  
**بالمحور هناك لا يسديه بآمينه باب الجهاد**

والحرمه والحق وكل صحيح  
هنا وقد طلق على القات  
والنفس القاتن هما صلحا  
في نحو في فمته كذا ورث  
فتمت من معنى الفتى الذي  
يصلح للازلام والاحترام  
كاس (يصح من كل مسلم  
مكلف) وسكران (مختار)  
ولو أمة لكافر وسفها  
وقاسطه من الفسوة في  
التحسين يعني ما أذا هم  
ولان عمر رضي الله عنه أجاز  
أمان بعد على جميع الجيش  
لا كافر الا أن أسير مديا  
ويجسونا ويكرها كاس  
العقود ثم من جعل فساد  
أمان أو لئلا يعرف ليبلغ  
عائنه (أمان حربي) ولو قنا  
وأمر ألا أسير الا من أسره  
ما بقي يسده وسن الايام  
(وهذا محصور) من  
الحربين كاللينة (فقط)  
أي دون غير المحصور وكاهل  
بأن كبير لان هذه هدنة وهي  
لا يجوز لغير الامام ولو آمن  
مائة ألف مائة ألف منهم  
وظهر بذلك سدايب الجهاد  
أو بعضه بطل الكل ان وقع  
ذلك ما ولا يظهر انطلق  
به فقط ولا يصح أمان أسير  
لمن هو معهم ولا لغيرهم  
(في الاصح لانه مقهور  
معهم فهو كالمكره ولاه غير  
أمن منهم والمراد بهم معهم  
كفى التنبؤ وغيره المقتدر أو  
المحصور فلا يخلق وأمنوه

على ان لا يخرج من دارهم فتح امله كالتاجر ود الاسنوية بان الاضع له لافرق (٢٦٧) مردود بان الاضع هو الفرق وعلية قال

المارودي انما يكون مؤمنه  
آمنادارهم لاضرب الامان  
يصرح بالامان في غيرها  
(ويصح) الامان (بكل لفظ  
يشهد مقصوده) صريح  
كقولك اؤمنتك اولا بلس  
اولا خوف اولا في عينك  
او كناية بنية ككن كيف  
شئت او انتهي لمحب  
(وبكايه) مع النياتها  
كايه (ورسالة) بلفظ صريح  
او كناية مع التبولوع كافر  
وصي مؤمن تحب به على  
الوجه توسعة حقن للدم  
(ويشترط) لصحة الامان  
(علم للكافر بالامان) كسائر  
المعقود فان لم يعلم بان  
البادة بقله ولومن مؤمنه  
وتار عليه البقنى (فان  
رده) كقولهم ما قبلت  
ما نك اولا آمنك (بطل وكذا  
ان لم يقبل) بان سكت (في  
الاصح) لانه عقد كالمهبة  
واطال البقنى وغيره في  
تجميع المقابل (وتكنى)  
كناية او (اشلوة) او امانة  
كتركه القتال او طلبه  
الاجرة (مفسدة القبول)  
او الايجاب ثم كناية من  
ناطق مطلقا وكذا آخوس  
ان اخصض بهمها فظنون  
وذلك لبناء الباب على التوسعة  
ومن ثم تطلقه بالفروكان  
جاء بديان آمن لما ضمير  
المفعلة فلفظ (ويجب ان  
لا يزيد منه) في الذكر الحق  
(على اربعة أشهر) سواء

أثبتنا المتن على ظاهره وقد علمت أنه غير مراد باللاتي حذفه فما مر فتأمل اهـ وشدي أى وان يقول  
والمراد بل من هو معهم باعادة اللام (قوله على ان لا يخرج من دارهم الخ) ولا يجب عليه اوفاء بالشرط  
المذكور فيخرج من دارهم حيثما يمكنه الخروج كما في قول المصنف ولو شرط الخ اهـ عش (قوله  
كالتاجر أى آمنادارهم (قوله عليه) أى الفرق وجهه امان الاسر المطلق بدو الكفر (قول المتن) يصح  
الامان بكل لفظ الخ يخرج منه اهـ امان لان الله المذكورين في كراهية الكفارة والتوكيل يستعمل فيعتن  
به ما يشعر بحال كرو ينبغي ان يقال فيه أيضا مما تقدم في اخطئه من على سبل السوم انه ان قصد الاستيلاء  
عليه اخصض به فلا يخفى ولا يخفى فخصص اهـ سدد عروته والافتخار الخ لم يظهر وجهه فلا يرجع  
واجر (قوله صريح الخ) ولا فرق في اللفظ المذكورين في كراهية الكفارة والتوكيل يستعمل فيعتن  
لا تخفى معنى وروض (قوله بلفظ) ان قول المتن خاتمه في اثنى الاقوله وصي مؤمن تحب به على الوجه  
(قوله اعم النية) لارجاع المعطوف فخط (قوله ولوع كافر) عبوة الجنى سواء كان الرسول مسلما ام كافرا  
اهـ (قوله على الوجه) وفا قايها به وتجب لافا المعنى حيث قال لا من نكيسه كل المؤمن اهـ (قوله اولا  
امنك) عبوة الروض فان قيل وقاله اؤقت فمورد ذنته أى لان الامان لا يخصص بطرف اهـ وشدي  
(قوله) وأطال البقنى الخ) مال البقنى (قوله في ترجع المقابل) وهو الاكتفاء بالسكون لكن بشرط  
السكون مع ما يشعر بالقبول وهو الكسوف التكال كاحصر به المارودي (أقول) وعليه فاختلاف  
لفظي لما في من قول الشارح أو امانة كتركه القتال المعنى (قوله كناية) انظر قاتمه مع قول المصنف  
وبكايه والجواب ان هذا في القبول وذلك في الايجاب سم على ج واشلوة الناطق لقوى سائر الابواب  
الا هنا في ذلك الاشارة بتعريب السائل من المعنى وبالأذن في دخول النار والشريف في الاكل ما تقدم لهم  
اهـ عش (قوله الاجارة) أى الامان (قوله اولا لا يجب) لعل الاولى حذفه هنا وان افاضة تدقرا لند على عامر  
لانه يلزم عليه ان يكون هنا قوله كناية مذكروا بالنسبة اليه سواء ان يكون مجرد ترك القتال تأسسا للظاهر انه  
غير مراد فلا يرجع اهـ وشدي عبارة الفنى تنبيهات أحدهما قد فهم كلامه ان الاشارة لا تكن في الايجاب  
الامان والمذهب الاكتفاء كما هي الحال في اصل الخلاف في اعتبار الاول فيسبق منه استصرا فان سبق  
لم يحتمل القبول جزما اهـ (قوله ثم) أى الاشارة (قوله مطلقا) أى سواء اخصض بهمها فظنون اولا  
وشدي وعش (قوله وكذا آخوس) الانسب من (قوله ان اخصض بهمها فظنون) فان فهمها  
كل أحد فصرح معنى ونهاية (قوله وذلك لبناء الباب الخ) اهـ الا كنهه باشارة الناطق هنا دون سائر  
الابواب كما يخفى لان كون الاشارة من الناطق كناية مطلقا وان اوهما السابق اهـ وشدي ويصرح به  
ايضا صريح المعنى فكان الاولى بتقديمه على قوله وكذا آخوس كناية النهاية (قوله فلفظ) (فرع ما من اعتبار  
صفة الامان هو فيما اذا دخل الكافر بلادنا بسلامت امان من دخل الهارسولا اوله مع القران ونحوه مما  
ينقله الحق اذا ظهر فهو آمن لان من دخل بغيره فلو اضره مسلم ان النحول المتخوفة امان فان صدقه بلغ  
الامان والاغتيل وللأمان لا لا تدخل النحول المتخوفة امانا ان رأى في النحول لها مصلحة اهـ وروض مع  
شرحه زاد المعنى ولا يجب اجماع من طلب الامان الا اذا طلبه لسماع كلام الله تعالى فخصض فعلوا بعمل اربعة  
أشهر بل قدما منه البين اهـ وقوله البيان لعل مواليه السماع (قوله في الذكر) الخوة وفي الروضة  
في النهاية الاقوله خلافا لما مضى وان تبعه البقنى وقوله ويظهر وقوله ثم ايتها مرسوا به (قوله لا كناية)  
هى قوة تعالى فمعنى الى الارض اربعة أشهر اهـ عش (قوله فان يلتفت) الى قول المتن وليس في المعنى  
(قوله ومن ثم جاء) أى الامان في المرأة وان لم ينجح فانهما يستامن أهل الجزية اهـ معنى (قوله من غير  
تقييد) أى جمدة (قوله فان زاد) أى الامان على الجار ترى اربعة أشهر (قوله هذا) أى قول المصنف ويجب  
(قوله او كناية) انظر قاتمه مع وبكايه والجواب ان هذا في القبول وذلك في الايجاب

اكان المؤمن الامام أم غيره لا (وفي قول يجوز ما تبين) المدة (سنة) فان بلغتها امتنع فطعنا لانه لا الجزية ومن ثم تطلقه للمرأة والحق  
من غير تقييد فان زاد على الجار بطل في الرأى فقط تقرير بقا المصنفه هذا ان لم يكن مناضف والا كان لا يندل المصنف المتوط بنظر الامام

هو في الهدنة ولو أطلق الامان جل على الاربعة الاشهر وبلغ بعدها المأمن بخلاف الهدنة ثلاث باهاً اشيق (ولا يجوز) ولا ينفذ ولو لم يامام (أمان يضر) بفتح أوله (السلحين كباسوس) وطبيعة كفار غير لاضرر ولا ضرار في الاسلام ولا يستحق بيلسغ المأمن لان دخولهم عليه خيانة اما لا يضر فيجوز وان لم تظهر فيه (٢٦٨) مصلحة خلافاً للقاضي وان تبعه البلقيني ثم قال هذا في أمان الاستعداد اما ان الامام فشرط المصلحة

(وليس الامام) فضلائه  
غيره (تبدأ الايمان) الصادر  
منه أو من غيره كغيره ظاهر  
(ان لم يصف خيانة) لانه لازم  
من جهته المامع خوفها فينبذه  
الامام والمؤمن بكسر الميم  
اما المؤمن فيصفها فينبذه  
شاه وظهر انه حيث يطل  
أمانه وجب تبليغه للمؤمن  
ثم أريهم سر حوايه (ولا  
يدخل في الامان ماله وأهله)  
أي نوصيه غير المكاف  
وزوجته المرحودان (بدار  
الحرب لان القصد تأمين  
ذاته من قتل ودون غيره  
فيغميه ماله ونسبه فلو فيه ثم  
نعم ان شرط دخول ماله وأهله  
ثم على الامام أو نائبه فدخلوا  
(وكذا ماله) بدار الاسلام  
(منهم) وله ماله ماله غيره  
فلا يدخل ذلك (كعدم  
الاصح) لما ذكر (الا  
بشرط) نعم نيابة ومركوبه  
وآله استعمله ونفقته  
أمانه الضروريات الاحتياج  
لشرط وفي الرخصة في موضع  
آخذ دخول ماله بلا شرط  
وهو ما عليه الجمهور وجع  
يعمل هذا على ما اذا كان  
المؤمن الامام أو نائبه والاول  
على ما اذا كان المؤمن غيره  
ويفرق بان ما يكون منهما

أن لا يؤمنه الخ (قوله كهي في الهدنة) قضية التسمية بالهدنة تجوز الزيادة على الاربعة اشهر الى عشرين  
حين رأى المصلحة ولا يجوز الزيادة على العشر اه عش (قوله الامان) نائبه فاعل أطلق (قوله بخلاف  
الهدنة) فانه يطل عقدها عند الاطلاق سم ومعنى (قوله لان باهاً اشيق) بدليل عدم ضمان الامان  
خلاف الامان اه معنى (قول المتن ولا يجوز امان بضر المسلمين) فلو آمننا أحاداً على طرق الفتن واخضعنا  
أفحل الزاد والعلف ولولا الامان لا أخذنا لأطعمة ~~الصلح~~ فلو لم يصح الامان للضرورة ومعنى (قول المتن  
كباسوس) وفي معنى الجاسوس من تحمل سلاحاً ونحوه مما يهينهم في دار الحرب اه معنى (قوله لم يضر  
لا ضرر ولا ضرار) أي لا يضر نفسه ولا يضر غيره فالحق لا ضرر ولا ضار على أنفسكم ولا ضرر لغيركم اه  
عش (قوله ثم قال) أي البلقيني اه معنى (قوله هذا) أي الخلاف (قوله أما ان الامام فشرط المالح)  
هذا ظاهر اه معنى (قوله فينبذه الامام الخ) وجوبه بالمرتب فينبذه على يطل بنسبته مستعملة بعد بعله  
يكن قيم النبذ أو لقيه نظر الاقرب الاول لوجود داخل المنافي لا بدائه وكل ما عمن الصلة اذا قلنا لو لم يضر  
أنفس الامام على خلاف اه عش (قوله والمؤمن) الواو بمعنى أو (قوله حيث يطل ماله) أي ماله وماله  
اه عش (قوله أي فرقه) الى التسمية في المعنى (قوله غير المكاف) أي الصغير والمجنون اه معنى (قوله  
وزوجته) قال شيخنا الزايد يادى المعتد أنهم لا يدخل الابان تنصيص عليها وماله في سم على المنهج نقلا عن الشارح  
اه عش وكان ينبغي أن يكتب هذه على قول الشارح الا في نعم ان شرط ما قلناه من الزيادة بخلاف  
ما اتفق عليه الفقهاء واليهاء والمغني وشرح المنهج لا يعمل به في الاتفاق والقضاء (قوله ثم) أي في دار الحرب  
(قوله على الامام أو نائبه) أي بخلاف ما اذا شرط على غيره ما فلا يدخلان حيث ذكرناه ومعنى (قوله فدخلوا)  
الانساب التثنية (قوله بدار الاسلام) أي وان لم يكن في حيازته اه معنى (قوله لما ذكر) أي من ان  
القصد تأمين ذاته الخ (قول المتن الا بشرط) أي اذا ما مغير الامام فان أمنه الامام دخل ماله ولو لم يضره ولا  
شرط معنى ونهايه (قوله وآله استعمله) أي في حقته اه معنى (قوله لا احتياج لشرط) أي أمنه الامام  
أو نائبه أو غيره هما (قوله وجع) الى التسمية في المعنى الا قوله ويرق الى الواو العكس (قوله وجع الخ) وحاصل  
ذلك دخول ماله في الامان مما لا بد منه غالباً ككتابته ونفقته ومطعماته وما زاد على ذلك يدخل بضمان كان  
للمؤمن الامام والامام يدخل الا بشرط وانما يصف في دار الحرب يدخل ان أمنه الامام بشرط دخوله والا فلا اه  
نهايه (قوله يعمل هذا) أي ما في موضع آخر من الروضة وقوله والاول أي ما ههنا من عدم المحصول الا بشرط  
(قوله بان آمن) أي الحرب (قوله بها) أي الوجودان بدار الحرب (قوله والا) أي بان أمنه غيرهما اه  
معنى (قوله وبما احتجنا الخ) أي بخلاف ما يحتج به فدخل من غير شرط اه معنى (قوله فان كانا) أي  
آله وآله (قوله ان شرطنا الامام) أي أو نائبه (قوله عندنا) أي الموجودين في دارنا (قوله وان نقض)  
غايه واخبر المسترسل بالامان في الاسنى ومن اسباب النقض أن يعرط لوطن ثم اه (قوله ما بقي حيا) وان  
ما قولنا الذي عندنا اذا بلغ وقبل الجزية ترك والاباع للمؤمن وأمانه الذي عندنا فهو لوانه الذي غط  
دون الحرب يمان فقد وانه الذي غنى اه روضه شرحه (قوله والا) أي وان تمكن من ذلك وأخذ  
شأنه ثم عاد ليأخذ الباقي اه أسنى (قوله أي حرب) الخ قوله ولا ملن في النهاية (قوله كذلك) أي  
كدار الحرب في التفضل الآتي (قوله لشره) الى التسمية في المعنى الا قوله ولم تعمر في الورجي فهو زوال السلام

(قوله بخلاف الهدنة) فان الاطلاق يطلها

التبعة في أقوى الجالس ثلاث الدار ومن ثم لو انعكس ما تقرر وان آمن وهو يداهم فدخل آله وآله جاسولاً بلا شرطان (قوله  
أمنه الامام) أو نائبه والامام يدخل آله ولا يحتج بمن ماله الا بشرط ان كانا دارنا فدخلان بشرط الامام وغيره (تسمية) أي في أمان ماله وآله  
عندنا وان نقض ما بقي جواؤه ودخول دارنا لا خذ ولو متكرراً لكن ان لم يتمكن من أخذ الكل دفعوا الى الرقعة وأسرهم (والسلح بدار كثر)  
أي حربي ويظهر ان دار الاسلام التي استولوا عليها كذلك (ان سكنها لها دينه) لشره أو شره قومهم وأمن فقتل دينه

ولم يوجع ظهوره والاسلام هناك بقلعه واستغلبه الهجرة الى دار الاسلام ثلاثا كسروا دمهم وروما كادوه ولم ينجح لقدرته على اظهار دينه ولم  
تفرح لان من شأن المسلمين الفهر والجز ومن ثم ولو جاهدوا والاسلام بقلعه كان مقامه افضل اوقدر على الانتفاع والاعتزال ولم يوجع  
أمره المسلمين بالهجرة كان مقامه احسن لان حربه لم تنفد على قتالهم ودعائهم للاسلام ولم يوافوا (تبيينه)  
يؤخذ من قوله لم ينجح دار الاسلام ان كل محل فدر أهله فبعض الامتناع من الحربين (٢٦٩) صار دار الاسلام وجنتها الظاهر انه يتخذ  
عونه دار كفر وان استولوا

(قوله ولم يوجع الخ) ولم يقدري الانتفاع والاعتزال ولم يوجع نصرته الاسلام بغيره اتخذ ما ياتي اه  
عش (قوله بقلعه) بدل من هناك (قوله ابن ابي عمير) وينبغي تشديد هذا الموضع في اقامته  
مصلحة المسلمين ولو يحصل التقوى بها لضعف العجز عن نصرته اتخذ ما ياتي في شرح والوجوب  
ان اطاقها (قوله ثلاثا يكثر الخ) بينما الفاعل من التشكيك (قوله وروما كادوه) أي أو عيل اليهم  
اسمى ومضى (قوله ولم ينجح) أي الهجرة اه عش (قوله ومن ثم) لعل المشاورة قوله لان من  
شأن المسلم الخ (قوله والاعتزال) المراد به نصيب من سكان من دارهم يجرى (قوله الهجرة) أي  
بهيته اليهم اه عش (قوله كما صرح به انصار الصبح الاسلام) دعوى صراحة الحديث فيها  
أفاده حصل ثلث اذ التبادر من انما الدعاية انتشاره واشتراكه واتخاذ الكفر الى ان ياتي الوقت الموعود به  
قرب الساعة وهذا لاننا صبر وورعهم دار الحرب كالا ثنائيا على الكفر لاهله ونصرتهم عليهم  
في كسبر من الواقع اه سديد (قوله فتولهم الخ) هذا التأويل خلاف ظاهر القضاة المتأيد  
كونه كذلك حتى تنقضي الامور فقطا وبعدم حدث المعنى انصبر ورنه كذلك صواب فقطا لا يجوز كما  
فسمه فتلهم اه سديد وقد يقال ان الشارح على التأويل المذكور بقوله واللازم ان ينفذ مدونه  
سكوتة في صمم المناظرة (قوله بذلك) اي يعود دار الاسلام دار حرب وكذا في غيره (قوله على ملاكها)  
أي مستغلبا عليهم (قوله وهو في غاية البعد) بل مخالف لاصرار حوله ان المسلم لا يزول ملكه ما دأه  
الحرب منه فقهر الفعلي من وصل المولى بشراء اهله كما في الفصل السابق (قوله يسكنه المسلمون) أي في  
الحال (قوله أولا) يسكن الواد (قوله وعندهم القسم الثاني) أي من دار الاسلام (قوله قال) أي في قال  
الرافعي (قوله ان محله) أي كفاية الاستيلاء القديم (قوله وحديثه فكلامهم صرح الخ) تأمل هذه  
الصرحة من ما أخذها من سبق في كلامه اه سديد اقول ما نذكره ربه الرافعي وغيره عن الاصحاب انهم  
عدوا القسم الثالث من دار الاسلام به ينفذ انضمامهم للمنى على انما أخذها من الرافعي وقد وجد  
كلامهم ما يشر الخ (قوله مطلقا) أي غلب عليه الكفار بعد ادم لانهم المسلمين منها أملا (قوله يمكنه)  
القول لكن ان امتنى في الآخرة واتم الاقامته الى قوته واستثنى في النهاية (قوله وجبت الهجرة)  
وسبب هجرته لهم هجره واديارهم ولم يقيدوا ذلك بامن الطريق ولا بوجود الزاد ولا حدة ينفذ عدم  
الوجوب ان خاف على نفسه من خوف الظرفين أو من ترك الزاد أو من عدم الراحة له معنى وباتى في  
الشارح ما يوافقه (قوله واثم بالاقامة) من حفظ لازم (قوله على نفسها) أي أو يضعها (قوله فعدور)  
أي الى ان يلقاها فان فتح البلد قبل ان يهاجره قضاة الهجرة أسى ومضى (قوله ولقبر الصبح الخ) في  
الاستدلال به فوقف عليه الاسنى والمضى ونجبا في داره وغيره آتاه من كل مسلم يبين أظهر المشركون  
له (قوله وشربا للهجرة الخ) استئناف بيان (قوله أي من مكة) خبر وشربا للهجرة الخ (قوله واستثنى)

(قوله أو قد وصل الى الانتفاع الخ) قد يعنى وجوب اقامته على الامام أو ان يمنع من معصم المسلمين اذ دخلوا  
دار الحرب وقد واصل الانتفاع كغير الغالب ولم يحتفل أمر دار الاسلام بقلعه هناك ولا يتخلون البعد  
قلبيتا لـ (قوله وحديثه فكلامهم صرح الخ) في الصراحة تنظر خصوص ما يحتمل ان رواد الاستيلاء

والافرن دار كفر انتهى فاما ذكره من بعض المتأخرين بعد نقله مدركا كجاء واضح وحديثه فكلامهم صرح فساد كنهان ما حكمه الله  
دار الاسلام لا يصير بعد ذلك دار كفر مطلقا (والا) يمكنه طوله ربه وانما في دينه (وجبت الهجرة) ان اطاقها واثم الاقامته لاهله  
وان لم يجد حرمها لكان ان امتنى على نفسه أو كان خوف الطريق دون خوف الاقامة كجاء ظهر فان لم يلقها فعدور وذلك لقوله تعالى فان  
الذين نزلهم من الاثمة على انفسهم الاية واليهما الصبح لا تنقطع الهجرة ما قوتل القتل وشربا للهجرة بعد الفرض من كتمانها سارت  
دار الاسلام ان يوم القامة معصية المسلمين أخذ ما عليه ان الباعض من اقمته على قتل يندون من تخفي اسلامه

الى فسخ مكنة بكتب باخبارهم الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان يجب ان تقوم عليه فكتسه ان مقامه كمتعبر والاستدلال بذلك ينوقف على ثبوت اسلامه قبل الهجرة وتوصل الى الله عليه وسلم كتب بعد ذلك ولم يثبت ذلك على أن الكفاية المذكورة لا يلزم منها اسلامه ولا عدمه بفرض ذلك كله فهو كان امتناعا غير خائف من فتنة (٢٧٠) ومن هو كذلك لا تلزمه الهجرة فلا دليل في ذلك أصلا ثم رأيت شيخ الاسلام الحافظ

في الاصابة قال في ترجمته  
حضر بيعة العقبة - فتح  
الانصار قبل أن يسلم وشد  
يدوا مع المشركين مكرها  
فاقتدى نفسه وعقلا  
ورجع الى مكة فيقال انه  
أسلم وكم قومه ذلك فكان  
يكتب الاخبار الى النبي صلى الله  
عليه وسلم ثم هاجم قسلا  
الفتح يقتل انتهى وهو  
صرح بما ذكره وذكر  
صاحبنا في عدم ثبوت  
الاصابة من بلاد اسلام  
الطبري بها حتى اوجبا  
ولم يقبل منه ولا قدر على  
اظهاره ووافقه القول البغوي  
في تفسير سورة العنكبوت  
يجب على كل من كان ببلد  
تعمل فيه المعاصي ولا يمكنه  
تغييرها الهجرة الى حيث  
تهبها العبادة لقوله تعالى  
فلا تقعد بعد الله كرى مع  
القوم الظالمين نقل ذلك جمع  
من الشراح وغيرهم منهم  
الاخوي والزركشي وأقره  
و ينأزع في ماصرفي والوليمة  
أن من يجوز له أن لا يسلم  
لا يلزمه الانتقال وعلم السبكي  
بأن في موقوفه قداره ضررا  
عليه ولا فصل منه فان عالت  
ذلك مع النقطة يصدق عليه  
أنه في بلد المعصية فلا يلزمه  
يخلاف هذا فانه بالنقطة

التي قوله أخذنا في الاصل والى قوله والاستدلال في الغنى عبارة الاول واستثنى الباقي من ذلك ما إذا كان في  
اقابته مصطفا للمسلمين فحوز له الاقامة وعادة الثاني في يستثنى من الوجوبين في اقامته مصطفا للمسلمين  
فقد حكى ابن عبد البر وغيره ان اسلام العباس رضى الله تعالى عنه كل قبل بدو وكان يكتبه بكتب الى النبي  
صلى الله عليه وسلم باخبار المشركين وكان المسلمون يتقون به وكان يجب الخ (قوله في فسخ مكنة) أي الى  
قربه فلا يخالف ما يأتي عن الاصابة (قوله بذلك) أي بقصة العباس رضى الله تعالى عنه (قوله قبل الهجرة)  
أي هجرة العباس (قوله وانه الخ) أي وثبوت انه الخ (قوله ولم يثبت ذلك) أي كل منه حاول مراد لم  
يثبت بغير صحيح والافطلي وروا الخبر بذلك لا ينكر كاس (قوله على أن الكفاية الخ) لما ودعيلان  
المثبت مقدم على الثاني احتاج الى هذا الجواب العاوي (قوله بفرض ذلك الخ) أي من ثبوت الامر من  
واستلزام الكفاية المذكورة للاسلام (قوله ومن هو كذلك لا تلزمه الهجرة الخ) ولا ينفى عدم الزوم من  
بيان انه كان يمكنه اظهار دينه أو ضلوا بين ذلك أهم (قوله في الادب) في أسماء العبادات والحوادث  
يقال قوله في ترجمته الى العباس رضى الله تعالى عنه بل من قوله فاقضى نفسه وعقلا أي بعد أسرها  
(قوله وهو صرح في غير ذكره) يعني في عدم ثبوت اسلام العباس قبل الهجرة وذهب ثبوت كانه صلى الله  
عليه وسلم اليه بان مقامه كمتعبر ثم يقول في كونه مريضا في الامر بنظر لا يسمي في الثاني اذا الاصابة كانت  
عنه والساكت من شيء لا ينسب اليه ذلك المسمى (قوله وذكر صاحب العتد) في قوله وأقره وفي المقضي  
والاصابة الاقوله أي واجبا (قوله هنا) لعل كلمتين سقطت من نظم الناصح عبارة المقضي من دار الكفر اه  
(قوله بعد اسلام الخ) وفي القروع لابن مفلح المقدسي الغنبي مانسب ولا تجب الهجرة من بين أهل  
المعاصي وروى يعقوب بن سفيان عن ابن عباس في قوله تعالى أن أرضي واسعا الخ ان المعنى اذا علم بالمعاصي في  
أرض خارجة عن مهابه قال عليه السلام فظهر قوله عليه السلام من رأى منك منكفرا فليغيره  
الحديث وعلى هذا العمل انتهى اه سجد عمر (قوله ووافقه) أي ما ذكره صاحب العتد (قوله في حيث  
تتهبها العبادة الخ) فان استوفى جميع البلاد في عدم اظهار ذلك أي الحق كافي زماننا فلا وجوب بالاصلاف  
اه معنى (قوله نقل ذلك) أي ما في العتد (قوله وأقره) وعن أقره الاصابة والغنى (قوله وينأزع فيه) أي  
في ما ذكره صاحب العتد (قوله آلا لا هو) أي استعماله (قوله لا يلزمه الانتقال) أي من جبرها (قوله  
ولا فصل منه) جهالة (قوله ذلك) أي من في سواره (قوله نعم النقطة) أي الى دار بعيدة (قوله فلا يلزمه) أي  
القول (قوله بخلاف هذا) أي من يجز عن اظهار الحق (قوله قضت هذا) أي الفرق (قوله ان ذلك) أي  
من في سواره لا أن لا هو وكذا الاشارة بقوله وهذا الخ (قوله اذا لم يلزمه) أي الانتقال (قوله فاولي البلد)  
الاولى من البلد (قوله على أن قضت الخ) ولما كان قوله لا انه اذا لم يلزمه الخ فلا يمنع بحاص في قوله فقلت  
الخ احتاج الى هذا الجواب العاوي (قوله بفرض استعمال ذلك) أي ما ذكره صاحب العتد (قوله به) أي  
بذلك التبد (قوله بان شرط الخ) أي وصرح بان الخ (قوله أن يتدبر على الانتقال الى ما نحن في ذلك) فان  
استوفى جميع البلاد في عدم اظهار ذلك كافي زماننا فلا وجوب بالاصلاف اه معنى (قوله والجواب الخ) الذي  
يعتبر الخ محل تأمل والذي يظهر وجوب الانتقال عند توفر الشرط المذكور ومن غير توقف على ما ذكره

القديم الاستدلال على الاملى وهو ما كان للمسلمين من أول الامر الآن يقال من لازم استيلاء المسلمين الطر ولسبق  
الكفر وعروض الاسلام (قوله ومن هو كذلك لا تلزمه الهجرة الخ) لا ينفى عدم الزوم من بيان انه كان  
يقارن بلاد العصابة بالكتابة قلت قضت بهذا بل صرح بان ذلك يلزمه الانتقال من البلد وهذا يلزمه به لانه اذا لم يلزمه من  
الجواز فاولي البلد على ان قضت كلام السبكي المذكور انه لا نظر لبلد ولا لموازل بل العتقة وهي في القول من البلاد أشق وبفرض اعتماد ذلك  
فحبس تقيد بما اذا لم تكن في اقامته مصطفا للمسلمين أخذ من نظيره في الهجرة من دار الكفر بالاول ثم رأيت السبكي صرح به وبأن شرط  
ذلك أيضا أن يتدبر على الانتقال لبلد سائلة من ذلك وان تكون عنده المؤن المعتبر في الحج والحاصل ان الذي يعتد بعينه اعتماد في ذلك أن شرط

وجوب الانتقام هذه الشروط المذكورة ان تظهر المعاصي المجمع عليها في ذلك الحال بحيث لا يستعني أحد بكمهم من ذلك لئلا يتركهم ان انتامع  
القدر لان الامانة تخدمهم فنداعة وتقر بالهم على المعاصي (ولو قد أسير على هر بزمته وان أمكنه اظهار دينه كما يحسنه الامام  
واقضى كلام الركني اعتبارا فخصائص النفس من ركن الاسر لكن الذي حرمه القمولي (٢٧١) ومن تبعه وقال الركني انه قياس ماصر

في الزيادة هذا ويدخل في قوله من حيث يتباهأ العباد ان يحزن ثما للمصر الى اذى يحمل بامن فيه على نفسه  
وما يتلقاها بحيث لا يعدم مقامهم ودخوله الى البلد في بعض الاحوال لقضاء حاجة ضرورية لا يلبس به  
مقتدا ولا ينافي بحرية أه سيد من (قوله للمعاصي الخ) لم يأل الغنص للاستفراق (قوله المتن ولو قد  
أسير) أي في أي الكفار اذ يعني (قوله وان أمكنه) الى قوله لكن الذي النهاية والغنى (قوله واقضى  
كلام الركني اعتبارا) وهو الاصح اه نهاية (قوله لكن الذي حرم به القمولي الخ) عبارة بالغنى  
وان حرم القمولي وغيره بنقده بعلم اه كان اهل (قوله ان لم يكن ما ظهر دينه) أي والافنس (قوله الثاني)  
أي عدم الزوم وقوله الاول أي الزوم (قوله من تطيله) أي الامام وهو قوله فخصائص النفس الخ (قوله  
قتلا) الى قوله ان لم يرو في الغنى الاقوله أي ولا يمان بحسن تطيل الى قوله على المعتمد في النهاية لكن  
زيادة قديان (قوله وهي) أي حقيقة الغنية (قوله وألطفوه على انهم في أماله) أي وان لم يؤمنوا بخصائص  
طبيعية الام اه معنى (قوله أو عكسه) أي أو ضد عكسه اه ع و يجوز عطفه على مدخول على عبارة  
الغنى وكذا وألطفوه على انه في أمانيهم اه (قوله لان الامان الخ) عبارة بالغنى وقامع الزوم ولهم اذا آمنوه  
وجبان يكون في أمانيهم اه (قوله بلزوم اغنيانهم) أي الفساد الامان لماسر من تغذو من احد الجانبين  
اه وشيدي (قوله ان كان تبعمون) ارجع للمستكين اه يعبري ولكن قضية تفصيل رعاية ترتيب  
الصالح وجوبه للمستقلة الثالثة فقط الا ترى الترتيب في المسئلة الاولى مطلقا كما في شرح الروض عن  
الروضة (قوله ودم ماصر الخ) أي يكون من المعتمد ان يدب مطلقا اه ع و (قوله ولا ترى فهم ترتيب  
الصالح لا انتقاض أمانيهم) أي حيث تصدقوا بعتقته والام ينتقض بصدقهم كالمصالح اه نهاية (قوله ومن  
ثم) أي للفرق في عموم (قوله صرح جمع الخ) ومنهم الغنى (قوله وهو بين الخ) أي ماصر به الجمع  
(قوله وهو مقتب) أي عدم الانتقاض (قوله ففصل) الى المتن في النهاية ما وافقه (قوله هذا) أي ماصر  
به الجمع من وجوب رعاية الترتيب (قوله الاول) أي ما قبل من عدم الرعاية (قوله فافهم من) بفتح الميم (قوله  
هذا الشرط) الى قوله بل هناء في النهاية وكذا في الغنى الاقوله على ماصر (قوله بل بزمته الخ) ورج وله عند  
خروجه اخذ على مسلم جده عندهم ليرده عليه ولا منهم عليه ولا يضمنونه لا يمكن مضمونا على اخر في الذي  
كان يده مضافا لمضمونا فاذا اخذت من الغائب ليرده الى مالكه فانه يضمنه لانه كان مضمونا على  
الغائب فادب حكمته (فروع) في الزوم لهم قبل خروجه لاداء وهو مختار وان يعود اليهم بعد خروجه  
العدا والاسلام حرم على العود اليهم ومن له الوفاء لمال الذي التزمه لم يمتدوا الشرط في اطلاق الاسراء  
واعمال يجب لانه التزام بغير حق فمال الميعوث اليهم فداء لا يملكونه كما قاله الروابي وغيره لانه ما نحو ذخير  
حق ولو اشترى منهم شيئا ليعت اليهم عنه أو اقتضى فان كان مختارا لزمه الوفاء أو كره هاجا ذهب ان العقد  
باطل وبغير الدين فان لم يجر فطابع بل قالوا اخذ هذا واعبنا لكذا ان المال قال انهم فهو كالشره  
مكره لاوله وكذا يفسر فيهم اليهم بدار ناعوا ودعته اليهم معنى وروى مع شرحه (قوله ماله كذا الخ) طرف  
لفقوله المصنف لم يجر الوفاء (قوله فلا يلزمنا الخ) ورج تفرع على المفهوم او هاجا مطلقين قبل التاسع عبارة  
النهاية بتدو لا فلا يلزمنا الخ وجعلنا الغنى وان أمكنه لم يحرم الوفاء لان المهر مستند مسقية اه وكل منهما  
نظير (قوله تلى ماصر) أي من القمولي ومن تبعه عبارة النهاية بكم اه (قوله فيمنه لغو) أي ولا  
يمكن اظهار دينه اما لو بين ذلك (قوله وان أمكنه اظهار دينه) كتب عليه مر وقوله كما يحسنه الامام  
كتب عليه أيضا مر

من الزيادة هذا ويدخل في قوله من حيث يتباهأ العباد ان يحزن ثما للمصر الى اذى يحمل بامن فيه على نفسه  
وما يتلقاها بحيث لا يعدم مقامهم ودخوله الى البلد في بعض الاحوال لقضاء حاجة ضرورية لا يلبس به  
مقتدا ولا ينافي بحرية أه سيد من (قوله للمعاصي الخ) لم يأل الغنص للاستفراق (قوله المتن ولو قد  
أسير) أي في أي الكفار اذ يعني (قوله وان أمكنه) الى قوله لكن الذي النهاية والغنى (قوله واقضى  
كلام الركني اعتبارا) وهو الاصح اه نهاية (قوله لكن الذي حرم به القمولي الخ) عبارة بالغنى  
وان حرم القمولي وغيره بنقده بعلم اه كان اهل (قوله ان لم يكن ما ظهر دينه) أي والافنس (قوله الثاني)  
أي عدم الزوم وقوله الاول أي الزوم (قوله من تطيله) أي الامام وهو قوله فخصائص النفس الخ (قوله  
قتلا) الى قوله ان لم يرو في الغنى الاقوله أي ولا يمان بحسن تطيل الى قوله على المعتمد في النهاية لكن  
زيادة قديان (قوله وهي) أي حقيقة الغنية (قوله وألطفوه على انهم في أماله) أي وان لم يؤمنوا بخصائص  
طبيعية الام اه معنى (قوله أو عكسه) أي أو ضد عكسه اه ع و يجوز عطفه على مدخول على عبارة  
الغنى وكذا وألطفوه على انه في أمانيهم اه (قوله لان الامان الخ) عبارة بالغنى وقامع الزوم ولهم اذا آمنوه  
وجبان يكون في أمانيهم اه (قوله بلزوم اغنيانهم) أي الفساد الامان لماسر من تغذو من احد الجانبين  
اه وشيدي (قوله ان كان تبعمون) ارجع للمستكين اه يعبري ولكن قضية تفصيل رعاية ترتيب  
الصالح وجوبه للمستقلة الثالثة فقط الا ترى الترتيب في المسئلة الاولى مطلقا كما في شرح الروض عن  
الروضة (قوله ودم ماصر الخ) أي يكون من المعتمد ان يدب مطلقا اه ع و (قوله ولا ترى فهم ترتيب  
الصالح لا انتقاض أمانيهم) أي حيث تصدقوا بعتقته والام ينتقض بصدقهم كالمصالح اه نهاية (قوله ومن  
ثم) أي للفرق في عموم (قوله صرح جمع الخ) ومنهم الغنى (قوله وهو بين الخ) أي ماصر به الجمع  
(قوله وهو مقتب) أي عدم الانتقاض (قوله ففصل) الى المتن في النهاية ما وافقه (قوله هذا) أي ماصر  
به الجمع من وجوب رعاية الترتيب (قوله الاول) أي ما قبل من عدم الرعاية (قوله فافهم من) بفتح الميم (قوله  
هذا الشرط) الى قوله بل هناء في النهاية وكذا في الغنى الاقوله على ماصر (قوله بل بزمته الخ) ورج وله عند  
خروجه اخذ على مسلم جده عندهم ليرده عليه ولا منهم عليه ولا يضمنونه لا يمكن مضمونا على اخر في الذي  
كان يده مضافا لمضمونا فاذا اخذت من الغائب ليرده الى مالكه فانه يضمنه لانه كان مضمونا على  
الغائب فادب حكمته (فروع) في الزوم لهم قبل خروجه لاداء وهو مختار وان يعود اليهم بعد خروجه  
العدا والاسلام حرم على العود اليهم ومن له الوفاء لمال الذي التزمه لم يمتدوا الشرط في اطلاق الاسراء  
واعمال يجب لانه التزام بغير حق فمال الميعوث اليهم فداء لا يملكونه كما قاله الروابي وغيره لانه ما نحو ذخير  
حق ولو اشترى منهم شيئا ليعت اليهم عنه أو اقتضى فان كان مختارا لزمه الوفاء أو كره هاجا ذهب ان العقد  
باطل وبغير الدين فان لم يجر فطابع بل قالوا اخذ هذا واعبنا لكذا ان المال قال انهم فهو كالشره  
مكره لاوله وكذا يفسر فيهم اليهم بدار ناعوا ودعته اليهم معنى وروى مع شرحه (قوله ماله كذا الخ) طرف  
لفقوله المصنف لم يجر الوفاء (قوله فلا يلزمنا الخ) ورج تفرع على المفهوم او هاجا مطلقين قبل التاسع عبارة  
النهاية بتدو لا فلا يلزمنا الخ وجعلنا الغنى وان أمكنه لم يحرم الوفاء لان المهر مستند مسقية اه وكل منهما  
نظير (قوله تلى ماصر) أي من القمولي ومن تبعه عبارة النهاية بكم اه (قوله فيمنه لغو) أي ولا  
يمكن اظهار دينه اما لو بين ذلك (قوله وان أمكنه اظهار دينه) كتب عليه مر وقوله كما يحسنه الامام  
كتب عليه أيضا مر

ذلك هو مقتضى ما ورد في قوله فله فله هذا على اداء جرد الدوا الاول على اداءه فلو انتقض عند مقتضى الاصل  
أولى (ولو شرطوا) عليه ان لا يخرج من دارهم لم يجر به (الوفاء) بهذا الشرط بل يلزمنا الخ ورج حيث أمكنه فوا بد ينمن القموني بنفسه  
من الدوام يمكن اظهار دينه فلا يلزمنا الخ ورج على ماصر بل يسر ولو طفق على ذلك بلان أو غير مكر هاجا الخلف فيمنه لغو

يبحث بانفرواج اه معنى (قوله والأختوان) عبارة المني والروض مع شرحه وان حلف لهم ثم غيبا  
لهم ليقره ولا يتهموا بانفرواج ولو قبل الاطلاق حيث غروجه اه (قوله والأختوان) هذا ايشان  
انفرواج مع التمكن من تركه وجب لأختوان كان انفرواج واجبا سم على ج أو القياس عدم  
الخت اه عش (قوله ومن الأكراد أن يقولوا) أي لو حلف حديثا فلو غفر ج بحث أيضا كالأ  
أخذ الموص وجلا وقالوا لا تركه حتى تحلف أنك لا تحبهم كما كانا خلفهم أمير مكانهم بحث لأنه  
أكراد أمسي ومضى (قوله بل هنا) كراهة أنان الخ قد يقال أن هذه الأكراد الثاني مع الخت عوض قوله  
السابق والأختوان لا فلا أنكره منا اه سم أي فكان ينبغي حذفه كإفهامه النهاية والمعنى الآن يقال  
انه مقول كراهة الاول لا مؤتمنة قل في عش هنا جوابا لبل في السؤال (قول المن ولو عاقد الامم) أي  
أو نائبه اه معنى (قوله هو الكافر) أي القول المن فان لم تكن في المني الا قوله وعليه الخروج وقوله  
وان تعقل في ذلك وقوله وصول إلى المن والقوله إذا سلا الجوار في النهاية بقوله وصوب إلى المستوي  
سابق عليه (قوله هو الكافر الغليظ الخ) وبطلان أصالي المسلم المتصف بذلك ذكره الأخرى اه  
رشدى عبدا القلموس العلي بالكسر الرجل من كفارة وم وجعل على ككتفوسه ودخله شديص ربع  
معالج لا مراه (قوله باسكان اللام) أي وضع القاف وقوله محصوره أي والألا يصع اه معنى (قوله على  
الأوجه) واجمع إلى قوله أو مضمين قلاع الخ (قوله على أصل طر فقال الخ) عبارة المني أمالنه خفي  
عليها طر بقها وأوليد على طر يق خال من الكفار أو سهل أو كسر الماء أو الكلا أو نعوذك اه (قوله  
وهيها الامام) وبجبر العلي على القول لان المشروط لو طر يتوهم دماره أي معنى (قوله بالهالة) أي  
الموصلة إلى الغم كإتيان (قوله ولومن غير كفت الخ) وقا للمني والروض ونحوها لأنها بحث عقب قول  
الشارح ولومن غير كفت إلى قوله لا المسلم عاتيه كذا اه بعضهم والأوجه حملها على ما إذا كان نسبة كفة  
ليوافق ما مره اه (قوله كان) وكون فقها الخ عبارة المني حتى لو كان الامام نزلنا لخت قاعة لا مر فقها قال  
من دلى على قاعة كذا اه منها هو يقف على العلي هذه اسبق الجارية كأي الرضة وأصلها لم يتصورها  
التمسب هنا لوها أو قال العلي اقلعت بكان كذا لم عش ونجب اسبق الجارية بقدر كذا هنا وقد استؤمن  
عدم هذا الاستعوار على كذا لا تنبب مسئلة العلي العلية اه (قوله وبه فارق) أي بقوله العلية (قوله لان  
قها الخ) ولان المسلم تعين اه مفروض الجهاد والالهة نوع عن مخالجه أو أخذ العوض عليه أسي ومضى (قوله  
وقال آخرون لا فرق الخ) وهو المعتمد هنا يتومنى (قوله ودعه) أي على عدم الفرق (قوله إعطاه) أي  
المسلم اه عش (قوله وان أسلت) غاية اه عش (قوله فلو مات الخ) هذا يجري في الكافر أيضا كإتيان  
وإذا أسلت كلامه جفتكم معاقبة المسلم كحكم معاقبة الكافر ولا يخالف فيهما إلا باعتبار غاية  
لذ كورة اه بجبري أي وان أسلت (قوله فله قيمتها) أي للمسلم (قوله وخروج قوله الخ) عبارة المني  
واسطرز بقوله ومنها جلا به بما ذاق الامام جلا به بما عسى مثالا فلا يصح العمل بالجل كسائر  
الجلالات بتغييره بالجل يقتل ولو قال جل كإتيان التمسك كان أشمل اه (قوله العمل بالجل بلا جلة)  
عبارة شرح المنيع والمني على الأصل في المعاقبة على مجبور اه وهي احسن (قوله وانما معاقبة) جلة  
سالك كفي فيه جعل الصفقة سببا للاعتقاد في نفي أو استغفارهم على ما جازوا الأخش (قوله ولو مرة  
أشري) كان تركها بعد ذلك ثم هذا اله أسي ومضى (قوله له) أي العلي اه رشدي (قوله لا عكس)  
أي بان أسلت قوله اه عش عبارة سم أي بان أسلمه بعد هالات الخ من هنا قيمتها اه (قوله

والأختوان كل حين  
الحلف بحسب ما من الأكراد  
ان يقولوا لا نتركه حتى  
تحلف أنك لا تحبهم بل هنا  
أصكره ثان شرعي على  
انفرواج وجوبه كما قرر  
(ولو عاقد الامام عليا) هو  
الكافر الغليظ الشديد حتى  
بذلك يدفعه عن نفسه ومنه  
العلاج لا دفعه الماء (بلا)  
(على) نحو بلد أو (قاعة)  
باسكان اللام ونقصها معينة  
أو مضمين قلاع محصورة  
على الأوجه أي على أصل  
طر يقها أو أصل أو اوراق  
طر يقها (قوله منها جارية)  
مثلا ووجه مبهمة ويعنيها  
الامام (جاز) وان كان الجليل  
مجهول لا غير ملك للعالم جمع  
ان انفرواج بالاسر و يسقط  
بالدالة ولومن غير كفة كان  
يكون تحتها فيقول له هي  
هذه العلية أيضا به فارق  
ما مر في الجارية والجلة اما  
المسلم فقال جمع لا يجوز هذه  
المعاقبة مع لان فيها أنواعا  
من الغرر واحتملت مع  
الكافر لانه أعرف بقلاعهم  
وطرفهم وقال آخرون لا فرق  
وبوجه الأخرى والبلقي  
وغيرهم لو نفسية كلام  
الشخص في الغنية اعتباره  
وعلى معطاه ان وجدت  
حية وان أسلت فلو ماتت  
بعد النظر فله قيمتها خروج  
بقوله منها قوله بما عسى  
فلا يصح العمل بالجل بلا  
حاجة (فان فقت) غرة  
(بدلانه) وفاقها معاقبة  
ولو مرة أخرى وفيها الامانة  
أو المصحة تومنى تسليم أصلا أو أسلت معاد بعد لا عكس



كلمات (اعطها) وان لم يوجد سواها وان تعلق لم يلحق لزوم معاملتهم ببعضهم كغير مظهر الا لا اعتدوا بمعاملتهم في مثل ذلك وذلك لانه استحقها بالشرط قبل التفرغ (أو) ففهمها معاقده (بغيرها) أي دلالة أو غير معاقده ولو (٢٧٣) بدلالة (فلا) شيء (في الاصح) لنقد

الشرط وهو دلالة بموجب

كلمات) أي في قوله هذا كما بان لم يسلم والا اعطها الخ (قول المتن اعطها) أي أعطى العلي الجارية التي وقع العقد عليها من المينة والمينة التي عندها الامام اه ع (قوله وان تعلق الخ) غاية ثانية (قوله وذلك) راجع الى ما في المتن (قوله أو غير معاقده) عطف على معاقده (قوله لقدر الشرط) هذه هي الصورة الاولى فقط قال المتن وأما في الثانية فلا تتصافعا فتنه من فقها اه (قوله وصورة الثاني الخ) أي في الصورة الثانية أخذنا من آخر كلامه (قوله عن ذلك) لعل صوابه عن معاقده (قوله بدلالة تسع فقها) فالاستحقاق مقيد بشيئين المبالاة والفتح اه معنى (قوله مقيد به) أي بالفتح (قوله ما تقرر) أي في قوله فاحصل مقيد به اه ع (قوله هذا) أي الخلاف (قوله فيها) عبارة عن المتن من القلعة اه في معنى من (قوله اتفاقا الخ) لعل صورته انه هو قد حصل معين من مال الامام أو سبب المال لا التقدير انه لو اعقد مع رجل بشئ غير القلعة لم يعمد له العمل بالجعل بل بالسخة اه ع (قوله لا يلزم من عدم الصحة عدم استحقاق آخره المثل (قول المتن أو مات قبل العقد) جعل في شرح المنهج من الصور التي لا شيء فيها مال أو استقبل اسلامه وقبل العقود أو أسلم بعدها اه سم وسأيت عن المتن والاسمي ما يقيد (قوله والثاني) أي الحرية (قوله بل لا فرق) هذا قد يتناقضه الا في ان كان اسلامها عن غيرهما قال المتن بل لا فرق في كلام سم اه ع (قوله وكذا الاول) أي وكذا التعيين ليس يقيد (قوله اذا سلم الجارية) أي الموجودة في القلعة (قوله كذلك) أي كاسلام المينة (قوله سواء) أي كان اسلامها قبل العقد الخ عبارة عن المتن وان استلمت دون العلي بعد العقد وقبل ظفر بها او بعده فالذهب الخ امالوا استقبل العقد فلا شيء ان فعل بذلك وبأنها كانت له كقوله الباقية وكلام غيره يقتضي وان كان ظاهرا عبارة عن المصنف استحقاقه لانه عمل متروكا اه وفي سم بعد ذلك مثل قوله امالوا استلمت الخ عن الاسمي ما تصوبه ان فعل بذلك الخ هل يجري فيه اذا مات قبل العقد اه أو قول الفرق بين الموت والاسلام ظاهر (قوله وبسببه) الاول أي بدل الواو (قوله ان لم يسلم) أي العلي (قوله عالم) يكن اسلامه بعدها اه أي بان اسلم معها أو قبلها (قوله لا تتقال الخ) أي وان كان اسلامه بعد اسلامها فلا يطأها لا تتقال الخ (قوله وان نازع في الباقية) أي بانه استحقها بالظفر وقد كانت اذذاك كافر فلا ترتفع ذلك باسلامها كالم ملكها من استلم لكن لا تسلم اليه بل يؤمر بازاله ملكه عنها الى آخره طالعه بما حكاه في شرح الروض اه سم وقال المتن وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بان البيع عقد لازم وما هنا جملة ما تقع المباحة فيها لا يشاع في غيره فلا تعلق بغيرها اه (قوله لان اسلامها) أي قوله لا تعلق انهما يتوالفسي (قوله يمنع رخصها واستيلاء عليها) كله على التوزيع أي يمنع رخصها اذا كانت حرة واسلمت قبل الاسر والاستيلاء عليها اذا اسلمت الحرة بعد الاسر أو اسلمت الرقبة فليتأمل سم على ج اه ع

بان أسلم هو بعدها (قوله سواء) أي كان اسلامها قبل العقد ام بعد الخ في شرح الروض امالوا استلمت قبل العقد فلا شيء ان فعل بذلك وبأنها اتفقت لانه عمل متروكا ذكره الباقية وكلام غيره يقتضي انه انتهى وقوله ان علم بذلك الخ هل يجري فيما اذا مات قبل العقد (قوله أيضا سواء) أي كان اسلامها قبل العقد ام بعد أهبل الظفر وبهذه دلالة كما بان لم يسلم الخ جعل في شرح المنهج من الصور التي لا شيء فيها مال أو استقبل اسلامه وقبل العقود أو أسلم بعدها انتهى (قوله والا اعطها) يتأمل هذا مع ما تقدم في شرح ولو أسلم أميرهم ضم الخ من قوله لا امتناع طرقه على من قارن اسلامه شيئا من اسلام هذا قارن حر ينها الاثر في الا بالخذ (قوله وان نازع في الباقية) بانه استحقها بالظفر وقد كانت اذذاك كافر فلا ترتفع ذلك باسلامها كالم ملكها من استلم لكن لا تسلم اليه بل يؤمر بازاله ملكه عنها الى آخره طالعه بما حكاه في شرح الروض (قوله يمنع رخصها واستيلاء عليها) كله على التوزيع أي يمنع رخصها اذا كانت حرة واسلمت قبل الاسر والاستيلاء

(٣٥) - (شرواني وابن قاسم) - (تاسع)

يكن اسلامه بعدها لا تتقال لتقبلها لانه الامام والمال ودي وغيرهما ناعلي منع تلك الكافر والعلم بان نازع في الباقية (فان ذهب وجوبه) لان اسلامها يمنع رخصها واستيلاء عليها فيعطى الاول

من أخص الناس الغيبة الاربعين كما تكمن غيبته فاذا ظهر وجوبه من بيت المال (وهو) أي البذل (أمره) مثل وقيل قيمتها) وهو المعتمد  
كل من الرضا وأصله من الجهر وقالوا في الخلاف في المصنعة ما لم يتكامل كل من فيها وأوجبنا البذل فهو ران يقال رجع راجعا بالمثل  
فصلنا في تسمية الجهر ولو لم يجوز أن (٢٧٤) يقال تسليم القيمة من تسليم البذل أو ما انتهى والوجه الأول وجوبه منهم الثاني قال

فيمنه واحد ولو يعطيه  
قيمتها كإيمانها لو كن  
أعياده وخرج بعنونه ولو  
فقد صلحنا لا بد ودخلت  
في الأمان فان امتنع من  
قبول بدله أو هم من تسليمها  
نسبنا الصلح وبقوا الأمان  
فان رضوا بتسليمها بدلهما  
اعطوا من عمل الرضا  
(كتاب الجزية) \*

اطلق على العقد وعلى المال  
المتقرب به وعقب القتال لانه  
مفيا بها في الآية التي هي  
كانت صلى الله عليه وسلم  
أيها من أهل خبران  
وغيرهم الأصل فيها قبل  
الاجماع من المجازاة لأنها  
جزاءهم عنهم منا وسكنهم  
في دارنا فهي اذلال لهم  
لصالحهم على الاسلام لا سيما  
إذا طاعوا أهلها وعرفوا  
بحسبنا لا في مقابلة تقررهم  
على كفرهم لان الله أعز  
الاسلام وأهلها عن ذلك  
وتقطع مشروعية ما تقرر  
عليه صلى الله عليه وسلم  
وعليه وسلم لانه لا يبق لهم  
حينئذ شبهة حتى جعله قبل  
منهم الاسلام وهذا من  
شرعنا لانه انما يتسليمها  
مقتضاها على الله عليه  
وسلم من القرآن والسنة  
والاجماع أو عن اجتهاده  
مستند من هذه الثلاثة

ورشدي (قوله من الأخص الاربعه) أي لا من أصل الغيبة ولا من سهم المصلح اه معنى عبارة النهاية من  
حيث تكون الرضا وكلامه أو جاحتمال ان اه (قوله أي البذل) أي حيث وجب اه معنى (قوله كل  
من فيها) أي في القلعة من الجوارى (قوله والوجه الأول) أي أمر المثل خلافا لما به والمغنى (قوله ويرج  
بعضهم الثاني) أي قيمته من تسليم المصالحه النهائية والمغنى (قوله فيعين) أي الإمام اه ع (قوله  
وتخرج) إلى الكافي النهائية والمغنى (قوله ودخلت في الأمان) وان كانت خارجة عن الأمان بان كان الصلح  
على أمان صاحب القلعة وأهلها ولم تكن الجارية منهم حلت إلى العلي اه معنى (قوله فان امتنع) أي العلي  
(قوله وهم من تسليمها) عبارة المغنى والرضا مع شرحه من رض أصحاب القلعة بتسليمها اليه أو أمرا  
على ذلك نقض الصلح وبقوا الأمان بان وردوا إلى القلعة ثم سألوا القتال وان رضى أصحاب القلعة بتسليمها  
إلى العلي بقيمتها دفع لهم القيمة اه (قوله نبذ الصلح) لانه صلح منع الوفاء بمشرطنا قبله اه (قوله  
فان رضوا بتسليمها) لا يفتي ان دخلوا في الأمان منع استرقاقها فكيف تسلم لغير بدلهما اذ ارضوا وكان  
الرضا بالتسليم مع تسليمها معنى رفع الأمان عنها واسترقاقها أو يفرض ذلك فيما إذا كانت واقعة اه سم  
(قوله من عمل الرضا) أي من الأخص الاربعين من أصل الغيبة ولا من سهم المصلح

(كتاب الجزية) \*

(قوله تطلق) إلى قوله لان الله تعالى أعز الاسلام في المغنى الأقوله وسكانهم في دارنا إلى قوله ومن ثم اشترط في  
النهاية (قوله تطلق) أي شرعا اه ع (قوله على العقد) وهو المراد في الترجمة (قوله وعقب القتال)  
الأولى وعقب القتالها (قوله في الآية التي الخ) وهي قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله إلى قوله حتى  
يعطوا الجزى يفتنى (قوله أيها) أي الجزية (قوله من أهل خبران) وهم نصارى وأول من بذل الجزية  
يعبرى (قوله وغيرهم) كعبسوس وهم وأهل الجبله صلة التي (قوله فيها) أي الجزية (قوله من المجازاة) عبارة  
هي وقوله الأصل خبره اه ع (قوله والجله صلة التي) (قوله فيها) أي الجزية (قوله من المجازاة) عبارة  
النهاية والمغنى وهي ما تقرر من المجازاة اه (قوله وسكانهم في دارنا) ليس بقيد كإيمانهم الخ (قوله نفس الخ) لعل  
الأولى الواو بدل الفاء (قوله لا في مقابلة تقررهم الخ) عطف على قوله اذلال لهم (قوله من ذلك) أي  
سواء تقررهم على الكفر (قوله فلا يقبل) الأولى فلا يقبل (قوله وهذا) أي انقطاع مشروعية ما تقرر  
عليه (قوله كإيمانها) أي بشرعنا (قوله من القرآن الخ) لعله يدل على قوله عنه والمراد أنه صلى الله عليه  
وسلم بين لسيدنا عيسى حكم كما يريد به كرم صلى الله عليه وسلم لعله دليله المصريح به من القرآن أو السنة  
أو الاجماع وقوله أو عن اجتهاده الخ عطف على قوله عنه الخ والضمير لعيسى والمعارفين المعطوفين ظاهره اذ  
التالي على الأولين واسطة وتعالى الثاني واسطة الاجتهاد (قوله أو اجتهاد الذي الخ) لعل مراده مطلق النبي  
الشامل لسيدنا عيسى أو خصوص سيدنا عيسى والافلاطون الذي (قوله لانه لا يفتنى) أي فهو كالنفس  
ورشدي (قوله وأركانها) إلى قوله ويرجى المغنى الأقوله ع الخ كور قوله هم الخ (قوله وسبأ مع غيرهم  
عليها إذا سلمت الخ) بعد الاسر أو سلمت الرقبة قلنا تسلم (قوله ودخلت في الأمان الخ) لا يفتي ان دخلوها  
في الأمان منع استرقاقها فكيف تسلم لغير بدلهما اذ ارضوا وكان الرضا بالتسليم مع تسليمها معنى رفع الأمان  
عنها واسترقاقها أو يفرض ذلك فيما إذا كانت واقعة

(كتاب الجزية) \*

(قوله هم الخ كور) وسبأ مع غيرهم

والظاهر ان المذهب في منسبه لا يعلل منه الاجماع أو في ما رواه لا لاجل الاجماع ومع ذلك انما هو  
الله عز وجل لانه لا يفتنى كإيمانهم المأثور في خبره وأركانهم اعتمد مع قوله ومكان ومال وصيغة ولا هميتها بدأ فقال (صورة عقده)  
مع ذلك كور وان يقول لهم الإمام أو قاله (أقركم) أو أقرهم وكلمة كإيمانها

ووجب لاحتمال الاول والوعود من ثم اشترط ان يقصد به الحال مع الاستقبال حتى يتسلخ من الوعد واعتراضه بان المضارع عند الجزع من القرآن يكون للصل واليان المضارع على ان لا يشاهد رد بان هذا لا يمنع احتماله الوعد (٢٧٥) على ان يمتنع خلافه با انه لا يستقبال حقيقة وقد مر في الصمان

اه سم قوله (وريج) قد وجب جميع المصنف باشماله على افادة صحة العقد بهذه الصيغة التي يتوهم عدم صحة العقد بها مع فهم ما بالمرز بالاولى بخلاف ما يفهمه لا يفهم منه هذا مطلقا فلنأمل سم على ج اه عش ورشدي (قوله الاحتمال الاول) اي ما في المتن بصيغة المضارع (قوله اشترط الخ) بخلاف ما لهية وانتهى والمشرط لذلك البتة في كافي الغفر (قوله واعتراضه) اي اشترط قصد الحال مع الاستقبال بالاولى ووافق المعترض الناهي بقرينة (قوله يكون الحال) اي لا استقبال اه رشدي وفيه نظر (قوله ورد بان هذا لا يمنع احتماله الخ) هذا الاحتمال لا يمنع ان يقصد به الاتساع وان يجعل عليه بالقرائن اه سم (قوله على ان يقم) اي في المضارع (قوله ما مرز) اي اشترط ان يقصد بالاولى الحال مع الاستقبال اوله ورج لاحتمال الاول الوعد الخ (قوله ان لا يمتنع اختلاف المتن الخ) اعتمد اليه في المتن بكسر (قوله ذلك) اي التوجيه المذكور (قوله من ذلك) اي من التصريح باستثنائه الخ (قوله والظاهر) الى قوله وحيث في النهاية (قوله على ان) الى قوله ويستثنى في المتن (قوله على ان هذا) اي قوله بدار الاسلام اه عش (قوله فلا يشترط) ولا يرجع الى المستفاد من كرم مثال اه سم (قوله فقد نفهمه) افاء تلمذة (قوله بها) اي الجزية اه معنى (قوله وحيث) اي من نفهمه بالجزية في دارهم (قوله او نحو ذلك) الى قول المتن ولو وحسد في النهاية الاقوله اذ ما قرأه قوله قول المتن ان تبدلوا به نصر اه عش (قوله اي نهطوا) بمعنى تلتزموا اه معنى (قول الجزية) اي هي كذا اه معنى (قوله في كل حول) الى قوله ونظير في المعنى (قوله انه) اذ كونه اول الحول او آخر (قوله غير شرط) اي فصل ما قاله الجزية في على الاكل اه نهاية (قوله اي لكل حال الخ) فذلك لعل نكتة كمدول المصنف الى الايراد الاشارة الى حكم الاسلام بالنسبة اليهم لا بالنسبة للمسلمين وحكم الاسلام فهم هو ويوجب الانقاد لبعض الاحكام الاسلامية دون بعض وهو لا يتعدى فيه وان تعددت متعلقاته فلنأمل اه سم (قوله اي لكل حال الخ) عبارة الفصي في غير ابداء من حقوق الاذنين في الاحكام لا يجوز اتمة المتكلمين وكذا ما يعتقدهم في كماله لا والسرقة دون ما لا يعتقدهم كسر بامر ونكاح الفروج للمعصوم اه (قوله لا يرويه) اي لا يرويه ولا يعتقدهم ولا يرويه يعلم ما في قول سم والرشدي (قوله كالزنا والسرقة) اي تركهما اه (قوله ومن عدم تظاهروهم) الظاهر انه مقطوف على عمل المار وانه اذهون من جملة الاحكام كالايضني فهو اولى من جعل الشهاب بن قاسم به معلوما في من احكامه اه رشدي (قوله وبهذا الالتزام) الى قوله وظهر كلامهم في المعنى الاقوله قال الولاد (قوله وبهذا الالتزام) اي التزام احكامنا اه معنى (قوله فسر الخ) بقوله او اشد الصلة على الزمان يحكم عليه بما لا يعتقده ويضطر الى احتماله اسنى ومعنى (قوله وجب التعرض) اي في الاصطلاح اه معنى (قوله لهذا) اي التزام احكامنا (قوله قال المار ودي الخ) اي عطف على ان تبدلوا الخ حيث ذكر ان المناسبات في قوله

(قوله ووجب لاحتمال الاول الخ) قد وجب جميع المصنف باشماله على افادة صحة العقد بهذه الصيغة التي يتوهم عدم صحة العقد بها مع فهم ما بالمرز بالاولى بخلاف ما يفهمه لا يفهم منه هذا مطلقا فلنأمل (قوله ورد بان هذا لا يمنع احتماله الوعد) ورضي بان احتماله الوعد لا يمنع ان يقصد به الاتساع وان يجعل عليه بالقرائن اه سم (قوله ايضا لا يمنع احتماله الوعد) هذا الاحتمال لا يمنع ان يقصد به الاتساع وان يجعل عليه بالقرائن (قوله اكتفاء الخ) قد ذكره اه ايضا مستفاد من قوله الاتي وثقة اذ هو من حكم الاسلام امتناع اقتسامه بالخارج على ما يأتي (قوله هل ان هذا من اصله فلا يشترط) ولا يرجع الى المستفاد من كرم مثال (قوله كالزنا) اي تركه الزنا (قوله ومن عدم الظاهر) اعلاه عطف على من احكامه يفعل من فيه يمانية لا تبعية لتعذر هاتئنا وتبعية يجعل البعض

المعصوم للمعصوم ومن عدم الظاهر بما يرويه وبهذا الالتزام فسر والاصطلاح في الآية ووجب التعرض لهذا من كونه من مقتضيات العقد لانهم الجزية عوض عن ثمر وفهمه كالثمن في البيع والاجرة في الاجارة قال المار ودي وان لا يصح معناه الى قتالنا كائنا من اموالنا يزودنا بغيره الامام من الائمة با هذا ادخل في الانتقاد

ولا رد عليه صحة قول الكافر أقر وفيه بكذا الحال الامام أقر وثلاثة أئمة أراضوا وشهدوا الاصل من الموحدين ان النساء مكفيات فمن  
الاشهاد لحكم الاسلام الاطلاق به عاين (٢٧٦) وظاهر كلامهم ان ما ذكره صريح وان لا كفاية هنا لغيره ولو قيل ان كتاب الامان اذا ذكر

تحت عنوانه او قوله امره الخطاب (قوله ولا رد عليه) اي المنصف حيث اقتصر على الصور والمذكورة (قوله  
لا) اي المنصف (قوله اما النساء) اي المستقلات اه وشدي وهو محقق قوله السابق مع الذكور (قوله  
فيكفي) بل زعمين (قوله فبين) اي في العدمهين (قوله الا في ادخاله) اي ذكره او التماسه عليه (قوله ان  
ما ذكر) اي في المتن (قوله هنا) اي في اليجاب دليله ما سبق في القول اه وشدي (قوله لئلا) اي  
يخلو فيها خلافا تاما موجودا كالسكينة واثارة الاخرس اذا فهموا القتل دون غيره اه عش (قوله على ان  
تبذلوا) اي نائب فاعل ذكر (قوله تكون الخ) خبر ان قوله لم يعد جوابا بل (قوله اقلها) وهو دينها اه  
عش (قول المتن من الله الخ) اي عن ذكره على حذف المضاف وقول الشارح الا يتبعضه متعلق به (قوله  
ذكره) اي الكف (قوله معلقا) وتقدم صحة تعليق الامان اه سم (قوله لانه يدل) اي قوله وفيه في المعنى  
الاقوله والتوافق بينهما (قوله لانه) اي الصدوقه وهما في الاسلام (قوله فلا يكفي الخ) عبارة المعنى وصل  
الخلافا في التأنيث معلوم كسنة أم المجهول كافر كما مشتأنا وما شاءه أورد يد أو ما أقركم الله فالذهب  
القطع بالمنع وأما قوله صلى الله عليه وسلم أقركم ما أقركم الله فاعلم في المودة حين أورد مع وخبره في لافي  
عقد القصة وقول ذلك غير من الاثمة بل صلى الله عليه وسلم يعلم ما عند الله بالوحي بخلاف غيره وقضية  
كلامهم انه لا يشترط ذكر التأنيث بل يجوز الاطلاق وهو يقتضي التأنيث اه (قوله وانما قاله) اي أقركم  
الله نهاية ومعنى (قوله وما شئت الخ) بضم التاء (قوله لانها الخ) الاولى التذكير (قوله غلاف الهدية)  
لا تصح بهذا القضا أي ما شئت لانه يخرج عقد هاهن موضوع من كونه مؤقتا الى ما يحتمل تأسيده المنافي  
لمقتضاه أسنى ومعنى (قول المتن يشترط) أي في صحة العقد من ناقط اه معنى (قوله من كل منهم) ينبغي  
أومن وكلهم سم صلى حج اه عش (قوله وباشارة الخ) لا يخفى ما في عقبه على غاية للفظ قبول عبارة  
المعنى أما الاخرس فيكفي فيما لا خلاف فيه وتكفي الكتابة مع النسبة كما يحتمل الاخرى كالسهم بل وأولها  
صريحه في الامان اه (قوله وبكافة) الجزم باطلا قسم قوله السابق وانه لا كفاية هنا لغيره فتنه  
اذ لا وجه للفرق بين اليجاب والقول في ذلك اه سم وتقدم من عش ما وافقه (قوله والتوافق فيما)  
ينبغي من قوله سابقا لوجب العاقد (قوله بل يزعمه شئ) وسبق لانه في غير ما ذكره فاقوا بخلافه ويكون فيا  
وان عليه بنفسه واه واه اه روض مع شرحه (قوله خلاف من سكن الخ) أي من المترين الاحكام فانه  
يلزمه الاخر اه أسنى (قوله لان عماد الجزية الخ) أي وهذا الحرف لم يلزمه بخلاف الغاصب اه أسنى  
(قوله لزم لكل سندنار) أي بسطة السبي لفساد العقدا روض مع شرحه (قوله اقلها) أي الجزية  
(قوله فانه لا يلزمه شئ) أي على المعقولة وان أقام سنو يبلغ المأمن اه أسنى (قوله غير الاربعة المشهورة)  
وهي الحج والعمره والخلع والكتابة وبضم الهاء ما هنا فبشرحة اه عش أقول بل يزيد عليها كإيصال  
بسر كلامهم (قوله أولا سلم) الى قوله وكنتهم اكتفوا في الغني الا قوله أو بضموا الى قول التبري الاخر وثنى  
في النهاية الا قوله وبه حكمت ان قوله قيل (قوله ولو بانها من غير الخ) عبارة الاثنى والمعنى ولو في وجد  
وتهدى سواء أكان معه كلب أم لاه (قول المتن أو يمان مسلم) أي وان عن المسلم وكفاية لاحتمال استنباه  
عش اه بجبري (قوله يصح أماته) هل يجب التصريح به قال الرزكي فلا يصح بامان المعني والنجون  
من مجموع أحكامه وعدم الظاهر (قوله لانه انما اراضوا وشهدوا) قد يجب ان يشاهد من صور الاصل على  
الاطلاق تقسيم اليجاب (قوله معلقا) وتقدم صحة تعليق الامان (قوله خلاف الهندية) قال في شرح  
الروض لا تصح لهذا القضا لانه يخرج عقد هاهن موضوع من كونه مؤقتا الى ما يحتمل تأنيده المنافي لمقتضاه  
اه (قوله من كل منهم) ينبغي أومن وكلهم فيه (قوله وبكافة) الجزم باطلا قسم قوله السابق وانه لا كفاية  
هنا لغيره فتنه الا لا وجه للفرق بين اليجاب والقول في ذلك (قوله يصح أماته) هل يجب التصريح بهذا

صدر من الاحتفاظ به لا يلزم من هذا علم ان لنا ما يفرق فيه بين الباطل والغاصب الا ربع المشهورة (ولو وجد كافر يداننا انتهى  
فقالت دخلت لسماع كلام الله تعالى) أولا سلم أولا بل جزية (أو) دخلت (وسولا) ولو بما فيه من تلات (أو) دخلت (يامان مسلم) يصح أماته

(صدق) وحلف ثمانيناً ثم تغلبوا على الجبلين ثم أقر لهم من الدين ما لم يصدقوا في الأولى وعكس من الأمر حتى حووا بحال العلم فمقتضى العادة إزالة الشبهة فيقولوا زاعل أو بقاء أشهر (وفي دعوى الأمان وجه) أنه لا صدق الابتدائية ولو تهاووا ودعوا بان الظاهر من حال الحرب أنه لا يدخل الأبه أو نحوه (ويشترط لعدو الامام أو نائبه) العام أو في عقد هلاله من المصالح (٢٧٧) العظام فاختصت بمن له النظر العام (وعليه) أي أحدهما

(الاجابة اذا طلع) والحمد لله  
به في خير مسلم ومن ثم  
بشرط هنامصلحة تختلف  
القدرة (الا) أسير أو  
حاصوا) منهم وهو صاحب  
الشر يختلف الناموس  
الله صاحب الخير (خفافه)  
فلا تخطب بجاه تهابل لا يقبل  
من الشاق الضرر ومن ثم  
طهره ان طلبها بكيد منهم  
لجميع (ولا تعدل الالهود  
النصارى) وصاحب قامة  
ليعلم لهم ثم خافوهم في  
أصل ديتهم سواء العرب  
والجم لهم أهل الكتب  
في أيها (والجروس) لأنه  
صلى الله عليهم س أخذوا  
من مجوس هجره قال سوا  
سنة أهل الكتاب واه  
أخافوا لأن لهم شبه كتاب  
(وأولاد من يهود أو تنصر  
قبل التسع) أو معسولي  
بعد التبديل وان لم يمتنعوا  
المبدل فليقبل الحق العلم به  
لأن عدم حل منا كتبهم  
يؤذيهم مع ان الاصل في  
الابضاع والمنت القريم  
للاضلاع يهود بعد بعثة  
عيسى ناعلى أنها اسقطه  
أو تنصر بعد بعثته ناعلى  
الله عليه وسلم كانهم  
أكتفوا بالبعثون كان  
التسع قد تنازع بضلأنا

ولو عكس كان أولى منه وهم أن من نهود أو تنصرف قبل التسخ عقلا ولاد مطلقا وليس كذلك انما بعد لهم ان لم يتقوا عن دين ابايهم بعد البعثة اه ورد بانه ذكر أولا (٢٧٨) الاصل وهم اليهود والنصارى الاصليون الذين ليس لهم انتقال ثم لما ذكر الانتقال عبر فيه

بالاولاد والاولاد هم الغرور وان سفلوا لان الغالب ان الانتقال انما يكون عند طر والبعثة وذلك قد انقطع فلم يبق الا اولاد المتقين فذكرهم باننا قد دفع زعم ان العكس أولى وأما زعم ابيهم ماذ كره تفسير صحيح أيضا ان الكلام في اولاد لم يحصل منهم انتقال ولا لم يكن للنظر الى ابايهم وجه (وكذا زاعم التمسك بعض ابراهيم ورد في رواد صلى الله عليه وسلم) على تيسار (عليه السلام) وبعثت شيئا هو ان آدم صلبه - على الله عليه وسلم لانها تسمى كتابا فاندرجت في قوله تعالى من الذين اوتوا الكتاب (ومن اعداؤه كافي) ولو الام اختار الكتابي ام لم يضر شيئا وفارق كون شرط حل نكاحه اختيارها الكتابي ما هنا اوسع وما وقع في شرح المنهج مما هو من اختيار ذلك نكاحا ايضا غير مراد وانما المراد انه قد تسببه كافي لا لتقريبه (والاخر وثني على المذهب) تغليب ذلك ايضا ان بلغ ابن وثني من كفايته دون ابن ابيه لم يضر جزاؤه منه يؤخذ ان محل عقده لمن بلغ من اولاد نصراني ثنتين من نصرانية او وثنية تغلبا لما ثبت لهم

ولو عكس كان يقول ولا تعد الا ان نهود أو تنصرف قبل التسخ وأولادهم اه ع (قوله ثم انه) أى قول المصنف وأولاد من نهود أو تنصرف (قوله مطلقا) أى انتقالا عن دين ابايهم أم لا (قوله انما بعد لهم) أى بل انما (قوله ورد بانه الخ) فيما لا يخفى على المتأمل اه سم (قوله الذين ليس الخ) من أين اه سم وقد يقال علم من انصراف المطلق الى الكامل المتبادر (قوله لما ذكر الانتقال) أى اراؤذ كرا الانتقال (قوله نابع) أى بعد كراصولهم (قوله لم يحصل الخ) من أين اه سم (قوله والا) أى وان كان الكلام في الاولاد مطلقا (قوله لم يكن للنظر الى ابايهم وجه) هذا ممنوع عليه وجهه وهواه لما ثبت لهم احترام لم يكون انتقالهم قبل التسخ سوى الاحترام لاولادهم وان انتقالوا تبعه لهم قتله سم على ج اه ع (قوله وصحت شيئا) الى المن في النهاية (قوله عليهم) كذا في أصله ورحمته تعالى بصغير الجح (قوله ولو لا الام) أى ولو كان الكتابي الام (قوله اختار الكتابي) أى اختار اولاد ابيه الكتابي أى اختار من له غلاف ما اذا اختار الثنتين مثلا فلا يقر كاسد كره اه سم (قوله وفارق) أى جواز العقد مع أحد ابيه كافي ولو لم يتحقق شيئا (قوله اختارها الكتابي) أى ديشه اه ع (قوله ان اختار ذلك) أى من ابيه الكتابي (قوله هنا) أى في الجزية (قوله لا لتقريبه) أى والاخر شرطه ان لا يختار من الوثني مثلا اه ع (قوله تغلبا) الى قوله ومنه يؤخذ في النهاية والى قوله رد في المعنى القوة ان بلغ الى محل عقده هو قوله وخلافه الى الثنتين قوله هذا غير الى صورته (قوله ثم الخ) هذا مفهوم قوة المار اختار الكتابي أو لم يختار أو الظاهر ان حكم عكس هذا الاستدراك كذلك فلا يرجع اه وشدي وسبق في ع (قوله لم يضر بذلك) أى انما في الشارح الا في موضعين خالف وقول المعنى والروض مع شرحه لا في هذا (قوله ان بلغ الخ) هذا يفهم انه لا أثر لاختياره قبل البلوغ فقوة السابق اختار الكتابي كماله بعد البلوغ وقوله وان الخ انظر اذا بلغ ولو يفهم منه ثنتين بواحد من الدينين فهو مذكور اه يقر وهو صريح قوله السابق أى لم يضر شيئا في البالغ كمالهم سم على ج اه ع (قوله لم يضر شيئا) ومنه عكسه اه ع (قوله ومنه يؤخذ ان محل الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو ثنتين نصراني بلغ المأم ثم اطفال الثنتين من أهمهم النصرانية نصارى وكذا من أهمهم الوثنية فتعقد الجزية لمن بلغ منهم لانه ثبت له عقدة لا تنصرف فلا تؤخذ ما يحدث بعد اه (قوله اذا لم يختار الخ) خبر ان الضمير بل بلغ الخ (قوله وقيل) الى قوله رد في النهاية الا قوله هذا غير الى صورته (قوله وقيل الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو ثنتين بواحد أو بعضهم التمسك تبعه لئسك ابايهم بكتاب قبل التسخ ولو بعد التبدل صدقنا المدعي دون غيرهم وعقد لهم الجزية لان دينهم لا يعرف الام جهتهم فان شهد عدلان ولو منهم بان أسلم منهم اثنتان وظهرت عد التمسك بدهم فان كان قد شرط عليهم في العقد قلهم ان بان كذبهم اغتلبناهم وكذا ان لم بشرط في أحد وجهين نقله الاخرى وغيره عن النص وقال الامام انه الظاهر لتبليغهم علينا اه وقوله لما فن شهد الى النهاية ما وافقه (قوله نكح تخلقيهم) أى بالثمة اذا أريد التغليظ عليهم غلظ عليهم بعض صفاته كالذي فلق الحبة وأخرج النبات اه

(قوله ورد بانه الخ) فسم لا يخفى على المتأمل (قوله الذين ليس لهم انتقال) من أين (قوله لم يحصل منهم انتقال) من أين (قوله والا لم يكن للنظر الى ابايهم وجه) هذا ممنوع عليه وجهه وهواه لما ثبت لهم احترام لم يكون انتقالهم قبل التسخ سوى الاحترام لاولادهم وان انتقالوا تبعه لهم قتله سم على ج اه ع (قوله ان اختار الخ) أى ولو كان الكلام في الاولاد مطلقا (قوله لم يكن للنظر الى ابايهم وجه) هذا ممنوع عليه وجهه وهواه لما ثبت لهم احترام لم يكون انتقالهم قبل التسخ سوى الاحترام لاولادهم وان انتقالوا تبعه لهم قتله سم على ج اه ع (قوله وصحت شيئا) الى المن في النهاية (قوله عليهم) كذا في أصله ورحمته تعالى بصغير الجح (قوله ولو لا الام) أى ولو كان الكتابي الام (قوله اختار الكتابي) أى اختار اولاد ابيه الكتابي أى اختار من له غلاف ما اذا اختار الثنتين مثلا فلا يقر كاسد كره اه سم (قوله وفارق) أى جواز العقد مع أحد ابيه كافي ولو لم يتحقق شيئا (قوله اختارها الكتابي) أى ديشه اه ع (قوله ان اختار ذلك) أى من ابيه الكتابي (قوله هنا) أى في الجزية (قوله لا لتقريبه) أى والاخر شرطه ان لا يختار من الوثني مثلا اه ع (قوله تغلبا) الى قوله ومنه يؤخذ في النهاية والى قوله رد في المعنى القوة ان بلغ الى محل عقده هو قوله وخلافه الى الثنتين قوله هذا غير الى صورته (قوله ثم الخ) هذا مفهوم قوة المار اختار الكتابي أو لم يختار أو الظاهر ان حكم عكس هذا الاستدراك كذلك فلا يرجع اه وشدي وسبق في ع (قوله لم يضر بذلك) أى انما في الشارح الا في موضعين خالف وقول المعنى والروض مع شرحه لا في هذا (قوله ان بلغ الخ) هذا يفهم انه لا أثر لاختياره قبل البلوغ فقوة السابق اختار الكتابي كماله بعد البلوغ وقوله وان الخ انظر اذا بلغ ولو يفهم منه ثنتين بواحد من الدينين فهو مذكور اه يقر وهو صريح قوله السابق أى لم يضر شيئا في البالغ كمالهم سم على ج اه ع (قوله لم يضر شيئا) ومنه عكسه اه ع (قوله ومنه يؤخذ ان محل الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو ثنتين نصراني بلغ المأم ثم اطفال الثنتين من أهمهم النصرانية نصارى وكذا من أهمهم الوثنية فتعقد الجزية لمن بلغ منهم لانه ثبت له عقدة لا تنصرف فلا تؤخذ ما يحدث بعد اه (قوله اذا لم يختار الخ) خبر ان الضمير بل بلغ الخ (قوله وقيل) الى قوله رد في النهاية الا قوله هذا غير الى صورته (قوله وقيل الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو ثنتين بواحد أو بعضهم التمسك تبعه لئسك ابايهم بكتاب قبل التسخ ولو بعد التبدل صدقنا المدعي دون غيرهم وعقد لهم الجزية لان دينهم لا يعرف الام جهتهم فان شهد عدلان ولو منهم بان أسلم منهم اثنتان وظهرت عد التمسك بدهم فان كان قد شرط عليهم في العقد قلهم ان بان كذبهم اغتلبناهم وكذا ان لم بشرط في أحد وجهين نقله الاخرى وغيره عن النص وقال الامام انه الظاهر لتبليغهم علينا اه وقوله لما فن شهد الى النهاية ما وافقه (قوله نكح تخلقيهم) أى بالثمة اذا أريد التغليظ عليهم غلظ عليهم بعض صفاته كالذي فلق الحبة وأخرج النبات اه

من شبهة ان نصراني اذا لم يتعدن الوثني وقيل قولهم انهم ممن تعقد لهم الجزية لانه لا يعرف غالب الامن جهتهم وينبغي ع شدي تخلقيهم وافهم كلامه انما لا تعد

عش (قوله لعن من ذكر الخ) سواء فهم العرب والجمعي وعند أي حنفية تؤخذ الجزية من العم منهم  
وعند مالك تؤخذ من جميع المشركين الأمشرك فرس اه معني (قوله كعابدون أو مشرك الخ) أي وان  
أراد أن يشكوا بدین من تعبد له بقبل منهم لان من انتقل من دين إلى آخر لم يقبل منه إلا الإسلام اه  
عش (قول المتن ولا حجة على امرأة وثنيتي) عبارة لروى مع شرحه وقد التزمه امرأة وثنيتي طلبها  
بلا بد لا حجة ولا حجة على علمها وعلما بالادام لانه لا حجة به عليها اه (قوله فلو بذلها) أي لو طلبه عقد  
الزمة بالجزية اه معني (قوله عليهم) المناسب للثنية (قوله فمضى هبة) أي لجهة الإسلام اه عش (قوله  
هبة) أي لانزاع الباقض اسني ومعني (قوله فلو بان) أي انجني وقوله أخذت مناسفي هل بالمسوان كان  
يدفع في كل سنتين عقد عليه وجه الهبة أو محل ذلك إذا لم يدفع والذي يظهر الثاني لان العرة في العقود عدا  
في نفس الامر وقد تبين أنه من أهل الجزية فما يدفعه بجزية هكذا قال بعضهم واعتد شيخنا الزاوي الأول  
وقال لانه انما كان يعطى هبة تلاعن الدين وما قلته خشنا الزاوي الاقرب اه عش (قوله راسر في حربي  
الخ) أي في شرح وشرط لفظ قبول من أنه لم يلزمه ثني (قوله به) أي بدخوله في دارنا (قوله فانه ملزم  
الخ) انظر من أن كان ملتزما الآن يصور ومن التزم أحكام الإسلام أو كان من قوم عقدت لهم بجزية عليه  
حكمهم في الالتزام ثم رأيت النص والاشارة اه سم (قوله لعل صورته ان تصد الخ) صورته في شرح  
الروض بذلك اه سم وجزء من ذلك التصو وأيضاً النهاية والمعنى كما أسرنا (قوله حال خنوتته) أقدم أنه  
لوم فقد وضعي عليه مدقن غير دفع شيء ثم تؤخذ منه كالجزية إذا أقبله بدارنا بلا عقد لعل التزامه اه عش  
وهذا على ما عي عليه النهاية والمعنى من اعتماد هذا التصو ويأتى في الشار حوده واختيار زوم الجزية  
عليه وان لم يقع عقد (قوله وان لم يقع عقد) فم نظر لانه ان أقبل بدارنا بلا أمان فهي مسئلة اخرى السابقة  
بل هذا أولى وان أقبل بامان لم يلزمه شيء أيضاً كما علم من فصل الأمان فالتصو اعتبار عقد يقتضي المال ولو على  
العموم كان بعدد لهم واحداً منهم الخشني على أن على الذكرك منهم كذا قلنا بل ثم رأيت بقوله الآتي  
انه اذا مضت عليه مرة بلا عقد الخ وقد فرق بتسليمه بانه هناك تابع لعقد يقتضي المال بخلافه هنا قلنا بل  
اه سم (قوله لأن العرة الخ) أقول انما يصح الاستدلال به داعي انتفاعه وقوع خلافه في الزوم ولو لم يكن هذا  
مختلفاً في وليس كذلك فاستداده الى هذا في حزم بقوله بل لا يصح عملاً يصح اه سم (قوله ولو لم يعض) فمن كنه  
رفيق أول ولو كما قالان المكاتب بعد ما بقي عليهم وهدم والعدمال والمال لا حجة به فيه اه معني (قوله  
اختار الكافي الخ) محله بعد البالوغ ووجه بان الصغیر لا اعتبار باختياره وليس من أهل الجزية وهو يتبع  
أشرف أبويه في الدين (قوله ودان بدین أبیه) انظر اذا لم يلزمه دينين فواحد من الدينين ومفهوم ذلك  
انه يقر وهو صريح في السابق أولم يفتقر اشارة في البالد بل دليل ان الصغیر لا حجة به عليه سواء يتبع أشرف  
أو به في الدين وانه لا أثر لاختاره فقلنا بل (قوله فانه ملزم) انظر من أن كان ملتزماً الآن يصور ومن التزم  
أحكام الإسلام أو كان من قوم عقدت لهم بجزية عليه حكمهم في الالتزام ثم رأيت النص والاشارة اه سم  
الخصوصه في شرح الروض بذلك (قوله وان لم يقع عقد) فم نظر لانه ان أقبل بدارنا بلا أمان فهي مسئلة  
اخرى السابقة بل هذا أولى لان اخرى مع تحقق ذكوره اذ لم يلزمه شيء بالاقامة فالحثي أولى وان أقبل  
بامان لم يلزمه شيء أيضاً كما علم من فصل الأمان فالتصو اعتبار عقد يقتضي المال ولو على العموم كان بعدد لهم  
واحداً منهم الخشني على أن على الذكرك منهم كذا قلنا بل ثم رأيت بقوله الآتي انه اذا مضت عليه مرة  
بلا عقد الخ وقد فرق بتسليمه بانه هناك تابع لعقد يقتضي المال بخلافه هنا قلنا بل (قوله لأن العرة في  
العقود دعاي نفس الامر) أقول انما يصح الاستدلال به داعي انتفاعه وقوع خلافه في الزوم ولو لم يكن هذا  
مختلفاً فيه وليس كذلك بل دليل لهم صرحوا بالخلاف فيمن باع ماله حوزة أو زوج أمته ظناً فاحاله فإن مستا  
هل يصح أو يطل وصرحوا بغير هذا الخلاف في الاجارات والهبات والعق والطلاق والنكاح وغيرها  
كما علم من الروضة وغيره في الكلام على شروط البيع فاستداده الى هذا في حزم بقوله لا يصح عملاً يصح سم

لغير من ذكر كعابدون  
أو مشرك أو ملأ وأصحاب  
الطباع والفاسقة والمصلان  
والدهرين وغيرهم كاسر  
في النكاح ولا حجة به على  
امرأة اجابا وخلاف ابن  
حزم لا يعنده (وثنيتي)  
لا احتمال أقروته فلو بذلها  
أصل التمسك عليهم فان  
رضايها فهي يتخلو بان  
ذكر أخذت مناسفي  
وفارق راسر في حربي لم يعلم  
به الاعد مذبة هذا غير  
ملتزم فليس أهلاً للتميز  
مخلاف الخشني فانه ملزم  
لحكمنا وانما استغنائه  
الجزية بالاحتمال أقروته  
فلما بان ذكوره وعمل  
بقتبتهما وظاهر أن المأخوذ  
منه دينار لكل سنة وقول  
أبي زرعاً خضمان كالم  
شبهه الملقين لعل صورته أن  
تعد له الجزية بمال خنوتته  
برهان هذا يحتاج اليه لما  
تقرراتها أجرة وهي تحب  
وان لم يقع عقد بل لا يصح  
لان لو عقدت كذلك تبين  
بذكوره محتملة قد ولم  
يقع خلافه في الزوم لان  
العقود دعاي نفس  
الامر (ومن يفرق) وفي  
معضا النقصه ولا على سببه  
بسيو وخسب لا حجة به على  
العبد

لا أصل له (وصى ويحنون) لعدم التامهما (فان قطع جنوبه قليلا كساعتين شهر) (وعن يوم من سنة (الزمن) أو يظهر ضبطه بان تكون أوقات الجنون في السنو لغتس تقابل (٢٨٠) باجرة بالوقد يؤخذ هذان قولهم (أو تقطع كثيرا كيوم ويوم فلا يصح تأنيق الافاقه)

لا أصل له) أي فلا يستدله اه رشدي زاد ع ش بل النص اه (قول المتن وصي) ولو اعتقد على الرجال ان يكونوا من نسايم وصياتهم شيئا غير ما يؤدونه عن أنفسهم فان كان من أموال الرجال سار ولهمهم وان كان من أموال النساء والصبيان غير كافله الامام اه معنى (قوله لعدم التامهما) أي لعدم صيته منهما اه رشدي (قول المتن قليلا) علم جنوبه (قول المتن الزمن) قياس ما تقدم عن أبي زرعة عن بر هذا بما اذا اعتقدته في افاقتهم اه (قوله مضطه) أي القليل (قوله تقابل باجر) لعلة بالنسبة لجموع المدة لو استوجله أن يسامح في نحو اليوم بالنسبة لجموع المدة والافا يوم ونحوه مقابل باجره في حدوداته اه رشدي (قول المتن فاذا بلغت سنة) وعلم ان ذلك لا يحصل الا من أكثر من سنوه هو صادق بسنم متعددة اه ع ش (قوله أيام الافاقه) أي أزمنتها المتفرقة اه معنى (قوله فان لم يكن) لعلة بان لم يكن أوقاته مضطه اه رشدي (قوله أخرى عليه حكم الجنون الخ) أي فلا جرحه عليه اه ع ش (قوله وطرو جنوب الخ) أي متصل فيما يظهر فان كان متقطعا فبني أخذ ما تقدم ان تلقى الافاقه فتكمل منها على ما تقدم سنة سم على ج اه ع ش عبارة فالحق هذا أي ما في المتن اذا تعاقب الجنون والافاقه فلو كان عاقل خفي في أثناءه الحول فكسوت الخفي في أثناءه وان كان مجنوناً فاقا في أثناءه ما استغاف الحول من حيث اه (قوله كطر وموت أثناءه) وسيأتي أنه يلزمه قسطة سم وع ش (قول المتن ولو بلغ ابن ذئ) أي ولو بنبات عاتته اه معنى (قوله أوقاف) الخ قوله ويصح في المعنى والخ قوله وعلى الثاني في النهاية الآتية ويصح في المعنى الأول (قوله أو سلم) وعن مالك أن عتيق المسلم لا يضرب على باجره يظهر مغالاه اه معنى (قول المتن ولو يبدل) أي لم يلزم اسنى دروس (قول المتن فان كانها) أي من ذكر اه معنى (قوله ولوسفيا) عبارة فالحق والروض مع شرحه ولو بلغ الصبي سفيها فقتل نفسه أو قتله وليه ينذر صرحه ان فيه مصلحة في العلم أو باكثر من دينار لم يصح له الحق يمكن دينار ولو اختار الصبي أن يبقى بالمأمن لم يمنعه وليه ان يجره على ما له لعل نفسه اه (قوله عقيد جديد) أي لا يكتفي عقداً أو سيد ولو كان كل منهما قد أدخله في عقداً ما بلغ أو عتيق كان قال قد التزم هذا في وعن ابني اذ بلغ وصديقه اذ عتيق ويحصل الامام حول التابع والمتبوع واحداً ليسهل عليه أخذ الجزية ويستوفى ما لم يتابع في بقية العام الذي اتفق الكلي في أثناءه رضى أو يؤخره الى الحول الثاني في اخذ ميعاد الجزية للتبوع في أخوه للاقتصاف وأما الاحوال وان شهدا أو شهدا بحول فبما ختم المازم كلاً منهما عند علم حوله معنى دروس مع شرحه (قول المتن عليه) أي الصبي اه معنى (قوله وعلى الأول) أي لزوم عقيد جديد (قوله عليهم) أي من بلغ من أقال ومن عتيق (قوله لنهم لما مضى الخ) قد تشكل هذا على حري دخل دارنا ولم نعلمه بالاعد مدة لا أن يقال ان هذا لما كان في الأصل نابعاً لآمان أي بمسئلاته بعد بلوغه منزلة من مكث بعقد فاسد من الامام اه ع ش ومرعن سم نحوه (قوله أقل الجزية) أي لسلك مستندين (قوله وعلى الثاني) أي كفاية عقداً (قوله فظهر الخ) في المسئلة بسط في أصل الروضة فظهر اجمع اه سدر (قوله اعتبر في قدره اه الخ) هذا التردد يتبعه فماذا كان القدر وقع على الاوصاف اه سم (قوله لا رأى له) أي قوله وانهم في النهاية (قوله أصلاً) الخ قوله وأه في المعنى (قوله أو لم يفتل) عطف على أصلاً (قوله به) أي بسببه وكان الظاهر منه اه رشدي أو قول بل الظاهر جملة من الضمين النحوي وأوله أو عتلكه فاضلا عن قوله الخ (قوله لما مضى من ان الجزية أجرة فلي يقار الخ) (قول المتن) وينع كل كافر من استيطان الخ (قوله) سواء أكان ذلك بعزبة (قوله لزمنه) قياس ما تقدم عن أبي زرعة عن بر هذا بما اذا اعتقدته في افاقتهم (قوله وطرو جنوب أثناءه الحول) أي متصل فيما يظهر وان كان متقطعا فبني أخذ ما تقدم ان تلقى الافاقه فتكمل منها على ما تقدم سنة (قوله كطر وموت أثناءه) وسيأتي أنه يلزمه قسطة ماضى (قوله اعتبر في قدره اه الخ) لآلال أي به هذا التردد

فبما غيره أمان له رأى في تارة مجزاً (أو فقير هز عن كسب) أصلاً أو يفضل به عن قوت وموئله أو سراً لو لم يدفعه فيها وذلك لما (فاذا تخمته وهو عمره في ذمته) تبقى حولا أكثر (حتى يوسر) كالأول دون (و يمنع كل كافر من استيطان الخ) يعني





كالماتف وحده وكثير والبيع وما أساط بذلك من مفاوز وجبهه وغيرها (وقيل له الإقامة في طرق المعتد) بين هذه البلاد لأنهم لا تعذبها  
ثم التي يحرم مكة عنون منها قطعها كايمل (٢٨٢) من كلامه لا في لان الحرم للبيعة وفي غيره لحرف اختلاطهم بأهل ولا يتعنون ركوب

بحر خارج الحرم بخلاف  
جزائره المسكونة أي وغيرها  
وأنما قد واهب الغالب قال  
القاضي ولا يتعنون من المقام  
في المراكبة كثر من ثلاثة  
أيام كالم قال ابن الرقعة  
ولعله أراد إذا أذن الامام  
وأقام بوضع واحد وهو  
ظاهره يوم مابني (ولو)  
دخل كافر الجاز (بغير)  
أذن الامام) وأنه (أخرجه)  
ويزره ان علمه ممنوع  
منه لا مدبه بخلاف هذا  
جعل ذلك فانه يجر جلا  
يعززه (فان استأذن في)  
دخوله (أذنه) وجوبا كما  
اقتضاه صده لكن صرح  
غيره بأنه ساقط (ان كان)  
دخوله مصلحة للمسلمين  
كرسالة رجل ما يحتاج اليه)  
كثير من طعام وغيره وكلاهما  
صدق بانه أهدنه مصلحة  
وهنا لا يخدمه شيئا  
مقابلة دخوله امام عدم  
المصلحة فغيره (الاذن) كلوه  
ظاهر (فان كان) دخوله  
ولومرة (التجارة) ليس فيها  
كبير محلة كعطر (لم)  
يأذن) أي يجره ان يأت  
في دخول الجاز (الان)  
كان ذميا كان له البلقي  
عن الاحباب (و) بشرط  
أخذ شيء منها) أي من  
مناصها أو من غنمه فبها لهم  
البيع نظير قولهم في المباح  
دار التجارة (ولم يضطر الباهر شرط عليهم شيء منها بل كان شرط عليهم عشر الثمن أمهوا إلى البيع انتهى و يظهر

أورد عليه ان الإقامة ليس لها قري وأجيب بان المراد قري المجموع وهو لا يستلزم أن يكون لكل قري  
اه عش (قوله) كالطائف وحده) أي يوجب لمكة اه معنى (قوله) وكثير والبيع) أي المدينة اه  
معنى (قوله) ما أساط بذلك) أي عباد كرم من مكة والمدينة والبيعة وقراها وكذا صهر مفاوز اه (قوله)  
غيرها) أي كل قري الجاز لا تتوكلان الأولى للثنية (قوله) (المدينة) أي الكافر الإقامة في طرقه أي الجاز  
اه معنى (قوله) بين هذه البلاد) أي قوله أي غيرها في المعنى الأقوله كايمل إلى ولا يتعنون وإلى التي في النهاية  
الأقوله لان الحرم إلى ولا يتعنون (قوله) لانهم لا تعقد) أي الإقامة فيها أي الطرق عبارة المعنى لانهم ليست  
بجميع الماس ولا موضع الإقامة والمشهور أنهم عنون منها لان الحرم للبيعة اه (قوله) (التي يحرم الخ) أي  
الطرق التي يحرم الخ عبارة المعنى البقاع التي لا تسكن من الحرم اه (قوله) (من كلامه الآخر) وهو قوله وعن  
دخول حرم مكة (قوله) (لان الحرم) أي حرمه الإقامة في حرم مكة للبيعة الخ ترجسه للإتقان في حرم مكة  
والاختلاف في غيره وقوله وفي غيره أي وحرمه الإقامة في غيره حرم مكة (قوله) (بأهل) أي الجاز (قوله) (ركوب  
بحر) أي بحر الجاز اه معنى (قوله) (سارج الحرم) لبيان الواقع أو حارته عزما وجد بعد (قوله) (تختلف  
جزائره) أي وسواحه وروض ومعنى (قوله) (جزائره) أي جزائر البحر الذي في الجاز اه عش (قوله) (أي  
غيرها) وقال في النهاية والاسي وخلافا للمعنى وظاهر الرض (قوله) (أي المسكونة) (قوله) (قال القاضي  
ولا يتعنون الخ) أي فلا فرق بين البحر المذكور والجزائر اه سم (قوله) (قال ابن الرقعة الخ) عبارة النهاية  
ولعل مراده كالم قال ابن الرقعة إذا أذن الامام) أي اما إذا لم يأذن فلا يخدمون من ركوب البحر فضلا  
عن الإقامة فهو قيد للمفهوم بخلاف ما بعده اه رشدي (قوله) (كافر الجاز) إلى الفصل في النهاية بالأقوله  
كما كان في التولا يؤخذ وقوله وعليه جرى إلى التي (قوله) (لن تعديه) إلى التي في المعنى (قوله) (ولا يعززه) وبه بدق  
في دعواه الجهل اه عش (قوله) (وجوبا) كاقضاه صده) وهو المعتمد اه نهاية (قوله) (لكن صرح غيره  
بانه الخ) ومن صرح بذلك الاسي (قوله) (وهنا) أي في الفصول واحد مما في المتن والشرح (قوله) (لا يخدمه  
شيئا) ولان غير مقتدر دخل يمان وان دخل الجاز معنى وروض مع شرحه (قوله) (فغيره) (الاذن) أي ومع  
ذلك لو أذنه ودخل لشيء عليه أيضا لهدم التزامه لاه عش (قوله) (كان ذميا الخ) (قوله) (قال القاضي) كما أشرا  
وخلافا للمعنى وظاهر الرض والنتج عبارة الاول وظاهر كلامهم في الفصول للتجارة أنه لا فرق بين الذي  
وغيره وهو كذلك وان خصه بالمعنى بالذي وقال ابن الجري لا يمكن من دخول الجاز للتجارة اه وعبارة  
المعنى ولا يؤخذ من حرمي دخل دارنا رسولاً وبخارته تضطر نحن البهاق لم تضطر واشترط الامام عليهم  
أخذ شيء ولو أكثر من عشر البقر تجاز ويجوز دونه وفي نوع أكثر من نوع لو اعفاهم جاز ولا يؤخذ شيء من  
تجارة ذئبي ولا ذئبة الا بشرط عليهم مع الجزية اه وقال الرض بخوارق في شرحه سواء أكان الجاز أم  
بغيره (قوله) (وبشرط الخ) عطفت على ذمها وكان الأولى أن يبدل الواو اه (قوله) (فيهم) (البيع) أي بخلاف  
ما لا يضطر أن يأخذ من بخوارقهم أي متاعهم اه معنى أي عهدهم أي ثلاثة أيام فأقل كذا في (قوله) (ولم يضطر  
الخ) (مقول قولهم) (قوله) (فان شرط عليهم عشر الثمن أمهوا الخ) أي بخلافه لا بشرط أن يأخذ من تجازتهم  
اه اسي (قوله) (لا يكتفون) أي البيع اه عش (قوله) (بأهل) أي يبدل الشرط من عن متاع التجارة  
(قوله) (عبارة صريح) أي الشرط من الثمن (قوله) (في قدره) أي الشرط (قوله) (كان عمر رضي الله تعالى  
عنه) (بأخذ الخ) فانه كان يأخذ من القبط اذا اتوا إلى المدينة بفسخ بعض الامتعة كالقطيفة وبأخذ نصف

قال القاضي ولا يكتفون الخ) فلا فرق بين البحر المذكور والجزائر (قوله) (لكن صرح غيره بانه جاز فقط)  
والمعتمد الأول اشرح مر (قوله) (لا بشرط) أخذ شيء منها الخ) في الرض ولا يؤخذ من تجارة ذئبي ولا ذئبة  
العشر

ولا يؤخذ في السنة الامرة كالجزء بقوله (لا يتم) بالحرف حيث دخله ولو تعارضه ولو اضطرر اليها في موضع واحد بعد الاذن في حقوله (الا بانه  
أيام فاق) غير روى النحول وانخرج اقتداء بغير رضى الله عنه فان أيامه جعل ثلاثة فاقول ثم لا يؤخذ فيه الا بانه لو كان يومه كان بين كل محلين  
مسافة تقتصر (ويتم) كل كافر (دخول حرم مكة) ولو لمصلحة عامة لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد (٢٨٣) الحرم أى الحرم جماعة فان كان

رسولاً إلى من بالحرم من  
الامام وأتابه (خرج اليه  
الامام أو أتاه ليعلمه) ويصير  
الامام فان قال لا يؤخذ به الا  
مشافهة تعين خروج الامام  
المطلقاً ومنظر أخرجه  
من بناظره وحكمه ذلك انهم  
لما أخرجوه صلى الله عليه  
وسلم لكفرهم عسوقه  
جميع الكفار معهم منه  
مطلقاً ولو اضر ورة كفى  
الامه ورد اقول ابن كعب  
يجوز الضرورة كطبيب  
استحب اليه وجهه دلي ماذا  
مست الحاجة اليه ولم يمكن  
الخروج المريض الممنظرة  
فان مرض فيه أى الحرم  
(نقل وان شيفه وانه) بالنقل  
افلامه بدخوله ولو باذن  
الامام (فان مات) وهو دوى  
(لم يدفن فيه) تطهير الحرم  
عنه (فان دفن بش وأخرج)  
لان تعاقبه حيث قدما أشد من  
دخوله حاله ان تقاطع  
تركه ولا فضل لغيره منكم وبخيره  
بما لم يشارك فيه لم يلحق به  
في ذلك وجوباً بل يباحم  
الدينونة وصحة فعله صلى الله  
عليه وسلم أنزلهم مسجد حسنة  
عشر بعد نزول واحدة  
تسم وناظره أهل عمران  
منهم أى السبع وغيره  
(وان مرض في غيره) أى

العشر من الحظوظ الشعر ترغيبا لهم في حالها للحاجة اليها اه معنى (قوله ولا يؤخذ بالح) عبارة للمنفى وما  
يؤخذ في الحول لا يؤخذ الامرة ولو ترددت الواجب المسكين كذلك يكتب لمن أخطئ منه واه  
حتى لا يطالب مرة أخرى قبل الحول اه وكذا في الرض الاقوة وليست في قوله يكتب بعلمه سيمجوز ان  
يؤخذ في كل مرة ان شرط علمه ذلك واقضوه عليه مر اه وبخاره عش ظاهره وان تكرر الدخول  
وتعددا لاصناف وانختلف باختلاف عدد مرات الدخول ولو قبل يؤخذ من كل صنف جاوبه وان تكرر  
دخوله به في كل مرة لم تكن بعد الا في مقابلة معهم علنا وشراهم به وهو موجود في كل مرة اه  
وبخاره بالبحر يجرى عن سم وعش قوله الامرة أى من كل نوع دخل به في كل مرة حتى يدخل بنوع أو أنواع  
أشد من ذلك النوع والافان مرة واحدة فلا يباح دخوله ورجع منه فاشترى به شأ آخر ولو من النوع  
الاول ودخل بذلك مرة أخرى أخطئ منه بخلاف ما لو لم يرجع به ثم عاد ودخل مرة  
أخرى بمنزلة يؤخذ في هذا المرفق تحتنا العلل لاوى وهم عليه اه (قوله بالح) أى القول المنفان  
كان في المنفى (قول المنفى الاثنا ثمانية أيام) لان الاكثر من ذلك مدة الاقامة وهو ممنوع عنها لمصلحة تأمل  
ويشترط الامام ذلك عليه عند الدخول ولا يؤخذ بفضله بل وكل من يقضى دينه ان كان ممنوعاً من ذلك  
استغاث في هذه المدة يقضى وروض مع شرحه (قول المنفى عني دخول حرم مكة) ولو بذل على دخوله الحرم  
مالم لا يجب السعفات أى سبها لعقد فاد من وصل العقد أخرجه وثبت المسعى أو دون العقد فاد القسط من  
المسعى (قاعدة) كل عقد جارية فسد بسبها ففسد المسعى اهذه المسئلة لانه دواست في العوض وليس له أجرة  
فرجع الى المسعى معنى وروض مع شرحه (قوله ويخبر الامام) فيمن خرج المنفى من ظاهره اذا انصرف فيه  
الضلع من الامام أو أتاه وهذا يعين كونه الثاني انه يقتضى أن المراد بنائبه نائبه في خصوص الخروج  
والسمع وهذا كان المراد بان العام والمعنى خروج الامام ان حضر والا فبأنه اه ويشد أى كل موصوفة  
صانع المنفى حيث قال عقب التمتع اه اذا امتنع من أداء الامم والا يبعث اليمن ويسمع وينهى اليه اه  
(قوله لا يؤخذ بها) أى السابعة عني (قوله ومنظر) أى قوله كفى الامم في المنفى (قوله ومنظر) أى عليه على  
رسول اعارة المنفى وان طلب من المظطر تيسر خرج اليمن بناظره وان كان تغلظ خرج اليمن يشترى منه  
اه (قوله من) أى دخول حرم مكة (قوله ولو اضر ورة) تفسير لقوله مطلقاً (قوله جله على ماذا الخ) لعسل  
المراد ان الحكم الذى تضمنه هذا الجمل غير صحيح وليس المراد انه صحيح الا انه لا يصح حمل كلام ابن كعب عليه  
وان أوجهته العبارة اه ويشد (قوله بمنظر فيه) عبارة النهائية وحمل بعضهم على ما اذا اخرج من ظاهر  
(قوله وهو ذلك) الى الفصل فى المنفى الاقوة وجوابه بل بداهة قوله وفى الرض الى المنفى (قوله ولا يفضل بالح)  
قوله لا تتفاد الا لحاق اه ويشد (قوله بما لم يشارك فيه) أى بالنسبة الى معنى (قوله فى ذلك) أى قد صنع  
دخول جميع الكفار فيه (قوله وفى الرض وأصلها) عبارة النهائية نقل تحتنا الحرم الجمل وهو المعتبر  
ذكر فى الرض الخ (قوله نقل) عبارة للمنفى لم يدفن هناك فان دفن تركاه (قوله فلا يجزى ذلك فيما الخ)  
عبارة للمنفى فلا يدفن فيه بل يغرى السكاب على جيفته فان تأذى الناس به يحجوزى كالجيفة اه

أفقر لان شرط مع الجزية طالع في شرحه سواء كانا بالجزاء بغيره اه (قوله ولا يؤخذ في السنة الامرة)  
يجوز ان يؤخذ في كل مرة ان شرط علمه ذلك واقضوه عليه مر (قوله لكن جرى على تفصيل المنفى  
الحاوى الصغرى الخ) هذا التفصيل خاص بما تقدم من المنفى وهو أجمعى وهو المعتبر

الحرم (من الحجاز وعلمت المشتقة نقله) أو خيف يجوز باده مرضه (ترك) وجوباً بتدبيره لا عقلم الضرر بن (والا) تعظم فيه (نقل) وجوباً  
لحرمه المثل والى الرض وأصلها عن الامام انه ينقل مطلقاً عن الجهنز رله لا ينقل مطلقاً وعليه من يخضر وهذا لكن جرى على تفصيل المنفى  
الحاوى الصغرى وغيره وهو أوجه معنى (فان مات) فيه (وتدفن نقله) منه لخشوف تغير (دفن هناك) الضر ودفن لا يتم نقل اما الحرف فيه  
أو المرفق فلا يجزى ذلك فيه لجواز إخراج الكلابي جيفته فان أدى به جيفته جيفته

﴿فصل أقل الجزية﴾ من غنى أو فقير صدق قننا (دينار) حاله من مضر وبلا يجوز العقد الا به وان أخذ فموقوف الاخذ (لكل سنة) للغير الصحيح خذ من كل عالم أى يجتسم (٢٨٤) دينار أو عدله أى مساوى قيمته وهو بفتح العين ويجوز كسره وادقو عهرا دينار

﴿فصل أقل الجزية﴾ (قوله من غنى) الى قوله ان اقتضت في الغنى الاقوله حاله من مضر وب قوله وهو الى واحد والى قول المستنوي يستحب في النهاية (قوله دينار حاله من مضر) والمراد به المثل الشرى وهو مساوى الاثني نحو تسعين نصفوا كثر والدينار المتعامل به الا ان تنقص زنته من المثل الشرى الى الربع والعمرة بالمثل الشرى زنت قيمته أو نقصت اه عش (قوله بلا يجوز العقد الا به) قد بشك مع أو عدله الآن يكون هذا محمولا على الاخذ لا العقد لتأمل اه مم عبارة لاسى والغنى والمثل ونظاره انظر ان أقلها دينار أو ما قيمته دينار وبه أخذ الباقي والمنصوص الذى علمه الامهات ان أقلها دينار وعليه اذا عقده جاز ان يعاض عنه ما قيمته دينار وانما يمنع عقدها بما قيمته دينار لان قيمته قد تنقص عنه أو المدة اه (قوله وان أخذ قيمته) أى سائر أخذ قيمته اه عش (قوله وهو بفتح العين الخ) وفي المختار وقال الفراء العدل بالغنى ما عاقل الشيء من غير حبسه والعدل بالكسر المثل يقول عندي عدل غلامك اذا كان غلاما يعدل غلاما فاذا أردت قيمته من غير حبسه فخص العين و بها كسرها بعض العرب فكأنه غلط منهم انتهى وعليه يقول الشارح ويجوز كسرها مبنى على هذه اللغة اه عش (قوله وتقوم عهرا الخ) مبتدأ خبر لانها كانت الخ (قوله لا كثرها) أى الجزية (قوله بانقضاء الزمن) أى الحول اه معنى (قوله حيث وجب) أى بان كوايلها اه عش (قوله فلو لمات) أى انما السنة اه ورشدى (قوله اولم تنب) من باب قتل اه عش (قوله كياتي) أى عن قريب (قوله فلا يطالب) أى فلا يجوز لنا ذلك اه عش (قوله وقالوا بن الرخصة نقلا من الامام يجب) له محمول على ما ذكره الشارح بقوله بل حيث أمكنته الخ (قوله صدق قننا) الى قوله بل الامهات في النهاية (قوله أخذنا ما نقرر) أى بقوله لاخذ لا كثرها أما عند ضعفنا الخ وقد يوقف في الاخذ بان يحصل الجواز بالاقول حيث لم يرضوا باكثر وهذا لا ينطبق استصحاب المماكة لاحتمال أن يجيبوا باكثر اه عش (قوله طلبة زادة) الى قوله والمما كسفى الغنى الاقوله وان علم المثلث (قوله حين العقد) متعلق بما كسفة (قوله وان علم) أى الوكيل أى ولا يقال ان تصرف الوكيل منوط بالحكمة لموكله الرشدى والظاهر أن الضمير لطاقى العاقد الشامل للعاقد لنفسه والعاقد لوكله (قوله لضر الخ) ولان الامام تصرف للمسلمين فينبى أن يعطاهم اه معنى (قوله الا ذلك) أى بالاربع فى الغنى ودينار من فى المتوسط اه عش (قوله وجبت) أى المما كسفة عليه أى فلو عده بأقل أو غوى ينفى عنه العقد بما عقده لما تقدم من ان المقصود للفقير بهم نال القسم فى الاسلام ويحافظ لهم على حق الامام امكن اه عش (قوله والمما كسفة) كاتكون عبارة النهاية والمما كسفة تكون عند العقدان عقد على الأشخاص حيث عقد على شئ امتنع أخذنا وطالبه ويجوز عند الاخذ ان عقد على الاوصاف كصفته الخى أو المتوسط وحيد فيفسد الامام أو نال بهما كسهم حتى ياخذ الخ وعبارة سم اعلم أن المما كسفة تكون عند العقد وتكون عند الاخذ فالاولى ان بما كسهم يعطى عليه باكثر من دينار وان

باني عشر درهم لانها كانت قيمة هذا ولاخذ لا كثرها اما عند ضعفنا فيجوز بأقل من دينار ان اقتضت مصلحة ظاهره ولا فلا تجب بالعقد وتستقر بانقضاء الزمن بشرط الذب عنهم فى جميعه حيث وجب فلو لمات اولم تنب عنهم الا انشاء السنة وجب القسط كياتي اما الخى فلا طالبها انشاء السنة بالقسط وكان قياس الاجرة انه يطالب لولا ما طلبها من مريد الرضى بهم لهم يسلمون (و يستحب) وقال ابن الرخصة نقلا من الامام يجب (اللام) صدق قننا أخذنا ما نقرر (بما كسفة) أى طلب زادة على دينار من رشدى ولو وكلا حين العقد وان علم ان أقلها دينار (حتى) يعقد باكثر من دينار صدك دينون المتوسط وأربعة لغنى ليجزى عن خلاف أى حقيقة فانه لا يصح هذا الا بقاء يسلم حيث أمكنته الزيادة بان علم أو لم علم انهم ليسوا بواجب عليه الا لمصلحة توجب علم أو نفع انهم لا يجيبون فلا كثر من دينار فسلامه حتى هما كسفى جوب يقول الدينار وسلم جواز اجبارهم على أكثر منه

﴿فصل﴾ أقل الجزية دينار لكل سننا الخ (قوله الا به) قد بشك مع أو عدله الآن يكون هذا محمولا على الاخذ لا العقد لتأمل (قوله وجبت عليه) هل قاله قال جوب الامم يتر كها يستفهم هذه العقد بالدينار فساد العقد أيضا فتر (قوله والمما كسفة) كاتكون فى العقد كذا كتر تكون فى الاخذ الخ اعلم ان المما كسفة تكون عند العقد وعند الاخذ الاولى ان بما كسهم يعطى عليه باكثر من دينار فان المما كسفة لا كثر وجب العقده كاتوا أباب اليمدون بما كسفة أو علم انه يجب اليوان أى بوجبال العقده دينار وأما الثانية ففى وجهين أحدهما ان يعقله دينار ثم عند الاخذ فله ما كسهم حتى ياخذ الخ ويجوز أخذ الاخذ على أحدهما عقده حتى لو عقد لغيره دينار وضاوى أو الحول غنيا أو متوسطا لغيره أخذ باقسته على الدينار وانهم ما ان يعطى على الاوصاف كسفة تدبكم على الخى أو بعد دينار والمتوسط دينارين

حيث لا العقد كذا كتر تكون فى الاخذ بل الامهات يترجمهم للمصنف اعلموا وان ذلك فى الاخذ

فإنه قدس ان عما كهم  
ويقالونهم حتى ياخذ  
(من كل) متوسطا آخر  
الحلول بقوله ما لم يثبت  
خلافه (ديناور) فاكتر  
(ومن كل) غنى كذلك  
(أربعة) من الدينار فاكتر  
وقد يشك في هذا فافهم  
الأم في سير الوادى على أنها  
إذا العقد لهم بشى لا يجوز  
أخذ وأتبعه وقد يجب  
بفرض ذلك أمضى جواز  
المما كسنى فى الأخذ إذا  
اعتبر الغنى وضد وقت  
الأخذ لا وقت طر وهذا ولا  
وقت العقد وذلك في إذا  
شرط في العقد ان على كل  
فقير كذا وفى كذا متوسط  
كذا ولم يقصد اعتبار هذه  
الأحوال وقت فان العبرة  
هنا بوقت الأخذ فعد حسن  
له ان بما كس المتوسط حتى  
ياخذ منه دينارون فاكتر  
والغنى حتى ياخذ منه أربعة  
فاكتر لان هذا العقل  
خلاص اعتبار تلك الأوصاف  
فعد كان مفيد للمصحة فقط  
وليس مقرر للمال معلوم  
فكس للمما كس عند الأخذ  
بذلك لا فاما إذا عقد بشى  
مخصوص مع التقيد بنحو  
خلافه بوقت العقد فانه قد تعين  
بما عقد به من ضم اعتبار  
وصف عند الأخذ فلا يمكن  
المما كس حتى في الأخذ  
وتردد الزكوى في ضابطهما  
وبتبعه انه هنا في الضافة  
كانت في جميع انه في مقابلة  
منفعة تعود الى لا العاقلة  
الأمراض هنا ولا العرف

أجاب لا كثر وجب العقد به كالأجاب المبدون مما كسوا ان أى وجب العقد به دينار وأما الثالثة فعلى  
وجهين أحدهما أن يفعله دينار ثم عند الأخذ فاعلم ما كس حتى ياخذ منه أكثر وهذا لا يجوز ويجب  
الاقصا على أخذ ما عقده حتى لا يفعله دينار وصار في آخر الحلول غنى أو متوسطا بعد أخذ واحد منه  
على الدينار وانهما أن يفعله على الأوصاف كعقد لك على ان على الغنى أو بعد دينار والمتوسط دينارين  
والفقير ديناران فلا يبيع في آخر الحلول ما كس من يستوفى منه إذا أدى به فقير أو متوسط في قوله  
بل أنتخى فليست أربعة أو متوسط فليست ديناران فان عاد ووافق على الغنى أو المتوسط أخذ منه  
الأربعة أو دينارين ولا أخذ منسوب الفقير بلم يثبت غناه أو توسط بطريق شرعى وهذا الوجه ما زل  
ذكر للمما كس عند الأخذ يعمل عليه ولا يجوز حمله على الأول أو الأقوى ضعيف في الكلام أصحاب امر  
(قوله كل من المتوسط والغنى فاكتر) ان كان الغرض انه شرط في العقد ذلك لا كثر عليه من الأوصاف  
والفقير ديناران فلا يبيع في آخر الحلول ما كس من يستوفى منه إذا أدى به فقير أو متوسط في قوله  
بل أنتخى فليست أربعة أو متوسط فليست ديناران فان عاد ووافق على الغنى أو المتوسط أخذ منه  
الأربعة أو دينارين ولا أخذ منسوب الفقير بلم يثبت غناه أو توسط بطريق شرعى وهذا الوجه ما زل  
ذكر للمما كس عند الأخذ يعمل عليه ولا يجوز حمله على الأول أو الأقوى ضعيف في الكلام أصحاب امر  
(قوله كل من المتوسط والغنى فاكتر) ان كان الغرض انه شرط في العقد ذلك لا كثر عليه من الأوصاف

لانه مختلف كما صرح به اختلاف ما بينهما باختلاف الاواباما السقه فمتم عقيدته وعقدوله مما كثر من ديناران عقد وشهدا ما كثر من  
سما تاعا لحوال زعماعقيدته فيها (٢٨٦) يظهر ترجمته كقوله انما كثر من اجواتا مثل ثم ينفذ خدمته لا كثر كاهو واضح غير آيت

قوله الاتي او جرح عليه  
بسهقه تبع الشرح المنهج  
وطوسطه على قوم في عقد  
الصالح على من سوطهم  
كذا وفتحهم كذا ابا زوان  
كثر (ولو قد ثبت ما كثر)  
من دينار (ثم على اجواز  
دينار زعمهم التزموا) كن  
قبح في الشراء (فان ابا زوا)  
من يذل الزادة (فلا يصح)  
انهم ناقضون العهد بذلك  
ففتنار الامام ففهم ما ياتي  
(فلا اسلم ذي) او جن (او  
مات) او جرح عليه بسقه او  
فلس كانت الجزية اللازمة  
له كدون ادى في حكمه  
قوتخذ من ماله في غير جرح  
الفلس ويضار به باسحق  
الفرملة فيه واذا وقع ذلك  
(بعد) سنه (٢٨٧) سنين اخذت  
جزية من من تركت مقدمة  
صلى الوصايا والارثان  
خلف وارثا ولا فتركت في  
فلامعني لاخذ الجزية منها  
لانهم من جلى التي فان كان  
ذمهم مستغرقا عند الامام  
من نصيبه بقطعة وسقط  
الباقي (ويؤى وينهاو بين  
دون الا دعى على الذهب)  
لانها احوط فان قلت التزمه  
بالكل ضاربهم الامم  
بقطعة الجزية (او) اسلم  
او جن اومان او جرح عليه  
بسقه (في خلال سنة  
فقسما) لما مضى يصح في

ولا العاقلة تحذرا لظواهر من جهة كونه ولا العاقلة على النقة عبارة النهائية والارجح معطبا القسني  
والموسطه هنا في الضافة بالنقطة لا بالعاقلة ولا بالعرف اه يحذف (قوله لانه مختلف) لعزل الضمير للقسني  
والموسطه فاقبل اه وشيدي لعله اخذ من قول الشارح كما صرح به الخ ومع ذلك فالظاهر بل المتعين  
رجوعه للعرف في القني والموسطه (قوله اما السقه الخ) يدل على صحة عقد السقه بنفسه في الدينار مع ان  
تصرف السقه للمالي تمتنع فكان هذا سببا في فصله اه سم وقد متعين الروض والغني التصريح  
بصحة عقده بنفسه بدينار فقط اهلنا حقن الدم (قوله فمتم الخ) عبارة الغني وعلوهم مما مر ان  
السقه لا يما كس هو ولا دله لانه لا يصح عقد له ما كثر من دينار اه (قوله زعماعقيدته الخ) ظاهره  
لزومه لكل عام اه سم (قوله فيما يظهر ترجمته) أي من وجهين اه سم (قوله قولي الاتي)  
أي فيسئل قول المصنف في خلال سنة (قوله من دينار) الى التنبه في الغني الا قوله او جرح الى المتن  
وقوله او جرح عليه بسقه (قول المتن ثم علوا) أي بعد العقد اه معنى (قول المتن لم يهد التزموا) أي في كل سنة  
مدة باقهم اه عش (قول المتن فان ابا زوا) أي بعد العقد اه معنى (قوله ففتنار الامام الخ) عبارة  
الغني فيما فون المأم كما ساقى والثاني لا يفتنهم منه بل الدينار كيجوز انما عاقلة عقده وعلى الاول لو بلغوا  
المأم ثم عادوا وطلبوا العقود يبنوا جيبوا اليه كجولو طلبوا ولا اه (قوله او جن) او نبذ العهد اه معنى (قوله  
او جرح عليه) الى المتن جردنا كيدنا لعل من كلام المصنف السابق وفقد يجر عن كسب (قوله او فلس) أي  
بعد فراغ السقه على ما ياتي اه عش (قوله واذا وقع الخ) والاولى التفرع (قول المتن من تركه) أي  
في صورة اوتوت ومن ماله في غيرها سم ومعنى (قوله فان كان) أي الوارث اه عش (قوله اخذ الامام  
من نصيبه بقطعة الخ) كذا في شرح الروض وهذا ظاهر ان من نقل بالرد الا فلا يفتنهم فرق بين المستغرق وغيره  
وقد قال في شرح الاسلام في شرح الفصول ما نصه واطلاق الاصحاب القول بالردو اربث ذوى الارحام يقتضي ان  
لا فرق بين السلم والكافر وهو ظاهر انتهى اه سم (قوله وسقط الباقي) أي حصه بنت المال اه معنى  
ومعنى ذلك ان لو كان له بنت فخلها معه المتركه بقطعة الجزية بمن ذلك والنصف الثاني يكون له عش  
(قوله ضاربهم) أي الغرلة (قوله او اسلم الخ) او نبذ العهد اه معنى ما ذكرته في آخر شرح اولى خلال  
سنة (قوله وهو مشكل) عبارة النهائية وقول الشيخ في اسقاط شرح منبهه او سقه في غير ماله اه (قوله  
والا فليس) ان باخذ منهم ما زاد على ما شرط في العقد (قوله اما السقه الخ) يدل على صحة عقد السقه  
بنفسه في الدينار مع ان تصرف السقه للمالي تمتنع فكان هذا سببا في فصله اه سم (قوله فان عقد وشهدا كثر  
ثم صما الخ) فالظاهر لو قبل وشهد دينار من ثم فمخلف في زعمه الزاد وجهان اه وظاهر ان القائل  
بالزاد لا يعضه بعام السقه بل وجهه لكل عام (قوله زعماعقيدته فيما يظهر ترجمته) ظاهر لزوم  
ما عقده لكل عام (قوله او جرح الخ) قد بوم السقوط في المستقبل وهو بمنى لان كلام السقه والغسل  
من أهل الجزية (قوله انفذ جزية من تركه) في صورة اوتوت ومن ماله في غيرها (قوله فان كان غير  
مستغرق اخذ الامام من نصيبه بقطعة وسقط الباقي) هذا ظاهر ان من نقل بالرد الا فلا يفتنهم فرق بين  
المستغرق وغيره وقد قال شيخ الاسلام في شرح الفصول ما نصه فاطلاق الاصحاب القول بالردو اربث ذوى  
الارحام يقتضي انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه (قوله ايضا وسقط الباقي) كذا في شرح  
الروض (قوله او جرح له بسقه) ان اريد له يؤخذ القسط وسقط الباقي فلا وجه لان السقه من أهل  
الوجوب فلا وجه للسقوط وان ارد بجرحه ليجعل اخذ القسط في خلال السنه يؤخذ الباقي في آخرها  
ففيه نظر ثم اخذ القسط في اثنائه لا يقتضي مع استمرار كونه من أهل الوجوب فليتأمل غير آيتنا التي

ما له أو تركه كالجزية (تنبيه) ما ذكرته في المحجور وعليه بسقه هو ما في شرح المنهج وهو مشكل لانه ان اردت القسط الاكثر  
فيه القسط من المسمى مع اخذ الباقي آخره لحوال المسمى أيضا يمكن لاخذ القسط معنى أوضح اخذ القسط من دينار الباقي في غير سنه لانها  
الجزية بالعقد كثر منه وهو رشيد لم يسقط اسقاط

الاكثر نظار الاجرة كما ذكرنا فاولا يخرج على الخلاف في عقدها لفسخه ما كثر من دينه خلافا لما قاله الفرق الواضعين من هو عند عقدها  
 وشديون هو عند فسقه فالحاصل ان اخذ القسط بالحق الاخر انما تضع على القرض المذكور وقد علمت ما فسده ولا ياتي هذا في الغلص على  
 ما في خيلان الباقي يؤخذ منه مما عقده وانما السور اخذ القسط منه بالحق الذي خص به المال بالقيمة على غيرنا طرعا فانه يصدق ويصدق  
 في وقت اسلامه بينهما فاحضر وادعوا ولو جرح عليه فليس في خلافها ضار بالامام مع القرض ما مضى كذا نقله البلقيني عن ابن الام وقال  
 انه ممن تعرض له ونظره انه ان اراد ان يسقط ما بعد الجرح كان منبعا للضعف انه لا جرح في نقل القرض اما على الاصح فالجرح به مستر  
 عليه وانما المضاربة فقرض من له بمصدا مضى ثم رأت البلقيني قال في فعل آخر قضية (٢٨٧) كلامهم انه لا يؤخذ منه القسط حيث هو  
 الجارى على القواعد لكن

نص في الام على الاخذ انتهى  
 فانهم ان التردد انما هو في  
 الاخذ حيث لا في السقوط  
 وهو صريح فمما ذكرته  
 والذي يقتضيه الامور كون  
 خلافه هو الجارى على  
 القواعد ممنوع كنف  
 وانخر القسمة في آخر  
 الحصول مضر بالقرض  
 وقوزهم بالشكل فغونما  
 وجب كانت القسمة متع  
 عند ما مضى قسط ما مضى  
 هو القسمة الجارية على  
 القواعد لما في الجمع  
 بين الحنفين (وقد أخذ  
 الجز به) ما لم يؤد باسم الزكاة  
 (بانه لا يخلص الاخذ  
 ويقوم الذي وبطأ على  
 رأسه ويصحن ظهره ووضعها  
 في الميزان ويقيض الاخذ  
 لحسنه ويضرب) بكفه  
 مقتوحة (لهزيمته) بكسر  
 اللام والزاى وهما مجتمع  
 الصم بين الماضى والاذن  
 من الجانبين أى كل منهما  
 مضر ولو لم يوجب الرافعي

الاكثر) الذي اسقاط الزائد (قوله كبر) انما) أى قبل قول المصنف طوعت (قوله ولا يخرج) أى  
 عقد شدة بعده (قوله) أى بالقرض على ذلك (قوله ولا ياتي هذا) أى الاشكال المذكور (قوله  
 على ما في خيلان) أى في الغلص انما) (قوله الذى انخر المصور) انخر المصور غواضه يقطع (قوله ويصدق) أى قوله  
 ولو جرح في الغنى (قوله ونظره انه) أى البلقيني (قوله علة) أى الغلص (قوله حيث) أى حين الجرح عليه  
 بغلص (قوله والذي يقرضه ما في الام) عبارة انها يتولى جرح عليه فليس في خلافها ضار بالامام مع القرض  
 حالان تسميه بالافاقا تراخول له وعبارة ما في الغنى وحصل شئى النص على ما اذا قسم ماله في أثناء الحصول  
 وكلام البلقيني على خلافه هو حمل حسن اه (قوله وكون خلافه) أى خلاف ما في الام وهو رد كلام  
 البلقيني (قوله وانخر القسمة) أى يدين رضا القرصاه (قوله ونوزهم) أى القرصاه (قوله لما وجب)  
 أى لبست المال (قوله هو القسمة) الضمير القسمة تؤيد كبره رعايتا لغير (قوله بين الحنفين) أى حق  
 القرض ما هو حق بيت المال (قوله الجزية) أى التوبة ومن ثم نص في الغنى وكذا في النهاية لانه قال جمع من  
 الشراخ (قوله ما لم يؤد باسم الزكاة) أى او اسقطت الالهة قطعاه اه معنى (قول المتن فيعاس الاخذ)  
 بالاداء السلم اه معنى (قول المتن يضعه) أى الجزية (قوله لاحدهما) أى الجانبين (قوله أى  
 ما ذكر) أى من الهبة (قول المتن مستحب) أى لسقوطه بتصفيف الصدقة كما سيأتي اه معنى (قول المتن  
 فعل الاول) أى الاستيعاب اه محلى (قوله أى المسلم) أو الباقى (قوله وعلى الثاني) أى الوجوب (قوله  
 لان كلا) من الذى وكيل والذى الموكل (قول المتن باطله) بل يؤخذ برفق كسائر الدون نهاية ومعنى قال  
 عش قوله كسائر الدون معتمد اه (قوله نص في الام على اخذها) قيل ولو اطلع عليه المصنف  
 لاستشهده اه عبارة (قول المتن أشد خطا) أى من دعوى أصل جوازها كما هو ظاهر وقول الشارح فضلا  
 عن وجوبها إشارة إلى أن دعوى الوجوب أشد خطا بالاولى من دعوى الجواز وأشد خطا من دعوى  
 الاستيعاب اه سم عبارة الثاني من دعوى جوازها ودعوى وجوبها أشد خطا من دعوى استيعابها  
 وكان القياس أن يقول أشد خطا لا يطابق قوله باطله قال ابن قاسم وكأنه أراد بالباطل الخطأ اه (قوله  
 فيصمر فعلها) اقتصر على ما في المتن وزاد انه ان غلب على الفطن تأذبه بها ولا تشكره اه (قوله لما جاء)  
 أى في فعلها على حلقها انضاف (قوله وأما استناد الاولين) وهم ما اقتضت أصحابنا انخراسا في نهاية  
 التبيين للمحقق بالهامش (قوله أشد خطا) أى من دعوى أصل جوازها كما هو ظاهر لان دعوى وجوبها  
 كما زعمه بعضهم فاعترض بان الامر بالعكس وقول الشارح فضلا عن وجوبها إشارة إلى أن دعوى الوجوب  
 أشد خطا بالاولى من دعوى الجواز وأشد خطا من دعوى الاستيعاب (قوله بل هذا يقال من قبله) أقول  
 كونه يقال من قبله لا يستلزم انه من قبله لاحتمال ونفسه مع ذلك كما لا يخفى ومع الاحتمال كيف يسور

الاكتفاء بضره يؤاخذ واحد لاحدهما قال جمع من الشراخ ويقول به ياء الله أدحق الله (وله) أى ما ذكر (مستقصو فيل واجب) لان  
 بعض المفسر من فسر الضعيف الا سببه هذا (فعل الاول) توكيل مسلم) وذى (بالاداء) لهوا (وحواله) أى له (أى المسلم) (و) للمسلم (أن  
 يضمها) من الذى وعلى الثاني عتق كل ما في لفون الالهة الواجب حتى في توكيل الذى لان كلام مقصود بالصغار (قلت هذه الهبة باطله) اذ  
 لأصل لفان السنة ولا قطعها أسعد من الخلفاء الراشدين ومن ثم نص في الام على أخذها بأجبال أى برفق من غير ضرر أو حول لانه بكلام قبيح  
 قالوا المستفان يجرى عليهم الاحكام لان يضر واد يؤذوا (ودعوى استيعابها) فضلا عن وجوبها (أشد خطا والله أعلم) فصر فعلها على  
 الاداء جعلها من الأديان من غير دليل وأما استناد الاولين إلى ذلك التفسير فليس في محله الا صرح ذلك التفسير عن مصل الله عليه وسلم أو عن  
 صحابي وكان لا يقال من قبل الراى وليس كذلك

بل هذا يقال من قبله ولذا فسره الامام الشافعي رضي الله عنه وغير ذلك وهذا اندفع ما أشار اليه الشارح من التورك على المصنف في تشييعه المذكور (ويستحب) وقيل يجب بناء على ما مر في الاقل (للامام) أو نأيه (إذا أمكنه) شرط الضافة عليهم لقول تناسلوا (ان بشرط عليهم اذا صلحوا قبلهم) أو بلا ذلك كما عتمد الاقوي وهو اوجس من نقل الزركشي خلافه وأقره (ضيافتين) عر بهم من المسلمين ولو غنيا غير مجاهد لا اتباع وانقطاع سنده (٢٨٨) بجبر فعل عر بغضيتو يظهر انه لا يدخل عاص بسفره لانه ليس من أهل الرخص بل ولان

كان سفره دون ميل لانه حيث لا يسمى ضيفا وان ذكر المسلمين فيبقى التائب لا يجوز ولو صلحوا عن الضافة بمال فهو ولا هل الفى - خلافا لمن زعم انه الطارقين وانما بشرط ذلك حال كونه زائدا على أقل جزية فلا يجوز جعله من الأقل لان القصد من الجزية التملل ومن الضافة بالاحت (وقيل يجوز منها) أى الجزية التى هى أقل لانه ليس عليهم غير ما ورد بان هذا كالمالك (وتجمل) الضافة (على فنى ومتوسط) أى عند نزول الضيف بهم كالمظهر (للقير) فلا يجوز جعله ظاهر جعلها عليه (في الاصح) لانها تنكر ويجبر فيها (ويذكر) العاقبة عند اشتراط الضافة (عدد الضفان) جلا فرسانا أى ركباناً وأثر التمسك لشرفها وذلك لانه أقطع القراء وانى للفر وقبول على كل غنى أو متوسط جزية كذا وضافة عشر مثلاً كل يوم أو ستة مثلاً خمسة رحلة - وخمسة فرسان أو عليكم

ومعنى (قوله بل هذا يقال من قبله) أقول كونه يقال من قبله لا يستلزم أنه من قبله لاحتمال رفعه مع ذلك كالماتنى ومع الاحتمال كبدى وسوغ التشنيع والحاصل ان مجرد عدم ثبوت الصوة ويجبر دأه مما يقال من قبله رأى غايه ما يقتضيه ذلك هو التوقف أو عدم الأخذ بذلك ولا يخفى خلافه ولا يقتضى الجزم بالتشنيع فإى اندفاع مع ذلك لما أشار اليه الشارح اه سم وقد يقال قد تقرر في الأصول ان ما نسب المصلى الله عليه وسلم ولم يوجد عند أهله من الروايات فهو مقطوع بكنهه (قوله بغير ذلك) أى كمالاً نفياً (قوله في تشنيعه الخ) على أى ما فى الضرر (قوله أو نأيه) الى قوله وانقطاع سنده فى المعنى والى قول المتن ولا يجوز فى النهاية الاقوله وانقطاع سنده لم يوجب روقه لانه تنكر ويجبر فيها (قوله المتن اذا أمكنه الخ) ذكر استحباب ذلك كالمخرج فى أنه لا يجب اشتراط ذلك مع الامكان بخلاف ما تقدم من وجوب الزيادة على الدنيا وعند الامكان اه سم (قوله شرط الضافة الخ) اشارة الى تنازع عسكروا ممكن فى أن بشرط الخ وإعمال الاول على مختار الكوفيين (قوله المتن ان بشرط عليهم الخ) ينبئ اعتبار قبوله - م كقبول الجزية مر اه سم (قوله أو بلا ذلك) أى وانقر دوافق من تهاهق (قوله لا يدخل عاص بسفره الخ) وعليه فما أخذه المسافر الذى كره لا يجب مما شرط عليهم بل الحق باقى جهنم يطالبون به ويرجعون عليه بما أخذ منهم اه عش (قوله لانه ليس من أهل الرخص) انظر ما تعلق بهذا القول اه رشيدى وقد يعاب بان المصلحة فيه المسافر كالرخص (قوله لانه حيث لا يسمى ضيفاً) فيه تقرر اه سم وقد يجب ان لا يفرض من اشتراط ذلك دفع ضرر ورفا المسافر ولا ضرر ورفل كان سفره دون ميل (قوله وان ذكر المسلمين الخ) عطفت على قوله انه لا يدخل الخ (قوله بل هذا) أى المشرط اه عش وعليه فغوله كالمالك أى كالأند بالمسافر (قوله عند نزول الضيف الخ) أى ليلاً أو نهاراً اه عش (قوله المتن ويذكر) أى وجوبه باله عش (قوله العاقبة) الى قوله واعترض فى المعنى الاقوله وأثر التمسك لشرفها (قوله وذلك) أى وجوب ذكر العدد وقوله لانه أى ذكر العدد (قوله جزية) بالتونين (قوله وضافة عشرة) أى عشرة أنفس اه معنى (قوله خمس) هو فى الموضعين يتونين وانما حذف من التاء لان المورد محذوف أى خمسة أضفناه رجالة الخ اه رشيدى أى والله مؤنث أى خمس منها أى من العشرة أنفس (قوله كل مستملاً) الاول تقدم على رجالة كذا (قوله يتوزعونهم الخ) عبارة فى معنى ثموزعون فيما بينهم أو يتحمل بعضهم بعض (قوله بله) أى ذكر عدد الضفان (قوله أنها) أى الضافة (قوله ذكر عدد) الانسب ذكر العدد (قوله وذكر الرجالة الخ) أى واعترض ذكر الرجالة الخ (قوله لا يتفاوتون) أى الرحلة والفرسان وكان الاول التثنية (قوله ورد الاول) أى من الاعتراضين (قوله بل هو) أى ذكر العدد (قوله والائى)

التشنيع والحاصل أن مجرد عدم ثبوت الصوة ويجبر دأه مما يقال من قبله رأى غايه ما يقتضيه ذلك هو التوقف أو عدم الأخذ بذلك ولا يخفى خلافه ولا يقتضى الأخذ بالتشنيع فإى اندفاع مع ذلك لما أشار اليه الشارح (قوله اذا أمكنه الخ) ذكر استحباب ذلك كالمخرج فى أنه لا يجب اشتراط ذلك مع الامكان بخلاف ما تقدم من وجوب الزيادة على الدنيا وعند الامكان (قوله ان بشرط عليهم الخ) ينبئ اعتبار قبوله لم كقبول الجزية مر (قوله لانه حيث لا يسمى ضيفاً) فيه تقرر (قوله ان بين عدداً يوم الضيف فى الحول) عبارة كذا الاستاذ

ضافة أنفسهم رجالة كذا وفرسان كذا كل سنة مثلاً ثموزعونهم فيما بينهم بحسب تفاوتهم فى الجزية بواقعهم ذكر أى العدد بله بنه فى أصل الروضتى ضعيف انتهى من الجزية بواقعهم على الأصح أنها أربعة عليها فلا يشترط ذكر عدد ذكر الرجالة والفرسان بله لاعتنى به ألا تتفاوتون الانعاف المالية وقد ذكره بقدر رد الاول عنهم ما ذكره من البناء بل هو مبنى على الأصح أيضاً كما جرى عليه مختصرو الروضة والثاني بان لا يتخذ كرجل العلف والذى هنا ذكر عدد الرجالة لا يلزم ذكر الفرسان وأخذ هذا لا ينبئ عن الاشارة على ظاهر ويشترط فيها إذا قل على كل غنى أو متوسط عدد كذا وعليكم عدد كذا ولم يقل كل يوم أن بين عدداً يوم الضيف فى الحول





منه ويشترط عليهم اعلاء  
أرواحهم ليخلفها المسلمون  
ركبانا كالمشرطه عمر على  
أهل الشام (د) يذكر  
(مقامهم) أي مدة قتلهم  
(ولا يحاور ثلاثة أيام) أي  
لا يتبدل ذلك لانهما غايه  
الضايقة لكل واحد من خان  
شرط عليهم أكثر من يومين  
الاصحاب أنه يشترط تزويد  
الضيف كفا يتوهم ولله ولو  
امتنع قليل منهم أجبروا  
أو يكسهم أو أكثرهم  
فما مضى وله ما لا أقوله  
ولا يطالبهم بعض وان لم  
يجربهم ضيف لا يطعم  
ما بعد اليوم الحاضر ولو  
لم يأتوا طعام اليوم لم يطعمهم  
في الغد كذا ما نقلوه وقتئذ  
مقروطه معلقا وفيه نظر وانما  
يقضاه شرط عليهم أيام  
معافاة فلا يجب هذا منها  
أما لو شرط على كاهم أو  
بعضهم ضيفا فشرط مشلا  
كل يوم نفوت ضيفا للقادمين  
في بعض الأيام فيعتل أن  
يقال بوجوبه لاهل البيت  
ويستعمل مقروطا والاقرب  
الاول والام لا يكن لاشتراط  
الضيافة في هذه الصورة  
كبير جدوى (ولو قال قوم)  
عرب أو عجم (تؤدى الجزية  
باسم صدقة لأجزيه) وقد  
عرفوا حكمها (قال دام  
أجابهم اذارى) ذلك  
(و يصف عليهم الزكاه)  
اقتداء بعمل عمر رضي الله  
تعالى عنه ذلك مع من

الفقراء اه ارشدى (قوله ولا يغز جون) الى قوله كذا أطلقوه في المني الا قوله قليل منهم أجبر واوقوه أو  
أكثرهم (قوله ولا يغز جون الخ) أي فاولوا الغزو أو انما والظاهر أنه لا يؤمر عليهم لمذمتهم حيث كانت بقدر  
المدى المشرطه اه عش (قوله أهل منزله) أي من منزله وان ضاقت أمني ومغنى (قوله أرواحهم) أي  
أرواحهم لا أرواح الجالس (قوله عمدة قاتلهم) أي قاتله الضيفان في الحول كعشرين يوما اه مغنى  
(قول المتن ولا يحاور) أي الضيف في المدة اه مغنى وعبدوه سم كان المراد اه واليه يشير قول  
الشارح أي لا يتبدل الخ (قول المتن ثلاثة أيام) أي غير يومى المتحول والمطروح اه عش (قوله لا الخ) أي  
الزمن المذكور (قوله فان شرط) الى الفصل في النهاية (قوله انه بشرط) أي نيبا كمن اه عش (قوله  
ولو امتنع الخ) أي من الضيفه عيار والمغنى ولو امتنع من الضيفه نجاسة أجبروا عليهم فلو امتنع السك قوتوا  
فان قاتلوا انتقض عهدهم فله على اه (قوله فنانقضون) أي فلا يجب تبليغهم المأمين كإياي في قول الضيف  
ومن انتقض عهده بل يقتل الامام فهم بين القتل والرق والآن والغدا على ما رواه اه عش (قوله وله حمل  
ما أوتيه) عبارة للمغنى وليس فيهم حل الطعام من غير أن يختلف طعامه الويل له لا يكره ما بهما معافاة اه  
وفيهم بعد ذكر مثلها عن الروض مع شرحها صفة شعر بان الضيف على الطعام وأنه يصرف فيه غير  
الا كل كاليب وكذا قال فيملز ودومه من كفاية يوم وله فلما راجع ثم رأيت الشارح قال في فصل الوليمة  
ما مضى ثم يصف الذي المشرط عليه الضيفه على ما تقدم له اتفاقا فانه لا يرتحل اه وقوله تعالى أنه  
عليكم بالانقياد اه (قوله ولا يطعم ما بعد اليوم) أي لا يطالب بتجديدهم منهم اه عش (قوله مطلقا) أي  
عن التفصيل الا أن نفا (قوله فلا يجب هذا منها) قضيت اه لا يستطاع وهو في غاية الانقياد اه سم يصف  
(قوله نفوتت) بينا المقول (قوله فيحصل) الى قوله والاعيان النهاية استجبا عند بله الى الله ولا سقوطها  
اه (قوله كبير جدوى) فيه نظر اذ توجه المالبس في الحال والاعيان جدوى أي جدوى اه سم (قوله عرب)  
الى الفصل في المني الا قوله قال البخاري الى المتن وقوله لا يقال الى المتن (قوله حكمها) أي الزكاة أي وسرطها  
مغنى وأسن (قول المتن فلا يطعم الخ) يفهم أنه لا يلزمه الا ما بهما هو ذلك فيضلاف بينهم الذي ينزلونهم تلبية  
الاجابة عند سد هور المصطفاه لقومهم وضعتنا وألغير ذلك اذ اذ الف دفع الياهم الصدقة اه مغنى (قول المتن  
أجابهم الخ) هذا اذا تقننا فاعلموا بدينار والا فلا يحاوروا واقتضى اجابتهم تسامح بعض منهم مع بعض  
ما التزموا فاهم يحاورون لبعضهم أن يلزم من نفسه وعن غيره وغرضنا تحصل بدينار عن كل رأس فيقول  
الامام في صورة العقد جعلت عليكم ضيف الصدقة وصالحكم عليه ونحوه مغنى ور وضع شرحه (قول  
المتن ويضعف) أي وجوبا اه عش (قوله بنو تغلب) يخضع المثلثة فوق وبكسر اللام والنسب اليها لتغلب

مع اه يقتضى أنه لا بد من بيان قدر الجاه ثم قدر التذليل والكلام في ذلك فلما راجع (قوله ولا يحاور  
ثلاثة أيام) كان المراد في الشرط (قوله وله حمل ما أوتيه) عبارة الروض فرغ عن وصفهم حل الطعام قال  
في شرحه من غير أن يختلف طعام الوليمة لانه مكرمة وما هنا معافاة انتهى وقد شعر بان الضيف  
على الطعام وأنه يصرف فيه بغير الاكل كاليب فلما راجع ثم رأيت الشارح قال في فصل الوليمة ما مضى  
ثم يصف الذي المشرط عليه الضيفه على ما تقدم له اتفاقا فانه لا يرتحل اه وقوله تعالى أنه عليكم  
بالانقياد (قوله ما أوتيه) أي ما أوتاه (قوله بنو تغلب) أي بنو تغلب (قوله بنو تغلب) أي بنو تغلب  
وضع في ذلك وهل يجزى عليهم حكم الضيف في غير ذلك اه عش (قوله بنو تغلب) أي بنو تغلب (قوله بنو تغلب)  
انه هنالك حل ما أوتاه بخلاف الضيف في غير ذلك وهل له التصرف فيما أحضر وله بغير الاكل كاليب وكذا  
يقال فيملز ودومه من كفاية يوم وله في ذلك نظر ويحصل في جميع ذلك الملك والتصرف بغير الاكل  
(قوله فلا يجب هذا منها) قضيت اه لا يستطاع وهو في غاية الانقياد لكن بناز عنه اه سم لما ذكره  
المطالع قالوا ابتداء في أن الضيفه ثلاثة على الجز يتوابعها فيمضاه للابتداء الى سقوط اذ لم يستطع جمع  
بناءؤه اضاعي لها غير ثلاثة على الجز نفاذا لثبوت شي قتلنا (قوله كبير جدوى) فيه نظر اذ توجه

فاني فاردوا العوق بالزوم فصالحهم على تضعيف السند فعملهم وقال هو لا معنى أو الاسم وروى المصنف (في خمسة أبعثر شاذان و) من  
(خمس عشر بن) بغير (البتلخاض) من ست وثلاثين بناتليون وهكذا (و) من (عشر بن) (٢٩١) دينار ادينار و) من (ماتى درهم)

فصحة (عشرة) وخمس  
المصران) المسقة بالأمرة  
والا فشرها بالمصرع عر  
رضي الله عنه ويجوز غير  
تضعفها كتر بيعها على  
ما رواه بل لو لم ينف التضعف  
بقصد دينار اسكل واحد  
وجبت الزاد في بلو فذلك  
يقينا كانه لو زاد على النص  
ضنه الي بلوغ ذلك يقينا  
ايضا قال البلقيني ان اراد  
تضعيف الزكاة مطلقا وردت  
زكاة الفطر ولم اومن  
ذكرها ولا يفياد كمرودت  
زكاة التجارة والمعدن  
والزكاة في الاموال المتعسر  
تضعفها او مطلق المال  
الزكوى اقتضى عدم  
الاستد من الملوقة وهو  
بعيد ولم ار انتهى والذي  
يقنه التضعيف الا في زكاة  
الفطر وهو ظاهر والا في  
المالوق فلا يثبت كونه  
الآن ولا عبرة بالجنس  
والا لو جبت في مصادون  
النصاب الا في ولو وجبت  
بالتخاض مع جبران) فكل  
ست وثلاثين صدقة بقى  
البون (بوضع الجبران  
في الاصم) فثاخذ كل  
بنت مخاض شاتين او عشرين  
خرجه ماله لو ضعف اخذ  
التضعف طينها اذا زودناه  
اليهم والحيرة فيه ماله الام

بالسكر على الامسل ومنهم من يرفع التضعيف استقلالوا الى كسر تين مع ماله السبوتوله وتوخو  
بالا تاملت التدقيق والبنون المتفقون وله وهر اعني المصباح وهر اعني جرمه من قضاة والسبوتوله  
بهران مثل غيرنا على غير قياس وقاسه هر اوى اه عس (قوله ناني) أي عمر رضي الله عنه اه عس  
(قوله فصالحهم الخ) ولم يخالفه أحد من الصحابة كان ذلك اجاعا معني وأسن (قوله لثمن خسة ابرة  
شاذان) ومن عشرة اربيع ضاه ومن خمسة عشر شياه ومن عشرين ثمان شياه ومن اربعين من القسم  
شاذان ومن ثلاثين من البقر ثبعان ومن مائتين من الابل ثمان حقايق وعشر نباتليون ولا يفرق فلا  
ياخذ اربيع حقايق وخمس نباتليون ولا يفرق في الزكاة اه كذا قالوا وقال ابن المقرئ قلت فوسفه نظر  
الاكتشف هنا بخلاف ما هناك وهو الظاهر اه معني (قوله ويجوز غير تضعيفها الخ) عبارة للمصنف  
والروض مع شرحه فان في قدر الزكاة لا تضعفها وانضعفها ان نصفها بالدينار يقينا لا طنا كفي اخذناه  
كثيرا وعمر عدهم لهرقة لو اصابه بالدينار يجوز الاخذ بقوله الظن بل بشرط تحقق اخذناه من نازع كل رأس  
ولا يمين تضعيفها ولا تضعيفها غير زرعها وتضعيفها وتضعفها على ما رواه بالشرط المذكور اه (قوله  
لو زاد) أي التضعيف على دينار (قوله جاز النص الخ) انظر اخلاص مع قوله السابق اول الفصل بل حيث  
امكنه الزيادة فانهم لم اوطن اياهم الملوقة جبت عليه الاصل اه الآن يكون ما عند المصلحة اه  
سم (قوله قال البلقيني الخ) أي اعتراضا على التعبير بما ذكر من تضعيف الزكاة بنباتليون في التصو  
بقولهم في خمسة ابعثر الخ اه عس (قوله وهو ظاهر) اخلاص على كافرا بضعفها (قوله والاق  
المالوق الخ) أي فلا اخذ منها شيئا لا يضاعف ولا عدما اخذها من قوه والا لو جبت الخ اه عس (قوله  
لانه لو ضعف الخ) ولانه على خلاف الشاس فيعسر فعلى مورد النص اه معني (قوله لتضعف علينا  
الخ) أي وهو مسمى قطعاه معني (قوله والخيرة) أي الجبران أي في دفعها واخذ قوه ههنا في الجزية  
أي بخلافه في الزكاة فان الخيرة قد لا دفع ما كان أو ما كان كالمزهر شدي وعس (قوله الامام) ويعطى  
الجبران من التي و كالمصر فاذا اخذها الثاني اه معني (قوله المتعول لو كان بعض نصاب الخ) وهل التعسر  
النصاب كل الحول أو آخر وجهان في الكفاية قياس باب الزكاة ترجع الاول وقياس اعتبار الفسخ والفقر  
والزكاة في الحول في هذا الباب ترجع الثاني وهو الظاهر كما يحتمل بعض المتأخرين اه معني (قوله المال  
الزكوى) أي لا كافر (قوله اذا جيب فيه شيء على المسلم) أي أو امر رضي الله تعالى عنه وورد في تضعيف  
ما يلزم المسلم في الاعجاب ماله بوجهه شيء على المسلم اه معني (قوله في الخلطة الخ) فان خلط عشرين شاة  
بعشرين لغيره اخذ منه مصادون ضعفا اه معني (قوله لا نأقول لا نقرر هنا الخ) فلو تلفت أموالهم بل تمام

اطا على الحال والاجاب ودوى أي جدوى (قوله ومن ست وثلاثين بناتليون) وهكذا قال في الروض  
واخذ من مائتين أو من الابل ثمان حقايق وعشر نباتليون قلت فوسفه نظر اخلاص في تضعيفها (قوله  
بل لو لم ينف التضعف بقصد دينار الخ) عيلوا الروض فان وفي قدر الزكاة أي لا تضعفها وانضعفها بالدينار  
يقينا لا طنا كفي اخذناه (قوله جاز النص الخ) انظر اخلاص مع قوله السابق اول الفصل بل حيث امكنه  
الزيادة بان يمل اوطن اياهم الملوقة جبت عليه الاصل انتهى الآن يكون ما عند المصلحة (قوله ولو كان  
بعض نصاب) قال في شرح الروض وهل يعتبر النصاب كل الحول أو آخر وجهان في الكفاية بقياس باب  
الزكاة ترجع الاول وقياس اعتبار الفسخ والفقر والمتوسط آخر الحول في هذا الباب ترجع الثاني انتهى  
(قوله لا نأقول لا نقرر هنا الخ) لا يخصص بل يجمع الحاصل هل يفي برؤسهم أولا فلو تلفت أموالهم قبل تمام  
الحول هل تستمر حصة العتدو ترجع للمرد بشرى وهو دينار عن كل واحد فيه نظر ولا يبعد ان الامر

دون المالك نص عليه (ولو كان) المال الزكوى (بعض نصاب) كعشرين شاة (لم يصب مطلق الظاهر) اذا جيب فيه شيء على المسلم  
ومن ثم يجب التساقط في الخلطة التي جبت الزكاة لا يقال يلزم عليه بقية مرسومهم بل لا يجوز له الا نأقول لا نقرر هنا الخ لا يخصص بل يجمع الحاصل  
هل يفي برؤسهم

الحول هل تستمر حصة العقد ورجع الرد الشرعي وهو دينان من كل واحد في نظر ولا يبعدان الأمر كذلك  
 اه سم (قوله هل بقي برؤسهم) أي بقدر دينار لكل كامل منهم (قوله لا تقرر) أي في شرح وخمس العشرات  
 (قول المتن المأخوذ) أي باسم الزكاة ضعفاً وغيره ضعف جزية بالرفع على الخبرية اه معنى (قول المتن  
 فلا يؤخذ) أي شيء (قول المتن من المالن لاجز به عليه) كسبي ويجنون وامرأته بخلاف الله - غير معنى  
 وروض مع شرحه (قوله أجيوا) أي وجوباً اه عس (قوله أجيوا) ولا ينافي هذا ما مر من أنهما عقدت  
 باكثر من دينار ثم علوا جزاء دينار لزمهم بالتموه لان الزكاة في مقابلة الاسم وقد استقبلوه اه معنى في  
 سم بعدد كرمه عن شرح الزا وض ماضوفة قضيت لهم لا يجابون لوسا أو السقاط الزا تسمع عدم اعادة الاسم  
 فلما راجع ثم هل يحتاج اجابتهم لتبديد عقد اه أقول والاول ظاهر والاخر في الثاني عدم الاحتياج  
 والله أعلم

ه (فصل في جلة من أحكام عقد القمعة) (قوله في جلة) أي قول المتن وأسم في النهاية (قول المتن يلزمنا  
 الكف) أي أن الكشف بدليل قوة ودفع أهل الحرب عنهم اه وشدي وصرح بذلك نص برشرح  
 المنهج الكف بقوله بان لا تعرض لهم نفساً ولا ماله أو ما يقرون عليه تكسر الخ (قوله نفساً) أي قوله أما  
 عند شرح في المتن الأقوله وآ ترى المتن وقوله وألحق إلى المتن (قوله تكسر وخسر) أي انما أقردهما  
 بالذ كرم دخولهما في الاختصاص لان لهما قيمة عندهم أوله فماتت منهم اهلها وهما من عدم  
 لزوم الكف عن التعرض لهم فهما اه عس (قوله أدانتهم) أي أحقره ضرباً أو شتم أو غيرهما وهو  
 وما بعده تفصيل لبعض أفراد الظلم فهو من مطلق الخاص على العام كأي عس وان كان باو اه يجري  
 (قوله فانا جيب) أي خصمنا لقتله شرعي من وجوب عدم التعرض لهم وهذا من خرج الزجر  
 والتعريف فلا دلالة على تشريف الذي اه يجري عن التليوي (قول المتن نفساً ولا ماله) منصوبان  
 على التمييز من الكفو حذفت من قوله وضماناً لمتلفه فلا ماسق والتعريف اذ لم يلزم حذو ماله فيجوز  
 أن يكون الكف وضماناً من تنزع العلمين لا نكاحاً إذ أعلنت الاوليهما ضمير في الثاني فيلزم وقوع  
 التمييز معرفة وان أعلنت الثاني لزم الحذف من الاول لئلا يخلو الثاني وهو ضعيف اه معنى أقوله وإعماله  
 الثاني هو مختار البصريين كافة الكافيتوا كثر استعماله كأي شرحه للفاضل الحلي (قوله ورد الخ) حلف  
 على الكف (قوله ورضاً ما خذ الخ) صواب المتن والر وض مع شرحه واحقر بالمال من النهر وانخر بر  
 وكجوهمافن أناف شيأ من ذلك لضماناً عليهم سواء أكانوا أظهرو أم لا لكن من غصبه عليهم ده عليهم  
 وموثة الرد على الغاصب بمعنى بالانفهام لان أظهرو وهو ذرأه أقر على مسلم انشراحاهمهم وقبضه ولائمن  
 عليه لهم لانهم تعدوا ما راجعها إلى مولو قضى القمعة من مسلم كانه عليه بمنه خرا وتعود على المسلم بقوله  
 ان لم اهنه في ذلك لانه حرام في عقيدته والامام يقول اه (قوله ان ذلك) أي ما ذكر من الضمان وارد  
 (قوله كما ظفده آيتها) انظر وجه الافاد فيها اه وشدي أقول وجهه المتن بان الله تعالى شاقنا لهم  
 بالاسلام أو ببذلة الجزية والاسلام يصعب للنفس والمال والحق به فكذلك الجزية اه (قوله أو  
 الاولين) أي أهل الحرب اه عس (قوله لانه يلزمنا تكليفها) أي من دار بوضع الكف لا من طرفها  
 اه معنى (قوله يلزمنا الدفع عنهم) أي دفع غير المسلم لتكليف قوله لا تخافون رب المجدب عسر وسم

كذلك (قوله فلا تؤخذ من ماله من لاجز به عليه) قال في الر وض ولا تؤخذ من ماله كسبي ويجنون وامرأه  
 قال في شرحه وخبري بخلاف الفقير اه (قوله أجيوا) قال في شرح الزا وض لان الزيادة أثبت لتفسير الاسم  
 فان رضوا بالاسم وحسبوا ساقطاً اه وقضيت لهم لا يجابون لوسا أو السقاط الزا تسمع عدم اعادة الاسم  
 فلما راجع (قوله أيضاً أجيوا) هل يحتاج جدياً لتبديد عقد

ه (فصل يلزمنا الكف عنهم الخ) (قوله فان كانوا دارا الحرب لم يلزمنا الدفع عنهم) ظاهر هذا مع قوله  
 السابق واللمة والاسلام أنه لا يلزمنا حيث دفع أهل الاسلام وقد يقتضي عدم الزا وذلك جوازاً لغيره منهم

أولا لا يجوز (ثم المأخوذ  
 جزية) حقيقة تصرف  
 مصر فيها كما أنهم يقولون  
 السابق وضوا بالمثني (فلا  
 تؤخذ من ماله من لاجز به  
 عليه) ولو زاد المجموع على  
 أقل الجزية فسأوا السقاط  
 الزا يادوا عاداتهم الجزية  
 أجيوا

ه (فصل في جلة من أحكام  
 عقد القمعة) (يلزمنا) عند  
 إطلاق العقد فعند الشرط  
 أولى (الكف عنهم نفساً  
 ولا ماله) صواباً واختصاصاً  
 وعامهم تكسر وخسر ولم  
 يظهر ونظير أي داود أو  
 من ظلم معاهداً أو ابتغى  
 أو كلفه فوق طاقته أو أخذ  
 من ماله غير طيب نفساً  
 جيبه يوم القصاص وضماناً  
 ما تلغى عليهم نفساً ولا ماله  
 وروما أخذ من اختصاصاتهم  
 كالسلب لان ذلك هو فائدة  
 الجزية كما أعاده آيتها  
 (ودفع أهل الحرب) واللمة  
 والاسلام وآمر الاولين  
 لانهم الذين تعرضون لهم  
 غالباً عنهم ان كانوا داراً  
 لانه يلزمنا القصاص فان  
 كانوا دارا الحرب لم يلزمنا  
 الدفع عنهم لان شرطه  
 علينا

أو اتفردوا بجوارنا والحق بدارنا وحربنا مسلم فإن أريد أنه يلزمنا دفع المسلم عنهم أو أنه (٢٩٢) لا يمكن الدفع عن المسلم إلا بالدفع عنهم

فقر ب أوقفه امر بين  
 عنهم خصوصهم بعد هذا  
 والظاهر انه غير امر اذ قيل  
 ان اتقوا لما يلزمه المدفع  
 عنهم) كالابنهم القلب  
 عنا والاصح انه يلزم المدفع  
 عنهم مطلقا حيث أمكن  
 لاتهم تحت قبضتنا كاهل  
 الاسلام ما عاضطر ان  
 لا يذب عنهم فلان كانوا  
 أو يحمل اذا قدومهم مروا  
 علينا فسد العقد لتعجزه  
 تمكن الكفار والافلا  
 (وغنهم) رجو با(أحداث  
 كنيسة) ويعتوضونه  
 لتعبد ولوم غير كنزول  
 المار(في بلد أحداثه)  
 كالصغر والظاهر(أو أبلغ  
 أهل) قال كونهم مستقلين  
 ومخلفين (عليه) بان كان  
 من غير قتال ولا صلح كالبن  
 وقول شارح المذهب فيه  
 نقل لاننا من الحزب وهم  
 لا يمتثلون من سكانه مطلقا  
 مر ذلك لخبر ابن عدي  
 لا يثق كسقي الاسلام  
 ولا يعبد ما من مناهيه  
 معاذنه غير ابن عباس  
 رضي الله عنهم ولخلاف  
 لهما وجههم وجوبا  
 ما أحدثوه وان لم شرط  
 عليهم هدمه والصلح على  
 تمكنهم باطل وما وجد  
 من ذلك في سطر احدا بعد  
 الاحداث أو الاسلام أو  
 الفتح لاحتمال انه كان  
 بغيره أو غيره والتسليم

(قوله) أو اتفر دوالخ) أي وهم بدوا الحرب كما هو صريح السبق اه رضى (قوله) يجوز لنا) بكسر الجيم وضمة هاء الكسرة أنصع كناية المختار اه غش (قوله) في السلم) أي فتنه معهم ومن يتعرض بهم يبادى يصل إلى السلم وتظاهره وان استسعت أطرافها والحرب اه غش (قوله) فان أثر دالخ) أي من الألفاق اه غش (قوله) عنهم بخصوصهم) أي القمين بدوا الحرب (قوله) وانظروا هاهنا غير مراد) أي وأعمال المراد ما قلنا من منع السلم عنهم ومنع من يتعرض الخ اه غش (قوله) للثب) أي يجوز أو لا أو الاسلام كائنه في الروضة اه معنى (قوله) كلابهم الخ) أي عند طرق العدة لنا اه معنى (قوله) مطلقا) أي سواء كانوا بدوا أو تأخروا (قوله) ما عند بشر الخ) يحترق زوجه عند اطلاق العدة الخ (قوله) أو يحمل إذا الخ) هذا صادق يحمل بدوا الحرب ويخالف قول شرح الوض بخلافه لشرط أن لا يذهب عنهم من لا عرفنا أو غير بناتوه غير مجاورين لنا انتهى أي فلا يفسد العقد بهذه الشروط اه سم ولأن غنم الخافضة بان المراد كإبقيد السابق أو يحمل يجوزنا (قوله) إذا انصدهم) أي قد بدأه الحرب بسوء القمين الكائنين في هذا المحل (قوله) وجواب) أي قول المتن أو أسرى للثقي الاقوة ولوم غير (قوله) للثقي كنسبه) وبنت نار العيوس اه معنى (قوله) وبه) بالكسر للضاري بخنار اه غش (قوله) وصومه) كجهره وبنت للضاري اه قاموس (قوله) مال كونهم مستقلين الخ) عليهم يجوز جعل على العاصحة أي أو أسلم أهل معه أي مصاحبه وكائنين قد أو بمعنى أي كائنين فيه فلتأمل له سم (قوله) كالنعم) أي قوله قال الزركشي في النهاية الاقوة وذلك إلى وإن لم بشر طوقه وصر إلى أمانيه وقوله فقط (قوله) وقول شارح الخ) تبس للثقي هذا الشرح ثم رأيت في الروضة كالدنس واليمن انتهى ويجعل عن نشر الشارح أن دخولها في هذا القسم المقتضى ثبوت هذا الحكم لا ينافي اختصاصها بحكم آخر وهو منع حملها وما هوذا انما كان في آخر الاسلام وتحقق العمل بالحكم الأول في بدوا الاسلام قبل من السكون اه سدح عبارة عن تدقيق ابن مراد التنبيل به لما أهل أهله طبع فلا ينافي أن الدنس ينقسم إلى طردهم لا يجوز من القامة فيه اه وجواب رضى وقد قال ابن المردود في شرحه لاسلام بداهة أهله عليه سم قطع النظر عن الاحداث وصحبه اه (قوله) مطلقا) أي المردود اكتفى بتوضيحه اه لا (قوله) لخبر ابن عدى لا يثبت الخ) جواز التمسك لما رواه أحد من عدى عن عمر بن الخطاب أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يثبت الخ (قوله) ولما سمعناه من الخ) عبارة للثقي وروى السابق أن عمر رضى الله تعالى عنه لما صلح لضمارى الشام كتب اليهم كتابا لهم لا يثبتون في بلادهم ولا يباحون له ولا ولا كنيسة ولا صومعة ولا قبر وادان في شيعته ابن عباس ولا يثبتون لهم من العصابة اه (قوله) لهما) أي عمر وابن عباس رضى الله تعالى عنهم (قوله) والصلح الخ) جواز للثقي ولو عاذهم الدخال على التمكن من لحدائهم لا يقد باطل اه (قوله) وما وجد) أي قول المتن وان أطلق للثقي الاقوة بعد الاحداث إلى قوله يثبت وقوله وكذا في قوله أمانيه وقوله فقط وقوله وصر الجواب عنه في مصر (قوله) بعد الاحداث أو الاسلام) نشر على ترتيب القبو قوله أو ألغى أي عنونه فلا في وقته إلى بعد الجبر والانتصار (قوله) الخ) أي في صورته ألغى صلحا (قوله) تكسر) أي القدة ومثلها في الحكم المذكور مصر لا لا تلاها وان لم تكن موجودا لالغى فارضة النسب عليها الغنائمين فيثبت لها أحكامها كما هو جواز دخال الغنى به بصلح يجرى بعدهم ما في غير نادر من القبيضين الكاسس للوجوه الآن اه غش وياتي عن من ما وافقه وصر في الشارح ما يثبت انمو بغيره بقوله الآن وصر

لكن جواز تعرضنا منافع اقتصاد عقد الميثاق بينهما يفهم وجوب دفع أهل الاسلام عنهم مدار الحرب قوله  
 "الا تخافون ان يدافع" (قوله أو يجعل الخ) وهو ما قد جعل مدار الحرب وجعل الميثاق في شرح الروض خلافاً  
 لما شرطه أن لا يذب عنهم من لا يذب عنهم فغير مجاز ومن لنا أنه أي فلا يمسد عليهم هذا الشرط  
 (قوله أو أسلم أهلها عليه) أي مسلمين فيه وكاتبين فيه أو يعني في أي كاتبين فيه فقتل (قوله بيت) تنقيد  
 العمران وكذا يقال فيما في الصلح ورمى القلعة منه لعلق بالصلح الجواب عنه إماماني من ذلك لتزول  
 حزن مصاحبة الشامل وغيره (وبالفتح ضوم) كسر

على راسه بلاد المغرب (لا يحذونها ٢٩٤) فيه أي لا يجوز تحكيمهم من ذلك ويجب خدم ما سجدوا فيه لان المسلمين ملكوها بالاستيلاء

الجواب عنه في مصر (قوله هل يامر) أي قبل فصل الامان من ان مصر فتحت عنوة وقيل صلحا اه (قول  
الابن لا يحذونها الخ) وكلا يجوز احادها لا يجوز احادتها لانها قدمت اه معنى (قوله حال الفتح الخ)  
تشهد على خلافه وسيد كرعة زه بقوله والمنهمة الخ (قوله قال الزركشي الخ) عبارة عن الفتح وعلى هذا فلا  
يجوز تفرق الكنائس بمصر كما قاله الزركشي اه (قوله فلا يجوز تفرق الكنائس بمصر) أمثوله قياس ذلك  
امتناع تفرق الكنائس القاهرة لانه اذا كان الغرض فتح مصر عنوة فلما كان الاستيلاء شامل لمساو الهوا منته  
محل القاهرة اللهم الان يقال هل يقتضي شمول الفتح لمحل القاهرة كان يكون منه متقلب تقليبا يمنع تحقق الاستيلاء  
على محله ولا يخفى انه في غاية البعد اه سم (قوله ومرا الجواب عنه) أي قبل فصل الامان اه سم (قوله  
والمنهمة الخ) أي بما لم يعلم وحرمه مال الفتح اخذ من قوله الماري بقينا (قوله والانهمة الخ) عبارة عن الفتح  
وعمل الخلاف في القاطعة عند الفتح اما المنهمة والاقدم هدمها السلطان فلا يقرن وعليها قطعاً تنبيه لولا استولى  
أهل حرب على بلدة أهل ذم فوجبها كائسهم ثم استعد لها منهم عنوة أجري عليها حكم ما كانت عليه قبل استيلاء  
أهل حرب قاله صاحب الوافي واستظهره الزركشي اه (قول المتن باز) المراد به عدم التسع الخ الجواز حكم  
شرعي ولم ير دلالة شرعية على جواز ذلك فيه عليه السبكي اه معنى (قوله لان الصلح الخ) الى قوله وبه صرح في النهاية  
(قوله وليس منه) أي من الاحداث اه عيش (قوله ولو لا) لانه جديده مع تعدد فعل ذلك بالقدرة  
وحداه اه نهاية وقال في المتن والروض مع شرحه ولهم تريم كنائس جوارها بقاها اذا استهدمت لانها  
مبقاة فترم بماتهم لا بالان جديده كذا قاله السبكي والقي قاله ابن نونس في شرح الوجيز واقتضى كلامه  
الاتفاق عليه انهم يترم بالان جديده اه (قوله ونحو طينها الخ) وليس لهم توسيعها لان الزيادة في حكم  
كنيسة بعد تسميتها بالاولى اه معنى وروض مع شرحه (قوله وتنويرها) عطف معار اه عيش (قوله  
منع شرط الاحداث) أي منهم علينا سواء الاستيلاء منهم واقفهم الامام أو عكسه اه عيش (قوله  
وبه صرح الخ) عبارة عن النهاية وهو كذلك ان لم تدفع ضرره ولا يلزم اه (قوله وجعله الزركشي الخ)  
اعتمده انتهى بكلام (قوله ورد الخ) عبارة عن الفتح ومعنى التعليل الجواز لطاقه والقاهرة الظاهر اه (قوله  
شرط الارض) الى التسمية في النهاية في المتن الاقوله ولا يلزم الى المتن (قوله وسكت من نحو الكنائس)  
أي فليذكر فيه ابقائه ولا علمه اه معنى (قول المتن خرو الخ) ولا يمنع من اظهار شعائرهم تكسر  
وخنزير وأعيادهم وضرب ناقوسهم وجمعون من اولا الجاسوس وتبليغ الاحبار وما رما تنصرونه في  
ديارهم معنى وروض مع شرحه في سم بعد ذكر ذلك في الروض وشرحه الاقوله وجمعون الخ مانعه  
واظهاره منه اتم جمعون من ذلك فيما تقدم اه أي كسباني التصريح بذلك (قول المتن ولهم الاحداث  
الخ) هل يشترط لبعدها الجمع شرط الاحداث تعيينها بعد كون من كنيسة أو أكثر ومقدار الكنيسة أو  
محل الخلاف (قوله وعليه فلا يجوز تفرق الكنائس بمصر) أمثوله قياس ذلك امتناع تفرق كنائس القاهرة  
لانه اذا كان الغرض فتح مصر عنوة فلما كان الاستيلاء شامل لمساو الهوا منته محل القاهرة اللهم الان يقال هل  
يفتح شمول الفتح لمحل القاهرة كان يكون منه متقلب تقليبا يمنع تحقق الاستيلاء على محله ولا يخفى انه في غاية  
البعد (قوله ومرا الجواب عنه) أي قبل فصل الامان (قوله وليس منها عاداتهم وترمهم ولو لا) لانه جديده  
ونحو طينها وتنويرها الخ الى الروض وشرحهم ولهم تريم كنائس جوارها بقاها اذا استهدمت  
فترم بماتهم لا بالان جديده كذا قاله السبكي والقي قاله ابن نونس في شرح الوجيز واقتضى كلامه  
الاتفاق عليه انهم يترم بالان جديده قال في الاصل ولا يصح اخذها فاقوى دليلنا من داخل وخارج  
لا احداثها فلما ثبتت الكنائس ابقائه ولو لم يدمهم لماتها بخلاف الفغار في أعادها وليس لهم توسيعها  
اه (قوله ولو لا) لانه جديده مع تعدد فعل ذلك بالقدرة وسددها مر (قوله واقتلان الزواني وغيره من زواني)  
جزءه الى الروض (قوله وجعله الزركشي على ما اذا دعت الضرورة) كسب عليه مر (قوله ولهم الاحداث  
في الاصح) زاد في الروض وشرحه ولا يمنع من اظهار شعائرهم تكسر وخنزير وأعيادهم وضرب ناقوسهم

على راسه بلاد المغرب (لا يحذونها ٢٩٤) فيه أي لا يجوز تحكيمهم من ذلك ويجب خدم ما سجدوا فيه لان المسلمين ملكوها بالاستيلاء  
(ولا يقرن عن على كنيسة  
كانت فيه) حال الفتح بقينا  
(في الاصح) لذلك قال  
الزركشي وعليه فلا يجوز  
تفرق الكنائس بمصر  
والمراد لانها لم تخصص عنوة  
انتهى ومرا الجواب عنه في  
مصر والمنهمة ولو فعلنا  
أي قبل الفتح فيما نقله  
يقرون عليها فاعلم (أو)  
فتح (صلاب بشرط الارض لنا  
وشرط اسكانهم) بصراف  
(وابقاء الكنائس) ونحوها  
(المهم باز) لان الصلح اذا  
جاز بشرط كل البلد لهم  
قبضها أولى ولهم حيث  
تومها وقضية قوله وبقائه  
منع الاحداث وهو كذلك  
وليس منها عاداتهم وترمها  
ولو لا لانه جديده ونحو طينها  
وتنويرها من داخل وخارج  
وقضية انما يمنع شرط  
الاحداث زه صرح  
المأوردى ونقل عن الزواني  
وغيره جواز وأقره وجعله  
الزركشي على ما اذا دعت  
اليه ضرره وقاله الا فلا وجعله  
له وروايات الاوجه ما طلق  
الجواز (وان اطلق) شرط  
الارض لنا وسكت من نحو  
الكنائس (فالاصح المنع)  
من ابقائها واحداثها فاقدم  
كاملان الاطلاق يقتضي  
صبر ووجوب الارض لنا  
ولا يلزم من بقاءهم بقاء  
محل عبادتهم فقلد سلون  
وقد عثفون عبادتهم (أو)  
بشرط أن تكون الارض لهم وبذلك نخرجها (فترم) كائسهم ونحوها (ولهم الاحداث في الاصح) لان الارض لهم

«**قريب**» ما يقع من ديار الحزب بشرط مما ذكرنا استولوا عليه بعد كيت المقدس كان عررضي الله تعالى عنه فقهه لمحا على أن الأرض لنا وأبق لهم الكنتس ثم استولوا عليه فقصص صلاح الدين بن أيوب كذلك ثم فزع بشرط يخالف ذلك فهل العبرة بالشروط الأولى لأنه بالفتح الأولى صار دارا إسلام فلا يعدود كفر كقولهم ظاهر من صراخ كلامهم ومرفق فصل الأمان ما يتعلق بذلك أو بالشروط الثانية لأن الأولى نصح به وإن لم تصدر أو كفر كتحمل لكن الوجه هو الأول ويجب من أفتى بما وافق الثاني ومعه (٢٩٥) لهم هنا وفي نظائر ما لو هم متحل ذلك لهم

واستحقاقهم له عدم المنع منه فقلنا لا من جهة المعاشي في حقهم أيضا لانهم مكثرون بالقرود ولم ينكروا عليهم كالكفر الاغصام لمصلحة بتكثيرهم من دارنا بالجزيرة لسلوا وأسلموا ومن هنا غلب الزكشي وغيره بها فهو من ثمر ولا حجاب لهم في هذا الباب على معاصيهم غير مكافئ مما شرعا وهو غلبة فاحسن منهم الاذعن من لا عنون ولهم ذلك اذ صدر المنع عنهم من الاذن الصريح في الاباحة شرعا لم يقل بها أحد بل صرح القاضي أو الطيب ان ما يضاف شرعا لا يجوز اطلاق التفرع عليه وانما جاء الشرع بترك التعرض لهم والتفرع ان التفرع هو جوفان الدعوة بخلاف قوله التعرض لهم لانه مجرد تأخير المعاقبة الى الآخرة انتهى ولكن ذلك معصية حتى فسحهم أيضا أفتى النبي لا يجوز لحاكم الاذن لهم في ولايتهم اعانهم عليه ولا يجوز نفسه الفعل فيه فانزع النافعة من ثم اختار لنفسه المنع من

يكني الاطلاق فيه نظر والذى ينبغي الصمت الاطلاق ويجعل على ما حوته عادة مثلهم في مثل ذلك البلد ويختلف الكبر والعقار اه عش **(قوله ما فتح)** القوة اضافي النهاية الاقوله كان عررا في ثم فزع وقوله ومراى أو بالشروط وقوله ويجب الى معنى لهم **(قوله كذلك)** أي حاصل على ان الأرض لنا الخ **(قوله ما فتح الخ)** عطف على قوة استولوا عليه **(قوله لكن الوجه الخ)** قد منع المنع ما وافقه **(قوله هو الاول)** أي ان العبرة بالشروط الاول اه عش **(قوله ومعنى لهم)** القوة اضافي المعنى **(قوله هنا)** أي في قول المصنف ولهم الاعتراف الخ **(قوله هل ذلك)** أي احداث نحو الكنتس فلا يعاقبون عليه في الجزية وقوله أو احققناهم له أي فيجوز ولا يلزم الاذن لهم فيه يوافق ما بلغ منه **(قوله عدم المنع الخ)** خبر قوله ومعنى لهم الخ **(قوله عدم المنع من قطع)** أي عدم تعرضنا لهم لانه يجوز لهم ذلك ونفهم به انه نهاية **(قوله فقط لانه الخ)** عبارة للمعنى عن السببي وليس المراد انه بائز بل هو من جهة المعاشي التي يقررون عليها كشر بالخير والشر ولا يقول ان ذلك بائز اه **(قوله ومن هنا)** أي من أجل ان معنى لهم هنا وفي نظائر عدم المنع من قطع **(قوله في هذا الباب)** أي باب الجزية **(قوله وهو أي هذا التوهم)** **(قوله نسهم)** أي الجرم المذكور **(قوله الصريح الخ)** صفة كاشفة للاذن **(قوله انما يخالف الخ)** أي بان الخ **(قوله انتهى)** أي كلام القاضي **(قوله)** ولكون ذلك أي نحو احداث الكنتس **(قوله أفتى النبي)** القوة وانصرف المعنى **(قوله لا يجوز لحاكم)** عبارة للمعنى عن السببي لاجل السلطان ولا القاضي أن يقول لهم افعلوا ذلك اه **(قوله فمستند)** أي الاجمال المذكور **(قوله ثم اختار)** أي السببي من كل ريم وعادة أي لغير كنتس مطلقا أي سواء استحققت الانتباه أولا **(قوله ولا يجوز الخ)** عبارة للمعنى فائدة قال الشيخ عز الدين ولا يجوز والمسلم دخول كائن أهل القسمة الاذنهم ومقتضى ذلك الجواز الاذن وهو محمول على ما قاله تكن فها هو زمان كانت وهي لا تنفك عن ذلك حرم هذا الاذ كانت مما يقررون عليها والاجاز دخولها بغير اذنهم لانها واجبة الازالة وغالب كاشهم الاذن بهذا الصفة اه **(قوله معظمه)** احتراز عن الصورة المتقوسة في الاجزاء المرفوعة **(قوله ما فتح)** القوة على التعبد للمعنى الاقوله ولا بشرط الى أو على الله **(قوله أو على الله لنا)** أي أفتح حاصل ان الأرض لنا **(قوله لا دام رد الخ)** خبر ما فتح الخ **(قوله وتوخذ الجزية الخ)** عبارة للمعنى فالما عودتهم أو لان ذلك عدل ولا يفسد على سلامتهم ولا بشرط فمدان يبلغ وينالوا الجزية بأية نصيب مع الاجرة اه **(قوله لانه)** أي انخرج **(قوله لا تسقط الخ)** خبر ان لان فكان الاولى التذكير **(قوله)** من أرض مخصوصي أي من لاجز به عليه كمعجون وامرأ ونعتي اه معنى **(قوله ولهم الاجاز)** لان الاستأجر يورث اه معنى **(قوله لا نحو البيع)** أي بما يورث الملك كالمدينة **(قوله ولا يشترط الخ)** أي في رداه لهم بخراج معين **(قوله أو على الله)** أي ما فتح صلحا الخ وهذا عطف على قوله أو على الله لاننا الخ كان الانسب فقد جعل على قوة والأراضي الخ **(قوله كل سنة)** يعني يؤدونه كل سنة **(قوله مع)** أي الصلح المذكور **(قوله وأجر متسلمه)** أي الخراج المأخوذ أحكامها أي الجزية تصرف مصرف النبي ولا يؤخذ من أرض صبي ومعجون وامرأ ونعتي اه معنى **(قوله وان لم يزرعوا)** أي الأرض **(قوله فان اشتراها)** أو أوتيتها اه معنى **(قوله مع)** أي وعليه الثمن والاجرة اه معنى **(قوله)**

نكسهم من كل ريم وعادة مطلقا وانصرف ولهم ولا يجوز دخول كاشهم المستغنى لا بقاء الاذنهم ما لم يكن دهاص ومعهظمه (تمة) ما فتح عنوة أو على الله لاننا لا دام رد عليهم بخراج معين يؤدونه كل سنة وتوخذ الجزية بمعناه أو لا تسقط باسلامهم ومن ثم أخذ من أرض نحو صبي ولهم الايجال نحو البيع ولا يشترط بين المذبل يكون دهاصا بل يكفي أرض العران والأراضي التي عليها خراج لا يعرف أصله يحكم على أخذ لا تختم الا من وضع يده كائنه أو على الله لم يخرجه مع لوم كل سنة في الجزية من كل حال منهم مع ما جرت به أحكامها في أخذوا لم يزرعوا ويسقط باسلامهم فان اشتراها أو استأجرها مسلم مع

وانخرج على البائع والمؤجر (وعنون) (٢٩٦) وان لم يشترط منعهم في عقد المقتضى (ويجوز قبل ان ينام في نهاره) لهم ولو

على البائع (الخ) أي باق عليهم إلا بجزءه (قوله وان لم يشترط) إلى قوله والوجه في النهاية لا قوله على  
المعتمد وقوله فمما (قوله ولو لم يوفى سرق الخ) بل ظاهره ولو خوف القتل ونحوه من ان تعين الفرع طريق  
دينه القتل أو نحوه لم يعد الجواز (قوله المنع على بناءه) سرق الخ) وقع السؤال - والشرع لم يسلط  
في بناءه على من يبيع له ما لم يسلط له عدم الجواز ان القصة أنه عدم له صدق علمه ما صدق على غيره  
السؤال والاحتياط على الذي يقضه آفة السلم أو تلفها بالهدم وان كان الهدم يسببه أهله سم بهذ  
(قوله وان كان) إلى قوله ولا تسلط في مقتضى القول كما قاله الأول استجازه وقوله لكن يأتي وتردد (قوله  
وقدر) أي السلم (قوله نعم بحث البقضي) عبارة النهاية نعم بقية كما قاله البقضي أه وصار للمنفق ومحصل  
المنع كمال البقضي اذا كان بناء السلم مما يعتاد في السكنى فلو كان قصيرا لاعتدوا به لانه لم يشترط اوله  
هذه الى ان صار كذلك نعم الذي من يباحثه على أقل مما يعتاد في السكنى أه (قوله وان عجز المسلم الخ)  
غاية في قوله لم يكافئ الذي الخ (قوله وذلك) راجع الى المعاني المنع (قوله ما جاوز الخ) يحذر قول المصنف  
مسلم (قوله سرق الخ) وكذا ما ينوب قبل تلك بلادهم لانه وضع حق فانهم البناء لانه كروا متنع العلو  
والساواة معنى (قوله عالية) أي أو مساوية بالاول (قوله فلا تمنع) أي الذي (قوله من الاسراف) أي  
على المسلم (قوله كصياتهم) أي تمنع صياتهم من الاسراف على المسلم بخلاف صياتنا كما في الكفاية  
عن الماوردي أه معنى (قوله فيمنع) أي كل من الذي يبيده (قوله لا بعد تعجيره) أي تسبب ما تمنع  
الاسراف (قوله كما قاله) الخ قوله الخ عبارة النهاية بقوله لا يمنع في ذلك كونه زيادة تعليمان كان يقو  
بناؤه لما كان لمحتنا لم ينظر في ذلك أه (قوله ولا زرع فيه) أي في الاستئثار المسدود (قوله بانه)  
أي القصير (قوله استجارها الخ) أي بغير خلاف أه معنى وبني واستعارتها الآن يوجد نقل  
بغيره فراجع (قوله أيضا) أي كالشره (قوله لكن يأتي) أي في السكنى (قوله ما مقرر) أي من منع  
طالع وطوحها لا بعد تعجيره (قوله وتردد زرع الخ) ترددهم فرض في قوله لدار الهاروش كما  
أفاده عبارة شرح الروض أي والغنى أه سم عبارة صاحب الركني وحسن يجرى منه في قوله ملك  
دار الهاروش حيث قلنا لا يشرع له روض أي وهو الاصح ولا يجزى لان التعليق الخ (قوله وقدر الخ) أي  
حق الاسلام أي بانتقال الدار الى الذي (قوله وقضية كلامه الخ) عبارة المنع والوجه الاول أه أي  
حربان حكم التعليق في الروشن (قوله ولا تسلط الخ) يشير بهذا الى رد قول الزركشي في ردده لان التعليق  
حق للملك الخ أه وشيدي (قوله أيضا) أي كأنهم من حقوق الملك (قوله ان المسلم أو ذن الخ) أي  
لذي في خروج الروشن في هواء ملك المسلم كما هو صريح الكلام ولا اشكال في ذلك وان استشكله الشهاب  
ابن قاسم لان الذي اتخا من من الاسراع في العرق المسلم لانه شبيه بالحياء وهو ممنوع عنه ولا كذلك  
الاسراع في ملك المسلم بأذنه لان المانع انما كان لخصوص حق الملك لا يضيق أه وشيدي وقوله وقول  
الجزائري الخ اعتمدوا النهاية والغنى وشيخ الاسلام لكن زادوا لما تضمنه من هذا الخ لانه لا بد من مراعاة

تخوف سراق يقصدونهم  
قطعا على الوجه (على بناءه)  
جاء مسلم وان كان في غاية  
القصر وقدر على تعليق من  
غير مشقة نعم بحث البقضي  
تقديمه إذا اعتد به  
للسكنى والا كما قاله الذي  
النقص عن أقل المعتاد وان  
عجز المسلم عن تسبب بنائه  
فذلك حتى الله تعالى وتعلقا بما  
له فيه فلا يباح روض الجار  
أجل الذي فلا تمنع وان  
اختلفت لمنع على الوجه  
وخارج برفق سراق لدار عالية  
لم تسبق الهدم فلا تمنع الا  
من الاسراف منها كصياتهم  
فيمنع من طالع سلمها  
لا بعد تعجيره أه  
الماوردي وغيره ونزع  
فيه الا نزع بانه زيادة تعليق  
ان كان يقو بناؤه وجب  
بانه لمحتنا فلم ينظر فيه  
فذلك وه استجارها أيضا  
وسكانها لكن بما مقرر  
عن الماوردي هنا أيضا كما  
هو ظاهر وتردد الزركشي  
في بقائه وشبهه لان التعليق  
من حقوق المالك والروض  
حق الاسلام وقدر الوضعية  
كلامهم بقاؤه بغيره في  
الدوام لا يفتقر في الانتهاء  
ولا تسلط أن التعليق من  
حقوق الملك لا يجرى على  
من حقوق الاسلام أيضا كما  
صرحوا به بقوله لم يرض  
الجار بما يفتقر لان الحق لله  
تعالى على أنما أولى بالمنع  
من الروشن الآري ان المسلم لو أخذ في اخراج روض في هواءه لم يسلط ولا كذلك التعليق والوجه ان الجواز هنا



المراد أهل محلة كل أهل البلغة ينظر وإن استظهر أن ركشي وغيره لا يعلو على أهل محلة ويعلو على ملاصق من محلة أخرى نعم إن شرط مع الضبط بذلك بعد من بناء المسلم من سائر الجوانب غير ما بحثنا من لا ينسب اليهم بعد اعتناهم بحد (والاصح المنع من المساواة) أضافين إليهم (و) الاصح أنهم لو كانوا بمحلة منفصلة عن المسلمين كطرفه قطع (٢٩٧) عن العمارة بأن كان داخل السور مثلا

وليس بجوارتهم مسلم بشر فون عليه بعد ما بين البناء فاندفع اشتكال تصور الانفصال مع عبه من البلد (يتمتع) من وضع البناء إذا ضررها بوجه ولو لا قضاء بينهم دورا للبلدين جانبين الرفع من بقية الجوانب أي حيث لا شرافة متوافقة أبرز رعة بنع بروزهم نحو النيل على جوار مسلم لا ضرارهم له لا اطلاع على صورته ونحو ذلك كالأعلام قابل قياس منع المساواة ثم منعها هنا انتهى وإنما يقسم أن ما ذكرنا في أصله أماداً من منع من هذا حتى المسلم كأمري أحياء الموت فلا يوصل كرهنا نعم تصور في نهر حدث بمكة حقاؤه وورفع على بناء المسلم لم يسقط الهدنة بعلية المسلم وكذا يبطل مسلم على الأوجه أخذ من قولهم في مواضع من الصلح والعازية يثبت للشعري ما كان لبنائهم و يتردد النظر فيما لو أسلم قبل الهدم والذي يجبناؤه

ملاصقة اه قال الرشد في قوله نعم هذا الحالة الخ فالجواب حيث لا يعلو على أهل محلة وان لم يلاصقه ولا على ملاصق وان لم يكون من أهل محلة اه وهو أيضا حاصل قول الشارح لا يتم إن شرط الخ (قوله المراد أهل محلة الخ) عبارة أنها أي الجوارها أهل محلة كقوله الجوار الخ واستظهره الزركشي وغيره اه أي غزار على أهل محلة لا يمنع من مساواة بنائهم أو ارتفاعه ولو لم يصل للذين دارا اه ع (قوله ويعلو على ملاصق الخ) قد يقال كل ملاصق من أي جانب كان هو من محله اه سم (قوله بذلك) أي بمائة الجرجاني (قوله بعده أي بناء الذي) (قوله بحث سار) أي بناء الذي لا ينسب إليه أي إلى بناء المسلم من حيث الجيرة (قوله لم يعد اعتناهم) أي قول الجرجاني (قوله أيضا) أي قوله بأن كان في المنفى وإلى قوله ويردد النظر في النهاية لا قوله فاندفع إلى المتن (قوله بينهم) أي بناء المسلم و بناء الذي (قول المتن بمحله) والمحل يطغ الحواجر الكسرة لغرض الحواجر المحل بالكسر الاجل والمحل بالفتح المكان الذي بنى القوم اه ع من المصباح (قوله كطرف) أي من البلد اه معنى (قوله بأن كان الخ) مراد بذلك تصور الانفصال مع عدم من البلد اه رشدي (قوله وليس بجوارتهم الخ) حالن الواو في كانوا (قوله مع عبه) أي المنفصل (قوله من رقع البناء) أي قوله أي حيث في المنفى (قوله بنع بروزهم) لعل المراد بالبروزة أن يكون بناؤه في عانة النهر أقرب بمنه بالنسبة إلى بناء جوار المسلم لكن قد ينسبه للتعامل لا في الأدل من من القرب المذكور لا اطلاع على عورته والبعيد منه بالنسبة إلى النهر فيخرج (قوله في نحو النيل) عبارة أنها في نحو الخيلان اه (قوله على جوار مسلم) عبارة أنها على بناء المسلم اه قال ع قوله على بناء المسلم ظاهر التقيد به أنه لا يمنع من البروز على الخيلان بغير هذا التقيد وحيث قيد بالجوار فأنظر في أي صورته تختلفا الخيلان فيها غير ما من التور حتى تكون مقصودة بالحكم اه ع وتظهر المخالفة عما تقدمت من أن المراد بالبروز (قوله كالأعلام) أي كالأضراب (قوله ثم) أي في البناء (قوله بنع بروزهم) أي البروز (قوله ولو رفع) أي قوله أخذ في المنفى (قوله وكذا يبطل مسلم الخ) ظاهره أن لو كان بعد حكم الحاكم بالهدم والاسقاط اه ع وذكر عامة أو مساوية ما عدا المسلم لم يسقط الهدم إذا كان بعد حكم الحاكم بالهدم والاسقاط اه ع وذكر المنفى عن ابن الرفعة مثلهما وأقره (قوله والذي يقسمه بقوله الخ) قال ع استظهره ضمنا إلى يادي اه وقال سم أفتى به شيخنا الشهاب الرملي اه عبارة أنها أي قول الأوجه ساقو ترغيبه إلى الإسلام وأفتى الوالد بخلافه وهو مقتضى اطلاعهم اه ولعله أفتى بما في وقتين متقاربن فلما اجتمع (قوله قال الأذري وحكم الخ) أقره المنفى (قوله والنقص الخ) لعله صواب تفسير (قوله فما قاله) أي الشيخ والأذري (قول المتن بنع الذي) أي في بلاد المسلمين اه معنى (قوله أي الذي كر) أي قوله على ما وجه في النهاية وكذا في المنفى الأتوه ومثله إلى المتن (قوله أي الذي كر الخ) يفيدان الاتي وغير المكاف لا يمنعون اه سم

فلما اجتمع ذلك فإنه مشكل (قوله ويعلو على ملاصق من محلة أخرى) قد يقال كل ملاصق من أي جانب هو من محله (قوله نعم إن شرط مع الضبط بذلك بعد من بناء المسلم من سائر الجوانب الخ) ولو لا مقت دار الذي دار مسلم من أحد جوانبها غير في ذلك الجانب عدم الارتفاع والمساواة ولا يتعد ذلك في بقية الجوانب لأنه لا يلاصقه كثر (قوله والذي يقسمه أبقاؤه في الإسلام الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي وطاعه في هاشم الأنوار فكتبه بعدم النظر وورق فيما كنيته ببعض الهوامش (قوله أي الذي كر الخ)

(٣٨ - (شرواني وابن قاسم - - ناس) مسلم وأسلم الظاهر أخذ من كلام ابن الرفعة وغيره أن ذلك يمنع من الهدم قال الأذري وحكمته أيام قضائي على جودي بهم بناء على ما بالنقص عن السلطنة لجوار المسلم فاسم فاقروا فعلى بناء ما انتهى فاقاله في الإسلام وافتى بما ذكره مما عداه شيخنا في البسم لسلطتنا السعدا كرهه والأوجه ما ذكره ما عداه أنه الموافق لكلامهم (و يمنع الذي) أي الذي كره المكلف ومثله معاهدوهم ستم كما هو ظاهر (ذكر أبو يحنبل) لما قيل من الغر

والشعر لا في محله انظر دواغيب دارنا على (٢٩٨) ملوجه الزركشي كالادري وعرض ووجوه ان العز نافي الالة العشر وجعلهم

في سائر الاسكنة والازمنة الا  
ان يقال لانظر ذلك المسح  
كوتهم بعيدا زاد الاز  
فيه بالنسبة لنا والحق بها  
تعليم من لم يرج اسلامه  
صالح الشرع والاعمال الا  
نحو علوم العرب يتعلم ان  
بعضهم عم المنع لان في ذلك  
تسلطهم على عولنا  
(لا) رواذ بن خبيصة كما  
قال الجويني وغيره قال  
الزركشي وهو حسن  
وجادة اصل الروضة  
واسنن الجويني المراد بن  
الحسين وسكن عليه فقه  
منه في الروض اعتمده  
لغيره لكن قال الزركشي  
وغيره الجمهور على انه  
لا فرق ولا من ركب نفسه  
ومن قتال استعصم فيهما  
بعشه الادري ولا ركب  
(حسين) نفسه (وبقال  
نفسه) لنفسهما ولا عبرة  
بطريرة الخال في بعض  
للبلدان على انهم يفرقون  
من اعتاد كوكبه من  
الاصان هيشن كوكبه  
النسب فيها غاية التصير  
والاذلال كما قاله (دركه)  
هرضا بان يجعل وجهه  
من جانب واحد ويبحث  
الشخصان شخصه بشعر  
قريب في البلدان (يا كاف)  
أو روضة وقد يشبهها  
(دركاب خشب لاحيد)  
أو رصاص (ولا سرج)  
فكذلك عبر ذلك واستمرزوا

أي كاسينيه عليه الشارح (قوله والفرع) عطف تفسيره اه عش (قوله لاني محله) الاولى في محل اه  
سيدعير هبلوة النهاية نعم لو انهم ردوا في فعل غير دواغيب عتوا اه زاد المعنى في اقرب الوجهين الى النص كما  
قاله الادري اه (قوله على ما رجحنا الزركشي) اعتمد على ما دى (قوله كالادري) اتهمه الاسني (قوله  
واعترض) أي ما رجحنا الزركشي من استثناء غير دارنا (قوله بوجه) أي الاعتراض (قوله بان العز)  
أي في غير دارنا (قوله في سائر الاسكنة) أي في جميعها (قوله الا ان يقال الخ) اعتمد النهاية على المعنى كما سر  
(قوله لان) أي العز (قوله الحق بها) أي بالخيل في المنع (قوله تعليم من لم يرج الخ) من اضافة المصدر  
الى مفعوله الاول (قوله نحو علوم العرب يتعلم) شامل للمعرف والعون ليراجع (قوله لا رواذ بن) الذي قوله  
قال الزركشي في النهاية (قوله كما قاله الجويني) اتهمه النهاية على المعنى وشيخ الاسلام (قوله واستثنى الجويني)  
ضعيف ولا يتعلمون نظرا لاعتبار المجلس اه ج اه عش ولعل ما نه عن ج في غير النسخة والاضمة فيها  
كلاسي والنهاية والمفسر ترجع الاستثناء واعتداه (قوله ركب) أي أصل الروضة (قوله فقههم) أي  
صاحب الروض من معاني السكون (قوله في الروض) الاول حذف في (قوله على الاطلاق) أي في منع  
ركوب الخيل بين النفيس منها والخسيس وهو ظاهر كلام المصنف اه معنى (قوله ولا من ركب  
نفية تالخ) عطف على قوله لا رواذ بن الخ بملأه المعنى (قوله بنفسه) أي من الخيل اه معنى (قوله  
زمن قتال الخ) وقال القنهاية والنخعي وقال عش هو الملقب اه (قوله استعصم فيهما) أي حيث يجوز اه  
معنى (قوله كما بحثه الادري) ظاهر موافق لغير ذلك من طرائف المعنى والمسلمين وبني أن لا يكون مرادا  
وان ذلك يغتفر للضرورة اه عش (قوله ولا ركب) أي نفيسة أي قطعها ولو رفعت القيمة اه معنى  
(قوله بنفسه) القول للمتن ولا يفرق في النهاية لاقوله وقد يشبهه لاقوله ومن ثم كان ذلك واجبا لاقوله  
كالجركش على المتن وقوله وفي عمومته وقوله بالقيدين الذين ذكرتهما (قول للمتن وبقال بنفسه)  
أي في الاصح والحق الامام والفزالي الخال بنفسه بالخيل وان شاءه الادري وفيه فان العمل والتعظيم  
يركوبها اكثر من كثير من الخيل وقال الباقر في الاوقوف عند ثلث الفتوى بذلك لانه لا ركبها في هذا  
الزمان في الغالب الا لعين الناس أو من يشبههم انتهى ويمنع تشبههم باعيان الناس أو من يشبههم قول  
المنصور ركب الخ اه معنى (قوله لنفسهما) أي باعتبار المجلس اه رشدي (قوله على انهم الخ)  
فدعا قال ان ذلك هو جود في الخيل ايضا (قوله ركبها) أي البراذين الحسية والجسدية والبقال (قوله  
عرضا) الى قوله ومن ثم في المعنى الا قوله وقد يشبهها (قوله بان يجعل وجهه) أي ظهره من جانب آخر  
اه معنى (قوله وببحث الشيطان الخ) اتهمه النهاية على شيخ الاسلام واستظهره المفسر وضمه عش وفاقا  
لزيادة (قوله بسفر قريب الى البلد) عبارة الشيخين بما فقروا بقرب البلد اه رشدي وعبارة الاسني  
قال في الاصل ويحسن ان توسطه فيقرب بين ان ركبوا الى مسافة فقر بينهم البلد أو بعيدة فيبعثون في  
الحضر اه زاد المعنى وهو ظاهر اه (قوله ولا يميز) واعتاد الخ (عبارة كالمعنى والمعنى فيمن يميز والخ) (قوله  
مطلقا) أي عرضا أو مستويا أو كالدم في غير الخيل اه عش (قوله لما فسد الانهارة) أي المسلمين  
عبارة الادري من الاذي والتأذي اه رشدي (قوله ويمنعون) الى التسمية في المعنى الا قوله واستحسنه  
الى قال وقوله وجوبا (قوله من حل السلاح) قال الزركشي واهل منعه من حل السلاح محمول على الحضر  
ونحو مدون الاسلام للحرف والعلوم ومعنى واسنن (قوله واستخدام مملوك قاره) قال في المختار الفراه الماذق  
والمع الحسن من الناس اه ولعل الثاني هو المراد بركة التمثيل بالترك اه عش (قوله ومن  
خدمة لاسرله) مصدر مضاف للمفعول والمراد بخدمتهم اياهم الخدمة بالمباشرة والكافة بقرينة المناصب ونحو  
يفيدان الاسني وغير المكلف لا يمنعون (قوله لاني محله) انظر دواغيب دارنا على (قوله بالادري) وهو روض وشرحه فان  
انظر دواغيب دارنا في غير دارنا فوجاه ثم قال في شرحه قال الادري وهو أي عدم المنع الاقرب الى

بما ذكرهما من الإصلاح واستحسن في الأولى ازركشي ومثله الثانية بل أولى قال ابن (٢٩٩) كبر وغيره كذا الباقى أى العاقل لا يلزم

بمغاورى عما وبأنى كالمزلة  
وعليه يستثنى نحو القبار  
الضرورة التميز (والمزلة)  
وجوب اعتدال دعام المسلمين  
بطريق (أى أضيف العروق)  
لامره صلى الله عليه وسلم  
بذلك لكن بحيث لا يأتى  
نحو وقوعه فى وهدة أو  
صدمتجان قال الماوردى  
ولا يمتحن إلا امر متفرقين  
(هـ) تنبيه (هـ) قضية تعبيرهم  
بالوجوب أخذ من الخبر  
أنه يحرم على المسلم عند  
اجتماعهما فى طريق أن  
يؤثر بواحدة وفى عومه  
نظر الذى يضمن صحته أن  
تصدق بذلك تنظيمه أو عهد  
تخطئه له عرفاً ولا لا ولا وجه  
الجزء يستلحاق هذا من  
حقوق الإسلام فلا يسقط  
رضا المسلم كالتعليق لا  
تقول الفرق واضح بأن ذلك  
ضرره يذهب وهذا بالتقيد  
السند ذكرتهما لاضرر  
فيه ولئن سلم فهو ينقضى  
سرى (ولا يؤثر ولا يضر  
فى مجلس) به سئل أى يحرم  
علنا ذلك أهانه ولا يحرم  
موادته أى الممل السلمان  
حيث وصف الكفر والا  
كانت كل ما بالقلب ولو نحو  
أب وابن واضطر أو يجتمع  
للتكسب فى الخروج عنها  
مدخل أى مدخل ونكره  
بالتأخر ولو بالمهاداة على  
الأجمان لم يرجع إسلامه  
لكن ليحرم أو جوارفها  
يظهر أخذ من كلامهم على مواضع كعباده ونحو

ذلك كما هو واقع ولا يسيو على ذلك تصدق حافل اهـ رشيدى عبارة عيش أى خدمته تؤدى إلى  
تقليدهم كاستخدامهم فى المناسبات الجوفى أو تدان الناس المهم ويبنى بالمراد بالامر اهـ كل من له تصرف  
فى أمره يعرضه يفتى تؤدى الناس عليه كقوله أو قلنا الكبير فوكنا شيخ الأسواق ونحو هذا وان حصل الامتناع  
مالم تدع ضرره ورائى استخدام بان لا يقوم غير من المسلمين مقامه فى حفظ المال اهـ (قوله كذا كرهما)  
أى المنع من الاستدعاء والمنع من الخدمة الذى كورين (قوله قال ابن كبر الخ) يحسن قوله أى الذى كبر  
المكسب وكان الأولى أن يقول ما غير كذا البالغ الخ اهـ عيش عبارة لغنى أما النساء والصبيان ونحوهما  
فلا يمتحن من ذلك كالمزلة على كعباده أصل الرخصة من ابن كبر وأقره اهـ (قوله نحو القبار) كالزنا  
والنكاح فى الجسم اهـ لغنى (قوله ولا يمتحن) أى وجوب اهـ عيش (قوله لا يقال هذا) أى الإجماع  
(قوله بان ذلك) أى التعلية (قوله وهذا بالتقيد من الخ) أى بغير موهم من عدم قصد التعظيم وأن لا يعد  
تظلم فى العرف (قوله ولئن سلم) أى الضرر والحاصل أن التعلية مشبهة على أمرين الضرر ودولعه وما  
مستثنى من تعبيره فيها وأحدهما رشدي (قول المثل ولا يؤثر) أى لا يفعل معه أسباب التعظيم اهـ عيش  
(قول ابن الزواجر) أى ابتداء ولاد أو ما كان كذا يصدر مكان ثم جاء بعده مسلمون بحيث صار هو فى صدر  
المجلس منع من ذلك تعبيره عن الرشيدى (قوله به سلم) أى قوله ولو بالمهاداة فى المعنى الأقوى لأن حيث شئت  
بالقلب وقوله ولو نحو أن يكون والى قوله أخذ فى النهاية الأقوى واضطر إلى أن يذكر وقوله على هذا التفصيل  
الى وابق (قوله ويعبرمواده) أى إلى الخ ظاهره وان كان سببه ما أصل اليمن الاحسان أو دفع مضرة  
عنو يبنى قبيحاً ذلك بما إذا طلب حصول الملبى بالستر فى أسباب الخدمة بالقلب والألام والضرر وية  
لا يتصل تحت سبب التكليف ويتقيد برحمة الله تعالى فى دفعها أو أمكن فأن لم يكن دفعها بحال لم يؤخذ  
بها اهـ عيش (قوله القلب) بحاقى واداه اهـ سبب دعر (قوله واضطر أو يجتمع الخ) عبارة لغنى فان  
قيل الملبى القالى لا يستلزم الشخص فيه أحب ما كان دفعه بقطع أسباب المودة التى ينشأ من حبس القلب كما  
فصل الامانة فتعاقروا وجهية (قوله لا تكسب) خبر مقدم لقوله مدخل الخ والوجهية ضمير واضطر الخ  
(قوله لم تكره) أى المادة (قوله لم يرجع إسلامه) أى لم يرجع منه فعدوا بالاقوم وغيره فى مقامه  
كان فرض له على إسلامه بانه يصفى ويخلص أو قصد ذلك دفع ضرره اهـ عيش (قوله أو تكتفى الخ) أو  
بعض الواو عبارة ما لا يتحقق بل هو ما كان بينهما من جور أو حار اهـ (قوله كعباده) عبارة شرح  
الروض فى الحائز فى المصادقة الى وضعتان كان فيه قرابة أو جوار أو نحوهما أى كجرهما اسلام  
استقبل والاجازت أى المصادقة انتهت ثم قال فى التعز به وعبره الأصل فى تعز به الذى يابى بجوارها  
والجموع بعد منبها قال فى الهمزة وكلامه اعتمدتهم لمجد التنبيه كالمصرح فى منبها وكلام المصنف  
لواقعة قال لستى وينبى أن لا تندب تعز به الذى يابى أو بالسلم الاذاز حتى اسلامه انتهى وقال فى باب  
الاحداث وينبى الكافر من مسه أى القرآن لا يحل له وان كان معاد لم يحز تعليمه يمنع تعلية اصح  
انص له (قوله وهذا بالتقيد من الخ) يتأمل (قوله أخذ من كلامهم فى مواضع كعباده ونحو) يتأمل  
عبارة شرح الروض فى الحائز فى المصادقة الى وضعتان كان فيه قرابة أو جوار أو نحوهما أى كجرهما  
اسلام استقبل والاجازت أى العبادة اهـ ثم قال فى التعز به وعبره معنى الأصل فى تعز به الذى يابى  
بجوارها أى الجموع بعد منبها قال فى الهمزة وكلامه اعتمدتهم لمجد التنبيه كالمصرح فى منبها  
وكلام المصنف لواقعة قال لستى وينبى أن لا تندب تعز به الذى يابى أو بالسلم الاذاز حتى اسلامه  
وقال فى باب الاحداث وينبى الكافر من مسه أى القرآن لا يحل له وان كان معاد لم يحز تعليمه يمنع تعلية  
فى الاصح وغير المعاد ان رجى اسلامه ما تعلق فى الاصح ولا لا اهـ وقال فى قبيل الصحدا هو والمثل  
ما نصه بحسب الاذن ففى فى دخول المسجد لم يحز قرآن ونحوه كمنه وحيد بشر جاء اسلامه وان لم  
يرجع اسلامه بان كان فيه بشر بالاشهر والعنادم يؤذن له كالمزلة به فى المطلب اهـ وتقدم فى انما عده

أوتوهو وعلى هـ ذال الفصـيل بحمل اختلاف كلام الشيعين وألحق بالكافر في ذلك كل فاسق وفي عومه نثار والذي يصحـل الحر من على ميل مع اناس له أخذ من قولهم يحرم الجلوس مع الفساق اناسا لهم (و بؤس) وجوبا عند اختلافهم بنوا ن دخل جازنا رسالة أوتجاءون ان قصر بعد اختلافه بنا كالة غدا ملائهم (٢٠٠) (بالغيار) بكسر الهمزة وتحويل الـباس كان عينا فوق أعلى ثيابه كما يفيد كلامه

والتي يجوز ان يعاد  
الجملة عليه كالـكسف  
ما يخالف لونهما ويكفي عنه  
نحو منديل معه كما قاله  
واستبعد ابن الزينة  
والعمامة المعتاد لهم  
السوم والاولى بالهود  
الاصفر والنصاري الازرق  
وبالجنس الاسود وبالسامرة  
الاحمر لان هذا هو المعتاد  
في كل بعد الزمنة الاولى  
فلا ردكون الاصفر كان  
زي الانصار رضي الله عنهم  
على ما حكى والملائكة يوم  
يبر وكانهم غاما آتروهم  
به لقلعة الصفرة في الوانهم  
الناسفة هنز باقتصاد  
القلب كما في حديث ولا  
أفسد من قلب اليهود ولو  
أرادوا التبر بغير المعتاد  
منعوا خوف الغيبة وتؤمر  
فدسة خرجت بخالف  
خونها والحق بها الخنثى  
(والزائر) يضم الزاي (فوق  
التياب) وهو خيط طيفا  
فيه ألوان يشد بالوطا  
نعم المرأة والحق بها الخنثى  
تشد تحت ازارها لكن  
تظهر بعضهم الا يكره  
فاخذ وقول الشيخ أبي ساعد  
تجده فوق قبالة في التبر  
رد بان فيه تشبها بما  
يخص عاد بنا بال وهو

وبغير المعتاد ربح اسلمه جاز تطليه في الاصح والافلا انتهى وتقدم في شرح وعتر كروب شبل الكلام  
على علوم الشرع اه سم (قوله أوتوهو) كسفة وحديث اه سم (قوله في ذلك) أي ما من من الحرمة  
والكره اه عش (قوله اناسا لهم) أي أما ما شرعهم فرفع ضرر ويحمل منهم أو جلب نفع فلا حرمة  
فيه اه عش (قوله وجوبا) أي قوله ونار ع فيه الاقوله في النهاية الاقوله واستبعده ابن الزينة وقوله كما  
في حديث اني لو اراء وقوله وهو المقول من عر وقوله وان فزع فيه سم (قوله وجوبا عند اختلافهم بنا)  
عبارة المغني التي أو القصة المكلفين في دار الاسلام وجوبا اذا انفردوا بمجلة فلم ترك الغيار كقوله في  
الصر وهو قياس ما تقدم في تعليل البناء اه (قول الملتن بالغيار) أي وان لم يشرط عليهم اه معنى (قوله  
بكسر المحجمة) أي قوله وبالسامرة في المغني الاقوله كما يفيد كلامه الا في (قوله كلامه الا في) وهو قوله  
فوق الشيب (قوله يجوز) متعلق بـضبط (قوله ما يخالف) مفعول بـضبط وقوله لونهما الاولى التذكير  
عبارة شيخ الاسلام ما يخالف لونه لونه وباسمه اه (قوله واستبعد ابن الزينة) عبارة المغني وان استبعده  
الخ (قوله العمامة المعتاد ما الخ) ويحرم على المسلم لبس العمامة المعتاد لهم وان جعل عليها علامة تميز بين  
اسر وغيره كوقفة مثالا لاهـ هذه العلامة تلاحظ على يدى التمييز المسلمين من غيرهم حيث كانت العمامة  
للمذكور ومن زى الكفر خاصة وبني ان مثل ذلك في الحرمة ما حرمه المعتاد لبس طرطوط ورمودي  
مثلا على سبيل المعضبة فيعز زفا على ذلك اه عش (قوله اليوم) وقد كان في عصر الشارح للنصاري  
العمامة الزرق واليهود الغمامة الصفرة وقد أورد كذا في نوال التهود الطرطوط والترهذي والاحمر  
والنصاري بالمناطق السوداء اه حلي (قوله والاولى الخ) أي في الغيار كما هو صريح منسج الاسي والمغني  
(قوله بالجنس الاسود) عبارة المغني وشرح المنهج ولروض بالجنس الاحمر والاولاد اه ولم يذكر  
السامرة (قوله بالسامرة) عبارة النهاية وبالسامرة قال عش مراده من يعبد الكواكب اه  
(قوله آتروهم) أي اليهود (قوله وتؤمر) أي قوله ونار ع فيه الاقوله في المغني الاقوله وألحق به الخنثى  
في موضع وقوله فيه ألوان وقوله وتقول الشيخ الى وضع وقوله وهو المقول لى ولا يعنون (قوله يخالف  
خونها) كان جعل احدهما اسود والاخر ابيض اه اسى (قول الملتن والزائر) أي وبؤس الذي ايضا  
يشد الزائر قال الماوردي ويستوى فيه سائر الالوان معنى واسى (قوله نعم المرأة الخ) ولا يشترط التبر بكل  
هذه الوجوه بل يكفي بعضها معنى واسى (قوله رد بان فيمن تشبها الخ) فـدي قال جله فوق الازار لا يستلزم  
أن يكون على الوجه المختص بالرجال اه سم (قوله تشبها) الاولى تشبها (قوله ويمنع ابداله) أي ابدال  
الزائر حيث أمره الامام فلا يتأخر ما تقدم في قوله وبكى عنى عنى الغيار عومند بل مع الخ اه عش (قوله  
والجمع بينهما) أي الغيار والزائر اه رشيدى (قوله تـ كيد) أي ليس واجب ومن لبس منهم قلنسوة  
غيرها عن قلنسوة اسلامتها معنى وروض مع شرحه (قوله ولا يعنون من نحو دياج الخ) كـلا يعنون  
من روضع النطق والكان اسى ومعنى (قوله بخلاف المعتاد) لا يتخلو هذا الفرق عن تحكم  
فلأمل اه سم (قول الملتن واذا دخل) أي الذي مخبر داخل هو مذكـر بـديل عود الصبر عليه

المصنف الكلام على علوم الشرع (قوله رد بان فيه تشبها) بما يختص عاد بنا بال رجال الخ) فـدي قال جله  
فوق الازار لا يستلزم أن يكون على الوجه المختص بالرجال (قوله بخلاف المعتاد) لا يتخلو هذا الفرق عن تحكم  
علما تشابهه بيني وبينه عند ذلك الخ) لا يتخلو هذا الفرق عن تحكم كـلا يامل

سوام و بـرض عدم حرمة قممته ازاره فـيـع بالـر اتقم تؤمر به ويمنع ابداله بضم منقطة أو ومنديل والجمع بينهما  
ما كـد وبـالغنى الشـر وهو المنتول من عروضى الله عنه فلا مام الامر باحدهما فقط وان فزع عن لونهما عن من عود دياج أو طيلسان  
ونار ع فيه الاقوله السابق و رد بان عـذو والفتن من الخلاء يتأخر مع تـيـن عن اجابـر بـخلاف عـذو والتـيـس من مما اكـظـمـا تـا  
فانه يـتـيـن بـيـن مـضـا بـذلك (واذا دخل حماما في مسلون)

مذكرا

امام (ابن جرير) قدس سره (عن شيخه ابو مسلم (حقل في عقبه) واتفقوا (خاتم) أي طوق (جليل وواضح) بفتح الراء وكسر هاء من العلم (تبركه) بالروى أي انما كحلل وبالكسر أي بالسطح والواض ككاس وجو بالهمزة وتفتح القمية من حله به مسلمة فلا يأتى ذلك (نظرا) ويخرج وجو بالواو ان لم يشرط عليهم التسمية بمحمد أو جدوا خلفاء الاربعة (٣٠١) والحسين رضي الله عنهم على ما قال بعض

لأن في ذلك مفاسد كالمشاهد البكره فان اتفق الاطهار فلامتنع وتراقب لهم اطهر حتى يتأكد نافر من لهم اطهر ومضاه الاطهار في  
التصميم بعدون لغيره والامرقة لاخر لما في نكاح المنكر (ولو شرط عليهم) (هذا الامر) التي يتبعون منها أي شرط عليهم الامتناع  
منها وان فعلوا كانوا اقربين

(تعالى) ذلک مع ذلک بما آلم ببقیة العہد اذ اذین فیہا کثیر من عیرو علیہا السکن ینالغ فی تعز ورم حتی یغنیو امہا (ولولنا لولنا) ولا شہیة  
 لاسرف البغاة کلن سال علیہ مسلیم قتله (۳۰۲) دفعوا قتلہم لعلو فممن نازنا الذین عنہم قتال لانی المعنی کما ہو ظاہر فہ حکمہ (أو

(منهوا) تغلبا (من) بذل  
 (الجزية) التي تعقد الفير  
 عجز وان كانت أكثر من  
 دينار كسر (أوسن اجواه  
 حكم الاسلام) عليهم  
 (انتقض) عهد المتحون وان  
 لم يشرط عليه ذلك لا ينافيه  
 بنقض عهد المتقدم كل  
 وسواء ما لم يشر المتع بغير  
 نحو قتال فتؤخذ منه فورا  
 ولا انتقاض وكذا المتع  
 من الاخير (ولو روي في  
 مجلسه) وأحق به الواط  
 علم (أو ما بيننا كحاج  
 أي بمرورته مع علمه  
 باسلامها فيما (أودل  
 أهل الحرب على ورة)  
 أي خلى (المسلمين)  
 كضعف (أو فتن مسلمين  
 دينه) أودعها للكر (أو  
 طعن في الاسلام وأقرآن  
 أودكر) جهر الله تعالى  
 (أو رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم) أو القرآن أو نبيا  
 (سواء) مما لا يدينون به  
 أو قتل مسلما بعد أو  
 قذفه (فلا يصح ان شرط  
 انتقاض العهد) (انتقض)  
 لخالفه الشرط (والا بشرط  
 ذلك أو نحل شرط أو لا  
 على الأوجه) (فلا) ينقض  
 لانها لا تختل بمقصود العقد  
 وصح في أصل الرضوان  
 لا نقض مطلقا وسقط  
 وسواء انتقض أم لا يقام  
 عليهم حب قتلهم وحـ

أوتهم بوقولهم وقلنا بالانتقاض صار ما فيه كزعمهم ان القرآن ايس من عند الله وان الله ثالث ثلاثة (قوله

فلا تنقض به مطلقا (ومن بعض عهديه يقال إن) بل وجب دفعه وقتله ولا يبلغ الممنوع لعلم جنائتيه ثم يلوذ به وإن أمكن دفعه  
بغيره فبما يظهر من كلامهم ونظير أمثال هذه في كمال دق غير دفع بالشف (٢٠٣) لأنه إذا دفع به كان مالا للمسلمين ففي عدم

(قوله فلا تنقض به) يجوز وعلى ذلك معنى وم (قوله مطلقا) أي شرط ابتداء العهده بذلك أولا  
(قوله بل وجب) أي قوله فيما يظهر في المعنى وإلى الباب في النهاية الآتية لجهوم معلوم وقوله كما يعلم إلى  
بغلاف الأسير (قوله ومن يلوذ به) عبارة عن المقتضى وحسنه في غير الآيات في ظنهم من بينهم من الأحرار  
الكلين كما يقتضيه الأسير اه معنى (قوله في غير ما) فيمنع نظرنا في غير الكامل لا يعطى أمانه كما  
سيأتي في قول المصنف لم يعطى أمان نساهم الخ اه سم وقد يقال إن ما يأتي فيما إذا لم يقتل غير الكامل  
وما إذا قاتل فلا يراجع (قوله فلا تنقض عليهم) أي فلا تنقض وقتله ابتداء له بضمه اه عش (قوله  
أي القتال) أي قول المتن خلاف المعنى (قوله للمتن مائة) يطع الممنوع أي مكانا مائة فيعطي نفسه اه معنى  
(قوله والواجب) يظهر من تكرره ومنه لا يوجب أن يلوذ به حيث لم يلوذ به في قوله لا تنقض فقط  
اه عش (قوله لأنه حرب) أي قوله قبل في المعنى (قوله وبه فارق من دخل) بمان مسمى الخ فانه يبلغ الممنوع  
اه سم (قوله بان يقال الخ) وبان القى مسطرة الحكماء ولا يتقاضى الزامها بخلاف ذلك فانه  
ليس ملتزما لها وبضمية الأمان رد إلى مائة اه اسنى (قوله لكونه خالطنا) مسمى على الغالب اه  
رشدي لعله أراد به دفع تنظير سم بمخاصمة مسمى إذ عقد القعدة يستلزم خالطنا مطلقا ولا خالطة  
الذكورة اه (قوله المنتقض) إلى الباب في المعنى الآتية لجهوم معلوم وقوله كما يعلم إلى أنه (قوله المتن  
قبل الاختيار) أي من الأمان متى ما سبق اه معنى (قوله والفداء) والحاصل أنه يتعين أن نهاية  
فلو قال المصنف تعينه كان أولى معنى (قوله فلا ردان) أي القتل والفداء عليه يعني على مفهوم كلام  
المصنف (قوله لأنه الخ) المنتقض عهده (قوله الحاصل الخ) في قوله في التكرار بالعرفه (قوله لا يعطى  
أمان فلا ردان) الخ فلا يجوز نساهم له دارنا ويجوز نقر بهم اه معنى (قوله ولو طلبوا الخ) عبارة عن المعنى  
والروض مع شرحه وطلبوا الرجوع إلى دار الحرب أوجب التسامح مع الميثان لأنه لا حكم للاختيار لهم قبل  
البوارق فان طلبهم مستحق الحضانة أوجب فأن باقوا بذلوا الجزية بذلك والالحاق بالدار الحرب وانحنا  
كانتساو الميثان كالميثان والافاقه كالبروغ اه (قوله المتن بلغ الممنوع) قال الأذوقى هذا في النصرا  
ظاهر وأما اليهودي فلا ممان له نعله بالقرب من ديار الاسلام بل ديار الحرب كلهم نصرا في أوجب وهم  
أشد عليهم من فيجوز أن يقال لليهودي اختار لنفسك ما ساءوا الحقوب باي دار الحرب شئت اه رشدي (قوله  
أي المثل الذي هو الخ) ولا يلزمنا الحاقه ببلد الذي يسكنه فوق ذلك لأن يكون بين بلاد الكفر ومسكنه بلد  
للمسلمين يحتاج للمروءة عليه ولو رجع المستامن إلى بلده بان الأمان لفداء أو ساءه فهو باق على أمان في  
نفسه وماله وإن رجع فلا سلطان انتقض عهده ولو رجع ومات في بلده واشتغل بالوارث والأمان غسل  
انتقل إلى القعدة فهو حر أو الفداء فلا ينتقض عهده أوجب بعض المتأخرين بان القول قول الأمان لأن الأصل  
في رجوعه إلى بلاده الأمانة اه معنى (قوله لأنه لم تظهر منه خيانة) ولأنما وجب انتقض عهده ببلغ مكانا  
بما في فعله نفسه (ناتجة) الأولى الأمان أن يكتب بعد عقد القعدة ما قسم من عهده ودينه وحليته فيعرض لسنه  
وبه فارق من دخل بمان نحو مسمى اعتقده أمانا فانه يبلغ الممان (قوله وقد يظهر بينهما فرق بان يقال خيانة  
الذي الخ) في شرح الروض وأوجب بالذي يلتزم بالحكماء ولا يتقاضى زال التزم لها بخلاف ذلك  
فانه ليس ملتزما لها وبضمية الأمان رد إلى مائة اه (قوله لكونه خالطنا مطلقا) الحق به أهل الدار) فيعنى  
أذوقه لأنه لا يستلزم خالطنا مطلقا ولا خالطه للذكورة (قوله ولو طلبوا دار الحرب أوجب التسامح الخ)  
قال في شرح الروض وكان تسامح الخلفاء وكالمصين المجازين والافاقه كالبروغ اه (قوله لا المصين) عبارة  
إلى ورض دون المصين حتى يلقوا أو يطلبهم مستحق الحضانة قال في شرحه ما بلغوا بذلوا الجزية بذلك

من نحو (نساهم والميثان في الأهم) فلا خيانة منهم تناقض أمانهم وانما تباعوا في العقد لا تنقض تقاضا للصحة فيهما ولو طلب ودار الحرب  
أوجب التسامح الميثان إلا لا اختيار لهم وإذا أخذوا في نيل العهد والحقوب بدار الحرب يبلغ الممان أي المثل الذي هو أقرب بلادهم من دارنا  
مما يأتي في فعله ناسوا ماله لأنه يظهر منه خيانة

من الهدون وهو السكون لان هاتين الكلمتين في اللغة واحدة ومعناها واحدة وهو السكون الحربيين على ترك القتال المصلحة لا تتعرض أو غيره وتسمى موافقة ومصالحة

ومعاهدة ومهادنة وأصلها قبل الإجماع أول سورة رافعة ومهادنة على الله عليه وسلم قرى بشاعلم الحديبية وهي السبب لفهم مصلحتنا أهلها لما خاطبوا المسلمين وسحبوا القرآن أسلم منهم أكثر من أسلم قبل وهي جائزة لا واجب أي مصلحة والا فواجب - وجوب هذا التوب هي تركها الحق ضررنا لا يشترط كإياد مما يأتي (عقدها) جميع الكفار أو (الكفار) جميع كالمسلمين بخص الامام ومثله مطاع باتليم لالامام حكم الامام كاهو قريش قطاروه (واتبته فيها) وحدها أوسع غيرها ولو بطريق الصحو لمافها من الخطر وجوب رعاية مصلحتنا (د) عقدها (بالد) أو أكثر من اقليم لا كلامه قال القوراني وخلافه للقمراني (يجوز لوالى الاقليم أيضا) أى كيجوز للامام أو نائبه لاطلاعه على مصلحته ويبحث البلقني بجوازهم مع بلدة بمجاورة لاقليمها ذراى المصلحة فيها لاهل اقليمه لانها لا تتعرض متعاقبات اقليمه وتعين استئذان الامام ان اسكن انتهى وانما يفهم هذا التعيين

أخر شخ ثابت يصف أعضائه الظاهر من وجهه موطنه ولجانبه وعينيه وشفتيه وأسنانه وآثار وجهه من كاذبه آثار ولونه من سمر وقشر وغيره مما يجعل لكل من طوائفهم عرفا مبالا يشتملهم يعرفون من آثاره وأسلم وأبلغ منهم أو دخل فيهم وأمان من يحضرهم ليدى كل منهم الجزية أو يشترك في الامام من يتعدى عليهم مناؤهم فيجوز جعله عرفا للثقل وكان كافرا وانما اشترط اسلامه في الفرض الاول لان الكافر لا يعتمد خبره مفتى وروى مع شرحه

### \* (باب الهدنة) \*

(قوله من الهدون) الى قوله وهي السبب في المعنى الاول لان الى ذوال قول المن ومضى زافى النهاية الاول لا كلاما الى قوله لمافها الى المن وقوله لا يتابع في الاولى وما سانه عليه (قوله من الهدون) أى مشتق منه اه اسنى (قوله اذهي الخ) والاولى وهي (قوله مصلحة الحربين الخ) الاظهر ان يقال عند تضمن مصلحة الحربين الخ وكانه غير مجاز كرفضه العنانيين المعنى الشرعى والغوى مع كون المقصود معلوما اه عش عبارة المعنى وبهم من تعبير اوصاف بعضه اعراضا لاجابوا لقبول اكن على كلفة ما سبق في عقد الامان اه (قوله يعرض أو غيره) سواء فهم من يقر على دينه من لا يقره مفتى وغيره (قوله وتسمى) أى الهدنة أى مصلحتها (قوله واسلمها) عبارة عن غير الامل فيها اه الاشارة بمعنىنى (قوله اول سورة برامة) وقوله تعالى وان جئوا السلم فاخضع لها مفتى وشيخ الاسلام (قوله عام الحديبية) وهو عام خمس من الهجرة ثوبى اه يجيزى (قوله هي) أى مهادنة حديبية (قوله بما يأتي) أى شرح أدان يدفع مال البسم (قول المن بخص بالامام الخ) قال الماوى ولا يقوم امام البغاة مقام امام الهدنة ذلك (تبيينه) قد علم من منع عقده من الاستحلال اقام منع عقدها كمنع مطلقا من باب اولى وقصر عن الحرب والامرين جميعا فان تعاطاها الا حادى يصح لكن لا يتناولون بل يلقون للممن لانهم قد علموا على اعتقاد صحة ما منهم اه مفتى (قوله ومثله مطاع الخ) أى انه يعقد لاهل اقليمه اه رشدى (قوله لايصله الخ) أى بعده اه عش (قوله ولو بطريق العموم) أى عموم النيابة فلا يتلقى قوله الا فى لا كلام الخ (قوله لمافها الخ) على الاختصاص بالامام نائبه (قوله أو أكثر) الى قوله ويبحث في المعنى (قوله لا كلام الخ) وقال المعنى والمتبع والروض وخلافه النهاية (قوله ودفا قال القوراني) كلام الغوراني هو قضية قول المصنف بخص الخ اه سم عبارة المعنى وقضية كلامه كغيره ان الى الاقليم لا يحد جميع اهل الاقليم وبه صرح القوراني وهو اطهر من قول العمراني انه ذلك وقضية كلامه ايضا انه لا يشترط ان الامام للوالى في ذلك أى في عقد مصلحته البعض اقليمه هو قضية كلام الرافعي لكن نص الشافعي على اعتبار اذنه وهو الظاهر والاقليم بكسر الهمزة أحد الاقاليم السبعة التي في الربع المسكون من الارض وأقاليمها أسماءها وذلك ان الدنيا مقسمة على سبعة أسهم على تقدير أصحاب الهبة اه وأثر النهاية القضية الثانية صابرة وشمل ذلك ما لو فعله الوالى بغير اذن الامام اه ونوافقه قول الشارح الا فى وانما يفهم الخ (قوله وخلافه العمراني) ما قاله العمراني هو المتمدد اه سم عبارة النهاية ولو لم يجمع اهل اقليمه بكسر جبه العمراني وهو المتمدد اه (قوله ويبحث البلقني الخ) يعتمد اه عش (قوله لاهل اقليمه) أى يختلف ظهور مصلحة لغير اقليمه فقط كالاسم لمن يقر بهم من المسلمين ويتوكل لان قول الامام للوالى المذكور لم يشمله اه عش (قوله وتعين الخ) هو بالنسبة مطلقا لى جوازها اه ورشيدى (قوله

### \* (كتاب الهدنة) \*

والاحكام ايداء الحرب اه (قوله على ترك القتال) وقم السؤال عما لو وقعت المصالحة على ترك القتال على وجهه مصلحا لا مطلقا كعمل ترك القتال فرسانا والمقتضى الجواز بل قد يقال بالاولى لان ما ذلنا على ترك القتال مطلقا فغيره على ترك نوع منه بالاولى فليشتمل (قوله ودفا قال القوراني) كلام الغوراني هو قضية قول المصنف بخص الخ (قوله وخلافه العمراني) ما قاله العمراني هو المتمدد



حيث ترد في حق بعض المصنفين (وإما بعده المصلحة) لما فيها من ترك القتال لا يكفي اتساع المصلحة قال تعالى فلا تنهوا دعايهم إلى السلم وأتم  
الاعوان والمصلح كضعفها بقلة عدد وأهبة) لأنه الحامل على المهادة نعم الحديث (أد) (٣٠٥) عطف على ضعف (رجاء اسلام أو بذل

حيث ترد داخل) أي وما إذا ظهرت له المصلحة لا ترد فوجب الاستئذان ويصدق في ذلك ثمان بان شلو، فلم  
الامام بعدها نقضها اه ع (قول المتن كضعف الخ) يظهر ان الضعف ليس هو نفس المصلحة وان في  
التشبيه مسامحة اه سم (قوله عطف على ضعف) أي لا على قوة اه معنى (قوله أو بعدد اهرم) له - ل  
المصلحة الهدنة فلا شأن بخاربه الكفر مادام هو على الحرية واجبة وهي مع بعد الدار وجب مشقة عطية  
في تحجيرها لجيش البهم فكيف في بالهنة حتى ياذن الله اه ع (قوله لا يتابع) لأنه صلى الله عليه وسلم هادن  
صفوان بن امية أربعة أشهر عام الفتح وقد كان صلى الله عليه وسلم مستظراً عليه ولكنه فعل ذلك لرجاء  
اسلامه فاسلم قبل مضى معنى وشيخ الاسلام (قوله في الاول) وهو رجاء الاسلام (قوله بناضع) أي قول  
المتن ومضى زائد في المتن الاقوله وهو قياس لكن وقوله ووجه اني (قوله بناضع الخ) هلا زاد لرجاء  
اسلامه أو بذل غير ما يظهر المتعصم هذه الحكمة في نفسه كما هو ظاهر اه سم وأجاب الرشدي بما  
نصناه على المتن من على هدام خروج بعض الظاهر لأنه لا يجوز زعمه هاهنا في أكثر من أربعة أشهر الاعتد  
الضعف ولا يجوز ذلك عند القوات اسلام ان اقتضت المصلحة كاسر حوايه فامنع بالشهاب ان قاسم هداو كان  
نظر فيه الى مجرد المنطق اه (قوله لا لينة السابقة) أي قوله تعالى في أول مرة فسعروا في الارض أربعة  
أشهر (قوله تعوناه) أي من انشأ في الصبيان والجنات (قوله لانها) أي العشر اه ع (قوله مدة  
مهادة قرش) أي في الخديسيه وكان ذلك قبل ان يقرى الاسلام اه معنى (قوله وجوز جمع الخ) عبارة  
النهاية وقول جمع يجوز انها أي ياذن على العشر الخ صحيح وان عزم بعضهم انه غريب وقال المتن  
المتنفي الخ وتقل نسخ الاسلام ذلك القول من العروان وغيره وأقره لكن المتن في الواقع الشارح كما بين  
(قوله في عقود متعددة) أي بان يقع كل عقد قبل فراغ مدافقه بدليل قوله نعم انقضت الخ وفيه تأمل اه  
سم وباقي المتن ما وافقه (قوله كان) نازع في الاذرى الخ) عبارة في حزمه العروان في تفسيره وقال  
الاذرى عبارة في ردت لا يجوز ان ياذن على العشر لكن انقضت المدفوعة الحاشية باقية ما ستوفى المقدور وهذا  
صحيح وأما استئناف عقد الوعد فكأنه العروان في غير باب لا حسب الاصحاب وانفقوا عليه أصلاً اه وهذا  
ظاهر اه (قوله ووجه الخ) أي التزاع (قوله من كونها) أي العشر (قوله فيه) أي في حق رزاق ياذن  
على العشر في عقود (قوله من الزيادة عليه) أي على النص (قوله به) أي بخلافه النص (قوله فارق  
نظيره) قد يشكل الفرق بين رزاق ياذن بالذ كور في الوقف مع مخالفة شرط الواقف الذي هو كنص الشارع  
اه سم (قوله نعم انقضت الخ) هذا الاستدلال من ثبوت التوجه اه وشدي (قوله عند ملهم لها)  
أي الهدنة اه ع (قوله ولو دخل الخ) هذه المسئلة لا يصل لها هنا أما أولاً فانها من مسائل الامان لا الهدنة  
وأما ثانياً فقد تقدم ادخوله بعد السماع يؤمنه وان لم يؤمنه أحد فلا حجة في قوله بامان ومقابل انها  
تفيد القول بالمصلحة فارت أربعة أشهر بماذا لم يحصل المقصود فيها غير ظاهر لان هذا أمان وأما قول  
المصنف المذكور في رزاق ياذن بالانقضات أيضاً اه يعبري (قوله فتكررها) عبارة في رزاق فاستمع  
(قوله كضعفها بقلة عدد الخ) يظهر ان الضعف ليس هو نفس المصلحة وان في التشبيه مسامحة (قوله كما  
باضه) هلا زاد لرجاء اسلامه أو بذل غير ما يظهر المتعصم هذه الحكمة في نفسه كما هو ظاهر (قوله  
ان احتج بالماني عقود) أي بان يقع كل عقد قبل فراغ مدافقه بدليل قوله نعم انقضت الخ وفيه تأمل  
(قوله به فارق نظيره) قد يشكل الفرق بين رزاق ياذن بالذ كور في الوقف مع مخالفة شرط الواقف الذي  
هو كنص الشارع (قوله فتكررها) عبارة في رزاق فاستمع في مجالس يحصل فيها البيان أي  
التام بل المتأمن ولا يجلب أربعة أشهر اه

(٣٩) - (شروافه وان قاسم) - (تابع) والحاجة باقية ما ستوفى عقدته فهو هكذا ولو زال نحو خوف انهاء المدعوب  
ايقاضه ويحتمل الامام عند ملهم له لا ضرر ويصل الاصلح هو ان يدخل دارنا بامان لسماع كلام الله تعالى فتكررها لمصلحة بحيث نلن  
ضمانه أخرج ولا يجلب أربعة أشهر (ومضى زائد) (العقد على الجائر)

من أربعة أشهر أو عشر سنين مثلاً (فقلوا طريق الصفة) فبضع في الجائر ويصل فبعضاً اذ لم يعمل بشكل عليه أن غور تأخر الوصل وأدلى الله الجائر بلا عذر يطل في السك الآن طريق بان المثل هذا النظر لحق العامو للمصلحة التي اقتضت جواز الهدنة على خلاف الأصل فرى ذلك ما أمكن (وأطلاق العقد) عن ذكر الملقى غير نحو التسامح (بفسده) لاقتضائه التامد المحتج به يفرق بين هذا وبين قول الامان المعلق على أربعة أشهر بان المفسد هنا أظهر (٣٠٦) تشبههم بعقد شبه الجزية (وكذا شرط ماله) اقترن بالعقد ففسده أيضاً (على

الصحيح بان) أي كان (شرط) فيه (منع فك أسراراً منهم) (أو تركها) استولوا عليه (لنا) الصادق يأخذنا بل الذي يظهر أن ما قلنا كذلك (لهم) الصادق بأحدهم بل الذي يظهر أيضاً أن شرط تركه الذي أوهمه كذلك أورد مسلم أسير أفلت منهم أو سكنهم أجازوا أو أخلواهم الجسر يدانوا أو أن نعت لهم من جاء منهم لا الخليفة بينهم وبينه ياتي شرط رد مسلمة فأتينهم (أو) فعلت (لنفسه) لمسة فمة بلون دينار لكل واحد (أو) لأجل أن (يدفع) ويجوز عطفها على دون (مال) من أهل مثله الاختصاص قضية نظائره ثم الآن يفسر (لهم) لنا فاذ ذلك كله لعزة الاسلام ثم ان اضطررنا إلى المال لفداه أسرى يذونهم أو لا طاعتهم بنا ونوصف استصاننا وجب بده ولا يملكونه لفساد العقد جدياً وقولهم يسن فك الأسرى محله في غير المذنبين إذا آمن قتلهم وقال شارح الذنب لا حد والجواب

في مجلس يحصل فيها البان أي التام بل المام ولا عمل أربعة أشهر انتهت (قوله من أربعة) إلى قوله وبشكل في الملقى وقوله في الأصل في النهاية الآية منال التي وقوله مر إلى محل ذلك (قوله من أربعة أشهر) أي في سنة قوتنا أو عشر سنين أي في سال ضعفنا اه معنى (قوله مثلاً) أي أودون العشر وفوق أربعة أشهر (قوله على المدد الجائرة) أي كئلا من شرط الواقف أن لا يجرى الموقوف بأكثر من مائة وقوله بلا عذر أي كالاتباع إلى العمارة ولم يوجد من يستأجر إلا بكرمها (قوله في غير نحو النساء) أي من الصبيان والمجانين والخنازير والمال اه عش (قوله لماس) أي قبل قول المتن واضعف (قوله من هذا) أي إطلاق عقد الهدنة (قوله لتشبههم) أي لتعلقهم بعقد شبه عقد الجزية لعدم وجه التثنية ان عقد الهدنة لا يكون من الاستحواض بشرط لصحته أن يكون لمصلحة اه عش (قوله استولوا عليه) أضافه ان ما نابطع الام وهو اعم من المال لشموله نحو الاختصاص والوصول يجوز كسرهما أيضاً اه عش أي كاجور بده المعنى (قوله الصادق الخ) هذا تركيب عجيب لانه ان جعل وصفه قوله لتأجيل الجائر ورأى المجموع ليس هو المصدق أو المصور لزوم وصف الصغير وكذا يقال في أمثال ذلك كقوله الا في الصادق بأحدهم اه سم (أقول) والنظر الاول في وصف المجموع يوصف بعض أجزاءه مجازاً شائع ويأتي جواب آخر (قوله بل الذي يظهر الخ) عبارة عن المعنى قال الزركشي بحثاً إلى المعنى اه (قوله ان ما قلنا كذلك) خلافاً للاس عياره وشريح بالمدى أي الاسير وماله الكافر وماله فيجوز شرط تركهما اه (قوله الصادق) صفة لترك ما لهم وقوله بأحدهم أي بالترك لأحدهم (قوله ان شرط تركه) أي ترك ما لنا والذي (قوله أورد مسلم) بالرفع عطف على منع فلو وقوله أفلت نعت ثان لمسلم وفي البيهقي عن الشوري قال في النهاية المثلث والافلات والافلات انقص من الشيء غلظاً من غير تمكن اه وفي الصحاح أفلت الشيء وتقلت وانقلت يعني وأقلته غيره اه (قوله أسكنهم الجائر) أو دخولهم الحرم معنى وشيخ الاسلام (قوله وبان) أي في المتن من قريب (قوله وأنواع) أي الهدنة فاقول لم يقدح في ذلك (قوله لأجل الخ) أشد به إلى انه معطوف على تمعق وقال المعنى أول عقد لهم فتمت بدفع مال اليهم ولم يندع ضرورة اليه فهو معطوف على بدون اه (قوله ويجوز جواز الخ) ووسم بالباطل وحديثون الباطل الثمانية تحت اه عش ولا يخفى ان مثله يتوقف على النقل (قوله لنا فاه) إلى قوله وفيه نظر في المعنى (قوله وخوف استصاننا) ينبغي أو خوف امتثالهم على بلادنا (قوله وجب بده) أي من بيت المال ان وجد في بيتي والا فمن ميسر المسلمين وينبغي ان يحل ذلك اذ لم يكن للمأسور مال والا قدم على بيت المال اه عش (قوله وقال شارح الخ) وهذا أولى اه معنى (قوله ما به الخ) فاعلم مر (قوله ان محل ذلك) أي بدل المال لهم لفداه الأسرى (قوله اذالم تنوع خلاصهم الخ) أي كان استقر الأسرى بسلاصدهم لان فكهم فها استجبت ترتب عليه ما لا طاق اه نهاية (قوله والأوجب الخ) عبارة عن النهاية ما إذا أسرف أو طغى مسلم أو مزه على المسلمين المكافئين فيجب ما قدرتهم إلى فكه بكل وجه يمكن اذ لا عرف لهم تركه محتمل اه أي ان توقف الفلك على بدل مال وجب على الترتيب الذي قدمناه عش (قوله بما جرى شره الماله الخ) عبارة هنالك ويصحب في المقسم

(قوله صادق) هذا تركيب عجيب لانه ان جعل وصفه قوله لتأجيل الجائر ورأى المجموع ليس هو المصدق أو المصور لزوم وصف الصغير وكذا يقال في أمثال ذلك كقوله الا في الصادق بأحدهم (قوله

الصحيح بان) أي كان (شرط) فيه (منع فك أسراراً منهم) (أو تركها) استولوا عليه (لنا) الصادق يأخذنا بل الذي يظهر أن ما قلنا كذلك (لهم) الصادق بأحدهم بل الذي يظهر أيضاً أن شرط تركه الذي أوهمه كذلك أورد مسلم أسير أفلت منهم أو سكنهم أجازوا أو أخلواهم الجسر يدانوا أو أن نعت لهم من جاء منهم لا الخليفة بينهم وبينه ياتي شرط رد مسلمة فأتينهم (أو) فعلت (لنفسه) لمسة فمة بلون دينار لكل واحد (أو) لأجل أن (يدفع) ويجوز عطفها على دون (مال) من أهل مثله الاختصاص قضية نظائره ثم الآن يفسر (لهم) لنا فاذ ذلك كله لعزة الاسلام ثم ان اضطررنا إلى المال لفداه أسرى يذونهم أو لا طاعتهم بنا ونوصف استصاننا وجب بده ولا يملكونه لفساد العقد جدياً وقولهم يسن فك الأسرى محله في غير المذنبين إذا آمن قتلهم وقال شارح الذنب لا حد والجواب

على الامام وفيه نظر رمر قبل فصل بكر غز واما علمه أنه ان عمل ذلك ان لم يتوقع خلاصهم منهم يقتل ولو على دنور اقتضاه والاوجب حينئذ على كل من قوتهم وقدر عليهم ان لم يذونهم فالحاصل ان من عجز ناعن خلاصه ان عجز ناعن عذب لزم الامام من بيت المال فداؤه والاسن وهل يجب على كل من مرسى عس في شر الماله في التيمم فداؤه بالخيل لانه أولى من شر الماله أولاً لان هذا المختار طيبه بالامام فقط أو يفرق بين قلة القدامو كثره هزراً كما لا يختمل

والاقراب الا لا حيث غلب على ظنهم خلاصا معادته فيه فاعلما تقرر ويقرر بين ما تقرر من استحباب خلاصه قتال ما لا يقتل بالادب ان  
في القتال عن الاسلام بخلاف ذلك المال فيجب الاعتدال الضرورة (وصح الهدى ٣٥٧) ان ينقضه الامام أو سلم ذكره من

عبدل فتواي في الحرب  
بصرف مصطلقي فعلها  
ور كها (مضى شاء) وغرم  
عليه مبيتهما كثر من  
أربعة أشهر فتوقنا أو  
أ كثر من عشرين عند  
ضعفنا وخرج بذلك ما شاء  
الله أو ما أقرم الله وأما  
قاله رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لعلمه بالوحى  
ولامه قول بسد عاقلها  
نقضها ان كانت فاسدة  
بعض أو أجمع (وصى)  
فسدت بقولهم من وجوب  
واشترأهم قبل أن نقالهم  
ان لم يكونوا بأمرهم والا  
لما نقالهم بلائنا رضى  
(صحت وجب) علينا  
(الكف) لانا أو أذى  
المعين الذين يلاذنا فاجبا  
يتلهم بخلاف أذى  
الحربيين وبعض أهل  
الهدنة (عهم) وقام العود  
اذلهم كمن تحت  
أدبناهم لاطلهم  
بخلاف أهل القمة (حتى  
تنقض) مدينتهم أو ينقضها  
من علق مبيتهما والامام  
أنا به بطريقه كالمهم  
ياي (أو ينقضوها) هم  
ونقضها منهم يحصل  
(ينصرخ) منهم بنقضها  
(أو) بنقضها أو مكانية  
أهل الحرب بغير وثنا أو  
قتل مسلم أو أذى بدارنا

اعتبار الفضل عن قوم دليلا كالغيرة اه (قوله الاول) أى الجواب على كل مسرأخ (قوله عاقلها)  
أى من مؤتة قوم دليلا (قوله مطلقا) أى عداها (قوله الثانى) أى تعصم الهدنة (قوله)  
ان لا تؤت الهدنة ويشترط الامام بنقضها شأه اه رشدى (قوله أو سلم) أى قول الثانى موسى فى المائى  
الاقوله ويصرح الى خروج والى قول المتروك انما تقتضى انها بقا قوله أى عدا كالمهم ظاهر (قوله بذلك)  
أى يقوله متى شاعونه ما شاءه أو ما أقرم الله أى فانه لا يجوز اه معنى (قوله وانما قاله) أى أقرم  
ما أقرم الله تعالى اه معنى (قوله) نقضها ان كانت فاسدة (قوله) انظر ما معنى النقض مع فرض فسادها  
والمراد به اعلامهم بفساد الهدنة وتبليغهم المأمن اه عس (قوله) بنص (قوله) أى فان كان فسادها  
بطريق الاجتهاد لم يفسد معنى دورض (قوله) وأما نكاحهم وأعلنهم اه معنى (قوله) والامام  
كانوا يدرهم (قوله علينا) عبارة ثانى على عاقلها معنى من بعده من الامامة اه (قوله) لاقتنا  
واذا انتقضت فى المائى الاقوله أى الذين لم يختلف وقوله أو الامام الى المتوقفة أى عدا كالمهم ظاهر وقوله  
اوله الى وان جعلها (قوله) بخلاف أذى الحربيين (قوله) فلا يلزمنا كهم منهم نعم ان أخذنا الحر بيوتنا منهم  
بغير حق وظنهم بانه ردنا ما لهم وان لم يلزمنا استغفار معنى دورض مع شرحه (قوله) بخلاف أذى الحربيين  
(قوله) والذين يلاذنا الذين يلاذنا نحن اول كلامه (قوله) وبعض أهل الهدنة أى ان قد نزل على  
دفعهم اه عس (قوله) أو ينقضها (قوله) عبارة ثانى أو ينقضها الامام اذا طقت مبيتهما وكذا غير اذا  
علقت مبيتهما اه (قوله) ما بانى أى من قولهم منصرفا من مبيتهما (قوله) الثانى (قوله) أى  
حيث لا شبهة لهم فان كان لهم شبهة كان أعاقا البنا كرهين فلا ينقض كالمهم لا رضى اه معنى  
(قوله) أو بغوثنا (قوله) هل تنال أهل القمة عندنا كذلك اه سم (قوله) نعم كالمهم لا يولون قولنا الشارح  
الذى نأذى بدارنا (قوله) الثانى (قوله) أى خلل كضعف أهل القمة بدارنا كذلك كان  
كتابوا أهل الحرب بما يقتضى تسليطهم على أهل القمة نظر ولا يبعدنا كذلك وكذا يقال فى حق  
قناهم اه سم (قوله) الثانى (قوله) أى خلل كضعف أهل القمة بدارنا كذلك كان  
كبابى اه عس (قوله) بدارنا (قوله) أى خلل كضعف أهل القمة بدارنا كذلك كان  
المائى (قوله) أو فعل (قوله) عبارة ثانى (قوله) أى خلل كضعف أهل القمة بدارنا كذلك كان  
الله تعالى والقرآن أو رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل ما اختلف فى تناقض القمة تنقض الهدنة جزا  
لان الهدنة تنقض بغير ما كذا يبدل الجزية اه (قوله) أو عس (قوله) أى أو ما ينقض بنفسى على  
عوران المسلمين ليعقل الاخبار الى الكفار اه عس (قوله) أو أخذنا (قوله) أى جميعهم فى الصور كما  
أوفى بعضهم شيئا من ذلك وسكون الباقين عنه اه اسى (قوله) ان ذلك (قوله) أى يجوز لنا وما عطف عليه  
(قوله) لوفى تعالى (قوله) الاول تأخير عن قول المصنف وبما هم كالمهم الاسى والمائى (قوله) بعد عهدهم  
أى الآية اه معنى (قوله) المتروك اذا انتقضت سبوت الاغارة (قوله) انظر هل هو شامل لما اذا نقضها من فوض  
الى المتعاض من المسلمين اه وشدى (قوله) ظاهر مبيتهما لاجل المائى كالمهم شرح حتى تنقض  
الشعور (قوله) بغير قتال (قوله) لعل التقييد بذلك لانه الذى يحتاج الى بيان هذا الحكم فيه اه سم (قوله) (قوله) (قوله)

أو بغوثنا (قوله) هل تنال أهل القمة عندنا كذلك (قوله) الثانى (قوله) أى خلل كضعف أهل القمة بدارنا  
بدارنا كذلك كان كتابوا أهل الحرب بما يقتضى تسليطهم على أهل القمة فيه نظر ولا يبعدنا كذلك وكذا  
يقال فى حق قناهم (قوله) يبدل جزية (قوله) أو فعلت بعض خاله باو كالمهم فعل متعاضتها بخلاف  
نقض عهدهم (قوله) بغير قتال (قوله) لعل التقييد بذلك لانه الذى يحتاج الى بيان هذا الحكم فيه اه سم (قوله) (قوله) (قوله)  
أى عدا كالمهم ظاهر أو فعلت شى مما اختلف فى نقض عهدهم بغيره لعدم ما كذا يبدل جزية أو أو ما عس الكفار أو أخذنا  
وانه لو ان ذلك انقض لقوله تعالى وان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم (ولما انتقضت) بغير قتال (قوله) لا اذا غارة عليهم) (قوله) (قوله) (قوله)  
أى الاغارة عليهم لبلان كالمهم بدارنا

ماله تعلق بذلك فان كانوا يبلدون بايقامهم أي يحملونهم فيمنعونهم أهل عهدنا ولو حلف بلادنا فمناظرهم ومن حلفه دار الحرب أراد باعتبار الغالب ومن له ممان يفتخر الامام (٣٠٨) ولا يلزمه ابلاغ مسكنهم ما على الاوجه وانهم قوله واذا لم يتبعه ما بعد حتى

ورسلوا ما منهم (ولو نقض بعضهم الهدنة ولم ينكر الباقون) علمت بقوله ولا (فصل) بل استمر وأعلى مساكنهم وسكنوا (النفق فهم أيضا) لا شعار سكونهم وضاهم بالنفق ولا يثنى ذلك في عقد الجزية لقوته (فان انكروا) عليهم (باعتزالهم أو باعلام الامام) أو نائبه (ببقائهم على العهد فلا) نفق في حقهم لقوته تعالى أعجبنا الذين يهون من السوء ينزل الملعون باليمين منهم فان أو فنافضون أيضا (ولو خاف) الامام أو نائبه (خبايته) بشئ مما ينقض الظهار بان ظهرت أمارة بذلك (فله نبذ مدهم اليهم) لقوته تعالى وما تخاف من قوم يخافون الآية فان لم تظهر أمارة حرم النفق لان عقدها لازم وبعد النبذ ينتقض عهدهم بالنفق والخوف وهذا مراد من اشتراط النفق حكم الحاكم به (و) بعد النفق واستيفاء موجب عليهم من الحقوق (ببلاغهم الامان) وجوب اوفاء بالعهد (ولا يثبت عقد اليمين) بغير الهام لانه أكد تأنيده ومقابلته بالجلالته في قبضتها غالبا (ولا يجوز

التي قوله ومن في النهاية الا قوله ومرا إلى فان كانوا (قوله) تعلق بذلك) لعله أراد به قول المصنف واذا بطل امان رجال الخ قوله كل المناسبات يؤخر قوله ومقبيل الباب الخ عن قوله فان كانوا الخ لان ما مر فيها اذا كانوا يبلدون كما يظهر بالمرجسة (قوله) فان كانوا يبلدون بايقامهم الخ هذا لا يثنى فيمن انتقض عهده بقتال فلا استراضة من فوائده بغير قتال اه سم (قوله) ولو بطرف الخ غاية في قوله ولو بطرف بلادنا (قوله) ومن جعله أي المأمن اه وشدي (قوله) ومن له ممان الخ أي يسكن بكل منبها اه نهاية (قوله) ولا يلزمه ابلاغ مسكنهم الخ خلافا لهما بعبارة فان سكن باحد مسكنيه ابلاغ مسكنهم ما على الاوجه اه (قوله) وأفهم قوله واذا الخ قد يقال قوله واذا الخلافة فعل تبليغ المأمن حتى يفهم الضم المذكور وقوله لم يبعد حتى أي في قوله حتى تنقض وقوله ورسلوا ما منهم نائب فاعل يضم اه سم (قوله) الممن ولو نقض بعضهم الخ أي بشئ يمس اه معنى (قوله) الممن ولو ينكر الباقون ظاهر وان قالوا اه ع ش وقيل الملة في قول المصنف ولو نقض بعضهم (قوله) عليه الخ قول الممن ولا يجوز في النهاية وكذا في المعنى الاول ثم ينزل الى الممن وقوله وبعد النبذ الى الممن (قوله) بل استمر الى مساكنهم أي لم يستلزمهم (قوله) لا شعار سكونهم وضاهم الخ جعل نفقهم كان هذنا لبعض وسكن الباقين هذنا في حق الكل اه معنى (قوله) لقوته أي وضعف الهدنة اه معنى (قوله) الممن باعتبارهم أو باعلام الامام الخ أي باعلام البعض المنكر من الامام فان اقتصر وعلى الانكسار من غير اعتزال أو باعلام الامام بذلك فنافضون وانما أنى بمثلين لا بغير الاول انكاره فعلى والثاني قول اه معنى (قوله) فلا نفق في حقهم أي وان كان النافض رئيسهم والقول قول منكر النفق بيمينته في وروض مع شرحه (قوله) ثم نبذ الملعون الخ عبارة الى وروض مع شرحه ثم نظرت فان غيروا عنهم ببقائهم أي متى غلبهم الهدنة والاول انذارهم أي الباقين ليعين واعينهم أو يسلمهم بالنفاق أو اذ لم مع القدرة عليهم فنافضون المهد اه (قوله) حرم النفق أي ناوله هل ينتقض أولا به نظر والاقر الثاني اه ع ش وفي المعنى ما قد يؤيده (قوله) وبعد النفق أي النبذ كما عبر به غيره (قوله) واستيفاء موجب الخ أي ان كان اه اسنى (قوله) ولا تنهم في قبضتنا الخ أي فاذا تحققت خبايتهم أمكن تداركها بخلاف أهل الهدنة ومعنى واسنى (قوله) غالبا عبارة الى سحر وفي التعليل الثاني على الغالب من كون أهل الأمة يبلدون وأهل الهدنة يبلدون اه (قوله) الممن ولا يجوز شرط الخ أي في عقد الهدنة وتحت بعض المتأخرين ان الخفي كل مرة اه معنى (قوله) مسلما الخ أي قوله ومسلم في المعنى والى الممن في النهاية (قوله) ونلوف الفتنة الخ عبارة الى سحر وفي التعليل والاسنى والنهاية ولا يثبت ان يصيبها زوجها الكافر أو تزوج بكافر ولا تنهم على عرض الحرب عنهم وقر يمين الاقتتان لنقصان عقلا وقوله مع نهار لا فرق في ذلك بين الحر وتوالة اه (قوله) وقوله وقوع ذلك أي شرط ودل السلمة (قوله) ما في المعقنة أي قوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار اه معنى (قوله) ولا يجوز الخ أي بذلك الشرط اه سم زاد ع ش ولو قال ولم يشعل المرأة كان أولى اه (قوله) احتياط الخ أي لما من خوف الفتنة عليها لنقص عقلا فان كانوا يبلدون بايقامهم هذا لا يثنى فيمن انتقض عهده بقتال فلا استراضة من فوائده بغير قتال (قوله) وأفهم قوله واذا الخ قد يقال قوله واذا الخلافة فعل تبليغ المأمن حتى يفهم الضمة المذكورة (قوله) لم يبعد حتى أي في قوله حتى تنقض وقوله ورسلوا ما منهم نائب فاعل يضم (قوله) ولا يفهم الممان خلافا لان كانوا يبلدون (قوله) ويجوز شرط رد كافر ومسلم فان شرط رد من جاهنا مسلمهم صرح ولم يجز به رد مسلمة الخ في قال وروض فصل صالح أي هادن بشرط رد من جاهنا مسلمهم متلما صرح ولم يجز أي بذلك الشرط رد المرأة أي المسلمة اه

شرط ومسلمة تاتينهم مسلمة وكافرة تسلم لقوته تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار ونلوف الفتنة عليها لنقص عقلا وقوله ذلك في صلح الحديبية استصفا في الفتنة لولاها بعدو يجوز شرط رد كافر ومسلم فان شرط رد من جاهنا مسلمهم صرح ولم يجز به رد مسلمة احتياطا لامرها لخطرها (فان شرط)

والمسلمة (فسد الشرط) لأنه أحل حراما (وكذا العقد الأصح) لاقرانه بشرط فاسد (٣٠٩) قيل ما عبر عنه بالأصح هنا هو بعض ما عبر

عنه بالصح في ما ذكره  
فانقض انتهى ويحاج به  
لا يرد ذلك الا لو كان مامرا  
مستغفرا مجرم وليس كذلك  
واغما هو مطلق وهذا  
تقييده فلا تكرر ولا  
تناقض وجهه فونه هنا  
مستثنى من ذلك وسره ان  
فيه اشعارا بنسب امره الاسلام  
واستغناء أهله كما مرشد  
اليه قوله صلى الله عليه  
وسلم من جهه نامتكم ردناه  
ومن جاءكم منكم فاصحوا  
صحقا (وان شرط) بالبناء  
المفعول أي شرطوا علينا  
أو الفاعل أي شرط لهم  
الامام (ردن جه) منهم  
البناء أي الغلبة بينهم وبينه  
(أولم يذ) كرد) لا عدمه  
(لجاعت امرأه) سلمته (لم  
يحب) علينا لاجل ارتفاع  
نكاحها باسلامها قبل  
وإذ هو بعده وان حملنا بينه  
وبينها (ذم مهر) أي زوجها  
في الاظهر) لان البضع غير  
مقوم فلا يشمله الامان  
وقوله تعالى وأزوجهما  
أنفقوا لا يدل على وجوب  
خصوص مهر المثل ووجه  
بأنه لا يمكن الاختصاص بظاهره  
لشموله جميع ما أنفق  
التخصيص من المهر وغيره  
ولا نعلم قائلا بوجوب ذلك  
ولاحظه على المسمى لانه  
غير بدل البضع الواجب في  
الفرقة في نحو ذلك ولا مهر

(قوله ودالمسألة) ومثلها الخ في ما يظهر انتهى ونهاية (قول المتن فسد الشرط) أي قطعاه سواء كان أه  
عشرة أو لا اه معنى (قوله قبل ما عبر عنه الخ) عبارة الخ في تنبيه هذا هو الخلاف للمار في قوله وكذا  
شرط فاصح على الصحيح الا أنه مضطرب هنا وقوله هنا ذكر وتناقض وألحق ذلك الشارح فقال أشار به  
الى قوة الخلاف في هذه الصورة وعبر في صيغة بالصح استأذنه الى ضعف الخلاف فيها فلا تكرر ولا  
تخالف انتهى اه (قوله وتناقض) أي حدث عبر بالأصح هنا بالصح ثم اه سم (قوله بأنه لا يرد ذلك  
الالخ) لو كان أن تقول هو لا يردوان كان نفسه مستغفرا لان الخاص مقدم على العام ويخرج من حكمه اه  
سم (قوله وهذا تقييده) أي من حيث الخلاف والافالحكم واحد في الموضعين اه سم (قوله ووجه  
قوته) أي الخلاف (قوله محتمل لغيره) أي كماله على الحد يبقونه كما تقرر يتأمل اه سم وقد يجب أن أشار  
الشارح به الى قوله السابق أن لا يرد ذلك مع الحد يبقونه مستغفرا في نفسه وبين اه وان مع غيره  
لكنه منسوخ فلا يردانه مع محتمل لغيره لم يرد في جواب (قوله فكان) أي ما هنا قوله مستثنى من ذلك أي  
من حيث الخلاف كما مر سم اه وعندنا مقابل الأصح وقد يرد هذا الاحتمال قوله وسره الخ أي الاستثناء  
(قوله ان فيه) أي شرط ودالمسألة (قوله أي شرطوا علينا) أي ونسب الامام أو نائبه وقوله أي  
شرط لهم الامام أي أو نائبه وقوله (قول المتن أولم يذ) كرد) كذا أصل في أصله وجهه تعالى بعد ان كان  
وبالفعل بعد الا وهو كذلك في ما وقف من نسخ الحكم والنفى وانتهى به به يعلم ترجيح كون شرط مبني  
للفاعل وانتم المذكر دون في الحلي عليه سدع (قوله لجات امرأه سلمته) وان أسلمت أي وصفت  
الاسلام من لم تزل يحسنون فان افتت ردناه اه لعدم محتمل لغيره وان لم تزل لم تزد وكذا تورد  
ان لم يمت عاقلة وهي كافرة لان أسلمت قبل مجيئها أو بعده ثم جئت أو جئت ثم أسلمت بعد ما فاتتها وكذا ان  
شككتنا في أنها أسلمت قبل مجيئها أو بعده فانها لا تزدو وضع شرحه معنى ونهاية (قوله لاجل الخ)  
عنه لعدم الوجوب (قوله وان حملنا الخ) غاية أي وان حصل من اجلها بينهما يزوجها (قوله لغير  
مقوم) أي غير ما لم يمت به معنى (قوله وقوله تعالى الخ) لا يدل على مقابل الاظهر (قوله ووجه) أي عدم  
الطلاق (قوله ولا نسلم فالتأخر) أي فهو أي ظاهره مخالفا لاجماع (قوله ولا حله على المسمى الخ) في  
الامكان من حيث النظر اه سم (قوله لغير بدل البضع الخ) أي فان بدل المهر للمثل اه نهاية (قوله  
ولا مهر المثل) بطل على المسمى في نفي الامكان هنا نظر (قوله وهذا) أي التوجيه المذوم مع قوله  
له اه إشارة الى ما على نفي الاحتمالين الأخيرين من البديل عدم استلزام المدعى (قوله الصادق بعدم  
الوجوب) عبارة الخ الى أي والنفى الصادق به عدم الوجوب وهي اولى سم ورشدى الى لان التنبه على عدم  
الوجوب عام ولا يصدق الخاص بالعام بخلاف العكس (قوله لو افق الخ) أي الوجوب لان المسمى في سبقة  
أصل الوجوب على وقيل محتمل لعدم يعبرى بحسبها الكردى وفسر الاصل براهة التامه (قوله لم يزد)  
(قوله وتناقض) أي حدث عبر بالأصح هنا بالصح ثم (قوله ويحاج به لا يرد ذلك) لان أن تقول هو  
لا يرد وان كان نفسه مستغفرا لان الخاص مقدم على العام ويخرج من حكمه (قوله وهذا تقييده)  
أي من حيث الخلاف والافالحكم واحد في الموضعين (قوله ووجه فونه هنا محتمل لغيره) أي على  
صالح الحسدية (قوله كما تقرر) يتأمل (قوله لم يصح علينا لاجل ارتفاع نكاحها باسلامها الخ) في  
الروض وشرحو ان أسلمت أي وصفت الاسلام من لم تزل يحسنون فان افتت ردناه اه لعدم محتمل لغيره  
وزوال ضعفه وان التقييد بالاقتضاء من زباده وذكره الاخرى وغيره لا حرج في التألم في نفي فلا تزد انما  
بالى في المحذور وكذا ان لم يمت عاقلة وهي كافرة سواء طلبها في الصورتين زوجها أو غيرها لان أسلمت قبل  
مجئها أو بعده ثم جئت أو جئت ثم أسلمت بعد ما فاتتها وكذا ان شككتنا في أنها أسلمت قبل مجيئها فانها لا تزد  
ولا تعطى مهرها اه (قوله ولا حله على المسمى) نفي الامكان من حيث النظر (قوله الصادق بعدم الوجوب)

المثل لان المقابل لم يقل به فتعين أن لا يمت لنسب تطليقها على شيء كان وهذا مع ما فيه موضوع من الجواب بانها وان كانت ظاهرة في وجوب  
غير المهر محتملة لندبه الصادق بعدم الوجوب لو افق للاصل وهو جعل على الوجوب لما علم عندهم

أى التلب اه عش (قوله لما قلتم عندهم) أى من ان الاصل راعاة التمسح على وكردى وقال  
 الشورى عن العبادى أى من اعزاز الاسلام واذلال الكفر اه (قوله انتهى) أى الجواب (قوله  
 ما ذكرتم من ان جعلنا الخ) يعنى قوله ولا تلعنوا فاعلنا وجوب ذلك (قوله يمكن ذلك) أى فيجوز الجوابان  
 (قوله من الرد) أى يرد من جاء ناسهم (قول المتن ولا ردص الخ) لضعفهما ولهذا يجوز اصل بشرط  
 رد هما سنى ومعنى (قول المتن ويجنون) طرأ جنة بعد ما فقه مشركا كاملا اه معنى (قوله أى قوله  
 أى لا يجوز فى النهاية الاقوله) أى لا والى المتن فى المتن لأنه قد الصى وصف الاسلام وأطلق المجنون (قوله  
 وصف الاسلام) أى أتينا بكلمة الاسلام اه نهاية (قوله أى لا) أسقطنا التمسح والاسنى والنهاية (قوله  
 فان كل الخ) عبارة فى المتن فان بلغ الصى وأقام المجنون ثم وصف الكفر ردوا وكذا اذ لم يصفوا شأنا بجعله بعض  
 المتأخرين وان وصفوا الاسلام لم يرد اه (قوله ويحل قولهم الخ) أى المال على جواز رد الصى الذى أسلم  
 لا يوه وبذا كان محله ما ذكر بمعارض قولهم هذا لا يجوز زدهم ولو لا بيان فى الرد الى دار الكفر اه سم  
 (قوله بالخ) أى قول المتن نحو فى النهاية (قوله ولو لم يرد) عبارة فى المتن أى الامالة المسلمون لو كانا مستوراة  
 فلا رد قطعاه اه (قوله ثم ان أسلم الخ) عبارة فى المتن وصرح على الهدنة أو بعدها العبد  
 أو الامة ولو مستوراة فمكاتبته ثم أسلم كل منهم ما عتق لانه اذا عاقب فاهرا السيد ملك نفسه بالقهر فيعتق ولان  
 الهدنة لا تجب أمان بعضهم من بعض قبل استيلاء على نفسه ملكا أو أسلم ثم هاجر قبل الهدنة فكذا يعتق  
 لو وقع قهره حال الاستيلاء أو بعدها فلا يعتق لان أمانهم محظور حتى يذلوا ملكها المسلم بالاستيلاء ولو لا  
 الى السيد لانه جاءه مسلما راضيا والقاهر أنه يسترقه جهينة ولا عبرة بغيره نعم على بعتقه السيد فان لم يفعل  
 باع الامام عليه السلام اودع فيهم من بيت المال وأعتقه عنهم ولهم ولأولادهم وان هجرته المالك استشرطا  
 في عتقه بل بشرط فيه ان يغلب على نفسه قبل الاسلام ان كانت هدة ومطلقات لم تكن فلا يهرى الى ماله  
 ثم أسلم ولو بعد الهدنة أو أسلم ثم هرب قبلها عتق وان لم يهاجر فلو مان قبل هجرته مات حاروت وورث واما  
 ذكر واهجره لان بها عتقه غالبا أو المالك يكتفى بمكاتبته ان لم يعتق فان أدفعه المالك بعتقه بها  
 ولو لا هذا لهداها وان عجز عن وقت وقد أدفعه شيئا من التورم بعد الاسلام لانها حسنة اذ هجره من قبلها الواجبة  
 له فان وفى بها أو زادها لماعتق لانه استوفى حقوقه وأهله لم يزل ولا يرجع من سيدها ولو ادان نقص  
 منها وفى بيت المال اه وبذلك علم ما فى كلام الشارح هنا وكان ينبغي أن يقول ثم ان هاجر قبل الاسلام  
 ممالقا أو بعد موت قبل الهدنة عتق أو بعدها لموا عتقه الخ كما أشار اليه سم بسوقه مامر عن الروض مع شرحه  
 (قوله بعد الهجرة) أى ولو بعد الهدنة اه سيدعمر (قوله عتق) أى بنفس الاسلام اه عش (قوله  
 أو بعدهما) أى بعد الهجرة والهدنة اه عش (قوله كذلك) أى بالغ عاقل سم وشيذى أى مسلم  
 روض (قوله وادأرحهما) أى العبد والحرا الذ كورين (قوله عند شرط) الى المتن فى النهاية والتمسنى

عبارة الى المصدق به عدم الوجوب روى اولى (قوله ولا ردصى ويجنون) قال فى شرح الروض انه قطعاه  
 ولهذا لا يجوز الصلح بشرط رد هما اه (قوله ويحل قولهم) أى المال على جواز رد الصى الذى أسلم  
 لا يوه ولا كانت الحيلة واجبة لو كان محله ما ذكر بمعارض قولهم هذا لا يجوز زدهم ولو لا بيان فى  
 الرد (قوله ثم ان أسلم الخ) فى شرح الروض واصل ان هجرته الى التلب استشرطا في عتقه بل بشرط فيه ان  
 يغلب على نفسه قبل الاسلام ان كانت هدة ومطلقات لم تكن فلا يهرى الى ماله ثم أسلم ولو بعد الهدنة أو  
 أسلم ثم هرب قبلها عتق وان لم يهاجر فلو مان قبل هجرته مات حاروت وورث واما ذكر واهجره لان بها  
 يعلم عتقه غالبا اه (قوله اذا عاقب ان أسلم بعد الهجرة أو قبل الهدنة عتق أو بعدهما الخ) عبارة الروض  
 وصرح ولو هاجر قبل الهدنة أو بعدها ثم أسلم عتق لانه اذا عاقب فاهرا السيد ملك نفسه بالقهر فيعتق أو أسلم  
 ثم هاجر قبل الهدنة فكذا يعتق لو وقع قهره حال الاستيلاء أو بعدها فلا يعتق لان أمانهم محظور حتى يذلوا  
 فلا يملكها المسلم بالاستيلاء اه (قوله الابايع الامام) أى على سيده (قوله وحر كذلك) أى بالغ عاقل

فى ذلك انتهى فان قلنا ما  
 ذكرته من ان جعلنا على  
 وجوب الكل بخلاف  
 الاجماع وعلى المسمى بخلاف  
 القاعدة وعلى مهر المتل  
 بخلاف ما يقوله المقابل  
 يمكن انه الذى فاهم عندهم  
 قلت يمكن ذلك بلا شك  
 (و) عند شرط ما ذكر  
 من الرد (لا يردصى ويجنون)  
 انتهى اودع كذا وصف الاسلام  
 أم لا امر أو عتقنى أسلم  
 أى لا يجوز زدهم ولو لا لب  
 أو نحو له فله فله فان كل  
 أحدهما واختارهم سكتاه  
 منهم ويحل قولهم تسن  
 الحيلة بين صى أسلم  
 وأويه فبينهم بدار لا نا  
 تدفع عنه (وكذا) لا رد  
 لهم (عبد) بالغ عاقل أو  
 أمة ولو مستوراة جاء الدنيا  
 مسلما ثم ان أسلم بعد  
 الهجرة أو قبل الهدنة عتق  
 أو بعدها واعتقه سيده  
 فواضح والا باعه الامام  
 أسلم اودع سيده فجهته  
 من المصالح وأعتقه من  
 المسلمين والوالاهم (وص)  
 كذلك (لا عبرة) أوه  
 حشيرة ولا تحسبه فلا  
 يجوز زدهم أحدهما على  
 المذهب لانه لا يقتضوه

(وورد عند شرط الرد لا عند اطلاق الالهية) ومنه مطلقا (من) أي حذر بالغ عاقل ولو مسلما له عشرة تخمونه (أو واحد منها ولو كسبه) كما هو ظاهر (الها) لأنه صلى الله عليه وسلم رداً واجداً على أبيه سهل بن عمر وكذا استدلاله وردان هذان وحرف في الحديثية لأنه قبل عقد الهدنة مع رواد البخاري (لا الضيرها) أي عشرته الطالبة (٢١١) فلا يردولي بأذهن فيما يظهر فإلها

(قوله عند شرط الرد) أي لمن جاءه منهم قال الزكري وأشرط رد من له عشرة فقصه كان الشرط جائزاً صرح به أبو قرون وغيرهم قاله البديعي والضايف أن كل من لو أسلم في دار الحرب لم يجب عليه الهجرة يجوز شرط رد في عقد الهدنة قال ابن شهاب بن ميمون حسن اه مفسر (قوله مطلقاً) أي أواء كان له عشرة أو لا (قوله أو واحد) أي قوله كذلك متعلق بالمعنى (قوله على أبيه سهل) ثم أسلم بعد ذلك وحسن إسلامه مرضي الله تعالى عنه اه عمن (قوله لأنه قبل عقد الهدنة) أي والكل ما كان هداً فيما بعده (قوله أي عشرته الطالبة) عبارة النهاية أي لا ردالي غير عشرته الطالبة اه وبشارة المفسر ولا يجوز رد إلى غيرهما أي عشرته إذا طلبه فإما التسير لأنهم يؤذونه اه فكان ينبغي للشارح ذكر كثير الطالبة (قوله بكل من الغنمين) أي ورويلته اه سم (قوله فردد) أي قوله والأوجه في المفسر الآخرة من ثم إلى المتن (قوله فردد إليه) أي الطالب أما إذا لم يطلب أحد فلا رداسي ومضى (قوله وعليه جواردهم) فثبت هذا الجدل الخافي في طلب أبي صير لم يكن من عشرته ولا وكلاهم اه سم (قوله كافي الوعدة) أي عبارة المعنى ولا تعد تسمية ما قبلها كافي الوعدة اه (قوله طرقة ما) أو السلم الخ عبارة أنها بدالة لا يجوز احبار المسلم على الانتفاع من بلد في دار الإسلام فكيف يصير على دخول دار الحرب اه قال عمن وعلم من هذا العبارة أن ما يقع من الماترئين في زمننا من أنه إذا خرج فلاح من قرية وأراد أن يسلط عليها أجبروه على العود غير جائز وإن كانت العاديتل بقرعه وأصوله في تلك القرية اه (قوله ولها) أي لعدم الوجوب لم ينكر الخ ولو كان الرجوع واجباً لأمراً بالرجوع إلى مكة اه مفسر (قوله من ثم) أي أي من أجل سرورهم صلى الله عليه وسلم بذلك (قول النهاية) قتل الطالب لا ينافي ذلك إلا ما في انتفاء عقد الهدنة لأنه لم يتناول هذا الطالب كإياد فغيره في قوله ثم الخ اه سم (قوله كافي أبو صير) أي ولم ينكر صلى الله عليه وسلم عليه (قول النهاية) أي هو صادق بالأمم أجاد المسلمين اه مفسر عبارة النهاية ولو حضر بالأمم خلافاً للبقية اه (قول النهاية) أي المطلوب يقتل طالبه اه مفسر (قوله كافر) أي قوله وكذلك أنطلق في النهاية الآخرة والأوجه في المتن (قوله بذلك) أي يقتل طالبه بعبارة المعنى والنهاية يقتل أبيه اه (قوله لأنهم في أمان) فإلنا في التصريح لا التعريض اه سم (قوله لأنه لم يتناول الخ) عبارة أنها بدالة المعنى لا شرط على نفسه أما أنهم ولا يتناول شرط الأمم كآفة الزكري اه (قوله أو رده) أي ضد كل منهما (قوله من جهم) أي قوله وكذلك أنطلق في المتن الآخرة على المعتمد (قوله من الرجال والنساء) عبارة أنها بدالة أمر أو وقتها اه (قوله وحيت لا يلزمهم الرد) ويفرغونهم المراد قوله قاله في حق عاد الرقيق المرتد لا بعد أخذ قبيح مردناه ألبهم بخلاف قتله في المهر مفسر ونهاية

(قوله ورد بن هذا الخ) في جواب ما ورد به عند الهدنة كرده قبلها لم يكن أولى (قوله متعلق بكل من الغنمين) أي ورويلته (قوله عليه جواردهم) أي عليه وسلم أبي صير الخ فثبت هذا الجدل الخافي في طلب أبي صير لم يكن من عشرته ولا وكلاهم (قوله قتل الطالب) لا ينافي ذلك إلا ما في انتفاء عقد الهدنة لأنه لم يتناول هذا الطالب كإياد فغيره في قوله ثم الخ (قوله لم يسم في أمان) فإلنا في التصريح لا التعريض اه (قوله من الرجال والنساء) قال في الروض ويفرغونهم اه أي المرتد قال في شرحه قال البلقيني وهو عيب لأن الردة تقتضي انفساخ النكاح قبل الفسوق ولو قلته على انتفاء العقد فالزمهم المهر مع انفساخ النكاح وأشرفه على الانتصاف لأجبه اه وصريح أعني في شرح الروض عن تصريح أصله مسلماً بعد الهدنة يجوز له التصريح للمطلوب يقتل طالبه لأنه لم يتناوله الشرط (ولو شرط) عليهم (أن يردوا من ماله من ماله منهم الزمان) به سوا كان ذكر أو أمة وعملنا بأنهم (فإن أو افقدوا) أي العهد فإلنا فتم الشرط والأوجه أن الردة هنا أي ما بين الغنمية (والظاهر جواردهم شرط أن لا يردوا) من ماله من ماله من ماله (والنساء على العهد) لأنه صلى الله عليه وسلم شرط في صلح الحديثين جاءنا منكم ورددناهم من جهم كما نصحتنا حيثما يشاءون

وكذا ان أطلق العقد على  
الاصح عندهم وان خالف  
فسيء الماوردى واعتده  
الزركشى (فرع) يجوز  
شراء اولاد المعاهد منهم  
لا سيهم وسرما فيه في اربع  
شروط البيع وأقصى أبو  
زروعة بأنه لا يصح صلح من  
بائعهم أسير حتى يشرط  
عليهم الخلافة لا سبيل الى  
ابقائه بايديهم بل يجب حبسنا  
على كل أحد السبي في  
خلافه منهم ولو بمقتاتهم  
وتروقهما اذا كان يسد

وروض مع شرحه (قوله وكذا الخ) أى لا يلزمهم الزود في شرح الروض عن تصريح أصله بعدم لزوم  
الزود ان أطلق العقد أيضاً بين انهم يقرمون همها فر اجعه اه سم (قوله على الاصح عندهم) أى الاصحاب  
(قوله فرع) أى نحوه وصرفى المقتضى وشرح المنهج (قوله يجوز شراء اولاد المعاهد) عبارة القليوبى على  
الحل يجوز شراء اولادهم من معاهد آخر ضيقاً بملكته بملك بالهوى لا من أبيه لان أبيه ما اذا فقهه وأراد بيعه  
دخل في ملكه فيحقق عليه فلا يصح بيعه على هذا يجعل قول الماوردى يجوز شراء اولاد المعاهد منهم  
انتهت اه يصح بيعهم بملكه الشارع في البيع على الخلافة جواب عما روي عليهم عدم استقرار ملك الأب  
لولا دعواه بعد بيعه بملكه هناك وأشار اليه هنا بقوله الا فى وصرخ الخ (قوله فى اربع شروط البيع) الا صوب  
شروط البيع ولعل المتبسط من قول الناسخ (قوله حتى يشرط عليهم الخ) أى يقبلوا ذلك الشرط منا  
(قوله والذي يفقهه عقد الصلح الخ) أى بلا اشتراط ذلك وقوله وفى الثانية أى باضطرار وبدونه وقوله وانه  
يجب الخ أى والغنى بقوله وجوب السبي فى اشتراط ذلك فى الاول والثاني فثان يلو فيها والافصح الصلح  
بدونه فى الثانية مطلقا وفى الاول ان اضطررنا اليه وقوله فان أبو الخ أى فيما اذا قبلوا ذلك الشرط وهذا مظهر  
فى فهم المقام والله اعلم

(كتاب الصيد والذبايح)

(قوله يسمى اسم المفعول) أى المصيد فى شرح المنهج يعنى ما يمتد به من حيث اصطاده لعل هو أى  
المصيد (قوله على مصدره) أى على معنى الاصطاد يعنى ما يعتريه لعل المصيد (قوله ذلك) أى بقائه  
على مصدره (قوله جمع ذبحة) يعنى مذبح حتى وشرح المنهج والذبايح وحدة يصح بيع ما يعتريها  
من حيث ذبها لعل (قوله وأركانها الخ) عبارة غير وأركان الذبح المعنى الحاصل بالمصدر أو بعذيق  
وذايح وذبيح وآلة اه قال الرشيدى قوله بالغنى الحاصل بالمصدر أى الذبايح وكون الحيوان مذبحاً وانما  
فسر واهم ذبايعا والذبح الذى هو أحد الأركان والالزام اتحاد الكل والجزء اه (قوله فاعل ومفعول به وفعل

(كتاب الصيد)

وآله) والمراد بكونها أركاناً له لا بدقيقة هما منها والافليس واحد منها جزءاً منها اه ع (قوله وما بعده)  
له الى كتاب الفضل وعبارة النهاية والاطعمة والنذر اه فراجع (قوله لان فيها الخ) عبارة النهاية  
والغنى لان طامع الحلال فرض عين اه قال الرشيدى هذا كالمصنوع مناسباً كرهاهناك بحسن أيضاً  
مناسبة كرهاهناك الجهاد الذى يظهر ان صاحباً لوضه انما ذكرهاهناك المناسبة للهدى  
لاشترائها كهمافى كثر الاحكام ومن ثم ذكرهاهناك قبل الصيد والذبايح اه (قوله لان فيها الخ) أقول  
ولما سئمتها مناسبة بقوله بما يختبر به باب الحج من صيد الحرم وذبحه الهدايا والجيران ونحو ذلك اه سم  
(قول المتذ كذا الحيوان الخ) هذه العبارة تفيد الحصر لعموم المبدأ أى كل ذكاة الحيوان الخ وخصوص  
الخبر اه سم (قوله البرى) الى قوله وهى بالجمعة فى المقتضى (قوله انما تصح لعل الخ) أى يحصل شرعا

مصدر يعنى اسم المفعول  
وأفرد منتظراً للفتلور يصح  
بقاؤه على مصدره بلان  
أكثر الاحكام الاتية  
تعالى بالفسل وعطف  
الذبايح عليه لا يتفق ذلك  
(والذبايح) جمع ذبحة  
وجعلها لانها تكون بسكين  
وسهم جارحة وأصلها  
الكتاب والسنة والاجماع  
وأركانها فاعل ومفعول  
به وفعل وآلة وسناتى كذا  
وذكر هذا الكتاب وما  
بعده هاهنا وما عليه أكثر  
الاصحاب لان فى أكثرها  
نوعان الجنابة وخالفنى  
الروضه فتد كرها آخر  
ربيع العبادان لان فيها  
شواها ما منها (ذ كذا الحيوان) البرى (للاكل) المبيعة حل أكلها انما تفصل (بذبحه فى حق) وهو أعلى العتق

بعدم لزوم الزود ان أطلق العقد أيضاً بين انهم يقرمون همها فر اجعه اه سم (قوله وكذا ان أطلق  
العقد) بخلاف ما تقدم من آخر الصلحة السابقة ان من جاء منهم لا يجب رد عقد الاطلاق (قوله أيضاً وكذا  
ان أطلق العقد) فى شرح الروض عن تصريح أصله بعدم لزوم عقد الاطلاق أيضاً فر اجعه

(كتاب الصيد والذبايح)

(قوله لان فيها شواها ما منها) أقول ولانها منها مناسبة بقوله ما يختبر به باب الحج من صيد الحرم وذبحه الهدايا  
والحيوان ونحو ذلك (قوله كذا الحيوان الخ) هذه العبارة تفيد الحصر لعموم المبدأ أى كل ذكاة الحيوان  
الخ ونصوص الخبر (فرع) صالحيه حيوان ما كوله فر ما فاسل من ذبحه بحيث انقطع كل حلقه مومرته  
حل وان أصاب غير الذبح فان كان بمعنى الناد بحيث صار غير مقدور على باصاته فى أى محل كان والا فلا  
ولو نوى على باصاته فى الذبح لكن بحيث ينقطع بعض الحلقوم والمرى فقط فعمل يتبع فى الحل أصابة المذبح  
أولاً لان قطع البعض من الحلقوم والمرى ليس بختار عدا فلا فرق بين أصابته وأصابته غيره فيه نظر وبقيته

بعدم لزوم الزود ان أطلق العقد أيضاً بين انهم يقرمون همها فر اجعه اه سم (قوله وكذا ان أطلق  
العقد) بخلاف ما تقدم من آخر الصلحة السابقة ان من جاء منهم لا يجب رد عقد الاطلاق (قوله أيضاً وكذا  
ان أطلق العقد) فى شرح الروض عن تصريح أصله بعدم لزوم عقد الاطلاق أيضاً فر اجعه



(أولية) بفتح أوله وهي  
أسفله (ان قد رعبه)  
وسيدكر لثم انما تحصل  
بقاع كل العلوم والمرى  
فانزع هنا يعني القطع الا في  
وهي بالجمعة لغة الطيب  
ومنه واتخذ كية والتيم  
ومنه فلان ذكر اي نام  
الغهم هي بها عاتج  
المجروح باله طيب اكل  
الجوانب يا حتما يا موحدا  
يعلم رد ما قبل تعريفها  
بذلك غير مستقيم لانها لغة  
الذبح فصرف الشيء  
بنفسه أي السوي له  
مفهوم ما يوسع قلوبهم  
منع قوله ان لغة الذبح على  
انه لو لم اطلعه عليه لغة  
كان المراد بها ما طعموه  
ضمير الذبح شرعلا به  
فيه قيد المبع لم يعرف  
الشيء بنفسه على ان ليس  
هذا تعريف أصلا وانما  
صواب العبارة ان فيه  
تحصيل الشيء بنفسه وجوابه  
ما علم ان مطلق الذكافير  
مخصوص الذبح المبع ولا  
شك ان المطلق يحصل بيانه  
بذكر القيد ولا ردي عليه  
حل الجئين بفتح أمه وان  
أخرج رأسه وبه حياة  
مستقرة أو هوه تان  
انفصال بعض الوبلا اثره  
غالباً وذلك لان الشارع  
جعل في هذا مكانه  
واصترفت تعميمه ماني  
السة فجاء بيانه سيعبره  
بالضر

يعبر بقيد كمال الصنف احدا ماني قوله بفتح الح والثاني قوله والا فبفتح الح اه معني (قول المتن  
أولية) ولولا ان بعد وقوع العمل منه لم يحصل له أو يحرم فهل يعمل ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الاول لان  
الاصل وقوصلي الصفة المجزئة اه عش (قوله بفتح أوله) عبارة للمعني بلا موصولة مشددة فتحتين  
اه (قوله بفتح هنا يعني القطع الح) فكان الاول ذكرهما في موضع واحد اه معني (قوله ووهي) أي  
الذكاة (قوله وبهذا) أي قوله وهي بالجمعة على هذا (قوله تعريفه) أي للمصنف عليها ذلك أي للذكاة بالذبح  
(قوله لانها) أي الذكاة (قوله منع من لغة الذبح) أي لما سماها لغة الطيب والتيم (قوله كان المراد  
بالح) أي في اللغة متطوع وهو مطلق القطع وهو تعريف الشرع أي المراد بالذكاة أي المراد بالذبح  
كلامه المعنى القوي الذي هو مطلق القطع وبه يدفع ماني سم عبره بقوله لانها لغة الذبح هذا بعض  
كلمات الشارح الا تبديل على أنها في كلام المصنف بالمعنى القوي وهو ممنوع بل هي فيه بالمعنى الشرعي  
والذبح في كلامه بالمعنى القوي وهو مطلق القطع فلا شك لقوله كان المراد به مطلق وهو غير الذبح شرعا  
الح هذا يقتضي انه عرف المعنى القوي بالمعنى الشرعي ولو عكس فاجاب بان المراد به بالمعنى الشرعي والذبح  
المعنى القوي فليس فيه تعريف للشيء بنفسه كان صوابا اه يحذف (قوله على انه ليس هنا تعريف  
أصلا) بل هنا تعريف ضمني اه سم أي والاولى احاطا أصلا (قوله وانما لصواب العبارة) أي في الاعتراض  
على المتن (قوله جوابه) أي الاعتراض بمذمومة العبارة (قوله ان مطلق الذكاة) يعني الذبح الذي جعل جزأ  
من التعريف صغير خصوص الذبح المبع يعني الذي هو المراد من الذكاة المعروف (قوله ولانك انما علق  
يحصل بيانه بذكر القيد) يتأمل اه سم يمكن الجواب بان المعنى ان المبالغة على المبالغة اجلا يسين بما  
يدل عليه تفصيلا كما هو شأن التعاريف مع رفاتها (قوله ولا ردي عليه) عبارة شيخ الاسلام والنهاية  
والمعني واللفظ لا يرد فان قيل ردي على المصنفين الطريقتين الجنتين فان ذلك به كذا أمه اجيب بان كلامه  
في الذكاة انما يقتضي لادبائى الكلام على الجنتين في باب الأطعمة اه فكان المناسبة كرهه بدفع المصنف  
والا فبفتح حرف الح كما هو (قوله ووهي) المعتمد بخلاف هذا مر اه سم عبارة الجعيري عن  
الشورى وضابط حل الجئين ان ينسب مونه الى ذكاة أمه ولو احتج بالان عوت بذكر كيتها أو بقي عيشه  
بهذا الذكاة عيش مذبح ثم عوت بذكر كيتها أو بذكر كيتها أو بغيرها فحصل لانها طيب في طعمه والاصل  
عدم المانع فخرج ما لو تحققنا مونه قبل تذكيتها كالتواخي جراسه مستأوحا ثم مات ثم ذكبت ولو تحققنا  
عيشه بعد الذكاة ثم مات كالتواخي لم يطرأ على طعمها بعد تذكيتها ما ناظر ولا أوتحرك في طعمها بغير كاشد يات  
سكن ثم ذكبت اه (قوله لان انفعال بعض الوالح) على الغاية (قوله وذلك) أي عدم الورد (قوله  
واعترض ان في قوله تعلم في المعنى الاتية أي نكاحا لاهلها من قوله لسان (قوله بانه سيعبره بالضر)  
الشارح فالح (قوله لانها لغة الذبح) هذا بعض كلمات الشارح الا تبديل على أنها في كلام المصنف  
بالمعنى القوي وهو ممنوع بل هي في بالمعنى الشرعي والذبح في كلامه بالمعنى القوي وهو مطلق القطع فلا  
اشكال أصلا (قوله كان المراد بها) مطلق وهو غير الذبح شرعا الح هذا يقتضي انه عرف المعنى القوي  
بالمعنى الشرعي وروى عليه انه قطع المقصود الشرعي الا انه قد يجاب عنه بأنه من قبل التعريف بالانحصار هو  
يأثر على قول لكن قد يتنافى مع ادله على قوله الا في ولا ردي عليه لانها على خلافه لا تقول باعتبار كون  
الشرع فيهما عامان ما ولا فلا حاجة الى دفع ورودها فافتاه ولو عكس فاجاب بان المراد به بالمعنى الشرعي  
والذبح المعنى القوي فليس فيه تعريف للشيء بنفسه كان صوابا اه سم لا بد من ان القصد بيان  
معناها الشرعي لانه يتخالف ذلك ولان المعنيين مختلفان فلا يفسر أحدهما بالاخر لانه لم يقتصر في تعريفها  
على مجرد معنى الذبح اغتبل وأضاف اليه مقبوضا صرعاوا شارح يحصل من مجموعهما معناه الشرعي فتأمل  
(قوله لانه يعتبر فيه قيد المبع) قد يقال الا باحتكام من تبطله فلا تتم فيه (قوله على انه ليس هنا تعريف  
الح) بل هنا تعريف ضمني (قوله ولانك انما علق بيانه الح) تأمل (قوله ووهي) المعتمد

و رديانه لانهم من تبعه من غير ضيق ولا من تسببه به تغلبا (والا) بقدر عايم (بقدر مرق حث كان) أى باى موضع متوجه فحصل ذكاه لما ياتي (شرط) (٢١٤) ذابح وصائد) وعافر ليعل يحومد بوجه (حل منا كنه) أى نكاحا لاهل ملته لاسلامهم

أوكايتهم بشرطهم  
وتفاسلهم السابقة  
النكاح لقوله تعالى وطعام  
الذين أوتوا الكتاب حصل  
لهم أى بانحسارهم وان لم  
يعتقدوا حلها كالابل فعلم  
ان من لم يعلم كونه اسرا يلبا  
وشك في دخول أول أصوله  
قبل إمامهم لاعتل ذبعت  
ومن ثم أتى بعضهم في جود  
الين بخرمة بانحسارهم لئلا  
قدم قال بل نقل الأئمة أن كل  
أهل الدين أسلوا اه ولا  
نصوصية ليهود الذين بذلك  
بل كل من تسلك فيهم ليس  
اسرا لما كذلك ومرفيل  
نكاح المشرك له تعلق  
بذلك فخرج نحو محمد  
وصابن وسامري صالح  
الاصول ويجوزى ووثى  
وصاوى العربى يستمر  
هذا الشرط من أول الفعل  
الى آخره فلو قلنا قد مسلم  
أو الام بجوى لم يحصل  
وسيل من كلامه ان شرطا  
الصائد البصر ومنه جراح  
نحو النادى لاقى ولارد  
عليه الحرم فان مذوحه  
الذى يحرم عليه دمته  
لانه مباح الذبح في الجملة  
وذلك العارض زول عن  
قرب دمه انه خارج يحصل  
منا كنه فاسد يلزم عليه  
دمه حل مذوحه الاصل  
وتحل ذكاه وصودع  
(أمة كتابية) وان لم يحصل

أى مقتضاة انه لا يسمى ذبعا اه معنى (قوله و رديانه لانهم الخ) و رديان بان المراد بالذبح مطلق  
القطع لا الذبح الشرعى والا لزم استدراك قوله في حلق أولية قدبر اه سم (قوله المتن بقدر) هو بطخ  
العين ويكون التقاطع الجرح (قوله المتن مرق) أى الروح اه معنى (قوله أى باى موضع متوجه)  
تفسيره حيث كان قوله فحصل ذكاه تعقد ومعلق ليعقر (قوله لما ياتي) أى مع استثناءه عقر الكلب  
المرتدى (قوله المتن وصائد) أى لغيره يملك وجرا دأما صائد هما فلا يشترط فيه الشرط المذكور لان  
مستباحا لاهل فلا عبرة بالفعل اه معنى (قوله فهو مذوحه) أى من مصيد ومعووره (قوله المتن حل  
منا كنه) أى للمسلمين (تسبه) ان قلنا فصل منا كنه ما نحن حلت ذبعتهم والا فلا وتقدم الكلام على ذلك في  
بحر مات النكاح معنى (قوله لقوله تعالى الخ) علة لقولهم أو كتابيتهم الخ (قوله وان لم يعتقدوا الخ) غاية  
في قوله أى بانحسارهم أو في قوله أو كتابيتهم وهو صريح صريح المعنى (قوله فعل الخ) أى من قوله أو كتابيتهم  
بشرطهم الخ (قوله في دخول أول أصوله) أى في دين النصراني وأهلوه وقبل مامرى قبل بعثته تسبخته  
ثم أى في النكاح (قوله لئلا يفهم) أى هو الدين أى دخول أصولهم (قوله انتهى) أى فتوى بعضهم  
(قوله لغير الخ) مرفوع على المتن (قوله صائف) أى كل منهم ما كان الظاهر سالما اه سددع (قوله  
وبجوى الخ) ولو أكرم بجوى مسلم على الذبح أو محرر حلالا حل ذكاه يوم (قوله هذا الشرط) أى حل  
الذكاة (قوله فلو قلنا) الى قوله وسيل في النهاية قوله ومنه في المتن (قوله فلو قلنا) قد مسلم  
أى كان يرمى مسلم السهم ثم ارتد ثم أسلم قبل إمامته وساقى فيها لورسل مسلم كباغز ادعوه باغزله بجوى  
أنه يحصل ويمكن الفرق اه سم (قوله لمن كلامه) وهو قوله ويجزم صيدى وكب (قوله ومنه) أى  
مثل المائدة في اشتراط البصر (قوله ولا يرد الخ) عبارة المعنى ولم يشترط في الذابح كونه غير محرر في الوحش  
أول الترتيب من الذابح كونه غير صيدى على حلال أو محرر لانه قد سبق في حرمان الاحرام ولان الحرم  
مباح الذبح بحق الجملة ولكن الاحرام مانع بالنسبة الى الصائد البرى اه (قوله عليه) أى على منعه (قوله  
فان مذوحه الخ) علة المتن وقوله لانه الخ علة المتن (قوله هذا) أى كونه مذوحا الذى صاده منته (قوله  
لعارض) وهو الاحرام (قوله يلزم طبع الخ) علة الفساد (قوله المتن وتحل ذكاه) أى كتابة لصوم  
الا بالذكوة بمعنى ذنباية (قوله وهذه) الى قوله لكن في الحلى والمغنى (قوله ما قبلها) أى قول المتن  
شرطا ذابح وصائد الخ (قوله لكن لا بالتأويل الذى ذكرناه) أى في قوله حل منا كنه أى وأما ذلك  
التأويل فلا يستعمل بل هى داخلة فيما قبلها اه سم (قوله وبه الخ) أى بذلك التأويل (قوله أنه لا يرد

خلاف هذا مر (قوله و رديانه لانهم الخ) و رديان بان المراد بالذبح هنا مطلق القطع لا الذبح الشرعى  
والا لزم استدراك قوله في حلق أولية قدبر (قوله ويجوزى ووثى ونصارى العربى الخ) قال في الروض فان  
أكرم بجوى مسلما على الذبح أو أسلمه صايد فذبحه أو أشاركه أى في قتله بهم أو كب وهو في مركبة  
الذبح أو في رد الصيده على كلبه أى المسلم بان رده اليه بصرهم وفى مختصر الكفاية لائن النقيب اذا  
أكرم بجوى مسلما على الذبح حل وكذا اذا أكرم محرر حلالا على ذبح الصيد قاله في الروضة عن ابراهيم  
المروزي وقال الرافى لو أكرم مسلم مسلما على الذبح يمكن ان تقول ان اعتبرنا فاعله وعلقناه القصاص حلت  
الذبحون جعلناه كلاله فكذلك لان المكروه كذا فم قال بان الرقة وعلى هذا يظهر في مسئلة اكراه  
الغرسى ان لا حل وفيما لو أكرم المسلم بجوى مسلما على الذبح ان يحصل اه (قوله فلو قلنا) قد مسلم  
بجوى لم يحصل) أى كان يرمى مسلم السهم ثم ارتد ثم أسلم قبل إمامته وساقى فيها لورسل مسلم كباغز ادعوه  
باغزله بجوى أنه يحصل ويمكن الفرق (قوله لكن لا بالتأويل الخ) أى بذلك التأويل فلا يستعمل بل هى  
داخلة فيما قبلها (قوله لكن لا بالتأويل الذى ذكرناه) أى في قوله حل منا كنه (قوله في غير الشان)

نكاحها لان الرق لا تأثيره في نسخ نحو الذبح بخلاف النكاح لما يلزم عالم من غورق الواء وهذا مستثنى من مفهوم  
ماتنها لكن لا بالتأويل الذى ذكرناه به يعلم انه لا يرد (قوله النفس قوله في غير الشان ليس في نسخ الشرح)

أيضا أموات المؤمنين رضي الله عنهم وأنه لا يحتاج الجواب عن جعل نكاحهم قبله على الله تعالى وله وهو رأس المؤمنين وعمر مذوبة ملتقاة وقطعت لهم بأناه الجمل بقلب من تجرد كانه والآن أنعم من جعل ذبيحتهم ولو (٢١٥) كافر بانه ذبيحة وقضية التقيد باللفظان

غيرها على مطلقا يظهر  
انتم انتم تبعض نحو  
الجوس بمخاها خرج بالي  
في أمه الملقاة ففهم مطلقا  
وعمل بالقرينة في الحل في  
بعض هذه الصور مع ان  
الاصل قبل الذبح الحرم  
وهو لا يرتفع بانسكان لان  
لها اختلاف في حل الاموال  
واشقة العمل بانها الامل  
(ولو انك تجوس) أو نحو  
من حرم ذبيحتهم (مسلم)  
أو كذا ولو احتل في  
غيرها الملقاة وقطعت العلم  
المذكورين في ذبح أو  
اصطاد) قائل كان أسرا  
سكنا على مذبح شاء أو  
قتل صديقه أو كذب  
واحد (حرم) المذبح أو  
المصد تغلبا للحرم أما  
استداد لائق فيه فلا أثر  
للمسألة فيه (ولو أرسل  
كسبين أو سهمين) أو  
أخذهما سهما ولا نحو  
كباب على صيد (فان سبق  
آلة المسلم فقتل الصيد أو  
أنه ادعى حركته مذبح حل)  
كأن ذبح مسلم شاء فقد حله  
يجوز فان لم ينفذ ذلك  
فصانته آلة الجوس فانته  
البحر وضعه الجوس  
للمسلم يتجهت فاصلة  
آلة لانه أسلم عليه  
ميتة (ولو انعكس) بان  
سبق آلة الجوس فقتل أو  
انتهى لملك (أو جرحهما)

(الح) عبارة للمنفى واستثنى الاستثنى وان جاز التي على الله تعالى فأنه لا عمل منا كحتم وقيل  
ذبيحتهم واعتراضا للقبلي بانه كان على نكاحهم للمسلمين قبل ان ينكحهم على الله تعالى وسليم وبدان  
ينكحهم فالنكاح على غير ما لا علم به وهو رأس المؤمنين على الله تعالى وسليم قال ابن شهاب بنو علي بن  
الاستثناء من بقائه على جازته على الله تعالى وسليم بعد موته بحرم نكاحهم وقيل ذبيحتهم اهـ والاولى عدم  
استثناء ذلك لان حرمته على غيره على الله تعالى وسليم لا شئ فيه وانما هو تعظيمه على الله تعالى وسليم بخلاف  
الامة الحكما بانه لا مفر فاداه وقتلهم كغيرها (تنبيه) علم من كلامه في كذا الملة المسألة ينظر في الاولى  
وان كانت مخالفاً لاولئك كذا قاله أئمة الأصحاب والخش لا يثبت اهـ وعبارته النهاية وشمل كلامه الخاتص  
والاتفق والخش والآخر فصل ذبيحتهم اهـ (قوله أيضا) يعني كعدم دور والحرم وقبضه ناهل (قوله)  
عمل نكاحهم (الح) أي المسلمين وقوله واليه على هذا التقدير (قوله وتحرّم) أي قوله وقضية التقيد  
في النهاية (قوله وقطعت لهم بأناه) أو نحو اهـ عرش (قوله لا يعمل بقلب من عمل (الح) أي بخلاف  
ما اذا غلب أو سار نحو الجوس اهـ اهـ عرش (قوله من عمل كانه) مسلما أو كذا (قوله ان أحرمين  
عمل (الح) عبارة النهاية أخيراً فاق أو كذا (الح) قال عرش خرج به الصبي والمجنون ولو وقع نوع غير ذلك  
يقول بغيرهما ففهم ما أحرم بان يحرم ظاهره وان صدقهما ففهم اهـ (قوله وقضية التقيد (الح) ظاهر كلام  
النهاية عدم الفرق بين الملقاة وغيرها وان الملقاة على الشك في ذبيحتها أو من عمل كانه أو تفسيره اهـ فني  
غلب من عمل كانه فظاهر مطلقا ولا يخص مطلقا بمرجع (قوله ان لم تبعض (الح) ظاهره الشمول  
للمسلم واحد من ذبيحته بعد العمل الا ان جاز بان يغلب نحو الجوس فمرجع (قوله عملها) الاولى التذكير  
قوله وخروج باقي في أمه الملقاة أي المزمع بشكوق اهـ عرش (قوله مطلقا) أي غلب من عمل كانه  
أهـ لا (قوله في بعض هذه الصور) وهو قطع علم بانه بشرطها (قوله لها) أي القرينة (قوله من  
حرم (الح) كونه ومرد اهـ نهاية (قوله ولو احتل) أي المشاركة (قوله في غير الملقاة (الح) لعل هذا  
الاستثناء بالنظر لقوله لا يعمل (الح) اهـ سم (قوله المذكورين) الاولى الثانية (قوله قائل) أي مؤداني  
القتل ولو بغيلة (قوله كان أسرا) أي في قوة وزعم شارح في المنفى الاقوة أو أصابا على المتن وقوله ولو  
بان الى المتن وقوله واراد الى يعمل (قوله تغلبا للحرم) لانه متى اجتمع المبيع والحرم غلب الثاني اهـ نهاية  
أي في هذا الباب وغيره عرش (قول المتن ولو أرسل) أي مسلم ويجوز اهـ معنى (قول المتن فانسق  
آلة المسلم) أي يقينا أن ذلك من قوله لا أو جمل اهـ عرش (قول المتن فقتل) أي كلب المسلم أو همهم  
المعبر عنه بالآلة اهـ رشدي (قول المتن أو أنهم (الح) فان لم ينفذ بهما فهو داخل في قوله أو مرتب (الح) اهـ  
سم (قوله كالذبح (الح) أي ولا يقدح ما وجد من الجوس كذبح (الح) اهـ معنى (قوله فان لم ينفذ (الح) عبارة  
المنفى ولو أنتم مسلم بجر احتصدا وقد أزال امتناع ملكه فاذبحه مجوس وما بالجر حين حرم وعلى  
الجوس قيمته متخذا لافسه يجعله متاولا أو كرجوس مسلما على ذبح أو أسلمه صديقه أو شاركه  
في قتله بسهم أو كذب حركته مذبح أو شاركه رد الصدي على كلب المسلم بان رده اليه لم يحرم اهـ  
وقوله ولو أكرما في سم عن الرض مناه (قوله وضمنه الجوس (الح) أي بملكه المسلم بشرطه كما  
هو ظاهر اهـ سم أي بان أزال امتناعه (قوله لذلك) أي الى حركته مذبح (قوله ولو بان كان (الح)  
لا حاجة الى زيادة بان (قوله مضن) أي قاتلهم بها (قول المتن أو مرتب (الح) بان سبق آلة أحدهما  
لعل هذا الاستثناء بالنظر لقوله لا يعمل (الح) (قوله أو أنهم الى حركته مذبح) فان لم ينفذ بهما فهو داخل في  
قوله أو مرتب (الح) (قوله وضمنه الجوس (الح) أي حيث ملكه المسلم بشرطه كاهو ظاهر (قوله

وحصل الهلاك بهما ولو بان كان أحدهما مذفوقا لا نحو غير مذفون لكنه من على الذنفع على التمسك (أو جمل) أسبقهما القاتل أو لم  
يعلم أحدهما قتله (أو جرحا) مرتباً لم يذبح أحدهما (أي لم يقتله سوا) (حرم) تغلبا للحرم من وكذا سبق كلب مجوس

فأمسكه فقط فقتله بكلمة مسلم له (٣١٦) بأما كصاوة قدور اعطيه فلم يقتل كالبسلاوار اراذه عليه فقتله ومثل ما اصطاده

مسلم بكلمة جوسي فقتله  
(ويحصل ذبح صبي بمز)  
مسلم أو كتابي لصنعه  
وعبدته ووصم شارح  
كرهه ذكاه لقتلوه ومن  
المكثين انما يتبعان كان  
في عدم صحتهم خلاف  
بقتله وظاهر كلام  
المجموع الا انه لا خلاف  
فيه الاولي (وكذا غيرهم)  
بعلق الفرج (ويجنون  
وسكران) لا يغير لهما  
أصلا فيل ذبحهم (في  
الاطهر) لان لهم قصدا  
في الحلة بخلاف النائم ثم  
يكره وفمن قطع يده  
الذبح (وتكره كذا في)  
خوفان ذلك (ويحرم  
صيده) وقته الغير مقدور  
عليه (يرى) فهو صيده  
(ويقتل) كذا في  
على نحو الصيد بصير (في  
الاصح) لعدم صحتهم  
لانه لا يرى الصيد فصار  
كاستعمال نحو الجوارح  
بنفسه اما ما قبله عليه  
أحد فلا يعمل قطعا في البحر  
ان البصير اذا أس به في  
نحو ظلمة فرماه حل اجابا  
وكان وجهان هنا بصير  
ياقوتة فلا يصير فليس  
عينا بخلاف الاعمي وان  
أشبه وظاهر المتن حل صيد  
من ذكر قبل الاعمي يرى  
أوجاب حقه وهو ما صحت  
المجموع قال المميز في  
صطادته قطعا ونزع فيه  
الاذنعي وأطال (ويعمل  
مئة السهل) ولله ابد له كما في البحر على ما في الاطعمة

وان طفلا نعلي الله عليه وسلم أكل من العنبر باند بنتوه الحوت الذي طفاو واسلم (والجراد) العنبر الصبيح لجل نلميتان الحوت والجراد  
 واغلا ووقف على ابن عز لا نزلان هذه الصفتين الصلي في حكم المرفوع ولا يجب تنقيتها في جوف الجراد وصغار السمك لعسر دوس  
 ذبح سمك كبير يطول بقاؤه ونظره أن المراد بجمعته كالمرداء لتعلمهم بالاراحة ثم إن كان في توقف حله على خصوص ذبحه خلاف  
 انصحين خصوصه وحين ذلك الخلاف ويكره ذبح غيره وكان وجه الكراهية (٢١٧) من إيهام توقف حله على ذبحه وحشد  
 فالمراد به خلافاً للقول

ولو تقيت سمكة وتقطعت  
 بجوف أخرى حوت وفوزع  
 في اعتبار التقطع وبجوابان  
 العلة انما اصارت كالروث  
 ولا تكون مثله الا ان  
 تقطعت من الجراد العنبر  
 فهو بمنزلة اثنين القسم أو  
 الطعام وهو لا يحرمه (ولو  
 صادهما) أودع السمك  
 (بحوي) حل ميتهما فلم  
 يؤثروهما فاقوله أهم قضية  
 كالم الر وضه تحريم جراد  
 قتله الحرم على غيره ولكن  
 قال الباقي المتعدده لا  
 يحرم على غيره اه وقد  
 تناقض الجمع على كسر  
 الحرم لبض صيد لكنه في  
 الحل جعله الصواب وفي  
 الحرمة جعله الاثرو به  
 يعلم ان المتعد الاول  
 وحشد فليكن المتعددها  
 أيضا يصح ان كالا لا  
 يتوقف حله على ما فيه  
 الحرم فيس (وكذا) يحل  
 (الدود المتوفى الطعام)  
 وان ألقى وكان قوله منسه  
 بعد الفائه كونه ظاهرة  
 خلافاً لما ذكره لان القاءه  
 وقوله منسه حشد لا وجه  
 لكن به يبيح تحريمه ولا  
 نجاسة فلا نية ان الله اكلم

وأدعى عس (قوله وان طفا) عبارة الغني سواء كان طافاً أم واسبباً خلافاً لغيره في الطافي اه  
 (قوله الذي طفا) أي فوق الماء وعلا عليه (قوله واعلاه) أي الحية المذكور (قوله وصغار السمك)  
 أخرى الكبار اه سم (قوله وسين) الزهرة وكان وجه الكراهة في التبايع الغني الاولوه يظهر الى  
 ويكره (قوله وسين ذبح سمك الخ) والاولى أن يكون الذبح من ذبها واهل ذلك فصار على صورة السمك  
 المعروف أما ما هو على صورة حمار أو آدمي فغني عن أن يكون الذبح في حلقه ما وابته كالخروف انما العربية اه  
 عس (قوله انما الخ) أي في تحصيل السنون (قوله وكان وجه الكراهة) عبارة الغني والاشي لانه  
 عنفت وتب بلا فائدة اه (قوله ما) أي الكراهة (قوله وفوزع الخ) واقضه الغني فقال دوس حل  
 ميتا السمك ما لو وجدت سمكة ميتة في جوف أخرى فصل كلومات حشفاً انها الا أن تكون متغيرة  
 وان لم تقطع فكافة الاخرى لانهما صارت كالروث والقي اه (تول المتن ولو صاهما الخ) ناية اه عس  
 (قوله على غيره) أي غير الحرم القاتل (قوله لكان قال الباقي الخ) واقضه الغني فقالوا ما تبطل الحرم  
 الجراد في حرمه وأما غيره فمقتولان أصهما لانه لا يحرم معطيه وحرمه في الجموع اه (قوله في كسر  
 الحرم الخ) أي في حله لغير الحرم (قوله لكن في الحل) أي حل الكسور على غير كسره الحرم (قوله به  
 يعلم الخ) أي بما ذكر من الجملين (قوله الاول) أي الحل (قوله فليكن) أي الاول المتعددها أي في  
 حراد قتله الحرم (قوله ان كان) أي من الجراد الأبيض (قوله وان ألقى الخ) أي الطعام (قوله وحشد  
 الاول بعد (قوله نين) بوزن كرم (تول المتن تكل) أي وجب اه معنى (تول المتن وفا كمة) وأحق  
 بعض المتأخرين القسم الدود بالذابة اه معنى (قوله ومثله الخ) أي الحل ويحتمل الدود عبارة الغني  
 والذابة ويقاس بالدود المتوفى من الطعام والثر والبقلا ما ليس من السوا انما إذا غفلوا ما ليس من السوا فمما اه (قوله  
 لان الغالب الخ) فطابق الا كل معاملة يكفي لصدمته ما كسبه بعد ان زاد عنه اه سم (قوله فثبت الخ) الخ  
 أثره الغني عبارة متوقفة على التعليق انه اذا سهل تحريمه كالنفاق يحرم أكلمه قال ابن تيمية وهو ظاهر  
 أي اذا كان لا متوقفة اه (قوله كسبه الخ) واقضه الغني وخلافاً لما ياه عبارة دوس لما ذكره حيث  
 لم ينقله من موضع الى آخر ولم يغيره ولا احرم قال رشدي قوله ولم يغيره أما اذا فغيره فانه يحرم ما فيه الدود  
 لفحاشته حيث كسبه الطهارة ولكن هذا انما يكون في المباح كغيره فليراجع اه (قوله بان  
 الضرورته هنا أكد) لان وقوعه لا ينافي ما عليه من كون المباح عن كثرته بخلافه (قوله لا ثم)  
 يتأمل اه سم (قوله قال الباقي ولو قتله الخ) اعلمه النهاية كالمرداء الغني عبارة وشيخ قوله به  
 أكلمه في واقعه من انصافه واستدراجه وكذا لو حاش من موضع الى آخر كانه الباقي أو انتهى بسمه ثم  
 عابدها مكان موته عنه كالجسم بعض المتأخرين اه (قوله أو أعاده) لعل أو نه التوزيع في التعبير وانما  
 المحزون وغيره المعين والاعى أي لا يحل (قوله وصغار السمك) أخرى الكبار (قوله وكان وجه الكراهة  
 ما فيها الخ) علة في شرح الروض بانها تب بلا فائدة (قوله وفوزع الخ) اعتبار التقطع الذي اعتبر في الروضة  
 ولم يقتصر في الروض (قوله وأوردك لان الغالبية غير المنفردة به كل معه) فطابق الا كل معاملة يكفي  
 لصدمته ما كسبه بعد ان زاد عنه (قوله كسبه اه اذا كثر وغيره) كسبه به (قوله لا ثم) يتأمل  
 (قوله قال الباقي ولو قتله أو أعاده الخ) كسبه به مر

نن وقد مر جواب كل (تكل وفا كمة) زنه نحو التمر والحب اذا أكل معه ولو جاعني اذا لم يفر دواً وذلك لان الغالبية غير  
 المنفردة به يؤكل معه (قال الاصم) لعسر تقيته عنه أي ممن شأنه ذلك فثبت انه اذا سهل ضله كدود نحو النفاق وسوس نحو القول حرم فيه  
 نظر كسبه اه اذا كثر وغيره حرم كسبه لا نفس له اما كسبه وبسرق بان الضرورته هنا أكد من محذورنا كل الحي والنبات هنا قال  
 الباقي ولو قتله أو أعاده من موضع من الطعام لا آخر

حرفي الاصم ويبنى جملته على ما اذا قلنا عنه ثم عاينوا من فاعله لا تنفس له سائر ان ما نشؤ منه اذا انفصل وعاد لا يغني لان العلة هنا  
غيرها ثم اما المنفرد عنه فحرموان كل معهما فاستبان ما والافلاستقلاره ولو وقع في فعل غل وطلع جزا كما اوفى لحم فلا سهولة تنقته  
كذا فيهم به غير واحد وفيه نظر ظاهر اذ العلة ان كانتا اجتماعا لم ينضج الفرق مع علة ما ياتي في نحو الدابة او غيره فغايته ان لا يمتد لهما  
ماثل وهي لا يجلل الاكل مع ما ماتت فيموت (٣١٨) لم تنجسهم ثم افعى بعضهم بانهم تعدت تخليصه ولو ينقض منضرا واحدا كانه مع اوفى

لم نحو ذبابة او قطه فسلم  
آدي وظهرت واستهلك  
فيلم يحرم كباياتي ولا  
يقطع الشخص بعض  
سمكة او جراد سمكة آي  
يكوله ذلك كافي الروضة  
وبحث الاذرى وغيره  
حرمته لما فيه من التعذيب  
ويكره ايشانها وشبهها  
حية وقول اني ساء يحرم  
بناء في الروضة على حرة  
ابتلاعها حية والاصم انه  
مباح واستشكل بانه لا  
يلغزم من - في الابتلاع - حل  
الغلي لما فيه من التعذيب  
بالتاوقضية جواز قتل ذي  
الجراد حصل حرمته مطلقا  
لكن قال القاضي يدفع  
حين يجوزع بالاصم  
فالاصم فان لم يندفع الا  
بالجراد لم يزل هو القتل  
اه واژه بعضهم يوافق  
ذلك على جواز بل كراهة  
اي بخلاف حرمته بالحيبة  
فانه مكر وهو جيب منهم  
الحل بان حقه كذلك فيه  
ولا ينافيه تعليل الروضة  
حل ذلك في السهل بانه في  
البر كالذئب لان الجراد  
مع كونه بريما كولا يجوز  
قتله بلا دفع بخلاف سائر

انقصر النهاية على نطقه والمضى على نجاه (قوله حرم) أي كلفه معلوم من قوله الا في المثالين (قوله)  
وينبئ جملته (الحل) مراد ان هذا هو محل التردد والتصحيح بخلاف النقل الذي كورفان الحرمته - ينشأ  
ظاهرة (قوله ثم عاد) أي بنفسه (قوله اذا انفصل) أي ولو بشل آدي (قوله لان العلة هنا غيرها ثم)  
فيه تامل (قوله ولو وقع) أي قوله اوله في النهاية والى قوله كذا في المضى (قوله جزا كانه) أي الغل  
(قوله غير واحد) وسهم المضى كما اثرنا اليه (قوله وفيه نظر ظاهر اذ العلة الخ) قد يقال لا يور ودلهذا بعد  
قوله لسهولة تنقيته ثم (قوله لم ينضج الفرق) أي بين الصل والقيم فيجوز اكله ايضا (قوله لمع علة)  
أي عدم الفرق (قوله او غيره) عطف على الاستهلاك (قوله انه الخ) أي الغل (قوله مع ما تنجس به الخ)  
أي صلا كان اولها او غيره ما (قوله حل كانه) أي القتل مع أي السهل (قوله اوفى حل) أي قوله كما  
يأتي في النهاية والى قوله وقول أي ساء في المضى الا قوله كباياتي وقوله وعصا الذئب يكره (قوله اوفى حل الخ)  
صطف على في فعل غل الخ (قوله في ذبابة) عبارة للمضى غلة واسدة او ذبابة ومثل الواسدة التي القليل  
من ذلك فيما يظهر اه (قوله كباياتي) أي في الطعمة (قوله ويكره ايضا قلنا الخ) فيما التسوية بين  
السهل والجراد في حل فلم يوشع فيلوه نظر والمصالح في السهل فانه حاصل ما اعتد به في الروضة وتدون  
الجراد كما يؤخذ من تعليل الروضة والحل في السهل بان حياته في البر حية لا يذبح وما في شرح الروض عما  
هو كالصريح في نقل الحل في الجراد عن الروضة تنقيته نظر فانه ليس في الروضة كما يعلم من اجتمعا اه سم وقوله  
دون الجراد اعتد به النهاية كباياتي وسبق في الطعمة من عش عن العليين ما وافقه (قوله على حرة  
ابتلاعها) أي السمكة والجراد (قوله ما فيه) أي القتل (قوله وتضيق جواز القتل الخ) أي مع الكراهة  
يكره وبأن (قوله مطلقا) أي أمكن دفعه بغيره أم لا (قوله يدفع) أي قوله اه في النهاية (قوله بالاصم  
فالاصم) أي كالمائل نها بتضيقه انه يحرم قتله اذا اندفع بغيره والظاهر انه غير مراد شدي (قوله  
واژه) أي قول القاضي (قوله ذلك) أي ما يقتضيه كلام الروضتين حل حرمته مطلقا (قوله على جواز  
الخ) متعلق باول (قوله الحل) أي حل حرم الجراد مطلقا (قوله ولا ينافيه) أي التوجيه بالذئب  
(قوله حل ذلك) أي القتل والتي (قوله لان الجراد الخ) على عدم المناقاة (قوله لانه كقتله الخ) وقوله  
والنهي عن التعذيب محل تامل (قوله افعالها الخ) قد عني بان المطلق ظاهر أو نص في العموم كما مر (قوله  
بعضها) أي السمكة والجراد (قوله المتن) أو بلغ سمكة حل الخ) هذا تصريح بحل بلغ السمكة الكبيرة  
الاجتمع ما في جوفها وكان وجهه لانه لا سهل تنقيته مع الحيبة اه سم (قوله او سواة) أي قول المتن واذا  
رى في المضى (قوله المتن حل في الاصم) وعليه يكره ذلك اه معنى أي اكل البعض المقطوع والبيع (قوله  
(قوله ويكره) ايضا قلنا وشبهها حيا (الخ) فيما تنسوا به بين السهل والجراد في حل قلبه وشبهه حيا وفيه نظر والمخ  
الحل في السهل فانه حاصل ما اعتد به في الروضة وتدون الجراد كما يؤخذ من تعليل الروضة والحل في السهل بان  
حياته في البر حية لا يذبح وما في شرح الروض عما هو كالصريح في نقل الحل في الجراد عن الروضة تنقيته نظر  
فانه ليس في الروضة كما يعلم من اجتمعا (قوله اذ بلغ سمكة حل في الاصم) هذا تصريح بحل بلغ الحيبة  
الكبيرة مع ما في جوفها وكان وجهه لانه لا سهل تنقيته مع الحيبة

حيوان العرا لا يكره لغير قتله اه كفته بلا ذبح يجامع ان في ذلك تعدد بينا والتهى عن التعذيب والتاواناها هو فيالم  
يؤذن في قتله لا كما بلا ذبح (ان فعل) أي فعله بضمها حل كالملا ما بين من يحكمه واما حرم المنفصل من الصلاد جملته لا يجلل  
بجزءه وقطع النضج ليس كذلك بخلاف السهل فانه يحل وان شئت حذف أنفسه (أو بلغ) بكسر الهمزة مع ضمغ (أو ذبابة) أو ذبابة  
(حل) بلها (في الاصم) لانه ليس فيه أكثر من قتله وهو آثارها المنسية الكبيرة فيجوز بلها بسهولة تنقيته في جوفها من الخجاسة بخلاف  
الصغير وهذا يلزم ضبط الصغير والكبير ولو زالت الحيبة بقطع البعض أو بلها التمدل وحل قطعها (واذ اوى)

بمعبر لأخيه (صداقتهم وحشاو بعبر أذا وشاة فتسهم) أو غير من كل محدثين ح ولو غير حذب (أو أول عليه صلح فاصاب شيئا من  
بذنه ويات في الحال) بان لا يبق فيه حيا يستقر قولنا ان شرط ذبحه ان قد علمه سذكرا نه بكني ح وجب في الزوق وان لم يذقت (حل)  
اجاعا في المستوحش وتغيرا الضعيف فيرى البصر الناديا سهم وقس عناه غير دور واما ما أصبت في صلح فاذا كرام الله عليه وكل  
ولا طلاق خبر أن تطبق في الكتاب يعلم بغير بل محل ومحل الاعتبار بعدم القدرة عليه (٢١٩) حال الاصابة فلا يرى ناديا فاصور مقدورا

عليه قبلها لم يحل الا ان  
أصاب مذبحة أو مقدورا  
عليه قصار ناديا عندها حل  
وان لم يصب مذبحة ولا  
بشكل اعتبارها باعتبار  
حل المناكحة من أول الفعل  
الى آخره يحل لامساكن  
الفرق بان القدرة متقدمة  
لاختلافها باختلاف  
الأشخاص والأوقات فاعتبرت  
بالحل الحقيقي وهو الاصابة  
ولا كذلك حل المناكحة  
فاعتبر وجوده عند السبب  
الحقيقي ومقدمته اما صيد  
ثاني فكقدور وعلاسه  
لا يحصل الا بنيه ويبحث  
الأخرى المتواطىء على المالك  
أخبره بقصد حفظه عليه  
لاعتد بالان هذا وصحة ترد  
بان يفسد من حيث هو لا  
بقيد المالك لصحة فلو  
قبل التعدي على ان ظاهر  
الحديث وكلام اصحاب  
انه لا فرق (ولو ردى بعير  
وتعوه في) نحو (شروط)  
يمكن قطع حلقه وموميته  
فصككنا في حله بالرى  
كذا ثبت فعمل على ذلك  
وكذا ارسل الكلب قلت  
الاصح لا يحل القردى  
بارسال الكلب الجراح  
عليه (وصححه الرواني)

بصير (الح) أي امارته يحرم صيدا لا يحل (قوله متوحشا) وهو الذي ينفر من الناس ولا يسكن اليهم اه  
عش (قوله المئذ) أي حرب اه نهاية عبارة فالتقى أي ذهب على وجهه شاردا اه (قوله المتوحشة) أي  
من سباع أو طيور اه معنى (قوله المئذ شام من ذنبه) أي لحقا وأولية وأضر ذلك معنى ونهاية (قوله ان قدر  
عليه) أي خرج ما ذالم بقدر وسعه لحكمه بما ياتي اه سم أي آتفا (قوله يحاقه) أي بالبعير وقوله غيره  
أي كالشاة والبقر (قوله بل يحل الح) بفتح الراءين (قوله للاعتبار) أي قوله وبحث في النهاية والتلفظ  
الاقوة ولا يشك في الماصيد (قوله للاعتبار) أي في نحو التوحش (قوله فلا يرى ناديا) (فرع) حال  
عليه وان ما كونه رافا فاصاب مذبحة بحيث تقطع كل حلقه موميته يحل وان أصاب غير المذبحة فان  
كان يجهي الناد يصح صاره غير مقدور وطبل ما ياتى على محل كان ولا فلا وقد على اصابته في المذب  
لكن بحيث يقع بعض الحلقوم والمزى فقط فعل تصب في الحل اصابة المذبحة ولا لان قطع البعض من  
الحلقوم والمزى ليس ذبحا غيرا فلا فرق بين اصابته واصابة غيره فنه نظر ويقه الثاني وقفا لمر اه سم  
عبارة عش (فرع) وقع السؤال في البرص على مال عليه حيوان ما كوله فغيره به بيف قطع راسه  
هل يحل أولاده نظر والظاهر الأول لان قطع المذبح لا يشرط وانما الشرط قصد الفعل وقد وجد بل وبنى  
ان مثل قطع الرأس بالواصاب غير مذبحة كيدم مثلا فخره موات ولم يتمكن من ذبحه لا غير مقدور عليه اه  
(قوله ومقدمته) أي كسال نحو السهم (قوله اما صيد ثانی) أي بان صلول ينفر من الناس اه عش  
(قوله ويبحث الاذرى) اشرط الح) أي في حل الناد بالرى (قوله أو غيره) هل يشرط ان ذن المالكه وقد  
يقال لا كاذب حيوانا غيرا ذن ماله فانه يحصل كاهو ظاهر اه سم ولا يخفى انه لا تناسب كذا نصنا  
قوله الشارح لا اعتبارا في انما موقعه الدلائل في فانه موافق ومؤيد (قوله انه لا فرق) أي بين التعدي  
وعلمه (قوله المتولد) أي سقط اه معنى (قوله الحديث فيه) أي الحل بالرى وبذلك الحديث  
ما صيد كره في شرحه ويكتفي في النذاح بالناس ذكرا ههنا كافي النهاية ثم الاحالة عليه ههنا (قوله على  
ذلك) أي المذ كوز من القردى والنذاح (قوله المئذ بارسال الكلب) أي ونحوه اه نهاية (قوله صاحب  
البرص) عبارة فالتقى وهو بغيره من يستل وبان من بلاد طبرستان عبيد الواحد أولها من شافي زمانه  
صاحب البرص وغيره القائل واستقر كتب الشافي أمليتها من حفظ اه (قوله انه) أي الشافي لم  
يصعبه أي الحلبة (قوله وفارق السهم باله الح) عبارة والفرق انما الحيد يستباح به الذبح مع القدرة  
بخلاف فعل الجارحة اه (قوله يعني أمكن الح) عبارة للتخس (تنبه) كلامه يفهم انه متى أمكن وتغير  
ذلك كان غير مقدور عليه وليس مراد بل لا بد من تحقق البصر من صفى الحال اه (قوله أي الصيد) أي قوله  
لحديث في النهاية (قوله يجهل ثم فون) عبارة للتخس يجهل فون بخط من العون ويحجز قرانه بجمعة  
وثلاثة من الفوف اه (قوله المئذ ينسقه) أي مثلا اه معنى (قوله المئذ قدور) أي حكمه كحيوان  
مقدور اه معنى (قوله اما اذا تعذر حلقه) أي بحسب العرف كان لا بد من ذلك الوقت ولو شدة  
الدور واما اذا ترك رجلا متفرقا على آخره فذكر في غير الوقت الذي ندفعه فلا يكف الصبر الى صبر وونه  
(قوله ان قدر عليه) أي خرج ما ذالم بقدر وسعه لحكمه بما ياتي (قوله أو غيره) هل يشرط ان ذن المالكه وقد  
يقال لا كاذب حيوانا غيرا ذن ماله فانه يحصل كاهو ظاهر (قوله بان حله) من حيث هو (الح) يتأمل فيه

صاحب البرص عبيد الواحد أو الهامس نقر الاسلام (والشافي) صاحب الحلبة محمد بن أحمد نقر الاسلام تليد السهم أي اصبحت والنزاع في انه لم  
يصعبه لا يلتفت اليه (واؤه اعلم) وفارق السهم باله تبلغ به الذك كاتم القدرة بخلاف نحو الكلب (ومنى تبس) يعني أمكن ولو بعسر (لو توه)  
أي الصند أو الناد (بعدوا أو استأنه) جملة ثم فون أو بجمعة ثم ثلثة (عن يستل) فقدور عليه (فلا يحل الا بنيه) مذبحة اما اذا تعذر حلقه  
حالا فعمل بالرى كان كاهو (ويكتفي في الصيد التوحش) والناو القردى

جرح بعضى الى الزحف) كمن كان (٢٢٠) الحديث الصحيح لو لم يمتنى في تحذير الجرح أى التردية أو التوحش فجاءه أبو داود والنادي

معنى للتوحش (وقيل يشترط) جرح (مذق) أى قاتل حالاً ثم إرسال الجرح حياً لا يشترط أنه قد قتل من قبل أو لم يدرى بغير فوق بغير قتل من الجرح الا على الاصل من جرحه من جهل ذلك كالموتى من صيد الى آخر (واذا أرسل سهماً أو كلاً أو طائراً على صيد) أو نحو نادى عمار (فأصابه ومات فان لم يدرك فيه حياة مستقرة) قبل موته (أو أدركه) قبل موته (وتعذر فيه بلا تقصير) من يدرك من السكين) أو اشتغل بطلب المذبح أو توجهه للقبلة أو وقع منكسراً فاحتاج لطلبه المقدر على الذبح (فمات قبل إمكان) إتيانه (أو امتنع) منه بقوله أو حالاً بينه وبينه حائل كسبع (ومات قبل القسوة عليه حل) لم يدره وكذا لو لم يمتنى على غيره من ذبحه أولاً أو لا والله عز وجل السبب الظاهر ويستحب فيها إذا لم يدرك فيه حياة مستقرة أن يرعى السكين على مذبحه ويغير بأمارات كحركة شديدة بعد القطع أو لا. أ. ر. ح. أو تغير النعم وذيقته أو صوتاً لخلق أو بقاء الدم عدا قولهم وطبيعته وتكفى الأولى وحدها وبها يعلم على الظن بقاؤه من الثلاث

كذلك ومنه ما لو أراد جرح دابة فقتل منه ولم يمكن تسدده عليها بالنسبة ولا يمتنى اه عش (قولنا أنت جرح) بفتح الجيم مصدر جرحوا ما بالضم فهو اسم عصار على الحياى أى لا تزال الحياى من فعل الجرح اه عش (قولنا أنت طعن) أى غاباه اه معنى (قوله كفى كان) أى سواء أذنت الجرح أم لا اه معنى (قوله الحديث الصحيح لو لم يمتنى) أى جواب يا رسول الله أى ما يكون الذكراً كالقائى الحياى والنية اه نهاية (قوله أى التردية الخ) تفسير لضرب تحذيراً عما لا ينبغي أن يفعله أبو داود هذا الصريح الا فى التردية والتوحش اه (قول المتن وقيل يشترط) أى فى الرى بسهم اه معنى (قوله أى قاتل) أى التردية ويفرق فى النفس الاقوله أو نحو نادى عمار وقوله وثيقته الى وتكفى وقوله وما ينقلب الى فان شك (قوله ولو تردى) الى قول المتن ومات فى النهاية (قوله خلا) وان مات الاصل ينقلب الى الأصل ولو دخلت الطعنة الى السكين هل مات من أم أو بالثقل لم يعمل كما هو تفسيره فى فتاوى البغوى اه معنى (قوله وان جهل ذلك) أى وجود الاصل (قول المتن وإذا أرسل) أى الصائد كيداً أو طائراً أى معلماً اه معنى (قوله أو نحو نادى) انظر الى الرادى نحو الناصبارة للنهاية أو يصير أو نحو تعذر ولو قتل بالاستعانة اه وهى ظاهرة (قول المتن غايه) شامل لما إذا كانت الاصابة بجرح مرقى وقضى بذلك فمات لم يدرك الخ أنه لو مات بالزحف مع عكس من ذبحه لم يفعل لم يعمل اه سم وان عانى النهاية يصير بذلك (قول المتن فان لم يدرك فيه) أى الصائد الى الصيد اه معنى (قوله منه) أى الصائد (قول المتن بان سل السكين) أى كان سل الخ أو ضاى الزمان أو مشى على هيئة يؤلفه عدوا اه معنى (قوله يطلب المذبح الخ) أو يتناول السكين اه معنى (قول المتن حل) أى فى الجميع كاللومات ولم يدرك حياته اه معنى (قوله وكذا لو نزل الخ) عبارة للمغنى ولو شك بعدم موت الصيد هل قصر فى ذبحه أم لا حل الاظهر لان الاصل عدم التقصير اه (قوله هل يمكن) أى هل كان ممكناً (قوله أى إحالة الخ) أى حل إحالة الخ (قوله هل على السبب الظاهر) وهو أنه الصمد من نحو السهم ونحو الكلب (قوله ويستحب) الى قوله ويفرق فى النهاية الاقوله وثيقته الى وتكفى وقوله وما ينقلب الى فان شك (قوله فيما إذا لم يدرك فيه حياة مستقرة) عبارة للمغنى إذا وجد فيه حياة غير مستقرة اه (قوله ان غير السكين) كذا فى النهاية وعبارة للمغنى ان يطرحه فى سعة من غير السكين على مذبحة له يرمي به اه وهى معنونة عبارة لوضحة فان لم يعمل وتركه حتى مات فهو حال اه فتعين ان الكلام فيها فيه حياة كنهها فهو مستقر بخلاف ما لم يبق فيه حياة بالكسفة فلا معنى لاسرور السكين عليه وان أوهمه عبارة للشارح اه سدد عمره وقوله عبارة لوضحة الخ الخ النهاية ته وقوله فتعين ان الكلام فيما الخ يصير به ما قدمنا من عبارة للمغنى (قوله وتعرف الخ) عبارة للمغنى ولها حياة المستقرة قرأت وأمارات تقبل على الظن بقاؤه حياة فذلك بالمشاهدة من أمارات الحركة الشديدة الخ وعبارة بالنهاية للحياة المستقرة ما وجد منها الحركة الاختيارية بقرائن وأمارات تقبل الخ وأما الحياة المستقرة وهى الباقى على جرح وجهه أو نحو ما ذكرنا من كذا يفرح فىسمى الى لا يبقى معها سم ولا انبصار ولا حركات اختيارية (قوله بعد القطع) أى قطع الحلقوم والرى من أمة ومعنى (قوله أو الجرح) استقبله المغنى والنهاية يقتضيه (قوله أو تغير النعم الخ) أى بعد قطع الحلقوم والرى من أمة ومعنى (قوله وثيقته) الواو ذم معنى أو كغيرها من الرضى فى موضع اه عش وقضى يقول الشارح الا فىمن الثلاث أنه معناه (قوله وتكفى الأولى) أى الحركة الشديدة وحدها وما ينقلب الخ وحل ذلك كإتيان تيسيل قول المتن إذا لم يتقدم ما يحال عليه الهلاك (قوله فان شك الخ) أى فى حصول الحياة المستقرة لم يترجح وكذا الدخال الخ من حرم نهايت معنى (قوله ولا يشترط عدو) أى سر عشرين الرأى والمرسل بكسر السين عش وسر ورشدى

(قوله فأصابه) شامل لما إذا كانت الاصابة بجرح مرقى وقضى بذلك فمات لم يدرك الخ أنه لو مات بالزحف مع عكس من ذبحه لم يفعل لم يعمل اه معنى (قوله ولا يشترط عدو) من الصائد

الاخر فان شك فحكمه هو لا يشترط عدو بعد اصابة سهم أو كلب أو رقى بينه وبين وجوب عدو توقف عليه ادراك الجمعية على خلاف فيه بأنه لم يحصل ما يقوم مقام عدوه وهنا حصل منه ذلك وهو الواسلة الكلب أو السهم اليه فلي تكلف غيره



وأيضاً فهذا يكفر حتى في الوقت الواحد فلا يكف العذوق كل مرة بل شق مشقة شديدة لا تحتمل بخلافه ثم قيل قوله فأصابه وما نال استقيم جعله  
مردا للتقسيم الذي من جعله ما إذا ذكر كونه حاصلة متقرة اه وهو غير مدققة حلف صان بالواو المحصرة بأنه وجدنا صابته يومئذ هذا  
صادق بما إذا فعله محال فيه متقرة أولا (وإن مات نقصيره بأن لا يكون معه سكن) (٢٢١) وهي تذكر وهو الغالب وتؤنث سميت بذلك  
لأنها تسكن حوازة الحلية

(قوله) وأيضا فهذا أي الاصطلاح (قوله) بخلافه في أي العذوق كان ادراك المجتوع كان الاول اسقاط ثم راجع  
الضمير إلى الادراك (قوله) نيل الخ واقفة المعنى (قوله) الذي من جعله ما الخ عبارة عن الغنى فان منها ادراكه  
بالحلية المستقرة والميت بالحياة وعلاوة الخ والشرح والروضة فاقاباه ثم أن ادراك الصبيح ما الخ اه  
(قوله) وهو أي الاعتراض بالمدح كقول (قوله) فانه أي المصنف (قوله) أولا فيه تأمل والاولي أن يقول بما  
تخللت الحياة المستقرة فيهنما وما لا (قول المتن) نقصيره أي الصائدين أي كأن اه معنى (قوله) تدكر  
إلى قوله وهو معنى في النهاية الاقوله بأنه إلى بان قصصها (قوله) وتؤنث وقد استعملهما المصنف هنا حيث  
قال معهما سكن ثم قال غضبت واستعمل التذكير فقط في قوله بدلوله كأن يمدح سكن فسقط اه معنى وفيه نظر  
(قوله) ومدية به صلب على ذلك قول المتن أوصفت بهضم المحمة أوله أي أخذها منه غلب أوله تمسكن  
محدودة وأوجع نظرها اه معنى (قوله) بفتح إلى قوله ولوا مرض الخ زاد المعنى بعده ما أنه نزلوا لافخذ  
للسكن بخدامة متاداشت لعارض حل كأيهم التعبير بالنقصير بمعنى ذلك الزكشي اه (قول المتن  
في الغمد) يعني مجعته مسكورة معنى وعلى (قوله) ولوا عارض كرامة اه عش (قوله) لكن بحث البلقيني  
الخ عبارة عن النهاية ندم بالحق البلقيني الحل فبما لغيت به الرأى أو كان الغمد متاد عارض حتى عفا لعارض  
اه وصنعها بشهر بليل السهو ووجه اه سدهم وقال عش قوله أو كان الغمد متاد الخ معتد  
اه (قوله) به أي النسب لعارض بعد الإصابة عارة المعنى نعم لو افخذ للسكن بخدامة متاداشت لعارض  
حل كأيهم التعبير بالنقصير بمعنى ذلك الزكشي اه (قوله) لتقصيره لأن من حق من يعاقب الصيد  
أن يستصحب إلا في غمد موافق وقوله ما من عسر قتها نقصير معنى ونهاية (قوله) وقد يفرق الخ هذا  
لا يأتي على ما فعله البلقيني من أن قصصها بعد الرأى لا يمنع الحل فانه بالتسوية بينا الغصب والحلولة نعم ان  
كانت الحلية قبل الرأى أوجب إلى الفرق اه عش (قوله) بان غصبا عا ئداليه أي وصفه بكونها غصبت  
منه فبما نقصير اه عش (قوله) والا الخ أي وإن لم يرد ما فرقته (قول المتن) ولوا به أي الصدر  
فتنه أي طعنه تصغير أهمل معنى (قوله) يعني إلى قول المتن قد كان في المعنى الاقوله كأيهم فبما يفسد إلى المتن  
(قول المتن) حل) لكن ان كانت التي مع الرأس في سورة لتفاوت أهل حل بالخلاف فان ذلك يجري مجرى  
الذكا وان كان المكس حلا وأيضا بخلافه لا يفسد فهو واحد إلى الروايتين عن أحد اه معنى (قول المتن) ولو  
أبان منه أي أزال من الصدد اه نهاية (قوله) أي فاقبله حالا عبارة عن النهاية بتقريبه وإن في الحال حل  
العضو أمانا إذا لم يمت في الحال وأمكنه كانه تركه حتى مات فلا يحل اه (قوله) لماسر أي أنفاني  
قوله ويكتفي في الصيد المتروك والنداء الخ (قوله) أن يحلذ كانه أي نحو الصيد (قوله) بالذبح أي إلى الصورة  
الاولى أو التذفيف أي التام مقام الذكك الصورة الثالثة اه معنى (قوله) أما إذا أزمته أي بالجرح  
الاول في الصورة الثانية وقوله فبما نزع أي لا يجري الجرح الثاني لانه مقدور عليه معنى ونهاية (قول  
المتن) حل الجسيم أي العضو واليد اه معنى (قول المتن) وقيل يحرم العضو وأما باقي البدن فيحل جزا  
اه معنى (قوله) وهو الاصح إلى قوله قال بعضهم في النهاية (قوله) وهو الاصح الخ وهو المعتقد اه نهاية  
(قوله) وغيرها أي الشرطين والمجموع نهاية معنى (قوله) لانه أي من حي فاقبسا لوضع اليد شاة ثم  
ذبحها لصلح الالة نهاية بمعنى (قول المتن) قد طر عليه أي وقبضها مستقرة فوقها ابتدأ ذبحها اه معنى  
(قول المتن) قطع كل الحلقه (الخ) لو خلق له رأسا وعقنان في كل عنق حلقوم ومريء فينبي أن يقال ان  
(قوله) يقطع كل الحلقوم الخ) لو خلق له رأسا وعقنان في كل عنق حلقوم ومريء فينبي أن يقال ان

(٤١ - (شرواف وان فاسم) - تاسع) (وحل الباقي) لوجوده كانه بالذبح أو التذفيف اما  
إذا أزمته فبما نزع (فان لم يتمكن من ذبحه وان بالجرح) الاكل (حل الجسيم) لان الجرح السابق كذبح الحلقه (وقيل يحرم العضو) وهو  
الاصح كما في الروضة وغيره لانه أي من حي (وذكر كذا كل حيوان) يرى وحشيا أو أناسي (قد طر عليه يقطع كل الحلقوم وهو عظمه بالانفاس) يعني

يجراء خنولوا ونحوه جاعل  
بعضهم ومنه ما استدل به الثاني  
المتصل بالضم كابدل عليه  
كلام أهل اللغة ونسب  
الحرف فده في وقع القطع  
في محل ان لم يقر منه شيء  
كابدل عليه كلام الاصحاب  
لا سيما كلام الأقرم بخلاف  
ما في وقوع القطع في آخر  
اللسان والجارح يسمى الحرقدة  
بجهة الفم ويسمى الحرقدة  
بكسر الحاء والقاف كاني  
يكلمة اللسان وهذا وراء  
الحرقدة السابقة (و) كل  
المرىء) بالهمز (وهو)  
يجري الطعام والشراب  
وهو تحت الحلقوم لان  
الحياة انما تنعدم خلا  
بانعدامها وهو بشرط نقص  
القطع فلا يخرج بسكين مسجوم  
بسم جرح حر وجرح  
الحياة المستقر عند انداء  
الذبح خاصة قاله الامام وهو  
المعتمد خلا فان قال لا يد  
من مقامه ان يفسد وسباني  
نذب اسراع القطع بقوة  
وتصل ذهابه وادومحه  
ان لم يكن ثانيا في القطع  
ينتهي الحيوان قبل تمام  
قطع الذبح أي حركة الذبح  
والاوجب الاسراع فان ثانی  
شئت جرح لتقصيره

كانا أصليين فلا بد من قطع كل حلقوم وسمى من كل عتق وان كان أحدهما أذا فدان علمنا لا يصلي  
وان اشبه بالاصلي لم يحل يقطع أحدهما لاحتماله الزائد ولا يقطعهما اذ لم يحصل الزهوق بمحض الذبح  
الشري بل به وبغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضي التحريم كقولنا ان الذبح جرحه ونقصه في محل آخر  
ويحتمل أن يحل يقطعهما لان الزائد من جنس الاصلي وكذا الامر قبله ولو خلق له مريثان ولو خلق حيوانان  
ملتصقان ولم يكمل التحيين لشخص فهل لكل مالك من ماله الذبح ملكه أو فصله من الآخر وان أدى الى موت  
الآخر وتلف عضو منه أو منفعته كان الانسان أن يتصرف في ملكه على العادة وان أدى الى تلف مالك  
جلوه أخذنا من قول ابن القنطاري البدين المصنفين حكم الشخص في سائر الاحكام أو لا نفسه نظر والاول  
غير بعيد **هـ** سم (قوله ومنه) أي الحلقوم (قوله الثاني) أي المرتفع (قوله المتصل) أي كالتصل فهو  
كلمة من القرب والافلا اتصال حقيقة كجوه شاهد (قوله بالضم) أي آخره (قوله ويسمى الحرقدة)  
وهي بفتح الحاء والقاف ههنا الحرقوم اه قلموس (قوله فيه) أي المستدير (قوله ان لم يقر منه الخ)  
يعني ان لم يبق من حرقته غير السكين عليه ولم يقر منه بها (قوله لاسما كلام الأقرم) عبارة الخامس قطع  
تمامهما ولو ترك منهما أي أحدهما شأ وان قل وما الحيوان وانتهى الى حركة الذبح ثم قطع الباقي  
حرم وكذا لو خرج السلاح من راسه أو من راس أحدهما ولو أمر السكين ملتصقا بالسكين فوق الحلقوم  
والرأس أو بان الرأس حرم اه (قوله بخلاف ما اذا وقع القطع في آخر اللسان الخ) قال في الرض ولا يقطع  
أي الرأس بالصلب السكين بالسكين أي فوق الحلقوم والرأس اه سم (قوله وانما جرحه) أي عن  
المستدير عطف تعبير لا آخر اللسان (قوله ويسمى) أي آخر اللسان الخ (قوله واداء الحرقدة الخ) أي  
في جهة الرأس (قوله وكل المرىء) ولا بد من مبشرة السكين لهما حتى ينقطع فلو قطع من غيرهما كان  
قطع من الكف ولم تصل للعقود والرأس لم يحل الذبح (فرع) يحرم ذبح الحيوان غير المأكول ولو لا راسه  
كالخيل والزن مثلا اه عش (قوله بالهمز) على وزن أمير اه قلموس عبارة الثاني بفتح ميم وهو آخر  
ويجوز تسهيل اه (قوله المتن بجري الطعام) أي من الحلق الى المعدة اه معنى (قوله والشراب) الى  
قوله فلا ذبح في النهاية والى قوله وفي كلام غير واحد في المتن الاقوة فلا ذبح الى الوجود والحيوان وقوله خلافا  
الى وجوب وقوله وانتهى الى فعل (قوله موح) أي أسرع الموت وسهله (قوله حرم) أي أي عن عش  
بما ضاع له لكن بلا جرح (قوله وجود الحياض الخ) عطف على تعض (قوله قاله الامام الخ) وفي زائدة لوضو  
في باب الاختصاص يقتضي ترجحه اه معنى (قوله وهو المعتمد) خلافا لظاهر صنيع النهاية (قوله الى  
تمامه) أي الذبح قطع الحلقوم والمرىء جميعا (قوله وباني) أي في شرح وان يحد شره (قوله ويحمله  
ان لم يكن ثانيا الخ) يفيد أنه هم الثاني لا بد من قطع الجميع قبل الانتهاء لحر كتمذيبه وأوضح ذلك في

كانا أصليين فلا بد من قطع كل حلقوم وسمى من كل عتق وان كان أحدهما أذا فدان علمنا لا يصلي  
بالاصلي وان اشبه بالاصلي لم يحل يقطع أحدهما لاحتماله الزائد ولا يقطعهما اذ لم يحصل الزهوق بمحض  
الذبح الشري بل به وبغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضي التحريم كقولنا ان الذبح جرحه ونقصه في محل آخر  
ويحتمل أن يحل يقطعهما لان الزائد من جنس الاصلي ولو خلق له مريثان فينبغي ان يقال ان كانا أصليين  
وجب قطعهما وان كان أحدهما أذا فدان العبرة بالاصلي فان اشبه بالزائد لم يحل يقطعهما ولا يقطع أحدهما  
على أي مقرر ولو خلق حيوانان ملتصقان ومالك واحد فهل لكل مالك من ماله الذبح ملكه أو فصله من الآخر  
وان أدى الى موت الآخر وتلف عضو منه أو منفعته كان الانسان أن يتصرف في ملكه على العادة وان  
أدى الى تلف ملك جلوه أخذنا من قول ابن القنطاري البدين المصنفين حكم الشخص في سائر الاحكام أو لا  
نفسه نظر والاول غير بعيد (قوله بخلاف ما اذا وقع القطع في آخر اللسان والجارح عني الجهة الدم  
ويسمى الحرقدة الخ) قال في الرض ولا يقطع أي الرأس بالصلب السكين بالسكين أي فوق الحلقوم والرأس  
(قوله ويحمله ان لم يكن ثانيا في القطع الخ) يفيد أنه هم الثاني لا بد من قطع الجميع قبل الانتهاء لحر كتمذيبه



**كلمة** (حل) لان الزئ كائن صاف قسه وهو حي (والله) تكمن بحيلة مستقر مخبأ فبان وصل طر كتعذيب علم انتهى إلى قطع المريء (فلا يحل) لانه صار له يقول الذبح وما اقتضيه البعاب من اشتراط وجوه الحاله المستقر عند قطعه ما جمعها غير مراد بل الشرط وجوهها عند ابتداء القطع هنا أيضا حيث تلا بعض انها لو طر كتعذب لما ناله بسبب قطع الفقلان أقصى ما وقع عليه وجوهها عند ابتداء قطع المريء لم يزلوا تاتي بحيث ظهر انها لو طر كتعذب قول (٢٣٤) تمام قطعها لم يحل لتقصير ومن أنه لو شرع في قطعها معام الشرع وفي قطع القاعه فلا

(ابن) أي ما بيننا له حقد في حرا هو الوعد التي في أسفل عنقه المحمي بالباله لا مره في سورة الكوروفي  
 يعبران  
 المحصين ولانه أسع عن روح الروح العلوق ومن ثم بحث ابن الرضا وتبعوا كل ما طالع عقدة كادور كالابل (وذكر عن وضعه)  
 ونيل وجار وحش وسائر السيد ولا تباع (ويجوز عكسه) أي في حال التحويل والتغير نحو البقر من غير كراهة وتذكره ونص عليه في الام قبل  
 ان ظاهر صارت انه ان يعيد قطع الحلقوم والمرى فيعيد قطع الودين خصوص بالامر وليس كذلك كافي المجموع وغيره خلاف الفاضلة كلام

البندعي اه وهو عيبيع قوله اول البنية اولية الصريح في شمول الذكاة كالتعريف ايضا وقوله هنا ذكاة كل حيوان الخ يشملها ايضا والقول مع ذلك بان ظاهر عبارته ما ذكره سهو (د) من (ان يكون البعير قائما) فان لم يتغير فلو كان يكون (معقولا وكذا) وكونه البعير لا يتبع (د) ان تكون (البقرة والشاة) ونحوهما (مقتضية لجنسها الا بغيرهما) لما صرح في الشافعي من غيرهما لكون الاسماء اهل على الذابح ويسن للاعصر اباة غير مولاي يصبها على غيرها (وتترك وعلمه النبي) بلا خلاف لتسريح بغير شكلها (وتدب في القوائم) لثلاث اضطرب فضلي المذبح كالم في البسيط وجب الاحتراز من حرمتها ما سكن حتى لا تحصل اعانة على (٢٢٥) الذابح فان فرض اضطراب بسير لا ينافي الاحتراز عنه معاذة عنى عنه

يجز بان في الضر أيضا يلزم به المجموع عكسا كما في الكفاية عن الحارثي والنهاية ونحوهما اه (قوله وهو) أي القول للمذبح كور (قوله مع قوله) أي الضيف (قوله وقوله الخ) مبتدأ خبره وقوله يشملها الخ أي الذابح والضر ولولا فانه يشملها الخ المصطف وقوله هـ الخ على قوله اول الخ كان أسهل (قوله مع ذلك) أي مع القول للمذبح كور بن العصف (قوله وكذا) أي المتن في النهاية (قوله المتن والبقرة والشاة) أي سأل ذبح كل منها اه مفسر (قوله المتن مقتضى الخ) ويندب اضبعها بوق اه نهاية (قوله ولكون الايسر أسهل الخ) أي في أخذ الالة باليمين واسأرا سها باليسار نهاية ومفسر (قوله ويسن) أي قوله فان فرض في النهاية (قوله ولا يصبها الخ) أي بغير ذكاه اه عس (قوله حتى لا يحصل) أي الحركة وقوله اعانته فله لقره عيبا لاحتراز الخ (قوله يضمن اه) أي قوله ولكون هذا في النهاية لا قوله فان ذبح الى ونديب وما سأنه عليه (قوله يذبح اه) أي يذبح اه شوري (قوله ذكاه الخ) أي المراد ذكاه السكين مطلقا وانما أثر الضيف الشفرة لانه الخ اه نهاية (قوله فاذ ذبح كمال الخ) عيلة قال في تنبيه لوديع يسكن كلال يشرب أن لا يحتاج القطع الى قوائم الخ وان قطع الحلقوم والمرى قبل انتهائهما الى حركة الذابح اه (قوله وقطع الحلقوم الخ) عطف على لم يصب القطع الخ (قوله وقطع الحلقوم والمرى) قبل انتهائهما لم تركه مذبح (هذا يدل على أنه لا يكتفي بوجود الحية المستقرة عند ابتداء قطعها فقط وهذا يخالف ما تقدم في قوله ذبح كمال قطع بعض الواجب ثم أنه آخر قوله جعل والله علة وان فقدت الحية المستقرة عند شروع ذكاه لا يبرهن على أن الدم أخف من قوله فقد كفي في ذلك بوجوده عند ابتداء قطعها فقط مع القطع فيهما كالأرواح والها فيهما زمان ذلك الكالكون أو تمام بفعل آخران لم يوجب ضعفها ما أوجب قوله لأن يفرق بان فرض أن التهم بغير كمال لا يكتفي ما فيه من الفرق بين الكال وغيره بحدوث والحيات المستقرة لا يتقدم ويمكن جعل ما هنا على ما سربان بيقوله وقطع الحلقوم والمرى معنى شرعي في قطعه ما غفلنا قبل فان قياس ما هنا الضيف ما تقدم اه سم أقول وما من الغنى أنفا كالصريح في عدم كفايته في حيا المستقرة في ابتداء قطعها فاعلم ظاهر ضعف ما تقدم في الشارح والله أعلم (قوله بقوله) كذا في المتن كذا عيلة النهاية يرفق اه (قوله وسقتها) عبارة المفسر وان يفرض علة ما له قبل الذابح لأن ذلك أمر على سهولة سطح اه (قوله وسقتها) أي الى الذابح اه نهاية (قوله وسقتها) عبارة النهاية والمغنى بانقراسها (قوله قبل خروج الخ) طرف لقوله وقطع الخ وما عطف عليه على التنازع (قوله) الشكة (قوله أليكنه الخ) علة لقوله أي مذهبها لادجها (قوله ولكون هذا الخ) عبارة المفسر فان قيل هلا ذكره كالقول في القبة أجب بان هذه عبارة لونها شرع فيها التسمية اه (قوله وعند الاصابة) ويجعل أصل التسمية بكل بل وبالتسمية بينهما اه يجرى عن الشوري (قوله وأما كرم) أي قوله فلا (قوله وقطع الحلقوم والمرى) قبل انتهائهما لم تركه مذبح (هذا يدل على أنه لا يكتفي بوجود الحية المستقرة عند

ولكون هذا بدو من ثم سنه التسمية فارق الال قبلة وقول الاحياء يحرم بغيرها على بق ضعف وغاية أمره أنه مكره كالقول في فعل أن الدم أخف منه (وأن يقول) عند الذابح وكذا عند المصدول وسجكوا وادوا واول الجار حوتوب الشكة وعند الاصابة (يسم الله) والأفضل من اسم الله الرحمن الرحيم ولا يقال للتمام لا يناسب الإقتل تحليل ذلك لان غاية في الراجحة بنواشر وجبة ذلك في الحيوان رجة لما فيه من سهولة خروج روحه وانما كرمه تترك التسمية بغير حرامه تعالى أياح فذا في الكلاب وغيره لا يسمون غالباً وقد أمر صلى الله عليه وسلم فينا أن إذا نجسهم أم لا ياكلها ولا كانت التسمية بشرط الحلال عند الشكة والمراد بالذبح كرام الله عطف على الآية بقوله كرام الله صلى الله عليه وسلم بليل والله لعسق اذا لاجع معتقد على أن من أكل ذبيحة لم يسم عليها ليس شافق فلا ف









وطيره الذي ليس هو انه (تتبع) ألقى الصنف على رى الصيد البندق لانه طريق الى (٣٢٩) الاصططاد الباع وقال ابن عبد السلام ونفى

ولما وردى بحرم لان فيه  
تعرض الحيوان للهلكه  
ويؤخذ من هاتين التبعات  
ظاهر كلامه في شرح مسلم  
من محل رى طير كبير لا  
يقته البندق غالبا كالآلوز  
يختلف صغير قال الأخرى  
وهذا مما لا شك فيه لانه  
يقطها غالبا ويقتل الحيوان  
عشا حرام والكلام في  
البندق المعتاد قديما وهو  
ما صنع من العسل أما  
البندق المعتاد الآن وهو  
ما صنع من الحنظل يرى  
بالنار فحصره مطلقا لانه  
يخرب مذهب سريعا غالبا  
ولوى الكبير ثم ان مسلم  
حاذق انه اذا نصب نحو  
جناح كبير في شقه فقط  
احتجب الحسل (ويحتمل  
الاصططاد) المستلزم لخل  
المصاد المسلوله تأدوى  
حكمه (بجوارح السباع  
والطير ككاتب وفهد) وغير  
قبلا للتعليم وان لم يدور  
والاقل وعلمه يجعل تنافض  
الروضة والجموع (و باز  
وشاهن) لقوله تعالى وما  
علمتم من الجوارح أى  
صيدها اما الاصططاد بمعنى  
اثبات الملك على الصيد  
فصلى ماى طريق يترس كما  
بأن (بشرط كونهم معاينين)  
لا بد (بأن يترس جرحه  
السباع من صاحبه) أى  
من هو يديه ولو غاصبا كما  
هو ظاهر ثم رأيت منصوصا

(الح) أى الباقي (قوله) وطيره الذي ليس هو انه هذا يدل على ان المراد بطير السماء شأنه ان يكون  
فيه دان بل لا يلزم لاجرم ما يتفق حوله فيه أى هو انه اسم (قوله) ويؤخذ من هاتين التبعات (الح) هذا  
التفصيل هو المعتاد انتهى شغلا يادى أقول وكأى البندق ضرب الحيوان يصاوغها وان كان  
طريقا للوصول اليه حيث قدر على الضرب كما يقع في مسلك نحو الجناح فانه قد يفتش اسما كما يفهم  
ذلك لا يبعد ضرب طيره فادى الى قتله او قد تعذب مستغنى عنه وكل ما حرم فعله على البائع وجب على ولى  
الصبي منع منه من قبله اه عش ٧ قوله اعتمادا ظاهر كلامه (الح) (قوله) يختلف صغير كالمصغير وصغار  
الوحش فحصره غنى زوع من اعتماد المقتضى أيضا (قوله) وهذا أى التفصيل المذكور أدونه يختلف  
صغير (قوله) يقتلها أى الصغير فكأن الظاهر التذكير (قول المتن ويحل الاصططاد) (الح) لو علم خبز را  
الاصططاد لصل السدون حرم من حيث الاقتناع بها اعلاوى وأقره سم على المشج اه عش (قوله)  
المستلزم أى حل الاصططاد على حذف المضاف عبارة المقتضى أى كل المصاد بالشرط الا فى غير المقدور  
عليه اه (قوله) المذكور (الح) أى حيث لم تكن فيه حيلة مستقرة بان أدركت أو فى حركته لا يزوج اه  
مغنى (قول المتن بجوارح السباع) جمع جارح وهو كل ما يحرم على ذلك لجرحه الطير بفقره أو بانه اه  
مغنى (قوله) قبلا للتعليم لعل مراده من هذا ان ما قبل التعليم من هذا النوع والافناء الحل كونه معلما  
بالفعل لا قبله اه رشيدى (قوله) تدوره أى يقول المحدث والفر التعليم (قوله) والافناء أى وان لم  
يقبلوا للتعليم فلا يحل الاصططاد بها (قوله) وعليه (الح) أى على هذا التفصيل (قوله) وعليه يحل (الح) عبارة  
المغنى قالى المجموع ودفعه فى الوسط فر يستألفه والنموز حرام غلط مردود وليس وجهه فى المذهب هما  
كالكاتب نص عليه الشافعى وكل الاصططاد انتهى فان قيل قد صرح فى الروضة وأصلها هاتين بعد التمرق  
السباع الذى يحل الاصططاد بها وقالى كتب البيع لا يصح بيع النمر لانه لا يصلح الاصططاد احبب بان  
ما ذكره البيع فى غير ما يمكن تعليمها بها بخلافه فاذا كان معلما أو أمكن تعلمه مع بيعه اه (قوله) فانه  
تعالى الى المتن فى المغنى (قوله) أى صيدها أى صيده اه عش فكان الأولى تذكير الصغير (قوله)  
فصل (الح) أى فلا يخص بالجوارح بل يحصل (الح) (قوله) كباين أى فى الفصل الآتى (قول المتن بشرط  
كونهم معاينين) ولو يتعلم الجوى اه غايه (قوله) أى تقب الى قوله وكذلك هو فى المغنى الآتية ومن لازم  
الى المتن (قوله) فلا ينطلق بنفسه لم يحل (الح) قال فى شرح الروض واشترط ان لا ينطلق بنفسه عما هو لصل  
كما سيأتى فى كلامه لا للتعليم كما اقتضاه كلام أصله انتهى ثم قال فى الروض فرع وان استرسل الملم بنفسه  
فاكل من الصيد لم يخرج عن كونه معلما ولا يحل انتهى وبه يعلم انه لا يفتى الجزم ببيان فساد التعليم وإطلاق  
نسبه اليه فليشأن لم انظر حزمه فبايدان فساد التعليم مع قوله الا فى ولا يؤثرا كله مما استرسل عليه

يتأمل (قوله) وطيره الذي ليس هو انه هذا يدل على ان المراد بطير السماء شأنه ان يكون فيه وان يلزمه  
لا يجر ما يتفق حوله فيه أى هو انه (قوله) فلا ينطلق بنفسه لم يحل (الح) قال فى شرح الروض واشترط  
ان لا ينطلق بنفسه عما هو لصل كما سيأتى فى كلامه لا للتعليم كما اقتضاه كلام أصله اه ثم قال فى الروض  
فرع وان استرسل المعلم بنفسه فاكل من الصيد لم يخرج عن كونه معلما ولا يحل اه وبه يعلم انه لا يفتى  
الجزم ببيان فساد التعليم وإطلاق نسبه اليه فليشأن لم انظر حزمه فبايدان فساد التعليم مع قوله الا فى ولا  
يؤثرا كله مما استرسل عليه بنفسه فى تعلمه لأن يكون هذا فى ابتداء التعليم والآتى فيها بعد ظهور التعليم  
(قوله) فلا ينطلق بنفسه لم يحل كما سيذكره أى لبيان فساد تعليمه لكنه مشكل كالمالاعن الامام وعبارة  
الى مؤثر ذكر الامام ان ظاهر المذهب انه بشرط ايضا ان ينطلق باطلاق صاحبه وان لم ينطلق بنفسه لم يكن  
معاملوا الامام مستكلاما من حيث ان الكلب على أى صفة كان اذا رأى صيدا بالقرب منه وهو على كلب  
الجموع يبعد ان يكفاه اه

(٤٢) - (شروانى وابن قاسم) - (تاسع) لثانى رضى الله عنه أى يقف باقفا وهو بعد عشرة عدوه (و) - (ترسل  
بارسه) أى يجر ما يتفق حوله فيه أى هو انه لا يمكن ان يؤثر غير بالامر منتهين بالهوى ومن لازم هذا ان ينطلق باطلاقه فلا ينطلق بنفسه لم يحل

كما سذكره (وعلى الصدق) أي بحسبه صاحبنا فإذا لم يقتض عنه (ولا ياكل منه) بعد ما س قبل قوله أو بعده لو لم نحو جلد لا يحرق  
شعره انتهى الصحيح عن الأكل عما كان عندنا كما علمنا من قوله وكذا لو هرق في وجهه صاحبنا عند أخذنا الصبي منه بحيث ما بن الرقة قال لان  
من شرائط التعليم في الأبناء ان لا يهرق في وجهه صاحبنا هـ ويقضي بمحله ان كان هرقه الطمع فيه لا لجرعة داء وظاهر كلامهم ههنا لا يفرق  
بين أكله عليه ساكنا أو بعد موطن طال (٣٢٠) الفصل وعاءه يفرق بين ما ياتي في بيابه يفرق بعد ظهور والتليم مالا يفرق

في ابتدائه ثم رأيت في كلام  
شخصنا ما يقتضي استواءهما  
في التفصيل إلا أن يفرق  
كلام الزركشي ما يؤيد  
ذلك (ويشترط ترك الأكل  
في طروحة الطير في الأنظر)  
كما رجحة السباع وكذا  
يشترط نهيبه الشرط  
حتى أنزلهما جرحا صاحبنا  
ولو بعد العدو كما تشره  
البليغي لكن نقل عن  
الامام وأقر ان هذا لا  
يشترط وهو الوجه السابق  
أهل البيت على استحقاقه  
ذلك فما (ويشترط تكرر  
هذه الأمور) المعتز في  
التعليم (بحيث يظن) في  
عادة أهل الخبرة بالوجارح  
(تأدي الجارحة) ولا يضبط  
بعدد (ولو طهر كونه  
معاه) فأسله صاحبه فلم  
يستعمل أو زجره لم ينزجر  
أو استعمل (ثم أكل من  
نعم صيد) أو حشوته أو  
جاءه أو أذنه أو عظمت عين  
قنبله أو عقب (لم يحل ذلك  
الصيد في الأنظر) انتهى  
السابق ولأن عدم الأكل  
شرط في التعليم ابتداء  
فكذا لو أكلوا وغير الحسن  
وإذا أرسلت كلبك المعلم  
فكل وإن أكل منه ما في

بنفسه في تعليمه الآن يكون هذا في ابتداء التعليم والآن في ما بعده ظهور والتعليم هـ سم وصنيع النهاية  
والمنفي كالصريح في أن أكله ما سترسل عليه بنفسه لا بتقديم كونه معلما مطلقا (قوله) (أي سذكره)  
عبارة والفرق قد ذكر الامام أن ظاهر المذهب انه يشترط أن ياتى بطلق باطلاق صاحبنا وانما في نفسه  
لم يكن مملوا ولا الامام مشكلا أي من حيث ان الكلب على أي صفة كان إذا رأى صيدا بالقرب منه وهو  
على غلبة الجوع بعد ان كفاه هـ سم (قوله أي بحسبه) الى قوله وكذا في النهاية الأنوة انتهى الى  
وكا كنه (قوله أي بحسبه صاحبنا) ولا يخفى بهي معنى ولا به نهاية (قوله يقتض عنه) عبارة المنفي  
والنهاية يقتض ينصرف ولا يدفع عنه هـ (قوله) (أي بعده) عبارة النهاية والمنفي عقبه هـ (قوله ولو لم  
نحو جلد) كشره وأذنه وعظمه ما يقتض (قوله لا يحرق شعره) كصوفه ونشبهه ما يقتض  
(قوله أكل) أي الجارحة (قوله) (ما تلتدونه) أي منع المائد من الصيد هـ معنى عبارة النهاية  
ولو أراد الصائد أن يخدمه فامتنع وصار يقاتل دونه فكلوا كل منه هـ (قوله لو هرق) أي صوب دون النباح  
فاموس (قوله أن لا يهرق) يضم الهاء وكسره (قوله أن يشله) أي العثوقه فبه أي الصيد (قوله انه  
لا يفرق الخ) خلافا للمنفى عبارة ما إذا أكل منه ولو ياله أو تله ثم انصرف وعاد ما كفا كمن قاله لا يضره  
وهذا يقتض يقول النهاية في ما مر منه أن ياله عقبه (قوله يفرق بعد ظهور والتعليم) أي كالأني وقوله  
مالا يفرق في ابتدائه أي كنهنا هـ سم (قوله ما يقتض الخ) وقفا لظاهر صنيع النهاية ومرجع المنفي كما  
مرأنا (قوله الأنفي) أي شرح لم يحل ذلك الصيد في الأنظر (قوله ولو بعد العدو) مذهبنا لظاهر  
كله على شخصنا في نفسه هـ معنى (قوله وهو لوجه) وقفا لظاهر النهاية وخلافا للمنفى والمنهج كما  
مرأنا (قوله على استحقاقه ذلك) أي أنزلهما بعد طيرهما فلا يشترط أن عش (قوله المعتز) الى  
قول المتن ولو طهر في المنفي (قوله في عادة أهل الخبرة الخ) كذا في النهاية (قوله ولا يضبط بعدد) وقيل  
يشترط تكرره ثلاث مرات وقيل مرتين هـ معنى (قول المتن ولو طهر) أي يجازي كرم الشروط هـ  
معنى (قول المتن ثم أكل) أي مرة كلفي المحرور هـ معنى وهو تشديد لعل الخلاف كباقي (قول المتن ثم أكل  
من نعم صيد الخ) راجع لمصوص أو استعمل فقط (قوله أو حشوته) الى المتن في النهاية وقال قول المتن  
ولا يجب في المنفي الأنوة ومن ثم إلى وخرج (قوله أو حشوته) بالضم والكسر أمعاق هـ بحسب  
الصحيح (قوله السابق) أي في شرح ولا ياكل منه (قوله ما في سنده الخ) لا يقتضي ما فيه عبارة المنفي والثاني  
يجل أكله بغير إيداد أو استأحسن إذا أرسلت الخ وأجاب الأول بان في سنده من تكلم فيه وان صرح على  
ما إذا أكل وهي ظهيرة (قوله فالتولان) أي الأنظر وقبالة (قوله والأنا الخ) أي وإن أكل منه بعد ما قتله  
وانصرف عقبه (قوله وخرج) الى قوله وأذا حرم في النهاية الأنوة ومن ثم إلى ولو تكرره قوله آخر الى ولا  
يؤثر (قوله ما سبق) أي ما استدل به قبله (قوله فلا يحرم) خلافا لابي حنيفة هـ معنى (قوله ومن ثم قال  
في الشرع الصغير) عبارة المنفي وحل الخلاف في الأكل منه كما تقدم في كذا مفلو كذا راجع (قوله وكذا  
ما أكل منه الخ) أي بخلاف ما سبقه مما لم ياكل منه (قوله على الأقوى) أي الأصح هـ معنى (قوله  
ولا يؤثر الخ) عبارة المنفي والنهاية وانما يفرج بالا كل عن التعليم إذا أكل مما أرسل عليه فان استعمل المعلم  
(قوله بانه يفرق بعد ظهور التعليم) كالأني وقوله مالا يفرق في ابتدائه كنهنا (قوله آخر انقطاعا) يتناول

سذكره كما قم فيه أو محمول على ما إذا أكله من صاحبه ثم أكل من نفسه بعد ما قتله وانصرف فيان طال الفصل  
عرفا ومن ثم قال في المجموع ان أكل من عصب القتل فالولان والاحل فصل لو خرج بذلك الصيد ما سبقه مما لم ياكل منه فلا يحرم ومن ثم قال في  
الشرح الصغير ولو تكرره منه الا كل وصار عذابه حرم ما أكل منه آخر انقطاعا وكذا ما أكل منه قبل على الأقوى ولا يؤثر ما سترسل عليه  
بنفسه في تعليمه

وإذا حرم ما ذكر الصيد (في شرط تعليم جديد) لفساد التعليم الأول أي من حين الأكل (ولا أثر لعلم العلم) لأنه لا يثبت كلامه عدم قصد (ومعنى الكلب من الصيد نجس) بحسب غفلة كغيره مما أصابه بعض أجزاء الكلب (٢٣١) مع رطوبة (والأصح أنه لا يفي عنه)

لندبرته (د) الأصم (أنه  
يكنى بفسله عام) سباع  
(وترب) في أحدها من كثره  
(ولا يحسن أن يقول يربط  
لأنه لم يربد وشرب اللحم  
بما لا أثر له لأنه لأصالة  
على الأجواف كما نض عليه  
\*(فرع) \* يحرم اقتناه  
كل طائر وما لا تقع نفسه  
مطلقا وكذا ما يفسد بغيره  
أن أراد به الصيد حال  
اقتناؤه إن كان تاهل  
به حاله راجع (قوله نحو زرع الخ) كالمشاة (قوله بعد ملكهما الخ) متعلق بإرادته بقدر ما يفسد  
لا يحفظ الخ (قوله لأن) أي لصداقه بعد تاهله أو لاحتضانه في حوزة ملكه بالفعل فيما يظهر فلا يرجع  
(قوله وفيما قبله) أي في قوله السابق لأن أراد به الصداقة له سم (قوله وأنته) أي في قوله ولا يؤثر  
في النفس الأتية وإنما حرم ولو لم يمتد قوله وإنما يشرط إلى المتن (قوله يتقوله أو يصد بهما الخ) أي من  
غير حرمه أه معنى (قوله لا طلاق) أي للتمتع في النهاية (قوله لا طلاق قوله تعالى الخ) عبارة في النهاية  
والمتن لعدم قوله الخ (قوله الأجر) الأول يجر (قوله وتسببها الخ) ردليل مقابل الظاهر (قوله  
بالباه) بعده احتراز عن الباه المشاة (قوله وأفرغ الخ) عطف على يجر عبارة للفتى يخرج بقوله يتقوله باله  
ما تفرغ عن الجراحة أو من عدوه فانه يحرم قطعا أه (قوله أو يشده صدها) أي أوفرغها بشدة عدو  
الجراحة أه صدها (قوله حرم قطعا) وكذا وتجب كثرة العدو وما قبل أن يترك الكلب كما في  
العز ز أه صدها (قوله فبما سم) أي في قوله بان يترك الخ ويشترط (قوله والمعنى) أخرى وهو أنها  
اسم للعبان الذي يجره وان كان أنى ولفظا الحيوان مذكور أه عض (قوله ويشترط الخ) كذا في  
الروض والعباب حيث قالوا لا لفظ الأول ولا يذهب ما أي الذبح والعقر من قصد العين بالفعل وان أخطأ في  
التن أو الجنب وان أخطأ في الأصابع أه ويؤخذ من ذلك أنه لو قصد قطع فوه أو أصابعه جدار فاصب  
مذموم شاة اتفاقا قطعاه لم يحل إذ لم يصد عنها ولا جرحها وان الغريم لا يفي فيلحق صدها من جرحها أو  
شتر فاصب غيره لا فرق فيه من أصابه الذبح وأصابه غيره أه سم (قوله في الذبح) الأولى في الذكاة  
(قوله قصد العين) أي وان أخطأ في العين أو الجنب أي وان أخطأ في الأصابع كما سيأتي نحو وهما أه معنى  
(قوله بالفعول) متعلق بالقصد (قول المتن سكن) وقوله صيد وقوله شاة أي مشاة وقوله وهو في يد أي سواء  
حرم أم لا وقوله وان قطع حلقه ما الخ أي أو يجر به صيد أه معنى (قوله اقتصد القصد) أي المنعز في  
الذبح أه نهاية (قوله وإنما لم يشرط في الضمان الخ) أي في نفس فعله ضمنه وان لم يصد به أه

بنفسه يقتل رأ كل لم يصدق في كونه معاصيا أه (قوله وإذا حرم الخ) دخول في المتن وإشارته إلى أنه  
مفرع على عدم الحل الظاهر (قوله ما ذكر) أي من كل المعلم من لحم الصيد ونحوه أو عدم استرساله إذا  
أرسله صاحبه أو عدم إزالته إذا جرحه (قوله الصيد) مفعول حرم (قوله لفساد التعليم) أي قول المتن  
ولا يصح في النهاية (قوله من حين الأكل) أي وعدم الاسترسال أو عدم الإزالة (قوله لأنه لا يفسد  
أكل) أي والمنع في الخبر مطلقا لا كل (قوله عدم قصد) أي الصائد (قوله لندبرته) عبارة للفتى  
كقوله أه وعبارة النهاية كقوله أصاب نويا أه (قوله وشرب اللحم الخ) ردليل مقابل الأصم (قوله  
اقتناه كالبخ) أي كغير أخذ ما يأتي (قوله مطاعا) أي عن الاستعمال لا فيو يحتمل أن المراد أصلا  
(قوله إن تاهل) أي الشخص أه أي لا يصطاد بالكل بعدو يحتمل أن للفتى إن تاهل الكلب فلا يصطاد  
به حاله راجع (قوله نحو زرع الخ) كالمشاة (قوله بعد ملكهما الخ) متعلق بإرادته بقدر ما يفسد  
لا يحفظ الخ (قوله لأن) أي لصداقه بعد تاهله أو لاحتضانه في حوزة ملكه بالفعل فيما يظهر فلا يرجع  
(قوله وفيما قبله) أي في قوله السابق لأن أراد به الصداقة له سم (قوله وأنته) أي في قوله ولا يؤثر  
في النفس الأتية وإنما حرم ولو لم يمتد قوله وإنما يشرط إلى المتن (قوله يتقوله أو يصد بهما الخ) أي من  
غير حرمه أه معنى (قوله لا طلاق) أي للتمتع في النهاية (قوله لا طلاق قوله تعالى الخ) عبارة في النهاية  
والمتن لعدم قوله الخ (قوله الأجر) الأول يجر (قوله وتسببها الخ) ردليل مقابل الظاهر (قوله  
بالباه) بعده احتراز عن الباه المشاة (قوله وأفرغ الخ) عطف على يجر عبارة للفتى يخرج بقوله يتقوله باله  
ما تفرغ عن الجراحة أو من عدوه فانه يحرم قطعا أه (قوله أو يشده صدها) أي أوفرغها بشدة عدو  
الجراحة أه صدها (قوله حرم قطعا) وكذا وتجب كثرة العدو وما قبل أن يترك الكلب كما في  
العز ز أه صدها (قوله فبما سم) أي في قوله بان يترك الخ ويشترط (قوله والمعنى) أخرى وهو أنها  
اسم للعبان الذي يجره وان كان أنى ولفظا الحيوان مذكور أه عض (قوله ويشترط الخ) كذا في  
الروض والعباب حيث قالوا لا لفظ الأول ولا يذهب ما أي الذبح والعقر من قصد العين بالفعل وان أخطأ في  
التن أو الجنب وان أخطأ في الأصابع أه ويؤخذ من ذلك أنه لو قصد قطع فوه أو أصابعه جدار فاصب  
مذموم شاة اتفاقا قطعاه لم يحل إذ لم يصد عنها ولا جرحها وان الغريم لا يفي فيلحق صدها من جرحها أو  
شتر فاصب غيره لا فرق فيه من أصابه الذبح وأصابه غيره أه سم (قوله في الذبح) الأولى في الذكاة  
(قوله قصد العين) أي وان أخطأ في العين أو الجنب أي وان أخطأ في الأصابع كما سيأتي نحو وهما أه معنى  
(قوله بالفعول) متعلق بالقصد (قول المتن سكن) وقوله صيد وقوله شاة أي مشاة وقوله وهو في يد أي سواء  
حرم أم لا وقوله وان قطع حلقه ما الخ أي أو يجر به صيد أه معنى (قوله اقتصد القصد) أي المنعز في  
الذبح أه نهاية (قوله وإنما لم يشرط في الضمان الخ) أي في نفس فعله ضمنه وان لم يصد به أه

وجهد العلم والخلاف فيما قبله (قوله وفيما قبله) أي في قوله السابق لأن أراد به الصداقة حال (قوله  
ويشترط في الذبح الخ) كذا في الرض فقالوا لا يذهب ما أي الذبح والعقر من قصد العين بالفعل وان أخطأ في  
العين أو الجنب وان أخطأ في الأصابع أه ويؤخذ من ذلك أنه لو قصد قطع فوه أو أصابعه جدار فاصب  
مذموم شاة اتفاقا قطعاه لم يحل إذ لم يصد عنها ولا جرحها وان الغريم لا يفي فيلحق صدها من جرحها أو  
شتر فاصب غيره لا فرق فيه من أصابه الذبح وأصابه غيره أه سم (قوله في الذبح) الأولى في الذكاة  
(قوله قصد العين) أي وان أخطأ في العين أو الجنب أي وان أخطأ في الأصابع كما سيأتي نحو وهما أه معنى  
(قوله بالفعول) متعلق بالقصد (قول المتن سكن) وقوله صيد وقوله شاة أي مشاة وقوله وهو في يد أي سواء  
حرم أم لا وقوله وان قطع حلقه ما الخ أي أو يجر به صيد أه معنى (قوله اقتصد القصد) أي المنعز في  
الذبح أه نهاية (قوله وإنما لم يشرط في الضمان الخ) أي في نفس فعله ضمنه وان لم يصد به أه

ممن شأنه الجوارح الكواصب بالباه ولو لم يجر مع التمن حل قطعا وأفرغها أو يشدها حرم قطعا (تسمه) انت هذا الجوارحة  
وذكرها في نظر الإغنا أو تولى معنى أخرى (د) يشترط في الذبح قصد العين أو الجنب بالفعل فيشتد (لو كان بيده سكن فيشتد وان جرحه  
مضيق) وإن (أو احتجك به شاة وهو في يده فانه مع حضورها مريتها) لم يحل لعقد القصد وإنما لم يشترط في الضمان لأنه أوسع (أو استرسل

كسب) مثلا (بنفسه قتل لم يسل) لان الارسال شرطا كافيا للحديث الصحيح ولا يؤثر كما عرفت في خضاد تعليمه و يفرق بينهما وبين فساد في السائل  
السابقة بان شيئا مما صاحب مع العادة (٣٣٢) لم يبق التعليم انما هو باحثا في نفسه واما عايد فانه انما انطلق بنفسه فوقكم اكل لعمرو

الطبع لا لعادة ففسد تعليمه (وكذا لو سئل) كسب مثلا بنفسه (فاغراه صاحب) او ضمير (فزااد عدوه) لا يصل الصيد في الاصح) لاجتماع الاغراء المبيع ولا لارسال المهر فغلب فان لم يزد عدوه حرما فلو زرع فاقترع اغراه فاستحل حل حراما ولو ارسله مسلم فزااد عدوه باغراه لم يحرم حتى حل كذا فقلنا عن الجمهور ثمة ثقبه يحرم بغير البسوى بالتحريم واختيار شخصه في الطلب لانه قاطع او مشاكلة وهو الوجه سدركا (وان اصابه) أي للصيد (مهم باعنا تخرج) طرا هو بما بعد الارسال أو قبله كالتضاد لخلقهم وكان يقصر عنه لولا الرج (حل) لالتصلا لا حترار عنها فلم ينسحب حكم الارسال وكذا في اصابه مع انقطاع ونزله أو سدسه بها مثل لان آثار الرأى بان مع ذلك غنى الف مالو وقع بالارض ثم زاد فيه منها اليه وقتله فانه يحرم لا بقطع حكمه بوقوعه بها خارج باعانتها ببعض الاصابة بها فلا يحل (ولو ارسل سمها) أو كسبا (لاختبار قوته أو الى غرض) أو الى مالا يؤكل أولا لغرض

عش (قول المتن كسب) أي معلم اه معنى (قوله هنا) أي في الارسال بنفسه (قوله السائل السابقة) أي في قوله ولو ظهر كونه معلما فاحله صلحنا (قوله أدبره) أي في قوله ولو ارسله في النهاية وإلى قوله كذا تغافل عن معنى (قوله فاقترع) وان لم يترجم معنى على وجهه محرم حراما في النهاية يقول المتن فقل الوجهين وأولى بالتحريم اه (قوله فزااد عدوه باغراه نحو جوسي حل) جزؤه في الرض اه سم عبارة السيد عن قوله حل لان حكم الارسال لا يقطع بالاغراء وان ارسله نحو جوسي فاعراه محرم لذلك كذا خرم المتن في المسائلين ولم يتعرض لنزول الأولى للعموم ولا لتعيب الشيعين اه (قوله واختيار شخصه الخ) أي بختيار شيخ الغوى (قوله لانه) أي اغراه نحو الجوسي فاطع أي حكم ارسال المسلم (قوله وهو الاوجه) أي التحريم مدركا أي لاحكام (قوله أي الصيد) أي قوله وكذا في النهاية وإلى الفصل في المتن الا قوله بخلاف ما إلى قوله اما يشق على المتن وقوله أو من سرب آخر قوله لكن قالوا في كل ما أسكن وقوله والتحريم إلى المتن وقوله ولو وجد الخ (قول المتن باعنا تخرج) أي مثلا اه معنى (قوله ولكن يصير الخ) عطف على اصابة سهم الخ (قوله عنه) أي عن اصابة الصيد (قوله هنا) أي الرج وأعايته باجادة النهاية وانما عن هوبها اه (قوله مع انقطاع وتوه) أو ترحمة شرعا للقوس وعلمها اه فلو من (قوله فانه يحرم) خلافا للمعنى والروض مع شرحه بجواز حمل أو اصاب السهم الأرض أو جدارا أو حرا فاذنق ونفذ في أو قطع أو ترحم وتزع القوس فقدم الفرق فارعى السهم وأصاب الصيد في الجميع حل لان ما يتوهم من فعل الرأى منسوب اليه لا اختصار للسهم اه وأقرا سم (قول المتن أو الى غرض) بمركة هدف وحقا ليه اه فلو من (قوله أو الى مالا يؤكل الخ) عبارة النهاية ولو تصد غير الصيد كرى سما أو ارسل كسبا على حرا أو جدارا فاصاب حراما اه قال عش قوله ولو تصد غير الصيد الخ من ذلك مالورى سه على نخلة مثلا تصد في رجليها فاصاب صيدا فلا يحل ذلك اه (قول المتن حرم في الاصح) وقول الشارح الآتى لا يخبر لانه قد صدح مظاهره ولو اصاب ما لا يذبح في هذه الصور كما يناد آغا اه سم (قوله بوجه) أي لا معتاد لهما اه معنى (قول المتن ولو روى صيدا) أي في نفس الارسل (قوله لا يخبر) أي لا يحل لانه الخ عبارة فارعى والنهاية والروض مع شرحه ولو تصد وأخطأ في الثمن والاصابة ما كرى صيدا لم يحرم اه خنزير أو اصاب صيدا غير حرم لانه قد صدح ما لا يستفيد الحل بخلاف تحكه بانى حرا أو خنزير أو خنفسه صيدا فاصاب صيدا فبان حل لانه قد صدح ما اه (قوله لانه قد صدح ما) لا يخفى لانه قد صدح ما أيضا إذا اصاب ذلك الصيد فمن ذلك يعلم ان قصد الحرم اغناضه اذا كانت الاصابة لغيره بخلاف ما اذا كانت اه سم (قوله محرم) أي شيئا لا يؤكل وبه يندفع توقف السيد عن بمانه قوله لانه قد صدح ما واضح

قصد الفعل وحس الحيوان أي عينه اه قال في شرحه مواشرط القصد في الذبح هو ما ذكره قال ابن الرقة وينبى أن بشرط أيضا أن يقع القطع فيما قصد قطع فلو ضرب جدارا بسيف فاصاب غنقا شاة لم يقتل كما قال القاضى وغيره انتهى ما في شرح العباب وقد يقال ما ذكره ابن الرقة هو صريح شرط قصد جنس الحيوان أو عينه فليست (قوله فزااد عدوه باغراه نحو جوسي حل) جزؤه في الرض (قوله لا يختارها) لو وقع بالارض ثم زاد فيه منها البقرة فانه يحرم عبارة الرض وكذا أي يحل أو اصاب الأرض أو جدارا فاذنق أو قطع أو ترحم الفرق فارعى وأصاب السيد انتهى قال في شرحه ما يتوهم من فعل الرأى منسوب اليه لا اختصار للسهم انتهى (قوله حرم في الاصح) وقوله الآتى لا يخبر لانه قد صدح ما مظاهره ولو اصاب الذئب في هذه الصور وقد ينادى حاشي الصلح ما سابقة (قوله لا يخبر لانه قد صدح ما) عبارة الرض في هذا وكذا لو قصد مواطأ في الثمن والاصابة ما كرى صيدا لم يحرم اه أو خنزير أو خنفسه صيدا غير حرم قال في شرحه لانه قد صدح ما لا يستفيد الحل اه ثم قال في الرض لا يحكمه قال في شرحه بان يرى

(فاه عرض صد) أو كان وجودا (اختاره حرم في الاصح) لانه لا يصدق الصيد بوجهه فأمر ما في قوله (ولو روى صيدا) فما يملكه (مثلا أو جوا لا يؤكل) فاصاب ذلك الصيد لا يخبر لانه قد صدح ما (حل) ولا يؤكله كالقوس الخ حتى شاة ينتهانا بها أو جوا لا يؤكل

ولوزي نحو خنزير أو جحر ظنه صيدا فاصاب صيدا احل لانه فصله باحل (أو) (رب) بكسر اؤه أي قطع (طباه) أو نحو ضا (فصاب) واحدة (جبل) لانه في الاولين أنزهت منه وفي الاعتبار بالقصد في الاخير قصد اجلا أما ما يقتضيه فهو الاول واربى من المال (فان قصد واحدة) من السرب (فصاب غيرهما) منه أم من سرب آخر (حل في الاصح) لانه قصد (٣٣٣) الصيد في الجاهل وكذا لو أرسل كلبا على صيد

فبما اذا ظنه حيا والاولى كل لافيه اذا ظنه حيا فاصبر اه وتقدمنا من الغنى والنها يتناول وضوح ثم هو باق في الشارح كما يصح بعدم الفرق بين ظنه حيا وظنه خنزير (قوله ولو ربي نحو خنزير) (الخ) هذا عكس ما أشار الشارح اليه بقوله لا غيره كما مر من الغنى وغيره (قوله أو نحو ضا) بكسر قافين جمع قطا بفتح طاء اه فامون (قوله في الاولين) أي فيما ظنه حيا أو حيا والاولى كل قوفه بالقصد أي الظن وقوفه وفي الاخير أي في سرب نحو طيه (قوله أو ما يقتضيه) أي السرب (قوله لانه قصد) الال المتاني النها يتناولوه وهو الاوجمال كالواحد (قوله وان ظهر أي الصيد بعد ارساله) معناه اه عش (قوله اما ندنه الخ) وكان الفرق انه بالاستدبار أو عرض بالكفة عما أرسله المصاحبه بخلاف عدم الاستدبار فان الحاصل معه جحر لاخراف فكله لم يعدل اه عش (قوله لو كان عدوه الخ) أي ولوم الاستدبار (قوله وقد وجد) أي الرمال على صيد (قوله قبل ان يجره) الالفصل في النها يتناول (قوله حراما عكس الخ) راجع لغنى أيضا (قوله ولم ينه الخ) فان انتهاء الما فيل قطعا نها يتناول غنى (قوله المتحرر من الظاهر) وقد نقل في المرفقات من الجهور وهو المذهب المعتقد كقوله البلقيي اه نها يتناول من الغنى مثله (قوله وعلى الشافعي الحل على صحت الحديث) أي وقد صحت الاحاديث وسأني الجواب عنه بقوله وبانه اه الخ (قوله واعتبرته) أي ما اختاره النووي في الكتاب المذكور ومن الحسل (قوله على الاول) أي ما في المتن من الحرمة (قوله تلك الاحاديث الخ) عبارة لغنى والنها يتناول وابتدأ على الحرمة محل النزاع انتهى وهو ما لا بد من أي بظن ان سهمته اه وزاد الاول فصر من ذلك ان المعتقد ما في المتن وحرى عليه بظنه اه أي المنهج (قوله أو جرح) أي آخر

• (فصل فيما علة الصيد) (قوله وما يبيحه) أي من قوفه ولو تحول حمله الخ بغيري (قوله المتن عاك) (الصيد) أي ولو غير ما كقول عش (قوله لغنى نحو حرمان الخ) هذا الحل مرع فان غلبت على المجهول وانظر ما وجه تعينه من انناه للفاعل اني من حيث تعينه الغنى على المالك اهورتي أي يجرى عليه الغنى (قوله لغنى نحو حرمان) انظر ما فائدة لفظة نحو الزيد على المنهج والنها يتناول عبارة الاخير عاك الصائد الصيدها الحرى يمتنما كان أم لا ان لم يكن به أثره وصائد غير حرمان وغير حرمان أما الصيد الحرى والصائد الحرمان فقد سبق حكمهما في حرمان الاحرام وأما المرند سبق في الرد ان ملكه موقوف ان عاد الى الاسلام تبين انه ملك من وقت الاستدبار والافواه على المباحته اه (قوله أي الذي) أي قوله باطال في النها يتناول قوفه ولو حكا في الغنى (قوله أي الذي يصل اصطلاح الخ) ومن ذلك الاول والعراق المعروف فيصل اصطلاحا أو كمالا بغيره بما اشتهر على الاستقن ان له ملا كل من وفن لانه لا عية بذلك بتقدير صحته فيكون ذلك الاو من المباح الذي لا ملكه فان جسد به لامة مثل على الملك كغيب وقص جناح فينبغي ان يكون لقطة كثيرة مما يوجد في ذلك اه عش (قوله باطال صيته) أي امتنع عن حرمانه والجاءت ما في ذلك في المتن (قوله ولو حكا) كمن يبيده والجاهة لغنى وتعني ما في ما هو مستحق الخوض والسيفتة لا تبين وأما الاطال الحسى فكبره جحفه فلو زامه (قوله الما القصد) خرج به ما لو وقع اتفاقا

جحر او خنزير أو جحر ظنه صيدا فاصاب صيدا احل لانه فصله باحل اه وهذا ما ذكره الشارح بقوله ولو ربي خنزير أو جحر (قوله لانه قصد حرمانا) لانه قصد حرمانا أيضا فبما اذا اصابه في ذلك يعدل ان قصد الحرمان أما إذا كانت الاصابة لغنى بخلاف ما إذا كانت (قوله ولو حكا مع القصد) عبارة المنهج فصل عاك صيدا باطال صيته (فصل) • عاك الصيد بطل الخ (قوله ولو حكا مع القصد) عبارة المنهج فصل عاك صيدا باطال صيته (قوله ولو حكا مع القصد) • عاك الشافعي الحل على صحت الحديث واعتبره البلقيي بان الجاهل وعلى الاول وبانه جاء بطرق حسنة ما بعد تلك الاحاديث المعلقة بان يعلم أي أو بظن ظنا فاما ما يظهر اه فقهه ودلوه وجد بهما أو فها أو آخر كدمنة أو جحر حرمانا (فصل) • فيما علة الصيد وما يبيحه (عكس) لغنى نحو حرمان دولي تعدد السلام (الصيد) الذي يصل اصطلاحا وليس عليه أثره باطال صيته ولو حكا مع القصد

ويحصل ذلك (بضبطه) أي  
 الإنسان ولو غير مكلف  
 ان لم يكن له نوع غير وأمر  
 غيره فهو ذلك الغير لأنه  
 آلهة محض (بند) كسائر  
 المباحات لو ان لم يقدر عليه  
 كان أخذها لينظر اليها فان  
 قصد له نصيب الآلة  
 ملكه الغير (و) بملكه  
 وان لم يضع يده عليه يجر  
 منه قدره يازمان (و) نحو  
 (كسر جراح) وقصه  
 بحيث يجز من العيران  
 والعسد وجها أو بحيث  
 بسهل لحوقه وأخذ  
 وبعطشه بعد الجرح لا  
 لعدم المسألة بل زمن  
 زوره (و) وقوته وقوعا  
 لا بقدره على التخلص  
 (في شبكة) ولو مضوية  
 (نصبها) لاصد كياها  
 وان غاب طرد الهم لا  
 لأنه بعد ذلك يستمر ليأخذه  
 بخلاف ما لو ان نصبها أو  
 نصبها لاما اذا قدره  
 على ذلك فلا يلزم كعاد  
 قادرا فن أخذها  
 وبإرسال جرح عليه  
 كان أذكيا ولو غير معزله  
 عليه يدلو غصبا فملكه  
 وزال امتناعه بان لم ينفذ  
 منه ولو جرحه فمضى فترف  
 ثم أغمره كان ماسدا  
 بخلاف ما لو زاد عدوه  
 بأغرائه من غير وقوف  
 وبقرق بينه وبين ماسرأ  
 فإغمره الجرمي ينال  
 الخسرة بأنه يحفظ لها  
 (وبالحال إلى مضيق)

في ملكه وقد علم بتوصل أو غير ولم يقصده فلا يحصل منه كيدش وفرخ اه شرح المنهج  
 (قوله) يحصل ذلك (أي الإبطال) قول المتن (بضبطه) قد يشاهد أنه من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف  
 فاعله أي ضبط الإنسان ياء وتفسير الشارح قد يتبادر منه خلاف ذلك وكان الحمل عليه قول المصنف  
 يمدحونه لأنه لا ينافي ما قلناه اه سم (قوله أي الإنسان) أن قوله ولو جرح في النهاية الآخرة أو نصبها له  
 وقوة بخلاف إلى أما (قوله) ثم ان لم يكن له نوع غير أي وكان أعجميا فيقتضيه وجوب طاعة الأمر اه  
 عش (قوله) وأمره غير (الخ) وان لم يضره أحد فقصده ان كان حرا أو سيدا كان قوا أو أمانا كان مبرا  
 وأمره غير فان قصدا لا مرافعة له أي لا سمروا ولا قنفسه اه يجرى عبارة عش ولو لم يضره أحد  
 أي فبالمنع ما وضع يده عليه ولا يضر في ذلك عدم غيره اه (قول المتن) (بند) ومنه ما لو تعطل بنحو شبكة نصبا  
 ثم أخذها الصادق بما قدم وانفلت منها الصبي بعد أخذها فلا زول له ملكه عه اه عش (قوله) كسائر  
 المباحات (الخ) قوله وبإرساله في المعنى (قوله) عليكم (الخ) هذا لعل لا يناسب التقدير ولا يحصل (الخ) ولا لعله  
 ثالث المتن على بناء الجمهور (قول المتن) (مذنب) أي سمرع للهلاك (قوله) بحيث يجز من العيران والعدو  
 (الخ) أي ان كان مما يتنعم به مما لا يباطله الله بهما اه معنى (قوله) بحيث يسهل لحوقه (الخ) قد قبل به  
 لقوله أو حكا اه سم (قوله) وبعطشه (الخ) عبارة للمعنى ولو جرحه فوقف عليه أو جرحه فوقف عطشا  
 لعدم المسألة بل ملكه حتى يأخذ لان وقوفه في الأول استراحتوه معنائه على امتناعه من غيره وفي الثاني  
 لعدم المسألة بخلاف ما لو جرحه فوقف عطشا لغيره من وصول المسألة فانه لا يمكن له سبها لجرحة اه (قوله)  
 مراد بالها (الخ) عبارة للمعنى سواء كان حاضر أم غائبا طرده بها لولا دام اه (قوله) لأنه بعد ذلك (الخ)  
 فان قيل لو نصب عبد أو امرأ بالصيد كان الصيد المالك العبد بخلافه هنا يجب بان للعبد ان يسأل على  
 ندل في ملكه السيد فهو واضح تر بقوله نصبا على وقت الشبكة من يده بالأصغر وقد قبل بها صيد فانه  
 لا يمكنه على الأصح اه معنى (قوله) بخلاف ما لو لم ينصبها (الخ) أي فلا يملكه وقد استقر ههنا اه بغير  
 آتق به (قوله) أو نصبها له (فان مجرد نصبا لا يكفي حتى يقصد نصبا للصيد اه معنى (قوله) أما اذا قدر  
 أي الصبي اه أي النوع على ذلك أي التخلص (قوله) فلا يملكه (الخ) وكذا لا يصير أحق به فيها بظاهر  
 (قوله) فن أخذ ملكه (و) بعد ذلك أنه ما صار مقدورا عليه بما قلناه الأول اه عش (قوله) وبإرسال (الخ)  
 أي وملكه بإرسال (الخ) (قوله) فاصكها (الخ) لا يخفى ما في عطائه (قوله) ولو جرح (الخ) أي بعد استرساله بإرسال  
 صاحب وقوله أي الفضولي (قوله) وبين ماسرأ (نفا) في شرح فاعرا صاحبها (الخ) (قوله) بناء على الحرمة

حساد وحكاية اه قال في شرحه وخرج يقصدا ما لو وقع اتفاقا في ملكه وقد علم بتوصل أو غير ولم  
 يقصده فلا يملكه ولا ما حصل منه كيدش وفرخ اه وقد قبل لقوله ولو حكا بمسألة الشبكة (قوله) (بضبطه)  
 قد يتبادر أنه ان كان من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله أي ضبط الإنسان ياء وتفسير الشارح قد  
 يتبادر منه خلاف ذلك وكان الحمل عليه بقوله يمدحونه أنه لا ينافي ما قلناه (قوله) أو بحيث يسهل لحوقه  
 قد قبله لقوله أو حكا (قوله) وبعطشه بعد الجرح (الخ) عبارة لالروض أو جرحه فوقف عطشا لعدم المسألة  
 أي فلا يملكه لا يجوز ان الوصول إلى الماء أي بل يملكه اه ويفرق بينه وبين من يضر في أعلى الصفحة (قوله)  
 وبإرساله إلى مضيق (الخ) عبارة للعباد أو ما بالجملة إلى مضيق يده لا ينفذ منه كيف ولو غصوا به وفي  
 شرحه من الجمهور ولو تدل صيد دار انسان وقتنا الأصح أنه لا يملكه فإلحاق اجنبي عليه لم يملكه صاحب  
 الدار ولا الاجنبي لأنه من ثم لم يحصل الصيد يده بخلاف من نصب شبكة وصاد بها اه ثم قال في الباب  
 وما باغلق ذي اليد لاغير باب البيت لا يخرج (الخ) اه قال في شرحه وقوله لا يخرج هي عبارة لالروضة  
 والجمهور وغيرهم عبارة ابن الزفة وغيره فخلق عليه الباب فاصدا لملكه فان قصد لملكه لم يملكه اما  
 غير ذي اليد بان لم يكن له عليه يدلو بغصب فلا ينفذ اغلاقه شيئا فلا يملكه لو أحدهما اه فصل ان اغلق  
 الاجنبي باب الدار ان كان مع كون الدار في يده ولو نصب فأه الملك والا فلا وان مراد بالباب باليد الباردة

لا يثبت) يضم ثم كبير من أفانئ الشيء فنقلت عن أنفقت (منه) كبيت أو ج أفاق باه (٢٢٥) علمو لم يسمو بالانه صار مقدورا على

وأفهم قوله مضيق أنه لا يد  
من أن يمكنه أخذ من من  
غير كافة وبتعديته في  
بناها إلى قصد له كدار  
أو ج بيتا يعضونه  
وكذا هو على المنقول المعتد  
بل حتى جمع قطع به فان  
لم يقصده لم يملك واحدا  
من الثلاثة لكنه يصير  
أحق به أما ماله أرمك  
كأنه وقص جناح ونضب  
وقرطه فوافقة وكذا دونه  
وجدها به كالمطاهدا  
وهي مثقوبة والأقوله قال  
ابن الرقعة الساردى  
ان سادها من بحر الجواهر  
أى والأولى لقاسة أيضا  
وإذا حكم بانها لم تنتقل  
فهي يبيع السمكة كلها  
كبيع دار أحدها و  
كذلك قاله هذا حاصل  
المعنى في ذلك وأن أوهبت  
عبارة غير واحد خلافه  
فدخل سلسل حوضه  
فصير بالقصده بسد مخذه  
وبعته الخرج ومنه ملكه  
ان صغر بحيث يمكن تناول  
ما فيه باليد أو ما أوحق  
به فيصير له غير مصد  
لكنه ملكه ولو وقع به  
في ملكه أخفا أو بما  
يعمل الانتفاع به ولو  
بغاية كسنة كبيرة  
(وصار مقدورا عليه بنحو  
غيره) صار أحق به فيصير  
على غيره لأنه ملكه  
وأما (لم يملكه) من دفع

أى المرجوحة (قول المتن لا يثبت منه) وان قدور الصمد على التملك لم يملكه الجنى ولو أنه قدور ملكه  
مضى (قوله يضم) على القوة على التملك في النهاية والمضى (قوله أفاق باه عليه) أى من له على البيت  
لأن لا بد له عليه أنه غاية عبارة سم عبارة الباب وأما الجانى إلى مضيق به لا يثبت منه كبيت ولو  
مضوبا أى وفي شرحه عن المجموع ولو دخل صد دار انسان وقتنا بالاصح أنه لا يملكه أفاق عليه أى جنى  
لم يملكه صاحب الدار ولا الابن أى ثم قال في الباب وأما باه لا يملكه إلا بالغير باب البيت للابن لا يفرج  
وفي شرحه قوله لا يفرج أى عبارة تالوضه والجموع وغيرهما عبارة ابن الرقعة مضيق على ما الباب قاصدا  
لأنه كان لم يقصد تملكه ملكه أما غير ذى البدان لم يكن له علمه ولو يعضب فلا ينفذ اغسلت غنيا فلا  
ملكه واحد منها أى فعلم ان انتقال الأخصى باب له ان كان مع كون الدار في يده ولو يعضب أجاد الملك  
والأقوله بحذف (قوله أى قصد له) أى واعتدلا اصطلاحه أى غاية وأثره سم وعش ورشدى  
وباقى الشارح ما وافقه وكذا فى المضى ما وافقه (قوله وكذا هو) أى السيد (قوله على المنقول المعتد)  
أى خلافا للعبارة والعبارة عبارة بالغير أى المملوك هذا الطريق أى التمشيش لغيره الشخص والفرخ  
كما صرح فى الجواهر وعبارة العباب ومن بنى على المشقة فى ما لا يعضب فى ما لا يعضب فربما يعضب فربما لا  
انتهت وهو ظاهر لأنه لم ينفذ الطائر لاحسابه لا يجرى التمشيش سم وضيقا لحاوى له الطائر أيضا  
وأخذ به القنوى وهو ظاهر الرض واعتمد ما بالاولى وكذا هو بشرط أن يقصد البناء تعديته وان  
يعتاد البناء للتمشيش أى بحذف (قوله لكنه يصير أحق به) أى يصر على أنه يملكه ملكه  
(قوله أما ماله) أى قول المتن ومن ملكه فى المضى الأقوله وعلم ان وان السبعة (قوله أما ماله) أى  
الحج يصر زوجه وليس عليه أرمك (قوله فلو لقطه) أى أضافه أى مضى (قوله وكذا دونه الخ) عبارة  
المضى (فرع) الرضائى توجد فى السمكة غير مثقوبة ملك الصيدان ليس السمكة للمشتري بان يباعها تبعا  
لها قال فى الرضة كذا فى التهذيب وشبهه أن قال انما فى الثانية للصيدان أيضا كالكنز الذى يوجد فى الأرض  
يكون لمصيدها أى هو ما حرمه الأمام والموردى والرافى وغيرهم فان كانت مثقوبة فلا يباع ان ادعاها  
فان لم يكن يبيع أو كان ولم يدعها لها لم تملكه فاقطع وقد الماردى ما ذكر بما اذا سادها من بحر الجواهر والا  
فلا يملكها بل تكون لقطه أى وقوله فلا يباع ان ادعاها الخ كذا فى أنها تقول عى أى وان لم تكن  
لا تملكه به من ملكها أى (قوله مثقوبة) أى مثلا (قوله ولا) أى ان لم تكن مثقوبة (قوله فله) أى  
الصائد (قوله ان سادها الخ) حزم به النهاية بلازم (قوله من بحر الجواهر) وينبى أدنى غير ملكه  
علم خروجه من بحر الجواهر عبارة عى قوله من بحر الجواهر مجرد تصور (قوله لم تنتقل عنها الخ)  
وقال المضى كما هو موصلا فالقائل يقول الشهاب لى عبارة رسم قوله لم تنتقل عنها الخ هو ما يباعه المشتريان وجرم  
به الأمام والماردى والرافى وغيرهم الذى فى التهذيب وحزم به فى الرض انها المشتري وقال شيخنا  
الشهاب لى انما المعتمد انما كفضلات السمكة بخلاف الكثرة (قوله ولودنسل) على القوة وعلم فى  
النهاية (قوله ولودنسل) لى معنى تسبب فى دخله كما هو ظاهر أى عى (قوله حوضه) أى الحوض  
الذى بيده (قوله والا الخ) أى بان كان كبيرا لا يمكنه أن يتناول ما فيه إلا بعد نصب أو إلقاء شيئا فى الماء  
لم يملكه به ولكن صار له مضى ونهاية (قوله فيصير على غير ما) أى بغير اذنه نهاية وبغنى (قوله أو  
بما يحل الخ) عبارة تالوضه أو معارضة معوبت بد الغائب (قوله المتن وغيره) الواو  
بمعنى أو (قوله لكنه) أى الغير (قوله لا يقصده الاصطلاح) أى والقصد مرمى فى النهاية ومضى

الثانية ما يشبه بد الغائب (قوله ويعضب فى بناها لى قصد له) واعتدلا اصطلاحه أى (قوله  
واذا حكم بانها لم تنتقل عنه يبيع السمكة كلها) فان كانت مثقوبة فلا يباع ان ادعاها ولا لقطه أى  
(قوله تنتقل عنه) هو ما يباعه المشتريان وحزم به الأمام والموردى والرافى وغيرهم الذى فى التهذيب  
وحزم به فى الرض انما المشتري وقال شيخنا الشهاب لى انما المعتمد انما كفضلات السمكة بخلاف

فى تصور ملكه (فى الاصح) لأن مثل هذا لا يقصده الاصطلاح

ثم ان قصد سقي الارض ولو من موهبة قول الصديق اقترح ولا يقدر على الخلاص منها ملكه على المعتمد تناقض او ما فيه وجهه ان كانت مما يقصد بها ذلك عادت على ما (٣٣٦) قرره ان النصب ينافي التعير لانه لا يفتقد عليه كغير الطوى أو الخلف وان

السفينة ان أعدت للاصطباح

بها وزال الوضوع فيها  
امتناع الصيد وصرفت  
بحيث يستعمل أخذ منها  
ملكه من هي يد هولاء  
بمجرد وقوعه فيها فما ظهر  
(ومضى ملكه ولم يملكه  
بأنفسه) ومن أخذه  
فردده وان قوسه تم  
ان قطع الشبكة فلا غيره  
وانت منها صار مباحا  
وما ملكه من أخذها كغيره  
في المجموع وكذا لو ألقته  
الكب ولو بعد ادراك  
صاحب موهبته بان  
ذلك غير منصفه لم يفتق  
زوال امتناعه ثم أربهم  
صرحوا بخذ ذلك ولا أثر  
لنفعها بنفسها ولو ذهب  
بها وبقي على امتناعه بان  
يعدود بفتحها فهو على  
أباحته والاصطباح ولو  
سعى خلف صيد فوقف  
أصله على كسفي بأخذه  
(وكذا لا يزول) ملكه  
(بارسال المالك) المطلق  
التصرف (هـ في الأصح)  
كل سبي بهيمة على الجوز  
ذلك لانه يشبه سواها  
المجاولية ثم ان قال عند  
ارسله أحتمل بأخذه أبيع  
لا أخذه أكله فقط كالصنف  
ان سلب قول المالك ذلك  
واما ما في خفتان له اطعم  
غيره فبني على جملة ما اذا  
عملوا بمصه بذلك أو  
على ان كل الثاني له انما

(قوله) ثم ان قصد (الخ) عبارة عنها بقوله سقي ويجعل ما ذكره المصنف مالم يقصد به الاصطباح فان قصد به  
واستبد ذلك ملكه وعليه جعل ما ذكره المصنف هنا في الروضة عن الامام وغيره وان لم يعد الاصطباح فلا راعيه  
يجعل ما نقله في احكام الموات عن الامام أيضا اهـ (قوله) وبمسكه أي ليعتمد (قوله) ان النصب ينافي  
التعير خلافا للمنفى واستقدمه الشارح آتفاقي حمل الحوض (قوله) التعير الطوى أي المذكور  
بقول الشارح صار أحق به اهـ سم (قوله) وان السفينة (الخ) ولو حفر حفرة وتوقع فيها مملكان كان  
الحفر الصديق والافلا اهـ معنى (قول المتن) لم يملكه أي كالأقوى العبد أو شرب الهبة اهـ معنى  
(قوله) ومن أخذه الى قوله فقط في المنفى الاقوة وكذا في ولو ذهب الى قوله ان على النهاية الاقوة كإحصائه  
في المجموع وقوله وبمسكه الى ولو ذهب (قوله) ومن أخذه (الخ) الا في التفرغ على كل المنفى (قوله) ولو أخذه  
أي الصديقان قطعه ما غيره فان قلت فهو باق على ملك صاحبه فلا يملكه غيرهما فمعنى (قوله) غير اهـ  
الكب منه أي الصيد (قوله) ولو ذهب (الخ) الا في التفرغ على كل النهاية (قول المتن) وكذا بارسال  
المالك (الخ) سواء قصد ذلك التفرغ الى الله تعالى أم لا ثم معنى (قوله) كل سبي بهيمة (قوله) كل سبي بهيمة  
والمنفى لان رفع اليد لا يقتضي زوال الملك كل سبي بهيمة ورد الثاني فليس لغيره أن يصده اذ امره اهـ  
أخذه (لانه يشبه (الخ) ولا يفتقها بالمباح فصادها بغيره أي وهو يؤدي الى الاستدلال على ذلك الغير بغير  
أخذه اهـ ع (قوله) ثم ان قال (الخ) عبارة عنها بقوله حصة الارسل ما لم يقل مرسله أحتتم قال ذلك هو  
مطلق التصرف وان لم يقل بان يأخذه من أين أخذه أكله لا يمان ولا ينفذ تصرفه فيه يسير ونحوه ولا  
باطعام غيره من ممتلكات المباحة بعض المتأخرين اهـ يعني شيخ الاسلام ووافقه المنفى ومن عبارة الاول ولو  
قال سطلق التصرف عند ارسله أحتتم بان أخذه أأحتتم فقط كإحتتم شفتان لم يل أخذه أكله لا يمان  
وله اطعم غيره منه كإحتتم شفتا أيضا ولا ينفذ تصرفه فيه يسير ونحوه وهل يصل ارسله في هذه الحالة أو لا  
من ذكر ملكه أنى شئى الاول اهـ وعبارة الثانية قوله أكله قال في شرح الروض وكذا اطعم غيره منه  
فيما يظهر اهـ وأقول هو وجب جدا لان غيره كان يجوز أخذه وأكله ما منع من اطعمه وان خالف في  
ذلك حر اهـ وعبارة ع (قوله) وبمسكه أي لا يملكه الا كمنه فيما يظهر فان كان غيرا كقول  
فبني ان لن أخذه الانتفاع به من الوجه الذي جرت العادة بالانتفاع به منه خرج بأكله كل ما لو لم يمسكه فلا  
يجوز لان لا يباح له تناوله فبرسه ان يأخذه اهـ وقوله وخرج ما كذا (خ) وقوله (قوله) أما غير مطلق  
التصرف (الخ) عبارة عن المنفى ويجعل الخلاف في المالك مطلق التصرف وأما الصبي والمجنون والمجور عليه يسيره  
أولس والمكاتب الذي لم يأذنه سيده فلا يزول ملكه عنه قطعا اهـ (قوله) و (قوله) الى قوله وفي النهاية  
الامام أئيبه عليه (قوله) و (قوله) من آخر (الخ) أي فلا حاجتي لاستثنائه (قوله) و (قوله) وقوله  
في المنفى الامام أئيبه عليه (قوله) واستثنى الزكشي ما اذا (الخ) عبارة عنها بقوله ويستثنى من عدم الجواز ما اذا (الخ)

الكنز (قوله) ثم ان قصد سقي الارض (الخ) على هذا جعل ما نقله في الروضة عن الامام وغيره (قوله)  
وجهه ان كانت مما يقصد بها ذلك عادت (قوله) خلافا لما اذا لم يعد الاصطباح بذلك وعليه جعل ما نقله في الروضة  
عن الامام في احكام الموات (قوله) التعير الطوى السذكر بقول الشارح صار  
أحق به (قوله) ثم ان قال (الخ) هل الارسل مع هذا القول باقية نظر (قوله) أحتتم بان أخذه وكذا  
أحتتم فقط فيما يظهر وليس (قوله) أبيع لا أخذه أكله ولا ينفذ تصرفه فيه يسير ونحوه ولا بطعام  
غيره منه خلافا لما يمتنع بعض المتأخرين (قوله) أكله فقط أي لا ينفذ تصرفه فيه كإحتتم في الروضة  
يسير أو غير وقوله أكله قال في شرح الروض وكذا اطعم غيره منه فيما يظهر اهـ وأقول هو وجب جدا  
لان غيره كان يجوز أخذه وأكله ما منع من اطعمه وان خالف في ذلك (قوله) واستثنى الزكشي

استفاد من قول المالك ذلك لكن بشرط على هذا المالك الثاني ذلك القول أو أعتقه لم يملك ما غير مطلق التصرف (قوله)  
مكاتب لم يأذنه سيده فلا يزول بالرسالة قطعه لمران من آخره على كسبي لملكه عنه فلهذا ما ساقى الزكشي ما اذا شئى على



وله أنه لم يدأ أعمى أهل العباد: وفيما يحدث الغزاة التي أطلقته التي ضل الله عليه وسلم ولادها الماسحون في في الأولى وحده في الجاني  
استبد فرحها لحاتم السه تعرض ظاهر وذهبها في الثانية قالوها مسحون فكس الاقليات حذو قسما أي الآن وراذع في الزمان الما كول  
وقوله معدهات غير صحيح فان حديث الغزاة لا يتفق من سائر طرقه لعله أخذ في الخاضعين اجتماع طرقه قوله انه حسن ثم رأيت الحفاظ ان  
كثيرا قال لأمر له ومن نسبه لني في الله عليه وسلم فقد كذب غير موثقه بل في الجدة أحاديث تنوي بعضها بعض وأما الجمة  
وهي ضم الهمة نهم مشددة وقد تخفف طائر كانه هو أخذ منها مصحفا لحا وكيفية التعريف بغير نحوها بأنه ضل الله عليه وسلم قال ودرده  
رجعها لها وكذا أعبر بالفرخ بالافراد الترمذي وابن ماجه وقوله الطالبي بسها (٣٣٧) قال السمرى وحكمة الامر بالادب احتمال

أخذوا ظاهر أحوال الساف ومنه يؤخذ أنه لا فرق في ذلك

فلا يحل وصارة شئنا العاضى ان كان فى وقت لا يغفلون بحسب تلك السنايل حل وتعمل دلالة الحال كالان كانوا يغفلون عنه فلا يحل وبه علم  
 حجة قولنا ما يدل الخ وصاروا يحل لم تعلم حقيقة قصد المالك فلا يحل والناس مختلفون فى ذلك وقد أن وجد منهم من يتركه موقفاً فيبقى  
 الاحتياط ورايت الأذرى بحسب سنايل الجعور أنه لا يحل التغاطلها ككل جهل حال المالك ورضاه المتبر وغيره أعترضه بما يحتمل البلغنى  
 فى عين مر القاهر ان ما لا يحل به ملاكه ولا يغفلون منه أحد أو لم يرد عاينهم بذلك فى الشرب سنوان كان محصور فيه شركة اه  
 ورويات المسامحة فى مياه العيون أكثر (٢٣٨) منها فى السنايل على أن الحقيقة فى تلك العيون ان واضى أيدهم عليها لا يكون معاهها

**قوله** فلا يحل أى الالتقاط **قوله** وصاروا يحل أى المنزلة **قوله** ان كان الخ أى الالتقاط **قوله**  
 بالله الانساب الثالث **قوله** وصاروا يحل لم تعلم حقيقة قصد المالك فلا يحل أى فلا يكون مجرد عدم  
 تتركه عدم الرضا بل يدرى من يتركه فاما اذا لم يعلمها شغل الظن كما يفهم ما سجد كرهه عن المجموع  
**قوله** وغيره أى الأذرى **قوله** أو لم يرد عاينهم بذلك فى الشرب سنوان كان محصور فيه شركة اه  
 أى منعهما **قوله** انتهى أى كلام البلغنى **قوله** قال غيره أى الباقى **قوله** وهو الخ أى ما قاله الغير  
 وكذا غيره **قوله** على الاثر أى أنشأ **قوله** اعتدالا بما حاط **قوله** قال (قوله) أى المحصور  
**قوله** وهذا أى بقوله لان تكاف الخ **قوله** انتهى أى كلام الغير **قوله** لكن لم تعد الخ واجمع  
 للمغلوفين **قوله** وفي المجموع الخ هو الموجود فى قوله السابق اطلاق المجموع الا فى **قوله** انتهى  
 أى كلام المجموع **قوله** ومن أخذ **قوله** ومرى النهاية والى قولنا فى الالتقاط الخ فى المعنى الا قوله أو  
 جماع الى المتن قوله الذى الى المتن **قوله** أعرض عنه فان لم يعرض عنه ذوال اليد كما لا بدغ له ولا شئ له  
 فى نظيره البع والذى فى غير ما يدغ به وينبى انه لو اختلف الاخذ صاحبه صدق صاحبه لان الأصل عدم  
 الاعراض ما يدل فى نية على الاعراض كالقائه على نحو الكوم اه عش **قوله** واختاط بمباح الخ  
 عبارة للمغنى والروض مع شره انما يتوكلوا اختاط جام مملوك الى محصور أو لا تصح ما يحل غير محصور  
 أو انصاه مملوك فى غير لم يحرم على أحد الاصايد والاستقام فى ذلك استعمالها كان وان لم يملك  
 المالك بذلك لان حكمه لا يفصل لا ينفى بربا لا يملك ما يحصر أو بغيره كالأختاط يحرمه بساغب  
 محصوران يجوز التزوج بمنزله ولو كان المباح محصورا حرم ذلك بجميع التزوج فى نظيره اه **قوله** حرم  
 الاصطاد ولا يخفى ان لما كان يأخذ منه ما شاء ولو باجتهاد لانه مهم ما وضع به عليه صلوة ملكه لانه ان  
 كان مملوك فلا كلام أو يملك ما يحل بوضع يده عليه اه سم **قوله** ويراه أى المحصور فى النكاح أى  
 فى باب ما يحرم من النكاح **قوله** أو بباح ذل الخ عطف على مباح محصور وحديثه شكل لانه فى جز  
 ولو تحوّل جامعه مع انه يتنافى فتأمل اه سم أى الان يتكافى بالمغنى دخول المباح مع جامعه بعد  
 الاختلاط بربحه ولو قال واختاط جامعه بباح الخ لم يلزم الاشكال **قوله** ولو شغل الخ عبارة للمغنى  
 ولو شغل فى كون الخاطو لجامعه مملوكا غيره أو بباحه التصرف فيه لان الظاهر ان بباح اه زاد النهاية  
 ولادى انسان تحول جامعه الى براح غيره لم يصدق بالورع تصدق مالم يعلم كنه اه **قوله** فالورع  
 تركه ويجوز ان التصرف فيه لان الأصل الاباحة مر اه سم **قوله** ان غيّر الخ الى قول المتن فان اختلف فى  
 النهاية الا قوله اما اذا لم يأخذ **قوله** ان غيّر الخ ويأتى فى المسئلة مفهومه **قوله** فهو امانة شرعا الخ عبارة  
 انها بقول المغنى ومراده بالورع اعلام مال كيه ويجوز ان يأخذ كسائر الامانات الشرعية عدا ومحققة فان لم  
 يرد ضمنه اه **قوله** فهو مال بالانثى هذا انما يظهر أثره فيما اذا كان أحد هما مالك الانثى فقط والآخر  
 كتب عليه مر **قوله** أو بباح دخل بوجه عطف على مباح محصور وحديثه بشكل لانه حديثه فى جز ولو  
 تحول جامعه مع انه يتنافى فتأمل **قوله** فالورع قضية التعبير بالورع عدم الحرمة **قوله** أيضا فالورع تركه

ادان ما لم يكن معها وهو  
 أصل تلك العيون وما كان  
 معتزلا به فى بطون جبال  
 مسوان لا يدرك أصله  
 فكونون مجتهدا حتى يتك  
 الماء لغيره ثم رأيت البلغنى  
 صرح فى السنايل بما  
 صرح به فى الماء فقال  
 كلام الروضة يقتضى اثبات  
 خلاف فى السنايل وليس  
 كذلك ان كان الزوج للصور  
 صغير اه قال غيره وهو  
 جسد ويملك المساق  
 المجموع الا فى على الاثر  
 ان اعتدالا بالباحة كاف  
 من غير نظرى كونه محصور  
 أو غيره لان تكافؤ قوله  
 المشاهدة فيما طردت  
 العادة بالسامحة أمر  
 مشق وجمدا ينظر فى  
 تنظر ان عبد السلام فى  
 تحل دخول سكة أحد  
 ملاكه بجمعه راء ويحرم  
 أخذ بجمعه سنايل ان حوط  
 عليه وسقط داخل الجدران  
 وكذا ان لم يصطط عليه أو  
 سقط خارجه لكن لم تعد  
 المسامحة يأخذ وفى المجموع  
 ما سقط خارج الجدران لم  
 تعد اباحته محرومان

اعتدت حل علام اعادة لاسم فى الغلبة على الظن ابا حتمه كاتحل هدية أو صلها بغير اه ومن أخذ جلد ميتة أعرض عنه  
 فذهب مملكه لرواى ما فى من الاختصاص الضعف بالاعراض (ولو تحول جامعه من رجمالى صر او اختاط بباح محصور وحرم الاصطاد  
 منه ومرد به فى النكاح أو بباح دخل بوجه مملكه اكبر العرج صار أحق به ولو شغل فى باحة فالورع تركه اه (الربح غيره) الذى  
 له فيه جام فوض يده عليه بأخذ (منعده) ان غير ابقا مملكه ما اذا لم يأخذ فهو امانة شرعية بغيره لا اعلام فهو راولا فدية ينهاون  
 ملكها فحصل بغيره ما فرح أو بغير فهو مال بالانثى (فان اختلط) جام أحد البرجين بالآخر أو جامك لهما بالآخر وتوعد البلغنى

الذ كور ما اذا كان كل منهما ملك من كل منهما فلا يفسد بغير بيع أو فرخ **أنا** أحدهما عن بيع أو فرخ **أنا** الآخر **أه** ويشدى عبارة عش فلو تنازعا فيه فقال صاحب البرج هو بيع **أنا** وقال من تحول الجمار من برجه هو بيع **أنا** من ذوال السد وهو صاحب البرج التحول له وان مضى بعد الاختلاط تقتضى العدالة مثلها ببيع الجمار التحول لاحتماله ببيع أو باض في غير هذا المحل **أه** **(قوله لهذا المصور)** أى الذى **(قوله عجب)** فهو تعيين البقنى الخ **(قوله ونحوهما)** أى قوله فان بين فى الفنى الاقوة وزعم النعم وقوله فى قوله ونوله فى قوله وكل **(قوله لعدم تحقق ملكه الخ)** لا يظهر فى صورة السكل **أه** سم أى كأشكاله الشارح بقوله **أنا** **(قوله وما تقرر الخ)** عبارة المتنى وعلم من كلامه ما منع بيع الجميع من باب أولى وصريحه فى البسيط **أه** **(قوله هوماز يحبه فى المطلب)** ولا بشكل عامر فى تفريق الصفتين الصفة فى تعيينه لان محيل ذلك فيما اذا علم عين ماله وشدوى **وسم** **(قوله أن علك الخ)** أى يبيع أوجهه أو غيرهما من سائر التماكات **(قوله للضرورة)** وقد تدعو الحاجة الى التسامح باختلاف بعض الشروط ولهذا صرح القراض والجماعة مع ما بينهما من الجملة مغبى ونهاية **(قوله أى المالك)** أى قوله وقوله فى النهاية الاقوة وزعم النعم **(قوله المختلطة)** بالافراد نظر الى الفنى والا ففى التعبير الجماعين المختلطين كإلى النهاية للفنى **(قوله وكل لا يفرى الخ)** الواو لعل **أه** عش **(قوله)** ووزع الثمن على أعدادهما أو فاقمن بينهما اثلاثا فى المثال المتقدم **أه** نهاية **(قوله المبيع)** أى حصة كل منهما والاقصوم المبيع لأجل نفسه **أه** سم **(قوله)** **أى** الثالث **(قوله بالجزئية)** أى كصفتهم وقضية عدم صحة بيعهما بعضه البعض بالمشاهدة وكان وجهه عدم تحقق كونهما كعهلا لاحتتماله ملكا أحدهما **أه** سم **(قوله بانه تعدد)** أى التوزيع حيث ذى أى عند جمل القيمة **(قوله نعم الخ)** عبارة مختصرة ولو رخص فالحيلة فى صحة بيعهما كالثالث أن يبيع كل منهما بمكة فافكرن الثمن معلوما أو يؤكل أحدهما الآخر فى بيع أصده مبيع الجميع **أه** ويقتسمه أو يعطى فى المختلط على شئ بأن يرضيا على أن يأخذ كل منهما منه شئ مما يباعه لثالث فيصير المبيع **أه** وقال شرح الروض ما من موقضية كلامه كاصله ان الثالث يفرق المبيع من ثالث مع الجهل وبس كذا بل هو طريق المبيع مطلقا **أه** **(قوله ان قال كل بعثنا الجمار الخ)** ظاهره انه لا بد من قول كل ما ذكر فلا يصح قول أحدهما قط ولا فى قوله السابق لم يصح بيع أحدهما الخ ويجب منع المناقاة لان قوله السابق المذكور يصور بما اذا باعه شيلعه بناب الشخص لا بالجزئية كما صور بذلك البلقنى وبصرحه بتعويض ما سبق بقوله لعدم تحقق ملكه لثالث الذى يتصوره بخلافهما فانه غير مصور بذلك فلا مانع من صحة البيع كصرحه بالبلقنى أى إضافة قال فى قوله المصنف شيا من عهله اذا وهب أو باع شيا من باب الشخص بناب الشخص فلم يظهر انه ملكه بعد ذلك أما لو تبين انه ملكه مع وكذا لو رتبين ولكن باع مع نأ بالجزئية كصفتهم علكه أو قال بعثنا جميع ما الملكة بكذا فيصير لانه يتحقق ولو رتبين ولكن باع مع نأ بالجزئية كصفتهم علكه أو قال بعثنا جميع ما الملكة بكذا فيصير لانه يتحقق الملك فيما باع مع يحصل المشتري بحمل البايع ككل باع من ثالث مع جمل الاعداد ثمن معين أى لكل واحد

فغير التصرف فيصير لانا الأصل الا باحة هو **(قوله لعدم تحقق ملكه لثالث الذى يتصوره)** لا يظهر فى صور ثالث **(قوله هوماز يحبه فى المطلب)** فان قلت قد يشكل لانه من قبل بيع ملكه وغير ملكه بغير اذنه وهو صحيح فملكه كما تقدم فى تفريق الصفة قلت لانه يجب بان يحل ذلك اذا علم عين ماله وهو جاهل به **(قوله المبيع)** أى حصة كل منهما والاقصوم المبيع لأجل الجهل فيعلم بقتل وفى الثمن بالتسبيل كل كنه لا تنقأ لجهل فقلناه اذا كان عدم معلوما والقيمة سواء كان فملكه منها من الثمن معلوما **(قوله للمعين بالجزئية)** أى كصفتهم وقضية عدم صحة بيعهما بعضه البعض بالمشاهدة وكان وجهه عدم تحقق كونهما كعهلا لاحتتماله ملكا أحدهما **(قوله نعم ان قال كل بعثنا الجمار الخ)** ظاهره انه لا بد من قول كل ما ذكر فلا يصح قول أحدهما قط ولا فى قوله السابق لم يصح بيع أحدهما الخ ويجب منع المناقاة لان قوله السابق المذكور يصور بما اذا كان باع شيا من باب الشخص بناب الشخص فلم يظهر انه ملكه بعد ذلك أما لو تبين انه ملكه مع وكذا لو رتبين ولكن باع مع نأ بالجزئية كصفتهم علكه أو قال بعثنا جميع ما الملكة بكذا فيصير لانه يتحقق ولو رتبين ولكن باع مع نأ بالجزئية كصفتهم علكه أو قال بعثنا جميع ما الملكة بكذا فيصير لانه يتحقق الملك فيما باع مع يحصل المشتري بحمل البايع ككل باع من ثالث مع جمل الاعداد ثمن معين أى لكل واحد

لهذا التصريح وأن للثمن فيه نقص عجب ومن تردد عليه فليدفع أو يوزع أو غيره (وعصر التميز لم يصح بيع أحدهما وحده) ونحوهما من سائر التماكات (شيا منه) أو كذا (أنا) لعدم تحقق ملكه لثالث الذى يتصوره وما تقرر من انه اذا باع السكل لا يصح فنى منسجم وماز يحبه فى المطلب (ويجوز لأحدهما ان يملك ماله (الصاحب فى الأصح) وان جهل كل عين ملكه للضرورة (ان باعاهما) أى المالك ان اقتطاع الثالث وكل لا بد من عين ماله (والعده عدمهما) كاتمة وما تبين (والقيمة مراع) المبيع ووزع الثمن على أعدادهما وتضمنت الجملة فى المبيع للضرورة وكذا يصح لو باع له بعضه البعض بالجزئية (والا) بان جهلا أو أحدهما العدد أو تفاوتت القيمة (فلا) يصح لان كلا يحل ما يفتق من الثمن وزعم الاسوى توزيع الثمن على أعدادهما مع جمل القيمة مردود بانه تعدد حيث ذى نعم ان قال كل بعثنا الجمار الذى فى هذا بكذا يصح لعل الفنى وتضمن جملة المبيع للضرورة

ويقتصر الجهل بقدر البيع الضرورة اه سم ثم ساق عن شيخه البرلسي ما يؤيد وجهه (قوله وتوكله  
 لي لا يذمونه) خلافا لظاهر النهاية والمغني (قوله فان بين الخ) جوابا لـ (قوله من أنه لا يحتاج الخ) هذا  
 قد يضاف قديما آ نفعان المغني والروض عبارة سم قوله وما أوهمه كلام شارح الخ هذا الذي أوهمه كلام  
 الشارح المذكور عبارة منهم مصرحته ثم قال بعد ان ساق ما قدمناه عن الروض ما نصه فانظر قوله في صورة  
 التوكيد لي بن ويقتسمه فانه ناص على ما أوهمه كلام ذلك الشرح اذ لا يحتمل انه بين عن نفسه وقوله موكله  
 والا فلا معنى مع ذلك لقوله ويقتسمه فهذا الاجام هو عين القول فتأمل اه (قوله واختلفا مثل الخ)  
 عبارة للمغني والنهاية ولو اختلفا جزمواهم أو دهن حرام بدرهمه أو بدنه أو نحو ذلك ولم يبين قدا والحرام  
 وصرفه الى ما يجب صرفه وتصرف في الباقي بما أراد جاز للضرورة كحماة لغيره اختلفت بمعناه فانه  
 يابا بالاجتهاد فيه الا واحدة كالأختلطت غرة تصرفه بقره ولا يخفى الورع وقد قال به منهم بنقي المتق أن  
 يجتنب طبر البرج وبناها اه قال ع ش قوله ومصر فالح مفهوم ان مجرد التمييز لا يكفي في جواز تصرفه  
 في الباقي ويمكن توجيهه بأنه باختلافه ما وكلت ترك واحد الشر يكتفي لا يصرف قبل التسوية والتقسمة  
 انما تكون بعد التراضي وهو متعذر هنا فنزل صرفه فيما يجب صرفه فيمنه القسمة الضرورة اه

ما سبق قوله لعدم تحقق ملكة الشيء بخصوصه بخلاف ما هنا فانه غير مصور بذلك فالتابع من جهة  
 البيع كالمصرح به بالقبض أيضا فانه قال في قول المصنف شأنه محله اذا باع أو وهب شيئا من ماله بالقبض ثم  
 يظهر انه ملكه بعد ذلك ما لو تبين انه ملكه فيصير كذلك لم يبين ولكن باع شيئا بالجزئية فكيف ملكه  
 أو قال بملك جميع ما أملا كمنته بكذا فيصير لانه يتحقق الملك فيما باع وهو المسمى بمثل البايع كالأب  
 من ثالث مع جهل الاعداد بثمن معين أي لكل واحد ويقتصر الجهل بقدر البيع الضرورة وقال العراق  
 الفرق بينهما ان في القبض عليه جهة البيع المشتري معلوم بما يرضه لكل منهما من الثمن معلوم وان لم  
 يعلم قدام المشتري من كل منهما فاقترع الجهل بذلك الضرورة ثم أنه لا يرتب على الجهل به مقدرة فلا يلزم  
 من اشتغال الجهل به اشتغال الجهل بجملة ما اشتراه اه قال خضا الشهاب البرلسي أقول وتقول  
 العراقي ان جهة البيع معلومة للمشتري في القبض عليه فبني ذلك أن مراد ان جهة ما اشتراه من  
 الاثنين معلومة فاشبهه أن يقول سلنا ذلك واحصه غير نافع في دفع جهل البيع الذي وقع عليه العقد

من كل منهما معلومة عندنا الصفة بذلك الا ترى ان بيع عبد جمع بثمن لا يصح وان كانت جملة البيع  
 معلومة وجهة الثمن معلومة اذ هذا الاختسلاط لما كان محل ضرورة واغتفر فيما الجهل بقدر البيع اذا  
 كان على الوجه المذكور اه (قوله وما أوهمه كلام شارح الخ) هذا الذي أوهمه كلام الشارح  
 المذكور عبارة منهم مصرحته وعبارة الروض ما نصه ولو جهل العبد أي أولم تستو القيمة كائنه شره  
 فاحتمل ان يبيع كل نصيبه كذا أو وكل أحدهما الاخر في البيع بثمن ويقتسمه أو يصلح ما في أي في  
 الاختلاف على ثمن أي ثم يبيعه ثالثا واحتمل الجهالة أي في عين البيع وقدره الضرورة اه فانظر قوله في  
 صورة التوكيد لي بن ويقتسمه فانه ناص على ما أوهمه كلام ذلك الشارح اذ لا يحتمل انه بين عن نفسه  
 وثمن موكله والا فلا معنى مع ذلك لقوله ويقتسمه فهذا الاجام هو عين القول فتأمل وقد يقع ان لا معنى مع  
 ذلك لما ذكرنا احتمال ان المراد انهما يقتسمان الجسمة لقبضه على حسب التفصيل الذي بينه في العقود لا  
 يخفى يفده (قوله فرع لو اختلفا مثل حرام الخ) قال في الروض فرغوا عن اختلفا حمام موك أو يمسور أو  
 غير محصور وبمحام ملك مباح غير محصور لم يحرم الا مسدا ولو كان المباح محصورا وحرم اه ولا يخفى ان  
 المالك ان ياختار من ماله ولو لا اجتهاد لانه مهما وضع يد على ماله ملكه لانه ان كان موكلا فلا كلام أو  
 مباحا ملكه لو وضع يده على ما في ماله فعمل في الاجتهاد في المباح كالأختلط المحصور وبذلك غيره  
 المحصور فانه لا اجتهاد أو يوجب ملكه بالاجتهاد والمباح هنا بمنزلة المالك يجمع جواز أخذه ولا يضر احتمال

وقوله لي لا يذمونه ان حذف  
 من الروضة وقصر هاولو  
 وكل أحدهما صاحبه باع  
 للثالث كذلك فان بين ثمن  
 نفسه وثن موكله كاهو  
 ظاهر مع أيضا لما ذكر  
 وما أوهمه كلام شارح من  
 انه لا يحتاج هنا البيان الثمن بل  
 يقتسمه بعد العمل بالثمن  
 حيثئذ لان الغرض جهل  
 العدد والقيمة (فرع)  
 لو اختلفا مثل حرام كدبرهم  
 أو دهن أو حب

بشملة في حازه ان يعزل قدر الحرام بشبهة القسمة تصرف في الباقي ويسلم الذي عزله لصالحه وان وجد والا فلتاظر بيت المال واستقل بالقسمة على خلاف القروى الشريفة لا تصرف وذا القرض الجهل بالمال لا ينفذ في دفع ما يملكه من الرقعة لقاضي القسمة من المال في القرض المجموع طرفه ان يصرف قدر الحرام الى ما يجب صرفه ويصرف في الباقي بما اراد ومن (٣٤١) هذا اختلاط أوله اختلاط نحو دراهم بجماعة

ولم يفرق في دفعه ان يصرف  
الجميع بينهم على قدر  
حقوقهم وزعم العوام ان  
اختلاط الحلال بالحرام  
يجرمه باطل وفيه كراهة  
ان حكم هذا كالحام المختلط  
ومراده التضييق في طريق  
التصرف لاف حل الاجتهاد  
اذ علامته هلالان القرض  
ان السكك صار شيئا واحدا  
لا يمكن التمييز بينهما  
الجم فان قالت هذا ينافي  
ما مر في النصبان مثل هذا  
المختلط يقتضي مكان الغاصب  
ومن ثم اطلال في التفرقة  
وهذا بالذات لثبانه  
لان ذلك فيه الاختلاف  
المالك وهذا فيما اذا جمل  
كما تقرر وبطرس استوائهما  
في معرفتهما انما هو  
انه اقرار قدر الحرام من  
المختلط أي بغير الارادة وهذا  
لا ينافي ملكه لانه ملك  
مقد باصطاه البذل كما مر  
فأما وقد بدعت الكلام  
عليه في شرح العباب بما  
لا يستغنى عن مراجعته  
(دروس الصداق) فان  
متعاقبات فان أزمانه  
بمجموع حرجهما فهو  
الثاني ولا ضمان على الاول  
لما ياتي فان حرجه ثانيا أيضا  
ولم يضره عكس الثاني من

ويؤيد قول الشارح الا في حازه ان يعزل قدر الحرام بشبهة القسمة تصرف في الباقي ويسلم الذي عزله لصالحه وان وجد والا فلتاظر بيت المال واستقل بالقسمة على خلاف القروى الشريفة لا تصرف وذا القرض الجهل بالمال لا ينفذ في دفع ما يملكه من الرقعة لقاضي القسمة من المال في القرض المجموع طرفه ان يصرف قدر الحرام الى ما يجب صرفه ويصرف في الباقي بما اراد ومن (٣٤١) هذا اختلاط أوله اختلاط نحو دراهم بجماعة ولم يفرق في دفعه ان يصرف الجميع بينهم على قدر حقوقهم وزعم العوام ان اختلاط الحلال بالحرام يجرمه باطل وفيه كراهة ان حكم هذا كالحام المختلط ومراده التضييق في طريق التصرف لاف حل الاجتهاد اذ علامته هلالان القرض ان السكك صار شيئا واحدا لا يمكن التمييز بينهما الجم فان قالت هذا ينافي ما مر في النصبان مثل هذا المختلط يقتضي مكان الغاصب ومن ثم اطلال في التفرقة وهذا بالذات لثبانه لان ذلك فيه الاختلاف المالك وهذا فيما اذا جمل كما تقرر وبطرس استوائهما في معرفتهما انما هو انه اقرار قدر الحرام من المختلط أي بغير الارادة وهذا لا ينافي ملكه لانه ملك مقد باصطاه البذل كما مر فأما وقد بدعت الكلام عليه في شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته (دروس الصداق) فان متعاقبات فان أزمانه بمجموع حرجهما فهو الثاني ولا ضمان على الاول لما ياتي فان حرجه ثانيا أيضا ولم يضره عكس الثاني من

ويؤيد قول الشارح الا في حازه ان يعزل قدر الحرام بشبهة القسمة تصرف في الباقي ويسلم الذي عزله لصالحه وان وجد والا فلتاظر بيت المال واستقل بالقسمة على خلاف القروى الشريفة لا تصرف وذا القرض الجهل بالمال لا ينفذ في دفع ما يملكه من الرقعة لقاضي القسمة من المال في القرض المجموع طرفه ان يصرف قدر الحرام الى ما يجب صرفه ويصرف في الباقي بما اراد ومن (٣٤١) هذا اختلاط أوله اختلاط نحو دراهم بجماعة ولم يفرق في دفعه ان يصرف الجميع بينهم على قدر حقوقهم وزعم العوام ان اختلاط الحلال بالحرام يجرمه باطل وفيه كراهة ان حكم هذا كالحام المختلط ومراده التضييق في طريق التصرف لاف حل الاجتهاد اذ علامته هلالان القرض ان السكك صار شيئا واحدا لا يمكن التمييز بينهما الجم فان قالت هذا ينافي ما مر في النصبان مثل هذا المختلط يقتضي مكان الغاصب ومن ثم اطلال في التفرقة وهذا بالذات لثبانه لان ذلك فيه الاختلاف المالك وهذا فيما اذا جمل كما تقرر وبطرس استوائهما في معرفتهما انما هو انه اقرار قدر الحرام من المختلط أي بغير الارادة وهذا لا ينافي ملكه لانه ملك مقد باصطاه البذل كما مر فأما وقد بدعت الكلام عليه في شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته (دروس الصداق) فان متعاقبات فان أزمانه بمجموع حرجهما فهو الثاني ولا ضمان على الاول لما ياتي فان حرجه ثانيا أيضا ولم يضره عكس الثاني من

ويؤيد قول الشارح الا في حازه ان يعزل قدر الحرام بشبهة القسمة تصرف في الباقي ويسلم الذي عزله لصالحه وان وجد والا فلتاظر بيت المال واستقل بالقسمة على خلاف القروى الشريفة لا تصرف وذا القرض الجهل بالمال لا ينفذ في دفع ما يملكه من الرقعة لقاضي القسمة من المال في القرض المجموع طرفه ان يصرف قدر الحرام الى ما يجب صرفه ويصرف في الباقي بما اراد ومن (٣٤١) هذا اختلاط أوله اختلاط نحو دراهم بجماعة ولم يفرق في دفعه ان يصرف الجميع بينهم على قدر حقوقهم وزعم العوام ان اختلاط الحلال بالحرام يجرمه باطل وفيه كراهة ان حكم هذا كالحام المختلط ومراده التضييق في طريق التصرف لاف حل الاجتهاد اذ علامته هلالان القرض ان السكك صار شيئا واحدا لا يمكن التمييز بينهما الجم فان قالت هذا ينافي ما مر في النصبان مثل هذا المختلط يقتضي مكان الغاصب ومن ثم اطلال في التفرقة وهذا بالذات لثبانه لان ذلك فيه الاختلاف المالك وهذا فيما اذا جمل كما تقرر وبطرس استوائهما في معرفتهما انما هو انه اقرار قدر الحرام من المختلط أي بغير الارادة وهذا لا ينافي ملكه لانه ملك مقد باصطاه البذل كما مر فأما وقد بدعت الكلام عليه في شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته (دروس الصداق) فان متعاقبات فان أزمانه بمجموع حرجهما فهو الثاني ولا ضمان على الاول لما ياتي فان حرجه ثانيا أيضا ولم يضره عكس الثاني من

فبحسب ضمير راجع فتهوز بما انصف على حرجه المهدور أحدهما نظير ما ياتي مع استدلال صاحب الترتيب أدفع فان أصاب المذبح حل عليه ما تنقص من قيمته بالذبح والاحرام وعليه قيمته بغير حرجه الجرحين والاولين وكذا ان لم ينفذ فيمكن الثاني من دفعه نظير ما ياتي وان أدفع الثاني أو أزمان دون الاول أي لم وجب جعته تدفع لانه انما (فهو الثاني) لانه المؤثر في امتناعه ولا ينافي على الاول لانه حرجه وهو مباح وان دفع الاول (فهو له) لانه

اكن سبلى الثاني ارض مائص بحر خضمن له، وحملة له حتى على ملك الغير (وان اُزمن) الاول (فهو (هـ) الثالث) ثم ان ذفأ الثاني باطلح  
حلقوم ومرى عقوه حلال وعليه الاول مائص بالذبح وهو ما بين قنبرتنا ومروحا كذبسة اثيره عمديا وباتول الامام انما يظهر التفاوت  
في سبعة اجداد فغير الباقين بان (٣٤٢) الجبل بقص الماعظ وان ذفأ اكن حشد انما يضي نفس الجبل فقط وبزمنه نسخة

كلام الامام لانه لما تقي في  
لكن على الثاني ارجس ما نقص الخ أي ان كان اه . معني قوله وقول الازام انما يظهر التفاوت في مستقر

الحياة) ثم قال كان متابعاً لم يذبح لهالك فاعندى انه ينقص بالبر حتى اه سم ونهاية (قوله)  
تعبه البليغي الخ) خبر وقول الامام الخواصر النهاية تعقيب (قوله) يؤخذ الخ) هـ من كلام الشارح

وفوله منه أي الاستدراك (قوله فلا بد عليه الخ) فيمنظره اسم (قوله وكذا في الجرحين الخ) أي يضمن  
فمنه من مثله اسم أي التسعة في المثال الاستثنائي (قوله ما فاضاه كلامهم لكن صححوا الجرح واحدا منا

بعد کذا کما یعلم بر اربعة الرض وغيره سم ورشیدی (قوله لکن صحیح الح) نند اه بحیری و حزم به  
الضامه الخ (قوله هم ذلک) ثم لایذکر کمال الفاء لایذکرنا الا فی هذا فی بیان کماله فی بیان

الثاني غائبه ونوصف انتهى اه سم (قوله انه يلزمه ثمانية ونوصف) أي لاتسعة كما اقتضاه كلامهم اه  
(أول ينفذ مدام بالجر حين

وهو زمانة الصيد (قوله في هذا المثال الخ) وان كانت الجناية ثلاثة واروش كل جناية دينار جمعت القسم  
الزهرية في ذلك الموضع عندهم مثل هذا المثال الخ (قوله في هذا المثال الخ)

قيمتها على الجاهل ايضاح ذلك ان تقول لو فرض قيمته: قبح في الاول عشر قد انبى وعندي اثني تسعة

فيسمى بالقول وهو العصر على مجموع العامين وهو تسعة عشر فيقسم من العمر تسعة دنانير ونصف دينار على تسعة عشر نصف دينار على الاول عشرة وأربعين التسعة عشر وذلك خمسة دنانير وعلى الثاني

يقسم على تسعة عشر فيحصل الأول عشرة أجزاء من نصف دينار ويخص الثاني تسعة أجزاء من تسعة أجزاء من تسعة عشر دينار

كل ما فيهم لكن بعضها  
أما هذا صاحب القريب

عليهم بأنه ينبغي إذا ساء  
سليمها عشرة وخمسة

و سبوحا ثمانية أنه يلزم .  
 قوله لوضمن) والافهم مالكة (قوله من تسعة عشر جزءا من عشرة) من الاولى تبعية والثانية بقاء اثنية  
 عشر محرمي (قوله الا لمنه) أي على الاول (قوله هذا المزمع) أي على وجهه والشأن من استنبط صاحب

الزهور بقعها في روع (قوله على مملوك) عبارة التلخيص على عبد مملوك اه (قوله جراحة الخ) مفعول مطلق نوعي لقوله

من النظائر (قوله فاقل ثلثة الوجة الخ) جواب اذا (قوله هو هذا) أى أقبلها ما أطبق عليه العراقيون وقوله

(قوله ونول الامام انما يظهر التفاوت في مستقر الحياة) قال فان كان متناهما بحيث لو لم يذبح لهما الشفا  
عندي انه نقص بالذبح ثم (قوله فلا ذبح له) فيمنظ (قوله وكذا في الحج) أي يضي فتمته

**قوله** على ما اقتضاه الخ ثم قوله لكن جميعا الخ واجتماع لما بعد كذا إذا علم بمراجعة الروض  
في قوله وهذا الذي ذكرناه في الورد الخ في قوله لا بد من العلم بجملة هذه الآيات

وصف اه (قوله انه يلزم ثمانية ونصف) لانه كما اقتضاه كلامهم (قوله في هذا المثال تجمع قبته

عشر جزأين عشرة - وهذا هو علمها ما هو وهو عشره - فصل الأول موضع عشره  
عشر جزأين عشرة - وهذا هو علمها ما هو وهو عشره - فصل الأول موضع عشره

أجزاء من تسعة عشر جزءاً من عشرة وحدة الثانية نعمة أجزاء من ذلك فهي اللازمة وهذا على الأرجح أصل هذه

لا يحبب ولا يهملهم في غير رهاط بل تشعب والنسب طبق عليه العراقيون منها واعتمد الحارثي الصغير وفر وعو غيرهم وقال ابن الصلاح  
يعني لانه اذا لم يكن يترسخ مخالفة الظن والقول لا لخصائص الواقع بل لاعتقاده اعتقادا قاطعا لا يتردد فيه او هذا ان يتردد

بين قيمته فتكون تسعة عشر ثم يقسم عليها فاقوامه عشر فقل الاول عشرة فأجزاؤه تسعة عشر حزام من عشرة وعلى الثاني تسعة أجزاء  
من تسعة عشر حزام من عشرة (وان ساء) (علاوة ذلك) يجوز جعلها (أو أربعة) أحدها أو ثمانية الأجزاء كونه الأجزاء  
بها أو بأحداهما (فهو) (لها) (وان تفاوت جرمها) أو كان أحدهما في المذبح لا شرا لكهما (٢٤٣) في سبيل الملك لكن ظاهر في الأخيرة

أنه يجمع الخ شبر والذئب إلى الخ (قوله بين قيمته) أي قيمته سلبا وقدمه مجرما بالجر الاول اه  
النهاية (قوله فيكون) أي يجمع العتيق بن (قوله عليه) أي على يجمع تسعة عشر (قوله بجرهما) أي  
الكافي للمعنى (قوله أو استعمل الخ) عبارة للمعنى ولو جعل كون التذيق أو الأجزاء منها أو أحدهما  
كان لهما لعدم الترجيح اه (قوله في الأخيرة) وهي صورة الاحتمال (قوله من ثم) أي من أجل عدم  
العلم بالتذيق في الأخيرة (قوله تذيق أحدهما) عبارة للمعنى فأي أحدهما اه (قوله والأقسام الخ) أي  
التصنيف والوقوف فخص الاول ثلاثة بأح الصدوق لا شرا بيه اه معنى (قوله وبين الخ) أي إذا  
لم يثبت الحال (قوله ويجعل التذيق) بغير الفاء (قوله لا يذبح شري) أي في غير مذبح اه معنى (قوله  
كلمة) أي في مراضع (قوله ومن ثم يذبحه التذيق الخ) عبارة للمعنى أي ما يذيق أحدهما في المذبح فانه يجعل  
قطعا ويكون بينهما كما استظهر في الطائفة كالمن الجرحين فمثلوا بغير ذوق جعل السابق لم يكن  
أحدهما أولى به من الآخر فان ادعى كل منهما أنه الزمن له أولا فكل يحمل عليه فانه حافيا  
أقدمه وما لا يثبت أحدهما على الآخر أو حلف أحدهم فقط فوله على التال كاش ما نقص  
بالذبح \* (ثالثة) \* أو لا سلب كل واحد منهما فانه سلب الكل ثم ذبحه السهم حل وان أرضه السهم ثم ذبحه  
السهم حرم ولو آخر فاقى أو كذا في هذه الشبهة لا حل أكلها له من أهل الذبح فان كان في اليد  
مجرى ومسلط ومن جعل ذابغ الشاة لم يمس لم يمس في الذبح المبيع والأصل عدمه  
نعم ان كان المسلط أغلب كافي بالذبح لا سلام فبني في ما قاله شافعيان جعل كتفه في باب الاحتياط من  
الشيخ أبي حامد وغيره فقبلا وجد قطعنا علمنا أما ذابغ لم يكن في معنى الجوى كمن  
لا تحمل ذبحته اه (قوله والاعتبار) إلى الكافي والنهاية

\*(كتاب الأخيرة)\*

(قوله بكسر الهمزة الخ) أو قد قدم هذه السادة على قول المصنف في كتابه فغيره كان أسهل وإن غنى عن قوله  
الآخر ثم ذهبتان النقص (قوله بكسر الهمزة) إلى قوله وروى الترمذي في النهاية وإلى قوله وكأنه لم  
ينظر في المعنى الآخر له لكن على تراخيه وقوله وروى الترمذي في قوله وصم إلى يمام وقوله ووافقه الخ ثم (قوله  
بكسر الهمزة وقومه الخ) وجهها الشاذي يقتضيه البعوت تشدها وقوله ويقال غصية وأصغها وجع الاول  
فخما والآخر الثاني أصغى بالترن من كارهات وأولى وقوله بفتح أول كل ذكره فلهذه ثمان لغات فها معنى ويجري  
(قوله سم الخ) عبارة غيره وهي ملحوظة من النقص سم الخ (قوله ياولأ زمنا الخ) أي باسم ملحوظ  
من اسم أول الخ اه سم (قوله الكتاب) كقوله تعالى فصل ربنا ونحرا إلى صل صلاة العبد ونحرا التمسك  
والسنة تكبر سلم اه على الله عليه وسلم حتى يكسب ثم أنزل في ذبحها بيده وصمى وكبر ووضع وجهه  
على صافحها شاذي لا سلام فبني معنى (قوله لها) أي الأخيرة (قوله والحق الخ) مبتدأ خبره قال ابن

ربى الاول عشرة ذنان وعشرون في الثاني تسعة في قسم ما فاقوامه عشر فقل الاول عشرة فجزاؤه تسعة عشر حزام من عشرة وعلى الثاني تسعة أجزاء  
عشر فها تسعة ذنان ونصف ذنان على تسعة عشر نصف ذنان على الاول عشرة أجزاء من تسعة عشر وذلك  
خمس ذنان وعلى الثاني تسعة أجزاء من تسعة عشر وذلك أربع عشرة ذنان ونصف ذنان بفصل من العشرة  
المقسومة نصف ذنان يقسم على تسعة عشر فيحصل الاول عشرة أجزاء من نصف ذنان ونصف ذنان فيحصل الثاني تسعة  
أجزاء فيكون جملة ما على الاول خمسة ذنان ونصف ذنان وتسعة أجزاء من تسعة عشر حزام من نصف ذنان وربع

\*(كتاب الأخيرة)\*

أول كل ذكره سم بآول أرضه فلهما وهو وقت الضمى والأصل في عشر وعين الكتاب والسنة أو جاع الامور وروى الترمذي والحاكم  
وهو صحيح لكن على تراخيه شبر ما عمل به إن آدم يوم النحر من عمل أحب إلى الله تعالى من اذلة لها التي يوم القامة بقر ونحوها لظنهم  
وان الله لم ينقص من الله سبحانه قبل أن يبع على الأرض خطيا واهم انفسا ونحوها المذكو في الراقي وغيره منظم وأصغى ثم فاتها على الصراط

مطابقا كمال بان الصلاح غير ثابت ثم (٣٤٤) مذهبان التضحية (سنة) في وقتها أو بعض مسلم مكافئ شديدا لولي الأب والجد

لا غير التضحية عن ولده  
من مال نفسه كما يأتي فاقدر  
بان فضل عن حاجته بموهبة  
ناصر في صدقة التطوع ولو  
مسافرا بدوبا وحياضي  
وان اهدى خلافا لما شذ  
مؤ كذا غير الترمذي أمرت  
بالحر وهو سنة لكم  
والدارقطني كتب على  
التحر وليس واجب عليكم  
وصح خبره ليس في المال - ق  
سوى الزكاة ما جاء به سناد  
حسن أن أبانكر وعرضي  
الله عنهما كانا لا يضمنان  
مخافة أن يرى الناس  
وجوبها ووافقته نحو بعضها  
في خبره مسددا إلى ارادة القاضي  
والواجب لا يقال في ذلك  
ثمان أهداه - ل البيت  
كانت سنة كناية فيقضي  
من واحد وشيئهم لها  
صح عن أبي الوبال انصاري  
رضي الله عنه كذا قضى  
بالشاة الواحدة يضيها  
الرجل عنه وعن أهل بيته  
والانفة تعين ويكره تركها  
للخلاف في وجوبها ومن  
ثم كانت أفضل من صدقة  
التطوع وبعت البلقي  
أخذنا من زكاة الفطران  
تدبم لا يتعلق بين كان حلا  
أول وقتها وان انفصل عقب  
دخلوه ثم أيتا حاضرا أيضا  
بقول الامام لا يضي  
عسا في البطن كما لا يخرج  
عنه النظر اه وكأنه لم  
ينظر إلى احتمال ان مراده

الصلاح (قوله في حقنا) الى قوله بان فضل في النهاية الا قوله مكافئ الى قادر (قوله في حقنا) وأما في  
حقه صلى الله عليه وسلم فواجب عليه الترمذي والمارة على الاتيين اه معنى (قوله أو بعض) أى اذا  
ملاها لا ببعضها المر اه معنى (قوله من مال نفسه) أى لا من مال المولى لان المولى مأمور بالاحكام المال  
مولود ونوع من التبرع به والاضحية تبرع اه معنى (قوله كما يأتي) أى قبل الفصل (قوله بان فضل  
الح) قال الزوكشي ولا بد ان تكون فاضلة عن حاجته ولو لم يكن بموهبة على ما سبق في صدقة التطوع لان انواع  
صدقة تنهى وظاهر هذا انه يكفي ان تكون فاضلة عما يحتاجه يوم مولده وكسوة فضلة كما مروى ينبغي  
أن تكون فاضلة عن يوم العيد وأيام التشريق فانه لو قلنا بان يوم العيد ليس له العيد وقدر كذا الفطر  
واشترطوا فيها ان تكون فاضلة عن ذلك اه معنى وأثره السند عذري العيصري عن الضاني عن الرولى  
ما وافقه (قوله عن حاجته بموهبة) ومنه نفسه اه سم (قوله خلافا لما شذ) عبارة للمنفى لانه صلى الله  
عليه وسلم يخفى في معنى عن نسائه بالقرر واه الشيخان وهذا زكاه لى العيصري في قوله انها لاسن للعباج معنى  
وأنا الذي يفره هدى لأضحية اه (قوله غير الترمذي الح) تعال لما في المتن من السنة (قوله وهو سنة  
لكن) فنقل السنة بالمعنى المعروف وفي اصطلاح حديث فاني جعل عليه الحديث فاعلها الظاهر ان المراد بها معناه  
القوى وهو الطريفة فلا ينافي الوجوب اه سددع وتديحباب ان مقابها بأول الحديث غير يتعداه على  
ان المراد بها المعنى المعروف (قوله مخافة ان يرى الناس الح) لا يقال هذا لاندفع الاخبار بعدم وجوبها  
لانه قد أحجب عن مثل هذا في مواضع تتعلق به فعله صلى الله عليه وسلم عما سأل ان عدم الفعل أقوى في  
انقياد النفوس واه فادها لماندل عليه الترك من عدم الوجوب من القول لا بهتمل المجاز وغيره من  
الاشياء المخرجه عن القلة اه عش (قوله ووافقته) أى ما ذكر من الاخبار (قوله تلويضا) أى  
الاضحية اه عش (قوله ثم ان تعدد) الى قوله وبعت في النهاية الا قوله فقضى الى والاقصة (قوله فيقضي  
من واحد وشيئهم لها) شامل لغير القائم على أهل البيت اه سم عبارة عش قال مر الاقرب ان المراد  
بأهل البيت من تلزم نفقتهم شخص واحد اقاله القياس على هذا شرط وقوعها عنهم أن يكون أقصى هو  
الذى تلزمه النفقة حتى لو ضي بعض حاله لم يقع من غير ذلك البعض وفي صحيحه وهو الاقرب لبلاته المناسب  
لكونهما سنة كناية اه وسياق ما يتعلق به (قوله ومن ثم كان أفضل الح) هل المراد ما تصدق به منها  
أفضل من مسدقة التطوع اه سم (أقول) والظاهر ان المراد جميع الاضحية وفضل الله تعالى واسع  
(قوله وبعت البلقي) أخذنا من زكاة الفطر الح في الاضحية بعت لا يفتى اه سم عبارة السيد عمر ولك أن  
تتوقف في هذا الاخذ فان وجه عدم الخطاب بزكاة الفطر انتفاء الموجب لانهم صرحوا بان نمو جها مجموع  
الاسرى أعنى آخر جز من رمضان وأول جز من شوال بخلاف ما نحن فيمنا كلامهم ظاهر أو صريح في  
أن الموجب هنا امر واحد وهو هذا الزمن المعين من صلو من يصع ضيق جز منه ضيق عنه قياسا على نحو  
الصلاة فتدبره حق تدبر اه (قوله متبحروله) عبارة للمنفى وان انفصل بعد في يوم التحضر أو بعده اه  
(قوله انتمسى) أى كالم الأخرى (قوله وكأنه لم ينظر) أى البلقي (قوله وبذلك) أى الاحتمال المذكور  
لان المراد بالشبهة التلوي في يوم العيد (قوله كما تقر) أى بقوله ما يذهب من التهم الح (قوله ورد بان الح)  
ورد أيضا بان التهم عائد للتضحية الموهبة من الاضحية أو لأضحية فكيف مع حذف مضاف أى ذبح اه  
(قوله بأول الح) أى باسم ما نحن من اسم أول الح (قوله بان فضل عن حاجته بموهبة) ومنه نفسه (قوله  
فيقضي مر واحد وشيئهم) شامل لغير القائم على أهل البيت (قوله ومن ثم كانت أفضل) هل المراد ان  
ما تصدق به منها أفضل من صدقة التطوع (قوله وبعت البلقي) أخذنا من زكاة الفطر الح في الاضحية بعت  
لا يفتى (قوله ورد بان ذكر الاضحية الح) ورد أيضا بان التهم عائد للتضحية الموهبة من الاضحية أو

مادام جتان التهم من زكاة الفطر رد ذلك فسل قوله هي سنة غير مستقيم لان الاضحية غير التضحية كما قرروا ورد بان  
ذكر الاضحية في الترتيب قد دل على ان المراد منها ما يسم الاسرى فاذا الصغير



قرينة السياق فيضوع استخدام (تنبه) لم يبنوا المراد بآهل البيت هلكتهم بينوهم في الوقت فقالوا قال وقتي على أهل بيتي قوم آقارهم الرجال والنساء فيجعل ان المراد هنا ذلك أيضا واقضه ما من أهل البيت ان تعددوا كانت سنة كفاية والاقتصرين ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها سن لكل منهم سقوط الطلب بفعل الغير لا حصول الثواب لمن لم يفعل كحالة الجنائز وفي قصرتهم بندها لكل واحد من أهل البيت ما منع أن المراد بهم الجميع ويحتمل ان المراد بآهل البيت هنا ما يجتمعهم نفقة منفق واحد ولو تبرعا وبقر بين ما هنا والوقت بان مداره على المتبرعين الانفاق غالبا حتى يحصل عليه لفظ الواقف وان لم يقصدوه هناك من هو من أهل المواساة فالأخصية كذلك ومن هو في نفقتهم ليس من أهل المواساة غالبا وقول أبي أوب يذهبها الرجل تنوع أهل بيته يحتمل كلا من العنين وعده لان الرأفة بآهله وهم الساكنون بدار واحدتين أخذت مراسمتها وان لم يكن بينهم قرابة جزء بعضهم لكنه بد وذلك تنفيقي شرح العباب فراسمها فانها مـ

سم (قوله على أحدهما) وهو التصحيف (قوله فنه نوع استخدام) لا ينفق أن الاستخدام لا يتوقف على ان المراد هنا في الترجمة ما من الامر بل يتحقق وان أراد بها في الترجمة أحد الامرين فقط اذا صلت الامر الآخر كما لم يسم على انه على ان دعوى ان ذكرها في الترجمة قدال على ان المراد ما ذكره مجموع وان أراد بها في الترجمة في الضمير معنى التخصيص فلا استخدام ثم ان أراد بها في الضمير معنى التخصيص خارج الى الاستخدام في قوله الاتي وان يذهبها الخ وان أراد بها في الضمير معنى التخصيص فلا استخدام لكن مع تعدد والمضاف في بقرينة السياق فلا اشكال اه سم (قوله بينوهم) الاول افراد ضمير النصب (قوله ومعنى كونها) الى قوله في قصرتهم في النهاية (قوله ومعنى كونها سنة كفاية الخ) كذا في شرح العباب أيضا وهذا يخص قولهم الاتي والشاعن واحد فقط بالنسبة لسقوط الطلب اه سم (قوله ومعنى كونها الخ) صارته في شرح الاوشاد ومعنى كونها سنة كفاية انه اذا فعلها واحد من أهل البيت عى فاعيا بآهله وان لم يلزم بعضهم منه بعض كفي عنهم انتهى وما ذكره في المراد بآهل البيت معنى عليه العبادي كذا في حاشية سم على شرح التلميح وينبغي ان يكون هو المفعول عليه وان قال في الحقيقة انه بعد اه سم (قوله سقوط الطلب بفعل الغير) يحتمل ان المراد بآهل الطلب لا الطلب على الاطلاق حتى لو فعلها كل ولو على الترتيب وقعت أخصية وأتبع وقد يقال سقوط الطلب على الاطلاق لا ينافي الوقوع أخصية والثواب اه سم (قوله بفعل الغير) ظاهره وان لم يلزم النفقة اه عـ (قوله لا حصول الثواب لمن لم يفعل الخ) نذر كماله المصنف في شرحه انه ان شارك غيره في ثواب بجزء اه نهاية أي كان يقول أشركت أو قلنا في ثوابها بآهله ولو بعد بقرينة التخصيص مفسر هو قريب عـ (قوله ان المراد بهم) أي بآهل البيت (قوله ويحتمل ان المراد بآهل البيت ما يجتمعهم نفقة متفق الخ) هذا هو الذي صححه شيخنا الشهاب الزملي بهامش شرح الروض ولم تعرض لقوله الشارح ولو تبرعا ومثل هذا المذكور عن جماعة من كونها ما لا رابة بينهم ففهم واحد منهم هل يجرى عنهم وحاصل ما لا يتعدى في ذلك عدم الاجزاء اه سم ومصرع عـ من الزملي ما وافقه كذا في الضمير عن الزملي ما وافقه (قوله وهنا) أي في الأخصية ومطلعه على ما لا مـ على قولهم انه قال في بيان المداد هناك الخ (قوله كذلك) أي من المواساة (قوله ويحتمل المعنيين) للأخصية لكن مع حذف مضاف أي ذبح (قوله فنه نوع استخدام) لا ينفق ان الاستخدام لا يتوقف على ان المراد هنا في الترجمة ما من الامر بل يتحقق وان أراد بها في الترجمة أحد الامرين فقط اذا صلت الامر الآخر كما لم يسم على انه على ان دعوى ان ذكرها في الترجمة قدال على ان المراد ما ذكره مجموع وان أراد بها في الترجمة في الضمير معنى التخصيص فلا استخدام ثم ان أراد بها في الضمير معنى التخصيص خارج الى الاستخدام في قوله الاتي وان يذهبها الخ وان أراد بها في الضمير معنى التخصيص فلا استخدام لكن مع تعدد والمضاف في الضمير بقرينة السياق فلا اشكال (قوله ومعنى كونها سنة كفاية الخ) كذا في شرح العباب أيضا وهذا يخص قولهم الاتي والشاعن واحد فقط بالنسبة لسقوط الطلب ثم قال في شرح العباب عن الأذرى قضية كلام الشيعين بوجه صرح ابراهيم المروزي انه لو نوى بالثألة لنفسه وأهل بيته لم يجر اطلاق تقع الاعن والادخال حدث بحول على الاثر ان في الثواب لا الأخصية وقال القوم والى قول هذه حتى وعى أهل بيتي كانت شاة لم الان بـ يدوقوها عن نفعه وانما أشرك غيره في ثوابها وخبر اللهم هذا عن أسي وقبر دابة عن لم يضم من أسي بحول النص البيهقي على ان من فواها عن سبعين أهل بيتها بجزء أهل الشرك في الثواب لا الأخصية ولا حقتة وقوعها عن كفيهم عن كل جزء من شاة ولا أحسب فيه خلافا اه وبما قلناه علم ان معنى نفى الاجزاء عدم حصول ذلك الثواب المخصوص وأن من القوم رآه على حقيقته في نظر الخ اه (قوله سقوط الطلب) يحتمل ان المراد بآهل الطلب لا الطلب على الاطلاق حتى لو فعلها كل ولو على الترتيب وقعت أخصية وأتبع وقد يقال سقوط الطلب على الاطلاق لا ينافي الوقوع أخصية والثواب (قوله ويحتمل ان المراد بآهل البيت هنا ما يجتمعهم نفقة متفق واحد) هذا هو الذي صححه شيخنا الشهاب الزملي بهامش شرح

تجب بالالتزام) كسائر  
للمدونات وصرح به ثلاثا  
يتوهم ان المراد بالالتزام  
الطريقة وان كان بعدا  
هنا فنسب ان أراد المصنف  
الالتزام ورد عليه التزم  
الاخيه اوهي لا زمني وان  
اشترت هذه التذات  
على ان اجعلها تعصلا  
وجوب فيها او خصوص  
النذر ورد جعلت هذه  
أخيه اوهي لا زمني فانها  
تجب فيهما الخالفهما  
بالضمير والوقت اه  
ويجب بأخشا والثاني ولا  
زمن لان الله لم يجهن  
قوله الا في كسلا وقال  
جعلها تعصلا او لا يعنى  
اراد قلنا للثمة ان ينعى  
يتبعي الاولين انهما كانتا  
تدور في الثالث انما التصير  
أخيه بالشرار بل لجعل  
بعد فلهذا قصد الشكر  
على حصول نعمته والالتزام  
كان تلج فانه ما ملان  
قوله ولا وجوب فيها (ويس  
لربها) غير المحرم ولا  
يقوم نذره بالارادة المقام  
ارادته الهالاه قبل يحصل  
بالواجب (ان لا زمني  
شعره ولو بوعا عتوا بطة  
ولا غفره) ولا غيرهما  
سائر اعراد البديهي الم  
كاسر حوا في الطلاق  
قاله الا في كسلا  
الاستوى باه لا يصح غلظه  
من الاجماع انما المراد  
تقية الاعزاء اظهر نحو  
جلدة لا يصر قهلا ولا  
مأذنه في (في عشي الخ)

ولكنه ظاهر في المعنى الثاني **(قوله كسائر المتدبرين)** أي قوله ويجعل في المعنى الأوله أوجه لازمة  
**(قوله وصرح به)** أي بقوله حتى سنة اه معني **(قوله ثلاثتهم الخ)** ولقوله يخالفه أي أحد ففتح  
أوجه جعل في قسم المالك لصاحب كوي ولتضمنه على أن نية الشراء للاختصاص به فصح أن أزاله  
المعنى سبل القرب لا يحصل بذلك كإلواشترى عبدا بنية العلق أو لوقف اه معني وصاوة سم أقول  
في التصر به إفادة الوجوب بالاتزام وانحصار طريق الوجوب في الاتزام والسكوت عنه لا يدل على ذلك  
وهذا فائدة أخرى فائدة اه **(قوله الطريقة)** أي التي هي عين الواجب المندوب اه معني **(قوله وان  
شترى صالح)** عبدا ولو شرافا قاله على أن اشترى بثا شاة أن أجعلها أخيه واشترى لزمنه يجعلها قالي  
شرح هذا أن قصد السكر على حصول المالك فان قصد الامتناع فنذر بلج اه ثم قال في الرض فان عينا فاني  
لزم جعلها أخيه وجها ولا يصح أخيه بنفس الشراء ولا بانتهى اه سم وعبارته في المعنى وهو قال  
أن اشترى بث هذه الشاة فقله على أن أجعلها أخيه ثم اشترى اه لا زمان يجعلها أخيه كغيره أفس الوجهين  
في المجموع تطبيق الحكم التعمين وقد أوجب المالك في غير ذلك عني به مطلقا أو متقيضا خلاف ما لو قال  
اشترى بثا شاة فقله أن أجعلها أخيه ثم اشترى خاتمه زمان يجعلها أخيه أو فاعا الزمة في ذمت هذا أن قصد  
السكر على حصول المالك فان قصد الامتناع فنذر بلج واتي اه **(قوله وهذه أخيه صالح)** ينبغي أن يكون  
محله ما لم يحصل الاستبراء فان قصد أي هذه الشاة التي أريد التضييق بها فلا يحسن اه سديع **(قوله فاعا  
تجب فيها)** أي مع أهمها يستأنن اه معني **(قوله والأول)** عطف على الثاني **(قوله وبيع الخ)** أو يقال  
أن المراد مطلق الاتزام الشرعي ولا وعليه من يفسدوه اه سديع **(قوله انهما كذا شاة)** جزئه  
الاستاذ في كثر اه سم **(قوله بل يجعل عبدا)** ما المراد به اه سم والظاهر أن المراد به بان يقول بعد  
شرائه جعلها أخيه **(قوله لزمنه فان قصد الخ)** ومن معني الرض وشرحه أنه في المنكر كالأعرف  
**(قول المتدبرين لم يعد الخ)** قال الزكي وفي معنى مزيد الاختصاص أراد أن يمدى شيئا من النسم إلى  
البيت بل أوله و به صرح ابن سرة اه معني ونقل عن عن سم على المنهج مثله **(قول المتدبرين  
أي أخيه بغير ماعدا من يريدها من أهل البيت ولو وقعت عنهم اه سم (قوله غير الحرم)** أي ما لم الحرم  
فيهم عبا لآلة الشمر والنظر اه معني **(قوله لنذر)** أي غير الأخيه فتوقله أي التضييق تنازع فيه  
قوله لنذر وقوله ارادة **(قول المتن نذر بل شعر ولا حظرة)** أي شيئا من ذلك اه نهاية **(قوله ولو نحو  
عائته)** أي قوله حتى الغنى في النهاية والمعني **(قوله ولو بغير عائته الخ)** عبارة بالنهاية والمعني وسواء في ذلك شعر  
الأس والحي والبعث والاباء والعائت والشارب وغيرهما اه **(قوله لكن غطاه بالبقني الخ)** اقتصر الكثرة على  
الجزء بمعاقة الاستوى بلا عزو اه سم **(قوله بأنه لا يصح الخ)** إن هذا سم **(قوله لا يضر قطعه الخ)** سفة  
جادة أو لا نحو وقوله فيه أي القطع **(قول المتن في عشر ذي الحجة)** أي ولو في يوم الجمعة عش وعبرة **(قوله**

---

الرض ولم يتعرض لقول المتن ولو نحو بغير عاقل فحشا الشهاب الرمي عن جماعة سكنوا بنا ولا قرابة بينهم  
فقصي واحتملهم هل يحرم منهم وحاصل احتمله في ذلك عدم الأجزاء **(قوله وصرح به ثلاثتهم الخ)**  
أقول في التصر به إفادة الوجوب بالاتزام وانحصار طريق الوجوب في الاتزام والسكوت عنه لا يدل  
على ذلك وهذا فائدة أخرى فائدة اه **(قوله وان اشترى بث هذه الشاة فقله على أن أجعلها أخيه صالح)** عبارة بالروضة  
فان قاله على أن اشترى بث شاة أن أجعلها أخيه واشترى لزمنه يجعلها قالي شرح هذا أن قصد السكر  
على حصول المالك فان قصد الامتناع فنذر بلج اه ثم قال في الرض فان عينا فاني  
لزم جعلها أخيه وجها ولا يصح أخيه بنفس الشراء ولا بالنية اه **(قوله انهما كذا شاة)** جزئه الاستاذ في كثر اه  
الزمن لا يخفى أنه لا يمتنع في كذا شاة اه **(قوله بل يجعل عبدا)** ما المراد به **(قوله بل يجعل  
ماعدا من يريدها من أهل البيت وان وقعت عنهم اه سم (قوله غير الحرم)** أي ما لم الحرم  
فيهم عبا لآلة الشمر والنظر اه معني **(قوله لنذر)** أي غير الأخيه فتوقله أي التضييق تنازع فيه  
قوله لنذر وقوله ارادة **(قول المتن نذر بل شعر ولا حظرة)** أي شيئا من ذلك اه نهاية **(قوله ولو نحو  
عائته)** أي قوله حتى الغنى في النهاية والمعني **(قوله ولو بغير عائته الخ)** عبارة بالنهاية والمعني وسواء في ذلك شعر  
الأس والحي والبعث والاباء والعائت والشارب وغيرهما اه **(قوله لكن غطاه بالبقني الخ)** اقتصر الكثرة على  
الجزء بمعاقة الاستوى بلا عزو اه سم **(قوله بأنه لا يصح الخ)** إن هذا سم **(قوله لا يضر قطعه الخ)** سفة  
جادة أو لا نحو وقوله فيه أي القطع **(قول المتن في عشر ذي الحجة)** أي ولو في يوم الجمعة عش وعبرة **(قوله**

عن ذلك في خبره مسلّم  
وحكمته شمول المغفرة  
والعشق من الناس بجملة  
التشبه بالمرحوم والاكثره  
نحو الطبيب المختص فاعل  
كره وقيل حرم وعليه أحد  
غيره ما لم يتجرب والاقتضاب  
كقطع يد سارق وختان  
بائع وقد يسقط كفتان  
معي أو كتنظير بلحاظ  
أو حضور جمعة على ما جرت  
الركن لكن ناسفة إياه  
غير واحد بل الصائم إذا  
أراد أن يحصر أو يحصر  
الجمعة لا يسن له التطب  
رعاية الصوم أو كذا ههنا رعاية  
شمول المغفرة أو في وقت  
صباح كقطع سن وجع وسهولة  
واعتراض الاسنوى القليل  
تختار الصبي بأنهم حرم من  
ماله وأجاب بصور ههنا بان  
يكون من أهل البيت أو  
بان يشركه بالنعمة غيره  
بان الاخبار وعبارات الأئمة  
انما دلت على الكراهة  
حق من يد التخصيص ههنا  
بردها وناسفة فيجوز  
نفس ذلك لولي أو ادعائه  
وليه من مال الولد وقبائه  
الندب في مستحق الاسنوى  
لوقوعها فبما من الصبي  
ويضم على الوجه لعشر  
ذي الحجة ما بعد من أيام  
التشريق إلى أن يمضي  
ولوقات أيام التشريق أن  
شرح القضاء بان آخر الناس  
التخصيص بمن فاته يلزمه  
ذبحها قضاء ولو تعددت  
أجسته انتفت الكراهة

الامر) إلى قوله لا التشبيه في النهاية والمعنى (قوله شمول المغفرة الخ) لعل المراد الشمول قصد احتياطي إذا زالها  
لم يشمله كذلك اه سم عبارة الجبيري أنظر أي فائدة لشمول العتق لعله علم انهم لا يعدون وحسين البعث  
وأجاب الجبوري بأنهم لا يعدون مطلق بل تعدون مطلقا طالما لم يصبها كعدم غسلها من الجنابة بغيره حيث  
أزالها بثل ذلك اه (قوله والام) أي أن قصد التشبيه بالمرحوم (قوله فان قيل) إلى قوله ووجه في المعنى  
الاقول وقيل المعام بمحض وقوله وقد يباح إلى الاعتراض وقوله ونال في الوضوء وقوله ونال في الوضوء (قوله  
فان فعل كره) كذا في النهاية (قوله بالمرحوم) عبارة النهاية ويحل ذلك في الاضطرار ما لم يتجرم بغيره وحاشا  
تصرف اه وعبارته المعنى واستثنى من ذلك ما كانت الزواجر من الخ (قوله فقد يجب) أي العقل أي  
الازالة (قوله وكنتظير بلحاظ الخ) عبارة المعنى وقول الزركشي لو أراد الاحرام في عشر ذي الحجة لم يكره  
له الازالة قياسا على ما لو دخل يوم الجمعة يسحبه أو أخذ شعره ونظفه نحو عرق القيس والمقيس عليه  
إذا دخلوا العشر من يوم الجمعة اه (قوله أولى) لعله خبر رعاية الخ والاولى أن يقول بل أولى (قوله بأنها  
تحرم) أي الاضحية اه سم (قوله بتصورها) أي الاضحية من الصبي (قوله ثم ردت الاخبار الخ)  
اعتدله المعنى عبارة قال الاسنوي ولما قلنا أن غنمو هو الوجب ويقول الاحاد بالوارد بالامر وعبارات  
الاخوة وقد منعنا من سم ما وافقه (قوله وهذا) أي الصبي الذي كور (قوله وسالقه) أي الاسنوي (قوله  
فخصت نبيذ الخ) لعل هذا البحث أقرب وقوله وقبائه الخ فيه ونفسا لاسبابها بالنسبة إلى المسئلة  
الاولى (قوله في مستحق الاسنوي) أي مسئلة كونه من أهل البيت ومسئلة الاشراك (قوله ولو وقعها فبما  
الخ) فبما بالنسبة إلى المسئلة الاولى وتوقف ظهورها على مقدمه في معنى كونها سنة كفارة (قوله وضم)  
إلى قوله وأيضا في النهاية الاقوله ولوقات الخ ولو تعددت (قوله ولو فات الخ) كان ينبغي أن يسقط قوله من  
أيام التشريق حتى يظهر هذه الغاية أو يجعله كلاما مستغنيا كافي المعنى (قوله بعين الخ) يؤخذ من قوله  
ويشكل الخ في شرح قول المصنف لا أن يلزمه ذبحها لأن غير المعين كذلك وفي مختصر الكفاية لأن  
التقيب (فرع) لو قال جعلت هذه أضحية تأت ذبحها وقت الأضحية ولو قال جعلت على أن أضحية شاة كذلك  
في الأصح وفي وجه يجوز في جميع البيئات الخ اه سم (قوله انتفت الكراهة الخ) (تنبيه) لولم يزل نحو شعره  
بعد التخصيص بل أي أقامه في العام الثاني وأراد التخصيص بأنفسه اه يسن له أن لا يلزمه في عشر ذي الحجة من  
العام الثاني حتى يمضي خلافا لما فهم اه لا يطلب تركه في العام الثاني لشمول المغفرة في العام الاول

(قوله وحكمته شمول المغفرة والعق من الناس الخ) فخصته انه لو زال العباد كره قبل التخصيص لم تشمله المغفرة والمعنى  
من الناس الخ انه يعذب دون بقية الاجزاء وهو يعد ويحتمل ان المراد شمول المغفرة قصد احتياطي إذا زالها لم  
يشمله كذلك (تنبيه) لولم يزل نحو شعره بعد التخصيص بل أي أقامه في العام الثاني وأراد التخصيص بأنفسه اه يسن له أن لا يلزمه في عشر ذي الحجة من  
العام الثاني فانه هذا ما سألناه وأردنا أنه تشمله المغفرة وتجب ذبحه في العام الثاني يحتاج للمغفرة  
على ان المغفرة في العام الاول غير قطعية (قوله وكنتظير بلحاظ الخ) أو حضور جمعة على ما جرت الزركشي الخ  
ويحتمل الفرق بين مريد الاحرام فلا تكره الازالة لانه لو استأجر فلا يلزمه شيء ينبغي ان يلحق بحر يد الجملة الكافر  
القديم بقوم بحضور الجمعية فكذا الازالة لانه لو استأجر فلا يلزمه شيء ينبغي ان يلحق بحر يد الجملة الكافر  
إذا أسلفه يسن له ازالة شعر الكافر (قوله لكن) بناد ما فاته غير واحد بان الصائم إذا أراد أن يحصر أو يحصر  
الجمعة لا يسن له التطيب رعاية الصوم فكذا ههنا رعاية شمول المغفرة (قوله وان قيل) أي الاضحية بالنسبة  
يوم الجمعة فاحتاج لترجيح فائنا بل سم (قوله بأنهم يحرم من ماله) أي الاضحية (قوله بعين الخ) يؤخذ من  
أيام الجمعة فاحتاج لترجيح فائنا بل سم (قوله بأنهم يحرم من ماله) أي الاضحية (قوله بعين الخ) يؤخذ من  
قوله الاتي في شرح قول المصنف لم يذبحها في هذا الوقت ويشكل عليه الخ مع قوله بذلك وأفهم قولنا  
أدام الخ ان غير المعين كذلك وفي مختصر الكفاية لأن التقيب فرع لو قال جعلت هذه أضحية تأت ذبحها

بالاول على الاوجه ايضا بنقله الاصم عند الأصوليين ان الحكم المعلق على معنى كل يكفى فيه أدنى المراتب لتحقيق المعنى فيمؤقتته انه لو  
 فواها متعدده تنف بالاول والذى يحسمه انه لا فرق بين وجهيه ان قصد شمول المغفرة وقد وجد (وان يضحها بنفسه) ان احسن للاتباع يتم  
 الافضل للغنى واللائي ان نوكل (والا) رد (٢٤٨) الذبح بنفسه (قد شهدها) ندبنا الى الخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم امر فاطمة عرضي  
 الله هذا ذلك وان قولنا ان

فان هذا الحاشي لا زاد وادى باده لم تشملها المغفرة وتعددت في ذوق العام الثاني يحتاج للمغفرة على ان المنظر في  
 العام الاول غير قطعية اه سم وايضا ان الكمال يقبل الكمال (قوله على الوجه) ولكن الافضل ان  
 لا يعمل شيئا من ذلك في آخر صحابه اه معنى (قوله وقضيتنه الخ) ما وجهه اه سم (قوله وقد وجد)  
 قد يقال فيحقق وجوده فانه غير لازم لكل خصوصه فالاحتياط ترك الازالة اه سم وقد يقال الماذكره  
 انما يفيد افضله للترك لا كراهته للعل (قول المتن وان يضحها الخ) أي الاضحية الى جبل معنى ونهاية  
 ومهيج وينبغي ان تحصر في نفسه عظم نعم الله تعالى وما خف من الاتمام ويحيد الشكر على ذلك عس  
 وشو يرى (قوله ان احسن) الى قوله وسباني في النهاية الا قوله وان تقول الوداهم والى قول المتن وشرط  
 ابل في المعنى الا قوله وان تقول الى ووصد هاتوقه وسباني (قوله نعم الاضلى الخ) قاله الاذرى والقاهر  
 استحبابه وكيل لكل من ضعف عن الذبح من الرجال لمرض او غيره وان أمكنه الايمان وينا كذا استحبابه  
 للاضى وكل من تركه كانه اه معنى (قوله والارذال الخ) أي لعذر وغيره اه معنى (قوله وان  
 تقول الخ) عطف على ذلك (قوله ووصد الخ) صطف على امر الخ (قوله وان هذا الخ) عطف على قوله  
 انه صلى الله عليه وسلم كاهو صريح صنيع المعنى (قوله واداهم المن بهما الاستحباب) وجهه صريح غير لان  
 النبي صلى الله عليه وسلم ساق ما تبذره فقصر منها بيده الشريفة فلا تروى ثم اعلى عليها حتى الله تعالى عنه  
 اللحية فصرها في بني والا فضل ان يستحب مسابقة ما يباب الاضحية وتكرامتها على وصى واعى  
 قال الرويانى واستحبابه لما تفضل به لاف الأولى ويثلها النساء اه معنى وقوله والا فضل الخ في النهاية  
 ما وافقه (قوله وسباني) أي في المتن (قوله في بيته) وفي يوم البحر وان تعددت الاضحية فمسارعة للشرائط اه  
 معنى (قوله يشهد أهله) ليقر حوا بالذبح ويتصور بالعلم اه معنى (قوله وان الخ) جبروا المعنى ويسن  
 الامام ان يضحى من بيت المال عن المسلمين بدنة في المصلى وان يضرها بنفسه وما يضارى وان تيسر بدنة  
 فثانوا عن معيهم من بدنة ضحى حيث شله اه (قوله الضحية) عبارة عن الضحية قال الشارح من  
 حيث التخصيصها أي لامن حيث حصل ذبحها أو كل لجهاد نحو ذلك اه (قوله يظهر انه لا يضر الخ) أي  
 التولدين ضأن ومعز أو بقر عبارة عن الغنى والتولدين ابل وغنم أو بقر وغنم يميز عن واحد فقط كجهو  
 ظاهر وان لم أره ذكره اه وفيهم منه كناية عليه السد عن التولدين ابل بقر يميز عن سبعة  
 والله اه لم (قول المتن ان يلعن) أي شرع اه نهاية (قوله بضم العين) ويجوز الفتح أيضا عس  
 ورشدي (قوله عنه) أي الطعن (قوله اخذن لازمه) أي تمام الخ لاسية قول المتن في الثانية بالاجماع  
 نهاية ومعنى (قوله انك) أي لتظهر ذلك على حذف المضاف (قوله هذا) الى قوله وفي خبر مسلم في المعنى  
 والى قوله اذ لا يخفى في النهاية الا قوله وفي هذا التاويل الى المتن (قوله هذا) أي اشراط ذلك في الضأن (قوله  
 قبله) أي السنة (قوله والالاح) أي وان اجتمع قبل تمام السنة أي سقط سنة كفى ويكون ذلك بجزء  
 البويع بالاحتلام نهاية ومعنى (قوله ان يحز) أي مر يد الضحية (قوله لئلا تلعنوا لقولهم الا في الخ)

صلى ونسك الى وانما  
 المسلمين ووصدها به بغفر  
 اها بالول فطر من دمه كل  
 ذنب عاتوا هذا العموم  
 المسلمين وانهم المنصة  
 الاستحباب فيها وسباني  
 ويسن لغير الامان  
 يضحى في بيته يشهد أهله  
 وله اذا ضحى عن المسلمين  
 ان يذبح بنفسه في المصلى  
 عقب الصلاة عطفه الناس  
 للاتباع (ولصاح) التخصيص  
 (الامن ابل وبقر) أهلية  
 عرابا أو جواميس دون  
 بقروى (وغنم) للاتباع  
 وكذا كذا فلا ياتي متولد  
 بين واحد من ذوقه  
 بخلاف تولدين بقرين  
 منها على الاوجه يضر على  
 الاوجه ايضا استنباطها  
 سنا كسنتين في متولد بين  
 ضأن ومعز أو بقر ويظهر  
 انه لا يميز بين واحد  
 لانه المتبرق (وشرط ابل  
 ان يلعن) بضم العين في  
 السنة السادسة) او بمرعنه  
 بجم الخ لاسية فمن لازمه  
 الطعن فيها بل بالار (شرط  
 بقروى ومعز) ان يلعن  
 في السنة الثالثة) او بمرعنه  
 عنه بجم الثانية ذلك وكل  
 من هذه الثلاثة تسمى بدنة  
 وستة (وشرط ضأن)

وقت الاضحية ولو قال فلعن ان أحصى بشاة فكذلك في الاصم وفي وجهه يجوز جميع السبخا (قوله استباحه  
 على الاصم عند الأصوليين ان الحكم المعلق على معنى كل الخ) قد عني ان هذا المعلق على كل ويذكر انه  
 متعلق بكل واحدة (قوله وقضيتنه لفرهاه متعددا الخ) ما وجهه (قوله وقد وجد) قد يقال فيحقق  
 وجوده فانه غير لازم لكل خصوصه فالاحتياط ترك الازالة (قوله افاقة لقولهم الا في الخ) وجهه المنافاة  
 ان قولهم الا في أفاد تقديم جذع الضان على مستألفه والتاويل بل أفاد العكس لان مستألفه من جملة المستألف

ان يلعن (في السنة الثانية) وبمرعنه بجم السنة لئلا يضاعها ان لم يجز قبلها والا كفى كافي شرا وغيره من وجوه  
 خبر مسلم بإسماحه ان جذع الضان لا تذبح الا ان يحز عن السنة وناله الجمهور رحمه على الذبح أي يسن لكن لا تذبح الا سنة فان يحز ثم  
 يذبحه ضان وفي هذا التاويل نظر ظاهر لما قلناه لقولهم الا في ثم ضان ثم معز والمستألفه لم يضر بمثل الثلاثة لاسية كفى شرح مسلم عن العلماء

(و يجوز ذكر ذاتي اجزاء لكن لا ذكر ولو لم يمتد فصول فيما ظهر أفضل لان لما طيب الالفاظ كثر زواجر فانه لم يلد افضل منه ويجوز  
خشي الاقليات وعلو الاله كذا افضل منه لا لاجل ان يمتد هو افضل من الاتي لاحتمال كونه (و خشي) لا تبايع لان له طيب والخصيان  
غير مضمودتين بل لا عاده بل جرح غير واحد كما يختلف الالف (د) يجوز (٢٤٩) (البير والبقره) الذي ذكر الاتي منهما أي كل

وجه المناقاة ان قولهم الاتي افاذ تقديم جذعة الضان على مستلزم والتولي بل افاذ العكس لان مستلزم  
من جهة المستقى الخبر اه سم زاد الجبري وقال البرماوي والشمس من المعز التي لها امتان مقدم على التي  
اجذعت من الضان قبل تمام السنة لانها اكثر جلا وحمل تقديم الضان على المعز عند استوائهما على هذا  
الانكشاف فظهر اه اتول عبارة النهاية كشرح المنهج صرحت بتقديم الضان على المعز مطلقا حيث  
أقر التاويل المذكور وقال ع ش ما جرى عليه المذهب من الحمل على التذبح والعقد اه قال  
القبول بيمين التذبح الا في حق من سئل عن العلماء بانه يفسر لغوي (قوله اجزاء) الى قول المتن  
والشافعي المني الاقوله ولو بان الى افضل وقوله بل حرم الى المتن وقوله وعلى انما الى ولا تجزئ وقوله وظاهر  
كلامهم الى وجوب (قوله أفضل) أي من الاتي وظاهره ولو سميتوا بغيره فافهم اه ع ش (قوله لان  
الحاج) عبرة قاله في وجوبه ما قطع من بانه طيبا وكثره في الحمل أفضل من ان يحصل منه شراب اه  
(قوله أي كل منهن) ارجع الى المتن (قول المتن بيمين) أي يجب التصديق على كل منهن من حصته  
ولا يكتفي قصد واحد من الجميع كقولنا لانه في حكم سبع اشخاص اه سم (قوله من البيوت) الى قوله  
وعلى انما في النهاية (قوله من العلماء) عبارة المني ولا يختص اجماع البير والبقره من سبعة بالخصبة  
بل لو لم تكن سبعة شاء ما سبب مختلفة كالتعق والقران واللوات وبشارة بمحولات الاحرام بل من  
ذلك بعير او بقرة اه (قوله كضال المهر) الظاهر انه مثله الدماء لاسباب المختلفة (قوله وان اراد  
الح) غاية (قوله بعضهم) أي بعض الشر كفي البير والبقر (قوله انما افراز) جزم به المني وفي النهاية  
على تهم ما هو لم يمتد فصول لان فميتة تحسمه افراز اه وزاد الادعي الى الاصم كفي المجموع اه (قوله  
فمن طرق) أي يبيع اللحم (قوله ان يبيع الح) هذا غير ظاهري في المماط وجوب التصديق بالجميع وقد يشكل  
في الاصحاح وجوب التصديق بالبعض فافهم فحين اراد مجرد الجميع خاصة اه سم (قول المتن الشافعي واحد)  
ولو خشي بدناؤا بقره يدل شاة او سبعة قال ادعي السبع اطوع لله صرفه مصرفه خمسة الطوع عن اهداء  
وتصدق في وجبة (قوله فقط) الى قوله وظاهره في النهاية والمضي (قوله بل لو ذبحا مع شاة من الح)  
وكذا يقال فيما لو اشترك اكثر من سبعة في بقرتين شاة من الح أو بعيرين كذلك لا يميز بينهما لان كل  
واحد نصفه سبع بقرة أو بعيرين كل واحد من ذلك اه معنى (قوله ان يشرك غيره الح) أي كان يقول  
أشركت أو فلان في ثوابها وظاهره ولو بعدين بالخصبة لنفسه وهو قريب اه ع ش (قوله وهو ظاهر  
ان كان سبعة) ويلزم على هذا عليه الصلاة والسلام انما اراد اشراك الاموات دون الاحياء اه سم  
أقول وبشكل انما جاء تقديم شرقي عشر ذي الحجة في معنى من ثابته مستلحق الاستوى وما انما  
عن ع ش ما نصه جواز اشراك الحي اضاؤه وقضية طائفة النهاية والمضي (قوله ويرى) به أي  
جواز اشراك الميت في الثواب (قوله عنه) أي الميت (قوله ذلك) أي الفرق (قوله وهو ما راجع) فيه  
تأمل اذ ما رقي سقوط الطلب من بقية أهل البيت والفرق بينه وبين حصول الثواب لهم في التشرع بل المراد  
هنا واضح (قوله ان الثواب الح) بيان لما جاز بعضهم (قوله المضي) لظاهره وهو تصديقهم  
الخبر (قوله من سبعة) أي ويجب التصديق على كل منهن من حصته ولا يكتفي تصديق واحد من الجميع كما هو  
الظاهر لانهم في حكم سبع اشخاص (قوله ان يبيع) هذا غير ظاهري في المماط وجوب التصديق بالجميع وقد  
يشكل في الاصحاح وجوب التصديق بالبعض فافهم فحين اراد مجرد الجميع خاصة (قوله وهو ظاهر ان كان  
ميتا) ويلزم على هذا عليه الصلاة والسلام انما اراد اشراك الاموات دون الاحياء (قوله ان كان ميتا)

عن طريق يبيعون ميتا في الاضحية الكاملة عنه بانه يقر هنا لكونه مجرد اشراك في ثوابه لا باقتصر ثم اراد ميتا بذلك وهو ما رقي  
معنى كونها سبعة كفاية للواق لما جاز بعضهم ان الثواب بين مضي عنه وعن أهل بيته المضي خاصة لانه الفاعل كالقائم فرض الكفاية  
(وأفضله)

هند الانفراد فلا ينافي قوله الا في سبع شبعة الخ (يعني) لانه أكثر لحسن البقرة (ثم بقره لانها أكثر لها من غيرها لاجتماعها بعدد (ثم ضمان لان له أطيب (ثم معز) احتياج لثمن لان بعده مراتب أخرى تعلم من كلامه وهي شرك من بدنة ثم من بقره (وسبع شبه) لأقل كإقتضاء كلامهم وان أوجه تعليلهم بعدد اوراقه الم (٣٥٠) خلافاً لوجه ما يان سبع البعير بقره شاة فلا يوافقه مع الزيادة عليه الا سبع (أفضل من

بعير) ومن بقره وان كان كل من هذين أكثر لها من السبع لان لجهن أطيب مع عدد اوراقه الم (وشاة أفضل من مشاركتي بعير) لانفساد اوراقه الم مع طيب اللحم وبه يعلم اتعاه ما اقتضاء المنان انفسل من الشرك وان كان أكثر البعير وتقدر صاحب الوافي بخروجه لكونه طاهر شلاقان نظريه والحاصل ان لحم الابل والبقر لا تقبل بالزود ما تشبهت الافضلية فيما يجلت أكثرية اللحم والضأن والمزمل انظر إلى الطيبة اعبرت الافضلية فيما بالاطيبة اعبرت الافضلية فيما بالاطيبة لا بكمية اللحم ومن ثم فصلت السبع البعير الاكثر لحسن وقوت أكثرية اللحم على اطيته لان القصد اغتباع الفقراء فاقبته بذكره كلامهم وانها لا تصرعراض بعونه لا يرد به قول الرافعي قد يؤدي التعارض في مثل هذا الى التساوي فتأمل وعما ينز ذلك قولهم كثرة الثمن هنا أفضل من كثرة الهدى بخلاف العتق لان القصد هنا طيب اللحم وحم تخلص الوقتين الرق فعمل

في الشواب وهو ان يظهر قول المني فان ذبحها عنه وعن أهلها وعنه وأشرك غيره في ثوبها جاز وعلمها حل سبع مسلمة صلى الله عليه وسلم حتى يكسبن وقال اللهم من محمود لا لمحود من أمة محمد وهي في الأولى سنة كفها بقائي قال ولكن الثواب فبادر المضي خاصة لانه الخ (قوله عند الانفراد) أي الاقتصار على التضحية بواحد من الأنواع الأربعة (قوله عند الانفراد) أي القول المتن وسبع شبه في النهاية (قوله احتاج ثم) أي لثمنه بقره بقايله عبارة المني وبعد المعز المشاركة كما سيجي فلا اعتراض بأنه لا شيء بعد المعز ساقط اه (قوله لان بعده مراتب أخرى) أقول لو لم يكن بعده مراتب أخرى كان من محال لثمن دفع قوم ان المعز فرتبة الضأن اه سم (قوله المتن وسبع شبه أفضل الخ) (فرع) لو أراد أن يضحي بأكثر من سبع شبه أو بأكثر من بعير فهل يقع أحقه بنفسه نظرو بقره بقره بقره بقره لا حداً لا أكثر الاضحية إلا أن يوجد تقل بخلاف ذلك اه سم أقول بل على ذلك ما سيجي من انه صلى الله عليه وسلم نحو مائة بقرة الخ (قوله ووجهه) أي ما يقتضاء كلامهم وفي هذا التوجيه تأمل (قوله بقاوم) أي سبع البعير بضم السين (قوله فلا يوافقه) أي البعير (قوله مع الزيادة عليه) أي البعير في الفضلة وقول السد عر أي في عدد اوراقه اه نفسه تساهل (قوله الا لسبع) أي من الشاة (قوله وبه يعلم الخ) أي بقوله لا يفرد الخ (قوله وان كان) أي الشرك (قوله ان نظريه) واقفه المني بغيره وقضية طلاقه ان الشاة أفضل من الشاة وان كان أكثر من سبع كالجوارك وحداً في بعير وبه صرح صاحب الوافي تفهمل لكن الشارح قد ذكّر بقوله بقدره فافهم انه اذا زاد على قدره ما يكون أفضل وهو الظاهر اه (قوله ومن ثم) أي من أجل اعتبار الافضلية في الضأن والمعز لا ط إلا بذكره في اللحم (قوله السبع) أي من الشاة نائب فاعل فصلت (قوله الا أكثر) بالنصب صفت البعير (قوله وقد سأل) مستأنف (قوله أكثرية اللحم الخ) في البعير والبقر بالنسبة الى الضأن والمعز (قوله فافهم الخ) محل تأمل (قوله قول الرافعي) عبارة المني عقبه تعالى قول المصنف وسبع شبه الخ عاشر تصديقاً لبدنة البقرة أفضل منها لكثرة اللحم قال الرافعي وقد يؤدي التعارض في مثل هذا الى التساوي ولم يذكره اه (قوله وعما ينز بذلك) أي ما ذكره في توجيه الترتيب (قوله كثرة الثمن) الى قوله فعمل في النهاية وتعالى قوله قال في المني (قوله كثرة الثمن هنا أفضل الخ) أي في النوع الواحد معني ورشدي (قوله فالصفر اعفاءهم) قد يقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفر اه لانها أقرب الى البيضاء من الصفر اه سم (قوله فالبقاء السوداء) قال في المختار البقي سواد وباض وكذا البقرة بالضم اه والظاهر ان المراد هنا ما هو أهم من ذلك ليشمل ما فيه باض وباض وخرو طين في نفسه على ما فيه باض وسواد لقر من البيضاء بالنسبة لسواد و ينبغي تقديم الأزر وقيل الى الآخر وكما كان أقرب الى الأبيض يقدم على غيره اه عش (قوله بأنه خلاف السنة الخ) اعتمد المني على كسر قد يشكل مع هذا ما تقدم من جواب الاسوي الثاني عن اعتراض التثنية بختان الصبي فان حل التثنية هنا على التثنية في نفس الاضحية فإن أذن الصبي في التضحية عن بعض بدنه ففعلنا له أي ليس من أهل الذن فلتأمل (قوله لان بعده مراتب أخرى) أقول لو لم يكن بعده مراتب أخرى لكان محتاجاً لثمن دفع قوم ان المعز فرتبة الضأن اه (قوله وسبع شبه أفضل من بعير) (فرع) لو أراد أن يضحي بأكثر من سبع شبه أو بأكثر من بعير فهل يقع أحقه بنفسه نظرو بقره بقره بقره بقره لا حداً لا أكثر الاضحية إلا أن يوجد تقل بخلاف ذلك (قوله فافهم الصفر اعفاءهم) قد يقال كان ينبغي تقديم العفراء لانها أقرب الى

ان الاكل من كل منها الا سبع فسمية أفضل من هر بلدين وان كانت ابلون أفضل أو ذكر من فيها يظهر وكثرة غير ردي (قوله ولا تحسن) أفضل من كثرة التسمم وأفضلوا البضاعة لانه صلى الله عليه وسلم حتى يكسبن المملين والامح الابيض وقبل ما يباينه أكثر من سواد فالصفر اعفاء العفراء على ما يصف بياضها فالعفراء اعفاء السوداء قال الماوردي والافضل له يضحي بعدد ان يفرق حتى أيام التزيم ورده المصنف بأنه خلاف السنة

فانه صلى الله عليه وسلم فخر مائة بنتي يوم واحد لمساواة الفيران (وسرها) أي الاضحية فخر في حيث لم يترجموا فاته (مسألة) وقت الذبح حيث لم يتقدم صاحب الاوقوت خروجه من ملكه (من عب بنقص) بالتحصيف كتحشرك في الاضحية (الح) حال الاضحية فاته كبيرة من نحو هذا وما لا يخرج من لانه بنقص رعيها فتنزل والاضحية: العلم فاعترضه ضلعها على الاضحية كما اعتبرت في عيب المبيع بما لا ينقص المالة لان المقودة ثم يلحق بالعلم ما في معان من كل ما كوله فلا يجوز قطع بعض آية أو آذن كآيات ولا ردان على لان العلم يتطابق في بعض الاوراب على كل ما كوله كافي قولهم يحرم بيع العلم بالحيوان (٣٥١) أموال الترميزا فاته كأن نذر الاضحية بعينة أو غيره أو قال: جعلها أضحية فاته بل يرد معها ولا تجزئ ضحية وان اخص ذبحها وقت الاضحية حوت بمرها في الصرف واهم قولنا والا لا نذر التضحية هذا وهو سلم ثم حدث به عيب غشيه وثبت له أحكام التضحية وأهم: ممن عدم إحراء التضحية بالحامل وهو مافي الجموع عن الاصحاب لان الخلل ينقص لهما كما مر حوا

(قوله) نعم مائة بنته فخر مائة بنته لا وستين وأمر علي رضي الله تعالى عنه فخر تسلم المائة اه  
مفسر زاد القليوبي وفي ذلك اشار الى مدح حياته صلى الله عليه وسلم اه (قوله أي الاضحية) الى قوله وانما بعد مافي المعنى قوله وقت الذبح الى المثل وقوله ولا ردان الى اما وقوله واهم قولنا الى واهم المثل والى قوله قيل في النهاية الاقوله فاعتبر الى ويلحق (قوله) لا يجاب: أي ينذر اه عش (قوله) والاوقوت خروجهما (الح) بعين وان أوجها قبل الذبح فخر ملها التجزئ: لا يمتنع في الاضحية فكان الاولى والاوقوت الاجاب (قوله) كتحشرك) بفتح حاء وضمة تاءه (قوله) في الاضحية) ويحوز نفسه انضاضه الدعم تشديد العقاب وكسر اه اه عش (قوله) فاته) بكسر فسكون (قوله) فتنزل) هو بفتح المثناة وكسر الزاي من باب فعل بفتح العين يفعل بكسر هاء من باب الفاعل كافي مقدمه لا دليل على تجزئ وهذا خلاف ما اشتهر ان هذا لم يسمع الا ببناء المحمول فتنه ذلك اه رشدي أي وان ار بمعنى به الفاعل (قوله) العلم) أي ونحوه اه معنى (قوله) فاعتبر (الح) عبارة المفسر فاعتبر بما يقصه كما عرفت في عيب المبيع ما ينقص المالة اه (قوله) ولا ردان) أي مطروح بعض البية أو آذن عليه أي على قول المصنف لهما (قوله) على كل ما كوله) الاول مطابق لما كوله (قوله) اما الال الترميزا (الح) بخبر الحاشية الاولى (قوله) محسبنا (الح) لعل الصورة انها معينة اه رشدي (قوله) أو صغير) أي لم يبلغ سن الاضحية اه عش (قوله) أو قال (الح) عطف على نذر الخ (قوله) ولا تجزئ ضحية) أي لا تندوب ولا مندوب في نفسه اه عش (قوله) وهو سلم) الواو مالة اه عش (قوله) وثبت له أحكام التضحية) قضاهما زوايا في الاضحية وتطبع في دين نذر هامة ثم تنقسم بين نذر هامة فانه لمساواة فخر مائة بنته من ملكه بغير نذر هامة حكم بانها تخصنوه سلمه متخلاف المبيعة فان النذر لم يتعلق بها الاضحية فلم تثبت لها صفة الكمال بحال اه عش (قوله) فاته قد لا يكون (الح) عبارة المعنى بان الحامل قد لا يبلغ حد الاكل كالمضغة اه (قوله) كالعلاقة) تصرح منهم بان الحامل بعلاقة لا تجزئ قبل مضغة أو بعد الاجزاء سم وفي دعوى الاولى به تامل (قوله) وانما عودها) أي الحامل (قوله) أي كنفه عن الال) أي الذي في المجموع (قوله) ونقل (الح) بالجر عطف على قول الاصحاب (قوله) كالنقص) والثاني أي ما قبله البقية (قوله) رده (الح) خبر والجمع (الح) واقفة مافي عبارته ويلحق بها أي الحامل قرية العود بالولادة لنقص لجها والرضع منه على الزكشي (قوله) مضغة الصابغة) أي صابغة الاضحية اه (قوله) والذي يقصه خلاف (الح) وقافا لأنها يتوخى خلاف المعنى كما مر آنفا (قوله) وبالولادة زال هذا الحذور) قد يقال لرداة الحاصلة بالخل لا زول بمجرد الولادة سم ورشدي (قوله) فاته) الاولى وهوانها (قوله) وهي التي) الذقوله وظاهره ان التي لها بقول النفس الاقوله بحيث الى العسر (قوله) ذهب عنها) والخذهن المقام اه مفسر زاد القليوبي في مثل غير الرأس اه (قوله) دفعه وابنه للجنة) أي يدل الشياطين الصلوة (قوله) كالعلاقة) تصرح منهم بان الحامل بعلاقة لا تجزئ قبل مضغة أو بعد الاجزاء (قوله) وبالولادة زال هذا الحذور) قد يقال لرداة الحاصلة بالخل لا زول بمجرد الولادة

ما تقرر ان الخلل نفسه عيب وان العيب لا يصبر وان قيل وقضية الصابغة أضنانا قرية العود بالولادة لا تجزئ أيضا لنقص لجها بل هي أسوأ سلا من الحامل وهذا لا يخفى ان كل عيب وجميع اتفاقهم على جواز أخذ الحامل اه وفيه نظر والذي يقصه خلافه يعرف فيهما وبين الحامل بان الخلل يفسد الجوف واصر العود رشا كما مر حوا وبالولادة زال هذا الحذور واما ما ذكر من كمالهم الى كانه لم يمتنع منهم الا بائنه فانه انما أخذت ولا حاضر المالك أو بدونه ضره او له (الح) فلا تجزئ بحقها بوي التي ذهب عنها من الهزال بحيث لا يرغب في لجها غالب طاب العلم في النكاح فخر المصغر أربع لا تجزئ في الاضحية العودا بل يرد هاروا يضالين مرضها ولا يرغب البين عر بها

والكبيرة وفي روايه الجفاه التي لا تنقي أي (for) من النبي بكسر النون واسكان القاف وهو الخ (ويحتمل) أي تولاها ذهقاً جليخون

الكسيرة (قوله لا تنقي) أي لا تخالطها اه معني (قوله أي من النبي الخ) وكان معني لا تنقي حيث لا تصنف بالاقاء أي الخ لفقد منها الهزال اه سم (قوله أي تولاها) أي بالثلاثة كما يستفاد من القاموس اه سد  
عمر والذي في النهاية والمعني وشرح المنهج بالثلاثة في القاموس لانه من مناصب المقام أيضا (قوله إذ  
حققة جليخون ذهب العقل) أي وذلك لا يتصور هنا لعدم العقل اه سم (قوله وذلك انتهى عنها الخ)  
عبارة التي تنقي عن غيرها الهاوتة من اجزاء السبعة وهو الظاهر حيث لم يصح ذلك من الزيادة فلا بد  
من حواشيها سبعة اه سيد عمر وقد يقال ان فضيلة افعال اجزاء السبعة الأولى ولكن جرى الشارح  
والنهاية والمعني على خلافه وأيضا قول الشارح الا في وظاهر المتن الخ صريح في خلافه ما استظهره من  
اجزاء الجفوة السبعة (قوله انتهى عنها ولا تها الخ) عبارة النهاية وروايتها عن التولا وهي الجفوة  
التي تستد بالمرعى الأقليل وذلك بوزن الهزال اه (قوله تسمى معية) فيه تامل (قوله ضرع) أي قوله  
حتى في النهاية والمعني (قوله وأولية) أي لغير ان تكبر كبايات (قوله أو ذنب) أو لسان معني وعش  
(قوله أو بعض ابن) الانسب الانصر وأذن باو واسقاط بعض (قوله ابن) أي كما توضح من قول المتن  
الا في وكذا فيق اذنها وخرقها اه سم (قوله وإن قل) قال أبو حنيفة كان المقطوع أي من الاذن  
دون الثلث اجزاء اه معني وفي اضعاف الناسك للمصنف لا يخرج ما قطع من اذنه جزءين اه ويمكن حله  
على ما في الحقيقة بان واد بالين فيه ما لا يوافق الناظر من قرب (قوله لم يلخ) يضم اللام (قوله رسل) أي في  
تفسيره يستمرافه العين الخ بفتح السين الخ (قوله ونسي الخ) عطف على امر الخ (قوله وانهم المتن) أي  
قوله ولحقاق النهاية والتي قوله واعتراض في المعني (قوله وكذا فاقدها) أي شاة اه سم عبارة عش  
أي بان لم يقطع لها اذن أصلاً ما صغيرة الاذن فتجزى لعدم فقهه في نفسها كصغيرة لا تتوكل مثل قطع  
بعض الاذن ما لو أصاب بعض الاذن آفة فذهب شأنها كما لا يخو القراء في شأنها ولا يفرق بالشفة  
التي تحصل بإزالة الاحراز عن مثل ذلك فيه نظر والاقرب الثاني اه وقوله والاقرب الثاني فيه توقف (قوله  
بمختلف فاقدها) أي شاة اه سم (قوله فاقدها) أي شاة اه سم (قوله فاقدها) أي شاة اه سم  
عبارة المعني اما ان فقد ذلك أي الضرع أو الالبية أو الذنب يقطع وللبعض منه يقطع بعض لسان فانه يضر  
لحدوث ما يؤثر في نقص العلم اه (قوله لان المعز لا يذنب) في ما يوافق المعز لا يذنب هل تجزى أم لا فاه  
نظر ثم رأيت الروض صرح بالاجزاء في ذلك اه عش (قوله والضرع) والذنب معني وزيادى (قوله  
والاذن) بالصبغة على المعز (قوله وألحقا الذنب بالالبية) اعني الروض والمعني والزيادة كما رأينا  
(قوله) ويحتمل ان قل جدا الخ) أفي هذا اذا كان المقطوع عسر اسبغت الزلي اه سم عبارة النهاية نعم  
لو قطع من الالبية جزء يسير لاجل كبرها فالوجه الاجزاء كما أفتي به والوجه الثاني انه تعالى يدل على  
فقد قلعة يسير من عضو كبير اه قال عش وظاهره انه لا فرق في ذلك بين كون الالبية صغيرة في ذاتها كما هو  
مشاهد في بعض الغنم وكونها كبيرة فلا ينافي مع قوله فقد قلعة يسير من عضو كبير لان المراد الكبر النسبي  
فالا ليتوان سمرت فهي من حيث هي كبيرة فبالنسبة للاذن هذا يعني النظر فيما لو وجدت البية قطع جزء  
منها ولو شئت في ان المقطوع كان كبيراً في الأصل ولا يخرج ما قطع من البية الا ان أوسعها فيجزئ في نفسه نظر  
والاقرب الاجزاء الاله الاصل في قطعها مستعملوا في الغالب ان الذي يقطع لكبر الالبية صغير اه (قوله  
لا يضر) أي قوله وهذا يدل من قولهم المنخص زاد المعني عقب ذلك ما نصه كتحذف ذلك لا يفتقر بمختلف

ذهاب العقل وذلك انتهى عنها ولا تها تارك الرى أي  
الاكتنا منه فتنزل وظهر  
المتن وغيره كالحواشي لا  
تجزئ ولو جئنا لتمام  
ذلك تسمى معية (قوله مقطوعة  
بعض) ضرع أو البية أو  
ذنب أو بعض (اثن) أي  
وان قل حتى لو لم يلخ الناظر  
من بعد لذهب جزء ما كقول  
ولما قيل انتم في الله  
صلى الله عليه وسلم أمر  
بما مشرف العين والاذن  
أي بشألهما حالاً لا يكون  
فيهما نقص وهو ب وقيل  
بفتح واسم العين طويل  
الاذن ونحوه عن المقالة  
أي مقطوعة مقدم اذنها  
والداوية أي مقطوعة عتباتها  
والشر قال أي مشققتها  
والعرقاه أي مشققتها  
وأفهم المتن عدم اجزاء  
مقطوعة كل الاذن وكذا  
فاقدها بمختلف فاقدها الالبية  
لان المعز لا يذنب والضرع  
لان المعز لا يضرعه  
والاذن عضو لازم غالباً  
وألحقا الذنب بالالبية  
واعترضنا بصرح جمع يانه  
كالاذن بل قد تقدم ان  
فقد الاذن ويتدخل الناظر  
فيما يعتاد من قطع طرف  
الالبية لتكبر فيقتل الحاقه  
بعض الاذن يؤيد قوله  
وان قل ويحتمل ان قل  
جدا لم يؤثر كما يصرح به  
قولهم المنخص انصدم  
قولهم وان قل لا يضر قطعاً فاقدها  
يسير من عضو كبير وهذا أوجه ثم رأيت بعضهم يحذف ذلك فقال ينبغي ان لا يضر قطع ما عدا عين قطع بعض



الشيء في صغرها العظم وتعين كلاهما صغرها الجعل اه لكن في اطلاقه في الكلام كما علم مما مر في غرضه من ما قبله به وتورد الزركني في شلال الاذن بحثه في صغر على اكل البدن الشلاوة في اوجها قال فان اكانت لا والا اه وفيه نظر لاختلاف ذلك لاجتماعها والاكل على البدن الشلاوة في كل موضع لا في موضعين بل في موضع واحد لان شلال الاذن كغيرها فان منع هذا فاولى الشلل والافلا (رد المحتار ج ١) بين بان وجوب تقاضاها عن الماشي في المرى الطيب واذا مضى ولو عند اضطرارها عند الذبح فكسر (٢٥٣) العضو وفقدته وتولى وان عاز بان

الكبيرة بالاشارة الى العضو فلا يجزئ لفقدان اللحم اه (قوله في صغرها الخ) معناه بالقطع (قوله فبين ما قبله الخ) يعني قوله ان قل جدا وقدي له يعني عند الاعتدال في كلام الباحث (قوله ثم بحث في صغر الخ) اعتمد المصنف على صغرته وبحث بعض المتأخرين ان شلال الاذن كسند هاهو ظاهر ان خرج عن كونه ما كولا اه (قوله فان كانت) أي الاذن الشلاوة (قوله بين) الى قول المتن ويحصل في النهاية الاقوله وان ناز على المتن وفوقه بين ان يتم وفوقه في صغرته وفوقه ونقل الى خلاف فقد وقوله بخلافه الى آيه وبعده وقوله وبه الى المتن (قوله بان موجب) أي المرجح (قوله ولو عند اضطرارها الخ) أي ولو حدث العرج عند الخ صغر فغيره باضطرارها الخ باليه بدل عند (قوله فكسر العضو الخ) ومن ذلك ما بالقطع بعض العروق بحيث لو بقيت بالذبح لاستطاع الغلبه مع العلم في قولهم بل في ذلك عند ايراد الذبح لم يمكن المزاج من ذبحها لم تجز اه عرش بحذف (قوله وفقدته) أي غير ما راسدنا وفي السوادة انما (قوله فالعصاة اولي) كذا في المتن (قوله عه أو أكثره) أي الذين فكان الاولى التانيث (قوله نعم لا يضرب الخ) عبارة عن المتن ويجزئ في المشاء وهي منه البصر مع سب لان الدم غلبوا المكو به لان ذلك لا يؤثر في اللحم والعشاء وهي التي لا يصرف الى لانها تبصر وقت الرى غالبا اه ويؤخذ من التعليل كانه عليه بعض المتأخرين انهم لم تبصر وقت الرى لم تجز (قوله ضعفت الخ) المتأسس عليه به ضعف الخ كان في النهاية (قوله الخبر السابق) أي في شرح فلا تجزئ عفاه (قوله وعطف الاخير الخ) هي ليست معطوفة على ما قبلها على الصحيح فالاولي فذكر الاخبار مع ما قبلها من ذكر الخ لخص بعد العام اه سم (قوله انقصت) في اصله بغير همزة اه سدده (قول المتن ولا تفقد قرن) أي خلقته اه معنى (قوله وكسره) الخ قوله المفهوم الخ في المتن الاقوله ونقل الى خلاف الخ (قوله وكسره) أي وانما بالكسر اه معنى (قوله اذ لا يتعلق الخ) ويؤخذ منه اجزاء فائدة الذكر لانه لا يؤثر في كونه هو ظاهر ان انقطع في اللحم ضر اه عرش (قوله وان كانت القرناه افضل للصغرة) ولانها احسن منظران بغيرها كانه في المجموع عن الاصحاب اه معنى (قوله ولا تجزئ في فائدة جميع الاسنان) ظاهره ولو خلقته (قوله ونقل الامام عن المحققين الاجزاء) ونقله عرش عن الجمال الرمي ايضا فانه اذا كان قد خلقه فانه قائم بالعرض (قوله جل الخ) خبر ونقل الامام الخ (قوله وهو بعد) أي هذا المثل (قوله فانه لا يضرب الخ) عبارة عن المتن لانه لا يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم ونقصه بالاعمال ان ذلك البصر اذا أثر يكون كذلك أي كده بالكل وهذا هو الظاهر اه (قوله لترادفهما) أي انخرق والتلف اه عرش وقال سم يمكن جعله على ما عني الترادف اه (قوله وعليه) أي ذهبنا في ذلك (قوله السابق) أي في شرحه ومقطوعة بعض اذن (قوله على التنزيه) أي كراهة التنزيه اه معنى (قوله المفهوم الخ) راجع الى معطوف فقط (قوله خبر أربع) أي الى آخر (قوله السابق) أي في شرحه ولا تجزئ عفاه (قوله على الاعتدال بطول يوم الورد) أي كل جحفي جميع الجوامع (قوله ان ما عوا الخ) بيان مفهوم الخبر (قول المتن الصحيح النصوح الخ) وقال في المتن فانه قضيت ما ورد المعظم من بحد اذ لا ونقلوه عن نصه في الجديد اه معنى (قوله لانه) الخ قوله عملاق المتن اذ قوله وبه الى المتن (قوله والولد) (قوله وعطف الاخير على ما قبلها) ليست معطوفة على ما قبلها على الصحيح فالاولي ذكر الاخبار مع ما قبلها من ذكر الخ لخص بعد العام (قوله لترادفهما) عني جعله على ما عني اترادف

الرفعة في الاولية (و) ذات (عور) فالعصاة اولي بين بان يذهب شوها حدى عنها ولو بيباض جسم أو أكثره كاقضاه الباقيين واعتمده نعم لا يضرب ضعف البصر ولا فسدته ليللا (و) ذات (مرض) بين وهو ما ينقله سر بسببها لزال (و) ذات (حرب بين) الخبر السابق اقبه من وعطف الاخيرة على ما قبلها من عطاب الخاص على العام اذ الجسر بمرض ومواء أفقت هذه العبور بآلام ولا يضرب سببها أي الاربع لانه لا يؤثر كنفقة قطعة سيرة من عضو كبر كنفصه (ولا تفقد قرن) وكسره لانه يتعاقبه كبير غرض وان كانت القرناه افضل للصغرة فم ان يؤثر انكساره في اللحم ضر كما علم من قوله وشرطها الخ ولا تجزئ في فائدة جميع الاسنان ونقل الامام عن المحققين الاجزاء حصل على ما قاله يمكن لمرض ولم يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم وهو به لانه لا يؤثر بلا شأن كما قاله الرافعي بخلاف فقد معطلها فانه لا يضرب لم

يؤثر في ذلك (وكذا غنى اذن وعرقه ونفثها) ناكيد لترادفهما في (٤٥) - (شرواني وابن قاسم) - (تاسع) (الاصح) ان لم يذهب منها شيء لبقاء عليها اه بخلاف ما اذا ذهب بذلك شيء وان قل عليه يجعل خبرا لترادف السابق أو يجعل على التنزيه المفهوم تسرياد بعد السابق أي ما يعنى الاعتدال في مفهوم العدد انما هو اه يجزئ (قلت الصحيح المنصوص بغير سببها لجر بوائقه اعلم) لانه يفسد اللحم والولد والخلق به البثور والقروح

و به بنص ما بعد منها في السال (ويخلو وقتها) أي التضييق، إذا ارتقت الشمس كمرحوم الخضر وهو عاشر الحنابلة (نفسه قدروا كعبين ونطينين خفتين) (راجع لكل من الركعتين والعطينين علما بعدا على السابق السابق أو أن التضييق على الفطن السابق وان كان كل منهما مأمورا في نفسه على هذا من حيث احتجوا الذي وارتجما أيضا اتفاقا قد اعتبر أنه في قديم الخطبة مع من أنه قد قدي الركعتين أيضا واضبطنا شتمت على (٣٥٤) أقل حرجي من ذلك فثان دبر قبل ذلك لم يحز وكان تلوعا على الجهر المتفق عليه أو بعده

بحر كماله اسم اه قاسوس (قوله وبه الخ) أى بالالحاق (قوله فى الشلل) أى شلل الاذن (قوله أى  
التخصيص) الحقوله وان لم يذبح فى النهاية الاقوله فاعطف الى مضابطه (قوله بقاعدة الشافعى الخ) بهج رجوع  
الصفتان آخره لكل (قوله أوان التشبيه الخ) ويجوز أن يكون من قبيل الحذف من الاول دلالة الثانية اه  
سم (قوله نظر العظمين) أى يجعل كل منهما مضموا ليس المراد العظمين من حيث كونهما العظمين كانه  
يتبادر اه وشدى صاوة السدجر أى لئلا يولد مكانان للكتفين لهما وحدة باعتبار أهم مصادرة  
والطبعين لهما وحدة باعتبار أهم مخططة اه (قوله كفى هذان خصمان الخ) الفرق بين هذا وما عن فيه  
ظاهر كانه سم اه وشدى (قوله اذيجر الخ) أى فى غير القرآن اه عش (قوله بأنه ينفى الخطيئة)  
أى فقط فى كلام المصنف مع انه قد فى الاعتين أى فى الواقع أى بأى كانه قد فى الخطيئة (قوله  
ومضابطه) أى فى المتن اه وشدى (قوله أن يشلل) أى فصل الوركين والخطيئة بعد الارتجاع  
كرج (قوله طلوعه) أى صدقة تلطوع صارت للمنى تقع أخصيه اه وعباراتها بن شانهم اه (قوله  
نم) الى قوله فيصون فى النهاية الاقوله فى الثمن الى العاشر (قوله كذا ذكره شارح وهو غاط الخ)  
عبار للمنى وهذا لما أتى على رأى مروج وهو ان الحج مبرور الاصح اه لا يجرى فكذلك الاخصيه اه  
(قوله بل فى التوفى الخ) أى غطلا اه عش (قوله فان الايام) أى لا ذبح اه نهاية (قوله فتعجب على  
حساب وقتهم) أى فتكون أيام التشرى فى ثلاثة بعد يوم الفجر المذكور اه عش قال الرشيدى وانظر  
هل هذا الحكم يخص بأهل مكة ممن فى حكمهم اه (أقول) الظاهر نعم والله أعلم (قوله على حساب  
وقتهم الخ) خلافاً لما عنى صياره تشبه له وقتو العاشر فلو كانت أيام التشرى على الحقيقة على  
حساب وقتهم اه (قوله بعض أيام التشرى) يعنى الى عشي ثلاثة أيام بعد العاشر (قوله وقت  
الخصبة) الحقوله وسوى للمنى الاقوله اللاحقة وأصله وقوله أنل الى التوفى فى النهاية الاقوله وقال الى  
المن وقوله خلافاً لما عنى شارح (قوله وان كرج الخ) شامل لعبارة الاخصيه وأظهر معنى التمول وتول  
المنى ويكره الفرج والتخصية بالانسي عنه اه (قوله اللاحقة) كأنه عابها بما عنى من التخصية  
أومسلة كتيسر الفجر الاول وهو قاصدهم اه عش (قوله ان وقتها) أى وقت صلاته  
نهاية ومعنى (قوله بل فى التوفى الخ) أقره المفسر (قوله واحدة) أى فى قوله مشكل فى النهاية الاقوله  
وان نازع عفاً للمنى وقوله وان كانت الى التول ما أنسى عليه (قوله لا كلبية) أى عفاً له فلو لا يذهب  
فى أيام الخصبة وتولى فيه خلاف فالحالون ان يصدق فيها فانه يجب ولو جازى لا يتصدق بها فمن على  
ما يفهم من قوله لا بالصدقة المنذورة اه عش (قوله والحق) أى العينة التى لا تجزى فى الاخصيه عش  
ورببى (قوله لا بالصدقة المنذورة) يفيد انه لا يتعين فيها الزمن ويصر به كلام البهقى باب  
الاعتكاف وقال شيخ الاسلام فى شرحه كذا فى الواقع هناك فالتى كلب النذران الصدقة كلز كاة

قدر) أقل يميز خلقه فالأعز شاعرهم (الركعتين والخطبتين وإنه أعلم) بنما على أول وقت العبد يدخل  
 بالطالع وهو الإصح كالمصوب بالأذرع ومن تبعها في الحرقة لا دلائل وليس كافا أو بل نازع الباقين فإن ارتفاع الشمس فضيلة  
 تعجيل الضر مطالب عند الشافعي فمن تعجل الصلاة عقب الطالع وفهمه في البعد من تأخير ذلك حتى ترتفع حره نحو ما من الجسد  
 (ومن نذر) واندمن النعم ملوكه (معدة) وإن لم يميز أكلة كيسة وفصل لا كطاسة ولحقت بالأصغر في ندمه منها بالصدق للمؤنن  
 قول الحشي وصاروا للمعدة نازع كذا في النسخ التي ما بدتوا وانظر صياغة المعصوم في رحها  
 منها بالأصغر أقوى

لا سيما ورافقة العلم في هذا

الزمن أكمل فلا بد كونها

شبهة بالاضحية وليست

باضحية (فقال الله عز وجل)

على وان لم يقل الله كما يعلم

من كلامه في النذر (ان

أضحية بهذا) أو حملها

أضحية أو هذه أو هي أضحية

أو هدى زال ملكه عنها

بمعنى التبيين كونه نذر

التصدق بحال عينه وان

نازع فيه باليقين (ولم

يذكرها) وان كانت جزءة

فحدث فيها ما منع الإجزاء

من (في هذا الوقت) السابق

أدام وهو أول وقت يلقاها

بعد النذر لانه التزمها

أضحية فتعين ليحجبها وقت

الاضحية وأعم بحجب الفور

في أصل النذور والكفارات

لانها مرسلة في الضميمة

هنا في عين وهي لا تقبل

تأسيما كالأقبل بأجلا

ويشكل عليه أنه لو قال على

ان أضحية يشتمل كانت

كذلك الا ان يحجب بان

التعيين هنا هو الغالب

فاخبر به ما في الضميمة

في تلك الأبواب يخرج بقوله

قال يذبحها نفسا لو كانت

النذور وأفهم أنه مع ذلك

القول لا يحتاج لتسبيل

لا عبرة بغيره لانه صريح

وحديثنا يقع فيه كثير

من العامة منهم يشارون

أضحية من أوائل السنة

وكل من أسألهما عما يقولون

هذه أضحية حالين هما

يقرب على ذلك بل وفائد

ويجوز تقديمها انتهى أي على الزمن المعين لها في النذر وهذا قد يفهم امتناع تأخير الصدقة مع التمكن  
 - سم (قوله كونها) الأولى انما تكمل النهاية (قوله شبيهة بالاضحية وليست بالاضحية) أي فلا يتعين لها وقت اه  
 وشدي عبارة ع ش أي تخفى أن لا يتقدم فيها أيام الضحية اه (قول المن قول الله عز وجل) اه وسأعلم  
 ان إشارة الأخرى الضميمة كقول الناطق كقوله الذري وغيره اه معنى (قوله أو على) ان قوله يكون نذر  
 في المعنى ان قوله كما يعلم ان قوله أو هدى (قوله أو هدى) أي أو عقيقة (قول المن ان مذهبها) أي  
 ولا يجوز غير هاد ولو سلمت من معية عتيق في نذره اه ع (قوله وان كنت تجزئ فتقدم في الخ) أي أو كانت  
 معية فتقدم عند الالتزام كما تقدم أمنا اه سم (قوله كسر) أي في شرح وشروطها لا متعين بحسب ينقص  
 لها (قوله السابق) ان قوله وانما في المعنى (قوله وهو أول وقت يلقاها) احتراز عن وقتها من عام آخر  
 اه وشدي عبارة ع ش أي وهو جملة الأيام الأربعة التي يلقاها بعد وقت النذر لأول جزئتها اه  
 (قوله فتعين ليحجبها) أي ولا يجوز تأخيرها بالمعلم القابل اه معنى (قوله وانما ليحجبها) عبارة  
 النهاية وتفاوت النذور والكفارات بحسب يجب الفور فيها لانه مرسلة في الخ (قوله في أصل  
 النذور) أي المعلقة اه ع (قوله لانه مرسلة في الخ) وفي سم ماله انه لا حاجة للفرق في ذلك كون  
 ما هنا من النذر في زمن معين مكان الالتزام بالاضحية التزام لا يقاها في وقتها فيصل على أول ما يلقاها لانه  
 انهم ومن اللقاع ومن عين وقتا امتنع عليه التأخير عنه اه (قوله وما هنا عين) فخصه هذا الفرق وجوب  
 الفور في أول نذر التصديق بحال عينه كان قاله على أن تصديق هذا الدينار والظاهر انه غير مراد  
 وبصر بذلك قول البهوتي وشرحها في باب الاعتكاف اه ع (قوله ويشكل عليه) أي على التقيد  
 بالمعينة اه معنى ويجوز لزجاع الضميمة في ذلك كقوله في كلام الشارح (قوله كانت كذلك) أي  
 كالمنقضية عين أول وقت يلقاها بعد النذر (قوله هنا) أي في نذر الاضحية (قوله فالحق به) أي بالعلم اه  
 ع ش (قوله في تلك الأبواب) أي أبواب النذور اه ع ش (قوله يخرج) ان قوله كنية النذر في المعنى  
 (قوله بذلك) أي بدون لفظها اه معنى (قوله كنية النذر) قد رويها من تشبيها جزئي بكيه  
 (قوله انهم) أي قول المصنف قال (قوله لا صريح) أي ان الصريح قد يقبل الصرف بالنية اه سم  
 (قوله جاهل في الخ) وانما لم يسقط ضمها وجوب الفجوع عنها لم يقتصرهم بعدم التعلم ولا بالجهل وانما عصى  
 الاشارة اليه ان اه ع ش (قوله بل وفائد) ان قوله في التوسط عبارة بالنهاية بل تصير به أضحية  
 واجبة تتمتع عليه كالمسؤول لا يقبل قوله أو نذر في أطوع بها خلافا لبعثهم اه قال ع ش قوله ولا يقبل  
 الخ لتأيد عدم القول بظاهر وان ذلك ينفعه فيما بينه وبين الله تعالى فلا يجب التصديق بها باطنا وان كان  
 قوله هذه أضحية صريحان الصريح يقبل الصرف لأن يجعل قوله ولا يقبل الخ على معنى لا يظهر ولا باطنا

لان نذر الصلوات الصدقات في زمن قال شيخ الاسلام في شرحه فلا يتعين كذا في الرافعي هذا لكثير حتى كمل  
 النذر التبرع في الصلوات ان قال فاصدقة كاذبة ويجوز تقديمها بخلاف الصلوات والصوم اه  
 وقد يفهم امتناع تأخير الصدقة مع التمكن لكن في شرح الارشاد للشارح بل يجوز التقديم أي تقدم  
 الصدقة على أي على الزمن المعين لها في النذر ولما تضمنه خلافا للمال اليه الاخرى من جواز  
 التقديم فقط اه (قوله فحدث) نهيا عما عجزه اه أو كانت معية مثلاً عند الالتزام كما تقدم في أول  
 الضميمة السابقة (قوله وانما يجب الفور في الخ) ان كان المراد بالفور هنا وجوب بحال في وقت الاضحية  
 الذي يلقاها بعد النذر فلا حاجة للفرق لانه انما وجب في هذه الوقت لانه عينه مكان الالتزام الاضحية  
 التزام لا يقاها في وقتها والحمل على أول ما يلقاها لانه المفهوم من اللفظ ومن عين وقتا امتنع عليه  
 التأخير عنه لكن ما في الحاشية الاخرى ع ش شرح الارشاد بخلاف ذلك وقد يشكل شبهه العين على قوله  
 وما هنا في عين وفيه يفرق بان الاضحية وضعت على الاختصاص بوقت معين بخلاف غيرها (قوله بخلافه في  
 تلك الأبواب) فتدبر ان جوابان للمعنى في تلك الأبواب حكم ما في الضميمة قلبا رجوع (قوله لانه صريح في الخ) فيه

الانجيليما اشمروا مظاهر كلامهم انهم (٢٥٦) مع ذلك يتقرب عليهم تلك الاحكام مشكل وفي التوسل في هذا هدى مظاهر كلام

الشعبي انهم في انشاء  
جعله هدايا وهو بالاقرار  
اشبه الان ينوي به الانشاء  
اه و برد يانه نظيره هذا  
او يبيع منك بالفخكان  
كلام من هذين صريح في  
بانه فكذلك ذلك ثم رأيت  
بعضهم قالوا في ذلك صريح  
شديد وكلام الاخرى يفهم  
قبول ارادته انه سيطوع  
بالاضحية بما هو يريد فقامهم  
يسن ان يقول بسم الله  
عقبة فقلان مع نصر يحوم  
يجل الاكل منها اه و برد  
مقاله الا بامر في رد كلام  
الاخرى وثاني بيان ما ذكره  
لم يرد وانما السمعاني قالهم  
هذه عقبة فقلان وهذا  
صريح في اداء فليس مما  
يتم فيه وبغير انهم  
ذكروا ذلك لاشاهدته  
ايضالا ذكره بعد السمعاني  
صريح في انه لم يرد به  
النبرك فعمل ان في اقرينة  
لفظة صلواتك ذلك  
في هذه الاضحية وانهم قوا  
اداء الله في فالت ذلك الوقت  
لزمه ذبحها بعد قضاء وهو  
كذلك ليس كصريحها  
فان تلفت او ضلقت او  
سرقنا او تعبت بسبب بيع  
الاجزاء (قبله) أي وقت  
الاضحية بغير تفرط او قوة  
قبل تمكن من ذبحها بغير  
تفسير ايضا فلا شيء  
عليه فلا يلزمه بذلها الزوال  
ملكه عنها بالانتماء وهي  
كودعة عند مواتها ولم  
المالك في على ان اعنى هذا الابل المتعلق وان لم يميز

نحو بعضه قبله لانه لا يمكن  
 أن يملك نفسه هو بالحق لا  
 ينتقل الملك فلا بد من  
 نزول عن شخص خاص الا  
 به ومن ثم لو اتفاهم النازح  
 بضمه والملك والاضحية  
 بعد ذبحها باتون ومن ثم  
 لو اتفاهم ضمها ولوصات  
 بلا تقصير بل بزمه طاهيا الا  
 ان لم يكن له مؤنة أى لها  
 كبير وقع عرفا فيها يظهر  
 وتاخير الذبح بعد دخول  
 وقتها بلا عذر فتأقت تقصير  
 فضمها وأقتضت تقصير  
 تقصير كذا في الروضة  
 واستشكل بان الضلال  
 كالثالث كإني وقد يفرق  
 بان الضلال شبهة  
 العين، مع فلا يثبت التقصير  
 فيه الا بضمى الوقت بخلاف  
 الثالث ولو استترى شاة  
 وجعلها أضحية ثم وجد بها  
 عيبا قد عا امتنع ردها  
 وتعين الأرض والملك  
 فيها كإس وهو المضحى  
 ولو زال عيبها لم تصر أضحية  
 لان السلامة إنما وجدت  
 به بدو والملك عتق فهو  
 كالرأى على أى عن كزاره  
 فاحصره فلا يملك كل من  
 التزم عتقه قبل اعتقائه  
 يجوز عتقه عن الكفارة  
 ولو عيب مبيعة ابتداء صرفها  
 مضرها ويصح بسلية أو  
 تعبدت بضمها ولا يثنى عليه  
 ولو عين سلية عن نذر ثم  
 عيبه أو تعبد أو تلف أو  
 أقول المضحى ربه بملكه اه  
 للذى في نسخ الشرح وله  
 اقتناء اه

عبارة النهاية بالاعتاق (قوله نحو ويه) أى كهبته وبإداله اسقى (قوله ومن ثم) أى من أجل عدم انتقال  
 الملك في بدو الوقت لاحد من المخلوق (قوله لو أتاه) أى قبل الاعتاق (قوله والملك والاضحية طاهيا) الاولى  
 نصبه معطافا لاسم ان قوله لانه الخ وأصوده بما كفى النهاية بعبارة وأما الاضحية بعد ذبحها فلا كمال  
 (قوله بالاضحية طاهيا) وان قصر حتى ضلت زينة طلبها ولو عتقت حتى وروض (قوله بل بزمه طاهيا) فان  
 وجدها بعد فوات الوقت ذبحها في الحال فضعف موصرفها مصرف الاضحية حتى وروض م شرحه (قوله  
 وتأخير الذبح الخ) وهو مفهوم قوله فيسارع قبل تحكس ذبحها اه رشدى (قوله وأقتضت تقصير)  
 فلا فائده بالمعنى والاسنى عبارة الاولى وبمعناها تأخير ذبحها بلا عذر به بدو وقتها اه (قوله كذا  
 في الروضة) راجع الى المعاصف فقط (قوله وا) تستكمل الخ) اعتداه النهاية والاسنى والمعنى عبارة الاخير من  
 فالاول من التقصير تأخير الذبح الى آخر أيام التشريق بلا عذر وخروج بعضه ليس بتقصير كن مات في أثناء  
 وقت الصلاة اوسع الايام قال الاسنوى وهذا هو الجواز كره كالراعى فبأنه بل من انه ان تمكن من الذبح  
 ولم يذبح حتى تأتت مؤنة بنت فله ضمها ولو كرا لا يثنى نحوه وقال مارجمانو وي ليس بمعذور بشرط يذبحه  
 وبين عدم اتم من مات وقت الصلاة بان الصلاة تخص حق لله تعالى بخلاف الاضحية انتهت أوزاد المعنى وبارق  
 بين الضلال وبين ما تقدم بانها في الضلال بانه تعالها بخلافها بعض لا يجدى فالوجه التسوية بين  
 الضلال وبين ما تقدم اه (قوله كإني) أى في شرح فان أتلفتها (قوله الاضحية الوقت الخ) قد عتقها  
 بعض اذ اضمى الوقت ثم رأيت قوله الا تقويه بجمع الخ وهو يد دلل على زيادة قيد اليأس اه سم  
 عبارة لروض مع شرحه وان قصر حتى ضلت طلبها ولو باولو يؤمنه فوجع بدوها وجو باقبل خروج الوقت  
 ان علمه لا يجدها لا مدم ثم ذبحها بذبحها وجو باأضالها الا لاه (قوله وجعلها أضحية) أى بالندى  
 اه عش أى ولو سكا كذا في نسخة (قوله وتعين الأرض) أى وجب ذبحها اه عش (قوله كإس)  
 أى في شرح من نذر عبثية (قوله ولو) أى الأرض اه عش (قوله ولو زال عيبها الخ) لعل المراد مطلق  
 الاضحية لا خصوص الثلثة المشرا في ذلك كونه طاهيا راجع اه رشدى عبارة كل روض مع شرحه ولو قال  
 بعات هذه ضحية وهي حواء أو غيرها أو ضل أو ضل لا يثبت نحوها من ذبحها وقت الاضحية وكذا لو  
 التزم بالنذر وهما أو غيرها أو لوق في الضمة بزمه بذبحها وقت الاضحية وثاب عليها ولا يجوز عن المشرود  
 من الضحية ولو زال النقص عنها لانه أن الملك مضمونها وي ناقص فلا يجوز الكمال بسنده كمن اعتق أى من  
 كذا ربه فماد بصره اه بخذف (قوله لم تصر أضحية) أى لا تقع أضحية بل هي باق على كونها مشبهة  
 للاضحية بتخصيصها بها ولو استأضحية فلا يسط عنه طلب الاضحية للمندوب ولو لا الواجب كان التزامها بدو  
 فتمت اه عش (قوله فابصر الخ) أى فانه لا يجوز عن الكفلة وينفذ عتقه اه عش (قوله ولو عيب)  
 الى قوله وقصة كلامهم في المعنى (قوله ولو عيبه) عتقها بالنها بوعين عتبه ابتداء مصرفها مصرفها  
 وأدفعها بسلية اه وقوله عتق مبيعة لعل يعرف من عتبه عتقها ولا يفرق مكر مع ما تقدمه شرح ومن نذر  
 مبيعة ومناف لقوله بدو دفعها بسلية (قوله مصرفها الخ) أى وجب با اه عش (قوله يضحى بسلية) أى  
 وجب باسنى ومعنى (قوله أوقعت فخصم الخ) عبارة للمعنى والروض مع شرحه النوع الثاني حكم التعبد فإذا  
 حدث في النذور والعبثية فابتداء عيبه مع ابتداء التضيق لم يكن بتقصير من النذور فان كان قبل التحكس من  
 أغابة ما من ذلك مرج لكن المرع بفسل الحرف كإتيان في هوامش بابا الخالة (قوله ومن ثم) لو  
 أتلفتها ضمها الخ) قال في الروضة شرحه بخلاف العبد المندوب عتقها إذا أتلفتها جنى فله أى النافذ بانحد  
 قيمته انطب ولا يزم ان يشترى بها مائة بعتا من لهكم نزل عنه ومصدق العتق هو والعبد وقد هلك  
 ومصدق الاضحية باتون اه (قوله فلا يثبت التقصير فيه الا بضمى الوقت الخ) ضمتها به بعض اذ اضمى  
 الوقت ثم رأيت قوله الا تقويه بجمع الخ وهو يد دلل مع زيادة قيد اليأس (قوله ربه بملكه الخ) يتأمل

ذبحها أجزأ ذبحها في وقتها ولا يلزم متى سبب التبع فان ذبحها قبل الوقت تصدق بالهجم ولا باكل منه شيئا  
لانه فوبس التمتع بقصره وتصديق مقتضاهم ايضا ولا يلزم ان يشتري ما اخصه أخرى لان مثل العينة  
لا يخرى ما اخصه وان كان التبع بعد التمكن من ذبحها فيجزئه لتقصيره متأخرا ذبحها وجب عليه ان يذبحها  
ويصدق بلحمها لانه التزم ذلك الى هذه الجهة ولا باكل منه شيئا بالمسار وان يذبح بدلها ما لم يتولد في المذرة  
في وقتها ولم يفرق لهما حتى يفسد لزمه شراء اللحم بدل ما فعل انه مثلي وهو الاصح ولا يلزم شراء أخرى  
لحصول ارقاق اللحم ولكن في ذلك وقت بل يذمه قسمة من وجوبه على ان المقرى تعالاه به في انه متقدم وأما  
العينة فبما في التمتع فلو حدث ما عيب ولو حاله الفرج على تعينها ولو التصرف فيها وبقى عليه الاصل في ذمته  
اه (قوله ابله) أي وجوبا عيش ومعنى وأستى (قوله لا تفكها) كما في الاختصاص (الح) ولا يتوقف  
انفكاكها من الاختصاص على ابدالها بسلیم قبل ابدالها بغيره وان تصرف فيها بغيره كما يصرح بذلك  
ما مر آفان من المقتضى والاسي خلافا لما في عيش من التوقف اذا من ذكر الانفكاك بعد ابدال (قول  
المتن فان أطلقها (الح) وان ذبحها الناظر قبل الوقت لزمه التصديق بجمع الهجم وزنه أيضا ان يذبح في وقتها  
مما لا بد لاحتوائها وان باعها فذبحها المشتري قبل الوقت أخذ البائع منه الهجم وتصدق به وأخذ منه الارض وضم  
اليه البائع ما يشترطه البدل معني وروض مع شرحه (قوله أو قصر) أي قوله وقضية كلامهم في المعنى الا  
قوله أي وقد التى للمتن والى قوله الا لا كثرى التناي بالقوله لانه يوم البحر وقوله وفيما اذا زاد الى ولو كانت وما  
سانبه عليه (قوله أو قصر حتى تلفت) ومنه ما لو أخر ذبحها بعد دخول وقتها حتى تلفت وان كان التأخير  
لا يشغله بسلامة البعد لان التأخير وان يذبحه بشرط بسلامة العاقبة اه عيش وتصدق بولم يذبحها في وقتها  
عناهم والاشرف على التلف قبل الوقت وتمكن من ذبحها ولم يذبحها في وقتها اه ولعل الارز هم هنا  
قسمتها وقت الاشراف كما هو ظاهر ما مر من تنسها الى ففجاء قوله الا لا كثر من من وقتها هو البحر فليراجع  
(قوله وقد فاعل (الح) انظر كيف يجمع هذام قوله وان يذبحها فيه أي الوقت فانه حيث فرض فوت الوقت  
والباس منها لياتي الترخيه فان استثنى هذام قوله وان يذبحها فيه أسكل من وجه آخر وهو ان قضيه  
انه اذا قصر حتى شات بغير تأخير فذبح بدلها عن الوقت ان علم انه لا يجدها الا بعدة لتقصيده بغير الوقت  
والباس منها لو يخالفه قول الروض وشرحه أي وان في ما من ان تصدق قصر حتى ضلت طلبها وجوب باولو يؤتى ذبح  
بدلها وجوب ما قبل خروج الوقت ان علم انه لا يجدها الا بعد اه سم وشدیدی (قوله وما مر آفان)  
أي قوله أو فاضت غير قسمه (الح) (قوله أو سرت) عطف على ثالث (قوله أو نحو) كالسرة اه  
عش (قوله ومثلها) عطف على قيمتها أو على ضميره الجبر وبدون إعادة الجار كما جوزه ابن مالك عبارة  
النهاية وتوصل مثلها اه وجاروا المعنى وقيمة مثلها اه (قوله لانه با تزامه (الح) عبارة المعنى كما لو باعها  
وتأفت عند المشتري ولا اله التزم الفرج وتفرقتا لهما وقد فوجها من جند فان قال لا يجزئ اه (قوله اذا  
نسوا) أي المثل والقيمة اه نهاية (قوله أو زادت القيمة) أي في يوم نحو التلف ثم الاولى استقاطه  
لاغناء قوله الا لا ولو كانت قيمتها (الح) عنه (قوله عين القيمة) أي بعين النقد الذي عينه من القيمة والا  
مع قوله لا تفكها لان الان بردين لهما تصدق بها تصرف المالك (قوله وعودها للمالك من غير انشاء  
ذلك خلافا لما اوجهه كلام جمع) مر (قوله أي وقد فاعل الوقت (الح) انظر كيف يجمع هذام قوله وان  
يذبحها فيه أي الوقت فانه حيث فرض فوت الوقت والباس منها لياتي الترخيه فان استثنى هذام قوله  
وان يذبحها فيه أسكل من وجه آخر وهو ان قضيه انه اذا قصر حتى ضلت بغير تأخير فذبح بدلها عن الوقت وان  
علم انه لا يجدها الا بعدة لتقصيده بغير الوقت والباس منها لو يخالفه الروض وشرحه ما نصه وان قصر حتى  
ضلت طلبها وجوب باولو يؤتى ذبح بدلها وجوب ما قبل خروج الوقت ان علم انه لا يجدها الا بعدة ومن التصدير  
تأخير الفرج الى خروج أيام التشرى فلا عذر فيها بالبدل الا لا يخرج بعضها وليس بتقصير اه وقوله  
لا لا يخرج ويضاهي (الح) له في الضالة فلا ينافي قوله السابق وتأخير الفرج بعد دخول وقته بلا عذر وتلفت

مثل ابله بسلامة وله اقتناء تلك  
العينة وانما لا تفكها كما  
عن الاختصاص وهو ذمها  
للملك من غير انشاء تلك  
خلافا لما اوجهه كلام جمع  
(فان أطلقها) أو قصر حتى  
تلفت أو ضلت أي وقد فاعل  
الوقت وأيس منها فانيا  
يظهر وبه يجمع بين هذا  
وما مر آفان أو سرت  
(لزمه) أكثر الامرين من  
قيمتها يوم تلفها أو وقوعه  
ومثلها يوم الضرر لانه بالتزامه  
ذلك التزم الضرر وفرة  
الهم ففعلها ذاتها أو  
زادت القيمة يلزمه ان  
يشترى بقيمتها يوم تضر  
الاتلاف (مثلا) جنسا  
وقوعا ونسبا (و) ان يذبحها  
فيه أي الوقت لتعديده  
وبصير المشتري متعينا  
للاخصية ان اشتره عين  
القسمه أولى لانها يمكن  
نية كونه منها ولا يفسد  
بعاد الشراء ولا ضمان وقضية  
كلامهم تعين الشراء بالقيمة  
فان كان عند المشتري يخرى  
اخر ابعدها وهو بعد

والذي يظهر اجزاء وظهر كلامهم فكيف ينسب الشرع وان كان متلفا وغير موقوف على ان الشارع جعل له ولاية الترخيم والتفريق المتعددة  
لبقائه ولا ينشأ على البطلان ولو استغنى الغد الشراطين في تملكه لولا انهما لم يتلفا (٢٥٩) في نحو رضى خان فادفع وقتما لا ذرى

في ذان ويحتمل ان الحاكم

فالجعل ذمة ليست متعصفا على شيء منه اهـ عـش (قوله ونحوه) كان نصرحى تعلق الخ (قوله بخلافه)  
أى العدل (قوله في ذان) أى نكس من الشره (قوله ان الحاكم الخ) الاولى ان المشتري هو الحاكم  
(قوله وفيما اذا دخل) عطف على قوله فيما اذا ساق بالخ (قوله يحصل مثله) أى وفي القيمة من ماله اهـ  
مغنى (قوله يحصل ذنبا للترتين) وهما الترخيم وتفرقة العلم بكل من هذين وهما الشرع او خارج اعانه  
وكان سبق هذا التعليق ان ذكر عقب قوله السابق والذي يظهر اجزاء واول تأخيرها الى ههنا الناسخ  
(قوله ولو كانت) الحقرة لا الاكثر فى المغنى الاقوة ولا ينزها الى ولو تلفها وما انما عليه (قوله واوشاين  
الخ) عبارة المغنى والى روض مع شرحه ومثل المتلفق اخذ بالزائد اخرى ان وفى ما وان لم يفسد بها ترب الحكم  
كبابي فيما اذا تلفها اجنبى وثم القيمة بما يعجل لا نصبة واستحق السابق والاصحاب ان يصدق بالزائد  
الذى لا يفي بانشرى ون لا ينشرى به شأوا كما يوفى من ماله الزائد الذى يصنعون انما يجب التصديق بذلك  
كلاصلا لانه مع ان ملكه قد ادى بدل الواجب كاملا اهـ (قوله اخذ به خصا الخ) عبارة الى روض مع شرحه  
اشترى به سهمان من خصبة صالحة للشرى كمن يفسد أو يقر ثلاثة اهـ (قوله فان لم يجد الخ) عبارة الى النهاية أو  
تصدق به دوام اهـ وصرا لباغى المغنى والى روض مع شرحه ما وافقه (قوله ولا يؤسها) أى الدراهم  
لو جوده أى الى ان يؤسها العلم بفسادها (قوله او ذبحها فى وقتها الخ) ولو ذبحها اجنبى قبل الوقت لم يمس  
الارض وهل يعود العلم ملكا أو يصر فى مصرف الضحايا وجهان قلنا بالاولا بشرى التناز به وبالارض  
الذى يعود ملكا لا يخصص ويصحبها وقتها وان قلنا بالساق وهو كما قال شعبة الظاهر فرددوا بشرى بالارض  
أخصية ان امكن والا فكيف ان اهـ مغنى (قوله واشترى به الخ) بخلاف البطلان والندوة عفا ما اذا تلفها اجنبى  
فان الزاد باخذ حصة لنفسه لا يوزن بانشرى بها عبدان يفتك لاس ان ملكه لم يزل منه ومستحق العتق  
هو العبد و ذلك واستحقوا الاخصية باقون بمغنى وروى مع شرحه (قوله ثم دونها الخ) عبارة الى المغنى  
والى روض مع شرحه فان لم يجد بها مثله اشترى دونها اذا كانت المتلفة تنسب الضمان ولا تقتضى القيمة  
عن غيرها اذ خصها بجذعة من الضمان ثم يفسد من دون الاخصية ثم سهمان الاخصية ثم لما وظهر  
كلامهم الى ان يتبين لهم جنس المتذورة ثم تصدق بالدراهم لاضرورة اهـ (قوله ثم اخرج دوامه) خلافا  
على طرقة تارة ثم لما اخرج دوامه اهـ سم أى كالى المغنى والى روض مع شرحه (قوله ضمن قيمتها الخ)  
هذا يفيد عدم اجزاء تفرقة الاجزاء وعبارة رضى أى روض مع شرحه والمغنى مثله افسه قال فان  
أكله أو فرقه فى مصارف الاخصية وتعدا استرداده فهو كالاتلاف يفسد ذبح لان تعيين المصر وف السالى  
المضى فعلم الضمان والمالك بشرى بما اخذه خصه وفى وجهه تقع التفرقة بين المالك كالتخيم والصحيح  
الاول انتهى وقصدته انه لو استقل الفقراء بالاخذ لم يقع الموقع اهـ سم (قوله وهذا الخ) أى قوله ضمن  
قيمتها الخ (قوله اخصية) الى قوله وقصدت شارح فى النهاية الاقوة الا ان ياتر معيبة (قوله تعين) جواب  
الشرط اهـ سم (قوله رضى) أى الاخصية (قوله وهذا) أى وجود الغرض فى التعيين هنا (قوله

هو المشتري وفيما اذا زاد  
المثل يحصل مثله الحصول  
ذنك المترين بكل من  
هذين ولو كانت قيمتها يوم  
الاتلاف اكتر فخص  
الغنم وفصل عن مثلهما  
اشترى كربة او شاتين  
فا كرفان لم يجد كرفان  
فوجد شادولى باى صفة  
كانت بالفاضل اخذ به نصا  
بان شارك فى ذبصة اخرى  
وان لم يجز فان لم يجد اخذ  
به لجاسلى الاربعينان لم  
يجده تصدق بالدراهم على  
قصر او اكثروا يؤسها  
لو جوده فيما يظهر ولو  
ألفها اجنبى اخذ منه  
التأثر قيمتها او ذبحها  
وقتها ولم يضر عرض قيمتها  
أخذ منه أرض ذبحها  
واشترى بها أو به مثلى  
الاولى ثم دونها ثم قصا  
أخرج دوامه كما تقر ولو  
ألف العلم أو فرقه وتعدا  
استرداده ضمن قيمتها عند  
ذبحها لا الاكثرت قيمتها  
وقد علمه والارض الذبح  
وقد علمه وهذا جارى لكل  
من ذبح شاة انسان مثلا غير  
انته ثم اثنان العلم (وان  
نذر قيمته) اخصية كمثل  
اخصية (ثم تعين) المتذور  
بغوصت هذه الشاة  
لنذرى بلزمه تعيين سلوة  
الا ان ياتر معيبة تعين

و قال ملكه عنها بعد التمتع (ان لم يذبحه فيه) أى الوقت لانه التزم اخصية التمتع به مؤقتة مختلفة باختلاف اوضاعها فكان فى التعيين  
معرض أى عرض وجهه لا يفرق بما قاله اصبت هذه الدراهم على فنى من ذكاة أو نذر لم يتعين

أي لانه لا غرض في تعيينها وهذا واضح من فرق الوصية بان تعيين كل من البراهم ومافي التي منقصة الان يقال سبب ضعف تعيينها عدم  
تعلق غرض به غير جمع الاول أما اذا التزم (٢٦٠) معية ثم عينه فلا تعيين بل انه يذبح سبب ضعفه والفضل فعلم ان المعيب يثبت في

الذممة وأما قوله ما عني  
التعذيب لو ذبح المعيبة  
المعينة للضعفة قبل يوم  
الخير تصديق بضمه ولا  
يأكل منه وأولعته جمعها  
يتصدق به ولا يشترى بها  
أخرى لان المعيب لا يثبت  
في الذمة محمول على انه أراد  
أن يدل المعيب لا يثبت في  
الذمة (فان تأملت) للذمة  
ولو (قوله) أي الوقت (يقى)  
الاسل عليه) كما كان في  
الاصم ابطالان التعيين  
بالتلفاذ في الذمة لا يتعين  
القبض صحيح وتفسير  
شراح التلخيصا بتفسير  
تفسير غير صحيح بل لا فرق  
هنا كما هو واضح (فرع)  
هين مما بدت من هدى  
أو أخضعت عين كالمعاصر  
ومما يصح به قولهم انه  
بالتعيين يضر عن ملكه  
وقولهم ان الضمان الاصل  
الذي تعين اولاد به يعلم أن  
الاربع من خلاف ما قلناه  
وكذا المجموع انه لو ذبح غير  
المعين مع وجوده كدالام  
يميزه وانما اجزأ في نظيره  
من كفارة عينين بغير عدا  
صحتها وان تعين بغير عدا  
حق غير مع وجوده كدالام  
لانه لا نزول للمالك به لانه  
كالمعقول الاذوى هذا  
مشكل جوابه ظاهرا  
هو واضح (وتشترط التيقن)  
لأنها عبادة وكونها

أي لانه لا غرض في الخ) أي لعدم اختلافها غالبا حتى لو تعلق غرضه لجودتها أو كونها من جهة حل لا يتعين  
اه غش (قوله في تعيينها) أي البراهم (قوله بان تعيين كل الخ) لم يظهر في سائل هذا الفرق لا سيما قطع  
الغرضين قول الشارح الا ان يقال الخ فلا يراجع (قوله أما اذا التزم معية الخ) كان قال تعالى ان أغشى  
بعر راعا أو عرله اه عش (قوله بل ان يذبح سببه) بفهمه والله ليس ان يذبح معية أخرى غير المعينة  
مع وجوده على حالها ان يراجع (قوله لو ذبح المعيبة) الى قوله فمفعول كذا في الرض وقال الا في عقبه  
أي بغير التزامه ثلاثا شكل عاصر في قوله وكذا الو التزم عروا في الذمة بل يذبحه وقت الاضحية اه (قوله)  
المعينة للضعفة) أي ابتداء كان قال سبحانه هذه أضحية وهي عروا ونحوه أو عرل أو عرل اه روض  
(قوله وعليه في الخ) أي ان لم يتعدن بضمه فاه عش وكلام الرض كالمعرج ضمان القيمة مطلقا  
عبارة تصديق بجمع لها وبقية تادوا هم اه (قوله فمفعول على الخ) قد مر من الاسنى ناول بل آخر  
(قوله يدل على) أي العين عني الذمة (قوله لا يثبت في الذمة) أي لا يثبت شأنه في الذمة فيمنع ولا  
قائمة مع ما يجب التصديق بها ثابت في الذمة اه عش (قوله في المعينة) أي عن النذوق الذمة اه معنى  
(قوله لبطان العين الخ) عبارة شيخ الاسلام والمفسر لان التزيم ثبت في الذمة والله وان الملك له  
فهو مضمون عليه الى حصول الوفاء اه (قوله اضاف في الذمة لا يتعين الخ) وهذا كما لا يشترى من دينه اذ  
بدنه ثم تأتت قبل تسلمها فانه ينسخ البيع ويعود الدين كما كان ثابته وتشرح المنهج (قوله لا يتعين الخ)  
أي يقينا بقطعه الضمان فلا ينفي ماسر (قوله وتفسير شارح الخ) وقد يكون التعبد له بن محل الخلاف  
اه سمى أي قيد القضاة بالقبض لا بغيره (قوله من الخ) أي لو عين على حذف أداء الشرط (قوله مما  
مر) أي في شرح ثم عين (قوله وقولهم ان الضال الخ) سند كذا في الرض موضع شرحه ما هو فيه (قوله)  
وبه في الخ) عبارة المعنى ولو عين شاعرا في ذمته ثم ذبح غيره لمع وجوده في اجزأها خلافاً لو ذبحها  
مراته أو ول ملكه عنها عدم الاجزاء ولو ضلت هذه المعينة عني الذمة لم يذبح غيرها اجزأه فان وجدها لم  
يلزمه ذبحها بل يتكفلها كالمصرح به لرافعي اه وكذا في الرض مع شرحه الا قوله لو ذبحها ولو ضلت ثم  
قال ابو جدها قبل الذبح لغبرها لم يلزمه ذبح الثانية بل يذبح الاولى فقط لانها الاصل الذي تعين أولا اه  
(قوله وكذا المجموع) أي أطلقه (قوله وانما اجزأ) أي غير المعين مع وجود العين (قوله فانه الخ) هذا  
عنه يثبت الاجزاء في الكفارة وقوله الا في الذمة الخ توجهه للاجزاء وعلة اثباته ولا تشكل (قوله كالمصر)  
أي في شرح فلا شيء عليه (قوله هذا مشكل) أي الاجزاء في الكفارة دون الاضحية (قوله ان ذكر)  
أي انه لا نزول للمالك الخ (قوله هنا) الى قوله ولو عين في التها يقول المعنى الا قوله من تناقض فيه (قوله هنا) أي  
فيما اذنيه بمافي الذمة بخلاف ما لو عين في نذوق ابتداء اه عش (قوله فسياتي) أي في قوله كما ينبغي  
أي خلاف فلو ضلت له نذوق غيره اجزأه فان وجدها لم يلزمه ذبحها بل يتكفلها ولو وجدها قبل الذبح لم  
يذبح الثانية أي لم يلزمه ذبحها بل يذبح الاولى فقط اه عروا من كفارة عبدة اثنين فان تعبد أروما  
وجب بغيره ولو اعتق بغيره مع سلامة اجزأه اه وفرق في شرحه بين الاجزاء هنا وعدمه على وجه في مسئلة  
التردد السابقة بان المعنى ثم خرج عن ملكه بخلافه هنا (قوله وان حدث به عيب) انظره مع قوله السابق  
قبل المتن فان تألفها ولو عين سلمه لعن نذوقه عهده أو تعيب الى قوله أبطل سلم ومع قول الرض وشرحه  
أما المعينة عني الذمة لو حدث عيب قبل الوقت أو بعد ولو سلمه الذبح بطل التزيم بل هو له اه هو ماسر  
التزم فأتوا عليه بالبدل يعني انه بقي عليه الاصل في ذمته اه (قوله محمول الخ) عبارة شرح الرض لان  
المعيب لا يثبت في الذمة أي بغير التزامه ثلاثا شكل عاصر في قوله وكذا الو التزم عروا في الذمة أي يلزمه ذبحها  
وقت الاضحية الخ (قوله ان يدل المعيب لا يثبت في الذمة) ما وجد ذلك (قوله وتفسير شارح التلف الخ) قد

(عند الذبح) لان الاصل اقتراهم ابدال الفعل هذا (ان لم يسبق) اقرازاو (تعين) والاضحية (وكذا) تشترط التيقن  
عند الذبح (ان قال سبحانه) الضحية في الاصم من تناقض فيه ٢ قول المعنى قوله وان حدث به عيب لم يسبق في نسخ الشرح التي بايدينا



ولا يكتفى منها سابق من الجعل لان الفرج يرتقي نفسه فاحتاج اليها وفاقرت المنذور <sup>التي</sup> بان مصغفا للجعل لجر بان الخلاف في أصل  
الفرج ثم يخطئ من السند فاحتاجت لقولها وهو النسخ عند الفرج ثم لو اقترنت بالجعل كفت ضاعدا الفرج كما يكرى اقترانها بقر أو أوتعين  
ما يضيء به في سندية وواجبة عينته نذرى في ذمته كاتجوز في التي كانت عند الافراز (٢٦١) وبعد وقبل الدفع وكل هذا انهم قوله ان

لم الخ زقد منهم أيضا ان  
المعينة ابتداء بنذر لتجب  
فيها نسبة عند الفرج وهو  
كذلك بل لتجب له نسبة  
أسلا ولوعين على ذمته  
بنذر لم يمتنع لئني عند الفرج  
ويفرق بينهما وبين ما سرق  
المعينة على ذمته بان ذلك  
في مجرد التعيين بالجعل  
وهذا في التعيين بالنذر  
وهو أقوى منه بالجعل  
(تبيينه) ما قرره بعبارة  
من ان وكذا عطف على  
المثبت هو ظاهر العبارة  
وزعم ان ظاهرها العطف  
على المنسحق ليوافق قول  
الامام الفراء في جري عليه  
في الجمع على موضع ان  
التعيين بالجعل كقول النذر  
تكلف ليس في محله لان  
الذي في الجمع في موضعين  
ونقله عن الأكثرين  
كالروضة فاعلم من الفرق  
بينهما (تبيينه) ان اطلقوا  
في الاضحية والهدى على ان  
التعيين فيهما حيث وجبت  
أو نذبت تكون عند الفرج  
ويجوز زقد معهما على سلا  
تأخيرها عنه وذكر في  
الجمع عن الروايات وغيره  
في حيث دماء التلذذ أقروهم  
وتبعه السبكي وغيره ان  
النية عند التفريق قوله

اقتران الخ (قوله) أي النية عند الفرج (قوله) أي النية اه عش (قوله) وفاقرت أي  
المعونة الخاصة (قوله) لا نسبة أي في قوله ويظهر أيضا ان المعينة الخ (قوله) أي في معنى  
اه معنى (قوله) فاحتاجت أي مصغفا للجعل (قوله) لو اقترنت بالجعل أي بان كانت مع الجعل أو بعده  
أخذها بما يأتي أنفا (قوله) كما يكرى اقتران الخ لعل المراد بالاقتران هنا ما يشمل وجود النية بعد الافراز  
أو التعيين وقبل الدفع كما ينبغي قوله كاتجوز في التي كانت عند الافراز وبعد الخ ويصرح بذلك قوله لا يمتنع  
ماتصه وهذا إلى ما في المتن من اشتراط النية عند الفرج وحصولها في الشرع والى وجه الجمع عجزوا  
تقدم النية في غير المعينة كافي تقدم النية على تفرقات كاذل لكن بشرط صدور النية بعد تعيين المذبح فان  
كان قبله لم تجز كافي نظره من التي كانت حيث تعتبر النية بعد افراز المال وقبل الدفع قال في المهمات وهل بشرط  
لذلك دخول وقت الاضحية أو لا فرق فيه نفا اه والى به الاول اه (قوله) ولوعين على ذمته بنذر  
بان قاله تعالى ان تخشى من هذه عوضا عما في يدي بالنذر السابق المطلق اه سدع أي بانه عند التعيين  
كما يبينه وعن سم (قوله) ويفرق بينهما وبين ما سرق (قوله) أي بمعنى قوله المصنفان لم يسبق تعيينه انه اذا  
سبق لم يمتنع لنية عند الفرج بل انه تكفي النية عند التعيين لكن قوله وقد فهم أيضا الخ يقتضي ان معناه  
أيضا انه قد احتاج لنية أصلا إذا سبق تعيين فكأنه محل مفهومه على ما يشمل الاكراه من أمم التعيين  
وسقطها رأسا اه سم (قوله) ما سرق كانه يريد ما سرقه السابق وواجب شعنته في نذرها لكن  
حاصل هذا انه لا بد من النية عند الفرج والتعيين فكان الواجب ان يقول هناك لم يمتنع لنية عند الفرج ولا عند  
التعيين لاحتاج لفرق بينهما وما لا يفرض عدم الاحتياج لهما عند الفرج ثابت في كل منهما فائتمل اه سم  
(قوله) تبيينه الخ يتأمل هذا التبيين اه سدع (قوله) ان وكذا عطف الخ أي مع وجع اسم الاشارة  
الى عدم السبق على الميثاق المذكور في المتن (قوله) وزعم ان ظاهرها العطف الخ أي مع ارجاع اسم  
الاشارة الى السبق (قوله) على التخييل أي مفهوم ان لم يسبق الخ وهو لا تشترط النية عند الفرج ان سبق  
تعيين (قوله) كقول النذر أي في عدم الاحتياج الى النية (قوله) في موضعين أي آخر (قوله) ان  
الفرق بينهما أي بان التعيين بالنذر أقوم منه بالجعل (قوله) حيث وجبت أي النية (قوله) أودبت أي  
كما هي ابتداء المعينة على النذر أو جعل أو افراز مفر ونذبة (قوله) عند التفريق سكت عليه سم  
وسدع وعش (قوله) والهدى سألها جملة اعتراضية (قوله) لانها أي الاضحية (قوله) فكان وقت  
الاراقة الخ قوله ومن دماء التلذذ يتأمل فيقول حق التعيين ان يقول ولا افتقر الفرج فحين قرن النية  
اسألة (قوله) فتمت (٣) فرقا آخر الخ أي في ما جرى في حيث دماء عباده هناك وظاهر كلامهم ههنا ان  
الفرج لتجب النية عند وهو مشكل بالاضحية فقولها الآن يفرق بان قصد هذا عطف المجرم بشرط العلم  
فيه كما سرق فوجب اقترانها بالمقصود دون وسيلة وفي اوقافه لم لكونها دماء عن النفس ولا يكون كذلك الا  
يكون التلذذ بمحل الخلاف (قوله) لم يمتنع لنية عند الفرج بجمع وهذا لا يجوز الفرق فانه (قوله) يفرق  
بينه وبين ما سرق الخ فليس معنى قول المصنفان لم يسبق تعيينه انه اد سبق لم يمتنع لنية بل انه تكفي النية عند  
التعيين لكن قوله وقد فهم أيضا الخ يقتضي ان معناه أيضا انه قد احتاج لنية أصلا إذا سبق تعيينه ان كانه  
محل مفهومه على ما يشمل الاكراه من أمم التعيين وسقطها رأسا (قوله) ما سرق كانه يريد نذره السابق  
وواجبة عينته نذرى في ذمته لكن حاصل هذا انه لا بد من النية عند الفرج والتعيين فكان الواجب ان يقول

(٤٦) - (شرواني وابن قاسم) - (تاسع)

المقصود من الاضحية الهدى التي اهلها اوقافهم لانها قد ارضت النفس فكان وقت الاراقة هو الفرج فحين قرن النية المألهة ومن دماء التلذذ  
جاء الخلال وهو ان يحصل لرواق السابك والمحصل ان لا يكون التفريق فحين قرن النية المألهة فان قلت لم يات في كل التقديم عما تبين دون  
التأخير فانه لا يعمدنا

في العبادات تقدس المفعول على فعله، ولو لم ينفذه فمما نأخيه عن فعله، لو سره أن القدم يمكن استعماله في الفعل فكان الفعل كالتصل به بخلاف  
المؤخر عن الفعل فإنه انقطعت نسبة المفعول إلى الفعل كالمصاحف عليه مما يؤيد ما رقبته، ولو اتقوا لهم في محبت الجماعة عند اشتراط مقارنة التوبة للفرقة  
ما يتفرع عن علمه ولو وضع المصفر أو (٢٦٢) فحسب لاطلاؤهم بالتقسيم من الخارج قبل التفرقة من الما إعادة الذبح والتصدق به وهو  
الافضل وأما سره إمداد لما

انما نزلت نسبة القرية بهذا المعنى فأتاهم اه (قوله في العبادات) أي كل ما كان له الصوم (قوله فكان الفحل) بخفيف النون المفتوحة (قوله وما حياض بالبح) فيه ناسل ظاهر (قوله ما رفرت به أولا) بمعنى الفرق بين  
أ. حتى يورده النسك (قوله ما يتر علىه) مع قوله لهم (قوله وهاج) أي ما يتر على أي ما يتر على استمراف  
ما ذكر (قوله قبل التفرقة) يتعلق بقوله فسرق الخ (قوله بينه) أي عدم التملك (قوله التي لا توجب الحج)  
صفة بعض وراخ والتأنيب نظر المعنى (قوله لا تورثها) أي في تيمم بعد الفرج (قوله ما به وجدها  
من الثمن) من ما يدهه) لعل حق الميراث يقول ما يورثه من الثمن من الثمن لا لا لاجتماعه فلا يورثه (قوله  
المن عند إعطائه الوكيل) من إضافة المصدر إلى المفعول الأول ومفعوله الثاني قول الشارح ما يصح به (قوله  
المسلم) إلى قوله كوكسل الحج إلى النهاية (قوله للمسلم الحج) ضعف اه عيش عبادة المعنى قال الزكشي  
ونسأني ما لو وكل كافر في الحج فلا يكلمه النية عند الذبح في الظاهر اه والظاهر لا كتمانها اه  
(قوله وان لم يعلم) أي الوكيل (قوله وأدهم) إلى المتن في المعنى الآخرة أو غيره ونظما نحو (قوله  
تورثها) إلى المتن في النهاية (قوله أو غيره) أي بان وكل في النية فقير وكل الذبح اه سب دهر عبارة  
سم قوله أو غيره بمثل الوكيل في الأجزاء وبمقتضى إرادة التوكيل في الأجزاء والله عنده اه (قوله ولا  
نحو يمنون) أي غيره (قوله استأبنا كافر) أي في الذبح (قوله وأدهم) أي من أدهم قوله لا يورثه  
الح سم ورشد (قوله واجب نحو أخصم بالبح) أي كفة (قوله من) صفة نحو أخصم بالبح (قوله  
بنذر) راجع إلى الصورتين فاعين الله بنذر كونه ان نحى به والمسلم بنذر على النية كنه على ان  
أخصم به عمار بن ذمى وقد تقدم ان في هذا الحديث الجليل لا يحتاج إلى التنبه أصلا سيدمر وسم (قوله  
وقته) مهاق بالبح (قوله لا يمنع من وقوعه الحج) وأخذ من أورش ذهبها كما ذكره قبل قول المصنف وان  
نذر في ذمته فإنهاؤه إلى مفروض حاله واحدة عبادة لا ورع وسم هذا ذبح الإحصاء أو الوردى المعين كل  
منها بالنذر أو أدهم على النية فنص في الوقت وأخذ من المال الحرام وفرقه على مستحقين موقع الموت لانه  
مستحق الصرف لهم ولا ذهبها لا يفتقر إلى النسخة فدفعه غيره أجزأ أن الزم الفضولي ورش الذبح وان شاق  
الوقت وان كانت مدة الذبح وصره فمصرف الأصل فشرته به أو يقدره المال كما مثل الأصل ان يمكن والا

[illegible]

مع مقاومته مانع له اهو الكفر فان اعطاه الله الكفر مقدمة لا يخرج منه وقد قاربنا كثر الاخذ الذي ليس من فكمما  
 أهل النية فلم يعد تقدمه هادئاً بل يندولس كافتقارنا الى الله لانه لم يقارنه مانع وقهم المتانة لا يصح تقو بنية التوكيد وليس على الإطلاق بل  
 له وهو الضال السليم وكسبل في الذبح او غيره لا كافر ولا نجو بنون وسكران لانهم ليسوا من اهل الله او كبره لانه كافر وصي وذبح اجنب  
 لواجب نحو الخمسة او هدى من معن ابتداء أو عا في الذمة يندولس وقته لا نعلم من وقوعه وقوله لا مسحق الص فلهذا الجهة من غير نية

(وله) أي المصنف عن نفسه ما لم يرد فلا يجوز لك كافر الا كل منها ملغوا في قوله نعمان (٣٦٣) الفقير والمهدي البلاء عليهم من اوجه

فكسار انتهى بانحصار اه عبارة عرش قوله لا نعمان وقومه الخ أي حبسوا له الملك ثم فرقته والا  
فكان لا فرق في القيمة فلا يجزئ بشاهلو بدفعها له لا في شريها بدلهو لا في دعائها وقت الضحية وانما لم  
يكتب بشركة الاجنبي مع انهم خرجت من بلدنا فانظر بالذرة لا تقفون ثمرة ما لك التي هي حق اه (قوله)  
أي المصنف في قوله ويبحث في النهاية بالاقول وقيل الى امال الواجبة (قوله) أي المصنف عن نفسه خرج به  
ما لو خصي عن غيره فلا يجوز الا كل منها اه ثم يتصوره المصنف والاصح في ذلك من ينهي عن غيره كبت  
بشرطه الا في غلبه ولا يفرض من الاعتداء الا كل منها وبه مخرج العقول وعلمه بان الاضحية وقتعت عنه  
فلا يعمل الا كل منها بالابادة وقد علمت فجب التصديق بها اه (قوله) ملغوا أي فقير او غني امندو أو  
واحدة اه عرش (قوله) يؤخذ منه أي من عدم جواز كل الكافر منها. ملغوا (قوله) ان الصغير والمهدي  
البلاء الخ لكن في الجموع من مقتضى المذهب الجواز ثمانية أي وهو ضعف ما يعلم عما يفي في الشارح اه  
رشد وسد أي اضيقه أي كلام الجموع عن سم من الاعيان ايضا (قوله) بل (يس) أي قوله سواء في  
المعنى (قوله) فلا يجوز الا كل منها) ينبغي ولا طعام الاغنياء اه سم قال المصنف فان كل أي المصنف منها شياً  
غيره اه (قوله) ويبحث الرافعي الخ واقفه الرض ورده شلو به عبارة لم لا يجوز الا كل من وجوب  
بالجم فقصه كدمه ع ورفان وديان من فضيحة هدى وجبنا بدو بمجازاة كنعاق البر به ما شفاء  
المرض ونحوه فلو وجدنا بالذلة الملق ولحقا كان بل يعلق التزامهم ما ينشئ بقوله فله على أن اضحي به من  
الثمة أو شاة أو اهدى هذه الشاة أو جعلت هذه اضحية أو هدياً كل جواز من العيان باده كالشروع  
تبع في هذا ما بحثه الاصل وقضية ما قدمناه في النوع الثاني من وجوب نصه في جميع العلم انه لا يجوز  
اكله منه وبه مخرج في الجموع دون العيين من الملتزم في القيمة فلا يجوز اكله منه اه يحذف (قوله)  
الاولى أي المحدثات اه (قوله) سبقه أي الرافعي وقوله اله أي البحث (قوله) رده أي المارودي (قوله)  
بل هي أي الاولى اولى أي بالانتفاع (قوله) من ذل الجلالة أي يتناول السمر المعلق كان شفي مرضي فقتل على  
أن اضحي بهذه الشاة أو شاة اه اسنى (قوله) وغيره) ملغ على جزاء الصيد (قوله) شباين (قوله) بل  
ينصوا كل في المعنى الا قوله شأ إلى شأوا في قوله قال ابن الرضا في النهاية بالاقول قال مالك احسن ما سمعت  
وقوله الزائر والمهوراة وقوله شأ إلى شأوا وقوله واعتقاد جمع الرنم (قوله) من الاول التائيت (قوله)  
ان القاتع السائل يقال ع ج يقتع فتوقعا بلغ عن الماضي والمضارع اذا سال وتنتق فتعق فتعق بكسر عين  
الماضي وتقع عن المضارع اذا مضى بمجرزته الله تعالى قال الشاعر  
العبد حران قنع \* واخر صدار قنع فافتح ولا تقنع وما \* شئ بشين سوى الطمع  
معنى وحاشي (قوله) المثل لا تخلكهم أي كان يقول ملككم هذا لتصرفوا فيما شئتم ولم يبينوا الراد  
بالقني هذا جواز الجبال الاولى انه من تحرم عليه ان كذا والفقيه غير من تحمله الزكاة سم على المنهج اه  
عرش (قوله) بنحو يسير ودية أي هدية كما قال في شرح الارشاد انه لا قرب وانظر قوله ان القني قبل التصرف  
ينصوا كل اللحم فهل يثبت في حق وارثه ما يثبت في حق او يطلق تصرفه اه سم والقبيل الى الاول  
أميل ان هذا مما ياتي في الشرع في وارث المصنف ثم قوله أي هدية بالغ في خلاف ما ياتي من قول الشرع بل  
ينصوا كل الخ وقوله لان غايته ان الخ فان ظاهره ما يشبه الهدية (قوله) لان غايته أي الهدى اليه اه  
نهاية (قوله) نعم) المنهولة ثم الاكل في المعنى (قوله) ملكون ما أعطاه الامام الخ أي الاغنياء وظاهر ما لهم  
بتمت فونده حتى بالبيع اه عرش (قوله) في الاكل (قوله) أي ونحوه اه معنى (قوله) ثم الاكل الخ ثم  
الخ اذا يبعد ان مجرد التعيين بالبيع لا يكفي عن التيق كذا من قوله هو ولتكن وكذا اشترط التمتع في البيع الخ  
(قوله) فلا يجوز الا كل منها) ينبغي ولا طعام الاغنياء (قوله) المسلمين (قوله) هذا التيقيد لا يفي على ما في الحاشية  
عن الجموع (قوله) ودية أي هدية كما قاله في شرح الارشاد انه لا قرب وانظر لومات القني قبل التصرف  
يتم المال كجميعه بالقبلي (قوله) بل (يس) أي من لبن فهي انفسه من لا يرضى الا كل عليه ثم الاكل

كلماته ان لا كل منها الا لتمامه - مرة ثم كمال الاتباع ودونه كل ثلث والتصدق بثلثين ودونه كل ثلث والتصدق بثلث واحد ثلث فسا على هدي التلوع والوردية فكلوا منها طعم البائس الفقير أي الشديد الفقر (وقول) قد سمى كل (تسعة) أي بسن لا يزد عليه ويتصدق بالباقي (والاصح وجوب (٣٦٤) تصدق) أي اصطاعوا من غير لفظ عاك كما كذا وان بطلوا ما يبعث اطلقوا هنا التصدق

هذا الترتيب الذي كرى (قوله ياتي) أي في المسكن (قوله والتصدق بثلث) أي في الفقر او واحد بثلث أي للاغنية اه معنى (قوله فسا الخ) ظاهره أنه قد علم بثلثين الاخيرين وجهه المعنى رشح الاسلام على لسن مطلق الا كل من اخصه تطوع (قوله أي بسن أن لا يزد الخ) أي في الاكل وتقوم واستثنى البلقني من كل الثلث على الجديد والتصدق على القديم فخصه بالامام من بيت المال اه معنى (قوله هذا) أي للاغنية فكان الاولى بالتأنيث (قوله انه مقالة) أي ضعف (قوله فاشبه) أي المأخوذ من الكفارة لاقوله قال ابن الرقعة انتم (قوله فوج) أي التلبيك (قوله لولو على فقير) أي قوله وتزود في المعنى (قوله ولولو فقير الخ) عطف على قوله ولوس غير لفظ ثلاث (قول التلبيك معناه) أي المندوب وهو تلبيك بثلثين التصدق من نفسها او يجوز اخراج قدر الواجب من غيرها كان يتقرب فقر الواجب من الجمع ولكنه فقره كما يجوز اخراج الزكاة من غير المال وان تعلقت بعينه نظر والثاني غير بعيد ان وجه نقل بخله اه سم (قوله فوج) أي للاغنية في معنى من قوله من التلبيك بيان الموصول (قوله انتهى) أي كلام ابن الرقعة (قوله وذلك) أي وجوب التصديق بعضها (قوله وبه الخ) أي هذا التلبيك (قوله وهو المقدور نفقة الزوج الخ) أي كرم (قوله بناقية) أي ذلك العت (قوله انتم) أي قوله ولا يصرف في النهاية لاقوله اخذ من كلام الماوردي (قوله تقيد) أي قول الجمهور (قوله بغير التام فسا) أي فلا بد ان يكون له وقع في الجملة كرم اه عش (قوله ويجب أن علمهنا الخ) ولا يفي من ذلك الهدية نها بمعنى أي لا غشيا عش (قوله ومنه) أي مما يسمى لها (قوله وتزود البلقني الخ) عبارة النهاية والوجه عدم الاكتفاء بالجمع اذ يسمى لها نها بمعنى (قوله وقاس ذلك) أي ما ذكر من المبادي كرمه (قوله وللفقير) أي الى المتق في المعنى الا انه أي سلم الى اولئك (قوله يسع) أي ولو للمعصي كعلم ظاهر وقوله وغيره أي كربة ولو للمعصي كعلم ظاهر وقوله أي سلم الى ولا يجوز زعمو بغير كافر اه سم اقول فوف كرامهم تقيدنا لا يجوز للفقير نحو يسع نحو جلدها الكافر أيضا فلما جاع (قوله أو اهدا) أي الفنى (قوله فم فممة ما يلزم الخ) عبارة النهاية فم ما ينطلق عليه الاسم ويأخذ بتمتصان أمكن والا فلا وله تأخير من الوقت لا الا كل منه اه وعبارة الفنى والاسم غرم ما ينطلق عليه الاسم وهل يلزم صرفه الى نقص اخصه أم يكن صرفه الى الجمع وتفردت به في الرض أصحهما كما في الجمهور الثاني وجزى ابن القرى على الاول وله على الوجهين تفسير الخرج وتفردنا للجمع عن الوقت ولا يجوز الا كل من ذلك لأنه بدل الواجب اه وعبارة الصبري عن المالوي وشترى بتمتصا يتصدق به اه (قوله ولا يصرف في الخ) قال في شرح العباب كاتفه جمع متخرون وردوا به قول الجمهور ونقله القسولي من بعض الأصحاب وهو وجمال المصالح الطبري أنه يجوز ما طعم فقره الغلب من اخصه المتعلق دون الواجبة انتهى اه سم (قوله منها) أي للاغنية (قوله ولانتم) أي ما يمكن رسو ولا فقير اه نهاية (قوله ومكاتب) كذا في النهاية والتاني (قوله) بصرا كل الجمع فهل ثبت في - قراره ما ثبت في سعة أو يطلق تصرف فيه (قوله والاصح وجوب تصدق بعضها) هل يتعين التصديق من نفسها أو يجوز اخراج قدر الواجب من غيرها كان يتقرب فقر الواجب من الجمع ولكنه فقره كما يجوز اخراج الزكاة من غير المال وان تعلقت بعينه نظر والثاني غير بعيد ان وجه نقل بخله اه سم (قوله يسع) أي ولو للمعصي كعلم ظاهر وقوله وغيره أي كربة ولو للمعصي كما هو ظاهر (قوله أي سلم) أي لا يجوز زعمو بغير كافر (قوله ولا يصرف في منها كافر على النص) قال

وعبروا في الكسوف ما به لا بد فيها من التليل واما في المجموع عن الامام وغيره انهما قالوا هذا اعلمها وأقرهما فالظاهر اخذنا من كلام الاذرى انه مقالة ويفسر بان المقصود من التخصيص تجرد الثواب فكفي فيه بمجرد الاعطاء لانه يحصل ومن الكثرة تداول الجانية بالاطعام فاشبهه البدل والبدلية تستدعي تماثل البدل فوجب لولو فقير واحد (بعضها) مما يتعلق عليه الاسم قال ابن الرقعة عطف هذا قال في الحاوي وهو ما يخرج عن القدر النافه الى ما حرق في العرفان يتصدق به فيها من القليل الذي يؤدي الاجتهاد اليه اه وذلك لانها شربت ونفقا للفقير وبه يقتضيه حديث المسنى بحث الزكشوانه لابن طيم يشعروهمو المقدور نفقة الزوج المسمى لانه أقل واجب يمكن بنادى قول الجمهور على اقتصر على التصديق بادي خرق كفاه بالاختلاف يتم بتعين تقدره غير النافه جدا اخذ من كلام الماوردي ويجب ان علمه

نشاط بالافتدائها ولا يجوز إلا لاسمى لتمامه في الاعمال كعلم ظاهر ومنه جلد ونحو كد وكش اذ ليس عليها كليب وكذا أوله بل كل كذا وان انفصل قبل دفعها أو زود البلقني في الخميم وقاس ذلك الله لا يجوز للفقير التصرف فيه يسع وغيره أي سلم كعلم مما مروى قول كل الكل أو اهدا غرم فممة ما يلزم التصديق ولا يصرف في منها كافر على النص ولان التلبيك في وقت ومكاتب أي كتابه صحيح فيها ظهر

(والافضل) ان تصدق (نكاحا) لانه اقر بالتقوى (الافضل تركها) لانه لا يتابع منه يؤخذ ان الفضل الكبد لغيره يعني انه صلى الله عليه وسلم كان باكل من كبد اخضت واذا تصدق بالبيض واكل الباقي ائيب (٢٦٥) على الخصية بالسك والتصدق بالصدق

به ويجوز ادخالها ولو في زمن الغلام التي عنه ينسوخ (وتصدق بطلها) وخوفهم ان المتأول عجا وهو الافضل لا يتابع (او) يتنفع به (او) يبيعها لمغيره ويجزم عليه موعلى نحو وارنه يبعه كسائر ابرزائها وامارته واماطاوة أسرة لذائع بل هو عليه الفضل العظم من باع جاذ اخضته فلا تصدق له ولا الملكة منها بالبيع فلا تورث عنه لكن يثبت السبب ان تورثه ولا به القسمة والنفقة كمو ويؤيد قول العلماء الاكل والا الهادة كورثتها الواجبة فيلزمه التصديق بوجوب ادخالها (ولها الواجبة) المنفصل كأشعره التمييز بولد ويخرج وواقعة قولهما في الوفاة الحبل قبل انفساه لا يسمى ولها (يخرج) وجوبا سواء المعينة ابتداء أو عفاي الله تعالى عنه قبل التزويج معه بعده لانه تبس لها فان ماتت بقيت اخضته كالأرفق بغير ولد مدون عوم (وله اكل كاه) اذا خضعت معها لم يؤمنها وبه يعلم انها على جواز الاكل منها وقد مر ان المعتمد حوته مطلقا فيصير من ولها كذا كآقاده كلام المصموع وراعت قد قال الاخرى ويجب تنزيل

ان تصدق (التي توه وزوال ملكة في الغنى والى توه كادرتهم في النهاية ادقوله او نحو ترهن الى المتي (قوله لانه اقر بالبح) وأبعد خط النفس ولا يجوز نقل الاخصية عن يدها كالحق نقل الزكاة يعني ونهاية في مخالفة أسوأ التصديق والواجبة والمراد من الحرة في المنسوبة حرة ميتة لا يبيع التصديق على المقر او قضيه قوله كفى نقل ان كلفته يحرم النقل من داخل السور الخنا رجوعه عنه عس (قول المتي (الافضل) واقعة ولعنتين اه معنى (قوله ومنه) أي من التبع (قوله من كبد اخضت) أي غير الاولى لما تقدم انما واجبه عليه ومنه يؤخذ ان الواجب بسقط بالاولى اه عس (قوله ائيب على التضيعة الخ) أي ثواب الخصية المنسوبة وقوله والتصديق الخ أي ثواب الصدقة اه عس (قوله ويجوز الخ) أي من غير كراهة اه نهاية (قول المتي او يتنفع به) كأن يجعله دولا او مالا او خفا اه معنى (قوله نحو بيع الخ) ليس فيه افصاح بطلانه وقضية قوله وزوال الملكة معها الخ البطان اه سم (قوله يثبت السبب الخ) عبارة النهاية لكن يثبت كجسته السبب الخ (قوله والنفقة) أي مؤن النزع اه عس (قوله يؤيد) أي الصحت (قوله قول العلماء الخ) عبارة الخفي ولما لم يفتي وعنده من ثمن لها كان يجوز له اكله فلوارنه اكله اه (قوله الاكل) أي لوراث الخفي بعد موته (قوله سواء المعينة تسدله اذ عفاي الله) وسواء كان التبعين بالانثى أو بالرجل معنى وشرع التبع (قوله فان ماتت) أي الاخضه (قوله باق اخضته) أي خصب التصديق بجميعه اه عس (قول المتي) اكل كاه (عنه) خضت الشهاب الاولى اه سم وكذا اعتدله النهاية والخفي فقالوا واللفظ لا ولها ما ناله في الر وضعت ترجيع الفز الجوز به ان المقر في روضه هو المقدم وليس مينا على القول بجواز اكله من امتهلا فالجس مثله ان اه قال عس قوله خلاف الجاعل منهم ان يجر اه أي وشيخ الاسلام قد مر أي في شرحه الاكل من اخضته تطوع (قوله مطلقا) أي عفا الله بالانثى او عفاي الله (قوله فيجزم) أي الاكل من ولها واقعة التبع الاسلام وخلافاتها بول المتي كأمرا (قوله كذلك) أي مطلقا اه سم (قوله لكن انتم تصدقهم الخ) وكذا انتم تصدقهم النبا بالخفي عفاي (قوله ما يبيع عليه الخ) أي أصالة اه نهاية (قوله والوالد ليس كذلك) أي لا يسمى اخضته لنفسه اه معنى وقوله لنفس الخ هذا نظر الغالب والاوليان بقوله أصالة كأم من النهاية (قوله لكونه كعنتها) أي تغافلها ولا يؤمن ان يعطى التابع حكم التبوع من كل وجه

في شرع العباب كانه جمع متأخرون ودوايه قول المصموع وقوله القمولى عن بعض اصحابه وهو وجه ماله السامع العاير انه يجوز اطعامه فقرا المسلمين من اخضته التطوع دون الواجبة أي كيجوز اعطاه صدقة التطوع وقضية النص ان الخفي لو اراد يجره الاكل منها به جزم بعضهم وانه يتنوع التصديق منها على غير المسار والا هدا عليه اه ويجوز ان يجمع عس هذا من ان المنفرد انهم اختلفوا في اطعام فقرا أهل المنة فخص فيها الحسن البصري وأبو حنيفة وروى وقال مالك غيرهم أحب النواكر ماله ان اعطاه النصراني جاذ الاخضه أو وشيأ من لجواز كرهه الثالث قال فان طبع لها فلا بأس باكل ذيهم المسلمين منه مانعه هذا كلام ابن المنذر ولم يراهنا كلاما فيصير مقتضى المذهب انه يجوز اطعامهم من خضته التطوع دون الواجبة اه (قوله نحو يبعه) ليس فيه افصاح بطلانه وقضية قوله وزوال الملكة معها البطان (قوله علقه قبل النذر) تقدم انه لو نذر الخصية المعينة لم يبعها ولا تجزئ اخضته فان شمل الله بغيره الحبل قوله هناعاقت قبل النذر لا يقتضى انها حرة لا يقتضى انها حرة على ان الفرض انهما انما قبل تصدقها فبين ان لم ياتهم معينة (قوله وله اكل كاه) اعتدله خضت الشهاب الاولى (قوله فيجزم) أي الاكل (قوله من ولها كذلك) أي مطلقا

كلام الروضة والشرحين عليه لكن انتم تصدقهم لهذه الثلاثة المتي بان التصديق ما يبيع عاقت عليه اسم الاخضه والوالد ليس كذلك ولو جزم فيصيرها لكونه كعنتها يانه يجوز لمؤخره عليه اكل الولد لا يكون وقتا فكذلك في قوله

اه وليس يصح وما ذكره من الحصر انما هو في المتعلق به والكلام هائي الوجبة هي هذا الحكمه عنها ومن جسد آخرتها التي يقع عليها اسم الاضحية هو يعرف بنو بين ذلك الوقت بان قصد بالوقت انتفاع الوقت فليس بغير انما الوقت هو الذي فيها والندرق في الفقرة باقل جميع آخرتها ومنها الى ذلك (٢٦٦) جامع بينهما علم من المتن بالاولى حكم جنبها اذا ثبت فثبت عنها اورد في حرم كل

الولد حرم هذا الاول ومن اباحه اياهم هذا لاسمائه بناء على ان كلهما فان كانت كيف يلاهم هذا لاسمائه الجمل عيب عن الاجزاء اختلف لم يقرؤا هذان لاسمائه وقت اخصه وانما الذي دل عليه كلامهم ان لاسمائه افاضت بنظره فيمنع ولا يلزم من ذلك وقوعه اخصه بكونه عيبه عيب آخر على انهم لو لم يحوا وقوعه اخصه تعين حله على ما اذا حلت بعد النذر ووضعت قبل الذبح نعم بشكل على ذلك قول جميع له ا كل جرح ولما انتفع بها سواء اذبحها معه ام دونه لو جوده بطنها ميتا ويتصدق بقدر الواجب منها فليتعين فترحم هذا على الضعيف انه يجوز التضحية بحاصل ثمرات شعثا ذكر ما راي قول على انهم ولا يجوز الا كل من ولدوا واجب قد من دماء النسل (و) له بكرة وشرب فاضل لبنها (و) أي الواجبة ومثلها بالاولى المسدود عن ولدها وهو مالا يضره فقد ضره الا يحتمل كتمه غره كذاته فيما يظهر كانه زكوا بها

من دماء النسل (و) له بكرة وشرب فاضل لبنها (و) أي الواجبة ومثلها بالاولى المسدود عن ولدها وهو مالا يضره فقد ضره الا يحتمل كتمه غره كذاته فيما يظهر كانه زكوا بها

لكن لما ثبت بان عجز عن الشيء ولم يجد غيره باجابه جرحه لم لا تتركه دونه على الاستعمال انما هي من المتواضعان واركاها المحتاج بلا حرج لكن ضمن المضي قصدها ذلك الان صلي في يد مستعير فهو الذي يضمنه على القول الذي اعتمد ان الزعة والقول في غيرهما لان عهده يضمن النقص باستعماله كاتر فكذا هو وهذا يعلم الفرق بين ما هنا والفصل السابق في المستعير انه لا يضمن ما تلف بالاستعمال المأذون فيه بخلاف غيره ويندفع قياس الاسوي لهذا على المستعير من نحو مستاجر فانه لا يضمن ووجه اندفاعه

اه معنى (قوله انتهى) أي اذا تضر به بهضهم (قوله وليس يصح) أي ذلك الانتصار (قوله من لحمه) أي به وانما يصح بالجامع (قوله وعن جميع آخرتها) أي ولو باعتبار الاول فيقتل ولدها وواحد من عطف قوله وفيه راعى قوله التي يقع الخ (قوله ومنها الولد) هذا أصل النزاع اه سم (قوله بينهما) أي ولد الموقوفة وولد الاضحية الواجبة (قوله وعلم) أي قوله في حرم في النهاية (قوله في حرم الخ) كالشرح وشيخ الاسلام تبعه المصنف (قوله ومن اباحها) كأنها بقا الخ في تعاليم الثلاث المقدمة (قوله على حل اكلها) أي الام (قوله فان قلت) أي قوله نعم في النهاية (قوله يلاهم هذا) أي قول المستدود والواجبة في صحيح الخ أي المقتضى لصفة التضحية بها لحامل (قوله اذا عنت بنذر) انظر التذييل به اه سم اقول المراد بالنذر هنا ما يشمل الحكمي كجعل هذه اخصه فلا شك (قوله كالوضوء) أي بالنذر وقوله يجب آخر أي غير الخ اه عش (قوله ووضعت قبل الذبح) بل ينبغي انه حيث نذر التضحية فيها حالاً لم حلت انما تجزى اخصه قبل تقدم في شرح فان تأخرت قبله ثلاثين لم يمس قوله أو تعينت فضية ولا شيء اه عش عبارة سم قوله ووضعت قبل الذبح هل أقبل أو لم أقبل فله قوله السابق في شرحه وشرطها سلامة الخ وأقوله قولنا والواجب أن يخص العيب هناك بغير الخ وفيما لا يخفى فليتام اه اقول فانه قيد الزايع بالوضع قبل الذبح ليناسب تغيير المصنف بالولد والجل قبل انفسه لا يسيء ولما كان عيبه شيخ الاسلام وانتهى والنهية (قوله على ذلك) أي الجواب الثاني العلوي (قوله ا كل جرح الخ) مقول الجميع (قوله لو جرحه الخ) ا راجع في معطوفه فما (قوله فترحم هذا) أي قوله الجميع المذكور (قوله مام) أي من السؤال والجواب (قوله في دم من دماء النسل) له في جزاء العاصد والاشربة دماء النسل ان تجزى في الاضحية فله السدح والاولى له على ما اذا حلت بعده فيها بالنذر عفا في ضمنه دماء النسل ووضعت قبل الذبح (قوله بكرة) أي مع الكراهة اه معنى (قول المتن وشرب فاضل لبنها) وله سبعة ه وفيه بلا وض اه معنى (قوله أي الواجبة) أي قوله على المقول في النهاية لا قوله كتمه على (قوله مثلها بالاولى الخ) قد تفتى الاول ببقاء الكراهة فارجع اه سم (قوله المستدود) عبارة في النهاية العجز اه (قوله عن ولدها) متعلق بفاضل الخ (قوله وهو) أي فاضل اللبن (قوله لاضرره) أي ولدها (قوله لاسمائه من المتواضعان) قد يشكل بان قصد بقوله انه النقص ضمانا اذا تلفت اه سم أي الا ان يقال ان العلة بمجموع المتواضعان (قوله واركاها الخ) عطف على زكوا بها (قوله في يد مستعير) الظاهر انه المحتاج في قوله واركاها المحتاج الخ اه سم (قوله فهو) أي المستعير الذي يضمنه بخلاف المعنى (قوله وهذا) أي التعليل المذكور (قوله قياس الاسوي الخ) وافقه انتهى كما في معات انا الاضحية المنذرة (قوله لهذا) أي مستعير الاضحية ناذرها (قوله من نحو مستاجر) أي كالوصي له بالمنفعة

(قوله ومنها الولد) هذا أصل النزاع (قوله اذا عنت بنذر) انظر التذييل به (قوله ووضعت قبل الذبح) هل أقبل أو لم أقبل فله قوله السابق في شرحه وشرطها سلامة الخ وأقوله قولنا والواجب أن يخص العيب هناك بغير الخ وفيما لا يخفى فليتام اه اقول فانه قيد الزايع بالوضع قبل الذبح ليناسب تغيير المصنف بالولد والجل قبل انفسه لا يسيء ولما كان عيبه شيخ الاسلام وانتهى والنهية (قوله على ذلك) أي الجواب الثاني العلوي (قوله ا كل جرح الخ) مقول الجميع (قوله لو جرحه الخ) ا راجع في معطوفه فما (قوله فترحم هذا) أي قوله الجميع المذكور (قوله مام) أي من السؤال والجواب (قوله في دم من دماء النسل) له في جزاء العاصد والاشربة دماء النسل ان تجزى في الاضحية فله السدح والاولى له على ما اذا حلت بعده فيها بالنذر عفا في ضمنه دماء النسل ووضعت قبل الذبح (قوله بكرة) أي مع الكراهة اه معنى (قول المتن وشرب فاضل لبنها) وله سبعة ه وفيه بلا وض اه معنى (قوله أي الواجبة) أي قوله على المقول في النهاية لا قوله كتمه على (قوله مثلها بالاولى الخ) قد تفتى الاول ببقاء الكراهة فارجع اه سم (قوله المستدود) عبارة في النهاية العجز اه (قوله عن ولدها) متعلق بفاضل الخ (قوله وهو) أي فاضل اللبن (قوله لاضرره) أي ولدها (قوله لاسمائه من المتواضعان) قد يشكل بان قصد بقوله انه النقص ضمانا اذا تلفت اه سم أي الا ان يقال ان العلة بمجموع المتواضعان (قوله واركاها الخ) عطف على زكوا بها (قوله في يد مستعير) الظاهر انه المحتاج في قوله واركاها المحتاج الخ اه سم (قوله فهو) أي المستعير الذي يضمنه بخلاف المعنى (قوله وهذا) أي التعليل المذكور (قوله قياس الاسوي الخ) وافقه انتهى كما في معات انا الاضحية المنذرة (قوله لهذا) أي مستعير الاضحية ناذرها (قوله من نحو مستاجر) أي كالوصي له بالمنفعة

انهم يدعون ان المنفعة غير متصلة به فخرجها عن احوالها احسن قول الاخرى بعد ذلك بعض ذلك فلا يصح ما ذكره الاسوي  
تفقهوا وتساووا في الدين الولد باهضه جاسوسو يظفون وجع لفسد قسوخه وان خرج من ملكه ويحرم عليه ويحرم من له  
التصدق به له خبر فها ان اضرع او لا تتابع به (ولا تصحبة لريق) بسائر احواله دم (٣٦٧) ما يكره ثم كان المصنف فيما يملكه

(قوله فتر) أي المستعير (قوله لانه) أي المستعير (قوله فلا يصح الخ) المقول الاخرى (قوله وفارق)  
القولان فان اذن في الغنى (قوله وفارق العين الولد) أي عند من منحه اكله اه معنى (قوله وان  
خرب الخ) غاية والضمير للاغنية الواجبة (قوله ويحرم) الى قوله ثم ايشى النهاية (قوله ويسن له  
التصدق به) أي العين ويجعلها ولا يتردها اه نهاية (قوله ان اضرع بها) أي ان تركه الى الذبح والا فلا  
يعزه ان كانت راجعة لاتتعلق الحيوان به في ذبح الاذى واتتعلق بالسائر به عند الذبح وكالمسوق فيما ذكر  
الشعر والوبر اه معنى (قوله ولا تتابع به) ثم به البيع فلا يجوز اه عش (قوله بسائر احواله)  
الى قوله ولا ترده في الغنى الا قوله ثم ايشى الى قوله ويظهر كلامهم خلاف هذا (قوله ومن ثم  
كان البعض الخ) ظاهره وان تكن مهابة اه سم عبارة عش أي ولو في ربة السيد (قوله كالمسوق)  
فبعض يملكه بعضه مخر ولا يصح الخ الى اذن السيد اه معنى (قوله فان اذن سده) أي فيها  
وضعي وكان غير مكاتب اه معنى (قوله ولو عين نفسه) أي الرقيق (قوله ولا تغلقه الخ) عطف على  
لانه ناسبا الخ عبارة النهاية يفرق قوله الخ من احسن (قوله غيره) أي السيد (قوله به الخ) أي بقوله  
واخذ الخ (قوله ناسبا عنه) راجع للمعطوفين جميعا (قوله خلاف هذا) أي الاحتمال المذكور  
(قول المؤلف) بعض مكاتب الخ) أي كتابة صحبة اه عش (قوله من السيد) الى قوله كالمسوق في النهاية  
(قوله ونعت للمكاتب) بغير اثناء اه عش الا قوله وذبح الاجني الى قوله (قوله الدليل) عبارة للمنفق  
الامتنع بدليل اه (قوله لانه) مقابلة لذكر أي ابتداء أو حالي الذمة بالذبح وضوحا مما لا يحتاج الى نية  
عند الذبح كما يعلم من قوله قول المؤلف وله اكل الخ (قوله من العين) أي من جهته أي العين  
(قوله لاسر) أي غير مبررة (قوله ويقرق صاحب الخ) أي يقرق في الاجني كاتلافه كما اه عش  
(قوله ولا ترد) أي مسند ذبح الاجني له الى المتن (قوله لان هذا) أي ذلك الذبح منه أي الاجني (قوله  
والواي الخ) خبر مقدم لقوله التخصيص الخ (قوله لاغير) أي لاغير ههنا من الاول اه رشدي (قوله  
لانه) أي الغير (قوله عنق هذا) كمن الجارية تعلق ولا يشترط فيه راجع للمعطوفين وراسم الإشارة  
للتخصيص المتقدم رتبة (قوله من ماله) أي الولي (قوله من محبوسه) أي وكان له ركة وذبحه عنه باذنه  
فدفع ثوب التخصيص لاصي ولا ثوب الربة اه عش (قوله ولا ترد عليه هذا) صحبة تفرقة لولا عن موليه  
(قوله وان لا دام الخ) ولا سيما بقوله العطف عن الاغنية فالمقصود بذلك تجرد حصول الثواب لهم وينبغي  
ان مثل ذلالت التخصيص بمسارط الواقف التخصيصية من غلة وقدره فان لم يصر له شرط صرفه لم ولا تتعاطيه  
التخصيصية عنهم ويا تكون مشعروا اغنية وليس هو خصيص من الواقف بل هو صدقة مجرد كبقية غلة الواقف  
اه عش وقوله وينبغي الخ سبب من سم ما وافقه (قوله الذبح عن المسكين) أي بدفعه الى الفقير فان لم يتيسر  
فشاة اه رشدي (قوله ان اتسع) ليس ههنا من جهة ما تقدم اه رشدي (قوله ولا ترد هذه) أي  
المسائل الثلاث (قوله وحيث) الى قوله اما باذنه الى الغنى (قوله فان كانت مبيعة) قال في الروض بالذبح  
اه سم وبه يدفع توقف عش حيث قال تأمل فيما اخرجه عنه مناهم حتى ذهبت عن غير المصنف  
(قوله ومن ثم كان البعض يملكه كالمسوق) ظاهره وان تكن مهابة (قوله لا يعتد بالذبح) أي ابتداء  
أو حالي ذمة بالذبح كما يعلم من اواخره وبقائه (قوله فان كانت مبيعة) قال في الروض بالذبح (قوله  
كالمسوق من قوله السابق الخ) فيه تأمل لان المراد بالتخصيص الغير التخصيص من مال المصنف ولا كذلك مستقلة  
لانه لا يستعمل بملكه فتصرفه لا معنى في هذا التخصيص من ماله عن محبوسه كماله اخرج الفطام من ماله مولاه وطلعه هذا فضاله قائم  
مقامه ومراهم يجوز ان اغيره في ثوب التخصيص بماله له فحي واحد من أهل البيت آخر عنهم غير منهم ثم ان لا الامام الذبح عن  
المسلمين من يد المال ان اتسع ولا تردها اه ناسبا له لان الاثر الذي انزل ليس التخصيص عن الغير وبعض أهل البيت والامام جعلوا الشارع  
قائما بماله الكل وحيث منعت عن الغير فان كانت مبيعة فوقف عن المصنف والا فلا

أما بانه فقهرى كما علم من قوله السابق وان وكل بالذبح الخ كذا قاله تلوح وليس يصح لاحكامه ان اذنه لاغرمه بغير اذن الوكيل انما يجب  
ملا الا اذن وأنه النواوى بالم يقوض اليه بشرطوا ظاهره لا يشترط هنا الاول انما يجب ان لا يشترط ان يعطيه الا وارساءه  
لوقال غيره اشترى كذا كذا ولم يعطه شيئا (٣٦٨) فاشتراه به وقع الموكل وكان الفتي قرضه لا قرضه لا يرد عليه وحيد فيدق قيس هذا انه يكفي

هنا ضح عني ويكون ذلك  
منضمنا لاقرضه منما  
يجزئ اخصية أى أقبل  
يجزئ فيما يظهر لانه الحق  
ولا ذله في ذبحها منه بالنية  
منه وياقنى وصى الميت  
اذ لم يكن له مالا احسان  
والذى يظهر انما لا ياتيان  
هنا لان كلا من تبرع  
الوصى وكون الوصية فى  
الثالث أمره وفى الميت  
لوصول الصدقة اليها جاعا  
ولان الشارع جعل له الثالث  
يندرجه ما فرط أو يجوز  
به التواب ولا كذلك الحى  
الا ذن فيه (ولا يجوز  
ولا تنفع اخصية (عن ميت  
ان لم يوص بها) المامر  
ويرفق بينا وبين الصدقة  
بانها تشبه الفساد عن  
النفوس توقفت على الاذن  
يختلف الصدقة ومن لم  
يعلمها وارث ولا اجنبى  
وان وجبت بخلاف تنوع  
قوله كذا وكذا ولا يان هذه  
لاقدام فيها فاشبهت البدون  
ولا كذلك التخصية والحق  
العسق بغيرها مع اذ فداء  
أيضا للتشوق الشارع اليه  
أما اذا أوصى الميت لم  
صح عن علي كرم الله وجهه  
أن النبي صلى الله عليه وسلم  
أمره ان يعصى عنه كل

كانت معينة اه (قوله اما بانه الخ) يحقره قول المصنف بغير اذنه (قوله) كما علم من قوله السابق الخ) فيه  
تأمل لان المراد بالتخصية عن الغير التخصيص مالم يوصى ولا كذلك مسألة الوكالة فان المصنف به من مال  
الموكل اه سم (قوله كذا قاله الخ) أى قوله اما بانه فقهرى الخ (قوله مالم يقوض) أى الا اذن النية  
السلمه أى وكيل الذبح بشرطه أى التقويض من كون المقوض المسلمانية مسلما ميرا (قوله هنا) أى فى  
التخصيص عن الغير باذنه (قوله الاول) أى كون المذبح موكلا الا ذن (قوله قرضه) الاول عليه (قوله  
فدا من هذا) أى لمصر (قوله ذلك) أى قول الشخص ضح عني (قوله لانه) أى الاقل (قوله ولا ذله الخ)  
عطف على لاقرضه الخ (قوله بالنيقته) حاشى ذبحها والغير للموكل (قوله وياقنى) أى أنفا (قوله  
اذ لم يكن له مالا) أى الميت (قوله هنا) أى فى ضح عني (قوله لوصول الخ) هذا ارجع للمعطوف عليه فقط  
(قوله اليه) أى الميت وقوله ولان الشارع الخ ارجع للمعطوف فقط (قوله جعل له) أى الميت (قوله  
فيهما) أى وصول الصدقة اليه وتعين الثالث لما ذكر (قوله لمصر) الى قوله ومن ثم في النهاية (قوله اما  
مر) أى عقب قول المصنف بغير اذنه (قوله بينها) أى الاضحية وكذا ضمير فعلها واخبر بغيرها (قوله  
أما اذا أوصى الخ) وقيل يصح التخصيص عن الميت وان لم يوص لانه ضريح من الصدقة وهى تصح عن الميت  
وتنفه وتقدم في الوصايا ان محمود احتق السراج النيسابورى أحد اشياخ الخوارى خن عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم أكثر من عشرة آلاف ختمتوصى عنه بمثل ذلك اه معنى (قوله لمصر الخ) عبارة عن  
فان أوصى به جازى فى سنن أبى داود والبيهقى والخا كما علم عن أبى طالب كان يوصى بكبش من نفسه  
وكبش من النبي صلى الله عليه وسلم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن اخصى عنه فانا اخصى عنه  
أبدالكس من شريك القاضى وهو ضعيف اه (قوله ويجب) الى قوله لانه نائية في النهاية والمغنى الاول  
سواء وارثه الى الصدق (قوله على مضى من ميت الخ) عبارة عن المغنى والاسنى وانها يخرج بذلك أى يقول  
المصنف لانه الا لمن اخصية تطوع من ضحى عن غيره كتم بشرطه الا قايى له واللفظ من الغنياء  
الاكل منها وبه صرح فى افعال قوله بان الاضحية توقفت عنه فلا يعمل الا كل منها الا بانه وقدره فوجب  
التصدق بها عنه (قوله من ماله صنفه) أى من حيث كونه من ماله نفسه أو ماله أو غيره وقباس ما قدسه  
فى التخصيص عن الحى باذنه انه لو لم يبين قدس المال يعمل على أقل جزئ فليار جيع (قوله فى ذاته) أى الميت  
(قوله الصدق بجمعها) فاعل يجب به (فرع) ما يقع فى الاوقاف ان الواقف بشرط أن تشترى خصية وتذبح  
وتقرن على أيتام الكتاب أو على المسكينين ينبغي هذا القول وجوب العمل به واعطاء ما حكم الاضحية من

الوكالة فان المصنف به من مال الموكل (قوله ويجب على مضى من ميت باذنه الخ) قال فى شرح الروض وحمل ذلك  
أى استحباب الاكل من اخصية المتطوع اذا اخصى عن نفسه أو اخصى عن غيره باذنه كتب أوصى بذلك فليس له  
والاغنى من الاغنىاء مالا كل منها به صرح فى افعال المتطوع لانه بان الاضحية توقفت عنه فلا يعمل الا كل منها  
الا بانه فقد فطر فوجب الصدقة عنه اه (قوله أيضا ويجب على مضى من ميت باذنه الخ) فرع ما يقع فى  
الاوقاف أن الواقف بشرط أن تشترى خصية وتذبح وتقرن على أيتام الكتاب أو على المسكينين ينبغي هذا القول  
وجوب العمل به واعطاء ما حكم الاضحية من حيث وجوب دفعها فى وقتها ويجب تفرقها كما شرط فلو  
فات وقت الاضحية قبل ذبحها فهل يجب ذبحها قضاء عنه نظرو فيها من يجب الا ان يدل كلامه على اشتراط ذبحها  
وقبوت الاضحية فتؤخر وتؤخرهما من العالم الآخر (قوله الصدق بجمعها) فاعل يجب

سواء كان لم ينظر والضعف سند له لا يحكم به ويجب على مضى من ميت باذنه سواء وارثه أو غيره من ماله صنفه سواء ماله  
ما ذوه فيما يظهر فان لم يكن له مالا يوصى من ماله حتى لا يقرضه من ماله فليس هو أحسن ان يقال انها فى ثلثة حتى يستوفى  
التصدق بجمعها لانه لا فى التفرقة لانه نفس ماله لا اتحاد القاض والمقبض وتؤخذ من قوله انه لا يبق التفرقة انه لا صرفه هنا الوارث  
غير الوصى فى شئ منها ويرى بين هذا



وإما من السبكي بأن المورث مرة هنا بقوله في ذلك لغرض خلافه وبوجه أخذ من هذا أن الوصي اعطى المورث من مورثه المورث الأب فبالد التخصيص من مولي موعده فلا يقدر انتقال المالا منها للمولى كما هو ظاهر وان اقتضى (٣٩٦) التقدير أن ذلك أمارة فلا تنافي

النظار إليها الحقيقة عنه وهي لا تقدر فيها كما يصرح به كلامهم وأما نانا فسلما يلزم عليه منع المقصود منها من الأكل والتصدق كسائر أموال المجهود وحجته فهل المولى اعطى المولى الظاهر من

حسب وجوب دفعها في وقتها وتجب تفرقتها كما شرع فلا خلاف وقت الأصحية قبل خصها فهل يجب دفعها فلهذا فيه نظر وبوجه يجب أن يدل كلامه على اشتراط دفعها أوقت الأصحية فتؤخر لوقتها من العام الآخر اه سم (قوله وإما من السبكي) أي شرح أو يستع به اه سم (قوله عزه) أي المورث غير الوصي (قوله من هذا) أي الفرق (قوله ومن) أي أنافي شرح بغير أدنه (قوله فلا يقدرا) أي تقدم خلافه من عرض بل تعمله السابق في عدم جواز تخصيص المولى والجدة قبله في التدبير (قوله أمارة) أي ما هو جاعل من التقدير وأولا (قوله عنه) أي المولى (قوله وأما نانا فإلانة لزوم الخ) قد عني القزوم للأمر على المولى اه سم (قوله وحجته) أي من عدم تقدير الانتقال (قوله الظاهر من) وقاها لانه

\*(فصل في الحقيقة)\* (قوله في الحقيقة) عن يعق بكسر العين وضمها لغنى وشورى (قوله وهي لغة) أي في الحقيقة (قوله في الحقيقة) (فصل) \* في الحقيقة وهي لغة غير رأس الولد حين ولادته وشرعا ما ينج عند خلقه شرعا تسمية لها باسم مقارنها أي كاهو عاذهم في مثل ذلك وأنكر أجد هذا الان العقيدة للذبح نفسه وصوبه بان صد البر لان حق لنقطع والاصل فيها أخير الصبح الفساد مرثين بعقوبته أي منع تركها لا ينجو غواثها قال أحسروني الله هـ أولا بشفع لانه قال الخطابي وهذا أحسن ما قيل فيه واستدبره غير هذا الأبعد فله لانه لا مدخل للرأي في ذلك فالذائق بجلالة أحد واحاطت بالسنه انهم بعلمه الإبهان ثبت عند توفيق فله لاسبابنا لله الخيلعي عن جمع متقدمين على أجد وشه هـ الظاهر للشر وتشر للنسب وكره الشافعي تسميتها عقبة أي لانه صلى الله عليه وسلم كان يكرهه قال القعيج بس

\*(فصل في الحقيقة)\* (قوله في الحقيقة) عن يعق بكسر العين وضمها لغنى وشورى (قوله وهي لغة) أي في الحقيقة (قوله في الحقيقة) (فصل) \* في الحقيقة وهي لغة غير رأس الولد حين ولادته وشرعا ما ينج عند خلقه شرعا تسمية لها باسم مقارنها أي كاهو عاذهم في مثل ذلك وأنكر أجد هذا الان العقيدة للذبح نفسه وصوبه بان صد البر لان حق لنقطع والاصل فيها أخير الصبح الفساد مرثين بعقوبته أي منع تركها لا ينجو غواثها قال أحسروني الله هـ أولا بشفع لانه قال الخطابي وهذا أحسن ما قيل فيه واستدبره غير هذا الأبعد فله لانه لا مدخل للرأي في ذلك فالذائق بجلالة أحد واحاطت بالسنه انهم بعلمه الإبهان ثبت عند توفيق فله لاسبابنا لله الخيلعي عن جمع متقدمين على أجد وشه هـ الظاهر للشر وتشر للنسب وكره الشافعي تسميتها عقبة أي لانه صلى الله عليه وسلم كان يكرهه قال القعيج بس

تسمى نسبا أو بصفة ولم يجب لغير أي داود من أحب أن يسلم عن ولده فافعل والقول بوجوبها وبأنها بعدة إفراط كقوله الشافعي رضي الله عنه وذبحها أفضل من التصديق بغيرها وظاهر كلام المتن والأصحاب أنه لو نفي بآلة الأصحية الحقيقة لم تحصل واحد منهما

ان قول الذبح العقيدة افضل من التصديق بعينها مع كونه ليس عقيدة اه عش (قوله وهو ظاهر) خلافا  
 لانه عبارة ولونى بالشا للذبح العقيدة والعقيدة صلاخا خلافا لنزعم اه (قوله لان كلامهما  
 الخ) قد يقال وايضا لان كلامهما لا يحصل باقل من شاقول يزعم من حوله ما وواحد حصول كل منهما بدونها  
 اه سم جازا: لا يعبر عن الحلي والشورى ولونى بها العقيدة والعقيدة صلاخا عند شيخنا خلافا لابن ج  
 حيث قال لا يحصل لان كلامه زهو وجه اه (قوله الضافة الخاصة) بالرافض انقصوص هانم انه  
 لا فرق بينهما في الكل والتصدق والاهداء كياي (قوله يختلفان) الاولى التانيث (قوله كياي) اى فى  
 شرح والا كل والتصديق كالاخية (قوله سنتمو كدة) الى قوله في ان يظهر في النهاية معنى الاقوله خلافا  
 الى لا قبله (قوله وان مات) قال في العباب وبقى عن مات بعد السابع وامكن الذبح لا قبل السابع او  
 التمكن من الذبح قال الشارح في شريعه على ما اقتضاه كلام الروضة واصلهوا اعتماد في الكفاية لكن الجزوم  
 به في المجموع انه يقع عنوان مات قبل السابع وقول الاذرى يعيد بندها عن مات عقب الولادة او قبل  
 السبع ولعل ما في المجموع سبق قلم من بعد الى قبل اه ليس في محله اذ سبق القلم لا يقدم عليه بالترجي واما  
 غاية الامر ان في المسئلة خلافا في الروضة على وجهه من روى لم يفسد في المجموع هذا لكن في آخر الباب  
 جرى على مقابله فقال لومات المولد قبل السابع اسقطت العقيدة عندنا خلافا لعسن وما لك قوله عندنا في  
 مقابلة هذين الامامين صريح في ان هذا هو المذهب انتهى اه سم عبارة المعنى والاسنى والنهاية يتوبين  
 ان يقع عن مات قبل السابع وبعد التمكن من الذبح اه (قوله لكن ينبغي حصول أصل السنخ) خلافا  
 لظاهر النهاية والروض والصريح الاسنى والمعنى عبارة عما يدل وثبتا بانفصال جميع الولد ولا يجب قبله  
 بل تكون شافطهم اه وبعبارة عش قوله لا قبله اى فان فعل لم يقع عقيدة اه (قوله والعاق) الى قوله  
 وفى مشروعيها في النهاية وكذا في المعنى الا قوله اى الى قبل (قوله والعاق) اى من يسن له العق اه رشدي  
 (قوله من مال نفسه) انظر هذا متعلق بما اذا اه رشدي (أقول) لهام متعلق بمقدم معلوم المقام اى  
 يقع من مال الخ (قوله لا الولد) اى اماماه فلا يجوز ولونى يقع عنه من ذلك لان العقيدة تبرع وهو متمم  
 من مال المولد فان فعل من كان قبله في المجموع عن اصحاب اه معنى (قوله بشرط بساوالعاق الخ)  
 عبارة المعنى ولو كان الولد عاجزا عن العقيدة قبل الولادة ثم ايسر بها قبل تمام السابع اسقطت في حقه وان  
 ايسر ما بعد السابع مع بقية النفاس اى أكثره كقوله بعض المتأخرين لم يؤمر بها وقيل اذا ايسر بها  
 بعد السابع في عدة نفاس وقد لا اصحاب ومقتضى كلام الانوار ترجيح مخاطبته بها ولو فوت على الولد  
 المورس لم يحتج ببلوغ الولد فان بلغ بحسن له ان يقع عن نفسه مدار كالكافات اه (قوله قبل مضي الخ) متعلق  
 بيساوالعاق اه رشدي (قوله لا لا لم تسرع) وبها قال المعنى كاسرا نفعا (قوله حيثن) اى حين اذ لم تسرع  
 لولده (قوله احتملان) تسرع لا تسرع اه سيد عمر (قوله وان ظاهر الخ) ظاهر منعيه اه معطوف  
 على قوله وفي مشروعيته وليس من كلام شرح العباب وامن كذلك بل هو من كلامه عبارة لا يعبر عن

وهو ظاهر لان كلامهما  
 سنة مقصودة ولان قصد  
 بالاختصاص الشياقة العامة  
 ومن العقيدة الشياقة  
 الخاصة ولا يتم مختلفان  
 في مسائل كياي وبهذا  
 يتضح الرد على من زعم  
 جصولهما وقاسه على غسل  
 الجسنة والخباية على انهم  
 ضرحو وان مبنى الطهارة ان  
 على الدخايل فلا يقاس بها  
 غيرها (يسن) سنتمو كدة  
 (ان يقع عن) الولد بعد  
 تمام انصافه وان مات بعده  
 على المعتقد في المجموع خلافا  
 لمن اعتمد مقابله لاسميا  
 الاذرى لا قبله فيما يظهر  
 من كلامهم لكن ينبغي  
 حصول أصل السنة لان  
 المدار على علم وجوده وقد  
 وجد والعاق هومن تلزمه  
 نفقته بتقدير زعم من مال  
 نفسه لا الولد بشرط يساوال  
 العاق اى بان يكون ممن  
 تلزمه كالة القطر فيما  
 يظهر قبل مضي عدة أكثر  
 النفاس والا لم تسرع ولوى  
 مشروعيها لولده حيثن  
 بعد بلوغه احتملان في  
 شرح العباب وان ظاهر  
 الحلاهم

فعله بمعنى مقصودة وهى التي تدفع لانها مقطوعة اى مذروعة قابل (قوله لان كلامهما سنة مقصودة ولان  
 قصد بالاختصاص الشياقة العامة الخ) قد يقال وايضا لان كلامهما لا يحصل باقل من شاقول يزعم من حصولهما  
 واحد حصول كل منهما بدونها (قوله ليس ان يقع عن الولد بعد تمام انصافه الخ) قال في العباب وبق  
 عن مات بعد السابع وامكن الذبح لا قبل السابع او التمكن من الذبح قال في شرحه على ما اقتضاه كلام  
 الروضة واصلهوا اعتماد في الكفاية لكن الجزوم به في المجموع انه يقع عنه وان مات قبل السابع وقول  
 الاذرى يعيد بندها عن مات عقب الولادة لا قبل السبعة ولعل ما في المجموع سبق قلم من بعد الى قبل اه ليس  
 في محله اذ سبق القلم لا يقدم عليه بالترجي واما غاية الامر ان في المسئلة خلافا في الروضة على وجهه  
 من روى لم يفسد في المجموع هذا لكن في آخر الباب جرى على مقابله فقال لومات المولد قبل السابع اسقطت  
 العقيدة عندنا خلافا لعسن وما لك قوله عندنا في مقابلة هذين الامامين صريح في ان هذا هو المذهب الخ اه

سهم لمن لم يعق عنه بعد بلوغه الاول لانه حينئذ مستقل فلا شقي الذنب في حقه بما تتعاقب حق أصله ونحوه صلى الله عليه وسلم عمن عنه بعد النوبة قال في المجموع باطل وكذا في قلدي ذلك اشكال البيهقي وغيره وايس الامر كما قال في كل طرف فتنقروا واحدا لغيره والمطابق لمن طرق قال الحافظ المذهب في أحد هذه الرجال الصبيح الواحد اذ هو ثقة اه وعنه صلى الله (٣٧١) عليه وسلم عن الحسن بن الحسن بن ابيهما كانا

الشورى نصفان أسير فيها أمة النفس فلا يستبدله قاله في العباب قال في الأعباب وهو كعبهم  
بالأوسر هاجس في أن الأصل المورس بعد السنين أى أكرمته النفس فلو لم يولد لم يتبع حقيقة  
بل ظالمه وانواه لا أخلو عنها حتى على ما ذكرنا فالأصل موصوف بقدمه وأنفسا وهل فعل المولود لها بعد  
البلوغ كذلك أن أسلمه لها خطيبها كان هو كذلك أفضّل بغيره ملاقاة مستقل فاليتنى في الثوب  
في سقمه بانتهام حتى في أصله كل يحمل وتظاهر الملاحقه الاثنان من بلوغهم أحد ميسر إلى العيب  
عن نفسه وشهد الثاني اه اذ علمت هذا فكان حق التعبير أن يقول في شرح العباب أن تظاهر الملاحقه  
الح ولعل تأخير الوالو إلى هناس من التنازع (قوله سنها) ففعلوا الملاحقه اه سم (قوله الاول) خبرنا  
سم أى احتمال أنها تشرع اه قد سدر وحزمه المعنى كما مر انفا (قوله خبرنا) في قوله ومن تزيه  
في المعنى الاقوله وكأله أوصه (قوله ما ملأ) أى خلاه يستبدله للارول (قوله وكانه) أى المجموع (قوله  
في ذلك) أى القول بالطلان (قوله) اه أى في الخبر (قوله وعنه) الى قوله والوفى النهاية (قوله وعنه  
الح) جواب عاير على قولهم والعائن من تزيه نعتنا الح (قوله وأعلمه) أى ما همما (قوله ومن تزيه  
المنع بالامهات الح) عاير للمعنى قال الاذرى والملاحقه استغيا ب العفة قلن تزيه نعتنا قالوا بلهمم أنه  
يسحب الام ان تفرق عن واهما من زنا وفيه بعد لما فيمن زنا العاير وأنه لو وثقت أمست من زنا وزوج  
معسر أو مات قبل عده استحب للسيد أن يفرق عنه وليس مراد اه (قوله يفتنى لاصه الح) خلافا لما به  
قول المتن سائين) وكالتسعين سبعان من غيبة اه ظوى (قوله ويسن تساو هما) كذا في النهاية  
والمعنى (قوله على الأوجه) وفاقا لشيخ الاسلام والمعنى وخلافا لما به والشهاب الرولى (قوله وانما جئنا  
هذا) أى كون الحقنى كالانثى (قوله عنه) أى الحقنى (قوله يفتنى حله الح) لا يخفى أن هذا الجدل يتوقف  
على مفارقة الفضل للأكل (قوله لا تأم تفق) سبب هذه الخاتمة (قوله) أن قول من لزوم تسليم أن الفضل  
ذلما للحكم بكن من يمان به خاف الفضل و يكتفى في هذه ذلما الحكم بخلاف ما حكى بأنه الفضل لا الاحتياط  
في هذا فضلا احتياط المألوف أمره مفطور بلا حجة ومن هنا يتضح أنه لا بعد في ذلك الحكم ولست شعري كيف  
يجمع أنه الفضل وإن يخالفه لم يضاف الفضل كأهو حاصل كلامه فليتأمل اه سم (قوله التبراح)  
صاروا لها نية والمعنى خبر عائشة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تفرق عن التلام سائين) فكذلك  
ومن الجارية بتأثيره والتمضى وقال حسن صحيح اه (قوله واكسوتها) في قوله هذا أن تنذر في المعنى  
الافتره وأزاليه والفاضل وقوله أى في القامية (قوله واكسوتها الح) متعلق بابنته (قوله وتجيزى) الى  
قوله هذا أن تنذر في النهاية (قوله وأثر) أى المصنف (قوله فغير ما هو) مرفوع فغير ما هو من الفضل  
اه رسيدي (قوله من سبع شياء الح) هل هو مخصوص بالذكرا أم لا يظهر الاطلاق الثاني (قوله لم  
الابل ثم البقر) ولؤذ غير مراد بذنن سبعة أولاد جاز وكذا الوتر كقوله عبا حجة سمعوا وأدكهم الحقيقة  
أو بعضهم ذلك وبهم العلم من به ونهى (قوله وغير ذلك) أى من الفضل منها ونعتها اذ علمت معنى

الدية في كون الأتقي على النصف من الذكر وتجزئة شاة أو شتر لمن أبل أو بقرة عن الذئ كولا نصلى الله عليه وسأع من كل من الحسن بن فضال  
الله عنهما بساؤا قرأ الشاة بقر كالغظاء أو الورود أو الأفاضل هنا بغير ما من مسج شاهة من الأبل ثم البقرة ثم الضأن ثم الغر ثم شتر في دية ثم غرة  
(وسنها) وجنسها (وسلمتها) عن العيوب بالنية (والأكل والتصدق) والإهداء والأدخال وقدر الماء كولو امتناع نحو البيع وغير ذلك مما  
من (كالخصنة) لأنها مشبهة في الذنب

(و) لكونها اذعان النفس قد تفرقت في أحكام طلبة حادتها انما يدعى منها الفنى على كونه يهرف فيه بما شاء لانها ليست ضماناً عامة بخلاف الاخصيص ومنها انه (يسن طبعها) لانه السنة كبرواه البقي عن عائشة قسم الافضل اعطاهم كلها أى الى أصل الغدوق بما يظهر والا فضل المدين كما هو ظاهر أيضاً القابل لتبعية الغير الصريح به ذلك ان لم تذكره الا ووجب التصديق بعضها ناشأ بحسبها الاذرى يظهر ما رقى الاخصيص وقضية التخليف وجوب التصديق كلها نية (٢٧٢) فان لم يقل به فليجب بكماله مطبوخة حتى يصح ما عنه ثم رأيت الزركشي قال الظاهر انه يجب

ونهاية (قوله ولكونها) أى الحقيقة متوقفة قد تفرقت فى أى الاخصيص اه عى وكان الاولى بالشارح أن يقول كونها اذعان عن النفس وتفرقتها الخ (قوله العين) الاولى الى أى كلى النهاية (قوله القابل الخ) متعلق بالاعطاء (قوله هذا) أى من طبعها (قوله والاوجب التصديق الخ) واقفاً لظاهر النهاية عبارة ولو كانت أى الحقيقة متذكورة فالظاهر كقوله الشيخ انه يسلك به أى الحقيقة المتذكورة وتسلكها أى الحقيقة تعالى فلا يجب التصديق لمعناها اه زيادة تفسير الضمائر الثلاثة عن عى وقوله فلا يجب التصديق الخ قال عى ظاهره فى انه يجب التصديق بعضها بنهاية بخلاف بائنها اه (قوله مطبوخة) أى ما أخذنا من السؤل والجواب الاستينافى كلامه (قوله لمطبوخة الخ) أى بكماله كما يفيد قوله الاى وبه يتأيد الخ (قوله أوسلة الحقيقة الخ) جرى على هذا النهاية كما مر وكذا جرى عليه الفنى وأما على منع قول الشاوح لم يفسد التدوير جعل وجه الشبهة من الطبخ عبارة (تنبيه) ظاهر كلامهم اه عين طبعها ولو كانت متذكورة وهو كذلك كما قاله شتانون بحث الزركشي انه يجب التصديق لمعناها اه وظاهره كما ترى انها كالأخصيص المتذكورة وجوب التصديق بالجميع وكالحقيقة المتذكورة فى سن المطبخ يوافق قول الشارح فلا وجه الخ (قوله ما ذكره) وهو قوله فليجب بكماله مطبوخة (قوله من الاخصيص) أى المتدوية (قوله ثم انظر) أى التدوير وهذا أى وجوب التصديق بالكل (قوله لان هذا) أى كونه بنأ (قوله وتعين الشاوخ) مبتدأ وقوله كذا كمالاً يصح موقوفه سوا من غير مبتدأ محذوف أى همل متساو بان والجهة تا كدليلانها وقوله لا فرق بينهما كذا كان لعلنا أو غير ذلك العبد المحذوف (قوله فافاد) الاولى الثانية (قوله ومنه) أى بالجميع (قوله بل وأنه يجب كونه بنأ) قد يقال انه مستثنى على استثناء بالاطلاقهم من طبخ الحقيقة كالمستثنى عن الاستثناء فى الحقيقة بالاطلاقهم دخول وقت الحقيقة بينهم اتصالاً بالولد فلا وجه ما ذكره أولاً من وجوب التصديق بالجميع مطبوخة كما تقرر عى والصبر على حكمه متصلاً بذكر كماله الى انما بناها هنا من وجوب التصديق بالجميع بنأ (قوله وارسلها) أى القوة وظاهر كلام الرقى النهاية وكذا فى الفنى الا قوله عند طلوع الشمس وقوله كما مر ولا تحسب (قوله وارسلها) أى الحقيقة مطبوخة اه معنى (قوله افضل الخ) ولا يلبس بتدعيم قولها اه معنى (قوله ك) عبارة النهاية والفنى منك اه (قوله واليك) أى ينتهى فعلى اليك لا يضاورك الى غيرك اه عى (قوله اللهم هذه حقنا الخ) يؤخذ منه انه لو قال فى الاخصيص المتدوية بسم الله أكبر اللهم لك واليك هذه اخصيصى لا يصير بهذا واجبة وهو ربي بغير اجمع اه عى (قوله وان طبعها بما لا يخفى) ولا يكره طبعها بخاص معنى وعبره قال السيد عى فى النهاية ويكره بالخاص اه وفى أصل الروضة لم يطبخ بخاص معنى فى كراهته وجهان اصحهما لا يكره اه فقل لا سلطة من النهاية اه (قول المن ولا يكسر عظم) أى بسن ذلك لما لم يكن يمل بقطع كل عظم من مفصلة اه معنى (قوله لکن متخلف الاولى) والأثر بان كانه الشيخ انه لو عى منه سبع بدت وتانى منه تفسير كسر فعلق اصحاب ترك الكسر بالجميع اقسام جزاء لا للحقيقة فقيمه صفة نهاية ومعنى (قوله مع الفرق بينهما) وهو صفة عدم جعله الفتن اه عى (قول التزيين عى) وهى فى ان التسمية فى له عبارة الولاية من الاب وان لم يجب عليه نفعه لفقرة ثم الجدل وينبى ايضا ان تكون التسمية قبل الفنى كما تدبر ونفذ من قوله

التصديق لمعناها بنا كالأخصيص وشخصاً نظر فيه ثم قال بل الظاهر انه يسلك بها مسلكه بدو التسدير اه فاما المتطلب فى كلام الزركشي فهو محتمل وأما ما قاله الشيخ فان أراد بسلامتها مسلك الاخصيص الغير المتذكورة كان عين بحث الاذرى وقد علمت انه أوسلة الحقيقة الغير المتذكورة ثم بعد التدوير فلا وجه ما ذكره لانها تتميز عن الاخصيص بما جراه المطبوخة وان شاركته فى وجوب التصديق ببعض والنسبة ليدل على تانيه وهو انما يظهر فى وجوب التصديق بالكل فان تعلقنا أن ترى هذا دون وجوب كونه بنأ قلت لان هذا وصف تابع لا يرتب عليه كبر أمر بخلاف التصديق بالكل فاحتج به ثم رأيت السمتة فى المجموع عبارة وتعين الشاة اذا صحت للحقيقة كذا كمالاً فى الاخصيص سواء لا فرق بينهما انتهت فأفاد أن العين هنا يحصل بالتدوير والجمع ونحو هذه حقيقة وأنه يجرى هنا جميع أحكام الواجبة ثم ومنه التصديق بالجميع بل وأنه يجب كونه يتأخر به يتأخر من الزركشي وينتفى التخليف السابق فسموا رساله مرقعاً على وجه التصديق لغيره أفضل من دعائهم اليه ولا فضل لهما عند طلوع الشمس وأن يقول عند ذلك بسم الله وأنه أكبر اللهم لك واليك اللهم هذه حقنا لغير البقي وبه وأن يطبعها على تعلق لا يعلو ولا أخلاق الولد (ولا يكسر عظم) نقلاً لسلامة أعضاء المولد فان فصل لم يكره لکن متخلفا الاولى (وان تدبر يوم صابح ولادته) فيصير يومها كما مر فى الفتن مع الفرق بينهما ولا تحسب الاية بل اليوم الذى بابها (و) ان (يسمى فقه) الغير الصريح هما

السابق

وان عانت فبشركه بل تسنئ شعبيه معطافه خفيه الروح فان لم يعلم اذ ذكر اوائلي عي بها صلح لهما كهنده وطلمه ووردت اشجار هه بقسميه يوم الولاة وذهلها البخاري عن علي بن ابي طالب يوم السابع وظاهر كلامه اعتنا بنهم الوص وانهم وردوا على وكانهم واران اخباره صغر واما قبيس بن جبرين الانصاري ابا جهم عبد الله بن جبر بن ابي بكر ماضي اوله في الجاه (٣٧٣) في السمية بمحمد فضائل عطفه من قال

السابق ويقول عندئذ معها بسم الله الخ اه عش (قوله وان مات قبله) ظاهر انه يسمى في السابق وان مات قبله فتؤخر التسمية بالسابع ويحتمل انه غاف في أصل التسمية لا بقيد كونها في السابق فليراجع اه وشدي عبارته فيقول مات قبل التسمية فصحب تسمة قبل بسن تسمة الساقط اه وهذا الصنيع كالصرح فيما ذكره انوا (قوله وروى الخ) عبارة لغوية ولا يصح تسمة قبله وذكر المصنف في ذكره ان السنة تسمة يوم السابع او يوم الولادة واستدل بكل منهما بخبر مصنفه في الجازي اخبار يوم الولادة على من لم يرد القوي واخبار يوم السابع على من أراد ان قال بان شهر حرمه وجع لطيف لم أره فيه اه (قوله وجعلها الجازي الخ) هذا الجمل حسن بكلامه بعض المتأخرين سم اه بحري (قوله وكانهم) أي أقمنا (قوله نأخبره) أي نبشروهم السابع (قوله بسن) أي قوله ومن قال في النهاية والغني (قوله) وبين تحسين الاسماء) نسبناكم تدعون يوم الغيبة بأسماءكم واهل آباءكم فحسنوا اسماءكم (قوله) يعني (قوله عبد الرحمن) كذا في النهاية بفتح الميم والواو (قوله بني أمية) ويسوطه خلافا لما لك اه معنى (قوله) يعني التسمية بمحمد فقال في كتاب الحاشية ان بسن بسع عن ابن عباس انه اذا كان يوم الغيبة نادى مناد الاقيم من اهل بيت محمد فليكن الجنب كالحسين فليكن محمد عليه وسلم في محمد بن ابي سنان ان صلى الله عليه وسلم قال من كان له نائض في اليوم لم يسم أحدهم بمحمد فليكن قال ابن السكيت سمعت اهل المدينة يقولون من اهل بيتهم اسم عبد الله زقور زقور خير قال ابن رشد يحتمل ان يكونوا هم هؤلاء الذين خبر به أبو عندهم فذلك امر اه معنى (قوله في نسبة الخ) أي سبها (قوله وكان) شد التوثيق (قوله منه) أي قول الشافعي للذكور (قوله يعني حبر الخ) مقول البعض (قوله المضافة) أي النسبة (قوله المعلقة) أي لملحق الاسماء مضافة الى العبدية لا ملاما (قوله الله) أي الله تعالى وقوله كذلك أي اجنبية معلقة (قوله انتهى) أي قول البعض (قوله) در جوابه) أي من ان صدقته وعبد الرحمن أحب الاسماء معلقة (قوله وما عاله) أي قوله لان احبا السامع (قوله لان من اسمائه) يدل على البعض لان اسماءه كثيرة ولان المقول الخ زقوره اذ اختار الخ (قوله ويؤيد ذلك) أي التعليل الثاني (قوله من تلك الربعة) أي عبد الله وعبد الرحمن ومحمد وأحمد ولا حقه في البعض (قوله ومعنى كونه) أي محمداً بخبره وقوله أي بعد الخ وكان الاولي انظر في (قوله) اليه) أي الشافعي (قوله أي هو ذلك) أي صدقته وعبد الرحمن (قوله قائله) ويظهر ان كلام الشافعي للذكور على ظاهره من الاطلاق ونشؤه بجملة حسنة صلى الله عليه وسلم (قوله بن اخيه) أي قول البعض (قوله يكره) أي قوله قال الاذري في النهاية لا ما سانه عليه وقوله انتهى في الغني لا ما سانه عليه (قوله ويكرهه) أي من الابعاء ومن ان تقرأ الاسماء التسمية وما يطعن بنسبه فيقول ويضع ثم حده (قوله يحرم ملك الملوك) وشاهنا شاه وما عاله الاملاة معنى وبأي والاولى ملك الملوك (قوله عبد النبي) خلافا لما يتوالت في حيث قالوا لله الاول وكذا عبد الكعبة وانما هو الله عبد النبي أي وجد الرسول على ما قاله الاكثر من اولاد ججوازه أي مع اهل الكعبة لاسما عند ارادة التسمية له صلى الله عليه وسلم اه وزاد تفسيره في موضعين عش (قوله ومنه يؤيد) أي من التعليل (قوله لاجابه) أي نحوها (قوله لاجابه المحذور) أي التثريك اه عش (قوله وهو مقول بعض العاصم الخ) أي وان لم يصد

عن بعض الأصحاب ومثله فاضى القضاء وأفتق منها كم الحكم اه وما ذكره عن بعض الأصحاب ودعوى القاضي أى الطب الاول واستدلاله بقبح زهم الشافى لكن فيه (٢٧٤) نظر بالنسبة للأول بل الذى عليه الماوردى وغيره محرم يجوز للقاضى ان يتردد

المحكى المستعمل على الله تعالى لا على ما به اه عش (قوله عن بعض الأصحاب) عبارة للمضى عن القاضي  
أن الطب اه وهى مخالفة لما فى الشرح فليراجع (قوله ومنه) أى ملك المالك فى الحرم (قوله  
وأفتق الخ) هذا من جهة النقول (قوله من) أى من ملك المالك (قوله الاول) أى ملك المالك اه مسند  
عمر (قوله واستدلاله الخ) هذا ومما ارد (قوله الثانى) أى فاضى القضاء (قوله فيه ينظر) أى فى الرد  
أوفيهما اختاره القاضي (قوله وأما الثانى) أى فاضى القضاء مسند عمر (قوله فله محتمل الخ) المستند  
الكرهية زبادى اه بيجرى (قوله عليه) أى بـ وازال الثانى (قوله آخر) وفى البجيرى عن الزبادى  
اعتدائه كماله لئلا يلازم اه وكذا فى الملقى الاذى فى حصة كل من فاضى القضاء كما حكم الحاكم كما  
(قوله تسمى به) أى ملك المالك (قوله فاستفتى) أى الوز وعنه أى الماوردى (قوله ثم هجره)  
أى الماوردى الوز فسال أى الوز وعنه أى الماوردى وزاد أى الوز فى تقريره أى الماوردى  
وقال أى الوز بـ لو كان أى الماوردى يعانى أى يعل (قوله وقال المحلى) أى توله اه فى الملقى (قوله  
وفى حديث) بالثبوت خبره مقدم لقوله لا تقولوا الخ مراد به لفظه (قوله فاعلم الطيب الله) قضية هذا  
جوابا لطلاق الطيب على الله اه سم (قوله وجهه) أى وجهه المحلى ذلك الحديث وقوله بأنه أى  
النقص للمالك للمريض وقوله والطيب العلم الخ مبتدأ وخبر عبارة للمضى وانما سمى الرقيق لأنه رقيق  
بالعلم وأما الطيب فهو العالم الخ وليست هذه الآية تعالى اه (قوله نحو زعم التسمية الخ) فى تفسير  
الفرطى عند قوله تعالى السلام للمؤمنين من ابن عباس أنه قال اذا كان يوم القسامة أخرج الله تعالى  
أهل التوحيد من النار وأول من يخرج من وافق اسمه سمى حتى اذا لم يبق من وافق اسمه سمى نبي قال أتم  
المسلمون وأما السلام وأتم المؤمنين وأما المؤمن فخرجهم من النار بركة هذا من الآية اه معنى (قوله  
فان سلئت) أى كراهة طاعيب (قوله ولا بأس) أى قوله وان الحرمه فى الملقى وكذا فى النهاية الآتية ومن ثم  
الذي يكره وقوله ولا يعرف الخ ويجرم (قوله بالحق الحسن) ويجرم تاقب النقص بما يكره وان كان  
فيه كالا عرو والاعشى ويجوز ذكره بنية التعريف على لا يعرف الآية اه معنى (قوله حتى سوا) أى لقبوا  
اه معنى (قوله بفلان الدس) أى كضياء الدين وعلاء الدين فكره اه عش (قوله ومن ثم) أى من أجل  
فيم ذلك التلقب (قوله انما) أى تسمية السلفه وتلقبهم فهو يحى الدين من الألقاب العلية (قوله نحو  
ست الناس الخ) بل ينسب الكراهة نحو عرب وناس وقضاة وعلماء بدون ست اه عش (قوله لانه من)  
أقم الكذب) ولم يجرم لانه لم يرد به معناه الحقيقي اه عش (قوله ولا يعرف الست الخ) فى القاموس  
وسى للمرأة أى باسحت جهات أولى والصواب سدى انتهى اه سم (قوله وسراهم) أى العوالم اه  
معنى (قوله ويجرم التكنى بابي القاسم الخ) وليس أن يكنى أهل الفضل والرجال والنساء وان لم يكن أهم وله  
ولا يكنى كافر قال فى الروضة ولا فاق ولا مستدع لان التكنية كالتكفير وتولى سوا من أهلها بل امرنا بالاغلاط  
علمهم الاطوف فتنتقم ذكر ما سمعته وأتبعه بغيره من أن يكفى من أولادها كبراً ولادته أى زواله ونسب ولا بأس  
بتكنية الصغير أى زواله ونسب لولد الشخص وتلمذه وفلاذنه أن لا يسميه باسمه أى بولوى المكتوب  
والادب أن لا يكنى الشخص نفسه فى كتاب أو غير ذلك لان كان لا يعرف غيرها أو كانت أشهر من الاسم  
معنى ونهاية (قوله طاعبا) أى سواه كان اسمه محمداً لا اه عش أى سواه كان فى زمنه صلى الله عليه  
وسلوا بعده (قوله ان الحرمه الخ) بيان لما ينبى (قوله كاه) أى التلقب فى النهاية والملقى الآتية وفيه على  
وعنه أشد كراهة وقد منع العلماء بذلك المالك وشاهان شاه اه (قوله فاعلم الطيب الله) قضية هذا جواز  
اخلاط الطيب على الله (قوله ولا تعرف الست الآتى العدد) فى القاموس وسى للمرأة أى باسحت جهات

الله وحده ولا بأس باللقب الحسن الاما توسع فيما الناس حتى سوا السلفه بفلان الدين ومن ثم لم يأنه الغصة ويكره  
التى لا تنازع ويكره كراهة شديدة نحو ست الناس أو لعرب أو القضاء أو العلماء لانه من أقم الكذب ولا تعرف الست الآتى العدد وسراهم  
بسمه ويجرم التكنى بابي القاسم طاعبا كسرا فى الخطبة عفا فيه ما ينبى بحسب مذهبنا ان الحرمه خاصة بالواضع (و) (و) (ان عفاق رأسه)

ويكره وقوله وبحسب الحرمة اليوكره وقوله واستندل اليوكره (قوله كره) ولا يكتفى بحلق بعض الرأس ولا تقصير الشعر ولو لم يكن رأسه مرفوعا في استحبابه لم يوجب له ذلك (قوله فيه) أي اليوم السابع اه معني (قوله طيطع) نسبة إلى الطيب (قوله تلطع) أي الرأس اه عش (قوله وكان القياس الخ) عبارة أنها يتوالت في عزمه وإن ضعفته قالها بعض المجتهدين اه وعجزوا للفتن والتعالم يعزم القصر الصريح كأي المجموع أنه صلى الله عليه وسلم قال لسع الغلام عقيقة فاهرقا عليه دما وأعطوا عنه الأذى بل قال الحسن وقتادة أنه يستحب ذلك في نفس لهذا الخبر اه (قوله لولا الخ) جوابه ما قبله (قوله به) أي يطلب التلطع (قوله صحبة) فكيف كره اه سم (قوله كانه) أي منه وقوله غيره أي غير المجموع وقوله قالها الخ صفتوا راية والضمير الجبرود عائد إليها (قوله وبحسب الحرمة متخالف) مبتدأ وخبر (قوله المتن) ولأن من عدم الحرمة للمار في وقوله ويكره تلطع الخ (قوله عليه) أي ذلك البعض وقوله ولم تظهر له أي لا لحقته وقوله وقد ظهرت أي الملهو في الرواية المتقدمة (قوله ويكره القزع) ومنه الشوشة اه عش (قوله خلافا الخ) عبارة التفتيش وهو حلق بعض الرأس من طلع أو قبل حلق مواضع متفرقة أو ما حلق جميع الرأس فلا بأس به بل أراد التلطف ولا يتر كمل أراد أن يذهبوا بوجهه وأما الرأس فيكره لها حلق رأسها بالضرورة اه (قوله بالخلق) هو بالغضض ضرب من الطيب اه عش (قوله فيه) أي تقديم الذبح على الحلق (قوله الغنم) الذقيرة نمر في النيران والغنم (قوله ومن ثم كان) أي الذهب أفضل والخبر محمول على أنها كانت هي المتبرسة فاذ ذلك (تنبيه) من لم يفعل بشعره ما ذكر ينبغي له أن يقول (قوله) أن يفعله هو به بعد بلوغه كان شعر الولادة أو قبله أو بعد الحلق فإن لم يعمل احتياطاً وأخرج الأكثر اه معني عبارة النهاية ومن ثم كان أفضل فأوفى كلامه للتنوع لا لتقريبه لأن القاعدة متى بدى بالأغلب قبل وكانت التنوع أو بالأسهل للتقدير اه (قوله نعم الخ) استندل على وقوله والخلق بما الخ (قوله وذكر) أي ابن عباس منه أي السبق وقوله ويشدق الخ مفقود ذكر (قوله فرع ذكر الخ) (حاشا) يسر لكل أحسن الناس أن يجهن ضابكسر الغني أي وقتا بعد وقت بحيث يحذف الأول وأن يكتمل وتوالكل حين ثلاثين وأن يحلق العائق وقسم الشعر ويشق الأبط ويجوز حلق الأبط وتنشف العانة ويكون أن يباصل السنة قال المصنف في نهذيبه والسنة في حلق العانة في المرأة تنشفها والخنثى مثلها تجامعته شفاها والعانة الشعر الناتج حول الفرج والبروان بقص الشارب حتى يتبين طرف الشفة بيضاء فظاهر ولا يصح من أصله ويكره تأخير هذا المذ كور أن من الحاجة تأخيرها لا بعد الأذن بعين أشد كراهة وأن يغسل العاجم ولو في غير الوضوء وهي عقد الأصابع ومفاصلها وإن يغسل معاطف الأذن ومباينها قبل أن يذهب من الوضوء السبع وأن يغسل داخل الأنف يلمس في كل المذ كور وأن يغضب الشعر الشائب بالجرة والصفر وهو بالسواد حرام الاجتهاد في الكفار فلا بأس به وخضاب البدن والجلين بأخضاره ونحوه ألز جل حرام الاعتذار المأذونين لها مطلقا والخنثى في ذلك كالرجل احتياطاً يسر فرق شعر الرأس وتقصطه بماء ودهن أو صبر أو سرج البتة ويكره تنشف الصبية أول طلعها بإشار الحمر وقد ونشف الشيب واستعمال الشيب الكبريت أو صبره طلبا للشموخ وتغيب عاني العفة وتوشمها الطهارا للزهدة وتصفها طاعة للقرين أو التصنع والنظر في سوادها يباحها العجا والفتنار والزباد في العذار من من الصدغ والنقص منهم ولا بأس بترك خباليهما أطراف الشارب معني وتمامه قال عش قوله أن يدهن أي يدهن الشعر الذي حوت العادة بتزينة البهين وقوله لكل عين ثلاثة أي من الألبسة وقوله وهو بالسواد حرام أي للرجل والبراة كجملته الخ لاقته وقوله الاجتهاد أي بالنسبة للزجل فقط وقوله حوام أي يولي بعد الموت وقوله ويسر فرق الخ أي يحتاج الحاجة للسوق وقوله وتنشف عاني العفة موقوف على ذلك نحو القص اه وقوله أي يدهن الشعر الخ فيه موقوف وظاهر كلامهم الشمول لجميع البدن وقوله أي بالنسبة

أو نحو الصواب سيدي اه (قوله لولا راية به) فكيف كره

وتعبرها خصالا مكرهة منها تنها وحلقها وكذا الحجاب ولا ينافي قول الحليمي لاجل ذلك لا مكان حله على أن المراد نفي الحسل السنوي  
الطرفين والنص على ما وافقه ان كان باطلا لاجل يحمل على ذلك أو يحرم كان خلاف المعتد ومع عديدان حبان كان صلى الله عليه وسلم  
يأخذ من طول لحينه وعرضها وكلمة مستند ان عمر رضي الله عنهما في كونه كان يقبض لحينته من قبل ما زاد لكن ثبت في الصحيحين الامر بتوقيف  
اللعنة أي يعلم أن حديثي منها وهذا مقدم لانه أصح على انه يمكن جل الاول على انه ليس ان الامر بالتوقيف بالنسبة لهذا أقرب من حمله على  
ما إذا زاد انتشارها وكبرها على المهور ولان (٣٧٦) ظاهر كلام أئمتنا كراهة الاحتكام لغيرها على ما عرفت وشيئا من الحلقه ممنوعا

المشقة تركه تعهدا  
بالفصل والدهن ويحث  
الأذرى كراهة خلقها  
فوق الحاقهم من الشعر  
وقال غيره انه مباح (د)  
يسن أن يؤذن في أذنه  
البنى ثم يقام في اليسرى  
(حين يولد) للبر الحسن  
أنه صلى الله عليه وسلم افن  
في ذن الحسن حين يولد  
وحكمته ان الشيطان  
يفسه حينئذ فشرع الاذان  
والاقامة لانه يدور عند  
سماعها وروى ابن  
السفي خبر من ولده مولود  
فاذن في أذنه البنى وأقام  
المسلاة في أذنه اليسرى لم  
تضر أم الصبيان وهي  
التابسين الجن وقيل  
مرض يلحقهم في السفر  
ويسن أن يقرأ في أذنه  
البنى فيما يظهر وإن أعجزها  
بلك وذريته من الشيطان  
الرجيم ويرقى الذكر  
السمي وتورده الله صلى  
عليه وسلم في أن يذن مولود  
الانحلال فيسن ذلك  
أيضا (د) ان (يحمل نبر)  
بان يصفوه بذلك به حنك

لم رجل الخ كذا في شرح بافضل للشارح وقال الكردي في حاشيته قوله ويحرم توبه بالشيب ولعمرة  
الخ كذا في الاسنى عن المجموع لكن قال الشهابي لم يشرع الخ الذي يجوز لعمرة ذلك باذن زوجها أو  
سدا لان غرضه في تزويجه وقد أدن له فيه انتهى وفيه عبارة ان في شرح الخ يذوهه ومفهوم كلام  
الشارح السابق قبيل الوضوء اه (قوله منها) الى قوله وكذا في النهاية (قوله ولا ينافيه) أي قوله منها  
تفها وحلقها (قوله والنص الخ) مبتدأ وجعله ان كان الخ نهي (قوله) على ما وافقته أي قول الحليمي  
(قوله على ذلك) أي نفي الخ الخ (قوله أو يحرم كان خلاف المعتد الخ) قال في شرح العباب (قائدة)  
قال الشهابي بكرة خلق الجنوعا عرضا بنا لضعفة في ما يتعلق الكافية بان الشافعي رضي الله تعالى عنه نص في  
الام على التصريم قال الزركشي وكذا الحليمي في شب الامعان وأسند القفال الشافعي في بحار الشريعة  
وقال الأذرى المصواب يحرم قطعها بغير طهر بها فيأخذها القلندية انتهى اه سم (قوله أي بعدم  
أخذني الخ) ويحتمل ان المراد عدم الخلق والتعصير (قوله يمكن جل الاول الخ) هذا في وقت نفي تأخره  
عن الامر بالانقير (قوله وهذا أقرب من جل الخ) في تامل (قول المتن وان يؤذن) أي ولو من امر أتلان  
هذا ليس من الأذان الذي هو من وتطيقه جاليل المقصود به مجرد ذكر التبرك وتطهر اخلاق المصنف  
فعل الأذان وان كان الولد كافرا وهو قريب اه عش بحذف (قوله البنى) الى قوله لم يفسد الخ  
المعنى الاتوه الغير الى وحكمته وقوله وقيل الى ويسن وأى قوله وفي ذكرهم في النهاية لا قوله كذا قاله الى ثم  
وقوله خلافا للقبلي (قوله يفسد) من باب نصر فاموس (قوله حنك) أي حين تولده (قوله وفي الخ)  
عبارة أصل الروضة تتبعه المعنى والنهاية في تغييره أو اه سيعبر (قوله ويزيد الخ) عبارة المعنى وظاهر  
كلامهم انه يقول ذلك وان كان الولد كراهي سبيل التلاوة والتبرك لفظا لاسية بناء على اعادة السبعة  
اه (قوله التسمية) هي بحركة الانسان اه فاموس (قوله في ذن مولود) أي في أذنه البنى بمعنى وعش  
(قوله) أي في قطر الصائم (قوله هنا) أي في تحنك الولود (قوله هذا ذكر) أي من كون الحلق مقب  
النتر (قوله استدراك) أي نسبة ترك الاول وعدم علمه (قوله نعم قس ذلك ان الرب الخ) عبارة النهاية  
والاوجه بتقديم الرب على النتر نظرا لمعرف في الصوم اه وظاهر عبارة المعنى وهي وفي معنى النتر الربط  
اه عدم أفضلية الرب على النتر (قوله والائني) الى قوله وفي ذكرهم في المعنى الاتوه أي الى يبارك (قوله  
خلافا للقبلي) أي حيث خصه بالذكر اه معنى (قوله من أهل الصلاح) فان لم يكن رجل فامرأة  
صالحة اه معنى (قوله ويسن تحنك الولد الخ) أي سواء كان الولد ذكرا أو أنثى اه عش (قوله  
يبارك الله الخ) ويحصل أصل السنة بالدعاء بغيره لأن الولد أو الولد اه عش (قوله وشكرت الوهاب)  
أي جعل شكره (قوله وبلغ) أي الوهاب (قوله وروقت) بيناه القسول (قوله وفي ذكرهم)  
(قوله أو يحرم كان خلاف المعتد) في شرح العباب فائدة قال الشهابي بكرة معلق الجنوعا عرضا بنا  
الضعفة في ما يتعلق الكافية بان الشافعي رضي الله عنه نص في الام على التصريم قال الزركشي وكذا الحليمي

وفي بعضه يصل بعضه بلطفه الغير الصحيح فان فقد غير خالو لم تحسه النار نظرا لغير الصائم كذا قاله شارح وهو ما عرفت في  
على قول الرواية ان الحلق مقدم على الممسك كنهه صنف ثم ومع ذلك الاوجه تماذا ذكر ويرق بان الشار جعل بعد التبرك الممسك فاشال  
واحدة تونينها عليه استدراك على النص وهما في هذه التبرك في حلقها بما في معانهم قياس ذلك ان الربط هنا فصل من التبرك كونه  
والانتي كذا ذكره تعالى الاوجه فلا يلحقه في يديته ان يكون المختل من أهل الصلاح لاجل مولود كذا الظاهر يقتضيه بل هو من نية  
الوالد أي ونحوه كالاخذ ما عرفت في التبرك عند الولادة يبارك الله في الموهوب بالوشكرت الوهاب وبلغ أشده وروقت بروس  
الرد عليه ونحوه جاز ان خبره وفي ذكرهم الوهاب نظر الآن ان يكون مع به حديث لم يشره في المجموع



قال قال أصحابنا ويسعد أن يجاهد الحسنى رضي الله عنه أنه علم أن الله تعالى قال بل الله الخ اه فاطبا في الإصباح على سن ذلك نصرح بان المراد الحسن بن علي كرم الله وجهه ولا البصري لأن الظاهر أن هذا القول من قول الرأى فهو يحتمل العصاة لا التابعي وحيداً فاضع منه جواز استعمال الواهب وأنه من الأسماء التي توقيفها في شخص (٢٧٧) بعضهم ذلك فأنكره بآدنى زيادة وأما قول

الأذرى الظاهر أنه البصري

فرد بأنه يلزم عليه نقطة

الإصباح كهم لان ما يجيء

عن التابعي لا تثبت به سنة

و ينفى امتدادها من آثارنا

بعد العلم كالنسخة أيضاً

خاتمة المؤمنين مذهبنا

الموافق للاحاديث الصعبة

كإني في المجموع وادعاء

نسخها بثبوتها بل وان

سلم أن أكثر العلماء عليه

ان العشرة بلغ المهمة

وكسر الشوق وهي ما يذبح

في العشر الاول من رجب

والفرع يذبح الغار الزاه

والعين المهمة وهي أكل

تتاج البهيمة يذبح حواء

بركتها وكثرة تساقها

مذبذبون لان القدحها

ليس الا لتقسر بالي الله

بالتصدق لهما على

المتاجرين فلا تثبت لهما

أحكام الاضحية كما هو ظاهر

كتاب بيان ما يحل

ويحرم من الأضحية

ومعرفتها من أكله مهمات

الذين لم يأكلوا الاضحية

من الوعيد الشديد المشار

الى بعضه بقوله صلى الله

عليه وسلم أي لحم يتبع

حرام فالنار الأولى وبالاصل

فيها قوله تعالى ويحل لهم

الباقيات ويحرم عليهم

أي الإصباح (قوله قال أصحابنا ويسعد أن يجاهد الحسنى رضي الله عنه أنه علم أن الله تعالى قال بل الله الخ) هذه العبارة ليست صحيحة في ان مستندهم في سن ذلك مجرد تحميمه من الحسن حتى يلزم أن يكون هو ابن علي كرم الله وجهه اه سم وقد يقال فاطبا علمها كالمسحوق في ذلك (قوله فقال الخ) من عطف المفضل على الجمل (قوله ان هذا) أي القول باصحاب التثنية بلذا كر (قوله فهو حجة) أي في حجة المروءة في الاحتجاج به (قوله وحديث) أي حجة بقول العصاة فيسأل الرأى فيستعمل (قوله اضع منه) أي بما جاهد الحسن رضي الله تعالى عنه (قوله ذلك) أي قوله فاطما قال أصحابنا الخ ويحتمل ان الإشارة الى هذا كرمه في المجموع (قوله و ينفى) أي قوله لان القدح في المعنى الا انه لا يتحقق لان العشرة (قوله امتدادها من آثارنا) أي التثنية (قوله بعد العلم) أي أو القدح من الشعر اه نهاية (قوله وان سلم الخ) غاية (قوله عليه) أي النسخ (قوله ان العشرة الخ) قال ابن سرة انه أكد الصاعدا المستوي في هذا ما يات في الصحاح المعقمة العشرة ثم الفرع اه معنى (قوله وهي ما يذبح الخ) ويسمونه الرجبية أيضاً اه معنى (كتاب الأضحية)

(قوله بيان) الى قوله قبل التناسل في النهاية لقوله ومن نظر الى المتن وقوله والفا على المتن وقوله جرى الى وتقل وما سابع عليه وكذا في المعنى الاثارة أسمى الى المتن وقوله ولا يتجس به العين وقوله طوحا (قوله بيان ما يحل الخ) أي ما يباح في ذلك كالمعام المضر اه عش (قوله ويحرم) الاول ويحرم كافي المعنى (قوله ومضر فيها) أي ما يحل وما يحرم اه عش (قوله المشار الى بعضه بقوله الخ) عبارة للمعنى والنهاية فقد ورد في الخبر أي سلم الخ وهي أولى وأخصر (قوله الى بعضه) أي بعض أفراد الوعيد (قوله أوحى) مقابلته لما قبله فليدان ليس عيشه عيش مذبح اه سم عبارة عش قوله أوحى عطف على مذبح وعيظا لم أوحى حياضه سقره والآخر كسر كذا في بعضه عليه أنه حر (فرع) واستطرد الى وتم السؤال عن يعرفتها وما كانت فثبت في بعضها كقصة تفصيل التغير عليها فهل لها طاهر أو متحس والجواب ان الظاهر بل التميز الطهارة لأن سنة المكل طاهرة التغير بالظاهر لا يتحقق ثم ان لم ينفصل منها شيء فالتعلق بالمادة تغير فهو طاهر ولا تغير فهو حرام كثر التغير بحيث غلبت حاله اسم المصلحة اه (قوله لكنه لا يدوم) سابقا محترزة في قوله دأغا عبقول المصنف وما يبعث اه رشيد (قوله بسبب) أي ظاهر كصمة غير أوضر بقصدا أو تحسرا اه اه معنى (قوله وضع غيره هو الطاهر وما الخ) عبارة للمعنى والية أي التفسير المذكور في قوله صلى الله عليه وسلم هو الطاهر الخ (قوله ورم) أي في أوائل باب الصيد (قوله حرم) أي تناوله من حيث الضرر وهو يأت على طهارته اه عش (قوله وانه يحل الخ) أي ورمه الخ (قوله وانه يحل أكل الصغير) وكذا الكبيران لم يضر ما أتى الكبير وشبهه قال مر فثبت في قبيدهم حل ذلك بالصغير حرمه وأقره سم على المنهج و ينفى ان المراد بالصغير ما يصدق عليه

في شعب الامان واستانده الفقه الشافعي في حسان الشرع بقوله الأذرى الصواب تحرير حلقها جلة لغرية بها كما يفهمه القلندرية (قوله قال أصحابنا ويسعد أن يجاهد الحسنى رضي الله عنه أنه علم أن الله تعالى قال بل الله الخ) هذه العبارة ليست صحيحة في ان مستندهم في سن ذلك مجرد تحميمه من الحسن حتى يلزم أن يكون هو ابن علي كرم الله وجهه اه سم وقد يقال فاطما علمها كالمسحوق في ذلك (قوله فقال الخ) من عطف المفضل على الجمل (قوله ان هذا) أي القول باصحاب التثنية بلذا كر (قوله فهو حجة) أي في حجة المروءة في الاحتجاج به (قوله وحديث) أي حجة بقول العصاة فيسأل الرأى فيستعمل (قوله اضع منه) أي بما جاهد الحسن رضي الله تعالى عنه (قوله ذلك) أي قوله فاطما قال أصحابنا الخ ويحتمل ان الإشارة الى هذا كرمه في المجموع (قوله و ينفى) أي قوله لان القدح في المعنى الا انه لا يتحقق لان العشرة (قوله امتدادها من آثارنا) أي التثنية (قوله بعد العلم) أي أو القدح من الشعر اه نهاية (قوله وان سلم الخ) غاية (قوله عليه) أي النسخ (قوله ان العشرة الخ) قال ابن سرة انه أكد الصاعدا المستوي في هذا ما يات في الصحاح المعقمة العشرة ثم الفرع اه معنى (قوله وهي ما يذبح الخ) ويسمونه الرجبية أيضاً اه معنى (كتاب الأضحية)

(٤٨) - (شرواني وابن قاسم) - (ناسع) الخائض (حروان البصر) أي ما يباح فيه بان يكون يشتمل على جميع مذبوح أوحى لكنه لا يدوم (المصلحة منه حلال كحفات بسبب أو غيره طائفا أو راسا لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه أي مصده وطعامه وفسر طعامه صيد البحر والصيد من طائفي أو راسا لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه أي مصده من الصيد وكان طائفي ان اتفق الطائفي أو صرح به جلي أكل الصغير وشاع على جوفه

ولا ينحس به الدهن وأنه يحمل شيعون قلوبهم ليوحي (وكذا) يحمل كغفلات (غير في الاصح) مما ليس على صورة السمك المشهور فلا ينافي  
تصحيح الروضة بأن جميع ما فيه يسمى سمكا (٢٧٨) ومنها القروش وهو الغنم يخرج الدم المحسوس لا نظر في تنويه من ينظر في القنفذ

تصحيح التماسح بقصد  
تساهل وأما العلة الصحيحة  
عنده في البر (وقيل لا) يحمل  
غير السمك لنفسه من أجل  
به في خبر أهل لنا ممتنان  
السمك والجراد ووردما  
تقرروا أن كل ما فيه يسمى  
سمكا (وقيل إن كل مثله في  
البر) كالبحر (حل والام)  
وكل مثله فيه (فلا) يحمل  
(ككاتب وسار) تناولوا  
الاسم أيضا (وما يعين)  
دائما (في ووجه كنفذ)  
بكر ثم كسر وأقرب وبغ  
ثم كسر وبضم ثم فحق والذات  
ساكنة في الكل (وسرطان)  
ويسمى عقرب الموقوع  
ونسناس (وحبة) وسائر  
ذوات السموم مسطحة  
والترسة وهي العجاجة بالبحر  
سوى بعضهم على أنها  
كالمسطحة وبعضهم على  
حلها لأنها لا يدوم حيث هاتي  
البر وجرى عليه في المجموع  
في موضع لكن الأصح  
الحزمة وقيل العجاجة هي  
المسطحة (حرام) لا يستحبها  
وضرر ومع هذا انتهى عن  
قتل الضفدع لأنه من سمه  
سرمته وجرى على هذا في  
الروضة وأما الأضالكن  
فيعقبه في المجموع فقال  
الصحيح المعتقد أن جميع  
ما في البحر يحمل سمه لا  
الضفدع أي وما فيه سم  
وما ذكره الأصحاب أو

عرف أنه صغير فبدل فيه كبار اليساوية المعروفه وان كان قد قرأ سبعين مثلا اه عش (قوله)  
ولا ينحس به الدهن) ليس هذا من جهة ماهر (قوله ولا ينحس به الدهن) أي فهو أي الدهن ياتي على  
طوبه وليس بنفس معقوده اه عش (قوله وأنه يحمل شياخ) وأنه لو وجد سمك في جوف أخرى حل  
أكلها لأن تكون قد تغيرت فحرم لأنها صارت كآني مغني وبماية (قوله شياخ) أي صغير السمك من  
غير أن يشق جوفه اه مغني (قوله ولو ساء) يشمل الحياة المستقرة على ماهر وفيما فيه اه رشدي  
عبارة عش قال صاحب العجاجة يحرم على الجراد وصر في أصل الروضة يجوز ذلك قياسا على السمك  
انتهى والقرب عدم الجواز لأن حياته مستقرة بخلاف السمك فان عينه عين من ذبوح فالقرب المثل اه  
ورج الشرح في باب الصيد جواز قتل الجراد وعقبه سم هناك بما لا يوافق ما قاله صاحب العجاجة واجبه  
(قوله مما ليس الخ) كتميز والماء وكبه ولا يشترط فيه أن يكون له حيوان لا يعيش إلا في الماء مغني (قوله)  
مما ليس على صورة السمك المشهور) لعل المراد بما المشهور باسم السمك وان كان على صورته حتى يأتى  
قوله ومنه القروش وانتهى على صورة السمك كالموخر اه رشدي (قوله ومنه) أي الصغير (قوله)  
القروش) بكسر فوكوت فلدوس ومغني (قوله غير السمك) أي المشهور اه رشدي (قوله ورده) أي لتبديل  
القبيل بما ذكر (قوله كالبحر) أي ما هو على صورته لكنه اذا خرج تكون به حجة مستقرة اه عش  
(قول المتن حل) أي أكلها اه مغني (قوله لتناول الاسم الخ) فخرج على حجة حكمه على هذا الوجه  
مالاتسبه في البر يحمل أما اذا خرج ما أكل شبهه في البر فإنه يحمل جزأ ولو كان يعيش في البر والبر لأنه جند  
كوان البر وحيوان البر يحمل مذبوفا فحمل الخلاف إذا كل ينشأ من سم وعش (قوله دائما)  
أخرج قوله السابق أوصى لكنه لا يدوم اه سم (قوله ونسناش) بفتح النون مصباح وبضمه على شرح  
الروضة أي والفتى بكسر النون اه عش (قول الترويض) ويطلق على الذكر والأنثى ودخلت التاء  
لوحدة لأنه واحد من جنسه كدجاجة (تنبيه) قد يفهم كلامه الحياة المائية لا تعيش إلا في الماء حلال  
لكن صرح الماوردي بغيرها فغيرها من ذوات السموم البحرية اه مغني عبارة الرشدي قوله حبة  
أي من جنات الماء كالمصر به غيره اه (قوله وسائر ذوات السموم) كعقرب اه مغني (قوله مسطحة)  
بضم السين وفتح الادم وجملة ما كتمت في ورشدي (قوله والترسة) مبتدأ خبر قوله جرى الخ (قوله)  
وهي العجاجة الخ) عبارة لأنها يقال هي السمكة قبل العجاجة هي السمكة اه (قوله على أنها كالمسطحة)  
أي في الحزمة أو في الخلاف وتصح الحزمة (قوله لكن الأصح الحزمة) وقا لأنها والمغني (قوله لا يستحبها)  
وضرورة) عبارة الغني السمكة في الحية والعقرب والاستنباط في صغيرها اه (قوله من قتل الضفدع)  
أي صغيرا كان أو كبيرا اه عش (قوله وجرى على هذا) الاستدلال في المتن اه رشدي (قوله)  
الروضة وأصلها الخ) اعتمد لأنها صبارته كذا في الروضة كالموخر وهو المعتقد أن قال في المجموع ان  
الصحيح المعتقد الخ واعتمد الغني ما في المجموع كالموخر صريح الشرح (قوله أيضا) لا موضع هنا (قوله)  
أن جميع ما في البحر الخ) أي وان كان يعيش في البر أيضا (قوله يحمل على ما في غير البحر) أي ما ليس  
والنسناش والسمكة البحرية يحلها على أن السمكة هي القرمة التي قد سمه تكون الترسه المعروفه الآن  
لحلال على ما في المجموع وان كانت تعيش في البر فحظها من دقيق اه عش (قوله قتل النسناش) إلى  
قوله قبل الخ الذي ذبه وهو أي النسناش على خلقه الناس قاله القاضي أبو العلي وغيره اه (قوله يقتر)  
حل شيعون قلبه لأن عينه بعد نحو وجميعه للمعاش المذبح (قوله وقيل لا يحمل غير السمك) أي المشهور  
(قوله دائما) أخرج قوله السابق أوصى لكنه لا يدوم (قوله لكن تعقب في المجموع) فقال الصحيح المعتقد  
جميع ما في البحر يحمل سمه لا الضفدع أي وما فيه سم الخ) قال في شرح المباح بالبحر يجرى الإزنب

بعضهم غير السمك تناولوا الحيوان النسناش يحمل على ما في غير البحر اه قتل النسناش بوجديجز اثر العين يشب على  
جل واحدة وله عين واحدة يتكلم به يقتل الإنسان ان لغره به يفتقر كقفر العاير

من

فصل در طبع شعوبه و اقوفانه بعيش قهسما و هو حلال اه و روعتم عوشه شعت الماعدا ثم الكلام في قوله قال الزكري ولم تعرضوا  
للقنصل وقد عتبه الباقى في بلاد مصر كانت الباقى في الشام بالسر اعين عن ابن عدلان انه ابقى بالحل كل نظيره في البر وهو اللسق  
وهذا عجيب أى من يشين اعطوا مثل في البر وهو ضعيف و عدم فهم هذا المرام اخطا ما كل (٢٧٩) منه من الحيوان لا مطلقا وعن ابن

من الباقى الثاني أى شب اه قاموس (قوله و در عليه) أى المتن (قوله و هو حلال) الواو اليست و التواضع  
لخوطط (قوله و قد عتبه الباقى) أى بالكه (قوله انه ابقى بالحل) أى حل بالنسب وهذا هو  
القاهر لانه من طعام البحر ولا يعيش الا به اه معنى (قوله عليه) أى الضعف (قوله ما كل مثله من  
الحيوان الخ) بالمائع ان يكون لاحوا يعنى باللسق كاهو المتبادر من كلام ابن عدلان اه  
عمر وفي دعوى التبادر وقفة (قوله و هو الظاهر) خلافا لمعنى كسر آنفا والنهاية يأتى آنفا (قوله  
لانه أصل السرطان الخ) عبارة عرش و يلزم على ما تقدم أى فى كلام نفسه عن ابن المظفر فى السرطان  
أنه متولد من الإنسان أه حلال لان الحيوان المتولد من الطاهر طاهر و تقدم التصريح بعمرة السرطان  
فلينزل و جد ذلك اللهم الا أن يقال ما ذكره ابن مطرف ممنوع وفى تصريحهم بحلل الإنسان و حرمة  
السرطان دليل على أن كلا منهما أصل مستقل وليس أحدهما مشتق من الآخر اه عرش (قوله  
واعتمد المسمى الخ) عبارة والنهاية وأما الإنسان فاعتمد على كجوى على المسمى و ابقى به ابن عدلان  
وأتمه صوره و ابقى به الواو المسمى حقه تعالى اه (قوله فى حصة ما نقل الخ) أى حقيقته (قوله و نقل) أى  
المسمى (قوله اجما) الى قول المتن والاصح فى النهاية الا انه خلاف فى الوبن و عيب وقوله حقه تعالى امره  
وقوله وهو السجبان الخ و زعم وقوله وكذا أهليا وكذا (قوله و هو الاصل) الى قول المتن والاصح فى المعنى  
الاقوله الخلاف فى الوبن و عيب وقوله وأم جين الى المتن وقوله أعجمى هو بر وقوله و زعم الى المتن وقوله وفق  
وقوله وقال جمع الى المتن وقوله كرهه الى ربح وقوله قبل الى ربح القرب (قوله و غيرها) أى غير العربية  
(قوله عليه) أى الجبل (قوله و دلالة الخ) عبارة للمعنى والاستدلال على التحريم بقوله تعالى لتركبوا  
وزينة وليذكر الا كل مع انه فى سياق الاستائن سر دود كاذر كالمعنى وقصير فان الا يتكلم بالافتقار  
و لحوم البحر انما حوت يوم خبير من تسبب بالاتفاق فدل على أنه لم يطعم النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه  
من الا يغير عملا لغيره ولا غيرها فانهم ولدوا على تحريم الخبيل فدل على تحريم الحرام و هم زعموا انها  
بل امتدت الى الحلال يوم خبير من تسبب و ايضا الاتصاف على ركوبها والتركيب على العمل على نقي الزائد عليها  
وانما خصها بالذكر لانها معظم مقسوده اه (قوله وان تأسا) أشد غاية فى الحار ظاهر دفع قهر  
أه اذا تأس صار أهليا فحرم كسائر البحر الأهلية أو ما أخذت غاية فى البقر فانه طاهر و جدلان الأهلية من  
البقر حلال عرما كان أو جواميس اه عرش أى فالاولى الاثر ادلى رجوع الى الثانى فقط عبارة للمعنى ولا  
فرق فى حمار الوحش بين أن يستأجره يبق على نفسه كأنه لا فرق فى تحريم الأهل بين الحلالين اه (قوله  
وأمره) عطف على حقه (قوله ولا ينفقه له من) أى الى أن يموت معنى ونهاية (قوله واه الخ) مطلق على

الحرى وهو حيوان رأسه كراس الارنب و يده كبند السمك وقال ابن سينا حيوان صغير صدق وهو من  
السموم اذا شرب منه قتل ولا يرد ذلك ان ما كل فى البر يؤكل شهية فى البحر لان هذا لا يشبه الارنب فى  
الشكل بل فى الاسم ولا عرتبه اه وقوله يؤكل شهية فى البحر أى وان عاش فى البر أهيا كاهو ظاهر هذا  
الكلام اذ لم يرد ذلك خلافا لندى التمسك بالشيء لان حبه لا يشوق عليه ثم هذا لا ينافى قول المصنف  
و ما يعيش فى البر و يحل ان كلامه فى الميتات وفيما لا يشبه فى البر وهذا الكلام فيما يشبه كما لا يشبه فى البر  
والحاصل انما رأى وانحوا بانما هو كل فى البر كقهر و بقر و ادر و صياح يعيش فى البر و يحل فى البر و قد كنه  
(قوله واعتمد المسمى الخ) وأبقى به شعبة الشهاب الرولى (قوله و جبار الخ) قال فى شرح الروض  
وقال فى أى البحر الوحش يتأهل به بانما لا يشبه مع ما فى الركوب الجوال فانصرف الانتفاع به الى ما لا يشبه

لم يضع و بقرض محضه فهو حرامى تتركه الطرافه كذا قبل وفيه نظر لان ما لا يشبهه محصلا رأى من عيب مقداره يتبادر حتى يصاد  
وأمره ما يشبه كرسى و أنتى و يحض (و صب) وهو معروف كذا كرم ذكران ولا يشبهه بل لا يشبهه من وذلك لانه صلى الله عليه وسلم أقر  
أكله بغيره ثم بينه واه انما هو كماله لم يشفق عليه

(دأوب) لأنه صل الله على نوسل أ كل منور واه البخاري هو قصير الدين نوبل الجليل بحسب الزلاقة نفا الأرض مؤخر قدسبه (وتعلب)  
بمثلة فأنه لاه طيبوا الخيرات في تحريمه (٣٨٠) ضيعات (ويروى ع) وهو قصير الدين جداول ويل الجليل لونه يكون الغزال لأنه طيب

أضاً ونابهم ما شيعف  
ومثلها فنفع ووروام  
حين يجمعهم له مضومة  
فوحدة مفتوحة فتعبد  
تبعها الضب وهي أنثى  
الخراجه (وقيل) بفتح الفاء  
والسورن وسحب وقدم  
وهو صل (وهو د) بفتح  
ضم مع التشديد أي  
مسر ب وهو السحب  
نوعان من تعال السقل  
وزعم أنه طه أومن الجبن  
أزيت غلط (ويحرم)  
وشق (ويقل) لأنثى  
الصحيح منه كالحاروم  
خيسر وتولده بين حلال  
وحرام ومن ثم قولنا بين  
فرس وجار وحش مثلاً  
حل اتفاقاً (وجار ألى)  
لما ذكر (وكل ذي ناب)  
قوى بحيث يعضده (من  
السباع وتقلب بكسر  
نسكون وهو العاير كالظفر  
للإنسان (من الطير)  
النهي الصحيح عنها فالأول  
(كأعد) وفهد (وغير ذنب  
دوب وفل وقرود) الثاني  
نحو (بازوشاهن ومصر)  
عام به دخال شهرة لبراة  
والشواهن وغيرهما من كل  
ما يصدهو بالسور والصاد  
والزاي (ونسر) بتثنية  
أوله والفتح (فصع) (وتعقاب)  
بضم آله وجميع جوارح  
الطير وقال جمع بحمرة  
النسر لا تعقبه إلا لأن له مخلداً وأهله نظير كظفر الساحرة (وكذا ابن أوى) بالمد وهو كرهه الرجم طر يل الخالب وجول  
والخالف يعرى للبلاد السوحش بما يشبه مضاع الصيغ فيه شبه من الذئب والتعب وهو فهو دون السكب لا حقيقياً ثم وعدو بنابه  
(وهو وحش في الأصح) لعدوها وكذا أهليته قبل جمل وقيل فيها الخلاف وكذا الفتح

وحوال  
والخالف يعرى للبلاد السوحش بما يشبه مضاع الصيغ فيه شبه من الذئب والتعب وهو فهو دون السكب لا حقيقياً ثم وعدو بنابه  
(وهو وحش في الأصح) لعدوها وكذا أهليته قبل جمل وقيل فيها الخلاف وكذا الفتح

(ويعبر من أدبته) اذ هو حار كما قيل اثنائه (كمنوعه بغير اربع) أي في مصاديقه (وحدام) وروثه عنبه (وقاوتك) بالجر (سبح) بضم الباء (ضار) بالتحريك أي عاد الصبر المصغر في القواسم الخ (٢٨١) اثنين يقتل في الخلد والحرم وهي غراب يقع

وحداً وتكون بغير وكاب  
 عتور وفي رواية تسلم ذكر  
 الحسنة بغير بغير  
 أخرى زيادة السبع الضاري  
 قيل البعثة التي وطئها  
 الأدي ملو بقتلهم  
 حلها وصر أن قتلها  
 وجنبت فلا تنهض على  
 أنها لرد وإن قلنا قتلها  
 لانه نهض والورد ما  
 صالط حيوان على أكله  
 فانه يصبه ومع ذلك هو  
 حلال لو قتل الغراب لا يقع  
 تبعاً للغير ولا تلافى على  
 غير جحد أو لا سود وهو  
 الغداف الكبير ويسمى  
 الجبلي لأنه لا يسكن إلا  
 الجبال حرام أيضاً في الاصم  
 وكذا العقق وهو ذو رين  
 أبيض وأسود طويل  
 الذنب قصير الجناح صوته  
 العققونج بغير زق وهو  
 ضبع وذنبه ضعف بابه كما  
 سر (وكذا لونه) للهي  
 ضار واد البقي ونجبتها  
 (وبقائه) بوحدة مثلثة  
 فمجموعة ثم ثلثة طائر  
 أبيض أو أضر بظلي الطيران  
 أصغر من الحدأة كل  
 الجبش والاصم حل غراب  
 زرع وهو أسود صغير  
 يقال له الزاغ وتنبكون  
 حجر للشار والرجلين لأنه  
 مستطيرق أصل الروضة  
 أن الغداف الصغير وهو  
 أسود أو رادي حرام  
 وحول مصباحه ع (قول المتن ما يدبته) أي لا يذاته اه معنى (قوله حل اثنائه) أي فكانه  
 لا يقتل اه سم (قول المتن كبحه) يقال لا كز ولا نقي وعبر باسمه لأنني ويقال لذلك كبحه بان بضم  
 العين والراء اه معنى (قول المتن وفارة) بالهمز وكنتها أم خراب وجهها فهران بالهمز والبغوث بضم  
 الباء والزبور بضم الزاي والبق والقمل والخمائل قتلها لا يذاته ولا تنفع فم يروا بفتح مفعول ولا يسحب  
 قتلها لنعفوا يكره ضرره ويكره كنهه لا يذاته ولا ينفع ولا يضر كلفنا في جمع شمسها بضم الميم الله الله أقصم من قفها  
 والجعلان بكسر الجيم وهو دود يشعر ونفسي الحقنق نفس الهام في فروجها فتر بهي أكبر من  
 الخنفساء شديدة السواد في بطنها لون حر لاذ كرفران والرخم والكب غير العر والذى لا تنفع فيه  
 مباحته في روض مع شرحه (قوله في أخرى الخ) عبارة النهاية والمعنى وقروا بفتح واين لا يذاته واد الترسى  
 ذكر السبع العادي مع اتس اه قال ع (قوله في الخ) واقصا في  
 عبارته واستثنى من عموم قهرهم بمرتبته البهيماء كوله اذ وطئها لا دى فانه جعل أكله على الاصم  
 كاذ كرفياب الزاع الامر بقتلها اه (قوله لعارض) وهو السقر على الفاصل اه ع (قوله وهو  
 الغداف) بالهمزة الموحدة اه ع عبارة القاموس في فصل الفدين الغداف كغراب غراب القبط اه  
 (قوله المتريخة) وهو طائر يقع شبه النسر في الخلقة والنهس بسن هلمه طائر صغير ينس اللحم بطرف  
 متقارن وأصل النهس كل اللحم بطرف الاسنان والنهش بالمجتمعة كصبيحها فصرم الطيور والتي نهش  
 كالسباع التي نهش لاستغنائها من روض مع شرحه (قوله المتن بقائه) هي ضمير الحارز في الجملة  
 بالنور ويستوفد في جملة الشهاب الرمي اه رسيدي (قوله وأضرب) أسقطه المتن وعبارة النهاية  
 ويقال غير اه (قوله وهو أسود) الفخوة وفي أصل الروضة النهاية والمعنى (قوله وهو أسود صغير الخ)  
 وطول في نفي هل هو مماثل كل أم من غير ذنب في الحر متاحتها اه ع (قوله لاذ كرفم) مخصوص  
 بالثلاث في أنواع الغراب والاختلاف في قبيل التيسل الثاني (قوله في أصل الروضة الخ) قال شيخنا  
 الشهاب الرمي المعتد بخلاف ما في أصل الروضة اه سم وافتدأ الشهاب الرمي النهاية والمعنى عبارة  
 الاول وأما الغداف الصغير وهو أسود رادي اللون فقتنى كلام الرافعي حله وبه صرح جمع منهم  
 الرافعي وعلمه بأنه كل الزرع وهو المعتد وان صرح في الروضة نضره اه وعبارة الثالث ناله الغداف  
 الصغير وهو أسود رادي اللون وهذا اختلاف في قبيل يحرم كاحه في أصل الروضة وجري عليه ان  
 المقرى وقبل بجه كاهو فنبه كلام الرافعي وهو الظاهر وقد صرح بجه البغوي والجراني والرافعي  
 واعتمد على أنوى اه بحذف (قوله حرام) بخلاف الشهاب الرمي والنهاية والنفى كما روى كل ما داف  
 ودع ما صنف معنى وأنى (قوله أنه غلط) أي باني أصل الروضة (قوله بفتح الموحدين) إلى قوله واعترض  
 في المعنى الاذلة وفي القاموس إلى المتن وإن قول المتن كذا في نهايتها لقوله اذا نغز إلى المتن وقوله قتاله  
 إلى المتن (قوله مع تشديد الثانية) بهم من سكنها اه معنى (قوله بضم الموحدة) وتشديد الموحدة  
 له قوله في حكاية الاصوات وقبول التلقين اه معنى (قول المتن طاروس) هو طائر في طبعه الهمة وح  
 الزمونه وبضمه واخذوا لا تعابير مشهور مع حسنة بشاعبه اه معنى (قول المتن وتعل نعام الخ)  
 وكذا الجباري طائر معروف شديد الطيران والشراف بفتح الجيم وكسر هلم كسر القاف وتشديد الراء  
 وبكسر هلم سكان القاف وتغيب الراء وقاله الشرقي وهو طائر أخضر على فؤاد الجارم وروض مع  
 شرحه ونهاية (قول المتن وكرك) على ودودي ببدال الباع (قول المتن بوط) بفتح أوله اه معنى (قوله  
 الاهل اه (قوله حل اثنائه) فكان لا يقتل (قوله وفي أصل الروضة الخ) قال شيخنا  
 الشهاب الرمي المعتد بخلاف ما في أصل الروضة

ويعترض على ما يدل بل زعم الأنسوى أنه غلط (وغير مبدية) بفتح الموحدة تن مع تشديد الثانية ثم مجتمعة بالهمز وهو الفرة بضم الموحدة فلو لم  
 يختلف والغالب أنه أخضر (وطاوس) بفتح الموحدة (نعام) بجمع (وكرك) بفتح

قال الميرى هو الاوز الذى لا يعبر (اوز) بكسر ففتح وقد خفف حمزة (ودجاج) بتلثت آله في الذكر والاني والغنغ انضغ اعطيا كسائر طيور الماء الا القلق (وجام وهو كل ما عب) أى شرب الماء بلاتنفس ومن وفى القاموس العشب شرب الماء أو الجرع أو تناسه (وهو) أى رجع صوته وغرد ذكره تأكيداً ولا فهو لازم الاول ومن ثم اقتصر في الرفض موضع على مجوزهم انهما متلازمان فيمنظر اذا انفر من العاصف بعبد ولا يجد (وما على شكل صفور) بضم آله أقصم من فقه (وان اختلف لونه وقوصه كعندليب) وهو الهزار (وصورة) بمثلين مفتوحة فساكنة وهو صفور آخر الرأس (وزر زور) بضم آله لانها من الطيقت (لا خطاف) القيس من قتله في حبل اعتدى يقول هادي وهو انخافش عند الاقويين وفرق بينهما المصنفى تهذيبه بان الاول زوفاطر اسود الظاهر ابيض البطن أى وهو السحى الا ان يصفوا والجنه لانه لها كل من قوت البرنيشاً واثاني طائر صغير لا يشبهه القارن ياطير بين المغرب والعسله

(قوله اذا انفر من العاصف بعبد ولا يجد) انظر هذا مع قوله هو لازم الاول لان يكون ذلك من قوله وهذا مختاره

واعترض خرمهم بصرهم بتأخيرهما بان فيه القصة على الحرم فان ذلك يستلزم حل اكلهم ويجاب عن هذا الاستزام اننا لم نصل الى حرم مع وجوب الجزاء في فعل الخلفاش عند حملن هذا فان التأخيرين كلوان يطبقوا على قتلها ما ليس كذلك (وغل ونحل) لصحة التأني عن قتلها ما وجدوا على النمل السليمان وهو الاكبر فلا يذنبه خلاف الصغير فلا ذنب فعل ذنبه بل هو قاتل لم يذنب الا به كالتعلل (وذباب) بضم اوله (وحشرات) وهي صغار ذواب الارض (تكتفيا) بضم (٣٨٣) انه ثالثهم القصر او اولى او بقصه والذ

(دود) مفرد لما فيه في السيد والقبائح وورغ باؤها وذوات مسموم وار والصراوة وذلك لاستقبالنا انهم جعل منها نحو يربوع وورج مسموم وقنذ وبشرح من وب (ثنية) استندل الرافعي انحرص الوزع غايه نحى من قتلها وهو سبق قتلها شك فقدر في مسلم ان من قتلها في اول ضربه كتب له مائة حسنة وفي الثانية دون ذلك وفيه ذلك حص أي حص على قتلها قبل لانها كانت تنفع الناري ابراهيم صلى الله عليه وسلم (وكذا) يحرم كل (ماؤه) بقينا (من ما كوله وغيره) كسم بفسن فكون انواده بين ذنب وضبع وكز رافة ففسرهم بالاشلاف كحل المجموع لكن الطال الاقرى وغيره في حله التوافهين ما كولين من الوحش ونرج يشتما لولده شاة كسبة ولم يتحقق تركيب عليها فانها تحصل كماله البغرى كالقاضي لانه قد يحصل الخلق على خلاف

واهدا اقردهما الفقهاء بالذكروان اخلق القوم من اسم احد جعل على الاستحراه (قوله) واعترض خرمهم الخ) صبارا على واما الخلفاش فقطع النضات بصر جميع خرمهم على حرمان الاحرام مع وجوب ثبته اذا قتل الحرم او قتل في الحرم مع قصر جميعها بالابو كذا لا يجب ضلته والمقتضاه ا (قوله) حرم مع وجوب الخ) المناسب لما قبله القلب بان يقول يجب الجزاء في جميع الحرم (قوله) احصه انتهى الى قوله بلا شك في المقتضى الا قوله فعن الى المقتضى (قوله) وجعل على أي انتهى عن قتل النمل (قول المن) كخلفاشه وهي اقوام منها نبات ودواب وحيوانات والصراوة يحرم من ارض وهو كبار الوزع والعضاء وهي بالعين المهملة والصاد المجرى متدوية كبر من الوزع والحسكا بضم الهمزة وفتح الحاء المهملة وبيسة كائنها بحكة لمساة مشربة بجمرة فوحسك في الرمل فاذا احسب بالانسان دار بالرمل وناعت اه مفسى (قوله) او بقصه أي نالوه وهو الاشر نهاية ونحى (قول المن ودود) جميع دود وجوع الجمع ديدان وهو انواع كثيرة يدخل فيها الارستودود والقرود والوداد الاضر الذي يوجد على جحر السنو وروود الفاكهة وتقدم دود الخ والفا كهمته اه مفسى (قوله) وار) بكسر الهمزة اه رشيد يجمع ارضي ودوان او كعبر يذنبو (قوله) الصراوة) بفتح الصاد المهملة وتشديد الراء الصراوة ويسمى الجليد اه اسقى وهو معطوف على خفساه كالجور صريح متبع للمقتضى والنورض (قوله) يصل منها) أي الحشرات اه مفسى (قوله) الخ) وفي المتن ككتف من امر بان ان سول الله صلى الله عليه وسلم امر بقتل الوزع وقال كان ينفع على ابراهيم متعلق عليه انتهى اه سيد عمر (قوله) لانها كانت تنفع الناري الخ) أي لان اصلها الذي قوتلته منه كان ينفع الناري فثبتت له هذه النفس اكراما لاراهيم اه عس (قوله) بقينا) الى قوله ويجوز في المتن الا قوله لكن الوزع تركوا الى قوله انهم تركوا في انها بالاقول بلا خلاف في الوجود وقوله ان فرض الى الذي يظهر وقوله وفي شرح الارشاد الى دوم ذلك (قوله) وكز رافة الخ) بفتح الزاي وضعا لغتان مشهورتان اه عس زاد المتن كما كاهما الجوهري وقال بعضهم الضم من الحن العوام اه (قوله) فخرم) قيل لان النافعة في حشيشة اذ ودق الماء طرفها انواع من الحبوب ان بعضها كورل فشر من ذلك هذا الحبوب اه عس (قوله) ولم يتحقق تركيب الخ) أي لم يعلم تركوان الكب على اقول لكن في وقتهم لم ينعاد ان ما دانه ليس منه اه عس (قوله) وقال آخرون عبارة عنها بقتل جميع اه (قوله) ان كان الخ) يظهر ان مرجع الضمير ماؤه بقينامن ما كوله وفيه وان اقتضى صنيع الشاوح كائنها بان مرجعها كايوناه بنحو شام من غير تحقق تركيب عليها فكل ينفي على الاول بتقديم قوله وقال آخر من الخ على قوله ونرج الخلفاش جمع (قوله) وبها) أي الام (قوله) صل الخ) أي وصل الخ (قوله) لكن بنائس الخ) وقد عني المتألفان كلام الطحاوي في نسل المسيح وهاهنا في الموضع (قوله) فظهر الخ) فيه تأمل (قوله) وفي اطلاق هذا) أي ما في نفع الباري من اعتباره المسيح بمواصلة أي من اعتباره المسيح عنه (قوله) ان دانه لن بدلت الخ) يجمع ان البدل الثاني والصفة اه بهم صدارة السيد جمر قوله ان بدلت فان الخ) كذا في أصله ووجهه تعالى باللام وينبغي ان يتأمل ان البدل بدل الثاني

(قوله) والذي يظهر ان دانه ان بدلت الخ) يجمع ان البدل الثاني والصفة

صوره لا يصل لكن الوزع تركها وقال آخرون ان كان أشبه بالحلال فخلقه لوالا ولا يجوز شرب لبن فرس ولقت بغلا وشاة كلها لانها من لامن النحل (فرع) مسخ حيران جعل الى ما يصل وعكسها اعتبارا قبل المسخ على ما حرمه بعضهم عملا بالاصل لكن بنافعي ما في نفع الباري من الطحاوي ان فرض كون الضم كسونا يقتضي عرسم كلالن كونه ادما فقدر الحكمه ولم يبق له آسرا ولا كرم على الله عليه وسلم أ كمالا وقع عليهم من حفظ الله تعالى ككرامه الشريعتين مبادعود اه فظهره اعتبارا بالمسوخ الملائكة نظر العباد الى الله تعالى في الخلق هذا وماتته بنظر الذي يظهر ان دانه ان بدلت فان الخ) أي اعتبر المسوخ في العباد لان لم تبدل الا صفة فقط اعتبارا قبل المسخ

وفي شرح الارشاد الصغير في مسخ أحد الزوجين ما يؤيد ذلك فراجعوا فيه ومع ذلك فاذي بعين اعتماد في الآية المسوخ انه لا يجوز  
أكلها مطلقا كما يدل عليه الحديث الصحيح (٣٨٤) انهم قالوا يارض كثير السبب فطبخوا منها فقال صلى الله عليه وسلم

واصفاته اه وصار عرش لكن يعني المنظر في معرفة ما تقول اليه أو الذات أم الصلطان وجمعها عليه  
أحدهما فظاهر واللاتيني اعتبار أصله لأنهم تنطق بقبل اذا فكذلك يقال وان القول هو الاستفاد  
عند قول الصفة في اختلاف الولي الى صور كثيرة وهو دور ويطالع الملك على غير موطن الاصل مع الطبع  
بان ذاتهم - حاتم تقول وانما سمعوا الصفة اه (قوله مطلقا) أي تبدلت ذاته وصفته (قوله فا كثرها) اه  
بصفة الامر من باب الالفعال والتعريف القدر (قوله ولا يذوق ذلك) أي الحديث المذكور (قوله حلا  
للزول) أي الامر بالا كفاء وقوله للثاني أي الاذن في أكلها (قوله قبل ذلك) أي مسخ أمتمن بن اسرائيل  
(قوله وتورد) الى التنبيه في النهاية الاقوله فاندفع الى المتن وقوله بشرط الى المتن وقوله لكن طابعهم الى الحق  
وقوله واعتبر في ما داماسي (قوله فقلب) ببناء المفعول والتعريف المصوب أو الماعسل والضمير للولي  
ويؤيد الثاني قوله الاتي ولا ضمان على الولي بقوله الخ (قوله والوجه عدمه) أي لغير الملك كما لا ينبغي  
اه رشدي (قول المتن ولا نص فيما الخ) قال في الوضو لا يصنع فيه أي في تحريم ما نص فيه بشي مما  
مر بشرع من قبلنا اه وفي الوضو فصل اذا وجدنا حرجا أو لا يمكن معرفته فكذلك كتاب ولا يستغفروا  
استطاعة ولا استحياء ولا غير ذلك مما تقدم من الأصول وثبتت في عرف شرع من قبلنا فهل يستحب  
تحرر بمقتولان لا يظهر لا يستحب وهو مقتضى كلام عامة الاصحاب فان استحصناه فشرطه ان يثبت تحرره  
في شرعهم بالكتاب والسنة أو يشهده عدلان مسلمين يعرفان المبدل من غيره انتهى اه سم يحذف  
(قوله من كتاب) الى قوله وهذا قد بني في المتن الاقوله بشرط الى المتن وقوله وسعت  
الى فقد مرهوا وقوله ويظهر الى فان استوى (قوله ولا نص) اه معنى (قوله فاندفع الخ)  
ما وجدنا نفعه اه سم (أقول) وجه ما تضمنه بقوله خاص ولا عام بقدم أو تعطيل الخ (قوله ما باللاتيني  
الخ) فانه قال ان أرواح كتاب أو سنة لم يستقم حكم جعل التعليط وغيره البيضاوي والطاوي وأيس  
فيها نص كتاب ولا سنة أو نص الشافعي أو أحد أصحابه فهو بعدل هذا لا يطلق عليه نص في اصطلاح  
الأصوليين اه معنى (قول المتن أهل بسار) أي ثروتيه وبه اه معنى (قوله العباقة) أي الكرامة  
(قوله ما لب) أي عاش ودورج أي مات اه يجبري عن عرش (قول المتن في حال فاهية) أي اختار  
يجبري (قوله سواء ما بسلا العر بال الخ) أي فانه يرجع الى العرب في جميع ذلك أي في خلافه  
ذهب الى انه لم يرجع اليهم فيما بسلا بلجهم اه وشيدي (قوله بالحيث) عبارة انما بالمتن  
بالحيث (قوله وما بال الخ) خبر مقدم لقوله اجتماع الخ (قوله على ذلك) أي الاستطاعة أو الاستحياء

(قوله وفي شرح الارشاد الصغير في مسخ أحد الزوجين الخ) حكى عبارته بهامش نشطه الصادق  
(قوله ولا نص فيما الخ) قال في الوضو لا يصنع فيه أي في تحريم ما نص فيه بشي مما تقدم شرع  
من قبلنا اه وفي الوضو فصل اذا وجدنا حرجا أو لا يمكن معرفة حكمه من كتاب ولا سنة  
ولا استحياء ولا صغير ذلك مما تقدم من الأصول وثبتت في عرف شرع من قبلنا فهل يستحب  
تحرر بمقتولان لا يظهر لا يستحب وهو مقتضى كلام عامة الاصحاب فان استحصناه فشرطه ان يثبت تحرره  
بالكتاب والسنة أو يشهده عدلان مسلمين يعرفان المبدل من غيره قال في الحاشي فعل هذا واختلفوا  
اعتبر حكمه في أقرب الشرائع الى الاسلام وهي النصراية فكانوا يفتوا عدا الوجهان عند تعارض  
اه كلام الوضو لا يقال بشكل على كون النصراية أقرب الشرائع الى الاسلام ان لمصر اثنان من أنواع  
الكفر ما ليس لغو اليهودي كالتبليط وقوله بالاقام لا نقول انما لصنفا ان الشرع الذي جاء به رسولهم  
أقرب الى الاسلام ولم ندع ان النصراية أقرب الى الاسلام وقد بشرعهم لا ينافي بعدهم لفهمهم وقوله اليهم  
في كفرهم فيتمثل (قوله فاندفع ما باللاتيني الخ) ما وجدنا نفعه

العرب أو الهم في ما يظهر (وان استغفروا فلا) على لانه تعالى أيا الحل والطيب والحرمه بالحيث ومجال عادة (قوله  
اختراع العالم على ذلك لا اختلاف طابعهم تعين ان المراجعينهم والعرب أولى لانهم الاصل الاعلى لطابعه الا كل عقلا ومن ثم أرسل مسلم



الله عليه وسلم منهم وتزول القرآن بلفظهم بل وكلام أهل الجنة كما في حديثي آخرون أحجم فبحي أحجم ومن أضعفهم فببعض أضعفهم  
 لكن طبعهم مختلفة أيضا فجمع الغرض من نصلي الله عليه وسلم على ما قاله جمع والحق بانحناءه الزاني له يرجع في كل عصر إلى كل  
 الموجودين فيهم من جملة ما ذكره وأعتزنا بالبقية بما ذاك الخلف أهل زمن من قبلهم وأبعدهم بأنه انرجع لسابق زمن لا يعذبهم من  
 بعدهم وبالعكس ورد في العرب انما يرجع إليهم في الجهول ولما سبق في كلام العرب قبلهم فهو قد مر وعلم الحكم فلا يلتفت  
 لكلامهم فيموجب الزكوى أنه يكون خبر عدلين منهم وأنه لو خالفهما آخرون أخذ بالخبر لأنه لا يحوط وكان كلامه في هذا التصور  
 بخصوصه ولا يقتصر حواه لواء طالبه البعض واحتجته البعض أخذ بالآخران (٢٨٥) استودار غير شلائهم أكل العرب

عقلا وقوة فان اختلف  
 القسرسون ولا مرجع  
 شكوا أو سكتوا أو لم يجدوا  
 هم ولا غيرهم من العرب  
 الحق باتر الحيران به  
 شها كباقي أماذا اختل  
 شرط مما ذكر فلا يعرفهم  
 لعدم التقدير من حيث  
 جهل اسم حيوان مثلا  
 وعمل شهيهم - لا  
 وحرة (وان لم يكن له اسم  
 هتدم اعتبر بالشيء به  
 من الحسوانات صور أو  
 طبع من عدد أو وضاء أو  
 طبعهم وظهر تقدم  
 الطبع لقوة دلالة الاختلاف  
 على المعاني الحسنة في  
 النفس فالطبع فاصور قان  
 استوى الشهان أولم تعد  
 له شها حل قوله تعالى قل  
 لأحد فبما أوحى إلى صرما  
 الآية وهذا قد بينا في  
 ترجيع الزكوى الحرة  
 فيما ران باله - روقان  
 المتراض في الاختلاف  
 أقوى منه هنا (تنبه) قولهم  
 أو طبعها متعذر جهة  
 القبره اتوفعها على ذبح

(قوله فبحي) - ن إضافة للتصديق الفعلية أي بحيل اه ع - (قوله وهم) أي الأكل اه وشدي (قوله  
 ما ذكر) أي في المتن (قوله واعتزنا) أي بعينه الراني (قوله بما ذاك الخلف) أي في هذا الخ (قوله أو  
 بعدهم) لأحاجته (قوله في الجهول) أي في أمر الحيوان الجهول حكمه اه ع - (قوله لكلامهم) أي  
 العرب الذين بعدهم قال س قد يشكل عدم الالتفات بأن تقدم من قبلهم مع اشتراك الجميع في شروط  
 الاعتبار فتحكم ويجر السابق لا يقتضي الترجيع اه (قوله بالخطر) أي الحرمة اه ع - (قوله وكان  
 كلامه في هذا التصور) وم فرض كلامه في هذا التصور بخصوصه فخالفا طلاق قولهم الاتي  
 آتفا فان استودار غير شها قد بينا أن أحد الجانبين في هذا التصور وإذا كان من قريش رجع اخباره ولو  
 بالحل فلتاامل اه سم (قوله في هذا التصور) أي في حالة التساوي واتحاد القليلة (قوله وقوة) أي  
 مروه وقوما (قوله أولم يجدوا) أي موضع يجب طلب الماشية فيها يظهر اه ع - (قوله ولا غيرهم  
 من العرب) سكتوا عما إذا فقدوا وقد خبرهم اه وشدي (أول) يعلم حكمهم من حيث السند بالأكثر  
 فان استودار غير شها فانه إذا قدم الاكثر وليس غير قريش على الأقل من قريش فبغير قول غير قريش  
 عند فقد قريش الأولى (قوله به شها كباقي) عبارة عن الشيء شبهة صورة أو طبعها وان استوى  
 الشهان أولم وجد ما يشبهه لخلاله لا يفل لأحد فبما أوحى إلى صرما الخ ولا يتقدمه شرع من قبلنا لانه  
 ليس شرعا فالتأني فظاهر الآية المقصدة للعمل أولي من استعجاب الشرائع السائلة اه ومرعن الروضة  
 والروض ما وافق قوله ولا يعتمد الخ (قوله أما إذا اختل الخ) عبارة عن خروج باهل السائر المختلون  
 وبسبب الطبع اختلاف البواقي وبالحال الرهاهتال الضرورة فلا عبرة بها اه (قوله ما ذكر) أي في  
 المتن اه وشدي (قول المتن سكتوا) أي العرب اه معنى (قوله خلاصه) تميزان لعمل للتسليم  
 كالإختي اه وشدي وفيه ما لا يخفى عبارة عن الشيء سكتوا أو سرام لان الرجوع في ذلك إلى الاسم وهم  
 أهل اللسان اه وهي صر معنى أنه مفعول التسليم على حذف مضاف (قوله وهذا) أي قوله فان استوى  
 الشهان الخ (قوله لتوفعها) أي القبره (قوله على ذبح) بالتثنية (قوله أقطع فاذن) كطعامه فاطفا  
 ومعنى (قوله على المشابهة الطبيعية الخ) الآخر الأخرى على المشابهة الصورية (قوله للتأني فظاهر تغير علم  
 الخ) أي بولي يسر من ثم أو غير كدساحه فتن (قوله أي طبعه) التي قوله وقول الشارح في أنها يقول القبي  
 الأوله كذا كرماليون اقتصر (قوله كذا كره) أي شمول التغير للأوصاف الثلاثة (قوله على الأخير)

(قوله فلا يلتفت لكلامهم) قد يشكل عدم الالتفات بأن تقدم من قبلهم عليهم مع اشتراك الجميع  
 في شروط الاعتبار فتحكم ويجر السابق لا يقتضي الترجيع (قوله وكان كلامه في هذا التصور) وم فرض  
 فرض كلامه في هذا التصور بخصوصه فخالفا طلاق قولهم الاتي آتفا فان استودار غير شها قد بينا  
 قضيتنا أن أحد الجانبين في هذا التصور وإذا كان من قريش رجع اخباره ولو بالحل فلتاامل

(٤٩) - (شرواني وابن قاسم) - (ناس) أو طبع فاذن عضو كبير من حيوانات محل وحيوانات تعمر إلى أن  
 تحدا لا يشبهه وذلك لأن القول به لا يلائم ما عليه أنه قد لا يتحول فعل كثير من ذلك الذي يشبهه تعين كل كلامه على ما إذا وجدنا عددا لولي  
 عدل وراي غير ففقط هذا لونه يشبهه حيوان محل أو يحرم ففعل يحرمه يقدم حدثه على الأشبهه صور وأما إذا لم يجد هذا فلا  
 يعول الأعلى المشابهة الطبيعية ففقط صورة ففقط - له (وأما طبعه ففقط - له) أي طبعه أولونه أو رجه كذا كرماليون وراي واحد جمع  
 متاخر من انتم على الاجراء الغالب وهي أكل الخيل بطبع الجبل أي الصامة كالغزل وقول الشارح وهي التي تأكل العنزة اليابسة  
 أنما من الجبل بفتح الجبل لا يوافق قوله القلموس والجبلالة بفتح الهمزة في الناصات ثم قالوا الجبلية مثل الغنم والبعرة اه ففقطه بالبابية

وفوه أخذوا الخ بمجانبة  
السند (ح) ككاه كسائر  
أخواتها وأولعها ككاهها  
وبهناه وقال أحدو بكه  
الطعام ما كوله تساءوا فهم  
وط الغفر بالجمع أنه لا أثر  
لغير نحو العين وحده هو  
تعمل لأنه يتصرف في التابع  
اللا يتصرف في المبتوع (ق) وتل  
يكروفت الأصح بكرواله  
أعلم) وبه قال أبو حنيفة  
ومالك لأن النسي لتغير  
الجمع وهو لا يجر ما تلوته  
سلم المذ كانوا وبهناه  
وبكروكو بهنا حائل  
بهنها حائلة وبهنا بابه  
ككاهتافذ في الجوارح  
وتغنى في أدب بعض بل  
يصل اتفاقا لا كراهية  
لعدم ظهور أثر النسي  
فيه ومنها أن لا تظهر  
بمعنى مشابه كره  
بمعنى أصا أصابه منه  
تغيب باهر بالمثل (فان  
علقت طاهر) أو متصفا  
وتصفا كجاست أو لم تطف  
اعتمده الباقون وغيره  
اقتضاه أكثرهم على  
الطف الطاهر بى على  
الغالب أن الحيوان لا يلهي  
من اللف والله الطاهر  
تطابق) لها (حل) هو  
يضيها ولها بلا كراهة  
نور تربع عليها وذلك  
وال العلة ولا تدرى لدة  
لف وتقدرها بربن  
بالبصير وثلاثين  
تربع في الشبه  
نقطة في الساحة الغالب

أى الریح (قوله يحتاج فليسند) من أوضع الواخبات انه ما ذكر ذلك الا من سند فان هذا أمر ينقل وهو مشهور بزید البصري والأمانة (قوله ان حرم الخ) سم (قوله ان حرم الخ) وبني كفاؤه البصري تصدى الحكم الى الشرع واهوسوه المتصل في حياها قال الزركشي و الظاهر الحاد ولها ما اذا كنت ووجدت بطنه ميتا ووجدت الرائحة فيه نهاية ومعنى قال عرش قوله ووجدت الخ التخلخ فيه التقييد بما ذكر كارتفاعه كراهة الجنب اذا لم يوجد فيه تغير ومعنى كونه من أجزائها الا في قوله وشرع الروض قال الزركشي والظاهر الحاد ولها ما اذا كنت ووجدت بطنه ميتا وذكر كونه ووجدت في الرائحة اه وهي تقضى انه اذا وجدت بطنه ميتا كرمه مطلقا انه اذا خرج حيا ذكر كونه ميتا في بطنه ظهوره والتحق به اه (قوله) (كله) الحق وقوله وبكره في المعنى والى قوله وانهم في النهاية الاقرب له وبه قال أحمد (قوله) وبكره اطعمام ما كونه (نحسا) المتبادر من النص يحض العين وقضى بانه لا بكره اطعمامه النص اه عرش ويصرح بذلك قول الروض من عرشه والنسي وبلفظ جواز التقييد ذاته لخبر صحيح فيما يخص العين فكره علفها اه (قوله) وهو محتمل لعل الاوجه مختلفة اه سم ويؤيد به لصرحه بقوله الخ في بيان تغير اللحم مانسه بالرائحة والنسبة في غير ما غيره اه (قوله لان النسي) الى قوله وبه قال في النص والى قول المولى (قوله) (لا يحرم) من التحريم (قوله لو نكح) ككره وضرب اه فامس (قوله) وبكره (قوله) (لا تفرق) لعل المراد تغيره بالقراءة بان بقدره لو كان بدل اللبن الذي شر به في تلك المدة عقوده مثلا ظهور فيه التغير لتغير ما ساقى في كلام البصري والافاقين لا يظهر منه تغير كما لا يخفى فلما اجمع اه وشدي (قوله) (لا رز) عبارة عن النص ولا بكره التناول التي سقت الماء المختص لا جبر وعنت في تحاسة كبر اه (قوله) (ومنه) الى التعليق (قوله) (أومتصبا) كغير اصبه ما نفس اه معنى (قوله) (كأنه) بيناه للمفعول عبارة عن النهاية كلفظ ظاهر كلام الروض اه عبارة عن كلفظ ظاهر كلام التتبع اه (قوله) فهو تفرع بعهاهما فقد يقال انما قد لا ينتج هذا الا به أخذ الخ في المتن بمعنى عدم الحرمة الصافي بالكره اه ولهذا يحتاج للتقييد به لا كراهة والذي ينتج ما ذكرنا بقوله عتب قول المتن حل الى لم يحرم ولم بكره فلما ادبر اه وشدي عبارة عن النص وقوله المصنف محل المراد به زوال التحريم على الاول والكره اه على الثاني فلو قال لا بكره لمكان اولي داخله ليجامع الكراهة الا ان يريد حلا مستوي الطرفين اه (قوله) (ما يطبخ) عبارة عن النص وخرج بعلة ما لو ضلت هي أو لجهاد بضعها أو طبخ لحما في التغير فان الكراهة لا تزول وتذابر والزمان كقائه البقوى وقال غيره بزول قال الاذرى وهذا ما حرمه المرزى تبعا للقاضي وقال عضدوه فلو تغير طهر الماء المتغير بالتجسس اذا زال التغير بذلك اه (قوله) (غذيت) يحرم أى بلفظ حرم كالمصوب اه معنى (قوله) (وخرج عن عبد السلام الخ) هل يجوز التصرف بماكل ويسع وغيرهما قبل ادائه بل المتصوب أولا كالمصوب به حيث علكه ويجوز علفه على أداء البدل فيه نظر وقد يفرق باستهلاك المتصوب به انما سيجب ان تعدمت عينه ولا كذلك هناك ولعل هذا

الظاهر

اما طيب فهو غسل أو طبع فلا أثره وتردد البغوي في شاة غذيب بحرام ووجاهت عبد السلام كالغزالي

انظر اه سم (قوله انهم الاتحرم) وهل تذكره أم لا نسقنظر والاترب الاول اه عش عبارة الغنى  
وقال الغزالي ترك الاكل من الورع اه (قوله حل ذاته) أى الفداء لحرام اه رشدى (قوله ولا يحرم  
لحق الغير) أى وغير المكاف لا يتحاطب بالحرمه اه رشدى (قوله وبه) أى بقوله حل ذاته فارتأت أى  
الثانئام لوقفة بغلاف حرام (قوله غير العلم) جواب لو وقوله حرمت جواب ان وقوله منى الخ خبر وما فى  
الافوار الخ (قوله يبنى على التعبد الخ) فبما هو رمتان كونه مبنيا على حصة الجلالة من جملة ما فى الاوار  
تخللا لما هو به كلام الشارح ومنها انما ذكره الغزالي وابن عبد السلام هو الذى يعتمد البغوى فى تناويه  
تخللا لوجه سابق الشارح ومنها ان قوله وما فى الافوار الخ لا موقعه بعد ما ذكره عن الغزالي وابن  
عبد السلام افهمت على القول بالحرمه من القول بالكره اه اذ الظاهر انه لا كراهة فى الشاة المذكورة  
ايضا المعنى الذى ذكره الغزالي وابن عبد السلام واعلمهما انما اقتصر على نفي الحرمة لانها انما كانت  
تتوهم من غناها بالحرام وقد سبق ان ما لا بد بينهما الما بغوى اه رشدى (قوله لمن طاهر) أى  
ما تم على معنى (قوله لمن يدوس) هو بكسر الدال المهملة ما سال من الرطب اه عش عبارة القاموس  
الدبس بالكسر وبكسر تين غسل الفتر وصل النخل اه (قوله بالجمعة) أى قوله ولا يحرم على الغنى الاقوله  
هذا ولا يكره (قوله تناوله) الى التى فى النهاية الاقوله لغيره الى يكره وقوله ولين وقوله اومن غير  
ما كوله وقوله ويصبر وقوله ومن ثم الى ولو وقعت (قوله هذا) أى الباقي (قوله وهو المخرى زنة) أى ذائب  
اه سم (قوله مطلقا) أى مالا فى الحبس وغيره (قوله ولا يكره أكل بعض الخ) كالا يكره طهارة اذا سخن  
بالخاصة اه اسنى (قوله ولا يحرم من الطاهر الخ) عبارة الغنى والروض مع شرحه ويحرم تناول ما يضر  
البدن والفعل كالجرب والتراب والبلع والسلم تثليث السين والفتح أقصع كالتقوى وهو لين المختص  
لان ذلك مضرووب بما يقتل لكن عليه أى السم على تناوله للتداوى به ان غلبت السلامة واحتج البغوى على  
أكل كل طاهر لا ضرر فيه الا بجملة متوابع الخ (قوله وبه) أى التراب (قوله وبه) كقوله وجدل صنف  
على نحو حجر (قوله الذين لا يصبر) أى القليل منه ما لا يكتفى به عرش (قوله وينتدب اومن يجوز  
انه سم اومن غير ما كوله) كذا فى العباب قال الشارح فى شرحه يكره القاضى لكن اعترضه النوى  
بانه يمتنع فخر بهما أى التبت والذين لا يؤمنون على الاشياء قبل الشرى والصحيح لاحكم فصلان انتهى  
اه سم (قوله يجوز) لعل المراد به الفتن لا ما يشتمل التوهم والاضحية لا يمتنع فخر بهما (قوله انه سم  
اومن غير ما كوله) نشر على ترتيب الف (قوله مسكر) قال فى الروض ويحرم مسكر التبت وان لم يطرب  
ولا حذقه اه وقضيت عدم الحد وان اطربوا الظاهر انه لا يعتمد تخللا لما فى شرحه عن الماوردى اه  
سم عبارة شرح الروض والغنى ولا حذقه ان لم يطرب بخلاف ما اذا اطرب كاصرح به الماوردى ويجوز  
التداوى به عند فقد غيره مما يقوم مقامه وان أسكر لضرر وتوما لا يسكر الامع غيره على اكله وحده لا مع

وهو نظير طهارة الما لغيره بالخاصة انما لغيره بذلك قال الباقي وهذا فى مرور الزمان على الحكم فالو  
مر على الجلالة أيام من غير ان تأكل طاهر اذ زالت الرخصة اه (قوله انهم الاتحرم) هل يجوز التصرف  
بالكل وبغيره ما قبل اذ اذ به المصوب ولا يكلو طهارة المصوب بهما حيث يكلو بحجر على قدمه الى  
أداء البدل فيه نظر وقد يفرق باستقلال المصوب بهما وأما بحث ان عدمت عنه ماله بالكلية لم يبق  
منه فى الحيوان شئ محمول ولا كذلك هنك ولعل هذا أظهر (قوله وبه فارت حرمه الى بائدين كية على  
الاضحية) قال فى الروض والسنة الى بائدين كية كالجلالة (قوله هذا وهو المخرى زنة) أى ذائب (قوله وينتدب  
ولين جواز انه سم اومن غير ما كوله) كذا فى العباب قال الشارح فى شرحه يكره القاضى قال وكذا لو وجد  
مذووب على كل وجه من وجهه أو غيره لكن اعترضه النوى فى التبت والذين لا يؤمنون على الاشياء قبل الشرى والصحيح لاحكم فصلان اه  
ويفرق بينهما وبين المذووب بان الاصل فىهما التحريم حتى  
يعلم بالبيع ولم يعلم خلافاً لما فى الاصل فيهما الحال اه كلام شارح العباب وما ذكره فى المذووب شامل لما

انها لا تحرم وان غذبت به  
حصر سنين على ذاته وانما  
حرم لحق الغير وبه فارت  
حصة المر يا قبلين كية على  
الضعف وما فى الافوار عن  
البغوى من ان الحرام ان  
كان لو فرض فغير العلم  
سومت والا فلا يسبق على  
الضعف ان الحلاله حرام  
ولو تنص طاهر تكمل  
ودين ذائب بالمجسمة  
(حرم) تناوله لتدور طاهره  
كلمر آخر الخاصة بدليله  
اما الجاسد فيزل الغنى  
واساره وما على بانه لغيره  
هذا وهو المخرى زنة فلا يقال  
ظاهر ان المتخصص الجاسد  
لا يحرم به المقار لا يكره أكل  
بعض طلق فى ماء محس ولا  
يحرم من الطاهر الا نحو حجر  
وتواب ويمنه ووطف لمن  
بصره وعليه يحمل اطلاق  
جمع متقدمين حرمته  
تخلو من لا يضره كافاه  
جمع متقدمون واعتقد  
البكى وغيره ومن وان قل  
الان لا يضره وتبت ولين  
جواز انه سم اومن غير ما كوله

ومسكركثير أقيون وحشيش وجوزة وفنبر وزعفران ووجد دبع ومستقذر أصالة بالنسبة لغال الذوى الطباع السليمة كحفظا ومعنى  
وبصاف وعرق لالعراض كغلة يدولم (٣٨٨) مثلا أنتن خرج بالصاق وهو ما يرى من الغم الرقيق وهو ما فيه فلا يحرم فيما يظهر من

غيره اه (قوله كثير أقيون وحشيش الخ) أما القليل كما ذكره الذى لاضر وفيه فوجه جعل تناوله من  
غير قصد الاستباح والتعين لانه طاهر لاضر وفيه من علم من عادته ان تناوله لقليل من شئ من ذلك يدعو الى  
تناوله باضرب منه حرم عليه ذلك كله وظاهر اه اعاب (قوله وجوزة) أى جوزة طيب اه نهاية (قوله  
وجد دبع) أى لينة أو ما جلد اللذ كانه جعل أو كانه وان دبع معنى وانى (قوله كحفظا ومعنى) والحيوان  
الذى غير السك والجراد كاعلم فى امرى باب الصدوق جلى كل بيض مالا يؤكل خلاف قال فى المجموع وروا  
قلنا بطلونه أى وهو الرزح جلى أو كانه خلاف لانه طاهر غير مستقذر بخلاف الذى وبالله الموفق الى المذبح  
اه معنى (قوله مثلا) عبارة لغنى ولونين الجمع أو البض لم يخص قال فى المجموع قطعوا يحصل أو كل الناقن  
والشوى والهراس قاله ابن عبد السلام وان كان لا يخلو من الدم غالبا اه (قوله فيه) أى النعم (قوله لانه  
غير مستقذر الخ) قد يقال عنه هذا لانه مستقذر للعراض تنجوه وهذا النظر البعد والمستقذر أصالة  
بالنسبة لغال الطباع السليمة فإذا سقذاه وانما ينطبق بالنسبة لخصو الخب من الأفراد فتأمل اه رشيدى (قوله  
صعبت استقذر) أى أما استقذرت فحرم وان لم يستقذره فمخصوص من أود تناوله لكونه ليس من ذوى  
الطباع السليمة اه عش (قوله أو قطع) الى قوله فى الثانية فى معنى الاقوله لحرم مذك (قوله لم يحرم كل  
الجميع) ظاهره وان لم تستهلك وغيره لكن فى شرح العبادت لاف اه سم عبارة للمغنى قال الغزالي لم يحل  
منه شئ مما لا يدعى خالفه فى المجموع وقال المختار اصل لانه صار مستهلكا فيه ولو تحقق أصابه زوث  
التيان القمع عند دوسه فقه وعنه نيس غسل الدم عنه كلى المجموع ومرت الإشارة الى ذلك فى كتاب الطهارة  
اه (قوله لائن وكس) أى انفس كزبل معنى وشرح منهج (قوله المذكر) أى تناوله اه شرح  
المنهج (قوله لمر) الى قوله وقيل فى النهاية الى قوله ففكر فى معنى الاقوله أو فاض وقوله وانما يحرم الى  
وله تشبه (قوله وان كسب من) فيما شارف الى ان ما فى الترميم صولة وفسر المغنى قول المصنف ما كسب  
بالكسب ثم قال وقد علمنا غير رتب كلام المصنف ان ما كسب لا يصدره لا موصولة ولا لكان المعنى ان  
المكسوب بذلك مكر وهو نفس المكسوب لا يوصف بكونه أو لا يوصف به او انما يتحقق الكراهة بالكسب اه  
(قوله لا صلى الله عليه وسلم أعطى الخ) هذا دليل على ما ينطبق على القول بغضه فضله صلى الله عليه وسلم  
اه رشيدى أى الرجوح (قوله ولو حرم لم يعطه الخ) فان قيل يحتمل انه صلى الله عليه وسلم انما أعطاه ذلك  
ليطعمه عرفه أو لأنه أحب اليه لو كان كذلك لينتهى صلى الله عليه وسلم اه معنى زاد سم بعد ذكر  
مثل ذلك عن الاسنى الآن يقل له له كان معلوما اه (قوله كما عطاء شاعر) لتسليمه جوده فى رضى  
وقضاه ان اعطاه ليطهر الثناء عليه لا يحرم كماله به عش آخر اه (قوله أو طام) أى لثلاثه حقه  
أو اثلا بانضمه شيئا أكثر مما أعطاه معنى رضى (قوله فحرم الاخذ فقط) أى لا يحرم الاعطاء  
تدفع به الضرورة اه عش (قوله وله تشبه) أى كسب الحاجم وكنا صير به (قوله مع الخ)  
عبارة النهاية لاقصدا على الاصح لانه مباشرة لها وكذا اخلاق ومارس ومائل وصباغ وصمغ وما تعلقه  
لا مباشرة لتجارتها اه قال عش ومثل الماشاة القابلة اه (قوله وقيل ذناه ما حرفة الخ) عبارة

اذ غلب المسكون أو لا فليرجع كلامهم فى باب الاجتهاد فانهم ذكر اذ كان هناك وفصلا منه ثم (قوله  
ومسكركثير أقيون وحشيش الخ) فى الروض ويحرم مسكركثيرا وانما يحرم بولا لانه فيه اه  
وفضله عدم الحد وان أطرب أو لظاهره العصى بخلاف الذى شرع من الماد روى (قوله وجد دبع)  
عبارة الروض ويحل أو كل طاهر لاضر وبه الاجماع متدبع قال فى شرحه جرح بالجنة جلد اللذ كانه جعل  
أو كانه دبع اه (قوله أو قطع) يسير من علم آدمى طبع لم مذ كسر يحرم (ظاهره وان لم تستهلك وغيره  
لكن فى شرح العبادت لاف راجعه (قوله ولو حرم لم يعطه الخ) قال فى شرح الروض وفيه نظر لا يخفى لانه

كل كسب حصل من مباشرة ثم كسب بالرداغ وقصاب ثم صبح فى أصل الروضه ان لا يكره كسب الفه اذ لم يشره لها  
وقيل ذناه ما حرفة فتواصره باليقين

فكره كسب كل ذي حرفة دينية كسلاط وحارس ومائنا وصباغ وصواغ وصح في الروضاته لا يكره كسب ما كان وحكم وجهين في الصباغين والصراغين أكثره اختلافهم الوعد والوقوف في الرأيا والذي في المجموع وحزمه في الانوار وغيره لا يكره وغيره مكسوب بحر فدينته وفي غير لاداد العباد الصا كذب الناس الصباغون والصراغون وحرم الحسن كسب ما شغلته لا تعلقا لباغ حرام أو تغيير خلق الله (وسن) لغير (ان لا ياكه) بل يكرهه أكله وهو مثال اذ سائر وجود الاتفاق حتى (٢٨٩) التصديق كذلك كما بحثنا لادري والركشي

(و) ان (بمعناه موقفة وانخصه) أي بعينه الذي يستحق عليه نهي بهي الله عليه وسلم من استغنى في آخره الحرام عنهما فلا زال يسأله حتى قاله اعطفه ناضلنا وأطعمه وقضيت وأقول لفظ الرقيق والناسخ مع لفظ الاطعام تبركا بافظ الخبر والمراد عونه بما على كمن فن وغيره ولدانة الفن لاقية السكينة الذي يختلف لآخر (فرع) يسن للانسان ان يقرى مؤنة نفسه وموونه ما يمكنه فان عجز في مؤنة نفسه ولا يقرم معلمه من أن يكرمه حرام والا كل منها يخصص في المجموع وأنكر قول الغزالي بالمرمق مع انه تبعه في شرح مسلم (فرع) افضل المكاسب الزواصلة لانها اعم نفعاً وأقرب بالنوكل وأسلم من الغش ثم الصناعة لانها تعافي طلب الحلال أن تكثر البقرة (ويجمل جنين وجد من بطن بطن مذ كان) وان أشعر لشعر الصبي أو رسول الله أنشعر الابن ونزع البقر والشاة فخصني بناتها الجنين أي الميت فقلته أم كان له فقال

المخفي ولو كانت الصنعة دينية لا يخاف من نجاسة كفسد وجدا كتم تركه اذ ليس فيها نجاسة نجاسة وهي العلة المصعدة لكرهنا لغيره عند الجمهور وقيل الخ (قوله فكر ما الخ) مفرع على كون الطهارة نجاسة مفرقة (قوله) أكثره اختلافهم الخ) راجع لكل من الصباغين والصراغين وقوله والوقوف الخ) راجع للصواغين فما (قوله والوقوف في الرأيا) بينهم الصواغ ما كثر من رونه اه مخفي (قوله والذي في المجموع الخ) اعنده شيخ الاسلام وكذلك التي والتي كاس (قوله بحر فدينته) ومنها حرفه لما شغلته اه سم (قوله وفي خبر الخ) الانسب تقديم على قوله والذي في المجموع (قوله بل يكره) الى قول المخفي ويحل في النهاية وكذا في الغنى الا قوله ورأى والمراد ما سابعه فمهم جواز ان يشتره به ملبوساً أو نحو ذلك لا كراهة في ذلك واظهاره كآثار الاذرى التميمي وحده الاتفاق حتى التصديق اه (قوله بل يكره الخ) ولا يكره الرقيق وان كسبه حر اه مخفي (قوله وهو مثال الخ) عبارة للفرد (تنبيه) قوله ان لا ياكه (قوله) التصديق به حل ولو لغوي أو رقيق أو دابة أو لا اه سم ونظير ذلك في أخذ من قولهم الا في ولدانة (قوله منها) أي امرأة الحرام والمجوس متعلق بالهبي (قوله و آخر) أي المصنف (قوله ولدانة الخ) متعلق بقوله لان الخ (قوله يسن للانسان الخ) عبارة للمخفي قال في النهاية كان في يده محلل حرام أو شبهه والسكينة لا يفضل عن حاشيته قال بعض العلماء يخص نفسه بما طار لكان التبع عليه بنفسه كذلك لا يعله والمبالا لانه لم قال والذي يبي على المذهب أنه وأهله سواء في القوس والمجلس دون سائر المؤمنين من آخره حرام وتصارت نوب ومجمل من قبله وخمس تنور وشرا محبب ومنه سراج وغيره من المؤن اه (قوله ولا يقرم الخ) عبارة للمخفي ولوغلب الحرام في يد السلطان قال الغزالي حرمت عطشوا أنكر عليه في المجموع وقال مشهور والمذهب النكراهة لا يقرم مع انه في شرح مسلم جرى على ما قاله الغزالي اه (قوله افضل المكاسب الزواصلة) أي قولاً ياتر هابن سبيل بالصفة اه غش (قوله ثم التجارة) أي لأن الصباغين كانوا يكتسبون بها اه مخفي (قوله المتزوج حمتا) أو مضمين مذ في بطن مذ كان باله سواء كانت حر كانت ابنتها أو امه أو مالهم أو كسب عليها اه مخفي (قوله وان أشعر) أي قوله في النجاسة والتي الاقربة يخصص على فديته وقوله وان طالت (قوله وان أشعر) أي ثبت شعر (قوله ما لم يتر الخ) ظرف لقول المصنف ويحل الخ (قوله لو خرج) أي أواس الجنين اه مخفي قوله أو مستاصف على قوله وبه حجة مستقرة (قوله كلام الامام) اعنده النهاية والتي وشيخ الاسلام فقالوا واللفظ الاول وان خرج بعد ذبح أمه ميتاً واضطرر في نيتها بعد ذبحها لم ياتوا بولاً ثم سكن لم يحل أو سكن عقبه حل كذلك كراهة أو بعد وهو المجدد وعليه لو أنشأ أو سواه حية مستقرة لم يجب ذبحه حتى يخرج وان خرج برأيه ساهمته نعمت أمه قبل انفسه ليجل كابد عليه كلام الامام وهو الاصح خلافه في الغوى اه أقول وفيه مذهب سابقه الغوى بما سجد كراهة الشرا عن البقش الاول (قوله خلافه) أي خلاف كلام الامام (قوله وغيره) أي أو رايت غير ابن الرفعة (قوله نذبت) عطف على قوله خرج (قوله حل) أي اذا مات عقب حرمه

أعطاه له لمع موقفة ناصحه اه وقد يجب بانه لو حرم عليه ينفه الا ان يقال له كان معلوما (قوله) والذي في المجموع وحزمه في الانوار وغيره لا يكره كسب عليه حر (قوله بحر فدينته) ومنه حرفه الماساة (قوله حتى التصديق به حل ولو لغوي أو رقيق أو دابة أو لا

كلوا ان شتمت فان ذك كانه كاهم أي إذا كانت التي أحلتها أحاطت به تعالها ما لم يتم انفسها وفيما حاشيتن نوالاً شرماً ذبحه لعل الخ) و به حاشيتن مكره يخصص في الوضوء والجمع وان نزع فيه بانه صار مقدوراً عليه أو ميتاً كذا ذكره البغوي وان نزع فيه بكلام الامام بل دح غير واحد خلافه ثم رأيت ابن الرفعة يخرج كلام البغوي وغيره قال انه أقر بالمقتول فبغت قبل انفسه حل لان مقتول يخصص ببعض حكم المتصل كونه بالاول أو بآخر ويجوز بعد ذبحها

لكن تركه تركه مذبوح وان طالت خلافه ما لوقى بطنها يضطر ومن اطول لا كفاة القاضي ونقله في المجموع عن الجويني وأثره واعتدله  
الاذري وكذا الزركشي لكنه فاسد على ما فيه فنظر قال الباقي وبالجملة جديب حال عليه الموت ولو احتمل الا لا كان ضرب بطنها بجل والم  
يكن علة لانه دم او مضغ لم تنقسم مرة (٣٩٠) كذا قوله كلامه ما عطل وبما يصير بان الدار ما على ما يثبت به الاستدلاله انما

يسمى ولانها لها بيت  
والقتيد بنفخ الرغيفه  
ضعيف (ومن) اضطر وهو  
معصوم بان لم يجد سلا او  
لم يتمكن منه الا بعد نحو  
زنا به كما يفتى (خاف على  
نفسه وما اضره خوفا)  
او غير خوفه أو فغوها  
من كل مبيع التيمم (ووجد  
محرما) غير مسكر كقتول  
مخلطه ودم (لحمه) أي غير  
العاصي بسقره ونحوه  
والشرف على الموت بان  
وصل حاله تقوى العادة  
ان صاحبها يعيش وان  
أكل (أكله) أو شربه لقوله  
تعالى من اضطر لا يقيم  
قوله ولا تقبلوا أنفسكم كذا  
خوف الجوع من جوع المشي  
أو التظلم من الرقبتان  
حصل به ضرر ونحو وحشة  
كما هو ظاهر وكذا اذا جهده  
الجوع على صبره وبكى غلبه  
ظن حصول ذلك بل لجوز  
التلف والاسقاط على السواء  
حله تناول الحرم كما حكمه  
الامام عن صريح كلامهم  
ولو امتنع ما لم تعلم من  
بذله لم تطره الا بعد طهرها  
ولا يجوز لها تمكثه على  
الاصح ان تتركها القتل  
لا يبيع الزنا والواط وكونه  
مفتنة في الجملة لا خلاط  
الانساب شديده أكثر

بذكة أسمى وأسمى ونهاية (قوله لكن تركه مذبوح) أي فصل اه سم (قوله وان طالت) خلافا لظاهر  
ما مر: فافق الغنى والاصح والنهاية (قوله خلافه ما لوقى بطنها الخ) أي يفهم اه سم (قوله قال  
الباقي) أي قوله كذا قضاء في النفس الاقوله ولو احتمل (قوله قال الباقي الخ) أي عطف على ما لم يتم  
انفسه الخ (قوله ولا كان ضرب الخ) عبارة الغنى في لوضر بطنها على بطنها وكان الجنين مضطرا فكسكن  
حتى ذهبته فوجده ميتا بجل اه (قوله وما لم يكن الخ) عطف على قوله ما لم يتم الخ وليس من مقول  
الباقي (قوله أو مضغ) عطف على طقة (قوله على ما يثبت به الاستدلال) يعني لو كانت من أدى اه معنى  
(قوله والتقدير الخ) ولو كان لأمذ كان مضوا شل حل كسائر أجزائه لم يفتى ذم (قوله ومن اضطر) أي  
كان مضطرا (قوله وهو معصوم) القوة وظاهر في النهاية الاقوله أو لم يتمكن الى المستن وقوله أو شربه  
(قوله يجوز به الخ) أي كالأطعمه أحسن ما يأتى (قوله أو نحوهما) أي المرض الخوف وغير الخوف  
(قوله من كل مبيع التيمم) كزباد المرض وطوله منه قال الزركشي وينبغي ان يكون خوف حصول الشين  
الفاش في عضو ظاهر يتوقف طول المرض كإي التيمم معنى وروض مع شرحه (قوله كنية) أي التزني  
المعنى الاقوله أو شربه ونزوله ان حصل الى ويكفي وقوله ناهى في ظاهر (قوله ولو مضغ) وميتة السكب  
والشرف في مرتبة أنشد من إطلاقه اه عش (قوله أي غير المعاصي الخ) حاشي من ربه الرابع  
للموصول خلافا لما هو مذهب من انه تفسيره فكان الأولى إسقاط (قوله ونحوه) أي نحو السفر  
كأولته كإيائى عن الاصح والمغنى عن الاذري (قوله وكذا خوفه الخ) هذا داخل في قوله أو نحوهما  
الخ كما تصرح به في دفع قومه أو رد مخالف (قوله نحو المولى) كل كروب اه معنى (قوله لا يضطر  
عطف على الجوز (قوله وعيل) أي فقد اه عش (قوله ولو يكن غلب ظن الخ) فتنى لاقولاه انه لا يضطر  
في حصول التان الاضطر على قول طبيب بل يكفي مجرد ظنه بامره بتركه أو بفساد ما في التيمم اشتراط التان  
مستند الخبر عدله واه أو مرقته بالطلب اه عش (قوله حصول ذلك) أي الموت وما عطف عليه (قوله على  
السواء) فهم انه اذا جاوز النافذ كون الغالب السلامه تيمم تنافه اه عش (قوله لم يجز لها تمكثه)  
ونافذ البحث الملية في ان المضطر فيها الى نفس الحرم وتندفع به الضرر وقوته الا اضطر ارايش الى الحرم  
واستباحل الحرم وسيله اليه وقدا يندفع به الضرر وزنا قد يعسر على المنع بعد طهرها اه معنى (قوله ولو كونه  
الخ) أي الزنا اه عش والاولى أي الى ما ذكر من الزنا والواط (قوله شدد فيه أكثر) أي من الواط قاله  
عش وهو مخالف القول الشارح كانه يائنه على الاصح الخ ولقوله السابق لا يعدد قومه الى المنع الخراجع  
(قوله كيجوز) أي قوله وتظهر في الغنى الاقوله أي في أو يغفل قوته أو المسكر الى وأما المعاصي وقوله  
وتحرم في المنع في النهاية الاقوله وظهر الى وأما الشرف (قوله المسلم) أي الصائل له معنى (قوله  
خلاف ذلك) صريح في عدم الشهادة اه سم (قوله أي كذا الخ) عبارة الغنى كشتوا حوا اه

(قوله لكن تركه مذبوح) أي فصل (قوله خلافه ما لوقى بطنها يضطر بطنها مذبوح) أي  
فهم (قوله كفاة القاضي) كتب عليه حر (قوله من كل مبيع التيمم) تناول نحو طعم البرعوق وزم  
الا كل بخوفه فظهر ظاهر بل قد ينظر في لزوم خوف نحو الشين الفاش في عضو ظاهر أيضا (قوله غير  
العاصي بسفره) قال في شرح الروض وكالمعاصي بسفره مرافق الدم كالرذواط الخ فلا ما كان من  
ذلك حتى يسقطه الباقي قال وكذا مرافق الدم من المسيلز ومن كن من إسقاط القتل بالتوبة كسائر  
الصلاوات من قتل في قطع الطريق اه (قوله بخلاف ذلك) صريح في عدم الشهادة هنا

خلاف فظاهر وظاهر ان الاضطر لا يغفر القوت والماله كسرة خشية يتركها ما بان في جميع أحكام المضطر السابقة  
والأكثر (وقيل يجوز) كيجوز الاستسلام للمسلم ونزول الأول بان هذا ما يثار طلبا للشهادة بخلاف ذلك ولو وجبتم على مذبوحه أو حوى  
لا يصل أي كادى غير محرم فيها بظهر تخيرا ومختلفة وغيره ما يثبت فيها غير ما في المجموع وأعراض الاستنوية مذبوحه أو المسكر

فلا يجوز تناوله لجوع ولا عطش  
عطش كاسر وأما العاصي  
بفسره وتوعد فلا يجوز له  
تناول الحرام حتى يشرب  
قال البلقيسي وكذا امرئ  
وحري حتى يسلم وتارك  
صلاة وقاطع طريق حتى  
يتوبا به ويظهر فحين لا  
تسقط قوته مثله كزان  
محسن انه يأكل لانه لا يؤمر  
بقتل نفسه وما المشراف  
على الموت فلا يجوز له تناوله  
أنضالانه لا ينفعه ولو وجد  
لحمه حلالا لم تقدمها  
على الحرام (فان وقع) أي  
خلن كهاو ظاهر (حلالا)  
يحدد (قريباً) أي على قرب  
بان لم يتش محذوراً قبل  
وصوله (ليجوز فبرسد)  
بالمهمة وهو المشهور وأو  
المهمة (الرق) وهو بقية  
الروح على المشهور والقوة  
على مقابله (والا) يرفعه  
(نفي قول) يشيع (الاطلان  
الاشية أي يكسر سورة  
الجوع) بحيث لا يسمى جائعاً  
لأن لا يجد الطعام سائفاً  
أما ما زاد على ذلك فحرام  
تماماً ولو شبع ثم قسده على  
الحل لزمه ككل من تناول  
محراماً ولو مكرهاً التقيؤان  
أطمانه بان يحصل له منه  
مشقة لا تستعمل عادة  
(والاظهر سد الرق فقط)  
لانه بعد فشر مضطر نعم ان  
قوت قطع لبادية مهلكة  
على الشبع وجب وبعت  
البلقيسي انه متى خشي  
الهلاك لو ترك الشبع لزمه  
وهو مقام من قوته (الآن)

(قوله) فلا يجوز تناوله لجوع ولا عطش) ويحل ذلك اذا لم ينته به الامر الى الهلاك والاقنعين شره كياعين على  
المضطر أكل الميت ويحل منع التداوي به اذا كان نالاً لمختلف المجهون به كالتراب لا يستلزم كفيه وخرج بما  
قاله شره به لاسافة لقمته فيحل اه) أسنى (قوله) كاسر) أي في الشربة (قوله) وأما العاصي بفسره ونحوه  
عبارة المغني ويستثنى من ذلك العاصي بفسره فلا يجزئ الا كل حتى يشرب قال الاذري وبشره ان يكون  
العاصي بأفاته كالسافر اذا كان لا كل عرواله على الاطمة وقولهم بياض الميتة لمقيم العاصي بأفاته يجوز  
على غير هذه الصورة اه وفي سم بعد ذكر مقالة الاذري عن الاسي ما تصبو ويحتمل ان الشارح أراد  
ذلك بقوله ونحوه اه (قوله) وقاطع طريق) أي قاتل في قطع الطريق معنى ونمايه (قوله) لانه لا يؤمر (الخ)  
فتبينه العلة ان المراد بقوله انه يأكل انه يجوز ان يأكل اه سم (قوله) لزمه تقديمها على الحرام) أي وان  
لم تسدوره ثم يتناول من الحرام ما تدفع به الضرورة اه عس وقال سم يحتمل ان أراد بتسدها  
ما يشبهه معاونهما كان يضع قطع من الحرام على القمعة ويناولهما معا اه ويدوم ذلك الاحتفال قول  
المغني ويدأرجو باباته محلل لظرفه اقل فلا يجوز له ان يأكل عمداً كرحي يا كلها تحقيق الضرورة اه  
(قوله على قرب) الى قول المتن ولو جدي النهاية الاقوله وبعت الى المتن وقوله وقياسه الى واذا وقوله أي ان  
كان الى وند وقوله ورفيقه (قول المتن لم يجز) أي تعلاتير سد الرق أي لا يذبح الضرر وتبه وقد يبدو  
بعده الحلال معنى وأسن (قوله) وهو بقبلة الروح) واهل وجسم التعبير بقبلة الروح انه قولاً أساهيه من  
الجوع عمنه ذهب بعض روضه التي جعلها به فصر عن حاله الذي وصل اليه بقبلة الروح بجازاً والاقال وح  
لا تضر اه عس (قوله على المشهور (الخ) عبارة لاسنى والمغني قال الاسنوي ومن تبعه والرق بقية الروح  
كانه جماع قول بعضهم انه التوتو بذلك ظهر ان السد المذكور بالشين بالجملة بالهامة وقال الاذري  
وغيره الذي حفظه انه بالهامة وهو كذلك في الكتب أي والمغني عليه سم لان المراد سد الخلل الحاصل في  
ذلك بسبب الجوع اه (قوله) يتوقعه) أي الحلال قريباً اه معنى (قوله) لا طلاق الآية) الى قوله ويجب  
في المغني الاقوله ثم الى المتن (قوله على ذلك) أي ما يكسر سورة والجوع بحيث لا يسمى جائعاً (قوله) ولو شبع  
(الخ) عبارة انها يتو شبع في حال امتناعه ثم قسده (الخ) قال عس قوله في حال امتناعه الخ فبينه انه حلت  
بشبع عليه تناوله أو امتنع لكن لم يقد بعد تناول الحل لا يجب عليه التوقي في كل منهما وينافي ذلك  
ما تقدمه في أول الشربة من قوله ولزمه ككل أكل أو شارب حرام تقبؤه ان طافه كافي الجموع وغيره  
ولا نظر الى عذره وان لزمه تناول لان استدامته في الباطن انتفاع به وهو محرم وان - - - ابتدأه والاسباب

(قوله) وأما العاصي بفسره ونحوه) قال في شرح الروض قال الاذري وبشره ان يكون العاصي بأفاته  
كالسافر اذا كان لا كل عرواله على الاطمة وقولهم بياض الميتة لمقيم العاصي بأفاته يجوز على غير هذه  
الصورة اه ويحتمل ان الشارح أراد ذلك بقوله ونحوه (قوله) قال البلقيسي وكذا امرئ وحري الى  
آخر الكلام) صنف ذلك على قوله العاصي بفسره ونحوه يقتضي ان المراد بقوله ونحوه معاً جاع هذه  
المذكورات فلنظر ما هو (قوله وحري) قضيه اخراج الذي يقول قياسته ان يكون عقد الفدية لغربي  
كلامه فقال في حقها حتى يسلم أو بعد هذه ذمة (قوله) أيضاً قال البلقيسي وكذا امرئ (الخ) عبارة شرح  
الروض عن البلقيسي قال وكذا امرئ ان المصالح وهو متمكن من إسقاط القتل بالتوب بكونه  
المصالحون تكتل في قطع الطريق اه وقوله وهو متمكن من إسقاط القتل بالتوب بقتل حري الزاني  
المحسن (قوله) لانه لا يؤمر بقتل نفسه) قضيه هذه العلة ان المراد بقوله انه يأكل انه يجوز ان يأكل (قوله) لزمه  
تقديمها على الحرام) يحتمل ان أراد بتسدها مثل معاونهما كان يضع قطعة من الحرام على القمعة  
ويناولهما معا (قوله) بان يتش محذوراً قبل وصوله) لعل المراد لم يتش محذوراً قبل وصوله بعد سد الرق  
أما لم يتش محذوراً كذلك بدون سد الرق فينبغي امتناع ما سد الرق أيضاً لعدم الحاجة البعل لا يتصور  
سد الرق حيث سد (قوله) الرق وهو بقبلة الروح (الخ) قال في شرح الروض كانه جماع قول بعضهم انه

فاندفع استبعاد الأذرى ذلك ويمكن أن يجاب بجعل ما سر من الوجوب على ما لو استقر في جوفه من متصل معه  
خاصة إلى البت بحيث لا يبقى في مقامه جوفه قطع وما هنا على خلافه اه أقول بجواب ثلثه فنى سلطنة  
الاشكال الاول وهى واذا وجد الحلال بعد تناول الميت ونحوها لزمه القى اذا لم يضر كما هو قضية قص الامام  
فانه قالوا ان كروى حتى شرب شرأ أو كل بحر فطمان يتقاه اذا قذر عليه اه وهى كثرى شاملة  
لشبع وما دونه وحال الاستناع وغيرها (قوله أى محذور) الموافق لكانه السابق في شرح أو مرضاة  
ولسالك التماسه في الموضعين أو بدل أى (قوله أى محذور) هذا يقيد وجوب الشبع على من  
خاف نحو شرب فحاشى في عضو ظاهر وطول مدة المرض وكلام شرح الرض يقيد ذلك أيضا بظلاله وفيه نظر  
راجعه اه سم أقول ويغيد أيضا كلام المنهج والتأخير والمقتضى (قوله يحتمل) الى قوله وظاهر كلامهم في  
المقتضى (قوله اذا لم يجد ميتة غيره) فان وجد ميتة غيره حرمان لم يكن مسلحا حيث كان معصوما ولم يبين ما لو  
وجد ميتة مسلمة متدنى اه سم أقول لنا وجهه لا يجوز أن كل الميت المسلم ولو كان المضر مسلما كانه  
عليه المقتضى وقد يؤخذ من ذلك الوجه أنه عتق كل ميت مسلم مع وجود ميتة متدنى اذ صاحب القول الرابع  
لا يطعن نظره من القول الرجوع (قوله من ثم) أى من أجل النظر لاحترام عبارة التماسه والمقتضى ثم اه  
(قوله لو كانت متدنى الخ) بحث بعضهم أن ميتة الشهيد كذا فلا يحل قبضه بل سم وعش (قوله استنع  
لا اكل منها الخ) ولو لم تكن خلافا لبعضهم مذهب وعش واغفلوا عن المضر أشرف كان كن رسول المات النبي  
اه يجوزى وسبب أن سم ما يتعلق به زيادة تفصيل (قوله أنما الخ) أى الميت والمضر (قوله رخصة)  
استدراغ نحو تارك صلاة (قوله لا فضيلة للب) أى نحو العلم (قوله وقباض الخ) خلافا لتمامية (قوله  
ويشترى ويبيع والمضر الخ) أى اقامات أحدهما دون الآخر اه عش (قوله وهذا غير محتاج إلى  
الخ) لكن اذ قلنا به في حقه تفصيل وقال بعض مشايخنا وهو امتناع ميتة تتبادر على الله عليه وسلم على غيره  
من سائر الأنبياء وجواز كسبته غيرهم من سائرهم وامامنا عا فنبقى أن كل الأفضل ميتة الفضول دون  
العكس فان أساء بافطمة نظر ويقع الجواز لان حرمة ما على أعظم بل يقع الجواز أيضا عند التفاوت لان  
الفضل إلى أحق بالاحترام من الأفضل الميت اه سم (قوله واذا جاز أكل الخ) أى ألا دعى الميت  
(قوله كسبته الأذرى) وقال المقتضى وخلافا لتمامية يتبادر به ثم قيل ذلك الأذرى بما إذا كان محترما والواجب  
الاخذ بالحالات اه (قوله قتل مهذرا الخ) لم يقيد بعدم وجود غيره وبوجه التقييد بين منع قتله بغير

يخاف تلفه أى محذور تيم  
(ان اقتصر) على سدر الرق  
فيلزمه أن يسبق أى يكسر  
سور رقابى عن قطع الجاه  
الروح ويجب التزودان لم  
يرج وصوله لجلال الأجل  
بل قال الشفاعة لا يمنع من  
حصول ميتة تلزمه ولو لم يفر  
ضرورة (وله) أى المعصوم  
بل عليه (أكل أى ميت)  
محترم اذ لم يجد ميتة غيره  
ولو مفاضلة لان حرمة ما على  
أعظم ومن ثم لو كانت ميتة  
فنى امتنع الا كل منها قطعاً  
وكذا استعمل والمضر  
ذى وظاهر كلامهما أنما  
حدث اتحاد الاستلاوة  
لم ينظر لافضلية الميت  
وفيا به أنهم لو اتفقت  
لم ينظر لأننا بضاد تصور  
فى معنى والمضر صلى الله  
على نبينا وعليهما وسلم  
وهذا غير محتاج إلى الداعي  
لا يتقدم أى غيره واذا جاز  
أكله حرمة نحو طهنة أى أن  
كان محترما كما يحسنه الأذرى  
وقيد شارح ذلك بما إذا  
أمكن أكله بثوابه  
تعلقهم بالذجاج الضرر  
يكون نحو الطبع والشى  
(وله) بل عليه (قتل مهذر  
نحو مذبذب)



زركشي فيلزمينه وان احتاج اليه لا (فان اثر)

في هذه الحلة وهو من يصبر على الاضاعة على نفسه مضطرا (مسلم) معصوما (ج) بل من لقوه تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة أما المسلم غير المضطرا والذي (٢٩١) والبهيمة وألحق بها المسلم المهدر فحرم إشارهم (أبو داود) طعام حاضر (غير مضطرا) زنه

أي مال الطعام (الطعام)  
أي سد رمقه (مضطر) أو  
اشباعه بشرط معصوم  
(مسلم) أو ذي (أوس) ابن  
وان احتججهما كمالا  
للضرورة والضرورة  
بهيمة الغير المضطرب  
تصوره ومرد وزان  
معصوم وكليهما معصوم  
ذبح شاة لا طعام كلبه الذي  
فيه منقطع يجب طعام  
تقصي وامرأة حريين  
اضطر قبل الاستئذان عليها  
وبعد ولا ينافي ما مر من  
حل قتلها لانه ثم لضرورة  
فلا ينافي احترامها  
وان كانا غير معصومين  
نفسهما كراما اتفاقا  
منع المالك من المضطرب  
بذله المضطرب مطلقا والا  
زيادة عن مثله عملا  
يتغلب (له) أي المضطرب  
ولا يلزم معصية المعتد  
أمن (قهره) على أخيه  
(وان قتله) لاهداه بالنعم  
فان قتل المضطرب قتل به أو  
مات جوعا بسبب امتناعه  
لم يضمنه لانه لم يحدف به  
فعلا وقضية كلامهم أن  
للمضطرب الذي قتل المسلم  
المانع عليه بفرق بين  
هذا وعدم حل أكله  
المسلم بانه لا يقتصر ممن  
المأكل في وجعه وهنا  
المتنعه مهذرة لنفسه بحصانه  
بالمنع يجهت بعضهم الله

واقتراهاواصلاح قال الشيخ عز الدين احتمل أن يقتير بينهما واحتمل أن يشبه عليهما انتهى والثاني أوجه  
فان كان أحدهما أولى كراهة وقربا لله وأماما مطلقا قدم الفاضل على المقتول ولو تساوى باوجه  
ورغم مثالا أو طعمه لاحدهما عاش وما وان قضيته بينهما عاشا خاضف قوم قال الشيخ عز الدين المختار قسمته  
بينهما ولا يجوز التخصيص اه معني (قوله في هذه الحالة) أي حاله اضطر أو نفسه (قوله والذي) لعلمه  
أذا لم يكن المؤثر بأضاحا له سم (قوله وألحق بها المسلم المهدر) أي المضطرب ولهذا انتهى الضهير لانه لم ينفق  
بالذبح وبالجملة المضطرب له سبب دمج (قوله مضطر) الذي قوله وبسبب الغنى (قوله بهيمة الغير)  
بالاضافة (قوله نحو رباح) كقائل في قطع الطريق (قوله ولا يرمي ذبح شاة الخ) ويحل أكلها لا يدي  
لانه ذهبت لأكله أي وغنى ونهية (قوله لا طعام كلب الخ) قياس ما تقدمه ان مال المنفعة فيعمل لاضرة  
يحتمر بذبحها هذا القياس ان الحكم لا يتبدل بكميل بل يجب ذبح شاة كلب غير المحترم وما يقاربه اه  
عش (أقول) وسند يدعي نحوه في قول الشارح وكذا بهيمة الغير الخ (قوله بخصوصي الخ) أي كالغني  
والجنون وان قاتلهم (قوله كراما) أي شرحت قلت الأصم الخ (قوله فانه منع المالك الخ) عبارة الغني  
ويجب على المضطرب أن يستأذن مالك الطعام أو وليه في أخذه فان امتنع وهو أو لم يسمع غير مضطرب في الحال من  
بذله بعض المضطرب محترم الخ (قوله المالك) أي قوله أو مات في الغنى (قوله غير المضطرب) ويصدق المالك  
في دعواه الاضطرار وينبغي أنه لو دلت قرينة على كذبته في دعواه الاضطرار لم يصدق في ذلك اه عش (قوله  
ولا يلزمه) أي القهر (قوله فان قتل) أي المالك (قوله أمانة) أي المضطرب (قوله وقضية كلامهم ان  
للمضطرب الخ) عبارة الغني (تنبيه) قضية كلام المصنف عز الدين الذي المسلم وان قتله وليس مرادوا اتفاقا  
الشارح الا ان كان مسلما والمضطرب غير مسلم أي فلا يجوز قهره وقتله وان قتله فعليه ضمانه لان الكافر  
لا يسلط على ممتلكات فالحق أولى وقد قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وبعبارة  
سم المعتد بخلاف ذلك وليس للمضطرب الذي قتل المسلم وان قتل الكافر من على المؤمنين سبيلا وبعبارة  
للمضطرب الذي قتل المسلم المانع في النهاية والمعتد بخلافه اه أقول وبما اعتد به النهاية هو الذي يعل  
السما القبل لانه لا لا يجرمته ولا نظر معها الكافر وان كان ذميا اه وبعبارة عش قوله والمعتد  
خلافه أي فلا خلاف قوله فيقتل فيقتل القصاص بسقط بالشبهة وهي الاضطرار بل يضمنه بدية  
عند اه (قوله يجهت بعضهم انه يضمنه) باعتد به النهاية والغني كراما (قوله كالشارح) أي الحلي  
(قوله ودالح) خبر يجهت بعضهم الخ وقوله وكذا الخ جلة اعتراضية (قوله أما اذا رضى) أي القول المسن  
نسبة في الغني الا قوله مع اتساع الوقت (قوله بمن الخ) أي أوجهه اه معني (قوله يلزمه مقبولة الخ)  
ولا يلزمه أن يشره به باكثر ممن مثله كثره لا يتغلب بها بل يرضى ان يحال في أخذه منه يسع فاسد للا  
يلزمه أكثر ممن قتيته كان يقول بانه لا يعرض فيه بل يعرض ولم يقدره أو يسدده ولم يطر له ما كان  
فيلزمه ما كان كان مثله والا فتمت في ذلك الزمان والكان رضى مع شرحه ومعني (قوله المالك)  
أي قوله ويرضى في النهاية الاقوة وان كان إلى أمامه في الوقت (قوله المالك) أي أو وليه اه معني  
المتن ولو وجد مضطربا مع طعام غيره أي الغائب الخ (قوله والذي) لعلمه اذا لم يكن المؤثر بأضاحا (قوله  
لانه لم يحدف به فعلا) والتلف ليس سابقا لمقتله فيه بخلاف ما لو جسه ومنعه الطعام والشراب  
والطلب على القصاص السابق في محله لانه أحدث الحس والنعم بخلاف ما لو شتم الحلي واتهمنا عند دولم  
يدفع اليهم معادير الأجهاض والاعوض حتى أجهضت لأن التلف ليس بسبب سابق بل بدخل من  
ترك الدفع مر (قوله وقضية كلامهم ان للمضطرب الذي قتل المسلم الخ) المعتد بخلاف ذلك فليس للمضطرب  
الذي قتل المسلم ان فعل ضمن مر (قوله أيضا وقضية كلامهم الخ) في الحلي ما يصر بخلاف هذه القضية

قوله  
يرادة يتغلب بها الخ لزمه قهره (قوله ولا يجوز قهره) (واغما يلزم) المالك بذله ما ذكره المضطرب (نحو ناجر) هو ممن مثله زمانا أو مكانا (ان



لتقسيمه فان مرص بالاباحة فلعرض فاعاد الى البقي وكذا لو ظهر تركه ابتداء واختلاف في ذكر العوض صدق المالك به من غير دليل الولاية  
واول القرض ما له تعلق بذلك (ولو وجد ٣٩٦) مضطربة غير محترمة (وطعن عليه) الغائب فالذهب انه يلزمه اكلها لانها باحة

قلت: أي في مسئلة ضيق الوقت عن العقد (قوله اقتصاره) عبارة غيره حلاله على الاحتياط لمعاداة الطعام  
الاسمي في حق المظطر اه (قوله فان مرص) اه قوله نعم التي يتاها لوجه ومرا الى المست وقوله والحق الى المثلث  
والقوله على الراجح في المغني الاما ذكر (قوله وكذا) اه لا يلزم عوض قطعا اه معنى (قوله في بنها)  
عبارة المغني قرينة باحة أو تصدق اه (قوله فان اختلف في ذكر العوض الخ) ولو اتفقا على ذكره  
واختلفا في قدره فالحائز يغضاه هما وأحدهما أو الحالكوم ورجع الى المثلث أو القمعة فلو اختلفا بعد  
ذلك في قدر القمعة صدق الغريم اه ع (قوله صدق المالك الخ) لانه أعرف بكيفية بذله معني واستنى  
عبارة التهاينة اذ لو لم تصدق لغير الناس عن الطعام المظطر وأقصى ذلك في الضرر اه (قوله أما الماحضر الخ)  
هذا غير قول المتن السابق أو غير مضطر لزمه طعام مضطر مسلم أو ذي فأن منع الخ لانه قال في وجود طعام  
الماحضر دون المتقو الذي وجوده وجود الميتة أيضا اه سم (قوله أول يتفان الخ) عبارة للمغني أما إذا  
كان مال الطعام حاضر أو امتنع من البيع أصلا أو بالمال أكثر مما ياتيه فانه يجب عليه اكل الميتة في الأولى  
وبجوزة في الثانية ومنه الشراء بالزيادة قد عطف اه وفي سم بعد ذلك من شرح الروض  
ما منه موقف متماثل متناع الغصب من المالك ومقاتلته وصرحه الشارح كما ينبغي لكن رأيت خطأ شحنة الشهاب  
الهرلي سم ما من شرح الجعتمانيه (فرع) اذا طلب المالك العوض مع الفين كان المضطر غير باين  
الغصب والشراء بينهما وبين المتقو لكن الأفضل الشراء عليه الجورحي انتهى فلتأمل اه (قوله  
هنا) أي في مال وجود المظطر ميتة وطعام الماحضر (قوله مطلقا) أي بعوض ودونه (قوله وأخيه الخ)  
الاسحاق في شرح الروض اه سم (قوله ويحرم أكله) عطف على وجوب الجزاء ويجوز عطفه على  
تحريم بيعه (قوله ميتة) أي أريد أو غيره (قوله أحصاه الخ) وقد ينبغي ان المتن يفيد (قوله  
أؤمته) أي لصد (قوله أكل الصد) وما قاله استنى والمغني ونسب الى بعض نسخ النهاية (قوله فرع) الى  
قوله والمصوم في المغني الاقوله بلفظ الى المتن والى قوله متى قد رد في النهاية (قوله عدم الحرام الخ) ولو وجد  
الربض طعامه أو غيره بضره ولو زباده مرضه فله اكل المتدونه اه نهاية زاد المغني ويصور للمظطر  
شرب البول عند فقد الماء الغص لان وجوده الماء الغص أخف من ملان فحاشه طارئة اه (قوله  
ما من حلت الخ) ظاهره انه لا يتصر على هذا المرق المتقدم في المضطر مع انه من افراد الهم الآن يقال ما هنا  
فيها ذال يتوقع والبيع فكان الاقتصاص على هذا المرق وما من شأنه ترتب الضرر اه مدع (قوله  
بلفظ المصدر) احترزه به ان يكون هكذا كالمصطفى على بعضه من أن يكون هكذا كالمصطفى اه سم أي

بالنفس الاقوى من الاجساد  
المبيع له مال الغير بلاذنه  
أما الماحضر فان بذله ولو  
بئس مثله أو بزيادة تغلب  
بها وهو معمولو بذل سائر  
صوته ان لم يتفان حلالا كما  
بحور ردا ورضي بتمسكه  
فصل الميتة أول يتفان بها  
خائفة ولا يقاتله هنا امتنع  
مطلقا (أو) وجد مضطر  
(محرم) أو بالحرم (ميتة  
ويصل) حلالا حتى به لينة  
ويشبهه ويفتقر الى هذين  
ليس فيهما الشجر به واحد  
كالميتة لان يفرق بان فيهما  
جزء مضافها (فالذهب)  
انه يلزمه (أكلها) لاني  
الصد يحرم بيعه المتقضى  
لكونه مستلوجا بجزاء  
وتحريم أكله وقهره  
واحد فكانت أخف نعم لو  
وجد الحرم لا لا يبيع  
الصد حرم على الأوجه  
وان دفعه لانه هذا يحرمه  
عليه وحده فهو أخف منها  
لحرمته على العموم أؤمته  
ولم صد دعه يحرم غير  
بينهما أو صد احيا وميتة  
وطعام الغير فوجه سبعة  
أحدها تعنيها أو ادولم بعد  
محرم أو من بالمرم الاصد  
ذهب أو كاه أو اقتدى أو  
ميتة أكلها ولا فقه أو صد  
وطعام الغصير على الصد  
لان حق الله تعالى على من

للساكنة مما يحضر مال الطعام وبذله ولو بئس مثله كما هو ظاهر (فرع) عدم الحرام الأرض جاز أن يستعمل  
منه ما من حلت المدونة اذ هذا ان توقع معرفة أبيه والاصار مال بيت المال فاستخدمه لخدمته فغيره (والاصغر غير قطع بعضه)  
أي بعض نفسه (أكله) بلفظ المصدر ولو وقع الهلاك منه  
فمن قول المغني لكن رأيت خطأ الخ قبل لكن بعض يسير في النسخ التي بايدينا

(قلت الاضغ جواز) لما سببه ومنه والماثبة بشرطه لانه قطع بعض لا يشقاه كل فهو كقطع هذنا كذا (شرطه) أي سهل قطع البعض (فقد المنة ونحوها) كما هم التفرقة وجد ما كاه حرم ذلك قطعاً (وان) لا يكون في قطعه خوف أو صلا أو (يكون الخوف في قطعه أذل) منه في تركه كان مثله أو أكثر أو الخوف في القطع فقط حرم قطعه أو غلب على قطع السبعة عند تساوي الخوف من لآخره لم يزد وبطاعها بزلوا شهابا ويحصل الشفاها ذاتها غير وافساده لبقاء الصلاة فتضيق فيؤمن ثم لو كان ما راد (٢٩٧) قطعه نحو معلقة أو يذبحا كائناً ما كانا

يصفه باسم أفعال (قوله) كلعام الغير) شامل للقائب والحاضر الباذل والباقين والمتعذر رأساً فاحذر اهـ ثم وقد عني شهوة الباذل الباقين قوله إلا في غير جسد الخ (قوله) يحصل الشفاء) أي يتوقف حصوله اهـ معني (قوله) متى قدر الخ) (خاتمة) ترك التسقي في الطعام المباح مستحباً له ليس من إخلال السلف هذا إذا لم يزد المصلحة كقري الضيف وأوقات التوبة كيوم عاشوراء أو يوم العيد فيستحب أن يسقط فبهم أن أروع الطعام أذل بمقصد ذلك التناحر والتكاثر بل تطيب خاطر الضيف والعيال وقضاء وطهرهم عما يشبهونه و إسب الخالصين إلا لمعونة كثرة الأيدي على الطعام وأكرام الضيف والحديث الحسن على الأكرام ليس بقوله ويكرهه الطعام لاسمائه قال الحنفى قال إن ركش وحمل الكراهة فإذا كان الطعام لغيره فإن كان له فلا يسلم ما هو ودخسته كالمسلم وتكره الزيادة على السبع من الطعام الحلال لما فيمن الضرر ووجه في طعام نفسه ما في طعام مضيه فحرم الأفاعيل رضاه كما سرق ولو تبيع وبن أنبا كل من أسفل الصغوة بكر من أملاها أو وسطها وأن يحمده لله عقب الا كل يقول الحمد لله هذا كثير الحيا مبارك الله اهـ وروى عن شرحه الدمشقي ومثاله في عرض (تمة) في إعطائه النفس حظها من الشهوات المباحة تذهب كرهها لا يوردى أحد هاتهما وقهرها كى لا تطفى والثاني أعطى لها تحصيل على نشاطها وبشها ورحايتها والثالث قال وهو الاشياء المتوسطة لان في إعطائه الكل ملاطفة في منع الكل بلادة اهـ

#### \*(كتاب المسابقة)\*

هذا الباب يسبق الشافعي ورضي الله تعالى عنه أحد إلى تصفيه نهاية ومعني (قوله) على نحو التخليل إلى قوله لانه يؤدى إلى المعنى الأقوله وكالمقتضى إلى المتن وقوله والله سابق إلى المتن وقوله لا ية وقوله ويحب إلى ما يقصد والى قوله ويؤدى إلى النهاية الأقوله وكالمقتضى إلى المتن وقوله لما يأتى ويكره وقوله في غير ذكر إلى المتن (قوله) وقد تم) أى المسابقة بتابعها إلى الناضجة (قوله) لوما) أى يعنى كل من يسدق على ما على نحو التخليل وما على نحو السهام (قوله) عطف ناص الخ) أى لكنته أكدته (قوله) بالرى) أى يتخلل ولو باهوا اهـ عرض فاطق السبيل على السبيل بشرى يعبرى (قوله) بقصد التناهي الخ) سيذكر محترزه (قوله) لعماد) ينبى أن يكون مثله فقال البيضا وقطاع الطريق اهـ سدحز (قوله) بالرى الخ) أى غير ذوى الاعتدال كما شرحه صاحب الاستقصاء في الامرج اهـ معني (قوله) المسلمين) قال الشارح في شبه هذا الشرع والأوج مجوزاً للذين كسب السلاح ولانه يجوز ولنا الاستعانة به في الحرب بالشرط السابق اهـ وسأيت خلافة ههنا الباقين اهـ سم (قوله) أى تحرم الخ) أى عليها (قوله) لا يغيره) لكن تمكروا وسابقة متصل القبط بسوط لما شترضى الله تعالى عنها أنما لبان الجواز كالتقليد اهـ مـ يرى (قوله) أؤذنه) كذا في الاسنى والمضى وصيانة النهاية وقد عني اهـ أى الخلدان وهو مجرول على تركه المذكرة عرش (قوله) أكد) أى من الزهات (قوله) لا ية) شامل (قوله) ولانه يفتح الخ) من عطف الحكمة على الدليل عبارة فالمعنى والمعنى فيه ان السهم يقع في السعة والضيق كواضخ لا يك عطف على بضموعه أن يكون هكذا إلا كاه (قوله) كلعام الغير) شامل للقائب والحاضر الباذل ولو الباقين والمتعذر وأما فاحذر

#### \*(كتاب المسابقة والناضجة)\*

(قوله) بالرى الخ) أى يتخلل ولو باهوا اهـ عرض فاطق السبيل على السبيل بشرى يعبرى (قوله) بقصد التناهي الخ) سيذكر محترزه (قوله) لعماد) ينبى أن يكون مثله فقال البيضا وقطاع الطريق اهـ سدحز (قوله) بالرى الخ) أى غير ذوى الاعتدال كما شرحه صاحب الاستقصاء في الامرج اهـ معني (قوله) المسلمين) قال الشارح في شبه هذا الشرع والأوج مجوزاً للذين كسب السلاح ولانه يجوز ولنا الاستعانة به في الحرب بالشرط السابق اهـ وسأيت خلافة ههنا الباقين اهـ سم (قوله) أى تحرم الخ) أى عليها (قوله) لا يغيره) لكن تمكروا وسابقة متصل القبط بسوط لما شترضى الله تعالى عنها أنما لبان الجواز كالتقليد اهـ مـ يرى (قوله) أؤذنه) كذا في الاسنى والمضى وصيانة النهاية وقد عني اهـ أى الخلدان وهو مجرول على تركه المذكرة عرش (قوله) أكد) أى من الزهات (قوله) لا ية) شامل (قوله) ولانه يفتح الخ) من عطف الحكمة على الدليل عبارة فالمعنى والمعنى فيه ان السهم يقع في السعة والضيق كواضخ لا يك عطف على بضموعه أن يكون هكذا إلا كاه (قوله) كلعام الغير) شامل للقائب والحاضر الباذل ولو الباقين والمتعذر وأما فاحذر

الاختيار الأولى قاله الباقين (ويجوز قطعه) أى البعض من نفسه (لغيره) ولو دخلوا لفقد احتياجه الكل هنا نعم يجب قطعه لنفسه (د) يحرم على مضطر قطع البعض (من معصوم) لأجل نفسه (وأه) أهله) لما ذكر والمعصوم هنا من لا يجوز قتله لا كى أمغير المعصوم كسرى وشره محارب وزان يحسن وتارك صلاة فيجوز قطع البعض ومنه لا كى اعترض بصرح المارودى يحرم لمنه من تعذيبه ورواه أخف الضرر من متى قدولى قتله حرم عليه كله سـ (سجدة السابقة) على نحو التخليل وسعى الزهات وقد حرم ما يفعله بل طهر كلام الأزهري أنها موضوعة له ما فعله المطف الا ٧٦ يحلف ناص على عامن السبيل بالسكون أى التقدم وأما بالرى ان فهو المال الذى يوضع بين السباق كالمقتضى بالرى ان ما يقتضى من المال (والناضجة) على نحو السهام من نضل بمعنى غاب والأصل

فهي ما قبل الإجماع قوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة مع انه على الله عليم وسلم فسر بالرى والله سابق بين التخليل الجيدة كى خمسة أسال وقهرها إلى سهل (هما) أى كل منهما بمقصد التناهي السهام (منة) بالرى بالرى لذكر دون النساها وان كان لهم ما فعلهم المعادى تحرم به لا يغيره على الأوجى لما يفتح فى سباق عاشوراء بكرة كراهة شديدة قلن عرف الرى تركه بسلام من ثم الرى ثم تركه فليس منا وقد معني والناضجة أكفلا به ونظر السهام موازاً وكوازان ثموا خبر لكن من ان تركوا لانه ينفع في المشيق والسعة

قال الزركشي وينبغي أن يكون فرضي كفاية لانهم سئلوا فيه اه ويجعل بانهم الماوس سئلوا فيه الذي هو الغرض بل لاحسن الاقدام والاصالة الذي هو كمال فتحه ما قالوا ما قد صدمنا فبان ان احوام قطع طريق غرامان (وميل أخذ عوض علمها) لاخباره وبأنه باق ربه وشرط بانه لا قاله اطلاق التصرف فيمنع (٢٩٨) على الولي صرف شيء من المال لمصلحة لا يمس منته لانه لم يخلف تعلم صنعة أو نحو

قرآن ووصف خبر لا سبق أي بالغض وقد تسكن الان في خفاء ما قرأنا في فضل (وتمنع المناهضة على سهام) عربية وهي التبديل وبجملته وهي التنازل وعلى جميع أنواع العسق والسجلات والاي (وكذا مزاريق) وهي رماح قصار (ورماح) عطف علم على خاص (دوي) باهجار يبدؤ قلاع (ومخنيق) يقع المير والجميع على الاشهر عطف خاص على عام (وكل مانع في ائرب) غير ما ذكرنا في التردد بالسيف والرماح (على الذهب) لان كل مانع فيه في معنى السهم المنصوص عليه على بعض غيره وانما يحصل الرمي الى غير الرمي اماري كل لصاحبه فخرام قطع لانه يؤذي كثيرا ويحصل ان لم يكن عندهما حذق فيلعب على ظنهما سلامتهما والاصل أخذنا من قول المصنف في فتاويه في البيع وذا الصناديق الحار في الحصة ليرغب الناس في اعتماد معة فهو حاذق في صنعة وسليم من اخطائه واسعته ما يأمرون ويؤخذون كلامه هذا أيضا لانه أنواع اللعب الخطيرة من الخلف

يجوز انما الاستعانة بهم في اللعب بشرط السابق اه وسأيت في خلاصته هاهنا المقتضى (قوله لا قاله) يتبدل لانه لا يتبدل في ما طلاق تصرفه ويبدل في ما السبق وقضيته محققة وقوله وفيه فنيق ان يجيء في حصة في المال ما في حصة عرض الخلع (قوله عطف خاص على عام) فيما لا يخفى مع ان المناهضة ان لا يقتصر على يد أو قلاع (قوله اماري كل صاحبه) أخر جري أحدهما فقط لصاحبه وقيل نظر لوجود العلة (قوله أنواع اللعب الخطيرة) من ذلك ما يفسده من يسمى في عرف الناس بالهوان ومن ذلك ما يسمى في عرف العامة

بها الذين تغلب سلامتهم منها ويحل التفرج عليهم حينئذ يؤيده قول بعض أئمتنا في الحديث العظيم حدثنا عن أبي اسحق والاحرج وفي رواية أخرى كان فيهم أعاجيب هذا الذي على حل جميع أئمتنا الاعاجيب الفرقة للجمعة اه ومنه يؤخذ في جميع الاعاجيب والفرقة ان من كل ما لا يتفق كنية بقصد الفرقة قبل وما يتفق كنية لكن بقصد ضرب الامثال والمواظع وتعليم فنوا الشجاعة على السنة اذ من أوجبها ان تؤرد الاذرى في الخلق التقاف بالذكو لان كل بحر من على اصابة صاحبه

كتاب

مخرج جواز له لا ينع في المخرج ومعه حيث يمكن فيما لحصام العرف عند أهله لمزمنة متناهية مخرج بره اشائه باليد ويقع العلاج  
ومرأته والا تخرج على حوت بمال (لا) سابق بمال (على كرتون) أي يحسن (٢٩٩) وهو خست بمخنة الرأس (وبندق)

أي ويه يبدأ وقوس

(وسيلة) وقطع بمه

اعتد الاستعانة في الحرب

وكان وجه هذا التقيد

هذا فقهاء أنه يتوهمه

الضرر بل الموت بخلاف

نحو السباحة (وشماريح)

بكر أو فزع أخته الجم أو

المهل (وأنتم وتوفع على

رجل) وكذا أشاء على

الوجه (ومع فتاينه)

بن زوج أو فردو كذا سائر

أنواع اللعب كما سبق

أو أقدم لعدم نفع كل ذلك

في الحرب أي نفعه وقع

في عدمه ما يفيد مال فيباح

كل ذلك وقدم صريح العبري

يجوز اللعب بالتمام ومع

أنه على الله ما يلزم من سابق

عاشق فترتبه صومرة

سقمها أجلس المم وقال

هذه تلك (وتضع السابقة)

بعض (على خيل) وأبل

تصل لذلك وإن لم تكن بها

يسم لها (وكذا قيل وبغل

وحمار في الأظهر) للعموم

الخاص والخارج في المثل كل

ذلك إما بغير عوض فيصع

قطعا (لا) على بقرى

بعض وبه يعلم جواز

ركوب البقر ولا على نحو

مهاشبة ذبابة ومناخه

كبش ولو لأغراض اتفاقا

لأنه يقع من فعل قوم لو

والأعلى (طير وصراع)

كتاب المضارب يقال تافسه اتفاقا أو خاصه أو جلاله أو قافوس (قوله مخرج) أي قوله وقدم صريح

النهاية الأقوة ومرأته وكذا في الغنى الأقوة ومعه إلى مخرج وقوله أي يرى إلى المتن وقوله وكان وجه إلى

المتن (قوله مخرج الخ) عبارة الغنى مخرج وقوله وري بإعجاز المرأه بأن يرى كل واحد منهما الخ على

صاحبه فيما له قطعا أو أضافه إلى غير اليدوسمي العلاج والا تخرج على عدم جواز العقد عليه اه (قوله

ومرأته) مكر مع قوله السابق إماري كل الخ (قول المتن على كرت) الكرة الكورة وإضافة الكرة إلى

صربان لأنها تضرب بها أو المعضوض عن لام الكلمة التي هي الواو لأن أصلها كرت وكذا في المسابح يصير

ومعنى (قوله خست الخ) أي يضرب بها الصبيان الكورة اه يصير (قوله أي يرى به الخ) عبارة الغنى

يرى إلى حجرة وتصورها أو المرأه إلى البندق على قوس فظاهر كلام الرضا في حمله أنه كذلك لكن المنقول

في الحواشي الجواز قال الزكشي وقضية كلامهم أنه لا خلاف فيه قال وهو الأقرب اه وفي سم بعد ذكر

مثله أمانته والشارح مشى على الأول حيث قال أو قوس قال خست الشهاب المرسل وأما الرمي به بالبارود

قالوه جواز لأنه نكابة وأي نكابة انتهى اه عبارة عرض قوله يبد أو قوس التعبير به قد يشكل

بما مر من جواز المسابقة إلى الرمي بالبارود فان الرمي بالقوس بالبندق ممنوع ثم قال خست إلى يادي وبندق

يرى به إلى حجرة ونحوها والمراد به ما ين كل ويبعب في العبد ما يندق الرصاص والطين فخرج المسابقة

عليه لأنه نكابة في الحرب أشد من السهام على اه (قول المتن وأنتم) أي بأن يأخذوا ما يضعه في كفه وينقله ويلقه

بظاهر كفه ثم خرج على أن يصل إلى طرف أشبع من أصابعه فيخذه في رأس ذلك الأصبع كالأرداب

أهل الشطارة اه يصير (قوله شاك) أي المتألمة بالبند اه أسي (قوله فيباح كل ذلك) دخل

الغنى بقدمه وفيه أن جواز حشد النظم منه الضرر وكذا يقال فيه بدون ذلك التقيد لتأمل اه سم

(قوله يعرض) أي يعرض اه معنى (قوله دابل) أي القول للثمن بشرط المسابقة في النهاية الأقوة وبه يعلم

جواز ركوب البقر وكذا في الغنى الأقوة ووقع إلى المتن وقوله تم إلى المتن (قوله تصلح) أي تغيب وكان

الأولى التثنية (قوله فيصع الخ) الأولى التثنية (قوله به بعد الخ) أي يفهم قوله بعض (قوله نحو

مهاشبة ذبابة الخ) كالسلاح أسي ومعنى (قوله ومن فعل قوم لو ط) أي الذين أهلكم الله بقرهم اه

معنى (قوله وقد يصع) صلوات الغنى قال ابن قاسم بكسر الصاد ووجه من ضمها اه (قوله ومصارعة الخ)

استئناف بيان (قوله كانه) بكسر الراء وقف في الكاف على شبهة أي ثلاث مران كل مرة بشاة اه

يصير (قوله فانه) أي كأنه وقوله لا يصع وإنما المفعول وقوله حتى يسل عطف على يوه وقوله

قاسم عطف على صرعه وقوله والمخرج جوابا (قوله المشغل على إيجاب الخ) أي لفظ اه معنى (قوله

الضباع فكل ذلك يصل لغازق الذي تغلب سلامة بل الضباع الذي كور داخل في قول الشارع إماري كل

لصاحبه الخ (قوله مخرج جواز) ظاهر من قولهم (قوله وبندق) قال الزكشي الظاهر أن مرادهم الرمي

إلى سطر وتصورها بدليل قولهم لأن ذلك كورات لا تنفع في الحرب فالمراد الرمي به عن قوس فظاهر كلام

الرضا وأصلها كذلك صرح به ابن الرضا في الخلاف فيصع لكن المنقول في الحواشي الجواز وقضية

كلامهم أنه لا خلاف فيه وهو أقرب بانتهى والشارح مشى على الأول حيث قال أو قوس قال خست الشهاب

المرسل وأما الرمي به بالبارود فلو جواز لأنه نكابة أي نكابة انتهى (قوله كل ذلك) دخل الغنى

بقدمه ويحان جواز حشد النظم منه الضرر وكذا يقال فيه بدون ذلك التقيد لتأمل (قوله به بعد)

بكسر أظه وقد ضم بعض فيه (أ) (الاصح) لعدم نفعهما في الحرب ومصارعة على أنه عليمون (ز) كانه على شبهة المر ويقتل أسير أبي  
داود أضافا كانت لير به عجز فانه كان لا يصع عرض يسل ومن ثم لم يصع عفا لم عليه غمة ما بالاعوض فيصع (ج) (والأظهر أن عقدهما)  
المشغل على إيجاب وقبول أي لا يباقتو المناصحة

يعرض منهما أو من أحدهما أو من غيرهما (٤٠٠) (الزم) كالأجزاء لكن من جهة سائرهم العوض فقط ووقع في الأنوار أن الصبيح هنا

تضمون دون الفاسد ورد  
 بأن السرج وجوب آخره  
 المثل في الفاسد لا جاز  
 من جهته بخلاف غيره  
 كالحال التي لا مبالا لعرض  
 فغير جزم على لزومه  
 (فليس لأحدهما) الذي  
 هو ما ترمس ولا الإحسنى  
 الملتزم أيضا (ففسخه) إذا  
 ظهر عيب في عرض معين  
 وقد التزم كل منهما كافي  
 الأجرة ثم لا يجب التسليم  
 هنا قبل المسابقة لتعلم  
 شأنها بخلاف الأجزاء كذا  
 فرق شارح وليس بالواضح  
 وأوضع منه أن ثم عوضا  
 يقضه فلا لزوم للأداء  
 قبل الاستيفاء لا كذلك  
 هنا ما هما فلهما الفسخ  
 مطلقا أو كآتهم أن يملكوا  
 للجمال فيسما إذا اتفق  
 الملتزمان على الفسخ لا يملك  
 إلا أن لم يثبت له حق ولا  
 التزام منه (ولا ترك العمل  
 قبل شروع بعده) من  
 منقول مطلقا واصل أمكن  
 أن يدرك ويسبق والأجزاء  
 له لأنه لم يثنى نفسه ولا  
 زيادة وقد قص فيه) أي  
 العمل (ولا في مال) ملتزم  
 بالعقد وان واقعا آخر  
 إلا أن يشعروا ويستأنفا  
 عقدا (فشرط المسابقة) من  
 اثنين مثلا (علم) المسافة  
 بالذرع أو المشاهدة  
 و (الموقف) الذي يجري بان  
 منه (القافية) التي يجري بان  
 اليها هذان ثم يقبل عرف  
 والألم بشرط شيئا أغلب فيه العرف فو عرفة المتعاهدان يحمل المطلق عليه كإتيان

بعوض منهما) أي يحمل معنى وسم (قوله هنا) أي السابقة والمتأخرة (قول الملتزم لاجاز) أعاد كره  
 ليصير يحمل الظاهر القائل بأنه كمقدار الجملة اه معني (قوله من جهته) أي ملتزم العوض (قوله لا  
 إذا الخ) راجع إلى المثل فقط لا إلى قول الشارع ولا لاجازي الخ أيضا (قوله وقد التزم كل منهما) أي من  
 المتعاهدان المال بينهما يحمل اه معني عبارة ثم قوله وقد التزم الخ أي فليظهر العيب بعوض صاحبه  
 الفسخ ولا يقال إذا التزم كل منهما لم يصح الإجماع والعوض له فلا معنى لفسخ أحدهما بسبب العوض لانه  
 ليس له أن لا يقول قد يكون له أيضا كإعمال أحدهما كما يعلم مما سيأتي وخرج ما لو كان الملتزم أحدهما فلا معنى  
 لفسخه إذا العوض منه فلا يصح وفسخه بعينه ولا فسخ إلا بخبر لو العقد من جهته إلا أن يقال جواز من  
 جهته لا يمنع الفسخ بالعيب نظير ما قلوه في تحوير شرط الرهن في العوض وعبارة شرع الرض وإن كان العقد  
 في حقه غير أنفسخوا بعيب انتهى اه سم وبذلك تبين أن قول عرض قوله كل منهما أي من الاجنبي واحد  
 المتعاهدان اه سبق فلم ولعل منشأ توهم رجوع الاستثناء إلى التزم والشرع جميعا وليس كذلك كما  
 (قوله وأضع الخ) قد بينا ما قبله (قوله أن ثم عوضا) انظر ما هو ذلك العوض فان أراد العين المؤجرة فقهى  
 ليست العوض وانما العوض منفعتهما اه سم وقد يقال انتهى قوله العوض (قوله أما ههنا الخ) أي  
 المتعاهدان الملتزمان وهو محتمل قول المثل لأحدهما (قوله مطلقا) أي ظهر عيب أم لا (قوله إلى الـ) أي  
 قبل المسابقة وتحقق سببه (قوله من منقول مطلقا الخ) عبارة في الرض فان امتنع المتعاهد من إتمام العمل  
 حبس وكذا لا آخرى النازل أن توقع صاحبه ادراكا انتهى قال في شرحه الأمان شرط إصابة ختمين  
 عشر من أصاب أحدهما خمسة والأخر واحد ولم يبق لكل منهما إلا مائة وأصابع الجسد أن يترك  
 الباقي انتهى اه سم (قوله ويستأنفا عقدا) إذا دأب على أن واقعهما الحال اه أي في الاستئناف لا في الفسخ  
 فلا منافاة بينه وبين ما مر في كلام الشارع اه سم دمر (قول الملتزم شرط المسابقة) أي شرط وطها اه معني  
 (قوله من اثنين) أي في قوله فان أي في المعنى الأول في أغلب الأثر وقوله وكذا في فتحه وإلى قوله وإطلاق  
 التصرف في النهاية الأولى اه أي من قوله أي والأخ قوله أوسمته (قوله والموقف) قد يتوقف في الاحتياج  
 إلى اشتراط علم الموقف وإنما يتم اشتراط علم المسافة من حصول بالمسافة إلا أن يقال اشتراط علم المسافة  
 صادق بكونه ما يقع فيها التسابق وإن لم يستوعبها لكن هذا يقتضي الاستثناء عن هذا الاشتراط ما شرط  
 معرفة قبل وقوع القافية اه سم عبارة الفسخ (تبيينه) يدخل في إطلاق القافية ضرورة أن الأولى أن تكون  
 أمانة بين الانتهاء أو انتهاء ما مسافة تتفق علمها مدروعة أو مشهورة الثانية أن يصح الابتداء والانتهاء  
 ويقولان اتفق السابق عند هذا ذلك والافتقار بينهما موضع كذا اه وهذه المسألة في الإشكال المذكور  
 يشتمل (قوله بعوض منهما) أي بشرطه (قوله وقد التزم كل منهما) أي فليظهر العيب بعوض صاحبه  
 الفسخ ولا يقال إذا التزم كل منهما لم يصح الإجماع والعوض له فلا معنى لفسخ أحدهما بسبب العوض لانه  
 ليس له أن لا يقول قد يكون له أيضا كما يعلم مما سيأتي وخرج ما لو كان الملتزم أحدهما فلا معنى لفسخه إذا  
 العوض منه فلا يصح وفسخه بعينه ولا فسخ إلا بخبر لو العقد من جهته إلا أن يقال جواز من جهته  
 لا يمنع الفسخ بالعيب نظير ما قلوه في تحوير شرط الرهن في العوض وعبارة شرع الرض وإن كان العقد حقه  
 جازر أفسخه ولو بسبب اه (قوله أن ثم عوضا) انظر ما هو ذلك العوض فان أراد العين المؤجرة فقهى ليست  
 العوض وانما العوض منفعتهما (قوله أما ههنا الخ) أي من قوله أي والأخ قوله أوسمته (قوله والموقف) قد يتوقف في الاحتياج  
 إلى اشتراط علم الموقف وإنما يتم اشتراط علم المسافة من حصول بالمسافة إلا أن يقال اشتراط علم المسافة صادق  
 بكونه ما يقع فيها التسابق وإن لم يستوعبها لكن هذا يقتضي الاستثناء عن هذا الاشتراط ما شرط معرفة

(قوله)



في نظيره (وتساو جماعتهما) فلا شرط تقدم أحدهما فوقها أو في أحدهما المنتج لان القصد من قولنا سبق وهو لا يصلح مع ذلك ويجوز أن يعنى بأنه ان اتفق سبق عند هدا الانفاية أخرى عيناها بعد هدا لأن يتفق على انه ان وقع سبق في نحو وسطا الميدان وفقاهن الغاية لان السابق قد سبق ولا أن للمالين سبق بلا غنية (والغنيين) الركبين كالركابين ياتون ولا وصفوا (الفرسين) شلا بأشارة أو وصف سلم لان القصد امتحان سيرة هدا (ولهذا) (بمعنيين) ان عيناها بالعين وكذا الزا كبان والركابان (٤٠١) كباقي لا يمنع ابدال هدا مقامان بأن أو على أو قطعت به مثلاً بديل

(قوله في نظيره) أي في المناظرة (قوله لان القصد من قولنا سبق) عبارة والمعنى والنهاية لان المقصود معرفة فروسية الفارسين وجود تجري الدابة وهو لا يعرف فمع تفاوت المسافات احتمال أن يكون السابق أقرب المسافة لخطق الفارس ولا لغيره المتألفة اه (قوله في نحو وسطا الميدان) يسكون السين (قوله قد سبق) بينه المفعول (قوله بلا غنية) أي بلا غنيها اه معنى (قوله ابدال أحدهما) عبارة وتلقى ابدالها ولا أحدهما لاختلاف الفرض اه (قوله نعم في موت الزا كبا) أي دوزن موت الزا عى وشم (قوله لكونه متأخر) راجع للنق (قوله وركوب الخ) عطفا على قوله هذا (قوله وعند نحو مرض أحدهما) أي الركاب والزاي (قوله فيما ينظر) راجع الى قوله أي الزا الخ (قوله وامكان قطعهما المسافة) فيعتبر كنهما بحيث يمكنهما قطعهما بالانقطاع وتعدو الا لعقد بالأسى ومعنى (قوله ان أخرجه) أي المال (قوله لانه حينئذ مسابقة لالمال) يتبدل في الاول اه سم وعال الروض والنهاية الاول بأنه كابل جلا اه أي في نحو قوله لغيره كذا فكذلك هذا المال اسى (قوله وشرط المالين جهة لغو) نفسه لا بشرط امكان سبق كل واحد سم وعش (قوله وعل) القوة ومنه يوشط المعنى (قوله من هدا) أي اشتراط امكان السابق (قوله ومنه يوشط الخ) عبارة والنهاية يوشط بعضهم فلما اعتبر كون أحداً بوى البخل حمارا اه (قوله ان الكلام الخ) فيه تصريح بأنه قد لا يكون أحد أبوى به حمارا سم على حج أي وهو خلاف المعروف اه عش (قوله بوقته بالعين) الى قوله أو ان سبق المعنى الاقروه واحقق الى وركوبهما (قوله بوقته بالعين الخ) عبارة والنهاية يتجسد وقد اوسط ويجوز كونه عيناها يونا خلا أو من جلا أو بعضه كذا وبعضه كذا فان كان معناه كفت مشاهدته أو في القيمة توصف اه زاد المعنى ولا يصح عقد بغير مال ككتاب وان كان لاحدهما على الاخر شمال في ذمتي وجعله عوضا جازي ناعلى يجوز الاختيار عنه وهو الرابع اه (قوله فان جهل) كثر بغير موصوف اه معنى (قوله وركوبهما الخ) وقوله واحتياط الخ وقوله واسلامهما الخ وقوله والاطلاق التصرف كل منهما عطفا على قوله هم المسافة (قوله لهما) أي للدايتين اه سديم (قوله كلبتهما بالعين) تقدم عن الشارح في غير هذا الشرع خلاف اه سم عبارة الاسنى قال البلقيني الارج عا اعتبارا اسلام المتعاقدين ولم أر من ذكره انتهى وفيه وثقة اه عبارة عش تقدم انما الاسنة على الجمل امدتوه فان قصدتم اسباح فهي مباحة وعليه فيبقى صحتها لاجز بين السلم والكافر ليتقوى ماعلى أمر مباح أو مكر ومن ذلك أن يقصد المسلم التعلم من الكافر لشدة حذقه فيه اه (قوله كاس) أي في شرح وجعل أخذ عوض عليهما (قول المتوحيج وشرط المال) أي اخراجه

الموقف والغاية (قوله بعتين الخ) عبارة وشرح الروض فعل ان المركوبين بعتين بالعين لا يوصف فلا يجوز ابدال واحد منهما في الاول ويجوز في الثاني اه (قوله نعم في موت الركاب يقوم وركوب الخ) بخلاف الرأى (قوله لانه حينئذ مسابقة لالمال) يتبدل في الاول (قوله وشرط المالين جهة لغو) فصدقه لا بشرط امكان سبق كل واحد (قوله ومنه يوشط الخ) الكلام في بطل أحد أبوى به حمار) فيه تصريح بأنه قد لا يكون أحد أبوى به حمارا (قوله كلبتهما بالعين) تقدم في الهاشمي عن الشارح في غير هذا الشرع خلاف (قوله والاطلاق التصرف الخ) تقدم هذا في شرح قوله وجعل أخذ عوض عليهما

(٥١ - (شرواني وابن قاسم) - تاسع) الجلس الانوع وان تباعد النوعان وجد الامكان المذكور تنم يجوز بين بطل وجاز لتاخر حصوله يوشط ان الكلام في بطل أحد أبوى به حمار (والعالم بالمال المشرط) برؤ يتألف من وصفه للترقي القيمة كالمركب في النان جهل فسدوا حتى السابق أجزا للشل وركوبهما لهما فلا شرط طابع جماعتهما فسدوا واحتياط شرط مفسد كاطعام السابق لاجتماعه أو ان سبقه لا يفسد في شهر واسلامهما كلبتهما بالعين لان مبعوض الجواد والاطلاق التصرف في مخرج المال فقل كما هو لان الآخر لما أخذوا غير غارم (وبجوز شرط المالين غيرهما بان يقول الامام أو أحد الوجهين من سبق منك كلفه في بيت المال)

كذلك هذا ناصب بالام (أو) فله (على) كذا هذا عام فيما خلا قلنا نغم تخصص هذا بغير الام لما في ذلك من الحب على الغر وسقوط نيل  
مالا في قرينه ومنه يؤخذ بنبذ ذلك (و) يجوز ضم ما من أحدهما فلا يقول أن سبق قلنا على كذا وسقط قلنا لا في (عليك) فلا تضاف  
فان ضم ما من سبق منهما فلا على الاشتراك فلا يصح (تردد كل من أن يسمي أو يفرم وهو القمار والهرم (الاجمالي) كقائه ما في الركوب  
بنيلت أوله أي سافر (الفرسهما) سبق أخذهما لهما من سبق لم يفرم شيئا وانه  
وغرو (فرسه) مبتلا ليعين (كفه) (٤٠٢)

ثم الخليل بن الاخي اوسبقواهما آسرتين اوسبقهما اجمع المانح (فقال الاخي الاول في الاصح) اسبقه  
لهم اقل من كلامه حكم جميع الصور الثمانية التي ذكر وهان يسبقهم اوهامعا ومربناو يسبقاهم اوهامعا ومربناو يتوسطهم اوهامعا  
بصاحب اولها وثانيتها ايا في الثلاثة تبعها (وان تسابق ثلاثة صاعدا فشرط (من رابع (ثاني) عليه) مثل الاول (سند) المقعد لان كلا  
لا يجتهد في السابق لو توهما لئلا سبق اوسبق في الاصح في ال روضة كالشرحين الصعلان كلا يجتهد ان يكون اولاً وانما يغوز بالموض  
ومن ثلوا كالثانين فقط

وشرط لثاني مثل الاول اذ لا يتوسط لثاني اكثر من الاول فليسعدوا عند الباقي الاول (و) اذا شرط لثاني (دونه) أي الاول (بحوزي  
 الاصح) لان كلايهما قد يكون أول البعز أو بالآخر لا يتوسط لثاني واحد (٤٠٣) سوى الاخير مثل اودون من قبله لا على

ماني الروضة (وسبق ابل)  
 وكل ذي خلف قبل عند  
 اطلاق العقد (بكتف) أو  
 بعضه عند الغاية عبارة  
 الروضة كالشافي والجمهور  
 بكتس وهو بالغ فوقية  
 أشهر من كسرهما جميع  
 الكتفين بين أصل الظاهر  
 والعق وسمى بالكمال  
 قبل ما لا الجارئين واحد  
 أو التمس الكشف لانه  
 أشهر وذلك لانها توضع  
 أعنيها في العود والفيل  
 لاضيقه فتفسر اعتبارها  
 (ونيل) وكل ذي حافر  
 (يعني) أو بعضه عند  
 الغاية لانها لا توضع من  
 ثم لو رفضه اعتبر فيها  
 الكف كجاءه البقي  
 ومصر به جمع مقدمون  
 ولو اختلف طول عنقهما  
 فسبق الاطول والأقصر  
 يتقدمهما أكثر من قدر  
 الزائد وهذا في سبق الاطول  
 واضح وأما في سبق الأقصر  
 فهو محتمل والذي بعده  
 يكفي ان يجاوزه فبعض  
 زيادة الاطول لا كما  
 (وقيل) سبق (بالقوائم  
 فبهما) أي الأبل والنيل  
 لأن العدوجا أو العيرة  
 بالسبق عند الغاية لا قبلها  
 ولو عر أو ساحت قوائمها  
 بالارض أو وقف لمرض  
 فتقدم الاستحار يكن سابقا  
 (و بشرط لثانيه) أي

سم (قوله الاول) أي ماني المنمن الفساد (قوله الثاني) أي منهم اه معنى (قوله الاول) أي أت  
 منه اه معنى (قوله سوى الأخير) ويجوز ان يشترط له دون ما شرط له قبله في الاصح اه معنى  
 وشي المنهج (قوله لمان) أي في الاصح اه معنى (قوله على ماني الروضة) تقدم عن النهاية والغنى  
 والتمس اعتبارها (قوله وكل ذي خلف) أي قوله وبشرط للمناظرة في النهاية الا قوله وقيل إلى أو (قوله  
 عند اطلاق العقد) أي كافي الروضة فان شرط في السابق أقدماء معلومة فلا يحصل السابق بمادونه لغنى  
 ونهاية (قوله اعتبارها) أي العنق قول المتن وخيل (يعني) لم اعتبرها والعنق دون الرأس اه سم  
 (قوله ولو اختلف طول عنقهما الخ) يتأمل هذا بعلم ان العنق في تساويع ماني الروضة تساو في قوائمها المقدمة  
 اه سم (قوله فسبق الاطول الخ) عبارة الروضة وان اختلفا فان تقدم أحدهما محققا فهو السابق وان  
 تقدم الآخر فثان تقدم بقدر زيادة الخلفه فتفاوت في السابق وان تقدم ما لا كثر سابق انتهت  
 وبما علمنا العلم في معنى اه سدد (قوله بعض) بادئا لا طول لا كما قضيتا له لا بمن تقدم صاحب  
 الاصر بقدر من الزائد ويجوز ذلك القدر والظاهر انه غير مراد بل الشرط ان يجاوز قدره فترفع عن  
 الاطول فغيره اذا جاز من عنقه على قدم من سبق الاطول عد سابقا اه عش (قوله المتن وقيل بالقوائم الخ)  
 في الزركشي عن السبط ان الامام خص اختلاف آخر الميدان وان التساوي في الاستدعاء يعتبر بالقوائم  
 قطعا وان ذلك حسن فمعه اذا كانا عدان أصنافا كما انتهى وقد يقال ما لم يمنع المتعدي في الاستدعاء وهو غير  
 في الانتهاء اه سم (قوله أي الأبل والنيل) أي ونحوهما اه معنى (قوله والعيرة) أي قوله ولو غيره  
 مكر ومع قوله السابق عند الغاية (قوله عند الغاية لا قبلها) فلو سبق أحدهما في وسط الميدان ولا آخر  
 في آخره فهو السابق نهاية ومعنى (قوله ولو غيرها) أي أحد المر كوين اه معنى وبني تصديق  
 صاحب الفرس العائر في ذلك عش (قوله أو ساحت) أي غاصت اه عش (قوله أو وقف لمرض)  
 عبارة النهاية أو وقف بعد حربه لمرض ونحوه فتقدم الاستحار يكن سابقا أو بلاه فيفسق لان وقف قبل  
 أن يجزي اه زاد المعنى وبسبب جعل تصديق في الغاية بانها السابق ليظهر سبقه اه (قوله المتن) بشرط  
 للمناظرة الخ فصوره عقدان ان بعد اعلى يرى عشر من متلاف في نقل منها باصابة خمس متلافه العوض  
 اه سم (قوله أو العدد المشروط الخ) أي كعسة اه معنى (قوله من عدده معلوم) أي قوله فلو شرط  
 الخ المفهوم من هذا انظر والذي هو من كلامهم انه ليس المراد سبق أحدهما باصابة العدد المشروط  
 أن يمينه قبل الآخر وان أصابا لا تحرف ذلك العدد كان يرى أحدهما عشر فاصابها الخمسة لا لا ثم  
 وفي الآخر العشرة فاصابها تسعة الثانية قبل المراد ان يصيب أحدهما ذلك العدد من القدر المراد

يجوز ان يكون ثالثا مثلا (قوله يعنى) اعتبر والعنق دون الرأس (قوله ولو اختلف طول عنقهما فسبق  
 الاطول والأقصر الخ) يتأمل هذا بعلم ان العنق في تساويع ماني الروضة تساو في قوائمها المقدمة (قوله  
 وقيل بالقوائم) في الزركشي عن السبط ان الامام خص اختلاف آخر الميدان وان التساوي في الاستدعاء  
 يعتبر بالقوائم قطعا وان ذلك حسن فمعه اذا كانا عدان أصنافا كما انتهى وقد يقال ما لم يمنع المتعدي في الاستدعاء وهو غير  
 الاستدعاء وهو معتبر في الانتهاء (قوله بشرط الخ) عبارة للمنهج بشرط المناظرة بين باذي وهو جرد  
 واصابة وقد غرض واو قاعه ان يقال بعرف لا يباين الخ انتهى فصوره عقد المناظرة ان بعد كل يرى  
 عشر من متلاف في نقل منها باصابة خمس فله العوض (قوله وهو ان يدرأ أحدهما باصابة العدد المشروط  
 اصابت من عدده معلوم كعشر من من كل ع استواش في العدد للمرى أو الباس من استواش في الإصابة فلو  
 شرط الخ المفهوم من هذا انظر والذي هو من كلامهم انه ليس المراد سبق أحدهما باصابة العدد  
 المشروط ان يصيبه قبل الآخر وان أصابا لا تحرف ذلك العدد كان يرى أحدهما عشر فاصابها

فيها (بيان أن الرى يبادر قري ان يسدد) بضم الهمال أي يسبق (أحدهما باصابة) الواحد أو (العدد المشروط) اصابت من عدده معلوم  
 كعشر من من كل

الآخر كان يرى أحدهما قد راساه كان القدر المعلوم كالعشر من في المثال أو بعضه كعشرة فيموجب  
في خمسة من يرى الآخر راساه الأول من العشر من أو العشرة فلا يصيب خمسة منها بخلافه في أصابعها وان  
كانت هي الخمسة الأخيرة من العدد المسمى وكان أصابعه الأولى في الخمسة الأولى منه فتألف فلهو مما يتوهم  
خلافه من لغز المبادر والسبق اه سم (قوله مع استوائهما في العدد المسمى) أي الذي يراه صاحبه  
لا العبد المشر وطوبى به ليس قوله الآخر في أو عشرة ومثل ذلك في شرح البهجة والروضة اه سم  
(قوله أو الياس الخ) عطف على استوائهما الخ (قوله فلا شرط الخ) هذا التمثيل صريح كما ترى في أنه  
مع كون الشرط السابق بخمسة لورى كل عشرة وتغير أحدهما بأصابع الخمسة منها فهو الناضل وان  
أمكن الآخر أصابعه الخمسة لورى العشرة الباقية من العشر من فتألف بظاهره كحتمتائه في الحاشية  
الآخرى انه المعلوم من هذا الكلام اه سم (قوله أو عشرة الخ) قضيه هذا ان الثاني لورى من  
العشرة ستة فلم يصعب شأنا قضينا الأول وان لم يستوف الثاني باقي العشرة ولما تم من التزام ذلك  
ولس اه سم (قوله أو لا فلا) أي وان أصابع كل منهما خمسة فلا ناضل بينهما اه معنى وقوله فان  
أصاب أحدهما خمسة من عشر من الخ ولم يسل الخفا من أصابعه الخمسة فصار عتد تمام العشر من ولا فلا  
حصل قبل فهو ناضل لانه قد قيل عليه انه يدور بأصابعه العدد المشر وطوبى مع استوائهما في العدد المسمى فتألف  
اه وشدي وهذا الخفا من سم الأول في القوة الطولية (قول المتن أو بحاطة) أي بيان ان المسمى  
في المناظرة بحاطة اه معنى (قوله بتدويره الطول) أي قوله ويشترط في المعنى (قوله كعشر من كل)  
أي كان يقول ان منا يرى عشر من مثله اه معنى (قوله ناضل لا آخر) فيستحق المال المشر وطوبى  
العدد ولو أصاب أحدهما من العشر من خمسة لم يصيب الآخر شأنا قبل يقال الأول ناضل أولان ناضل  
انتمض حد الحاطة لانه لا تقابل ولا طرح وان في لا حاطة لان الواحد ليس بعدد وليس مراداه اه معنى (قوله  
بيان ما ذكر) أي من كون المسمى بادرة أو بحاطة معنى وعش (قوله ويجعل على المبادر) كان  
يقول تناقضت معك على ان يرى كل منا عشر من ومن أصابع خمسة منها فهو ناضل فان هذه الصيغة تضمنت  
لان يكون معناه ان من أصابع خمسة قبل الآخر أو ياد على الآخر فتوصل على المبادر اه معبر

الخمس الأولى ثم يرى الآخر العشرة فأصابعها الخمسة الثانية بل المراد ان يصيب أحدهما ذلك العدد من  
القدر المسمى دون الآخر كان يرى أحدهما قد راساه كان القدر المعلوم كالعشر من في المثال أو بعضه  
كعشرة فيموجب في خمسة من يرى الآخر راساه الأول من العشر من أو العشرة فلا يصيب خمسة منها  
بخلافه في أصابعها وان كانت هي الخمسة الأخيرة من العدد المسمى وكان أصابعه الأولى في الخمسة الأولى منه  
فتألف فلهو مما يتوهم خلافه من لغز المبادر والسبق (قوله مع استوائهما في العدد المسمى) أي الذي يراه صاحبه  
رأى صاحبها العدد المشر وطوبى به ليس قوله الآخر في أو عشرة ومثل ذلك في شرح البهجة والروضة  
وتغيرهما (قوله فلا شرط الخ) هذا التمثيل صريح كما ترى في أنه مع كون الشرط السابق بخمسة من عشر من  
لورى كل عشرة وتغير أحدهما بأصابع الخمسة منها فهو الناضل وان أمكن الآخر أصابعه الخمسة لورى العشرة  
الباقية من العشر من فتألف بظاهره كحتمتائه في الحاشية الآخرى انه المعلوم من هذا الكلام (قوله أو  
عشرة) قضيه هذا ان الثاني لورى في العشرة ستة فلم يصعب شأنا قضينا الأول وان لم يستوف الثاني باقي  
العشرة ولما تم من التزام ذلك (قوله مع استوائهما في عشر من) أي على ذلك التقدير (قوله وهي  
ان تقابل أصابعها الخ) فله الزد وكثير وأورد بعضهم هنا أسئلة الأول لو أصاب أحدهما من العشر من  
خمس لم يصيب الآخر شأنا فهو ناضل مع له لا مقابلة ولا طرح لعدم الاشتراك ان قيل نعم انتمض حد  
الحاطة الثاني لو أصاب الآخر واحد فهل يكون الأولان الواحد ليس بعدد الثالث لشرط بعدد طرح  
المشترك ناضل ثم من غير اثنين هل يجوز ويكون بحاطة اه وشاهد هذه المسئلة انه اعتبر في الحاطة

مع استوائهما في العدد المسمى  
أو الياس من استوائهما  
في الأصابع فلا شرط ان من  
سابق خمسة من عشر من  
فله كذا يرى كل عشر من  
أو عشرة وتغير أحدهما  
بأصابع الخمسة فهو الناضل  
والا فلا فان أصابع أحدهما  
خمس من عشر من والآخر  
أربعة من خمسة عشر تمهما  
يلو أن يصيب في الباقي  
أو ثلاثة ناضل باليس من  
الاستواء في الأصابع مع  
استوائهما في عشر من  
(أو بحاطة) بتدوير الطول  
(وهي تقابل أصابعها)  
من عدم معلوم كعشر من  
من كل (و طرح المشترك)  
بينهما من الأصابع (فن)  
زاد) منهما الواحد أو  
(بعد كذا) تكس  
(فتألف) لا آخر والمقد  
في أصل الروضة والشرح  
الصغير أنه لا بشرط لصحة  
التقدير ان ما ذكر بل يكفي  
الاطلاق ويجعل على المبادر  
وان يجعلها لهما الغالب

ويفرق بين هذا وما ياتي في بيان الجهل من هذا اذ وجدنا في المتن (و) بشرط المناظرة تنافى على خلاف المعتمد المذكور (بيان عدد نوب  
الري) في كل من الما طوا الميادرة ليشط العمل اذهوا وما بعد معنا كالمودان في السابقة (١٠٥) وذلك كل ربع نوب كل نوبة خمسة سهم

(قوله) ويفرق بين هذا) أي حيث يقتصر الجهل في مواباني قريبا أي في مسافة الى اياه لا يقتصر فيه (قوله)  
المذكور) أي خلاف المعتمد (قوله) في كل من المناظرة الى قوله) كقائلاه في النهاية الاقوله وما بعده الى قول  
المتن والاطهر في المعنى الاقوله ذلك وقوله والتعدي الى اوتيقن وقوله علم الموقف والغاية وقوله ثم ان عرفها  
الى ويصح (قوله ان هذا) أي عدد النوب (قوله وما بعده) أي عدد الاصابة وما ذكره بعد في المتن  
والشرح ويعتدل أنه أشد في نفسه عدد الري أيضا (قوله وذلك) أي عدد النوب (قوله وكسهم سهم)  
أي خلافا لما هو عليه تعبير بالعدد اه معنى (قوله فان اطلقا) أي عن بيان عدد النوب (قوله كقائلاه)  
وتطاردان بيان عدد نوب الري مستحب وبه صرح المارودي اه معنى (قوله ضعف في المتن) أي من  
اشتراط بيان نوب الري (قوله يقرر) أي في حقه بل يعلى خلاف المعتمد المذكور (قوله فهو شرط)  
أي الا ان توافقا على رسم واحد وشرط المالك يوافق في الاصع معني وروض مع شرحه (قوله)  
مطلقا) أي سواء كان هناك عرفنا في ذلك أم لا اه أسمى (قوله وبيان عدد الاصابة) الى قول المتن  
والاطهر في النهاية الاقوله وتضيق المتن الى ويشترط وقوله ثم رأيت شارحا صرحه (قوله لكن جزم الاذرى  
الخ) وهو الظاهر اه معنى (قوله بخلاف) أي بالصفة (قوله ويشترط المكان) أي عدم ندرتها  
اه سم عبارة عن أي مكانا قريبا لصع الخرب مع قوله فان ندرنا اه عبارة المعنى والروض مع  
شرحه بشرط المكان الاصابة وانطلقا فبعد القدر ان امتنع الاصابة عادة لصغر الفرض أو بعد المسافة  
أو كثرة الاصابة للشرطة كعشر فتواليه أو ثوب كصاية تسعين عشرة أو ثوبت كصاية خافض واحد  
من مائة اه (قوله فان ندرنا) المتبادر من المعنى أن يكون فاعل ندر وقوله الا أي أو تيقن ضمير الاصابة  
فكتاب يفي النأيث وما كونه ضمير المكان فليز من مائة لتعسف كالاخصي اه سم ويجوز لرجاع  
الضمير الى عدد الاصابة بلا تعسف (قوله من عشرة) من فيما ابتدأه بالنسبة الى عشرة فبعضها نسبة  
الى التسعة (قوله والتعدي بذلك) يعني عما تيقن وخمسين ذوا عبارة اخرى والروض وقد راى الاصحاب المسافة  
التي يقرب نوع الاصابة فيها مائتين وخمسين ذراعا وما بعد فخرها بما فوق ثلثها فلو تخمين وما يندرج فيها  
بينهما اه (قوله فكذلك الخ) عبارة انها بخلافه عدم العصة كاجزءه ان القري اه (قوله)  
والاستواء فيه) عطف على اتحاد جنس الخ عبارة اخرى ويشترط أيضا تسوي المناظرة في الموقف اه  
(قوله وبيان علم الموقف) انظر الجمع بين بيان وعلم اه سم ويمكن ضبط الثاني بطرح العين واللام عبارة  
الروض مع شرحه ويستحب نصب فرضين متقابلين ومومن عند أحدهما الى الآخر ثم بالكس بان  
ياقول الى الآخر وبلقون السهام ومومن الى الاول لانهم بذلك لا يحتاجون الى الذهاب واليابوس  
طول المسافة أيضا اه (قول المتن وسافة الري) صريح في ان بيان الموقف والغاية لا يكفي في بيان علم المسافة  
وهو مقصده لانه تصور علمها شاهدتهم جميع الجهل بالمسافة لعدم شاهدتهم قدرها اه سم (قوله)  
والا) أي أو كان هناك عادة أول قصد اغرضا (قوله وينزل) أي العاطق عن بيان المسافة (قوله)

اشتركا كما في الاصابة وان ينقل لاحدهما وانما على عدد او يكون معينا فاعبروا بالاشتركا فاقاد تولهم  
ان تقابل اصابتهم وطرح المشترك واعتبروا كون الفاضل عددا فاقاد تولهم بعدد كذا الا ان في كون  
الواحد يسمى عددا خلافا (قوله ويشترط مكانها) أي عدم ندرتها (قوله فان ندر) المتبادر من المعنى  
أن يكون فاعل ندر وقوله الا أي أو تيقن ضمير الاصابة فكان ينبغي التانيث وأما كونه ضمير المكان فليز به  
غاية التعسف كالاخصي (قوله وبيان علم) انظر الجمع بين بيان وعلم (قوله وسافة الري) صريح في ان  
بيان الموقف والغاية لا يكفي عن بيان علم المسافة وهو مقصده لانه تصور علمها شاهدتهم جميع الجهل بالمسافة

كسهم صراوقا والصلى بشرط وتقارب المناظرة في الحذف وتعيينها كل الموقف والاستواء (و) بيان علم الموقف والغاية (مسافة  
الري) بالذرع أو بالشاهد حيث لا غشوة فصاروا في جميع لبيان ذلك في قول على عادة الرماة الغاية ثم ان عرفها والاشترط بينهما لم يصح  
ويجوز قوله الا في الان يتعدى آخر هذا أيضا لغيره لا يعارض عليه

ولو امتداعا على ان يكون السبق لايدهما مالاً بقصد اغراضا من اشترى السهمان خففوا زواجر القوسان شدة ولينا (وقد افترض) المزمع اليه من تخرج ثياباً أو دواتاً أو طولا عرضاً أو سمكاً أو تقاعاً من الارض لا تحتلأخ القرض بذلك (الان يتقدم موضع فيه فرض معلوم فعمل العقد (المطلق) عن بيان غرض (عليه) أي القرض المعتاد نظراً مما جرى له مسافقو دينان أو تضامونع الاصابة هو الهدف أم القرض المنصوب فيه أم البادئة (٤٠٦) في الشئ أم الخاتمة في الدارات فلنا بصحفة شرطه (وليينا) غداً صفه (الار) اخلق بأصابعه

الغرض (من نزع) يسكون  
الزاه (وهو اصابة الشن)  
الملحق وهو يفتح اوله الميم  
الجلاد الباني والمرا احنا  
مطلق الغرض (بلا تشدش)  
له اى اى يفتى فيه ذلك لان  
ما بعده يشر وكذا الباقى  
(أو شزق) يفتح فسكون  
المجتمعة (وهو ان يثقبه  
ولا يثبت فيه اذ شق) يفتح  
للمجتمعة فسكون للمعجمة  
ففاق (وهو ان يثبت) فيه  
أولى بهض طرفه وسمى  
نحوا وان سقطا بعد وفود  
يطلق انفسق على الرق  
وجر يا عليه موضع (أو  
مرق) بالاره (وهو ان يثدق)  
بالمصمتة نحو سرج من  
الجانب الا نحو الحواجب  
من حبال العصى وهو ان تقع  
السهم بين بدى الغرض ثم  
يثب السهموا لتعين اصابته  
من هذه الما لعل كل يفتى  
عنهما ما يدها كسفر القراع  
يفتى فيها غارق وما بعده  
واخارق يفتى فيها منطلق  
وما بعده يفتى فيها العبرة  
باصابة النصل كيا باني (فان  
أطلقا) المصدق من ذكر  
واحد من هذه (انتمنى  
القراع) لانه المتعارف وبه

ولو تناضلا (الخ) هذا ما خرج بقوله وقد ادغرها له (س) قوله ان استوى السهمان (الخ) فنضد عدم اشتراط ذلك اذ قد ادغرها (س) وكلام الاسنى والمغنى كالمرج في عدم الاشتراط وتقدم منه في المسابقة الثاني يكتفي في الاول (قوله المنة وقدر الغرض) والغرض بفتح الغين المنة والراء المهملة ما روي اليمن خشب أو جلد أو قيرطاس والهدف ما يرفع من حائط بيني أو تواب جميع أو نحوهم ووضع عليه الغرض والرفعة علمه ونحوه ويجعل وسط الغرض والدار نقش مستد بركالهم قبل استنكاه قد جعل بدل الرفعة في وسط الغرض والخاتمة نقش يجعل في وسط الدار وقد يقال الخلقوة الرفعة مغنى وروى مع شرحه (قوله وسبكا) أى غشنا أه عش (قوله وبيننا) أيضا موضع الإصابة (الخ) قال الماوردي ان أغفل ذلك كان جميع الغرض بخلاف الإصابة وان شرط الإصابة في الهدف سقط اعتبار الغرض وزم وصف الهدف في طوله وعرضه أو في الغرض لزومه وصفه أو في الدار سقط اعتبار الغرض وزم وصف الدار انتهى اه معنى (قوله ان قلنا بصفة شرط) وهو الراجح أه عش وهو مخالف لقول الرض والمغنى ولو شرط إصابة الخاتم الحق باناندر اه فيسقط العقد اسنى فليراجع (قوله باصابة الغرض) نعم لصفة الى عبارة انتهاية التعلق باصابة الغرض اه (قوله أى انه يكتفى في ذلك) لا يجوز شي من حيث المسمى فان التمكن من الإصابة بلا خدش يدل على غاية الحذو واحسان الرضى فقد يكون هذا مقصودا فانه من الاغراض العظيمة وكذا يقال في الباقي ولو تأمل اه سم وقوله من حيث المغنى أى لا من حيث النقل (قول المتن ولا يثبت فيه) بان يعود اسنى ومعنى (قوله بالراء) أى المكسورة اه معنى (قوله كاس) أى شرح بلا خدش (قول المتن من حيث يجوز) أى من الجهة التي يجوز منها اه معنى (قوله يجوز (الخ) عبارة للمغنى فخرج عوض المناظرة الامام من بيت المال أو الدارعية أو أحد التلنخاين أو كلاهما فيقول الامام أو أحد الرعية ما كذا في أمان من كذا فله في بيت المال أو دعه كذا أو يقول أحد جهات الرضى كذا فان أصبت أنسبها كذا فلك على كذا وان أصبت أمانتها كذا فلا شئ في عليك وأما بقوله بشرطه الى ان العرض اذا شرط له كل منهما على صاحبها يصح الممجال يكون ربه كرميهما في القرون والعهد المشروط بما أخذاهما من غلبهما ولو لا غير من غلب اه (قوله بخلاف الغرض) تقدم انه بشرط تعيين الغرض من ملة بإشارة أو وصف ولو تعين ان هذا بالعين فتمت ابداله أحدهما فان أوعى أو قطعت يد ملة لا بدل الموصوف وانقص في المعين اه (قوله فان أطلقا (الخ) عبارة للمغنى فانما لطفا مع العدم ان تراعى في نوع فذلك أو نوع من جانب أو آخر من جانب على الاصح وان تنازعوا في العقد وقبل نفعهم اه (قول المتن ولا يظهر اشتراط بيان البادئ (الخ) فان لم يبين مقصد العقد ولو بدأ أحدهما في نوعه تأخر عن الآخر الا ترى ولو شرط تقديما بدلا لجزء المناظرة من قبيل التساوى والرى من أحدهما في غير الثاني بلاغ ولو جري ذلك احدثا هذه وتقدمها (قوله ولو تناضلا على ان يكون (الخ) هذا ما خرج بقوله وقد ادغرها (قوله ان استوى السهمان) فنضد عدم اشتراط ذلك اذ قد ادغرها (قوله أى انه يكتفى في ذلك (الخ) لا يجوز شي من حيث المغنى فان التمكن من الإصابة بلا خدش يدل على غاية الحذو وحادن الرضى فقد يكون هذا مقصودا فانه من الاغراض العظيمة ومتو كذا في الباقي فلي تأمل (قوله بخلاف الغرض) في شرح الر والرض نعم

يعلم أن الأمر في قوله ولاية نائب الدين كإسراء الدين والواجب مع الإطلاق ويجوز عرض المناقشة من حيث  
 يجوز عرض المسابقة بشرطه، فهو من غير همدان من أحدهما وكذا منب ما جعل كف له ما كان من شكل حزب كخصم. ولا  
 بشرط تعيين قوس وهوم. بعينه ولا فوعلان الاعتبار على الرأى بخلاف الفرس فان أطلقا فانه على الشيء ولا فوعلان العقد فان عين قوس  
 أو سهم بعينه لقا تعينه وخلا فإداله بعينه من ذلك النوع وان لم يحدث فمخيل بخلاف الفرس، أما بقوله فوعلان فان شرط  
 منع إداله فعد العقد لأنه يتنافى مع ما تقدم عرض الرأى آخره في مجموع البعني من متضمنة تحقيق (والأظهر اشتراط بيان البادئ بالرأى)

معلقا وان اطلاق البقي في خلافه لا شرط الترتيب بينهما فيه الثلاثية المعيب بالخطأ لوزنهما معا ولو خسر جمع للمنازلة فان نسب منهم  
برضاهم (زعميان) فلا يكفي واحد (مختارون) تنبى العدم (أصحاب) أي هذا واحد أو هذا واحد أو هكذا الثلاثية تتوحد أحدها الخذاق  
وبدأ بالثنتين من وضاهما والآخر عمة ثم لكل من خربه في العدم ثم بعد ذلك (جاء) (٤٠٧) اذ لا يجوز فيبقى الجأوى ما يذله وكل

بأنها قد افلا بحسب الزيادة ان أصاب ولا عيبان خطأ معنى وروى مع شرحه (قوله معلقا) أي  
سواء كان هذا عارفاً بالغالب ذلك أم لا انتهى اه (قوله وان اطلاق) أي قوله وهو كافه جمع في المتن  
الاقوله وفي الجأوى ما يذله عليه (قوله لا شرط الترتيب) علة المتن وقوله لا يشترط ما لا يخلو لثلاث العلة  
(قوله الترتيب) تنبيههم وهو سد القوم ويشترط كونها أحذف الجاهة معنى ونهاية (قوله أي  
هذا) أي قوله ويدل في النهاية (قوله وهكذا) أي حتى يتم العدد اه معنى (قوله والآخر عمة) أي  
وان تنازع الزعميان فيمن يختار أولا أو آخر بينهما اه معنى (قوله ثم يتوكل كل من خربه الخ) ونص في  
الام على انه يشترط ان يعرف كل واحد من يرى مع بيان يكون ضاهراً أو غائباً يعرفه قال القاضي أبو الطيب  
وظاهره انه يكفي معرفة الزاعمين ولا يشترط معرفة الأصحاب بعضهم بضاهراً أو غائباً بل لا يشترط ان يكون  
أحد الزاعمين جليلاً ولا جليلاً وان يشترط ان يتقدم هذا الخبز بظلال من الخبز بالآخر فلا تن  
فان لان تدبر كل حزب الى زعمه وليس الا خوضاً ركنه فيه معنى وروى مع شرحه (قوله وكل حزب)  
الى قوله في جميع في النهاية (قوله وتساووا) أي الخبز بين يشترط تساوي عدد الخبز بين عند الزاعمين  
وبه أوجب الجأوى وهو أنهم من قول الامام لا يشترط التساوي في العدد بل يروى واحد منهم في مقابلة  
اثنين جازم في نهاية (قوله في عدد الاوراق) بفتح الهمزة جمع وشق بفتح الراء وهو الرمي أو ما بكسر  
فهو التوبه يجرى بين الزاعمين معهما أو أكثر اه انتهى (قوله وانقسام المجموع الخ) عطيف على حزب ثالث الخ بعبارة المعنى  
بعض في النهاية الاقوله ويمكن ان يلتزم (قوله وانقسام المجموع الخ) عطيف على حزب ثالث الخ بعبارة المعنى  
الرابع أي من الشروط امكان تقسيم السهم عليهم بل كسر فان تفر الخ (قوله ثلث أو ربع) تنظر على  
ترتيب الف (قوله والآخر بعين المناسبة) لبقية أو قبلها ولو (قوله في جميع الخذاق في جانب) أي وضد  
في آخرها ينفى معنى (قوله المتن فيان خلاه) أي بان الفريقين متساويين في خلافه بالنسب اه ع  
وان كان أحد الخذاق ظاهر واحد لا يلزم منه انه اذا سقط واحد سقط من اختبر في نظره اه وشدى (قوله  
لم يأت قولهم الخ) منع ذلك بأنه يتأني فبما هو جهل بالاختار وعينه مقابله أو بان المراد انه يسقط من  
اختاره وعينه مقابلة لما نزع من الاصل العقد اه سم وبأن عن المعنى ما وافق الجواب الاول (قوله أما  
لو بان) الى قوله وهذا في بعض في المعنى الاقوله تم الى المتن (قوله مضيقه) عطيف على مضيقه فالى اول  
الامامة اه (قوله اذ فوق ما فوق الخ) ولو اختار وجهه لا يلزم منه ان يوافق ما قاله الزكى فالقياس  
البطالان أيضاً (تنبيه) هو تنازل غير بيان لا يعرف كل منهما الاخر فان باناً غير متساويين فكل  
يسقط العقد ولا وجهان أظهرهما كترهم به ابن المقرئ البطلان لتبين فساد الشرط اه معنى (قوله  
تذره) الاولى افراد الفعل (قوله وأصحابه الصفا الخ) بعبارة المعنى أظهرهما تفرق وجه المقابلة فان  
صحة العقد في الباقي وهو الاصح فلم الخ اه معنى (قوله المتن وتنازعوا) فبين سقط به نفع العقد  
هذا اذا قلنا سقط واحد على الإجماع كما هو ظاهر كلام المصنف ولكن ذكر ابن الصباغ في الشامل والشاشي  
في الحليتين صاحب الترتيب كالحاكم الاذرى انه يسقط الذي عنه الزعيم في مقابلة قول البقي انه متعين  
الركوب بين زعميان بالثمين لا يوافق بغيره ابدال واحد منهما في الاول ويجوز في الثاني اه (قوله لم  
يجاز) منع ذلك بأنه يتأني فبما هو جهل من اختار وجهه في مقابله أو بان المراد انه يسقط من اختار وجهه

فمن يسقط به فتارة أمالي بان منه فملا نفع الخ به أو فوق ما فوقه فلا نفع للغير بالآخر (وفي بطلان) العقد (في الباقي) فبق  
(الصفة) وأصحابه الصفا فيصع هنا (فان) صحاحهم جميعاً الجأوى (بين الفصح والجازة) للتعويض (فان) أجازوا وتنازعوا فبين سقط به نفع  
العقد) لتعويضاته

اه وعلى هذا لا يمنع ولا مانع من جعل كلام المصنف على ما إذا لم يعلم مقابله اه معنى (قول المتن لنزل) أي غلب في المنازلة اه معنى (قول المتن قسم المال بحسب الأصابة) فن لا أصابة لاشئ له ومن أصاب أخذ بحسب أصابته بما يتوهمه وقوله أخذ الخ أي جوبيا اه عش (قول المتن وقيل بالسوية) بمعتمد اه عش (قوله يقسم بينهم بالسوية) أي على عدد رؤسهم اه معنى عبارة سم قضيتان يعطى من لم يصيب شيئاً اه (قوله ويمكن على الأول الخ) عبارة الغنى على خلاف في حقه الاطلاق كان شرعاً وان يقسم على الأصابة فالشرط متبع ولأن الخلاف يحقّق لا يمكن جعل كلام المتن على هذا اه (قول المتن بالنزل) بزيادة محجمة متخلو في الرتبة بالمهمة أي يعطى النصل وصوبه بعضهم اه معنى (قوله فوته) هو بضم الفاء وهو موضع النصل من السهم اه رشيدى (قوله دون فوته وعرضه) أي فحسب الأصابة بذلك أي شوق السهم وعرضه عليه لاه روض وسم زاد المسمى وهو أي الفرق موضع الوتر من السهم اه (قوله بالضم) أي فيما اه عش أي الفرق والعرض (قول المتن فلو تلف وتر أي انقطع اه جالويه أو قوس أي بانكسار طالع ربه اه معنى (قوله في كل ذلك) أي من المسائل الثلاث اه معنى (قول المتن حسب) قال في الروض ولو انكسر السهم فنفين بلا تقسيم فأصاب أصابة شديدة بالنصف الذي فيه النصل حسب له لان اشتداده مع الانكسار يدل على جودته في غاية الخلق بخلاف أصابته بالنصف الآخر لا تحسبه بكونه يكن انكسار وظاهر التقيد بالثلاثة ان الضعفة لا تقسم بالأوجه كما قال شيخنا انهم يحسبون ان أصاب بالنصفين حسب ذلك أصابة واحدة كالري دفعته من إذا أصاب بمحاول أصاب السهم الأرض فاذ تلف وأصاب العرض حسب له وان أعطاه عليه ولو سقط السهم بالعرض اقرن الذي اربان بالغ بالمد حتى دخل النصل بمقبض القوس ووقع السهم عنده فساكن قطع الوتر وانكسار القوس لان سواه الذي ان يصيب غير ما قصد ولم يجرده اه معنى وقوله وان أصاب بالنصفين الخ في الروض مع شرحه من (قول المتن والام بحسب عليه) عبارة الروض مع شرحه ولو روى السهم ما لان السم أو سماتنا والري ليستقرده الى العرض أو صرقتة عن فاصب ودها وأعطاه بصره فاحسبته في الأولى وعليه في الثانية لان الجواز لا يخلو من الرجح الينة غالباً ويعض تأثيرها في السهم مع سرعة مروره فلا اعتداد بما ولو روى ما مضى ففوته الرجح الينة فاصب سببه صرح به الاصل لان الري كذلك في الرجح عاقبة فارتد الاجزاء الى غير تحسبه ان أصاب ولا عليه ان أعطاه قوة تأثيرها كذا الحكم فيما لم يصب في مرور السهم ثم لو أصاب في ارجح تحسبه اه يحذف (قوله امانتة قصير الخ) عبارة النهاية فان تلف الوتر أو القوس بقصيره الخ (قوله فحسب عليه) ظاهره وان أصاب اه سم وفيه نقصاً لسيما بالنسبة الى سواه الذي لم يمس له من الغنى والاشئ من تفسيره (قوله هذا) أي قول المصنف فلا يحسب عليه (قوله في بعض

بينهم (بحسب الأصابة) لانهم استقوا بم (وقيل) وهو الامع في أصل الروضة والاشئ في الشرح حين قال الاستوى ان ترجع الاول سبق فسلم قسم بينهم (بالسوية) لانهم كخص واحد كان المنفولين يفرمون بالسوية ويمكن جعل الاول لولا مقابله المذكور على ما إذا شرط المال بحسب الأصابته يتبع (ويشترط في الأصابة) ان شرطه ان يحصل بالنصل الذي في السهم دون فوته وعرضه بالضم لانه المتعارف ثم ان قانون ابتداء ومبرج عاصم فلم يحسبه ان أصاب ولا عليه ان أعطاه قوة تأثيرها (فلو تلف وتر أو قوس) ولو لم توجه بلا تقصيره ولا سواه ربه كان حد شريح عاصمة أو له يديه (أو عرض شئ) كهيئة انكسر به السهم وأصاب العرض في كل ذلك (حسبه) لان الاصابع ذلك تدل على جودته في وقوف الساعد (والا) يصعب (لم يحسب عليه) لعدم فيخيد وميما بة بقره أو سوغوبه فحسب عليه (ولو تلف شريح العرض) من محله (فأصاب موضع حسيه) انظر كان فيه لأصابه (والام بحسب عرضه) فلا يحسب عليه (أما) على السبب العارض وهذا في بعض





\*(فهذه هي الجزء التاسع من حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني والعلامة ابن قاسم العبادي على  
تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الهيتمي المكي رحمه الله تعالى)\*

مصفحة	
٢	باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة
١٨	فصل في الامطدام ونحوه
٢٥	فصل في العاقلة ٣٣ فصل في جناية الرقيق
٣٨	فصل في الفرقة بين الجنين ٤٥ فصل الكفارة
٤٧	كتاب دعوى الدم والقسامة
٦٠	فصل فيما يثبت به موجبات القود ٦٥ كتاب البغاة
٧٤	فصل في شروط الامام الاعظم ٧٩ كتاب الزردة
١٠١	كتاب الزنا ١١٩ كتاب خد القذف
١٢٣	كتاب قطع السرقة
١٤٢	فصل في فروع تتناقى بالسرقة
١٥٠	فصل في شروط الزكرك الثالث وهو السارق
١٥٧	باب قاطع الطريق
١٦٤	فصل في اجتماع عقوبات على شخص
١٦٦	كتاب الاشربة ١٧٥ فصل في التعزير
١٨١	كتاب الصيال
٢٠١	فصل في حكم اتلاف الذواب
٢١٠	كتاب السير
٢٣٧	فصل في مكر وهادن ومحرمان ومندوبان في الغزو وما يتبعها
٢٤٦	فصل في حكم الاسر واموال الحربين
٢٦٥	فصل في امان الكفار
٢٧٤	كتاب الجزية
٢٨٤	فصل في اقل الجزية
٢٩٢	فصل في جهة من أحكام عقد الفدية
٣٠٤	باب الهدنة
٣١٢	كتاب الصدقات
٣٣٧	فصل في بعض شروط الالة والذبح والضيد
٣٣٣	فصل فيما يملك به الصيد وما يتبعه
٣٤٢	كتاب الانصبة
٣٦٩	فصل في الحقيقة
٣٧٧	كتاب الاطعمة
٣٩٧	كتاب المسابقة





















Bibliotheca Alexandrina



0632842